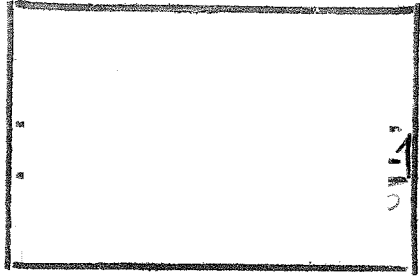


الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده

جميعها وحققتها وقدم لها
محمد عمارة



الجزء الأول

الكتابات السياسية

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الخنزير
ت ٣١٢١٥٦ - برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت



الشيخ
الإمام الشيخ محمد بن
والمصنفين
هجرة

(١٨٤٩ - ١٩٠٥ م)

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى ١٩٧٢
للطبعة الثانية ١٩٧٩

دراسة في الفكر السياسي
والاجتماعي
للأستاذ الإمام

مقدمة الطبعة الثانية

ما إن صدرت الطبعة الأولى من هذه الأعمال حتى أخذت مكانها اللائق والطبيعي في الحركة الفكرية بعالمى العروبة والإسلام..

فهي قد صدرت في مرحلة تاريخية تميزت، من بين ما تميزت به - على الصعيدين العربي والإسلامي - بشوق يتملك أمتنا للبحث عن الذات، وسعي حثيث للطلائع الواعية من مفكرها ومثقفها لاكتشاف القسمة الأصيلة والصالحة في هذه الذات.. وإيمان متزايد لدى جبهة المفكرين والمثقفين أن مستقبل هذه الأمة يجب أن يكون الامتداد المشرق والمتطور لماضيها المشرق والذهبي.. فلا الجمود والعكوف على فكر العصور الوسطى والمظلمة، ولا التسول على موائد الحضارات الأخرى بالسبيل المأمون والمضمون لبعث هذه الأمة والوصول بها إلى ما تستحق وتريد!...

فلما جاءت أجزاء هذه الأعمال، للأستاذ الإمام، حاملة إلى المفكرين والمثقفين والقراء المنهج والمعلم لأهم المحاولات الفكرية التي اجتهدت لبعث أمتنا بالتجديد الذاتي، ونقد التراث المتخلف، وتجاوز السلبات والبدع والخرافات، والتفاعل الواعي مع الحضارات الأخرى.. كانت بمثابة: «الجواب» عن «السؤال» المطروح في دوائر الفكر والثقافة، والحائزة علامات استفهامه المتناثرة في عقول وقلوب القراء!.. ومن هنا أخذت - وسريعا - مكانها اللائق والطبيعي بين المفكرين والباحثين والمثقفين والقراء...

★ ★ ★

ونحن لو أردنا تعداد المظاهر والظواهر والشواهد التي جسدت ذلك الاستقبال الرائع والمهيب الذي استقبلت به الطبعة الأولى من هذه الأعمال لطلال بنا الحديث وامتدت بهذه المقدمة الصفحات.. لكن الإيجاز الذي نحرص عليه ونلتزمه يدعونا إلى الاكتفاء بشواهد محددة، ودالة، على روعة هذا الاستقبال..

١ - فحيثما ذهبت الى ندوة او مؤتمر أو مهرجان فكري، كان التقدير والثناء من صفوة المفكرين والمثقفين - عربا وغير عرب - على هذا الإنجاز الذي أقدمه للمكتبة العربية والاسلامية بتحقيق الأعمال الكاملة لصناع يقظتنا وتنويرنا الحديث، وهو الانجاز الذي تأتي في طليعته أعمال الأستاذ الإمام.. لقيت ذلك في «فلورسا» بإيطالية في ديسمبر سنة ١٩٧٢م في المؤتمر الذي عقده معهد «إبالمو» لبحث علاقة الثقافة العربية بثقافة أوروبا البحر المتوسط... ولم يكن قد صدر من هذه الأعمال سوى الجزء الأول - كما لقيته في مهرجان ابن رشد، بالجزائر، في نوفمبر سنة ١٩٧٨م عندما كانت الطبعة الأولى من هذه الأعمال توشك على النفاذ.. ولقيت هذا التقدير من الإخوة العرب كما لقيته من مستشرقين من اسبانيا وأمريكا وبالرمو ووارسو... ولقد توالى عليّ الرسائل المعبرة عن هذا التقدير، وفي إحداها كتب المستشرق البولندي البروفيسور بيلافسكي JOZEF BIELAWSKI رئيس قسم الدراسات العربية بجامعة وارسو... كتب يقول: «...لقد قرأت عن دراساتهم عن كبار الشخصيات التي أثرت الفكر العربي والإسلامي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهم الأعلام [محمد عبده] [جمال الدين الأفغاني] [عبد الرحمن الكواكبي]... ولنا رجاء أن تتكرموا بإرسال هذه الأبحاث الممتازة لنتمكن من الاطلاع عليها، ولتكون ضمن ما تحتويه مكتبتنا من نفائس الفكر العربي الاسلامي الذي نهتم كثيرا به ونشره على شعبنا البولوني ليزداد معرفة بالثقافة العربية الاسلامية... الخ... الخ...»^(١)

وفي رسالة أخرى من بغداد كتب إلي المؤلف والمحقق والسياسي القومي البارز ورئيس تحرير صحيفة [اليقظة] العراقية الأستاذ سلمان الصفواني، عندما قرأ الدراسة التي قدمت بها لهذه الأعمال.. كتب يقول: «لقد أقيمت بنهم على قراءة الجزء الأول حتى الصفحة ٢٦٧ منه.... لأنه يتضمن عرضا وافيا ودراسة عميقة لأفكار الإمام في الاجتماع والسياسة. ثم تحقيق أعمال الإمام من خلال ما كتب والف، بعد ان نخلتها وغربلتها مما علق بها من أدران الزيادة والنقصان. وأقول الحق: إنه ليس بعد ما عرضت ودرست وحققت زيادة لمستزيد، إنه عمل مجيد ورائع يستحق الجهد المضني الذي بذلته. إنك بذلك قد بعثت فكر الإمام - وقبله فكر العبقري الاسلامي جمال الدين الأفغاني - من جديد، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى إعادة الحياة إلى رسالة هذين العظميين اللذين خلا العالم الاسلامي، مع الأسف، من أمثالهما، في الوقت الحاضر على الأقل.... ولا يعني في هذه العجالة إلا ان أتقدم اليك بأصدق آيات التهنئة على هذه الانجازات العظيمة المتتابة... الخ... الخ...»^(٢)

٢ - وفي العديد من المؤتمرات، ذات الطابع الفكري والحضاري، التي انعقدت في بلاد الوطن العربي، كانت الإشادة بسلسلة [الأعمال الكاملة]، التي كانت أعمال الأستاذ الإمام في طليعتها.. وكانت التوصيات التي تجدد هذا العمل وتدعو لمواصلته..

٣ - وفي أمريكا عندما نهضت جامعة لوس انجلس LOS ANGELES بتوفير مرجع علمي للباحث الأمريكي يضم نماذج من نصوص الفكر العربي، كانت سلسلة [الأعمال الكاملة التي اخرجتها - للأستاذ الإمام، والطهطاوي، والأفغاني، والكواكبي، وقاسم أمين، وعلي مبارك - المصدر الأساسي لهذا المرجع العلمي الذي يصدر، بالانجليزية، في عدة أجزاء..

٤ - وفي العديد من الصحف والمجلات العربية والاسلامية كان هناك استقبال حافل ومهيب لهذه الأعمال... وفيها سطرت صفحات التقييم والاشادة والتنويه.. وتناثرت في هذه الصفحات، عن هذه الاعمال، عبارات من مثل: «... إن هذا الكتاب انجاز رائع يضع بين يدي القارئ، لأول مرة، أعمال الامام.... فيزيد من ثروة الانسان العربي الفكرية... الخ... الخ...»^(٣)

٥ - ثم كان ذلك التقدير الذي حظيت به هذه الأعمال عندما منحتها [جمعية أصدقاء الكتاب في لبنان] الجائزة التي تمنح للآثار الفريدة التي تختارها الجمعية من بين الأعمال الصادرة باللغة العربية عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢م، وألفها مؤلفون لبنانيون أو من البلاد العربية ونشرت بلبنان... فكانت هذه الأعمال أول إنجاز فكري، لمصري، ينال هذه الجائزة^(٢)...

٦ - وايضا كان ذلك المكان الرفيع الذي احتلته هذه الأعمال في دوائر البحث العلمي بالجامعات، عربية وإسلامية، بل وفيما وراء حدود عالمي العروبة والإسلام...

ففي عشرات من الرسائل الجامعية، للماجستير والدكتوراه، بالعديد من الجامعات، غدت هذه الأعمال المصدر الرئيسي لفكر حركة التجديد الديني والفكري والأدبي لأمتنا في عصرها الحديث... من «فاس» إلى «تونس» إلى «الهند» و «باكستان» إلى «لندن» و «باريس»... الخ... الخ... الخ...

ولمجرد التمثيل.... فلقد غدت المصدر في رسالة عن [الشيخ مصطفى عبد الرزاق والفلسفة الاسلامية] بكلية الآداب، في فاس، بالمغرب^(٣)... والمصدر في رسالة عن [تفكير رشيد رضا

(١) من مقال بمجلة [الحوادث] البيروتية عدد ٦ أكتوبر «تشرين أول» سنة ١٩٧٢م.

(٢) انظر قرارات جلسة الجمعية المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٧٢م، وهي منشورة في جريدة [النداء]

البيروتية عدد ٢٠ ديسمبر «كانون الأول» سنة ١٩٧٢م.

(٣) صاحبها الاستاذ جمال الدين العلوي.

(١) من رسالة مؤرخة في ١٥/١/١٩٧٣م ومرسلة من وارسو.

(٢) من رسالة مؤرخة في ١٤/٥/١٩٧٣م ومرسلة من بغداد.

من خلال مجلته المنار] بكلية الآداب والعلوم الانسانية، بتونس^(١)... والمصدر لرسالة دكتوراه الدولة، التي يعدها الأستاذ أحمد البساطي، بإشراف المستشرق الفرنسي الأستاذ جاك بيرك J. Berque في جامعة باريس، وعنوانها [تطور الفكر الديني في القرن العشرين، وأثره في المجتمع المصري].... والمصدر الأول في رسالة الدكتوراه التي يعدها الباحث اللبناني الأستاذ مصطفى علم الدين بجامعة السوربون، بإشراف المستشرق الأستاذ روجيه أرندلير Arnaldes Roger وعنوانها [أثر الأستاذ الإمام في أدب النهضة العربية والإسلامية]...

ولقد سارت الرسائل بين العديد من القائمين على إعداد هذه الرسائل وبين... وحوث تلك المراسلات - إلى جانب الاستفسارات العلمية - عبارات التقدير والاشادة والتنويه بهذه الأعمال.. وإذا شئنا مثالا من واحدة من هذه الرسائل فباستطاعة القارئ أن يطالع سطور رسالة الباحث مصطفى علم الدين التي تقول: «إن هذا العمل قد سد ثغرة هائلة كانت تشوه جدار تاريخنا الفكري والحضاري. لقد جاءت [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] لتميط اللثام عن شخصية فكرية عظيمة من رجالات الفكر العالمي تحتل مكان الصدارة بين لائحة العظماء في عالم الحضارة الانسانية. إن كل من يطالع عملكم الجبار هذا يشهد لكم بالجهود الجبارة التي بذلتموها لإخراجها، ويقدر المتابع القصوى التي واجهتموها أثناء سعيكم لجمع شتات نتاج الأستاذ الإمام المبعثر في ثنايا المجلات التاريخية. إن المكتبة الاسلامية والعربية مدينة لكم إلى الأبد بما أضفتموه إليها من الثراء بهذا الانتاج العظيم، الذي جاء - الى جانب سابقه - ليخلد اسمكم أبد الدهر. وإنني لأضم صوتي إلى مئات الأصوات التي رفعت إليكم أسمى آيات الشكر والعرفان ممزوجة بأعظم مشاعر التقدير، كما أن كل باحث في الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية يحفظ لكم جيلا يشده أبد الدهر تجاهكم، سائلا المولى جل وعلت قدرته أن يدعمكم برعايته وتوفيقه...»^(٢)

أما في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، فإن هذه الأعمال لم تقف عند كونها المصدر الأول لرسالة الماجستير التي أنجزها الباحث الأستاذ عبد العاطي محمد أحمد.. بل لقد كرست هذه الرسالة واللجنة العلمية التي أجازتها، كرست هذه الأعمال كمصدر أول لمن يريد البحث في فكر الأستاذ الإمام، وكذلك صنعت مع دراستنا التي قدمنا بها هذه الأعمال، وذلك بعد أن ظلت الأبحاث في هذا الميدان، لأكثر من نصف قرن، تعتمد على تأريخ الشيخ رشيد رضا للأستاذ الإمام.. فلقد جاء بمقدمة هذه الرسالة عن [الفكر السباسي للإمام محمد عبده]

مايلي:

«وتجدر الإشارة في هذه المقدمة إلى أن الدراسة اعتمدت على [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] التي حققها وقدم لها الدكتور محمد عمارة - ونشرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت سنة ١٩٧٢م -.. ولم ترجع إلا في القليل إلى مؤلفات رشيد رضا.. ويرجع السبب في هذا إلى أن كتب [تاريخ الإمام] لرشيد رضا يغلب عليها الاهتمام بدراسة الحياة الشخصية للإمام محمد عبده، فهي سيرة حياته أكثر منها تبويبا لأفكاره، كما أن الشيخ رشيد رضا حمل بعض مواقف الإمام قدرا من الغموض الذي لا تحتمله، ولقد اعتمدت معظم الكتابات العربية والأجنبية على أعمال الشيخ رشيد رضا، ومن ثم شابهها القصور وعدم الدقة فيما يتعلق بتقييم ونقد أفكار الإمام. والدراسة عندما تعتمد على [الأعمال الكاملة] للدكتور محمد عمارة، فإنها تعتمد على مصدر يتميز بالحدأة، والدقة في تبويب أفكار الإمام، وتوضيح المواقف السياسية والفكرية التي اتخذها، وذلك سعيا وراء تقديم صورة موضوعية وعلمية، وتكشف الكثير عما أحاط بها من آراء واجتهادات^(١)..»

★ ★ ★

هكذا... وعلى هذا النحو، الذي مثلنا له، كان الاستقبال الحافل والمهيب الذي استقبلت به الطبعة الأولى من هذه الأعمال... وهكذا... وعلى هذا النحو احتلت مكانها الطبيعي واللائق في دوائر الفكر والثقافة والبحث والقراء بعالمي العروبة والاسلام، وما وراء حدود عالمي العروبة والاسلام..!

فهل بعد هذا التقدير الذي لقيه الجهد الذي قدمناه فيها مزيد من الجزاء الحسن نطلبه أو نطمع فيه؟!... لا نطن ولا نعتقد!..

أما الذي نطلبه ونطمع فيه فهو العون من الله والمؤازرة من المفكرين والباحثين حتى يظل سعينا دأبا ودائما للتنقيب عن أية نصوص أو كتابات أو فتاوى أو مراسلات للأستاذ الإمام تكون قد غابت عما ضمته الطبعة الأولى وما أضفناه إلى هذه الطبعة الثانية^(٢).. ففي هذا السعي الدائب والدائم لتجويد عملنا والارتقاء بخدمتنا للعلم الشكر الحقيقي للمواقف النبيلة والمشاعر الصادقة الفياضة التي ازدانت بها هذه الأعمال وهي تسعى بفكر الأستاذ الإمام إلى المفكرين والباحثين والقراء..

(١) انظر ص ١٧ من هذه الرسالة. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - بالاشتراك مع مركز الدراسات

بالأهرام - القاهرة سنة ١٩٧٨م.

(٢) انظر [النداء] الذي ذيلنا به الجزء السادس، والأخير، من هذه الأعمال.

(١) صاحبها الأستاذ محمد صالح المراكشي.

(٢) من رسالة مؤرخة في ٣١/١٠/١٩٧٦م، ومرسلة من باريس.

لقد لقي جهدنا في هذه الأعمال ما لقي من إشادة وتمويه وتقدير ... ومن بعدها « انتزاع »
جهدنا في الدراسة والتحقيق [للأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي] جائزة الدولة بمصر سنة
١٩٧٦م وتلنا به وسام العلوم والفنون، من الطبقة الأولى ... فصدق الله العظيم حيث يقول: [ألم
تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء . تؤتي أكلها كل
حين بإذن ربها، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون] (١).

وصدق، سبحانه وتعالى، عندما قال: [أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل
السيل زبدا رابيا وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله، كذلك يضرب الله
الحق والباطل، فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، كذلك يضرب
الله الأمثال] (٢).

نسأله سبحانه أن يجعلنا ممن يتذكر ويفقه ما ضرب لنا - ولغيرنا؟! - من الأمثال؟!.. وأن
يوفقنا، ويعيننا كي نواصل السعي على الدرب الذي نسلكه والميدان الذي نحاهد فيه ... فعليه
قصد السبيل .. وهو ولي التوفيق.

دكتور محمد عارة

القاهرة: ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٩م.

(١) إبراهيم: ٢٤، ٢٥.

(٢) الرعد: ١٧.

تمهيد

ثلاثة رجال عقدت لهم أعمالهم الفكرية وجهودهم العملية لواء القيادة لمسيرة النهضة والبعث والاحياء التي بدأتها شعوب الشرق في القرن التاسع عشر ، فكانوا نقطة البدء الأولى والحقيقة والعلاقة في ذلك التجديد الذي ميز حياتنا الحديثة والمعاصرة عن تلك التي عاشها الشرق في ظل حكم المماليك والأتراك العثمانيين .

وأول هؤلاء الرجال هو رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) الذي كان نافذة الشرق على الغرب ، جدد الصلات الفكرية بينها ، ولم يقف أمام حضارة الغرب العلاقة موقف المأخوذ الناقل المقلد ، بل موقف من يختار ، ويمزج مختاراته بتراث الشرق وواقعه . فسلط الأضواء على الديمقراطية البورجوازية ، والدستور ، والمؤسسات النيابية ، وتقييد الحكومات بالقانون ، وأبرز دور الجماهير و « العامة » في الثورة على الملوك المستبدين .^(١)

وأعطى واحداً من أهم أعماله الفكرية لقضية المرأة الشرقية ، فطالب لها بالعلم ، والعمل ، وأن تلحق بركب الحياة وتواكب الرجل في طرق باب المستقبل . وقدم فكر الغرب في هذا الميدان موصولاً بتراث الشرق النقي المتقدم ، ففتح باب الحركة ولوح بالأمل أمام نصف المجتمعات الشرقية التي كانت مهملة تماماً ومعطلة بالكلية في ذلك الحين^(٢) .

ونظر في الصفحة التقدمية لفكر الغرب الاقتصادي والاجتماعي ، على ضوء تراث

(١) تخلص الابرز في تلخيص باريز .

(٢) المرشد الامين في تربية البنات والبنين .

العرب والمسلمين الذي يمجّد العمل ، ويعمل من شأن المجموع ، وينتصر للعدالة الاجتماعية ، وصاغ من كل ذلك أكثر أعماله الفكرية نضجاً ، ذلك الذي قدم فيه أول بناء فكري عربي حديث في مجال الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي ، الذي لم يقف عند حدود مصالح الطبقة المتوسطة ، بل أدخلت فيه النظرة الشمولية عناصر أساسية للعدل الاجتماعي دعا بها إلى انصاف الفلاحين و « العملة » وجماهير الكادحين في البلاد^(١).

وثاني هؤلاء الرجال العظام هو جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧ م) الذي اتخذ من تجديد الاسلام ، بعقل الفيلسوف ، أداة لتجديد حياة الشرق والشرقيين ، واتخذ من الثورة سبيلاً تصل الجماهير عن طريقه إلى مواقع السلطة والسلطان ، كي تملك بيدها مصائرهما ، وتحرر طاقاتها ، واستهدف من وراء كل ذلك ان يبعث روح المقاومة في الشرق كي يصد الغزو الاستعماري الأوروبي الذي كان آخذاً في الزحف على بلاده ، وشعوبه وقيمته وحضارته في ذلك الحين ..

وثالث هؤلاء الرجال العظام هو الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) الذي أخذ عن الأفغاني منهج الإصلاح الديني كسبيل لتجديد حياة الشرق والشرقيين ، وقدم بهذا المنهج مذهباً مكتمل القسّمات ، وواصل رسالة الطهطاوي في تقدير المرأة وضرورة تحريرها بالعلم ، وتخليصها من القيود التي قيدت بها خطأ باسم الدين .. وتبنى الفكر الاجتماعي المتقدم ، عندما انطلق من منطق العصر واحتياجاته إلى النظر في تراث الاسلام الاجتماعي والاقتصادي بعقل واع وأفق مستنير .

ولقد اقتضت طبيعة المرحلة التي عاشها هؤلاء الرجال العظام وطبيعة الدور الذي نهضوا به أن تجمع بينهم مجموعة من القسّمات :

د - فلقد كانوا رواداً .. ارتاد كل منهم مجالات لم تطرق من قبله بجدية وتأثير ووضوح .. فعل ذلك الطهطاوي فيما نظر فيه من فكر الغرب وتجاربه ... والأفغاني فيما وعى وقدم من تراث الاسلام الفلسفي ، ومنطقه في التطور والتجديد ... ومحمد عبده في أشياء كثيرة أبرزها موقفه المتميز ، بعقل عصري مستنير أمام القرآن الكريم ..

٢ - وكانوا أنصاراً للجمع بين الانتاج الفكري والنضال العملي ، فلم يقفوا عند حدود التأمل النظري ، ولم تقف جهودهم عند حدود الكلمة ، وإنما كانوا مناضلين عن فكرهم وآرائهم ، عاملين لوضع هذه النظريات في التطبيق .. ولذلك تعرضوا جميعاً للنفي ، ووقع بهم الكثير من الظلم والاضطهاد .. بل واشتركت اسرة محمد علي في اضطهادهم ونفيهم جميعاً من مصر في عهدي عباس الأول ، وتوفيق .

٣ - وأعطوا جميعاً لمصر ، في حساباتهم وخططهم ، مركز القيادة فيما أرادوا من النهضة والثورة والتجديد ، وذلك عندما أبصروا دورها الحضاري ، ووزن تاريخها القديم والحديث وامكانياتها البشرية والاقتصادية والفكرية ، وموقعها من العالم الذي يريدون النهوض به ، ومكانة كل هذه العوامل وأثرها في نفوس الشرق والشرقيين ، فوضعوا جميعاً في تربتها بذور أفكارهم ، وعلقوا على النموذج الذي أرادوا صنعه بها الآمال ، ورأوها نقطة انطلاق الى ما وراء حدودها ، ومركز جذب للآخرين ..

ونحن نعتقد أن تأصيل حركتنا الفكرية المعاصرة ، وربط عناصرها وقسماتها المتعددة بحدورها في عصر نهضتنا لن يتأتى لنا دون اعادة تقديم هؤلاء الرجال العظام الى المثقف العربي من جديد ... تقديم أعمالهم الفكرية الكاملة ... ودراستهم على ضوء قسّماتهم الفكرية التامة غير المنقوصة ولا المجتزأة .. واستخدام المنهج العلمي في تقييم جوانبهم الايجابية وعرض ما في فكرهم من سلبيات ... وذلك لان هؤلاء الرجال الثلاثة يكونون ظواهر فكرية متنوعة ، طرقت مجالات متعددة ، ولكن آفاقهم جميعاً قد احتوت العناصر المتكاملة التي تطلبتها واقتضتها عملية النهضة والبعث والاحياء ..

فليس أمام الذين يريدون النظر الى حياتنا الفكرية من جوانبها « المتنوعة - المتكاملة » ، والذين يريدون تأصيل جذور هذه الحياة وقسماتها المتقدمة ، أو يشاؤون اكتشاف الأصول الأولى لما في هذه الحياة الفكرية من سلبيات ، ليس أمام هؤلاء إلا النظر في تراث هؤلاء الأعلام الثلاثة ، بعد جمعه وتحقيقه وتبويبه التبويب الموضوعي والتاريخي الذي يعيد له امكانيات الفعل والتأثير ، ويجعله ميسراً لجمهور المثقفين المعاصرين ..

والأعمال الفكرية الكاملة للأستاذ الإمام محمد عبده... التي نقدمها الآن، ونقدم لها ، هي حلقة من الحلقات التي أردنا بها تحقيق هذا الهدف الذي تحدثنا عنه . ففي سنة ١٩٦٧م أخرجنا الأعمال الكاملة للأفغاني ، وها نحن نقدم الآن أعمال الأستاذ الامام^(١) ، في ستة أجزاء.. وذلك بعد أن جمعناها من مصادرها الاصلية، ومن مظانها، تلك المصادر والمظان التي بلغت مئات الكتب والصحف والمجلات .. وبعد أن حققناها وميزنا بين ما هو للأستاذ الإمام وبين ما هو لغيره، وحققنا الفصل بين أعماله وأعمال كل من الأفغاني ورشيد رضا وسعد زغلول وعبدالله نديم لأول مرة في تاريخ فكر هؤلاء الاعلام ..

وبعد جمع هذه الاعمال ، وتحقيقها، بوبناها تبويباً موضوعياً وتاريخياً في نفس الوقت ، فما كتبه في الموضوع الواحد جمعناه في المكان الواحد ، ورتبناه ترتيباً تاريخياً، حتى يبصر الباحث والقارئ عوامل التطور في فكر الرجل، ويستطيع أن يرد هذا التطور الى العوامل الموضوعية أو الذاتية التي شهدتها حياته والتي أثمرت هذا التطور في فكره ..

ولقد خصصنا الجزء الاول لفكره في السياسة . والثاني لفكره الاجتماعي، والثالث لفكره في الإصلاح الفكري والتربوي والإلهيات .. وباقي الاجزاء لتفسيره لما فسر من سور القرآن وآياته ، وهو التفسير الذي أودع فيه خلاصة فكره في الإصلاح الديني وتحرير العقل الانساني من قيد التقليد ..

ولقد آثرنا أن نقدم بين يدي هذه الاعمال بدراسة مستفيضة عن فكره السياسي والاجتماعي ، وكذلك مذهبه في التجديد الديني ، والإصلاح اللغوي والادبي ، وأخرى عن تحقيقنا للنصوص التي كانت محل اختلاط بينه وبين غيره من المفكرين... وفي الحديث عن فكره السياسي والاجتماعي أمددنا أعماله بعد جمعها وتحقيقها ، لأول مرة ، بما حسم العديد من القضايا التي لم تحسم من قبل حول فكره وموقفه من السياسة وأحداثها ، وفي

(١) بعد اكتمال عملنا في جمع وتحقيق أعمال الشيخ محمد عبده استطعنا ان نجتمع نصوصاً كثيرة كانت منسوبة خطأ له ، وظهر بالتحقيق أنها للأفغاني ، وهي نصوص يبلغ حجمها مجلد كامل ، ونلقى اضواء جديدة على حياته الفكرية ، ونحن نعتزم تقديمها مع ما اخرجناه من أعماله في طبعة جديدة في وقت قريب ، ان شاء الله . أما أعمال الطهطاوي فان أحد الزملاء ينهض بعهد العمل في جمعها وتحقيقها الآن ، ونحن نأمل أن نراها قريباً في أيدي القراء ، ومما يذكر أننا أخرجنا في سنة ١٩٧٠ م الاعمال الكاملة لمبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) وهو حلقة في فكرنا العربي الاسلامي تكمل هؤلاء الاعلام الثلاثة وتضيف الى فكرهم ونضالهم الشيء الكثير .

الحديث عن النصوص التي حققنا نسبتها ، بعد أن كانت شائعة أو منسوبة لغير صاحبها، تبرز نماذج من الجهود التي بذلناها في هذا المقام ..

ولقد آثرنا أن لا نترجم حياة الرجل ترجمة طويلة تعيد أو تكرر ما قدم عن حياته من ترجمات ، وفضلنا على ذلك أن نقدم حياته هذه « بطاقة » كشفنا فيها كل أحداث هذه الحياة وانجازاتها ، مستفيدين في ذلك بما كتب عنه ، مصححين الكثير من أخطائه ، مضيفين لاشياء جديدة استخلصناها من اجتماع أعماله الفكرية كاملة لدينا لأول مرة في تاريخ تراث هذا الامام العظيم ..

ونحن إذا شئنا أن نلقي ، في هذا التمهيد ، بعض الضوء على جزئيات هذا العمل الذي نقدمه ، سواء منه الدراسة أو الاعمال ، طال بنا الحديث في هذا التمهيد .. ولذلك فنحن نضرب صفحاً عن هذا الحديث ، تاركين أمره للباحثين والقراء ، راجين أن نكون قد وفقنا لاهم ما ابتغينا من وراء الجهد الذي بذلناه في هذا السبيل . والله ولي التوفيق .

بطاقة حياة

(ان والذي أعطاني حياة يشاركني فيها اخواني
« علي » و « محروس » والسيد جمال الدين الأفغاني
أعطاني حياة أشارك بها محمداً و ابراهيم وموسى وعيسى،
والأولياء والقديسين ...)

محمد عبده

بطاقة حياة

هذه الصفحات القليلة ليست ترجمة لحياة الاستاذ الامام ، فلقد وضعت لحياته العديد من الترجمات ، على اسس متعددة ومتباينة من المناهج الخاصة بالترجمة لحياة العظماء والمفكرين والحكماء .

وبالرغم من أن لنا العديد من الملاحظات على بعض ما كتب عن حياته من تاريخ ، إلا أن المقام الذي نحن فيه ليس مقام الترجمة المستفيضة لحياته الخصب ، والغنية بالعبير والمثل والدروس . وإنما الأمر الذي نحن بصده ، وهو التقديم بين يدي أعماله الفكرية الشاملة ، يستدعي أن نستبدل محاولة الترجمة له بمحاولة تقديم (بطاقة لحياته الفكرية والعملية) - ان جاز هذا التعبير - ففي سطور ، شديدة الإيجاز ، سنكشف أحداث حياته الفكرية والعملية ، مبرزين أهم قسماتها ، واضعين اليد على عوامل تكوين هذه القسامات ، مشيرين الى درجات التطور التي حدثت له في المراحل التي مرت بها حياته . وفي كل ذلك فنحن نستفيد من كل ما قرأناه مما كتب عنه ، وبالدرجة الأولى نحتكم الى أعماله الفكرية هو ، بعد الجمع لها - وهو ما يحدث للمرة الأولى - وبعد التحقيق العلمي لنصوصها كي تتميز عن نصوص غيره - وهو ما يحدث أيضاً للمرة الأولى - وهما الأمران اللذان أتاحا لنا تصحيح العديد من تواريخ الأحداث الفكرية والعملية التي شهدتها حياته والتي أخطأ في كثير منها من كتبوا له وعنه بعض الترجمات . واقد أعاننا على هذا التصحيح أيضاً ما أتاحه لنا جمع أعماله وتحقيقها ومن ثم اكتمال معالم فكره في حركته وتطوره وما أتاحه لنا ذلك من تقديم دراسة عن فكره السياسي والاجتماعي نعتقد أنها قد حسمت ذلك الجدل والتخبط الذي لازم الحديث عن هذا الجانب من آثاره ما يقرب من قرن من الزمان .

« بطاقة حياته » الفكرية والعملية التي نقدمها في هذه الصفحات القليلة ، هي ثمرة

لجهد من سبقنا في الترجمة له ، ولتلك الإضافات الأساسية الجديدة التي يقدمها جمع أعماله وتحقيقها ، وما أثمره هذا الجمع والتحقيق من تقديم الصورة الدقيقة والمتكاملة عن أحداث حياة هذا المفكر الكبير .

أما صفحات هذه « البطاقة » فإنها تتسلسل مع تطور الحياة التي ترصد معالم وقسماتها لتسجل مراحل هذا التطور ، ولتقدم لنا عن هذه الحياة صفحات ست .

١ - تكوين صباه .. والفترة التي كان يصده فيها عن طلب العلم ذلك المنهج الجامد الذي كان عليه التعليم بالأزهر في ذلك الحين .

٢ - إشرافه التصوف الذي اجتذبه بواسطتها خال أبيه الشيخ درويش خضر ، فمنحه بها الثقة في إمكانية تحصيل العلم وضرورة التعليم وجدواه .

٣ - قيادة جمال الدين الأفغاني له من درب التصوف والتنسك الى ساحة الفلسفة والحكمة والعمل السياسي في سبيل الوطن والشرق والاسلام .

٤ - المرحلة الأولى التي حمل فيها مسؤولية دعوة الإصلاح بمصر ، بعد نفي جمال الدين ولكن بمنهجه الخاص والتميز ، وما انتهت إليه من مشاركته العربيين في الثورة ، ثم السجن ، والنفي ، بعد هزيمتهم في سنة ١٨٨٢ م .

٥ - مرحلة المنفى ، ورحلته من الشرق الى الغرب ، ثم من الغرب الى الشرق .. والعودة الى مذهبه الأصلي المتميز في طريق الإصلاح

٦ - العودة من المنفى ، وتبوئه مكان الصدارة الفكرية في العالم الاسلامي ، بعد أن نجحت السلطنة العثمانية في سجن استاذة الأفغاني في قفص الذهب والجوايسيس بالآستانة ، حتى لفظ فيها نفسه الأخير ..

فهني إذأ « بطاقة حياة » من ست صفحات :

- ١ -

ولد الشيخ « محمد عبده حسن خير الله » في قرية « محلة نصر » بمرکز « شبراخيت » من أعمال مديرية (محافظة) « البحيرة » في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٦ هـ) ، في اسرة تعتر بكثرة رجالها ، ومقاومتهم لظلم الحكام ، وتحملهم في سبيل ذلك العديد من التضحيات : هجرة ، وسجنا ، وتشريداً ، وموتاً ، وضياح ثروة .. وهو يحكي عن هذا الامر فيقول : أنه قد سعى واش بأهلي « عند الحكام بحجة أنهم ممن يحمل السلاح ، ويقف في وجوه الحكام وأعوانهم عند تنفيذ المظالم ، فأخذوا جميعاً ، وزجوا في السجون واحداً بعد واحد ، ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتاً ، وكان جدي « حسن » ، شيخاً بالبلدة ، وهو الذي بقي من البيت مع ابن أخيه ابراهيم .. »

علمته هذه النشأة الاعتزاز بالمجد والأصالة ، وعدم الربط بين هذه الأصالة وبين الغنى والثورة ، والضم باحترامه على أهل الثراء ، خصوصاً المسرفين منهم والعاطلين عن الكفاءة ، وأيضاً الضن بهذا الاحترام على الحكام الظالمين . ولقد لمس الأفغاني فيه هذا الخلق السامي فقال له : « قل لي بالله .. أي أبناء الملوك أنت ؟ ! » . وقال عنه الخديو عباس : « انه يدخل علي كأنه فرعون ! » .

تلقي تعليمه الاولي للقراءة والكتابة ، وحفظ القرآن ، بالقرية ، وبدأ ذلك وهو في السابعة من عمره (١) .. ثم ذهب الى « الجامع الاحمدي » بطنطا ليحضر هناك دروس تجويد القرآن الكريم في سنة ١٨٦٢ م (سنة ١٣٧٩ هـ) .

بدأ في سنة ١٨٦٤ م (سنة ١٣٨١ هـ) يتلقى أول دروسه الازهرية في « الجامع الاحمدي » ؛ بعد أن استكمل تجويد القرآن .. ولكن أساليب التدريس العقيمة قد صدته عن قبول الدروس ، فقرر هجران الدراسة بعد عام من شروعه فيها ، وعاد الى القرية سنة ١٨٦٥ م (سنة ١٢٨٢ هـ) ، وتزوج ، وعزم على العمل بالزراعة مع أبيه وإخوته والانقطاع عن سلك التعليم .. ولكن والده رفض ذلك ، وقرر إعادته الى « الجامع الاحمدي » في نفس العام .

* * *

(١) يخطيء الاستاذ العقاد في التأريخ لهذا الحدث في كتابه عن الامام ، فجعله في العاشرة من عمره سنة ١٨٥٩ م .

في هذه الفترة التقى بالشيخ درويش خضر - خال والده - وهو صوفي كان على اتصال بالزاوية السنوسية ، فألقى اليه ببعض من حكمة التصوف ، وقاده إلى شيء من سلوك الصوفية ، فعادت اليه الرغبة في طلب العلم ، وعاد إلى « الجامع الأحدي » سنة ١٨٦٥ م (سنة ١٢٨٢ هـ) ، وبدأ يفكر في الذهاب إلى القاهرة كي يلتحق بالجامع الأزهر .. وتحت تأثير التصوف حدث ذلك الذي صور به تلك الرغبة عندما كتب ليقول : « في يوم من شهر رجب من تلك السنة (سنة ١٢٨٢ هـ) كنت أطالع بين الطلبة ، وأقرر لهم في (شرح الزرقاني) ، فرأيت أمامي شخصاً يشبه أن يكون من أولئك الذين يسمونهم بالمجاذيب ، فلما رفعت رأسي إليه قال ما معناه : ما أحلى حلواء مصر البيضاء .. فقلت له وأين الحلوى التي معك؟ فقال: سبحان الله ! من جد وجد !... ثم انصرف .. فعددت ذلك القول الهاماً ساقه الله إلي ، ليحملني على طلب العلم في مصر ، دون طنطا » .

ذهب إلى الأزهر ، بمصر ، في فبراير سنة ١٨٦٦ م (شوال سنة ١٢٨٢ هـ) (١) .

كان بالأزهر يومئذ حزبان : شرعي محافظ .. وحزب صوفي أقل في محافظته من الشرعيين .. وحضر محمد عبده دروس كل من الحزبين ، فسمع من الحزب الشرعي المحافظ دروس المشايخ : عlish ، والرفاعي ، والجزاوي ، والطرابلسي ، والبحراوي ... ولكنه انتمى إلى الحزب الصوفي ، وكان رائده الشيخ حسن رضوان (المتوفي سنة ١٨٩٢ م سنة ١٣١٠ هـ) صاحب منظومة (روض القلوب المستطاب) .. وكان من هذا الحزب الشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمود البسيوني .

* * *

زار الأفغاني مصر للمرة الثانية ، وطاب له المقام بها في سنة ١٨٧١ م (سنة ١٢٨٨ هـ)

(١) يخطئ الأستاذ العقاد في هذا التاريخ ويجعله سنة ١٨٦٥ م .

فاتصل به محمد عبده ، ولازم مجلسه منذ شهر الحرم من ذلك العام (١) .. وودع لذلك حلقات الدروس الأزهرية العقيمة بأرجوزة نظمها وقال فيها :

لو كان هذا وعفهم ما شنعوا
بل وقتهم في جاء زيد ضيعوا
ظنوا بأن العلم علم القول ... لا
والله ، بل علم القلوب فضلا

انتقل به الأفغاني من التصوف والتنسك إلى « الفلسفة - الصوفية » .. وكان الأفغاني يقول : « الفيلسوف ان لبس الحشن ، وأطال المسبحة ، ولزم المسجد فهو صوفي . وان جلس في قهوة « متاتيا » وشرب الشيشة فهو فيلسوف » ؟!

كتب مقدمة (لرسالة الواردات) الفلسفية ، التي أملاها الأفغاني سنة ١٨٧٢ م (سنة ١٢٩٠ هـ) ، وهذه المقدمة هي أول الآثار الفكرية التي حفظت لنا من تراثه (وهي لم تنشر إلا بعد وفاته) .

أول ما نشر باسمه كان « بالأهرام » في سنته الأولى سنة ١٨٧٦ م (سنة ١٢٩٣ هـ) وكان لا يزال يلتزم السجع في أسلوبه ، وسنه يومئذ كانت سبعة وعشرين عاماً .

دخل امتحان العالمية في سنة ١٨٧٧ م (١٣ جمادي سنة ١٢٩٤ هـ) ، ونالها من الدرجة الثانية ، وكانت سنه ثمانية وعشرون عاماً ، ولولا اصرار رئيس لجنة الامتحان الشيخ محمد المهدي العباسي ، شيخ الأزهر ، على نجاحه ، لرسب ، لأن بعض الأعضاء كانوا قد تواصوا على اسقاطه ، لآرائه وصحبته لجمال الدين الأفغاني .

واصل بعد تخرجه تدريس كتب المنطق ، والكلام المشوب بالفلسفة في الأزهر .. وقد كان حتى قبل تخرجه يعيد على طلبة الأزهر القاء دروس الافغاني في منزله ، والكتب التي يشرحها ويعلق عليها ، فقرأ لهم (ايساغوجي) في المنطق ، و (شرح العقائد

(١) يخطئ الأستاذ العقاد فيقول : إن الامام لقي الأفغاني في سنة ١٨٦٩ م ، وهي السنة التي حدثت فيها زيارة الافغاني الاولى والقصيرة لمصر ، وهو خطأ ينبغي تأريخ الامام نفسه لبدء اتصاله بالافغاني .

النفسية (لسعد التفتازاني ، مع حواشيه ، و (مقولات السجاعي بحاشية العطار) ، وغيرها .. وعقد في بيته درساً شرح فيه لبعض الطلبة بعض المؤلفات الفكرية الحديثة والقديمة ، مثل : (التحفة الأدبية في تاريخ تمدن الممالك الأوروبية) للوزير الفرنسي « فرانسوا جيزو » ، تعريب الخواجه نعمة الله خوري ، وقرظه في (الأهرام) هو واستاذة الافغاني . وكتاب (تهذيب الاخلاق) لابن مسكويه .

في سنة ١٨٧٨ م (أواخر سنة ١٢٩٥ هـ) عين مدرساً للتاريخ بمدرسة دار العلوم ، فقرأ على طلابها مقدمة ابن خلدون ، وألف لهم كتاباً ، ضاعت أصوله ، هو (علم الاجتماع والعمران) ، وعين مدرساً للعلوم العربية في مدرستي الألسن والادارة .

اشترك مع أستاذه الافغاني في التنظيمات السياسية السرية التي أنشأها الافغاني بمصر . فدخل (الماسونية) ، وكانت حسنة السمعة ، إلى حد كبير ، يومئذ ، للدور الذي قامت به في أوروبا في العصور الوسطى ضد استبداد الأباطرة وسلطة البابوات ، وسعيها في سبيل الديمقراطية والتحرر ، وابعاد نفوذ الكنيسة الرجعي عن دوائر البحث العلمي ، وتحرير عقول العلماء من ارهاب رجال الدين المحافظين ، ورفعها شعارات الثورة الفرنسية (الحرية ، والمساواة ، والإخاء) ، ولم يكن الأثر السياسي لمن في قياداتها من اليهود قد ظهر بعد في قضايا الشرق العربي المصرية ، إذ لم تكن الحركة الصهيونية الحديثة قد ظهرت بعد ، ولا تكشف نوايا اليهودية العالمية بالنسبة لفلسطين ... ومع كل ذلك فلقد خاب أمله فيها ، مع استاذة ، عندما تحققا من مهادنتها للاستبداد ، وصلاتها بالنفوذ الأجنبي ، وخاصة الانجليزي ... ودخل الامام مع استاذة الافغاني في (الحزب الوطني الحر) الذي كان شعاره « مصر للمصريين » - أي لا للأجانب ولا للشراكسة - والذي ضم اللوائح الوطنية المستنيرة من طبقات مصر في ذلك الحين .

أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة ، بعد دروسه وتدريبه ، مقالاته في الصحف ، وهي : (تقریظ جريدة الأهرام) و (الكتابة والقلم) و (العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية) ، وتقديم تقریظ الافغاني لكتاب (التحفة الادبية) .. كما صاغ في هذه المرحلة العديد من آثار استاذة الافغاني ، مثل حاشيته على شرح الدواني للعقائد المعنوية ، وفلسفة التربية ، وفلسفة الصناعة ، ورسالة الواردات .. وصاغ أيضاً

الرسالة التي ترجمها على باشا مبارك ، ونشرها بالاهرام بعنوان (المدير الانساني والمدير العقلي الروحاني) .

وأهم قسمة غمّز بها انشاءه عن انشاء غير - ممن صاغ لهم أفكارهم وأمالهم - في هذه المرحلة ، هي السجع .. فلقد كان يسجع عندما ينشئ ، ويتخلى عنه عندما يصوغ أفكار وأماله الآخرين الذين لا يسجعون .

* * *

- ٤ -

في يوليو سنة ١٨٧٩ م (سنة ١٢٩٦ هـ) نفي الافغاني من مصر ... وعزل الامام من مناصب التدريس في مدرستي دار العلوم واللسن ... وحددت اقامته بقريته « محلة نصر » .

في سنة ١٨٨٠ م (أواسط سنة ١٢٩٧ هـ) استصدر رياض باشا ، ناظر النظار ، عفواً من الخديو توفيق عن الامام ، واستدعاه من قريته ، وعينه محرراً ثالثاً في (الوقائع المصرية) فاستهل كتابته بها في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م ، وفي ٩ أكتوبر من نفس العام عين رئيساً لتحريرها (محرر أول الصحيفة العربية الرسمية) ، وتولى مسئولية الرقابة على المطبوعات .

في ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ م (٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ هـ) أنشئ المجلس الاعلى للمعارف العمومية ، وعين الامام عضواً فيه .

في هذه الفترة أبعد عن الاشتغال بالتدريس ، وعمل بالصحافة والسياسة .. ولذلك برز اختلافه عن الافغاني في وسيلة النهضة بالشرق والشرقيين (فهو عندما يدرس لا يختلف عن الافغاني الا في درجة الميل إلى الفلسفة .. ولكن عندما يعمل بالسياسة العليا والمباشرة يبدو الفرق بينها واضحاً .. فرق المصلح من الثوري) .

انضم مع الحزب الوطني الحر إلى العربيين بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م - .. ثم ألقى بكل قواه في الثورة بعد المذكرة الثنائية الانجليزية - الفرنسية

إلى مصر في يناير سنة ١٨٨٢ م عندما تهددت الاخطار الاجنبية استقلال مصر . وظل في مكانه من المسؤولية والقيادة مع الثوار حتى هزيمة الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

بعد هزيمة الثورة سجن ثلاثة أشهر .. ثم حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات بدأت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م ، ولكنها امتدت إلى ما يقرب من ست سنوات .

أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة ، هي مقالاته ، وأغلبها نشر في (الوقائع المصرية) مثل : (عيد مصر ومطلع سعادتها) و (حاجة الانسان إلى الزواج) و (حكم الشريعة في تعداد الزوجات) و (حكومتنا والجمعيات الخيرية) و (حب الفقر أو سفه الفلاح) و (ابطال البدع من نظارة الاوقاف العمومية) و (وخامة الرشوة) و (العفة ولوازمها) و (ما أكثر القول وما أقل العمل) و (التمدن) و (منتدياتنا العمومية واحاديثها) و (تخصيص لما يوجب التعميم) و (بطلان الدوسة) و (المعرفة في المجتمع) و (الادب الوهمي) و (الحشيش) و (وضع الشيء في غير محله) و (الصباح خلف الجنائز) و (عادات المآثم) و (التعلق) و (فسحة التمثال) و (انتقاد في غير موضعه) و (الخرافات) و (العدالة والعلم) و (التربية في المدارس والمكاتب الميرية) و (المعارف) و (ما هو الفقر الحقيقي في البلاد) و (تأثير التعليم في الدين والعقيدة) و (الكتب العلمية وغيرها) و (احترام قوانين الحكومة من سعادة الامة) و (القوة والقانون) و (الوطنية) و (خطأ العقلاء) و (اختلاف القوانين باختلاف احوال الامم) و (مصر والحبشة) و (نيل المعالي بالفضيلة) و (قانون الوظائف المدنية) و (أوهام الجرائد) و (الحياة السياسية) و (رفع وهم) و (الشورى والاستبداد) و (الناس من خوف الذل في ذل) و (لا تتم نكايه الاعداء الا بخيانة الاصدقاء) و (احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب) و (مقابلة الشكر بالشكر) و (الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل) وأيضاً « ترجمته للبارودي » و « برنامج الحزب الوطني الحر » و « دفاع عن حكومة الثورة » و « مفكرة الاحداث العرابية » و كتاباته ، من السجن ، شعراً ونثراً بعد هزيمة الثورة .. الخ .. الخ ..

* * *

ذهب إلى « بيروت » منفياً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م (١٣ صفر سنة ١٣٠٠ هـ) ، وكانت سنة يومئذ أربعة وثلاثون عاماً ، فلقام بها نحو عام ، حتى دعاه استاذاه الافغاني إلى اللحاق به في باريس في أواخر سنة ١٨٨٣ م (١) .

من حجرة صغيرة متواضعة فوق سطح أحد منازل باريس أخذ يعمل مع الأفغاني في اخراج جريدة (العروة الوثقى) ، لسان حال الجمعية (العروة الوثقى) السرية التي قام تنظيمها في بلاد الشرق ، وخاصة مصر والهند .. فصدر منها ثمانية عشر عدداً ، أولها في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ م (١٥ جمادي الأولى سنة ١٣٠١ هـ) وآخرها في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ م (٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١ هـ) ، وكان عمله في هذه الجريدة عمل « المحرر الأول » (رئيس التحرير) .

شغل في تنظيم (العروة الوثقى) السري منصب نائب الرئيس (الأفغاني) .. ومارس العمل التنظيمي السري .. وتنقل بهذه الصفة في بلاد كثيرة ، بعضها في أوروبا ، وبعضها في الشرق .. وكانت كثير من رحلاته هذه سرية .. ردخل مصر في هذه الفترة سراً (سنة ١٨٨٤ م) اثناء اشتداد ثورة المهدي في السودان ، وبأشر قيادة عمل الجمعية السرية (٢) ... وكتب في هذه الفترة عدداً من الرسائل السرية إلى بعض فروع التنظيم .

زار « لندن » داعياً لوجوب جلاء الانجليز عن مصر ، والتقى بوزير الحربية الانجليزي ووجوه البرلمان والصحافة والرأي العام .

بعد توقف (العروة الوثقى) ، ويأسه من العمل السياسي المباشر كوسيلة لنهضة الشرق ، غادر باريس الى تونس ، ومنها الى بيروت سنة ١٨٨٥ م ، على أمل العودة الى مصر ثانية .

(١) يخطئ الاستاذ العقاد فيحدد سنة ١٨٨٤ م تاريخاً لهذه الرحلة .

(٢) هذه الحقيقة تذكر للمرة الاولى في التاريخ للاستاذ الامام ، انظر أدلتها وتفصيلاتها في حديثنا عن فكره السياسي وعمله السياسي في هذه الفترة ، في مكانه من دراستنا هذه .

في هذه الفترة أسس جمعية سرية للتقريب بين الأديان ، شارك فيها عدد من رجال الدين المستنيرين ممن ينتمون الى الأديان السماوية الثلاثة ... وكان يرى « أن أصول تلك تلك الأديان والمذاهب حق ، ثم طرأ عليها الباطل ، فبعضها ثابت بما فيه من الحق ، وبعضها بما وضع له من النظام الموافق لسنن الكون والاجتماع ، فالنظام حق ، وهو ثابت باق بذاته ، وما في الجمعية أو المذهب من الباطل تابع له باق به ، مع عدم معارضة أهل الحق لما فيه من الباطل ... وأن التقريب بين الأديان مما جاء به الدين الإسلامي : « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » (١) ... « ان القرآن ، هو ، منبع الدين يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب ، حتى يظن المتأمل فيه أنهم منهم ، لا يختلفون عنهم إلا في بعض أحكام قليلة ، ولكن عرض على الدين زوائد أدخلها عليه أعداؤه اللابسون ثياب أحيائه فأفسدوا قلوب أهاليه .. » .

وفي بيروت مارس العمل الثقافي والتربوي والفكري ، الى جانب قليل من العمل السياسي المباشر بحكم الصلات التي كانت لا تزال قائمة بينه وبين الأفغاني وتنظيم العروة الوثقى .

من مقالاته السياسية التي كتبها بيروت : (رسالة السير صمويل بيكر في السودان ومصر وانكلتره) ، (ومصر وجريدة الجنة) ، و (مراسلات) ، و (مصر والمحاكم الأهلية) ، وبعض الرسائل لعدد من الساسة والوجهاء . ومنها أرسل بعض آراء الأفغاني وتنظيم العروة الوثقى في السياسة الشرقية فنشرت ، دون توقيع ، في (الأهرام) بالاسكندرية وفي نشاطه السياسي هذا كان ملتزماً بخط العروة الوثقى في العداء الصريح والمباشر للانجليز .

ومن مقالاته الاجتماعية في هذه الفترة مقال (الانتقاد) الذي كتبه في مجلة « ثمرات الفنون » .

برزت في بيروت جهوده التربوية وأعماله الثقافية والفكرية .. فكتب ، (لائحة اصلاح التعليم العثماني) و (لائحة إصلاح القطر السوري) ، وشرع في كتابة (لائحة اصلاح التربية في مصر) .. كما شرع في تحقيق كتب التراث العربي الاسلامي ،

كرائد للمحققين العرب في العصر الحديث ، فحقق وشرح (مقامات بديع الزمان الهمذاني) ؛ و (نهج البلاغة) ، والتزم في التحقيق منهجاً علمياً حددته في تقديمه لمقامات بديع الزمان الهمذاني ، عندما تحدث عن « تصحيح متن الكتاب » بواسطة نسخ عديدة مخطوطة وأحياناً مطبوعة ، فقال : « وأما تصحيح متن الكتاب فقد وفق الله له بتمعداد النسخ لدينا ، وان عظمت شقة الاختيار علينا ، لتباين الروايات واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه ، ولا يستجد مبناه ، فكان الوضع اللغوي أصلاً نرجع إليه ، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح ، ومقياساً نعتمد به في التصحيح ، فإن تعددت الروايات على معان صحيحة أثبتنا في الأصل أولها بالوضع ، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات وإما لتمييزه بقرب معناه الى ما احتف به من اجزاء القول ، ثم أشرنا الى الروايات الأخرى في التعليق واستعنت الله على العمل ... وأقدمت على ذلك بلا سابق اقتفيه ، ولا ذي مثال احتذيه ، ولا مادة لي إلا طبع عربي وذوق أدبي ، وأمهات اللغة الحاضرة ، وأمثال العرب السائرة ، ومقالات لهم على الألسن دائرة (١) ... » . كما عبر في المقال الذي كتبه حول كتاب (فتوح الشام) المنسوب للواقدي عن المنهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق نسبتها الى أصحابها .. وهو المنهج الذي استخدمه من بعد ذلك الدكتور طه حسين في كتابه (في الشعر الجاهلي) (٢) .

كما أتم في بيروت كذلك ترجمة (رسالة الرد على الدهريين) للأفغاني ، عن الفارسية ، بمساعدة تابع الأفغاني « عارف أفندي ابو تراب » ، وصدرها بترجمة هامة للاستاذ الأفغاني .

اشتغل بالتدريس في (المدرسة السلطانية) ببيروت سنة ١٨٨٦ م (سنة ١٣٠٣ هـ) ، فانتقل بها من مدرسة شبه ابتدائية الى مدرسة شبه عالية ... ومن الكتب التي شرحها فيها (نهج البلاغة) ، و (ديوان الحماسة) وإشارات ابن سينا ، وكتاب التهذيب ،

(١) مقدمة مقامات بديع الزمان الهمذاني . ص ١ - ٨ طبعة بيروت سنة ١٩٢٤ م (المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين) ، وانظر هذه المقدمة في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(٢) نشر هذا المقال في (ثمرات الفنون) في سنة ١٨٨٦ م (٢٦ رمضان سنة ١٣٠٧ هـ) ، انظره في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

ومجلة الأحكام العدلية العثمانية .. كما ألقى فيها دروس التوحيد التي تحولت بعد عودته لمصر الى (رسالة التوحيد).

بدا تفسير القرآن بمنهج عقلي حديث لم يسبق في الشرق منذ يقظته ، طبق فيه منهج استاذة الأفغاني ، وكان ذلك بالمسجد العمري ببيروت ؛ فكان يعقد درسة به ثلاث ليال في الاسبوع ، واجتذب درسه هذا الحركة الفكرية والثقافية هناك ، حتى أن المستنيرين من المسيحيين كانوا يجتمعون على باب المسجد لسماعه ، ولما حالت ضوضاء الشارع دون سماعهم له طلبوا منه السماح لهم بدخول المسجد لمتابعة حديثه ، فسمح لهم بالوقوف داخل المسجد الى جوار الباب ؟! - واستمرت دروسه هذه في التفسير جوالي السنتين . ولم يسجل لنا منها شيء ..

في بيروت تزوج من زوجته الثانية ، بعد أن توفيت زوجته الاولى .

سعى من بيروت لدى أصدقائه كي يطلبوا له العفو ليعود الى مصر ... وكان تلميذه سعد زغلول يلج على الاميرة نازلي هانم فاضل كي تستخدم نفوذها عند كرومر للعفو عن الإمام .. وسعى لذلك أيضاً الشيخ علي اللبثي والغازي أحمد مختار باشا ، وكيل السلطان بالقاهرة ... وعندما اقتنع كرومر بأن الإمام لن يعمل بالسياسة ، وأنه سيقصر نشاطه على العمل التربوي والثقافي والفكري استخدم نفوذه في استصدار العفو من الخديو توفيق ، فعاد الاستاذ الإمام الى مصر في سنة ١٨٨٩ م (سنة ١٣٠٦ هـ) .

* * *

- ٦ -

عندما عاد الإمام الى مصر اتخذ لنفسه سكناً في شارع « الشيخ ريجان » ، بالقرب من قصر عابدين .. ولما زاره صديقه عبد العزيز أفندي سلطان طرابلسي ، وسأله عن سر اختياره هذا المكان للسكنى ، قال له : « حتى نناطح عابدين مناطقنا »!

كان يدرك أن الود المفقود بينه وبين الخديو توفيق سيظل مفقوداً ، فسللك طريق العلاقات المباشرة مع اللورد كرومر ، وقدم إليه ، مباشرة ، اللائحة التي كتبها لإصلاح التربية والتعليم بمصر .

أراد أن يمارس عمله المحبوب ، وهو التدريس ، وخاصة في دار العلوم ... فرفض الخديو توفيق ، حتى لا يتيح له فرصة تربية الأجيال الجديدة على أساس من آرائه وأفكاره ، وعينه الخديو ، سنة ١٨٨٩ م ، قاضياً بمحكمة « بنها » ، كي يبعده عن القاهرة وعن التدريس ، فقبل على مضض ، ثم انتقل الى محكمة الزقازيق ، ثم محكمة عابدين ، ثم ارتقى الى منصب مستشار في محكمة الاستئناف سنة ١٨٩١ م

في هذه الفترة دارت مراسلات قليلة بينه وبين الأفغاني في الاستانة بعد أن استقر بها سنة ١٨٩٢ م .. ولكن موقف الامام من السياسة والانجليز جلب عليه غضب أستاذه .. ولقد انقطعت المراسلات بينهما بعد أن عنفه الأفغاني أكثر من مرة على حذره وخوفه ، واتهمه بالجن ، وكتب اليه مرة يقول له « .. تكتب إلي ولا تمضي ؟! .. وتعتقد الألفاظ ؟! .. من أعدائي ؟! .. وما الكلاب ، قلت أو كثرت ؟! .. كن فيلسوفاً يرى العالم لعبة ، ولا تكن صبيهاً هلوفاً ؟! .. » وقال له في رسالة أخرى : « ان الرسالة ما وصلت ... ولا بينت لنا موضعها ، وجلا منك ... قوى الله قلبك ؟! .. » ... وبلغ الأمر الى حد توقف الامام عن رثاء استاذة في الصحف عندما مات في ٩ مارس سنة ١٨٩٧ م ، واكتفى بالحزن عليه ، وقال : ان « والدي اعطاني حياة يشاركني فيها « علي » و « محروس » والسيد جمال الدين اعطاني حياة أشارك بها محمداً وإبراهيم وموسى وعيسى ، والأولياء والقديسين ، مارثيته بالشعر لأنني لست بشاعر ، مارثيته بالنثر لأنني لست الآن بنثر ، رثيته بالوجدان والشعور ، لأنني انسان أشعر وأفكر ؟! » .

بعد موت الخديو توفيق ، وتولي الخديو عباس حلمي الثاني السلطة ، قامت فترة من الوفاق بين الاستاذ الامام وبين العرش ، وكان أساسها ان الامام اقنع الخديو بأن يعاونه في العمل لاصلاح المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية الثلاثة : الازهر ، والاقواف ، والمحاكم الشرعية ... وفي سنة ١٨٩٥ م (٦ رجب سنة ١٣١٢ هـ) تشكل مجلس إدارة الازهر ، برئاسة الشيخ حسونة النواوي ، ودخل فيه الاستاذ الامام والشيخ عبد الكريم سلمان ممثلين للحكومة ، وكان حريصاً على أن يسير هذا المجلس وفق لائحته وقوانينه ، لا بمشيئة الخديو وحاشيته ، وقال للخديو يوماً ، أمام أعضاء المجلس : « ان مجلس إدارة الازهر لا يعرف لسموكم أمراً عليه إلا بهذا القانون الذي بين يديه ، دون الأوامر الشفوية التي يبلغها عنكم من لا يثق به المجلس ، لمخالفته لقانونكم ... » .

اصطدمت سياسة الوفاق بينه وبين الخديو عباس بعاملين أساسيين :

أولهما : مذهب الامام المعتدل في السياسة إزاء الانجليز ، والذي جعله يهادن كرومر وسلطة الاحتلال ، فلا يعتبر معركته المباشرة ضدهم ، وإنما ضد العقبات التي تحول دون اصلاح الازهر ، والاوقاف ، والمحاكم الشرعية ، والتربية والتعليم . وهو الموقف الذي رضي عنه الانجليز ورحبوا به ، لانه يتيح لهم الهدوء والاستقرار .

وثانيهما : معارضة الاستاذ الامام وحسن باشا عاصم لمطامح الخديوي في أراضي الاوقاف ، عندما أراد استبدال بعض أراضيه بأخرى من أراضي الاوقاف .. وبذلك انتهت فترة الوفاق هذه إلى مرحلة من الحذر والعداء ، استمرت من سنة ١٩٠٢م حتى وفاة الاستاذ الإمام^(١).

في سنة ١٨٩٢م (سنة ١٣١٠ هـ) اشترك في تأسيس « الجمعية الخيرية الإسلامية » ، التي تهدف لنشر التعليم واعانة المنكوبين ، وتولى رئاسة هذه الجمعية في سنة ١٩٠٠م (سنة ١٣١٨ هـ) .

في ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م (٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ) عين في منصب مفتي الديار المصرية ... وتبعاً لهذا المنصب أصبح عضواً في مجلس الاوقاف الاعلى ، فسعى الى اصلاحها ، واصلاح المساجد بوضع وتطبيق اللائحة التي ضمنها أفكاره لإصلاح هذا المرفق الإسلامي الهام .

وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩م (١٨ صفر سنة ١٣١٧ هـ) عين عضواً في « مجلس شورى القوانين » .

في سنة ١٩٠٠م (سنة ١٣١٨ هـ) أسس « جمعية احياء العلوم العربية » ، فحققت ونشرت عدداً من آثار التراث العربي الإسلامي الفكرية الهامة .. وشارك الإمام في عمل هذه الجمعية باستحضار المخطوطات ، واستكمال نسخها ، ومراسلة الملوك والسلطين

(١) من اسباب غضب الخديو عباس على الاستاذ الامام أيضاً اجتماعه بعراي بعد عودته من المنفى على مائدة الغداء بمنزل صديقه « بلنت » في (عين شمس) .. وعندما قال « بلنت » للخديو انه هو الذي رتب هذا اللقاء دون علم الامام ، لم يبد عليه الاقتناع الكامل ، وقال لبلنت . انني سأسوي هذا الموضوع مع الشيخ محمد عبده !؟ . انظر مذكرات « بلنت » عن يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١م (كوكب الشرق) في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢م .

والقضاة لهذا الغرض ، ومقابلة النسخ المخطوطة والشرح والتعليق على هذه الآثار الفكرية الهامة .

في هذه الفترة من حياته سافر الى خارج مصر عدة مرات .. الى الشام .. وإلى أوروبا أكثر من مرة ، أشهرها رحلته اليها سنة ١٩٠٣م (سنة ١٣٢١ هـ) ، ومنها عرج على تونس والجزائر ، ثم صقلية وإيطاليا ... كما سافر إلى السودان في المدة من ١٨ حتى ٣١ يناير سنة ١٩٠٥م .

بدأ في هذه المرحلة يلقي دروسه في تفسير القرآن الكريم بالجامع الازهر من يونيو سنة ١٨٩٩م (شهر المحرم سنة ١٣١٧ هـ) ، واستمر في القائما نحو ست سنوات ، أي حتى وفاته .. وبلغ في التفسير من أول القرآن حتى الآية ١٢٥ من سورة النساء .. وكان الشيخ رشيد رضا يدون ملخصاً ، في الدرس ، لهذا التفسير ، وبعد عام من بدئه اخذت تنشره مجلة (المنار) (عدد محرم سنة ١٣١٨ هـ مايو سنة ١٩٠٠م) ، واستمر ينشر فيها شهرياً حتى عددها الخامس من سنتها الخامسة عشرة (٣٠ جمادي الاولى سنة ١٣٣٠ هـ ، ١٧ مايو سنة ١٩١٢م) .. وبعد ذلك أخذ رشيد رضا يواصل التفسير منفرداً بالعمل فيه .

من أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة : فتاويه ، وأحاديثه للصحف والمجلات ، و (رسالة التوحيد) ، وتحقيق وشرح (البصائر النصيرية للطوسي) ، وتحقيق وشرح (دلائل الاعجاز) و (اسرار البلاغة) للجرجاني ، و (الرد على هانوتو) ، ومقالات الاضطهاد في النصرانية والاسلام - (الاسلام والنصرانية ، بين العلم والمدنية) - التي رد بها على فرح انطون سنة ١٩٠٢م ، (وتقرير اصلاح المحاكم الشرعية) سنة ١٨٩٩م .. والفصول التي شارك بها في كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين سنة ١٨٩٩م ، والفصول التي شرع بها الترجمة لحياته ، ومقالات (المستبد العادل) ، و (الرجل الكبير في الشرق) ، و (آثار محمد علي في مصر) .. ومجموعة ملاحظاته وآرائه حول الثورة العربية ، سواء منها ما كتبه في مشروعه لتأريخها بطلب من الخديو عباس ، أو ما كتبه لصديقه القديم « بلنت » .. وأيضاً ترجمته لكتاب (التربية) لهربرت سبنسر عن الفرنسية ، التي تعلمها في هذه المرحلة من حياته .. وكذلك وصيته التربوية التي أملاها بالفرنسية في مرضه الاخير على « الكونت دي جريفل » ، فنشرها في كتابه (مصر الحديثة) .

في مارس سنة ١٩٠٥ م (محرم سنة ١٣٢٢ هـ) استقال من مجلس ادارة الأزهر احتجاجاً على مؤامرات الخديو عباس التي حال بها دون سير الاصلاح في هذه الجامعة الكبيرة .

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٥ م (٧ جمادي الأولى سنة ١٣٢٣ هـ) توفي الاستاذ الامام بالاسكندرية عن سبع وخمسين عاماً .. وعن ثلاث بنات .. وعن حياة فكرية خصبة .. وجهود في التربية والاصلاح .. ومواقف تجسد عظمة الانسان المصري وكبرياءه لا يمكن أن تموت ... فلقد كان عقلاً من أكبر عقول الشرق والعروبة والإسلام في عصرنا الحديث ... والموت انما يصيب الاجسام ، أما هذه العقول الفعالة فانها لا تموت ..

الاصلاح .. فالثورة .. فالاصلاح

[... من يريد خير البلاد فلا يسعى الا في اتقان التربية، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه ... بدون إتعاب فكر ولا اجهاد نفس!؟ ...]
محمد عبده (ابريل سنة ١٨٨١ م)

[لم تكن الثورة من رأيي.. ولكن لما منح الدستور انضمامنا جميعاً الى الثورة كي نحمي الدستور...]
محمد عبده

[إن العمل على اخراج الانجليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول الى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون ...!؟]
محمد عبده

في مارس سنة ١٩٠٥ م (محرم سنة ١٣٢٢ هـ) استقال من مجلس ادارة الأزهر احتجاجاً على مؤامرات الخديو عباس التي حال بها دون سير الاصلاح في هذه الجامعة الكبيرة .

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٥ م (٧ جمادي الأولى سنة ١٣٢٣ هـ) توفي الاستاذ الامام بالاسكندرية عن سبع وخمسين عاماً .. وعن ثلاث بنات .. وعن حياة فكرية خصبة .. وجهود في التربية والاصلاح .. ومواقف تجسد عظمة الانسان المصري وكبرياءه لا يمكن أن تموت ... فلقد كان عقلاً من أكبر عقول الشرق والعروبة والإسلام في عصرنا الحديث ... والموت انما يصيب الاجسام ، أما هذه العقول الفعالة فانها لا تموت ..

الاصلاح .. فالثورة .. فالاصلاح

[... من يريد خير البلاد فلا يسعى الا في اتقان التربية، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه ... بدون إتعاب فكر ولا اجهاد نفس!؟]

محمد عبده (ابريل سنة ١٨٨١ م)

[لم تكن الثورة من رأيي.. ولكن لما منح الدستور انضمامنا جميعاً الى الثورة كي نحمي الدستور...]

محمد عبده

[إن العمل على اخراج الانجليز من مصر عمل كبير جدا ، ولا بد في الوصول الى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون ...!]

محمد عبده

الاصلاح .. فالثورة .. فالاصلاح

قبل أن يغادر جمال الدين الأفغاني مصر ، منفياً ، في يوليو سنة ١٨٧٩ م ، وخلال الفترة التي قضاها بها (١٨٧١ - ١٨٧٩ م) كانت صحبة الشيخ محمد عبده له فيها دائماً ، وملازمته له بها كالظل الذي لا يفارق الإنسان .. وأهم من هذا فإننا لا نستطيع أن نميز للاستاذ الإمام في هذه المرحلة شخصية متميزة عن شخصية أستاذه ، خصوصاً إذا نحن عرفنا أنه قد كان لا يزال حديث السن ، في دور التلقي والتلمذة على أستاذه ، وأنه لم يتخرج من الأزهر إلا في سنة ١٨٧٧ م ، أي قبل عامين من نفي الأفغاني من البلاد ..

ومن الناحية الفكرية قضى محمد عبده هذه الفترة في التلقي والتلمذة على يدي الأفغاني وفي نقل أفكاره هذه الى دائرة أوسع من طلبة العلم في الأزهر والراغبين في هذا اللون الفكري الجديد على مصر في ذلك الحين ، وفي التدريب على صناعة الكتابة ، منشئاً تارة ومصيفاً لأفكار أستاذه في أغلب الأحيان .

أما من الناحية السياسية فلقد تبع أستاذه كذلك فيما اتخذ من مواقف في هذا الميدان .. فدخل معه « المحفل الماسوني » ، ثم غادر معه المحفل البريطاني الى « المحفل الشرقي الفرنسي » ، عندما وقفت الماسونية بمصر موقف الذي لا يبالي بظلم النظام واستبداده والذي يخدم النفوذ الأجنبي الزاحف الى البلاد ^(١) ... ثم ساهم مع أستاذه في تكوين

(١) يدور لفظ كثير حول انضمام الأفغاني ومحمد عبده ، وعدد كبير من قادة مصر ومفكرها في ذلك التاريخ الى الحركة الماسونية ، ويتخذ البعض من هذا الانضمام وسيلة للطمع فيهم والتشكيك بوطنيته .. ونحن نرى أن أصحاب هذا الموقف قد جانبهم الصواب لانهم قد أغفلوا عدة عوامل وحقائق منها مثلاً :

أ - أنهم يفترضون أن الماسونية كانت منذ قرن من الزمان كما هي اليوم ، ويقيسون الموقف منها يومئذ

(الحزب الوطني الحر) الذي كشف الأفغاني عن قيامه بمصر أو آخر عهد اسماعيل ، عندما رأس وفدأ من أعضائه وتحرك ساعياً الى عزل هذا الخديوي عن سدة الحكم في البلاد .. وهو الحزب الذي تكون وناضل من أجل صد التدخل الأجنبي الزاحف على مصر ، واستخلاص مصر للمصريين من أيدي الشراكسة والأتراك ، ومن أجل إقامة الحياة الدستورية النيابية وتحويل السلطة في البلاد من سلطة فردية مطلقة في استبدادها الى أخرى شوروية مقيدة بالدستور والقانون ومجلس النواب .

سمى الشيخ محمد عبده في ذلك الحين سمي استاذة ، ووقف مواقفه ، فلم نجد له موقفاً متميزاً في مسائل السياسة فكراً أو عملاً في هذه الفترة من التاريخ .

حتى إذا نفى جمال الدين الأفغاني من مصر ، وقضى الشيخ محمد عبده فيما يشبه الاعتقال ببلدته « محلة نصر » حوالي العام ، أعقب هذا الأمر المفوع عنه ، مع إبعاده عن المهنة المحببة إليه ، وهي التدريس ، وذلك بتعيينه في قلم تحرير (الوقائع المصرية) محرراً ثالثاً ثم محرراً أول - (رئيساً للتحرير) - في أكتوبر سنة ١٨٨٠ م .

وبعد هذا التحول في حياة الشيخ محمد عبده ، برزت لنا ملامح موقفه المستقل الذي

بوقفنا منها اليوم ، بعد أن تكشفت لنا منها أمور لم تكن قد ظهرت بها يومئذ ، أو لم تكن قد تكشفت على أقل تقدير .

ب - انهم يغفلون ان الحركة الماسونية كانت مركز جذب لاصحاب الفكر الحر في ذلك العصر ، بسبب من نشأتها الاوربية كحركة مناهضة لسلطان الكنيسة ورجعيتها ، ومناهضة لسلطان الباطرة الاقطاعيين ، وعملها في سبيل فصل السلطان الكنسي عن دوائر الحكم ، وتحرير العلم والعلماء من سلطة الكهنوت .

ج - انهم لا ينتبهون الى حقيقة هامة تتعلق باستغلال الماسونية ومحافلها ، حديثاً ، لخدمة الاهداف الصهيونية في الشرق ، وفي فلسطين بالذات ، وهذه الحقيقة تتعلق بسبب هذه الفترة - فترة الافغاني ومحمد عبده - على تكوين الحركة الصهيونية الحديثة سنة ١٨٩٧ م ، فلم تكن العناصر اليهودية في الحركة الماسونية قد انخرطت بعد في سلك الصهيونية ، ولم يكن التيار الصهيوني الحديث في الحركة اليهودية قد تكون بعد ، ولم تكن الاوساط اليهودية قد اتفقت بعد على السعي لإقامة دولتها في فلسطين .. وعلى أقل تقدير لم يكن شيء من هذه الاهداف قد اتضح أو تكشف بعد ، أيام هؤلاء القادة والرواد ، ومن ثم فلم يكن يبدو من الماسونية الا وجهها التقدمي الذي يرفع شعارات الثورة الفرنسية عن (الحرية ، والاخاء ، والمساواة) .

يمكن أن يحاسب هو على أساس منه ، وتميزت شخصيته الفكرية ومواقفه العملية عن شخصية الأفغاني ومواقفه في عدد من القسامات في مقدمتها لموقف من « الوسيلة » التي يجب اتخاذها لبلوغ الغاية التي طرحها الأفغاني أمام شعوب الشرق يومئذ ، والتي تتلخص في الدعوة الى :

١ - التحرر الفكري من الجمود والتقليد والرجعية الدينية ، بسلوك طريق العقل لتجديد الدين ، وإحياء الدراسات الفلسفية الممزوجة بالإلهيات ، وإحداث ثورة فكرية « تغربل » بها موروثاتنا الدينية عن الأولين ، وخصوصاً أهل قرون التخلف والركاكة والانحطاط .

٢ - والتحرر السياسي من نفوذ الاستعمار الغربي الزاحف على المنطقة ، والتصدي له بالنهضة الحضارية لمفاليته ، وتجسيد الفكر الإسلامي الشورى في مؤسسات دستورية ونيابية حديثة ، وتقييد سلطات الحكومات بالدساتير والقوانين ، وإطلاق طاقات الجماهير الواسعة في الخلق والإبداع والبناء ، وكل ذلك بواسطة « الثورة » على المعوقات التي تعترض الجماهير في هذا الطريق .

كانت نهضة الشرق وتجديد حياته وتحرير طاقاته ، غاية اتفق عليها كل من الأفغاني ومحمد عبده ، وتكون من حولها بمصر تيار فكري وعلمي يسعى في هذا السبيل . ولكن « الوسيلة » الى تحقيق هذه الغاية قد اختلف من حولها موقف الأفغاني عن موقف الاستاذ الإمام ، ولم يبرز هذا الاختلاف مدة إقامة الأفغاني بمصر ، وإنما ظهرت ملامحه مع بداية استقلال محمد عبده بالقيادة ، فتميزت ملامح موقفه الفكري والعملية الخاص ، وبالذات في مقالاته بجريدة (الوقائع المصرية) .

ذلك أن الأفغاني كان « ثورياً » يرى « الثورة » هي الوسيلة الأجدى والأفعل في بلوغ الغاية التي حددها « كاستراتيجية » لشعوب الشرق في ذلك الحين .. أما الاستاذ الإمام فلقد كان « اصلاحياً » يرى أن التدرج في « الاصلاح » هو الطريق الأقوم والاضمن في تحقيق هذه الغاية ، وان التربية المستندة الى الدين ، بعد تجديده ، بواسطة المؤسسات التربوية الجديدة - مثل دار العلوم مثلاً - وكذلك المؤسسات العتيقة بعد إصلاحها - مثل الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية - .. ان التربية والتعليم هي السبيل الوحيد لبلوغ غاية الشرق في التحرر الفكري والتحرير السياسي .

ولأن الافغاني كان « ثورياً » يدعو الى الانخراط في العمل « الثوري » ، والى أن يؤم الناس ساحات « الثورة » في كل مكان وفي كل مجال وميدان، فلقد كان يثق « بالجماهير » و « العامة » ، ويعتمد عليها كصاحبة مصلحة أكيدة في الثورة ، وكالكة للقدرات الحارقة والضرورية التي لا بد منها لإنجاز هذا العمل العظيم ... أما محمد عبده فلقد كان - بسبب منطلقه وموقفه الإصلاحى - قليل الثقة في قيمة هذه « الجماهير » وهؤلاء « العامة » .. بل لا نغالي إذا قلنا أنه قد أسقط هذه « الجماهير » من كل حساباته في العمل لبلوغ هذه الغايات ..

فبينما الافغاني يقيم دعوته على دعائمين: دروسه التي تحرر العقل ، وتنظياته السياسية السرية الثورية التي تثير الناس وتعبئهم كي يحولوا قسَم التحرر الفكري ومبادئ السياسة الى طاقة مادية فاعلة ونامية .. نرى محمد عبده شديد السكف بالتدريس فقط ، وهو لم يتحول الى الصحافة إلا مرغماً في ١٨٨٠ م ، بل لم يبتعد عن التفرغ للتدريس بعد عودته من المنفى سنة ١٨٨٩ م إلا مرغماً كذلك !؟

وبينما يدعو الافغاني منذ وقت مبكر الى « حكم مصر بأهلها » بواسطة « الاشتراك الأهلى بالحكم الدستورى الصحيح »^(١) ، ويتحدث عن وجوب قيام الحياة النيابية بها ، وضرورة أن تكون نابعة من أحشاء شعبها ، فيقول: « ان القوة النيابية لأية أمة كانت لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقى إلا إذا كانت من الأمة نفسها . وأي مجلس نيابى يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية محرّكة لها ، فاعلموا أن حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة على إرادة من أحدثها » ... ويسفه من رأى الحديو توفيق الذي يريد التنصل من وعوده السابقة قبل تولي الحديوية ، عن الحكم النيابى ، بدعوى جهل العامة والجماهير ، فيقول له الافغاني : « إن الشعب المصرى كسائر الشعوب ، لا يخلو من وجود الحامل والجاهل بين أفرادها ، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعامل . فبالنظر الذى تنظرون به الى الشعب المصرى وأفراده ، ينظرون به لسموكم . وإن قبلتم نصيح هذا الخالص ، وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، فتأمرون باجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذ بإسمكم وبإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لمرشكم

(١) انظر (الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى، مع دراسة عن حياته وآثاره) دراسة وتحقيق محمد عمارة ص ٤٧٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

وأدوم لسلطانكم »^(١) بينما يقف الافغاني هذا الموقف من الحكومة « الشورية » والحياة النيابية الدستورية ، يعارض محمد عبده إقامة هذه المؤسسات ، ولا يؤيدها إلا بعد إقرارها ووجودها بسلطة الثورة العربية وسلطانها عقب مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م وذلك لأنه كان يرى أن « الجماهير والعامة » ، « كالسوقه والرعاع » ، وان كثروا ، « فإنهم كالآلات الصماء الموقوفة على الأعمال اليدوية ليس إلا »^(٢) « وأن هؤلاء العامة » لا يمنعون تقدماً ولا يحجزون تمدناً »^(٣) . كما سيأتى إيضاح ذلك بعد قليل !؟

وبينما يدعو الافغاني الشعب الى انتزاع حريته واستقلاله بالثورة ، ويحدد أن طريقها لا بد وأن يكون مخضباً بالدماء ، فيقول: انه « إذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب ، فأهم هذه الأشياء (الحرية) و (الاستقلال) ، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر للأمة عن طيب خاطر ، والاستقلال كذلك ... بل هاتان النعمتان انما حصلت وتحصل عليهما الأمم أخذاً بقوة واقتدار ، بجبل^(٤) التراب منها بدماء أبناء الأمة الامناء ، اولى النفوس الابية والهمم العالية »^(٥) ... بينما يدعو الافغاني الى هذا الطريق المخضب بالدم ، نجد محمد عبده ينفر من هذا الطريق الثورى ، حتى انه عندما تصبح العربية حقيقة واقعة ، وعندما يشارك في صنع أحداثها وقيادة امورها يمدح هذه الثورة بأنها سلمية حققت الخطوات الأولى ، التي لم يحققها الآخرون بغير الدماء ، حققتها هي دون أن تتكدر النفوس أو تدمع العيون ، فيقول عن الحكومة الشورية المقيدة بالدستور : « هذه أول خطوة تحسب من تاريخنا الجديد ، وباكورة الثمرة التي سقاها من سوانا بالدم وسقيناها بماء النيل ، ولم يتكدر صفوه بماء النفوس ولم يخالطه شيء من دمع العيون »^(٦)

وهكذا اتحدت الغايات النظرية لكل من الافغانى والشيخ محمد عبده ، واختلفت

(١) المصدر السابق . ش ٤٧٣ .

(٢) مقال (الشورى والقانون) وهو منشور فى (الوقائع المصرية) فى ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ م ، انظره فى هذا الجزء .

(٣) مقال (الحرافات) وهو منشور فى (الوقائع المصرية) فى ١٦ يناير ١٨٨٢ م . انظره فى الجزء من هذه الأعمال .

(٤) بجبل ، اى يخلط .

(٥) الأعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى ص ٤٨٧ .

(٦) مقال (الاتحاد فى رأى قرين الاتحاد فى العمل) وهو منشور فى (الوقائع المصرية) فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٢ م . انظره فى هذا الجزء .

بها السبل الموصلة إلى هذه الغايات ، وبالذات سبل الوصول إلى التحرير السياسي والوطني لشعوب الشرق ، فرآها الأفغاني : « الثورة » .. ورآها محمد عبده : « التربية والتعليم » .. وظهر هذا التمايز منذ اللحظة الأولى التي استقل فيها محمد عبده بالعمل في مصر ، وتبلور في مقالاته بجريدة (الوقائع المصرية) منذ سنة ١٨٨٠ م .. وتحديد هذا التاريخ هو أمر على جانب كبير من الأهمية لأنه يعود بفكر الاستاذ الإمام حول هذه القضايا في الفترات التي اعقبت فشل الثورة العربية واحتلال الانجليز لمصر ، يعود بفكره حول هذه القضايا في تلك الفترات إلى جذوره الأصلية التي تبلورت قبل قيام الثورة وقبل فشلها وقبل الاحتلال ، ويبرىء الرجل من تلك الفرية الرخيصة التي يحاول البعض الصاقها به عندما يقولون عنه انه قد خان وطنه وتحول إلى صنعة للاحتلال الانجليزي ، أو أنه قد أنهار فارتد عن طريق الثورة إلى طريق الإصلاح .. إذ أن الحقيقة التي تقدمها نصوص الرجل ومواقفه العملية ، أنه قد بدأ حياته السياسية المستقلة «اصلاحياً» لا «ثورياً» ... وأن «لقاء» بالثورة العربية قد ابتعد به خطوات قليلة عن موقع «الاصلاحي» ، واقترب به خطوات قليلة من موقع «الثوري» ... وأن عمر هذه الفترة لم يتجاوز عشرة أشهر (اكتوبر سنة ١٨٨١م - يوليو سنة ١٨٨٢م) عاد بعدها الرجل الى جذوره الفكرية العميقة والاصلية ، «مصلحاً» لا يرى طريق الثورة ، بل يغمزه ويلزمه حيناً ، ويهاجمه صراحة في كثير من الأحيان ..

ولعل هذه الدراسة التي نقدمها عن فكره السياسي أن تكون هي الأولى التي أتيج لها أن تعرض الصورة الكاملة والمتكاملة لفكره في هذا الميدان الهام ، لأنها أول دراسة تكتب بعد جمع أعماله الكاملة وتحقيقها ، وإثبات ما هو له مما ليس له من بين ذلك المحيط من الخلط والاختلاط الذي أشاع العمى والضباب من حول كتابات الأفغاني ومحمد عبده ، بل وكتابات محمد عبده وعبدالله نديم ورشيد رضا وسعد زغلول ... فألى أية معالم تقودنا نصوص الاستاذ الإمام ومواقفه العملية في هذا الميدان ؟؟ وما هي قسّمات فكره السياسي ، وملامح مواقفه السياسية منذ أن تصدى ، منفرداً ، للعمل بهذا الحقل ، بعد نفي الأفغاني من مصر ، وبالذات منذ رأس تحرير (الوقائع المصرية) في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م ؟؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في حديثنا عن :

١ - موقفه من فكر الثورة العربية في الفترة من يناير سنة ١٨٨١ م حتى سبتمبر سنة ١٨٨١ م ^(١) .

٢ - موقفه من فكر هذه الثورة العربية وأعمالها منذ تفجرت أحداثها بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م وحتى فشلها في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

٣ - موقفه من الثورة عندما فشل واعتقل مع قادتها .

٤ - موقفه السياسي في فترة منفاه منذ نهاية سنة ١٨٨٢ وحتى ١٨٨٩ م .

٥ - موقفه السياسي بعد عودته من المنفى ، وحتى وفاته في ١١ يوليو سنة ١٩٠٥ م .

وهي الإجابة التي تعرض ، من خلال نصوصه ، فكره السياسي ، ومسيرة حياته السياسية ، لتقدم ما للرجل وما عليه في هذا الميدان ..

* * *

- ١ -

كانت مصر حبلى بالثورة منذ أواخر عهد الخديوي إسماعيل ، الذي عزل من منصبه في سنة ١٨٧٩ م .. ثورة ضد النفوذ الاوربي الزاحف على البلاد في ركاب الديون والمرايين ، وضد الاستبداد الداخلي الذي وضع مقاليد الامور في يد الشراكسة ، وحول الشعب المصري في وطنه إلى مواطنين من الدرجة الثانية لا يستطيعون التصدي للزحف الأجنبي والنهوض بالبلاد كي تدخل فعلاً عصر النهضة والبعث والتنوير .

وكان جمال الدين الأفغاني هو الذي بلور أهداف الثورة ونظم لها التنظيم وأشرف على تكوين القيادات .. واتصل الخديوي توفيق ، قبل عزل والده اسماعيل ، بالأفغاني ،

(١) في يناير سنة ١٨٨١ م قدم عرابي وعلي فهمي وعبد العسال حلمي أول عريضة الى وزارة رياض باشا . وفي ٩ سبتمبر من نفس العام انفجرت الثورة بمظاهرة عابدين . انظر تأريخ عرابي لهُذين الحدثين في الملحق الاول من كتاب «ولفرد سكاون بلنت» (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٦١٨ - ٦٣٥ طبعة القاهرة الثانية .

وأظهر له الميل إلى الحكم الشوري النيابي ، والإيمان بالدستور والقانون ، فعلق الأفغاني عليه الآمال ، ورشح « الحزب الوطني الحر » كي يخلف الخديوي اسماعيل في حكم البلاد ... ولكن توفيق سرعان ما تنكر للأفغاني ولمبادئ « الحزب الوطني الحر » ، وسار في ركاب القناصل الأجانب ، وخاصة قنصل المجلترة الذي قال لتوفيق : إنه لا مفر من طرد جمال الدين من مصر ، وأن ذلك هو الشرط الضروري لمحافظة على عرشه ، لأن الأفغاني « يدبر أمر مقاومته » ، والاتجاه بمصر إلى النظام الجمهوري .. فلم تض على تولية توفيق الخديوية سوى بضعة أشهر حتى نفى الأفغاني من مصر ، متهماً إياه بأنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش ، مجتمعة على فساد الدين والدنيا »!؟

وبعد نفى الأفغاني من مصر اقتقدت حركتها الثورية ذلك القائد الفيلسوف الذي كانت كلماته دستوراً يخضع له كل الأنصار والمريدين .. وظهرت في تلاميذه اتجاهات ثلاث في العمل الوطني لتحقيق الغايات التي اتفق عليها الجميع .

١ - الاتجاه الثوري الذي تبلور في الضباط المصريين (الفلاحين) بالجيش المصري الواقع تحت سيطرة الضباط الشراكسة .. وهو اتجاه يؤمن بدور العسكريين في العمل السياسي ويرى ضرورة الاستفادة من السلاح الذي بأيديهم ، ويضع لهذا السلاح أهمية كبرى في حسم الأمور ضد أعداء البلاد من الأجانب والمحليين .. ويقرد هذا الاتجاه أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمد عبيد .. وغيرهم من الضباط .

٢ - الاتجاه الثوري الذي يؤمن بالشعب وقواه وطبقاته الكادحة إلى أبعد الحدود ، والذي ورث عن الأفغاني خاصية الإيمان بقدرات « العامة والجهاهير » ، وأضاف إلى فكر الأفغاني إضافات خلاقة تمثلت في الحذر واليقظة من أن يجني الاغنياء ثمار العمل الثوري الذي ينهض بعبئه وتضحياته الفقراء .. ولقد قاد هذا التيار واحد من ابر أبناء مصر بها ، وأكثرهم التصاقاً بشعبها وتراثها وتراثها ، وأجدرهم بأن يكون تجسيدا مكثفا لشخصيتها ، وهو عبدالله نديم ، ومن خلفه كثيرون لم يحفل التاريخ الرسمي بتدوين أسمائهم ، ربما لانهم من « العامة والجهاهير » ، وربما لانهم أكبر من صفحات هذا التاريخ؟!..

وعندما بدأ التيار الثوري العسكري (الحزب الجهادي) صراعاته مع السلطة والقيادة الشراكسية في بداية سنة ١٨٨١ م اقترب ثيار النديم من الحزب الجهادي ، حتى التحما

معاً في تيار واحد ، وان ظلت أفكار النديم ومواقفه أشد التصاقاً بالشعب الكادح وأصدق تعبيراً عن آلامه وآماله ، أي أنه ظل بمثابة الجناح الاكثر ثورية وتقدماً في معسكر الثورة والثوار ..

٣ - أما الاتجاه الثالث الذي بقي من تلامذة الافغاني ورجالاته حزبه الوطني الحر ، فهو ذلك الذي تزعمه وعبر عنه الشيخ محمد عبده ، والذي تبلورت آراؤه في ذلك (القسم غير الرسمي) الذي كتبت تحت عنوانه المقالات في جريدة (الوقائع المصرية) .. ولم يكن هذا الاتجاه « ثورياً » بل كان « اصلاحياً » ، ولم يكن مؤمناً « بالثورة » كطريق لتحقيق نهضة الشرق وتجديد حياته ، وانما كان يرى في « التربية والتعليم والاستنارة الفكرية » السبيل لبلوغ هذه الغاية .. ولقد كان تياراً ، « وطنياً » يقف ضد النفوذ الاجنبي ، وهو في نفس الوقت لا يؤمن بالجهاهير والعامة ، وانما يعلق الآمال على « الفئة المثقفة المستنيرة » ، ويؤمن على الطبقة الوسطى النشطة الطموحة التي تريد كسب مواقع الاجنبي في البلاد لحسابها والتسلح بالعلم لخدمة التقدم وتطوير البلاد .. وكان هذا الاتجاه يعادي الطبقة الاقطاعية ، لان أغلبها شراكسة أجنبية عن ضمير الامة وحياتها ، ولانهم عموماً ، حتى المصريين منهم ، أسرى للخرافة والتقاليد البالية ، فرانس للكسل والبطالة والخور ، كما كان هذا الاتجاه قليل الثقة جداً في « جهاهير الشعب وعامته » ، بل يراهم كما مهملاً لا يفيد في التقدم ولا يعوق هذا التقدم .. ولقد ضم هذا الاتجاه الاصلاحي ، غير الشيخ محمد عبده ، كثيرين : سلطان باشا ، وسليمان أبازله ، وحسن الشريعي ، وحسن موسى العقاد ، وسعد زغلول ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، والشيخ محمد خليل ... الخ .. الخ ... ولقد تبلورت أفكار هذا الاتجاه « الإصلاحية » في كتابات الشيخ محمد عبده كأحسن ما يكون التبلور ، وتحدثت في أفكاره أفكار هذا الاتجاه في الإصلاح ..

وكما سبق أن أشرنا ، فلقد وقف هذا الاتجاه « الإصلاحية » من فكر « الثورة العرابية » موقف المعارضة منذ بدأ « الحزب الجهادي » الثوري في الحركة مع بداية سنة ١٨٨١ م ، ولكن تفجر الثورة والانتصارات التي أحرزتها بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م قد اجتذبت هذا الاتجاه « الإصلاحية » بعيداً عن موقف « الإصلاحيين » وقريباً من مواقع « الثوار » .. ثم عاد بهم فشل الثورة في سبتمبر سنة

١٨٨٢ م إلى موقفهم « الإصلاحى » من جديد ... بل عاد هذا الفشل ببعضهم إلى مواقع الخيانة والعمالة للانجليز ١٩

* * *

ففى شهر إبريل سنة ١٨٨١ م كانت حركة « الحزب الجهادى » قد تعدت نطاق الجيش ، ومطالب الضباط ، وآمن قادة هذا الحزب أن فى تحقيق مطالب الأمة وأهدافها فى الحكم الدستورى النيابى والتصدي للنفوذ الأجنبى ، الضمان الأكيد والوحيد لانتصار الضباط المصريين على قياداتهم الشر كسية المؤيدة من الحديوى توفيق ، ومن ثم آمن هذا الحزب بأن وضع الضباط المصريين فى الجيش لا بد وأن يكون وضع وكلاء الأمة المفوضين منها لتحقيق مطالبها العامة ، بما فيها مطالب الجيش ، وأنهم بذلك بمثابة القوة الضاربة بيد الجماهير . ولقد تحققت هذه المهمة الجوهرية والهامة بفضل التحام تيسار النديم بتيار عرابى ، وتلك التوقعات والتفويضات التى جمعها النديم من أنحاء مصر لعرابى كوكيل عن الأمة يتحدث باسمها ، ويطلب لها مطالبها ، ويتصدى ، وهى من خلفه ، لكل الأعداء ..

ومنذ هذا التاريخ ، وتلك التحركات الثورية ، برز تميز الاتجاه « الإصلاحى » عن الاتجاه الثورى ، ودعا محمد عبده إلى التدرج فى الإصلاح بدلاً من الحسم والطفرة بالثورة ، وإلى سلوك طريق التربية البطيء بدلاً من طريق الثورة السريع ، وإلى الثقافة والاستنارة لتكوين « الرأى العام » الذى يستحق الحياة السياسية والحقوق السياسية قبل المطالبة بالدستور ومجلس النواب والحكومة المقيدة بهما . وأخذ يتهم التيار الثورى بأنه يقلد أوروبا وأمريكا ، وينقل عن الآخرين دون مراعاة للفروق بين الشعب عندنا والشعوب المستنيرة فى بلاد الأوربيين والأمريكيين ..

ولقد كان محمد عبده يعتبر دعاة الحياة الدستورى والنيابية « عقلاء » ، ولكنهم فى نظره « عقلاء » مخطئون ؟! فكتب فى ٤ إبريل سنة ١٨٨١ م بحريـدة (الوقائع المصرية) ، سلسلة من المقالات تحت عنوان (خطأ العقلاء) بلور فيها أفكاره « الإصلاحية » فى مواجهة الأفكار « الثورية » حول هذه الأمور ... فكتب يقول :

انه « من الخطأ ، بل من الجهالة أن تكلف الأمة بالسير على ما لا تعرف له حقيقة ،

أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية ، كما أنه لا يليق من الشخص الواحد ما لا يعقله أو ما لا يجد إليه سبيلاً . وإنما الحكمة أن تحفظ لها عوائدها المقررة فى عقول أفرادها ، ثم يطلب بعض تحسينات فيها لا تبعد عنها بالمرّة ، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدريج ، حتى لا يمضى زمن طويل الا وقد انخلعوا عن عاداتهم وأفكارهم المنحطة الى ما هو أرقى وأعلى ، من حيث لا يشعرون . أما إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا إلى كنهه ، أو كفوا من العمل ما لم يعودوه ، رأيتهم يتخبطون فى السير ، لحفاء المقصود عنهم ، وضلال الرأى فيما لم يكن يسر على خواطرهم ، فيمكن أن يخرجوا عن حالتهم الأولى ، ولكن إلى ما هو أتعس منها ، بحكم الاستعداد القاضى عليهم بذلك .

مثلاً : إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية فى أمريكا ، واعتدال أحكامها ، والحرية التامة فى الانتخابات العمومية فى رؤساء جمهورياتها وأعضاء نوابها ومجالسها ، وما شاكل ذلك ، ونعرف مقدار السعادة التى نالها الأهالى من تلك الحالة ، ونعلم أن هذه السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين فى مصالحهم بأنفسهم ، لأنهم أرباب الانتخاب ، وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم فى حفظ تلك المصالح والحقوق التى رأوها لأنفسهم ..

وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة الجليلة ، ولكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلاً ، حال كونها على ما نعهد من الخشونة ...

وهكذا ، حال الأمم التى تعودت على أن يكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير ، يدبر أعمالها بدون أن يكون لها دخل فى رؤية مصالحها ، لا يمكن أن يطلب منها الدخول فى أعمالها العامة والافسدت ..

فاذا أردنا ابلادغ الافغان ، مثلاً ، الى درجة أمريكا ، فلا بد من قرون تبث فيها العلوم ، وتهذب العقول ، وتذلل الشهوات الخصوصية ، وتوسع الأفكار الكلية حتى ينشأ فى البلاد ما يسمى بالرأى العمومى ، فعند ذلك يحسن لها ما يحسن لأمريكا ...

ولكن أرباب الأفكار منا يرومون أن تكون بلادنا ، وهى هي ، كبلاد أوروبا ، وهى هي ، لا ينجعون فى مقاصدهم ، ويضرون أنفسهم بذهاب اتعابهم أدراج الرياح ، ويضرون البلاد يجعل المشروعات فيها على غير أساس صحيح ، فلا يمر زمن قريب إلا وقد

بطل المشروع ورجع الأمر الى أسوأ مما كان ، فيفوت الزمان وهم على حالهم القديم ، وكان لهم امكان ان يكونوا على أحسن منه ، فمن يريد خير البلاد فلا يسمى الا في إتقان التربية وبعد ذلك ، يأتي له جميع ما يطلبه ، ان ان كان طالباً حقاً ، بدون اتعاب فكر ولا اجهاد نفس^(١).

ثم يعود الى استكمال حديثه وعرض افكاره « الاصلاحية » في مقال ثان تحت نفس العنوان (خطأ العقلاء) مركزاً هذه المرة على النموذج المصري والتجربة المصرية ، فيقول : انه قد « تولى أمر هذه البلاد أناس في أزمنة مختلفة ، تظاهر كل منهم بأنه يريد تقدمها ونقلها من حالة الهمجية — على ما يزعم — الى حالة التمدن التي عليها ابناء الامم المتعدنة ، وجعلوا الوسيلة الى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتعدنين وأفكارهم وأطوارهم الى هذه البلاد ، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم ، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية ، وتشبهنا بهم في الأطوار كاف في أن نكون مثلهم ، وان استلامنا لتلك العادات ، وتلقينا لتلك الأفكار أمر غير عسير ...

ان بداية التقدم الأوربي في الحقيقة كان في نفوس الأهالي وأفراد الرعايا ... لعمر الله لو قدمنا هذه الزينة الجوهرية — « زينة الفضائل الانسانية والشرعية » — على ذلك الرونق الصوري لكان العالم بأسره ينظر إلينا بنظر الراهب الخائف ، أو يرمقنا بلحظ المعظم المبجل ، وكانت معيشتنا البسيطة أوقع في نفسه من معيشته الرفيعة ، وكان ذلك سهلاً لو أن الزاعمين فينا حب الترقى والتقدم ساروا بنا من البدايات ، وحجبونا عن النهايات حتى لا نراها إلا من أنفسنا ، لا لأنها أعجبت النظر ، ولكن لأنها بنت الفكر ونتيجته^(٢).

وفي مقال ثالث ، تحت نفس العنوان — (خطأ العقلاء) يعود الشيخ محمد عبده لذات الموضوع ، ولكنه يمتد بنقده هذه المرة ، بشكل غير مباشر ، الى فكر الأفغاني نفسه وتجربته السياسية بمصر ، لأنه ينقد رفع شعارات الدستور والحياة النيابية زمن الحديوي إسماعيل ، كما انه يحدد هنا البديل الذي يقدمه للدستور ومجلس النواب ، فيقول :

« ليت العقلاء منا في الزمن السابق ، اقتدوا بالبلاد المتعدنة في الأزمان السابقة ، عند إرادتهم تأييد الاستقلال حقيقة ، حيث بدأوا بالمجالس البلدية ، فكان يمكنهم أن يصنعوا لأهل البلاد قانوناً بسيطاً ينطبق على عوائدهم وأحوالهم ، ويقرب فهمه من ادراكاتهم ثم يفوض الى أهل كل بلد أن تنتخب منها عدداً معيناً ليقوم بالفصل بينهم على مقتضى هذا القانون ، ثم يصنعوا مثل ذلك في المدن على حسبها ، ويذهب أشخاص من العارفين الى القرى والمدن ليفهموا أولئك مواد القانون السهل البسيط ، ويدربوهم على كيفية العمل به ، ثم لا يزالوا على المراقبة أزماناً ، فلا تمضي مدة حتى يكون جميع الأهالي عالمين بما يجب عليهم فتنمو فيهم القوة ، وتحيا فيهم روح الاختيار ، كما كانت عليه الجمعيات ببلاد إيطاليا وفرنسا وغيرها في مبدأ تمدنها ، ثم يتدرجوا في القوانين إلى أرقى مما وضعوا أولاً مع تفهيمه وتعليمه لجمهور الأهالي ، ليعلموه فيقفوا عند حده ... ».

والشيخ محمد عبده في هذا المقال يدعو الى الاكتفاء ، مرحلياً ، بالمجالس البلدية في القرى والمدن ، عن مجلس النواب ، وإلى الاكتفاء بالقوانين البسيطة المنطبقة على العادات والأحوال عن الدستور ، ويرى أن نبدأ من حيث بدأ الذين بلغوا الآن مرحلة الحياة الدستورية والنيابية ، لا أن نختصر ، بالثورة ، هذا الطريق الطويل ..

واكثر من هذا فهو يدعو في نفس المقال الى ان تنهض بعبء هذه التجربة البسيطة ، والأولية ، وتقودها الطبقة الوسطى ، فيرى أن « مركز النظر في جميع ذلك نبهاء البلاد ، وذوو الشأن فيها ، فعليهم ، إن كانوا صادقين في الوطنية ، أن يبذلوا الجهد في طلب ذلك ، والقيام بما يلزم ، وإلا فإنهم مقلدون فقط ... »^(١)

وفي مقال آخر جعل عنوانه (اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم) عاد ليركز على ضرورة البدء بالاصلاح التربوي ، لأن ذلك هو الذي سيثمر ، بالطبيعة والعادة ، تلك القوانين المتقدمة الملائمة لدرجة تقدم المجتمع ، فيقول : إنه « لا يجوز وضع قانون طائفة من الناس لطائفة أخرى تباينها في درجة العرفان وتزيد عليها فيه ... إن أحوال الأمم بنفسها هي المشرع الحقيقي ، ... وإن القوة الحاكمة تابعة لقوة رعاياها ... نعم لا ننكر أن إعداد الوسائل والمعدات منوط بالقوة الحاكمة ، فهي تلزم بها رعاياها ، كرهاً أو

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٧٩ في ٤ أبريل سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

(٢) الوقائع المصرية . عدد ١٠٨٢ في ٧ أبريل سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

(١) المصدر السابق عدد ١٠٩٢ في ١٩ أبريل سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

اختياراً ، لكن على قدر طاقة المحكومين ، فاختلفت هيئات الحكومات وتبدل قوانينها تابع لما تقضي به حقوق الوطنية ، التي هي في الحقيقة حالة الرعية ، فإن ارتقاء حكومة فرنسا مثلاً من الملكية المطلقة الى المقيدة ثم الى الجمهورية الحرة ، لم يكن بإرادة أولي الحل والعقد فقط ، بل للمساعد الأقوى ، حالة الأهالي وارتفاع أفكارهم وتنبيه إحساساتهم لطلب الرقي إلى أعلى مما هم عليه ، فتغلبوا على جميع القوى الغريبة التي كانت تحول بينهم وبين الوصول الى مطلوبهم وحيث أن تلك الوسائل وهذه المعدات من مزالق الافهام والعقول ، كانت معرفتها والحصول عليها بذاتها في غاية الصعوبة ، فربما يقع وهم من طائفة من الناس انهم تهاؤوا لأن ينتقلوا الى خطة أرقى في المدنية والنظامات القانونية وليس الأمر ما توهموه ، فيتقنقروا الى الورا ، بأن يعمدوا الى جعل التشريع حراً ، والمشاركة في الناس مباحة ، وليسوا آمنين من دسائس الأغراض ، ولا متمكنين من الوسائل التي تهيئهم لهذا الأمر ... فتضيع مصالحهم ، ويصدق فيهم المثل : « من عجل بالشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » ... وهذا ما جعل عقلاء الناس يجتهدون أولاً في تغيير الملكات وتبديل الأخلاق عندما يريدون ان يضعوا للهيئة الاجتماعية نظاماً محكماً ، فيقدمون التربية الحقيقية على ما سواها ، ليتسنى لهم ان يحصلوا على هذه الغاية ، بل يجعلون في نفس القوانين النظامية فصولاً وأبواباً تضبط الأخلاق ... »^(١)

فهو هنا يحدد أن الخلاف ليس على الغاية ، وإنما هو على التوقيت ، فبينما كان يرى هو أن مصر لم تؤهل بعد للحياة الدستورية والنيابية كان يرى التيار الثوري أنها قد تأهلت لتحيا هذه الحياة ، وأنها قد استحققتها منذ سنوات .. وكان الخلاف أيضاً على الوسيلة اللازمة لاستكمال ما هو ناقص وتلافي ما هو سلبي في حياة المجتمع ، فكان الشيخ محمد عبده يرى هذه الوسيلة منحصرة في التربية ، بينما وضع التيار الثوري في حسبانها « الثورة » كوسيلة فعالة تصهر حرارتها المجتمع فتنتقل به في فترات وجيزة جداً الى مراحل في سلم التطور لم يكن ليبلغها بإيقاع الحياة العادية إلا في عشرات السنين ..

ولقد ظل الشيخ محمد عبده على موقفه « الإصلاحية » هذا ، معارضاً لأفكار التيار « الثوري » في الحركة الوطنية المصرية ، حتى تفجرت الثورة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م بمظاهرة عابدين .. وقبل هذا الحدث التاريخي الكبير بعشرة أيام فقط جمعت

(١) المصدر السابق . عدد ١١٤٢ في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

الصدفة محمد عبده بعراي باشا وعدد من قادة الحزب الجهادي في منزل طلبه باشا ، وطرحت آراء الفريقين للنقاش ، وعبر محمد عبده عن رأيه ، وأعلن تمسكه به ، وقال : « ان اول ما يبدأ به : التربية والتعليم ، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة مؤيدة بالعزيمة ، وحمل الحكومة على العدل والاصلاح ومنه تعويدها الأهالي على البحث في المصالح العامة ، واستشارتها إياهم في الأمر بمجالس خاصة تنشأ في المديریات والمحافظات ، وليس من الحكمة ان تعطى الرعية ما لم تستعد له ، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بماله قبل بلوغه سن الرشد وكهال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد ... ان المهود في سير الأمم وسنن الاجتماع : القيام على الحكومات الاستبدادية ، وتقييد سلطتها ، والزامها الشورى والمساواة بين الرعية ، انما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا اذا فشا فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام ... »

فهو هنا يلح على عدم أهلية البلاد بعد لنيل مثل هذا النظام .. وما ذلك إلا بسبب الأفق الاصلاحى المحدود الذي كان يعيش فيه ، والذي كان لا يرى فيه سوى قضايا الإصلاح التربوي ، بما يقف في سبيلها من عقبات تقليدية راسخة تمثلت في قدامى مشايخ الأزهر الشريف ، وما ذلك أيضاً إلا بسبب عزله عن الحياة الثورية التي كانت تحياها مصر يومئذ ، بما فيها من دفء الثورة وحرارة الحركة التي يصنعها الثوار ...

وإنصافاً للحقيقة ، فان نفور الرجل من الأسلوب العسكري في العمل السياسي ، ومعارضته لتولي الجيش زمام الأمور ، كان من بين العوامل التي جعلته يعارض مسعى الضباط والحزب الجهادي ، لأن طبيعة تكوين الرجل النظامية قد جعلته شديد النفور من سلوك هذا السبيل ، وهو موقف ظل محافظاً عليه طوال حياته الفكرية والعملية .. ففي المقابلة التي أشرنا اليها مع عراي في منزل طلبه باشا ، يقول لعراي : « انه لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في إدارة شئونها ، فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسعى اليه ، ونالت البلاد مجلس شورى ، لكان بناء على اساس غير شرعي ، فلا يلبث ان ينهدم ويذول ... »^(١)

(١) أنظر هذا النص في هذا الجزء تحت عنوان (السلطة للصفوة المستنيرة) وفي كتاب الاحداث العربية

بهذا الجزء أيضاً .

ونحن نقول إنه ظل وفياً لموقفه « النظامي القانوني » هذا طوال حياته ، لأنه يعود إلى طرق هذه القضية في أواخر عمره ، عندما يزور السودان ، ويخطب في الضباط المصريين هناك بناديبهم في ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥م فيبدي شديد إعجابه بنشاطهم ونظامهم هناك ، ويقول لهم ، ضمن ما يقول : « لقد قمت ، أيها الضباط ، بالأعمال التي عهدت إليكم في السودان أحسن قيام . وان ما شاهدته من آثار المدنية التي تمت بأيديكم ليجعلني ، مع شدة ميلي للنظام والدستور ، أتمنى أن تكون الحكومة المصرية حكومة عسكرية ، لينالها من التقدم على أيديكم ما ناله السودان » (١) .

فهو قد ظل طوال تسعة أشهر من الحركة الثورية ، والمخاض الثوري ، « إصلاحياً » يعارض الثورة كأسلوب للتغيير ، ويختلف مع الثوار حول أهلية مصر في ذلك التاريخ لأن تنال حكومة قانونية مقيدة بالدستور ومجلس النواب .

* * *

- ٢ -

عندما تفجرت أحداث الثورة العربية بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م حدثت تحولات هامة في الموقف الفكري والعمل للشيخ محمد عبده من السياسة ، وبالذات من الموقف إزاء طلب الدستور والحياة النيابية للبلاد ، بل وإزاء دور الجيش المصري في العمل السياسي في ذلك التاريخ ...

فلم يعد باستطاعته أن يتحدث عن خطأ العقلاء في طلب مجلس النواب ، لأن هذه المظاهرة قد أجبرت الخديوي على توفيق على التسليم للأمة بمجلس نيابي ينهض بما تنهض به مجالس النواب في غير مصر من البلاد .

ولم يعد مصطفى رياض باشا - وهو نموذج مصغر للمستبد المصلح عند محمد عبده - هو الذي يحكم البلاد ، فلقد استجاب الخديو توفيق لمطلب عرابي بأقالته هو ومجلس نظاره ، وخلفه شريف باشا ، صاحب الآراء الشورية ونصير الحكم بالدستور ..

(١) أنظر في هذا الجزء موضوع (الضباط والعمل السلمي) .

ولم يعد الحزب الجهادي مجرد حزب عسكري كما كان حاله عند بدء حركته في يناير سنة ١٨٨١م ، وانما استطاع بالتحامه بتيار النديم الثوري ، وبالتوكيلات التي جمعها له النديم من الأمة أن يقف في ساحة عابدين في ٩ سبتمبر كممثل للأمة المصرية كلها ، ينطق باسمها ، ويعبر عن إرادتها ، ويسجل لحظة في تاريخها تشبه بارقة الأمل وسط قرون من المذلة والعبودية والهوان ، كادت بها هذه الأمة أن تحول مجرى هذا التاريخ الذي صنعه لها الكثيرون من الأعداء .

ولم تعد « الجماهير العامة » كما مهملاً لا يفيدون تقدماً ولا يزيلون تأخراً ، بل وقفوا من خلف أبنائهم الجنود والضباط في ساحة عابدين ، فهزوا ضمير ذلك المثقف والمفكر : محمد عبده ، من الأعماق ، واجتذبه نحو معسكرهم عتدة خطوات ، وأذابوا بحرارة مواقفهم الثورية ودفء عواطفهم المتهبة الكثير من جليد العقلانية التي عاشت تحت سطحه ما مضى من السنوات .

ونحن نعتقد ان هذا العامل الاخير كان هو العامل الحاسم في تغيير موقف محمد عبده من « الثورة » و « الثوار » .. فهذا الحدث الذي صنعه مصر في ساحة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م قد فتح عقل الرجل وقلبه ، على عالم من الحياة والنشاط الوطني الثوري كان معزولاً عنه قبل ذلك التاريخ .. ولا شك أن هذه الفترة المفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات ، قد غيرت رأيه ، أو على الأقل جعلت الصورة التي بدت للجماهير المصرية أمام عينيه مختلفة عن تلك التي كانت لها من قبل ... والذين يعيشون فترات الثورة الحاسمة ، وتعرض عقولهم وقلوبهم لحرارة العمل الثوري ونضالات الجماهير ، يعرفون جيداً كيف تجتذب صفوف الثورة - دون جدل عقلي وفكري - كل المخلصين من أصحاب المواقف « المعتدلة » ، بل وكيف ترغم مثل هذه الاحداث حتى غير المخلصين على مجاراة المواقف ومسايرة الامور ... ولقد كان محمد عبده من النوع الاول : مفكر « معتدل اصلاحي » يرى ان شرط وجود « الرأي العام » لم يتحقق في مصر حتى تعطى جماهيرها مقاليدها في ايديها .. مثل هذا المفكر يعايش العمل الثوري عن قرب ، فتبدو للجماهير مصر صورة أخرى في ناظريه ، فيتقدم خطوات للقاء « التيار الثوري » العرابي في الحركة الوطنية المصرية ، ويسهم منذ ذلك التاريخ في العمل الثوري وفي صنع الاحداث الثورية التي شهدتها البلاد ...

وعندما يكتب محمد عبده ، في أواخر حياته ، عن هذا الحدث الذي غير بعده موقفه من الثورة العربية ، يشير بشكل غير مباشر إلى الأسباب التي جعلته يغير موقفه هذا فيقول : « أما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م فاني أقول : ان السبعة اشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات ... فقد صار عراي محبواً عند الامة ، واتصل بالحزب الوطني ، وعرف سلطان باشا وسليمان أباطة وحسن الشريعي ، وعرفني أنا أيضاً » .

ولكنه بكبرياء المثقف الفردي يأبى أن يعترف بأنه قد غير موقفه من أهلية مصر للدستور ، والحكم النيابي بسبب الانتصار الذي تحقق في ذلك اليوم ، فيزعم أنه كان يطلب لمصر الدستور من قبل ذلك التاريخ ، ويشكك في نوايا عراي من وراء طلب الدستور ، فيستطرد قائلاً : « ... وكنا نحن الذين طلبوا الدستور . وقد أهتم هو (أي عراي) بالدستور لانه رأى فيه ضماناً من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضاً من سائر الضباط ... وبناء على ذلك قدمنا العرائض نطلب الدستور ، وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد^(١) . وان كان يعود الى مناقضة نفسه فيقول في مكان آخر : « لم تكن الثورة من رأيي ، وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ م ... ولكن لما منح الدستور انضممنا جميعاً الى الثورة لكي نحمي الدستور .. »^(٢) .

وعلى أية حال ، فلقد أخذ الشيخ محمد عبده ، منذ ذلك التاريخ ، يخطو خطوات وثيدة ، ولكنها ثابتة ، نحو مواقع الثورة ومنطلقات الثوار .. ففي ديسمبر من نفس العام يدافع عن دور الجيش و «رجال العسكرية» في العمل الوطني والسياسي ، فيكتب في المادة الرابعة من (برنامج الحزب الوطني المصري) هذا النص الهام الذي يقول : « ... ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت ، كما حصل لمجلس الآستانة ،

(١) كتب الاستاذ الامام هذه الآراء الى صديقه « بلنت » في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ م تعقيباً على الآراء التي كتبها عراي لبلنت حول هذه الاحداث . انظر هذا الجزء تحت عنوان (ملاحظات على رأي عراي في الثورة) .

(٢) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر . ص ٦٤٧ . وانظر هذا النص في هذا الجزء .

واستعين عليه يجعل المطابع آلة 'تفوق' نحوه السهام ، فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم الأبناء من التعليم ، ولهذا فوض الأهالي أمرهم الى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حربتهم الآخذة في النمو ، وليس في عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه ، بل متى حصلت الامة على حقوقها ، عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة بعد ان فتح المجلس ، فهم الان بصفة حراس على الامة التي لا سلاح لها... كما يكتب في هذه المادة من هذا البرنامج ما يفيد تقديمه لعوامل «الحياة الشورية النيابية» و «حرية المطبوعات» على عوامل «تعميم التعليم ونمو المعارف» في عملية النهضة والتقدم والاصلاح ، فيقول : « ... والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخول لهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين . وقد عرفوا الآن معنى الحرية في هذه السنين الأخيرة ، فعدلوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب ، وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة :

مجلس شورى النواب - الذي انعقد الآن -

وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ،

وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ..

وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله^(١) .

فهو الذي طالما علق الحرية السياسية والحياة النيابية والدستورية على «التهذيب» ، وعموم المعارف والتعليم ، يذكر للمرة الاولى في تاريخه الفكري أن «التهذيب» سيكون « بواسطة » مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات ، وليس العكس ، وعندما يذكر مطلب «تعميم التعليم ونمو المعارف» يضعه بعد مطلب مجلس شورى النواب ، وحرية

(١) انظر نص هذا البرنامج في هذا الجزء وتاريخ كتابته ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

المطبوعات ... فنحن هنا إزاء تطور فكري على جانب كبير من الأهمية في فكر الاستاذ الامام .

* * *

وفي شهر يناير سنة ١٨٨٢ م تطورت الأحداث الوطنية والسياسية على نحو زاد من اقتراب الشيخ محمد عبده وتياره الإصلاحي من واقع الثورة والثوار ... فلقد اتفقت حكومة « غمبتا » الفرنسية مع حكومة « غلادستون » الانجليزية على أن حصول مصر على الحياة النيابية والدستورية هو بمثابة انعقاد لهذه البلاد من طوق التخلف ، ومن ثم ضعف الأمل في إيقاعها في قبضة الاستعمار الأوربي الزاحف على بلاد الشرق ، وأن التدخل ضد النظام الثوري في مصر هو أمر لا بد منه ، وأن باب حماية عرش الخديوي هو المدخل الى هذا التدخل الاستعماري ، وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٢ م جاءت المذكرة الثنائية - (الانجليزية الفرنسية) - إلى مصر تتحدث عن عزم الحكومتين على حماية عرش الخديوي توفيق ، وعدت هذه المذكرة بمثابة إعلان للحرب على الحركة الوطنية المصرية ... ووجد الشيخ محمد عبده أن وطنه في خطر ، فأذاب هذا الخطر الجديد بعضاً من تحفظاته إزاء النظام الجديد .. وكما يقول « بلنت » : « ... هنا وجد المصريون أنفسهم متحدين لأول مرة ... ليس فيما يتعلق بالحزب الوطني وحده ، بل فيما يتعلق بجميع الأحزاب والطبقات . . وانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون الى الحزب المتطرف بكل قوتهم »^(١).

ونحن نستطيع أن نبصر ، في هذه الفترة التي ارتبط فيها الشيخ محمد عبده بالعمل الثوري والثورة العربية ، وأن نميز بين مجموعتين من الظواهر والوقائع والأحداث والآراء ، يكونان خطين متوازيين في حياة الاستاذ الإمام السياسية في هذه الفترة من التاريخ :

المجموعة الاولى :

تتمثل في المواقف والآراء التي تدل على ان الرجل وان اقترب من مواقع الثورة

(١) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر ص ٢٣٨ - ٢٥١ .

والثوار ، وسام في صنع أحداثها في تلك الفترة ، الا انه ظل يمثل الاتجاه الاقرب الى « الإصلاح » في صفوف « الثوار » .. واذا شئنا تعبيراً آخر ، قلنا : انه ظل يمثل الجناح « المعتدل » في صفوف الثورة العربية ...

فعندما يجتمع مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ م لمناقشة مواد الدستور الجديد ، تظهر في صفوف النواب الاتجاهات الثورية ، وكان أصحابها قلة من حيث العدد ، بينما يقف في الجانب « المعتدل » أكثر النواب .. ويتحدث « بلنت » عن هذه الأغلبية المعتدلة فيقول : « ان أغليبتهم بدت كأصدقائي الأزهرين ميالة للاعتدال » ويذكر أن الشيخ محمد عبده كان نصيراً لهذا الاعتدال ، وأنه قال يومئذ : « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر »^(١).

وعندما أصر الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية على حق مجلس النواب في مناقشة ميزانية الدولة وإقرارها ، وعارضت ذلك الدول الأوربية صاحبة الديون على مصر ، والمراقبون الماليون الذين يمثلونها في مصر ، وقف الاتجاه المعتدل الى جانب استثناء الميزانية من المناقشة في المجلس ، ووقف محمد عبده مع هذا التيار المعتدل ، وجمع أعيان البلاد الأعضاء بمجلس شورى النواب في منزله في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ م كي يناقشهم في هذا الأمر مع أصدقائه « بلنت » و « لويس صابونجي » ، ولقد نجحوا في اقناع النواب بتعديل ثلاث أو أربع مواد كانت محل معارضة المراقبين الماليين الأساسية ... ولكن النواب أصرروا على ضرورة مناقشة المجلس لميزانية البلاد^(٢).

وعندما يمتدح الشيخ محمد عبده وزارة شريف باشا التي خلفت وزارة رياض باشا ، وسبقت وزارة البارودي ، يصف رئيس النظار وزملاءه بأنهم يعملون « في تهديد سبلنا وإزالة العقبات منه ، متوسلين الى ذلك بالحكمة والاعتدال آخذين بأسباب التؤدة مراعاة الاحوال »^(٣).

ثم يخطب في حفل أقامه النواب بمناسبة التصديق على لائحة مجلسهم ، فيتحدث عن

(١) المصدر السابق . ص ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) المصدر السابق . ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٣) الوقائع المصرية في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، مقال (الحياة السياسية) . انظره في هذا الجزء .

« ان الفضيلة وان تفرعت اصنافها ... الا انها ترجع الى امر كلي وهو الاعتدال في السير الانساني .. »^(١).

وهو عندما يقيم هذه المرحلة الجديدة التي دخلتها مصر في تاريخها الحديث ببدء الثورة العرابية ، يحدد أن البلاد لا تزال في أولى مراحل الطريق ، طريق السياسة والحرية ، والاعتدال عنده هنا لا يعني التوقف عند هذه المرحلة الابتدائية ، بل بالعكس يعني ضرورة التقدم ، ولكن مع المرور بسائر الدرجات ، أي الاستمرارية في التطور ، دون طفرة قد يجدها « الثوار » ، فيكتب في هذا المعنى مخاطباً المواطن المصري فيقول : « فأنت أيها الوطني في أول درجة من مرقاة السياسة ، وفي أول مرحلة من طريق الحرية ، فلن تبلغ الدرجة العليا إلا إذا صعدت سائر الدرج ، ولن تدرك الغاية القصوى ما لم تقطع سائر المراحل ، فان حاولت غير ذلك لم تأمن الهبوط من الدرجة التي بلغت ، والرجوع من المرحلة التي وصلت بل ربما صرت على مسافة ، أعوام مما كنت ترجو إدراكه بأيام »^(٢).

وعندما تشيع في صفوف الثورة والثوار أفكار عن إعلان الجمهورية في مصر ، كرد فعل لانحياز الحديوي توفيق الى صفوف الأعداء ، ويسجل البارودي واقعة وجود هذه الأفكار بقوله : « لقد كنا نرمي منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية ، مثل سويسرا ، وعندئذ كانت تنضم إلينا سوريا ويليها الحجاز ، ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة ، لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم ، ومع ذلك سنجتهد في جعل مصر جمهورية قبل أن نموت^(٣) ... » عندما يتبنى التيار الثوري في الحركة الوطنية مثل هذه الأفكار ، يعترف الشيخ محمد عبده ، بأنه وقف ضد هذه الأفكار ، لان الجهل لم يكن البلاد يومئذ من الرقي إلى النظام الجمهوري^(٤).

(١) المصدر السابق . في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م مقال (مقابلة الشكر بالشكر) . انظره في هذا الجزء .

(٢) المصدر السابق في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، مقال (الحياة السياسية) انظره في هذا الجزء .

(٣) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر ص ٤٥٣ .

(٤) انظر في هذا الجزء : (ملاحظات على رأي عرابي في الثورة)

وعندما تشتد أزمة الثورة بسبب التهديد البريطاني المسلح ، والمتمثل في الاسطول الذي دخل مياه الاسكندرية في يونيو سنة ١٨٨٢ م ، يبحث الناس عن حل سلمي للأزمة ، وعن رسول معتدل يذهب إلى لندن لعرض القضية على المسؤولين هناك ، وتميل الآراء الى أن يكون هذا الرسول هو الشيخ محمد عبده ، ويكتب « بلنت » كيف انه اجتمع في ١٩ يونيو مع محمد عبده ونديم والبارودي ، وتحدثوا في الوسائل السلمية لعبور الأزمة « فقال عبده : انه أجمع رأيه على أن يجمع جميع الوثائق والمستندات التي لديه أو التي يستطيع حيازتها ويذهب بها إلى إنجلترا لكي يعرضها بنفسه على المستر غلادستون والبرلمان الانجليزي ، وسيأخذ معه احد وجهاء التجار وأحد الأحرار من ينوبون عن الفلاحين ، فوافق محمود سامي على هذا الرأي ، وقال : إنه هو أيضاً يود ان يذهب إلى أوروبا لهذه الغاية^(١) ، وبالطبع ما كان لاحد أن يفكر في إرسال نديم ، أو عرابي ، أو محمد عبده لمثل هذه المهمة ، فان اعتدال الشيخ محمد عبده كان أهم عامل يرشحه لمثل هذه السفارة إلى لندن في ذلك التاريخ .. بل إن « بلنت » يرسل إلى « لويس صابونجي » برقية من لندن في ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ م يقول له فيها : « يجب ألا تعاكسوا الاسطول . أرسلوا عبده إلى غلادستون »^(٢).

ولقد كانت هذه الآراء والمواقف المعتدلة التي اتخذها الشيخ محمد عبده ، وهو في موقع الثورة وبين الثوار ، تمثل الامتداد الطبيعي لفكره السابق على الانضمام إلى الثورة ، والانسجام الطبيعي مع تكوينه العقلاني والنظري (التأمل) ومزاجه الميال إلى الاعتدال وهو التكوين والمزاج الذي لازمه في آرائه طوال حياته وفي كل مواقفه الفكرية والعملية ، وعلاقاته بالناس .. فهو عندما يتحدث عن إصلاح المحاكم الشرعية ، مثلاً ، يدعو إلى « التدرج » في معالجة كل جانب من جوانب النقص فيها .. يدعو الى ذلك عند الحديث عن إنشاء قلم قضائي لتنفيذ أحكام هذه المحاكم ... ويدعو اليه عندما يتحدث عن ضرورة توفير « المأذونين المؤهلين » في القرى والأحياء ... ويدعو لذات النهج عندما يتحدث عن (التحايل على نصيحة الحكام) ملوكاً كانوا ، أو أمراء ... ويلتزم نفس النهج عندما يفكر في السياسة العليا ، أو إصلاح الأزهر أو الاوقاف .. الخ

(١) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر ص ٤٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٠ .

الخ .. وهو عندما يترجم لاستاذة الافغاني في تقديم ترجمته لرسالة الرد على الدهريين في بيروت سنة ١٨٨٦ م ينتقد في أستاذة مجانبية « الاعتدال » في معاملة الحكام المستبدين ، ويرى أنه كان من الممكن أن يحقق الكثير من الغايات لو أنه سلك في علاقاته بهم مذهب التدرج والاعتدال .. فهو إذن نهج فكري ، وموقف عملي ، وسجية خلقية لازمت الرجل في كل أطوار حياته ، وفي كل ما عرض له في هذه الحياة .

والجموعة الثانية :

من الظواهر والوقائع والاحداث والآراء التي عايشته ظاهرة الاعتدال هذه في تلك الفترة التي انضم فيها الاستاذ الإمام إلى الثورة العربية ، وزاملت ظاهرة الاعتدال ، هي تلك التحولات الفكرية التي اقتربت به من مواقع الثوار الفكرية ومواقفهم العملية ، بعد أن كان يقف بعيداً عن هذه المواقع يناهض ما لاصحابها من أفكار .. ونحن عندما نقرأ كتاباته السياسية في هذه الفترة من حياته نشعر بأنه يهاجم آراءه هو نفسه التي قالها قبل انضمامه للعربيين ، ولعله كان يناقش يومئذ أولئك الذين ظلوا على موقفه الفكري القديم ، واحتفظوا بالزعم القائل : إن مصر ليس بها « رأي عام » تستحق به أن تنال الدستور والحياة النيابية والحكومة القانونية المقيدة بهذه القيود ..

فبعد أن كان ينكر أن في مصر « رأي عام » يجعلها أهلاً للحكم الدستوري النيابي ، عدل عن هذا الموقف وكتب يقول : « ان استعداد الناس لأن ينهجوا منهج الشورى غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والنظر على أصول الجدل المقررة لدى أهله ، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت ابصارهم للحق وضبط المصالح على نظام موافق لمصالح البلاد وأحوال العباد ... ان أهالي بلادنا المصرية دبت فيهم روح الاتحاد ، واشرفت نفوسهم منه على مدارك الرأي العام ، وأخذوا يتصلون من جرم الإهمال ، ويستيقظون من نومة الإغفال ، وقد مرت عليهم حوادث كقطع الليل المظلم ، ثم تقشعت عنهم ، فطالعوا من سماء الحق ما كحل عيونهم بنور الاستبصار ، حتى اشرأبت مطالعهم إلى بث أفكارهم في ما يصلح الشأن ويلم الشعب ويجمع المتفرق من الأمور ، ليكونوا أمة متمتعة بزاياها الحقيقية ، فهم بهذا الاستعداد العظيم أهل لأن يسلكوا الطريق الاقوم ، طريق الشورى والتعاقد في الرأي ، فقد أزف الوقت ، ولم

تسمح لهم ظروف الاحوال بأن يتأخروا عن سن قانون يراعى فيه ضبط المصالح على الوجه الملائم يتبادلون فيه الأفكار الحرة والآراء الصائبة .. فلماذا اجهوا رأيهم على تأليف مجلس الشورى من لهم دربة ودراية تامة بشؤون البلاد ، وصدرت الأوامر السامية بانتخابهم نواباً حسب ما قضت به نوايس الحرة ، وأنشروا صدور الناس عامة بهذا الأمر ، واستبشروا بما يكون من عاقبة هذا المسعى الجليل .. » (١) .

وبعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، وتكونت وزارة الثورة برئاسة البارودي ، وهي الوزارة التي دخلها عرابي ناظراً للجهادية . وبعد أن انتخب مجلس النواب ، ووضعت معالم النظام الثوري الجديد ، يكتب الشيخ محمد عبده مؤيداً هذا النظام ، مؤكداً تحقيقه لمبدأ الشورى المرتكز على الرأي العام فيقول : « ... بنيت الشورى على الرأي العام ، فأكبر فائدة لها هو انقياد الناس لما يقضي به الرأي العام ، ووكلاء العامة خواص من انحصر فيهم الرأي العام ، فإذا قضوا بعمل ما نافعا رأيت لهم معضدين ، وهم كل الناس الذين يحافظون على الرأي العام ، وليس بعد ذلك إلا أن يكونوا يدا واحدة على هذا العمل تجمعهم دائرة الاتحاد . ولقد وصلنا بمعونة الله تعالى ، وحسن مساعي خديونا المعظم ، ومن اختارهم جنابه الرفيع للنظر في مصالحنا إلى هذا الحد ، وتوجهت رغبات جميعنا إلى ما فيه خير بلادنا وصالح معاشنا ومعادنا ، وصرفنا يدا واحدة لا تكل عن العمل ولا يتعبها تواليه على مر الايام » (٢) .

وعندما تتعرض التجربة المصرية الوليدة في الحكم الدستوري الشورى النيابي لهجمات الخصوم وانتقاداتهم ، ويطلقون ضدها نفس الحجج التي اطلقها من قبل الشيخ محمد عبده قبل انضمامه لحركة الثورة العربية ، يتصدى الشيخ محمد عبده لهؤلاء الخصوم ، ويسوق ضد حججهم نفس الأدلة التي قدمها العربيون منذ البداية للدلالة على أهلية البلاد للدستور ومجلس النواب وتقييد الحكومة بهذه المؤسسات .. فيكتب قائلاً : « ... ان بلادنا المصرية بلا ريب ، لا فرق بينها وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها ، من حيث القبول للمصلحة ، والاستعداد للخير ، والقدرة

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٩ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م مقال (الشورى والقانون) ، انظر هذا المقال في هذا الجزء .

(٢) المصدر السابق . مقال (الاتحاد في الرأي قرن الاتحاد في العمل) في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٢ م ، انظره في هذا الجزء .

على التفرقة بين الملايمات والمنافرات ، ومحبة الأولى وكرهية الثانية ، والفرح بالإصلاح والحزن من الإفساد ، الى غير ذلك مما تقتضيه هذه الصفات ... » ثم يمضي ليقول انه « لا يخفي ان ابناء قطرنا المصري قد انتقلت افكارهم من مركز الرقعة الى مجال الجولان في المنافع والمضار ، ووجوب السعي لطلب الأولى من طرقها ، ولزوم الاجتهاد في دفع الثانية ... ومن البين ان الأهالي إذا دب فيهم هذا الروح تشوفوا لأن تكون أفرادهم متساوية في القانون والمعاملات ، بدون تفرقة بين هذا وذاك ، وصح أن يوجد فيما بينهم قوم - (وهم الخواص الذين حصلوا طرفاً من المعارف والعلوم) - يقتدرون على التفرقة بين الملايم والمنافر ... ويرضون أن يجعلوا أنفسهم في مقام العمل للباقيين ... » ثم يتقدم خطوة أبعد من هذا عندما يعلن ان هذا التطور قد أصاب « عامة » أهل مصر و « جماهيرها » ، وأنه لم يعد وقفاً على « الخواص » الذين نالوا قسطاً من المعارف والعلوم ، فيستطرد قائلاً : « ... أما كون البلاد المصرية قد صارت أهاليها على هذا الفكر فهو أمر جلي لا يختلف فيه اثنان ولا تخص ذلك بالخواص ؟ فان العامة ، وهم اهل الاعمال البدنية المستغرقة لبياض النهار وسواد الليل قد انتقلوا عما كانوا فيه من قبل بكثير وان كان الانتقال في كل من الفريقين - (الخواص والعوام) - على درجته اللاتقة به ، المناسبة لما اكتسبه من المعارف او التجربة او تأثير الحوادث ، او غير ذلك من أسباب الانتقال من حال الى اعدا منه في الوجود » (١) .

ونحن نلاحظ في هذه العبارات الأخيرة تطوراً هاماً في تفكير الاستاذ الامام ، فلم تعد المعارف والعلوم والتربية هي السبيل الوحيد لانتقال الانسان من حال الى حال اعلا منه في الوجود ، وانما هو قد أضاف الى هذا العامل عوامل أخرى ، منها « التجربة » و « تأثير الحوادث » وغيرها ... وهي العوامل التي أتت بها الثورة العربية فخلقت روحاً جديداً في حياة الناس انتقل بهم الى طور جديد من اطوار الحياة ..

وفي مقالاته عن (الحياة السياسية) يحدد ان الذين يستحقون ان تكون لهم الحقوق في التمتع بالحريات : حرية الرأي وحرية القول ، وحرية الانتخاب ، هم الذين حصلوا القدرة على امتلاك « الأدب السياسي » الذي « لا بد في تحصيله من الطلب والاجتهاد ، وحسن الاقتداء ، ودقة النظر ، والتبصر في أحوال الناس من قبل وفي

(١) المصدر السابق . مقال (في الشورى) في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م . انظره في هذا الجزء .

الحال (١) ... » ... ولما كان هذا الكلام موها لعدم استحقاق عامة الناس وجباهيرهم التمتع بهذه الحريات ، يعود الاستاذ الامام لتحديد مقصوده فيقول : إن « الأدب السياسي لا يحصل لأفراد الأمة كلهم أجمعين ، ولا يكون في الذين يحصلونه سواء بمقدار واحد ، لأنه من الملكات الصناعية العلمية ، والملكة لا تحصل الا بتكرار العمل ، وان حصلت فانها تختلف استحكاماً وكماً لا بحسب اختلاف القابلية والتفرغ في الناس . على ان الادب السياسي ، وان لم يتيسر عمومه في الامة ، الا أنه قد يحصل لأفراد كثيرة منهم على مقادير مختلفة ، فيمكن لمجموعهم ان يسيروا في سبيله آمنين مهتدين اقتداء وتقليداً ، ويتدرجوا به في مراتب الحياة السياسية حتى يتوالى التكرار ويطول الاستمرار فيصير فيهم من الملكات الذوقية التي تُعرف ولا تُعرف ، كما كان العرب في الجاهلية بالنظر الى اللغة ينطقون بالكلام المركب بالوضع ، ولا يعرفون من قاعدة غير الذوق » (٢) ، فهو هنا يثبت إمكانية تحصيل العامة والجماهير للأدب السياسي ، ومن ثم استحقاقهم التمتع بحقوقهم في حرية الرأي ، وحرية القول ، وحرية الانتخاب .. وذلك دون أن يكونوا مثقفين قد تحصلت لهم وتوفرت لديهم المعارف والعلوم .

وهو في هذه المرحلة لا يدافع عن النظام الشوري باعتباره « ممكن » القيام بمصر فقط ، بل باعتباره « واجباً محتوماً » . لأن الأطراف المختلفة قد تأهلت له ، ورغبت فيه : الأهالي ، والحكومة ، فلقد ثبت أن قيام الشورى « ووجودها في بلادنا المصرية ممكن بل وواجب محتوم ، حيث قد ثبت أنه لا مانع من إحدى الجهتين - (الأمة والحكومة) - وثبت أنها - (الجهتين) - طالبتان لوجودها وتحقيقها في الديار المصرية التي قد استعدت للحصول على الغاية الحسنة وتهيأت للوصول الى درجة الكمال » (٣) ..

وهو يحدد لنا أن هذا الطور الجديد الذي أوصلت الثورة الشعب إليه هو طور « الوطنية » وبروز عاطفة التعلق بالوطن ، وهو مرادف للقومية وعاطفتها ، ويحدد العوامل التي جعلت للوطن في هذه المرحلة مكان القبلة التي يجب أن يؤمها الجميع ، فيقول : « في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة ، تشبه أن تكون حدوداً :

(١) المصدر السابق . مقال (الحياة السياسية) في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

(٢) المصدر السابق . مقال (الحياة السياسية) في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

(٣) المصدر السابق . مقال (الشورى) في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م . انظره في هذا الجزء .

الأول - أنه السكن الذي فيه الغذاء ، والوفاء ، والاهل والولد .
والثاني - أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية . وهما حسيان
ظاهران ... »

والثالث - أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز ، أو يسفل وينذل ، وهو
معنوي محض . فإذا تقرر ذلك ، على ما قلناه ، وجب على المصري حب الوطن من كل
الوجوه ... »

ثم يمضي ليشن هجومه على أولئك الذين يزعمون أن مصر لم تبلغ طور « الوطنية » ولم
تولد بها هذه العاطفة بعد ، فيقول : « ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار
الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر ، والباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ،
ولكن أبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ، ورأياً عمومياً ، ولو كره
المبطلون . على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفاسف القول ،
من مثل : اننا تهودنا إحتال الظلم والحيف ، وألفنا الخدمة والرق ، فلن يستقل لنا
رأي ، ولن نهتدي سبيل الحرية ، كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل
ذلك الحيف أعصاراً ، وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح
وان العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون . أولم يكن في بلاد
الفرنسيين ، من قبل هذا العهد ، صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم ،
ويباعون كما تباع العجائوات؟! أولم يقل كاتبهم « فولتير » ، في وسط المائة السابقة : لا
يزال في بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للرهبان؟! .. فما بال هذه العادة لم تمنع
الفرنسيين من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام؟! وان يروا أمثال « تيارس »
و « جريفي » و « غامبتا » ، من أبناء الذين كانوا من قبل عبداناً أرقاء!! »

ولئن كان من فضل هذه المائة ان يكتب في صدر تاريخها تحرير ارقاء العصر
السالف ، فلقد رجونا - وحقق الله هذا الرجاء - ان يختم ذلك التاريخ بتحرير
الذين كانوا ارقاء في هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء ، وحسن ذلك ختاماً ... (١)

(١) المصدر السابق . عدد ١٢٦٧ مقال (الحياة السياسية) في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره
في هذا الجزء .

وبعد إجراء انتخابات مجلس شورى النواب ، اتخذ خصوم الثورة من دخول بعض الجبهة
وعديمي الكفاءة إلى المجلس حجة للطعن في هذه التجربة ، وقالوا إن مصر ليست أهلاً لهذا
اللون من المؤسسات ، وأن هذا المجلس بدع بين المجالس النيابية في العالم .. فتصدى
الشيخ محمد عبده لمناقشة هذه الآراء وتفنيدها ، وكتب يقول عن تحقيق هذا المجلس للمنفعة
المرجوة من نظام الشورى : « ... وأما حصول المنفعة المقصودة من الشورى في بلادنا
فلأن انتخاب النواب قد تم على وجه يضمن حصولها ، ويكفل تحققها ، اذ لا يخالو
المنتخبون من ان يكون غالبهم من اهل الدراية والمعرفة وارباب النظر والفكر الذين
يعرفون ما هي الشورى وما هو المقصد منها ، وما هي المنفعة للبلاد ، وما هو الطريق
الموصل إليها . فإن بلادنا قد انتشر فيها العلم منذ أزمان طويلة تكفي للمشتغل فيها
بالمعارف أن يكون على حالة التنبيه والاستبصار التامين ... ولا يخفى أن مثل هؤلاء
كثير جداً في البلاد ، وقد وقع الانتخاب على كثير منهم في هذه المرة لمجلس النواب ،
ولا نشك في أن هذا العدد فيه الكفاية التامة لتحقيق منفعة الشورى المقصودة منها
في بلادنا المصرية ، فإن أي قطر من الأقطار لا يكون المجموع فيه للمشورة إلا على هذا
المثال ، وقد علمنا علم اليقين أن غالب المنتخبين عندنا هم على هذا الحال ، فلا يضربنا ،
والحالة هذه ، أن يكون القليل ليسوا كالكثيرين في هذه الصفات ، كما لم يضر في أحد
الممالك المتعدنة وجود مستشاريها على هذا المنوال ، بمعنى أن غالبهم كغالب عندنا والقليل
منهم كالقليل منا ، وهذا أمر مسلم به لا مريبة فيه ولا خفاء ، ومع ذلك فقد نالوا ثمرات
الشورى وحصلوا على فوائد ، فالقول اذنت بأنهم هم ينالوها ونحن نحرم منها ، مع
تساوي الأمر بيننا وبينهم ، مما لا يصح في الأذهان ولا تقوم عليه حجة ولا يؤيده
برهان (١) ... »

ولم يقف الشيخ محمد عبده عند حد الدفاع عن هذه التجربة الثورية ، والتصدي
للذين يحتشدون للنيل منها وتسفيه مؤسساتها ، وإنما اجتهد في الادلاء بأرائه البناءة التي
أراد أن يتضمنها دستور البلاد الذي كان موضع مناقشة في مجلس شورى النواب .. وفي
احتفال أقامته (جمعية المقاصد) بمناسبة التصديق على لائحة النواب ، دعاه عبد الله نديم
إلى الخطابة ، فألقى كلمة ضافية في وجود البارودي وعراي وغيرهما من النظائر والضباط ..
وفي هذه الكلمة تحدث عن المبادئ التي يجب أن يتضمنها دستور البلاد - (القانون
الأساسي) - مثل :

(١) المصدر السابق ، مقال (في الشورى) في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

١ - التأكيد على أن حكومة هذه البلاد حكومة قانونية ، أي مقيدة بالدستور والقانون ..

٢ - النص على دور مجلس شورى النواب في مساعدة الحكومة في حكم البلاد ..

٣ - النص على السعي لتعميم المعارف والعلوم في البلاد وذلك لتربية الأعداد اللازمة لتولي مسؤولية النيابة عن جماهير الناس ..

٤ - النص على وجوب تحسين ، التربية التي تكسب الفضيلة والشرف ، وذلك حتى تصير المصلحة العامة أهم من المصلحة الخاصة عند من يتصدون للمسؤولية العمومية في البلاد ، وحتى لا يلتبس أحدهم « منفعته إلا من طريق منفعة العموم »

٥ - النص على ضرورة ووجوب إطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال .. « فلأجل هذا يجب أن يكون في ذلك القانون الأساسي لتلك الحكومة إطلاق حرية المجامع ، والمطابع ، والأفكار والأعمال ، والأقوال .. على شريطة أن يكون هذا الإطلاق تحت قانون عدل يرسم الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام وتبين يزيل الالتباس » .

٦ - النص على إيجاد الحوافز « وتقرير أمر المكافأة لمن أتى بعمل غريب وجاء بصنع بديع حتى يكون سائقاً للنفوس على التفكير والتدبر في الوصول الى ما يستحقون عليه المكافأة والامتياز ...»

٧ - القيام بوضع القوانين الحديثة والملائمة والنظمات التي « تكون الحد الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفساد » في مختلف جوانب حياة المجتمع المصري الجديد^(١) .. الخ .. الخ

وهكذا احتل الشيخ محمد عبده مكانه في الحركة الثورية العربية ، وتحول الى صوت يدافع عن إيجابياتها بعد أن كان صوتاً يهاجم هذه الإيجابيات .. وإلى مساهم في بنائها

(١) المصدر السابق ، مقال (احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب) في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ م . انظره في هذا الجزء .

الحياة الجديدة والتاريخ الجديد لوطننا الذي بدأ بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م بعد أن كان بعيداً عن هذه المظاهرة ينتقدها من موقع المثقف الذي عزل نفسه عن مجال التأثير الثوري والتأثر بالثورة والشوار ...

ولقد شهد النصف الاول من عام ١٨٨٢ م تقدم الشيخ محمد عبده ، رغم خصائصه المعتدلة ، في ميدان العمل داخل إطار الحركة الثورية العربية ، حتى لا يجد الباحث وسط أحداث الثورة بدءاً من وضعه بين القلة القليلة التي يمكن أن يطلق عليها وصف القيادة لهذه الثورة خلال تلك الشهور .. لقد كان واحداً من قادة هذه الثورة ، وإن يكن الممثل للتيار العقلاني المعتدل بين هؤلاء القادة الشوار .. فهو « اصلاحي » اعتقد ان « الثورة » قد حققت وستحقق الآن ما عمل لتحقيقه بعد سنوات وسنوات .. وهو صاحب مزاج غير ثوري ساهم دفع الثورة وحرارة الشوار في اعطائه جرعة من الحماس جعلته يتقدم خطوات بعيداً عن موقع « المصلح » وقريباً من موقع « الثوري » ... وظل هذا حاله ، تتعايش في آرائه ومواقفه ظاهراً : الاعتدال ، والدفاع عن الثورة والمساهمة في صنع أحداثها ، منذ انفجار الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ م ، حتى هزيمتها التي انتهت بدخوله السجن مع زعمائها الأحياء في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

- ٣ -

كانت الصورة التي تم بها فشل الثورة العربية وهزيمتها أمام الجيش الانجليزي المسلح بالعتاد الحديث ، والخداع ، والمستند الى خيانة الحديوي والإقطاعيين من أعضاء الحزب الوطني الحر ، والمستفيد من إعلان السلطان العثماني عصيان عرابي وخروجه عن الطاعة ، كان فشل هذه الثورة على صورة تعذر على الناس تصورها أو تخيلها ، فاهتزت كياناتهم من الأعماق ، وتزلزلت معتقداتهم ومساكنهم التي ظنوها قد تحققت وحقت لهم الحرية والاستقلال .

فالقائد الذي جسدوا في شخصه أحلامهم القديمة والحديثة قد سلم نفسه وسلم سلاحه ..

وكوكبة عزيزة من قادة جيشهم قد قتلوا بالخيانة في التسل الكبير ... وجيش الثورة قد سرح جنوده وضباطه الوطنيين ... وعدد كبير من الذين ناصروا الثورة قد تنكروا لها، وأنكروا دورهم فيها، وقذف كل منهم بالمسؤولية على من سواه ... والوحيد الذي ظل رافعا اسم مصر ومجدها وشرفها من هذا السقوط هو عبد الله نديم، الذي استعان على صيانة هذه الامانة بالهرب من وجه الاعداء، والهرب يومئذ كان أضعف « الإيمان »، ولكنه « الإيمان » الوحيد الممكن في تلك الظروف !

وفي اليوم التالي لفشل الثورة واحتلال الانجليز للقاهرة في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م ظهرت أبواق الخيانة والنفاق، واستخدمت الصحافة في تجريح العهد الثوري، ورواية الأقاصيص، والخرافات عن الثورة والثوار .. كان هذا موقف الخونة والمنافقين ... فماذا كان موقف الشيخ محمد عبده من هذا الحدث الجلل والخطب الذي زلزل كيان مصر وهزه من الاعماق ؟!

ان الرجل قد كتب من سجنه بعض صفحات، منها رسالة الى أحد أصدقائه، ومنها قصيدة شعر، ومنها مذكرات في الدفاع عن نفسه ... الخ ... الخ ... ومن هذه الصفحات القليلة نستشف أن الرجل لم يرحب بفشل الثورة، بل تحدث عن هذا الحدث بعبارات تصوره كأنه الطامة الكبرى التي ليس لها مثل أو مشابه أو قرين ... ومن هذه الصفحات كذلك نستشف أن الرجل قد أدان السلطة الجديدة التي أعقبت سلطة الثورة في الوجود، فهو يقول عنها : « وتمخضت السلطة لآلهة الشر، فقلبوا الطباع، وبدلوا الخلق، وغيروا خلق الله، وكانوا على ذلك قادرين ... » وانتهالت التهم، بالحق وبالباطل، على الرجل، ولكنه لم يدهش، بل رأى ذلك أمراً طبيعياً من « آلهة الشر » هؤلاء الذين استعانوا بمن « رضوا لأنفسهم قول الزور وافتراء البهتان واختلاق الإفك، وقد تقدموا الى مجلس التحقيق، بتقارير محشوة من الأباطيل، ليكونوا علينا بها من الشاهدين » لم يدهش الرجل من ذلك، بل كتب يقول : « كل ذلك لم تأخذني فيه دهشة، ولم تحل قلبي وحشة، بل أنا على أتم أوصافي التي تعلمها، غير مبال بما يصدر به الحكم، أو يبرمه القضاء، عالماً بأن كل ما يسوقه القدر وما ساقه من البلاء فهو نتيجة ظلم لا شبهة للحق فيه ... »

ولكن الأمر الذي زلزل كيان الرجل، وهزه من الأعماق، هو خيانة الأصدقاء

والأولياء، وتنكر من لم يكن يظن بهم التنكر، حتى « تقطع حبل الأمل » وانفصمت عروة الرجاء، وانحلت الثقة بالأولياء، وضل الاعتقاد بالأصفياء، وبطل القول بإجابة الدعاء ... الخ ... الخ ... وحري بمثل هذا الرجل بتكوينه الأخلاقي الديني، ومزاجه الريفي الوفي، أن يصدم من هذا التنكر صدمة تزلزل كيانه، خصوصاً إذا صدر ممن أولاهم ثقته وأحسن إليهم أدبياً ومادياً في كل الظروف والمناسبات .

وسبب آخر زلزل كيان الرجل، وهو الموقف المتخاذل الذي اتخذته عدد من قادة الثورة في التحقيق أمام « القومسيون »، وهم الذين كانوا محل تقديره واحترامه ... فلقد كانت أخلاقيات محمد عبده تدعوه إلى أن يذكر الحقائق ولو عن نفسه، أما بعض هؤلاء القادة فإنهم لم يكونوا مثله في هذا الباب .. وهويكتب من سجنه لصديقه عن أولئك القوم الذين « كأنما قذف بهم من شاهق جبل، فسقطوا على رؤوسهم، فغشيه من شدة الصدمة ما غشيه، فقاموا ينطقون بما لا يعون، ويتكلمون ولا يفهمون (١) » ...

ففي التحقيق الذي أجراه « القومسيون » مع هؤلاء القادة حدثت مواجهات رمى فيها بعضهم الاتهامات على رقاب الآخرين، وكذب فيها بعضهم بعضاً، ولقد نال الاستاذ الإمام نصيب منها، وتمت مواجهة بينه وبين البارودي اختلفا فيها حول اليمين الذي أقسمه الضباط في « قشلاق عابدين »، اتهم فيها البارودي محمد عبده بالكذب، بينما توحى أحداث الثورة ووقائعها أن البارودي هو الذي كان ينكر الحقيقة أمام « القومسيون » (٢) ؟!

وتشهد وقائع التحقيق مع زعماء الثورة أن الشيخ محمد عبده قد اتخذ موقفاً أخلاقياً فلم يلق على الآخرين الاتهامات، ولم يتنصل من مواقفه أثناء الثورة، بل تحمل المسؤولية عن بعض أصدقائه الذين أراد إبعادهم عن دائرة الاعتقال، وهو يكتب من سجنه الى صديقه قائلاً : « إنني » أخذت على نفسي كل مسؤولية تنسب إليه أو إليكم، فما عليكم إن سئتم إلا أن تكونوا منكرين » (٣) .

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول ان فشل الثورة، وحتى انهيار بعض قادتها وتهالك

(١) « رسالة من السجن » انظرها في هذا الجزء .

(٢) انظر في هذا الجزء « مواجهة بين الاستاذ الامام ومحمود سامي البارودي » .

(٣) رسالة من السجن .

عدد من زعمائها في التحقيق لم يحدث انهياراً في شخصية الشيخ محمد عبده ، فظل الرجل على شيء من تماسكه ... وإنما الذي حدث هو عودته الى نقطة الانطلاق التي كان عندها يوم كان على خلاف مع العراقيين ، والرجوع الى جذوره الفكرية الاصلية في « الإصلاح » بعد ان تحولت « الثورة » الى رماد ، وتنكر لاحداثها بعض صناع هذه الاحداث ... لقد ألقى محمد عبده وهو في سجنه ، ايمانه « بالثورة » وأماله فيها مع ثقته المفقودة في هؤلاء الذين فقد فيهم الثقة اثناء المحنة التي عاشها معهم سجيناً ... وأعلن من سجنه « أن الحوادث المريعة سوف تنسى ، وأن هذا الشرف سوف يرد ، ولئن أبت طبيعة هذه الأرض بخستها أن يكون لها من عوده نصيب ، فليعودون في بلاد خير منها . ولأجذبني الى المجد أحبتي ، ومن الى المجد ينجذبون »^(١) ... وهو هنا يتحدث عن مشاريعه في « المنفى » الذي كان يستعد لتنفيذ الحكم الصادر به عليه ...

وفي القصيدة الشعرية التي كتبها من سجنه عن أحداث الثورة تبدو لنا بجلاء تلك الحقيقة التي أشرنا إليها ، وهي أن محمد عبده قد تنكر « للثورة » ولم يتنكر « للإصلاح » ... وأن الزلزلة التي حدثت لكيانه بسبب انهيار « الثورة » وعدد من « الثوار » قد ابتعدت به عن مواقع « الثورة والثوار » الذين اقترب منهم بعد مظاهرة عابدين ، وعادت به الى مواقع « المصلح والإصلاح » التي بشر بها وانطلق من على أرضها قبل ذلك العام الذي عايش فيه الثورة العرابية وقادتها ... فهو يحكي في هذه القصيدة آراءه قبل مظاهرة عابدين ، أيام كان يعارض - « الثورة » « بالإصلاح » ... ويتحدث عن مكانه في الثورة بعد أن انضم إليها ، فيصوره على أنه مكان « الناصح » لهم و « المحذر » إياهم فقط لا غير^(٢) ... ونحن نعتقد أنه هنا ليس صادقاً الصدق كله .. فلقد كان يومئذ « معتدلاً » في صفوف الثوار ، ولكنه كان من صناع هذه الأحداث رغم اعتداله وتحفظاته ، ولكنها المواقف الصعبة تجعل النفس الإنسانية تبرز وسائل النجاة وتغض الطرف عن المزالق ومواطن التهم والشبهات ، خصوصاً عندما يكون الحال كما كان في تلك الظروف التي تزلزلت فيها الأنفس زلزالاً شديداً ...

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر القصيدة في هذا الجزء .

ومن يشأ أن يعلم مقدار الهول والفاجعة التي عاشها محمد عبده في تلك الظروف فإن من وسائله وسبله إلى ذلك أن يعلم أن الرجل لم يقل الشعر في حياته إلا في موقفين: أحدهما عندما حضرته الوفاة ، وعائين الموت معاينة ، ويومئذ قال سبعة أبيات من الشعر . أما الموقف الثاني فهو انهيار الثورة العرابية وهزيمتها ، ويومئذ قال قصيدته التي تزيد على مائة بيت ...!!؟؟

* * *

- ٤ -

عندما ذهب الشيخ محمد عبده ، منفياً ، الى « بيروت » في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢م ، كان قد قرر التفرغ لدعوة « الإصلاح » ، وبالذات عن طريق التدريس والتربية والتعليم .. وبالفعل شرع في ذلك العمل ، ومارسه نحو عام ... ولكن استاذة جمال الدين الأفغاني دعاه الى اللحاق به في باريس ، وطلب إليه أن يعمل معه في تنظيم (جمعية العروة الوثقى) السري ، وأن يرأس تحرير الصحيفة التي قرر هذا التنظيم إصدارها كي تنطق باسمه من باريس .. وصارح محمد عبده استاذة بئاسه من الاشتغال « بالثورة » والعمل السياسي المباشر ، وطلب من استاذة أن يذهباً معها الى مكان بعيد عن متناول الحكومات المناوئة لاصلاح الشرق ونهضته ، وأن يقيم مدرسة تربي القادة ودعاة الإصلاح ، وأن يكون هذا هو سبيلهم لنشر دعوتهم للإصلاح والتجديد ... ولكن الأفغاني سخر من هذا التفكير « المثالي الطوبوي » ، وقال له : إنما أنت مثبط .. لقد بدأنا عملاً ولا بد لنا أن نتمه ... فلم يستطع محمد عبده إلا أن يمثل لأمر استاذة ، فسلطان الأفغاني لا يقاوم ، خصوصاً في حضرته ووجوده ، ومحمد عبده الآن محكوم عليه بالنفي ولا سبيل لديه كي يصنع حق ما يريد من الإصلاح بالتربية والتعليم ، ووطنه محتل ، وهو لا يستطيع أن يُعرض عليه النضال في سبيل تحريره من الانجليز ويرفض ... فقرر الرجل أن يمنح هذه المهمة « الثورية » الجديدة فترة من حياته ، فإن حققت الآمال كان بها ، وإن لم تحقق الآمال كان في ذلك إبراء للذمة أمام استاذة ووطنه ، حتى ييسر الله الوسائل لممارسة ما نذر له نفسه من « الإصلاح » بواسطة التربية والتعليم .

وخلال عام وبضعة أشهر شارك الاستاذ الامام في إخراج مجلة (العروة الوثقى) من

باريس ... ونحن قد تحدثنا عن دوره فيها في مكانه من هذه الدراسة عندما تحدثنا عن تحقيقنا لهذه الأعمال التي نقدم بين يديها .

أما العمل « الثوري » الآخر الذي نهض به الشيخ محمد عبده في تلك الفترة فهو مساهمته في التنظيم السري لجمعية العروة الوثقى ، وهذا العمل هو صفحة من حياة الشرق النضالية والثورية ، بذل الأستاذ الإمام في صنعها الكثير ، ومن ثم فإن له فيها نصيباً يستحق الذكر والتنويه .. وكيف لا وقد شغل الرجل منصب « نائب رئيس التنظيم » .. وكان الرئيس هو جمال الدين الأفغاني ؟؟

* * *

والبعض يخطئ عندما يظن أن (جمعية العروة الوثقى) لم تكن تنظيمياً سياسياً ثورياً ، وإنما كانت مجرد جمعية دينية إصلاحية تستهدف تجديد الإسلام وصلاح حال المسلمين ... والحقيقة التي تتجلى للباحث أن هذا التنظيم كان الامتداد ، وأيضاً البديل ، للحزب الوطني الحر الذي أقامه الأفغاني بمصر قبل الثورة العربية ، والذي ذهبت بقاياه مع فشل العربيين ... وأن القضية المصرية كانت أهم القضايا في برنامج هذه الجمعية ، بل وأكثر من ذلك كانت هي السبب المباشر الذي دعا إلى إقامة هذا التنظيم .. ففي افتتاحية العدد الأول من مجلة (العروة الوثقى) نقرأ : « ان الحالة السيئة التي أصبحت فيها الديار المصرية لم يسهل احتلالها على نفوس المسلمين عموماً . إن مصر تعتبر عندهم من الأراضي المقدسة ولها في قلوبهم منزلة لا يحلها سواها ، نظراً لموقعها من الممالك الإسلامية ، ولأنها باب الحرمين الشريفين .. وإن الرزايا الأخيرة التي حلت بأهم مواقع الشرق جددت الروابط .. فأيقظت أفكار العقلاء ... فتقاربوا ... وتواصلوا ... وتألفت عصابات خير من أولئك العقلاء ... في عدة أقطار ، خصوصاً البلاد الهندية والمصرية (١) » .

وهو تنظيم أخذ على عاتقه « إنهاء الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شئونها ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الاقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رؤوس الطوائف الإسلامية (٢) » ... كما يقيم الروابط النضالية مع الحركات السياسية

والاجتماعية الاوربية التي تناضل في سبيل تحرير الإنسان ، ويعقد لذلك « الروابط الاكيدة مع الذين يتململون من مصابهم ، ويحبون العدالة العامة ويحامون عنها من أهالي أوروبا .. » (١) .

فهو إذن تنظيم سري ثوري ، قام ليوصل النضال ضد الاستعمار ، والاستعمار الانجليزي بالذات ، وخاصة في البلاد التي كان قد احتلها في الشرق يومئذ ، وبالذات مصر والهند .. وعلاقة محمد عبده بهذا التنظيم ، كما قلنا ، علاقة وثيقة ، فهو قد تولى منصباً في قيادته العليا ، وشغل مكان نائب الرئيس ، ومن ثم فإن عمله في هذا الحقل هو صفحة من عمله السياسي وان لم يكن صفحة من فكره السياسي ، فهو لم يكن متحمساً يومئذ للعمل السياسي الثوري ، لأنه لم يكن يفكر تفكيراً سياسياً ثورياً ، وإنما وضعته الظروف وقيادة الأفغاني في مكان العمل السياسي الثوري لمدة زادت على العام ، ما بين تركه لبيروت إلى باريس حتى عودته لبيروت من باريس ..

وأثناء ممارسة محمد عبده لهذا العمل السياسي الثوري كتب العديد من الرسائل التنظيمية السرية التي بعث بها باسم التنظيم إلى فروعه وأعضائه وعقوده (خلاياه) .. وكتب « القسم » الذي كان يقسمه الاعضاء ... وكتب اللائحة التنظيمية لبعض مستويات هذا التنظيم ... وقام بعدة رحلات إلى لندن ، وإلى بلاد الشرق في مهام سياسية وتنظيمية تتعلق بعمل هذا التنظيم ، وبالذات بقيادة العمل السياسي ضد الاحتلال الانجليزي بمصر ، وبخصوص الثورة المهدية في السودان ..

ومن الحقائق التاريخية التي لم يكتشفها باحث حتى الآن ، والتي تذكر هنا للمرة الاولى أن الاستاذ الإمام قد دخل مصر سراً أثناء الحكم عليه بالنفي ، ممثلاً لقيادة (العروة الوثقى) في مهمة سياسية تنظيمية ، وان ذلك قد حدث عند اشتداد أحداث الثورة المهدية بالسودان ، وأنه قد التقى بمصر يومئذ بأعضاء التنظيم ، ومارس نشاطه السياسي والتنظيمي بعيداً عن أعين سلطات الاحتلال وحكومة الحديوي توفيق .. وتكشف لنا هذه الحقيقة الهامة إحدى الرسائل التي كتبها إلى أحد أعضاء تنظيم (العروة الوثقى) والتي تحدث كلماتها أن المكان الذي كتبه منها هو مصر ، وطنه الاول ... يقول الشيخ محمد عبده في

(١) العروة الوثقى ، فاتحة الجريدة ، ص ٣٠ وما بعدها ، طبعة القاهرة ١٩٢٧ م .

(٢) انظر ترجمة جمال الدين الأفغاني في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(١) العروة الوثقى ، فاتحة الجريدة ، ص ٣٣ .

هذه الرسالة المؤرخة بتاريخ ٧ جمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ (سنة ١٨٨٤ م) : إنه قد « تعاطمت حوادث الشرق ، خصوصاً ما مال منها نحو الجنوب »^(١) ... فلقيت من الأمر الجديد أن أكون على مقربة من الضوضاء ، ومسمع من النداء ... هذا ما اندفع بي إلى بلاد أستعين الله فيها على تجديد عهوده ، عسى أن يتواصل المتقاطعون ، ويتناصر المتخاذلون ... اكتب اليك من :

بلاد بها فض الشباب تلاميذ واول ارض مس جسمي ترابها^(٢) »

فليس سوى أرض مصر أرض يقال عنها إنها أول أرض مسها جسم الشيخ محمد عبده ، فهي التي قد ولد فيها ... كما أنها هي البلاد التي فض شبابها فيها تلاميذ طفولته ... ثم يمضي في رسالته هذه ليقول : « ... غير أنه لا يراني من أهلها إلا المخلصون ، ولا يعرفني فيها إلا العارفون ... » وفي رسالة أخرى كتبها في ذات التاريخ يشير إلى أن رحلته تلك قد مر أثناءها بمصر ، وذلك عندما يقول مخاطباً صاحبه : « من يوم فارقتك ما استقر بي مكان حتى الآن. ذهبت إلى باريس ، فما عبت أن تلقيت من الرأي الجديد أن أنحو جهة الشرق حيث مسيل الحادئات ومخرق الذاريات ، فمررت على بلاد كثيرة ... عملت في جميعها على إحكام العروة وتمكين عقودها^(٣) ... ثم أصعدت بعد ذلك إلى :

بلد خلعت به عذار شبيبتي وطرحت في كف الخطوب عناني

وانا اليوم فيه اتعرف الوجوه ، وأتذكر للعيون ، وأسأل الله نجاح العمل وإقبال الأمل ... »^(٤)

فهي مصر ، دون سواها ، تلك التي خلع فيها الإمام عذار شبابه ، وطرحت عنانه في كف خطوبها وأحداثها؟؟!! وهو في هذه الرسائل يحدد أن الغرض من هذه الزيارة هو

(١) أي السودان ، إشارة إلى أحداث الثورة المهدية هناك .

(٢) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

(٣) إشارة إلى عمله التنظيمي السري في خلايا التنظيم .

(٤) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

أن يقود العمل التنظيمي والسياسي مواجهة ومباشرة ، لأن ذلك أشد أثراً وفاعلية من القيادة بواسطة « المكاتب » والمراسلات ..

ومن مجموعة الأوراق التي كتبها محمد عبده أثناء عمله التنظيمي في قيادة هذا التنظيم ، ما بين « قسم » يقسمه الأعضاء ، أو « لائحة » تنظيمية ، أو مراسلات سرية لفروع التنظيم وأعضائه .. من مجموعة الأوراق التي بقيت لنا من كتاباته في هذا المقام نستطيع أن نضع أيدينا على خبرة في العمل السياسي والتنظيمي على درجة عالية جداً من النضج والعبقرية ، إذ ما قيست بظروف عصرها ، ذلك العصر الذي لم تكن مثل هذه القواعد والخبرات قد استقرت فيه بعد بأوروبا؟! وهي خبرات نعتقد أن لها صلات وثيقة بثراث العرب والمسلمين في التنظيم السري منذ جمعيات : المستقلة ، واخوان الصفاء وخلان الوفاء ، والقرامطة ، والحشاشين ، وحركات الشيعة المختلفة ، والباطنية .. الخ .. الخ ..

ونحن وإن كنا نعتبر أن هذه الخبرات وذلك التراث إنما هو ملك لذلك التنظيم كنظيم ، لا لمحمد عبده وحده ، وإن كنا نعتبر أن الأفغاني هو أولى الناس بأن تنسب إليه عبقرية هذا التراث ، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن محمد عبده قد حرر الكثير من هذه الوثائق والرسائل ومارس تطبيقها وتنفيذها ، وكان الساعد الأيمن لرئيس هذا التنظيم ونائبه في تلك الفترة التي نتحدث عنه فيها .. ومن ثم فإنها صفحة من عمله السياسي والتنظيمي لا بد أن ينسب إليه فضلها وإلا كنا منكرين ضوء الشمس في وضوح النهار ..

ونحن لانتوي هنا أن نقدم دراسة تفصيلية عن خبرات هذا التنظيم في العمل التنظيمي السري ، وإنما نريد فقط الإشارة لبعض هذه الخبرات المستخلصة من الأوراق التي حررها محمد عبده ، والرسائل التي كتبها ، والأعمال التنظيمية التي مارسها في هذا التنظيم .. ومنها مثلاً :

خبرة هذا التنظيم : في المرونة .. وهو الذي انتشرت فروعه في بلاد متعددة وأقطار مختلفة ومجتمعات بينها تباين وتمايز أكيد ... خبرته في المرونة التي كان يلائم بها بين المبادئ العامة والجوهرية التي وضعها قيادته العليا وبين الواقع الموضوعي الذي يختلف من قطر إلى آخر في منطقة الشرق الكبير ...

فالمادة التاسعة والعشرون من اللائحة الخاصة بالمستوى الرابع (العقد الرابع) من مستويات التنظيم تتحدث عن أنه «إذا رأى أهل «العقد» أن يزيدوا شيئاً فيما وصلهم من قانون الجمعية، حسب حالة بلادهم، فعليهم مخابرة من يتولى مواصلتهم فيما يريدون».. ولم تكن هذه المرونة مجرد شعارات تقال، ففي إحدى الرسائل التي كتبها الشيخ محمد عبده إلى إحدى البلاد يدور الحديث حول واقعة محددة في هذا المعنى، فيقول في الرسالة: «... وأما ما ذكرته في أمر «المواد»، من أنها لا توافق بلادكم، فلم أعرف له سبباً، فإنها مواد عمومية، جرب العمل بها في أقطار مختلفة، والحمد لله صادفت نجاحاً، فإن كان ذلك كما ذكرتم فابعثوا بها إليّ في أول «بوسطة»... ثم ابعثوا إليّ بما تجدونه موافقاً لكم، لنطلع عليه، فإن رأينا موافقاً سألناكم إقراره»^(١)... هذا عن المبادئ العامة والجوهرية للتنظيم.. أما القانون الداخلي للوحدات التنظيمية فلقد كان وضعه من اختصاص هذه الوحدات، وبنص المادة (٣٠) من اللائحة فإن «القانون الداخلي للاجتماع يضعه أهل العقد» بأنفسهم بما يتلاءم مع الظروف التي يناضلون فيها^(٢).

خبرة التنظيم في تجنيد الأعضاء الجدد.. وهي من أهم الخبرات التي نستخلصها من مراسلات الشيخ محمد عبده إلى أعضاء هذا التنظيم.. فلقد اعتبر التنظيم أن كل نشاط يبذله أعضاؤه، وكل دعوة يدعونها، وكل كلمة يقولونها إنما يجب أن يكون الهدف من وراءها هو كسب الأنصار الجدد للتنظيم، وتوسيع قاعدة عضويته، وفي ذلك تقول إحدى الرسائل المرسلة إلى العضو (س.س): «... فاستكثر من الإخوان، ونقمهم من الخوان.. وليكن القول من مولاي الصادق تأسيساً لا تدريساً، ولا تكون كلمة إلا وغايتها عقد يبرم ورباط يحكم»^(٣).

وعلى كل عضو حظي بالانضمام إلى التنظيم أن يعمل لكسب الأعضاء الجدد إليه، دون أن يخل ذلك ببداً السرية التي يجب أن تكفل للتنظيم، وعندما يقترح عضو من الأعضاء «ترشيح» اسم جديد فإن القبول أو الرفض، ومنح الثقة أو حجبها عن هذا المرشح الجديد إنما هو حق المستوى التنظيمي الذي يقود العمل في هذا المجال.. وفي ذلك

تقول المادة الثامنة من اللائحة: «كل واحد من أهل «العقد» مكلف بالعمل، وإعداد أسبابه، وما لا يتم إلا به، وبدعوة الناس إلى «عقده» والارتباط به، مع الاحتراص التام من كل ما يفيد أن هناك عقداً.. والثقة بمريد الانضمام إنما تتحقق عند اتفاق آراء أهل «العقد» عليها..»

وعندما يشرع العضو في دعوة شخص آخر إلى عضوية التنظيم، فإنه يسلك لذلك الطرق غير المباشرة، التي تتكشف له من خلالها استعداداته وآرائه، ثم تيسر الأمور معه بالتدريج حتى المكاشفة بوجود التنظيم، الذي وافق هو ذاته على آرائه، وعلى أهمية وجوده وقيامه.. وفي إحدى رسائل الشيخ محمد عبده إلى العضو (ش.ي) يجري الحديث عن كيفية دعوة إحدى الشخصيات العلمية الهامة إلى عضوية التنظيم، فتقول الرسالة: «... فإن تيسر لك السبيل فتقدم لدعوته، وادخل إليه ابتداءً من طريق لا يعرفه، وتلطف له في القول، وإن شئت أطلعت على شيء من مقالات (العروة الوثقى)، فإذا انتهيت به إلى ما يعرف، وآنست منه الميل والرضا، فإما أن يكتب إلي وإما أن يستعد إلى تلقي كتاب مني.. ثم سراع إلى بالخير»^(١).

والأعضاء المطلوب ضمهم إلى التنظيم يجب أن يكونوا من ذوي المكانة والحيشة والتأثير في محيطهم وبين ذويهم وفي الطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها، على اختلاف هذه الطبقات، وفي ذلك تقول المادة التاسعة من اللائحة: «... يكون معظم الاهتمام بضم الصالحين للأمر من ذوي المكانة على اختلاف طبقاتهم»، لأن كلمتهم مسموعة، ومن خلفهم جماهير تتحرك عندما يتحركون.. وهم بتعبيرنا المعاصر: العناصر القيادية في مختلف المجالات.

خبرة: علاقة القيادة بالقاعدة.. فعندما كان يتيسر لأحد الأعضاء تكوين مجموعة جديدة، مثلاً، كان يقوم بإخطار المسئول في قيادة التنظيم بذلك، ويعرض هذا المسئول الأمر بدوره على القيادة، التي كان من حقها إقرار الأمر أو طلب إعادة النظر فيه.. ونحن نفهم ذلك من بعض سطور الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد عبده إلى العضو (س.س)، والتي يقول فيها «... كتبتم إلي بأنكم اجتمعتم، جملة من الصادقين وأهل

(١) انظر في هذا الجزء (رسالة إلى أحد العلماء).

(٢) انظر مواد هذه اللائحة في هذا الجزء.

(٣) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء.

(١) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء.

الحمية ... (ولقد قمت) بمخاطبة من أنوب عنهم بما كان من اجتماعكم ، ثقة مني بهمتمك وصدق عزيمتك ، فورد إلى الاذن بتسمية مجتمعتكم (أي اعتماد تنظيمكم) ، وإرسال بعض « القواعد » التي يبتدأ بها العمل ، واليوم أبعث بها إليكم ، وأمل أن تكون في حرز الصيانة ، وأن تكون مرجع الأعمال إن شاء الله . فإذا وصل إليكم ذلك فخذوا عهدكم على القسم المذكور ، وانتخبوا رئيسكم ، وعجلوا الخبر بما انتهيت إليه ، وفصلوا أسماء من معكم وألقابهم ، ومواضع إقامتهم ، وسموا لنا رئيسكم . وكتان السر أول وصيتي إليكم ، وهو نهايتها ؟! » (١) .

خبرة : واجبات أعضاء التنظيم .. وهي واجبات متنوعة ، منها ما هو داخلي يتعلق بتربية الأعضاء وتطوير إمكانياتهم الفكرية والتنظيمية ورفع درجة إيمانهم بالأخوة والتضامن التنظيمي ، وذلك مثل التي تتحدث عنه المادة العاشرة من اللائحة عندما تقول : إنه « في كل حالة يراعى تمكين الفكر وتأسيس الارتباط حتى يكون عند كل واحد أن مصلحة الكل بمنزلة مصلحة الشخص أو أعلى . ولا يقبل قول من قائل حتى يكون عمله أزيد من قوله أو مساوياً . العمل : بذل المال والروح ، والأول أقرب الدليلين » ...!؟

ومنها ما هو متعلق بالواجبات النضالية للعضو ، مثل تلك التي تتحدث عنها المادة الرابعة فتقول : إن على العضو « مدارسة أحكام الجهاد ، وحقوق المسلم ، وما هو مكلف به في معاملة غيره ، وما يفرض عليه إذا زحف الأعداء لحضد (٢) شوكة الإسلام » ، ومثل ما تتحدث عنه المادة السابعة من « العمل في الدوا بالقول » وبذل المال في مساعدة من يقوم بنصر الدين ، وحمل السلاح للمقاتلة بين يديه عند المكنة (أي عند الإمكان) .

ومن الواجبات الملقاة على عاتق أعضاء التنظيم ما يتعلق بنشر المبادئ العامة بين الجماهير ، سواء أكانت جماهير وطن العضو أو الأوطان الأخرى التي يعمل فيها التنظيم « فعلى أهل «العقد» أن يرسلوا رسلاً إلى نواحي الوطن الحاليين به ، وإلى المواطن المستعدة

(١) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

(٢) أي كسر .

من غيره ، متى أمكنهم ذلك » .. ويشترط فيمن يرسل في هذه المهام أن تكون مبادئ التنظيم قد أصبحت « ملكة راسخة فيه » ، وأن « يكون على قدرة كاملة في تصريف القول ، وتوفيق النصح مع طباع المنصوحين وحالة السلطة العارضة عليهم ، فيكون حكيماً في عمله ، لا يحتاج لوصية من غيره ولا لقيم يلاحظ عمله » .. وعلى هذا الرسول إذا كان عضواً في التنظيم - أن يعكس الأحاسيس والمشاعر التي يلقاها ، والظروف والملابسات والعقبات التي يصادفها في عمله ، ويضعها بين يدي التنظيم ، أي أن يكون حلقة اتصال جيدة التوصيل بين الجماهير وبين التنظيم ... وفي ذلك تقول اللائحة : « على الرسول ، إن كان من أهل «العقد» ، أن يكشف «عقده» بما يحس به من انفعالات الناس ، وما يأخذ قوله من قلوب السامعين لدعوته » (١) .

وليس الأعضاء فقط هم الذين يطلب منهم القيام بهذه المهام ، فلقد أقر هذا التنظيم ما نسميه اليوم « بحلقات الأنصار والعاطفين » على التنظيم ، والذين يوجههم التنظيم في أعمالهم دون أن يكونوا أعضاء فيه ، بل وأحياناً دون أن يعرفوا بأمر هذا التنظيم .. وفي ذلك تتحدث المادة الثالثة عشرة من اللائحة فتقول : « يسمح للعقد أن يبعث رسلاً من الخارجين عنه ، على أنهم وعاظ يعلمون المعروف من الدين ويؤيدون مناطق القرآن . وعلى العقد أن يرسم لهم طريق النصيحة بدون أن يعرفوا أن هناك عقداً » .

خبرة التنظيم : في النظام المالي .. وسبله وأنظمته في جمع الإيرادات وحفظها وتنميتها ، وقواعده في صرف النفقات ..

أما إيرادات التنظيم فأنها كانت تتكون من رسم إجباري لا بد أن يؤديه كل عضو جديد عند انتمائه للجمعية ، فكان « أقله مائة فرنك ، وأوسطه مائتان ، وأكثره ثلاثمائة » - وكان الفرنك يومئذ إحدى العملات المتداولة في الامبراطورية العثمانية ، علاوة على أن اللائحة وضعت بباريس - ولم يكن يستثنى من دفع ذلك الرسم إلا ذو مكانة بين الناس لا يملك ما لا يدفع منه هذا الرسم ، فيعوض يجده النضالي ذلك النقد المطلوب (٢) ..

(١) انظر في هذا الجزء المواد : ١١ ، ١٢ ، ١٤ من لائحة العقد الرابع .

(٢) المادة (١٥) من اللائحة

والأمر الذي لا شك فيه أن هذه الخبرات التنظيمية التي استخلصناها من الأوراق السرية القليلة التي بقيت لنا من وثائق هذا التنظيم ، الذي حرر الشيخ محمد عبده أغلبها ، إنما تقدم صفحة لم تكتب من قبل عن هذا التنظيم ودور الأستاذ الإمام فيه .. وهي صفحة من : « العمل السياسي والتنظيمي » تضيف إضافة هامة جداً وجديدة تماماً لصورة الرجل ونشاطاته في هذه الفترة التي نفي فيها بعيداً عن وطنه بعد فشل الثورة العربية سنة ١٨٨٢ م ، وهي صفحة قد ختمها الشيخ محمد عبده بمغادرته باريس ، بعد توقف مجلة (العروة الوثقى) عن الصدور ، وعودته إلى بيروت في سنة ١٨٨٥ حيث قد ثبت له ، بمنطقه ومن وجهة نظره ، عدم جدوى العمل السياسي المباشر ، والأسلوب الثوري في النضال ، وقرر قراره النهائي أن يتفرغ « للإصلاح » بواسطة التربية والتعليم ، وأخذ يسعى للعودة إلى مصر كي يمارس فيها هذا الضرب من ضروب « الإصلاح » وهي العودة التي تحققت له في سنة ١٨٨٩ م .

* * *

- ٥ -

عاد الشيخ محمد عبده من منفاه إلى مصر وكانت ظروف البلاد فيها مختلفة اختلافاً شديداً عن تلك التي عاشتها قبل أن يغادرها فيها سنة ١٨٨٢ م .. فأساة الهزيمة العربية والذهول الذي صاحبها كان لا يزال مخيماً على البلاد ... بل إن عوامل اليأس كانت قد بدأت تشتد بزوال ذلك الوهم الذي أشاعه الاحتلال الإنجليزي عن أن حلوله بمصر إنما هو أمر مؤقت بإعادة النظام وتثبيت عرش الخديوي توفيق ، فلقد مضت ثماني سنوات ولم ترحل قوات الاحتلال ، ولم تصنع شيئاً يحقق هذا الرحيل لا أوروبا ولا سلطات العثمانيين .. ولم يكن ضمير مصر قد اختلج بعد اختلاجه الأولى معلناً الرضا للاحتلال والمقاومة له ، تلك الاختلاجة التي تمثلت في ابنها البار ذي التسعة عشر ربيعاً : مصطفى كامل ... كانت مقاومة مصر لا زالت كامنة مستكنة ومختفية ، اختفاء عبد الله نديم ، منذ ثماني سنوات ؟! ...

في هذه الظروف عاد محمد عبده إلى مصر ، وعاد أيضاً إلى منطلقه الفكري الأول «مصلحاً» بواسطة «التربية والتعليم» ، «متعهداً» لسلطات الاحتلال - بواسطة الذين سعوا

وبعد دخول العضو في التنظيم يصبح عليه أن يدفع عقب كل اجتماع من الاجتماعات ما يستطيعه ، يضعه في «صندوق التبرع» الذي يطوف به على الأعضاء أصغرهم سنًا^(١) ... ولكل وحدة من وحدات التنظيم « أمين للصندوق » منتخب من بين أعضائها ، يحفظ لديه هذا المال حيث « يودع في ظرف تكتب عليه هذه العبارة : هذا مال حق التصرف فيه (لعقد الإخلاص) تحت رئاسة فلان .. » .. وعلى أمين الصندوق هذا أن يجري عمليات ضبط الحساب في الإيرادات والمصروفات حسب النظم المالية المتبعة في الوطن الذي يوجد به التنظيم .. وان تكن اللائحة قد حددت أنه « لا يصرف شيء إلا بقرار من أهل « العقد » ، يتفق عليه جميعهم أو أكثرهم » .. كما نصت على ضرورة وجود أربعة دفاتر ، أحدها : لحصر أسماء الأعضاء ، والثاني : لأسماء الرسل والدعاة ، والثالث : للإيرادات المالية ، والرابع : للمصروفات ... وذكرت من وجوه الصرف : الإنفاق على مقر الاجتماع ولوازمه ، ونشر الدعوة وإرسال الرسل والدعاة ، ومعاونة المحتاجين « ممن ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية ... كما نصت على أنه « إذا توفر في الصندوق مبلغ من النقد وافر ، وأمكن تنميته على وجه شرعي مأمون الخسارة ، فعلى أهل « العقد » أن يدبروا أمر نموه ... »^(٢) .

* * *

أما القواعد الخاصة بالوحدة التنظيمية لذلك التنظيم (الخلية) فلقد تضمنتها اللائحة كذلك .. فأقل عدد تتكون منه وحدة التنظيم ثلاثة أعضاء^(٣) .. وكل وحدة تعقد اجتماعين في كل اسبوع^(٤) .. ولكل اجتماع جدول أعمال ، ومحضر للجلسة تكتب فيه الأفكار بالتفصيل ، كما تكتب به القرارات التي استقر الرأي عليها على وجه الإجمال^(٥) ..

* * *

(١) المادة (١٧) من اللائحة .

(٢) المواد (١٨ - ٢٤) من اللائحة .

(٣) المادة (١) من اللائحة .

(٤) المادة (١٦) من اللائحة .

(٥) المادة (٦) من اللائحة .

لإعادته والعفو عنه - بأنه لن يشتغل بأمور السياسة العليا ، وأنه سيعمل فقط في ميدان الإصلاح الديني والإصلاح اللغوي فقط لا غير ، وأنه قد طلق السياسة طلاقاً دائماً لا رجعة فيه ؟!..

فهو إذن « عودة إلى مصر في سنة ١٨٨٩ م » ، وعودة إلى فكره الذي طرحه ودافع عنه قبل قيام الثورة العربية في سنة ١٨٨١ م : أن يصل الشرق إلى نهضته وتجديد حياته بواسطة التربية والتعليم والاستنارة وتحرير العقول من الجمود والتقليد والخرافات ، وليس بواسطة الدساتير والحريات السياسية والمؤسسات النيابية وحركة الجماهير والعامة في هذه الميادين .. عاد محمد عبده وهو أشد إيماناً بأن القيمة الوحيدة والضرورية والمجدية هي « التربية » ، وأن الأمل الوحيد الأكيد هو في « الأرستقراطية » المثقفة المستنيرة ، وأنه لا سبيل لنهضة مصر ، وتحريرها من الاحتلال ، إلا بالسير الطويل في هذا الطريق نحو هذه الغايات ..

والأمر المؤكد أن مثل هذا الموقف الفكري والعمل لم يكن ليفضب قوات الاحتلال ، بل على العكس كانت ترى فيه هذه القوات « البديل النموذجي » عن موقف « التهيب السياسي » ، الذي أخذ في اتخاذه مصطفى كامل وقياده الوطني بعد سنوات من عودة الأستاذ الإمام ... فموقف محمد عبده من السياسة هو موقف يرحب به المحتل ، لأنه ليس مجرد « اعتزال » فردي للسياسة ، وإنما هو دعوة لهجران العمل السياسي ، والاستعاضة عنه بالعمل التربوي ، وتعليق الآمال على التحرر بواسطته من الاحتلال ولو بعد قرون ؟!

كان طبيعياً إذن أن يرضى الانجليز عن موقف محمد عبده من السياسة ، وأن يشجعوا الآخرين على أن يحذوا حذوه ، وكان طبيعياً أيضاً أن يعمل محمد عبده على استغلال رضائهم هذا ، والاستفادة منه ، في استخدام سلطتهم وسلطانهم لتسهيل أعماله « الإصلاحية » في التربية والتعليم وإصلاح المؤسسات الفكرية والاجتماعية التي يريد لها التطوير والإصلاح .. ومن هنا كان لقاء المواقف بين محمد عبده ومدرسته وبين سلطات الاحتلال ..

والحقيقة أن المحتل كان أكثر ذكاءً وأبعد نظراً من محمد عبده ومدرسته فيما يتعلق بهذه الأمور .. فمحمد عبده قد أخطأ عندما اعتقد أن « الإصلاح بواسطة التربية »

بديل عن العمل السياسي المباشر ضد سلطة الاحتلال ، فإن التحرر الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي .. الخ .. الخ ، جميعها وجوه متعددة لعملية واحدة ، ولا بد لأية حركة سياسية ناجحة تنصدي لمستعمر يحتل بلادها من أن تخوض صراعها ضد هذا المستعمر على كل هذه الجبهات التي تكون جميعاً ميداناً واحداً لهذا النضال .. كما أخطأ محمد عبده في الآمال التي علقها على الاستفادة في أعماله الإصلاحية من سلطات الاحتلال ، فلم يكن التحرر العقلي والإصلاح التربوي الذي يريده مما يسعد به المحتل ولا مما يرضى عنه المستعمرون .. والأمر الذي حدث أنهم كانوا يظهرون له الرضى والسرور والتشجيع ، في الوقت الذي يتركون فيه مشاريعه ومحاولاته كي تحتضر وتجهض بواسطة القوى الرجعية التقليدية : قصر الخديوي حيناً ، ومشايخ الأزهر في أغلب الأحيان ؟! وهكذا كسب الاستعمار من وراء موقف محمد عبده السياسي الكثير ، بينما لم يكن هو من وراء تأييد المستعمرين الشكلي لمشاريعه إلا القليل ..

حقيقة أن الرجل قد تمكن من إلقاء أفكاره في الإصلاح التربوي واللغوي والديني ي تربة المجتمع المصري والشرقي ، وحقق في حياته بعض الانتصارات ، ولكن آفاق إصلاحه ظلت بعيدة عن متناول يديه حتى اليوم الذي مات فيه .. بل حتى هذه اللحظات التي نعيش نحن فيها ؟!.. والحقيقة التي لم يدركها محمد عبده ، والتي لا زالت في حاجة إلى من يقتنع بها ويناضل في سبيل تطبيقها ، أن آراء محمد عبده في الإصلاح الديني والتحرر الفكري لا يمكن أن تنتصر تماماً إلا بواسطة نضال ثوري ينهض بعنقه مجتمع ثوري ، أي أن هذه الآراء لن يكتب لها النجاح الحقيقي إلا إذا كانت جزءاً من برنامج ثوري متكامل يناضل أصحابه على مختلف الجبهات لأن الأهداف التي تسعى إليها محمد عبده هي في حقيقتها مهام ثورية تستهدف تحرير العقل من الخرافة والتقليد والجمود ، وتحرير اللسان والاقلام من الركاكة والسطحية والشكليات .. والخطأ الذي وقع فيه الرجل أنه سلك طريقاً غير ثوري كي يحقق بواسطته أهدافاً وغايات على درجة من العمق والاصالة والجذرية ، تجعل منها مهاماً ثورية لا بد لتحقيقها من أسلوب ثوري ومناضلين ثوار ...

* * *

ونحن إذا شئنا أن نقدم بعض الأمثلة التي تجسد لنا ذلك الخط البياني الذي يرسم

تطورات الموقف السياسي لمحمد عبده منذ احتلال الانجليز لمصر ، نستطيع أن نقدم العديد من الأمثلة ، ولكن تكفي هنا أمثلة ثلاث :

١ - موقفه من طبيعة السلطة المبتغاة لإصلاح الشرق والشرقيين

٢ - موقفه من الاحتلال البريطاني للبلاد .

٣ - موقفه من أسرة محمد علي وحكمها لمصر .

الحاكم بين الشورى والاستبداد

في كل الأطوار الفكرية التي مرت بمحمد عبده قبل عودته الى مصر لم يكن في يوم من الأيام منحازاً للمذهب الذي يناصر استبداد الحاكم بالحكم ، وإنما كان دائماً نصيراً للقانون والسلطة المقيدة بالقانون .. وبعد أن انضم الى صفوف الثورة العربية شرع قلبه وفاضل بنفسه في سبيل الحكم الشورى الدستوري ، والحكومة المقيدة بالمؤسسات الدستورية والنيابية .

أما بعد عودته الى مصر ، فلقد تجنب الخوض في هذا الميدان .. ولكنه عمد مرة الى الادلاء برأيه في هذا الموضوع في سنة ١٨٩٩ م ، عندما خاضت مجلة (الجامعة العثمانية) في أي من الأمرين خير : منحة الحرية للشرقيين قبل أن يستحقوها ؟ أو إعدادهم لها قبل أن ينالوها ؟!.. ولقد اختارت المجلة السبيل الثاني ، فاستحسن الشيخ محمد عبده موقفها هذا ، وتذكر موقفه القديم جداً ضد الحكم الدستوري الشورى ، وضد إعطاء الجماهير حريات تتمتع بها قبل الوصول بها ، بالتربية والتعليم ، الى مستوى الرأي العام المستنير ... فكتب الى مجلة (الجامعة العثمانية) يقول معلقاً : « ... وقد ذكرني ذلك كلاماً كنت أقوله منذ اثنتي وعشرين سنة ، وهو تاريخ حركة أذهان الشرقيين في شؤونهم وإحساسهم بما وصلوا إليه وما سيقبلون عليه ، فاستحسننت أن أبعث به إليكم ، حتى إذا رأيتم نشره ... نشرتموه على أنه كلام سمع عني وحفظه بعض اخواني ... لا على أنني بعثت به اليوم ، لأن الناس يعلمون أنني لا أرسل الجرائد ... »

فهو هنا يبعث موقفه القديم ، السابق على الثورة العربية ، في طبيعة السلطة المرجوة

لحكم الشرق والشرقيين ، ويؤكد أن هذا هو موقفه الآن ، وإن يكن يريد أن ينسب هذا الكلام إلى الماضي حتى لا يقال إنه عاد الى العمل في ميدان قد قرر هجران العمل فيه !

أما تفاصيل الرأي الذي بعث به الى (الجامعة العثمانية) ، والذي نشر تحت عنوان : (إنما ينهض بالشرق مستبد عادل) فان العنوان يلخصها ، والحقيقة أن في رأي الاستاذ الإمام هذا إضافة جديدة تجعله أكثر تحلفاً ورجوعاً الى الوراء من رأيه القديم في هذا الموضوع ، لأنه قديماً كان يناصر سلطة الفرد ، ولكن بشرط أن يكون هناك قانون يحكم سلطة هذا الحاكم الفرد ... أما هنا فهو لا يشير إلى هذا القانون ، ولا يطلب رقيباً على هذا المستند إلا ذلك « العدل » النابع من ذاته وصفاته الخاصة !!... فهو يصف هذا الحاكم الذي ينشده لإصلاح الشرق والنهضة به بأنه : « مستبد يكره المتناكرين على التعارف ، ويلجئ الى الأهل الى التراحم ، ويقهر الجيران على التناصف . يحمل على رأيه في منافعهم بالرهبة ، ان لم يحملوا انفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة ، عادل لا يخطو خطوة إلا ونظراته الاولى الى شعبه الذي يحكمه ، فان عرض حظ لنفسه فليقع دائماً تحت النظرة الثانية ، فهو لهم أكثر ما هو لنفسه ... حتى اذا عرفت الافكار بجاريها بالتعريف ، وانصرفت الى ما أعدته له بالتصريف ، وصح الشعور بالتعليل ، واستقامت الأهواء بالتعديل ، أباح لهم من غذاء الحرية ما يستطيع ضعيف السن قضمه ، والناقة من المرض هضمه ، واول ما يكون ذلك بتشكيل المجالس البلدية ، ثم بعد سنين تأتي مجالس الادارة ، لا على ان تكون آلات تدار ، بل على ان تكون مصادر للأراء والافكار ، ثم تتبعها بعد ذلك المجالس النيابية .. »

نعم .. ربما لا يتيسر لرجل واحد ان يشهد هذا الامر من بدايته الى نهايته ، ولكن الخطوة الاولى هي التي لها ما بعدها ، ويكفي لمدة خمسة عشر سنة ... هل يعدم الشرق كله مستبداً من اهله ، عادلاً في قومه ، يتمكن من العدل ان يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً (١) ؟! ..

وهكذا عاد الرجل ، فيما يتعلق بطبيعة السلطة المرجوة لإصلاح الشرق ، إلى نظرية « المستبد العادل » ، وهي التي رفضها من قبل جمال الدين الأفغاني ، ورآها وهماً يجمع

(١) انظر هذا المقال في هذا الجزء .

بين المتناقضات ، وفضل عليها الدعوة الى الحاكم « القوي العادل » (١) .. وعاد معها محمد عبده إلى نظرية المجالس البلدية ومجالس المديريات .. وهو نظام أقامه بمصر محمد علي ، وفضله محمد عبده على المجلس النيابي قبل انضمامه للثورة العربية ، ثم دافع عن الحكم النيابي ... ثم عاد إليه أخيراً .

ومما يذكر أن نظام المجالس البلدية هذا قد أقامه الانجليز بمصر ، ودافعوا عنه كبديل للحكم النيابي الحقيقي في البلاد ، فدافع محمد عبده عنه ليس التقاء بالفكر الانجليزي ولا « عمالة » لسلطة الاحتلال .. وإنما هو عودة وارتداد إلى مواقفه « الإصلاحية » الأولى قبل أن يمر مروره العابر بمواقع فكر وعمل الثوار العربيين .

* * *

الموقف من الاحتلال البريطاني

الأمر الذي لم يختلف من حوله موقف الاستاذ الإمام هو عداؤه لاحتلال الانجليز مصر ، وكرهيته هذا الاحتلال ، وثقته في زواله ، وعمله من أجل حرية البلاد ..

أما الأمر الذي اختلف إزاءه موقفه فهو « الاسلوب » الذي يتبعه لبلوغ الغاية وتحرير البلاد من هذا الاحتلال ، فهو قد حارب الاحتلال مع العربيين ، وكان ثورياً يومئذ ، وجارى استاذة الافغانى في سلوك الطريق الثوري لمناهضة هذا الاحتلال ، وهو في المنفى عندما شارك في تنظيم (العروة الوثقى) السري ، ولكنه بعد العودة من المنفى ، سلك طريق التربية والتعليم ، وتكوين القيادات الفكرية المتحررة والمستنيرة ، ظناً منه أن هذا الطريق التدريجي سيثمر ، ولو بعد أزمة طويلة ، تحقيق حرية البلاد عندما تنمو شخصيتها فتصبح أعظم وأقوى من قدرات الاحتلال .

وإذا كانت مناهضة النفوذ والاحتلال الانجليزي ، إبان الثورة العربية ، قضية ليس عليها خلاف ، فإن الوهم الذي يسيطر على البعض فيجعلهم يقولون إن الرجل قد غير

موقفه هذا بعد فشل الثورة العربية ، إن هذا الوهم في حاجة الى تبديد ... وبالرغم من أن في حديثنا السابق عن دوره في تنظيم (العروة الوثقى) السري المناهض للانجليز ما يكفي لتبديد هذا الوهم ، إلا أن المزيد من الحقائق هنا هي أمر مفيد .. بل ضروري في إبراز موقفه الوطني بعد فشل العربيين .

فعندما زار لندن مبعوثاً من قبل قيادة تنظيم (العروة الوثقى) أدلى بحديث الى صحيفة « البول ميل جازيت » عن احتلال الانجليز لمصر ، خاطب فيه الانجليز بقوله : « اننا نرى ان انتصاركم للحرية انما هو انتصار لما فيه مصلحتكم ، وان عطفكم علينا كمطف الذئب على الحمل . ولقد قضيت على عناصر الخير فينا ، لكي تكون لكم من ذلك حجة للبقاء في بلادنا ... لما لا تغادروا بلادنا في الحال ؟! ... لقد علمنا الانجليز شيئا واحدا هو : التضامن في مطالبكم بالجلد ... شكونا من الاتراك لأنهم اجانب عن وطننا ، وارادنا لبلادنا اصلاحا وتقدما كتقدم الاوربيين في طريق الحرية ، ولكننا الآن نعلم ان هناك ما هو شر من استبداد الحكام ، وشر من ظلم الاتراك ، وليس في مصر من بلغ به الظلم حداً يرجو معه مساعدتكم .. ان لنا اليكم رجاء واحداً ، وهو : ان تغادروا بلادنا حالا ، الى غير رجعة ... » (١)

وفي هذه الزيارة الى « لندن » يلتقي بوزير الحربية الانجليزي « لورد هرتسكتون » ، ويدور بينها حديث يتناول فيه الوزير الانجليزي أهل مصر بما يقلل من شأنهم ويطعن استحقاقهم وأهليتهم للحرية والاستقلال ، فيغضب الاستاذ الإمام لوطنه وحرية ، ويؤكد رفض طبيعة هذا الوطن لسلطة الحاكم الاجنبي ، ويدلل على أهلية هذه البلاد للحرية وحققها في طرد قوات الاحتلال ، فيقول للوزير الانجليزي : « ان المصريين قوم عرب ، وكلهم مسلمون الا قليلاً ، وفيهم من محبي اوطانهم مثل ما في الشعب الانجليزي فلا يخطر ببال احد منهم الميل الى الخضوع لسلطة من يخالفه في الدين والجنس ... ان النفرة من ولاية الاجنبي ونبد الطبع لسلطته مما اودع في فطرة البشر ، وليس بحاجة للدرس والمطالعة ، وهو شعور انساني ظهرت قوته في أشد الامم توحشاً ... » ثم يمضي ليدلل على أن قدم مصر في ميدان المعارف والتعليم ليست مستندة الى فراغ

(١) انظر الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى ص ٤٧٧ .

(١) انظر في هذا الجزء موضوع (احتلال الانجليز لمصر) .

فيقول « إن أرض مصر ، من زمن محمد علي ، قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على نحو ما هو موجود في بلاد أوربا ، وأخذ كل مصري نصيباً منها على قدره ، ولا تخلو قرية من القرى الصغيرة من أن يكون فيها قارئون كاتبون ، والأخبار العمومية توصلها إليهم الجرائد العربية ، ومن لم يقرأ يستنسى الأخبار من القارئين ، فهذا أضافوا إلى الشعور الطبيعي والتقليد الديني محبة وطنية منشؤها التهذيب العمومي ، قوى بها الميدان الأولان ، ولا اظنهم يخالفون في ذلك سائر الأمم ... »^(١)

وبعد أن توقفت جريدة (العروة الوثقى) عن الصدور ، وغادر الاستاذ الإمام باريس ، وفارق استاذة الأفغاني ، واستقر به المقام في بيروت ، حدث أن عرضت بعض الأحداث ، وبعض المقالات الصحفية للاحتلال الإنجليزي لمصر ، فأدلى الرجل بدلوه في النقاش ، وفي هذه الفترة كذلك وجدناه لا يزال على موقفه « الثوري » من ضرورة الجلاء الفوري لقوات الاحتلال البريطاني عن البلاد ، ومنع النفوذ الإنجليزي من الامتداد إلى السودان .. فيكتب سنة ١٨٨٥ م معلقاً على مذكرة السير « صمويل بيكر » بخصوص مصر والسودان ، فيقول : انه « لم يبق من الوجوه الممكنة إلا وجه واحد هو انجلاء الجنود الإنجليزية عن القطر المصري ، وحلول الجيوس العثمانية فيه ، وسوق فرقة منها إلى أطراف السودان ، وهذا أيسر الوجوه وأدناها من الصواب ... ان المصريين والسودانيين ينظرون إلى الإنجليزي نظرهم إلى الأعداء المتغلبين ولا يخضعون لهم خضوعاً ثابتاً ، وعلى هذا لا تستقر الراحة في مصر ، ولا تتأيد سيطرة الخديوي ما داموا فيها »^(١) ...

وفي سنة ١٨٨٦ م تتناول جريدة (اللجنة) قضية الاحتلال الإنجليزي لمصر ، فتلقي تبعاً هذا الاحتلال على المصريين الذين سببوا بتصرفاتهم إزاء سلطة الخديوي في البلاد .. الخ .. الخ ... فيتصدى الاستاذ الإمام لهذا الاتهام ، ويرجع سبب الاحتلال إلى « الجشع الإنجليزي » كما اتفق عليه سياسيو العالم ، ويقول : « لم يكن تداخل الإنجليزي حقاً مفروضاً في بداية الأمر ، ولا حلولهم (احتلالهم) اليوم يعد من حسناتهم ، فانا لم نسمع بأن الديون تخول للدائن حق التغلب على الممالك ... وهو ينبغي أن يكون

(١) انظر في هذا الجزء موضوع (مع وزير الحربية الإنجليزي) .

(١) انظر مقال (رسالة السير صمويل بيكر في السودان ومصر وانجلترا) في هذا الجزء .

دخول الإنجليزي إلى مصر مسبباً عن الخلل فيها ، بل يرجع الخلل الذي حل بصر إلى دخولهم إليها ، وينبئ إلى مطامعهم القديمة في احتلالها ، فيقول : « ان بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنجليزية لشغل الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده ... ان الحكومة الإنجليزية تهيأت لها فرصة للتقدم إلى بعض ما كانت تنزع إليه من زمن طويل ، فتجنت على المصريين بما لم يجنوه ... » وهو يسخر من زعم الإنجليزي انهم سيقومون بمهمة تمدين مصر وتحويلها إلى مجتمع « عريق » ، ويقول ان الجميع ضد الدعوى القائلة : « إن دولة الإنجليزي مستمسكة بالحق في « تعرق » الديار المصرية .. كما يدافع عن وطنية المصريين ، وينكر رضاهم بالاحتلال وسكوتهم عليه ، ويقول إن موقفهم اليوم هو موقف الانتظار فقط ، لا موقف الرضا والاستسلام ، وأن « حالهم مع المسيطر عليهم من الإنجليزي لم يتعد حدود المسألة والامتنال لأوامرهم ، رجاء التخلص من غوائلهم ، وانتظاراً لوفاء عهودهم ، ولو كان المصريون قوماً شرس الطباع ، صعب المراكب ، جفاة الجوانب ، لما سكنت لهم ثائرة ، ولما جنحوا إلى مسالمة ، ولما رسخت قدم الإنجليزي ، على قلة جيشهم ، وشدة ما لاقوا من عننتهم ... »^(١)

* * *

أما بعد عودة الاستاذ الإمام إلى مصر في سنة ١٨٨٩ م فلقد ابتعد ، كما قلنا من قبل ، عن الاشتغال بأمور السياسة العليا ، والمباشرة ، والتعرض لعلاقة الحاكم بالمحكوم ، ومنها الموقف من سلطة الاحتلال .

والامر الذي يوضح وجهة نظر الرجل في هذه القضية ، ويجعل منها وجهة نظر مبدئية وأصيلة ، وليست مجرد « جبن » أمام سلطة الاحتلال ، ولا « عمالة » لهذه السلطة ، أن الرجل قد جعل من موقفه هذا مذهباً يعتنقه وينصح به الآخرين ، لا في مصر وحدها ، بل وفي غير مصر ، ولا إزاء الإنجليزي فقط ، بل وإزاء غيرهم من المحتلين الأوربيين .

(١) انظر مقال (مصر وجريدة اللجنة) في هذا الجزء .

فعندما قام برحلته الشهيرة الى الجزائر وتونس سنة ١٩٠٣ م ، سبقته الى دار الحاكم الفرنسي للجزائر تقارير من بعض الموالين لفرنسا في مصر ، تتهمه بأنه يستهدف من رحلته هذه إضعاف نفوذ فرنسا في شمالي أفريقيا ، لأنه من أنصار سلطة الاحتلال الإنجليزي التي تنافس الفرنسيين في امتداد النفوذ والاحتلال^(١) .. فصورة الرجل عند هؤلاء أنه « عميل » للانجليز ، أو على أحسن الفروض مفضل لاحتلالهم على الاحتلال الفرنسي الذي يتدخل في عقيدة المسلمين المحكومين بسلطانه ، على عكس موقف الانجليز .. وأنه لذلك سيؤلب الجزائريين على الحكم الفرنسي هناك ...

غير أن الموقف الذي اتخذته الاستاذ الإمام في الجزائر ، والنصائح التي توجه بها الى علماءها ، والرسائل التي بعث بها الى بعض هؤلاء العلماء قد أكدت أن الرجل داعية لا يمل الدعوة الى أن يبتعد علماء الدين عن الاشتغال بأمور السياسة العليا ، والتعرض لسلطات الاحتلال ، وأن يقصروا عملهم وهمهم على الإصلاح الديني ، بصرف النظر عن الوطن الذين يعيشون فيه ، والسلطة المستعمرة التي تحكم هذه الأوطان .

فكتبت مجلة (المنار) تحت عنوان (نصيحة الإمام لأهل الجزائر وتونس) قائلة :
« إنه نصحهم عندما زارهم ، وخاصة علماءهم بعدة أمور منها :

١ - الجد في تحصيل العلوم الدينية والدينية من طرقها القريبة (التي أرشد إليها في الخطاب الذي ألقاه في تونس) .

٢ - والجد في الكسب وعمران البلاد من الطرق المشروعة الشريفة ، مع الاقتصاد في المعيشة .

٣ - ومسالمة الحكومة ، وترك الاشتغال بالسياسة . وبهذا الاخير يتم لهم ما يريدون من مساعدة الحكومة الفرنسية لهم على ما قبله ، فإن الحكومات في جميع الارض يضيقون على البلاد التي يستعمرونها ما داموا يعتقدون أن أهلها ساخطين عليهم أو لهم ضلع مع حكومة اخرى .. وهذا الاعراض عن السياسة لا ينافي مخاطبة

(١) ولم يكن لاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا على تقسيم النفوذ في الشرق العربي قد وقع بعد ، فلقد وقع في سنة ١٩٠٤ م ، اي بعد عام من هذه الزيارة .

الحكومة فيما يروونه ضاراً بهم من القوانين والمعاملات ، فإن لم تكشف ظلامتهم ، بعد الالتجاء إليها في كشفها ، كانوا معذورين اذا سخطوا وتربصوا بها الدوائر»^(١) .

وهذه النصيحة التي تحدثت (المنار) عن أن الاستاذ الإمام قد توجه بها الى علماء تونس والجزائر نجدها في إحدى رسائله التي بعث بها الى العالم الجزائري الشيخ « عبد الحميد سمايا » في سنة ١٩٠٣ م ، فيقول له فيها : « ... وإني وان كنت على ثقة من كمال عقلك ، ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم ، فاني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ، ومن الكلام في ذلك ، فإن هذا الموضوع الكبير الخطر ، قريب الضرر ، وانما الناس يحتاجون الى نور العلم ، والصدق في العمل ، والجد في السعي ، حتى يعيشوا في سلام وراحة مع من يجاورهم من أهل الامم الاخرى ، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تتقطع في ايديهم متى جذبوها ، فيسقطوا - والعياذ بالله - فيما لا منجاة منه »^(٢) .

فهو موقف خاطيء ، ولكنه عام وليس بخاص باحتلال الانجليز ، ولا بوجودهم في مصر بالذات ... وهي وجهة نظر رأى صاحبها أن هذا هو الممكن الوحيد في تلك المرحلة وأن العمل السياسي المباشر هو تعلق بحبال من الوهم سرعان ما تتقطع في الأيدي عند جذبها مما يؤدي الى السقوط فيما لا نجاة منه - والعياذ بالله - !

أما عن حقيقة موقف الرجل من الاحتلال الإنجليزي لمصر ، من حيث الرضى أو عدم الرضى بهذا الاحتلال ، فنحن لا نشك لحظة في أنه كان ضد هذا الاحتلال ، وأنه كان ساعياً - وأن يكن بطريقته تلك - لتقريب اليوم الذي يزول فيه هذا الاحتلال ... ومن تعليقات له ومحاورات وآراء متناثرة ، نلمس هذا الموقف الأصيل ..

فلقد شاهد يوماً - وكان يسير مع الشيخ رشيد رضا - فلاحاً مصرياً يلتهم عوداً من القصب ، فيمتص أجزاءه ، فلا يدعها إلا وقد جفت تمام الجفاف ، فنظر الاستاذ الإمام الى الشيخ رشيد قائلاً : « انظر الى هذا الرجل كيف يمتص هذا القصب ؟! ... هكذا يفعل

(١) المنار . ج ١٥ من السنة السادسة (غرة شعبان سنة ١٣١١ هـ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٣ م) ص ٦٠٨ .

(٢) انظر في هذا الجزء (رسالة الى عالم جزائري) .

الانجليز في امتصاص ثروة البلاد واستخدام الرجال المقتدرين على العمل فيها .. هم يحافظون على الشيخ او الشخص ما وجدوا فيه فائدة لهم ، حتى ما اذا رأوا أنه لم يبق فيه أدنى فائدة ألقوه كما يلقي هذا الفلاح ما يمحسه من ألياف القصب اذا جف ولم يبق فيه شيء من الخلاوة « ؟! .. (١) »

وهو يتحدث عن ضرورة تحلي الرجال المستعيرين بالإرادة وقوة العزيمة ، ويرى أن وجود كوكبة من هذا النوع من الرجال بمصر كفيل بإحراز انتصارها على الاحتلال ، فيقول : « والله لو أن في مصر مائة رجل لما استطاع الانجليز أن يقيموا فيها ، أو لما استطاعوا أن يعملوا عملاً إذا أقاموا ... إن في مصر مئات أو آلاف من الرجال ، يفهمون كل شيء ، ولا ينقصهم العلم بما يجب للبلاد ، ولكنهم فاقدون للإرادة وقوة العزيمة ، فلا تكاد تجد عشرة منهم يتحلون بها ، وهما الصفتان اللتان لا ينفع بدونهما علم ولا يقوم عمل ... » (٢) »

وفي حوار له مع بعض أنصار الاحتلال الانجليزي في سنة ١٨٩٨ م يحدد رأيه في القضية ، فيرفض مبدأ الاستسلام للاحتلال ، والتسليم بأبديته ، ولكنه يرفض أيضاً طريق العمل السياسي المباشر ، والتهيج الوطني كطريق للتحرير من الاحتلال ، فيقول : « ان العمل لاخراج الانجليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول الى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون ، لا أنه عمل صغير يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابة في الجرائد ... » (٣) »

* * *

ومن هذا الموقع الفكري ، ومن هذا الموقف العملي رفض الرجل « المقاطعة » لسلطات الاحتلال ، أو إشهار الحرب عليها .. ولقد كانت بالمجتمع المصري يومئذ فئات من المتعلمين الى ثقافة اوربا وحضارتها يدخلون مع رجالات الانجليز في علاقات متشعبة طلباً لهذه الثقافة والتماساً لهذه الحضارة ، وكانت البورجوازية المصرية الناشئة تسعى

لتعلم فن البورجوازية الاوربية في الربح وإدارة المصارف والشركات والمؤسسات ، بل كان العمال المصريون الذين يزامنون العمال الاجانب في المصانع والمعامل والورش يسعون لتعلم فن عمال اوربا في الصراع الطبقي وتكوين النقابات (الجمعيات) والقيام بالإضرابات (الاعتصابات) ... أي أن قوى عديدة في المجتمع يومئذ كانت تسعى للأخذ عن الأجانب العديد من الأشياء النافعة والتقدمية ... ومع هذه القوى وقف الاستاذ الإمام فأحل لهم أخذ هذا اللون النافع من « القيم » و « الأفكار » و « الخبرات » ، وأففى بأن الاستعانة بالأجانب المخالفين لنا في الدين والجنس ، والتعاون معهم في هذا السبيل هو أمر حلال يبيحه الشرع والدين .. فيكتب في فتوى (استعانة المسلمين بالكفار وأهل البدع والأهواء) أن « قد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين على ما فيه خير ومصلحة المسلمين ، وأن الذين يعمدون الى هذه الاستعانة لجمع كلمة المسلمين وتربية أيتامهم وما فيه خير لهم لم يفعلوا إلا ما اقتضته الأسوة الحسنة بالنبي ، وأصحابه ، وأن من كفرهم أو فسقهم فهو بين أمرين : إما كافر أو فاسق . فعلى دعاة الخير ان يجدوا في دعوتهم ، وان يعضوا في طريقهم ، ولا يحزنهم شتم الشائمين ولا يغيظهم لوم اللائمين ... » (١) »

فهو هنا يرفض الموقف الانعزالي المتعصب الذي يرى مقاطعة الاجنبي لدوافع وطنية ، ويعبر تلقائياً عن مصالح طبقات وفئات نامية ومتقدمة بالمجتمع المصري في ذلك الحين ..

ولقد مد من حبال آمال الاستاذ الإمام في هذا الميدان اعتقاد الرجل أن التربية والتعليم ، وهي مطلبه الاساسي ، لن تكون محل معارضة من سلطات الاحتلال ، بل لقد اعتقد بأن المحتل سيرحب بانتشار التعليم العام باعتباره أمراً تتلاقى عليه مصلحة الطرفين ، ويحقق امتزاج العنصرين ، ورأى أنه « إذا كان أمر يصح أن يتلاقى فيه الطرفان ، ويكون قاعدة للاتحاد فانما هو التعليم العام ، إذ لا يمكن أن يوجد تناقض

(١) انظر هذه الفتوى في هذا الجزء . وهناك فرق بين الاستعانة بالاجانب وبين الرضى بأن يكونوا سلطة حاكمة لنا .. ففي تفسير الاستاذ الامام لآية « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » (النساء : ٥٨) يجعل من شروط أهل الحل والعقد ، الذين هم « الامراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة » يجعل من شروطهم « أن يكونوا منا » . انظر هذا التفسير في مكانه من هذه الاعمال .

(١) انظر في هذا الجزء (الانجليز وثروة مصر) .

(٢) انظر في هذا الجزء (المصريون)

(٣) انظر في هذا الجزء (حوار حول الموقف من الانجليز والفرنسيين) .

بين مصلحة الانكليز ومصلحة المصريين في هذا المقصد ..» (١)

كما ساعد على مد حبال الآمال هذه ان الرجل كان يعمل أساساً في حقل الإصلاح الديني وكانت له آراءه في أن الانجليز أكثر تسامحاً، فيما يتعلق بالعقائد الدينية، من سواهم من المستعمرين، وأن الأمة الانجليزية «من بين الأمم الأوروبية .. تعرف كيف تحكم من ليس على دينها، وتعرف كيف تحترم عقائد من تسوسهم وعوائدهم ... فهي وحدها الأمة المسيحية التي تقدر التسامح حق قدره ..» (٢).

ولقد أسهم في اتخاذ الأستاذ الإمام لموقفه هذا أنه قد بدأ نشاطه بعد عودته من المنفى إلى مصر، ولم تكن بمصر يومئذ حركة وطنية، إذ لم تكن البلاد قد استعادت توازنها بعد صدمة فشل الثورة وحلول الانجليز في البلاد، فلم تكن هناك حركة وطنية ثورية تجتذب هذا المفكر «الإصلاحي» لتقترب به من مواقف ومواقف «الثوار» ... وعندما بدأت هذه الحركة مع مصطفى كامل (٣) لم تكن في الصورة والمستوى الذي الذي يقنع رجلاً مثل محمد عبده، فلقد كانت تعتمد على الحديوي عباس حلمي الثاني، وكان محمد عبده يكن عداً دفيناً وشديداً لأسرة محمد علي ولا يثق بحكامها (٤) ... كما كانت تستعين بالفرنسيين في مصر كأعضاء عاملين في حلقتها الجنينية الأولى، وهو ما كان يرفضه محمد عبده، لأنه كان يرى للانجليز على الفرنسيين ميزة التسامح الديني ويقارن موقف الانجليز بمصر بموقف الفرنسيين في الجزائر ... كما كانت هذه الحركة الوليدة تعلق

(١) انظر «التعليم العام» في الجزء الثالث من هذه الاعمال.

(٢) انظره في (الاسلام والنصرانية بين العلم والدين) في الجزء الثالث من هذه الاعمال.

(٣) كان محمد عبده يصف مصطفى كامل بأنه شاب متحمس أو متهور .. ويصف مقالاته بأنها مجموعة نوبات عصبية بعضها شديد وبعضها خفيف !!؟

(٤) عندما استعرض الحديوي عباس جيش الاحتلال، بلباسه العسكرية، في سنة ١٩٠٤ م - ولم يكن يفعل ذلك من قبل - رحبت مجلة (النار) بذلك، لأنه يكشف الوهم الذي تصوره البعض عن وقوف الحديوي ضد الاحتلال، وقالت انه قد اتجى بهذا ما كان يقوم به الدهاء «من أن الأمير هو المعارض للمحتلين، وأن النظار هم المشايخون لهم» ودعت المصريين الى «الحفاظة على أرضهم وتثمينها وعمارتها والعناية بتربية أولادهم وتعليمهم العلم النافع .. فان الحرية الهادئة لا يرتقي فيها الا المذهب المقتصد» النار ج ١٩ مجلد ٧ (غرة شوال سنة ١٣٢٢ هـ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ م).

الآمال على الأتراك العثمانيين، وكان الرجل شديد العدا له، فاقد الثقة في جدوى الاعتماد عليهم يراهم «أجانب» عن مصر والمصريين ..

وهكذا اجتمعت العديد من العوامل الذاتية والموضوعية لتجعل الرجل هذا الموقف من سلطات الاحتلال، وهو الموقف الذي حاول به أن يوجد قطباً جديداً في السياسة المصرية لا يعتمد على الأتراك ولا على الفرنسيين، من القوى الخارجية، ولا ينحاز إلى الحديوي ولا إلى سلطات الاحتلال، من القوى الداخلية، وإنما هو قطب جديد يقف بين «عابدين» و «قصر الدوباره» كممثل للطبقة الوسطى المستنيرة، التي ترى أنها صاحبة البلاد، المؤهلة لوراثة كل من «عابدين» و «قصر الدوباره» بعد أن تنمو بالعلم والثقافة والتربية والاستنارة نمواً تدريجياً وطبيعياً ..

ان أهمية هذا الموقف الذي اتخذته محمد عبده في العقد الأخير من القرن الماضي، والذي كان تنفيذاً عملياً لفكره «الإصلاحي» الذي بذره في التربة المصرية منذ ما قبل الثورة العربية .. إن أهمية هذا الموقف وخطورة هذا الفكر أنه كون مدرسة في السياسة المصرية رأيناها في «حزب الأمة» و «الأحرار الدستوريين» وكثير من العناصر «المستقلة» ... وهي مدرسة قدمت لمصر العديد من الإيجابيات في حقل الفكر والثقافة والتحرر العقلي والتطور الحضاري .. وجلبت على مصر كذلك انتكاسات عديدة في العمل السياسي وخاصة فيما يتعلق بالموقف من قوات الاحتلال والتقييم لقدرات العامة ودور الجماهير ..

* * *

الموقف من اسرة محمد علي

محمد عبده صاحب موقف فكري معاد لأسرة محمد علي بدءاً من رأسها الذي أسس حكمها بمصر حتى الحديوي عباس حلمي الثاني؟! وصاحب موقف عملي مناهض لهذه الأسرة، حتى وان دعت الظروف والملابسات أن ينطلق بغير ما يقتضيه ذلك العدا وهذه المناهضة؟! ..

فبينما كان أستاذه الأفغاني يكن إعجاباً شديداً بتجربة الدولة المدنية المصرية التي قاد محمد علي عملية بنائها في مصر ، والطور القومي الجديد الذي بلغته مصر في عهده ، فيصفه في (العروة الوثقى) بأن « طبيعته الفطرية كانت فائضة بحب الحضارة ، وبث العلوم ، وتأسيس قواعد العمران » وأنه « الرجل العظيم » الخ.. الخ. (١) نجد محمد علي في نظر الأستاذ الإمام أبعد ما يكون عن « الحضارة وبث العلوم وتأسيس العمران » فهو في رأيه « كان تاجراً زارعاً ، وجندياً بأسلاً ، ومستبداً ماهراً ، لكنه كان لمصر قاهراً ، وحياتها الحقيقية معدماً » ؟..!

ولقد تصدى محمد عبده بأرائه الجريئة هذه للحركة الفكرية المصرية التي كانت تمتد محمد علي وتقترب تخليد اسمه وأحياء ذكرى حكمه لمصر في سنة ١٩٠٢ م ، فأطلق على هؤلاء الذين يرون هذه الآراء وصف « الأحداث » ؟! ونشر مقاله الشهير بتوقيع « مؤرخ » في (المنار) ، في يونيو سنة ١٩٠٢ م تحت عنوان (آثار محمد علي في مصر) .. وفي هذا المقال قارن بين حكومة محمد علي وبين حكومة المماليك التي سبقت عهده ، وأضاف الظلم إلى كل من الحكومتين ، ولكنه فضل حكومة المماليك لأن قبضتها على عقول الشعب وحرياته لم تكن حديدية كقبضة حكومة محمد علي ، ومن ثم فإنها لم تصب الشخصية المصرية بالضعف الذي أصيبت به من قهر محمد علي واستبداده بالبلاد والعباد .. فهو يقول: إن « محمد علي لم يستطع أن يحبي ولكن استطاع أن يميئ . كان معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستعمله من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ، ثم يعود بقوة الجيش وبجذب آخر على من كان معه أولاً وأعانه على الخصم الزائل ، فيمحقه ، وهكذا حتى إذا سحقت الأحزاب القوية ، وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع منها رأساً يستتر فيه ضمير « أنا » ، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهلين ، وتكرر ذلك منه مراراً ، حتى فسد بأس الأهالي ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، وأجهز على ما بقي في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يُبق في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلعه من بدنه ، أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه » .

وبدلل محمد عبده على هذه الآثار السلبية للقائلة التي أصاب بها محمد علي شخصية مصر

بما حدث لها من الانهيار أمام الاحتلال الإنجليزي ، يوم عدت المقاومة التي أبدتها لجيش نابليون على عهد المماليك ، فيقول : ولقد « ظهر الأثر العظيم عندما جاء الانكليز لإخماد ثورة عرابي ، دخل الانكليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر (١) على قوم ، ثم استقروا ، ولم توجد في البلاد نخوة في رأس تثبت لهم أن في البلاد من يحامي عن استقلالها ، وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنسيين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى والموت الأخير .. » (٢) .

والحقيقة أن تقييم محمد عبده هذا لمحمد علي وتجربته في مصر هو تقييم عبثي وجريء ، وإن كان يعيبه أنه تقييم لهذه التجربة من جانب واحد ، لم ير فيها سوى الآثار السلبية التي أصابت بها الشخصية المصرية عندما جددت شباب جهاز الدولة ، وجعلت لهذا الجهاز قبضة حديدية دون أن تسمح بنمو الحريات الشخصية والسياسية والاجتماعية التي تجعل من الإنسان شيئاً أكبر في المجتمع من جهاز الدولة وأجهزة القهر والعقاب ... فرغم إشاراته العابرة إلى مهارة محمد علي في الجندية والزراعة والتجارة ، إلا أنه قد غمط هذه التجربة حقها ، فلم ير جوانبها التي فتحت نوافذ مصر على العالم فأخرجتها من ظلمة العصور الوسطى ، ودخلت بها إلى طور جديد من أطوار الحياة ..

غير أن الذي يعنينا هنا هو أن ثبت أن محمد عبده كان صاحب موقف أصيل في عدائه لهذا البيت المالك والحاكم لمصر ، وأن عداؤه هذا يتجلى في نظر مدرسته الفكرية إلى أنفسهم باعتبارهم « أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد » ؟!

ولقد ألف محمد عبده كتاباً ضد الخديوي إسماعيل ، ضاعت أصوله ، وعثرنا على صفحات منه في بقايا مجلة (الطائف) نشرها عبدالله نديم (٣) ، بل لقد قرر قراره يوماً ، بإقناع من الأفغاني على أن يقتال الخديوي إسماعيل ؟! ..

أما بالنسبة للخديوي توفيق فلقد كانت علاقات محمد عبده به دائماً التوتر ، رغم ما

(١) الدامر : هو الداخل بلا إذن ، والهاجم هجوم الشر .

(٢) انظر مقال (آثار محمد علي في مصر) بهذا الجزء .

(٣) انظرها في هذا الجزء .

تقرأه أحياناً لمحمد عبده من كلمات الثناء عليه ، وهو الثناء الذي لا مفر من أن تحلى به نهايات الخطب والمقالات ؟!

فعندما تنكر الخديوي توفيق لوعوده التي قطعها للأفغاني والحزب الوطني الحر ، بأن ينهج النهج الشوروي والدستوري والنيابي في حكم البلاد .. ونفى الأفغاني من مصر .. حدد محل إقامة محمد عبده في قريته « محلة نصر » .

وعندما أصدر عفوه عنه بعد نحو عام ، رفض أن يسمح له بممارسة العمل الذي رآه الطريق الأمثل لتأدية رسالته ، وهو التدريس ، فدخل سلك الصحافة ، كي يحرق في الجريدة الرسمية للحكومة .

ومن هنا نستطيع أن نفهم المادة الثانية من برنامج الحزب الوطني المصري ، الذي صاغه محمد عبده في ديسمبر سنة ١٨٨١ م ، عندما يتحدث عن موقف هذا الحزب من الخديوي توفيق فيقول : « هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ م ، وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل ، والالاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الأمور ، وهم يساعدونه قلباً وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها (١) » .

وعندما تطورت حوادث الثورة العربية ، ومال الخديوي توفيق إلى جانب الانكليز كان محمد عبده يقف ضده مع العربيين ، ولقد أدان موقفه هذا ، بل سجل عليه أنه قد اشترك مع عمر لطفي ، محافظ الإسكندرية يومئذ ، في تدبير الشغب الذي حصل بالاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م بين المصريين والأجانب ، كني يهد السبيل لتدخل الاسطول الانكليزي الرابض في الميناء ، وكتب في مذكرة حررها وهو بالسجن :

(١) انظر هذا البرنامج في هذا الجزء .

« لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديوي بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب هذه الفتنة .. أي مذبح الاسكندرية .. » (١)

وفي المنفى ، عندما يبدي الاستاذ الإمام بحديث إلى الجريدة اللندنية « البول ميل جازيت » ، يقول عن الخديوي توفيق : « إن توفيق باشا أساء إلينا أكبر إساءة ، لأنه مهد لدخولكم (أي الانجليز) بلادنا ، ورجل مثله - انضم إلى أعدائنا أيام الحرب - لا يمكن ان نشعر نحوه بأدنى احترام ، ومع هذا إذا ندم على ما فرط منه ، وعمل على الخلاص منكم ، ربما غفرنا له ذنبه ، اننا لا نريد خونة ، وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية » (٢) ؟!

* * *

غير أن تفكير الشيخ محمد عبده في العودة من المنفى ، قد استدعى منه أن يبطن هذا العداء ، ويكثر من ذكر ألقاظ الثناء على الخديوي توفيق ... ولقد كان الرجل في بيروت عالي المقام مكرماً من الجميع ، ولكن كان حنينه إلى وطنه مصر لا يقاوم ، ونحن نلمس ذلك من رسالته التي بعث بها إلى الشيخ علي الليثي ، والتي جاء فيها :

« وبعد .. أنا اليوم ببغروت في فضل من الله أشكره ، وجميل إحسان أذكره ولا أنكره ، ومقامي عند جميعهم محفوظ ، ومكاني بعين التوقر ملحوظ . غير أنه لا يسوى بقومي قوم ، ولا كيوم وطني يوم ، ذلك الوطن الذي أنبتك وغدت عناصره نبعتك ، لا ريب أنه منبت الكرم وخبث لظهار الشيم : الموت فيه بقاء ، والحياة في غيره فناء ... هذا إلى أن ينجح الله سعيكم ، ويؤيد في أمري رأيكم ، فيأط الأذى ، ويلقي القذى ، وتمحص الصدور ، ويبرأ برقياء المصدور ... وهناك يعرف النخيل أهله ، ويصل الفرع أصله .. » (٣)

منذ ذلك التاريخ علت في الكلمات المكتوبة والمعلنة من الأستاذ الإمام نغمة الثناء

(١) انظر (مذبح الاسكندرية) في هذا الجزء .

(٢) انظر هذا التصريح في هذا الجزء .

(٣) انظر في هذا الجزء : (رسالة إلى الشيخ علي الليثي) .

٢ - معارضة الأستاذ الإمام لأطماع الخديوي عباس في أراضي الأوقاف .

ولقد تدهورت العلاقة الودية بينها وبلغت هذا الطور الجديد منذ نوفمبر سنة ١٩٠٢م عقب اجتماع عقده مصطفى كامل وعلي يوسف مع الخديوي عباس .. فأخذ الخديوي في تدبير المكائد لإحراج موقف محمد عبده ، مستخدماً في ذلك القوى الرجعية والحفاظة من رجال الأزهر الذين يعارضون ما يريد الإمام إدخاله في الأزهر من الإصلاحات .. وهذا هو الذي يفسر لنا توقيت نشر الإمام لمقاله ضد محمد علي في يونيو سنة ١٩٠٢م ، وهو المقال الذي ينسحب ما فيه من القدح والهجوم على الأسرة كلها ، لأنه إذا كان هذا هو حال مؤسس هذه الأسرة ، وصاحب أبرز الإصلاحات من بين رجالها .. فما بالناس الآخرين ؟!!..

على الخديوي توفيق .. فتحدث في (ثمرات الفنون) عن ميله إلى الشورى ، وافتتاح عهده بالحكم بالسعي لها ، لأنه « أعرف الناس بأهل بلاده » ودرجة استعدادهم ، فنظر إليهم بعين المرحمة « وعن أن المصريين « قوم عرفوا بالطاعة لسلطانهم المعظم ، أمير المؤمنين أيدته الله ، وعلموا أن الجناح الخديوي نائبه في بلاده ، ومظهر سلطته عليهم ، فهم له خاضعون ، وعلى محبته متفقون .. » (١) .

وإن يكن هذا الثناء المعلن لم يمنع الكره المستكن في ضمير الأستاذ الإمام للخديوي توفيق ، والكره الأشد من الخديوي توفيق للأستاذ الإمام .. فعندما عاد إلى مصر ، وسكن في شارع الشيخ ريحان ، قرب عابدين ، أجاب أحد أصدقائه عن سر اختياره لهذا المكان بقوله : « حتى تناطح عابدين مناطحة » ؟!! .. وكما وقف الخديوي توفيق سنة ١٨٨٠م ضد السماح له بالاشتغال بالتدريس ، فعل ذلك أيضاً في سنة ١٨٨٩م ، مما اضطر الأستاذ الإمام إلى قبول المناصب التي رآها كالسجن بالنسبة إليه إذا ما قيست بالمهنة المحببة إليه ، التربية بواسطة التدريس .. وكان الخديوي توفيق يهدف من موقفه هذا أن يمنعه من تربية الأجيال الجديدة على كراهية أسرة محمد علي ، وكراهيته هو بالذات ..

* * *

أما موقف الأستاذ الإمام من الخديوي عباس حامي الثاني فلقد شهد فترة من الوفاق دامت نحو عشر سنوات (١٨٩٢ - ١٩٠٢م) فيها حاول الإمام الاستعانة بنفوذ الخديوي الشاب على إصلاح الأزهر ، والأوقاف ، والمحاكم الشرعية ... ولكن هذه الفترة قد انتهت إلى فترة من الجفوة والحذر والعداء ، وذلك لأسباب عديدة من بينها :

١ - تأثير علاقة مصطفى كامل والشيخ علي بوسف على الخديوي ، والعداء الذي يكنه مصطفى كامل للأستاذ الإمام بسبب موقفه المعتدل من كرومر وسلطات الاحتلال (٢) .

(١) انظر في هذا الجزء مقال : (مصر وجريدة الجنة) .

(٢) انظر : أحمد شفيق باشا (مذكراتي في نصف قرن) ج ٢ ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، طبعة القاهرة .

الجامعة الاسلامية

[ليس في الاسلام سلطة دينيه ... وأصل من
اصوله : قلبها والاتيان عليها من أساسها... والخلافة
هي بالسياسة اشبه ، بل هي أصل السياسة... والخليفة
حاكم مدني من جميع الوجوه ...]

محمد عبده

الجامعة الإسلامية

في الفترة التاريخية التي عاش فيها الاستاذ الإمام كانت قضية « الجامعة الإسلامية » من القضايا الفكرية وقضايا السياسة العملية المطروحة للبحث والجدل ، فقامت لها تيارات وأحزاب ، وعارضتها تيارات وأحزاب ، وعرضت من مواقع متباينة ، ولغايات وأهداف متباينة أيضاً .. ولكن الذي جمع كل هذا الخليط المتنافر الذي نادى بها هو هذا الشعار ، شعار « الجامعة الإسلامية » ..

ولعل أبرز الوجوه وأعلى الأصوات التي علت بهذا الشعار في ذلك التاريخ كان هو صوت جمال الدين الأفغاني ، وكان لهذا الشعار عنده مضامين محددة ميزته عما كان يعنيه مثلاً لدى السلطان عبد الحميد ، وهذه قضية قد سبق لنا بحثها في تقديمنا لأعمال الأفغاني الكاملة^(١) ..

أما موقف الاستاذ الإمام من هذه القضية فإننا نعتقد أنه من المواقف الفكرية الخصبه والهامة التي خلفها لنا هذا الفكر الكبير .. ونحن نستطيع أن نتلمس موقفه منها ونلم بأرائه إزاءها إذا نحن درسنا وقيمنا كتاباته بصدد قضيتين رئيسيتين عرض لهما وعالجهما ، وهما :

١ - الموقف من طبيعة السلطة السياسية في المجتمع .. هل هي سلطة دينية ؟ أم مدنية ؟؟ ورأي الإسلام ، كما فهمه الاستاذ الإمام ، في هذا الموضوع .

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني . ص ٢٩ - ٥٥ ، وانظر أيضاً دراستنا عن الأفغاني بمجلة « الطليعة » المصرية ، عدد ابريل سنة ١٩٦٩ م

٢ - الموقف من السلطنة العثمانية ، ومدى حقها وإمكاناتها في حكم البلاد العربية
استناداً الى جامعة الدين .

* * *

- ١ -

ففيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية في المجتمع ، وهل هي سلطة دينية أم مدنية؟؟
وفهم الاستاذ الإمام لموقف الإسلام من هذه القضية .. نلتقي بفكر واضح ومحدد وحاسم
قدمه الشيخ محمد عبده في هذا الموضوع .. فهو يرفض رفضاً قاطعاً أن يكون الدين
الإسلامي نصيراً لقيام سلطة دينية في المجتمع بأي وجه من الوجوه وبأي شكل من
الأشكال ، ويقم على ذلك الحجج ويقدم لذلك البراهين ..

فهو يقول مثلاً : «إنه ليس في الاسلام سلطة دينية ، سوى سلطة الموعدة الحسنة
والدعوة الى الخير والتنفير عن الشر ، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها
أنف أعلام ، كما خولها لأعلام يتنال بها من أدناهم ..»

بل يذهب الى ما هو أبعد من هذا ، فيرى أن إحدى المهام التي جاء لها الإسلام ونهض
بها في المجتمع الذي ظهر فيه ، والتي تعتبر أصلاً من أصوله ، هي قلب السلطة الدينية
واقتلاعها من الجذور ، فيقول : «... أصل من اصول الاسلام... قلب السلطة الدينية
والأتيان عليها من اساسها . هدم الإسلام بناء تلك السلطة ، ومحا أثرها ، حتى لم يبق
لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم ، لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على
عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه . على أن الرسول عليه السلام كان مبلغاً ومذكراً ، لا
مهيماً ولا مسيطراً^(١) ... وليس لمسلم ، مهما علا كعبه ، في الإسلام ، على آخر ، مهما
انحطت منزلته فيه ، إلا حق النصيحة والإرشاد ... فالمسلمون يتناصحون ، وهم يقيمون
أمة تدعو الى الخير ، وهم المراقبون عليها ، يردونها الى السبيل السوي إذا انحرقت عنه ،
وتلك الأمة ليس لها عليهم إلا الدعوة والتذكير والإنذار ، ولا يجوز لها ولا لأحد من الناس

(١) انظر هذه الفكرة بعينها في كتاب الشيخ علي عبد الرازق «الاسلام واصول الحكم» ، الذي صدر

أن يتتبع عورة أحد ، ولا يسوغ لقوي ولا لضعيف أن يتجسس على عقيدة أحد ، وليس
يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول ما يعمل به من أحد ، إلا عن كتاب الله
وسنة رسوله ، ﷺ . لكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله ، وعن رسوله من كلام
رسوله ، بدون توسيط أحد من سلف ولا خلف ، وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل
من وسائله ما يؤهله للفهم ... فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه
من الوجوه^(١) ... ولم يعرف المسلمون في عصر من الأعصر تلك السلطة الدينية التي
كانت للبابا عند الأمم المسيحية ، عندما كان يعزل الملوك ، ويحرم الأمراء ، ويقرر
الضرائب على الممالك ، ويضع لها القوانين الإلهية^(٢) .

وإذا كانت هذه النصوص المتقدمة قد انصبت أساساً وبشكل مباشر على نفي وجود
« سلطة دينية » في الإسلام لما يمكن أن يسمى « رجل الدين » ، فإن الاستاذ الإمام
يمد نطاق هذا الفكر وذلك الموقف الى السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي ، فيرى أن
الحاكم في هذا المجتمع « هو حاكم مدني من جميع الوجوه » ، وإن اختياره وعزله إنما هما
أمران خاضعان لرأي البشر لا لحق إلهي يتمتع به هذا الحاكم بحكم الإيمان ... وهو يرى
أن تقرير « مدنية » السلطة السياسية في المجتمع لا تتنافى بحال من الأحوال مع وجود
« الشرع » الى جانب « الدين » في الاسلام ، فيقول : «... ولكن الاسلام دين وشرع ،
فقد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً ، وليس كل معتقد في ظاهر أمره بحكم يجري عليه في
عمله ، فقد يغلب الهوى ، وتتحكم الشهوة ، فيغمط الحق ، ويتعدى المعتدي الحد . فلا
تكل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفيذ حكم القاضي
بالحق ، وصون نظام الجماعة ، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير ، فلا
بد أن تكون في واحد ، وهو السلطان أو الخليفة ... فالامة ، أو نائب الامة ، هو
الذي ينصبه والامة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك
من مصلحتها ، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه ..

ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج «ثيوكراتيك»
أي سلطان إلهي ، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله ، وله حق

(١) انظر : الاسلام النصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

(٢) انظر : الرد على هانوتو ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال ..

الأثرة بالتشريع ، وله في رقاب الناس حق الطاعة ، لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الخوذة ، بل بمقتضى الايمان ، فليس للمؤمن ما دام مؤمناً ، أن يخالفه ، وإن اعتقد أنه عدو لدين الله ، وشهدت عيناه من أعماله ما لا ينطبق على ما يعرفه من شرائعه ، لأن عمل صاحب السلطان الديني وقوله في أي مظهر ظهراهما دين وشرع ...»^(١)

وهو لا ينفي وجود السلطان الديني والسلطة الدينية عن القيادة السياسية العليا للمجتمع فحسب ، بل وينفي اعتراف الاسلام بها أو إقراره لها بالنسبة لأية مؤسسة من المؤسسات التي تمارس سلطة من السلطات في مجتمع المسلمين ، مثل المؤسسات التي تتولى « القضاء » أو « الإفتاء » أو قيادة « علماء الدين » (شيخ الاسلام) .. فيتحدث قائلاً : « ... يقولون : إن لم يكن للخليفة ذلك السلطان الديني ، أفلا يكون للقاضي ؟ أو للمفتي ؟ أو لشيخ الاسلام ؟ .. وأقول : ان الاسلام لم يجعل هؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قدرها الشرع الاسلامي ، ولا يسوغ لواحد منهم ان يدعي حق السيطرة على ايمان أحد ، او عبادته لربه ، او ينازعه في طريقة نظره ...»^(٢)

وهو يرى أن منبت هذه القضية ، قضية توحيد السلطة السياسية والدينية ، إنما هو الدين المسيحي ، الذي جعل ذلك أصلاً من أصوله ، بينما يقف الاسلام ضد هذا التوحيد والجمع بين السلطين ، فيقول : إن الجمع بين السلطين السياسية والدينية ، « هو الذي يعمل الباباوات وعمالهم من رجال « الكتلكة » على ارجاعه ، لأنه أصل من اصول الديانة المسيحية عندهم ، وان كان ينكر وحدة السلطة الدينية والمدنية من » يدين بدينهم ...»^(٣)

ولا ينسى الرجل أن يلتفت الى أحداث التاريخ الإسلامي ليقوم بها هذا المعيار ، فيصف الفتوحات الاسلامية بأنها أعمال سياسية حربية تتعلق بضرورات الملك ومقتضيات السياسة ومن ثم فهي ليست بالحروب « الدينية » ، فلقد « أشهر المسلمون سيوفهم دفاعاً عن

(١) انظر : الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال .
(٢) انظر : الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال .
(٣) انظر : رحلة الى « صقلية » في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

أنفسهم وكفأ للعدوان عليهم ، ثم كان الافتتاح بعد ذلك من ضرورة الملك ...»^(١) وهذا ينطبق على الحروب التي دارت بين الفرق الإسلامية ، فهي لم تكن حروب « عقيدة دينية » وإنما كانت حروباً « سياسية » ، فنحن « نعرف بحروب الخوارج ، كما وقع من القرامطة ، وغيرهم .. وهذه الحروب لم يكن مثيرها الخلاف في العقائد ، وإنما أشعلتها الآراء السياسية في طريقة حكم الامة . ولم يقتتل هؤلاء مع الخلفاء لاجل أن ينصروا عقيدة ، ولكن لاجل ان يغيروا شكل حكومة . وما كان من حرب بين الامويين والهاشميين فهو حرب على الخلافة ، وهي بالسياسة أشبه ، بل هي اصل السياسة ...»^(٢)

* * *

وهذا الموقف الذي اتخذته الشيخ محمد عبده ضد وجود سلطة دينية في الإسلام ، ونفي هذه الصبغة عن كل مؤسسات الحكم في المجتمع الإسلامي ، ورفض الدعاوى التي تريد أن تستعير من المسيحية الجمع بين السلطين الدينية والمدنية ، زاعمة كذباً أن لذلك الجمع صلة بتعاليم الإسلام .. موقف الرجل هذا قد قاده إلى الإيمان بمدنية السلطة في المجتمع ، ومدنية مؤسسات هذا المجتمع ، ومن ثم إلى اتخاذ الطابع القومي المدني ، الذي لا يفرق بين المواطنين بسبب الاعتقاد الديني ، أساحاً ومنطلقاً وصيغة لنظام الحكم في البلاد .. ونحن نقدم له في هذا الباب نصين على جانب كبير من الأهمية في تقرير موقفه هذا من الطابع القومي للسلطة في البلاد ..

ففي المادة الخامسة من برنامج الحزب الوطني المصري الذي صاغه الشيخ محمد عبده في ديسمبر سنة ١٨٨١ م يتخذ هذا الموقف الفكري ، وحتى يؤكد أنه موقفه هو الخاص وزملاءه من علماء الأزهر ، وليس فقط موقف الحزب ، ينص في هذه المادة على أن هذا الأمر « مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب » ... أما نص هذه المادة الهامة من برنامج الحزب فيقول : « الحزب الوطني حزب سياسي ، لا ديني ، فانه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، وجميع النصاري واليهود ، وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم اليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم

(١) انظر : (رسالة التوحيد) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .
(٢) انظر : الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

أن الجميع اخوان ، وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهي عن البغضاء ، وتعتبر الناس في المعاملة سواء ... » .

وتعبيراً عن التمييز في الموقف والنظرة بين « النصارى » الأوربيين وبين « النصارى » المصريين مثلاً ، تفرد هذه المادة نصاً خاصاً لهؤلاء « الأجانب » ، الذين لا بد من خضوعهم لقوانين البلاد كي يكونوا موضع حب ورعاية من الوطنيين المصريين .. فالجامعة « الوطنية القومية » تضم المصريين على اختلاف الأديان والمعتقدات ، ولم ولن تكون جامعة الدين بين « نصارى » مصر و « نصارى » أوربا أرضاً مشتركة بين هؤلاء وهؤلاء ترقى إلى جامعة الوطن والقومية .

وفي سنة ١٨٨٨ م ، وكان الاستاذ الإمام لا يزال في المنفى ، ببيروت ، ثارت بمصر مناقشات صحفية حامية حول تعصب « الأقباط » ضد المسلمين ، وكان ذلك بمناسبة استقالة أحد موظفي وزارة الحقانية - شفيق بك منصور - بسبب ما قيل من اضطهاد وكيل الحقانية - بطرس غالي - له ، والذي اتهم بالتعصب لأبناء دينه ضد الموظفين المسلمين ... فكتب الاستاذ الإمام مقالاً في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية حذر فيه من الانسياق في الطريق الطائفي غير القومي ، ولفت الانتظار إلى وجوب التفرقة بين من هو وطني ومن هو أجنبي ، ففي حالة الأجانب من الممكن أن نأخذ الكل بذنب البعض ، لجواز أن يكون ذلك موقفاً جماعياً لهذه الفئة من الأجانب ... أما بالنسبة لطائفة هي جزء من الوطن والمواطنين فإن أخطاء البعض منها لا تنسحب على هذه الطائفة كلها ، بل المسؤولية فردية ، بصرف النظر عن عقيدة الخطيء الدينية ، لان الرباط القومي والجامعة الوطنية تشمل الجميع .. كتب الرجل ليقول : « ... إن التحامل على شخص بعينه لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للظلم في طائفة أو أمة أو ملة ، فان ذلك اعتداء على غير معتد ، ومحاية لغير محارب ، أو كما يقال : جهاد في غير عدو ، وهو مما ضرره أكثر من نفعه ، إن كان له نفع ... فليس من اللائق بأصحاب الجرائد أن يعمدوا إلى إحدى الطوائف المتوطنة في أرض واحدة فيشملوها بشيء من الظلم ، أو ينسبوا لها إلى شائن من العمل ، تمللاً بأن رجلاً أو رجلاً منها قد استهدفوا لذلك ... فإذا تنافرت الطوائف تشاغل كل منها بما يحيط شأن الأخرى ، فكانت كل مساعدتهم ضرراً على اوطانهم ... نعم .. ان كانت الطائفة أو الأمة من قوم اجانب عن البلاد ،

متغلبين عليها بقوة القاهرة ، او حيلة غادرة ، وكانت اعمال أحادها مبنية على اصول سننها المتغلبون ، فيكون عمل الواحد كأنه صادر عن الجملة ، كما في اعمال الانجليز بمصر ، جاز للناقد ان يأخذ الجماعة بأثم الواحد منهم ، ويستصرخ أبناء الوطن جميعاً لكشفهم عن بلاده ، واستخلاص الحق منهم لاربابه ... » (١)

وهكذا انطلق الشيخ محمد عبده من منطلق قومي في نظريته إلى الجماعة البشرية التي يتكون منها أبناء الوطن المصري ، وحدد نطاق العقائد الدينية بحيث لا تؤثر تأثيراً سلبياً على الروابط القومية التي تجعل من المصري كل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ويضرب يحدوره الحضارية في أعماق هذا البلد الذي يعيش فيه ..

* * *

- ٢ -

أما موقف الاستاذ الإمام من السلطة العثمانية ، وحق الاتراك في أن تستمر سلطتهم على العرب باسم جامعة الدين والملة ، فانه موقف يكشف لنا عن صفحة أخرى في كتاب فكره القومي ، وعن ملامح لفكر عربي قومي يستحق الاستخلاص والتأمل والدراسة على ضوء عصره وما صاحبه من ظروف وملابسات .

فالرجل لم يكن من أنصار زوال « الخلافة » (السلطنة) العثمانية ، ولكنه كان من أنصار إصلاحها وتجديد شبابها ، على أن تقف عند حدود السلطة الروحية التي تلعب دوراً في التضامن الإسلامي ودفع حركة الترقى الشرقية إلى الأمام ، وهي نفس الفكرة التي نجدها عند عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) وإن كان الكواكبي قد ركز على وجوب نقل هذه السلطة إلى العنصر العربي (٢) .. على أن الاستاذ الإمام - والحق يقال - كان قليل الثقة إلى أبعد الحدود في تمكن الاتراك العثمانيين من القيام

(١) انظر في هذا الجزء : (مصر والمحاكم الاهلية) .

(٢) انظر في الدراسة التي قدمناها للأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي فصل (في العروبة) ص ٣٤ - ٥٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

بهذا الدور بالنسبة للإسلام والمسلمين ، وصديقه « بلنت » يكتب عن رأيه هذا فيقول :
« كان الشيخ محمد عبده ... فيما يختص بالخلافة .. يشاطر كل المسلمين المستنيرين رأيهم
في وجوب اصلاحها وتحديثها على قواعد روحية . وقد شرح لي كيف يؤدي حسن
استخدام سلطتها على وجه شرعي الى مساعدة حركة الترقى الأدبي ، وكيف أن
اصحاب هذه الخلافة أهملوا بحيث صاروا غير أهل لإمارة المؤمنين . والواقع أن الاسرة
العثمانية لم تحفل بالخلافة مثقال ذرة خلال القرنين الماضيين ، ولم يبق لها حق ولا سلطان ،
حق السيف ولا سلطانه ، على انهم ما زالوا أقوى امراء المسلمين . ومن ثم يستطيعون
القيام بالشطر الأكبر من العمل لخير الجميع . اما اذا لم يمكن حملهم على القيام بواجبهم
فلا مناص من البحث عن امير آخر للمؤمنين ... »^(١)

فهو هنا يطلب إصلاحها ، وأن تكون سلطة روحية فقط ، وأن تستخدم كعامل
مساعدة في حركة الرقي الأدبي ، وأن تبقى لان أصحابها « ما زالوا أقوى أمراء
المسلمين » ... فهي إذن مهام سياسية يريد الرجل تحقيقها من وراء سلطة روحية ...
وهذا بدوره يثير تساؤلاً : كيف ذلك وهو الذي أنكر وينكر وجود مثل هذه
السلطة في الإسلام ؟! ونحن نعتقد أن محمد عبده قد نظر إلى هذه الخلافة كواقع موجود
وموجود في ظروف من العمل السياسي تتميز بمد استعماري أوربي على بلاد الشرق
وأوطان المسلمين ، فعلق بعض الامل على إمكان الاستفادة من هذا الواقع في عرقلة هذا
المد الاستعماري الغربي على البلاد ...

وأحد أدلتنا على هذا التفسير ، أن الرجل كان يؤمن في قرارة نفسه بضرورة
استقلال العرب عن الاتراك ، ولكنه كان يخشى أن تكون حركة الاستقلال هذه ضعيفة
تصرف ما لديها من عزم في حرب الاتراك فتتهن قوة الفريقين فيشب المستعمر الاوربي على
موطن كل من الفريقين .. وعندما اقترح صديقه « بلنت » مساعدة بلاد « نجد »
الحجازية على الاستقلال عن السلطة العثمانية ، أبدى الأستاذ الإمام هذه المخاوف ، وقال :
« ان العرب اهل لذلك ، ولكن الترك لا يمكنونهم منه ، وعندهم من القوة العسكرية
المنظمة ما ليس عندهم ، فاذا شعروا بذلك أو رأوا بوادره قاتلهم ، حتى اذا وهنت

قوة الفريقين وثبت دول أوربة الواقعة لها بالمرصاد ، فاستولوا على الفريقين او على
أضعفهما ، وهذان الشعبان هما أقوى شعوب الإسلام ، فتكون العاقبة إضعاف الإسلام
وقطع الطريق على حياته »^(١) . ونحن نستطيع أن نقول أن المحاذير التي كان يخشاها
الأستاذ الإمام من جراء حركة استقلال عربية ضعيفة تنتهي بالوقوع فريسة في براثن
المستعمرين الأوربيين ، إن هذه المحاذير قد حدثت للشرق العربي العثماني أثناء وعقب
الحرب العالمية الأولى بفضل الحركة المتهاككة والعميلة التي قادها الشريف حسين
بن علي هناك ؟!

وهذه النظرة السياسية لهذه الخلافة الاسلامية هي التي جعلت الأستاذ الإمام يقف
دائماً الموقف الحذر واليقظ ضد محاولات الخلافة العثمانية استغلال الصراع « المصري -
الأوربي » من أجل إعادة مصر إلى التبعية المباشرة للآستانة ، وإلغاء المكاسب المتمثلة
في الوضع شبه المستقل الذي ضمنته لمصر ما صدر عن السلطنة من فرمانات ... فبعد
مظاهرة عابدين التي فجرت الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١م حاول السلطان العثماني التدخل
في الشؤون المصرية ، والعودة بمصر إلى نظام الولاية غير الممتازة ، وكان محمد عبده مع
الذين وقفوا دائماً وبإصرار ضد هذه المحاولات .. فيكتب في أكتوبر سنة ١٨٨١م محمداً
الحدود لكل الفرقاء ، فيقول : إن جريدة « الفار » السكندرية قد ذكرت « أن
الجناب السلطاني ، في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله إلى مصر ، قد نظر إلى
هذا القطر كأرض ولاية غير ممتازة ، وأنه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية »
ويرفض محمد عبده هذا المنطق ، ويحدد طبيعة العلاقة بين مصر والآستانة بقوله : « إن
الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ، ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي
منحتنا اياها بمقتضى فرمانات السلطانية العلية ... »^(٢)

وعندما وضحت نوايا الاتراك العثمانيين في استغلال الأحداث المصرية ، وفكروا في
إرسال قوات عسكرية الى مصر تعيد هذا البلد الذي تحكمه وزارة ثورة إلى التبعية
المباشرة للخلافة ، كتب محمد عبده إلى صديقه « بلنت » خطاباً جاء فيه : « والآل
أريد أن أزيل من العقول هذا الوهم السائد في ادعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي

(١) انظر في هذا الجزء : (العرب والترك) .

(٢) الوقائع المصرية . مقال (أوهم الجرائد) في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١م . أنظره في هذا الجزء .

(١) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر . ص ١٤٣ - ١٤٤ .

أو الحزب الوطني آله في يد الأتراك ، فان كل مصري ، سواء أكان من العلماء أو الفلاحين أو الصناع أو التجار أو الجنود أو الموظفين أو السياسيين أو غير السياسيين يكره الأتراك ويعتد ذكراهم ولا يستطيع مصري أن يفكر في نزول الأتراك بلادنا بدون أن يشعر بعاطفة قوية تدفعه إلى امتشاق سيفه والهجوم على هذا المعتدي . إن الأتراك ظلم ، وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح ، فلسنا نريد رجوعهم ، ولسنا نريد أن نعود إلى معرفتهم ، وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات ، فليهم أن يقفوا عند هذا الحد ، ولا يتعدوه . ولكننا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فأننا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب ؟! ... ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا ، فأننا سنفتن هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام ... ولست أنكر أن في مصر أتركا وشراكة يدافعون عن الباب العالي ، ولكنهم قليلون في جانب أو لك الذين يحبون بلادهم » .

وطوال فترة الثورة العربية ظل محمد عبده على وفائه لموقفه هذا ضد محاولات الأتراك الانتقاص من استقلال مصر ، واستعداده هو وقادة الثورة لانتهاز فرصة التدخل التركي لقطع ما تبقى من خيوط بسين مصر والأستانة تنتقص من استقلال البلاد .. فيكتب « بلنت » عن أحداث ١٥ يونيو سنة ١٨٨٢ م فيورد برقية من لويس صابونجي في ذلك التاريخ نقرأ فيها : « نديم ، وعراي ، وعبيد يتحدون الباب العالي علنا » ... (٢) كما يكتب : لقد كانت الحوادث الأخيرة باعثا بين الوطنيين على كراهة الأتراك والشراكة والسلطان نفسه ، وقد سمعت سامي وعبيد ، وندما يلعنون السلاطين والأمم التركية من عهد جنكيزخان وهولاكو إلى عبد الحميد . وقد ألف حزب كبير يستعد لاعلان الاستقلال عن تركيا إذا تدخل الأتراك في مصر تدخلا حربيا ... وقد قال نديم ونحن راجعون من شبرا : انه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت ... (٣)

(١) انظر في هذا الجزء : (دفاع عن حكومة الثورة) وتاريخ كتابة هذا الخطاب ٢٠ إبريل

سنة ١٨٨٢ م .

(٢) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر . ص ٤٤٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

وهذا الموقف الوطني القومي هو الذي يفسر لنا معنى تلك البرقية التي أرسلها الخديوي توفيق إلى السلطان العثماني في نوفمبر سنة ١٨٨١ م يقول له فيها : « إن مصر في حالة ثورة وإن هناك اقتراحا لإنشاء إمبراطورية عربية » (١) ..

ونحن نعتقد أن موقف الاستاذ الإمام هذا ، المناهض للأتراك العثمانيين ، والمعارض لسلطانهم على العرب ، ومصر بالذات ، ظل هو موقفه القومي الوطني الأصيل . ذلك بالرغم من الكلمات التي اضطرته الظروف إلى أن يمدح بها السلطان العثماني وخلافته ودولته ، خصوصا عندما اضطرته ظروف المنفى أن يعيش في نطاق السلطة العثمانية المباشرة في بيروت .

* * *

فمنذ أن هزمت الثورة العربية ، ونفي الشيخ محمد عبده خارج مصر ، وحتى وفاة الرجل ، تطالعنا في تراثه عدة آراء وتصريحات عن السلطان العثماني وخلافته ودولته ، بينها وبين بعضها تناقض أكيد ، وتفسيرها وحل متناقضاتها ، كي تنسجم مع فكره الأصيل الذي أشرنا إليه في هذا الموضوع ، لا يتأتى إلا بعرض كل منها في إطار الظروف والملابسات التي صاحبت ظهوره .

ففي أثناء إقامته ، منفيا ، ببيروت ، في ظل الحكم المباشر للسلطان عبد الحميد يتحدث إلى الناس في خطاب عام فيقول : « أفتتح كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وخليفة رسول رب العالمين ، السلطان عبد الحميد خان ، فمقام هذا الخليفة الأعظم فينا هو الحافظ لنظامنا ، والمهامي عن مجدنا ، والآخذ بميزان القسط بيننا ، وهو هاديونا إلى أفضل سبلنا ، فهو ولي النعمة علينا ، ولو أفرغنا جميع أوقاتنا في الدعاء لعظمته ما أدينا حقه علينا ... » (٢) ؟!

ويتحدث عن الدولة العثمانية فيقول : « إن من له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله ، فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين ، الكافلة ببقاء حوزته ، وليس للدين سلطان في

(١) انظر كتابنا « العروبة في العصر الحديث » ص ٢٧٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

(٢) انظر في هذا الجزء مقال « مراسلات » وهو منشور في « ثمرات الفنون » البيروتية سنة ١٨٨٨ م .

سواها^(١)... وإني على ضعفي - والحمد لله - مسلم العقيدة ، عثماني المشرب ، وإن كنت عربي اللسان ، لا أجد في فرائض الله ، بعد الإيمان بشرعه والعمل على أصوله ، فرضاً أعظم من احترام مقام الخلافة ، والاستمسك بعصمته ، والخضوع لجلالته ، وشحن الهمة لنصرته بالفكر والقول والعمل ما استطعت الى ذلك سبيلاً . وعندي إن لم أقم على هذه الطريق فلا اعتداد عند الله بإيماني ، فإنما الخلافة حفاظ الإسلام ودعامة الإيمان ، فحاذلها محاد الله ورسوله ومن حاد الله ورسوله فأولئك هم الظالمون...؟! »

وهو ينكر أهلية العرب السوريين للاستقلال عن الدولة العثمانية . بل ورغبتهم في هذا الاستقلال ، ويقول : « أن هذا وهم لا أساس له ، ولا يس جانب الحقيقة ، فنفوس السكان على اختلاف طبقاتهم لا ترى من أجل أحوالها ما يؤهلها لأقل شأن يام بهذه الغاية ، وهم أطوع للسلطة الحاكمة عليهم من ظلمهم »...^(٢)

وعندما يعرض للغات التي يتم بها التعليم ، وكانت التركية تزحف على مكان العربية بالشرق العربي العثماني ، وكان التعريب مطلباً وطنياً وقومياً هناك ، يحدد أن اللغة التركية لا بد من تعلم العرب لها حتى يتيسر لهم العلم ، ويذكر في الثناء عليها أضعاف ما ذكر في الثناء على اللغة العربية . فقال : أنه لا يتيسر لنا العلم إلا بتعلم لغتين : « اللغة التركية ، لأنها لغة دولة قامت بشأن الممالك الإسلامية ما يقرب من سبعة قرون ، وقد تكلم فيها من الأفاضل والعلماء جم غفير ، نحن في حاجة الى الاستفادة من معارفهم ، ثم هي اللغة الرسمية في الممالك العثمانية ، فيها حياتنا السياسية ، وبها نقف على هدى مولانا الخليفة الأعظم ، أيدته الله بنصره ، واللغة العربية ، وهي لغة القرآن الشريف ، وكتب الشرع المنيف^(٣)... وهو بعد ذلك يخرج اللغات الأوربية ، مثل « الفرنسية وغيرها من اللغات » من إطار لغات العلوم ، في الوقت الذي أدخل التركية في هذا النطاق ، وتحدث عنها هذا الحديث !؟

فإذا ماخرج الاستاذ الإمام من نطاق النفوذ المباشر للسلطان العثماني والسلطة العثمانية

(١) من « لائحة إصلاح التعليم العثماني » التي كتبها ببيروت . انظرها في الجزء الثالث من هذه الاعمال .
(٢) من « لائحة إصلاح القطر السوري » التي كتبها ببيروت . انظرها في الجزء الثالث من هذه الاعمال .
(٣) مقال « مراسلات » المنشور في (ثمرات الفنون) البيروتية في سنة ١٨٨٦ م . انظره في هذا الجزء .

وعاد الى مصر سنة ١٨٨٩ م ، وجدناه يعود الى رأيه القديم والأصيل في هذه الدولة وهذا السلطان . فلقد عاد من جديد الى إبداء رأيه الحر الجريء ضد السلطان عبد الحميد ، وإن كان قد ظل على موقفه السياسي من ضرورة الاستفادة من وجود هذه الدولة في دفع الأخطار التي تهدد بالشرق والشرقيين ، فهو يقول في سنة ١٨٩٧ م : « إن كثيراً من وجهاء المصريين بكرهون الدولة العثمانية ويذمونها - (وإن كان أكثرهم يحبها) - وأنا أيضاً أكره أعمال السلطان ، فإن جبنه الخالع ، وهؤلاء المشايخ الذين قرّبهم وسلطهم ولا سيما الشيخ أبي الهدى ... لكن .. لا يوجد مسلم يريد لهذه الدولة سوءاً ، فانها سياج ، في الجملة ، وإذا سقطت نبقي نحن المسلمين كاليهود ، بل أقل من اليهود ، فإن اليهود عندهم شيء يخافون عليه ويحفظون به مصالحهم وجامعتهم ، وهو المال ، ونحن لم يبق عندنا شيء ، فقدنا كل شيء . إن الدولة لديها رجال نبهاء ... ولكنهم أصيبوا بداء اليأس ... وكيف نياس ؟ وإن حالة أوربة كانت شراً من حالتنا في الجهل ومقاومة العلم!؟... واما انا فاني في يأس تام من طبقة الامراء والحكام ، لا يرجى منهم خير^(١)... »

وعندما أراد الشيخ رشيد رضا إصدار (المنار) وكتب في أهدافها هدفاً خاصاً بالإمامة ، يتحدث عن ضرورة أن تنهض (المنار) بمهمة « تعريف الأمة بحقوق الامام ، والإمام بحقوق الأمة » ، وعرض هذه الأهداف على الاستاذ الإمام ، حذف هذا الهدف وقال له : « ان المسلمين ليس لهم اليوم امام إلا القرآن ، وإن الكلام في الإمامة مثار فتنة يخشى ضرره ولا يرجى نفعه الآن^(٢) » .

وفي الرد الذي كتبه على « هانوتو » يوضح مفهومه لدعوة « الجامعة الإسلامية » فإذا هو مفهوم التضامن الإسلامي في سبيل الإصلاح الديني ، والاستفادة من قيام الدولة العثمانية في دفع عجلة هذا الإصلاح الى الامام ، أما التوحيد السياسي للمسلمين ، وجمع السلطتين الزمنية والروحية في شخص واحد ، فليس في خاطر أحد « أن يشير إلى هذه الدعوة ، فضلاً عن أن يبني عليها حكماً » إذا هو « خطأ خطوة إلى معرفة أحوالهم على ما هي عليه » .. فهي حركة إصلاح تتخذ من الدين سبيلاً « وهذه سبيل لمريد الإصلاح في المسلمين لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة

(١) انظر في هذا الجزء : (حديث عن الدولة العثمانية) .

(٢) محمد رشيد رضا (تاريخ الاستاذ الامام) ج ١ ص ٩١٣ .

الدين يحوجه الى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً ... أما السعي إلى توحيد كلمة المسلمين ، وهم كما هم ، فلم يمر بعقل أحد منهم ، ولو دعا إليه داع لكان أجدر به أن يرسل الى مستشفى المجانين» (١)؟!

وفي سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٣ م يغمر الدولة العثمانية في صميم المبرر الذي تستند إليه في إبقاء سيطرتها على غير الأتراك من الأجناس والقوميات ، مبرر « رابطة الدين والملة » التي تدعي قيامها على رعايتها وحفظها .. فيتحدث عن أن الإسلام دين عربي وأن العرب هم أحق الناس برعايته والوقوف عند حدوده .. وهو يرد القصور عن بلوغ هذه الغاية الى ضعف العرب الحالي ، وإلى تلك السلطة الأعجمية التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم ، الذي استند على « الترك » وغير العرب من العناصر والأجناس حتى « استعجم الإسلام وانقلب أعجمياً » وذلك بعد أن « كان الإسلام ديناً عربياً » ، ثم لحقه العلم فصار علماً عربياً ، بعد أن كان يونانياً (٢) ..

وهكذا ثبت على موقفه الحقيقي ، غير الودي ، من هذه الدولة وسلطانها ، ما ظل بعيداً عن متناول سلطتها وأجهزة قهرها ، حتى إذا ما ذهب الى الآستانة في يوليو سنة ١٩٠١ م وهمت السلطات العثمانية باعتقاله ، وعزمت على إهانته وهو مفتي الديار المصرية ، ومقامه معروف ومعلوم على المستويات الرسمية والشعبية ، وجدنا في عريضته التي رفعها الى السلطان نغماً من الألحان التي صدرت عنه في بيروت منذ سنوات ، مثل قوله : « إني جئت الى الآستانة العلية لأشهد عظمة الإسلام ، وأقوي ما ضعف مني برؤية مظاهر قوته في مركز خلافته ، قائمة بروح الصدق من عناية خليفته » ... وينفي عن نفسه أي نشاط مناهض للسلطنة العثمانية ، ويعلن أن لديه من « الخدم » ما يرغب في أن يقوم بها « للذات الشاهانية خاصة دون سواها » (٣) .

وعندما يغادر الآستانة الى جنيف يعود الى صحبة أعداء السلطان عبد الحميد ، وتوزع في مصر المنشورات المناهضة لما فعلته الآستانة معه من الإهانة وما يشبه الطرد له بعد ما

قرب من الاعتقال ... ويكتب الى رشيد رضا : « إن السلطان لا يستطيع حبسي لو أراد ، وهو يعلم عجزه عن ذلك حق العلم ، ولذلك أسباب لا أحب ذكرها الآن .. » (١) ويعود من حديد الى إعلان رأيه في السلطان عبد الحميد ، فيقول لرشيد رضا : « إن أخوف ما أخافه من استبداد عبد الحميد وظلمه هو إفساده لأخلاق العثمانيين ، لا لإدارتهم ، فإن إصلاح الإدارة من بعده يسهل إذا كانت الأخلاق سالحة ، ولا يحتاج الى زمن طويل إذا كانت الأخلاق سليمة ، ومتى فسدت الأخلاق فإن إصلاحها لا يسهل إلا بعشرات من السنين ، كما جربنا في أنفسنا ... فإن إسماعيل باشا أفسد الإدارة وأفسد الأخلاق ، فلما وجدنا ربح الحرية وأردنا أن ننهض بالإصلاح كان فساد الأخلاق هو الذي عاقنا لا فساد الإدارة ، ولولا ذلك لكانت هذه المدة التي أبيح لنا فيها ما نشاء من التربية والتعليم والكتابة والخطابة والاجتماع كافية لأن نرتقي فيها ونكون أمة ... » (٢)

* * *

وهكذا شهدنا ذلك الموقف الأصيل للاستاذ الإمام من السلطنة العثمانية وتسلطها على غير الأتراك من الأجناس والقوميات باسم الإسلام وجامعة الملة والدين . كما شهدنا تلك المواقف التي اضطرت به الى إعلان ما يخالف موقفه هذا الأصيل .. ولقد كان ضرورياً في دراسة تقدم بها لأعماله الكاملة أن نعرض الصورة المتكاملة لموقفه هذا ، وأن نتناول ما تناقض من جوانبه ، مفسرين ذلك التناقض بواسطة الظروف ، والملايسات التي أحاطت به ودعت إليه وصنعت له ، لأن هذه هي ميزة الدراسة التي لا تتوفر إلا على ضوء الأعمال الكاملة للمفكر ، والتي تبرأ من عيب النظرة وحيدة الجانب التي تأتي ثمة للاعتقاد على جزء من أعماله دون باقي الأجزاء ، أو فترة تاريخية من حياته دون باقي الفترات ، والتي لا يستطيع أصحابها الحل ولا التفسير لما يوجد تناقض وتضارب لدى المفكر الواحد إزاء القضية الواحدة .. كان ذلك ضرورياً بعد أن أتاحت لنا أعمال الاستاذ الإمام الكاملة أن نرى موقفه المتكامل من قضية الجامعة الإسلامية وما دار حولها من جدل ، وما قدم لتفسير شعارها من مفاهيم .

(١) ترجع هذه الأسباب الى ان الاستاذ الامام كان قد توقع ما حدث له في الآستانة ، فحمل من السلطات الانجليزية في مصر خطاباً يستطيع بواسطته سفير انجلترا في الآستانة أن يتدخل لدى الدولة العثمانية لانقاده من الخطر الذي يتعرض له هناك ، وذلك باعتباره موظفاً في الحكومة المصرية .

(٢) المنار ج ٨ ، مجلد ١٣ ص ٥٩٥ (آخر شعبان سنة ١٣٢٨ هـ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩١٠ م) .

(١) من (الرد على هانوتو) . انظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال ، وهو مكتوب سنة ١٩٠٠ .

(٢) انظر في الجزء الثاني من هذه الاعمال « رحلة الى صقلية » وفي الجزء الثالث من هذه الاعمال :

الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية (الاضطهاد في النصرانية والاسلام) .

(٣) انظر في هذا الجزء : « الى السلطان عبد الحميد » .

المسألة الاجتماعية

[... (يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..) .. ان الله ، سبحانه ، اضاف الأموال الى الجميع ، فلم يقل : يأكل بعضكم مال بعض ، للتنبيه على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها ، كأنه يقول : ان مال كل واحد منكم هو مال أمتكم ... وقد اغفل أكثر الناس هذه الحقوق العامة ... لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة ...]

محمد عبده

المسألة الاجتماعية

خلال ثلاثة أشهر (من ديسمبر سنة ١٨٩٩ م حتى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ م) شهدت مصر أكبر وأطول اضراب قام به عمالها ضد الشركات الرأسمالية الاستغلالية - التي كان الأجانب يسيطرون على معظمها - وهو الاضراب الذي عرف يومئذ « باعتصاب » (لفافي السجائر) .. فلقد شارك فيه ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ من العاملين بصناعة السجائر ، وخاصة في شركة « ماتوسيان » .

ويجمع الذين يؤرخون لحياة الطبقة العاملة المصرية على أن هذا « الاعتصاب » (الاضراب) كان أبرز المعالم التي قادت الطبقة العاملة في طريق التنظيم ، فسلكت طريق « الجمعيات » (النقابات) .. ومن ثم تحول هذا التاريخ إلى فجر يؤرخون به ظهور النقابات العمالية في بلادنا .

ولكن الأمر الذي لم يلتفت إليه الدارسون حتى الآن هو أن هذا الإضراب قد هز كيان الحياة الاجتماعية المصرية من الأعماق .. فتناولته بالحديث والتحليل والتعليق .. ثم امتد الحديث إلى أسبابه العميقة والكامنة في طبيعة الظلم الاجتماعي الذي هو من طبيعة النظام الرأسمالي القائم على « مبدأ الاستفراد Individualism » .. ومن ثم طرحت ، ولأول مرة في تاريخنا ، قضية : صلاحية النظام الرأسمالي لبلادنا ، وهل « مبدأ الاستفراد » القائم على تقديس حرية « التجارة والصناعة والعمل » يصلح كطريق لنمو وترقية « الأمم الضعيفة » الواقعة تحت سلطان الامتيازات الأجنبية والتأثيرات الاستعمارية؟؟ .. أم أن هذا المبدأ لا يصلح لنا ... وان طريقنا يجب أن يكون معتمداً على تدخل الدولة في الاقتصاد ، ومساندة جماهير « العملة » (العمال) -- ونبذ مبدأ الاستفراد القائم على سنة (تنازع البقاء)؟؟ ..

أي أن هذا الإضراب الذي استقبل به العمال المصريون مطلع القرن العشرين ، ليس حدثاً تؤرخ به نشأة حركتهم النقابية فقط .. وإنما هو حدث هام يجب أن تؤرخ به ربط « المسألة الاجتماعية » والظلم الاجتماعي بالنظام الرأسمالي وطبيعته الفردية . وبدء التفكير المصري في طريق غير رأسمالي ، تقف فيه السلطة والدولة إلى جانب الجماهير ... ذلك التفكير الذي بدا يومئذ جينياً ومتواضعاً ، والذي أصبح اليوم الفلسفة الشعبية والرسمية للمجتمع الذي نعيش فيه ..

الطلقة الأولى ضد الرأسمالية

فبينما حاول البعض حصر المناقشة يومئذ حول « الاعتصاب » (الإضراب) ، ومدى حق العمال فيه .. ونظرت إليه أوساط اجتماعية وفكرية كثيرة باعتباره « بدعة أوربية » انتقلت إلى بلادنا في ركاب العمال الأجانب الذين يعملون في الشركات .. وهاجمته لذلك أوساط كثيرة ومتباينة الموقع والهدف ، من تيسار (المقطم) - الانجليزي - إلى (اللواء) - الوطني - إلى (الأهرام) - الذي كان يوازن بين مختلف الاتجاهات ويستفيد من جميعها ... بينما تناوله البعض من هذه الزاوية ، وبهذا المستوى ، نجد أقلاماً واعية قد أبصرت أن أصل العلة ومكمن الداء هو في فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على مبدأ : « دعه يعمل ، دعه يمر » .. وهو المبدأ الذي يتستر خلف واجهة الحرية السياسية والقانونية ، كي يجعل الحرية فقط للأقوياء ، « فالقوى يقوم ويزداد قوة » ، والضعيف يسقط ويزداد انحطاطاً وسقوطاً » كما يقول « فرح أنطون » في مجلة (الجامعة) عن هذه القضية في ذلك التاريخ ؟!...

ولقد عرض فرح أنطون هذه القضية يومئذ لا باعتبارها مسألة مصرية خاصة بمصر ببلاد الشرق ، وإنما عرض لها باعتبارها قضية العصر كله والمجتمع الإنساني بأسره ، وذلك « ... ان النزاع القائم الآن في العالم المتمدن ، في أوروبا وأمريكا ، إنما أصله سبب واحد ، وهو : أن التجارة حرة وكذلك الصناعة والعمل . فالسانع مطلق الحرية في أن يعمل أو أن يعتصب (يضرب) ، كما أن صاحب الصناعة أو التجارة مطلق الحرية في أن يقبله أو لا يقبله في صناعته وتجارته » .. ثم يمضي فرح أنطون ليحدد دور السلطة السياسية (الحكومة) ، وكيف أنها تقوم عملياً بخدمة « أصحاب الأعمال »

ضد « العملة » (العمال) متسترة بقناع « الحرية » هذا ... فيقول : إنه « إذا قام نزاع بين العملة وأصحاب الأعمال لم يكن للحكومة من وظيفة غير (حماية الأشخاص والنظام) ويدخل تحت ذلك ثلاثة أمور :

- ١ - حفظ الأمن والنظام في الشوارع إذا وقع من العملة اعتداء .
- ٢ - حماية المعامل إذا اعتدى عليها العملة المعتصبون .
- ٣ - حماية العملة الذين يريدون العمل حين يكون رفاقهم معتصبين .

وفما خلا هذا لا تتداخل الحكومة بين أصحاب الأعمال والعمال في شيء ، إذ ليس ذلك من وظيفتها ، كما يقولون ، وفرح أنطون يكشف بحديثه هذا زيف أسطورة حياد الحكومة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وذلك عندما يحدد أن عملها لا يخرج عن حماية أصحاب الأعمال ومعاملهم (مصانعهم) وعمالهم ، حمايتهم من العمال المظلومين المضربين ... ثم يمضي ليقول صراحة : إن وجهة النظر التي ترفض تدخل الحكومة في هذه النزاعات ، وتعارض « التحكيم » بين الأطراف المتنازعة ، هي وجهة نظر أصحاب الأعمال ، تنطق بها ألسنة الحكام « فالذين يقولون ذلك هم أصحاب الأعمال . أما العمال فيطلبون منها (الحكومة) المداخلة . ولا عجب ففيها مصلحة الضعيف وعلى المداخلة وعدم المداخلة تدور الحرب الاجتماعية في كل مكان »^(١).

ثم يمضي فرح أنطون إلى ما هو أبعد من هذا ، فيطرح قضية : عدم صلاحية النظام الرأسمالي لبلاد ضعيفة كمصر ، مثقلة بالامتيازات الأجنبية وما تبعها من سلطان وضغوط .. ويقول : ان صلاحية هذا النظام لبعض البلدان القوية المتقدمة لا يعني صلاحيته للبلاد الضعيفة (التي نعبر عنها اليوم بالنامية) ؟! ... فيكتب في (الجامعة) يقول : « ان حكومة مصر والأمة المصرية تساسان اليوم بذات المبدأ الذي تساس به انكلترا نفسها ، وهو « مبدأ الاستفراد » ، فالقوى يقوم ويزداد قوة ، والضعيف يسقط ويزداد انحطاطاً وسقوطاً . وهذا ما جعل أحد المستشارين الانكليز السابقين يقول في مقدمة كتاب نشر في العام الماضي قولاً في غاية النزاهة والإنصاف ، وهو أن الأمة المصرية الضعيفة اليوم

(١) الجامعة ج ٤ : اول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م . باب تذكارات مصر والشام (مقال محمد عبده ورأيه في المسألة الاجتماعية) . وهو حكاية لما حدث قبل ست سنوات .

يجب لترقيتها ترقية حقيقية أن تتأسس بحكومة (أبوية) ، يعني حكومة تعتنى بالشعب الضعيف اعتناء الأب بأبنائه ، وترفعهم اليها بدل تركهم في ضعفهم يخبطون خبط عشواء بلا مرشد ولا مساعد . فالحكومة الاستفراد Individualiste تصلح للشعوب القوية القادرة على احتمال سنة (تنازع البقاء) ، فيزداد أفرادها الأقوياء قوة تكافىء الخسارة التي تعود على الأمة من زيادة ضعف الضعفاء . ولكنها لا تصلح لسياسة الشعوب الضعيفة ، خصوصاً إذا كانت امتيازات وتأثيرات كالامتيازات الأجنبية والتأثيرات الفعالة تجعل القوة والسيادة في غير أيدي أهالي البلاد ..»^(١)

وهكذا سجل فرح أنطون بكلماته هذه أول صفحة في الأدب السياسي والاجتماعي بمصر تطرح هذه القضية ، قضية النظام الاجتماعي ، وفلسفة الرأسمالية ، على هذا المستوى الناضج ، وبهذا التفكير العلمي المدروس .

موقف كرومو من القضية

وعلامات الاستفهام هذه التي ثارت من حول صلاحية النظام الرأسمالي لمصر و « للأهم الضعيفة » .. والاعتراضات التي قدمها بعض الكتاب ، وفي مقدمتهم فرح أنطون ، لم تقف عند حدود الأوساط الفكرية والصحفية ، ولم تكن مجرد ترف فكري وقضايا نظرية بعيدة عن مواقع السلطة والحكومة في ذلك الحين .

فلقد طرحت القضية يومئذ أمام الحكومة .. واضطرت أحداث الاضراب الكبير الذي قام به « لفاو السجائر » اضطرت اللورد كرومر ، عميد الاحتلال الإنجليزي بمصر ، إلى أن يدلي برأيه في الموضوع .. وكان ذلك جواباً منه على كتاب رفع اليه يطلب من الحكومة التدخل لإنصاف العمال المضربين من أصحاب الأعمال .. وحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة عن طريق زيادة أجورهم وتخفيض ساعات العمل الطويلة التي يعملونها والتي كانت تصل في بعض الشركات إلى أربعة عشرة ساعة في اليوم الواحد !؟

وبالطبع وقف اللورد كرومر ضد تدخل الدولة في هذا النزاع ، ورفض القيام بأي

لون من ألوان التحكيم بين طرفي النزاع ، بحجة أن التحكيم لا يجوز إلا بناء على رضى الطرفين وطلبها .. ولما كان أصحاب الأعمال ضد هذا المبدأ فلا يجوز للحكومة الدخول ولا التدخل في هذا الموضوع .

ويكتب فرح أنطون ليسجل هذه الواقعة الهامة ، وليفصح منطقها وفلسفتها ، فيقول : انه « لما وقع اعتصاب عملة السكائر في مصر ، وكاد الاعتصاب يخل بالأمن العام ، أجاب اللورد كرومر ، وكيل إنجلترا السياسي في مصر ، على كتاب سئل فيه رأيه : ان الحكومة لا وظيفة لها سوى حماية حرية الصناعة ، وحرية العمل ، وحفظ الأمن . إلا اذا اتفق الفريقان المختلفان على تحكيمها » ... ويمضي فرح أنطون ليفصح منطق كرومر هذا فيقول : « ولكن أصحاب الأعمال لا يحبون هذا التحكيم ، لأنهم يعتبرونه مداخل في شئونهم ومصالحهم الخصوصية »^(١) ... وهو بذلك يضع النقط على الحروف ، ويقدم منطق كرومر باعتباره منطق السلطة الملتزمة بفلسفة النظام الرأسمالي المعادي لمصالح جماهير الشعب المصري في ذلك الحين .

البحث عن وسائل المقاومة

ولكن المعركة لا تنتهي بموقف اللورد كرومر هذا ، والقضية الفكرية التي أثارها الظلم الاجتماعي الواقع على العمال لم تتراجع بموقف الحكومة ضد التحكيم وإنصاف العمال .. فيمضي فرح أنطون ليتلمس الأسانيد الفكرية التي تعارض فلسفة الرأسمالية هذه ، ويبحث عن المواقف والنصوص التي عليها أن تكون في تراث هذه الأمة ، والتي تنتصر لمبدأ التحكيم ، وتدخل الدولة والحكومة لإنصاف الطرف الضعيف والمظلوم من طرفي الصراع والنزاع ...

ولقد تصادف في ذلك التاريخ أن حدث إضراب من عمال أحد الموانئ الفرنسية بالجزائر ، وأخذت الصحافة الفرنسية في الحديث عن نفس القضية - قضية النظام الرأسمالي وفلسفته ، ومشروعية تدخل الدولة للتحكيم وإنصاف العمال ، حتى وأن رفض ذلك

(١) المصدر السابق ج ٢ في ١٥ يوليو سنة ١٩٠٦ م .

(١) المصدر السابق . ج ٢ : في أول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م .

أصحاب الأعمال . ووقعت في يد فرح أنطون مقالة لأحد الاقتصاديين الفرنسيين الذين يرون ضرورة تدخل الدولة ، وفيها يستدل بأن « الشريعة الإسلامية قد حلت هذه المشكلة حلاً جميلاً ، فإنها توجب على الحكومة المداخلة بين أصحاب الأعمال والعمال والتحكيم بينهما ... »

وتأكد فرح أنطون من أنه قد عثر على شيء هام جداً يستطيع به أن يعارض فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على « الحرية » ، التي تحولت في التطبيق والواقع إلى سلاح في أيدي الأقوياء وحدهم ضد جماهير الضعفاء - خصوصاً ونحن في مجتمع مسلم تستطيع فيه آراء إسلامية كهذه أن تكون سلاحاً فعالاً بيد الذين يناضلون ضد الرأسمالية ويطلبون للتقدم والرقى طريقاً غير رأسمالي في التنمية والاقتصاد .. وكتب فرح أنطون معلقاً على قول الاقتصادي الفرنسي هذا يقول: « إنه إذا كان ذلك القول صحيحاً ، وكانت أوروبا تطلب اليوم « إيجاب التحكيم » بين الفريقين ، حلاً للمسألة الاجتماعية ، فإنه يحق للشريعة الإسلامية أن تفتخر بأنها تقدمت أوروبا بهذا الحل المعقول .. »^(١)

ولكن فرح أنطون لم يكن يستطيع أن يتقدم إلى المجتمع المصري المسلم بحديث الاقتصادي الفرنسي ، باعتباره رأي الإسلام ، ففي مصر علماء للدين ، ومفتي الديار المصرية يومئذ هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وكل الأوساط الإسلامية كانت قد أجمعت يومئذ على أنه أحد الأئمة المجتهدين ... فلا بد إذاً من أن يتقدم إليه فرح أنطون فيسأله رأي الإسلام في هذا الموضوع ، خصوصاً وأن فرح أنطون قد اجتهد في البحث عن الأسانيد الإسلامية التي استند إليها الاقتصادي الفرنسي في تقريره لهذا المبدأ ، ففشل ، فقرر استفتاء الشيخ محمد عبده قائلاً : « وبعد أن بحثنا في كل المصادر التي لدينا ، ولم نهد إلى أثر لهذا المبدأ ، بعثنا نستفتي الأستاذ المفتي فيه ... »

فتوى الأستاذ الإمام

وعندما وصل خطاب فرح أنطون إلى الأستاذ الإمام ، كانت تحيط بهذا الخطاب

(١) المصدر السابق ، نفس الجز

وبهذا الاستفتاء ظروف وملابسات تجعل منه قضية ذات أهمية خاصة ، وعلى جانب كبير من الحساسية ، وتكتنفها المخاطر والأشواك من مختلف الجهات ...

فلقد كان للأستاذ الإمام خصوم يتلمسون إدلاءه ببعض الآراء الجريئة والعصرية كي يشنوا ضده الحملات ويلقوا عليه الاتهامات ... ولم يكن هؤلاء الخصوم يتورعون حتى عن التحالف مع « الشيطان » ضد الأستاذ الإمام ؟! ويكفي أن نعلم أن أكثر مشايخ الأزهر بحافظة وتعصباً قد ذهبوا إلى فرح أنطون يوم حدثت بينه وبين الشيخ محمد عبده مناظرة حول « ابن رشد وفلسفته » وحول موقف كل من الإسلام والمسيحية من حرية البحث العلمي والعلماء ، ذهبوا إلى فرح أنطون يعرضون تأييده ضد المفتي ، رغم أن المفتي كان ينتصر للإسلام ، وأن فرح أنطون كان يرى أن المسيحية أوسع صدرًا من الإسلام بالنسبة للعلم والعلماء ؟!

ولقد كان اللورد كرومر قد أدلى برأيه في القضية التي يستفتي فيها فرح أنطون - ومن ثم فإن الإدلاء برأي يناقض رأي كرومر قد يكون فرصة لخصوم الإمام كي يوقعوا بينها في وقت كان الإمام - لأسباب كثيرة - يستثمر وفاقه مع كرومر ضد خصومه الكثيرين ، وفي سبيل آمال في الإصلاح اعتقد أن تحقيقها رهن بهذا الوفاق .

كما كان مجيء هذا الاستفتاء من فرح أنطون مدعاة أخرى لحذر الأستاذ الإمام ، فبينما ما يشبه الجفوة والقطيعة منذ المناظرة التي دارت حول ابن رشد وفلسفته وقضية الاضطهاد في النصرانية والإسلام .

كما أن حساسية هذه القضية وأهميتها كانت داعية لأن يحسب المفتي ألف حساب قبل الإدلاء فيها برأي يغضب الأغنياء ..

ولكن جميع هذه الأسباب لم تجعل الأستاذ الإمام يتأخر عن الإدلاء برأيه في القضية .. قضية رأي الإسلام في مشروعية تدخل الدولة في الاقتصاد ، والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال ... فبعث إلى فرح أنطون بفتواه التي تعد أول فتوى إسلامية تقرر أن روح الإسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وأن روح هذا الدين توجب على الحكومة التدخل في الشؤون الاقتصادية لمصلحة جماهير المحكومين ، سواء أكان ذلك بإقامة الصناعات وإدارتها ، أم بتحديد أسعار السلع التجارية ، أم بإنصاف

العمال عن طريق رفع أجورهم، أو تقليل ساعات عملهم، أو بالأمرين جميعاً؟!... وحول هذه القضايا الهامة تقول كلمات الأستاذ الامام في فتواه: إنه « يوجد في أصول الأحكام الإسلامية:

أن القيام بالصناعات من فروض الكفاية، أي يجب على الأمة أن يكون منها من يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة، أو للدفاع عن حوزتها، فإذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبيل إلى إقامتها بما يرفع الضرورة والحوج عن الناس.

وكذلك إذا تحكم باعة الأقوات ورفعوا أثمانها إلى حد فاحش وجب على الحاكم، في كثير من المذاهب الإسلامية، أن يضع حداً للأثمان التي تباع بها. وهكذا يدخل الحاكم في شؤون الخاصة وأعمالهم إذا خشي الضرر العام في شيء من تصرفهم.

فإذا اعتصب العمال في بلد، وأضرخوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه، وكان ترك العمل يفضي إلى شمول الضرر، كان للحاكم أن يدخل في الأمر، وينظر بما خوله من رعاية المصالح العامة، فإذا وجد الحق في جانب العمال وان ما يكفون به من قبل أرباب الأموال مما لا يستطاع عادة، ألزم أرباب الأموال بالرفق، سواء كان بالزيادة في الأجر أو النقص في مدة العمل، أو بهما جميعاً...»^(١).

* * *

ولقد أدركت جميع أطراف الصراع يومئذ أهمية هذه الفتوى وخطورتها، خصوصاً وأنها قد جاءت مرتبطة بقضية اجتماعية مثارة بسبب الاضراب الشهير والكبير والطويل الذي قام به « لفاقو السجائر » في مصر يومئذ... فهي إذاً ليست رأياً نظرياً مجرداً، وإنما هي موقف من الصراع الاجتماعي انحاز فيه الأستاذ الامام - مع الاسلام - إلى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال، وانتصر فيه لمبدأ التحكيم، وتدخل الدولة في الصناعة والتجارة، وتقليل ساعات العمل ورفع الأجور... كما أنه كان إعلاناً صريحاً بأن المفتي

(١) انظر في هذا الجزء: (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).

يقف الموقف الذي يراه والذي يرى فيه التحقيق المصري المستنير لمبادئ الاسلام، حتى ولو أغضب ذلك وعارض رأي وموقف كرومر عميد الاحتلال الانجليزي بمصر في ذلك الحين...

ويكتب فرح انطون ليلفت النظر إلى أهمية هذه الفتوى فيقول: « فأنت ترى أهمية هذا القول وخطارته، خصوصاً ما جاء فيه عن حكم الحاكم بالزيادة في الأجر، والنقص في مدة العمل، وهذا القول مناقض كل المناقضة لمبدأ اللورد كرومر... وقريب من المبدأ الذي أشار اليه الاقتصادي الفرنسي. وعلى ذلك كان في مصر سلطتان متجاورتان متناقضتان: السلطة المدنية التي تنادي بفهم اللورد كرومر بمبدأ Individualistis والسلطة الدينية التي تنادي بمبدأ التعاون... ».

كما يذكر فرح أنطون أن بعض خصوم الأستاذ الامام قد حاول إثارة معركة فكرية ضده بسبب هذه الفتوى، وأن أحد شيوخ العلم الذين يترددون على الأزهر ويحجرون الجرائد كتب مقالة أولى في إحدى الجرائد السورية اليومية « معلناً أنه سيدشن حملة للرد على الأستاذ الإمام... » ولكن صاحب الجريدة قد تدارك الأمر فأوقف الجدل في هذا الموضوع... و « سد هذا الباب »^(١).

* * *

ونحن عندما نقدم هذه الصفحات المشرقة من تاريخ نضال أمتنا وفكرها المتقدم على طريق العدالة الاجتماعية، قد تبدو هذه الكلمات والمواقف لبعض المعاصرين أقبل من حجمها الحقيقي، غير أن ربطها بعصرها وظروفها وملابساتها يجعل منها منارات عكست في حياتنا الفكرية والنضالية أضواء شديدة التوهج واللمعان، وذلك عندما تحدث قيم عصرها المتخلفة، وقوانينه البالية، ومؤسسته الظالمة، ورسمت للفكر والعمل طريق المستقبل على درب العدالة وتحرير الانسان... ويكفي أن نعلم أن نضال العمال قد استمر في سبيل مبدأ « التحكيم » حتى انتصر في قرار مجلس الوزراء الذي صدر في

(١) المصدر السابق: ج ٤ في اول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م.

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ بإنشاء (لجنة التوفيق) بين العمال وأصحاب الأعمال^(١)... وأن نضال شعبنا قد استمر في سبيل تدخل الدولة في الاقتصاد لمصلحة الجماهير العريضة حتى انتصر هذا المبدأ تطبيقياً ونظرياً ، وأصبح عقيدة للدولة وفلسفة للمجتمع منذ سنة ١٩٦١ م ...

اغنياء .. وفقراء .. ولكن ..

فهذه الفتوى الاجتماعية البالغة الأهمية ، التي حدد فيها الأستاذ الإمام موقف الإسلام من المسألة الاجتماعية والصراع الاجتماعي عندما احتدم بمصر في مطلع هذا القرن وأثاره أو فجره صراع الطبقة العاملة المصرية وإضرابها الكبير ... هذه الفتوى تلفت الأنظار إلى أهمية البحث عن الموقف الاجتماعي المتكامل للأستاذ الإمام ، وتشير إلى ضرورة بحث هذه الصفحة من صفحات فكر الرجل ، وهي صفحة لم تبحث ولم تجل حتى الآن ، على كثرة ما كتب عنه من بحوث ودراسات وما صدر حول فكره من كتب للعمامة والخاصة ، وما قدم حول آرائه ومواقفه من رسائل في عدد كبير من الجامعات بعدد كبير من البلاد ..

والموقف المتقدم الذي اتخذته الأستاذ الإمام في هذه الفتوى من « المسألة الاجتماعية » ، وانحيازه - ومعه الاسلام - إلى صف العاملين ضد الرأسمالية والرأسماليين ، لا يصح أن يقودنا إلى المبالغة في موقع الرجل الفكري ، فنحمله ما لا يحتمل ، وننسب إليه أكثر مما آمن به في هذا المقام . فالرجل لم يكن اشتراكياً بمقاييس عصرنا الراهن عن الاشتراكية العلمية ، كما ان الكثير من مفاهيمنا عن الطبقات وصراعاتها ، وقوانين هذه الصراعات ، لم تكن في حسبانها ولا في عقله عندما كان يفكر وبصدر آراءه وفتاويه ، لان هذه المفاهيم لم تكن قد استقرت ولا انتشرت في المجتمع الذي عاش فيه ... ولكنه في ذات الوقت لم يكن بعيداً عن أصول القضية وجذورها والأسباب التي تدفع بها إلى الظهور ، ولم يكن بعيداً أيضاً عن الموقف الاجتماعي الواضح والمحدد من هذه الأسباب والجذور ... فما هي إذن أبعاد هذا الموقف الاجتماعي الذي وقفه الرجل؟؟ وما هي ملامح فكره الاجتماعي على وجه التحديد؟؟

(١) انظر مجلة (الطليعة) عدد مايو سنة ١٩٦٥ م ص ١٥١ ، ١٥٢ .

عندما فتح الرجل عينيه على حياة مصر الاجتماعية أبصر الواقع الذي قسم شعبها إلى : أغنياء ، وفقراء - وكان يعتقد يومئذ أن واجبات العمل القومي ملقاة على عاتق الأغنياء دون الفقراء ، لأن هؤلاء الأغنياء هم « أصحاب المصالح الحقيقية » في البلاد ، ومن ثم فان أية مخاطر يرمي بها الأجنبي هذه البلاد إنما يضار منها الأغنياء ، أما الفقراء فليس لديهم ما يفقدونه في هذا الصراع القومي الناشب بين المصريين وبين الأجانب الطامعين .. أي أنه لم يكن من أنصار اعتبار الأغنياء « أصحاب المصالح الحقيقية » في مصر ، بهدف تقرير هذه الحقيقة توطئة لاستئثار هؤلاء الأغنياء بخيرات هذه البلاد ، وإنما كان يقرر هذا الواقع كي يرتب على هؤلاء الأغنياء كل الواجبات في الصراع الناشب ضد الأجانب في ذلك الحين .. وإن كنا نعتز بأن هذا الجانب الإيجابي من فكر الرجل وموقفه قد اقترن - وكان لا بد له أن يقترن - بسلبية هامة تمثلت في ضعف إيمانه بالجماهير الفقيرة ، وقلة ثقته فيما يمكن أن تصنعه هذه الجماهير في أحداث هذا الصراع مع الطامعين في البلاد ... وهو يكتب حول هذا الموقف في المرحلة الأولى من حياته فيقول: إنه « يوجد كثير من ذوي الثروة واليسار ، وهم المتمتعون بخير البلاد ، وهم الذين ينبغي أن يطلبوا لها رفعة الشأن ومنعة الجانب ، لأن الأعين الغادرة محلقة إليهم ، طالبة انتزاع ما بأيديهم ، وإن تسلط الدخلاء عليها ، وتلاعب الأيدي المتغلبة بأموزها ، يضرباً ولئلا يضرب الأغنياء أولاً وبالذات ، ولا يضرب غيرهم من الفقراء إلا ثانياً وبالعرض ، بل ربما لا يصل الضرر إلى الفقراء الذين هم صنف العملة والصناع أصلاً ، فان الأنظار لا ترمق إلا ذوي الاعتبار ، فهم منتهى الأطماع » .

ثم يمضي الأستاذ الإمام ليرتب على تقييمه هذا تلك الواجبات التي دعا الأغنياء للنهوض بها إزاء العلم والتعليم ، إذ هما السلاح الذي يحاربنا به الأعداء ، والذي لا بد من التسليح به كي تصد مصر عن نفسها ومصالحتها هذا الهجوم ، فيتحدث إلى الأغنياء ، ويتحدث عن واجباتهم ، فيقول : إن « الأمة ذات البسطة في الأفكار والمهارة في المعارف هي الأقوى سلطاناً والأقوم سياسة ، وهي الغالبة على سواها من الأمم ... ألم يقفوا على الأسباب التي أعدها غيرنا ... ثم اندفع إلينا لا ندري ماذا يريد أن يصنع بنا؟! ...! أفلا يفقهون أنهم إن لم يكونوا نصراء لجيش العلم أصبحوا على شفا الخطر؟! »^(١)

(١) انظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال : (مقال ما هو الفقر الحقيقي في البلاد) .

ولكن إقرار الأستاذ الإمام بهذا الواقع الاجتماعي الذي قسم المجتمع إلى أغنياء وفقراء ، لا يعني رضاه عن هذا الواقع ، ومن ثم لا يعني دعوته إلى بقاء هذا الواقع قائماً دون تغيير .. فهو أولاً قد اتخذ موقفاً واضح العداء للنظام الطبقي الوراثي ، الذي يصبح فيه الإنسان غنياً لأنه ورث الغنى ، أو فقيراً لأنه ورث الفقر ، وتحدث عن البلاد التي اتخذ فيها النظام الطبقي شكلاً ثابتاً ارتبط بالوراثة والنسب والسلالات ، فانتقد هذه البلاد وتلك النظم ، عندما قال : إنه « في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل ... لا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه جهة الشرف ، ثم إن صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه ، فإن جاهه هو الحافظ له ، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيئه إلى مثل مقامه ، وإن كان فاقداً لكل فضيلة ، وخالياً من كل صفة إنسانية ، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة ، فالفقراء يبقون على فقرهم ، والأغنياء يدومون على غناهم ، وقليل ان يصير الفقير غنياً ، ويلزم لذلك تمكن الاستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا ، وثبوت جرثومة العبودية والنذل في قلوب الطبقات السفلى .. وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علوم مقام ، ولكن لا من أسبابه الطبيعية .. بل بوسائل التذلل والمداجاة وإظهار العبودية لمن فوقه ، ولزوم أعتابهم ، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة ، فاذا دام على ذلك أزماناً رققوا له ، وأخذوا بيده ، فدرجوه في مراقب الشرف سماً بعد سلم ، حتى يلحق بهم ، ويعد في حاشيتهم ، فيشرف بمثل شرفهم ، فبهذه الوسائل تنحرف القلوب ... وتنعدم الرغبات في الفضائل^(١) » .

وهذا الموقف الذي وقفه الرجل ضد النظام الطبقي الثابت والمتوارث ، منذ فجر عمره قد ظل وفيماً له محافظاً عليه طوال حياته ، فعندما شرع في كتابة بعض الفصول في « ترجمته الذاتية » في سني حياته الأخيرة ، وتحدث عن « النسب » ودوره في توريث الفضائل قال : « إن النسب وحده ليس بالشيء ، يرفع ويخفض ، ولكن المعول عليه ، وما يصح أن يرجع الكرم إليه ، إنما هو ما يكون عليه المرء نفسه ، فان وافق ذلك نسباً عالياً وحسباً تالداً كان أبلغ في الشرف وأعرق في الكرم ، وإلا فلن يبخص العامل عمله ، ولن يحرم أولئك الذين فاض عليهم الفضل الإلهي فرفع أنفسهم عما كان وضعهم

(١) انظر في هذا الجزء (نيل المعالي بالفضيلة) .

آباؤهم ، فجعلهم بذاتهم أصولاً للكرم ، وأدواحاً ، للمجد ، بما أودع فيهم من الغرائز الفاضلة ، ووقفهم للأعمال الصالحة ، فمنهم يبتدىء الحسب ، وإليهم في القرون المستقبلية يرجع النسب^(١) .

فوقف الأستاذ الإمام هذا من النظام الطبقي الوراثي ، وهو الموقف الشديد العداء لهذا النظام ، يقودنا ويفضي بنا إلى معرفة سببه ، الذي يتمثل في إيمان الرجل بالعمل ، باعتباره القيمة الحقيقية التي تمنح هذه الحياة لذاتها الوحيدة والأصيلة ، فهو يقول : ان « من لا يندوق لذة العمل الاختياري لا يندوق لذة الراحة الحقيقية ، لأن الله تعالى لا يضع الراحة في غير العمل » ، ويتحدث عن بطلالة الأغنياء ، وكيف « أن حب الراحة يوقمهم في تعب لا نهاية له ، وهو تعب البطالة والكسل ، أو العمل الاضطراري ... »^(٢) .

وهذا الموقف يقودنا إلى حقيقة أخرى هامة في فكر الرجل الاجتماعي ، ونظرته إلى عدالة هذا الانقسام الذي جعل بعض المجتمع أغنياء وأغلبيته فقراء ، ورأيه في ثبات هذا الانقسام وجدارته بالبقاء ... فهو يوافق على أن فقر الفقير يجري على سنة من سنن الله في المجتمعات بمعنى ان هذا الفقر له اسبابه المادية في سلوك الناس وظروف حياتهم ونظم مجتمعاتهم ، وبالمثل غنى الأغنياء .. وفي ذات الوقت يرفض أن يكون الفقر والغنى من سنن الله - فهي أوضاع اجتماعية تجري على سنن ، وليست في ذاتها سنناً وقوانين دائمة الثبات والبقاء - وفرق كبير بين الأمرين ، كما هو واضح للمتأمل في هذا الموضوع - ومن ثم فان تغيير هذه الأوضاع الطبقيّة والأحوال الاجتماعية رهن بالجرى على سنن أخرى أنفع وأصلح ، وهي أيضاً من سنن الله ... وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام : « ... ولل فقر أسباب كثيرة ، منها : الضعف والعجز عن الكسب ، ومنها إخفاق السعي ، ومنها البطالة والكسل ، ومنها الجهل بالطرق الموصلة .. الخ .. الخ .. والأغنياء متمكنون من إزالة بعض هذه الأسباب أو تدارك ضررها وإضعاف أثرها ، كإزالة البطالة بإحداث أعمال ومصالح للفقراء ، وإزالة الجهل بالإنفاق على التعليم والتربية ... وإذا كان فقير

(١) انظر في الجزء الثاني : (سيرتي) .

(٢) انظر تفسير آية البقرة (٢٧) في مكانه من هذه الاعمال .

الفقير إنما هو بالجري على سنة من سنن الله فإزالة فقره أو مساعدته عليه أو فية إنما يجري على سنة من سننه تعالى أيضاً ، كما أن غنى الغني كذلك» (١).

فهو يعترف بانقسام المجتمعات إلى : أغنياء وفقراء ، ويرفض أن يكون التوارث مبرراً يضيف الشرعية على هذا الانقسام ، كما يرفض أن يكون هذا الانقسام سنة ثابتة الدوام والأبدية من سنن الله في المجتمعات ، ويرجع هذا الانقسام إلى أسباب مادية وبشرية ، وأهم من ذلك يعتبر تغيير هذه الأوضاع جرياً على سنن الله أيضاً في هذه المجتمعات ... وهناك نصوص كثيرة عند الأستاذ الإمام تقطع بأن هذا التغيير الذي كان يؤمل فيه إنما كان تغييراً لمصلحة الفقراء ، وليس لمصلحة الأغنياء ، فهو عندما يزور جزيرة « صقلية » ويشهد آثار ملوكها في العصور الوسطى ، يتحدث عن أحد هذه الآثار ، وهو قصر الملك الذي قام بقوت وعمل الفقراء ، يكتب متعاطفاً مع الفقراء ، فيقول : إن هذا القصر « باهر الزينة والأساس كسائر قصور الملوك في أوروبا أو في غيرها من البلاد الشرقية والعربية ، مما تنفق فيه الأموال بحساب ، وبغير حساب ، ولا شيء منها من كد الملك أو الأمير ، وإنما هي من أموال الرعية وكسب الحفاة العراة ، الذين لا يجدون ما به يستقرون ، ويشتهون لو أنفق على جدران أبدانهم وأركان أجسادهم جزء من المليون مما أنفق على حيطان تلك القصور وزواياها وسقوفها ...! » (٢) وهو يقدم صورة منفرة لحياة البطالة والتعفن التي يحياها الأثرياء المتبطلون في المجتمع ، فيقول : إن الناس يحسبون خطأ « أنهم مغبوطون سعداء بلذات الدنيا وشهواتها ، فيكون هذا الحسبان من آلات الفساد .. ولو سبروا أغوارهم ، وبلوا أخبارهم ، لأدركوا أن ما هم فيه من ظلمة النفس وضيق العطن وفساد الأخلاق ينغص عليهم أكثر لذاتهم ، ويقذفهم إلى الإفراط الذي يولد الأمراض الجسدية والنفسية ، ويثير في نفوسهم كوامن الوسواس ، ويجعل عقولهم كالكرة تتقاذفها صوالة الأوهام ، وأن حب الراحة يوقعهم في تعب لا نهاية له ، وهو تعب البطالة والكسل أو العمل الاضطرابي » (٣).

بل إن الأستاذ الإمام يعتبر أن هذا الانقسام الذي حدث في المجتمع ، فجعل قلة منه أغنياء ، وأوقع أغليبيته في الفقر الشديد ، يعتبر ذلك انحرافاً عن « سنة الفطرة » تجب

تجب محاربتها ، ويتحتم تقويمه ، وعندما يكتب إلى الفيلسوف الروسي « تولستوي » ، يمدح فكره الاجتماعي ، ويقول له : إنك قد « شعرت بالشقاء الذي نزل بالناس لما انحرفوا عن سنة الفطرة ... وكما كان وجودك توبيخاً من الله للأغنياء ، كان مدداً من عنايته للضعفاء والفقراء ... » ؟!

فكره الاجتماعي

ونحن إذا شئنا الانتقال من هذا الموقف الاجتماعي العام الذي قف به وفيه الأستاذ الإمام موقف المتعاطف مع الفقراء ، المناصر للعمل الاختياري ، والمعادي لاسلوب حياة الأغنياء المتبطلين ، ولنظام الطبقات المتوارث ... إذ شئنا تجاوز هذا الموقف الاجتماعي العام طلباً لتصوره المحدد لما يجب أن يزول من هذا الواقع الاجتماعي العام طلباً لتصوره المحدد لما يجب أن يزول من هذا الواقع الاجتماعي وما يجب أن يكون .. فإننا نستطيع أن نلتقي ، من خلال نصوصه ، بعدد من الأفكار الهامة والمحددة .. وذلك مثل :

أ - إيمانه بالتكافل بين الامة ، وضرورة « الجماعية » لحياة الإنسان .

ب - اعتباره أن الظلم الاقتصادي هو أشد أنواع الظلم الذي يقع على الإنسان من أخيه الإنسان .

ج - تنبيهه إلى المخاطر التي تحدق بالمجتمعات من جراء تحكم سلطان رأس المال فيها .

د - تحديده لما يجب على الأثرياء في مجال الإنفاق العام ، ونظرته لطبيعة الملكية ، وموقفه من الاشتراكية وعلاقتها بالإسلام .

وهي أفكار ومواقف حدد بها الأستاذ الإمام تصوره للسلبات التي يجب القضاء عليها ، والإيجابيات التي يجب العمل لإقامتها وتثبيتها في حياة الناس الاجتماعية منذ ما يقرب من قرن من الزمان .

(١) تفسير آية البقرة (٢٤٥) ، أنظره في مكانه من هذه الأعمال .

(٢) انظر في الجزء الثاني (رحلة إلى صقلية) .

(٣) تفسير آية البقرة « ٢٧ » أنظره في مكانه من هذه الأعمال .

والأستاذ الإمام يعبر بموقفه من هذه القضية عن رفضه للفلسفة الفردية المفرقة في فرديتها وينحاز إلى نوع من « الجماعية » يرى به المجتمع جسداً واحداً شديد الترابط والتأثير .. فهو يعتبر أن طلب « النفع الخاص » لا يجب أن يكون على حساب « النفع العام » ، بل يجب أن يكون من طريق تحقيق « النفع العام » ، ويعتبر أن هذا المبدأ هو المحور الذي يجب أن يدور من حوله موقف الإنسان ، بل يعتبره جوهر الفضائل المرغوب فيها ، فالفضائل « ... هي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكماء ، وأثبتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم ، ويجهدها طلب النفع الخاص من طريق المنفعة العامة ، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة باسم واحد ، كمصر أو الشام أو أمريكا ، أو ينفع لعموم نوع الانسان ، ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين ، لا في العاجل ولا في الآجل ، إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم »^(١)

وهو يعتبر المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على الإنسان ثمرة للجهاد الجماعي للجماعة البشرية التي ينتسب إليها ، وليست ثمرة لجهده الذاتي والفردى فقط ، ذلك « ان الانسان انما يكتسب المال من الناس بحذقه وعمله معهم ، فهو لم يكن غنياً الا بهم ومنهم ، فاذا عجز بعضهم عن الكسب لآفة في فكره ونفسه او علة في بدنه ، فيجب على الآخرين الأخذ بيده ، وان يكونوا عوناً له ، حفظاً للجموع الذي ترتبط مصالح بعضه بمصالح البعض الآخر... »^(٢)

وهو لا يقصر ذلك الأمر على مجال الكسب الاقتصادي والمالي فقط ، بل يراه قانون الكسب في كل مجالات الحياة ومناحيها ، ذلك أن « الإنسان عامل بالطبع ، فانه ما دامت له حياة فهو في حاجة إلى تقويمها ، ولا محيص له عن ان يعمل لنفسه ولغيره ،

فانه لا يستقل بما يكفي لحفظ بقائه ، ولا بد له من الاستعانة بغيره ، ولن يعينه الغير حتى يرى من عمله ما يعود عليه بمنفعة ما .. »^(١)

الوقوف ضد الظلم الاقتصادي

وهذه النظرة الجماعية للنشاط الإنساني ، وللمزايا التي يحققها الفرد من خلال المجموع ، والإيمان بضرورة تكافل الأمة ، بل المجتمع الإنساني عامة ، قد قادت الأستاذ الإمام إلى موقف شديد الحسم والوضوح ضد الظلم الاجتماعي الناشئ عن المظالم الاقتصادية والمالية التي يوقعها الإنسان بأخيه الإنسان ، بل لقد اعتبر هذا النوع من الظلم أشد أنواع الظلم التي تنزل بالإنسان ، وذلك لارتباطه بسلطان المال الذي اعتبره أشد ألوان السلطان استحواداً على فكر الإنسان الذي يقع فريسة له ، حتى لقد قطع بأن الإنسان لا يمكن أن يجمع في قلب واحد بين تعلقه بالله وتعلقه الشديد بالمال ؟! ... فهو يقول عن مكان هذا اللون من الظلم بين الألوان الأخرى : انكم « لو وزنتم جميع انواع الظلم الذي يصدر من الانسان لوجدتم ارجحها ظلم الباخل بفضل ماله على ملهوف يغيثه ومضطري كشف ضرورته ، او على المصالح العامة التي تقى امته مصارع الهلكات ، او ترفعها على غيرها درجات ، او تسد الخروق التي حدثت في بناء الدين ، او تزيل السدود والعقبات من طريق المسلمين ، فان هذا النوع من الظلم هو الذي لا يعذر صاحبه بوجه من وجوه العذر التي يتعطل بها سواه من ظالمي انفسهم ... »

وهو يتحدث كيف أن سلطان المال يبلغ من القوة إلى الحد الذي يتربع فيه بقلب الإنسان بدلاً من الإيمان بالله ، وأن الأغنياء الذين يحبون أموالهم إلى الحد الذي يبخلون بها على المصالح العامة هم كافرون بالله على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز ؟! فيقول : إنك « ترى كثيراً من أغنياء المسلمين عارفين بما عليه أمتهم من الجهل بأمور الدين ، ومصالح الدنيا ، وفساد الأخلاق ، وتقطع الروابط وتراخي الأواخي ، وما نشأ عن ذلك من هضم حقوقها وانتزاع منافعها من أيدي أبنائها .. ويعلمون أن صلاحهم يتوقف على بذل

(١) انظر في هذا الجزء : (نيل المعالي بالفضيلة) .

(٢) تفسير آية البقرة (٤٣) انظر في مكانه من هذه الاعمال .

(١) انظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال موضوع (تعليم أولاد الفقراء) .

شيء من أموالهم ينفق في التربية والتعليم ونحوهما من المنافع العامة ، ثم هم يدعون إلى بذل قليل من كثير ما خزنوه في صناديق الحديد وما ينفقونه في شهواتهم ولذاتهم وتأيد أهوائهم وحظوظهم فيدخلون بذلك ويرونه مغرمًا ثقيلًا ، ولا يحفلون بوعد الله للمنفقين في سبيله ولا وعيده للباخلين بفضلته . وامثال هؤلاء لا يستحقون ان يكونوا من المسلمين ، لانه لا يوجد في نفس الواحد منهم عرق ينبض في التآلم لمصائب الاسلام واهله ، فمن كان (كذلك) فهو كافر حقيقة وان سمي نفسه مؤمنًا ...»^(١).

الوقوف ضد تحكم رأس المال

وهذا الموقف الذي خير به الأستاذ الإمام المسلمين بين الخضوع لسلطان الله وبين الخضوع لسلطان أموالهم ، لم يكن وليد « الزهد » في الحياة الدنيا وما فيها من وسائل الرفاهية والاستمتاع المشروع ، ذلك أن هذا اللون من « الزهد » الذي دعت إليه بعض حركات التصوف ، وحبدته بعض الأديان التي سبقت الإسلام في الظهور ، لم يكن من رأي الأستاذ الإمام ، فموقفه من المال كان موقفًا وسطًا ، يرى « ان المال ليس مذمومًا لذاته في دين الله ، ولا مبغضًا عنده ، تعالى ، على الإطلاق ... كما هو ظاهر نصوص بعض الأديان السابقة . فكأن الله يقول : إنا لا نأمركم بإضاعة المال وإهماله ، ولا يترك استثماره واستغلاله ، وإنما نأمركم بأن تكسبوه من طرق الحل ، وتنفقوا منه في طرق الخير والبر ...»^(٢).

وهذا الموقف الوسط الذي ارتضاه الأستاذ الإمام إزاء المال نجده محددًا أكثر عندما نطالع نصوصه حول « الربا » ، فهو يعتبر أن استغلال المال بالمال ، واتخاذ المال وسيلة لكسب المال عن طريق استغلال حاجة المحتاجين ، من الأسباب الأساسية لتحريم « الربا » في الإسلام ، وينبه إلى المخاطر الجسيمة التي تهدق بالمجتمع إذا هو وقع ضحية لسلطان استغلال المال بالمال ، وهو ما نسميه اليوم « برأس المال المصرفي الذي يتحكم به أرباب

(١) تفسير آية البقرة (٢٥٤) ، انظره في مكانه من هذه الاعمال .

(٢) تفسير آية البقرة (٢٨٢) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

البنوك والاحتكارات المصرفية في المجتمعات الرأسمالية ... وعن هذه القضية البالغة الأهمية يتحدث الأستاذ الإمام عندما يعرض للوجه الثالث من الوجوه التي جعلت الإسلام يحرم « الربا » دون « البيع » ، فيقول : « إن النقدين (الذهب والفضة) إنما وضعا ليكونا ميزانًا لتقدير قيم الأشياء التي ينتفع بها الناس في معاشهم ، فإذا تحول هذا ، وصار النقد مقصودًا بالاستغلال ، فإن هذا يؤدي إلى انتزاع الثروة من أيدي أكثر الناس وحصرها في أيدي الذين يعملون أعمالهم قاصرة على استغلال المال بالمال ، فينمو المال ويربو عندهم ، ويخزن في الصناديق والبيوت المالية المعروفة بالبنوك ، ويبيخس العاملون قيم أعمالهم ، لان الربح يكون معظمه من المال نفسه ، وبذلك يهلك الفقراء ...» (وفي مثل هذه) البلاد نرى الفقير يموت جوعًا ولا يجد من يجود عليه بما يسد رمقه ، إذ قل فيها التعاطف والتراحم وحلت القسوة محل الرحمة ..» ولقد أبصر الأستاذ الإمام منذ وقت مبكر جدًّا في حياته العملية والفكرية والسياسية أن تركز ثروة البلاد في أيدي قلة من أبناءها ، ومن باب أولى من الأجانب الغرباء عنها ، إنما ينذر بكوارث كثيرة ، ومنها انخفاض القدرة الشرائية عند الأغلبية الفقيرة من المواطنين مما يؤدي إلى كساد في أسواق الزراعة والتجارة والمصنوعات فيتحدث عن أضرار هذا التركيز ، وكيف أنه كما « يضر بهم (أي الأغنياء) وبجواشيمهم ، يضر أيضًا بثروة البلاد نفسها إذ تنحصر الثروة في دوائر مخصوصة عند اشخاص قليلين ، لوازيمهم ليست بالكثيرة ، فتكسد أسواق الصناعة والتجارة لقلة الراغبين في الصنائع والبضائع ، أي لقلة القادرين على اقتنائها ، وتقل الرغبة في الأعمال الزراعية ، إذ يكون الجميع كأجراء لا يهتمون اهتمام الملاك ... ويزداد الضرر إذا وقعت الأملاك والمبيعات في أيدي الغرباء والأجانب ، الذين لا يسرنا أن نراهم واضعي أيديهم من غالب الأملاك العظيمة والأراضي الواسعة التي كانت في أيدي أبناء البلاد ، بل هذا أمر يحزن كل ذي عقل وإدراك ، ولا يغفل عنه إلا غبي دنيء محب للفقير والفاقر ..»^(١) والرجل هنا يعبر عن مصالح قوى اجتماعية جديدة غير طبقة الإقطاعيين ..

ثم يمضي الأستاذ الإمام ليقول لنا إن هذا التحكم الاستغلالي لرأس المال قد أثر في هذه المجتمعات التي ساد فيها ذلك الصراع الاجتماعي بين العمال وأصحاب الأموال ، وهو هنا يتعاطف مع موقف العمال ، ويعذرهم . فيقول : « إن المسألة الاجتماعية ، وهي مسألة تألب الفعلة والعمال على أصحاب الأموال ، واعتصامهم المرة بعد المرة لتترك العمل

(١) أنظر في الجزء الثاني : (حب الفقر أو سفه الفلاح) .

وتعطيل المعامل والمصانع ، لأن أصحابها لا يقدررون عملهم قدره ، بل يعطونهم أقل مما يستحقون .. » ثم يمضي متحدثاً عن توقعات الكتاب الاجتماعيين للنتائج التي ستترتب على هذا الصراع ، فهم « يتوقعون من عاقبة ذلك انقلاباً كبيراً في العالم ، ولذلك قام كثير من فلاسفتهم وعلمائهم يكتبون الرسائل والأسفار في تلافي شر هذه المسألة ... وقد ألف « تولستوي » ، الفيلسوف الروسي كتاباً سماه (ما العمل ؟) وفيه أمور يضطرب لفظاعتها القاريء ، وقد قال في آخره : إن أوربا نجحت في تحرير الناس من الرق ، ولكنها غفلت عن رفع نير الدينار عن أعناق الناس الذين ربما استعبدتهم المال يوماً ما .. » (١).

والأستاذ الإمام بهذا الحديث عن « استغلال المال بالمال » ، وسيطرة البنوك والاحتكارات المصرفية على المجتمعات ، وأثر ذلك في الخط من قيمة العمل الإنساني للعاملين يقدم حديثاً ناضجاً في الفكر الاقتصادي ، بل والاقتصاد السياسي ، يزداد إعجابنا به إذا نحن نظرنا إليه في إطار عصره ، وفكر صاحبه ، ومركزه الديني ، والمكان الذي ألقى فيه هذا الحديث ... فلقد قدمه في ساحة « الجامع الأزهر » وهو جالس يلقي دروسه في تفسير القرآن الكريم ؟! ..

الواجبات في الاموال

والأمر الذي يزيد موقف الرجل الاجتماعي وضوحاً ، ويفسر لنا المنطلق الذي انطلق منه إلى هذه المواقف التي أشرنا إلى بعضها ، هو أمر موقفه من المال وملكيته ، والواجب على أصحاب الأموال في هذه الثروات التي بين أيديهم ، والوجوه التي لا بد وأن يصرفوا فيها هذه الأموال ، ونظراته إلى فلسفة الاسلام الاقتصادية والاجتماعية ، وعلاقة هذه الفلسفة بالفلسفات الاجتماعية الحديثة ، والفلسفة الاشتراكية منها بالذات ...

والرجل في هذا الموقف قد انطلق من موقف فكري شديد التقدم ، نستطيع أن نوجز ملاحظه وقسماته في عدد من النقاط ، أهمها :

أولاً : أنه قد وقف إلى صف الذين رأوا في الأموال نفقات واجبة أكثر من الزكاة ، وتحديث عن ذلك في تفسيره لكثير من آيات القرآن التي عرضت للإنفاق من الأموال . ففي تفسيره لقول الله تعالى (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) نجده يقول : « ان كلمة في سبيل الله تشتمل جميع المصالح العامة » (١).

كما يحدد ان هذا الإنفاق الواجب ليس ما يلزم الإنسان لحياة أهله وولده ، ولا ما نعرفه من مظاهر الكرم والجود ، وإنما هو الإنفاق في المصالح القومية العامة ، وهو يزيد هذا الأمر حسماً ووضوحاً في تفسيره لقول الله سبحانه : (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون) ، فيقول : إن « هذا الوصف من أقوى أمارات الإيمان بالغيب » ، لأن كثيراً من الناس يأتون بضروب العبادات البدنية كالصلاة والصوم ، ومتى عرض لهم ما يقتضي بذل شيء من المال لله تعالى يسكون ولا تسمح نفوسهم بالبذل ، وليس المراد بالإنفاق هنا ما يكون على الأهل والولد ، ولا ما يسمونه بالجود والكرم ، كقرى الضيوف ابتغاء عرض الشهرة والجاه ، أو الأئس بالأصحاب ، لأن هذا ليس من آثار الإيمان بالغيب ، وإنما هو الإيمان الناشئ عن شعور بأن الله تعالى هو الذي رزقه وأنعم عليه به ، وأن الفقير المحروم عبد لله مثله ، وأنه حرم من سعة العيش لضعف أو حرمان من الأسباب التي توصل إلى الرزق . أو عن احساس بأن مصلحة من مصالح المسلمين ومنفعة من منافعهم العامة لا تقوم ولا تصل إليهم الا ببذل المال ، وقد أوجب الله على من أوتي المال أن ينفق منه في ذلك السبل ، وهو أفضل سبيل الله ... » (٢).

ثانياً : إن هذا الإنفاق الواجب ، والذي هو غير الزكاة وغير النفقات الخاصة والعائلية ، وغير نفقات الجود والكرم ، إن هذا الإنفاق ليس محدوداً بقدر معين ، ولا محددًا بمبلغ لا يتعداه ، وهو أيضاً لا يرتن وجوبه بجيازة نصاب معين من المال ، كما هو الحال في الزكاة وما يماثلها من الصدقات .. وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام عندما يفسر قول الله سبحانه : (ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل : العفو ..) : « .. إن القرآن أطلق « العفو » ليقدره كل قوم في كل عصر بحسب ما يليق بحالهم ، لأنه خطاب عام ليس

(١) تفسير آية البقرة (٢٦١) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

(٢) تفسير آية البقرة (٣) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

(١) تفسير آية البقرة (٢٧٥) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

خاصاً بأهل جزيرة العرب ، ولا بحال الناس زمن البعثة . والمراد بهذا الإنفاق ما وراء الزكاة المفروضة المحددة كصدقة التطوع على الأفراد وعلى المصالح العامة .. إن الأمة المؤلفة من مليون واحد إذا كانت تبذل من فضل مالها في مصالحها العامة .. تكون أعز وأقوى من أمة مؤلفة من مائة مليون لا يبذلون شيئاً من فضول أموالهم في مثل ذلك « (١) » .

أي ان الذي يحدد حجم الإنفاق الواجب في الأموال ويخصص للمصالح العامة انما هو قانون العصر وظروفه وملازمات المجتمع واحتياجاته ، وهي أمور تتطور وتتغير وتقرض من الانظمة والفلسفات ما يفي بالغرض المطلوب في هذا المقام .

ثالثاً : إن انحياز الإسلام إلى صف فلسفة « تكافل الأمة » إنما يعني ارتكاز فلسفة الاسلام المالية على موقف غير منحاز إلى « الملكية الفردية » بالمعنى المتعارف عليه في فلسفات النظم الاقتصادية الفردية في عصرنا هذا ... بل على العكس من ذلك تماماً ، فالاسلام ينحاز الى الفلسفة المالية التي نرى في المال « ملكاً للأمة » ، وليس حق الحائز لهذا المال فيه باقوى من حق المحتاج الى هذا المال فيه ، فمركزهما القانوني من حيث مشروعية الانتفاع بهذا المال سواء وعلى قدم المساواة ... والحائز الذي يمنع المحتاج حاجته ، - سواء أكان هذا المحتاج فرداً أم مصلحة عامة - هو بمثابة السارق والمغتصب لمال الآخرين ؟!

وفي تقرير هذه الفكرة البالغة الأهمية يقول الأستاذ الامام في تفسيره لقول الله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..) : إن الله ، سبحانه « اضاف الاموال الى الجميع ، فلم يقل : « يأكل بعضكم مال بعض » ، للتنبيه على ماقررناه مراراً من تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها ، كأنه يقول : ان مال كل واحد منكم هو مال امتكم ، فاذا استباح أحدكم أن يأكل مال الآخر بالباطل كان كأنه اباح لغيره أكل ماله وهضم حقوقه ، لأن المرء يدان كما يدين ... ان في هذه الاضافة مسالة اخرى وهي ان صاحب المال الحائز له يجب عليه بذله للمحتاج ، فكما لا يجوز للمحتاج ان يأخذ شيئاً من مال غيره بالباطل كالسرقة والغصب ، لا يجوز لصاحب المال ان يبخل عليه بما يحتاج اليه ... » (٢) .

رابعاً : يقرر الأستاذ الامام ان الاسلام قد فرض في الأموال « حقوقاً عامة » تجعل وصف « الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة » أصدق وصف لفلسفته الاقتصادية والمالية والاجتماعية ... فنظامه الاجتماعي ليس معادياً للاشتراكية ، وفلسفته المالية ليست نقيضاً لها ، بل إن هذه القسمة المتقدمة من قسبات الاسلام إنما هي من أهم القسومات التي إذا أحياها المسلمون وأبرزوها والتزموا تطبيقها في حياتهم استطاعوا - فضلاً عن صلاح حالهم - أن يقدموا للعالم المتمدن الاسلام بوجهه المشرق الجذاب ، وعند ذلك يرى الكثيرون في هذا الدين سبيلاً من سبل حل المسألة الاجتماعية ، وتصبح صفته هذه من دواعي الدخول فيه ...

وحول هذه الفكرة يقول الأستاذ الإمام في تفسيره لقول الله سبحانه : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال ، على حبه ، ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ...) يقول : « ... وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة ... وهو ركن من أركان البر ، وواجب كالزكاة ... وهو لا يشترط فيه نصاب بعين ، بل هو على حسب الاستطاعة فاذا كان لا يملك إلا رغباً ورأى مضطراً اليه ، في حال استغنائه عنه ، بأن لم يكن محتاجاً إليه لنفسه أو لمن تحب عليه نفقته وجب عليه بذله . وليس المضطر وحده هو الذي له الحق في ذلك ، بل أمر الله تعالى المؤمن أن يعطي ، من غير الزكاة ، (ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) ... ومشروعية البذل لهذه الأصناف من غير مال الزكاة لا تنقيد بزمان ، ولا بامتلاك نصاب محدود ، ولا يكون المبذول مقداراً معيناً بالنسبة إلى ما يملك ككونه عشرأ أو ربع العشر مثلاً ، وإنما هو أمر مطلق .. وقد اغفل أكثر الناس هذه الحقوق العامة ، التي حث عليها الكتاب العزيز ، لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة . فلا يكادون يبذلون شيئاً لهؤلاء المحتاجين ، الا القليل النادر لبعض السائلين - وهم في هذا الزمان اقل الناس استحقاقاً ، لانهم اتخذوا السؤال حرفة ، وأكثرهم واجدون - ولو أقاموها لكان حال المسلمين في معاشهم خيراً من سائر الامم ، وكان هذا من اسباب دخول الناس في الاسلام ، وتفضيلة على جميع ما يتصور الباحثون من مذاهب الاشتراكيين والماليين .. » (١) بل إننا نرى الرجل منذ مطلع حياته الفكرية مؤمناً

(١) تفسير آية البقرة (١٧٧) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

(١) تفسير آية البقرة (٢٢٠) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

(٢) تفسير آية النساء (٢٨) . انظره في مكانه من هذه الاعمال .

بضرورة التوزيع العادل للثروة القومية على الأغلبية الساحقة من المواطنين ، فيكتب في (الوقائع المصرية) في سنة ١٨٨٠ م يقول : « ان أغنى البلاد وأسعدهما هي البلاد التي توزعت ثروتها على غالب أهاليها ... »^(١).

مصدر هذا التفكير

وهناك كلمة لا بد أن يقال في ختام حديثنا عن تلك الصفحة المتقدمة من صفحات تفكير الأستاذ الامام في المسألة الاجتماعية .. وهي الكلمة الخاصة بمصدر هذا اللون من الوان التفكير لدى الرجل .. ومن أين جاءه وما هي المدرسة التي تتلمذ عليها وأخذ عنها ذلك الموقف المتقدم في قضية الأموال ؟؟ ..

ولهذه الكلمة أهمية خاصة في المرحلة التي نكتب فيها هذه الدراسة عن الاستاذ الامام . ذلك أن بعض الباحثين في تاريخنا وتراثنا ، وخاصة في ما يتعلق منه بعصرنا الحديث ، قد استنوا سنة سيئة حاولوا بها أن يردوا كل المواقف المتقدمة والصفحات المشرفة في هذا التاريخ وذلك التراث الى أوروبا والمفكرين الأوروبيين ومدارس الفكر عند الغرب والغربيين . وفي العديد من المناسبات التي دار فيها الحديث حول هذا الفكر الاجتماعي المتقدم عند الشيخ محمد عبده ، كنت أسمع دائماً - بعد الدهشة والاستغراب والاعجاب - الاسئلة والاستفسارات عن قراءة الرجل لمفكري أوروبا والاقتصاديين والاجتماعيين ؟! وعن مدى استفادته من رحلته الى أوروبا ، بصحبة أستاذه جمال الدين الأفغاني ، في ميدان الدراسات الاجتماعية ؟! .. وكثيرون من الباحثين في ميدان الدراسات الاجتماعية عندنا لم يكن يخطر ببالهم عند سماعهم لهذه الصفحة المتقدمة من فكر الرجل أن يربطوها بتراثنا الفكري التقدمي والانساني في ميدان الأموال والخراج ، والموقف الذي انحاز فيه الاسلام الى صف الجماعه والفكر الجماعي ، وما يزر به التراث العربي الاسلامي من جذور وأصول لفكر اجتماعي انتصر منذ قرون للمستضعفين والفقراء ، وانحاز للعمل والعاملين ، وأرسى قواعد راسخة في هذا الميدان .

(١) مقال (حب الفقر او سفه الفلاح) . انظره في هذا الجزء الثاني من هذه الاعمال .

ونحن هنا لسنا بصدد تقديم دراسة عن الفكر الاجتماعي التقدمي في تراثنا الاسلامي والعربي ، فذلك مما يخرج بنا عن الاطار الذي نكتب فيه والغرض الذي نسوق له الحديث ، ولكننا نود أن نشير الى ان الصفحات المشرفة والانسانية والتقدمية ، في الفكر الاجتماعي والاقتصادي ، التي حفل بها هذا التراث كانت هي المصدر الأساسي والأول - ولا نقول الوحيد - التي استلهم منها الأستاذ الامام هذه الصفحة المتقدمة من صفحات فكره الاجتماعي ، وعلى وجه التحديد نريد أن نقول : ان الرجل قد استجاب لاحتياجات عصره في ضوء الأسس الكلية والعامية التي وضعها الاسلام كي تكون منطلقات لفلسفة اجتماعية يواكب بها المسلمون احتياجات عصورهم وظروف مجتمعاتهم الدائمة التطور والتغير باستمرار ... وحتى نلفت النظر إلى أهمية هذه الأسس الكلية والمنطلقات الإسلامية ، ودورها في تكوين الفكر الاجتماعي المتقدم لدى أي مفكر إسلامي مستنير ، يكفي أن نشير إلى عدد منها ... وذلك مثل :

١ - ذلك الانحياز الواضح من الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومن القرآن إلى صف الفقراء والمستضعفين ، ضد ملا قريش وأغنيائهم ، فمن المعلوم أن أغلب الذين أسرعوا لاعتناق الإسلام في بدء ظهوره كانوا من العبيد والفقراء الذين رأوا فيه ، ضمن ما رأوا ، سبيلاً للتحرير والتحرر وثورة تعيد الحقوق المغتصبة للأغلبية المقهورة في ذلك الحين ... وعندما حاولت الفئات الغنية أن تطلب من الرسول الانحياز لها ، وإبعاد أتباعه الفقراء ، رفض ، وحكى لهم - بمنطق التاريخ ووقائعه وأحكامه - أن المستقبل لهؤلاء الفقراء ، وليس لهم ، وأن العاقبة والسلطة والنصر لهذه الجماهير الفقيرة المؤمنة ، وقص عليهم القرآن في ذلك مثلي قوم نوح وقوم فرعون ، فالأولون قالوا لنوح : (أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ؟!)^(١) ، وقالوا له أيضاً : (ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي)^(٢) ومع ذلك استمر نوح مع هؤلاء « الأرذلون » ، الذين هم « الأقلون مالا وجاهاً » ، فكان لهم النصر ، وكانت لهم العاقبة . ومثل ذلك موقف فرعون ومن معه من الذين آمنوا بموسى ، إذ رآهم مستضعفين طالما خضعوا هم وآباؤهم لسلطانهم ، فحدد الله أن إرادته إنما هي إلى جانب هؤلاء الفقراء والمستضعفين ، فلقد كتب لهم المستقبل والسيادة والنصر (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين) .^(٣)

(١) الشعراء ١١١ .

(٢) هود : ٢٧ .

(٣) القصص : ٥ .

٢ - ان الدولة العربية الاسلامية التي أسسها المسلمون بعد هجرتهم إلى « يثرب » (المدينة) قد شهدت ألواناً من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التي تحمل إلى جانب بساطتها وأوليتها روح فلسفة اجتماعية منحازة تمام الانحياز إلى جانب « الجماعية » و « المجموع » ، فبعد الهجرة بخمسة أشهر عقد الرسول ﷺ ، « مؤاخاة » بين المهاجرين الذين هاجروا من مكة تاركين أموالهم ، آخا بينهم على أمرين : الحق .. ويشمل الجانب الروحي والمعنوي في المجتمع الجديد .. والمواساة ^(١) : المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق « وأن يصبح « القوم أسوة في هذا الأمر ، أي حالهم فيه واحدة ^(٢) .. » .. ثم تطور هذا التنظيم لهذه المؤاخاة فشمّل الأنصار مع المهاجرين ، وصار على : التوارث ؛ بعد الموت كذلك إلى جانب : الحق ، والمواساة ... وعندما نزلت آية (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) في غزوة بدر نسخت التوارث فقط ، وظل التنظيم الاقتصادي الاسلامي ملتزماً بالمواساة التي هي المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، بحيث يصير حال القوم في هذا الأمر أسوة واحدة .. ^(٣)

ولقد استمرت المواقف الكثيرة للرسول عليه الصلاة والسلام في تأكيد هذه القسمة من قسّمات التنظيم المالي والاجتماعي في المجتمع الجديد ، فعندما يخرج للغزو ويرى الحاجة ماسة لتطبيق الجماعية والمساواة التامة بين الناس في الطعام وما يملكون من الزاد يطبق ذلك أوفى تطبيق ، ويروي « مسلم » في صحيحه قائلاً : « حدثنا إياس بن سلمة عن أبيه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، في غزوة ، فأصابنا جهد حتى هممنا أن ننحرب بعض ظهرنا ، فأمر نبي الله ﷺ ، فجمعنا مزادنا ، فبسطنا له نطعاً ، فاجتمع زاد القوم على النطع . قال : ... ونحن أربع عشرة مائة ... فأكلنا حتى شبعنا جميعاً ثم حشونا جربنا .. » ^(٤)

وعندما يشعر الرسول ﷺ ، أن بعض الحائزين للأرض يؤجرونها بما يرهق

(١) الدرر في اختصار المغازي والسير ، لابن عبد البر ، تحقيق د . شوقي ضيف ، ص ١٠٠ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

(٢) لسان العرب ، لابن منظور ج ١٨ ص ٣٧ .

(٣) كتاب الطبقات الكبير ، لابن سعد ج ١ ق ٢ ص ١ .

(٤) صحيح مسلم ، بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٣ ، ٣٤ : طبعة القاهرة الاولى .

المزارعين يصدر أمره بمنع ذلك ، ويستبدل هذا الشكل من أشكال الاستغلال الزراعي بذلك الشكل الذي يحقق مضمون شعارنا الحديث : « الأرض لمن يفلحها » .. وفي ذلك يروي « مسلم » حديثاً صريحاً وحاسماً عندما يقول : « عن رافع بن خديج : كنا نحافل الأرض على عهد رسول الله ﷺ ، فنكربها بالثلث والرابع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومي ، فقال : نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعاً ، نهانا أن نحافل بالأرض فنكربها على الثلث والرابع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك » ^(١) وعن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، ولا يكرها » .

٣ - أن الموقف النظري من الملكية الخاصة في هذه الدولة الاسلامية الأولى كان أقرب الى الوقوف ضدها والانحياز إلى صف الملكية التي تحقق مصلحة المجموع ، فالرسول يقول : إن « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار » ^(٢) ، وكانت هذه من أهم مصادر ثروة المجتمع في ذلك الحين وذاك المكان . ويأتي الموقف التطبيقي مؤيداً لهذا الموقف النظري ، فيحرمي الرسول (أي يؤمّم) أكثر المناطق الزراعية خصباً وإزدهاراً بالمراعي من حول المدينة ، وهي منطقة « النقيع » ، فلقد روى البخاري عن ابن عباس : « بلغنا أن النبي حمى النقيع » ، وهو مكان على بعد عشرين فرسخاً من المدينة ، في صدر وادي العقيق ، كان أخصب واد هناك ، حتى كان شجره مما يغيب الراكب فيه ؟! ^(٣)

٤ - في مختلف الجوانب النظرية للمسألة الاجتماعية نلتقي بعدد من الاحاديث النبوية التي تنتصر للعمل ، وللجماعية ، وللفقراء ، والتي تنهي عن حيازة ما زاد على احتياجات الانسان .

ففي تمجيد العمل نقرأ قوله ﷺ « لان يحتطب أحدكم - وفي رواية : لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب - خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه . » .. وعن

(١) مختصر صحيح مسلم . ص ١٧ . طبعة الكويت .

(٢) رواه أحمد وأبو داود .

(٣) نهاية الابتياز في سيرة ساكن الحجاز ، لرفاعة الطهطاوي ص ٩٢ ، ٩٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٢٩١ هـ .

اليد العاملة نقرأ قوله : « هذه يد يحبها الله ورسوله »... وقوله : « لا يؤجر أحد إلا بكده يمينه »... وقوله : « أطيب الكسب : عمل الرجل بيده »^(١).

وفي الانتصار للموقف الجماعي والنظرة الجماعية نقرأ الحديث الذي يرويه «الطبراني» عن أبي موسى ، فيقول : إنه سمع النبي ، ﷺ يقول : « لن تؤمنوا حتى تراحموا » قالوا : يا رسول الله ، كلنا رحيم ! قال : « إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه ، ولكنها رحمة العامة ».

وفي تقرير المبدأ الذي يحدد للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم ويدفع عنهم الحاجة - وهو ما وجدناه في تفسير الاستاذ الامام لقول الله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ... - في تقرير هذا المبدأ نقرأ الحديث الذي يرويه الإمام علي عن الرسول ، والذي يقول فيه : « إن الله على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ، وما يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنيائهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً ».

وعن الموقف النظري الذي ينهي عن حيازة ما زاد على الحاجة نقرأ الحديث الذي يرويه « مسلم » في صحيحه « عن أبي سعيد الخدري قال : بينما نحن في سفر مع النبي ، ﷺ ، إذ جاء رجل على راحلة له ... قال ... فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً ، فقال رسول الله ، ﷺ : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ... قال ... فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل »^(٢).

* * *

ونحن نعتقد أن هذه الأحاديث ، والمواقف : النظرية والعملية ، التي عرفتھا الدولة العربية والإسلامية قد كانت « السابقة الدستورية » المقدسة التي رأى في ضوءها الأستاذ الإمام واقع مجتمعه وظروف عصره ... ومن ثم كانت بمثابة الجذور الأولى التي تغذي

(١) رواه احمد والحاكم .

(٢) صحيح مسلم ، بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٣ .

منها فكره الاجتماعي والاقتصادي .. فلقد كان الرجل عصرياً ومستنيراً ومجتهداً ومجدداً ، بالقدر الذي جعله يعيش عصره ويبصر احتياجاته ، كما كان أميناً ووفياً لتراثه العربي الاسلامي الذي رأى على ضوء مبادئه الكلية وقواعده النظرية العامة ظروف العصر والقضايا الجديدة التي طرحها تطور الحياة ... وفي هذا الاطار ، ومن هذا الموقع الفكري علينا أن نفسر موقفه الاجتماعي المتقدم ، فنلله إن شئنا التعليل ، ونفسره إن أردنا التفسير ، ونبحث عن جذوره الأولى إن أردنا الوصول إلى شيء من ذلك ... وإن كان هذا كله لا يعني أن الرجل لم يقرأ لمفكرين ماليين واجتماعيين غربيين وشرقيين ، فلقد قرأ الكثير والكثير .. لتولستوي وغيره من مفكري عصره الاجتماعيين ، ولكن الإطار الذي حددناه هو السبيل الوحيد السليم لوضع فكره الاجتماعي في مكانه الصحيح ... هذا الفكر الذي لا نقول عنه انه كان فكراً اشتراكياً ، وإنما نضعه في مكان بارز من الفكر « الانساني » الطامح الى لون من العدالة الاجتماعية يتناسب مع فهم الرجل لظروف عصره والأحكام الكلية التي جاء بها الاسلام في هذا الميدان .. فلم يكن الرجل محامياً عن الجماهير الكادحة في المجتمع ، وإنما كان أقرب الى تمثيل الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دوراً تقدماً وثورياً في عصره ، ولكنه كان أيضاً صاحب موقف «شمولي» في نظريته للمجتمع جعله يقف الى جانب الفقراء أيضاً ... وهذه الملاحظة إنما تمثل بالنسبة للبحث قضية تتعلق بالمنهج الذي يجب أن نعالج به دراساتنا لفكر الاستاذ الامام وأمثاله من أنمة المفكرين المسلمين .

التربية والتعليم

[امر التربية هو كل شيء ... وعليه يبني كل شيء ... وكل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم ... واي اصلاح للشرق والشرقيين لا بد وان يستند الى الدين ، حتى يكون سهل القبول ، شديد الرسوخ ، عميق الجذور في نفوس الناس ... والناس ، في التعليم ، طبقات ثلاث : العامة ... والساسة ... والعلماء ... ويجب تحديد ما يلزم لكل واحدة من هذه الطبقات الثلاث من التعليم كما ونوعاً .. ١٩]

محمد عبده

التربية والتعليم

من النظرة الشاملة الى الفكر الذي قدمه الاستاذ الإمام في موضوع التربية والتعليم نجد أن الرجل كان صاحب نظرة مثالية ، غير واقعية إلى هذا الحقل من حقول الإصلاح .. فهو عندما اعتقد أن التربية هي العصا السحرية التي تغير كل شيء ، وتبدل كل سلبى فتجعله إيجابياً ، وتعديل كل منقوص فتجعله كاملاً ، وتطلق كل مقيد فتجعله متحرراً ... الخ .. الخ .. عندما اعتقد ذلك قد أغفل الجوانب الأخرى في حياة المجتمع ، والمشاكل العديدة التي لا بد من أن يسير المصلحون أو الثوار في حلها جنباً الى جنب مع الإصلاح التربوي والنهضة بالتعليم .

فليست تكفي التربية لوجود حياة أسرية سعيدة ومستقرة ، إذ لا بد من حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تطحن الأسرة وتلقي في طريق سعادتها واستقرارها بالأشواك والعقبات ..

وليس تكفي التربية للحاق بالأمم المتقدمة ، إذ لا بد لخلق المناخ الصالح للتربية من الدخول في معارك عديدة ضد ما يعترض قيام هذا المناخ الصالح من عقبات ومعوقات .. كما لا بد من تحديد أي أنواع التربية والتعليم هو الذي يمكننا من اللحاق بالأمم المتقدمة ، وهو أمر يتوقف على تحديد ماهية التقدم ، وارتباط معاييرها بالعصر الذي نعيشه ، والمهام التي على المجتمع أن ينجزها في هذه المرحلة المحددة من مراحل نموه وتطوره .. الخ . الخ .

ونحن نفتقد هذه النظرة الشاملة عند دراسة فكرة الرجل في هذا الميدان .. ويبدو أن تجربته الفردية الخاصة كانت النموذج الذي صدر عنه وتصوره وملك عليه لبه وهو

يتحدث عن هذا الموضوع . فهو فلاح تزوج في القرية وطمح ، بل وناضل من أجل ان يعمل فلاحاً في الأرض مثل أخويه « علي » و « محروس » ، ولكن الآفاق الفكرية والسلوك التربوي اللذين استفادتهما من استاذة جمال الدين الأفغاني قد جعلاهما أحداً عقول الأمة العربية والإسلامية الأكثر بروزاً وتحليفاً في سماء عصره ، ولقد انتقلت به « التربية » من مشاركة « علي » و « محروس » في فلاحه الأرض إلى مشاركة الأنبياء : ابراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد ، والشهداء والصديقين والقديسين في بعض مراتب الفكر والحكمة والنبوغ .. كما يقول .

سيطرت على نظرة الرجل الى موضوع « التربية » تجربته الذاتية هذه ... فاعتبر « أن الإنسان لا يكون إنساناً حقيقياً إلا بالتربية ... وهي عبارة عن السعادة الحقيقية .. فإذا تربى أحب نفسه لأجل أن يحب غيره ، وأحب غيره لأجل أن يحب نفسه » .

وفي الوقت الذي كانت مصر ترزح فيه تحت نير الاحتلال البريطاني سنة ١٨٩٦ م ، وترزح فيه بعدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج الى ثورة تغير المجتمع تغييراً جذرياً بعد أن تحرره من قوات الاحتلال وقواه ، لا يرى الرجل شيئاً ينقص البلاد سوى التربية ، فيقول : « نحن في بلاد رزقها الله سعة من العيش ، ومنها خصوبة وغنى يسهّلان على كل عائش فيها قطع أيام الحياة بالراحة والسعة ، ولكنها ويا للأسف منيت ، مع ذلك ، بأشدّ ضروب الفقر : فقر العقول والتربية .. » (١)

وعنده أن الإنسان إذا افتقد التربية ، افتقد كل شيء ، فلن يستطيع أن يتحلى « بالعدل » أو « الغنى » أو الكمال إلا إذا كان مصقولاً بالتربية والتعليم ، « ذلك أن عدل الجاهل ظلم ، فان صدر منه بطريق الصدفة ، لا عن مقصد ، فلا بد له من الخبط فيظلم ، وان غناه فقر ، فإن أتى من البخت الاتفاقي فلا بد يوماً أن يختل سيره فيفتقر ، وأن كمال الجاهل نقص ، فإنه طلاء على حائط خرب عما قليل يكشف ويقتات منه التراث ثم ينهدم .. »

فقر الجهول بلا علم الى أدب فقر الحمار بلا رأس الى ذنب !!»

وبسبب من هذه النظرة المثالية الى قضية التربية والتعليم ، علق الاستاذ الإمام آماله

(١) انظر (التربية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

في تحقيقها على « الأغنياء » ، الذين رأى فيهم أصحاب المصلحة الحقيقية في النهوض بالبلاد للحفاظ على مكاسبهم فيها .. ورأى أن دورهم في هذا الميدان أعظم وأكبر من دور الحكومة فيه .. فقال : « إن « على الأغنياء منا ، الذين يخافون من تغلب الغير عليهم ، يتناول الأيدي الظالمة إليهم ، أكثر من الفقراء ، أن يتألفوا ويتحدوا ، ويبدلوا من أموالهم في سبيل افتتاح المدارس والمكاتب واتساع دوائر التعليم ، حتى تعم التربية ، وتثبت في البلاد جراثيم العقل والإدراك ، وتنمو روح الحق والإصلاح ، وتهذب النفوس ، ويشد الإصلاح بالمنافع والمضار ، فيوجد من أبناء البلاد من يضارع بني غيرها من الأمم ، فتكون عند ذلك معهم في رتبة المساواة ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .. وعلى الحكومة في جميع ذلك أن تسن قوانين التعليم وتلاحظ أحوال المعلمين والمتعلمين .. » (١)

ونحن نقول : إن نظريته هذه « مثالية » غير واقعية ولا علمية ، لأن القضية قبل كل ذلك هل هؤلاء الأغنياء أصحاب مصلحة في « شيوع » هذا الذي يدعو إليه الشيخ محمد عبده في البلاد حتى ينصروه ويبدلوا في سبيله الأموال ؟! لقد أثبتت تجربة الرجل « العملية » أنهم ليسوا كذلك ، وأن الحكومة ليست كذلك ، وهي التجربة التي تحصلت له عندما مارس العمل في هذا الحقل من حقول الإصلاح ..

ومن أبرز الأدلة على أن نظرة الرجل الى هذا الموضوع كانت نظرة « مثالية » غير واقعية ولا علمية ، أنه ناضل من أجل أن يكون العمل التربوي « بديلاً عن العمل السياسي » ، بينما النظرة العلمية في دراسة المجتمعات تضع التطور التربوي في مكانه من العملية الشاملة للتقدم ، وهي العملية التي تجمعها النظرة السياسية والخطة السياسية والعمل السياسي للنهوض بهذه المجتمعات .. فلقد كان الرجل ، بسبب استغراقه التأمل في هذا الحقل قبل غيره وأكثر من غيره من الحقول ، يعتقد أن العمل التربوي يمكن أن ينجح ويشمر بعيداً عن التأثير بالعوامل السياسية وغيرها ، وأنه أكثر من ذلك يمكن أن يكون بديلاً عن الاشتغال بما عداه من العوامل والمهام .. وهو لذلك يعجب للنهضة التي لا يفرغون للتربية بدلاً من الاشتغال بالسياسة ، فيقول : « إني لأعجب لجعل نهضة المسلمين وجرائدهم كل مهمهم في السياسة ، وإهمالهم امر التربية الذي هو كل شيء ، وعليه يبني كل شيء » ، ... إن السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد

(١) انظر (ما هو الفقر الحقيقي في البلاد ؟!) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

الإسلام أكبر فائدة . وقد عرضت عليه حين كنا في « باريس » أن نترك السياسة ونذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ، ونعلم ونربي ما نختار من التلاميذ على مشربنا .. فلا تمضي عشر سنين إلا ويكون عندنا كذا ، وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار .. فقال (أي جمال الدين) : إنما أنت مشبب ؟! من سوء حظ المسلمين أن كل من كان فيه استعداد لشيء يشغل بغيره ، فاشتغال هذه الأميرة (نازلي هانم فاضل) بالسياسة كاشتغال السيد جمال الدين بها ؟! وهو رجل عالم ، وأعرف الناس بالإسلام وحالة المسلمين ، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة والتعليم ، ولكنه وجه كل عنايته الى السياسة ، فضاع استعداده هذا ... وهذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً ، ولو انها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن ، واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سوريا ، لكان خير عمل تعمله ، وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً تجنى ثمرته ولو بعد حين ... » .

بل لقد كان الاستاذ الامام يعتقد بامكانية ، بل بضرورة ان يفض المصالح العارفين عن المفسدات والمخالفات القائمة في المجتمع ، بل وان يساعد على بقائها احياناً ، في سبيل ان يتمكن من بلوغ هدفه في التربية والتعليم ؟! فهو يتحدث عن تصويره للعلاقة المثلى التي كان من الواجب أن تقوم بين جمال الدين الأفغاني وبين السلطان عبد الحميد وحاشيته فيقول : لو أن السيد جمال الدين « تقرب من السلطان بمقدار يمكنه من حمله على اصلاح التربية والتعليم ، من غير تعرض لفساد حاشيته ولا تدخل في شئونهم -- بل مع مساعدتهم على اغراضهم الحسيسة لكان ، حسناً ، وأقدر ان ان ينفذ مآربه .. مثلاً : يحسن للسلطان ان يصدر ارادته باصلاح الوعظ في الجوامع والتعليم الديني في المدارس ، ويقرن هذا السعي باعطاء « ابي الهدى » خمسمائة جنيه ، وإعطاء نيشان لابنه او لاخته ، فاذا رآه « ابو الهدى » يخدمه فيما هو مهم عنده فاما ان يواتيه واما لا يواتيه . وهم جرا . ولكنه تدخل في شئون هؤلاء الفاسدي الطباع والأخلاق ، واصلاحهم من المستحيلات ، فأخفق مسعاه .. »^(١)

(١) انظر في هذا الجزء : « من حديث عن السياسة » .

ونحن نعتقد بخطأ الاستاذ الامام في نظريته هذه لموقف الأفغاني ، فلولا تدخله وتدخل أمثاله في شئون « فاسدي الطباع » هؤلاء ، لتكرست في المجتمعات الى الأبد مثل هذه النماذج ، ولما دفع بها التطور الى زوايا النسيان والعدم ، ولما قدمت الثورات وحركات التقدم النماذج الأكثر تقدماً والاكثر اتصافاً بما هو طيب وجميل من أخلاق الانسان .. كما نعتقد بأن نظرية الاستاذ الامام هذه الى تلك القضية هي من أهم المفاتيح الى شخصية الرجل ومسلكه ومنهجه الذي على أساس منه أقام علاقاته بالقوى المختلفة في مصر يومئذ ، ومن بينها سلطات الاحتلال .. فلم يكن الرجل راضياً عن كثير من الأوضاع التي سكت عنها ، ولا سعيداً بكثير من العلاقات التي دخل فيها ، ولكنه كان صاحب هدف كبير ظن أن بلوغه رهن بالسكوت على أشياء لا يصح السكوت عليها والدخول في علاقات يحسن أن لا يدخل فيها من له مثل مكانه ومكانته في البلاد ؟!

* * *

وبسبب من هذه النظرة المثالية الى التربية تلتقي في فكر الرجل بأشياء عديدة لقضايا معقدة اعتقد أن التربية وحدها كفيلة بتقديم الحلول السحرية لها ..

فالأمة التي « لم تقوم نفوسها بالتربية السليمة ، ولم تثقف عقولها بالمعارف الصحيحة » سبيلها الى بلوغ هذه الغاية أن تترك « لولي أمرها » الذي ينهض بمهمة « تهذيبها وإصلاح طباعها » وذلك قبل تغيير نظمها السياسية والاجتماعية ، واستبدال الأنظمة الفردية للحكم بالشوري والدستوري والنيابي منها ... مع أن الطريق الوحيد السليم هو أن تبدأ هذه الأمة بإيجاد المناخ السياسي والاجتماعي الذي يتيح لها التربية والثقافة والتهذيب^(١) ... اللهم إلا إذا كان الحديث عن تهذيب لقلّة محظوظة من أبناء هذه الأمة ، يمكن أن يتحقق لها ذلك في ظل الحكم الفردي وأنظمة الاستبداد ..

وعندما كان النفوذ الاستعماري الاوربي يزحف على الولايات العربية العثمانية في المشرق العربي ، مستخدماً العديد من الأسلحة والوسائل ، ومنها مدارس جمعيات التبشير .. لم ير الاستاذ الامام سلاحاً نحارب به هذا النفوذ الاستعماري سوى سلاح التربية ، فهو يقول : إنه لا سبيل لمواجهة النفوذ الأجنبي في لبنان « إلا بالتربية ومداخلة الأجانب بمثل

(١) تترد مثل هذه الافكار في (كتاب الاحداث العربية) ، انظره في هذا الجزء .

سلاحهم ... وما أسهل سد تلك المنافذ على أولئك الأجانب بإنشاء معهد للتربية العثمانية » .

وعندما تلعب الطائفية دورها في تمزيق المجتمعات العربية في الشام ، وتقسّم المواطنين هناك الى سنة وشيعة ، ودروز وعلويين .. الخ .. الخ . ويتعلق زعماء الدروز بالنفوذ الانجليزي ، يرى الاستاذ الإمام أنه « لا طريق لإصلاحهم وراحة الدولة من ناحيتهم إلا ما يسلكه غيرنا لمثل هذه الغاية وهو التربية والتعليم ، مع اختيار الصالحين للقيام بها .. » (١)

مع أن لمشكلة الطائفية هذه عديداً من الجوانب ، من أهمها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الطبقيّة لزعمائها الذين يذكون أوار نارها ، والامتيازات الإقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها بعض هذه الطوائف بينما يحرم منها الآخرون ... ولكن نظرة الاستاذ الإمام « المثالية » لقضية التربية والتعليم جعلتها في نظره عصا سحرية قادرة على صنع المستحيلات .

ونوع التربية التي كان يراها ويدعو إليها الاستاذ الإمام من الامور التي تستحق الدرس والتأمل والانتباه .. فهي ، على كل مستوياتها ، تربية تستند الى الدين ، وتتبع من تعاليمه ، وتتصل به بسبب وثيق ، وذلك لأن الرجل كان صاحب رأي يرى أن أي اصلاح للشرق والشرقيين لا بد وان يستند الى الدين حتى يكون سهل القبول شديد الرسوخ عميق الجذور في نفوس الناس ..

وهو مع إيمانه بالوطن والوطنية ، لا يرى أن هذه الوطنية يمكن أن تكون « عقيدة » تحل محل « الدين » في دفع عجلة الإصلاح إلى الأمام ، فمن « ظن أن اسم الوطن ، ومصلحة البلاد ، وما شاكل ذلك من الألفاظ الطنانة يقوم مقام الدين في إنهاض الهمم وسوقها الى الغايات المطلوبة منها فقد ضل سواء السبيل .. » (٢)

وهو يزيد رأيه في دور الدين في التربية أيضاً وتحدد عندما يتحدث الى الناس ، فيقول لهم : « إن مطلوبكم المحبوب هو العلم ، كان العلم فيكم وكان الحق معه ، وكان الحق فيكم وكان المجد معه .. كل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم ... أما العلم الذي نحس بحاجتنا إليه فيظن قوم أنه علم الصناعة وما به إصلاح مادة العمل في الزراعة والتجارة مثلاً . وهذا ظن باطل ، فإننا لو رجعنا الى ما يشكوه كل منا نجد امراً وراء الجهل بالصناعات وما يتبعها - إن الصناعة لو وجدت بأيدينا نجد فيها عجزاً عن حفظها ، وإن المنفعة قد انتهت لنا ثم تنفقت منا شيء في نفوسنا فنحن نشكو ضعف الهمم ، وتخاذل الأيدي ، وتفرق الأهواء ، والغفلة عن المصلحة الثابتة . وعلوم الصناعات لا تفيدنا دفعاً لما نشتكيه ، فمطلوبنا هو علم وراء هذه العلوم ، ألا وهو العلم الذي يمس النفس ، وهو علم الحياة البشرية ... العلم المحيي للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب لها هو في الدين ، فما فقدناه هو التبحر في آداب الدين ، وما نحس من أنفسنا طلبه هو التفقه في الدين ، ولا اريد أن نطلب علماً محفوظاً ، ولكننا نطلب علماً مرعياً ملحوظاً ... فإذا استكملت النفس بآدابها عرفت مقامها من الوجود ، وأدركت منزلة الحق في صلاح العالم ، فانتصبت لنصره ، وأيقنت بحاجتها الى مشاركتها في الوطن والدولة والملة ... وإننا في تحصيل هذا العلم الحيوي لا نحتاج الى الاستفادة من البعدها عنا ، بل يكفيننا فيه الرجوع لما تركنا ، وتخليص ما خلطنا ، فهذه كتبنا الدينية والأدبية حاوية لما فوق الكفاية مما نطلب ، وليس في كتب غيرنا ما يزيد عنها إلا بما لا حاجة بنا إليه ، وكما وصل إلينا وجودنا بالتنازل عن آبائنا ، فلتصل إلينا حياة نفوسنا بما أورثونا من علومهم وآدابهم ، ولا يتيسر لنا ذلك إلا بعلم اللغات التي أودعوها معارفهم ، وهي لدينا لغتان : التركية .. والعربية . » (١)

ونحن نعتقد أن الاستاذ الامام قد وقف في هذا النص من العلوم الحديثة ، وخاصة علوم الحياة العملية ، موقفاً شديد المحافظة . فهو قد أنكر دور هذه العلوم في تأديب النفس وإحيائها ، وهو دور بالغ الأثر وأكيد ، وهو قد أعلن الاستغناء عن الاستفادة من التراث الانساني ، والاقتصار على ما في العربية والتركية من معارف وعلوم . وعلى الرغم من أنه أعلن أن العلم المطلوب إحياءه هو العلم « المرعي الملحوظ » لا « العلم المحفوظ » ، إلا أننا نعتقد أن أفقه هذا قد حدث من رحابته تلك النظرة الوحيدة الجانب التي اكتفت

(١) انظر في هذا الجزء (مراسلات) .

(١) أنظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال (لائحة اصلاح القطر السوري) .

(٢) انظر : (لائحة اصلاح التعليم العثماني) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

بالتركيز على جانب واحد من العلوم ، هو جانب علوم الدين ، ولعل في البيئة العثمانية التي كتب فيها هذا الكلام (١) ، وما كان بها من تيارات محافظة قوية ، تقف تجاهها تيارات شديدة « التفرنج » الى حد تشويه الشخصية العربية المسلمة .. لعل في هذه البيئة التفسير لذلك الغلو في تقدير جانب من العلوم والتقصير في تقدير جوانب اخرى ، لأن مواقف الاستاذ الإمام فيما بعد ذلك لم تقف عند هذا المستوى من الغلو والتقصير ..

ولم يكن رأيه في ضرورة استناد التربية الى الدين خاصاً بالتربية العثمانية ولا بالتربية في القطر السوري اللذين أفرد لإصلاح التعليم في كل منهما لائحة خاصة ، وإنما كان ذلك رأيه أيضاً عندما عرض لإصلاح التربية في مصر ، لأن هذا كان رأيه ، كما أسلفنا ، بالنسبة لكل الشرق وجميع الشرقيين ..

فهو بعد أن يرجع أسباب « احتقار النظام والتأثر بالوساوس » عند المصريين الى « بعد جمهورهم عن المعرفة بوجوه المصالح .. وحرمانهم من التربية التي تطبع نفوس أغلبهم على الاستقامة والتؤدة والتبصر في العواقب ... » يرى أن هذه التربية المتفتدة والمنشودة لا بد وأن تستند الى الدين وتنبع منه وتكون شديدة الارتباط به ، فيقول : إن « أنفس المصريين أشربت الانقياد الى الدين ، حتى صار طبعاً فيها ، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعبها ، ويخفق سعيه ، وأكبر شاهد على ذلك ما شوه من أثر التربية التي يسمونها أدبية من عهد محمد علي الى اليوم ، فإن المأخوذ بها لم يزدادوا إلا فساداً - وإن قيل أن لهم شيئاً من المعلومات - فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم عينية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم ... » (٢)

ونحن نود أن نلفت النظر الى خطأ الذين يستنتجون من هذه النصوص أن الرجل كان داعية « تربية دينية » و « تعليم ديني » فقط لا غير .. لأنه فرق بين « التعليم الديني » و « التعليم المؤسس على مبادئ الدين » والرجل كان داعياً للثاني غير محبذ للاقتصار على الأول ، وذلك بدليل أن النموذج الذي حبذه ، وأسهم فيه ، وشاء له أن يكون صورة المستقبل كان نموذج « مدرسة دار العلوم العليا » وهي تعليم مدني يستجيب لظروف عصره

ويقيم مع المبادئ الدينية الصلات التي ينبه على ضرورتها الاستاذ الامام .. بل لقد كانت للرجل بالنسبة للتعليم الديني والمدارس الدينية آراء فيها من الجرأة الشيء الكثير ... كان يتغنى أن يبلغ الإنسان ، من كل دين ، الى حد أن يجعل التعليم مدنياً خالصاً ، وأن تكون لتعاليم الدين أماكن خاصة بهذا اللون ، وأن يزول المزج بين النوعين في مدارس التعليم العام ... نعم لقد رأى هذا ، وإن كان قد استبعد قبول الناس له في بلاد الشرق ، فكتب يحذر المصريين من إرسال أبنائهم الى مدارس الإرساليات الأجنبية وبعثات التبشير ، حفاظاً على عقيدتهم التي تؤثر فيها هذه المدارس ، وذلك « حتى يأذن الله تعالى بمنع التعليم الديني في جميع مدارس العالم ، فتكون المدارس قاصرة على العلوم غير الدينية والصنائع ، ويكون للدين مواضع مخصوصة لتعليمه والتربية بمقتضاه . وهذا - خصوصاً في مثل أقطارنا - أبعد من محي الألف على رأس المائة ! » (٣)

* * *

وهناك جانب آخر من جوانب فكر الرجل في موضوع « التعليم » نضع له في دراستنا اصطلاحات محددة ، مثل « ديمقراطية » التعليم ، أو « طبقية » التعليم ... فالذين يرون حق أبناء المجتمع جميعاً - بصرف النظر عن الوضع الطبقي - في بلوغ أعلى مراحل التعليم ، وواجب الدولة في البلوغ بهم الى هذه المستويات الرفيعة ، ينادون : « بديمقراطية التعليم » ... بينما الذين يرون لكل طبقة اجتماعية مستوى تعليمياً لا تتعداه هم من أنصار « طبقية التعليم » ... والأمر المؤسف ان الاستاذ الإمام كان من أنصار « طبقية » التعليم ...!

فهو يقول صراحة : إن الناس في التعليم طبقات ثلاث :

« فالطبقة الاولى : العامة من أهل الصناعة والتجارة والزراعة ومن يتبعهم .

والثانية : طبقة الساسة ممن يتعاطى العمل للدولة في تدبير أمر الرعية ، وحمايتها من ضباط العسكرية ، وأعضاء المحاكم رؤسائها ومن يتعلق بهم ، ومأمور الإدارة على اختلاف مراتبهم .

(١) انظر : (بقايا مسألة تأثير التعليم في العقيدة) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

(١) نشر هذا الكلام في (ثمرات الفنون) البيروتية سنة ١٨٨٦ م .

(٢) انظر : (مشروع اصلاح التربية في مصر) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

والطبقة الثالثة : طبقة العلماء من أهل الإرشاد والتربية ..

وإن الواجب هو « تحديد ما يلزم لكل واحدة » من هذه الطبقات من التعليم ، كما ونوعاً .. وعندما يريد الاستاذ الإمام أن يتحفظ على تقسيمه هذا ، ليقول لنا إن ارتقاء الناس بالتعليم من الطبقات الدنيا إلى العليا غير ممنوع ، نجد صورة هذا الاستثناء والتحفظ لا يخرج عن حدود « الشواذ » والحالات الفردية و « الآحاد » من النوابع ، فيقول : « ولا نريد بهذا التقسيم منع الآحاد من كل طبقة أن يطلبوا الكمال الذي خص به من فوقهم ... » (١) فهو موقف طبقي ينظر الى التعليم من موقع طبقي ، فيقسم الناس الى طبقات تبعاً لوضعهم الاجتماعي ، ويضع لكل طبقة « حدوداً تعليمية » لا تتعداها ، اللهم إلا بالنسبة للآحاد « والشواذ » الذين لا يقاس عليهم في تحطى هذه الحدود ؟! ..

وحق لا يتوهم إنسان أننا نظلم الرجل ، فنعمم مدلول كلماته هذه على موقفه ونشاطه في حقل التربية والتعليم ، نلقي نظرة متأمة على جهوده العملية في هذا المجال ، وهي الجهود التي أتاحت له عندما رأس (الجمعية الخيرية الإسلامية) التي كانت تعمل في خدمات ثقافية واجتماعية في مقدمتها التعليم .. (٢)

ففي ذلك التاريخ كانت مدارس التعليم العامة الأميرية ، التي ينفذ فيها الانجليز مخططهم التعليمي تقف بالتلميذ المصري عند الحدود التي تجعل منه موظفاً محدود الأفق ، وكاتب ديوان لا يهتم بشؤون الوطن ، ولا بما هو أساسي من المعارف الإنسانية وأصول العلوم ، والنظرة الشاملة والكلية للكون أو التاريخ أو الإنسان .

وفي ذلك التاريخ أيضاً كان مصطفى كامل و تيار الحزب الوطني يقيم المدارس كي تقدم نموذج الوطني المصري المثقف الذي تجعل منه الثقافة صاحب موقف ثوري في مناهضة الاحتلال ، وهي المدارس التي اجتذبت أبناء البورجوازية المصرية الصغيرة ، وأسهمت في تكوين هذه الطبقة وبلورة شخصيتها في المجتمع ..

فماذا كانت مهام المدارس التي أشرف عليها الاستاذ الإمام ؟ مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ؟؟ ..

إن الرجل يحدد فلسفة هذه المدارس .. فهي ليست كمدارس الحكومة تعمل لتخريج الموظفين ، ومن ثم ليست خاصة بالطبقة الثانية من الطبقات الثلاث التي سبق أن تحدث عنها ... وهي ليست كالأزهر أو دار العلوم تعمل لتكوين العلماء وأهل الإرشاد والتربية ... وإنما لتعليم أولاد الفقراء من أبناء أهل الصناعة والتجارة والزراعة ومن يتبعهم ، أي أنها خاصة بأغلبية الشعب المصري الساحقة ... هذا من حيث البيئة الاجتماعية التي تستهدفها هذه المدارس ... أما الفلسفة التي تجعل تعليمها مساهمة أكيدة في تكريس « طبقية » التعليم فإنها تنبع من استهداف هذه المدارس من وراء التعليم فيها أن يظل « ولد النجار نجاراً » و « ولد الحداد حداداً » و « ولد الفراش فراشاً » ، وأن تحدث لهم فقط زيادة في الأجر بسبب الخدمات الأرقى التي يقدمونها للمخدومين ؟! إذ « لا شك أن الإنسان إذا ظفر « بفراش » كاتب مهذب يزيد في أجره ويطول عنده مكثه » ؟! .. أما تحطى هذه الحدود فهو وقف ، أيضاً ، على الآحاد من النوابع وغير العاديين ..

وفي إحدى خطب الاستاذ الإمام في مدارس هذه الجمعية ، في أولى السنوات التي تولى فيها رئاستها يقدم لنا تصوره لمهامها وفلسفتها فيقول : « ... لم تنشأ الجمعية لمقصد أعلى من هذا في مدارسها ، كأخذ الشهادات والاستعداد للوظائف ، بل من أهم مقاصدها أن تنزع من النفوس اعتقاد أن التعليم لا فائدة فيه إلا الاستخدام في الحكومة ... والجمعية توطن نفوس التلاميذ في مدارسها على أن يعمل الواحد منهم عمل أبيه باتقان ، ويعيش مع الناس بالامانة والاستقامة ، فولد النجار يكون نجاراً ، وولد الحداد يكون حداداً ، وولد الفراش يكون فراشاً ، والتربية والتعليم يساعدان كلا على اتقان عمله وصناعته ، فيكون أكثر كسباً لأنه أكثر اتقاناً للعمل ، مع الامانة والاستقامة ، ولا شك أن الانسان اذا ظفر بفراش كاتب مهذب يزيد في أجره ، ويطول عنده مكثه ، ومن كان عنده استعداد لشيء أعلى مما كان عليه أباه ، وظهر عليه ذلك ، فانه ينبعث اليه من نفسه ، والجمعية تساعد عليه ... والجمعية مهتمة بانشاء قسم صناعي في مدارسها ، لأنه من مقاصدها الاصلية ... ان الجمعية تساعد بالمال من يتخرج من مدارسها ويشغل بصناعة والده ، مدة سنة ، وانها تعلم التلامذة بأنهم لو لديهم أولاً ، ثم للأقربين ، ثم للأمة ... وتنزع من نفوسهم الميل الى وظائف الحكومة ... ان من يتعلم في المدارس الاخرى ،

(١) انظر : (لائحة اصلاح التعليم العثماني) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

(٢) تأسست هذه الجمعية سنة ١٨٩٢ م (سنة ١٣١٠ هـ) ، ورأسها الاستاذ الامام سنة ١٩٠٠ م ، (سنة ١٣١٨ هـ) .

وفي أوربا ، يصبح مشغولاً بالاماني الباطلة التي لا تدرك .. (١) وليس عندنا لغة اجنبية ، لاننا لا نعد التلامذة للوظائف والشهادات ، وانما نعدم للعمل بالحرف والصنائع ... كنت احب ان يكون هذا التعليم عاما في البلاد ، منشأ في جميع الطبقات ، ثم يتسنى بعده لكل طبقة ان تتناول من العلوم والفنون واللغات في المدارس الثانوية والعالية ما هي مستعدة له ... هذا التعليم سلم يرتقي عنه الغني الى التعليم العالي ، ويجعل الفقير على مقربة من الغني في الفكر والخلق ، فاما ان يجد فيلحقه ، واما ان يحسن الاستفادة منه بخدمته ومساعدته في اعماله بالصدق والامانة ، فهذا التعليم لا يستغني عنه احد ، حتى الحمار والحمال .. (٢)

وطبيعي .. فإن لأبناء الأغنياء من الإمكانيات ما يرتقي بهم الى المدارس الثانوية والعالية بما فيها من علوم وفنون ، أما الشعب الفقير فليس أمام أبنائه إلا الاستفادة « بخدمة » الأغنياء ومساعدتهم في اعمالهم بالصدق والامانة فقط لا غير .. اللهم إلا النوابغ الذين ترتفع بهم عبقرياتهم عن مستوى الخدم للأغنياء؟! .. إن هذا هو جوهر « طبقية » التعليم عند الاستاذ الإمام ، مارسه في التطبيق بعد أن قدم له تصوراً نظرياً أشرنا إليه منذ قليل .

* * *

ويبدو أن الاستاذ الامام قد استرجع النظر في تجربته بهذا الحقل قبل هور من انتقاله عن هذه الحياة ، فأدرك أنه لم يحقق فيه النجاح الذي أمله ، والذي تنازل في سبيله عن كثير من المواقف والأشياء .

فالانجليز القائمون على شؤون التعليم العام مصممون على « أن لا حق لأولاد الفقراء في نوع من التعليم الذي تقوم به الحكومة » وهم لا يقيمون المدارس التي يستطيع خريجها « أن يمارس حرفة تقوم بمعيشته » .. ولقد قلت النفقات الحكومية على التعليم ، وزادت مصروفاته على أولياء الأمور « الى حد أن صارت تربية الأولاد عبئاً ثقيلاً على اوساط

(١) والاستاذ الامام يستخدم تعبير « الاماني الباطلة التي لا تدرك » كناية عن الاشتغال بالسياسة .

(٢) انظر : (تعليم اولاد الفقراء) خطبة سنة ١٩٠٠ م وسنة ١٩٠٣ م ، في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

الناس ، وإذا استمر هذا التزايد أمسى التعليم زخرفاً لا يتسنى التحلي به إلا في بيوت الأغنياء .. وهو تعليم لا يكون الرجال المصلحين الذين حلم الرجل بهم ، و « يستحيل ان ينشئ عالماً أو كاتباً أو فيلسوفاً ، فكيف بالنوابغ في شيء من هذا؟! » .. أما تلاميذ مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية فلم يتجاوزوا في حياته ٧٦٦ تلميذاً؟! ..

وعندما استرجع الرجل هذه الصورة اثنى على تجربة محمد علي في التعليم ، وهو الذي سبق وهاجمها أشد الهجوم .. فقال : « إن التعليم في المدارس المصرية من عهد محمد علي الى سنة ١٨٨٢ م كان مجانياً في كل هذه المدة ، ولم يمنع هذا أن تنتج تلك المدارس عدداً من الرجال المتعلمين تعليماً حقيقياً ، ومعظمهم من الفقراء ... » (١)

فإذا أضفنا الى ذلك أن نفس هذا العام (سنة ١٩٠٥ م) قد شهد استقالته من مجلس إدارة الأزهر ، بسبب الشعب الأزهرى الذي دبره ضده الخديوي عباس ، مما أدى إلى يأس الرجل من شهوده إصلاح ذلك المعهد العتيق ، أدركنا ثقل وطأة ذلك الفشل الذي حاق بمشروعات الرجل في هذا الحقل التعليمي ، ونحن نعتقد أن الرجل كان أهلاً لأن يحقق قسطاً كبيراً من النجاح في هذا الميدان لو أنه اتخذ سبيلاً أكثر ثورية مما اتخذ ، لأن شيئاً من الثورية في هذا المجال كان كفيلاً أن يجذب إليه التيار الوطني الثوري الذي حاربه ، وكفيلاً بإصلاح العيوب والسلبيات التي حفلت بها نظريته عن التربية والتعليم ، ولا أدل على ذلك مما سبق أن أشرنا إليه من أن الجوانب الإيجابية في فكر هذا الرجل لا يستطيع أن يحققها إلا مجتمع ثوري يتبناها فيه ويدافع عنها رجال ثوار ... فليس غير المجتمع الثوري ، وليس سوى الرجال الثوار من يستطيعون تطبيق الإصلاحات العميقة الجذور التي أراد الاستاذ الإمام تحقيقها في حياة الشرق وعقول الشرقيين ... وخطأ الرجل الأكبر أنه قد حدد أهدافاً كبرى ، ثم اتخذ لتحقيقها وسائل لا تستطيع أن تنهض بحمل عبء التطبيق لهذه الأهداف؟! .

(١) انظر : (التعليم العام) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

الأسرة والمرأة

[ان الامة تتكون من البيوت (العائلات) ،
فصلاحها صلاحها ... ومن لم يكن له بيت لا تكون له
أمة ... أما النساء فقد ضرب بينهن وبين العلم بستر
لا يدري متى يرفع ... فأصبح حشو أذهانهن
الخرافات ، وملاك احاديثهن الترهات ، اللهم الا قليلا
منهن لا يستغرق الدقيقة عدهن ..!]

محمد عبده

الأسرة والمرأة

في عدد غير قليل من الآثار الفكرية التي خلفها لنا الأستاذ الإمام نجد اهتمامه بالأسرة، وتركيزه على أن إصلاحها وإقامتها على أسس سليمة هو الضمان لتكوين المجتمع والأمة على النحو الذي نريده من جهودنا في الإصلاح ، لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في هذا البناء الكبير ..

فهو يتحدث عن أن « الأمة تتألف من البيوت (العائلات) ، فصالحها صلاحها ، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة . وذلك أن عاطفة التراحم وداعية التعاون إنما تكونان على أشدهما وأكملها في الفطرة بين الوالدين والأولاد ، ثم بين سائر الأقربين ، فمن فسدت فطرته لا خير فيه لأهله ، فأى خير يرجى منه للبعاء والأبعدين ؟ ومن لا خير فيه للناس لا يصلح أن يكون جزءاً من بنية أمة ، لأنه لم تنفع فيه اللحمة النسبية - التي هي أقوى لحمة طبيعية تصل بين الناس - فأى لحمة بعدها تصله بغير الأهل ، فتجعله جزءاً منهم ، يسره ما يسرهم ويؤلمه ما يؤلمهم ، ويرى منفعتهم عين منفعته ومضرته عين مضرتهم ، وهو ما يجب على كل شخص لأتمته ... »^(١)

وهو يرى أن لهذا التلاحم الأسري دوراً في رعاية المحتاجين في المجتمع والفقراء من أهله « فصالح البيت الصغير يحدث له قوة ، فإذا عاون أهله البيوت الأخرى التي تنسب إلى هذا البيت بالقرابة وعاونته هي أيضاً ، يكون لكل البيوت المتعاونة قوة كبرى يمكنه أن يحسن بها إلى المحتاجين الذين ليس لهم بيوت ، تكفيهم مؤونة الحاجة إلى الناس

(١) من تفسيره لآية البقرة (٨٣) . أنظره في مكانه من هذه الأعمال .

الذين لا يجمعهم بهم النسب^(١)»، فحقوق القرابة وفوائدها لا تقف عند من تربطهم علاقة النسب والقرابة فقط ، ومن ثم فهي ليست بالعصبية ، وإنما هي نقطة تجمع وانطلاق نحو التأخي الوطني العام .

ولقد كانت خلف هذا الاهتمام الكبير الذي أبداه الرجل تجاه إصلاح الأسرة أسباب كثيرة ، بعضها فكري ، وبعضها يرجع إلى تكوينه الريفي الذي يقيم وزناً كبيراً للتراث الأسري ووحدة البيوت ، وهو في هذا الباب كان نموذجاً للفلاح المصري الأصيل بكل ما يحمل تجاه هذا الخلق من تقدير وتقدير .. كما أن التفكك والانحلال اللذين كانا يزحفان على العلاقات الأسرية التقليدية كانا من الأسباب والعوامل التي أزعجت الأستاذ الإمام واستنفرت تركيزه هذا على هذا الجانب من جوانب الإصلاح ، وهو قد أجرى في هذا الحقل بعد الدراسات ، وخاصة في ميدان المحاكم وما تزخر به من قضايا تفسد العلاقات بين الأقارب وتقلل فعلها في تفكك البيوت ، وعن إحدى دراساته هذه يقول : « إنني قد استنتجت بالاستقراء منذ كنت قاضياً في إحدى المحاكم الجزئية أن نحو ٧٥ في المائة من القضايا بين الأقارب بعضهم مع بعض ، بما لم يحمل عليه غير التباغض وحب الوقعة والنكابة ، فهل من المعقول أن يكون الفساد في العلائق الطبيعية إلى هذا الحد من التصرم وتتساءل عن تصرف العلائق الوطنية ؟! هل يمكن بعد أن نفقد الروابط الضرورية بين العائلات أن نبحث عن الروابط للجامعة الكبرى ؟! أوليس هذا كمن يطلب الثمر من أغصان الشجر بعدما جرد أصولها وجذورها ، وقطع أوصال عروقها ، وغادرها قطع أخشاب يابسة ؟! »^(٢)

ونحن نعتقد أن نظرة « مثالية » إلى العلاقات الأسرية كانت تسيطر على فكر الأستاذ الإمام ، وأن جذور هذه النظرة المثالية كامنة في قيم المجتمع الريفي الزراعي الإقطاعي ، بما فيه من تقديس لروابط الأسرة ، تلك الروابط التي تهزها من جذورها المجتمعات التجارية والصناعية ، وما في مجتمع المدينة من روابط عامة يمكن أن تقوم بين الناس متخطية علائق البيوت وروابط العائلات ، وهذه العلاقات الاجتماعية الجديدة تقوم في الكثير من الأحيان على حساب العلاقات والقيم القديمة ، ولكن النفس تظل مثقلة بالحنين

(١) من تفسيره لأية النساء (٣٦) . أنظره في مكانه من هذه الأعمال .

(٢) انظر : (التربية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

إلى مثاليات العلاقات الأسرية القديمة ، رغم تشبث الإنسان بالقواعد المادية للمجتمعات والبيئات الجديدة ، وهي التي تنسف تلك العلاقات ... فهو تناقض يقع فيه فكر المصلح وسلوكه ، عندما يدعو للتقدم والتطور ، وعندما تعز عليه المصائر التي تنتهي إليها الجوانب الطيبة من أخلاقيات المجتمع القديم وفي هذا التناقض وقع فكر الأستاذ الإمام عندما ظن أن منازعات الأقارب لا يحمل عليها إلا « التباغض وحب الوقعة والنكابة » ولم يدرك أن قيم المجتمع الجديد في المعاملات المالية والنظرة إلى أمور الحياة هي التي أوجدت كل هذه المنازعات بين الأقارب بالذات ، لأنهم هم الذين تقوم بينهم وبين بعضهم مثل هذه المعاملات - بحكم الميراث ونحوه - قبل أن تقوم بينهم وبين غيرهم من الناس .. ولقد بذل الرجل جهداً إصلاحياً كبيراً في هذا الميدان ، ويكفي أن نعلم أن أغلب جهده في إصلاح المحاكم الشرعية قد استهدف هذا الجانب من الإصلاح ، إصلاح الأسرة ، بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان .

* * *

وإذا كان حديث الأستاذ الإمام عن الإصلاح الأسري والعائلي - هذا الحديث الوعظي العام - قد كان ، في جملته ، كلاماً « شعرياً مثالياً » ... فإن موقف الرجل من قضية المرأة - باعتبارها لبنة الأسرة الأساسية - كان من أعظم مواقفه واقعية وثورية ، وهو من أبرز المواقف الإصلاحية التي شهدتها العصر الذي عاش فيه ..

وبالإضافة إلى ذلك الحديث الذي تشتمل عليه هذه الدراسة ، والذي يتناول دور الأستاذ الإمام في إخراج كتاب (تحرير المرأة) ، والفكر الذي أودعه فيه ، فإننا نورد هنا إشارات إلى موقفه من قضايا ثلاث كانت ولا تزال ، في الجملة ، من أهم القضايا التي تناضل المرأة من أجل كسبها والانتصار فيها على قيم الماضي البالية والمعوقات القائمة منذ قرون في هذا الميدان .. وهي :

١ - قضية تعليم المرأة . ٢ - وتقييد طلاقها . ٣ - وتعدد الزوجات .

وفيما يتعلق بتعليم المرأة يتحدث الأستاذ الإمام عن واقع الجهل الذي كانت تعيشه المرأة في عصره ، وكيف أن « النساء قد ضرب بينهن وبين العلم بما يجب عليهن في دينهن أو دنياهن بستر لا يدري متى يرفع ، ولا يخطر بالبال أن يعلمن عقيدة أو يؤدين فريضة

سوى الصوم .. » وهو ينفي أن يكون هذا الجهل هو سبب العفة والحياء كما كان يزعم خصوم تعليم النساء ، ذلك ان « ما يحافظن عليه من العفة فإنما هو بحكم العادة وحارس الحياء ، أو قليل جداً من موروث الاعتقاد بالحلال والحرام » وكيف أدى هذا الوضع بالنساء إلى أن أصبح « حشو أذهانهن الخرافات ، وملاك أحاديثهن الترهات ، اللهم إلا قليلاً منهن لا يستغرق الدقيقة عدهن .. »^(١)

ولقد نادى الرجل ، منذ وقت مبكر ، بتعلم المرأة ، وتمنى ان تنهض هذه القلة المستنيرة من النساء المتعلّقات بتكوين جمعية نسائية تقيم المدارس لتعليم البنات ، وحيد هذا الدور لمن على ما يشغلن من أمور السياسة واستقبال عليّة القوم في الصالونات^(٢)؟! .. وهو قد دافع عن هذه القضية متضامناً ، من وراء ستار ، مع تلميذه قاسم أمين فيما جاء بكتاب (تحرير المرأة) عن تعليم النساء ..

وفيما يتعلق بتقييد فوضى الطلاق تناول الأستاذ الامام بحث هذه القضية الهامة في أكثر من أثر من آثاره الفكرية ، فهو عندما قن للمحاكم الشرعية قانوناً تحكم بموجبه إذا تضررت الزوجة من غياب زوجها وضع سلطة الطلاق في يد القاضي في عدد من الحالات ، وجعل من بينها حالة وقوع الضرر بالزوجة من الزوج « كالهجر بغير سبب شرعي ، والضرب والسب بدون سبب شرعي » و « حدوث النزاع » واشتداده مع عدم إمكان انقطاعه .. الخ .. الخ ... وهو بذلك قد جعل سلطة الطلاق بيد القاضي في عدد كبير من الحالات ..^(٣)

وعندما أراد أن يحدد الطريقة المثلى لتلافي فوضى الطلاق في المجتمع وكثرته ، حدد هذه الطريقة في عدد من المواد القانونية المقترحة وهي :

المادة الاولى :

« كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضي الشرعي أو المأذون الذي يقيم في دائرة اختصاصه ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته .

المادة الثانية :

يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق ممقوت عند الله ، وينصحه ويبين له تبعه الأمر الذي سيقدم عليه ، ويأمره أن يتروى مدة اسبوع .

المادة الثالثة :

إذا أصر الزوج ، بعد مضي الاسبوع ، على نية الطلاق ، فعلى القاضي أو المأذون أن يبعث حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل الزوجة أو عدلين من الاجانب إن لم يكن لهما أقارب ليصلحا بينهما .

المادة الرابعة :

إذا لم ينجح الحكمان في الاصلاح بين الزوجين فعليهما أن يقدموا تقريراً للقاضي أو المأذون ، وعند ذلك يأذن القاضي أو المأذون للزوج في الطلاق .

المادة الخامسة :

لا يصح الطلاق إلا اذا وقع أمام القاضي أو المأذون ، وبحضور شاهدين ، ولا يقبل اثباته الا بوثيقة رسمية ..^(١)

بل لقد اعتبر الاستاذ الامام أن هذا النوع من التحكميم « واجب » على ولي الأمر وعلى جماعة المسلمين ، ومعنى ذلك أن الائتم بإهمال إقامته وتطبيق نظامه إنما يلحق المجتمع الاسلامي بأسره حكماً ومحكومين .. ذلك أن إهماله يفضي الى « فساد في البيوت بين الأولاد والاقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤدي الامة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التنزيل^(٢) .. »؟!

وهو إلى جانب ذلك يرى اشتراط نية الطلاق والفراق عند إيقاع يمينه ، وأن يكون

(١) انظر : (الرد على هانوتو) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

(٢) سبق أن أوردنا رأيه هذا في الحديث عن الاميرة نازلي هانم فاضل .

(٣) انظر : (الانفاق على الزوجة والتطليق على الزوج) في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(١) انظر : (الطلاق) في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(٢) انظر في هذا الجزء : (تدخل الدولة في الاقتصاد)

الطلاق جميعه واحداً رجعيًا دائماً حتى ولو وقع ثلاثاً في مجلس واحد ، ويستعين في هذه الأحكام بنظرة مستنيرة تجمع من مختلف مذاهب الملة الإسلامية ما يخفف عن الناس المضار النازلة بهم في هذا الميدان ..^(١)

ولا أدل على عمق هذه النظرة ، وثورية هذا الموقف من أن مجتمعنا لا يزال يناضل من أجل تطبيق هذه الإصلاحات حتى اليوم ، وهو لم يصل لذلك بعد ، رغم مرور نحو قرن من الزمان على دعوة الأستاذ الإمام لتطبيقها !؟ .

أما موقف الرجل من مشكلة تعدد الزوجات ، فلقد خلف لنا فيها آراء إصلاحية لا زلنا ننادي بتطبيقها ، ولم تطبق ، حتى الآن ، وهذه الآراء قد حسمت القضية ، بموقف إسلامي مستنير ، يرى تحريم تعدد الزوجات إلا في حالة الضرورة القصوى ، بل وحصر هذه الضرورة في حالة واحدة هي عجز الزوجة عن الإنجاب ..

وفكر الاستاذ الإمام في هذه القضية شديد الحسم والوضوح ، وهو أيضاً فكر قديم طرق بابه وحدد فيه موقفه منذ كان رئيساً لتحرير (الوقائع المصرية) .. واستمر وفيّاً له حتى آخر حياته ..

ففي سنة ١٨٨١ م يدعو إلى تقييد الشهوة الجنسية في الإنسان ، ويرى التزام « الاختصاص بين الزوج والزوجة » عندما يقول : « إن سعادة الإنسان في معيشته ، بل صيانة وجوده في هذه الدار موقوفة على تقييد تلك الشهوة (الجنسية) بقانون يضبط استعمالها ، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها ، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة » .^(٢)

وهو عندما يعرض لرأي الشريعة الإسلامية في التعدد ، يقطع بأنها قد علقت بإباحة التعدد على شرط التحقق من العدل بينهن ، ويقطع بأن هذا العدل غير ميسور التحقق « كما هو مشاهد » ومن ثم فإن الموقف هو وجوب الاقتصار على الزوجة الواحدة ما دام هناك ظن بعدم تحقيق هذا العدل المطلق المطلوب . فيقول : « ... قد أباحت الشريعة الحميدة للرجل الاقتران بأربع من النسوة ، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهن ، وإلا

فلا يجوز الاقتران بغير واحدة ، قال تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة)^(١) ، فان الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها اختل نظام المنزل ، وساءت معيشة العائلة ... أفبعد الوعيد الشرعي ، وذلك الالتزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً ، يجوز الجمع بين الزوجات عند قوتهم عدم القدرة على العدل بين النسوة ، فضلاً عن تحققه ؟! ... وهو يفسر آية إباحة التعدد (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) على ضوء آية (فان خفتم) ويرى أن « اللازم حينئذ إما الاقتصار على الواحدة ، إذا لم يقدرُوا على العدل ، كما هو مشاهد ... وإما أن يتبصروا قبل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل » .^(٢)

على أن أخطر ما في فكر الأستاذ الإمام ، مما يتعلق بتعدد الزوجات ، وأكثر صفحات هذا الفكر المتعلق بالأحوال الشخصية حسماً ووضوحاً وتحديداً ، هي تلك الفتوى التي أجاب فيها على ثلاثة أسئلة تدور حول هذا الموضوع ، فذعن نلتقي في هذا الفتوى بعدد من الآراء والأحكام التي تلم بكل جوانب القضية ، والتي حدد فيها الأستاذ الإمام موقفاً شديد النصح والتقدم ، وذلك عندما رأى :

١ - أن نظام تعدد الزوجات ، واعتماد هذا النظام ، ليس خاصية من خصائص الشرق ولا قسمة أصيلة من قسّمات الشرقيين التي يتميزون بها عن الغرب والغربيين ... فهذا النظام ليس موجوداً عند شعوب « التبت » و « المغول » مثلاً ... كما أن الغرب قد عرف هذا النظام في بعض مراحل تطوره ، وعرفه من الشعوب الغربية « الجرمان » و « الغولو » ، بل لقد أباحه « بعض البابوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا ، كشرلمان ملك فرنسا ، وكان ذلك بعد الإسلام » .. أي أنه نظام مرتبط بظروف وعوامل ليست مقصورة على الشرق ولا ملازمة لهم ، وهو لذلك يمكن أن يزول بزوال هذه الظروف ..

٢ - أن نشأة هذا النظام قد ارتبطت بزيادة أعداد النساء على أعداد الرجال في المجتمعات الحربية القديمة ، ومنها المجتمع العربي الأول .. وأن الذي أسهم في شيوع هذا النظام هم أولئك الذين احتازوا لأنفسهم « الرياسة » و « الثورة » في هذه المجتمعات ، فأخذوا في حيازة النساء لإشباع ما لديهم من شهوات ..

(١) النساء : ٣ .

(٢) انظر في الجزء الثاني : (حكم الشريعة في تعدد الزوجات) وهو منشور بالوقائع في ٨ مارس سنة ١٨٨١ م .

(١) انظر : (الطلاق) في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(٢) انظر في الجزء الثاني : (حاجة الانسان الى الزواج) وهو منشور بالوقائع في ٧ مارس سنة ١٨٨١ م .

٣ - أن الإسلام - على عكس ما يزعم الكتاب الأوروبيون - لم يقر عادات الجاهلية وموقف الجاهليين من هذا الموضوع ، وليس صحيحاً « أن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً » ... ذلك أن الإسلام قد اتخذ من التعدد موقفاً إصلاحياً يهدف إلى الغائه بالتدريج .. فلقد كان التعدد مباحاً دون حد محدود ، فوقف به الإسلام عند حد الأربعة ، وطبق هذا التحديد « بأثر رجعي » ، وفي حالات كثيرة دخل الإسلام من في عصمته أكثر من هذا العدد - عشر نساء مثلاً - فتخلى بحكم إسلامه عن ما زاد على الأربعة منهن ... ومن ثم فإن الخطأ الذي وقع فيه الكتاب الأوروبيون الذين ظنوا أن الإسلام قد قنن عادات الجاهلية ، هو نابع من قياسهم ودراساتهم واقع المسلمين ، وحسبانهم أن هذا الواقع هو موقف الإسلام .

٤ - وأن الإسلام عندما أباح التعدد المحدود إنما كان يريد الخروج من ظلم أشد ، فلقد كان الرجال الذين يكفلون اليتيمات يتزوجون بهن طمعاً في مالهن ، فقال لهم الإسلام « إن كان ضعف اليتيمات يجركم إلى ظلمهن ، وخفتم أن تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن ، وأن يظن فيكم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن ، فدوّنكم النساء سواهن فانكحوا ما يطيب لكم منهن من ذوات جمال ومال من واحدة إلى أربع » فهو تشريع يجب أن ينظر إليه على ضوء هذه الملابسات ..

٥ - أن الإسلام قد اشترط تحقق العدل المطلق في حالة التعدد ، فان ظن عن تحقق هذا العدل المطلق ، وجب الاقتصار على الزوجة الواحدة ... فالموقف ليس موقف الترغيب في التعدد بل التبفيض له ، ولو عقل شرط العدل لما زاد المكثرون على الواحدة .

٦ - ثم يعرض لنظام الرقيق ، الذي كانت له بقايا ملحوظة في بعض المجتمعات الإسلامية على عصره ، فيبرئ الإسلام من هذا النظام ، عندما يفرق بين أسيرات الحرب الشرعية المشروعة « التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها » - وهي حروب قد انتهت منذ قرون وحلت محلها حروب السياسة - يفرق بين أسيرات هذه الحرب التي لم يعد لها وجود ، وبين ضحايا نظام الرقيق الذي عرفه المسلمون طويلاً ، والذي هو أمر غريب عن الإسلام ، لا يعرفه ولا يقره ، فالجركسيات اللاتي يبعن لاحتياج أهلن للرزق ، والسودانيات اللاتي يجلبهن « الأشقياء السلبية المعروفون بالأسيرجية » أمرهن منسوب إلى عادات الجاهلية ، جاهلية الجركس والسودان ، ولا صلة لهذه الجاهلية بدين الإسلام .

٧ - ثم يصل الأستاذ الإمام في فتواه هذه إلى بيت القصيد من الموضوع عندما يحسم إجابة السؤال : هل يجوز منع تعدد الزوجات ؟ ! ويجيب على هذا السؤال الواضح بالجواب المحدد : نعم ... لأن العدل المطلق شرط واجب التحقق ... وتحقيق هذا العدل « مفقود حتماً » ... ووجود من يعدل في هذا الأمر هو أمر نادر ، لا يصح أن يتخذ قاعدة ... كما أن في التعدد ضرراً محققاً يقع بالزوجات ، وتأثيراً للعداوة بين الأولاد ... فللحاكم وللعالَم ، بناء على ذلك ، أن يمنع تعدد الزوجات مطلقاً .. اللهم إلا في حالة ما إذا كانت الزوجة عقيماً ، فان للقاضي أن يتحقق من قيام هذه الضرورة - (ضرورة الإنجاب) - فيبيح الزواج بأخرى غير الزوجة العقيم .. (١)

ونحن نعتقد أن الرجل بموقفه هذا قد استخرج من القرآن الكريم ، بعقله المستنير ، أحكاماً هي أشبه بالثورة على ذلك الواقع المتخلف الذي عاشته المرأة المسلمة ، بسبب هذا التعدد ، ولا زالت تعيشه حتى الآن ، وهي أحكام لا زالت في انتظار المشرع الذي يضعها في التطبيق ..

(١) انظر في الجزء الثاني : (فتوى في تعدد الزوجات) .

الاصلاح الديني

[يجب تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين
على طريقة سلف هذه الامة قبل ظهور الخلاف ،
والرجوع في كسب معارفه إلى منابعها الاولى ...
والنظر إلى العقل باعتباره قوة من أفضل القوى
الانسانية ، بل هي أفضلها على الحقيقة ...]

محمد عبده

الإصلاح الديني

في أخريات حياة الأستاذ الإمام ، وعندما شرع في كتابة فصول يترجم فيها حياته ويسجل بها سيرته ، حدد الأهداف التي ارتفع بها صوته ، وبذل في سبيل تحقيقها جهده وحياته ، في ثلاثة أهداف :

١ - الإصلاح الديني ، وتحرير الفكر من قيد التقليد ..

٢ - والإصلاح اللغوي ، يجعل حاضرن اللغوي والأدبي امتداداً لعصرنا الذهبي ، وتخطي عصور الركاة والعجمة التي غرق فيها أدبنا في الشكليات والزخارف ، والمحسنات ..

٣ - الإصلاح السياسي (قبل أن يهجر السياسة ، ويتفرغ للهدفين الأولين) .

وإذا كانت دراستنا عن فكر الرجل قد اقتصرت حتى الآن على فكره السياسي وما يرتبط به من أفكار اجتماعية ، فإن اكتمال الصورة لا يتأتى إلا بالقضاء الأضواء الضرورية على فكره في الإصلاح الديني ، إذ في ميدانه نلتقي بعبقريه الرجل متألقة مشرقة ، ونظفر بآثاره حافلة بكل ما هو إيجابي ، بل تكاد آثاره في هذا الحقل وفي الإصلاح اللغوي والأدبي أن تخلو من السلبيات التي صادفنا الكثير منها في فكره ومواقفه السياسية .

* * *

والرجل قد حدد هدفه من الإصلاح الديني عندما قال عنه : إنه يعني « تحرير الفكر من قيد التقليد » ، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع

في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ، واعتباره ضمن موازين العقل البشري التي وضعها الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني ، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث في أسرار الكون ، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل .. كل هذا أعده أمراً واحداً ..

وقد خالفت في الدعوة إليه رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منها جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم « (١) » .

ونحن لا نريد أن نفيض في عرض البناء الفكري شبه المتكامل الذي أقامه الأستاذ الإمام في هذا الميدان ، وذلك لاعتقادنا أن النص الأمثل في تجسيد فكره هذا هو ذلك الذي فسر به ما فسر من سور القرآن وآياته .. فالرجل عندما جلس بالأزهر في سني حياته الأخيرة كي يفسر القرآن الكريم كان قد عزم على أن يكتشف لنا مذهبه في الإصلاح الديني وتحرير العقل الإنساني ، وإقامة الصلات الممكنة بين العلم والدين ، أن يكتشف لنا مذهبه في هذه القضايا في تفسيره للقرآن .. ولذلك فنحن نرجى التعرض لدراسة بنائه الفكري المتكامل هذا إلى الدراسة التي سنقدم بها للجزئين الثالث والرابع من أعماله الكاملة ، إذ فيها سيأتي تفسيره لما فسر من سور القرآن وآياته ... ولكن الذي نود الإشارة إليه هنا هو تقدير الأستاذ الإمام للعقل الإنساني ، ومكانته ، وقدراته في البحث والنظر والوصول إلى حقائق الأشياء في هذا الكون وهذه الحياة .. وذلك بعد أن أشرنا إلى المكانة الرفيعة التي للدين في فكر الرجل ، حتى أنه قد جعل منه المرتكز الأول والأساسي للنشاط الإنساني في حقل التربية والتعليم .. وهذه الإشارات التي نود إبرادها هنا عن مقام العقل في الإصلاح الديني عند الأستاذ الإمام ، يمكن أن نوجزها في عدد من النقاط .. وذلك مثل :

١ - إعلاؤه شأن العقل في تفسير القرآن ، وهو كتاب الدين الأول والأساسي ، ورأيه في وجوب أن يطرح الذين يريدون تفسير القرآن تفسيراً حديثاً مستنيراً ، أن يطرحوا

(١) انظر في الجزء الثاني : (سيرتي) .

جانياً « رؤية » السابقين من المفسرين ، وأن يتزودوا فقط بالأسلحة والأدوات اللغوية ، وشيء من أسباب النزول ، ومعلومات السيرة النبوية ، ومعارف التاريخ الإنساني عن حياة الكون والشعوب التي يعرض لها القرآن الكريم ..

فهو يعتبر أن « رؤية » المفسرين السابقين قد ارتبطت بالمستوى العقلي ودرجة العلم التي بلغوها وتحصلت لمجتمعاتهم وبيئاتهم الثقافية . وليس بالضرورة أن يكون عقلنا واقفاً عندما بلغوه فقط ، ولا أن تكون حصيلتنا الفكرية هي فقط ما حصلوه .. وهو لذلك يحدد منهجه في تفسير القرآن ، ويدعو إليه عندما يخاطب أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) ، فيقول له : « داوم على قراءة القرآن ، وتفهم أوامره ونواهيه ، ومواعظه وعبره ، كما كان يتلى على المؤمنين والكافرين أيام الوحي ، وحاذر النظر إلى وجوه التفاسير إلا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، أو ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب إلى ما يشخصك القرآن اليه ، وأحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم إلى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفاً عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبدول » (١) .

٢ - إعلاؤه شأن العقل كقوة من قوى الإنسان ، عند مقارنته بالقوى الأخرى التي يتمتع بها هذا الإنسان ، والاستاذ الإمام يقف في هذا الامر قريباً جداً من موقف الفلاسفة الإلهيين ، ومنهم المعتزلة بين مدارس المتكلمين المسلمين ، فهو يعتبر كل النتائج التي يصل إليها العقل سبلاً توصل إلى ذات الله ، أي أن طريق العقل هو طريق معرفة الله ، ولذلك فهو يقول : ان « العقل من أجل القوى ، بل هو قوة القوى الإنسانية وعمادها ، والكون جميعه هو صحيفته التي ينظر فيها وكتابه الذي يتلوه ، وكل ما يقرأ فيه فهو هداية إلى الله وسبيل للوصول اليه » . فليس هناك إذن صفحات في هذا الكون محظور على العقل الإنساني أن يطالعها ويرى فيها ما يراه ، ذلك أن الحدود التي تحدد نطاق النظر العقلي هي حدود « الفطرة » لا « النصوص الماثورة » ، فالله قد أطلق للعقل البشري أن يجري في سبيله الذي سنته له الفطرة بدون تقييد .. »

(١) انظر هذه الرسالة المرسلة الى (ش.ي.) في الجزء الرابع من هذه الاعمال .

وما ذلك إلا لأن « العقل قوة من أفضل القوى الانسانية » بل هي أفضلها على الحقيقة... »^(١).

٣ - وفيما يتعلق بالنصوص المأثورة عن السابقين ، يفرق الاستاذ الإمام مابن القرآن وبين غيره من النصوص .. ففما يتعلق بغير القرآن من النصوص لا يرى الرجل لنص حصانة تعلي من شأنه على شأن العقل وما يصل إليه من براهين ومعطيات ، ذلك أن الرواة ورجالات السند ، لا نستطيع نحن بما لدينا من معلومات ، أن نجعل من مروياتهم هذه حججاً تعلق حجة العقل الذي هو أفضل القوى الإنسانية على الإطلاق .. وعن قيمة هذه الاسانيد يتحدث الاستاذ الإمام إلى أحد علماء الهند فيقول له : « ما قيمة سند لا أعرف بنفسه رجاله ، ولا أحوالهم ، ولا مكانهم من الثقة والضبط ؟ وإنما هي أسماء تتلقفها المشايخ بأوصاف نقلهم فيها ، ولا سبيل لنا إلى البحث فيما يقولون ؟! »^(٢) والاستاذ الإمام لا يكتفي في هذا الباب - الذي تدخل فيه أحاديث الآحاد ، وهي أغلب ما روي من أحاديث - لا يكتفي بثقة الراوي فيمن روى عنه ، بل يطلب أن تتوافر لنا نحن مقومات ثقتنا في هؤلاء الرواة ، وهو أمر مستحيل ، فيقول : « إن ثقة الناقل بمن ينقل عنه حالة خاصة به ، لا يمكن لغيره أن يشعر بها حتى يكون له مع المنقول عنه في الحال مثل ما للناقل معه ، فلا بد أن يكون عارفاً بأحواله وأخلاقه ودخائل نفسه ، ونحو ذلك مما يطول شرحه ويحصل الثقة للنفس بما يقول القائل... »^(٣) وهكذا لا سبيل أمامنا ولا مفر من عرض هذه « المأثورات » على القرآن ، فما وافقه كان القرآن هو حجة صدقه وما خالفه فلا سبيل لتصديقه ، وما خرج عن الحالتين فالجمل فيه لعقل الانسان مطلق ومفتوح .

أما فيما يتعلق بنص القرآن ، فإن الاستاذ الامام يسمو به عن مواطن الاشتباه ، ويرتفع به عن منازل الجدل ، لا يفرض ظواهر آياته على معطيات العقل وبراهينه

(١) انظر هذه النصوص في (الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

(٢) انظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال (رسالة إلى أحد علماء الهند) وهو الشيخ « أحمد أبو الخير ».

(٣) انظر تفسير الآية (٥) من سورة البقرة في مكانه من هذه الاعمال .

ومنجزات العلم وثمراته ، وإنما بتحديد الإطار الذي يستلهم فيه الإنسان آيات القرآن الكريم ، والإطار الذي يهتدي فيه الإنسان بالعقل والعلم دون أن يقع في حرج المخالفة لنصوص القرآن ... فالقرآن كتاب دين أولاً وقبل كل شيء ، وهو في تعرضه لآثار الله في الأكوام لم يتعرض لها تعرض المدلي بالحقيقة وإنما تعرض المستهدف للعبارة والعظة ، وعندما يعرض للحديث عن الطبيعة لا يعرض لها عرض المقرر للقواعد العلمية ، الداعي إلى الإيمان والالتزام بهذه القواعد ، وإنما عرض من يستخدم هذه الأمور وسائل للبرهنة والاستدلال على وجود الفاعل في هذا الكون وقدرته ووحدانيته « فالقرآن يذكر إجمالاً من آثار الله في الأكوام ، تحريكاً للعبارة ، وتذكيراً بالنعمة ، وحفزاً للفكرة ، لا تقريراً لقواعد الطبيعة ، ولا إلزاماً باعتقاد خاص في الخليفة ، وهو في الاستدلال على التوحيد لم يفارق هذا السبيل .. »^(١) ..

وهو يشير في هذا النص إلى محاولات البعض تكذيب نصوص القرآن التي عرضت لقصة الخليفة - (نشأة الحياة الإنسانية وقصة آدم) - بمقارنتها بنظريات العلم في هذا الميدان ، فيذكر صراحة أن القرآن لا يلزم باعتقاد خاص في هذا الأمر ، وأن آياته في هذا الموضوع لا تقرر للطبيعة القواعد وإنما هي مسوقة لأهداف إلهية غايتها الهداية والموعظة وضرب الأمثال كي تتحرك الطاقات الخيرة والعاقلة في الإنسان إلى ما يحقق السعادة لنوعه مادياً ومعنوياً ..

ونحن إذا شئنا أن « نصنف » موقف الأستاذ الإمام هذا بين مواقف المفكرين ، نستطيع أن نقول : إن الرجل كان صاحب « سلفية عقلية » تميز بها عن مواقف « السلفيين » الذين اكتفوا بالموقف « السلفي » وعن « العقلانيين » الذين انطلقوا من منطلق العقل فقط لا غير ...

فأغلب الذين اتخذوا الموقف السفلي نراهم قد أعلنوا من قدر النصوص المأثورة عن الأولين على قدر العقل ، وهذا ما رفضه الأستاذ الإمام عندما أعلن من قدر العقل واعترف له بمكانه الممتاز بين القوى الإنسانية المختلفة ...

وأغلب الذين انطلقوا من منطلق العقل فقط قد أهدروا قيمة النصوص المأثورة دون

(١) انظر (الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية) في الجزء الثالث من هذه الاعمال .

تميز بين هذه النصوص ... وهذا ما لم يصنعه الأستاذ الإمام عندما ميز بين ما هو متواتر لا يرقى إليه الشك ، مثل القرآن الكريم ، وبين ما جاءنا بواسطة رواة لا نستطيع التأكد من صدقهم وأسانيدهم لا نملك التحقق من سلامتها ووفائها بالمطلوب .. فالرجل يدعو إلى « سلفية » تعود بنا إلى ينباسع الدين النقية ونصوصه البكر وحقائقه الجوهرية .. وهو يدعو إلى أن ننظر في هذه المنابع الأولى بملكة العقل العصري المستنير ، وأن نسقط لذلك أساطير الأولين ، وأن نرفض بعد ذلك كل ما يتعارض مع معطيات العقل العصري المستنير بعد نظره وبحته فيما هو جوهرى وبكر ونقى من عقائد الإسلام كما جاء بها كتابه الكريم .

الاصلاح الادبي واللغوي

[أن الاسلوب المليء بالمحسنات اللفظية ، يعد - في
اللسان العربي - أدنى طبقات القول ، وليس في حلاه
المنوطة بأواخر ألفاظه ما يرفعه الى درجة الوسط .]

محمد عبده

الإصلاح الأدبي واللغوي

الدور الذي نهض به الأستاذ الإمام في النهضة الأدبية والإصلاح اللغوي لا يمكن لكلمة أدنى من كلمة « الثورة » أن تكون تعبيراً دقيقاً عن عظمته وعمقه وخطورته وآثاره في حياة مجتمعتنا في هذا العصر الحديث .

فنحن إذا رجعنا إلى الدور الذي نهض به في تحرير (الوقائع المصرية) ، وإلى ذلك « القسم غير الرسمي » الذي حرر فيه المقالات الطويلة والكثيرة ، وقارنا هذه المقالات في أسلوبها بأسلوب عصرها ، وفي مضامينها بمضامين الآخرين ، استطعنا أن نقول أن محمد عبده قد استلهم لغة التحرير العربية في عصور ازدهارها الذهبية ، وإن مقالاته في (الوقائع المصرية) هي الامتداد المتطور لرسالة الجاحظ (٧٧٥ - ٨٧٢) ، وأنه قد تخطى بحركته الإصلاحية هذه عصور الركاسة والضعف والمحسنتات الشكلية التي أثقلت كاهل لغتنا طوال القرون التي حكم فيها المماليك والأتراك .

ولقد كان الرجل على وعي تام بذلك الدور الذي نهض به في هذا الميدان .. فهو عندما يعرض للغة الصحافة في سنة ١٩٠٢م وخاصة « جرائد الأخبار » يقول إن « ألفاظها وأساليبها » مما « يسوء أهل الذوق ويخيف الغيرة على اللغة في الكثير الأغلب » ، فإنك ترى أولئك المعجزة الضعفاء يخترعون ألفاظاً من عند أنفسهم ، يستعملونها فيما يشاؤون من المعاني ، ويهشمون بها اللغة تهشيماً ، فلا يبالون بما يقدمون أو يؤخرون ، لا يرجعون في ذلك إلى معجم ولا يحرون على قاعدة ، فيزيدون اللغة ضعفاً على ضعفها ، ويصكون وجه الفصاحة ، ويصفعون قفا البلاغة ، وما ظنك بأمة تهان فيها ملكة العلوم وهي البلاغة ؟! » ..

وعندما يتحدث عن المضامين التي تودعها هذه الجرائد أساليبها تلك يقول أنها كالشعر القديم « القائم على عمودي المدح والهجاء » .
ولقد كان نقده أشد لدعاً لصحافة النصف الثاني من القرن التاسع عشر .. « للوقائع »
قبل أن ينهض هو بتحريرها عندما كان « ينشر فيها ما تحب الحكومة أن تنشره من أوامرها .. وبقية صفحاتها كانت وقفاً على مدح أمير البلاد وبعض رجاله الفخام ، وإذا نكب الأمير أحد أولئك الرجال وجد محرر الجريدة أوسع المجال لذكر مثالبه والنيل منه . فكانت قيمة الجريدة بمقدار ما تحتوي عليه . ولهذا لم يكن الناس يشتركون فيها إلا جبراً ؟!

و (روضة المدارس) و (وادي النيل) وغيرهما من الصحف التي « لم يكن الغرض من إنشائها إلا إظهار كل كاتب ما عنده من العلم ، على زعمه ، أفهم أم لم يفهم ؟! أخذ القارئ حظاً منه أم لم يأخذ ؟! » وهي الصحف التي « ماتت بموت أصحاب تلك الرغبة ، ولم يرثها أحد من الناس » . (١)

وهذا النقد اللاذع لأساليب صحافة ذلك العصر يجرد لغة القوم من قيمة « الشكل » ومن قيمة « المضمون » معاً ، ذلك أن الرجل كان صاحب نظرة علمية تربط ، كما نربط نحن اليوم ، بين شرف « الشكل » وشرف « المضمون » .. ذلك « أن هذا النوع من الكلمات (الذي) لم يراعوا في تحريره إلا رقة الكلمات وتوافق الجناسات ، وانسجام السجعيات ، وما يشبه ذلك من المحسنات اللفظية ، التي وسموها بالمحسنات البديعية ، وإن كانت العبارات خلواً من المعاني الجليلة ، أو فاقدة الأساليب الرفيعة (هو) بعض ما في اللسان العربي وليس كل ما فيه ، بل هذا النوع اذا انفرد يعد أدنى طبقات القول ، وليس في حاله المنوطة بأواخر ألفاظه ما يرفعه الى درجة الوسط .. » (٢)

ونحن إذا اتخذنا من هجران الالتزام بالمحسنات اللفظية ، والتخلص من السجع المتكلف ، ثم العودة الى الجيد من أساليب العربية في التعبير ، والالتزام الأمثل لقواعدها ، مع تطويعها للمضامين الحديثة ... إذا أخذنا من هذه القسمات ومن تحققها علامة على بلوغ لغتنا في العصر الحديث طوراً جديداً تخطت به طور الركافة الذي عاشته في عصورها المظلمة - نستطيع أن نقول أن الاستاذ الإمام كان هو الزائد الذي اكتملت على يديه لغتنا هذه

(١) انظر في الجزء الثالث من هذه الاعمال : (النهضة الادبية في الشرق) . ولقد كتب في الاولى

الطهطاوي وعلي مبارك ، وفي الثانية عبد الله ابو السعود .

(٢) انظر : (تقديم نهج البلاغة) في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

القسمات ، بالمجتمع المصري ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . والمرء يطمئن الى هذا الحكم كل الاطمئنان إذا هو قارن هذه القسمات لدى الاستاذ الإمام بها لدى أبرز كاتبين سبقاه الى التأليف والتحرير ، وهما : رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) ، وعلي مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣ م) ، فكلاهما كان يسجع ، بل يكاد يلتزم السجع وغيره من المحسنات اللفظية ، وليس فيها من تقاس لغته بلغة الاستاذ الإمام سلاسة وجزالة ودقة في التزام قواعد العربية مع تطويعها كي تعبر عن الآفاق الرحبة لعقل الانسان العربي الحديث .

* * *

وهذا الزاد الذي استمده الاستاذ الامام من تراث العربية ، واستعان به في تطويرها ، كان ثمرة جهد رائد ، غير مسبوق من أبناء العربية في عصره ، قام به الرجل في الدعوة الى إحياء تراثنا والارتباط به ، وجعل تطورنا الحاضر والمستقبل امتداداً لهذا التراث ، قام الرجل بجهد الريادة في هذا الحقل ، بعد أن كان وقفاً على المستشرقين ، ونهض بما نهض به من عبء ، وأنجز ما أنجز من أعمال دون ضجة ، أو صخب ، حتى يبدو للباحث المعاصر أن عزوف الرجل عن الضجة والصخب هو السبب في إغفال هذه الصفحة من صفحات إنجازاته ، فهي مهمة الذكر من أغلب الذين تعالوا أصواتهم بالحديث عن التراث العربي الإسلامي ، ولا يكاد يعرف أحد الأبعاد الحقيقية لحركة الريادة هذه التي فتح بها الاستاذ الإمام أمام العنصر العربي الوطني باب حضارتنا العربية الإسلامية من خلال دعوته لتحقيق نصوص التراث ونشرها ، ومن خلال قيامه بوضع المنهج العلمي للتحقيق ، وأيضاً تطبيقه فيما حقق من نصوص .

ونحن نقول إن الرجل كان رائداً في وضعه للمنهج العلمي لتحقيق النصوص بين أبناء العربية في العصر الحديث ، وعندما نقول ذلك فإننا لا نعني بالتحقيق مجرد البحث عن « مخطوطات ومنسوخات » النص ، ثم مقابلتها بغرض تقويم النص السليم على الصورة الأقرب الى ما كتبه أو أملاه عليها صاحبه ، فذلك ليس أعقد ولا أهم ما في تحقيق النصوص .. وإنما أعقد ما فيها - وهو ما وضع له الاستاذ الامام المنهج ثم طبقه - هو قواعة نقد النصوص للوصول الى حكم تطمئن له قواعد العلم بخصوص صحة نسبة هذا النص الى من ينسب إليه ، أو رفض هذه النسبة ، أو التشكيك فيها ..

ونحن نعتقد أنه ليس بين المثقفين العرب الذين يستحقون وصف « المثقف » عن جدارة ، من لم يعجب بدرجة أو بأخرى ، ومن لم يستفد من زاوية أو أخرى بذلك المنهج الذي استخدمه الدكتور طه حسين والذي طبقه في نقده للنصوص عندما أخرج كتابه (في الشعر الجاهلي) سنة ١٩٢٦ م ، ونعتقد كذلك أن حركتنا الثقافية تجهل تماماً أن الشيخ محمد عبده قد تحدث عن هذا المنهج واستخدمه قبل هذا التاريخ بأربعين عاماً كاملة ، أي في سنة ١٨٨٦ م ...!

كان ذلك أثناء وجوده بالمنفى في بيروت ، عندما نُشر كتاب (فتوح الشام) المنسوب « للواقدي » ودارت من حول الكتاب وبسببه ضجة ، فسأل البعض الأستاذ الامام رأيه في هذا الكتاب؟ وهل هو للواقدي حقاً؟؟.. فكتب مقالاً حول هذا الموضوع ضمنه أهم عناصر المنهج العلمي في نقد النصوص .. وكان مما قال فيه عن كتاب (فتوح الشام) : « إنني لو حكمت بأنه مكذوب عليه (أي على الواقدي) ، مُخْتَرَع النسبة إليه ، لم أكن مخطئاً ، وذلك لأن : الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة ، وكان من العلم بحيث يعرفه المأمون ... ويواصله ويكتبه ، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها ، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المجهود فيها من متانة التأليف ، وجزالة اللفظ ، وبدواة التعبير . والناظر في كتاب « الواقدي » ينكشف له بأول النظر أن عبارته من صناعات المتأخرين في أساليبها . وما ينقل فيها من كلام الصحابة مثل خالد بن الوليد وأبي عبيدة وغيرهم ... لا ينطبق على مذاهبهم في النطق ، بل كلما دقق المطالع في أحشاء قوله يجد أسلوبه من أساليب القصاصيين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة والتاسعة ، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين ، والرجل مدني المنبت عراقي المقام ... ومثل هذا الكتاب كتب كثيرة كقصص الأنبياء المنسوب لأبي منصور الثعالبي ، وكثير من الكتب المتعلقة بأحوال الآخرة أو بدء العالم أو بعض حقائق المخلوقات المنسوبة إلى الشيخ السيوطي ، وقصص روايات تنسب إلى كعب الأحبار أو الأصمعي ، ومن شاكلها ممن عرف بالرواية فأولع الناس بالنسبة إليهم من غير تفريق بين صحيح وباطل . فجميع ذلك مما لا اعتداد به عند العلماء ، ولا ثقة بما يندرج فيه ... » (١)

(١) انظر : (كتب المغازي وأحاديث القصاصيين) في الجزء الثاني من هذه الأعمال ، وهو مقال منشور في (ثمرات الفنون) البيروتية سنة ١٨٨٦ م .

فهو ينقد نص الكتاب معتمداً على :

١ - معيار لغة العصر الذي عاش فيه من ينسب إليه هذا الكتاب ، وهو القرن الثاني الهجري ، وبهذا المعيار يجد الكتاب أقرب إلى لغة القرن الثامن أو التاسع الهجري .

٢ - معيار ثقافة المؤلف اللغوية والأدبية ، فمثل الواقدي في لغته وأدبه لا يكتب هذا الأسلوب .

٣ - معيار البيئة اللغوية للمؤلف .. وبهذا المعيار حكم الأستاذ الإمام بأن كتاب (فتوح الشام) هو من أساليب القصاصيين في الديار المصرية وليس من ثمرات البيئة اللغوية والأدبية « للمدينة » حيث نبت الواقدي ولا « للعراق » حيث أقام .

٤ - معيار اللغة والأدب بالنسبة لمن تروى لهم النصوص المقتبسة في الكتاب وتنسب إليهم فيه الأقوال والأحاديث ، مثل ما هو منسوب إلى خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح في (فتوح الشام) مما لا يصدر عن مثلهم بعد معرفة لغتهم وأسلوبهم في ضوء اللغة والأسلوب للعصر الذي عاشوا فيه .

ونحن نعتقد أن هذه المعايير ، مع غيرها من المقاييس التي حددها الأستاذ الإمام في مقاله عن كتاب (فتوح الشام) تكون أهم عناصر المنهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق نسبتها إلى أصحابها ..

* * *

أما عن المنهج الذي حدده الأستاذ الامام ، وطبقه في ميدان النهوض بتقويم النص المأثور بحقل التراث العربي الإسلامي فهو منهج لا نغالي إذا قلنا إنه مطابق لأحدث مناهج تقويم النصوص المتبعة الآن ، والتي اتبعها من قبل من يعتد بهم من المستشرقين .

فهو لا يكتفي بمخطوطة واحدة للنص ، بل يبحث عن مخطوطاته جميعاً ، ويجري من أجل ذلك الاتصالات ، ويرسل بالرسائل أو المراسلات إلى الأنحاء المختلفة من بلاد العالم الإسلامي ، كما فعل في جمع مخطوطات (أسرار البلاغة) للجرجاني ، عندما أرسل « أحد طلبة العلم » كي « يقابل » النسخة التي نسخها هو من « طرابلس الشام » على النسخة

المحفظة في مكتبات الأستانة» ...^(١) وكما فعل بكتاب الجرجاني كذلك (دلائل الإعجاز) حينما لم تف المخطوطة التي لديه والأخرى التي لدى العلامة اللغوي محمد محمود الشنقيطي، بالغرض، فأرسل الاستاذ الامام في نسخ مخطوطة «بغداد» ومخطوطة «المدينة»، وقام مع الشنقيطي بمقابلة النص وتقويمه على أربع مخطوطات ...^(٢) وكما فعل بكتاب (المدونة) للإمام مالك، فلقد راسل في سبيل الحصول على نسخة كاملة من مخطوطها كلا من سلطان المغرب «مولاي عبد العزيز»، وقاضي قضاة «فاس» مولاي إدريس بن مولاي عبد الهادي.. ومما جاء في رسالته الى سلطان المغرب نلّس نوع الجهد الذي كان يبذل في هذا الباب، فهو يقول له بعد الديباجة: «... تعلقت الآمال بأن يكون مولانا لفتة الى العلوم الدينية، وإحياء ما مات منها، ونشر ما طوي من كتبها، لتتأدب النفوس بأدبها، وتحبى القلوب إذا اتصلت أسبابها بسببها، فثقة بهذه المقاصد الجليلة ألهمني الله أن أعرض على حضرتكم العلية أنه قد تألفت في مصر (جمعية لإحياء العلوم العربية)، وخاصة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف، وتصحح نسخته، وتطبعه، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين، واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين، وقد عنيت هذه الجمعية بطبع كتاب «علي بن سيده» الأندلسي، في اللغة، المسمى (بالخصص) ... وهي الآن تبحث عن نسخ (مدونة) الإمام مالك، حتى تحصل لها نسخة صحيحة، ثم تطبع هذا الكتاب الجليل.

وقد وجدت من هذا الكتاب قطع في مصر، وقطع أخرى في تونس، وصارت هذه القطع في أيدي الجمعية، ولكن لم توجد الى الآن نسخة كاملة يوثق بصحتها، وقد تأكد للفقير أن نسخة كاملة من الكتاب توجد في «جامع القرويين»، ويسهل على فضل مولانا السلطان - أيداه الله وأيد به الدين - أن يمدنا في عملنا، ويعيننا على ما نبتغي من الخير، بإصدار أمره الكريم أن ترسل إلينا هذه النسخة، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا، ونتم منها ما ينقص من نسخنا، ونعيد لها إليه ... وإما مفرقة جزءاً بعد جزء، فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره ... ونهدي الجامع عشر نسخ من الكتاب عند نهاية طبعه ..»^(٣)

(١) انظر (المنار) المجلد ٥ ج ٤ ص ١٥٤ عدد ١٦ صفر سنة ١٣٢٠ هـ ٢٤ مايو سنة ١٩٠٣ .

(٢) (المنار) المجلد ٥ ج ٤ ص ١٥٤ - ١٥٧ .

(٣) انظر هذه الرسالة في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

وحول نفس المعنى يكتب الى قاضي قضاة «فاس» طالباً نسخة «جامع القرويين» هذه أو «غيرها من نسخ المدونة» ...^(١) وإذا كانت هذه المراسلات وما سبقها من كلمات تكفي لتحديد معالم ذلك الاهتمام الذي يبديه الاستاذ الامام باكمال عناصر تقويم نص المخطوط، فإننا نود أن نقول إن نشاط الرجل هذا في ميدان التحقيق وتقويم النصوص، قد سبق تاريخ هذه المراسلات، بل وسبق قيام تلك الجمعية - (جمعية إحياء العلوم العربية) - التي أنشأها في سنة ١٨٩٩ م، وذلك لأن جهوده العملية في تحقيق كتب التراث قد بدأت منذ كان يُدرّس هذه الكتب في (المدرسة السلطانية) ببيروت في سني منفاه (١٨٨٥ - ١٨٩٩ م)، والمنهج الذي حدده وسبق أن أشرنا إليه في نقد النصوص وتحقيقها قد كتبه في سنة ١٨٨٦ م.

ولعل أكثر نصوصه تعبيراً عن كيفية تطبيقه لمنهجه في «تقويم» النص، و«مقابلة» النسخ المخطوطة بعضها مع البعض الآخر، ذلك الذي نلتقي به في تقديمه لتحقيق وشرح (مقامات بديع الزمان الهمداني) الذي فرغ من تحقيقه في سنة ١٨٨٩ م (١٦ رمضان سنة ١٣٠٦ هـ) أي قبل عودته الى مصر.. فهو يتحدث عن هذه القضية فيقول: «... وأما تصحيح متن الكتاب، فقد وفق الله له بتعداد النسخ لدينا، وإن عظمت شقة الاختيار علينا، لتباين الروايات، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجاد منناه، فكان الوضع اللغوي أصلاً ترجع إليه، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح، ومقياساً نعتد به في التصحيح، فان تعددت الروايات على معان صحيحة أثبتنا في الأصل اولاهما بالوضع، اما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات، واما لتمييزه بقرب معناه الى ما احتف به من أجزاء القول، ثم اشرنا الى الروايات الاخرى في التعليق ...»

وإذا كانت هذه هي أهم العناصر لأدق المناهج في «مقابلة» نسخ المخطوطات وتقويم نصوصها، وأحدث هذه المناهج أيضاً، فلسوف ندهش إذا علمنا أن الاستاذ الإمام قد وصل الى هذا المنهج وطبقه دون أن يكون في ذلك متتلذذاً على غيره من الذين سبقوه الى تحقيق النصوص في العصر الحديث، وكانوا يومئذ من المستشرقين.... فالرجل يقول في هذا التقديم لمقامات بديع الزمان الهمداني: «إنساني» استعنت الله على العمل....

(١) انظر هذه الرسالة في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه ، ولا ذي مثال أحثيه ، ولا مادة لي الا طبع عربي ، وذوق أدبي ، وأمّهات اللغة الحاضرة ، وأمثال العرب السائرة ، ومقالاتهم على الألسن دائرة ... »^(١)

فنحن هنا إزاء موقف الريادة في تحقيق التراث ونشره بين أبناء الأمة العربية والإسلامية ، اهتماماً ، وتحديداً للمنهج العلمي في نقد النصوص وتقويمها ، وتطبيقاً لهذا المنهج ، وجهداً عظيماً مبذولاً في هذا الحقل ، توج بإقامة جمعية لهذا الغرض في سنة ١٨٩٩ م .

وهناك عنصر آخر يلقي ضوءاً هاماً على الغايات التي استهدفها الاستاذ الإمام من وراء النشاط في هذا الميدان .. فنحن قد قلنا أن الرجل كان يريد لتراث هذه الأمة أن يلعب دوره في تجديد حياتها العقلية ، وأن يقدم لحاضرها ومستقبلها الغذاء الصالح للنمو ، والتطور ، وهو قد شاء بإحياء هذا التراث أن تتخطى هذه الأمة صفحات عصورها المظلمة وسنوات عثارها وتخلّفها ، فتجعل من عصر ازدهار حضارتها الذهبي المنبع الذي تقف أمامه مسلحة بالاستنارة العقلانية الحديثة ، لتعترف أمّهات علوم السابقين .. وهذا هو السر في تنوع مواد التراث وتعدد علومه التي وقع عليها اختيار الرجل كي يبدأ بها هذا العمل العظيم .. فنظرة عجل على أمّهات الكتب التي نهض بتحقيقها وتصحيحها وشرحها ، وتلك التي وضعها في جدول أعمال (جمعية إحياء العلوم العربية) ترى أن الرجل كان صاحب نظرة شاملة إلى هذه القضية ، وأن وراء هذه النظرة الشاملة رؤية تبصر الظاهرة بأكملها ...

ففي اللغة نلتقي بجهده مع العلامة الشنقيطي في إخراج (المخصّص) لابن سيده .. وهو من الأمّهات في هذا الباب .

وفي البلاغة نلتقي بكتابي الجرجاني (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز) .. وعندهما وقفت البلاغة العربية قبل عصر الانحدار .

(١) شرح مقامات الهمداني . المقدمة ص ١ - ٨ طبعة بيروت سنة ١٩٢٤ م . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين .

وفي الفقه نلتقي بكتاب الإمام مالك (المدونة) ، ومقامه معروف في هذا الباب . وفي المنطق نلتقي بكتاب (البصائر النصيرية) للطوسي ، وميزاته في بابه تحدث عنها الإمام في التقديم له ، كما أن شروحه عليه تعد موسوعة عرض فيها الإمام فكر المسلمين في قضايا هذا العلم ومشكلاته .^(١)

وفي الأدب نلتقي بكتاب (مقامات بديع الزمان الهمداني) ، وهو الذي جاء نموذجاً رائعاً في تحقيق الاستاذ الإمام وتقويمه للنصوص .

وفي الكتب الجامعة نلتقي بكتاب (نهج البلاغة) لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب ، ومكانته في الفكر العربي ، والتاريخ الإسلامي والسياسة والنصوص الأدبية أشهر من أن يجرى عنها الحديث فلقد أجمعوا على أنه التالي في البلاغة لكلام الله وكلام الرسول عليه السلام .

وهكذا قدم الاستاذ الإمام بنظرته هذه الشاملة والواعية إلى قضية إحياء التراث العربي الإسلامي ، ومنهجه في عملية الإحياء هذه ، وجهوده العملية في هذا الميدان .. قدم الأساس الموضوعي لذلك البناء الجديد الذي دعا إلى إقامته ، وارتفع صوته محبذاً تشييده ، وهو الإصلاح والتجديد لعقل الشرق وحياة الشرقيين .. والذي حدد له الرجل دعامتين ، تحرير العقل من قيد التقليد ، وذلك بواسطة الإصلاح الديني ، والنهضة الأدبية واللغوية ، يجعل حياة العرب الأدبية الحديثة الامتداد المتطور لأكثر الصفحات إشراقاً في تاريخهم الأدبي العظيم ..^(٢) وهما الأمران اللذان يكونان مع فكره السياسي أهم الأغراض التي رمى إليها وشاء تحقيقها من وراء ما قدم من فكر واتخذ من مواقف أثرت ولا زالت تؤثر في حياة الشرق والإسلام حتى هذه الأيام .

(١) انظر هذه المقدمة ونماذج من هذه التعليقات في الجزء الثاني من هذه الأعمال .
(٢) انظر الهدف الثاني من أهدافه في (سيرتي) بالجزء الثاني من هذه الأعمال .

تحقيق هذه الاعمال

تحقيق هذه الاعمال

من الأمور المؤسفة حقاً أن تمر هذه الأعوام التي قاربت السبعين على وفاة مثل هذا العلم الفذ المتفرد من أعلام فكرنا العربي الإسلامي الحديث دون أن توضع أعماله الكاملة ، مجموعة ومحققة ، بين أيدي القراء والباحثين والمفكرين .

ذلك أننا عندما نقرأ نصوص الرجل في مختلف فروع المعرفة التي طرقها عقله ، وتحدث بها لسانه ، وفاض بها قلمه ، نجد أنفسنا بازاء مفكر هو أشبه ما يكون «بالظاهرة الفكرية» التي أملت بجوانب الفكر المختلفة والمتعددة في عصرها ، ثم استشرفت ، بطاقة غير عادية ، آفاق المستقبل ... ومثل هؤلاء المفكرين الذين استوعبوا عصرهم وعبروا عنه في قلقه وتغيره وتطوره ، لن تمكن دراستهم والإحاطة بجوانبهم المتعددة ، ومن ثم تكوين الآراء الدقيقة والموضوعية عن مواقفهم من العديد من القضايا والمشاكل ، إلا بعد جمع أعمالهم الكاملة ، وتحقيقها ، ثم تبويبها التبويب الموضوعي والتاريخي معاً .. فذلك هو الشرط الضروري والأولي لائتلاف جزئيات رأيهم الواحد إزاء القضية الواحدة ، بعد أن بعثت الأحداث وظروف النشر وعوامل السياسة وكبت الحريات هذه الجزئيات ، فاختفى بعضها ، ونسب بعضها إلى شخصيات أخرى ... الخ .. الخ . وذلك هو الشرط الضروري أيضاً لوضع اليد على خط التطور الفكري لهذا المفكر في معالجته للقضايا التي بحثها ، وتحديد عوامل هذا التطور الفكري وأسبابه .. وهل هو حقاً تطور طبيعي ؟ أم ان هناك ظروفاً سياسية قد تدخلت فأملت على الفكر أشياء راعى بها الزمان والمكان ! . فالتبويب الموضوعي والتاريخي معاً يضع النص في مكانه من القضايا العامة ، ويربط هذا النص بالظرف التاريخي الذي قيل فيه ، ومن ثم يعطي الباحث مفاتيح التحليل والتعليل والاستنتاج الدقيق والسليم ...

وإذا كان هذا الأمر ضرورة ملحة بالنسبة لكل مفكر عملاق تحول بإنتاجه الفكري وتأثيره العلمي إلى « ظاهرة فكرية » كبرى ، فإننا نعتقد أن نشر الأعمال الكاملة بالنسبة لمثل هؤلاء المفكرين ، هو بمثابة إعادة تقديمهم إلى الحياة الفكرية مرة أخرى ، بعد رحيل أجسادهم عن هذه الحياة ، ومن ثم إتاحة أوسع الفرص والإمكانيات لفكرهم كي يفيد ويؤثر من جديد ، خصوصاً تلك العناصر الصالحة منه لدفع حركة التطور والتقدم إلى الأمام ... وهذا ما نعتقد أننا نحققه بالنسبة لفكر الاستاذ الإمام عندما نقدم إلى حركتنا الفكرية أعماله الكاملة ، بعد جمعها ، وتحقيقها ، والتقديم بين يديها بالدراسة التي تفتح للقارئ المعاصر أبواب هذا العالم الفكري الرحب والخصب الذي أثمرته لنا حياة ذلك الإمام العظيم . وهذا الأمر بعينه هو ما يجعلنا نكرر الأسف أن تضي هذه السنين الطويلة على وفاة الأستاذ الإمام ، دون أن تقدم أعماله الكاملة ، محققة ، إلى القراء والباحثين والمفكرين ..

والأمر الذي يزيد نشر هذه الأعمال الكاملة ضرورة وإلحاحاً ، أن أعمال هذا المفكر قد أصابها الخلط والاختلاط مع أعمال عدد آخر من المفكرين والكتاب ، في مقدمتهم أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وتلميذاه رشيد رضا وسعد زغلول .. وغيرهم من المفكرين والكتاب .. وأن السياسة قد لعبت دوراً هاماً في هذا الخلط ، بل وفعلت فعلها في تحريف بعض هذه الاعمال وحذف بعضها الآخر . وأن التجارة والكسب المالي قد لعبا أيضاً دوراً في هذا الخلط والاختلاط بين هذه الاعمال .

* * *

ونحن إذا تجاوزنا هذا التعميم في الحديث إلى التحديد ، وجدنا أن فكرة جمع أعمال الاستاذ الإمام الفكرية لم تكن بعيدة عن أذهان تلاميذه وحزبه الفكري بعد وفاته .. ولكنها كانت موجودة لا بهدف تقديم هذه الاعمال كاملة للباحثين والمفكرين ، ولكن بهدف تقديم الاعمال والصفحات التي لا تغضب السلطة الحاكمة في مصر يومئذ : سلطة الاحتلال الإنجليزي ، والحدوي عباس حلمي الثاني .. فلقد وقف هذا الهدف وتلك الغاية من خلف تلك اللجنة التي دعا إلى قيامها ، وأقامها سعد زغلول باشا بحكم علاقته الوثيقة بالإمام ، وبصفته « عميد حزبه المدني ، وأقوى أركانه » - وذلك عندما علم هذا الحزب وذلك التيار الفكري أن الشيخ رشيد رضا يفكر في كتابة تاريخ للأستاذ

الإمام ، فخشوا أن تقدم من صفحات هذا التاريخ حقائق تخرج مركزهم وعلاقاتهم بالسلطة الانجليزية والحدوي عباس .. ولقد انتهى الأمر باشتراكهم مع الشيخ رشيد رضا في التأريخ للرجل ، وفي تقديم الصفحات التي لا تغضب الانجليز ولا الحدوي من أعماله وأفكاره .. أي أن هذا التحريف قد انسحب على « التاريخ » كما انسحب على « الأعمال » ...

والشيخ رشيد رضا يحكي بنفسه هذه الوقائع ، فيقول : إنه بعد وفاة الاستاذ الإمام أعلنت عزمي على كتابة تاريخه ، فجاءني رسول من قبل الشيخ عبد الكريم سلمان ، وقال لي : « إن أصدقاءه قرروا تأليف تاريخه بالتعاون بينهم ، وهم به أولى ، فقلت للمبلغ : إن تأليف تاريخين لهذا الإمام الكبير ليس بكثير ولا كبير ، فليكتبوا ما عندهم ، وأنا أكتب ما عندي .. ثم أرسل إليّ عميد حزبه المدني وأقوى أركانه : سعد باشا زغلول ... فجبته ، فبلغني أنه هو وأخوانه من مريدي الإمام واصدقائه يرون أن أتولى كتابة تاريخه ، وأن يساعدوني بما لديهم من المواد والمعلومات ، ثم يساعدوني على طبعه ونشره بالمال ، بشرط أن أطلعهم على عملي وأستشيرهم فيه ، فان كثيراً من سيرته ، رحمه الله ، كانوا يعدون متكافلين معه فيه ، ويعدون من بعده مسئولين عنه ، فأجبته : إنني لست إلا واحداً منكم ، بل أنا أصغركم ، ولا أستغني عن مساعدتكم ومشاورتكم ، ولا أحب الخروج عما ترونه من مصلحتكم . وفي إثر ذلك اجتمع بدعوة منه الشيخ عبد الكريم سلمان ، وحسن باشا عاصم ، ومحمد بك راسم ، وقاسم بك أمين ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وقرروا ندب أحدهم : فتحي باشا زغلول ليكون نائباً عنهم في التعاون والتشاور معي في العمل ... وكان هو المتصل من جماعتهم بسمو الحدوي ، ومحيطاً بسياسته وسياسة الانكليز في الامور علماً ، وهما الجانبان اللذان يحسب لرضاهما وسخطهما كل حساب ... وبلغوا حموده بك عبده ذلك ، وأنه يرضيهم أن يعطيني ما عنده من مواد هذا التاريخ .. » (١)

وعندما تعلق الأمر بأعمال الأستاذ الإمام الفكرية تمخض الجهد عن عمل هزيل ومشوه ومعيب ، تمثل في الجزء الثاني من تاريخ الأستاذ الإمام ، وهو الذي سمي بجزء (المنشآت) ... أما أنه هزيل فلأنه لا يضم من أعمال الرجل الفكرية إلا النذر اليسير ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام ، لرشيد رضا ، ج ١ ص ٢ طبعة القاهرة الأولى سنة ١٩٣١ م .

إذ أن ما فيه ، بما هو حقاً للإمام ، لا يكاد يبلغ سدس حجم أعماله الفكرية ؟! .. وأما أنه مشوه فلأن السياسة كما قدمنا قد لعبت لعبتها في المواد التي وضعت فيه ، ونحن نقرأ للشيخ رشيد رضا - وهو الذي وضع اسمه على هذا الجزء ، باعتباره الجامع له ، أن فتحي زغلول باشا قد اقترح أن تحذف من مواده - خصوصاً مقالات العروة الوثقى - ما يغضب الانجليز ، فيقول : « فأما ما كان منها خاصاً بالسياسة ، ومسألة مصر والسودان ، وتهيج العالم الإسلامي والهند على الدولة الانكليزية فقد وافقته (أي فتحي زغلول) على تركه ، وعدم نشر شيء منه في منشأته ، لأن الحرية في مصر لا تتسع لنشرها ... وأما المقالات الاصلاحية العامة التي بث الحكيمان (الأفغاني والإمام) فيها الدعوة الى جمع كلمة المسلمين ... فقد اتفقنا على نشر أكثرها ، وترك ما تعدده انكلترة تحريضاً عليها منها . ولكنه اشار ايضاً بحذف جمل من بعض المقالات ما وافقته عليها الا كارهاً .. » ؟! (١) .

فإذا علمنا أن الذي قدم إلى رشيد رضا مقالات الإمام في (الوقائع المصرية) كان هو فتحي زغلول باشا ، إذ هو الذي « نسخ مقالات الاستاذ الإمام الاصلاحية من جريدة الوقائع المصرية الرسمية ، إذ كان يقتني مجموعتها (٢) » أدركنا ما لحقها هي الأخرى من تشويه بفعل « الاختيار » و « الحذف » الذي توخى عدم إغضاب سلطات الاحتلال . والحدوي عباس في ذلك الحين ...

وأما ان هذا العمل معيب فلأنه لم يرقم على أسس التحقيق العلمي للنصوص ، فنسبت محتوياته إلى الاستاذ الإمام ، على حين أن الكثير منها ليس له ، وليس من الإنصاف ولا من الأمانة أن ينسب اليه دون أصحابه الحقيقيين ... وهذه قضية على جانب كبير من الأهمية ، ولم تنطبق فقط على جزء (المنشآت) هذا ، بل انسجبت على الكثير من آثار الاستاذ الإمام .. ومن هنا تأتي أهمية جهد « التحقيق » الذي بذلناه وبذله في إخراج هذه الأعمال ، بعد جهد « الجمع » لها من عدد كبير جداً من المراجع والمصادر والمطان . وهو « الجمع » الذي استعنا فيه أيضاً بقواعد التحقيق العلمي للتمييز ما هو للإمام بما هو لغيره من المفكرين والكتاب ..

(١) المصدر السابق ص ٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٣ .

ونحن إذا شئنا ضرب الأمثلة على ذلك الخلط الذي وقع فيه من تعرض لنشر نصوص الاستاذ الإمام من قبل ، وخاضة الشيخ رشيد رضا ، وهو الخلط الذي برئت منه طبعتنا هذه بحكم اعتمادها على التحقيق العلمي للنصوص ... إذا شئنا أمثلة على ذلك وجدنا الكثير والكثير .. ولكننا نكتفي هنا بتقديم حديث موجز عن أهم النصوص التي كانت موضع الخلط والاختلاط ، والتي تحسم طبعتنا هذه الموقف في قضية نسبتها إلى كاتبها الحقيقي وصاحبها الأصلي .. وهذه النصوص هي :

١ - رسالة الواردات في سر التجليات .

٢ - رسالة المدبر الإنساني والمدبر العقلي الروحاني .

٣ - الحاشية المكتوبة تعليقاً على شرح جلال الدين الدواني لكتاب العقائد العضدية .

٤ - بحث : العلم وتأثيره في الإرادة والاختيار .

٥ - مقال : الشورى .

٦ - مقال : في الشورى والاستبداد .

٧ - تاريخ إسماعيل باشا (مصر وإسماعيل باشا) .

٨ - ما حذف من مقالاته في (الوقائع المصرية) وعددها واحد وثلاثون مقالاً .

٩ - العروة الوثقى .

١٠ - مقالة : المسألة الهندية .

١١ - تفسيره للقرآن الكريم .

١٢ - كتاب تحرير المرأة (الفصول التي كتبها فيه) .

وعلى كل نص من هذه النصوص نقدم حديثاً موجزاً ، يلخص قضية إشكاله ، ويحدد منهجنا في التحقيق الذي استخدمناه في تحديد نسبته إلى صاحبه .. وهو الأمر الذي تنفرد به طبعتنا هذه وتتميز وتمتاز على كل ما سبقها من طبعات أخرجت بعض هذه النصوص مفردة ومتفرقة في العقود التي انتهت من هذا القرن الذي نعيش فيه .

١ - رسالة الواردات في سر التجليات

وهي رسالة صغيرة تقع في طبعة جزء (المنشآت) في سبع عشرة صفحة ، وتتألف من مقدمة تليها اثنتا عشرة « واردة » ، أي فكرة أو قضية ، ثم خاتمة من بضعة سطور .. وهي رسالة فلسفية صوفية على قدر كبير من العمق ، تعكس قدرة فائقة وتمكناً غير عادي لدى صاحبها على البحث في هذا المبحث الصعب ، وارتداد هذا المجال الذي لا يقدر على ارتياده إلا النذر اليسير من المفكرين ...

فاذا علمنا من مقدمة هذه الرسالة - أن تاريخ تحريرها هو سنة ١٨٧٢ م (١٢٩٠ هـ) ، بدأنا نشك في صحة نسبتها إلى الشيخ محمد عبده ، فهو يومئذ لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، وكان بينه وبين التخرج من الأزهر ونيل العالمية خمس سنوات .. وأهم من ذلك كله فإن صحبته للأفغاني ، التي كونت هذا الجانب من تفكيره ، لم يكن قد مضى عليها سوى عام واحد فقط ؟ ! وليس بالأمر المعقول أن يبلغ الشيخ محمد عبده في ذلك العام المستوى الفلسفي الصوفي الذي يجعله قادراً على تحرير هذه الرسالة بحال من الأحوال .

والأمر الذي يزيد من غرابة نسبة هذه الرسالة للشيخ محمد عبده ^(١) أن مقدمتها - وهي للشيخ محمد عبده - تشهد بأن هذه الرسالة لجمال الدين الأفغاني ، وأن دور الأستاذ الإمام فيها إنما هو « التأليف » ، بمعنى الجمع والصيغة ، وأيضاً « التبييض » .. فهو في المقدمة يقول : « أما بعد ، فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله ، الناشئ بإقليم مصر بخطة البحيرة بقرية تسمى محلة نصر ، خادم خدّمة الحكمة ، المعرض عن نحو الكلام والكلمة .. » ثم يضي في أسلوب السجع هذا متحدثاً عن رغبته في الحكمة ، وكيف قالوا له إنها حرام لا يحل النظر في علومها ، حتى « أشرقت شمس الحقائق ، فوضح لنا

(١) يشارك الشيخ رشيد رضا في نسبة هذه الرسالة للأستاذ الإمام الشيخ مصطفى عبد الرازق . انظر محاضراته عن الأستاذ الإمام في الجامعة المصرية ، ١١ يوليو سنة ١٩٢٢ (المنار) المجلد ٢٣ ج ٧ ص ٥٢٠ - ٥٣٠ .

رفائق الدقائق ، يوفود حضرة الحكيم الكامل ، والحق القائم ، أستاذنا السيد جمال الدين الأفغاني لا زال لثمار العلوم جاني ، فرجوانه في شيء من ذلك ، فأجاب والحمد لله على ذلك ، وكان في ذلك سنة ١٢٩٠ فنلنا بذلك طرائف التحف ، فأومأ إلينا بكتابات هذه جزئياتها ، وآيات هذه بيناتها ، وذلك على فترة من الحكمة ، فكأنه غيث أرسل لإحياء تلك النعمة ، وسميتها رسالة الواردات ، في سر التجليات ، فأقول وبالله التوفيق : » .

ثم تتابع « واردات » الرسالة بعد ذلك ، « واردة » بعد ، « واردة » ، وذلك بعد أن حدد الأستاذ الإمام صراحة أنها لأستاذه الأفغاني ، وأنها جزئيات من الكليات التي أجاب بها وأومأ إليها ... ومع ذلك فلقد نسبت هذه الرسالة ، عندما طبعت بعد وفاة الأستاذ الإمام إليه ، ولم تنسب لصاحبها جمال الدين الأفغاني ..

على أن هذه الرسالة التي نجد فيها مقدمة مقطوع بأنها للأستاذ الإمام ، وما بعد المقدمة مما قطع الأستاذ الإمام بأنه للأفغاني ، إن هذه الرسالة تمدنا بحقيقة هامة جداً استغناها في تحقيق نصوص الأستاذ الإمام ، وتميزها ، من نصوص أستاذه الأفغاني في هذه الفترة الأولى من فترات تكوين الإمام وتحصيله وإنشائه ... وهذه الحقيقة هي أن الأستاذ الإمام كان يلتزم السجع في أسلوبه في هذه الفترة من حياته ، وأنه قد استمر ملتزماً له حتى بدء عمله في (الوقائع المصرية) سنة ١٨٨٠ م ، وعند ذلك تخلص منه ... بينما نجد أسلوب الأفغاني خالياً من هذا السجع ... فمقدمة رسالة الواردات تلتزم السجع ، وكل الرسالة تخلو منه ...

ويشهد لملاحظتنا هذه أيضاً أننا نقرأ في (الأهرام) بالعدد ٤١ من سنته الأولى (سنة ١٨٧٦ م) مقالاً يقرظ كتاب (التحفة الأدبية) الذي ترجمه عن الفرنسية الخواجه حنين نعمة الله خوري ... وهذا المقال نشرته « الأهرام » منسوباً للشيخ محمد عبده ، ولكننا نجد نصفه الأول للشيخ محمد عبده ، ونصفه الثاني للأفغاني ، إذ يقول الشيخ محمد عبده في منتصف المقال : « وإنني لا أستطيع أن أذكر من مزايا هذا الكتاب فوق ما أفاده حضرة الأستاذ الأكرم ، والفيلسوف الأعظم ، الذي تشرف بذكر اسمه مسامع القاصي والداني ، جناب السيد جمال الدين الأفغاني ، وهالك ما قال : ... ثم يفتح قوساً ليورد كلام الأفغاني ، فإذا هو خال من السجع ، على حين أن النصف الأول من المقال ، الذي كتبه الأستاذ الإمام قد التزم فيه السجع باستمرار ...

وشاهد آخر على هذه الملاحظة الهامة نجده في مقالتي (فلسفة التربية) و (فلسفة الصناعة) اللذين نشرنا باسم محمد عبده ، وقال في مقدمة كل منهما إن عمله فيها إنما هو العرض لدروس الأفغاني التي القاها في مجلسه على تلاميذه ... واستخدم في الأول تعبير قال الأفغاني « ما معناه » ، ونبه في الثاني أن دوره لا يعدو أن « أودع بعض المعاني قوالب العبارات » ... فنحن نجد الأسلوب هنا خالياً من السجع ، بينما نجد مقاله المنشور في (الأهرام) بعد ذلك عن « العلوم الكلامية ، والدعوة إلى العلوم العصرية » ، ملتزماً للسجع باستمرار ...

وهذه الشواهد المادية المستخرجة من النصوص المقطوع بنسبتها إلى كل من الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ، تقطع بأن أسلوب الإمام في هذه الفترة من حياته كان ملتزماً للسجع عندما ينشئ ، وأن الأفغاني لم يكن يسجع في أسلوبه .. وتثبت أيضاً أن محمد عبده كان يتخلى عن السجع عندما يعرض ويصوغ آراء الآخرين وكتاباتهم ، وعندما « يؤلف » ويبيض « الأمالي التي تملأ عليه في ذلك التاريخ ... وهذه حقيقة هامة استحدثناها معياراً لتمييز نصوص الإمام من نصوص غيره في هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته في التحصيل والإبداع والإنشاء .

٢ — رسالة المدبر الانساني والمدبر العقلي الروحاني

تشغل هذه الرسالة ثلاثة عشرة صفحة في جزء (المنشآت) وموضوعها فلسفي يدور حول عنصري « الروح والجسد » اللذين يكونان 'جماع ذات الانسان ..

والأمر الذي لفت أنظارنا إلى غرابة نسبة هذه الرسالة إلى الأستاذ الإمام ، وجعلنا نشك باديء ذي بدء في هذه النسبة ، هو أن الرسالة خالية من السجع في الأسلوب ، وهو ما التزمه الأستاذ الإمام في هذه المرحلة الأولى من حياته الفكرية ، وضاعف من شكوكنا كذلك أن منشورات الإمام التي نشرها في تاريخ لاحق لهذه الرسالة يلتزم في أسلوبها السجع باستمرار ... فهو قد نشر هذه الرسالة الخالية من السجع « بالأهرام » في العددين ١١ و ٢٣ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م ، في حين نشر مقالين مسجوعين بعد هذا التاريخ بكثير ، أحدهما عن « العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية » بالعام التالي

في العدد ٣٦ من « الأهرام » ، والآخر عن « التحفة الأدبية » بالعدد ٤١ من نفس الجريدة في سنة ١٨٧٧ م .

ولكن هذه الشكوك القوية قد ظلت زمناً دون أن نحسم برأي قاطع في أسبابها ، وما كنا لنحسم في هذه الأسباب لمجرد الشكوك ، حتى وإن كانت على هذا النحو من القوة والمنطقية والاطراد ...

وأثناء مطالعتنا للتأبين الذي أبنت به صحيفة (اللواء) الأستاذ الإمام عقب وفاته وجدنا المفتاح الذي كشف لنا عن صاحب هذه الرسالة ، والذي علمنا منه أنها رسالة مترجمة ، وليست مؤلفة ، وأن مترجمها هو علي باشا مبارك ، وأنه دفع بها إلى الشيخ محمد عبده ليصوغها في قالب فسيح ، وأن هذه الصياغة كانت فاتحة إعجاب الوزير بالشيخ الشاب فكافأه على ذلك ، ولفت إلى كفاءته الأنظار ... تقول « اللواء » : « وأول نجم أضاء في سماء حظ الفقيد أن المرحوم علي مبارك باشا ، ناظر المعارف ، ترجم رسالة في (الروح والجسد) ، ثم أعطاها للأستاذ الفقيد ليكتبها في قالب فسيح ، لما بلغه عنه من زيادة الاقتدار ، فكتبها بعبارة بليغة ، أعجب بها علي مبارك باشا ، وأراد أن يكافئ الفقيد فعينه معلماً لأولاده^(١) . وهكذا اطردت القاعدة ، واستمر السجع علامة على إنشاء الإمام في هذه المرحلة من حياته ، كما اطرد تخليه عنه عندما يكون النص لغيره يجري هو فيه الصياغة وإصلاح العبارة وإعادة العرض والتحرير ..

٣ — التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية

وإذا كان النص الذي عثرنا عليه في صحيفة (اللواء) قد ساعد في حسم الشكوك التي قامت قوية من حول (رسالة المدبر الانساني والمدبر العقلي الروحاني) فلقد التقينا بنص كبير وقفنا إزاءه دون حسم ، وظلت الشكوك حول صاحبه الحقيقي قائمة .. هل هو للأفغاني ؟ أم للأستاذ الإمام ؟؟ .

(١) اللواء - العدد ٧٦٩ الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٥ م (والنقل عن الجزء الثالث من تاريخ الأستاذ الإمام) ص ٣٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

وهذا النص هو عبارة عن كتاب كبير ، جاء في صورة تعليقات - (حاشية) - على شرح جلال الدين الدواني على العقائد العضدية ، لصاحبها عضد الدين الإيجي . وهو نص فلسفي على درجة عظمى من الأهمية والخطورة في العلوم الإلهية ، ولا يدانيه نص آخر من النصوص التي كتبت بمصر في هذه القضايا ، في تلك الفترة من التاريخ .

والأمور التي بعثت على شكنا في نسبة هذا النص إلى الأستاذ الإمام كثيرة ، في مقدمتها :

أولاً : أن الفراغ من تحرير هذا النص قد حدث « في أواخر ذي الحجة » سنة ١٢٩٢ هـ أي حوالي سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ م - ولا نعتقد أن خمس سنوات من صحبة الشيخ محمد عبده للأفغاني كافية لتبلغ به هذا المستوى الفلسفي غير العادي في أمور هي أعقد ما عرض للفلاسفة والمتكلمين منذ أن عرفت الفلسفة وعرف علم الكلام .. ولقد كان الشيخ محمد عبده لا يزال حتى ذلك التاريخ طالباً في الأزهر ، لم يتخرج بعد ، كما أن مضامين مقالاته الإنشائية المنشورة بعد هذا التاريخ كانت لا تزال بسيطة ، بل وسطحية جداً إذا ما قورنت بهذا النص الفلسفي العميق ..

ثانياً : أن هناك اختلافاً بيناً ، في مستوى العمق ، وأيضاً في وجهات النظر ، بين هذا النص وبين النص الآخر الذي أودعه الأستاذ الإمام آراءه الكلامية بعد ذلك ، وهو (رسالة التوحيد) .. ولا يحق لأحد أن يحتج بأن آراء الرجل ربما تطورت ، وبأن (رسالة التوحيد) ربما جاءت دون تعقيد لأنه قد ألفها ككتاب مدرسي ، لطلبة المدرسة السلطانية ببירות أولاً سنة ١٨٨٦ م ، سنة ١٣٠٣ هـ ، ثم في مصر بعد عودته إليها من بيروت .. ذلك أن الحجة الثانية إذا صحت فإن الأولى لن تصح ، وهي المتعلقة بتطوره الفكري ، إذ لو كانت أفكاره التي أودعت التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية قد تطورت لعدّها عند طبع هذه التعليقات ، خصوصاً وهو لم يعزم على طبعها إلا في أواخر حياته ، أي بعد تأليفه لرسالة التوحيد ..

ثالثاً : إن أسلوب هذه التعليقات خال من السجع ، في حين أنها مكتوبة في مرحلة كان أسلوب الأستاذ الإمام لا يخلو فيها من السجع الملتزم إلا عندما يكون النص لغيره وتكون له فقط الصياغة والتحرير ..

رابعاً : إن سياق التعليقات و « تكنيك » تأليفها يقطع بأن كاتبها كان يُدرّس شرح الدواني للعقائد العضدية ، وأنه كان يلقي بهذه التعليقات وهو يشرح القضايا التي عرض لها كل من « الإيجي » و « الدواني » ، و « الدواني » بالذات ... ولم يذكر أحد من أرخ للإمام في فترة حياته تلك أنه قرأ على تلاميذه ، ولا على طلبة الأزهر الذين كانوا يعيد عليهم دروس الأفغاني ، التي كان يلقيها ببيته في « خان الحليلي » ، لم يذكر أحد ممن أرخ لحياة الإمام في هذه الفترة أن شرح الدواني للعقائد العضدية كان من بين الكتب التي شرحها للطلاب ...

خامساً : إننا نجد العلاقة قائمة ، بل وقوية ، بين جمال الدين الأفغاني ، وبين « الدواني » وأيضاً « العضد » ، فهما من بين الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة الذين قرأ لهم وخالط فكرهم في أدوار التكوين الفكري لعقله الفلسفي ، وذلك إلى جانب ابن سينا والغزالي وابن رشد والإمام الرازي وابن خلدون ، والسهروردي ، والكاظمي ، والشيرازي ، والقطب الرازي « .. الخ .. الخ »^(١)

وأكثر من ذلك فإن الذين أرخوا لهذه الفترة من حياة الأفغاني في مصر يقطعون بأن شرح الدواني للعقائد العضدية كان من بين الكتب التي شرحها الأفغاني لطلاب علمه في منزله ، وأنه قد علق عليها بما عهد عنه إزاء الكتب التي كان يشرحها ويتخذ من قضاياها مناسبات لطرح أفكاره على مريديه .. ففي هذه الفترة من حياته أقبل عليه والتف من حوله من لفيف طلبة الأزهر « فكان ينبههم إلى ما في الإعراض عن الدراسات الحكيمة (الفلسفية) ، من علمية وصوفية ، من نقص في العالم الإسلامي يجعل نتاجه العلمي ضئيلاً منقوصاً ، ونظيره إلى الحقائق العلمية سطحيّاً غير نافذ ، حتى حجب إليهم شعورهم بهذا النقص السعي في تلافيه ، فرغبوا إليه أن يدرس لهم طائفة من الكتب ، فأقبل يقرئهم من عوالي كتب الكلام والأصول : العقائد النفسية بشرح التفتازاني ، والعقائد العضدية بشرح الدواني ، والتوضيح لصدر الشريعة بحاشية التفتازاني : التلويح ، ومن كتب الحكمة العليا والتصوف : الإشارات لابن سينا ، وحكمة الإشراق للسهروردي ، والرسالة الزوراء للدواني ، ومن كتب

(١) انظر كتاب (التفسير ورجاله) للشيخ محمد الفاضل بن عاشور ص ١٥٣ طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، مايو سنة ١٩٧٠ م .

الهيئة والرياضيات كتب : الجغميني، والطوسي .. مع التوسع في كل ذلك ، وإيراد الآراء الجديدة والاكتشافات ، ومناقشة المذاهب والمقالات ... وكان في مقدمة المنتسبين إليه والآخذين عنه ... الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ^(١) .

فاذا علمنا أن « الرسالة الزوراء » للدواني التي ورد هنا ذكرها قد وردت المقارنة بينها وبين شرح الدواني للعقائد العنصرية في ثضايا التعليقات التي نحن بصدد الحديث عن تحقيق نسبتها لصاحبها ، أدركنا أننا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نسبة هذا النص إلى الأفغاني لا إلى الأستاذ الامام ..

سادسا : ان كل الكتب التي سرحها الإمام ، في هذه الفترة من حياته ، للطلاب في في الازهر ، أو في منزله ، كانت من بين تلك التي شرحها أستاذه الأفغاني في بيته ، مثل « إيساغوجي » في المنطق ، و « شرح العقائد النفسية » لسعد التفتازاني ، مع حواشيه ، ومقولات السجاعي بحاشية العطار . وغيرها ... مما يؤكد أن المصدر والمنبع هنا كان هو الأفغاني ، وأن دور الأستاذ الإمام قد كان ، يومئذ بالنسبة لهذه النصوص الفلسفية ، هو دور النقل إلى حلقة أخرى من الطلاب والمريدين ، ودور الصياغة والعرض والتحرير ...

* * *

تبقى بعد ذلك مشكلة أن الأستاذ الإمام قد وضع اسمه في مقدمته المسجوعة التي طبعت في صدر هذه التعليقات غير المسجوعة ؟! ، وقال فيها : « أما بعد .. فيقول من جد بالحق جسده ، الفقير إلى ربه » محمد عبده : هذه كلمات قليلة تسفر عن دقائق جلية ، أبرزها فيض الأول ، مع ما عندي من العجز والكلل . فقلت وعلى الله توكلت : .. ثم أخذت تتوالى التعليقات بأسلوب فلسفي لا يعرف السجع ، ولا مكان فيه للحسنات ، ولا تناسب بينه وبين السطور التي قدم بها لها الأستاذ الإمام ...

(١) المصدر السابق. ص ١٥٧ . ونحن عندما ننظر في هذه التعليقات ، شرح الدواني للعقائد العنصرية ، نأسف كل الأسف لضياح شروح الأفغاني هذه على هذه الامهات من كتب الحكمة والمنطق والتصوف لهذه الكوكبة من علماء الاسلام - فلا شك أن في تعليقاته عليها وشروحه لها ما كان سيربز لنا قسمة الفلسفة من شخصيته بأكثر مما هي بارزة الان .

وهذه القضية تقتضي منا نظرة فاحصة ، بمنهج تحقيقي ، في نصوص الكتاب وما عليه من تعليقات ، عسى أن نجد في هذه النصوص ما يزيل بقايا الشبهات التي يمكن أن يتعلق بها أولئك الذين ينسبون هذا النص إلى الأستاذ الإمام .. فهاذا يعطينا النص من دلائل في هذا الباب ؟؟

١ - إن على هذه « التعليقات » « هوامش ^(١) » وضعها الأستاذ الإمام عند عزمه على طبع الكتاب ، وهي قد وضعت في أسفل الصفحات ، يبلغ عددها ثلاثة وعشرين « هامشاً » وهي تبلغ في الحجم ما يوازي اثنتي عشرة صفحة إذا جمعت على حدها ... وهذه الهوامش « تقدم لنا أكثر من دليل قاطع على ان صاحب (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العنصرية) ليس هو الأستاذ الإمام .. فالهامش الخاص بالصفحة ٤٢ ؛ سطر ٢١ ، والذي يعلق به الأستاذ الإمام على عبارة : « وبالجملة ، فالمعلول الاول مثلاً ، بوجوده الخارجي ، إنما يتبع علم الذات بالذات ، اذ مجرد علم الذات ، علم مبدئيته » يقول فيه الأستاذ الإمام : « قوله : اذ مجرد ... الخ .. وإن شئت قلت : إن الواجب بعلمه بذاته ، قد علم سلسلة الممكنات ، إلى غير النهاية ، بعلم المدئية .. الخ .. »

والشاهد الذي نلفت إليه الأنظار ، ونستدل به هنا على ما نقول هو تعبير الأستاذ الإمام بـ « قوله .. » فالقائل هنا بالقطع غير الأستاذ الإمام ، إذ هو يشير إليه بضمير الغائب ، ومعنى ذلك أنه ليس هو صاحب هذا الكتاب ، وإنما هو صاحب هذه « الهوامش » على هذه التعليقات .. ^(٢)

وهناك « هامش » آخر يعطينا دليلاً ثانياً مشابهاً لهذا الدليل ، وهو ما كتبه الأستاذ الإمام على عبارة التعليقات الواردة في ص ٧٣ ؛ بالسطر ١١ ، ١٢ ، ١٣ والتي تقول :

(١) نحن نستخدم هنا كلمة « هامش » وهي من الكلمات « المولدة » للتمييز بينها وبين « التعليقات » لأننا بازاء « هوامش » على « التعليقات » فاستخدمنا لها للتمييز .

(٢) الطبعة التي نرجع اليها ونذكر أرقام صفحاتها هي التي أخرجها الدكتور سليمان دنيا ، وهو قد أورد « الهوامش » مجتمعة في آخر القسم الثاني من الكتاب .. انظر نص التعليق في ص ٦٦٨ - طبعة عيسى البابي الحلبي ، بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م ، ولقد رجعنا كذلك الى الطبعة الاولى التي طبعتها المطبعة الخيرية ووضعت على صفحة غلافها الداخلي - زوراً - تاريخ سنة ١٣٢٢ هـ ، وسيأتي حديثنا عن مغزى هذا التزوير عندما نثبت فيما بعد .

« ولم يفرقوا بين : دلالة المعجزات ، ودلالة البراهين والمقدمات » فيقول « هاشم »
الأستاذ الإمام معقبا : « فان زعم ان المعجزة بنفسها ، ليست برهاناً » قلنا : ... » ..

والشاهد الذي نستدل به هنا هو أنه يشير إلى صاحب « التعليقات » بضمير الغائب ، قائلا : « فان زعم ... » ، وذلك يقطع بأنه ليس هو صاحب هذه التعليقات .. (١)

وهناك « هاشم » ثالث يعطينا دليلاً آخر مشاهراً ، نجده على العبارة الواردة - بالصفحة ٤٩٤ في السطر ١٦ والتي تنتهي بكلمة : « فتأمل » فيأتي « هاشم » الأستاذ الامام مبتدئاً بقوله : « أمر بالتأمل ... » .. فهو يتحدث عن صاحب (التعليقات) الذي « أمر بالتأمل » بضمير الغائب ، قاطعاً بذلك أنه ليس هو صاحب هذه التعليقات .. (٢)

٢ - في « الهاشم » الذي كتبه الأستاذ الإمام على العبارة الواردة بالتعليقات في ص ٤٧٧ سطر ١٦ دليل على أن جهد الأستاذ الإمام هو جهد « التحقيق والتعليق » على هذا النص الذي قلنا إنه للأفغاني ، ففي التعليقات عبارة تتحدث عن خوارق العادات ، وأن مجرد حدوث الخارق مقترناً بدعوى النبوة والرسالة ليس كافياً في وجوب التصديق ، وتضرب مثلاً « بابن مقنع » الذي ادعى الرسالة وظهر على يديه خارق للعادة ، ومع ذلك فهو كاذب .. تقول العبارة : « وكيف يكون مجرد الخارق ، موجباً للقطع عند الاقتران بالدعوى وقد بلغك خبر ابن مقنع وأمثاله ، ممن قد رقت أحوالهم في صحائف الرجال ، كابن خلكان وغيره » .. فيأتي « هاشم » الأستاذ الإمام ليقول لنا : « ففي ابن خلكان أنه أظهر صورة قبر يطلع ويراه الناس من مسافة شهر من موضعه ، ثم يغيب . وقد ذكر هذا القمر أبو العلاء المعري في قوله :

أَفِقْ ، إِنَّمَا الْبَدْرُ الْمَقْنَعُ رَأْسُهُ ضَلَالٌ وَغَى مِثْلُ بَدْرِ الْمَقْنَعِ

وإليه أشار أبو القاسم ، هبة الله بن سناء الملك ، الشاعر ، في قوله :

إِلَيْكَ فَمَا بَدْرُ الْمَقْنَعِ طَالِعاً بِأَسْحَرِ مِنْ أَحْظَاظِ بَدْرِ الْمَعْمِ

واسم هذا الرجل « عطاء » وقيل « حكيم » (١) ... وهو « هاشم » « مُحَقِّقٌ » يتناول بالتعليق والتحقيق نصاً كتبه كاتب آخر ، يعرف ذلك بداهة كل من له دراية بكتب التحقيق وما عليها من « هاشم » وتعليقات وتحقيقات .

٣ - وهناك دليل ثالث نستخرجه من نصوص التعليقات ، وهو على جانب كبير من الأهمية ، لأنه يحدد أن الزمن الذي شرح فيه (شرح الدواني على العقائد العضدية) ، كان في بدء إقامة الأفغاني بمصر ، وقبل أن تنهياً للشيخ محمد عبده أية ادوات يستطيع أن يدخل بها مثل هذا الميدان . ففي ص ٢٠٩ سطر ١٤ يتحدث صاحب التعليقات عن الزمن الذي هو فيه ، والذي يلقي فيه تعليقاته على نص الدواني ، فيقول « ... زماننا هذا الذي قد قام فيه القسيسون على ساق ، وأخذوا يدعون الناس إلى التنصر ... » فيأتي « الهاشم » ليحدد هذا الزمن ، بالنسبة لتاريخ طبع هذا الكتاب للمرة الأولى ، فيقول : « كان هذا من فوق ثلاثين سنة (٢) » ... فإذا كان الأفغاني قد جاء إلى مصر مقيماً ، وعرفه الأستاذ الإمام وصاحبه وتلمذ عليه سنة ١٨٧١ م ، وإذا كانت وفاة الأستاذ الإمام قد حدثت في سنة ١٩٠٥ ، فان بين التاريخين أربعة وثلاثين عاماً ، وإذا كانت « هاشم » الأستاذ الامام هذه قد كتبت قبل طبع الكتاب ، وهو الذي طبع عام وفاته ، أدركنا أن شرح نص الدواني على العقائد العضدية إنما كان في باكورة السنوات الأولى لمجيء الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ م ، يوم كان الشيخ محمد عبده مجرد طالب في الأزهر يخطو خطواته الأولى على سلم التحصيل لمثل هذا اللون من ألوان التفكير ... وعلمنا كذلك أن التاريخ المحدد للفراغ من هذه التعليقات في سنة ١٢٩٢ هـ سنة ١٨٧٥ م إنما هو تاريخ الفراغ منها ، أو تاريخ صياغتها وتحريرها في صورتها هذه ، وهو التحرير والصياغة اللذين قام بهما الأستاذ الإمام بعد إملاء النص من الأفغاني على تلاميذه ومريديه .

وإذا كانت هذه بعض الأدلة المستخرجة من « هاشم » الأستاذ الإمام ، فان هناك أدلة كثيرة يمكن استخراجها من نص (التعليقات) .. ونحن نقدم منها هنا البعض ، على سبيل المثال :

(١) انظر هذا التعليق في ص ٦٧٠ .

(٢) انظر هذا التعليق في ص ٦٦٧ .

(٢) انظر هذا التعليق في ص ٦٦٨ .

(٢) انظر هذا التعليق في ص ٦٧١ .

٤ - في ص ٥٤٨ يتحدث صاحب (التعليقات) فيقول : « ... فقول المعتزلي : (يجب على الله الصلح) : إن كان يريد به ما ذكرنا ، فنعم ، ولا خلاف لأصحابنا معه ، خصوصاً الماتريدية ، لأنهم لا يجوزون العبث عليه تعالى » ... فنحن هذا بازاء فيلسوف يتحدث عن الماتريدية ومن هم على شاكلتهم بأنهم « أصحابه » .. فإذا وضعنا في اعتبارنا سنوات ١٨٧١ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ م وتحملنا الافغاني الفيلسوف ، ومحمد عبده طالب الازهر ، فلا شك أن هذا القول سيكون من نصيب الافغاني وليس الاستاذ الإمام .

٥ - وفي ص ٤٣٠ ، وأثناء الحديث عن رأي للدواني الشارح ، يقول صاحب التعليقات : « ... وأنا أقول : لا وجه للترام الشارح هذا القول ، مذهباً للمتكلمين ، ونفي بعده عن مذهب الحكماء ، فإنه - كما لم يقل به أحد من الحكماء - لم يقل به أحد من المتكلمين سواء » ... فمن الذي يستطيع في ذلك التاريخ أن يصدر مثل هذه الاحكام القاطعة ، ويقول ان هذا القول لم يقل به أحد من الحكماء ، ولم يقل به غير الدواني من المتكلمين؟؟ .. من يستطيع ذلك بمصر في ذلك التاريخ؟! لا أعتقد أن في مصر بأسرها من كانت له امكانية في ذلك سوى جمال الدين الافغاني ... فنحن نعلم مناخ الحركة الفكرية يومئذ ، وكيف أن النوافذ التي فتحتها الطهطاوي في ذلك القرن كانت أساساً على أوروبا وحضارتها الحديثة ، بينما ظلت دراسات الفلسفة والمنطق محرومة في الازهر ... حتى أن الشيخ عlish كان يذهب بعصاه ، بعد ذلك التاريخ ، كي يضرب محمد عبده ، ويفض مجلسه الذي ينقل فيه الى طلبة الازهر بعض ما يقوله الافغاني في بيته من أفكار الفلاسفة والمتكلمين ... فقبل الافغاني لم تعرف مصر في عهدها ذلك اهتماماً بهذه الدراسات وغير الافغاني لم يكن هناك مفكر بمصر يومئذ يستطيع أن يجلس ويصدر مثل هذه الاحكام ..

٦ - ودليل سادس ، وقاطع ، نستخرجه من نصوص التعليقات ، نجده في صفحة ١٥٨ عند الحديث عن علم الله سبحانه ، فإن صاحب التعليقات يحيل على رسالته (الواردات) ، فيقول : « وتحقيق علم الله تعالى يحتاج الى بسط ليس هذا محله ، وقد يأتي ، وقد بسطنا الكلام فيه بسطاً الجمالياً ، في رسالتنا (الواردات) ، ولعلنا نأتي على غايته في كتاب آخر » ، ونحن قد سبق لنا وحققنا نسبة رسالة (الواردات) الى الافغاني ، مستدلين على ذلك بكلام الاستاذ الامام نفسه .

٧ - ودليل سابع ، نستخرجه هو الآخر من نصوص التعليقات ، ونلتقي بحزنياته في عدد من صفحاتها ، مثل ص ١٥٨ عندما يعد صاحب التعليقات بتناول مسألة علم الله في كتاب آخر .. وفي ص ٤٦٣ عندما يتحدث عن مسألة اختيار الله في أفعاله ، والخلاف اللفظي حولها ثم يقول : « ولعل الله تعالى يوفقنا لإيضاحها إيضاحاً شافياً في غير هذا الكتاب .. » .. وفي ص ٥٥٧ عند التعليق على قول الاشعرية : ان الله لا يصدر منه القبيح ، فيقول : « هذا قول جميل ، أخذوه على غير وجهه ، وقد نشره في غير هذا الكتاب » .. فهذه الوعود الكثيرة المتناثرة في الكتاب ، والتي قدمنا نماذج منها ، لا يمكن تصور صدورها من محمد عبده طالب الازهر ، ابن الرابعة والعشرين عاماً .. وتفسيرها : أنها وعود من الافغاني لتوفية هذه القضايا حقها من الشرح في الكتب الفلسفية والكلامية الاخرى التي كان قد أخذ في شرحها واشاعة أفكارها فيها يشبه البرنامج المنظم في بيته على زواره وطلاب علمه ومريديه ..

٨ - ودليل آخر نقدمه هنا يتعلق بتاريخ الطبعة الاولى لهذا الكتاب ، فلقد قال الشيخ مصطفى عبد الرازق في محاضراته عن الإمام في ذكره بالجامعة المصرية (يوليو سنة ١٩٢٢ م) ، ان هذه الحاشية قد طبعت قبل وفاة الاستاذ الامام ، وعندما رجعنا الى الطبعة الاولى التي أخرجتها المطبعة الخيرية ، والتزم بطبعها عمر حسين الخشاب ، وجدنا على صفحة غلافها الداخلي تاريخ سنة ١٣٢٢ هـ ، مما يعني أن الكتاب قد طبع في حياة الاستاذ الامام ، وأنه قد رأى اسمه على غلافه ، ورضي نسبته اليه .. ولكننا وجدنا الحقيقة عكس ذلك ، ففي الصفحة الاخيرة من الكتاب (ص ٢١٢) تحديد لتاريخ طبع الكتاب بأنه « أواخر شعبان المعظم سنة ١٣٢٣ هـ » ، ومعلوم أن الاستاذ الامام قد توفي في ٧ جمادي الاولى من نفس العام ، أي أن الكتاب قد طبع بعد وفاة الامام بأربعة أشهر ، وهي الوفاة التي أعقبت مرضاً استمر عدة أشهر بل ان اسم الامام يذكر في الصفحة الاخيرة من الكتاب هكذا : « العلامة الاوحد ، الفهامة الاجد ، المرحوم الشيخ محمد عبده ، مفتي الديار المصرية ... » .

واذن ، فليس صحيحاً أن الكتاب نشر في حياة الإمام ... وأغلب الظن أن تقديمه « للكلمات القليلة » التي هي تعليقاته على حاشية الافغاني قد فهم منه أنه تقديم لهذه الحاشية الكبيرة - فكان ذلك منشأ الالتباس ..

ومما يذكر أن جميع كتابات الامام - باستثناء ما كتب عن الثورة العربية - قد اهتم بنشرها في حياته ، فإذا كانت هذه الحاشية له فلم تركها دون نشر أكثر من ثلاثين عاماً؟! ..

* * *

ونحن لا نريد أن نطيل أكثر من ذلك في إيراد الحجج والادلة على أن كتاب (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) ، إنما هو للأفغاني ، وأن جهد الشيخ محمد عبده فيه إنما هو جهد الصياغة بعد التلقي ، ثم التحقيق والتعليق ... ويكفي للقارئ ، فضلاً عن الباحث ، أن يختار أي نص من نصوص هذه التعليقات البالغة حداً كبيراً من الدسامة والعمق والإحاطة بمشكلات الفلسفة وعلم الكلام ، وأن يقارن بينها وبين أسلوب الاستاذ الإمام في تلك الفترة ، والذي كان لا يزال سطحياً ملتزماً للسجع عندما ينشئ ، كي يؤمن كما يؤمن ويوقن كما نوقن أن الذين نسبوا هذا النص إلى الاستاذ الامام ، ورتبوا ما رتبوا على ذلك من آراء ، قد خانهم التوفيق ، لأنهم لم يسلكوا الطريق العلمي لتحقيق النصوص .

واحقاقاً للحق ، نقول إن الشيخ رشيد رضا قد أدرك بحاسة « السلفي المحافظ » أن فكر هذه التعليقات متميز عن الفكر الذي عرفه عن الاستاذ الامام في هذه الموضوعات ولكنه لم يصل إلى تحقيق نسبتها إلى صاحبها الفيلسوف الأفغاني ، ولعله لم يحاول ذلك فيمينا نجده قد احتفل كل الاحتفال « برسالة التوحيد » ، واعتبرها « معجزة من معجزات النبي ، عليه الصلاة والسلام ، ظهرت على يد الاستاذ الامام ، وآية من آيات الاسلام .. الخ .. الخ » ^(١) نجده يقول عن هذه التعليقات : إنها « غاية الغايات في علم الكلام ، وتحقيق مسائله ، وتحرير الخلاف بين المتكلمين ، وبيان ما هو لفظي منه ، وما هو حقيقي ، وقد اهتدى في كثير من أبحاثها إلى أن الحق في العقائد هو مذهب السلف ، ولكن كثيراً من نظريات المتكلمين وتأويلاتهم ظلت ناشئة في ذهنه زمننا طويلاً ، ولا يزول مثل هذا الا رويداً رويداً .. » ^(٢) فهو هنا يكاد أن يقول ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام . ج ٢ ص ٧٧٩ .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٧٧٨ .

بل قال بالفعل ، إن افكار هذه التعليقات من أثر علاقة الأفغاني بالامام في فترة حياته الأولى ، وأن هذه الآثار ظلت ناشئة في ذهن الامام ، وأن أثرها لا يزول إلا رويداً رويداً؟! ..

* * *

٤ - بحث : العلم وتأثيره في الارادة والاختيار

وهو بحث نشر في (الوقائع المصرية) ، غير كامل ، واستمر نشر الجزء الذي نشر منه خمسة أعداد ، بدأت بالعدد ١٢٧١ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ م .. ولقد نشر هذا البحث دون توقيع ، وإن كان قد كتب تحت عنوانه انه « لأحد المفكرين المشتغلين بالعلوم العقلية » . وفي هذه الفترة كان الاستاذ الامام رئيساً لتحرير (الوقائع) ، وكان يحرر المقالات ويكتب في السياسة والاجتماعيات ، ولكنه كان قد أجبر على ترك التدريس منذ عزل من وظائف التدريس بعد نفي الافغاني في سنة ١٨٧٩ م .. كما أنه لم يكن قد عرف بعد بالاشتغال بالعلوم العقلية ، حتى ينصرف إليه انشاء هذا البحث الفلسفي العميق ، كما فهم ذلك خطأ الذين نسبوه إليه ، وقالوا انه لم يذكر اسمه على هذا البحث صراحة كي يجعل النظر فيه والحكم عليه مجرداً عن معرفة شخص كاتبه .. ^(١) .

وغير هذا الدليل الذي يتمثل في أن الاستاذ الإمام لم يكن بعد قد عرف عنه أنه من « المفكرين المشتغلين بالعلوم العقلية » ، لنا على أن هذا البحث ليس من إنشائه ، وأنه من آثار استاذ الأفغاني ، التي تلقاها عنه الإمام ، أدلة أخرى ، منها :

١ - أن الاستاذ الامام - وهو قطعاً الذي قدم البحث للنشر - يقول في التقديم له إن هذا هو ما وصل إليه عقلي « نقلاً عن العلماء المحققين واستنباطاً من كلامهم »

(١) انظر هامش الصفحة ١٨٤ من الجزء الثاني من تاريخ الاستاذ الامام ، الطبعة الاولى

سنة ١٣٢٤ هـ .

وأن نشر هذا البحث في (الوقائع) هو بمثابة « حكاية لآراء العلماء وما أدام إليه التدقيق في هذه المسألة .. » فهو هنا يشير الى أن هذا البحث ليس من إنشائه هو ، وأن دوره فيه هو دور التلقي والحكاية لآراء هؤلاء العلماء والحكماء ...

٢ - ان الشبه كبير جداً ، بل والتطابق قائم بين الكثير من أفكار هذا البحث وأفكار مماثلة لها وردت في (رسالة الواردات في سر التجليات) تلك التي حققنا نسبتها الى الأفغاني بأكثر من دليل قاطع ، في مقدمتها قول الاستاذ الإمام ذات في التقديم لها : ومن يقرأ ما ورد عن « الإدراك » في بحث : (العلم : تأثيره في الإرادة والاختيار) وما ورد عنه في : (رسالة الواردات) يدرك أن صاحبها واحد دون شك أو ارتياب ...

والحقيقة أن من يقرأ هذه النصوص مع التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية يدرك تماماً أنها لمفكر واحد هو جمال الدين الأفغاني .. (١)

* * *

٥ - الشورى

وهو مقال منشور في الوقائع المصرية ، بالعدد ١٢٧٩ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨١ م ، (٢ صفر سنة ١٢٩٩ هـ) ، ولقد أخطأ الذين نسبوه الى الاستاذ الإمام . ذلك أن الوقائع قد كتبت في صدر هذا المقال عبارة تقول بالحرف الواحد : « وردت لنا هذه الرسالة المفيدة من قلم بعض أفاضل طلبة العلم الشريف ، فاخترنا إثباتها حرصاً منا على منفعة المطالعين ، وهذه هي : قال حفظه الله : « .. وحتى لو جاز للبعض أن يزعم أنها للإمام ، وأنه قد أراد تجهيل نسبتها إليه ، فليس بمعقول أن يقال في وصفه إنه « أحد الطلبة » ، وكان الأولى أن يقال : أحد الأدباء ، مثلاً ، وهو ما حدث بالفعل في بعض المقالات - (الحياة السياسية) - ولعل منشأ هذا الخطأ هو أن الإمام بالفعل كتابات

(١) في الطبعة القادمة من الاعمال الكاملة للأفغاني سنقدم كل النصوص التي كانت منسوبة خطأ الى الاستاذ الامام ، والتي حققنا نسبتها الى الافغاني أثناء عملنا في اخراج أعمال الشيخ محمد عبده ، وهي النصوص التي لم تتضمنها الطبعة الاولى لأعمال الافغاني التي أصدرناها في سنة ١٩٦٧ م .

في (الوقائع) عن الشورى ، ولكنها مضمنة في مقالات ثلاث : (الشورى والاستبداد) و (في الشورى) و (الشورى والقانون) ، وهي منشورة بالأعداد ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٩٠ أما مقال (الشورى) ، هذا الذي كتبه أحد طلبة العلم فهو منشور بالعدد ١٢٨٩ فكان المفروض ، لو صحت نسبته للإمام ، أن يكون حلقة في السلسلة ، ولكن الحال ليس كذلك ، مما قطع بأنه ليس من مقالات الأستاذ الإمام .

* * *

٦ - مقال في الشورى والاستبداد

هو من مقالات الاستاذ الإمام في (الوقائع المصرية) نشر بالعدد ١٢٧٩ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٢٠ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) ، ونحن ننبه هنا على نسبته للأستاذ الإمام ، لأن جريدة (البلاغ) قد أعادت نشره في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ناسبة إياه الى سعد باشا زغلول - وكان لا يزال يومئذ على قيد الحياة - ونحن نقطع بخطأ (البلاغ) في نسبة هذا المقال إلى سعد زغلول ، لأسباب منها :

١ - أن هذا المقال من المقالات التي نسبتها اللجنة التي رئسها سعد زغلول نفسه الى الاستاذ الامام ، والتي نسخها من الوقائع فتحي باشا زغلول وقدمها للشيخ رشيد رضا كي تنشر في (منشآت الامام) .

٢ - أن هذا المقال بحث في الشورى من حيث حكمها الشرعي في الشريعة الإسلامية ، وأسلوبه ومضمونه قاطع بأنه من إنشاء الاستاذ الإمام ..

٣ - أن لهذا المقال تكملة نشرت تحت عنوان (في الشورى) بالعدد ١٢٨٠ في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م بدأه الإمام بقوله : « تكلمنا في العدد الماضي عن الشورى ، ولكن من حيث حكمها الشرعي .. » ثم ختم الإمام هذا البحث بالمقال المنشور بالعدد ١٢٩٠ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

٤ - ان مقالات سعد زغلول في (الوقائع) كانت توقع بإمضاء (سعد) مثله مثل

غيره من المحررين ، أما الاستاذ الامام فإن مقالاته لم تكن توقع ، لأنه كان رئيس التحرير الذي يهر الصحيفة كلها بتوقيعه في آخر سطر من سطور صفحتها الأخيرة .

(وسياقي حديثنا المفصل عن ذلك عند بحث المقالات التي حذفت من تراث الإمام مما كتبه في (الوقائع المصرية) .

* * *

٧ — مصر واسماعيل باشا

وهو كتاب ألفه الامام في مرحلة حياته التي سبقت منفاه ، ولقد ضاعت أصوله ، ولم يذكر الامام عنه شيئاً في الحديث عن مؤلفاته للشيخ رشيد رضا .. ولكن الشيخ رشيد رضا يقول إنه قد : « أخبرني بهذا الكتاب أحد تلاميذه الأولين ، وقال : إن السيد عبد الله النديم كان أخذ من الفقيد - (أي الإمام) - نسخته في أثناء الثورة العرابية ، ونشر منه فصلاً في جريدة (الطائف) بتصرف أو بغير تصرف ... » (١)

ولقد بحثنا بحثاً طويلاً ومضينا علنا نجد أعداد جريدة (الطائف) هذه حتى نحقق هذا القول الذي قاله أحد تلاميذ الامام عن هذا الكتاب ، فلم نجد سوى بقايا قصاصات وأوراق من هذه الجريدة التي تعد بمثابة إحدى الوثائق الهامة جداً في تاريخ الثورة العرابية ونضال وطننا ضد الاستعمار في ذلك التاريخ . وفي العدد في ٦ مايو سنة ١٨٨٢ م من هذه الجريدة وجدنا الفصل الثالث والرابع من هذا الكتاب منشورين تحت عنوان عام هو (مصر وإسماعيل باشا) ، وفي نهاية الفصل الرابع وعد من « نديم » بنشر الفصل الخامس في العدد القادم ، ومن اسلوب هذين الفصلين تحققنا أن « نديم » قد « تصرف » عند نشره لهذه الفصول .. فهو مثلاً يتحدث عن حاشية الخديوي السابق اسماعيل ، ويذكر غيظهم الآن مما تنشر جريدة (الطائف) في حقهم ومن سيرة ظلمهم في البلاد ، ولقد أثبتنا في أعمال الامام هذين الفصلين على رجاء أن نعتز مستقبلاً ، ولو بإحدى المكتبات الخاصة ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام . ج ١ ص ٧٧٧ .

على أعداد مجلة (الطائف) التي نشرت بها باقي فصول هذا الكتاب الذي يؤرخ لحياة مصر في ظل حكم الخديوي اسماعيل ... وذلك حتى نتمكن مستقبلاً من تقديم هذا النص الهام كاملاً الى القراء ..

* * *

٨ — ما حذف من مقالات الوقائع المصرية

في (الوقائع المصرية) نلتقي بالمرحلة الأولى من مراحل نضج الاستاذ الامام ، واستقلاله بالتفكير عن استاذة الافغاني ، ووضوح مذهبه وسبيله الاصلاحى المتميز عن السبيل الشورى لجمال الدين الأفغاني ، وفي (الوقائع المصرية) كذلك نلتقي بالصفحة والمرحلة التي اقترب فيها الاستاذ الامام من الثورة والثوار ، والفكر والموقف الشورى ، وذلك عندما شارك في الثورة العرابية ، من موقع « الاعتدال » ، بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م وحتى هزيمة الثورة في منتصف سنة ١٨٨٢ م .. ومن هنا تتجلى الاهمية القصوى لمقالاته في (الوقائع) كوثيقة فكرية لمرحلة من أهم مراحل حياته ، نستطيع من خلالها أن نحدد الكثير في جوانب حياته الفكرية والسياسية على السواء .

ولقد سبق أن أشرنا الى أن جزء (المنشآت) قد ضم العديد من مقالاته في (الوقائع) إذ احتوى على خمس وثلاثين مقالاً ، نفينا نسبة واحد منها الى الإمام ، فيبقى له منها أربع وثلاثون .. كما سبق أن أشرنا الى المصدر الذي قام بتحديد أن هذه المقالات هي للاستاذ الامام - خصوصاً وهي منشورة في (الوقائع) دون توقيع - وهذا المصدر هو اللجنة التي كونها ورئسها سعد زغلول باشا ، والتي ضمت :

١ - فتحى باشا زغلول ، ٢ - والشيخ عبد الكريم سلمان ، ٣ - وحسن باشا عاصم ، ٤ - ومحمد بك رستم ، ٥ - وقاسم بك أمين ، ٦ - والشيخ عبد الرحيم باشا الدمرداش ... ونقلنا عن الشيخ رشيد رضا أن الذي قام بنسخ مقالات الامام في (الوقائع) هو فتحى باشا زغلول ، الذي كان يمتلك مجموعة كاملة من هذه الجريدة ..

والحق أننا ونحن نحقق أعمال لاستاذ الامام هذه ، وبالذات مقالاته في (الوقائع) راودتنا في البداية فكرة الثقة برأي هذه اللجنة وموقفها ، ففيها اثنان من المحررين الذين عملوا مع الاستاذ الامام في (الوقائع) وهما عضوها : الشيخ عبدالكريم سلمان ، ورئيسها سعد باشا زغلول ، وبديهي أن تكون آراؤهما في تحديد نسبة المقالات الى الامام محل ثقة واطمئنان ، خصوصاً وهي جميعها قد نشرت دون توقيع ضمن مقالات أخرى كثيرة أغفلت من التوقيع ...

ولكن الشكوك في موقف هذه اللجنة وفي إخلاصها للحقيقة العلمية والتحقيق العلمي قد ساورتنا بعد زمن وجيز جداً ، وكان السبب الأول هو ذلك الميل لارضاء الانجليز ، وسلطة الحديوي ، الذي اتخذته اللجنة موقفاً لها وهي تنظر في تراث الاستاذ الامام .. فإذا كان عمل هذه اللجنة قد بدأ في ظروف الارهاب الاستعماري الانجليزي الذي صاحب مأساة دنشواي سنة ١٩٠٦ ، وإذا كان الرجل جمع مقالات الامام من (الوقائع) هو فتحي باشا زغلول ، أحد جلادي الشعب في دنشواي ، فماذا عساه يكون قد صنع بمقالات الامام التي تسجل تأييده للثورة العربية والعراقيين ضد العرش الحديوي وضد الانجليز ؟!

وأمر ثان دعم من هذه الشكوك استخلصناه من تتبع تواريخ المقالات التي نسخها فتحي باشا زغلول من (الوقائع) للاستاذ الامام ، ومقارنة هذه التواريخ بتطور الموقف السياسي للاستاذ الامام من الثورة العربية والعراقيين. فلاحظنا انه قد نسب للإمام ثلاثين مقالاً منشورة في سنة ١٨٨١ م من بينها عدد من المقالات السياسية التي تعارض الحكم الشوري والنيابي وتنقد الثورة والثوار ، أما الفترة التي أيد فيها الامام الثورة ، وخاصة في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٨٨٢ فلا يذكر للإمام فيها سوى مقال واحد عنوانه (التمرن والاعتقاد) وهو مقال لا علاقة له بالسياسة أصلاً ؟! فأين كان قلم الإمام في هذه الفترة بالذات .

وأمر ثالث ، حول الشكوك الى دليل حاسم ، وجدناه في مقال (الحياة السياسية) المنشور بالعدد ١٢٦٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (محرم سنة ١٢٩٩ هـ) - وهي فترة كان الأستاذ الامام فيها قد انحاز للثورة - ولقد وجدنا المقال يبدأ بهذه العبارة : « تقرر فيما سلف أن لا بد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها .. » إذن فالمقال حلقة من سلسلة مقالات ، ولا بد أن يكون فتحي زغلول واللجنة التي هو عضو فيها

قد حذفت ما « سلف » من هذه المقالات ... فتركنا جانباً جزء (المنشآت) ، ورجعنا الى صحيفة (الوقائع) فوجدنا هذا المقال عن (الحياة السياسية) هو الحلقة الأخيرة من مقالات متسلسلة سبقت منها ثلاث مقالات نشرت بالأعداد ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٤ في ٩ ، ١٠ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م وهي من أهم المقالات التي تثبت انحياز الأستاذ الامام الى جانب الحكم النيابي والحرية للشعب ومباركته للثورة ووقوفه مع الثوار . . . اذن فهنا تشويه متعمد قصد به اصحابه ارضاء الاحتلال ، واسقاط هذه الصفحة من تراث وتاريخ الاستاذ الامام ؟!

وعند هذا الحد قررنا أن لا نعتمد رأي هذه اللجنة في تحديد مقالات الاستاذ الامام في (الوقائع) وأن نقف وجهاً لوجه أمام المصدر الأصلي ، الصحيفة نفسها ، وأن نستخرج المعايير التي نقيس بها ونحقق على أساسها مقالات الامام من مقالات سواء ، ولقد كانت النتيجة مذهلة . فبدلاً من المقالات الاربعة والثلاثين التي نسبت له من (الوقائع) ارتفع رقم مقالاته فيها الى خمس وستين مقالاً ؟! أي أن ما حذف من مقالاته بها هو واحد وثلاثون مقالاً ؟! ... وبدلاً من المقال الوحيد الذي اثبت له من كتاباته في سنة ١٨٨٢ م وجدنا له سبع مقالات أخرى ، أغلبها في السياسة ، تأييداً للثورة ، وبعضها أشبه بالوثائق التي تسجل الخطب والاراء التي قالها الامام في الاجتماعات التي ضمته وزعماء الثورة الآخرين .. اما الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة ١٨٨١ ، والتي كانت بداية وقوف الامام مع الثورة بعد مظاهرة عابدين في سبتمبر سنة ١٨٨١ م فلقد وجدنا ان ما حذف من كتابات الامام فيها هي مقالات ثمانية أغلبها في السياسة ، شاهدة بتطوره الفكري في ذلك التاريخ ...

بقي أن نذكر الصعوبات التي واجهتنا في تحقيق مقالات الوقائع هذه ، والتي استطعنا من خلال التغلب عليها أن نستخرج المعايير التي ميزنا بواسطتها كتابات الاستاذ الامام من كتابات غيره ... وهي ما نستطيع إجمالاً في هذه النقاط :

أولاً : استطعنا أن نحدد بدء اشتراك الاستاذ الامام في تحرير (الوقائع) عندما قرأنا للشيخ رشيد رضا في الجزء الأول من تاريخ الامام (ص ١٣٧ ، ١٣٨) أن رياض باشا طلب من قلم تحرير الوقائع كتابة مقال يقدم به « لقانون التصفية » ، وأن يكتب هذا المقال على وجه السرعة ، فعجز قلم التحرير ، ثم تنبه رئيس التحرير الشيخ أحمد

عبد الرحيم الى أن هناك محرراً قد عين أخيراً بالجريدة ، وأنه شبه معزول عن العمل ، فكلفه بالأمر ، فحرر المقال تحريراً لفت إليه نظر رياض باشا ، حتى أنه استدعاه وسأله كيف يكون محيطاً هذه الإحاطة بمشاكل مصر المالية ، ويستطيع تحرير مثل هذا المقال في وقت وجيز ، ولا يكتب في الجريدة مثل هذه المقالات؟؟.. وبفحص أعداد (الوقائع) وجدنا هذا المقال بالعدد (٩٠٩) الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م (١١ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) تحت عنوان (عيد مصر ومطلع سعادتها)..

ثانياً : بنفس أسلوب الأستاذ الامام هذا وجدنا مقالاً ثانياً بالعدد ٩٣٢ في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٢٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ) عنوانه (العدالة وانعلم) .. وقاريخ نشر هذين المقالين سابق على تولى الأستاذ الامام رئاسة (تحرير الوقائع) ، ومن ثم سابق على عمل سعد زغلول ، وعبد الكريم سلمان ، وإبراهيم الهلباوي في مساعدته كمحررين في قلم (الوقائع) ..

ثالثاً : لاحظنا من تتبعنا لأعداد الصحيفة أن الأستاذ الإمام قد تولى رئاسة تحريرها ابتداء من العدد ٩٣٣ في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ هـ) ونشرت بهذا العدد بعض مواد اللائحة التي تنظم العمل بالجريدة في عهدها الجديد تحت عنوان : (دخول جريدة الوقائع المصرية في طرز جديد) ، وفي البند الثالث من هذه اللائحة نص على تقسيم الجريدة إلى سبعة أقسام يكون القسم الخامس منها « للمواد العلمية والأدبية من أي نوع كان تحت عنوان فنون متنوعة » ويدخل فيه الجمل التهذيبية المتعلقة بالأخلاق والعوائد وغيرها ، سواء من قلم المحررين أو من الرسائل الواردة من ذوي العرفان » ..

وفي نفس العدد نشر خبر استقالة رئيس التحرير السابق الشيخ أحمد عبد الرحيم ، وتعيين الشيخ محمد عبده رئيساً للتحرير ، فكتب أن الشيخ أحمد عبد الرحيم قد « طلب الراحة من العمل في تحرير الوقائع ... وعهد أمر تحريرها إلى صاحب الامضاء ، .. وذيلت الصحيفة في آخر سطر من سطور صفحتها الأخيرة بتوقيع : محمد عبده ، كما كانت عادتها ، وعادة بعض صحافة ذلك العهد ...

رابعا : بهذا القسم الخامس من أقسام الجريدة ، والذي خصص للأفكار والآراء والأبحاث تحدد الفصل بين ما هو رسمي يعبر عن رأي الحكومة في صحيفتها الرسمية ، وبين ما هو معبر عن رأي كاتبه ... ولما كنا نجمع الأعمال الفكرية للأستاذ الإمام ، وليس

كتاباتاته التي خطها قلمه بصفته موظفاً يصوغ رأي الحكومة ويقدم لقوانينها ومنشوراتها ، لذلك كان بحثنا متجهاً إلى هذا القسم الخامس دائماً ... ولقد ميزته الصحيفة ابتداء من العدد ٩٨٦ في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م وجعلت له عنوان (قسم غير رسمي) ...

خامساً : بفحص جميع المقالات التي كتبت بهذا القسم غير الرسمي ، مدة رئاسة الأستاذ الإمام لتحرير (الوقائع) وجدنا أن كتاب هذا القسم هم :

أ - كتاب من خارج قلم تحرير الصحيفة ، وكانت مقالاتهم توقع دائماً بأسمائهم ، أو يشار في صدر المقال إلى ورودها من : أحد المشتغلين بالعلم ، أو أحد طلبة الأزهر ، أو من أحد المواطنين بالمنصورة .. أو ... أو .. الخ .. الخ .

ب - كتاب من قلم تحرير الوقائع - غير رئيس التحرير - وكانت مقالاتهم توقع دائماً بأسمائهم ، إما كاملة ، أو بالاسم الأول فقط ... فمثلاً :

* بالعدد ١٢٠٥ في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ م مقال بعنوان (مقال عن المسكرات) كاتبه « خليل أفندي إبراهيم .. أحد كتبة قلم الوقائع » .

* بالعدد ٩٤٤ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (الإنشاء) بتوقيع « عبد الكريم » (وهو الشيخ عبد الكريم سلمان) ..

* بالعدد ٩٦٧ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (غوائل الفقر) بتوقيع (سعد) (وهو الشيخ سعد زغلول) ، « سعد زغلول باشا » ، فيما بعد .

* بالعدد ١٣١٩ في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ م مقال بعنوان (الإقدام) بتوقيع « سعد » (وهو الشيخ سعد زغلول) « سعد زغلول باشا » ، فيما بعد .

* بالعدد ٩٨٦ في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (البساطة ، والعلم) ، بتوقيع « إبراهيم » (وهو إبراهيم الهلباوي) ..

* بالعدد ٩٧٥ في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (وسائل التقدم) بتوقيع « وفا » (وهو الشيخ سيد وفا) .

* بالعدد ١٣٩٦ في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ م مقال بعنوان (القانون والسياسة) ، بتوقيع « وفا » (وهو الشيخ سيد وفا) ..

تبقى بعد ذلك المقالات الواردة في (قسم غير رسمي) والتي هي بدون توقيع ، ولقد قطعنا بنسبتها إلى الأستاذ الإمام ، باعتباره رئيس التحرير (المحرر الأول) الذي يضع توقيعه على الصحيفة كلها في آخر سطر من سطورها ، والذي لنفس السبب لا يوقع ما يكتب من مقالات ..

وحتى تطمئن نفس القارئ إلى أن هذا الذي نقوله هو الحقيقة ، وليس مجرد استنتاج ، نذكر بعض العوامل الأخرى التي استعنا بها على الخسب في هذا الموضوع ، ومنها :

أ - أن هذا التقليد لم يكن قاصراً على (الوقائع المصرية) بل كان شائعاً في صحافة ذلك العصر ، ففي (الطائف) مثلاً ، التي كان يصدرها عبد الله نديم ، كان يساعده (محرران) هو أحمد سمير .. فكانت مقالات أحمد سمير توقع باسم : « سمير » بينما لا يوقع نديم مقالاته ، مكتفياً بوضع اسمه « نديم » في نهاية الصحيفة .. وهو ما كان يصنعه الأستاذ الإمام في (الوقائع) ..

ب - أننا قد جعلنا أسلوب الأستاذ الإمام ، واهتماماته الفكرية ، وطابع ثقافته معايير موضوعية نهدي بها في التمييز بين ما هو له وما هو لغيره ، وأن هذه المعايير قد جاءت مؤيدة لما سبق أن قررناه ، وهي مثلاً قد أعانتنا على أن نحذف من مقالات (الوقائع) مقالاً عن (النظافة) نشر دون توقيع بالعدد ١٠٢٠ في ٢٤ يناير سنة ١٨٨١ م (٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ هـ) لأننا وجدناه سجعاً ليس فيه فكر ذو قيمة ، ولم يكن الإمام يسجع يومئذ في مقالاته بالوقائع ، وهو الذي تعد مقالاته بها الامتداد المتطور لرسائل الجاحظ ، حيث تخطى بأسلوبه هذا عصر السجع التركي والمملوكي ليصل أسلوب عصر نهضتنا بأسلوب عصرنا الذهبي قبل ركافة وعجمة عصر المماليك والأتراك .

ج - أن نصوص ومضامين عدد من المقالات قد أعانتنا على تحديد نسبة العديد من المقالات الأخرى ، ففي مقال (فوائد المصاهرة) مثلاً إشارة إلى مقالات الإمام عن (الزواج) .. وفي مقال (عادات المآتم) مثلاً إشارة إلى مقال (الصباح خلف الجنائز) .. كما أن المقالات التي نشرت سلسلة في أكثر من عدد قد أعاننا على نسبتها

كاملة لصاحبها ، مثل مقالات (الوطنية) ومقالات (الحياة السياسية) . كما أن عدداً من مقالات الإمام التي وصف فيها المؤتمرات التي حضرها مع زعماء الثورة العربية ، مثل البارودي وعراي ، ونديم ، أن هذه المقالات قد حددت كاتبها من خلال حكايته لخطبه هو في هذه المؤتمرات ...

* * *

وهكذا استطعنا باستخدام هذا المنهج في تحقيق النصوص أن نحدد أي المقالات هي للأستاذ الإمام ؟؟ ، وأن نضع بين يدي القارئ ، ولأول مرة ، منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، هذه الصفحة من حياة الرجل كاملة القسائم مكتملة الجوانب ، دونما تزيف أو تشويه كذلك الذي حدث لها عقب وفاته ، تقريباً للمستعمر والقصر الخديوي ، وهو التزيف والتشويه الذي تم عمداً ، وشارك فيه عدد من كبار تلامذة الأستاذ الإمام ؟! .. والذي استمر قائماً حتى قيامنا بهذا الجهد في تحقيق هذه النصوص ..

* * *

٩ - العروة الوثقى

فاذا جئنا إلى مجلة (العروة الوثقى) بمقالاتها السياسية والاجتماعية والدينية ، وجدنا أنفسنا مرة أخرى إزاء نص كبير وهام ، بل شديد الأهمية ، لم تحسم حتى الآن قضية صاحبه الاول والاساسي ، هل هو الأفغاني وحده ؟؟ أم أن الأستاذ الإمام شريك له فيه ؟؟ .. إذ لم يقل أحد بنسبته إلى الإمام دون الأفغاني ... فالقضية تدور وحول انفراد الافغاني بالحق في نسبة هذا النص إليه ؟ ، أو حق الأستاذ الإمام في الاشتراك معه في هذه النسبة ؟ .. ونحن نرى أن صاحب الحق في أن ينسب إليه هذا النص هو جمال الدين الافغاني ، وحده دون الأستاذ الإمام ، ولنا على ذلك أدلة سنقدمها هنا ... ولكننا نفضل أن نقدم لها بعدد من الإشارات والمقدمات :

١ - أن جريدة (العروة الوثقى) بأعدادها الثمانية عشرة التي صدرت في باريس ما بين ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ م و ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ م ، إنما كانت تعبر عن سياسة جمعية سياسية سرية حملت نفس الاسم ، وانتشرت تنظيماتها في عدد من بلاد الشرق ، وبالذات تلك التي أصيبت باحتلال إنجلترا لأوطانها ، وخاصة مصر ، والهند .. فهي من هذه الزاوية تعبير عن تنظيم سياسي نطقت علناً ببرنامجه السياسي السري .. ومن ثم فإنها أكبر من أن تكون تعبيراً عن فكر فرد واحد هو الأفغاني ، أو فردين هما الأفغاني ومحمد عبده .

٢ - أن الشيخ محمد عبده قد حدد بنفسه أن كل الأفكار التي نشرت في (العروة الوثقى) هي لجمال الدين الأفغاني ، وأنه ليست فيها فكرة واحدة يمكن أن تنسب له هو .. وأن دوره في هذه الجريدة كان التحرير لعباراتها كلها ..^(١)

٣ - أن قيام الأفغاني بهذه المسؤولية إنما كان بقرار من تنظيم (العروة الوثقى) السياسي السري ، وهو القرار الذي نشر مضمونه في افتتاحية العدد الأول من المجلة ، عندما ذكر فيه أن قادة التنظيم « طلبوا ... واختاروا أن يكون لهم في هذه الأيام جريدة بأشرف لسان عندهم ، وهو اللسان العربي ، وأن تكون في مدينة حرة كمدينة باريس ليتمكنوا بواسطتها من بث آرائهم وتوصيل أصواتهم الى الأقطار القاصية ... فرغبوا الى السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني أن ينشئ تلك الجريدة ، بحيث تتبع مشربهم وتذهب مذهبهم ، فلبى رغبتهم ، بل نادى حقاً واجباً عليه لدينه ووطنه ... » ... فهي إذاً تبث آراء التنظيم وترفع أصواته ، وهي تلتزم بمشرب التنظيم ومذهبه ، وهذه المسؤولية قد حدد التنظيم للقيام بها جمال الدين الأفغاني بالذات ...

٤ - أن عمل الشيخ محمد عبده في المجلة إنما كان بتكليف من استاذة جمال الدين الأفغاني ونحن نجد في نفس افتتاحية العدد الأول منها ، أن الأفغاني « كلف الشيخ محمد عبده أن يكون رئيس تحريرها » وأن الأمر الذي « حمل الأول (الأفغاني) على الإجابة ، حمل الثاني على الامتنال » .

(١) نص عبارة الامام التي رواها عنه الامير شكيب أرسلان للشيخ رشيد رضا هو : « ان الافكار كلها للسيد ، ليس لي منها فكرة واحدة ، والعبارة كلها لي ، ليس للسيد منها كلمة واحدة » ..

٥ - أن صفحة الغلاف للمجلة قد حددت أنها « جريدة سياسية أدبية » وحددت أن « مدير السياسة : جمال الدين الحسيني الأفغاني ، و « المحرر الأول : الشيخ محمد عبده » . وإذا كنا في حاجة الى تحديد من تنسب اليه نصوص هذه المجلة - بعد وضعنا في الاعتبار تعبيرها عن تنظيم سياسي - فلا بد وان يكون هذا الذي تنسب اليه نصوص هذه الجريدة السياسية ، بالدرجة الأولى ، هو مدير السياسة جمال الدين الأفغاني ، خصوصاً وأن الرجل كان - وهذا مهم جداً - هو رئيس هذا التنظيم السري الذي تنطق بلسانه العروة الوثقى ..

وبعد هذه المقدمات نأتي للإشارة إلى عدد من الاعتبارات التي تجعلنا نقطع باستحالة نسبة هذه المجلة بأفكارها السياسية الى الأستاذ الامام ، وتحميل فكره السياسي وموقفه السياسي ما تضمنته من مواقف وأفكار . ومن هذه الاعتبارات :

١ - أن الشيخ محمد عبده ، بعد فشل الثورة العربية ، كان قد عاد إلى مذهبه الأصلي الذي يرى أن السبيل إلى نهضة الشرق هو طريق التربية والتعليم ، على بطئه وتدرجه وليس طريق العمل السياسي لتغيير الحكومات المستبدة والثورة ضد المستعمرين .. وأنه قد عبر عن ذلك بعبارات صريحة ، وإن لم يوافق على موقفه ورأيه هذا استاذة الأفغاني الذي اعتبر رأيه هذا رأياً « مثبطاً » ... ومن ثم فإن (العروة الوثقى) ، كموقف نضالي وفكر سياسي ثوري ، إنما كانت تعبيراً وتجسيداً لأسلوب في النضال مناقض لما يؤمن الشيخ محمد عبده به ويراها السبيل الامثل لنهضة الشرقيين ، ولذلك فإن نسبة نصوصها إليه هو ظلم للرجل وموقفه وآرائه ، وظلم للحقيقة التاريخية أيضاً .^(١)

٢ - أن ارتباط الاستاذ الامام في هذه الفترة الاولى من مدة نفيه عن مصر - وهي نحو عام من أعوام نفيه الستة - إن ارتباطه فيها بتنظيم (العروة الوثقى) السري ، وعمله محرراً اول لجريدة هذا التنظيم ، وهو - في ضوء موقفه السياسي السابق الاشارة له - أقرب إلى موقف الانسان الذي ينهض بعمل لا يتحمس له ، لانه لا يؤمن بجذواه ، ولكنه بسبب النفي قد وضع في وضع لا خيار له فيه ، فتأثير أستاذة عليه شديد لا يقاوم ، ثم ماذا يصنع إذا هو رفض هذا العمل ؟! .. وأخيراً فلا بأس من التجربة لهذا الاسلوب لفترة ما ، خصوصاً وهو مناضل لا يمكن له أن يتخلى عن القضية التي وهب لها

(١) في ذلك ، انظر دراستنا عن فكره السياسي لهذه المرحلة من تاريخه ، في التقديم لهذا الجزء من أعماله الكاملة .

حياته ... ولما لم تثمر هذه التجربة ، فارق أستاذه ، وعاد إلى بيروت سنة ١٨٨٥ م متفرغاً تفرغاً شبه كامل لاسلوبه في النضال ، أسلوب الفكر والتربية والاصلاح التدريجي بواسطة التعليم ... وصاحب مثل هذا الموقف لا يمكن إلا أن نظمه إذا نحن حملنا على تاريخه وفكره ومواقفه وأسلوبه في العمل تجربة كبرى ذات طابع ثوري متميز كتجربة مجلة (العروة الوثقى) ..

٣ - ان هناك خطأ شاع لدى البعض عن قدرات جمال الدين الافغاني على إنشاء المقالات باللغة العربية ، وفرية ألصقها البعض به ، تقول إن الرجل كانت به « عقدة العجمة » .. وأصحاب هذه الفرية يساعدون على تضخيم دور الشيخ محمد عبده في تحرير العروة الوثقى ، بحيث يبدو أن « إنشاء » المقالات إنشاءً إنما كانت من عمله وحده ... ونحن نقول ان هذا الامر غير صحيح . ولنا على نقضه أدلة كثيرة أهمها :

أ - أن الفترة الزمنية التي كانت تصدر فيها العروة الوثقى لم يكن محمد عبده مقيماً فيها باستمرار بباريس ، فلقد كانت تفرض عليه مسئوليته في التنظيم السفر الى الشرق تارة والى « لندن » تارة أخرى .. وكانت الجريدة تصدر مع ذلك في غيابه ، وفي مقال عنوانه (هؤلاء رجال الانكليز وهذه أفكارهم) يتحدث الافغاني عن أننا « رأينا أن يذهب الشيخ محمد عبده (المحرر الاول لهذه الجريدة) ، الى لوندرا ، اجابة لدعوة من يرجى منهم الخير لملتنا ... » وعندما يتحدث عن أسباب « تأخر صدور الجريدة أياماً » يعزو هذه الاسباب الى عوامل صحية « لضرورة ما مسنا من ضعف في المزاج ، مع مصادفة رداءة الهواء في البلاد الفرنسية هذه الايام ... الا أننا مع ذلك لم نقصر في أداء الواجب من العمل الذي قننا به في المدافعة عن حقوق المسلمين ^(١) ... » .. فالجريدة تصدر حتى في غياب الاستاذ الامام بلندن ، وفي الدراسة التي أفردناها لفكره السياسي براهين على أن محمد عبده ، قد جاء في هذه الفترة الى الشرق ، ومصر بالذات ومع ذلك ظلت الجريدة في الصدور على حالها ..

ب - أن قيام الاستاذ الامام بتحرير عبارات الجريدة ومقالاتها ، لا يعني صحة قيام

« عقدة العجمة » والعجز عن التعبير العربي البليغ عند الافغاني ، وإنما سبب ذلك أن الرجل كان من عادته أن يلي الأحاديث والمقالات ، وقلما يتناول القلم ليكتب بيده ... وتلك عادة يشترك فيها مع كثيرين من أصحاب الأمالي الذين أثروا فكرنا العربي بما هو هام وثمين وبليغ ، دون أن يكون في ذلك ما يبرر نسبة أماليهم لمن سجلها أو أدخل في صياغتها بعض التعديلات . وعن عادة الافغاني هذه يقول الشيخ رشيد رضا : « كان السيد ، رحمه الله ، يلي ، وقلما كتب بيده مقالاً . وكان تلاميذه كاللقاني وأديب إسحاق يكتبون كل ما يقوله ، حتى الكلم والامثال العامية التي يمزج بها الكلام عادة ... ولكن أكبرهم الاستاذ الإمام كان يتصرف بالعبارة ، ويحيز له ذلك السيد . » ^(١) وهذا التصرف في العبارة من قبل الاستاذ الإمام في التعبير عن أفكار الافغاني لا يحيز نسبة هذه الاعمال الى محمد عبده دون صاحبها الافغاني ... وإلا لما نسب تفسير محمد عبده لما فسر من سور القرآن وآياته إليه ، ولجاز أن ينسب الى رشيد رضا ، لقيامه بتدوين ملخصاته ومذكراته في الدرس بالازهر ، ثم صياغته للنشر (بالمنار) .. وأيضاً لما جاز أن تنسب الى الإمام محاضراته التي ألقاها بتونس عن (العلم والتعليم الإسلامي) وهي التي صاغتها جريدة (الحاضرة التونسية) صياغة رأى فيها الاستاذ الإمام عيوباً في الصياغة واللغة جعلت « فيها ما لا يصدر عن قلمي العربي عادة » ... ومع ذلك فهي له ، لأنها فكره ، أملاه في محاضرة عامة ، وإن صاغه صاحب جريدة (الحاضرة التونسية) .. ^(٢)

ج - أن مصدر فرية «عقدة العجمة» هذه التي افترت على الأفغاني هو خطأ وقع فيه « سليم بك العنحوري » في الترجمة لهذا الفيلسوف .. ففي شرح العنحوري لديوان (سحرها روت) ترجم للأفغاني ، فلما تحدث عن تربيته وتعليمه في بلاده ، قال إنه تعلم هناك « اللغة الفارسية ، والعلوم الدينية ، والمنطق ، وشيئاً من علم الأخلاق » ^(٣) .. ولم يشر إلى تعلمه لعلوم العربية في هذا الطور من حياته ... وعندما تحدث عن مغادرته للأستانة بعد خلافه الشهير مع شيخ إسلامها بعد محاضراته في (دار الفنون) عن فلسفة الصناعة .. وذهابه للحج ، قال إنه « قصد مكة ، وجاور هناك عاماً وبعض عام ،

(١) مجلة (المنار) المجلد ٢٣ ج ١ « هامش » ص ٤٣ .

(٢) انظر ذلك في حديث الاستاذ الامام الى فرح انطون بأحد خطابه إليه في مكانه من هذه الاعمال .

(٣) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٤٢ .

(١) انظر المقال في مجموعة (العروة الوثقى) ص ٥٦ ، ٥٧ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م .

وأخذ في خلالها مبادئ اللسان العربي ..»^(١) أي أن تعلمه لمبادئ اللسان العربي كان في سنة ١٨٧٠ م لا قبل ذلك التاريخ ..

ورغم أن إصدار (العروة الوثقى) قد بدأ بعد هذا التاريخ بأربعة عشر عاماً ، وأن « العنحوري » نفسه ، قد كتب عن الأفغاني ومجلسه في قهوة « البوسطة » بالقاهرة أثناء إقامته بها (١٨٧١ - ١٨٧٩ م) ، قائلاً : « إنه كان يتحدث إلى جلسائه من طلائع المجتمع ومستنيريه في أعقد الأمور بلسان عربي مبين ، لا يتلثم ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفرح السائلين ، ويبكم المعترضين ... »^(٢) ... رغم كل ذلك فإن تحديد سنة ١٨٧٠ م كتاريخ لبدء تلقي الأفغاني « مبادئ اللسان العربي » ، هو كلام خاطيء وغير صحيح .. وعلى خطئه وعدم صحته أدلة لا تحصى ، نكتفي منها ببعضها ، مثل :

أن ترجمة الأفغاني التي كتبها الاستاذ الامام - وهو أعرف الناس به - قد جاء فيها أنه قد درس علوم العربية في الطور الأول من حياته التعليمية ببلاد الأفغان ، وأنه في هذه الفترة قد « تلقى علوماً جمة ، برع فيها ، فعمها العلوم العربية من : نحو ، وصرف ، ومعان ، وبيان ، وكتابة ... »

وأن الأفغاني عندما مر بمصر مروراً عابراً ، لم يستغرق سوى أربعين يوماً ، في سنة ١٨٦٩ م ، وهو في طريقه الى الآستانة ، طلب منه الطلبة السوريون في الأزهر أن يشرح لهم بعض الكتب ، فقرأ لهم (شرح الإظهار) .. والذي لا يعرفه البعض أن متن الإظهار الذي شرحه الأفغاني هو مختصر في علم النحو في اللغة العربية ، ألفه « البركوي » ، وكانت له مكانة كبيرة في ذلك العصر ؟! .. فهو إذاً لم يشرع سنة ١٨٧٠ م في تلقي « مبادئ اللسان العربي » بمكة ، وإنما كان يُدرّس علوم هذا اللسان العربي بالقاهرة في سنة ١٨٦٩ م ؟! ..

ولذلك فإنه من غير الجائز ولا المفهوم أن نسمع أن لقاء الأستاذ الإمام مع أستاذه بباريس هو الذي أطلق بلاغة الرجل « فاتخذت فكرة الأفغاني من بلاغة قلم تلميذه

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤ .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤ .

ونفود بيانه ، معارض برزت فيها صورها صافية ناصعة ، وقد تخلصت مما كان رائئاً عليها من انقباض طبعه وتشاؤم نزعته ، وانحلت عنها عقدة العجمة التي كانت ترسف في قيودها ... »^(١) .

وإذا كانت لا تزال بنا حاجة لإيراد الأدلة على بلاغة الأفغاني وفصاحته العربية ، فإن بالإمكان أن نطالع شهادات أعلام عصره الذين عايشوه وخالطوه واقتربوا منه ، ولمسوا هذا الجانب من جوانب كفاءته قبل إصدار (العروة الوثقى) بباريس ..

* فالشيخ ابراهيم اليازجي ، وهو من أعلم علماء اللغة والبلاغة في عصره ، عندما يكتب عن الأفغاني يصفه بأنه « رُحلةُ البلغاء »^(٢) .

وجورجي زيدان عندما ينشر بمجلته (الهلال) تأبيناً للأفغاني في أول إبريل سنة ١٨٩٧ م يصف المقال مجلسه وخطابه فيقول : « انه كان ذا عارضة وبلاغة ، لا يتكلم إلا اللغة الفصحى بعبارات واضحة جلية ، وإذا أنس من سامعيه التباساً بسط مراده بعبارة أوضح ، فاذا كان السامع عامياً تنازل الى مخاطبته بلغة العامة . وكان خطيباً مصقعا لم يقم في الشرق أخطب منه » ..

والدكتور شبلي شميل يحدثنا عما شاهده بعينه ، وسمعه بأذنيه فيقول : إنه شهد خطبة له (أي الأفغاني) في الإسكندرية ، وكان قريب العهد بمصر ، فوقف ساعتين يتكلم بلسان عربي فصيح ، وإلقاء حسن الكلام مفيد ، « حتى أدهش الناس »^(٣) .

وينقل رشيد رضا عن حفي ناصف ما شاهده من الجانب الخطابي للأفغاني فيقول : « حدثني حفي بك ناصف .. - وهو من الرعيل الأول من تلاميذ الإمام - قال : كنا إذا قيل لنا : إن السيد (أي الأفغاني) سيخطب الليلة ، نفضل سماع خطبته على سماع أطرب المغنين - فنؤثرها عليها ، حتى كان المدعو منا الى وليمة عرس يترك الإجابة إليها ،

(١) محمد الفاضل بن عاشور (التفسير ورجاله) ص ١٦١ ، ١٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

(٢) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٩٥ (نقلا عن مجلة « البيان » البيروتية عدد ابريل سنة ١٨٩٧ م) - والرحلة ، بضم الراء ، هو من يرحل إليه البلغاء للتزود ببلاغته .

(٣) المصدر السابق ج ١ ص ١٠١ (ولقد تحدث شبلي شميل بهذه العبارة الى رشيد رضا ، الذي سجلها عنه) .

وكننا نجد في أنفسنا من سماع خطبته ... أن الواحد منا جدير بإصلاح مديرية ، أو إصلاح مملكة ... »^(١).

أما عبد القادر المغربي الذي تتلمذ عليه وحضر مجالسه في الآستانة وروى عنه الأحاديث والذكريات ، فإنه يصفه قائلاً : إنه كان يمتاز « بطلاقة لسان ، وتوقد جنان ... لا يعيبه خطاب ... »^(٢).

أما عن براعته في إملاء المقالات والفصول كي تنشر في الصحف والمجلات ، فيكفي أن نعلم إجماع كل الذين أرخوا له وتلاميذه - بمن فيهم الاستاذ الامام - أنه هو الذي علم هذا الجيل ، الذي قاد نهضة الشرق والعروبة ، علم هذا الجيل إنشاء الفصول ، وتحرير المقالات والنشر في الصحف والمجلات ، يشهد بذلك الجميع بما فيهم سليم بك العنحوري الذي يقول إن الأفغاني هو الذي وقف وراء إصدار جريدة (مصر) لأديب ا حاق ، وأن صفحاتها ضمت « فصولاً منسوجة بيراع جمال الدين ومنشورة باسم (المزهري وضاح) .. » .. وأنه وفق بين سليم نقاش وأديب إسحاق فصدرت بالإسكندرية جريدة (التجارة) ، وأن الأفغاني نشر فيها « شذرات من قلمه البديع ، وخطرات من فكره المزرى بالألاء الرقيق ... » وأن مقالتيه في صحيفة (مصر) عن « الحكومات الشرقية » و « روح البيان في الانجليز والأفغان » قد « ترنحت لهما أعطاف أولي العلم طرباً ، ومالت إليها أعناق السياسيين عجباً »^(٣).

د - إن الأفغاني قد كتب العديد من المقالات العربية في فترات حياته التي كان فيها بعيداً عن الاستاذ الامام ، ونشر في (ضياء الخافقين) بلندن ... ونشر في بطرسبرج ، والبصرة ، وإيران .. وغيرها من البلاد ... وهناك مراسلات بخطه لا يقل أسلوبها جودة عن أسلوب ما نشر له من أمالي ومقالات .

(١) مجلة (النوار) المجلد ٢٨ ج ٩ ص ٧١٠ في ٢٩ جمادي الاولى سنة ١٣٤٦ هـ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ م .

(٢) جمال الدين الافغاني ، ذكريات وأحاديث .. ص ٤٩ طبعة دار المعارف الثانية (سلسلة أقرأ) . أما الشيخ مصطفى عبد الرازق فإنه يصف الافغاني بأنه صاحب « بلاغة في الكتابة والخطابة خارقة للعادة » . انظر ترجمته له في مقدمة مجموعة (العروة الوثقى) ص ٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م .

(٣) ريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٤٥ .

ونحن قد احتفلنا بتبيين الحقيقة في هذا الموضوع ، لأن الخطأ الذي وقع فيه البعض بخصوصه لا يزال يفعل فعله حتى الآن .. وهناك رسائل جامعية عديدة وقع أصحابها في هذا الخطأ ، ورتبوا عليه أخطاء أخرى سياسية وفكرية أكثر شناعة وأوغل في الإحالة والإغراب . وفي حدود علمي فهناك رسائل جامعية قدمت في جامعة الأزهر وفي جامعة « عليكرة » بالهند حول جوانب من فكر وحياة الاستاذ الامام ، رتب فيها باحثوها العديد من النتائج الخاطئة على هذه المقدمة المغلوطة والقرية التي رمت الأفغاني بالعجمة والعجز عن تحرير المقالات بأسلوب عربي مبين ...

٤ - أن في مادة (العروة الوثقى) ذاتها الكثير من الأدلة على أن هذا النص لا بد أن ينسب إلى الأفغاني ، لا إلى الأستاذ الإمام ، فعلاوة على الموقف الثوري الذي يتجلى فيها ، والذي يختلف ويتميز عن الموقف الاصلاحى في السياسة للشيخ محمد عبده ، نجد فيها الاهتمام الشديد والدراسات السياسية الكثيرة عن بلاد الهند والأفغان وإيران .. وهي حقل اقتصر الاهتمام به والتخصص فيه على الأفغاني دون الاستاذ الإمام .. كما نجد فيها قدرة على فهم السياسة الدولية ومناوراتها ، والعلاقات المتشابكة والمصالح المتصارعة بين قواها ومعسكراتها ، لا يمكن أن تتناسب مع كفاءة الشيخ محمد عبده ، وتكوينه وطبيعة اهتماماته ... ولا يمكن إلا أن تكون نتاج ذلك العقل السياسي الفذ والفريد ، عقل حكيم الشرق وفيلسوف ثورته ومهندس حركته الوطنية جمال الدين الأفغاني ... وفيها كذلك مقالات عدة تقيم موقف الانجليز من الإسلام ، وتحدد أنه موقف العداء ، وموقف الأعداء الساعين إلى هدمه واضمحلاله ... وهو موقف رآه الأفغاني ، واختلف فيه معه الاستاذ الإمام ، ومن يقارن مقالات العروة الوثقى في هذا الموضوع بكلام الامام في ردوده على فرح انطون في موضوع الاضطهاد في النصرانية والإسلام - (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) - يجد بوضوح مصداق ما نقول ...

وفي المحصلة النهائية ، وعلى فرض أن الصياغة والعبارة في هذا النص هي للإمام محمد عبده ، فإن هذا النص ليس قصيدة شعر يتجلى « الخلق » و « الإبداع » لها في « الصياغة والتعبير » ... وإنما هو فكر سياسي بالدرجة الأولى ، وأسلوب ثوري في الإصلاح والنهضة ومواجهة الاستعمار ، وليس من الامانة في شيء أن نضيف هذا الفكر لمن لا يؤمن به ، وأن نلصق الدعوة إلى الثورة بمن يرفضها ويختار طريق الإصلاح حتى وإن اتحدت الغايات البعيدة والآمال المنشودة والاستراتيجية التي يعمل لها فريق الثوار

وحزب المصلحين .. وبين الأفغاني وبين الأستاذ الإمام من الفروق السياسية - التي تشير إليها دراستنا لفكر الإمام السياسي - ما يجعل نسبة (العروة الوثقى) للأفغاني وحده ، باعتباره قائد التنظيم الذي أصدرها ، هو الموقف الوحيد السليم ..

هـ - ان قضية كون عبارة العروة الوثقى كلها للأستاذ الإمام يجب أن لا تؤخذ على إطلاقها ، فعلاوة على ما قدمناه من صدورها في غيبة محمد عبده عن باريس ، فإن للمضمون صلة وثيقة بالشكل والاسلوب ، حتى أننا نستطيع أن نقول إن أسلوب محمد عبده عندما يميل عليه الأفغاني الأفكار الثورية ، هو غير أسلوب محمد عبده عندما يعبر عن أفكاره هو الإصلاحية .. ومن ثم فإن أسلوب العروة الوثقى وصياغاتها لا تصلح أن تكون التعبير الجيد والدقيق عن الأسلوب والعبارة والصياغة التي يتميز ويختص بها الأستاذ الإمام .. وهذه حقيقة لا بد وأن يلتفت إليها كل الذين يريدون دراسة هذا الجانب من جوانب الشيخ محمد عبده في الكتابة والتحرير ... ولقد التفت المرحوم الأستاذ أحمد أمين إلى هذه النقطة ، عندما ترجم للشيخ محمد عبده فكتب يقول : « إن القارئ للمقالات التي كان يحررها الشيخ محمد عبده في (الوقائع المصرية) ومقالات (العروة الوثقى) ، يرى الفرق الكبير بينها في الاتجاه والغرض والأسلوب والحرارة ... كانت مقالاته في (الوقائع) تقصد إلى الإصلاح الاجتماعي في مصر وحدها بأسلوب هادئ ، يغلب عليه العقل والتحفظ والتدرج ، ومقالات (العروة الوثقى) تنظر إلى العالم الإسلامي كله على أنه وحدة ... وتقصد أول ما تقصد إلى مناهضة الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله وتهدف إلى رفع نيره عن العالم الإسلامي كله عن طريق ثورة الشعوب ... وهذه المعاني القوية أكسبت أسلوب الشيخ محمد عبده « قوة لاتجدها في (الوقائع) » .. بل إننا نستطيع أن نقول ما هو أكثر من هذا ، وهو أن المقارنة بين أسلوب (العروة الوثقى) وبين أسلوب الرسائل السرية التي كتبها محمد عبده بصفته نائباً عن الأفغاني في التنظيم ، إلى فروع التنظيم ، إنما تظهر الفرق في الروح الثورية التي تتجلى في أسلوب (العروة الوثقى) والتي تتميز عن الروح الإصلاحية التي تتجلى في هذه الرسائل السرية التنظيمية .

وكما كان ارتباط الإمام بالثورة العربية مرحلة عابرة في خط حياته الإصلاحي ،

(١) زعماء الإصلاح في العصر الحديث . ص ٣٠٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

فلقد كانت فترة العروة الوثقى كذلك .. فهو عام ارتبط فيه بالثورة العربية ، ونهج فيه نهج الثوار ، وهي شهور تقرب من التسعة شارك فيها في تحرير هذه المجلة الثورية ... ثم عاد الرجل إلى خط فكره الاصيل ، وأسلوبه الذاتي في الإصلاح ، مصلحاً لا ثورياً ، ومجاهداً يسير نحو النهضة عبر طريق التربية والتعليم ، الشاق ، البطيء ، الطويل ...

٦ - وحتى بعض الذين أضافوا (العروة الوثقى) إلى الأستاذ الإمام ، أو إليه وإلى الأفغاني ، واستثمروا ذلك الخلط كي تتاح لهم فرصة النشر باسم الإمام عندما عز النشر باسم الأفغاني زمناً طويلاً .. وفي مقدمتهم الشيخ رشيد رضا .. حتى هؤلاء كانوا يضيفون (العروة) إلى الأفغاني عندما يكون الموضوع متعلقاً بالأفكار التي تضمنتها ، والمسئولية المطلوب تحديدها عن هذه الأفكار .. فيكتب الشيخ رشيد رضا مرة يقول : « إن » من أراد أن يقرأ رأي السيد (الأفغاني) في تأثير الإسلام في إصلاح البشر فليقرأ مقالات العروة الوثقى الاجتماعية » وان للأفغاني آثار تدل على فكره ، منها « آثار مخطوطة ومطبوعة في عصره » أشهرها رسالة الرد على الدهريين وجريدة العروة الوثقى التي نشرها بباريس سنة ١٨٨٤ م^(١) .. كما يقول : « ان نسبة هذه الجريدة إلى السيد جمال الدين متواترة ، لأن ألوفاً من النسخ كانت توزع منها في عهده في أقطار الأرض كلها . ولا يزال في الناس من يحفظ نسخها الأصلية ومن نسخها عنها ... وقد صرح (أي الأفغاني) في فاتحة العدد الأول منها بأنه هو المنشئ لها ، والمدير لسياستها . والشيخ محمد عبده ، وان كان رئيس تحريرها ، لم يكن يخرج فيها عن رأيه (أي رأي الأفغاني) بل كان يعبر عنه ، وكثيراً ما كان يتلقاه منه .. »^(٢)

وهكذا نستطيع أن نقول : إن قضية نسبة هذا النص الهام من نصوص تراثنا السياسي والفكري الحديث ، قد حسمت الآن ، وللمرة الأولى في الأبحاث الكثيرة التي

(١) مجلة (المنار) ، المجلد ٢٤ ج ٤ ص ٣٠٧ (٢٩ شعبان سنة ١٣٤١ هـ ، ١٦ أبريل سنة ١٩٢٣ م) .

(٢) المرجع السابق . المجلد ٢٤ ج ٥ ص ٣٨٥ (مايو سنة ١٩٢٣ م) (سنة ١٣٤١ هـ) .. ورشيد رضا ينقض بذلك موقفه السابق سنة ١٩٠٦ م (سنة ١٣٢٤ هـ) عندما حكم بإشراك الأستاذ الإمام مع الأفغاني في آراء العروة الوثقى وأفكارها فكتب في (المنشآت) ص ٢٢٩ ، وهو يقدم لما نشره فيها من مقالات العروة ، يقول : « ... فالآراء والأفكار فيها مشتركة بين هذين الحكيمين ... » .

دارت حول كل من الافغاني والاستاذ الإمام ... ونستطيع أن نقول ، بعد هذا التحقيق العلمي للقضية إن الشيخ محمد عبده وإن لم يكن مقطوع الصلة بالعروة الوثقى ، إلا أن الأحق بأن تنسب إليه وتحسب له وعليه هو جمال الدين الافغاني ..

* * *

١٠ — مقال : المسألة الهندية

وهو مقال سياسي نشر بدون توقيع في جريدة (الاهرام) الاسبوعية بمدينة الاسكندرية في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٥ م (٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ هـ) .. وكانت الجريدة قد طلبت من قرائها أبحاثاً ومقالات في « دقائق السياسة الشرقية » .. وكان الاستاذ الإمام قد فارق استاذة الافغاني ، وعاد إلى بيروت ، ولا زالت صلاتها قائمة ... فأرسل الإمام هذا المقال عن (المسألة الهندية) إلى (الاهرام) فنشرته ، دون توقيع .. ثم جاء الشيخ رشيد رضا فنسبه إلى الاستاذ الإمام في الطبعة الثانية من جزء (المنشآت) الصادرة سنة ١٣٤٤ هـ .

ومضمون هذا المقال الذي يحتوي دراسة متخصصة لهذه المنطقة من آسيا (الهند والافغان) ، إلى جانب أسلوبه الثوري ، الذي هو من مميزات الافغاني ، يقطع بأنه للافغاني وليس للشيخ محمد عبده ، ومن يقارنه بمقالات (العروة الوثقى) التي تناولت قضايا هذه المنطقة من الشرق ، وتحديث عن الانجليز في الهند ، ودعت إلى وحدة الفرس والافغان .. الخ .. الخ .. وهي التي كتبها الافغاني وأملها ، من يعقد هذه المقارنة يرى بجلاء أن مقال (المسألة الهندية) هو امتداد وتكملة لهذه المقالات ، وأنه للافغاني على وجه القطع والتأكيد ..

ثم إن هناك عناصر أخرى تدعم هذا الذي نقول ... منها أن الاستاذ الإمام عندما أرسل من بيروت هذا المقال إلى (الاهرام) كتب في صدره يقول لصاحب الجريدة : « ... أكتب إليك بعض ما وصل الي .. » ... وأيضاً فإن في ثنايا المقال ما يشير إلى أنه كان تعبيراً عن وجهة نظر قيادة تنظيم (العروة الوثقى) السري ، وأن المقال

يستند في تحليله للأحداث إلى أخبار خاصة قد أتت إلى صاحبه بطرق خاصة . . وذلك عندما يتحدث عن أخبار تحرك الهنود ضد الاحتلال الانجليزي لبلادهم قائلاً : « ... وإن الأخبار الخصوصية الواردة من الهند تفيد أن الأمر في تلك الأقطار أشد مما تدل عليه أخبار الجرائد .. » ..

ولقد شعر الشيخ رشيد رضا ، وهو ينسب هذا المقال إلى الأستاذ الإمام ، ببعض الحرج فقال إنه قريب من مقالات (العروة الوثقى) السياسية ، وأن فيه آثاراً لنفثات الافغاني في صدر الأستاذ الإمام .. ولست أدري هل كان يعتذر بذلك للافغاني عن نسبة مقاله إلى غيره ؟! أم يعتذر عن الأستاذ الإمام للانجليز — رغم أنه لم ينشر المقال في الطبعة الأولى من (المنشآت) فيقول لهم إنه ليس مسؤولاً عن هذا الموقف الثوري ضد استعماركم للهند .. وإنما المسئول عنه هي تلك النفثات التي صدرت من الافغاني فاستقرت في صدر الاستاذ الإمام في ذلك الحين ؟! ..

* * *

تفسير القرآن

ونقصد به ذلك التفسير الذي ألقاه الأستاذ الإمام في الجامع الأزهر منذ بدء درسه فيه في شهر المحرم سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) ، والذي استمر في إلقائه ست سنوات أي حتى وفاته في سنة ١٩٠٥ م .

وهذا الخلط الذي حدث لتفسير الأستاذ الإمام مع تفسير تلميذه وصديقه الشيخ رشيد رضا ، لم يكن خلطاً متعمداً ، وإن كنا نعتقد أنه كان أمراً ضاراً ، وليس له ما يبرره .

فلقد كان الشيخ رشيد رضا هو الوحيد الذي يدون اثناء الدرس النقاط والتلخيصات لآراء الأستاذ الإمام في التفسير . ثم يصوغ هذا التفسير بعبارته هو ، وبعد عام من بدء درس التفسير بدأ ينشره في مجلة (المنار) ، أي منذ المحرم سنة ١٣١٨ هـ (سنة ١٩٠٠ م) .. وكان يعرض تجارب الطبع ، قبل طبعها ، على الأستاذ الإمام ليعدل أو يضيف .. واستمر النشر للتفسير الذي ألقاه الإمام في (المنار) اثنتي عشرة سنة ، أي إلى ما بعد وفاته ،

وحتى العدد الخامس من مجلد (المنار) الخامس عشر الصادر في ٣٠ جمادي الأولى سنة ١٣٣٠ هـ ١٧ مايو سنة ١٩١٢ م ..

ونحن نحمد للشيخ رشيد رضا أنه قد ميز في أغلب الأحيان بين ما هو للإمام من أفكار في التفسير ، وما هو من إنشائه هو وإضافاته إلى هذا التفسير ... وإن كنا نفتقد هذا التمييز في مواضع غير قليلة من الأجزاء التي فسرهما الإمام والتي تمتد من سورة الفاتحة إلى الآية ١٢٥ من سورة النساء (وكان الله بكل شيء محيطاً) ..

ونحن نقول ان المزج بين تفسير الإمام وتفسير الشيخ رشيد رضا لم يكن له ما يبرره ، خصوصاً بعد إضافات الشيخ رشيد الكثيرة التي ضمنها هذا التفسير عند طبعه كتاب مؤلف من اثني عشر مجلداً شملت ما فسرهُ الشيخ رشيد بعد وفاة الإمام ، حتى قول الله سبحانه في سورة يوسف : (وأن الله لا يهدي كيد الخائفين) ... ذلك أن منهج كل من الرجلين مختلف عن منهج الآخر تمام الاختلاف .. وذلك بحكم التكوين الفكري والموقف والمنطلق النظري لكل منهما ... وهو الفرق بين رشيد رضا السلفي الأثري الذي يقدر النصوص ويقدمها على نظر العقل ، ومحمد عبده الذي كان يقف بعقله ونظره أمام قضايا القرآن وآياته ، غير حافل بما قدمه من سبقه من المفسرين من آراء وتخریجات ... فعلى حين يقف الإمام هذا الموقف من النصوص التي سبق وقدمها الأولون في تفسير القرآن ، ويكتب إلى (ش . ي) وهو أحد أعضاء تنظيم (العروة الوثقى) بهذا المنهج من منفا ، فيقول : « ... وحاذر النظر الى وجوه التفاسير الا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، او ارتباط مفرد بأخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب الى ما يشخصك القرآن اليه ، واحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم الى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفا عند الصحيح المعقول ، حاجزا عينيك عن الضعيف والمبدول^(١) » .. على حين يقف الإمام بمنهجه هذا أمام القرآن نجد الشيخ رشيد رضا بتكوينه المختلف يحفل كثيراً جداً بالملامة نصوص المفسرين السابقين ، ويقدم النقل على العقل ، وينفر من الرؤية العقلية الجريئة والمستنيرة التي امتاز بها تفسير الاستاذ الإمام ، والذي جعل منه أهم وقفة وقفها مفكر مسلم أمام القرآن في عصرنا الحديث ...

وحتى يطمئن غيرنا لأصالة هذه الفروق بين الرجلين ، وموضوعية ذلك التقييم نسوق

(١) انظر هذه الرسالة في مراسلاته الى اعضاء العروة الوثقى في القسم السياسي من هذا الجزء .

رأي عالم بها متعلم عليها ، وهو الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي يقول : إن الشيخ رشيد رضا قد نشأ نشأة سلفية صوفية « وتكون على المناهج التي يتكون عليها علماء الشام - غير الأزهريين - من إشار الجانب المنقول ... على الجانب المعقول ... » ، ولذلك فبعد وفاة الأستاذ الامام نجد « أن روح التفسير اختلفت في بعض عناصرها ، بين ما كان يكتب منه في حياة الأستاذ الامام ، وما كتب بعده مما استقل به الشيخ رشيد . وذلك الاختلاف يبدو جلياً في العنصر الذي يعبر عنه الشيخ رشيد (بالأثري) . فقد رأينا ان التكوين الاصلي للشيخ رشيد كان نقلياً أثرياً ، على طريقة المتقدمين ، مختلفاً في ذلك عن التكوين الاصلي للسيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، اذ كان تكوينها بحثياً نظرياً ، على طريقة المتأخرين . فلم يكن الاستاذ يحفل بالناحية الأثرية ، ولا يولي اهتماماً للأخبار وطرق تخرجها ، ولا يعتمد في تفسير الآيات على الاخبار المتصلة بها . وكان الشيخ رشيد قد تأثر بهذا المنهج ، وسائر الاستاذ الامام عليه فيما اقتبسه من الدروس التي ألقاها الأستاذ الإمام ... ولكن لما استقل الشيخ رشيد رضا بمعاونة العمل من مبدئه ... بدأ هوام الأول للعلوم التقليدية الأثرية يعاوده ، ويأخذ به ، فقال اليها ، وتتبع رجالها الأولين ، مثل الطبري ، والآخرين ، مثل ابن كثير ، فبدت على التفسير مسحة أثرية ما كانت بادية على أجزائه الخمسة الأولى ... »^(١)

فنحن إذاً بإزاء منهجين مختلفين ، أثمر كل منهما ثمرة مختلفة عن ثمرة الآخر .. ومن هنا كان رأينا بأن خلط تفسيري الرجلين لم يكن له ما يبرره ، وانه كان عملاً ضاراً حرم المكتبة العربية الإسلامية من ذلك التفسير المتميز الذي قدمه الأستاذ الإمام للمبتدئ الذي فسرهُ من القرآن .. والذي وان يكن قليلاً بالنسبة للحجج الكلي للقرآن - (خمسة أجزاء إلى ثلاثين جزءاً) - إلا انه القى فيه اضواء باهرة على عدد كبير من أهم القضايا التي عرض لها القرآن الكريم ... وهذه الغاية المفتقدة في مكتبة التفسير للقرآن هي ما نرجو أن يحققها نشرنا لتفسير الأستاذ الإمام بعد تمييزه عن تفسير الشيخ رشيد رضا ، على أساس من المنهج العلمي في تحقيق النصوص ...

ونحن نود أن نقول : إن هذا الفهم الذي فهمناه لتكوين كل من الرجلين ومنطلقه الفكري ، ومدى الأفق الذي تستشرفه نظراته ، وهو الفهم الذي عبر عنه ، أو عن لبه ، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ، كان هو المدخل الذي استعنا به في تمييز نصوص التفسير

(١) التفسير ورجاله . ص ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

التي لم يقم الشيخ رشيد بتحديد بنسبتها ، هل هي له ؟ أم للأستاذ الإمام ... فبمقابله ما نشر في (المنار) على امتداد اثنتي عشرة سنة (في نحو ١٥٠ عدداً من أعدادها) على ما نشره الشيخ رشيد رضا في المجلدات الاثنتي عشرة من (تفسير المنار) اعتمدنا للأستاذ الإمام ما نسبته إليه الشيخ رشيد ، وأكملنا سياقه ، بعد تحليله من إضافات الشيخ رشيد وآرائه الخاصة واقتباساته من تفسيرات الأولين والآخرين ... وفي المواطن التي اغفل فيها الشيخ رشيد تحديد نسبة النص إلى صاحبه ، لجأنا إلى هذا المنهج المستخرج من طبيعة كل منها وتكوينه ، وهو المنهج الذي تحول بمعايشة نصوصها عدة سنوات إلى عناصر محددة ، ومعايير موضوعية اختبارها وطبقناها فأثمرت تحقيقاً للنص نظمتهن إليه ، في أغلب المواطن المشتبهة ، كل الاطمئنان ..

* * *

وعلى ذكر التفسير الذي قدمه الإمام للقرآن ، وتلاني طبعتنا هذه ، بواسطة تحقيق النصوص تحقيقاً علمياً ، لعيوب الخلط والاختلاط ، والحذف والنقص التي شابت أغلب ما صدر من قبل هذا التراث .. على ذكر هذا الموضوع نقول أن طبعتنا هذه لتفسير الإمام للقرآن تستكمل نقصاً أصيبت به كل الطباعات التي صدرت من قبل لتفسير الجزء الثلاثين من القرآن (جزء عم) الذي كتبه الأستاذ الإمام ، فعلى كثرة الطباعات المستقلة التي صدرت لهذا الجزء لم تتضمن واحدة منها ذلك الاستدراك الذي كتبه الأستاذ الإمام على تفسيره لمعنى (السائل) في آية سورة « الضحى » (وأما السائل فلا تنهر) ، وهو الاستدراك الذي كتبه ونشره في بيان عام على الناس في شهر شوال سنة ١٣٢٢ هـ (سنة ١٩٠٥ م) ، تحت عنوان (توضيح وكشف إبهام) والذي قال في ختامه : إن « عبارة التفسير فيها إجمال جر إلى تأليف حاشية كهذه ، فاستغفر الله مما صنعت فيها ، وأرجو أن لا أعود إلى مثلها » .

١٢- فصول من كتاب « تحرير المرأة »

عندما أصدر « قاسم أمين » كتاب « تحرير المرأة » في سنة ١٨٩٩ م أحدث في المجتمع المصري خاصة والمجتمع الشرقي بوجه عام معركة فكرية فريدة ، هزت هذه المجتمعات من الأعماق .. ولقد شهدت بلادنا من قبل ومن بعد معارك فكرية كبرى ، مثل معركة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي أصدره الشيخ علي عبد الرازق سنة ١٩٢٥ م ، وكتاب الدكتور طه حسين « في الشعر الجاهلي » .. ولكن عنف هذه المعارك كان في نطاق محدود .. نطاق السياسة والمشتغلين بها ، أو نطاق المثقفين .. أما معركة كتاب « تحرير المرأة » فقد كانت أكثر شمولاً وأوسع مدى ، وذلك لارتباطها بحياة الأسرة ، لبنة المجتمع الأولى ، ولتناولها المباشر للشؤون الخاصة بكل بيت في المجتمع المصري والمجتمعات العربية والإسلامية .. ومن ثم كانت نبوءة الذين أبصروا خطر هذا الكتاب صادقة ، عندما قالوا منذ اليوم الأول لصدوره ، ما قاله الشيخ علي يوسف صاحب « المؤيد » : « إننا نظن أن يكون ظهور هذا الكتاب مصدراً لتغير عظيم في أفكار الأمة ، ينشأ عنه فيما بعد تغير أعظم في أخلاقها .. »^(١) ومن هنا أيضاً كانت الأوصاف التي خلعت على قاسم أمين .. مثل محرر المرأة ، و « لوثر » الشرق .. الخ .. الخ ..

وفي كل الكتب الهامة التي صدرت وأثارت صجة في حياتنا الفكرية والاجتماعية كان الجدل دائماً منصباً ومحصوراً في القضايا الجديدة التي طرحتها مثل هذه المؤلفات .. ولقد لعب الزمن والتطور الحتمي للمجتمع فكراً وحضارياً الدور الحاسم في تمييز الجيد من الرديء في هذه الأفكار ، وبيان الصالح والضار من القضايا الجديدة التي طرحتها هذه المؤلفات .. ولعل أحداً لا ينكر اليوم أن التطور السياسي والاجتماعي قد انتصر لفكر علي عبد الرازق ضد دعاة إحياء الخلافة الإسلامية في أسرة محمد علي بعد أن محاه « أتاتورك » من أسرة آل عثمان .. كما أن التطور الفكري قد انتصر للمنهج الذي تبناه الدكتور طه حسين في

(١) المؤيد ، في ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ م .

كتابه « في الأدب الجاهلي » .. إن لم يكن قد تجاوزه الى مناهج أخرى أكثر منه تقدماً ..

دور السياسة في القضية

ومن الأمور التي أكسبت هذه القضية شيئاً من الطرافة أن السياسة والصراعات السياسية قد تدخلت في الموضوع ، فعندما صدر الكتاب كان الحديو عباس حلمي الثاني يسلك مسلكاً متشدداً في علاقته بسلطات الاحتلال في مصر ، وكانت علاقته باللورد كرومو تتر بفترة من الجفاء ، وكان يولي رعايته للتيار الوطني الثوري في الحركة الوطنية المصرية بقيادة مصطفى كامل ، وهو التيسار الذي يطالب بالجلاء ويرى فيه الشرط الضروري والأولي لأي إصلاح مرجو للبلاد .. وفي مقابل هذا التيار الوطني الثوري ، كان هناك الوطنيون المعتدلون الذين ينادون بالتربية والتعليم والاستنارة وتكوين الأمة الراقية علمياً وفكرياً ، باعتباره الطريق الوحيد لنيل الاستقلال وتحقيق الجلاء ، وعلى رأس هذا التيار كان الشيخ محمد عبده ، ومدرسته التي كانت تضم العديد من الأسماء . مثل سعد زغلول ، ولطفي السيد ، وقاسم أمين .. الخ .. الخ ..

وعندما صدر كتاب « تحرير المرأة » متناولاً قضايا ثورية ، بالنسبة لعصره ، وجديدة كل الجدة على كثير من الأوساط الرجعية والحفاظة ، وفئات واسعة من العامة وبسطاء الناس .. وجد خصوم الشيخ محمد عبده أن الفرصة سانحة لتوجيه سهام إليه وإلى مدرسته في الإصلاح والتفكير .. وقيل يومها : أن الذي أمر بوضع الكتاب هو اللورد كرومر نفسه ، لأنه قد استاء من قاسم أمين عندما دافع عن حجاب المرأة المصرية وحافظتها على التقاليد في رده الذي كتبه بالفرنسية على الكاتب الفرنسي دوق داركور صاحب كتاب « مصر والمصريون » .. وأن كرومو أوحى إلى الشيخ محمد عبده أن يصلح قاسم أمين خطأ هذا في كتاب جديد .

وقيل يومها كذلك ان الذي امر بوضع كتاب « تحرير المرأة » هي الأميرة « نازلي هانم فاضل » ، حفيدة إبراهيم باشا ، وابنة فاضل باشا ، الذي كان من المطالبين بالدستور على عهد السلطان العثماني عبد الحميد ، والذي كان يلقب يومئذ ، لذلك ، بلقب « أبو الأحرار » .. وكانت ابنته « نازلي » مثقفة ومستنيرة وصاحبة صالون أدبي وسياسي يلتقي فيه المعتدلون من المفكرين المصريين .. قيل إن نازلي هي التي أمرت بوضع الكتاب

وأكثر بداهة من ذلك ما أثبتته التطور الاجتماعي في بلادنا بالنسبة للقضايا التي تناولها كتاب « تحرير المرأة » ، فنحن عندما نتصفح الآن ، بعد مضي ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن على صدوره نبتسم بل ونضحك من المعارضة الشديدة التي قوبل بها هذا الكتاب .. وتخييل الانفعالات والمواقف التي سيقفها معارضوه عندما توضع أمامهم صورة مجتمعتنا هذه الأيام .. فالكتاب لم يكن يطالب أن تعمل المرأة عمل الرجل وتتحرك معه في الحياة العامة .. وإنما كان يطلب في مجال التعليم أن تتساوى بالرجل في التعليم الابتدائي فقط ! فيقول : « ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم فذلك غير ضروري ، وإنما أطلب المساواة في التعليم الابتدائي على الأقل .. » .. وفي قضية : « الحجاب » و « السفور » دافع الكتاب عن « الحجاب » بالنسبة للمرأة ، وكل ما طلبه هو « الحجاب الشرعي » المنطبق « على ما جاء في الشريعة الإسلامية » والذي يتمثل في أن تكشف المرأة وجهها وكفيها ونحن لا نريد أكثر من ذلك « ؟! ..

فالذين ينظرون اليوم الى أهداف هذا الكتاب ، بالمقارنة الى ما بلغته المرأة في عصرنا يحكمون بداهة بأن التطور والزمن قد حسم هذه القضايا لا لصالح الكتاب فقط ، بل وبدرجة أبعد مما كان يحلم به أو يتخيله قاسم أمين ..

وإذا كان هذا هو شأن كل الدراسات والكتب التي كانت رائدة ومجددة وثرية في عصرها ، فإن كتاب « تحرير المرأة » ينفرد من بين هذه الكتب بقضية لم تحسم حتى الآن .. ذلك أن الخلاف الذي دار من حول هذا الكتاب لم يتعلق فقط بما فيه من قضايا وأفكار ، وإنما تناول أيضاً عملية تأليفه .. وشخصية المؤلف .. من هو ؟؟ وصاحب الفكرة في إخراجه ؟ من هو ؟؟ أو من هي ؟؟ وحول هذه القضية الهامة والطريفة ثار الجدل منذ صدور هذا الكتاب ، ولا يزال يشور حيناً ويخفت أحياناً حتى هذه الأيام .. فإذا كان التطور قد حسم الخلاف حول قضايا الكتاب .. فإن الوقت قد حان - بل نعتقد أنه قد تأخر - لحسم القضية الخلافية حول : من الذي كتب هذا الكتاب الذي وضع على غلافه اسم « قاسم أمين » .. وهو الأمر الذي نحاوله هنا .

* * *

لأنها غضبت من رأي قاسم أمين المدافع عن الحجاب ، واعتبرت نقده للنساء المصريات المقلدات للأوربيات موجهاً إليها هي بالذات .. والذين نسبوا الامر الى كرومر ، والذين نسبوه الى «نازلي» يتفقون أن الامر قد صدر الى الشيخ محمد عبده ، وأنه قد قام بدور كبير في تأليف الكتاب .. بل يرى البعض أنه هو الذي ألفه ، ثم وضع على غلافه اسم قاسم أمين تجنباً للحرج والعاصفة التي كانت ستهب عليه مباشرة إذا ما وضع اسمه عليه ، وهو الشيخ الازهري ، ذو المناصب الدينية الكبرى ، ومنها منصب مفتي الديار المصرية .

* * *

ماذا يقول هذا الفريق ؟؟

من بين الذين عاصروا صدور هذا الكتاب ، وزاملوا قاسم أمين والشيخ محمد عبده في التردد على صالون نازلي هانم فاضل ، وتحدثوا عن أنها هي السبب في تأليف هذا الكتاب « فارس نمر باشا » صاحب « المقتطف » .. وايضاً « داود بركات » .. وعندما كتب فارس نمر مذكراته حدثنا عن هذه القضية فقال : « وهنا أصرح بحقيقة لا يكاد يعلمها إلا نادرة في مصر ، وهذه الحقيقة أن كتاب قاسم أمين الذي رد فيه على دوق داركور لم يكن في صف النهضة النسائية التي كانت تمثلها الاميرة نازلي ، بل كان الكتاب يتناول الرد على مطاعن الكاتبة الفرنسية ، ويرفع من شأن الحجاب وبعده دليلاً على كمال المرأة ، ويندد بالداعيات الى السفور واشتراك المرأة في الاعمال العامة . وكان قاسم أمين إذ ذاك أحد قضاة محكمة الاستئناف ، ولما ظهر كتابه ساء ما به اخوانه الآخرون أمثال محمد المويلحي ، ومحمد بيرم ، وسعد زغلول ، ورأوا فيه تعريضاً جارحاً بالاميرة نازلي ، وتشاوروا فيما بينهم في الرد عليه ، واتفقوا أخيراً على أن أتولى الكتابة عن هذا المؤلف وعرض فصوله وانتقاد ما جاء به خاصة بالمرأة .. وبدأت في كتابة سلسلة مقالات عنه ، ولكن ذلك النقد لم يرق قضاة محكمة الاستئناف ، ورأوا فيه مساساً بهيبتهم إذ أن قاسم أفندي كان أحدهم ، ورأوا أن أفضل وسيلة يبدلون بها لكي أكف عن الكتابة عن مؤلفه أن يرجو الأميرة نازلي فاضل لكي تطلب إلي ذلك ، وتطوع الشيخ محمد عبده للقيام بهذه المهمة .

وذات مساء حضرت الى صالون سمو الأميرة ، كما حضر أيضاً الشيخ محمد عبده ، ومحمد بيرم ، والمويلحي ، وغيرهم . وبعد قليل تحدث الشيخ محمد عبده في هذا الشأن مع الأميرة ، فالتفتت إلي سموها وقالت لي : إنها لا تجد بأساً في أن أكف عن الكتابة في الموضوع - وكانت هي لم تقرأ الكتاب ولم تعرف أنه يشمل الطعن فيما تدعو إليه - فلما رأى ذلك محمد المويلحي ، قال لسموها : إنه يدهش من طلب الأميرة ، وخاصة لأن هذا الكتاب يعرض بها ، فبدت عليها الدهشة ، وكانت احدي نسخ الكتاب موجودة عندها . وعيشاً حاولت ان أقفل باب الحديث في هذا الشأن ، وخاصة بعد أن لحت عليها معالم الاضطراب والجد والعنف . فلما أطلعت على ما جاء به ثارت ثورة شديدة ووجهت القول بعنف الى الشيخ محمد عبده ، لأنه توسط في هذا الموضوع ..

ومرت الأيام بعد ذلك ، واتفق الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول ، والمويلحي وغيرهم على أن يتقدم قاسم أمين بالاعتذار الى سمو الأميرة ، فقبلت اعتذاره ، ثم أخذ يتردد على صالونها ، وكلما مرت الأيام ازدادت في عينيه وارتفع مقامها لديه .. وإذا به يضع كتابه الأول عن المرأة - « تحرير المرأة » - الذي كان الفضل فيه للأميرة نازلي .. والذي أقام الدنيا وأقعد عليها عليه .. بعد أن كان أكثر الناس دعوة الى الحجاب .. (١)

ويروي (داود بركات) القصة نفسها في مقال له احتفالاً بذكرى قاسم أمين ، ليستدل على أن الصدفة هي التي جعلت قاسم أمين محرراً للمرأة المصرية ، ثم يحدد الأمر أكثر وأكثر فيجعل من كتاب « تحرير المرأة » ، عملاً قام به قاسم أمين ليصلح خطأه في حق الاميرة نازلي ، فيقول : إن غضب الاميرة من الشيخ محمد عبده وقاسم أمين « كان نتيجته أن يصلح قاسم أمين خطأه بكتاب ينشره » ، حتى لا يفقد هذا الحزب نفوذ الاميرة في صراعهم ضد قصر عابدين والخديو عباس حلمي (٢) .

والذين قالوا أن اللورد كرومر هو الذي أوحى بهذه الفكرة ، قالوا ذلك بناء على العلاقة الوثيقة التي كانت قائمة بين الأميرة نازلي وقصر الدوبارة ، وبناء على تبني سلطات الاحتلال للحزب الوطني المعتدل ، الذي لم تكن ترى فيه خطراً عاجلاً إذا ما قيس بخاطر الحزب الوطني الثوري على احتلالها للبلاد .

(١) مجلة (الحديث) . حلب . يناير سنة ١٩٣٩ م . ص ٨٨ - ٩٢ .

(٢) الأهرام . في ٤ مايو سنة ١٩٢٨ م .

على أن أمر علاقة اللورد كرومر بالكتاب هو أهون الأمور .. ذلك أن الأدلة عليه لا تكاد توجد ، حتى إذا افترضنا انه كان يرى تحرير المرأة المصرية من الحجاب ، فإن رأيه ليس وقفاً عليه ، فإذا ما نادى به قاسم أمين أو غيره ، فإن ذلك لا يبرر نسبة هذا الرأي الى عميد الاحتلال في مصر في ذلك الحين .. ولقد سفه المرحوم أحمد لطفي السيد رأي القائلين بهذا القول عندما كتب عن قاسم أمين عقب وفاته مباشرة ، ورأى أن هذا الرأي فرية افترها الحاقدون والاعداء السياسيون بقاسم أمين ^(١) .

ولكن بقي أمر العلاقة بين الأميرة نازلي وهذا الكتاب معلقاً حتى الآن .. كما بقيت علاقة الشيخ محمد عبده بهذا الكتاب دون تحقيق أو حسم حتى هذه اللحظات ..

علاقة نازلي بالكتاب

ونحن نعتقد أن الذين صوروا تأليف كتاب « تحرير المرأة » ونشره في سورة التنفيذ للأمر الذي أصدرته الأميرة نازلي للشيخ محمد عبده ، أو في صورة الاعتذار الذي أصلى به قاسم أمين خطاه في حق الأميرة .. نحن نعتقد أن هؤلاء القوم قد خسانهم التوفيق ، وهم لم يحسنوا قراءة المذكرات التي كتبها المعاصرون لأحداث هذه القصة ، كما لم يحسنوا دراسة الكتاب والمقارنة بين أفكاره وأفكار الكتاب الذي رد به قاسم أمين على دوق داركور .. ومن ثم فإن القضية لن تجلو حقيقتها إلا النظرة الموضوعية والتحقيق العلمي للنصوص والأفكار التي تضمنها هذا الكتاب ، ومقارنتها بأفكار الشيخ محمد عبده في الموضوع ، ودراسة الخصائص المميزة لهذا الكتاب ، مع مقارنتها بمؤلفات قاسم أمين التي ليس هناك خلاف حول تأليفها ونسبتها إليه .. ونحن نعتقد أن السبيل لحسم هذه القضية رهن بعرض مجموعة من الحقائق نجملها فيما يلي :

* إن كتاب الدوق الفرنسي داركور قد صدر سنة ١٨٩٣ م . وقرأه قاسم أمين وشرع في كتابة الرد عليه في أواخر العام نفسه ، ثم صدر كتاب قاسم أمين في الرد عليه في

أوائل سنة ١٨٩٤ م .. بينما صدر كتابه الثاني « تحرير المرأة » قرب منتصف سنة ١٨٩٩ م .. أي بعد نحو ست سنوات ، فتصوير « تحرير المرأة » في صورة الاعتذار يجعل منه اعتذاراً قد جاء متأخراً عن مناسبته الطبيعية ست سنوات ؟! .. وهذا يسقط قول الذين يقولون بذلك .. ويسقط أيضاً قول الذين يرون فيه تنفيذاً لأمر الأميرة نازلي إلى الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ..

* وحتى إذا تجاوزنا عن مقتضيات المنطق ، فإن مادة كتاب « تحرير المرأة » تقطع بأنه لم يكتب اعتذاراً للأميرة نازلي هانم فاضل .. ذلك لان القائلين بهذه الدعوى يقولون إنها غضبت من أمرين : الاول : هو رأي قاسم أمين المؤيد للحجاب والمعادي للسفور ، والثاني : هو تعريضه بالنساء المصريات المقلدات للإفرنجيات .. ونحن اذا قرأنا « تحرير المرأة » بامعان نجده يقف من هاتين القضيتين الموقف القديم نفسه ، فليس هو اذن بالاعتذار عن هذا الموقف القديم .

ففيما يتعلق بالحجاب يقول الكاتب : « سبق لي البحث في الحجاب بوجه إجمالي في كتاب نشرته باللغة الفرنسية .. وبينت هناك أهم المزايا التي سمح لي المقام بذكرها .. ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرءة . لكن الحقيقة غير ذلك ، فاني لا ازال ادافع عن الحجاب واعتبره اصلاً من اصول الاداب التي يلزم التمسك بها : غير اني أطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء في الشريعة الاسلامية .. هو الحجاب الشرعي ، وهو الذي أدعو اليه .. كشف المرأة وجهها وكفيها . ونحن لا نزيد أكثر من ذلك » ^(١) . فهو هنا لا يعتذر عن موقف قديم ، فيغيّره ، بل يثبت ويدافع عنه ، ويزيده تحديداً وتفصيلاً .

وفيما يتعلق بالموقف من المصريات المقلدات للنساء الإفرنجيات لا يختلف موقف « تحرير المرأة » عن موقف قاسم أمين السابق فهو لا يزال يهاجم « التقليد الشكلي » الخيالي من « المضمون المفيد » ، ويسخر من النساء اللاتي « تظن الواحدة منهن انها متى عرفت ان تقول : نهارك سعيد باللغة الفرنسية فقد فاقت اترابها وارتفع شأنها وسما عقلها ، ولا تتنازل بعد ذلك لان تشتغل بعمل من الأعمال المنزلية ، فتقضي حياتها في تلاوة أقاصيص وحكايات قل ما تفيد إلا في إثارة صور من الخيالات تطوف بها وتمثل لها عالماً لطيفاً

(١) تحرير المرأة . ص ٥٥ ، ٥٥ ، ٦٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

(١) الجريدة . في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٨ م .

تسرح فيه طرفها وهي شاخصة إلى دخان السيجارة التي تقبض عليها « (٢) » ، فهو هنا لا لا يعتذر للقلدات ، ولا يدافع عنهن .. ومن ثم فإن مادته ونصوصه وأفكاره تبعده تماماً عن أن يكون اعتذاراً من قاسم أمين للأميرة نازلي هانم فاضل .

ولكن تبقى قضية العلاقة بين الشيخ محمد عبده وهذا الكتاب ، قائمة !! هل هو مؤلفه؟ أم قاسم أمين ؟ أم أن الكتاب قد جاء ثمة عمل مشترك منهما معاً ؟؟ وماذا يقول التحقيق العلمي للنصوص في هذا الموضوع الهام والخطير ؟!

* * *

علاقة محمد عبده بالكتاب

والرأي الذي أؤمّن به ، والذي نبغ من الدراسة لهذه القضية ، هو أن هذا الكتاب إنما جاء ثمة لعمل مشترك بين كل من الشيخ محمد عبده وقاسم أمين .. وأن في هذا الكتاب عدة فصول قد كتبها الأستاذ الامام وحده ، وعدة فصول أخرى كتبها قاسم أمين ، ثم صاغ الأستاذ الامام الكتاب صياغته النهائية ، بحيث جاء أسلوبه على نمط واحد هو أقرب إلى أسلوب محمد عبده منه إلى أسلوب قاسم أمين ..

ولدينا على هذا الرأي مجموعة كبيرة من الأدلة .. يحسن ان نقدم بين يديها عدداً من القرائن نجملها في هذه النقاط :

١ - إن نشر الكتب والمقالات والابحاث بأسماء الغير ، أو بالأسماء المستعارة ، كان امراً كثيراً الشيوع في ذلك التاريخ ، فجمال الدين الافغاني كان ينشر اغلب افكاره تقريباً بأسماء تلاميذه ، والشيخ محمد عبده كتب الكثير من المقالات بتوقيع « مؤرخ » و « عالم فاضل » .. الخ .. وعبد الرحمن الكواكبي نشر فصول كتابه « طبائع الاستبداد » في « المؤيد » بدون توقيع ، ثم طبعه كتاباً ووضع عليه كلمة : « الرحالة : ك » !!

(١) المصدر السابق . ص ٤٥ .

٢ - ان مبدأ اشتراك أكثر من مفكر في إنجاز عمل فكري واحد كان معروفاً ومألوفاً ومطروقاً ، بل إن هناك ما يثبت أن قاسم أمين قد بذل محاولات للاستعانة بأحمد شفيق باشا في كتابة هذا الكتاب ، فالأخير يكتب قائلاً : « ... واختمرت فكرة تحرير المرأة وتعليمها في بعض الرؤوس ، وهم قاسم أمين بك بإخراج كتابه في هذا الصدد ، وعرض علي أن أشاطره العمل ، فنعني من تلبية طلبه سببان ، أولاً : عملي الحكومي الذي لا يسمح لي بالتفرغ لمسألة أعلم أن تأليف كتاب فيها لا ينتج الثمرة المرجوة ، ثانياً : يقيني بأن الأفكار لم تنهياً بعد لقبول مثل هذه الدعوة » (١) .

٣ - في الكتاب الذي وضعته الدكتورة درية شفيق - بنت أحمد شفيق باشا - بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم عبده عن « تطور النهضة النسائية في مصر » تقرأ صراحة أن الذي شارك قاسم أمين في هذا العمل هو الأستاذ الإمام ، يقول الكتاب : « أما الأمور التي عالجها الشيخ محمد عبده من الناحية الدينية ، فيما يختص بحقوق المرأة ، فقد تناولها قايم أمين بالبحث من الناحية الاجتماعية . وقد وجدت آراء قاسم أمين تأييداً تاماً عند الشيخ محمد عبده . وحدث في سنة ١٨٩٧ م أن أجمع الأستاذ الإمام وسعد باشا زغلول ولطفي السيد وقاسم أمين في جنيف ، وأخذ الأخير يتلو على الإمام بعض فصول من كتابه عن تحرير المرأة فكان يوافق على ما فيها . وقيل ان بعض فقرات هذا الكتاب تنم عن أسلوب الشيخ محمد عبده نفسه » (٢) .

٤ - وهذا « التقسيم للعمل » الذي تشير اليه د . درية شفيق بين محمد عبده وقاسم أمين ، حيث تناول الأول القضية من الناحية الدينية ، بينما اختص الثاني بالناحية الاجتماعية .. هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية .. فعلاوة على كونه الأمر الطبيعي المتفق مع ثقافة كل منهما وتخصصه فإننا نجد الكتاب - « تحرير المرأة » - يحدد لنفسه هدفين عندما يقول : « .. تبين للقارئ مما سبق أن ما يريد إدخاله من الإصلاح في حالة النساء ينقسم إلى قسمين : قسم يختص بالعادات وطرق المعاملة والتربية .. والقسم الثاني يتعلق بدعوة أهل النظر في الشريعة الإسلامية والعرفين بأحكامها إلى مراعاة حاجات

(١) أعماله بعد مذكراتي . ص ٣٥٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٤١ م .

(٢) ص ٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ . طبعة القاهرة ، ١٩٤٥ .

الأمة الإسلامية وضرووتها فيما يختص بالنساء» . « ص ١٥٩ » .. والدارس للكتاب في ضوء هذه المؤثرات يرى أن الفصول التي كتبت فيه عن «الحجاب الشرعي» و «الزواج» و «تعدد الزوجات» و «الطلاق» هي بحوث فقهية لا يمكن أن يكتبها إلا إمام مجتهد في الإسلام ، وليس في ذلك العصر من كان يستطيع ذلك سوى الأستاذ الإمام . بينما بقية فصول الكتاب هي أقرب إلى ثقافة قاسم أمين الاجتماعية ، وأسلوبه في تناول القضايا والأمور .. وسيأتي تفصيل هذه القضية الهامة بعد قليل .

٥ - ومن القرائن الدالة على أن الابحاث التي تناولت هذه القضية من الناحية الدينية في الكتابة هي من إنشاء الأستاذ الإمام ، ما نجده من التطابق في الأفكار بين ما جاء في «تحرير المرأة» وما كتبه الشيخ محمد عبده في (الوقائع المصرية) قديماً ، وقبل الثورة العربية ، وبالذات في شهر مارس سنة ١٨٨١ م .. ففي العدد ١٠٥٥ من «الوقائع» الصادر في ٧ مارس سنة ١٨٨١ م نجد له مقالاً عنوانه (حاجة الإنسان الى الزواج) يتحدث فيه عن «أن سعادة الإنسان في معيشته، بل صيانة وجوده في هذه الدار موقوفة على تقييد تلك الشهوة «الجنسية» بقانون يضبط استعمالها ، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها ، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة» . وفي العدد التالي لذلك مباشرة يتحدث تحت عنوان (حكم الشريعة في تعدد الزوجات) .. يتحدث عن وجوب العدل بين الزوجات عند التعدد والزواج بأكثر من واحدة ، «وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة» .. كما يتحدث عن أن الواقع المشاهد يقطع بعجز الإنسان عن تحقيق العدل المطلوب ، ويصل إلى المعاني التي نراها شديدة التحديد كثيرة الورود في الفصول التي كتبت في (تحرير المرأة) حول هذا الموضوع .. والذين يقرأون هذه المقالات ، ثم يقارنون بينها وبين الصفحات ١٣٣ - ١٣٥ من الكتاب يعلمون قدر هذه «القرينة» في الدلالة على دور الأستاذ الإمام في إنشاء بعض فصول هذا الكتاب ..

٦ - وقرينة أخرى تتمثل في رأي الأستاذ الإمام في اشتغال الاميرة فاطمة هانم فاضل بأمور السياسة ، فهو يرى ذلك من عيوبها وأخطائها .. فيقول في حديث مع الشيخ رشيد رضا في سنة ١٨٩٧ م : إن «هذه الاميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً ، ولو

أنها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن ، واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سوريا لكان خير عمل عمله ، وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً تجنى ثمرته ولو بعد حين» .. هذه القضية التي يثيرها الإمام قبل صدور (كتاب تحرير المرأة) بسنوات ، هي التي نجدتها في الكتاب محوراً تعلق عليه الآمال في تنفيذ ما أشار به الكتاب من الإصلاح ، وذلك عندما يتحدث الكتاب عن أن «أحسن طريقة لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي أن تؤسس جمعية تتولى التعليم والتهذيب والتحرير للنساء المصريات» (١) .

٧ - ومن القرائن الدالة أيضاً في هذا الباب ، موقف الأستاذ الإمام من الكتاب بعد صدوره ، فلقد أيداه ودافع عنه بطريقة غير مباشرة ، وامتنع عن التعليق عليه أو المشاركة بشكل مباشر في المعارك التي دارت من حوله ، وبالذات عندما أراد خصومه إحراجهم وطلبوا منه أن يفتي - بحكم منصبه الرسمي - في الموضوع ..

أما دفاعه - غير المباشر - عن الكتاب فيتمثل في وقوف الشيخ رشيد رضا ومجلة (المنار) إلى جانب الكتاب ، فلقد تناولت (المنار) الكتاب بالمدح والتقريظ في أكثر من مرة ، واعتبرته مع (رسالة التوحيد) للأستاذ الإمام ، و (سر تقدم الانجليز السكسونيين) الذي ترجمه فتحى زغلول أهم الأعمال الفكرية في ذلك العصر «المنار ١ يوليو ١٨٩٩ م» كما تناولته بالثناء في عددي ١٥ يوليو ، و ٢٦ أغسطس من العام نفسه .

ولقد أراد خصوم الشيخ محمد عبده إحراجهم يومئذ فطلبوا منه ان يصدر فتوى في هذا الموضوع ، وعندما صدر كتاب قاسم أمين (المرأة الجديدة) بعد عام من صدور (تحرير المرأة) طبع خصوم الإمام سؤالاً موجهاً إليه باسم أحد المواطنين - محمد أفندي عبده البابلي - يسأل فيه «هل رفع الحجاب عن المرأة ، وإطلاقها في سبيل حريتها بالطريقة التي يريدتها صاحب كتاب (المرأة الجديدة) يسمح به الشرع أم لا ؟؟» ..

وإمعاناً في الإحراج والاستفزاز طبعوا هذا السؤال ووزعوه على الجمهور في صورة

مناقشة اعتراض

عندما مات قاسم أمين كتب المرحوم إبراهيم رمزي - صاحب مجلة « المرأة في الإسلام » كتب افتتاحية جريدة (الجريدة) تحت عنوان (مصابنا في الرجال) ، فتناول قضيتنا هذه وقال : « ولقد كان الأستاذ الإمام وقاسم أمين صديقين حميمين ، حتى مات كل منهما راضياً عن عمل الآخر . ولذلك قال الناس عند ظهور (تحرير المرأة) : إن للإمام يداً فيه . ونحن لا نعرف لهذه الدعوى حقيقة ، لأن أسلوب الإنشاء في الكتاب كان من أساليب قاسم الخاصة »^(١).

والأمر الذي ننكره نحن هو أن يكون « أسلوب الإنشاء في الكتاب من أساليب قاسم أمين الخاصة به » ، لا لأن قاسم أمين لم يكن يحسن الكتابة باللغة العربية - كما يزعم البعض - فلقد كان الرجل أديباً وكاتباً اجتماعياً ممتازاً ، تشهد له بذلك مقالاته في (المؤيد) التي جمعت في كتابه (أسباب ونتائج وحكم ومواعظ) ، وأيضاً كتابه (كلمات) .. وكذلك (المرأة الجديدة) الذي لم تثر من حول نسبته إليه أية شبهات ..

ونحن إذا أمعنا النظر في كتابات قاسم أمين، وجدناها متحلية بزينة الأسلوب الأدبي، فيها حلاوة وطلاوة، وفيها أحياناً، شاعرية .. وهي صفات لا نجدها أبداً عند الأستاذ الإمام، الذي نشعر ونحن نقرأ له أن العقل هو الذي يلقي إلينا بالجميل والكلمات، فضلاً عن المعاني والمضامين .. كما نجد في كتابات قاسم أمين الخاصة به، وكذلك في الفصول التي نراها له في (تحرير المرأة) حديثاً ملحوظاً عن المجتمعات الغربية، وتأثره بها، والمفكرين الغربيين، وقراءته لآثارهم، وإعجابه بنظرياتهم، وهي أشياء لا نلحها أبداً عند الأستاذ الإمام .. كما أن هناك الكثير من القضايا الفكرية، التي يرتبط بها نمط مميز ومتميز من أنماط التعبير، - والتي لا يتسع لها هذا المقام - هناك الكثير من هذه القضايا والأساليب نجدها في كتابات قاسم أمين مميزة لأسلوبه من أسلوب الإمام محمد عبده ومميزة كذلك لأسلوبه عن الأسلوب الذي كُتبت به (تحرير المرأة) .. والذين يقرأون

كتاب مفتوح إلى المفتي .. بل وطبعوا « استلفنا إلى هذا الكتاب المفتوح » .. ووزعوه كذلك على الجمهور .. ولكن الأستاذ الإمام ظل ملازماً للصمت إزاء هذه القضية التي كانت الشغل الشاغل للناس في ذلك الحين .. وتقدمت (المنار) للدفاع عن هذا الصمت، وسأقت لتبريره عدداً من الأدلة لا أراها إلا قرائن على العلاقة الإيجابية بين الأستاذ الإمام وهذا الكتاب .. فهي تقول في الاعتذار عن عدم إجابة الأستاذ الإمام على هذا السؤال :

١ - ان الاستفتاء جاء على خلاف المعهود ، بأن وزع على الجمهور .

٢ - ان الجواب عليه يستلزم قراءة الكتاب ، في حين ان المفتي مثقل بالأعمال ؟ !

٣ - أن الفتوى لا يفهمها الناس إلا إذا قرأوا الكتاب ، وهو ما يؤدي إلى نشر ضرره ، إذا كان ضاراً ؟ !

٤ - ان فتوى الإمام ستكون على المذهب الحنفي الذي عينته الحكومة ليفتى على أساسه ، في حين أن بعض المذاهب قد أباحت كشف المرأة لوجهها وبديها « وجواز معاملة الرجال في غير خلوة . وهذا كل ما يطلبه (الكتاب) من أبطال الحجاب » ثم استطردت « المنار » لتقول : « .. كل هذا يدلنا على أن السائل أخطأ في السؤال . وأنه لا يلقي جواباً ؟ ! »^(١).

وإذا كانت هذه القرائن كافية في ترجيح الحكم باشتراك الأستاذ الإمام في تأليف هذا الكتاب ، فإن هناك اعتراضاً من بعض الباحثين على هذا الرأي .. يقولون إن أسلوب الكتاب هو لقاسم أمين وليس للأستاذ الإمام .. ومن الضروري أن نناقش هذا الاعتراض، قبل تقديم الدليل القاطع على رأينا ، من خلال عملية التحقيق والنقد لنص الكتاب ومقارنته بالكتابات الأخرى المقطوع بنسبتها لقاسم أمين ..

* * *

(١) الجريدة . في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٨ م.

(١) عدد ٦ فبراير سنة ١٩٠١ م.

في كتابه « كلمات » عن علاقة الشر والخير بالإنسان ، وعن فكرة الخطيئة الأولى للإنسان ، وعن أسباب انحطاط الأمة المصرية ، وعلاقة تأخرها بتأخر الفنون الجميلة والتمثيل والتصوير والموسيقى .. الخ .. الخ .. يدركون أنهم بإزاء كاتب متميز في الفكر والاسلوب عن الأستاذ الامام في كثير من القضايا ، وفي كل انماط التعبير (١) .. ويدركون كذلك معنى قولنا ان الصياغة النهائية والاجالية لكتاب (تحرير المرأة) هي من صنع الأستاذ الامام ، وان الكثير من فصوله انما هو من تفكير قاسم امين ..

* * *

نظرة نقدية من داخل النصوص

والان .. يمكننا ان نقدم الدليل الذي نراه قاطعاً على ان فصول «الحجاب الشرعي» و« الزواج » و (تعدد الزوجات) و (الطلاق) في كتاب (تحرير المرأة) انما هي فكر خالص وصياغة خالصة للأستاذ الامام .. وذلك من خلال نظرة نقدية ودراسة موضوعية لنصوص هذه الفصول مع مقارنة بينها وبين بعض فصول من كتاب قاسم امين (المرأة الجديدة) ، وعلى ضوء ما هو معروف للجميع من الخصائص الفكرية والثقافية وطبيعة الاهتمامات التي يتميز بها كل من الرجلين عن صاحبه ..

ففي (تحرير المرأة) ، وبالذات في الفصول التي تتناول وجهة نظر الشريعة والدين ، في هذه الفصول نلتقي بمجموعة من الآراء الفقهية والمناقشات لا يستطيع ان يبحثها ولا ان يستخلصها كاتب مثل قاسم امين .. بل وأهم من ذلك نجد احكاماً كلية تدل على ان صاحبها ومصدرها قد استقصى بحث هذا الامر في جميع مصادره الرئيسية في الفكر الاسلامي على اختلاف مذاهبه وتياراته الفكرية ، وهو الامر الذي لا نعتقد أنه قد توافر في ذلك العصر سوى لقلة قليلة في مقدمتهم جميعاً الأستاذ الإمام .. ونحن نستطيع ان نضع يدنا على هذه الأمثلة إذا نحن ، مثلاً ، رأينا :

في ص ١٠ يصدر حكماً قاطعاً على المسائل التي ميز فيها الشرع الرجال على النساء ، فيقول : « ولم أر إلا مسألة واحدة ميز الشرع فيها الرجال على النساء ، وهي تعدد الزوجات » وهو حكم لا يصدره إلا من استقصى البحث في هذا الموضوع .

وفي ص ٦٤ يقول : « واتفق أئمة المذاهب .. على أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها .. » وهو حكم لا يتأتى إلا من مفكر اطلع ودرس واستقصى ما كتبه أئمة المذاهب ، كل المذاهب ، في الإسلام .

وفي ص ٦٧ وما بعدها يتحدث عن « الحجاب » الذي ورد حديث القرآن عنه .. فيقسمه إلى حجاب خاص بنساء النبي ، وآخر عام لنساء المسلمين ، ويورد نصوص كل قسم ، سواء ما جاء منها في القرآن أو السنة النبوية .. وهو يتناول هذه القضية بمستوى المفكرين المجتهدين وليس فقط بمستوى الدارسين أو الهواة ..

وفي ص ٦٨ ، بصدد حديثه عن النصوص التي وردت في الحجاب ، والخاصة بنساء النبي ﷺ ، يصدر مثل هذا الحكم القاطع فيقول : « ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من أي مذهب كانت ، ولا في كتب التفسير في أن هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساء النبي » .. فمن يستطيع أن يصدر مثل هذا الحكم القاطع ، بعد هذه الإحاطة الشاملة ؟؟ لا أعتقد أنه قاسم أمين ... ولا أظنه إلا الأستاذ الإمام ...

وفي ص ١٢٠ نطالع مثل هذا القطع في الحكم ، بناء على اتساع الاطلاع وشموله ، فتقرأ قوله : « إن نظر المرأة المخطوبة مباح لخاطبها .. » .

وفي ص ١٤٠ يناقش قضية الطلاق مناقشة مفكر مجتهد ، ويتحدث فيها عن « الأصول » وعن « الفروع » .. ثم يقول : « إن شرعنا الشريف قد وضع أصلاً هاماً يجب أن ترد إليه جميع الفروع في أحكام الطلاق ، وهو أن الطلاق محظور في نفسه مباح للضرورة » .

وفي ص ١٤٢ يواصل الحديث عن الطلاق ، فنقرأ له حديثاً يدل على مستوى من العلم والإحاطة بمصادر الفكر الإسلامي لا يتوافر إلا لقلة قليلة ، مثل أن يقول : إن « المطلع على كتب الفقه وإن كان يجد أن جميع الأئمة قد نظروا على العموم إلى أن هذا الأصل الجليل من شأنه العمل على تضييق دائرة الطلاق بما يصل إليه الإمكان ، لكنه

(١) كلمات ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ٢٤ . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٨ م .

لا بد أن يلاحظ أيضاً أنهم لم يراعوا في التفريع تطبيق هذا الأصل على طريقة واحدة متساوية ، ويرى أن الفقهاء من أتباع الأئمة قد توسعوا في أمر الطلاق ، ولم تطرد طريقتهم على وتيرة واحدة في تطبيق الأحكام على الوقائع .. « .. فهو حكم مفكر أحاط بما قدمه أئمة المذاهب .. وأيضاً بما قدمه الفقهاء من أتباع هؤلاء الأئمة من أحكام كما أحاط بالتطبيقات التي أجروها لهذه الأحكام على الوقائع وما نتج عن ذلك من تفرعات .. فأين قاسم أمين من مثل هذه الميادين !؟

وفي ص ١٤٤ ، وهو يتحدث عن الطلاق كذلك ، نجده يقارن بين المذاهب الفقهية ، ويستخدم عبارات مثل : « اتفق أغلب المذاهب ... » الخ .. الخ .. مما له دلالة في هذا الميدان .

* * *

وأمر آخر جدير بالملاحظة في كتاب (تحرير المرأة) ، وبالذات في الفصول التي نراها من إنشاء الأستاذ الإمام ، وهي كثرة الاقتباسات المأخوذة عن أمهات الكتب في الفقه الإسلامي ، والتي لا نعتقد أن ثقافة قاسم أمين الشرعية قد بلغت حتى لمجرد معرفة أسماء مثل هذه المؤلفات ولا هؤلاء المؤلفين ، فضلاً عن الغوص فيها ، والاقتباس عنها ، وتوثيق النصوص المقتبسة بذكر اسم المرجع ورقم الجزء ورقم الصفحة في صلب نص الكتاب وفي هوامشه كما يصنع كبار المحققين .. ويكفي هنا أن نشير إلى أسماء بعض الكتب وبعض المؤلفين ليعلم القارئ من صاحب هذا الجهد ومن هو فارس هذا الميدان .

فهو ينقل عن الإمام الغزالي .. وعن (حواشي ابن عابدين) .. وعن (كتاب الروض) في المذهب الشافعي .. وعن كتاب (تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق) لعثمان بن علي الزيلعي .. وعن (كتاب حسن الأسوة) للسيد محمد صديق حسن خان بهادر .. وعن (تاريخ الرسل والملوك) للطبري .. وعن تفسير الطبري .. الخ .. الخ .. وفي عشرات النصوص التي يقتبسها من هذه المصادر الأصلية في الفقه والفكر الإسلامي يوثقها بذكر الجزء والصفحة واسم المصدر الذي رجع إليه ، ويضع النصوص بين الأقواس . وإلى جانب ذلك يورد من القصص الإسلامي ، وأخبار النساء في صدر الإسلام ما يدعم وجهة النظر التي تقدمها ..

فإذا ما انتقلنا إلى كتاب « المرأة الجديدة » المقطوع بنسبته إلى قاسم أمين لا تطالعنا هذه المباحث الفقهية الإسلامية ، بل ونجد بدلاً من أسماء المفكرين المسلمين ، ونماذج النساء العربيات المسلمات ، نجد بدلاً من ذلك أسماء المفكرين والكتاب الغربيين مثل « هيرودوت » المؤرخ .. والسياسي الأمريكي « الموسيو شامبل » ، وخلفه « جوت هويت » .. والقاضي الأمريكي « جون لينجهان » .. والكتاب الفرنسي « بول بورجيه » .. والقانوني « كوتدوروسيه » .. والأساتذة والشعراء والفلاسفة والكتاب « فرشلو » .. و « مانتيجازا » .. و « فلوري » .. و « سيملس » .. و « شيلر » .. و « روسو » .. و « فنلون » .. و « لامارتين » .. و « بول دروزيه » .. و « افلاطون » .. و « سبنسر » .. و « ادمون ديمولان » .. و « استوارت ميل » .. الخ .. الخ ..

ومن أسماء السيدات الغربيات تطالعنا أسماء السيدات : « غورديون » ، و « كاري رينار » ، و « ستون » ، و « ماريه متشل » ، و « كارولين هرشل » و « تريز دوبافير » ، و « صوفي جرمين » ، والمركيزة « دو شاتليه » ، و « كلنس رويه » ، و « مدام استيل » ، و « مدام تارنوسكي » ، و « مدام لافايت » ، و « جورج سند » ، وزوجة « باستور » ، و « لوبروزو » ، و « بنت » ، و « لمارك » .. الخ .. الخ ..

وهي أسماء تعكس ثقافة قاسم أمين واهتماماته ، وتميز هذه الثقافة والاهتمامات عن مثيلاتها عند الأستاذ الإمام .. وتجعل من عملية استقراء النصوص المودعة في كل من الكتابين (تحرير المرأة) و (المرأة الجديدة) الطريقة المثلى والعلمية في تمييز ما لهذا وما لذاك في هذا الإنتاج الفكري ..

وملاحظة أخيرة ، نستخلصها من هذه المقارنة ، تتعلق بالفكر والمدى الذي يقدمه كل من الكتابين بصدد الحديث عن حرية المرأة المصرية والشرقية ، ففي (تحرير المرأة) - الذي ترك الأستاذ الإمام على مجموعته بصمات فكره ، وأنشأ بعض فصوله ، يقف في مطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم عند التعليم الابتدائي ، كما قدمنا ، أما في (المرأة الجديدة) فإن قاسم أمين يطلب المساواة التامة في هذا الميدان ، فيقول عن التربية : « إننا لا نجد من الصواب أن تنقص تربية المرأة عن تربية الرجل » (١) . ولذلك

نجده يرتب على ذلك تحييد اشتغال المرأة بالحياة العامة وانخراطها في سلكها ، - على الرغم من قوله في ص ٢٦ : إن هذا الموضوع « مما لا يدخل تحت مطالبنا في هذا الكتاب .. » - فهو يطلب في ص ١٠٥ ، ١٠٦ أن تتقن المرأة على الأقل حرفتين أساسيتين ، وأن تحترفهما ، وهما : حرفة صناعة الأطفال ، وحرفة صناعة الطب .. وهو تعليم عال وجامعي ، وانخراط في سلك الحياة العامة كانخراط الرجال .. وهو إذا ما اضيف إلى نموذج المرأة الغربية التي زخر الكتاب بضرب الأمثلة عن غزوها لمختلف مجالات العلم والعمل التي يعمل فيها الرجال .. إذا ما لاحظنا ذلك بدت أمامنا الفروق واضحة بين فكر الكتابين .. وهي فروق لا يصح أن تعزي إلى تطور فكر قاسم أمين خلال عام واحد هو الذي يفصل بين صدور الكتابين .. وإنما يجب أن ترجع إلى الفروق بين موقف كل من الرجلين من تلك القضية .. موقف الأستاذ الإمام ، وموقف قاسم أمين ..

وأخيراً .. فإذا كان المستوى الحضاري المتقدم الذي بلغته المرأة المصرية اليوم ، يعود الجميع بفضل كله إلى قاسم أمين ، فإننا نرجو أن يكون جلاء العلاقة التي كانت بين الأستاذ الإمام وكتاب « تحرير المرأة » بداية تلفت أنظارنا جميعاً إلى فضل هذا الرجل في هذا الميدان .. ونموذجاً لنوع الواجبات الفكرية الملقاة على عاتقنا نحو جلاء الصفحات الغامضة في فكرنا العربي الحديث .. حتى ينسب الفضل لأصحابه ، وترتفع الأحكام المتسرعة والظالمة عن هؤلاء الرواد والأعلام ..

* * *

وإذا كانت هذه هي أهم السلبيات والعيوب التي شابت وداخلت الجهود التي بذلت في حق تراث الأستاذ الإمام ، والتي قامت بها تلك اللجنة التي كونها سعد زغلول باشا عقب وفاة الإمام ، ثم استمر عملها مجسداً ومتجدداً في جهود الشيخ رشيد رضا لسنوات عديدة في هذا الميدان ... فإن الجهود الفردية الأخرى التي بذلت في نفس الميدان قد شابتها هي الأخرى وأصابتها هذه السلبيات والعيوب ، وكأمثلة لذلك نقدم بعض النماذج :

١ - ذلك الكتاب الذي صدر في سنة ١٩٢٨ م باسم (الإسلام والرد على منتقديه)

٢٦٢

فعلى غلافه نجد القول بأنه : بقلم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وفي داخله نجد فصولاً للإمام ، وأخرى لفريد وجدي ، وثالثة للقاضي أمير علي ، ورابعة للنواب المعظم مهدي علي خان محسن الملك بهادر .. الخ .. الخ .. ولكن الأهم من ذلك أن بعض ما نسب للإمام في هذا الكتاب ليس هو مما كتب الإمام ، ففي الصفحات ٨٤ - ٩٠ مثلاً نجد مقالاً بعنوان (دين الإسلام) منسوباً للأستاذ الإمام ، فإذا نحن حققنا نصه وجدناه جزءاً من (رسالة الرد على الدهريين) لجمال الدين الأفغاني يأتي في أعماله الكاملة في الصفحات ١٧٣ - ١٧٩ ؟!

٢ - ومقال (المتعصب) الذي كتبه الأفغاني في (العروة الوثقى) نجد إحدى دور النشر تنشره في كتيب مستقل سنة ١٩٣٨ م باسم الأستاذ الإمام ، مع تقديم لأحد المشايخ العلماء (١) ؟! .. وهكذا انساقت أغلب الجهود الفردية التي عملت بهذا الحقل في طريق الخلط والاختلاط الذي لازم تراث الاستاذ الإمام منذ بدأت حركة الاهتمام ببعض جوانبه بعد وفاته ، وحتى هذا التاريخ ..

* * *

وإذا نحن شئنا أن نضرب الأمثلة على ضرورة هذا التحقيق لهذه الأعمال وجدواه ، وخاصة فيما يتعلق بتصحيح الأحكام والاستنتاجات التي اكتسبت الخطأ بفعل اختلاط الآثار الفكرية لهؤلاء الأعلام فإننا نجد الكثير من هذه الأمثلة .. ولكننا نكتفي هنا بأمثلة ثلاثة اخترناها من كتابات ثلاثة من الباحثين هم بلا شك في الدائرة المؤثرة في حركتنا الفكرية والثقافية أو على مقربة منها ، وهم الأساتذة : الدكتور محمد البهي الخولي ، والدكتور محمد أحمد خلف الله ، والدكتور سليمان دنيا ..

ففي كتاب الدكتور محمد البهي الخولي (الفكر الإسلامي الحديث ، وصلته بالاستعمار الغربي) نجدده يقتبس مقالاً كبيراً عن « القضاء والقدر » يستغرق في كتابه من ص ١٣٠

(١) انظر مقال (التعصب) في الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٣٠١ - ٣١٠ وفي مجموعة (العروة الوثقى) ص ٨٦ - ١٠١ وقارنه بالكتيب الذي أشرنا إليه طبعه (مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، بالقاهرة ، بتقديم « العالم الفاضل الشيخ محمد فؤاد متقار الطرابلسي ») ...

حتى ص ١٣٣ ، وينسب هذا المقال إلى الأستاذ الإمام .. على حين أن هذا المقال هو للأفغاني ، نشره في (العروة الوثقى) وأكد في (الخاطرات) التي أملاها على تابعه ومريده محمد باشا المخزومي أنه هو كاتبه في (العروة الوثقى) ، بل ولقد نشر هذا المقال بمصر باسم الأفغاني كذيل لرسالة (الرد على الدهريين) .. ومع ذلك ينسب الدكتور البهي الخولي هذا المقال للأستاذ الإمام ، ويستشهد به على فكره في « القضاء والقدر »^(١) ..

ويزيد من خطورة هذا الخلط أن الدكتور الخولي يقول : إن هذا النص قد جاء في رد الأستاذ الإمام على « هانوتو » ، وهو كلام غير صحيح ، لعل سببه تشابه بعض الألفاظ والعبارات ... ففي الرد على هانوتو يقول الأستاذ الإمام :

« وجد بين المسلمين طائفة تعرف بالجبورية ، ولكنها كانت ضعيفة ضئيلة ، يقذفها الحق ، ويطردها العقل ، وينبذها الدين ، حتى انقرضت بعد ظهورها بقليل ، ولم تبق بينهم بقاء « القوميين » بين النصارى . وغلب على المسلمين مذهب التوسط بين الجبر ، والاختيار ، وهو مذهب الجد والعمل وصدق الإيمان ، وأخذته عن المسلمين في أخريات الأيام أهل النظر من النصرانية ، مثل « بوسيه » ومن مال ميله ، وتبعهم الجمهور الأعظم منهم .. »^(٢) ثم يضي الرجل إلى غير الموضوع .

أما عبارة الأفغاني فهي :

« نعم .. كان بين المسلمين طائفة تسمى بالجبورية ، ذهبت إلى أن الإنسان مضطر في جميع أفعاله اضطراراً لا يشوبه اختيار ، وزعمت أن لا فرق بين أن يحرك الشخص فكه

للأكل والمضغ وبين أن يتحرك بقففة البرد عند شدته ، ومذهب هذه الطائفة يعدّه المسلمون من منازع السفسة الفاسدة ، وقد انقرض أرباب هذا المذهب في أواخر القرن الرابع من الهجرة ، ولم يبق لهم أثر . وليس الاعتقاد بالقضاء والقدر هو عين الاعتقاد بالجبر ، ولا من مقتضيات ذلك الاعتقاد ما ظنه أولئك الواهون ... »^(١) ، ثم يضي الرجل في الموضوع .

والذي خلفه لنا الأستاذ الإمام في القضاء والقدر غير هذا الاقتباس من الرد على هانوتو ، هو ما كتبه في رسالة التوحيد ، وفي التفسير للقرآن ، وكلمات من خطبة ألقاها في حفل لمدارس الجمعية الإسلامية .. وهي نصوص لا صلة لها بما اقتبسها الدكتور الخولي من الأفغاني ونسبه إلى الأستاذ الإمام ؟! ..

* * *

أما اللبس والخلط الذي وقع فيه الدكتور محمد أحمد خلف الله ، فنعني به ما جاء في كتابه (هكذا بينى الإسلام) ، عندما نسب تفسير الأستاذ الإمام لآيتي النساء ١٢٢ ، ١٢٣ (ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجحد له من دون الله ولياً ولا نصيراً . ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فقيراً) عندما نسب تفسير الإمام لهاتين الآيتين وتعليقاته عليهما إلى صاحب « المنار » .. فنسب بذلك فكر اجتماعي قال به الأستاذ الإمام إلى الشيخ رشيد رضا^(٢) ..

* * *

أما مثال اللبس والخلط الذي وقع فيه الدكتور سليمان دنيا فيتمثل في إعادته نشر

(١) انظره في (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) وفي (مجموعة العروة الوثقى) وفي ذيل رسالة (الرد على الدهريين) بالصفحات التي أشرنا إليها من قبل ..

(٢) انظر كتاب الدكتور خلف الله (هكذا بينى الإسلام) ص ٥٠ ، ٥١ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م وقارنه بالجزء الخامس من تفسير المنار ص ٤٣٢ وما بعدها ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ ..

(١) انظر كتاب الدكتور الخولي (الفكر الاسلامي الحديث ، وصلته بالاستعمار الغربي) ص ١٣٠ - ١٣٣ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ م . وانظر مقال (القضاء والقدر) للأفغاني في مجموعة (العروة الوثقى) ص ١٠٢ - ١١٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م ، وفي ذيل رسالة (الرد على الدهريين) ص ٨٥ - ٩٦ طبعة القاهرة الرابعة سنة ١٣٣٣ هـ سنة ١٩١٤ م ، وفي عنوانه مکتوب (رسالة في القضاء والقدر للسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني) ، وانظره كذلك في (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ص ١٨١ - ١٨٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م ، وانظر كذلك (خاطرات الأفغاني) التي حدد فيها أنه صاحب هذا المقال . طبعة المطبعة العلمية ليوسف صادر ببيروت سنة ١٩٣١ م .

(٢) انظره في مكانه من هذه الأعمال ، وفي تاريخ الأستاذ الإمام ج ٢ ص ٤٠٣ ، الطبعة الأولى .

(التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) ناسباً إياها للشيخ محمد عبده ، ومقدماً لها بدراسة حمّل الرجل وعقيدته فيها ما لا يصح أن يتحمل ، غامزاً ولا مزاً إلى حد الإشارة إلى الاتهام في العقيدة بسبب نص ليس له ... وذلك على الرغم من أنه قد كتب على غلاف الكتاب أنه قد « حققه وقدم له » !! (١)

ونحن لا نريد أن نتعرض لأحكامه على عقيدة صاحب النص ، فهو نص فلسفي تناوله الدكتور دنيا من موقع الفقهاء وحاكمه بمعاييرهم .. ووجهة نظره تصح إذا كان الإسلام هو فقط فهم الفقهاء لأصول الإسلام .. نحن لا نريد التعرض لصلب القضية ، وإنما فقط نضرب مثلاً للخلط واللبس الذي وقع فيه نفر له وزنه من الكتاب والباحثين بسبب عدم تحقيق نصوص هؤلاء المفكرين والأعلام ... فما بالناس من هؤلاء قدرة ودربة على البحث وتمييز النصوص ؟؟

فهي إذا قضية هامة تستحق ما بذلنا وبذل في سبيلها من جهد وعناء ..

* * *

ولذلك فنحن نستطيع أن نقول : إنه للمرة الأولى في تاريخ هذه المدرسة الفكرية الشديدة التأثير في عقل الشرق وتكوينه ، حسمت القضايا المثارة حول نسبة النصوص التي انتجها كل من جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده .. ثم رشيد رضا فيما يتعلق بالتفسير للقرآن . وأيضاً سعد زغلول وعبدالله نديم بالنسبة لبعض النصوص ، وهو أمر نعتقد أنه سيعيد إلى كل منهم ، وبالذات الأفغاني ومحمد عبده ملاحمة الأصلية وقسماته الأساسية وصفاته المميزة له محددة كاملة غير منقوصة ... كما أنه سيكون السبيل لانتهاء ذلك الخلط والاختلاط الذي وقع فيه كثير من الباحثين على امتداد حقبة زمنية قاربت ثلاثة أرباع

(١) ولقد عنون الدكتور سليمان دنيا هذا الكتاب الذي قدمه في قسمين بعنوان من عنده هو (الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين) وشرحه فيه نصوص «العضد» و «الدواني» والتعليقات على الدواني... اما «الهوامش» التي سبق ان اثبتنا انها هي وحدها التي للامام في هذا النص فلقد افردتها في آخر الكتاب وقال انها نصوص اضافية كتبها الامام عندما اعاد النظر في التعليقات . ولم ينتبه الى ان الامام يعلق على نص يتحدث عن صاحبه بضمير الغائب ، ويرمي رأيه احياناً « بالرغم » .. الخ ما قدمنا عند تحقيق نسبة هذا النص الى جمال الدين .

القرن من الزمان .. وعندما توضع بين يدي القراء والباحثين والمفكرين الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، بأجزائها الأربعة .. وعندما نقدم للقراء نصوص الأفغاني التي حققنا نسبتها إليه اثناء جمعنا وتحقيقنا لأعمال الاستاذ الإمام ، وهي التي لم تتضمنها الطبعة التي أخرجناها لأعماله الكاملة في سنة ١٩٦٧ م ... عندما يتم ذلك ستتحقق هذه الغاية التي رجونا بلوغها من وراء هذا العمل الذي دام سنوات عدة ، ولا يزال مستمراً في سبيل جمع وتحقيق آثار هذين العلمين اللذين أثرا في الشرق والعروبة والإسلام في عصرنا الحديث ، ولا يزال تأثيرهما قائماً وفاعلاً ، إلى الحد الذي لم يبلغه أحد سواهما منذ أن فتحت بلادنا عقلها وقلبها على مقومات النهضة والعصر الحديث .

يوليو سنة ١٩٧١ م

محمد عماره

صورة زنگرافية لصفحة من مفكرة الاحداث المراهية التي دون فيها الاستاذ الامام بخطه
 يومياته عن الثورة المراهية .. وهذه الصفحة عن « سلطان باشا » .

صورة زنگرافية لرسالة الاستاذ الامام الى الفكر الروسي الكونت ليون - مصورة عن الاصل المحفوظ
 بمتحف تولستوي بمسكو (رقم ٥ / ٢٠٤) .

الكتابات السياسية

ما قبل الثورة العراقية

عيد مصر ومطلع سعادتها^(١)

وفدت علينا رسل المسرات تحمل ، إلينا بشائر السعادات ، تنبئنا بأن انحلت مشاكنا ، وتذلت مصاعبنا ، وزال عناؤنا ، ودخلت بلادنا في عصر جديد . فقد ورد إلينا قانون لجنة التصفية ، ختاماً لتسوية المسائل المالية ونهاية لفض المشكلات السياسية ، وتمت لنا به الراحة من أهم المسائل التي طالما شوشت الأفكار وحيرت الألباب ، وأوقعت البلاد في تيارات الارتباك والاضطراب .

فإن هذه الاختلالات المالية ، والمكدرات السياسية ظهرت في ديارنا من نحو ست سنوات ، وهي تزداد في كل يوم صعوبة ، وطرق الخلوص منها لا تزيد إلا توعراً وعرقلة عم هولها جميع الناس من خاصة وعامة ، وحكام ومحكوم ، وأمر ومأمور ، حتى أصبحت الأيدي مغلولة ، والأرجل مقيدة ، والأعمال باطلة ، والأموال ذاهبة ، والآمال منقطعة . وأوشك شأن البلاد أن ينحط إلى أسفل الدركات ، بل كاد يذهب في استقلالها الوطني بالكلية ، إذ احتاط بها المطالبون بحقوقهم يتنازعونها من كل جانب ، ولم يكن بالحكومة رشيد يأخذ بالحزم ويدفع بالحسنى ، فكانت هذه الحوادث المهمة والمصاعب الجمة والمصائب الملمسة سائقة للطف الله الخفي ، ومؤذنة بحسن قضائه الأزلي ، إذ كانت نهايتها استلام الجناب الخديوي الأعظم لزمام الحكومة المصرية ، فكان ذلك طالع سعداها وإكليل مجدها ، فقاده صحيح الفكر ورشاد الرأي وخلوص القصد إلى تعزيز حكومتها بإقامة رئيس لوزرائه من أجل رجال دولته وأعرفهم بأحوالها ، وأشدّهم غيرة على مصالحها ، وأخلصهم في رعاية منافعها ، فانتخب هو أيضاً رجالاً من العلماء النزهاء النبلاء ، لا تأخذهم حب المنفعة الشخصية ، ولا ينالهم ملل ولا ضجر من النظر فيما يقدم البلاد ويعود عليها بأحسن عاقبة ليكونوا أعضاء لهيئة هذه الحكومة الجليلة ، فتم له ذلك على أكمل ما يرغب ، فبذل هذا الرئيس الجليل جهده ، وسهر ليله ، وواصل الأعمال في جميع الأحوال ، ودخل في كل أمر من بابه ، ورجال الوزارة يؤيدونه ويعضدونه ،

(١) (الوقائع المصرية) عدد ٩٠٩ في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م (١١ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) .

والخديو الأعظم يذلل لهم انصاعب ، ويفتح لهم سبل الوسائل ، ويستحثهم على الإقدام في طريق النجاح والفلاح حتى تم لهم إزالة الخلل ورأب الصدع في أمور كثيرة بمدة لا تزيد عن سنة .

وإن من أجل الاعمال وأعظم الآثار لهذه الحكومة النابذة العادلة تسوية الامور المالية على وجه لا يخل بمصالح البلاد ، وفرض هذا المشكل الذي كان يحسب من قبيل الجزء الأصم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا الإتيان بما يحلو غيبه ، في أقرب زمن ، على خلاف ما كان يخطر ببال كل عارف بأحوال مالتنا وعلاقتنا مع الدول الأوروبية . فنقصت الفوائد نقصاً يعتد به ، وزيد في المبالغ المخصصة لمنافع البلاد زيادة لم تكن تصل إليها الآمال ولا تسمو لها الاماني في عهد الحكومة السابقة . وعُدل سير المالية على طريقة منتظمة بعيدة عن الخلل ، عارية من العلل ، وتمت بذلك النعمة على أبناء هذه الديار التي أثقلت الديون كواهلها بفوائدها الفاحشة الخارجة عن حد القانون . ويصح أن يقال : إنه لم يكن ببلادنا عوائق وعقبات في طريق سعادتها سوى مشاكل المالية ، كما هو بين ومعلوم ، وما هي قد انتهت بعون الله تعالى وحسن مقاصد الحضرة الخديوية وهمة دولتلو رئيس النظار وسائر أعضاء الوزارة السامية ، فوجب على أبناء أوطاننا أن يقوموا بواجب الشكر والثناء للحضرة الخديوية الجليلة ، ولدولتلو رئيس النظار حضرة مصطفى رياض باشا ، ورجال الحكومة الصادقين أرباب الحزم والعزم والجد والاجتهاد ، وأن يتخذوا هذا اليوم عيداً يتذكرون به خلاصهم ونجاتهم من البلايا التي كادت تأتي على أولهم وآخرهم . وقد قام بذلك الوجهاء والنبهاء في القاهرة والاسكندرية ، إذ أظهروا علائم الفرح والابتهاج ، ورفعوا أصوات الشكر والثناء على الخديو الأعظم ورجال حكومته الذين كانوا سبباً في تخليصهم من ألم بهم .

* * *

وهذه صورة القانون الذي رتبته لجنة التصفية وصادق عليه وزراؤنا ، وصدر بتنفيذه الامر الكريم .. (١)

(١) من هنا وحتى آخر هذا العدد من الوقائع ، تقريباً ، تتوالى مواد ونصوص قانون التصفية .. وعند هذا الحد ينتهي التقديم الذي كتبه له وعنه وعن المسألة المالية الاستاذ الامام .

احترام قوانين الحكومة وأوامرها من سعادة الامة (١)

إنما تسعد البلاد ، ويستقيم حالها ، إذا ارتفع فيها شأن القانون ، وعلاقدره ، واحترمه الحاكمون قبل المحكومين ، واستعملوا غاية الدقة في فهم فصوله وحدوده ، والوقوف على حقائق مغزاه ، وسهروا لتطبيق أعمالهم جزئية وكلية على منطوقه الحقيقي ومفهومه . عند ذلك تحيا البلاد حياة حقيقية ، وتسري فيها روح السعادة ، وتهطل سحائب الرحمة ، فتخصب بها أرض الثروة ، لكون جميع الاعمال على اختلافها حينئذ متجهة الى غاية واحدة ، هي النفع العمومي المنقسم على كل فرد من أفراد الرعاية على التساوي ، كل بمقدار عمله ، وصاحب الحظ الوافر من السعادة هم العمال والمأمورون وأركان الدولة ، لأنهم مصدر الاعمال الكلية التي عليها يدور نظام البلاد ، فينالون من الثمرة على مقدار ما لهم من الفضل .

وليس يكفي في راحة العباد ، وانتظام الملكية ، أن توضع القوانين حاوية لكليات الامور وجزئياتها ، ثم تهمل من النظر ، وتطرح عن الفكر ، ويستمر كل ذي عمل في عمله ، يتبع فيه رأي نفسه ، إن خطأ وإن صواباً ، فان هذه الحالة يستوي معها وضع القانون وعدم وضعه ، ولا فائدة في إبراز فصوله وأبوابه من عالم الفكر الى عالم اللفظ والكتابة ، بل يكون هو والعدم سواء ، وتتساوى بلاد ارتقى فيها الفكر الشرعي الى أعلا درجه مع بلاد بلغت أقصى غاية من الهمجية والتوحش ، فان نهاية أمر الجهتين هو الاختلال والشقاء ، وطالما اقتضت حكومة مصر في الزمن السابق بإصدار اللوائح ،

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٥٢ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ هـ) والمقال منشور بالوقائع دون عنوان ، وعنوانه هذا من وضع اللجنة التي كونها سعد زغلول لجمع اعمال الامام من الوقائع بعد وفاته .

ووضع القوانين ، وتجديد النظامات ، وتنقيح الاصول الاساسية ، وسجلت ذلك في الدفاتر ، وخلدته في بطون الاوراق ، حتى كان النظر في ذلك يظن أن بلاداً هذا نظامها وذاك قانونها لفي غاية من السعادة والراحة ، لكنها كانت تحنو أعناقها خجلاً عندما كان يظهر من اعمالها وأعمال عمالها ما يضاد القانون الذي وضعته ، ويؤدي إلى شقاء البلاد التي حكمتها ، ولا تؤاخذ على ذلك ، وهذه خصلة لا يرضاها العاقل لنفسه أعني أن يعمل على خلاف ما يرسم ويحدد .

أما حكومتنا اليوم فلم تسمح بوضع اللوائح تحت المساند ، ولا في مستودعات الدفاتر ، ولا تحت تراب الاهمال والاعغال ، بل لا تزال همه رجالها متوجهة إلى جعل القانون عنوان العمل ، فلا تصدر حركة من أمر أو مأمور إلا على طبق ما رسمته في أوامرها العالية ، فإن بقي من تلك العادة السيئة (أعني اهمال الأوامر) شيء في نفوس البعض من ذوي المناصب ، وبلغ ذلك مسامع رئيسه الأعلى ، وجّه اليه اللوم والعتاب ، وانذره انذار من يؤاخذ بالذنب ، ويقاب على الجرم ، وأخذته الغيرة على قانونه الذي سنه ، خوفاً عليه من الضياع ، وعلى ثمرته من فقدان ، فإن تكررت منه المخالفة أنزله من منصبه ، بعد احالة النظر في مخالفته على المجالس القضائية ، وذلك كله لحسن مقاصد الحضرة الخديوية ، وعنايتها باصلاح بلادها ، وبهمة دولتلو « رياض باشا » رئيس النظار ، وغيرته على الحق ، وتيقظه وسهره على تنفيذ لوائح الحكومة ومنشوراتها ، علماً منه ان أسعد البلاد ما نفذ فيها حكم القانون ، خصوصاً ان كان ذلك القانون عادلاً يوافق مصلحة البلاد ، وانه لا فائدة في اجهاد النفس لوضع اللوائح وتأسيس المنشورات إذا لم يجر عليها العمل ، ولم تكن نصب أعين العمال في جميع اجراءاتهم ، ينظرون اليها ، ويسيرون في كل أحوالهم عليها .

فرغب هذا الرئيس الجليل رغبة حقيقية في تأييد حرية العمل في هذه البلاد ، ورفع سوط القسوة الغير القانونية ، وابطال عمله بالسلكية ^(١) ، إذ لم يجعل لأحد من المأمورين سلطة على أحد من الأهالي إلا فيما يعود على البلاد بالمنفعة العامة ، كما هو شأن العدالة ، وحقيقة النظام ، وأعلن ذلك بالصراحة في منشورات الداخلية الجليلة مراراً ، ليعلمه

(١) الاشارة الى أعمال السخرة .

الحاكمون والمحكومون معاً ، فيعرف الأهالي حقوقهم متمتزة ظاهرة ، فلا يسمحون بخدشها ، ويعتبر بذلك المديرون وصغار المأمورين فلا يسخرون أحداً في عمل من الأعمال بغير حق ، وإلا فلا يأمنون عاقبة ذلك وسوء مغبته . نعم لهم الحق في أن يسوقوا المتقاعدين عن الأعمال التي تطلبها مصلحة البلاد ، بسوط العدل الذي لا يرفع عن المهملين ، وهذه صورة منشور جليل صدر من نظارة الداخلية في هذا الشأن ، منبثاً بغيرة دولتلو ناظرها الافخم ، وشدة محافظته على رعاية القانون .

* * *

« قد علمنا مما كتب لنظارة الداخلية من مديرية الشرقية ، بالتلغراف ، أنه أخذ جملة أنفار من أهالي مديريته وتوجه بهم إلى جهة « شالوفة » ^(١) لإصلاح ما حدث من الخلل ، وترميم ما وقع من التهدم بجسر سكة الحديد ، في المسافة الواقعة بين هذه الجهة « والسويس » ، ولما سئل عن اقدامه على هذا الاجراء ، بأمر من هو ؟ أجاب بأنه أقدم على ذلك بناء على تلغراف ورد اليه من عموم ادارة السكة الحديد ، ولما رآه من المصلحة العامة في ذلك ، مع تعهد ادارة السكة الحديد بدفع أجر الأنفار . ولا يخفى ان هذا الاجراء لا ينطبق على القواعد الأساسية المتبعة ، ولا يوافق نصوص الأوامر السامية المصرحة بأنه لا يجوز تكليف الأهالي بعمل من الأعمال إلا إذا كان عائداً عليهم بالمنفعة العمومية ، كسريّ مزروعاتهم ، وحفظ أراضيهم وبلادهم من غوائل الفرق فقط . نعم ان منفعة السكة الحديد تعد منفعة عامة ، لكن لها دائرة خصوصية ترجع اليها ايراداتها ومصاريفها ، فعليها ان تتدارك جميع اعمالها من طرقها ، باستعمال مأموريها أنفسهم فيما يلزم لها ، وليس لها أمر ولا نهى على المديرين من أعمال الادارة ولا غيرهم فيما يماثل هذا الأمر ، ولو صدر عنها ذلك فلا يصح لمدير أو من دونه أن يجيبها أو غيرها إلى ما تطلب ، بعد ما علم هذا الأساس المتين ، خصوصاً ان أوامر الحكومة الصادرة إلى المديرين ناطقة بأوضح عبارة بأن كل مأمور مكلف بامتثال أوامر النظارة التابع هو لها ، فالمدديرون ليسوا بتبعية لمصلحة السكة الحديد ولا غيرها من المصالح ، ولكنهم تابعون لنظارة الداخلية ، ولا يسوغ لهم اجراء عمل ما يشبه ذلك إلا بأمر يصدر لهم منها ، فعلى

المديرين والأهالي عموماً أن ينتبهوا لمثل هذه القوانين الثابتة ، ويراعوها حق المراعاة ، ويعلموا انه لا سلطة للمدير أو غيره على أحد من أهالي البلاد في عمل من الاعمال إلا فيما يعود اليهم بالمنافع العامة فقط ، وهو ما يتقرر بالجداول في كل سنة من أعمال التطهير ، وتقوية الجسور لحفظ البلاد عند فيضان النيل ، وكل من يبدو منه أدنى مخالفة لهذه الأوامر ، بأن يكلّف الأهالي بأداء أعمال لا تجب عليهم ، ولا هي في منفعتهم العامة المقررة في جداول العمليات ، فقد أوقع نفسه تحت خطر المحاكمة ، ونفوذ أحكام العدالة فيه ، ومجازاته بما يقضي به القانون ، وبهذا لزم الاخطار لعموم الجهات ، ومن الجملة لسعادتكم ، تحذيراً من الوقوع في المخالفة .

القوة والقانون

قبل الكلام على خصائص هذين الركنين لهيئة الوجود الانساني ، نريد أن نبين حقيقة كل منهما ، ليكون القارئ على علم بما يلقي اليه بعد ، فلا يخطئ الغرض ، ولا يجاوز المرمى ، ولا تلحقه شبهة توقعه في ظلام الحيرة وغيب التردد .

أما القوة فلا نعني بها إلا ما يستعمل لجلب الملائم ، ودفع المكروه ، سواء كان من شخص واحد أو جماعة متآلفة أو شعب من الشعوب أو أمة من الامم ، وسواء كانت آلة تحصيل الملائم ودفع المعاند هي القوة البدنية ، مجردة عن سواها ، كما تراه في السباع الضارية والحيوانات الكاسرة ، او هي منضمة إلى السيوف القاطعة والآلات المحرقة ، وغير ذلك مما يستعمله الانسان في مواطن الغلبة والصيال .

أما القانون فهو الناموس الحق الذي ترجع اليه الامم في معاملاتها العمومية ، وأحوالها الخصوصية ، وهيئاتها النفسانية ، أعم من أن يكون متعلقاً بروابط الممالك وعلائقها ، أو منوطاً بالسياسة الداخلية ، كالادارة المدنية ، والتدابير المنزلية ، أو باحثاً عن الاخلاق الفاضلة ، وما ينبغي أن يتحلى به الانسان منها ، وما يجب أن يتعد عنه من اضدادها ، وسواء كان في أمة واحدة أو أمم متعددة .

وهاتان الحقيقتان هما موضوع كلامنا الآن . اما القوة فكانت شرعة الامم الغابرة ، والشعوب السالفة ، وقت ان كان الانسان جبلي الطبع ، لا يمتاز عن غيره من انواع

(١) الوقائع المصرية . الممد ١٠٣١ في ٧ فبراير سنة ١٨٨١م (٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ) .

الحيوانات إلا بالفصل (١) المميز ، اعني قابلية النطق ، المجرد عن نور المعارف وشعار التمدن ، فكانت له الحاكم الفصيل ، يرجع اليها في تحصيل غرضه ، ونوال مطلوبه ، وباختلافها وتفاوتها ، اشتداداً وضعفاً ، وتقدماً وتقهقراً ، كانت تختلف الأمم وقتئذ في الشرف والضعف ، والسطوة والفقر والغنى ، من غير نظر إلى شيء من وسائل تلك الوجوه مها كانت طرائقها ، فكان الرجل يمتاز بين قومه بصفة الاقدام والجرأة ، وكثرة السلب والنهب ، والبَتْكَ (٢) والفتك ، وكانت القبيلة التي هي اشهر القبائل في الصفات تعرف بالجد الاثيل ، والشرف الباذخ ، والمكانة العالية ، فيدين لها مجاوروها ، وتخضع لسلطوتها كل امة قرع اسماعها ما هي عليه من علو المنزلة ، وشدة الانفة ، وقوة الشم ، وتساق اليها الهدايا من تخوم الاقطار ، وشاسع البلدان ، وتأتيها الغنائم افواجا ، يقتادها رجالها الابطال من ساحات الصدام والنزال ، ولم تزل الازمان الغابرة محكومة بسلطان القوة ، تقلب الامم على جمر الخوف والاضطراب ، وتضرب بصولجانها جرائم القلوب الضعيفة ، فتلقي بها في مهاوي الذل والهوان ، حتى خضعت لها الامم ، ودانت لها الشعوب ، وصارت هي الديتان المسيطر على كل شيء ، فإذا تمت لقوم تبعيتها السلطة التامة ، والحكم المطلق ، فيتسلطون بقدر 'مكنتهم' على ما شاء الله من الشعوب والقبائل ، ويتخيرون واحداً منهم سلطاناً أو ملكاً ، قد امتاز بالتهور والجرأة ، وجلالة المنظر والنضارة 'يملكونه' زمام الحكم والسلطة ، ثم ينتخبون من عشائهم رجالاً يعدونهم حفاظ الملك ، وأرباب النجدة والنصرة على العدو ، والعمدة لفتح الممالك والامصار ، ويتسلطون هؤلاء على بقية من هم تحت سلطانهم ، بالرهبنة والقساوة ، لئلا يتصلصوا من ربقته ، فيذعنون للملكهم قهراً لا طوعاً ، وينظرونه مقتاً لا حباً ، ويحملون اليه الخراج وهم صاغرون ، وذلك دون مراعاة طرق عادلة ، او احكام مؤسسة على اصول المساواة ، واستعمال الشفقة والمرحمة ، بل بحسب ما تقتضيه القوة التي سفكت الدماء ، وذلت الشعوب ، وانتهكت حرمت الامم ، وسجنت حرية الانسان في مطبوعة الرق والاستعباد .

(١) الفصل : مصطلح منطقي ، يعني جزء الماهية الذي يميز النوع عن مشاركيه ، ويسمى « الفصل القريب » اذا ميز النوع عن مشاركيه في الجنس القريب ، مثل « الناطق » بالنسبة للانسان ، ويسمى « الفصل البعيد » اذا ميزه عن مشاركيه في الجنس البعيد ، كالحساس بالنسبة للانسان .. الخ .. الخ .

(٢) القطع .

هذا ما ولدت له القوة في تلك الاعصار الحالية ، التي كانت مشحونة بظلمات الجهالة ، مسربة بحلايب الغباوة ، مغمورة في بحار الوحشية ، وما اظن تلك الشريعة المشار اليها كانت خاصة بأمة من الامم ، أو صنف من اصناف البشر ، بل كانت عامة بين ابناء الانسان على اختلاف أجناسه ، وتباين مواطنه ، فكثرت ترى عامة القبائل ، وكافة الشعوب ، مقسمة إلى ممالك متعددة ، وإمارات متباينة ، تجول فيها يد القوة ، ويحكمها مجرد الرهبة ، ويطويها الخوف وينشرها الفزع ، ويشملها الاضطراب والاختلال ، وتبادها أيادي السلب ، يبيت ضعفاؤها غير آمنين على انفسهم ، ويصبح اقوياءها غير مطمئنين على حياتهم ، فانبعثت في قلوب هؤلاء الازراع (١) الذين ضربتهم يد السطوة بمعضا القوة علة الضعف ، ودبت فيها سخائم الحقد ، فاختلفت الاغراض ، وتباينت المشارب ، وتفرقت القلوب ، وتنوعت وحدة الانسان الحقيقية إلى انواع لا يجمعها سوى جامعة الحيوان الناطق ، وتبدلت فطرته السامية إلى أخلاق لا مناسبة بينها وبين جوهره المقدس الشريف .

ولقد تمكنت سطوة القوة في قلوب أولئك الشعوب ، وارتسمت صورها في مخيلاتهم ، وتسحبت معانيها إلى ذاكراتهم ، وصارت محفوظة في خزانة حافظاتهم ، قائمة نصب اعينهم ، حتى توهوها مقلَّب القلوب والاحوال ، حافظ القوى والاكوان ، إليها مرجع الحوادث ، وعليها تدبير النوازل والكوارث ، فاحتسبوها المدبر في المكونات باجمعها ، وصوروا تماثيل على صور مختلفة ، وأنواع متباينة ، تشير ظواهرها إلى القوة ، وتؤدي هيأتها معاني العظمة والسطوة ، ووضعوها في أماكن عباداتهم ، ليؤدوا لها فرائض السجود والركوع ، ويقربوا اليها القرابين من نوع الانسان وأنواع الحيوان ، وهذه أصنام العرب والصين والعجم ، وآثار قدماء المصريين ، وآلهة اليونانيين المصنوعة على أشكال الحيوانات العادية والملوك العاتية ، يشرح التاريخ احوالها ، فلا داعي إلى الاسهاب في تفاصيل شؤونها ، ومن تتبع تواريخ هذا الانسان الوحشي بامعان وتبصر ، ظهر له ان القوة هي التي دوخت قوى الانسان السلمية وبددتها ، وأحدثت به من القبائح ما أحدثت ، ولولا ان القانون كسر سورتها ، وذلل صعوبتها ، لما أشرق نور الحق على

(١) الازراع : الجماعات ، وهو جمع لا مفرد له .

صفحات الوجود ، ولا تمتع الانسان في الأزمان الأخيرة بلذة الراحة والسعادة ، فالحق للقانون لا للقوة .

وبينا الانسان قائم في اغوار الاستعباد ، في هاتيك الأزمنة ، أزمنة القوة والاستبداد ، والجور والعبث والفساد ، ليس له حق يسان ، ولا عرض إلا ويهتك ويهان ، إذ أشرفت عليه قرائح الذين جادت بهم مراحم الفضل ، وعرفوا بمناهج الخير ، فأبصر من طلائع افكارهم ما يهديه إلى سبل الرشاد ، ويوقظ فكرته إلى التماس الصواب من أبواب السداد ، فعمل ان القوة هي منحة جلييلة ، ونعمة كبرى ، يستعين بها على حاجاته الضرورية ، ولوازم معيشته المرضية ، قد عززها الله تعالى بالاتحاد والائتلاف ، حتى إذا عجز الفرد الواحد عن ما لا طاقة له عليه من نفائس المطالب ، وجلائل الرغائب ، استعان بعشيرته ، ثم بقبيلته ، ثم بأمة التي يجمعها دين أو ملئك ، ثم بجميع أفراد نوعه ، وأن القوة ان لم تكن على قانون لا تتمدها ، وخط لا تتخطاه ، بأن استعملت على أي وجه ، وفي أي زمان أو مكان ، لا ينال ثمرتها المحبوبة وغايتها المطلوبة ، فأسف على ما كان ، ونزع من رقدة الغفلة يحاول لها هذا النظام المُعَبَّر عنه بالقانون ، فكان نوراً يهتدي به ، وقائداً رشيداً يسلك بالانسان إلى ما أهَّله له من الكرامة والنعم ، فاتبع سبيله المهتدون ، ومال عن سنته الضالون .

أما الانسان الذي ساعده التوفيق بالانقياد لاحكام القانون ، فانه حفظه باطناً وظاهراً ، وتمسك به غائباً وحاضراً ، حتى صار ركناً من لوازم حياته ، وعدة لمقاصده وغاياته ، وملهج لسانه في بكره وعشياته ، إلى أن عرف به واجباته الحقوقية ، وفرائض معيشته العمومية والخصوصية ، وأمن به من مصائب الظلم ونوازله ، والجور وغوائله ، واطمأن به على نفسه وعرضه وماله ، فسكن قلبه بعد الاضطراب ، وقرت عينه برياض الأمن والامان ، وتولد فيه أمل حَمَلَهُ على ادمان العمل ، فأعمل فكرته الخاملة ، وأجرى حركته الراكدة ، ولا زال يرتاد مواطن العلم ومعاهده ، ويقتنص بحباله الاستكشاف كل فائدة ، ويستعمل قواه في حل المسببات ، ويستطلع ببصيرته ما خفي من مجهول الكائنات ، إلى ان هداه العلم إلى معرض الاختراع والابداع ، فطار

على جناح البخار بدل الشراع ، واستخدم النضار^(١) لقضاء الاوطار ، واستعمل البرق - على بعد الديار - رسول الأخبار ، وجعل المدافع والقنابل ليبيد بها مضاديه ومعانديه ، وانغمس في النعيم مطعماً ومشرباً وملبساً ومسكناً ، إلى غير ذلك مما اتيح له من محاسن الحضارة ، ولطائف الرفاهة والنضارة ، ولا زال يضرب في تخوم البلاد ، ويدلل بقوة عزمه اخلاق العباد ، إلى ان اصبحت البسيطة في قبضة زمامه ، ولا غرو فان قائله بالاتحاد والائتلاف ، وباعثه الوفاق لا الاختلاف ، وهو الآن كما بدأ يحافظ على القانون بانسان مقلته ، ويصرف في حراسته ما يدخل تحت قوته ، فانه ملاك سعده ، وأساس مجده ، ومنتهى جده .

أما الذي ضرب عن القانون صفحاً ، وطوى عنه كشحاً ، فهو هو على رذلة أخلاقه ، وبسطة أفكاره ، يصبح مضغة تحت أضراس الظلم ، ويمسي 'كرة' لصولجان البغي ، فليحيى صاحب القانون على بساط النعمة الهني .

فيا أيها الذين ينحرفون عن القوانين ، ويعدلون عن طرق النظامات ، لغرور وقتي ، ارفقوا بأنفسكم ، واعتبروا بمن يماثلكم في الصورة الانسانية ، وانظروا اليهم كيف عظموا القوانين ، ورفعوا شأن الحقوق ، فاصبحوا في غاية من القوة والعزة ، فانهضوا لمجاراتهم في الصدق ان كنتم تعقلون ، واياكم والتماذي فيما تسوله النفوس من الاغترار بظاهر من السلطة ، فللأيام تغلب وتقلب ، لكن صراط الحق واحد ، وسالكه لا يضل ، ان عثر يوماً استقام أعواماً ، أما طرق الاعوجاج فهي وعرة خطيرة ، كثيرة الغوائل ، سالكها معارض لمدير العالم سبحانه وتعالى في احكامه ، فانه عز شأنه قد أقام الكون بنظام الحكمة ، ورتب لكل شيء حدوداً ، هي سور بقائه ، وسياج دوامه ، فان خرج عنه انحدر إلى مهاول العدم والفناء . ومن تأمل الكون الأعلى وما فيه من الكواكب والشموس والاقمار ، ثم نظر إلى العالم الأسفل وما احتوى عليه من نبات وحيوان ، يشهد في الجميع لكل نوع منها قانوناً خاصاً في سير وجوده ، تقوم البراهين القاطعة على

(١) النضار : هو الخالص من كل شيء ، ويأتي بمعنى الذهب والفضة ، ويكثر اطلاقه على الذهب .

انه لو انحرف عنه لحكم عليه سلطان القهر الآلهي بالعدم والانقلاب ، وانه بباهر حكمته قد جعل للهيئة الانسانية حدوداً عامة ، هي الشرائع وقوانين الآداب التي تحدد سير الانسان في معيشته ، لخاصة نفسه أو معاملته مع غيره ، وقد أودعها العلماء والحكماء بطون كتب التهذيب والتربية البشرية ، بعد ان نطق بها الشرائع الالهية ، وقد شهدت التجارب بالاخبار المتواترة عن الأمم الماضية ، والمشاهدة الحالية في الأوقات الحاضرة ، ان من تخطى حدود هذه الحقائق رماه القهر الآلهي بسهام لا يخطئ مرماءها ، فالقانون هو سر الحياة ، وعماد سعادة الأمم ، وان القوة لا تأتي بشمرتها الحقيقية إلا إذا عضدت باتباع الشرع والقانون العام الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه .

فكيف يصح لذي شوكة أو صاحب سلطة أن يغتر بعد رؤيته هذه البراهين الباهرة - بقوته ، أو يعجب بصولته ، ويدع الأمور لارادته ومشئته ، ويزدري ما للقانون من حفظ القوة ونمو الثروة في من هم تحت امرته ، فيفعل ما تسول له نفسه ، ويأتي كل ما يسوقه اليه حسه ، فيسري الاهمال في طبقات رجاله ، ويجارون حاكمهم في عوائده وأخلاقه ، وتصير الأموال لديهم مباحة ، والحقوق مبتذلة ، والاعراض منتهكة ، ووسائل الربط والضبط معطلة ، وعقد المواثيق والمهنود محلاة ، فيكثر فيما وليه غوائل الخسران ، وينمو به جوائح البهتان ، حتى تصير أفراد المحكومين اخلاطاً رعاءً ، لا فرق بين كبيرهم وحقييرهم إلا بوفرة الشهوات ، والتمكن من وسائل اللذات ، مع توافق في الفطرة ، وتشابه في الغريزة ، ولا يطول عليهم ذلك العهد حتى يصبح الحاكم محاطاً بجم غفير من الغرماء ، يتجاذبونه يأيد طالما نقدته من خزائنها ما ظنه نزرأ يسيراً في جانب اسرافه وتبذيره ، وهو على كاهل الأهالي حمل ثقل العبء ، لا تقدر أن تقله ، وتمشي عمارة البلاد تنمي محاسن صيحتها أربابها ، طوامس المعالم ، مظلمة الاطراف ، ليس فيها سوى نعاب البوم وهمس الهوام ، وحينئذ لا تسلم عن العقابة فانها أسر ونهب وبش المال .

ذلك ما يولده الغرور بالقوة ، والاعجاب بالسطوة ، وترك القانون الذي عليه سعادة العباد ، وخصب البلاد ، فإذا أرادت تلك الأمة - التي تصرف ذوو البغي والغرور فيها

على خلاف القانون ، ان تعيد لها مجدها الأثيل ، وعزها الأول ، فلا بد لها من اعادة شأن القانون ، فتشيد منه ما هدمته يد الغرور ، وبددته سطوة الفجور ، وتأخذ الوسائل النافعة لاستمالة قوامها إلى التمسك بعراه ، ومتابعة رشده وهدايه ، ولا تبارح الحيل والتدابير لهذا الغرض ، وما كان أغناها عن الاصلاح بعد الافساد ، والتعمير بعد التخریب ، ولكنها باعت القانون بثمن بخس ، فكان جزاؤها ان تشتري بنفوسها العزيزة ، ودماؤها الشريفة ، حيث عرفت ما هي القوة وما هو القانون ، ولنا في هذا الموضوع كلام يأتي بعد ان شاء الله تعالى .

* * *

الوطنية^(١)

نشرنا في أحد أعداد جريدتنا سابقاً خبر رجل من أهل جزيرة « سافر » ، وهب جميع أمواله لخيرات بلاده العامة ، فخصص جزءاً وافراً منها للمدارس في تلك الجزيرة ، وبعضها للاستشفيات والمستشفيات التي يداوى بها الفقراء والأيتام ، ومن لا عون له . وكان جميع أمواله التي أوقفها على سبيل المنافع العامة يبلغ مائة ألف جنيه أو يزيد .

و « سافر » هذه جزيرة من جزائر آسيا ، ويقال لها : « شيو ومسطكي » كثرتها فيها ، دخلت تحت سلطة الدولة العلية في سنة ١٨٢٢ ، وفيها عدد كثير من الأروام ، ويبلغ مجموع سكانها نيفاً وثمانين ألف نفس على التقريب . سمعت باسم التمدن حديثاً ، وتمثل به بنوها بعد أن رددته السنة المصريين وتحققت فيها آثاره ، قتلت علينا الجرائد من آياتها عجباً زيناً به وجه صحيفتنا من عهد قريب ، وآثرته عنا بعض الصحف العربية .

وقد حدانا إلى تكراره الآن عرض التنبيه على أن ذلك البر الفاضل « زورزي درو موكايتيس » لم يوص بما وصى به (وما أدراك ما هو ؟ هو جميع ما ملكت يده) للمصالح الحققة والمنافع العمومية إلا لكونه علم عالماً حقيقياً بأن ذلك الأثر الجليل لا شك يودع له في صدر الأعصار ذكراً رفيعاً تردده الألسن الإنسانية كلما تعلم جاهل أو صح مريض أو استغنى فقير أو تربى يتيم أو اتحدت قلوب على حفظ جنسية وصيانة أوطان ، ويقيم له في أذهان مواطنيه ونفوس معاصريه تمثالاً يحفظه الخلف عن السلف ويصوره القريب إلى البعيد مقروناً بقربان الثناء وفرائض الشكر . وتحقق أن ما ينال بنيه وأقربائه وذويه من خيرات هذا الإنفاق وفوائد تلك الوصية أبلغ في انتفاعهم وأعظم لنعمته

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٥٤ في ٦ مارس سنة ١٨٨١ م (٦ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ هـ) .

بالهم من أن يكون ذلك المال مقصوراً عليهم دون من عداهم ، إذ الإنسان لا ينال الشرف الإنساني والسعادة الحقيقية والثروة الدائمة والنعم الثابت إلا إذا صلح حال وطنه فتقدمت أبنائوه وتحلت نفوسهم بالمعارف وصفات الكمال ، فأخذ كل واحد حقه ، وأدى الواجب عليه ، وخدم العموم بحد ونشاط ، وسعى في مصالح الجميع بصدق وأمانة .. إن بدت منفعة لأي منهم تضافر الكل على جلبها ، وإن الملت به ملمة اتحدت قوى الجميع على أبعادها ، فحينئذ يعم النفع جميع المواطنين ، وتستتب الأمانة ، وتتسع دائرة المنافع المستديرة ، فلا يخشى كاسب أن تفوقه ثمرة كسبه ، ولا يخاف مجتهد ضياع غايته اجتهد ، فكل من ينتسب إلى الإنسان من الأقرباء والأبناء والأحباء والأيتام إن كانوا من ذوي العقل وأولي الفضل ينالون حظوظهم في مثل هذا الوطن المعزز باهله ، بخلاف ما إذا فسد حال الوطن واختلت شئون ذويه ، فإن كل واحد منهم يقف عقبة في طريق أخيه ، يسد أبواب الخير عليه ولا يتأخر عن إيقاع المكروه به متى تخيل في ذلك منفعة خصوصية تعود عليه ، بل ربما خان الوطن عمومهم وباع قومه بمصلحته الذاتية ، كما شوهد ذلك في بعض الديار المصابة بداء الاختلال .

ولقد أعلى هذا المحسن ذكر بلاده الحقيمة القدر ، الوضيعة الاسم ، وأودع لها مقاماً عالياً في النفوس ، ومنزلة رفيعة في القلوب ، فأصبح المطلعون على مثل هذا الأثر الناشئ عن صحيح الفكر يلهمجون بذكراها ، ويتساءلون عن أحوالها ، ولم تكن شيئاً يعتنى به أو يلتفت إليه ، حتى أن أغلب التواريخ لم يذكرها إلا في مقام التبعية ، ولم يوردها جل الجغرافيين في كتبهم إلا على سبيل الاستطراد مشفوعة ببعض أوصاف إجمالية وتعريفات عمومية لا يقف القارئ منها إلا على مجمل أحوالها دون التفصيل .

* * *

وإن بلادنا هذه المصرية ، مع دخول التمدن فيها من زمن بعيد العهد ، وانتشار أنوار المعارف في نفوس نبيائها من مدة غير يسيرة ، وشدة احتياحها إلى الإعانة والمساعدة ، لم يصبها حظ من مثل هذا المبدأ الفكري الذي يترتب عليه صدور مثل هذا الإحسان الثابت ، ومد يد المساعدة بمثل تلك الصدقة الدائمة ، وإن كان فيها من أولي البر والخيرات ما نعتز بفضله ولا تنكر آثارهم .. فمنهم تألفت الجمعيات الخيرية ، وبغنايتهم فتحت المدارس المجانية . لكن ما علمنا أن ذوي الثروة الغزيرة من أبنائها الذين يتمتعون بخيراتها

دخلوا في هذا الباب الخيري بمبالغ وافرة كهذه ، يكون لهم بها ذكر رفيع ، يعد من أعظم الأعمال الناشئة عن كرائم الصفات ، خصوصاً من له منهم ما يتجاوز عقد العشرة آلاف فدان ، وربما كان في أوائل سنه لا يملك فتراً منها ، فإن عليه من الحق شكراً لنعمة البلاد عليه أن يمد إليها يد المساعدة لتدوم له نعمته بدوام الإصلاح فيها ، وينال من الفخر جزاء عظيماً له ، مع أن أمثال هؤلاء كثير جداً ، ويدعون أنهم على جانب عظيم من الوطنية وحب خير البلاد ، وكثيراً ما اتخذوا هذا الحب آلة لنيل كثير من أمانهم .

فهنا نعتبر بمثل هذه الطيبات التي تصدر من أهالي بلاد حقيرة ، حديثة العهد بالتمدن جداً ، ولا نخشى لوماً من أن يسبقنا إلى هذه الدرجات الرفيعة من لم تتوفر له أسباب التنوير والتبصر مثل ما توفرت لنا .

لا ريب أنه يسر كل وطني أن يرى في بلاده من يرتقي إلى مثل هذه المعالي الحقيقية ، فينال في الدنيا ثناء جميلاً وفي الآخرة ثواباً جزيلاً . أما الثناء الجميل فهو أمر واجب الوقوع متحقق الحصول ، حيث جبلت نفوس بني الإنسان على الميل إلى من أحسن إليها ومحبة من أبلغها إلى أمر تكمل به وجودها وتحسن به أحوالها ، سنة الله في عباده من قبل ومن بعد ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً . وأي سبيل لتكميل الوجود الإنساني وتحسين أحواله سوى تثقيف العقول وتربية الأفهام وحفظ الأبدان من عادات الأمراض ووقايتها من مخالب الفسقة وأشراك الاحتياج ، وربط الجنس برباط المحبة والوداد ، فإذا سعى امرؤ في فتح هذا السبيل ، وتأييد أمره ، فوقف عليه جميع ماله أو بعضه المعتمد به ، المنظور إليه ، الذي له وقع في النفس وقيمة في النظر ، فلا ريب ينجذب إليه قلب كل من امتد عليه ظل هذا الإحسان ، وتمتزج محبته بحواسه ، ويمتلئ جنانته تعظيماً له واحتراماً ، فتنتطلق الجوارح بالشكر وينطق اللسان بحميد الذكر وحسن الثناء . وأما الثواب الجزيل فقد كتبه الله على نفسه ، ووعد به على السنة . رسله الكرام ، ولن يخلف الله وعده ، ولا يضيع أجر المحسنين .

الوطنية^(١)

توهم قوم أنها مجموع ألفاظ ولغيف كلمات تخطفها آذانهم من مواقعها ، ومسكتها آذانهم فرددوا بها الألسن ولا كوها في الأفواه ، وانطلقوا يرددونها في كل مقام ، ويطنطنون بذكرها في المجالس والمنتديات ، وتخلوا أن هذا هو الحق الذي يطالبهم الوطن بالقيام به ، والمفقود الذي يرجو منهم نواله ، فاقصروا من الأقوال على ترددها ، ومن الأعمال على هز الرؤوس عندما يرفعون بها الأصوات ، فطوراً يهزأون بما يعمل سواهم ، ويقبحون صنع من عداهم ، وآونة يحقرون ما أتى الغير به ويعدون صغيراً لا يفيد في مصالح الوطن العمومية ، ولا يجلب له خيراً كثيراً ، وحيناً يصفون البلاد بأنها سيئة الحال خطرة المآل ، لم تحصل على ما حصل عليه سواها من التقدم ولا قاربتة في راحة خاطر ونعومة البال ، لعدم صدق وطنية أبنائها ، وقلة سعيهم في طريق منافعها بالجد والاجتهاد ، وزماناً يزعمون أن الأمور تنزل في غير منازلها ، وتوضع في غير مواضعها ، فتهدى المناصب إلى غير مستحقها ويرفع إلى الرتب الرفيعة من هو جدير بالصفة وحقيق بالانخفاض يمضون كل أوقاتهم في حكاية ما ذكرناه ويميتون أعمارهم بالاشتغال بذكره ، ثم لا نراهم ، وأظنهم يعترفون بما نقول ، أنهم أقاموا من العمل دليلاً على صدق دعواهم وصحة ما يزعمون أو نصبوا من الأثر الحقيقي اشارة على السبيل الذي يرشدون إليه مع أن كل من كان متظاهراً بفن أو صناعة (وكان تظاهره به هو السبب في ترقيه ورفعته إلى رتبة عالية) يدعي أنه وقف على كل دقائقه واستكشف جميع غوامضه ، وعرف حقيقة مغزاه وسر مبناه ، لم يحىء مثله في الأولين ولا ساواه أحد من المتأخرين ، وكان

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٦٧ في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ م (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ هـ) .

يشار إليه من بين أقرانه في المدرسة أو المصنع بأطراف البنان ، وإذا سأله سائل في عمل شيء مما يدعي معرفته كاختراع أمر أو تأليف كتاب أو قراءة علم أو تدريس فن يستفيد منه الطالب وترشح به الأذهان ، تأوه تأوه الأسف المحزون ، قائلاً : هذا أسهل شيء علي ، وأهونه لدي ، ولكن بأسف كل الأسف لاختطاط شأنه في هذه البلاد وضعة مقامه ، إذ ليس فيها من يعرف قدره ولا ما يجب لمثله من العزة والاحترام .

أو يقول : إنهم قوم لا يفقهون حديثاً ، فلا يدركون ما أقول ، ولا يفهمون ما ألقيه ، بل ليست فيهم قابلية للعلم ولا استعداد للفهم ، فإذا اشتغلت بأمرهم أضعت أوقاتي سدى وذهبت أتعابي فيهم أدراج الرياح .

أو يذكر أن أبناءها لا يصبون إلى الوطني ولا يحفلون بعمله ، وإن كان أبدع صنع وأجل أثر ، وإنما يميلون كل الميل إلى الأجنبي ، ويروق لهم كل ما صدر عنه وإن كان صغيراً لا فائدة فيه ولا عائدة ، وعادتهم أن ينظروا إلى الأمور من جهة مصادرها ، ولو أنهم اعتبروها في حد ذاتها ، ونظروا إليها في نفسها ، فأدركوا المفيد منها وعرفوا به ذويه ، وأعلوا شأنهم وقابلوهم بجوائز الشكر ومثوبات الاحترام لشهدت المطرب والمعجب ، ورأيت غرائب الحكم ونوادير الآثار . أو يعتل بأن هذا العمل يحتاج إلى المعاونة والمساعدة ، وليس يوجد بين طائفته وأولي حرفته من يقتدر على إبراز عمل مفيد ، أو يتحد مع غيره على تسهيل صعب أو توضيح غامض أو تقريب بعيد ، ولئن كان فلا يكون إلا نفوراً من غيره حقوقاً على من عداه ، لا يود اعتلاء سواه ، ولا يهتم إلا بمصالحه الشخصية ، يمضي سائر أوقاته في البطالة والكسل ، إلى غير ذلك من التعللات والأعذار التي يموهون بها على الغير ويخدعون نفوسهم بحلاوة ظاهرها عندما تحس برارة ما هم عليه وتأخذ ضمايرهم في توبيخهم وملامتهم وقت الاختلاء بها ومناجاتها .

ولا والوطن ومحبه ، ليست الوطنية ما توهموها ، ولا الأثر ما تخيلوه ، ولا ذلك بمأمول الوطن فيهم ، ولا ما يرجوه منهم ، ولا تلك الاعتذارات بالمقبولة لديه ، ولا هو يرتاح إليها .. إنما الوطنية أن تخلص المحبة للوطن إخلاصاً ينبعث عنه السعي بكامل الجهد في التماس ما يعود عليه بالتقدم والنجاح ، وليس الأثر إلا ما أفاد فائدة حقيقية توجب اعتدالاً في التصورات أو حسناً من الأخلاق والعادات ، أو صحة في الأبدان أو عزة للوطن أو ارتفاعاً لمقامه فذلك ما تدعوه العقلاء وطينة ، وهذا ما يعدونه أثراً ،

لا الألفاظ المحفوظة ذات المعاني المبتذلة المطروقة ، ولا التأسف وهز الرؤوس والإكثار من التهنيدات التي ليست منبعثة عن داعية في القلب ولا رنة في الفؤاد تستوجب النهوض لإزالة الضرر والسعي من رفع الملهمات ، وهل يفيد الفريق تأسفك عليه وإظهار الرأفة له والحنو عليه دون أن تمد إليه يد الشفقة لتنقذه ، وهل يسر المريض وصفك دائه وذكر صحة سواه دون أن تتعده بالدواء الكافل للشفاء ؟ وهل يريح الجائع تعداد ألوان الطعام وأصنافه وشرح مشتهياته ومستبشعاته ، وبيان ما تتناوله الأمراء منها وما يأكله الأوساط دون أن تقدم إليه مأكولاً أو تأتيه بما يكسر ثورة الجوع كلا ان ذلك مما يزيد في آلامه ويثير كامن الأشجان عليه .

وأما تلك المعاذير فلا نخالها قرينة الصواب ، ذلك أن كل صاحب فضيلة تحقق فيه حب النفع العام يسعى في إبراز أثرها للعموم ما استطاع غير مبال بما يعرض له أثناء سعيه من الأمور المنفرة ، ولا يثنيه عن وجهة خفض منزلة أو فقدان مكافأة ، فإن غاية مطلوبه ومنتهى لذته إيصال الخير إلى وطنه ، فمكافأته هي انتفاع العموم بأثره ومثوبته استفادتهم من عمله خصوصاً إذا كان ممن تربى على نفقات الحكومة وسيرته بمصاريفها إلى البلاد المتمدنة ليكون لها ساعداً في الأعمال ومرشداً في المشكلات .

نعم .. إن المكافأة والشكر مما يقوي الهمة ويزيد في المنافسة والاجتهاد ، لكن عدمها لا يوجب الانقباض عن السعي عند ذوي الفضائل محبي الأوطان ، على أن ذلك على تسليم أن ليس للعلم شأن في بلادنا وإلا فهو مرفوع الراية وذووه هم أرباب الشرف والاعتبار ، ينظر اليهم بنظر الرفعة ، ويرفعون إلى منازل العزة والإجلال ، ومتى رأيت فيها صاحب علم أشير إليه بأطراف الاحتقار إلا من يخيل اليك أنه على شيء من العلم وهو في الواقع من ذوي الجهل والغباوة الذين تشعر الطبيعة بحقيقتهم فتلفظهم كما تلفظ المعدة بشع الطعام ، ومثل هذا (المدعي للعلم وهو في الحقيقة خلي منه) لا ينبغي أن يتخذ عنواناً على تأخر المعارف والخطاط شأن ذويها (وإن كان هو يدعي ذلك) وإنما يجب أن يستدل به على رفعة مناره في هذه البلاد وتعظيم أبنائه حيث لم يعترف أهلها من كان دخيلاً في بابيه بعيداً عن سماته فأخرجوه إلى فناء الضعة وقذفوا به إلى حضيض الانخفاض .

نعم ، قد يعارض بعض الفضلاء بعض العقبات في سيرهم ، وتحل بهم نكبات ، وتلم

بهم ملمات ربما يسببها سعيهم في رفعة الحق وخفض الباطل ، ولكن ذلك لا يدوم ، بل ربما كانت تلك المصائب معدّات لحصول الشرف والرفعة ومقدمات لنتيجة النجاح كما عهد ذلك في البلاد التي سبقتنا إلى غايات العزة والرفاهة والسعادة والراحة ، فهذه سنة الله في خلقه ، لا تنال الراحة إلا بالتعب ، ولن تبلغ الآمال الرفيعة إلا بالجد والنصب ، لكن .. إن التعب في المقدمات لا يعد شيئاً يذكر إذا التفت إلى عظم الغايات .

ومن المعلوم أن كل نفس قابلة للتأدب والتهدب ، وكل امرئ مستعد للكمال في أي زمان وجد ومن أي أرض نبت وعلى أي شكل كان ، كما تبدل عليه التجربة ويشهد بصدقه العيان ، فنفي القابلية عن البعض عجز ، ورميه بعدم الاستعداد للفهم مكابرة في المحسوس أو عمى عن الصواب .

أما دعواهم أن أهالي بلادهم لا يميلون إلى ما يأتي به الوطني ، فإنما يصح التصديق بها أو الاعتماد في التقاعد عليها ، أن لو أتوا بعمل مفيد أو جاءوا بصنع جليل ولم يكافأوا عليه أو يشكروا به ، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل ولا هموا به وإنما توهموا عدم النظر إليهم فامتنعوا وتخيّلوا فقدان مكافأتهم فأهملوا الواجب عليهم وتقاعدوا عن الأعمال .

وعندنا ، كما هو الواقع ، أن تلك الأقاويل وهاتيك المعاذير مجرد تمجّلات قصد بها أربابها العاكفون عليها أن يظهروا للعالم أنهم على شيء من العلم ، رجاء أن يعتقد ذوو الجهالة وضعفاء العقول فيهم الفضل وغزارة المعرفة فيرفعوا قدرهم ويعظموا شأنهم ويقضوا لهم بعض الأوطار ، فمثل هؤلاء كمثل خلي من العشق فارغ القلب من الحب يتواجد عند سماع النغمات المطربة ويهم لدى وصف الخدود ونعت القدود ، وما صبا عمره بحسنة ولا كلف بهيفاء ، ولكن أراد أن يصور لرائيه أنه من قتلاء الغرام الذين خاضوا بحار العشق وعلقوا بالحسان فلطفت حواسهم وسلمت أذواقهم وأصبحوا أولي رقة وظرف وذوي خلاعة وفكاهة فيحتفل بهم أضرابهم من الناس ومن لا ذوق لهم في الهوى .

وغير خفي أن مثل هذا الغرض لا يتعلق به قصد العقلاء ، ولا تتوجه إليه مهمة الفضلاء ، سيما في هذا العصر الذي لا يغني فيه القول عن العمل ، ولا تقبل أبنائنا شنشنة اللسان ما لم يؤيدها الأثر في العيان ولا ينظرون للمرء إلا من كوى آثاره ولا يستطلعون حقيقته إلا من مرآة أعماله وإنما يتعلق قصد العاقل بالمحمدة الحقة التي يذكرها الشاكرون ويوجهون همهم إلى إظهار المأثرة النافعة التي يشكروهم عليها الذاكرون .

فإلى متى يتباكى أولئك القوم على الوطن ، ويقيمون المآثم الكاذبة على نضوب مائه وفقدان بهائه ؟ وإلى متى ينمون حاله ويصفون اعتلاله ؟ ومتى يطرحون وساوس الأوهام التي حسبوها معارف سامية وسموها أفكاراً عالية ، ومتى يعدلون إلى سبيل الأعمال فيفرغوا فيها الوسع كما أفرغوا في الأقوال وينيطوا إظهار الفضل بالآثار ، فإنها تنطق بأحسن مما ينطقون وتمثل تمثالهم في الأذهان بأعظم مما يمثلون ، فما الأقوال إلا أعراض تظهر ثم لا تلبث أن تختفي ، وقليل أن تدعن بصدقها العقول ، وما الآثار إلا أمور ثابتة لا يسترها تقادم العهد ولا مرور الدهور ويموت المرء وتبقى هي شاهدة بفضله دالة على مقامه في الوجود يعترفها كل من رآها ولا يقوى على إنكارها المكابرون .

وفي اليقين إنهم إذا وجهوا همهم إلى الأعمال يحرزون فيها قصب السبق كما أحرزوه في الأقوال إذا اتبعوا في العمل سبيل الذين باشروا الأعمال الرفيعة ونجحوا فيها فتنور العالم بمعارفهم وتشرف الوجود بآثارهم ، ولا يكونوا كالغراب أراد أن يقلد الحجل في مشيته فمجز ، ثم نسي مشيته الأولى فضل في سيره على هيئة غير مألوفة ، هداًنا الله إلى خير الأعمال وأرشدهم إلى ما فيه النجاح .

الأمم من بداياتها الى نهاياتها، لعلوا أن الامم في أحوالها العمومية كالأشخاص في أحوالها الخصوصية ، بل ان الاحوال العمومية هي عبارة عن مجموع الاحوال الخصوصية ، وليست الامة مثلاً إلا بمجموع أفرادها ، وليس حال الهيئة المركبة من تلك الافراد إلا مجموع أحوال هاته الافراد.

خطأ العقلاء (١)

ان كثيراً من ذوي القرائح الجيدة ، إذا أكثروا من دراسة الفنون الأدبية ، ومطالعة أخبار الأمم ، وأحوالهم الحاضرة ، تتولد في عقولهم أفكار جلييلة ، وتنمعت في نفوسهم هم رفيعة تندفع الى قول الحق ، وطلب الغاية التي ينبغي أن يكون العالم عليها ، ولكونهم اكتسبوا هذه الأفكار ، وحصلوا تلك المهم من الكتب والأخبار ، ومعايشة أرباب المعارف ، ونحو ذلك ، تراهم يظنون أن وصول غيرهم الى الحد الذي وصلوا إليه ، وسير العالم بأسره أو الأمة التي هم فيها بتمامها على مقتضى ما علموه هو أمر سهل ، مثل سهولة فهم العبارات عليهم ، وقريب الوقوع مثل قرب الكتب من أيديهم ، والألفاظ من أسماعهم فيطلبون من الناس طلباً حاثلاً أن يكونوا على مشاربهم ، ويرغبون أن يكون نظام الأمة وناموسها العام على طبق أفكارهم ، وإن كانت الأمة عدة ملايين ، وحضرات المفكرين أشخاصاً معدودين ، ويظنون أن أفكارهم العالية إذا برزت من عقولهم الى حيز الكتب والدفاتر ، ووضعت أصولاً وقواعد لسير الأمة بتمامها ، ينقلب بها حال الأمة من أسفل درك في الشقاء الى أعلى درج في السعادة ، وتتبدل العادات وتتحول الأخلاق ، وليس بين غاية النقص والكمال إلا أن ينادى على الناس باتباع آرائهم .

تلك ظنونهم التي تحدثهم بها معارفهم المكتسبة من الكتب والمطالعات ، وإن كانوا أصابوا طرفاً من الفضل ، من جهة استقامة الفكر في حد ذاته ، وارتفاع الهمة ، وانبعاث الغيرة ، لكنهم أخطأوا خطأ عظيماً ، من حيث انهم لم يقارنوا بين ما حصلوه وبين طبيعة الامة التي يريدون ارشادها ، ولم يختبروا قابلية الازدهان ، واستعدادات الطباع للانقياد الى نصائحهم ، واقتفاء آثارها ، ولو أنهم درسوا طبائع العالم ، كما درسوا كتب العلم ، ودققوا النظر في سطور أخلاقه وعاداته الحقيقية الواقعية ، التي اقتضتها حالة وجوده ، بل لو قارنوا بين الحوادث المسطرة في الكتب ، وتبينوا كيفية انتقال

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠٧٩ في : ابريل سنة ١٨٨١ (دجمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ) .

فعلى من يريد كال امة بتمامها أن يقيس ذلك بكمال كل فرد منها ، ويسلك في تكميل العموم عين الطريق التي يسلكها لتكميل الواحد . هل يسهل على صاحب الفكر الرفيع أن يودع في عقل الطفل الرضيع أو الصبي - قبل رشده وقبل أن يتعلم شيئاً من مبادئ العلوم - تلك الأفكار العالية ، التي نالها بالجد والاجتهاد ، وكثرة المطالعات ؟! .. كلا .. بل لو أراد أن يجعل شخصاً من الاشخاص على مثل فكره ، احتاج الى أن يبدأ بتعليمه القراءة والكتابة ، ثم مبادئ الفنون السهلة التحصيل ، ثم يتدرج به شيئاً فشيئاً ، حتى ينتهي بعد سنين عديدة الى بعض مطلوبه ، ثم هو في خلال ذلك محتاج الى أن يحرص أعماله ، ويقيدها بقيود من الترغيب والترهيب ، وأن يراقب حركاته في أعماله ، خوفاً من اختلاطه بفاسدي الاخلاق والافكار ، والمائلين الى الكسالة والبطالة ، أو ورود موارد الشهوات ، ونحو ذلك من الملاحظات التي لا بد منها ، فإن اختل شيء من الترتيب في التعليم ، بأن قدّم الاصعب على الاسهل مثلاً ، أو أهمل ملاحظة أعماله وأحواله ، اختلت التربية ، وذهبت الاتعاب سدى ، واستحال صيرورة حال ذلك الشخص مماثلة لحالة مرشده .

ولو أنه أراد تحويل أفكار شخص واحد ، وهو في سن الرجولية ، هل يمكنه أن يبدلها بغيرها بمجرد إلقاء القول عليه ؟! .. كلا .. إن الذي تمكن في العقل أزماناً ، لا يفارقه إلا في أزمان ، فلا بد لصاحب الفكر أن يجتهد أولاً في إزالة الشبه التي تمسك بها ذلك الشخص في اعتقاداته ، وذلك لا يكون في آن واحد ، ولا بعبارة واحدة ، ولكن بعبارات مختلفة في التقريب ، بعضها سهل المأخذ قريب المنال ، والبعض أرقى منه ، وبعضها خطابي (١) ، والآخر برهاني (٢) ، وما شابه ذلك ، فإن لم يتخذ تلك الوسائل في

(١) الكلام الخطابي ، والثاني ، والشعري ، هو الذي يثير حماس الجمهور واقتناعه ، والمبني في ذات الوقت على العواطف والمشاعر دون العقل ومنطقه ..

(٢) الكلام البرهاني ، هو المعتمد على البرهان ، وهو القياس المؤلف من اليقينيات ، ومن المقدمات الصادقة .. والبرهان أداة الفلاسفة في البحث والاستخلاص .

إرشاده ، امتنع عليه مقصوده ، بسل ربما جره نصحه الى الضرر بنفسه .. تلك هي الحالة المشهودة التي لا ينكرها أحد ، ثم ان نجاحه في تغيير فكر واحد مع كل هذا الاجتهاد موقوف على أن صاحب ذلك الفكر الفاسد لا يعاشر ولا يخالط في خلال تعلمه إلا مرشده ، صاحب الفكر السليم ، فإن كان يخالط غيره ، ممن يؤيد فكره الأول ، طال الزمن ، وربما لم ينجح فيه الإرشاد ، وأظن أن هذا يعترف به من مارس الأخلاق والعادات .

إن كان هذا حال شخص واحد ، إذا أردنا إصلاح شأنه ، في صغره وكبره ، مع أنه يسهل ضبط أعماله وأحواله ، والوقوف على كنهه أوصافه ودرجات تقدمه في المقصود وتأخره فيه ، فما ظنك بحال أمة من الأمم ، تختلف عناصرها ، وتتباين شعوبها ؟! فمن الخطأ ، بل من الجهالة ، أن تكلف الأمة بالسير على ما لا تعرف له حقيقة ، أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية ، كما أنه لا يليق أن يطلب من الشخص الواحد ما لا يعقله أو ما لا يجد إليه سبيلا .

وإنما الحكمة أن تحفظ لها عواندها الكلية المقررة في عقول أفرادها ، ثم يطلب بعض تحسينات فيها لا تبعد منها بالمرة ، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدريج ، حتى لا يضي زمن طويل إلا وقد اخلعوا عن عاداتهم وأفكارهم المنحطة الى ما هو أرقى وأعلى ، من حيث لا يشعرون ، أما إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا الى كنهه ، أو كلفوا من العمل ما لم يعهده ، أو خولوا من السلطة ما لم يعهده ، رأيتهم يتخبطون في السير ، خلفاء المقصود عنهم ، وضلال الرأي فيما لم يكن يمر على خواطرهم ، فيمكن أن يخرجوا عن حالتهم الأولى ، لكن الى ما هو أتعس منها ، بحكم الاستعداد القضي عليهم بذلك .

مثلاً إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية في أمريكا ، واعتدال أحكامها ، والحرية التامة في الانتخابات العمومية في رؤساء جمهورياتها ، وأعضاء نوابها ، ومجالسها ، وما شاكل ذلك ، ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالي من تلك الحالة ، ونعلم أن هذه السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين في مصالحهم بأنفسهم ، لأنهم أرباب الانتخاب ، وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم في حفظ تلك المصالح والحقوق التي رأوها لأنفسهم ، وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة

الجليلة ، لكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلاً ، حال كونها على ما نعهد من الخشونة ، فإنه لو فرض أمر المصالح الى رأي الأهالي لرأيت كل شخص وحده له مصلحة خاصة لا يرى سواها ، فلا يمكن الاتفاق على نظام عام ، ولو طلب منهم أن ينتخبوا مائة نائب مثلاً ، لرأيت كل شخص ينتخب صاحباً له أو نسيباً أو قريباً ، وربما ينتخبون آلافاً مؤلفة ، ثم لا ينتهي الانتخاب إلى المرغوب أصلاً ، لوقوف واحد عند انتخابه الأول ، ولو وكل إليهم انتخاب رئيس للحكومة لانتخبت كل قبيلة رئيساً منها ، ثم يقع المهرج بين الرؤساء ، وهكذا حال الامم التي تعودت على أن يكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير يدير أعمالها بدون أن يكون لها دخل في رؤية مصالحها ، لا يمكن أن يطلب منها الدخول في أعمالها العامة وإلا فسدت ، فإذا أردنا إبلاغ الأفغان مثلاً الى درجة أمريكا ، فلا بد من قرون تثبت فيها العلوم ، وتهذب العقول ، وتذلل الشهوات الخصوصية ، وتوسع الأفكار الكلية ، حتى ينشأ في البلاد ما يسمى بالرأي العمومي ، فعند ذلك يحسن لها ما يحسن لأمريكا .

ويا عجباً !! هل الشخص الذي توارث العوائد عن آباءه وأجداده ، ومروا عليها من مهده الى كهولته ، وتعود تفويض مصلحته الى إرادة غيره ، يصح أن يطلب في زمان واحد خلع جميع ذلك؟! ويلقى إليه زمام مصلحته ، وهو في جميع عمره لم يفكر فيها؟! إن هذا خطأ ظاهر .

ولكون أرباب الأفكار منا يرومون أن تكون بلادنا ، وهي هي ، كبلاد أوروبا ، وهي هي ، لا ينجعون في مقاصدهم ، ويضرون أنفسهم بذهاب أتعابهم أدراج الرياح ، ويضرون البلاد يجعل المشروعات فيها على غير أساس صحيح ، فلا يمر زمن قريب إلا وقد بطل المشروع ، ورجع الأمر الى أسوأ مما كان ، فيفوت الزمان وهم على حالهم القديم ، وكان لهم إمكان أن يكونوا على أحسن منه ، فمن يريد خير البلاد فلا يسعى إلا في إتقان التربية ، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه ، إن كان طالباً حقاً ، بدون إتعاب فكر ولا إجهاد نفس ، وفي الكلام بقية أذكرها فيما بعد هذا العدد .

* * *

كلام في خطأ العقلاء^(١)

تولى أمر هذه البلاد (المصرية) أناس في أزمنة مختلفة ، تظاهر كل منهم بأنه يريد تقديمها ونقلها من حالة الهمجية - على ما يزعم - إلى حالة التمدن التي عليها أبناء الأمم المتقدمة ، وجعلوا الوسيلة إلى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتمدنين ، وأفكارهم وأطوارهم ، إلى هذه البلاد ، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم ، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية ، وتشبهنا بهم في الأطوار ، كاف في أن نكون مثلهم ، وإن استلامنا لتلك العادات ، وتلقينا لتلك الأفكار أمر غير عسير .

لم ينظروا في الأسباب والوسائل التي توصل بها أولئك الأمم إلى هذه الحال التي هم عليها ، حتى يعتدوا مثلها أو قريباً منها لترقي هذه البلاد ، بل ظنوا أن هذه الغاية من الممكن أن تكون بداية ، مع أن ما نرى عليه جيراننا من الممالك الغربية لم يصلوا إليه إلا بعد معاناة أتعاب ، ومقاساة مشاق ، وسفك دماء شريفة ، وثل عروش مملكتهم رفيعة ، وكانوا في كل ذلك يقربون من المقصود تارة ويبعدون عنه أخرى ، كما يرشدنا إليه تاريخهم ، حتى بدلت الحوادث الدهرية طبائع الأهالي ، وغيّرت أخلاقهم ، ونهبت الضرورات أفكارهم ، وهذبت المخالطات الجهادية^(٢) والتجارية عقولهم .

إن بداية التقدم الأوربي في الحقيقة كان في نفوس الأهالي وأفراد الرعايا ، علمتهم الحروب الصليبية سيرة البر والبحر ، وخالطوا فيها الأمم الشرقية أجيالاً ، وطمحت

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٨٢ في ٧ إبريل سنة ١٨٨١ (٨ جمادي الاول سنة ١٢٩٢ هـ) .

(٢) الحربية والعسكرية .. والاشارة إلى الاختلاط مع الشرق زمن الحروب الصليبية ، كما سيتضح بعد قليل .

أنظارهم لمغالبتهم ، فدققوا في سبب قوة الشرقيين - التي كانت لهم إذ ذاك - وبحوثوا في أحوالهم ، فرأوا لهم عادات جميلة ، وفيما بينهم أفكار سامية ، ورأوا في دوائر أعمالهم اتساعاً ، وأيدي الصناعة والاكتساب مطلقة الحرية ، ولذلك كان الغنى والعز مستوكراً^(٣) .

اقتطارهم ، فأخذ أهالي أوربا عند ذلك في تقليدهم ، لكن لا في البهارج والزخارف ، بل في أسبابها ، والموصلات إليها ، وهي توسيع نطاق الصناعة والتجارة ونحوهما من وجوه الكسب ، فكان ذلك أساساً للعمل ، وقرّر في النفوس ، وثبت في العقول ، وبنوا عليه ما شاءوا ، ولو تأملنا تاريخ سير التقدم الأوربي لرأينا أسباب التقدم يجمعها سبب واحد : وهو احساس نفوس الأهالي بآلام صعوبة الاحتمال ، من ظلم الأشراف (النبلاء) ، وغدر الملوك ، وضيق وجوه الاكتساب ، ونفرة دينية على المسلمين الذين استولوا على حرمهم المقدس ، وهذا الاحساس هو الذي دعا الأنفس الكثيرة العدد إلى الخروج من هذه الآلام ، فطلبوا لذلك أسباباً متنوعة ، أقواها التعااضد والتعاون على ترويح وسائل الكسب وافتتاح أبواب الرزق ، فكانت تعقد لذلك المحالفات والمعاهدات ، وتتألف له الجمميات ، فكان جرثومة تقدمهم أمراً منبثاً في غالب الأفراد ، ومحرزاً في أغلب العقول ، وهو نشاط الأهالي في اجتلاب الثروة ، وطلبهم حرية العمل ، لينالوها ، ورفضهم لتلك التقيدات التي كانت تمنعهم من طلب حقوقهم الطبيعية ، ثم تدرجوا فيه ، ينتقلون من حال إلى حال ، والأصل ثابت لا يتغير ، حتى عم التغيير جميع العوائد والمشارب والقوانين ، ولم يكن ذلك كله إلا من حرص الأهالي أنفسهم على الخروج من الآلام التي كانوا يشعرون بها في كل لحظة من حياتهم ، ويتوارث هذا الشعور وذلك الحرص أبناؤهم من بعدهم .

أما عقلاؤنا فقد وجهوا نظرهم إلى حالة التمدن الحاضرة ، والأهالي على غير علم منها بأنفسهم ، فاستلقتهم العقلاء إليها ، لكن لا بتحريك غيرتهم إلى العمل اختياراً ، أو إلجائهم إليه اضطراراً ، وتسهيل الطرق لهم حتى يسير من جميع عناصر البلاد وطبقاتها أشخاص مختلفون في الأفكار والأحوال إلى تلك البلاد المتقدمة ، ويشهدوا عاداتها وأحوالها ، ويهتم العقلاء منهم بالبحث عن أسباب السعادة ، وموجبات الشقاء ، اهتمام المضطر الذي يطلب خلاص نفسه من هلاك يتوقعه ، بل جلبوا اليهم كثيراً من أبناء تلك البلاد ، تظهر عليهم الرفاهية ، وتُرى عليهم آثار النعمة ، يتكلمون بما لا يفهم ، ويتفكرون فيما لا يعقل ، فشادوا بيننا أبنية ، وزينوها بما لم نكن نعهده من انواع الزينة ، وجلبوا إلينا

(٣) أي مستقراً في بلادهم استقرار الطائر في وكرة وعشه .

من مصنوعاتهم ما راق منظره ، وطاب خبره ، لكننا لم نشهد مصنعه ، ولم ندر منبعه ، ورأيانهم يتزينون بهذه اللطائف التي تذهب الحزن ، وتشرح الخواطر ، ويتنافسون فيها ، فأعجبتنا حالهم هذه ، وقال لنا العقلاء كونوا مثلهم ، والحقوا بهم في هذه السعادة ، ثم صاروا أئمة لنا في العمل ، فأخذنا نتشبه بهم ، لكن فيما رأيناه ، وهو الزينة والبهجة ، غير باحثين عن كون ذلك هو الذي يلحقنا بهم في الحقيقة أم لا ، ومن ذلك ترى أفكار الغالب منا دائماً ، عندما يجد فرصة الإقتدار ، موجهة الى تشييد الأبنية ، وتجويد وضعها ، واتقان ترتيبها ، وتزيين بواطنها وظواهرها ، والتوسع في لوازم المآكل والمشارب وآلاتها وأوانيها ، والتفنن فيها ، وجلب ما هو أغلى ثمناً ، وأدخل في النظر ، وأجلب للأنس ، والتأنيق في الملابس ، ومحاذاة الأوروبيين فيها ، ومحاوله أن تكون على النمط الأعلا عندهم ، وعلى هذا النحو تفننا في أنواع المفروشات ، وتأقنا في اقتنائها من أنواع مختلفة ، مما غلا ثمنه ، وأرتفعت عن الطاقة قيمه ، وتنافسنا في ذلك كتنافس اسلافنا في افتتاح البلاد وتملك الحصون ، وبالجملة فقد سلكنا مسالك المتمدنين في ثمرات تمدنهم ، التي جعلوها من زوائدهم ، فأسرفنا في الانفاق ، وصار الناظر لملابسنا ومساكننا ، والذائق لمطاعمنا ومشاربنا ، يشهد باننا في ذلك بحمد الله متمدون ، فقد اشتركنا معهم في ثمرات التمدن ، أي ما ينتهي اليه حال المتمدن من طلبه للتمتع بالذائد ، وركونه لترويج النفس وتخفيف أتعابها .

لكن من تأمل حقيقة الأمر ، علم أن مثلنا في ذلك كمثّل الدجاجة ، رأت أن الأوزة تبيض بيضاً كبيراً ، فطلبت أن تبيض مثلها ، فأجهدت نفسها في ان يكون ذلك ، غير عارفة ان ذلك لا يكون الا باستعداد ، اي بأن تكون اوزة ، فحسبت نفسها ، واستعملت قوتها الدافعة حتى انشقت منها ما انشقت ، وتمزقت منها ما تمزقت ، فإن افراطنا في تقليد الأوروبيين ، ومجاراتهم في عاداتهم التي نطنها تفوق عاداتنا البسيطة ، فعل في نفوس غالب الأغنياء منا فعلاً غريباً ، صرف نظرهم الى اللذائد ، واستكمال لوازم الترف والنعم ، وأحدث في نفوسهم غفلة عما يحفظ ذلك عليهم بل يوجب إزدياده لديهم ، وهو الوقوف على الطريق المستقيم الموصّل الى اكتساب المجد الحقيقي والشرف الذاتي ، الذي يتبعه الغنى والثروة والراحة المستتعبة للذة الحقيقية والنعم الباقي في الحياة وبعدها ، ومن هذه الجهة - جهة الغفلة عن روح الثروة وحمايتها ، وهو التمدن الحقيقي ، أعني الإحساس بوجوه اللذائد والآلام ، والتنشط في طلب وجوه الكسب المتنوعة ، وطلب الأمانة على تلك الوجوه ، ومراعاة الحقوق والواجبات الطبيعية والشرعية - فارقوا الأمم المتمدنة ، فصح أن يطلق عليهم انهم في غاية التمدن ، مع أنهم اما في بدايته ، واما قبلها بكثير ،

وحق لهم ذلك فانهم رأوا أبواب اللذات مفتحة قبل أن يجدوا عقلاً يقدر لهم ما يلزم منها وما لا يلزم .

كل ذلك نشأ من جلب تلك العوائد الترفهية إلى بلادنا ، وطلب التحلي بها بدون ان أن نحوز ما يوصلنا اليها من أنفسنا ، ولتتنا قبل أن نشيد بيوتنا بالارتفاع الشاهق والترتيب المحكم ونزينها بأنواع النقوش والفرش والأثاث ، أبقيناها على بساطتها ، وشيدنا ، في عقولنا الهمم الرفيعة ، والحمية التي لا تمتد اليها الأيدي ، وأحكمنا طرق سيرنا في حفظ حقوقنا ، ورتبنا في مداركنا جميع الوسائل والمعدات التي تحفظ علينا ما وجدنا ، وتجذب إلينا ما فقدنا ، وزينا نفوسنا بالفضائل الانسانية والشرعية ، من رحمة بالضعفاء ، ورفق بالملهوفين ، وغيره على البلاد ، وأنفة عن الصغار .

لعمري لو قدمنا هذه الزينة الجوهرية على ذلك الرونق الصوري لكان العالم بأسره ينظر إلينا نظر الراهب الخائف ، أو يرمقنا بلحظ المعظم المبجل ، وكانت معيشتنا البسيطة أوقع في نفسه من معيشته الرفيعة ، وكان ذلك سهلاً لو أن الزاعمين فينا حسب الترقى والتقدم ساروا بنا من البدايات ، وحجبونا عن النهايات حتى لا نراها إلا من أنفسنا ، فنطلبها ، لا لأنها أعجبت النظر ولكن لأنها بينت الفكر ونتيجته ، وكانوا يعلموننا محاذاة المتمدنين في أصول أعمالهم ، لا في زوائدها ، فكنا بذلك نصل إلى ما وصلوا اليه في زمن أقل بكثير من الزمن الذي نالوا فيه ما نالوا ، لكن فات الوقت ونحن الآن فيه ، فعلينا بالعمل غير مقتصرين على مجرد الأمل .

طريقة يقال لها « الكبسة » وهو أن يهجم رجال الضابطة على بعض الأماكن ليلاً ، ليقبضوا على من يظن بهم الاجتماع على فسق ، كفحش بالنساء ، أو شرب للمسكرات وما شاكل هذا ، فان وجدوا شيئاً من ذلك ساقوا من يجدونه إلى حيث يستوفي عقاباً أليماً ، وكذلك وضعوا في الأفواه لجاماً من الرهبة ، فلا يكاد ينطق الناطق بكلمة في مطلب علمي ، أو يجادل في حال شخص ، إلا ويرمى بكفر وزندقة ، أو طعن في حاكم ، وله عند ذلك الويل الذي لا يخلص منه ، كل ذلك سمعنا بعضه بالنقل ورأينا بعضه الآخر بالعيان .

كلام في خطأ العقلاء^(١)

لسنا ننكر ان بلادنا كانت في الأزمان السابقة تحت تصرف أقوام خشنين، لا يعلمون للخلقة غاية إلا وجودهم الشريف ، وكانوا يعدون أفراد الأهالي انعاماً خلقت لهم يستعملونها كيفما يريدون - (كما كان ذلك شأن سائر الأمم غربية وشرقية) - فأرغموا أنف الطبيعة ، ومحووا أنوار الإلهام الفطري الذي وضعه الله في نفوس عباده لفهم منافعهم ومضارهم ، حيث وقفوا سداً حصيناً بين كل شخص ومنافعه ، فاستأثروا بجميع ثمرات الأعمال ، فلا يعمل العامل وله أمل بأن يجني ثمرة عمله ، فانه عندما تبدو الثمرة يسرع حاكمه إلى قطعها ، وكانت حياته معقودة بغضب ذاك الحاكم ورضاه ، فإن رضي عنه فهو في أمن عليها ، وان غضب عليه فهو - ان عاش - كمرىض بلغ المرض غايته ، ينتظر الموت في كل لحظة ، فيكون في حالة تسليم مطلق ، خائف على حياته مستسلم لقضاء حاكمه ، وبالجملة لم يكن لأحد من الأهالي حركة اختيارية ، ناشئة عن فكره الخاص به في تحصيل منفعة أو درء مضرة ، بل كانت أعماله تابعة لإرادة سيده الحاكم ، وكان يعتقد انه وما ملكت يده حيل للأمر عليه ، وليس لتصرف ذلك الأمر حد يجب أن ينتهي اليه ، وهذه حالة يصعد بها تاريخ هذه البلاد أجيالاً كثيرة ، إذا استرسلنا في طلب مبدئها قد نصل اليه وقد لا نصل ، وبذلك الاسترقاق الظاهري والباطني ففئت الإرادة ومات الاختيار وطفى نور الفكر بالمرّة .

وكان من جملة التقييدات العنيفة التي وضعها أولئك المتسلطون : الحَجْر على أهالي المدن وغيرها في الأعمال والأقوال الشخصية ، حتى كانوا من شدة التضييق يستعملون

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٠٩٢ في ١٩ ابريل سنة ١٨٨١ م (٢٠ جمادي الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) .

فتلك كانت حالة تعيسة ، يجب على عقلائنا أن ينتحلوا كل وسيلة لتخليص رقاب العباد منها ، فرزق الله هذه البلاد باناس خالطوا الأمم المتعدنة ، وطالعوا أحوالها ، ورأوا ما عليه أهلها من اطلاق الارادة وحرية الاختيار ، فطلبوا لبلادنا أن تكون في أحوال أهاليها الشخصية على مثال سكان تلك البلاد المتعدنة ، لكنهم أول ما بدأوا به ان اباحوا - ما أقبحها من اباحة - لكل شخص أن يعمل فيما يخص نفسه بارادته ، ويتكلم فيما هو مقصور على ذاته بمقتضى فكره ، وشرطوا في ذلك شرطاً - ما أنفسه من شرط - وهو أن تكون تلك الأعمال والأقوال غير متعلقة بارتباطاته مع حاكمه ، فان كانت كذلك فدونها ضرب الرقاب ، أو سَكَنُ الحُبُوس ، أو الجلاء عن الأوطان ، وسما تلك الاباحة حريه ، ونادوا بها على الألسنة الظالمة ، فكان حاصل تلك الحرية ان لا جناح على من ارتكب أي جريمة ، وتطبع بأي خلق ، حسناً كان أو سيئاً ، وذهب إلى أي مذهب ، صحيحاً كان أو فاسداً ، وانما عليه أن يكون تحت أمر الحاكم ، ليس له حق في أن يمنع عنه مطلوباً ، أو يستقضي منه مسلوباً أيّاً كان ، فلم يجعلوا للسلطة حداً معيناً ، وهو الذي نسميه بالقانون الذي يعرفه كل أحد فيقف عنده ، بل أبقوها على ما كانت عليه ، وجعلوا تلك الحرية غطاء على هذا الاستعباد ، فهم في الحقيقة لم يقلدوا الأمم المتعدنة في اطلاق الإرادة من جهة الارتباطات العمومية الثابتة ، فهذا خطأ من وجه إن كان لهم مقصد اصلاح ، وظلم إن كانوا متعمدين هذا التقييد ، ثم انهم قلدوها في الأحوال الجزئية الشخصية ، مع علمهم أن البلاد غير معتادة على مثل هذه الحرية فيها ، فلذلك اندفعت الناس إلى انتهاب الشهوات ، وهتكوا حرمة الوقار ، وتهالكوا على شرب المسكرات في بلادنا الحارة إلى الحد الذي لا يبلغه الاوربيون في بلادهم الباردة ، وكثرت لذلك الحانات ، ومخازن الشراب المهلك للعقول والأبدان ، ثم

تولعوا بما يتبع السكر من اللهو واللعب ، وتنافسوا في الخطوة عند النساء الباغيات ، واتسع الأمر في ذلك حتى صارت المداعبة والملاعبة بين النساء والرجال في الطرق والشوارع ، وتعدى ذلك المرض المعدي إلى الحرائر ، فذهب الكثير منهم إلى حيث يبتغين ، واقتضحت بذلك بيوت شريفة ، وكلما طلبت لذلك منعاً أو رُمت له دفعا قال المولع : هذه حرية !! فضاع شأن الآداب ، وانحطت قيمة الشرف والوقار ، حيث أصبح أبناء الأغنياء وذري المقامات يتسابقون إلى التهور في هذه الأحوال الرديئة ، ويدعون إليها مَنْ دونهم وَمَنْ فوقهم - إلا قليلاً - ويصرفون فيها ما لا يُقدَّر من النقود - (وسأجعل لذلك موضوعاً خاصاً) - وكاد فساد الأخلاق يسري إلى كثير من طبقات الأهالي - هذه نتائج حرية ذلك العمل .

وأما نتائج حرية الفكر - التي يزعمونها - فكانت خاصة بالاعتقادات والمشارب الدينية ، فأخذ كثير من الناس يجهر بين العامة بألفاظ تناقض دينه الذي ولد فيه ، فإن قيل له تخفّض من صوتك ، واجمل في قولك ، فما كل الناس يرضاه . قال : اننا في زمان الحرية . على ان افكاره التي يذهب اليها في مخالفة دينه ليست بأفكار مُرتببة مبنية على مبادئ ، ربما يقال انه اتخذها مشرباً ، بل ألفاظ حفظها من معاشريه ، لو سئل عن معناها أو طلب منه : أي وهم ساقه اليها ؟ لعجز عن التعبير ، والتجأ إلى التهوس ، ورمى من يخاطبه بالجهل والخشونة ، حيث لم يوافقه على مشربه الفاسد ، ثم يتخذ هذه الحزبيلات الاعتقادية ، التي يظنها تنوراً وتبصراً ، ذريعة لاستباحة القبائح واستحلال المحظورات ، ولقد رأيت شخصاً ينكر ألوهية الخالق - والعياذ بالله - ثم يسأل عن حكمة المعراج ؟! ومنهم من يُنكر النبوات ويعتقد بالشياطين ؟! وما أشبه ذلك ، فهؤلاء من الجهل بمكان لا يعلمون فيه حيوان فضلاً عن انسان !!.

فهذه الحرية البتراء ، التي رمانا بها عقلاؤنا ، لم تسدع لها أثراً يُحمد ، وان كان الاورباويون يحرصون عليها ، فإن استعداد بلادنا لم يكن ملائماً لمثل هذا الاطلاق ، الذي هو في الحقيقة عين الرق والاستعباد ، فان الجاهل الذي لم يتعود على تصريف ارادته وأعمال اختياره ، إذا أطلق له العمل ، وقع في أشد من الرق وأضر من العبودية . نعم ، انه عتق من أسر الضابطة وغل الجزاء ، ولكن شهواته الحيثية تبيعه بأجنس الاثم إلى الاسراف والبطالة والكسل وجميع أنواع الشرور ، وتودعه سجن الفقر وتغله بطوق الذل والعار ، ويا ليتة بقي تحت سيادة القانون ، يسوسه حتى في أعماله الشخصية ،

« فالكبسة » على ما كان فيها من الخطر على الانفس والأموال ، وشناعة الصورة ، لو أحسن فيها القصد لكانت أولى وأفضل ، إلى زمن تتقدم فيه التربية ، فيكون لكل شخص زاجر من نفسه ، فترتفع « الكبسة » بذاتها ، ويذهب الناس أحراراً بطبعهم ، وما كان ذلك بعسير ولا محتاج إلى زمن طويل ، وما ضرنا إلا التقليد على غير تبصر بحال البلاد واستعدادها .

فتلك الحرية ، التي سموها اطلاق الفكر ، قد عتقت صاحبها من قيد العقل ، وأسلمته إلى الجهل الأعمى ، فهو يتصرف به كيف ما يقتضي من المضرات ، ولو انه بقي تحت سيادة العقل ، يسوسه المهذبون ، ويقوده المتبصرون ، حتى يعلم من أين تؤتى الأفكار ، وبأي الوسائل يوفى العقل حظوظه الحقيقية ، لكان ذلك خيراً وأبقى ، ولم يكن يحتاج إلا لتخفيف يسير في شذاعات المتعصبين ، وتعيين دائرة منتظمة يُردّد الكلام بين محيطها إلى زمن معين ، حتى تستقيم العقول ، فتضرب لنفسها حداً تقف عنده ، ولكننا طلبنا أن نكون على مثال الأوربيين في عوائدهم ، حتى المضرة بأخلاقنا وأعمالنا وأفكارنا .

ويا ليت العقلاء منا في الزمن السابق ^(١) اقتدوا بالبلاد المتقدمة في الأزمان السابقة ، عند ارادتهم تأييد الاستقلال حقيقة ، حيث بدأوا بالمجالس البلدية ، فكان يمكنهم أن يصنعوا لأهل البلاد قانوناً بسيطاً ينطبق على عوائدهم وأحوالهم ، ويقرب فهمه من ادراكاتهم ، ثم يقوض إلى أهل كل بلد أن تنتخب منها عدداً معيناً ليقوم بالفصل بينهم على مقتضى هذا القانون ، ثم يصنعوا مثل ذلك في المدن على حسبها ، ويذهب أشخاص من العارفين إلى القرى والمدن ليُفهموا أولئك مواد القانون السهل البسيط ، ويدربوهم على كيفية العمل به ، ثم لا يزالوا على المراقبة أزماناً ، فلا تمضي مدة حتى يكون جميع الأهالي عالمين بما يجب عليهم ، فتنمو فيهم القوة ، وتحيا فيهم روح الاختيار ، كما كانت عليه الجمعيات ببلاد « ايطاليا » و « فرنسا » وغيرها في مبدأ تمدنها ، ثم يتدرجوا في القوانين إلى أرقى مما وضعوا أولاً ، مع تفهيمه وتعليمه لجمهور الأهالي ، ليعلموه فيقفوا عند حده .

(١) الزمن المعني بالحديث في هذا المقال هو عهد الخديو اسماعيل بما انجز فيه وأقيم من مؤسسات دستورية شورية وغيرها من المستحدثات .

وكان في ذلك غِشِيَّة عن القوانين الضخمة التي لا يفهمها إلا الراسخون في العلم ، وهي محفوظة بين دفات الكتب وصدور بعض من النبهاء ، لكن الأهالي أنفسهم الذين قد وضعت هذه القوانين لهم غير عالمين بها ، فكيف يُطلب منهم أن يعملوا بمقتضاها ؟! ان هذا لشيء عجاب ، غير ان العقلاء منا يقولون : لا بد أن نكون ممانئين لأوربا في القوانين والعادات ، رغماً عن الحق الذي يقضي علينا بأن نكون خاضعين لأحكام بُقِعَتْنَا ، وما تقتضيه طبيعة موقعنا الذي نشأنا فيه ، ولن يكون ذلك أبداً .

واننا نخشى لو تمادينا في هذا التقليد الأعمى ، واستمررنا الأخذ بالنهايات الزائدة قبل البدايات الضرورية الواجبة ، ان تموت فينا أخلاقنا وعاداتنا ، وأن يكون انتقالنا عنها - لو انتقلنا - على وجه تقليدي أيضاً ، فلا يفيد . لكن الوقت لم يفت بعد ، فعلى من يريد بنا خيراً أن يذهب بنا طريقاً قوياً ، ولا أراه الا نشر القوانين - (وان كانت طويلة صعبة المنال في وقتنا هذا وما لا يدرك كله لا يترك كله) - إنما لا يكتفى بنشرها على لسان « الجرائد » ، فان قارئها قليل ، ولا بارسال « المنشورات » إلى « محمد » البلاد ، فان كثيراً منهم قلما يفهم إذا قرأ ، ولكن لا بد من تشكيل جمعيات في القرى والمدن لتفاهم « القوانين » و « اللوائح » و « المنشورات » ، وإلا ضاعت الحقوق ، وكثرت المشاكل ، وصعب كبح صغار المأمورين عن الاجراءات المضرة بالحكمة والاهالي معاً ، ثم وضع حدود قومية للأعمال الشخصية والأخلاق والتصرفات ، فإن اصلاح الأخلاق والأفكار والأعمال من أهم واجبات البلاد ، وبدونه لا يمكن اصلاح شيء من أمورها ، وليس يجاز أن يجعل في درجة أقل من درجة قوانين حفظ الضبط والربط . ومركز النظر في جميع ذلك نبهاء البلاد ، وذوو الشأن فيها ، فعليهم إن كانوا صادقين في الوطنية أن يبذلوا الجهد في طلب ذلك ، والقيام بما يلزم ، وإلا فإنهم مقلدون فقط ، والله أعلم ، وفي الكلام بقية تأتي .

* * *

اختلاف القوانين باختلاف احوال الامم (١)

(عدنا الى الكلام في القانون حسبما وعدنا)

إن المبدع الأول جل شأنه ، أودع في الإنسان قوتين : عملية ، ونظرية ، ليتوصل بها الى كماله المخصوص به ، وربط احدهما بالآخرى ، فجعل كمال الأولى متوقفاً على كمال الثانية ، فصار الانسان مفطوراً على طلب النظريات ، والوقوف على الحقائق ، قبل أن يباشر عملاً ما ، فإن العمل لا يُقصد إلا إذا كان له من النتائج ما يبعث على مباشرته ، وليس كل عمل ينتج الفائدة المعتد بها ، بل لا بد أن يكون على نهج مخصوص ، ولا جرم أن تصوّر النتيجة ، ومعرفة أساليب العمل ، ومما يناط بقوة النظر ، فإذا كملت ، جاء العمل على أحسن الوجوه ، وكانت الفائدة أعظم ، والغاية أكمل .

ومن هذا صار كل انسان حريصاً على استكمال النظريات ، أولاً وبالذات ، ليهتدي بها الى مناهج أعماله ، يقارنها للحصول على كمال حياته ، ويميز النتائج ، على اختلاف درجاتها في النفع ، ليضع بإزاء كل واحدة منها عملاً مخصوصاً ، مرتباً على وجه معلوم ، أقرب فائدة ، وأسهل تناولاً ، وأحكم وضعاً .

فعلم الانسان هي عبارته عن الحدود التي بها الفوائد النافعة ، يضبط بها طرق الأعمال الموصلة الى تلك الفوائد ، حتى لا يخبط في سيرة ، ولا يختلط عليه النافع والضار ، فيقع في الشقاء ، وتنتابه أيدي البلاء .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٤٢ في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ م ٢٢ رجب سنة ١٢٩٨ هـ .

وحيث أن أحوال كل أمة تابعة لمعلوماتها ، على نسبة بينها كنسبة العلة والمعلول ، فهي إنما تتخذ لأعمالها حدوداً ، وتختار لأوضاعها قوانين ، بحسب قوتها في النظر ، ورتبتها في الفكر ، بحيث لا تخرج وقتاً من الأوقات عما تسنه سجيته من التقاليد والاخلاق ، إلا إذا أتاحت لها الفرص الارتقاء الى درجة أعلى في النظر وأرقى في الفكر .

ولما كانت القوانين منسابة لضبط الاعمال ، لتكون منتجة لجلال الفوائد ، وهي ثمرة الاعمال النظرية ، وخلاصة الابحاث الفكرية ، صارت قوانين كل أمة على نسبة درجتها في العرفان ، واختلفت القوانين باختلاف الامم في الجهالة والعلم .

فلا يجوز حينئذ وضع قانون طائفة من الناس لطائفة اخرى تباينها في درجة العرفان ، وتزيد عليها فيه ، لانه لا يلائم حالة أفكارها ، ولا ينطبق على عوائدها وأخلاقها ، وإلا لاختل نظامها ، والتبس عليها سبيل الرشده ، وانسد دونها طريق الفهم ، وحسبت الصحيح فاسداً ، والصواب خطأ ، وحرفت الاوضاع ، وبدلت وغيرت ، فيقلب عليها دواء غيرها داء ، وذلك لقصر نظرها ، وعدم درايتها بوجوه تلك القوانين ، وما هي الداعية لها ، والحاجة إليها ، فإن الحاجة هي الاستاذ المرشد ، والمعلم الأول ، متى علمها الانسان حق العلم صار حريصاً عليها ، مقيداً بها ، فلا يخالف ما دعت إليه ، وقضت به ، وإذا كان وضع القوانين بين قوم داعيته حاجتهم إليها ، فلا تسمح لهم ظروف الاحوال بمخالفتها ، أما من لم تدعهم الحاجة إليها فلا يرونها من الضروريات ، فلا لوم عليهم إذا نبذوها ، ويكون تكليفهم بها من قبيل التكليف بالجمال ، بل الأجدر بهم أن يعلموا أولاً : ما هي الحاجة ، ليستووا مع غيرهم في العالمية ، ويتحدوا معهم في ما يترتب عليها .

وقد جرت عادة المشرعين في كل زمان ، أن يراعوا في وضع القوانين درجة عقول الذين يراد وضعها لهم ، حتى لا تكون مبهمه عليهم ، فلا يتيسر لهم فهمها ، ولا معرفة الغرض منها ، وأن يلاحظوا العوائد والاخلاق ملاحظة تامة ، فلا يخرجون في تأسيس القوانين عما تقتضيه من الشدة والتخفيف ، فرب طائفة من الناس ينفع فيهم الزجر الخفيف ، ويردعهم الوعيد بالجزاء الهين ، إذا كانت طباعهم سهلة الانقياد ، ونفوسهم شريفة ، وحواسهم سريعة التأثر ، فهؤلاء لا يسن لهم من القوانين إلا ما كان منطبقاً على

أحوالهم ، فلا يكلفون بالقوانين الصارمة ، لأنها تضرهم ، شأن من يتجاوز في استعمال الدواء الحد المخصوص .

مثلاً إذا فرض أن واحداً من وصفناهم فعل ما يستوجب العقاب ، وكان السجن بالنسبة إليه أمراً يؤثر في طبيعته ، ويؤلم نفسه على ما بها من العزة ولطف الحاسة الملمة شديداً ، ويشق على نفوس عشيرته وأهل وطنه أن يقال فلان سجن لجناية كذا ، بحيث يكون وقوع ذلك لواحد منهم من أكبر الزواجر عن اقتراف الذنب الذي وقع منه ، فيكون الحكم على هذا المحرم حينئذ بما هو أعظم من ذلك كالنفي والطرده والاعمال الممتنه الشاقة ظمناً ، لأن ذلك ربما يفضي به الى الموت العاجل ، ويؤثر في نفوس عشيرته وبني جلدته انقباضاً مستمراً ، وحقداً أبدياً ، لعلمهم بخطأ الحكم ، وظلم الحاكم ، وليس بعد ذلك إلا أن تتقد نيران الفتنة ، وتلتهب حمية الغضب بين هؤلاء الناس ، وتكون عاقبتهم شراً ، أو تحمد النفوس ، وتذل الطباع ، وتنعدم الشهامة من الأفراد ، وبئست العاقبة هذه .

ورب أمة فطرت أفرادها على الغلظة ، ومجاافة الرقة ، وكانت بواطنهم منطوية على الحسة والسفالة ، ونفوسهم بعيدة عن خصال الشرف ، فهؤلاء لا يردعهم عن غيرهم ، ولا يصددهم عن موارد بهتانهم إلا القوانين الصارمة ، المؤسسة على الجزاءات الشديدة ، فمن الخطأ البين أن يعامل مذنبهم بالسجن مثلاً إذا كانت نفسه تستخف ما هو أشد منه عقاباً ، فإن الغرض من وضع القوانين إنما هو مجانية ما يخل النظام ، ويبدد هيئة الاجتماع ، ويضر بالمصالح الشخصية ، والمنافع العمومية ، فإذا لم تكن مؤدية لهذا الغرض فليست إلا مجرد تكاليف ألقيت على كواهل الناس ، بل لا تعد إلا توسيعاً لدائرة الفساد ، وإكثاراً المظالم .

ولنا شاهد على ما ذكرناه حالة بلادنا من قبل ، فقد مر على أهلها زمن كانوا فيه همجاً لا يعرفون صالح نفوسهم ، لتمكن الجهل منها وقتئذ ، فكانوا لا يعتدون بالزراعة ، مع توافر أسبابها ، وصلاحيه الأراضي لها ، وكان الملاك لا يعرفون قيمة ما يمتلكونه منها ، فيود الواحد منهم أن لو انتقلت أملاكه لشخص آخر حتى لا يكلف بأداء ما فرضته عليه الحكومة ^(١) من المطالب ، ولا يقيم في بلده مدة تناله فيها أيدي الحكام ، فكان أهالي

(١) الإشارة الى التجربة الزراعية التي قام بها محمد علي إبان فترة حكمه للبلاد .

البلاد يهاجرون منها الى بلاد أخرى ، خوفاً على نفوسهم من الزراعة والأخذ بوسائل الغنى والثروة ، فاضطرت الحكومة وقتئذ أن تلزم الأهالي امتلاك الأراضي وزراعتها ، ورتبت على المخالفين قوانين صارمة ، تشتمل على مواد العقاب الشديد ، فإذا جاء الوقت الذي تطالب فيه الحكومة بالمطالب الأميرية امتلأت السجون من بقايا الذين هاجروا من البلاد ، وراج سوق الكرابيج ، فكنت ترى كافة الأهالي ما بين فار من بلده ، ومودع في السجن ، وموجع بالضرب ، وكان لخراب البلاد وعمسارها أوقات معينة في السنة لا تتمتعها ، واستمرت على هذه الحالة السيئة أمداً طويلاً ، الى أن توطدت نفوسهم على العمل ، وتمهدت لهم طرق الزراعة ، ودخلت في دور جديد بما أتيح لها من المعدات التي سهلت طرقها ، وثبتت الأهالي في البلاد ، وأخذوا خطة واحدة في فلاحه أراضيهم ، غير مباينين بمطالب الحكومة ، لكونهم ابتدأوا يعلمون أهمية الزراعة ، ويعظمونها ، ويتنافسون في حاصلاتها ، فتبدلت القوانين التي كانت تتخذها الحكومة لجزر الفلاح عن الفرار ، وإهمال الزراعة ، والتقاعد عن الأداء ، نوعاً من التبدل ، ثم تبادلتهم الأيدي الظالمة أمداً ليس بقصير ، ولكنهم لم يزالوا ثابتين على أملاكهم ، فسئموا سوء المعاملة ، واشتاقوا نفوسهم الى قانون عادل ينتظم به أمر الاداء ، فسأقت لهم يد العناية الإلهية من لدن الحكومة التوفيقية من أسس لهم قانوناً عادلاً ، في هذا الشأن ، دخلت به مصر في عصر جديد ، وارتفع من بين أهلها صوت الكراباج ، وبُددل جزاء التأخير عن أداء المطالب بما لا يحيط من شرف الانسان ، ورتبت المصالح العامة على قوانين لا تخالف مشرب أهل البلاد ، بوجه يغاير القوانين السالفة ، وذلك مرتب على تغاير الحالتين ، وتباين المشربين أولاً وآخرأ ، فلو جعل جزاء التأخير في الزمن السابق هو انتزاع الأرض من يد مالكها لكان أحب شيء إليهم هو التأخير ، ليستريحوا من كتابة اسمهم في دفتر الملاك ، وكان هذا الجزاء ثواباً عندهم في الحقيقة لا عقاباً ، لكنه الآن أصبح من أشد العقاب .

ولقد آن لحكومتنا أن تعطف عنان النظر الى قوانين المجالس القضائية ، لتجعلها مناسبة للحالة الراهنة ، فتختار منها ما لا يصعب فهمه ، ولا تحتل عبارته معنيين أو جملة معان ، ولا تكون مواده من قبيل القواعد العمومية التي تنطبق أحكامها على جملة من

الجزاء لكثير من الجنايات المتباينة ، حتى لا تكون القوانين نفسها ، ذريعة لأرباب الأغراض الفاسدة ، فيلعبون بالحقوق كما يشاؤون ، مع أن من بأيديهم أزمة القوانين ليسوا في رتبة المشرعين الذين يستنبطون مما يحتمل خلاف الظاهر ، أو من القواعد العمومية الحكم المنطبق على حقيقة الأمر الواقع .

على أن أرباب الحقوق منا ليسوا منزهين عن الشكوك والظنون الفاسدة ، فربما أساءوا الظن بمن يكون بريئاً عن الخطأ والخيانة ، مع خفاء الحكم من نفس المواد القانونية وعدم انكشاف النص منها ، وذلك يؤدي الى حرصهم على استئناف التحقيق أولاً وثانياً فيطول الأمر وتتعطل المصالح ، وتزيد النفقات ، وتشتد الضغائن ، وتتسع أبواب الفساد ، مع كثرة الوقائع والمشاكل كما هو حاصل في بلادنا الآن ، فيجب حينئذ أن تكون مواد القوانين نصوصها صريحة ظاهرة الأحكام ، منطبقة على كافة الوقائع ، مفصلة الأبواب ، سهلة التراكيب .

أما القوانين التي كانت متناولة في بلادنا حتى اليوم ، فإنها (مع كونها قاصرة ، مجمة ، غير بينة الأساليب) ليست مضبوطة ، ولا معروفة عند الناس ، بل بعضها يعرف « بالقانون الهمايوني » ، وبعضها يسمى « باللوائح » ، وبعضها يدعى « بتعليمات الحاقانية » ، والبعض يقال له « قرار الخصوصي » ، والبعض الآخر « منشور الأحكام » ، والبعض « الأمر العالي » ، الصادر في تاريخ كذا ، وهكذا مما لا يحصى عدده ، ولا يمكن لأحد ما حصره ، فكيف يعقل أن يكون هذا التشيت قانوناً يقف العالم عند حدوده ، على أنهم لو علموه لما تصوره ، لكونه غريباً عن أحوالهم ، بعيداً عن مداركهم .

فمن الواجب إصلاح هذا الخلل البين الذي أضاع الحقوق ، وأضر بالأمن ، ومن اللازم الاسراع به ، وعدم تقويت الوقت ، وإضاعة الزمن في الأقوال التي لا طائل تحتها ، ويلزم أن تكون القوانين مستوفاة جميع القيود والشروط ، ولا يحال فيها على « المنشورات » ولا « اللوائح » ، تسهلاً لضبط الأحكام ، وتطبيقاً لها على مقتضى الحال ، وأن تكون منطبقة على حالة الأهالي ، ودرجة إدراكهم ، ليتمكنهم دركها ، والعمل بمقتضاها ، كل على حسبه ، وإلا كانت حبراً على ورق .

فقد تقرر في مدارك العلماء والسياسيين من سابق ولاحق ، أن المشرعين وواضعي القوانين يضطرون دائماً الى مراعاة العوائد والأخلاق ، ليتمكنوا من تأسيسها على وجه عادل نافع ، بل ان احوال الامم بنفسها هي المشرع الحقيقي ، والمرشد الحكيم النطاسي وان القوة الحاكمة تابعة لقوة رعاياها ، فلا تخطو الاولى خطوة الا اذا كان لها من الثانية سائق الى ما خطت اليه . نعم لا ننكر أن إعداد الوسائل والمعدات منوط بالقوة الحاكمة ، فهي تلزم بها رعاياها ، كرهاً أو اختياراً ، لكن على قدر طاقة المحكومين ، فاختلاف هيئات الحكومات ، وتبدل قوانينها ، تابع لما تقتضي به حقوق الوطنية ، التي هي في الحقيقة حالة الرعية ، فان انتقال حكومة فرنسا مثلاً من الملكية المطلقة الى المقيدة ، ثم الى الجمهورية الحرة ، لم يكن بإرادة أولى الحل والعقد فقط ، بل المساعد الأقوى حالة الأهالي ، وارتفاع أفكارهم ، وتنبيه إحساساتهم لطلب الرقي الى أعلى مما هم عليه ، فتغلبوا على جميع القوى الغريبة التي كانت تحول بينهم وبين الوصول الى مطلوبهم ، من معرفة الواجبات الحقيقية ، على أنهم لم يصلوا الى هذه الغاية الشريفة إلا بعد قطع العقبات التي هي دون الوصول إليها ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تنال الغاية ولا يدرك المطلوب .

وحيث كانت تلك الوسائل وهذه المعدات من مزالق الأفهام والعقول ، وكانت معرفتها والحصول عليها بذاتها في غاية الصعوبة ، فربما يقع في وهم طائفة من الناس انهم تهيئوا لأن ينتقلوا الى خطة أرقى في المدنية والنظامات القانونية ، وليس الأمر ما توهموه فيتقهروا الى الوراء ، بأن يعمدوا الى جعل التشريع حراً ، والمشاركة في التأسيس مباحة ، وليسوا آمنين من دسائس الأغراض ، ولا متمكنين من الوسائل التي تهيئهم لهذا الأمر ، فيفشوا فيهم داء الاختلاف ، ويلحقهم داء العناد ، فلا يهتدون الى الصواب ولا يبرمون رأياً ، ولا يبتون حكماً ، ويمضون الزمن في قيل وقال ، فتفوتهم ثمرة الحزم ، وتضيع مصالحهم ، ويصدق فيهم المثل : « من عجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » ، وبالجملة فليست هيئة النظام المدني لأمة من الناس سوى صورة لمادة الملكات التي اكتسبتها أفرادها ، من مألوفاتها وعوائدها التي نشأت عليها ، سواء كانت ممدوحة أو مذمومة ، وان اختلاف قوانينها في معارج صعودها ومدارك هبوطها لا ينفك عن هذه الملكات ،

مها تغيرت أصنافها ، وتبدلت شؤونها ، وهذا ما جعل عقلاء الناس يجتهدون أولاً في تغيير الملكات وتبديل الأخلاق عند ما يريدون أن يضعوا للهيئة الاجتماعية نظاماً محكماً ، فيقدمون التربية الحقيقية على ما سواها ، ليتسنى لهم أن يحصلوا على هذه الغاية ، بل يعملون في نفس القوانين النظامية فصولاً وأبواباً تضبط الأخلاق ، وتحفظ الملكات الفاضلة ، وتكون حداً تقف عنده النفوس في أعمالها ، وتلتزمه الأشخاص في سيرها ، حتى تنتقل الأعمال من حالة التكليف الى حالة العادة والملكة ، فتصبح الأخلاق فاضلة ، والعادات حسنة ، وتسير الأمة في طريق الاستقامة الى خير غاية .

والدنيا ، إذا فشا فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام ... إنه لم يعهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالحياة والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك ، فكيف حصل في هذه المرة ، ومن أهل هذا المجتمع ؟

..... هل تغيرت سنة الله في الخلق ، وانقلب سير المجتمع الإنساني ؟! أم بلغت فيكم الفضيلة حداً لم يبلغ إليه أحد من العالمين حتى رضيت واخترتكم عن روية وبصيرة أن تشاركوا سائر أمتكم في جاهكم ومجدكم ؟! وتساووا الصعاليك حباً بالعدالة والإنسانية ؟! أم تسيرون الى حيث لا تدرون ، وتعملون بما لا تعلمون ؟!



السلطة للصفوة المستنيرة^(١)

إن أول ما يجب أن يبدأ به : التربية والتعليم ، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة مؤيدة بالعزيمة ، وحمل الحكومة على العدل والإصلاح ، ومنه تعويدها الأهالي على البحث في المصالح العامة واستشارتها إياهم في الأمر بمجالس خاصة تنشأ في المديرات والمحافظات ، وليس من الحكمة أن تعطى الرعية ما لم تستعد له ، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بما له قبل بلوغه سن الرشد ، وكال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد

..... إن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة في إدارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية الآن غير مشروع لأنه ليس تصويراً لاستعداد الأمة ومطلبها ، ويخشى أن يحجر هذا الشعب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسببه اللعنة الى يوم القيامة .

* * *

..... إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتقييد سلطتها وإلزامها الشورى ، والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقات الوسطى

(١) كلمات الاستاذ الامام هذه جاءت في حوار بينه وبين مجموعة من قادة الثورة العراقية ابان أحداثها الأولى ، وكان قد جمعهم مجلس في منزل « طلبه باشا » - أحد رجالات الثورة - في عيد الفطر ، وكان عراقي حاضراً يشارك في النقاش ، وكان الاستاذ الامام يعارض بكلماته هذه الديمقراطية وإعطاء حق اختيار الحكام وإدارة شؤون الدولة لعامة الناس . وعندما أشار الاستاذ الامام الى احتمالات حدوث احتلال أجنبي بسبب الشعب ، واللعنة التي ستحل على المتسبب في ذلك قال عراقي : « أرجو أن لا أستحق هذه اللعنة ، وليس الجند هو الذي يطلب مجلس النواب ، ولكنه مؤيد لطلب أعيان البلاد ووجهائها » .

الحقيقية لم ينالوا من الامر شيئاً ، ولا يبتغون سوى الرضا ، وأبى الله إلا أن يحق الحق ولو كره المبتلون .

أرسل نجاش الحبشة رسل المحبة والمصافاة حاملين من التحف والهدايا خير ما لديه ليقدموا الى الجناب الخديوي أن الحكومة الحبشية على عهود المحبة وشروط الوداد ، لا تتمنى غاية أعلى من مصادقة الحكومة الخديوية لما تبين لها من علو مقامها ورفعة مكانها وانتظام أحوالها بمراعاتها جانب الصدق في أقوالها والعدل في أعمالها ، والعدل أساس القوة والسطوة ، وتيقنت أنها الجار المنيع الذي يرجى خيره ويخشى ضيره ؛ ويلتمسوا من جناب الخديوي تعيين مطران وثلاثة أساقفة لرئاسة الدين في بلادهم ، فلاقى المرسلون من لدن الحضرة الخديوية ومن حضرة دولتو رئيس النظار ورجال الحكومة الكرام ما شرح صدورهم من علائم الكرم ودلائل المروءة ، وشهدوا من انتظام الاحوال واستقامة الاعمال ما أعظم أمر البلاد المصرية في نفوسهم وأكبرها في قلوبهم ، ونالوا من مكارمها تعطف الحليم ، ونفضل الكريم ، وقامت عندهم الادلة القاطعة على تأكد الإلفة وحسن القصد من الحكومة الخديوية ، ومنحتهم ملتسمهم من تعيين الرؤساء الدينيين بانتخاب حضرة بطريرك الكنيسة القبطية ورجعوا الى أوطانهم شاكرين على ما منحوا من قضاء المطلوب وما لا قوا من إكرام فوق المرغوب ، وقد منحهم الجناب الخديوي بهدايا جليلة وتحف نفيسة ، لحضرة الملك ، تليق بشأنه تأكيداً لعلاقة المحبة بين الحكومتين .

ومما يدل على كمال الثقة ، وأن تلك الخرافات التي لم يزل طيفها في آذان كثير من الاغبياء الى هذه الاوقات لم تكن مبنية على شيء أن جناب الملك أوعز الى مرسله أن يلتمسوا إذنًا من الحضرة الخديوية بشراء عدد من الاسلحة التي توجد في أسواق القاهرة فأمر الجناب الخديوي بإهداء القدر المطلوب وهو ثمانماية بندقية من الاسلحة الموجودة في مخازن الجهادية ، فعبئت الاسلحة في صناديق هدية الى حكومة الحبشة ، وزيد على ذلك خمسة وثلاثون بندقية لنفس المرسلين . كل ذلك لا في مقابلة شيء . فهذا برهان على أن العلائق بين الحكومتين على غاية من الصفاء .

تلك آيات حكمة قامت لنا على حسن عناية الحكومة الخديوية براحة الأهالي وحقن دمائهم وحفظ أموالهم وكال اهتمامها بالمحافظة على السلم لئتم لها تنظيم الداخلية وترتيب إدارتها حتى تسترجع الى البلاد ثروتها وتتدرج بها في مراقي كالاتها . أيدها الله في تتميم مقاصدها السليمة ونجاح أعمالها القوية .

مصر والحبشة (١)

لم يكن للمخاضات السياسية بين هاتين الحكومتين شأن ينظر إليه في الأزمان السالفة لانحصار الجيشين في حدودهم مشتغلين بالحروب المنتشرة بين ملوك طوائفهم ، لا يتصورون لهم عدواً خارجاً عن بسيط أرضهم ، حتى خيل لأولي الأمر في عهد الحكومة السابقة أن يجعلوا لهذا الأمر مكاناً من تصرفهم ، فعمدوا الى محاورات أفضت الى مناوشات سفكت فيها الدماء من الطرفين على ما هو معلوم عند أبناء بلادنا وغيرهم ، فإت العهد قريب والامر خطير ، وصرف فيها من الاموال ما كانت البلاد أولى بادخاره لضرورتها الطارئة أو إنفاقه في مصالحها العامة . ثم انقضت تلك المناوشات بهذا الضرر ، وتم أمرها على دغل في النفوس وحقد في القلوب تهب نيرانه كلما خطرت ذكرى الحوادث الماضية بين الحكومتين . وكثرت لذلك الاشاعات وتنوعت هواجس الخواطر حتى انقضت تلك الحكومة وتركت آثارها تضطرب منها البلاد وتأل لها نفوس العباد .

ولما قبض الجناب الخديوي توفيق الاول على زمام الحكومة ، وألف هيئة حكومية من رجالها الصادقين ، وجهت الحكومة فكرها الى إصلاح الداخلية وملاقة أمر الخارجية بصدق نية وخلوص طوية ، فأخذت بالتدابير السياسية مبنية على المقدمات الصحيحة بعزم ثابت وجأش قوي ، حتى كان من أجل أعمالها انقضاء هذه النازلة على أحسن أحوالها .

فقد كان حديث الناس في شأنها على عهده في الايام المشؤومة ، أو صدى أخبارها يصعد آذاننا الى أوائل هذا العام ، والناس بين مصدق ومكذب ، والحكومة بمجدة في سيرها القويم ، حتى انجلى الامر واتضح الحقيقة للعام والخاص ، وذهبت الاشاعات والاكاذيب الصادرة عن أعداء السلم والاصلاح أدراج الرياح . والحبشة في حدودهم

(١) الوقائع المصرية عدد ١١٩٠ في ١٤ اغسطس سنة ١٨٨١ م (١٩ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ) .

في الثورة العراقية

نيل المعالي بالفضيلة^(١)

عثرنا في جريدة المقتطف على فصل مفيد ، يحكي تاريخ الجنرال « غارفيلد » رئيس جمهورية الولايات المتحدة في أمريكا ، فكان هذا التاريخ شاهداً على ما للرجل من وفرة العلم ، وكثرة التجربة ، وتقلبه في الأعمال النافعة لبلاده ، ودليلاً على ما لبلاد أمريكا من التقدم في المدنية ، حيث أن فضل الرجل عندهم يعرف ، ويشهد لهم به ، فلا يحول بينه وبين ما يؤهله استعداداً وضاعة أصوله ، أو خمول عشيرته ، أو فراغ يده من النقود ، أو حقارة مسكنه ، أو خشونة مأكله ، فجميع هذه الظواهر التي لا دخل لها في جواهر الرجال ليست معتبرة عندهم ، ولا هي المدار في ارتقاء مراتب الشرف والسيادة ، وقد استفيد من هذا التاريخ : أن هذا الرجل لم يصل إلى ما وصل إليه بلزوم أعتاب الكبراء ، ولا الوقوف خلف أبواب الأمراء ، ولم يرفعه إلى منزلة الرياسة العظمى صفاء لون الوجه ، ولا حسن تركيب الخلق ، ولا توسطه في منافع من هم أرفع منه منزلة ، ليجذبوه من حضيض حطته إلى أوج رفعتهم ، وهكذا يرتفع أبناء الأوساط والآحاد من الناس ، في البلاد المتقدمة ، بالصفات الفاضلة ، وسعة المعلومات ، وبذل الجهد فيما يعود على البلاد بالخير والفائدة .

وهذا هو الذي يبعث كل فرد من أفراد الأمة على الجد في كسب الفضائل الحقيقية ، واستعمال العقل الإنساني فيما خلق لأجله ، من إصلاح أحوال المعيشة ، وسعادة الدارين ، وسلوك طرق الرشاد ، واستخدام جميع الوسائل الإلهية التي أعدها الله تعالى لمنافع خلقه ، ووهب لهم إدراكاً يتمكنون به من اجتناء منافعهم منها .

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٢٢٣ في ١ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (ذي القعدة سنة ١٢٩٨ هـ) .

فأرياب الثروة وذوو المقامات الرفيعة ، يعلمون أن المناصب وارتفاع الشؤون إنما تنال بالفضائل التي ألهم الله بها عباده ، وهداهم إليها على لسان من اختصهم بمزايا الإدراكات السامية ، ودلهم عليها بالحاجات والضرورات بما ساقه اليهم من حوادث الكون التي هي خير أستاذ ماهر للقول الإنسانية ، والنفوس البشرية ، وجعلها قواماً لسعادة المعيشة ، وركناً شديداً لبית الحياة ، وهي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكام ، وأثبتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم ، ويجمعها طلب النفع الخاص من طريق الفائدة العامة ، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة باسم واحد ، كمصر أو الشام أو أمريكا ، أو ينفع لعموم نوع الانسان ، ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين ، لا في العاجل ولا في الآجل إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم ، ويتبع هذه الفضيلة الكلية عدة فضائل ، هي أصناف وأنواع لها ، وكل واحدة منها أصل لفضائل لا تنحصر إلا بالذوق الطاهر والفكر الدقيق ، ويلزم لنوال كلها اتساع دائرة العقل في المعلومات ، ومقارنة الحوادث بعضها ببعض في السير المدني ، ونسبة كل منها الى الآخر في المنفعة والمضرة ، حتى يتيسر للشخص حسن الطلب على النحو الذي يبناه ، ويتبع هذا الواجب نشاط في العمل المفيد للفرد والمجموع ، واحتمال لكثير من المشاق المتبعة في أوقات وان أعقبها راحة دائمة ، ثم يعقب ذلك تحمل بصفات كثيرة وتحلل عن أغراض جمّة ، تسمى الأولى باسم الفضائل ، وتعنون الثانية بعنوان الرذائل ، فإذا تيقن الأعلون من الناس أن لا رفعة ولا ثروة إلا بحوز هذه الفضائل ، دأبوا في تحصيلها ، وبذلوا الجهد في المحافظة عليها ، فيسعدون بما يستفيدون ، ويسعد غيرهم بما يفيدون ، إذ يحرصون على التفنن في العلوم والصناعات التي يحتاجها غيرهم ، فيطلبها منهم بالثمن الذي يرغبون ، ويحتمدون في منع كل ضرر يخشى وقوعه لهيئتهم الاجتماعية ، التي هم أعضاؤها الرئيسة ، فتطلبهم الأفراد للسيادة عليهم ، جزاء لهم بحسن خصالهم وجميل فعالهم .

أما الوضعاء من الناس ، وذوو الأنساب الحقيرة ، ومن لا اسم لهم ، فأنهم يعلمون أن هذه الصفات الفاضلة تسوق إلى السعادة ، وأن من لا قدر لهم ، ولا تعلّم أسماؤهم ، لمحول ذكرهم ، وحجب ستارة الفقر والاعدام شواخصهم عن أعين الناظرين ، يعلمون ذكرهم ، وتتوجه الأفكار الى معرفتهم ، والقلوب الى احترامهم ، وتطلبهم المنازل الرفيعة وهم في مساكنهم الحقيرة ، فيجهدون ويحتمدون في اكتساب ما يؤهلهم ويعدهم للحاق بمن

سبقهم في الأعمال النافعة ، والأوصاف الفاضلة ، لينالوا من رفعة الشأن مثل ما نال السابقون ، وبذلك تكون الأمة على اختلاف طبقاتها في حركة صعود دائماً ، فإن الغني وإذا الجاه لا يريان لحفظ غناها وجاهاها أو الاستزادة منها إلا المحافظة على منابع الخير من ذاته ، والبعد عن قواذف الشر ومطارح الضر ، والفقر وخامل الذكر لا يجد سبيلاً الى الغنى ونباهة الاسم إلا المبادرة إلى أسبابه الحقيقية ، وهي التشبه بالنبلاء والوجهاء الذين لم ينالوا النبالة والوجاهة إلا بالفضائل الحقيقية في التحلي بتلك الفضائل ، حتى يصبح نبيلاً وجيهاً مثلهم ، فتقوى في الأمة دعائم العمران ، وتثبت فيها أصول السعادة التي وضعها الله تعالى لتحسين حالة الانسان في حياته ، ووقايتها من الخطر الذي يتوقع أن يحل به ، وعند ذلك تكون للأمة الأحوال التي نسميها بالرفاهية والعزة ، والسطوة والقوة والشوكة ، والغنى والثروة ، والرئاسة والسياسة ، وغير ذلك من الصفات التي تمدح بها ويعلو شأنها .

وهذا بخلاف ما يوجد في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل ، فلا ينظر فيها الى الشخص من حيث حليته الباطنة ، وزينته العقلية ، ولكن أهاليها ينظرون الى الرونق الظاهر ، والحلية الصورية ، ويعدون الأعراض الساقطة في المتزلة الأولى من الاعتبار ، فلا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه جهة الشرف ، ثم ان صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه ، فان جاهه هو الحافظ له ، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيه إلى مثل مقامه ، وان كان فاقداً لكل فضيلة ، وخالياً من كل صفة الإنسانية ، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة ، أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة ، فالفقراء يبقون على فقرهم ، والأغنياء يدومون على غناهم ، وقليل أن يصير الفقير غنياً ، ويلزم لذلك تمكن الإستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا ، وثبوت جرثومة العبودية والذل في قلوب الطبقات السفلى ، وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علو مقام ، ولكن لا من أسبابه الطبيعية التي سنّها الله في خلقه ، بل بوسائل التذلل والمدحاجة وإظهار العبودية لمن فوقه ، ولزوم اعتناهم ، والوقوف على أوابهم ، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة ، فاذا داوم على ذلك أزماناً وقراله ، وأخذوا بيده ، فدرجوه في مراقبي الشرف سلماً بعد سلم ، حتى يلحق بهم ، ويبعد في حاشيتهم ، فيشرف بمثل شرفهم ، فبهذه الوسائل تنحرف القلوب ، وتميل الأفكار عن الجادة المستقيمة ،

ويدخل الناس في هذه الطرق فتندم الرغبات في الفضائل ، بل تغفل الأذهان عنها بالكلية ، فلا تتوجه إلى تلك الرذائل .

غير ان هذه الوسائل ، وان أفادت في بابها ، وأتت بالغاية المطلوبة منها ، لكن لا يمضي زمن قليل حتى تسقط الأمة بتمامها ، وينتهي بها الحال إلى الخراب ، ويعم الشر جميع الأفراد .

فهنيئاً للبلاد التي تُعرف فيها الحقوق لأربابها ، وتدخل لها السعادة من أبوابها ، وإنا ننشر هذا الفصل التاريخي ليستفيد منه المطالعون .

قانون الوظائف المدنية^(١)

كثيراً ما تحدث الناس في شأن قوانين الملكية ، وما يراد منها ، مع كون التقرير الذي رفعه حضرة دولتو رئيس مجلس النظر كافياً في بيان المقصد ، ولهذا رأينا أن نزيد القراء إيضاحاً للمقصد من هذا العمل الجليل ، فنقول :

تحقق مجلس نظارنا أن الطريقة الجاري عليها العمل في قبول صغار المستخدمين في الخدمات الميرية الملكية وتولية كبار الموظفين الخطط المهمة ثم رفت أولئك وعزل هؤلاء ليست قوية ، وأن دوام السير على مقتضاها مما يضر بأعمال الحكومة ويعوق المصالح الإدارية خصوصاً عن التقدم في الكمال والانتظام ، وذلك أن القاعدة في تقليد الوظائف والإبعاد عنها إنما هي آراء رؤساء المصالح ونظارها ، متى ظهر لدى رئيس القلم أو ناظر المصلحة أو من فوقهم استحقاق شخص لوظيفة بادر بتحويلها عليه ، سواء كان في الواقع مستحقاً أو غير مستحق ، ومتى انحرف عنه ، لداع خصوصي أو أي موجب مما لا يتجاوز علمه ، سارع إلى رفقه بالاستصواب أو الاستحسان أو الاستغناء أو نحو ذلك من الأسباب المتعارفة في الرفت .

ولذلك كان المستخدم ولم يزل ، حتى تصدر القوانين وينفذ مقتضاها ، لا يراعي إلا رضا رئيسه ، ولا يوجه الاستقامة في العمل وامتنال ما بأمر به فقط ، بل إذا احتاج في إرضائه إلى طرق أخرى ، من كثرة التملق وملازمة الأبواب والمشى خلف الغرض ونحو ذلك على حسب ما يليق بشأن المستخدم ورئيسه من الكبر والصغر ، لم يتأخر عن

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٤٤ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (٢ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .
والمقال غير معنون ، وإنما هو وارد تحت عنوان (قسم غير رسمي) ..

إجراء ما يراه موجباً للرضاء أياً كانت صفته ، فإذا أتى هذه الأسباب وجد نفسه لاحقاً بالوظيفة لا يفارقها إلا لأرفع منها ، وإن بعد عنها يوماً رأيتهما تجذبه جذباً عنيفاً وكأنه جزء منها أو هي جزء منه ، وإن قصر في شيء من ذلك حقت عليه اللعنة ولو بالغ في الاجتهاد وتغالى في الاستقامة ، فإن التقصير في مرغوبات الرئيس يبدي له عيوباً وينشئ فيه نقائص وإن جمع في ذاته أنواع الكمال .

هذا فيمن تقلد الوظيفة بالفعل ، أما من يريد الوصول إليها فلا ينالها بمجرد استحقاقه في الغالب ، بل لا بد أن يضاف على الاستحقاق أن يعرفه زيد أو يترجى فيه خالد ، وكثيراً ما ينجح الترجي والشفاعاة بصرف النظر عن الاستحقاق ، فقد يقدم الشخص على طلب الوظيفة وهو يعتقد أن ذلك لمجرد التعيش وليس الغرض أن يؤدي عملاً من الأعمال أو يقوم بواجب عليه فيها ، ومع ذلك متى وجد السند واهتدى إلى واسطة الخير رأيت المسعى ناجحاً والبلغية حاصلة . وربما يوجد من ذوي المعرفة والاستقامة من هم أهل لاستلام بعض المهام ، لكن يعوقهم ويوجب حرمانهم فقد الوسائط التي توصلهم إلى ما يستحقون .

وهذه الأسباب جميعها كما هي أسباب لنيل الوظائف والثبات عليها ، أو للحرمان منها ، كذلك هي أسباب لإهدار مصالح الحكومة والمهارة بأعمالها وواجباتها ، فإنها داعية لعدم المبالاة بواجبات الوظائف عند القيام بواجبات الرؤساء ، فيقلد الوظيفة ، ويرقى لأسمى منها من ليس بأهل للقيام بأدنى منها ، ثم يحرم منها أو من الترقى أو الاستناد على واسطة نافذة العمل من هو جدير للقيام بأهم الوظائف والارتقاء لأعلى المناصب ، فتضيع أفكاره ويذهب عمره سدى ، وكما في الناس من أمثال هؤلاء وهؤلاء ، ولا يخفى ما في جميع ذلك من المضرات التي تلم بالبلاد وتذهب ببهجتها .

فلو كان الرؤساء يعلمون أنهم مسئولون عن أعمالهم هذه تحت قانون نافذ الأحكام ، لم يكن ذلك يقع منهم ، إذ لا يقدمون على تعيين متوظف للوظيفة أولاً إلا بعد العلم التام باحتياجها إليه ، وأنه كفؤ للقيام بواجباتها ، ثم لا يرفق إلا عند الإخلال بأحد تلك الواجبات وثبت ذلك عليه ببيانات واضحة ، وصدر الحكم بها عليه من محكمة عادلة ، وعلى هذا النمط يكون الترقى ، فلا يزداد في راتب شخص ما دام في وظيفة إلا لزية ظاهرة يعلمها أعمل ديوانه وتثبت له الأحقية بمقتضى القانون الحاكم بذلك رغماً عن

نفوس مبغضيه أو سابقيه في الخدمة أو السن أو الظهور الكاذب حيث تكون نصوص القانون هي الناطقة بمزيتة التي استحق بها زيادة الراتب في الوظيفة ذاتها أو استعند بسببها للانتقال عنها إلى أرقى منها .

فعند ذلك تنصرف نفوس المستخدمين ، صغاراً وكباراً ، إلى خدمة القانون ومراعاة الواجبات التي رسمها ، ويتسابقون في القيام بها لينالوا الشرف الذي أعده القانون جزاء على الوفاء بالواجبات ، فتتحد وجهة الجميع في تقدم أعمال الحكومة وانتظام شئون المصالح ، ويظهر عند ذلك أهل الفضل بفضلهم ، فينشأ اللاحقون على طلب الشرف الذي ناله سابقوهم إليه ، فيسري روح التقدم في البلاد عموماً ، وتحى الأفكار والفضائل حياة جديدة ، وتجود القرائح الصافية بما استكن فيها أزمنة مديدة وهو في حيز الكون ، وتنبعث النفوس الزكية ناشرة أعمالها بعد أن كانت في طي الخمول ، وبهذا تنقبض صدور لجهال وتنقطع أيديهم عن تعاطي الأعمال فينزوون في خبايا الإهمال حتى يحل بهم العدم وبئس المصير ، فيعلو شأن الكمال ويرتفع مقدار الفضل وتنطلق المصالح العمومية في طريق تقدم لا يعوقها عنه عائق بتيسير الله العزيز العليم .

فلهذا كان من الواجب سن قانون واف كافل ببيان حدود الرؤساء والعمال وحقوق كل منهما وتحديد شروط قبول المستخدم في الخدمة وموجبات رفته منها ، فأول ما يجب أن يرسم في ذلك القانون أن لا توجد الوظيفة للشخص ، بل يوجد الشخص للوظيفة ، فالقاعدة الأساسية تقرير الوظائف التي تلزم في دوائر الحكومة ، فإذا أوجدنا بيننا من ينسب إلى أمير أو يحسب على كبير ، واحتاج إلى الانتظام في سلك رجال الحكومة ، يمتنع علينا بمقتضى القانون أن نخلق له وظيفة جديدة لا لزوم لها ولا داعي إليها إلا ابتغاء مرضاة من ينسب أو يحسب عليه حتى لا نحتاج فيما بعد إلى رفته عند انقطاع المحسوبية

وثاني واجب : أن يكون طالب الوظيفة ، عند احتياجها إليه ، لائقاً لها ، مستعداً لأداء واجباتها ، قادراً على الوفاء بمقتضياتها .

وثالث الواجبات : أن يكون من الفطنة بحيث يفهم القانون الذي يعمل بمقتضاه .

ورابعها : وهو الأول والآخر ، أن يكون مستقيماً لا تقلبه الأهواء ولا تستهويه

الأغراض. ثم على هذه القواعد يكون الترقى والتقدم في الوظائف ، حتى يترتب على ذلك تلك الفوائد والثمرات المقصودة من وضع القانون ومسئولية الرؤساء عن يكون تحت رئاستهم .

ومراعاة لهذا الواجب المهم رأى مجلس النظار أن لا بد من وضع هذا القانون ، فأصدر قراره بذلك ، ولما وافقته الإرادة الحديوية صد الأمر الكريم بتشكيل لجنة لمباشرة العمل فيه ، وهذه عناية يدوم أثرها ويحني ثمرها ويجب على كل وطني شكرها ، يتحادث بها الأبناء عن الآباء ما دام فيهم مدرك يعرف قدرها .

وسيهتم مجلس النظار بإنشاء قوانين للإدارات والمصالح تضبط بها الأعمال ، ويخصص كل نوع منها بوظيفة يقوم بها عارف يحددها ، وهذا أمر يحتاج إلى غاية الدقة والتبصر . نسأل الله توفيقهم لخير الأعمال .

أوهام الجرائد (١)

تنوعت أقوال الجرائد الأوربية والجرائد التي تطبع في القطر المصري ، وتشتتت مقاصدها فيما ينشر من فصولها ، ومع التباين وشدة الاختلاف يذهب أغلبها الى وجهة واحدة يثبتها في كلامه ويقرررها في بيانه وإن لم يكن له فيما كتبه وجهة ، وذلك ما يزعمون أن علائقنا مع الدول العظمى والباب العالي تغير وضعها ودارت على غير محورها الأول من المحبة والمصافاة ، وأن ما حسبه عظيمًا من الحوادث التي وقعت في بلادنا أخيراً قد أثر في نفوس الدول أثراً يحملهم على معاملتنا بغير ما نود ، أو على خلاف ما كنا نعهد ، ويطيرون القول في ذلك ، وكثيراً ما تنقل الجرائد العربية بعضاً من تلك المباحث ، فيقيم منها أغراضاً موهومة وغايات غير معلومة ، ثم يأخذها الغضب وتغشاها الحدة فتأتي من المقالات والجلل بما يؤهم قراءها أن في الأمر خطراً أو تحت الحجاب شراً مستوراً .

على أن جميع هذه المقالات وتلك الفصول المطننة ليست تعبر إلا عن أفكار منشئها ، وما هي من مقاصد الدول ولا من مبتغيات القابضين على أزمة السياسة .

من ذلك ما ذكرته جريدة « الغار » المطبوعة بسكندرية في بعض أعدادها من أن الجناب السلطاني في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله الى مصر قد نظر الى هذا القطر كأنه ولاية غير ممتازة ، وأنه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية ، وأن دولة انكلترا ستلقى عناء شديداً في مقاومة الدولة العثمانية وردّها عما تروم تنفيذه من سياستها الجديدة الى آخر ما ذكرته ، وليس لهذا المقال من سند سوى الوهم إن صح أن يكون سنداً .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٤٥ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (٣ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .

الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ، ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي منحتنا إياها بمقتضى فرمانات السلطانية العلية ، وليس من قصد دولتنا العلية الشأن أن تمس شيئاً من هذه الامتيازات في زمن من الأزمان . غاية ما تطلبه منا الوقوف عند الأحكام والحدود التي عينتها لنا وكنا عندها واقفين في جميع الأوقات ، ولم نزل حتى اليوم ولا نزال على الدوام نراعي حرمتها ونحافظ على اتباعها كل المحافظة ، وقصارى ما تبتغيه منا أن نصلح شؤوننا ونسلك في جميع أحوالنا سبل الاستقامة باذلين في ذلك كمال الجهد وغاية الطاقة بالطرق المألوفة عند الأمم ، ونحن على ذلك عاملون ، ولنا تمام الأمل فيها أن تساعدنا على ما نروم من اصلاح بلادنا وإيجاد وسائل المدنية فيها ، وعندنا يقين لا ريب معه أن الجنب السلطاني ينشرح صدره إذا رأى بلاداً كبيرة كالبلاد المصرية تمتعت تحت ولائه بنعمة العدل وتحسين النظام .

ومن ذلك ما ينشره كثير من الجرائد الفرنسية والانكليزية من الآراء والأفكار فيما يلزم دولتي فرنسا وانكلترا أن تتخذاه لحفظ مصالحهما في مصر ، على تباين في المشارب واختلاف في العبارات ، كلها تحدث عند المطلعين عليها ظناً يكاد يبلغ حد القوة بأف الدولتين لا بد أن تسلكا بنا طريق المناوأة وأن تقفانا مانعاً في طريق تقدمنا ، معاكستين لنا في أعمالنا أو طالبتين الاستيلاء على شيء من أراضينا أو سلبنا حقاً من حقوقنا الشرعية ، ويتبع هؤلاء قوم آخرون يظنون أن للدول الشمالية يداً في معاكستنا ، ويعقدون لذلك فصولاً مطولة ، ولا واقع لشيء من ذلك .

إن الدول الشمالية والتي توالياها على نحو خاص لا هم لها بما يحدث في بلادنا ، فلها من أمورها الداخلية وعلاقاتها مع مجاورها ومعاهدتها من الدول العظيمة ما هو أهم بالنظر من أحوالنا ، وإن مقاصدها فيما يلاطم تخومها تستفرغ العكر فيها ، فلا تدع لرجالها خائراً يتوجه الى معاكستنا في شيء ، ومن يظن شيئاً من ذلك فهو واهم .

أما الدولتان (فرنسا وانكلترا) اللتان اعترفتا لهما بحق المراقبة على ماليتنا فمخابراتهما الرسمية معنا أو من إحداهما مع صاحبتهما جميعها ناطقة بأن العلائق بيننا وبينها على أحسن ما يرام ، وأنها مستعدتان لمساعدتنا على كل ما نروم من إصلاح شؤوننا ، بل مقالات رجال الدولتين من أولي الأمر وكبار السياسيين وخطبهم في المجالس والمحافل لا تشف إلا عن غاية المودة والصفاء .. وإننا نورد في ذلك خطاب المستر غلادستون في (جلادستون

هول) في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ ونكتفي به عن إيراد سائر ما قيل من مثله ، حيث أن هذا الرجل الشهير هو رئيس وزارة انكلترا ، وهو مع وزارة فرنسا على وفاق في الرأي بالنسبة الى الأقطار المصرية ، فما يأتي به يعبر عن سياسة الدولتين لا محالة قال :

إن هناك بلدة قلقنت بها الأفكار ، واضطربت في شأنها الخواطر ، ألا وهي مصر ، التي سبق لدولتي فرنسا وانكلترا مباشرة العمل فيها بالاشتراك ، ومن المحتمل أنكم تعلمون ذلك ، ولا ريب أن العمل المذكور كان عرضة لكثير من المصاعب والمعارضات التي أخذنا الآن نشعر بأخطارها . على أنني أعد نفسي سعيد الطالع حيث ثبت لي أن سلفنا الذين خلفناهم في الوظائف قد نالوا حق الاعتبار والشهرة بالفخار بما أصابوا في سياستهم التي استعملوها في هذه المسألة ، فإن تداخل فرنسا وانكلترا عاد على الديار المصرية بفوائد جمة ، إذ لا ريب عندي في أن المالية المصرية عاودها الانتظام بعد الاختلال ، وأن سكان القطر المصري مع ما لهم من حسن السلوك ولطف الطباع وسهولة الانقياد لسلطة الحاكم قد نالوا حظاً وافراً من الفوائد التي سببها التداخل الأوروبي بعد أن كانت سلطة الاستبداد وقوة الظلم هي القابضة على زمامهم . فلهذا لا أرى في أمر البلاد المصرية إلا رأياً واحداً أظنه يقع عندكم موقع الاستحسان ، وهو أن نبذل الجهد في العمل بالاتحاد التام مع دولة فرنسا ، التي هي حليفتنا الصادقة ، ولا مجال للشك ، ولم يحدث الى الآن موجب للريب في إمكان المحافظة على هذا الاتحاد وفاق الرأي في العمل ، وسنبذل الجهد في منع ما عساه يحدث من المشاكل بين الحكومة المصرية والجنب السلطاني - (إن كان ثم مشاكل معاذ الله) - ومأمولي أن تنجح في اجتهادنا هذا - (استحسان) - ولا نلتبس زيادة في تداخلنا ما لم يطرأ موجب لذلك ، لأننا أيها السادة لا نود ولا نتمنى لكل بلد إلا تعديل أحوالها وانتظام أمورها على قدر الامكان بما يوافق آراء أهاليها وينطبق على إرادتهم وهم أحرار في أعمالهم - (استحسان) - .

غير أن ما نباشر من الأعمال في جميع الأحوال لا يكون مبنياً على مراعاة جانب العائلة المالكة وتأييد خصوصياتها فقط - (استحسان) - ولا يكون ناشئاً عن حب ذات يبعثنا على تفضيل المنفعة الخاصة على غيرها ، ولا مؤسساً على جعل مصالحكم أيها السادة مقدمة على جميع المصالح في القطر المصري ، حتى مصالح أهاليه أنفسهم ، كلا .. إن قولي هذا صادر عن تمام الاخلاص والصدق ، بل نجعل كل اجتهادنا في تأييد المشروعات التي تفيد أهالي البلاد ورفاهية وتكسبهم رفعة ، فإننا إذا سلكنا هذا الطريق القويم يأتي

بما يوافق مرغوبكم من تبليغ حالة القطر المصري أجلّ الأحوال المعتبرة في الممالك المتمدنة وإيصاله الى مراقي الكمال ، ونكون بذلك قد تداركنا غاية قصدنا ونهاية مرادنا ، وهو مساعدتنا لأهالي البلاد المصرية على أهم مصالحهم . اهـ .

* * *

وليس يخاف على ذوي البصيرة من المطلعين على خطاب هذا السياسي الشهير - ما حواه من براهين حسن مقاصد الدولتين في بلادنا ، وخلوص العلائق بيننا وبينها من كل شائبة تبعث على سوء الظن ، فأى موجب يسوق أرباب الجرائد الى اختلاق الأوهام في غير أوقاتها ، واختراع الأقيسة الفاسدة واستخراج نتائجها الأعرق منها في الفساد ؟؟ لا أظن ذلك إلا عجزاً عن الاتيان بما يكسب أدباً أو يرشد الى فضيلة ، فيخشون من بقاء أعمدة الجرائد خالية فيملؤونها من خزائن الخيال وإن لم ينطبق على الواقع . ونرى الأليق بجرائدنا العربية أن لا تكبر هذه الأفكار ولا تعتبرها عنواناً لمقاصد الدول العظيمة ، ولا تحلها مكان الخيف والمزعج فتندفع مع الحدة الى حيث تنتهي ، بل عليها إن دافعت أن تزيد الخواطر هدوءاً والنفوس اطمئناناً ، فليس هناك الآن من يقصدنا بسوء أو يحجر لنا بإرادة الضر ، وقد ورد في الحديث النبوي : « إذا علمت العداوة ممن يكتمها فممن السفه أن تجاهره بها » .

على أن ما يكتب وتقرأ به الصحائف ليس شيئاً جديداً تغفل عنه الأذهان ، إنما هو أمر لو سألنا عنه صبياننا قبل بلوغهم لرأيناه مطويماً في جوانحهم ، إنما يقعدهم عن العمل به الجهل بالحقوق العامة والبعد عن لب المعارف الصادقة ، وهذا أمر جلي لا ينازع فيه اثنان خصوصاً عند محرري الجرائد الذين هم نخبة الناس في الفضل ، وعليهم أن يكونوا أعرف بالواجبات من سواهم ، فأهم شيء لديها ولدى كل محب لوطنه هو تنبيه الناس الى أخص منافعهم وألصقها بهم ، غير متعلقة بغيرهم ، فعلى الجرائد التي تجمع لنفوسها نصيباً من الحرية الحقيقية والمحبة الوطنية الصادقة أن تشتغل بتربية العقول والأفكار تربية أساسية تنتقل بها النفوس قهراً الى طلب ما هو أعلى وأجل مما ندعى إليه الآن . وبالجملة ، فسنه الله في خلقه إبداعاً وتكميلاً أن لا تطلب الغايات إلا بعد إعداد الوسائل ، ولا تدرك النهايات إلا بعد استكمال البدايات ، ومن طلب الكل قبل الحصول

على أجزائه ، أو التمس الكمال دون استكمال معداته فقد طلب محالاً . اللهم إلا أن يكون الغرض خاصاً قاصراً على صاحبه لا يراعى فيه حق الحكومة والوطن ، فهذا سهل الحصول بكل وسيلة ، لكنه لا يلبث أن ينكشف الغطاء عن سره فيظهر للناس على خلاف ما علموه . على أننا نعيذ أصحاب الجرائد الوطنية من هذا القصد السافل ، ونطلب منهم على لسان الحكومة السنية أن يلزموا اعتدال المشرب على قدر الامكان ، ولا يجعلوا للناقدين عليهم سبيلاً ، وأن يصرفوا أذهانهم الضافية الى تبين الأعمال النافعة ووجوبها ووسائل تسهيلها ، ويتعاونوا على ذلك حتى يكونوا قد خدموا الوطن خدمة صادقة لا تخالطها الأغراض النفسية التي تحتل العقل من حيث لا يشعر . متعنا الله بأفكارهم وأرانا جميل آثارهم .

في الثورة العرابية

الحياة السياسية (١)

إن للوجود الإنساني في هذه الحياة الدنيا ثلاثة أدوار متوالية ، يأخذ بعضها بأطراف بعض : الأول : دور الفطرة ، وهو الوجود الطبيعي . والثاني : دور الاجتماع ، وهو الحالة المدنية . والثالث : دور السياسة ، وهو موضوع كلامنا في هذا المقام .

فالمرء يوجد ساذجاً فطرياً يلتمس الغذاء المبيت وسائر الحاجات الطبيعية مما تصل يد إمكانه إليه ، ثم يدفعه الحرص على الذات الى حفظ النوع ، وتلجئه كثرة الحاجات الى طلب الإعانة ، فيتألف ويجتمع فيصير مدنياً ، ثم يتقدم في هذه المرتبة فينظر في شؤون نفسه ويهتم بأحوال جنسه ، فيصير سياسياً ، وهو الإنسان المدني الكامل الحقوق والواجبات .

ولا شك في وصولنا الآن الى هذه المرتبة العالية ، وحصولنا في هذا الدور الخطير ، بما أطلق لنا من الحرية وما تقر لنا من الحقوق السياسية عفواً واختياراً من دون غصب يلزم فيه الرد ، ولا تغريب يحتمل النقص . ولكننا لا تزال في دور الطفولية من هذه الحياة ، فلا بد لنا من مرب حكيم يأخذ بيدنا فيما نعلمه ، فلانسقط ونحن في أول الدرجات ، ومن دليل راشد يهديننا الصواب ، فلا نضل ونحن في أول الطريق .

ولا يتوهم من حب الحرية أن الحاجة الى المربي والدليل منافية لما تقتضيه حريته ، أو مشعرة ببقاء الاستبداد ، فإن هذه الحاجة قد عرفت والفت في أظهر البلاد تمدناً وأحرص الأمم على الحرية السياسية ، وكانت ولا تزال من لوازم النماء والبقاء في الاجتماع الإنساني ، ولم نبرح كذلك ما دام في الأرض علماء وجهلاء وحكماء وسفهاء وخاصة وعامة ، وما

(١) (الوقائع المصرية) عدد ١٢٥١ في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (١٧ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .. ومكتوب في صدر هذه المقالة : « وردت إلينا من اديب فاضل هذه الفصول الجليلة معنونة بهذا العنوان ، فنشرها متتابعة على أيام ، وفيها تبصرة للقارئ ، قال الفاضل :

نيل المعالي بالفضيلة^(١)

عثرنا في جريدة المقتطف على فصل مفيد ، يحكي تاريخ الجنرال « غارفيلد » رئيس جمهورية الولايات المتحدة في أمريكا ، فكان هذا التاريخ شاهداً على ما للرجل من وفرة العلم ، وكثرة التجربة ، وتقلبه في الأعمال النافعة لبلاده ، ودليلاً على ما لبلاد أمريكا من التقدم في المدنية ، حيث أن فضل الرجل عندهم يعرف ، ويشهد لهم به ، فلا يحول بينه وبين ما يؤهله استعداداه وضاعة أصوله ، أو خمول عشيرته ، أو فراغ يده من النقود ، أو حقارة مسكنه ، أو خشونة مأكله ، فجميع هذه الظواهر التي لا دخل لها في جواهر الرجال ليست معتبرة عندهم ، ولا هي المدار في ارتقاء مراتب الشرف والسيادة ، وقد استفيد من هذا التاريخ : أن هذا الرجل لم يصل إلى ما وصل إليه بلزوم أعتاب الكبراء ، ولا الوقوف خلف أبواب الأمراء ، ولم يرفعه إلى منزلة الرياسة العظمى صفاء لون الوجه ، ولا حسن تركيب الخلق ، ولا توسطه في منافع من هم أرفع منه منزلة ، ليجذبوه من حضيض حطته إلى أوج رفعتهم ، وهكذا يرتفع أبناء الأوساط والآحاد من الناس ، في البلاد المتقدمة ، بالصفات الفاضلة ، وسعة المعلومات ، وبذل الجهد فيما يعود على البلاد بالخير والفائدة .

وهذا هو الذي يبعث كل فرد من أفراد الأمة على الجد في كسب الفضائل الحقيقية ، واستعمال العقل الإنساني فيما خلق لأجله ، من إصلاح أحوال المعيشة ، وسعادة الدارين ، وسلوك طرق الرشاد ، واستخدام جميع الوسائل الإلهية التي أعدها الله تعالى لمنافع خلقه ، ووهب لهم إدراكاً يتمكنون به من اجتناء منافعهم منها .

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٢٢٣ في ١ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (ذي القعدة سنة ١٢٩٨ هـ) .

فأرياب الثروة وذوو المقامات الرفيعة ، يعلمون أن المناصب وارتفاع الشؤون إنما تنال بالفضائل التي ألهم الله بها عباده ، وهدهم إليها على لسان من اختصهم بمزايا الإدراكات السامية ، ودلهم عليها بالحاجات والضرورات بما ساقه اليهم من حوادث الكون التي هي خير أستاذ ماهر للعقول الإنسانية ، والنفوس البشرية ، وجعلها قواماً لسعادة المعيشة ، وركناً شديداً لبليت الحياة ، وهي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكماء ، وأثبتتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم ، ويجمعها طلب النفع الخاص من طريق الفائدة العامة ، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة باسم واحد ، كحصر أو الشام أو أمريكا ، أو ينفع عموم نوع الانسان ، ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين ، لا في العاجل ولا في الآجل إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم ، ويتبع هذه الفضيلة السكينة عدة فضائل ، هي أصناف وأنواع لها ، وكل واحدة منها أصل لفضائل لا تنحصر إلا بالذوق الطاهر والفكر الدقيق ، ويلزم لنوال كلها اتساع دائرة العقل في المعلومات ، ومقارنة الحوادث بعضها ببعض في السير المدني ، ونسبة كل منها الى الآخر في المنفعة والمضرة ، حتى يتيسر للشخص حسن الطلب على النحو الذي يبناه ، ويتبع هذا الواجب نشاط في العمل المفيد للفرد والمجموع ، واحتمال لكثير من المشاق المتعبة في أوقات وان أعقبها راحة دائمة ، ثم يعقب ذلك تجمل بصفات كثيرة وتخلص عن أغراض حجة ، تسمى الأولى باسم الفضائل ، وتعنون الثانية بعنوان الرذائل ، فاذا تيقن الأعلون من الناس أن لا رفعة ولا ثروة إلا بحوز هذه الفضائل ، دأبوا في تحصيلها ، وبذلوا الجهد في المحافظة عليها ، فيسعدون بما يستفيدون ، ويسعد غيرهم بما يفيدون ، إذ يحرصون على التفنن في العلوم والصنائع التي يحتاجها غيرهم ، فيطلبها منهم بالثمن الذي يرغبون ، ويجتهدون في منع كل ضرر يخشى وقوعه لهيئتهم الاجتماعية ، التي هم أعضاؤها الرئيسة ، فتطلبهم الأفراد للسيادة عليهم ، جزاء لهم بحسن خصالهم وجميل فعالهم .

أما الوضعاء من الناس ، وذوو الأنساب الحقيمة ، ومن لا اسم لهم ، فانهم يعلمون أن هذه الصفات الفاضلة تسوق إلى السعادة ، وأن من لا قدر لهم ، ولا تعلّم أَسْمَاءُهم ، لمحول ذكرهم ، وحجب ستارة الفقر والاعدام شواخصهم عن أعين الناظرين ، يعلمون ذكرهم ، وتتوجه الأفكار الى معرفتهم ، والقلوب الى احترامهم ، وتطلبهم المنازل الرفيعة وهم في مساكنهم الحقيمة ، فيجدون ويجتهدون في اكتساب ما يؤهلهم ويعدهم للحاق بمن

سبقهم في الأعمال النافعة ، والأوصاف الفاضلة ، لينالوا من رفعة الشأن مثل ما نال السابقون ، وبذلك تكون الأمة على اختلاف طبقاتها في حركة صعود دائماً ، فإن الغني وذا الجاه لا يريان لحفظ غناها وجاهها أو الاستزادة منها إلا المحافظة على منابع الخير من ذاته ، والبعد عن قواذف الشر ومطارح الضر ، والفقر وخامل الذكر لا يجد سبيلاً الى الغنى ونباهة الاسم إلا المبادرة إلى أسبابه الحقيقية ، وهي التشبه بالنبل والوجهاء الذين لم ينالوا النبالة والوجاهة إلا بالفضائل الحقيقية في التحلي بتلك الفضائل ، حتى يصبح نبيلاً وجيهاً مثلهم ، فتقوى في الأمة دعائم العمران ، وتثبت فيها أصول السعادة التي وضعها الله تعالى لتحسين حالة الانسان في حياته ، ووقايته من الخطر الذي يتوقع أن يحل به ، وعند ذلك تكون للأمة الأحوال التي نسميها بالرفاهية والعزة ، والسطوة والقوة والشوكة ، والغنى والثروة ، والرئاسة والسياسة ، وغير ذلك من الصفات التي تمدح بها ويعلو شأنها .

وهذا بخلاف ما يوجد في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل ، فلا ينظر فيها الى الشخص من حيث حليته الباطنة ، وزينته العقلية ، ولكن أهاليها ينظرون الى الرونق الظاهر ، والحلية الصورية ، ويعدون الأعراض الساقطة في المنزلة الأولى من الإعتبار ، فلا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه جهة الشرف ، ثم ان صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه ، فان جاهه هو الحافظ له ، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيه إلى مثل مقامه ، وان كان فاقداً لكل فضيلة ، وخالياً من كل صفة الإنسانية ، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة ، أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة ، فالفقراء يبقون على فقرهم ، والأغنياء يدومون على غناهم ، وقليل أن يصير الفقير غنياً ، ويلزم لذلك تمكن الإستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا ، وثبوت جرثومة العبودية والذل في قلوب الطبقات السفلى ، وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علو مقام ، ولكن لا من أسبابه الطبيعية التي سنّها الله في خلقه ، بل بوسائل التذلل والمدحاجة وإظهار العبودية لمن فوقه ، ولزوم اعتابهم ، والوقوف على أوابهم ، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة ، فاذا داوم على ذلك أزماناً وقراله ، وأخذوا بيده ، فدرجوه في مراقبي الشرف سلماً بعد سلم ، حتى يلحق بهم ، ويعد في حاشيتهم ، فيشرف بمثل شرفهم ، فبهذه الوسائل تنحرف القلوب ، وتميل الأفكار عن الجادة المستقيمة ،

ويدخل الناس في هذه الطرق فتندم الرغبات في الفضائل ، بل تغفل الأذهان عنها بالكلية ، فلا تتوجه إلى تلك الرذائل .

غير ان هذه الوسائل ، وان أفادت في بابها ، وأتت بالغاية المطلوبة منها ، لكن لا يمضي زمن قليل حتى تسقط الأمة بتمامها ، وينتهي بها الحال إلى الخراب ، ويعم الشر جميع الأفراد .

فهنيئاً للبلاد التي تُعرَف فيها الحقوق لأربابها ، وتدخل لها السعادة من أبوابها ، وإنا ننشر هذا الفصل التاريخي ليستفيد منه المطالعون .

قانون الوظائف المدنية^(١)

كثيراً ما تحدث الناس في شأن قوانين الملكية ، وما يراد منها ، مع كون التقرير الذي رفعه حضرة دولتو رئيس مجلس النظار كافياً في بيان المقصد ، ولهذا رأينا أن نزيد القراء إيضاحاً للمقصد من هذا العمل الجليل ، فنقول :

تحقق مجلس نظارنا أن الطريقة الجارية عليها العمل في قبول صغار المستخدمين في الخدمات الميرية الملكية وتولية كبار الموظفين الخطط المهمة ثم رفت أولئك وعزل هؤلاء ليست قوية ، وأن دوام السير على مقتضاها مما يضر بأعمال الحكومة ويعوق المصالح الإدارية خصوصاً عن التقدم في الكمال والانتظام ، وذلك أن القاعدة في تقليد الوظائف والإبعاد عنها إنما هي آراء رؤساء المصالح ونظارها ، متى ظهر لدى رئيس القلم أو ناظر المصلحة أو من فوقهم استحقاق شخص لوظيفة بادر بتحويلها عليه ، سواء كان في الواقع مستحقاً أو غير مستحق ، ومتى انحراف عنه ، لداع خصوصي أو أي موجب مما لا يتجاوز علمه ، سارع إلى رفته بالاستصواب أو الاستحسان أو الاستغناء أو نحو ذلك من الأسباب المتعارفة في الرفت .

ولذلك كان المستخدم ولم يزل ، حتى تصدر القوانين وينفذ مقتضاها ، لا يراعي إلا رضا رئيسه ، ولا يوجه الاستقامة في العمل وامتنال ما بأمر به فقط ، بل إذا احتاج في إرضائه إلى طرق أخرى ، من كثرة التعلق وملازمة الأبواب والمشى خلف الغرض ونحو ذلك على حسب ما يلبق بشأن المستخدم ورئيسه من الكبير والصغير ، لم يتأخر عن

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٤٤ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (٢ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .
والمقال غير معنون ، وإنما هو وارد تحت عنوان (قسم غير رسمي) ..

إجراء ما يراه موجبا للرضاء أيّا كانت صفته ، فإذا أتى هذه الأسباب وجد نفسه لاحقا بالوظيفة لا يفارقها إلا لأرفع منها ، وإن بعد عنها يوما رأيتها تجذبه جذبا عنيفا وكأنه جزء منها أو هي جزء منه ، وإن قصر في شيء من ذلك حقت عليه اللعنة ولو بالغ في الاجتهاد وتغالى في الاستقامة ، فإن التقصير في مرغوبات الرئيس يبيدي له عيوباً وينشئ فيه نقائص وإن جمع في ذاته أنواع الكمال .

هذا فيمن تقلد الوظيفة بالفعل ، أما من يريد الوصول إليها فلا ينالها بمجرد استحقاقه في الغالب ، بل لا بد أن يضاف على الاستحقاق أن يعرفه زيد أو يترجى فيه خالد ، وكثيراً ما ينجح الترجي والشفاعة بصرف النظر عن الاستحقاق ، فقد يقدم الشخص على طلب الوظيفة وهو يعتقد أن ذلك لمجرد التعيش وليس الغرض أن يؤدي عملاً من الأعمال أو يقوم بواجب عليه فيها ، ومع ذلك متى وجد السند واهتدى إلى واسطة الخير رأيت المسعى ناجحاً والبقية حاصلة . وربما يوجد من ذوي المعرفة والاستقامة من هم أهل لاستلام بعض المهام ، لكن يعوقهم ويوجب حرمانهم فقد الوسائط التي توصلهم إلى ما يستحقون .

وهذه الأسباب جميعها كما هي أسباب لنيل الوظائف والثبات عليها ، أو للحرمان منها ، كذلك هي أسباب لإهدار مصالح الحكومة والمهارة بأعمالها وواجباتها ، فإنها داعية لعدم المبالاة بواجبات الوظائف عند القيام بواجبات الرؤساء ، فيقلد الوظيفة ، ويرقى لأسمى منها من ليس بأهل للقيام بأدنى منها ، ثم يحرم منها أو من الترقى أو الاستناد على واسطة نافذة العمل من هو جدير للقيام بأهم الوظائف والارتقاء لأعلى المناصب ، فتضيع أفكاره ويذهب عمره سدى ، وكما في الناس من أمثال هؤلاء وهؤلاء ، ولا يخفى ما في جميع ذلك من المضرات التي تلم بالبلاد وتذهب ببهجتها .

فلو كان الرؤساء يعلمون أنهم مسئولون عن أعمالهم هذه تحت قانون نافذ الأحكام ، لم يكن ذلك يقع منهم ، إذ لا يقدمون على تعيين متوظف للوظيفة أولاً إلا بعد العلم التام باحتياجها إليه ، وأنه كفؤ للقيام بواجباتها ، ثم لا يرفق إلا عند الإخلال بأحد تلك الواجبات وثبت ذلك عليه ببيانات واضحة ، وصدر الحكم بها عليه من محكمة عادلة ، وعلى هذا النمط يكون الترقى ، فلا يزداد في راتب شخص ما دام في وظيفة إلا لمزية ظاهرة يعلمها أعمل ديوانه وتثبت له الأحقية بمقتضى القانون الحاكم بذلك رغماً عن

نفوس مبغضيه أو سابقيه في الخدمة أو السن أو الظهور الكاذب حيث تكون نصوص القانون هي الناطقة بمزيته التي استحق بها زيادة الراتب في الوظيفة ذاتها أو استعده بسببها للانتقال عنها إلى أرقى منها .

فعند ذلك تنصرف نفوس المستخدمين ، صغاراً وكباراً ، إلى خدمة القانون ومراعاة الواجبات التي رسمها ، ويتسابقون في القيام بها لينالوا الشرف الذي أعده القانون جزاء على الوفاء بالواجبات ، فتتحد وجهة الجميع في تقدم أعمال الحكومة وانتظام شئون المصالح ، ويظهر عند ذلك أهل الفضل بفضلهم ، فينشأ اللاحقون على طلب الشرف الذي ناله سابقوهم إليه ، فيسري روح التقدم في البلاد عموماً ، وتحسى الأفكار والفضائل حياة جديدة ، وتوجد القرائح الصافية بما استكن فيها أزمنة مديدة وهو في حيز الكون ، وتنبعث النفوس الزكية ناشرة أعمالها بعد أن كانت في طي الخمول ، وبهذا تنقبض صدور الجاهل وتنقطع أيديهم عن تعاطي الأعمال فينزوون في خبايا الإهمال حتى يحل بهم العدم وبئس المصير ، فيعلو شأن الكمال ويرتفع مقدار الفضل وتنطلق المصالح العمومية في طريق تقدم لا يعوقها عنه عائق بتيسير الله العزيز العليم .

فلهذا كان من الواجب سن قانون واف كافل ببيان حدود الرؤساء والعمال وحقوق كل منها وتحديد شروط قبول المستخدم في الخدمة وموجبات رفته منها ، فأول ما يجب أن يرسم في ذلك القانون أن لا توجد الوظيفة للشخص ، بل يوجد الشخص للوظيفة ، فالقاعدة الأساسية تقرير الوظائف التي تلزم في دوائر الحكومة ، فإذا أوجدنا بيننا من ينسب إلى أمير أو يحسب على كبير ، واحتاج إلى الانتظام في سلك رجال الحكومة ، يمتنع علينا بمقتضى القانون أن نخلق له وظيفة جديدة لا لزوم لها ولا داعي إليها إلا ابتغاء مرضاة من ينسب أو يحسب عليه حتى لا نحتاج فيما بعد إلى رفته عند انقطاع المحسوبية

وثاني واجب : أن يكون طالب الوظيفة ، عند احتياجها إليه ، لائقاً لها ، مستعداً لأداء واجباتها ، قادراً على الوفاء بمقتضياتها .

وثالث الواجبات : أن يكون من الفطنة بحيث يفهم القانون الذي يعمل بمقتضاه .

ورابعها : وهو الأول والآخر ، أن يكون مستقيماً لا تغليه الأهواء ولا تستهويه

الأغراض. ثم على هذه القواعد يكون الترقى والتقدم في الوظائف ، حتى يترتب على ذلك تلك الفوائد والثمرات المقصودة من وضع القانون ومسئولية الرؤساء عن يكون تحت رئاستهم .

ومراعاة لهذا الواجب المهم رأى مجلس النظار أن لا بد من وضع هذا القانون ، فأصدر قراره بذلك ، ولموافقة للإرادة الخديوية صد الأمر الكريم بتشكيل لجنة لمباشرة العمل فيه ، وهذه عناية يدوم أثرها ويحني ثمرها ويجب على كل وطني شكرها ، يتحادث بها الأبناء عن الآباء ما دام فيهم مدرك يعرف قدرها .

وسيهتم مجلس النظار بإنشاء قوانين للإدارات والمصالح تضبط بها الأعمال ، ويخصص كل نوع منها بوظيفة يقوم بها عارف يحددها ، وهذا أمر يحتاج إلى غاية الدقة والتبصر . نسأل الله توفيقهم لخير الأعمال .

أوهام الجرائد (١)

تنوعت أقوال الجرائد الأوربية والجرائد التي تطبع في القطر المصري ، وتشتتت مقاصدها فيما ينشر من فصولها ، ومع التباين وشدة الاختلاف يذهب أغلبها الى وجهة واحدة يثبتها في كلامه ويقرررها في بيانه وإن لم يكن له فيما كتبه وجهة ، وذلك ما يزعمون أن علائقنا مع الدول العظمى والباب العالي تغير وضعها ودارت على غير محورها الأول من المحبة والمصافاة ، وأن ما حسبه عظيمًا من الحوادث التي وقعت في بلادنا أخيراً قد أثر في نفوس الدول أثراً يحملهم على معاملتنا بغير ما نود ، أو على خلاف ما كنا نعهد ، ويطلقون القول في ذلك ، وكثيراً ما تنقل الجرائد العربية بعضاً من تلك المباحث ، فيقيم منها أغراضاً موهومة وغايات غير معلومة ، ثم يأخذها الغضب وتغشاها الحدة فتأتي من المقالات والجل بما يوم قراءها أن في الأمر خطراً أو تحت الحجاب شراً مستوراً .

على أن جميع هذه المقالات وتلك الفصول المطنطنة ليست تعبر إلا عن أفكار منشؤها ، وما هي من مقاصد الدول ولا من مبتغيات القابضين على أزمة السياسة .

من ذلك ما ذكرته جريدة « الغار » المطبوعة بسكندرية في بعض أعدادها من أن الجناب السلطاني في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله الى مصر قد نظر الى هذا القطر كأنه ولاية غير ممتازة ، وأنه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية ، وأن دولة انكلترا ستلقى عناء شديداً في مقاومة الدولة العثمانية وردّها عما تروم تنفيذه من سياستها الجديدة الى آخر ما ذكرته ، وليس لهذا المقال من سند سوى الوهم إن صح أن يكون سنداً .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٤٥ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ م (٣ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .

الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ، ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي منحتنا إياها بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية ، وليس من قصد دولتنا العلية الشأن أن تمس شيئاً من هذه الامتيازات في زمن من الأزمان . غاية ما تطلبه منا الوقوف عند الأحكام والحدود التي عينتها لنا وكنا عندها واقفين في جميع الأوقات ، ولم نزل حتى اليوم ولا نزال على الدوام نراعي حرمتها ونحافظ على اتباعها كل المحافظة ، وقصارى ما تبتغيه منا أن نصلح شؤوننا ونسلك في جميع أحوالنا سبل الاستقامة باذلين في ذلك كمال الجهد وغاية الطاقة بالطرق المألوفة عند الأمم ، ونحن على ذلك عاملون ، ولنا تمام الأمل فيها أن تساعدنا على ما نرؤم من اصلاح بلادنا وإيجاد وسائل المدنية فيها ، وعندنا يقين لا ريب معه أن الجنب السلطاني ينشر صدره إذا رأى بلداً كبيرة كالبلاد المصرية تتمتع تحت ولائه بنعمة العدل وتحسين النظام .

ومن ذلك ما ينشره كثير من الجرائد الفرنسية والانكليزية من الآراء والأفكار فيما يلزم دولتي فرانس وانكلترا أن تتخذاه لحفظ مصالحهما في مصر ، على تباين في المشارب واختلاف في العبارات ، كلها تحدث عند المطلعين عليها ظناً يكاد يبلغ حد القوة بأن الدولتين لا بد أن تسلكا بنا طريق المناوأة وأن تقفانا مانعاً في طريق تقدمنا ، معاكستين لنا في أعمالنا أو طالبتين الاستيلاء على شيء من أراضينا أو سلبنا حقاً من حقوقنا الشرعية ، ويتبع هؤلاء قوم آخرون يظنون أن للدول الشمالية يداً في معاكستنا ، ويعقدون لذلك فصولاً مطولة ، ولا واقع لشيء من ذلك .

إن الدول الشمالية والتي تواليها على نحو خاص لا هم لها بما يحدث في بلادنا ، فلها من أمورها الداخلية وعلاقاتها مع مجاورها ومعاهدتها من الدول العظيمة ما هو أهم بالنظر من أحوالنا ، وإن مقاصدها فيما يلاطم تخومها تستفرغ العكر فيها ، فلا تدع لرجالها خاطراً يتوجه الى معاكستنا في شيء ، ومن يظن شيئاً من ذلك فهو واهم .

أما الدولتان (فرانس وانكلترا) اللتان اعترفنا لهما بحق المراقبة على ماليتنا فخباراتها الرسمية معنا أو من إحداها مع صاحبتهما جميعها ناطقة بأن العلائق بيننا وبينها على أحسن ما يرام ، وأنها مستعدتان لمساعدتنا على كل ما نرؤم من إصلاح شؤوننا ، بل مقالات رجبال الدولتين من أولي الأمر وكبار السياسيين وخطبهم في المجالس والمحافل لا تشف إلا عن غاية المودة والصفاء .. وإننا نورد في ذلك خطاب المستر غلادستون في (جلادستون

هول) في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ ونكتفي به عن إيراد سائر ما قيل من مثله ، حيث أن هذا الرجل الشهير هو رئيس وزارة انكلترا ، وهو مع وزارة فرانس على وفاق في الرأي بالنسبة الى الأقطار المصرية ، فما يأتي به يعبر عن سياسة الدولتين لا محالة قال :

إن هناك بلدة قلقت بها الأفكار ، واضطربت في شأنها الخواطر ، ألا وهي مصر ، التي سبق لدولتي فرانس وانكلترا مباشرة العمل فيها بالاشتراك ، ومن المحتمل أنكم تعلمون ذلك ، ولا ريب أن العمل المذكور كان عرضة لكثير من المضاعف والمعارضات التي أخذنا الآن نشعر بأخطارها . على أنني أعد نفسي سعيد الطالع حيث ثبت لي أن سلفنا الذين خلفناهم في الوظائف قد نالوا حق الاعتبار والشهرة بالفخار بما أصابوا في سياستهم التي استعملوها في هذه المسألة ، فإن تداخل فرانس وانكلترا عاد على الديار المصرية بفوائد جمة ، إذ لا ريب عندي في أن المالية المصرية عاودها الانتظام بعد الاختلال ، وأن سكان القطر المصري مع ما لهم من حسن السلوك ولطف الطباع وسهولة الانقياد لسلطة الحاكم قد نالوا حظاً وافراً من الفوائد التي سببها التداخل الأوروبي بعد أن كانت سلطة الاستبداد وقوة الظلم هي القابضة على زمامهم . فلهذا لا أرى في أمر البلاد المصرية إلا رأياً واحداً أظنه يقع عندكم موقع الاستحسان ، وهو أن نبذل الجهد في العمل بالاتحاد التام مع دولة فرانس ، التي هي حليفتنا الصادقة ، ولا مجال للشك ، ولم يحدث الى الآن موجب للريب في إمكان المحافظة على هذا الاتحاد واتفاق الرأي في العمل ، وسنبذل الجهد في منع ما عساه يحدث من المشاكل بين الحكومة المصرية والجنب السلطاني - (إن كان ثم مشاكل معاذ الله) - ومأمولي أن ننجح في اجتهدادنا هذا - (استحسان) - ولا نلتبس زيادة في تداخلنا ما لم يطرأ موجب لذلك ، لأننا أيها السادة لا نود ولا نتمنى لكل بلد إلا تعديل أحوالها وانتظام أمورها على قدر الامكان بما يوافق آراء أهلها وينطبق على إرادتهم وهم أحرار في أعمالهم - (استحسان) - .

غير أن ما نباشر من الأعمال في جميع الأحوال لا يكون مبنياً على مراعاة جانب العائلة المالكة وتأييد خصوصياتها فقط - (استحسان) - ولا يكون ناشئاً عن حب ذات يبعثنا على تفضيل المنفعة الخاصة على غيرها ، ولا مؤسساً على جعل مصالحكم أيها السادة مقدمة على جميع المصالح في القطر المصري ، حتى مصالح أهاليه أنفسهم ، كلا .. إن قولي هذا صادر عن تمام الاخلاص والصدق ، بل نجعل كل اجتهدادنا في تأييد المشروعات التي تفيد أهالي البلاد ورفاهية وتكسبهم رفعة ، فإننا إذا سلكننا هذا الطريق القويم يأتي

بما يوافق مرغوبكم من تبليغ حالة القطر المصري أجل الأحوال المعتبرة في الممالك المتمدنة وإيصاله الى مراقبي الكمال ، ونكون بذلك قد تداركنا غاية قصدنا ونهاية مرادنا ، وهو مساعدتنا لأهالي البلاد المصرية على أهم مصالحهم . ا هـ .

* * *

وليس بخاف على ذوي البصيرة من المطلعين على خطاب هذا السياسي الشهير ما حواه من براهين حسن مقاصد الدولتين في بلادنا ، وخلص العلائق بيننا وبينهما من كل شائبة تبعث على سوء الظن ، فأني موجب يسوق أرباب الجرائد الى اختلاق الأوهام في غير أوقاتها ، واختراع الأقيسة الفاسدة واستخراج نتائجها الأعرق منها في الفساد ؟؟ لا أظن ذلك إلا عجزاً عن الاتيان بما يكسب أدباً أو يرشد الى فضيلة ، فيخشون من بقاء أعمدة الجرائد خالية فيملئونها من خزائن الخيال وإن لم ينطبق على الواقع . ونرى الأليق بجرائدنا العربية أن لا تكبر هذه الأفكار ولا تعتبرها عنواناً لمقاصد الدول العظيمة ، ولا تحلها مكان الخيف والمزعج فتندفع مع الحدة الى حيث تنتهي ، بل عليها إن دافعت أن تزيد الحواطر هدوءاً والنفوس اطمئناناً ، فليس هناك الآن من يقصدنا بسوء أو يحجر لنا بإرادة الضر ، وقد ورد في الحديث النبوي : « إذا علمت العداوة ممن يكتممها فمن السفه أن تجاهره بها » .

على أن ما يكتب وتقرأ به الصحائف ليس شيئاً جديداً تغفل عنه الأذهان ، إنما هو أمر لو سألنا عنه صبياننا قبل بلوغهم لرأيناه مطوياً في جوانحهم ، إنما يقعدهم عن العمل به الجهل بالحقوق العامة والبعد عن لب المعارف الصادقة ، وهذا أمر جلي لا ينازع فيه اثنان خصوصاً عند محرري الجرائد الذين هم نخبة الناس في الفضل ، وعليهم أن يكونوا أعرف بالواجبات من سواهم ، فأهم شيء لديها ولدى كل محب لوطنه هو تنبيه الناس الى أخص منافعهم وأصقها بهم ، غير متعلقة بغيرهم ، فعلى الجرائد التي تجعل لنفسها نصيباً من الحرية الحقيقية والمحبة الوطنية الصادقة أن تشتغل بتربية العقول والأفكار تربية أساسية تنتقل بها النفوس قهراً الى طلب ما هو أعلى وأجل مما ندعى إليه الآن . وبالجملة ، فسنة الله في خلقه إبداعاً وتكميلاً أن لا تطلب الغايات إلا بعد إعداد الوسائل ، ولا تدرك النهايات إلا بعد استكمال البدايات ، ومن طلب الكل قبل الحصول

على أجزائه ، أو التمس الكمال دون استكمال معداته فقد طلب محالاً . اللهم إلا أن يكون الغرض خاصاً قاصراً على صاحبه لا يراعى فيه حق الحكومة والوطن ، فهذا سهل الحصول بكل وسيلة ، لكنه لا يلبث أن ينكشف الغطاء عن سره فيظهر للناس على خلاف ما علموه . على أننا نعيذ أصحاب الجرائد الوطنية من هذا القصد السافل ، ونطلب منهم على لسان الحكومة السنية أن يلزموا اعتدال المشرب على قدر الامكان ، ولا يجعلوا للنقادين عليهم سيلاً ، وأن يصرفوا أذهانهم الصافية الى تبين الأعمال النافعة ووجوهها ووسائل تسهيلها ، ويتعاونوا على ذلك حتى يكونوا قد خدموا الوطن خدمة صادقة لا تخالطها الأغراض النفسية التي تحتل العقل من حيث لا يشعر . متعنا الله بأفكارهم وأرانا جميل آثارهم .

الحياة السياسية (١)

إن للوجود الإنساني في هذه الحياة الدنيا ثلاثة أدوار متوالية ، يأخذ بعضها بأطراف بعض : الأول : دور الفطرة ، وهو الوجود الطبيعي . والثاني : دور الاجتماع ، وهو الحالة المدنية . والثالث : دور السياسة ، وهو موضوع كلامنا في هذا المقام .

فالمرء يوجد ساذجاً فطرياً يلتمس الغذاء المبيت وسائر الحاجات الطبيعية مما تصل يد إمكانه إليه ، ثم يدفعه الحرص على الذات الى حفظ النوع ، وتلجئه كثرة الحاجات الى طلب الإعانة ، فيتألف ويجتمع فيصير مدنياً ، ثم يتقدم في هذه المرتبة فينظر في شؤون نفسه ويهتم بأحوال جنسه ، فيصير سياسياً ، وهو الإنسان المدني الكامل الحقوق والواجبات .

ولا شك في وصولنا الآن الى هذه المرتبة العالية ، وحصولنا في هذا الدور الخطير ، بما أطلق لنا من الحرية وما تقر لنا من الحقوق السياسية عفواً واختياراً من دون غصب يلزم فيه الرد ، ولا تغرير يحتمل النقص . ولكننا لا نزال في دور الطفولية من هذه الحياة ، فلا بد لنا من مرب حكيم يأخذ بيدنا فيما نعانیه ، فلانسقط ونحن في أول الدرجات ، ومن دليل راشد يهديننا الصواب ، فلا نضل ونحن في أول الطريق .

ولا يتوهم من محب الحرية أن الحاجة الى المربي والدليل منافية لما تقتضيه حريته ، أو مشعرة ببقاء الاستبداد ، فإن هذه الحاجة قد عرفت والفت في أظهر البلاد تمدناً وأحرص الأهم على الحرية السياسية ، وكانت ولا تزال من لوازم النماء والبقاء في الاجتماع الإنساني ، ولم نبرح كذلك ما دام في الأرض علماء وجهلاء وحكماء وسفهاء وخاصة وعامة ، وما

(١) (الوقائع المصرية) عدد ١٢٥١ في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (١٧ ذر الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) . . ومكتوب في صدر هذه المقالة : « وردت إلينا من اديب فاضل هذه الفصول الجلية معنونة بهذا العنوان ، فنشرها متابعة على أيام ، وفيها تبصرة للقارئين ، قال الفاضل :

دام الإنسان محل خطأ ونسيان ، ولكن يشترط في المربي والدليل أن يكون ممن اجتمعت الكلمة عليهم وحصلت الثقة بهم ، وإلا فهو من ذوي السلطة الناشئة عن القوة في جانبه والخوف أو الوهم في جانب الرعاية ليس إلا .

هذا الشرط حاصل لا ريب في أولي الأمر منا ، فإن الجناب الخديوي المعظم ، أيده الله ، قد عرف بالرغبة في إصلاح الوطن أو المبل إلى إعلاء شأن الأمة والحرص على حريتهم ، حتى صار يقال وينشر في عهده ما كان يخشى بعضه من قبله ، فكثرت في أيامه الجرائد ، وكانت نزرأ قليلاً وتألفت الجمعيات الخيرية والأدبية ، ولم تكن شيئاً مذكوراً ، واطلقت للناس حرية الكلمة ، وكانوا يتكلمون في ديارهم همساً ولا يأمنون .

أما النظار الكرام فهم هم الذين اختارتهم الأمة بإرادة ذلك الأمير العلي الشأن ، ثقة بهم ، وعلماً بأنهم أصحاب الرئاسة الحققة والزعامة المستحقة بين الذين يرومون احياء مصر لأهل مصر ، ويريدون أن يكون الوطني في مقام الإنسان فائزاً بحقوقه ، فاهضاً بواجباته ، مساوياً لجاره ، غير معارض في داره ، يحصد مما يزرع للعيال لا لأهل الأغتيال ، ويحني مما يغرس للأولاد لا لأهل الاستبداد . وقد أخذ هؤلاء الأدلاء الراشدون في تمهيد سبيلنا وإزالة العقبات منه ، متوسلين إلى ذلك بالحكمة والاعتدال ، آخذين بأسباب التؤدة ومراعاة الأحوال ، حتى وثق بهم الأجنبي فضلاً عن الوطني ، وبدت مقدمات سعيهم وآثار اجتهدهم بظاهر حسن الإدارة وإقامة العدل وتقرير المساواة وإصلاح الخلل السابق تدريجاً ، فاستحكمت علائق الولاء بينهم وبين المتبوع الكريم ، وتأيدت صلات الموالاة بين حكومتهم والدول العظام كما تدل عليه أقوال وزرائها على منابر المجالس وكلام وكلائها في دوائر المخابرات .

فالواجب على الوطني الراشد أن لا يعبأ بعد ذلك بما تنشره بعض الجرائد بما لا مكان له من الصحة ، جهلاً منها بحقيقة الحال ، أو ميلاً مع الاهواء ، أو احتلالاً لافكار أبناء الوطن المصري ، فان أراجيف تلك الجرائد بديمية الفساد .

وكذلك يجب على الصحف الوطنية التي هي في مقام الإرشاد والهداية الا تقلق الخواطر عبثاً بإيراد هاتيك الأراجيف على علم ببعدها من الصحة ، وإن كان منها ما يلزم نقله بياناً لتفاصيل الأحوال السياسية فلا أقل من التفريق بينه وبين مقاصد الحكومات وآرائها ، كراهة أن يقع اللبس في الامور فينشأ عنه النفور في محل الائتلاف ، والوحشة في مكان

التقرب ، والكدر في موضع الصفاء ، خصوصاً وأن الحكومة السنية على يقين من أن الدول المحبة لا تقصد بنا إلا الخير ولا تنوي لنا إلا الموالاة ، وانها تتركنا وشأننا نصلح منه ما يحتاج إلى الإصلاح ، وننشئ ما يترتب عليه النجاة والنجاح ، مما لا يسحقاً مرعياً ولا يؤثر في العهد المبرمة شيئاً ، ونحن في إهتمام بهذا الشأن ، نسأل الله فيه فوزاً قريباً .

* * *

تبين في المطلب السابق ماهية هذه الحياة ، من طريق الإجمال ، وأنها عبارة عن وصول المرء في هيئة الاجتماع إلى درجة الإهتمام^(١) بأمور نفسه والنظر في أحوال جنسه فبقي أن يعلم كيفية سيره في ذلك السبيل ، وما يترتب عليه ، وما يحق له فيه ليكون على بينة من الأمر فيأخذ بأسبابه ، ولا يدخله من غير أبوابه .

إن هذه الحياة توجب للوطني أن يكون حراً في رأيه ، متصرفاً في شأنه إلى حد أن لا يضر بالهيئة المجتمعة ، ولا يسئ شأن سواه . فهذه الحرية على شرطها المذكور ، تقتضي العلم بالمصلحة العمومية والحدود الشخصية ، وهو ما يعبر عنه بالأدب السياسي ، ووجه الضرورة في معرفة هذا الأدب أن المرء إذا عرف مصلحة قومه سعى فيما يوجب لها البقاء والنماء ، وإذا رأى حدود إخوانه أقام لنفسه حداً لا يتعداه وحظاً لا يتخطاه ، بخلاف ما إذا جهل ذلك فإنه لا يأمن حينئذ أن يظهر بما يخالف تلك المصلحة ويفسد هذه الحدود ، فتكون حريته ضرراً بأوطانه ووبالاً على إخوانه .

وليس هذا الأدب مما يؤخذ بالمكاشفة أو يحصل بالسليقة أو يعرف بالبداهة ، بل لا بد في تحصيله من الطلب والاجتهاد وحسن الاقتداء ودقة النظر والتبصر في أحوال الناس من قبل وفي الحال . وهيهات مع ذلك أن يحصل بقدر اللزوم ويتم بحسب المرام إلا بعد توالي الأجيال وتعاقب الأعوام . يدل على ذلك أن الذين سعوا إليه من قبلنا بمئين من السنين سعى من شمر ذيله وأدّرع ليله ، مجدين ساهرين بياض النهار وسواد الليل لا يزالون

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٥٢ في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ هـ ... وفي صدر المقال : « تابع فصول الأديب التاضل » : (الحياة السياسية) .

على مراحل من غاية الكمالية ، يرون ذلك من أنفسهم ، ويعترفون به سرّاً وجهراً ، ولا تأخذهم عزة الأنفس في الاسترشاد بالسابقين منهم وبآحاد أهل العلم السياسي وأفراد ذوي الكمال المدني ، فهم يشربون بأسماعهم خطب الوزراء والنواب ، ويأكلون بأنظارهم منشورات الجرائد الوضاء ، فيردون من تلك الخطب سلسبيل الحكمة والاعتدال ، ويتناولون من هذه المنشورات غذاء الحمية الوطنية ، وفيهم بين ذلك علماء تدبير ورجال حكمة وزعماء سياسيون وفضلاء رحالون يكشفون لهم حجب الأوهام عن أوجه الأمور ، ويحلون للأفهام صور الحقائق فلا تكاد تحفى عنهم خافية ، إلا ما لا يعلمه غير الله .

فإذا حصل هذا الأدب للوطني السياسي ، وكان مع ذلك نبيل النفس ، طاهر الذيل ، صادق النية ، قادراً على إظهار المصلحة العمومية ، فله حينئذ (حينئذ فقط) ما لسائر أهل الحياة السياسية ، وهي حقوق كريمة مقدسة لا ينبغي أن يسها إلا المطهرون من درن الدنثيات : حرية رأي ، وحرية قول ، وحرية انتخاب .

ولكل من هذه الحقوق الثلاثة حد ، لو تعداه لكانت الحرية فيه شرّاً من القيد وأشنع من العبودية : فحد حرية الرأي أن يكون مبنياً على القياس ، موافقاً للحكمة ، مطابقاً للصواب . وحد حرية القول أن يراد به الخير ، ولا يجاوز فيه حد المنفعة والملازمة ، ولا يس شرفاً مصوناً ، ولا يضر بريئاً أميناً ، ولا ينشر عن غير علم يقين . وحد حرية الانتخاب أن يراد به مصلحة الوطن العزيز ليس إلا .

وقد عنيت حكومتنا السنية بتعزيز هذه الحقوق ، وتعيين الحدود ، أخذاً بما يحق لها وما يجب عليها من ذلك ، وصدوراً عن الرأي العمومي الذي اختارها لتكون دليلاً في هذا السبيل . فبقي على الجرائد الوطنية أن تقتدي في ذلك بآثارها ، وتهتدي بأنوارها ، فتسلك بالأذهان مسلكاً سليماً من الآفات خالياً خالياً عن العقبات ، وتشرب القلوب سياسة صافية سائغة زلالاً ، تفيد عافية ولا تزيدها اعتلالاً ، محتذية في كل ذلك ما يشيعه المرجفون ، متجافية عما يرجف به أهل الأغراض مما لا يصح التعويل عليه ، ولا يكون له في جانب التصديق مكان ، جاعلة مصلحة الوطن نصب عينها في كل الحال ، عالمة أنها بمنزلة المربي للأرواح والعقول ، فلا يحسن بها أن تكون من المفسدين .

وبقي على الوجهاء والنبهاء والرؤساء والعلماء وسائر ذوي الحكمة النافذة أن يحسنوا

السيرة ويظهر السرائر وينبذوا الأغراض الذاتية نبذ النواة ، ويطرحوا الأهواء النفسانية طرح الغدابة ، ويسيروا بالناس في طرق السلامة إلى غايات الهناء والكرامة ، فهم في الركب الاجتماعي بقم الأءاء ، وإذا لم يهتد الدليل سواء سبيل فغاية الركب الضلال .

وعليك أيها الوطني ، كائناً من تكون ، أن تحرص على شأن أوطانك حرص البخيل على درهمه ، وتحاف على منفعة قومك خوف الجبان على دمه ، وتعلم أنك إن أحسنت فلنفسك ، وإن أسأت فعليها وعلى أبناء جنسك ، إذ ليس ما تتصرف فيه بحريتك مما يعود ذاهبه أو يمكن الاعتياض منه بسواه ، وإنما هو المصلحة المقدسة الوطنية ، فحذار أن تأخذك فيه الحدة ويتولاك النزق اغتراراً بما وصلت اليه وذهولاً عما كنت بالأمس عليه .

فأنت في أول درجة من مراقبة السياسة ، وفي أول مرحلة من طريق الحرية ، فلن تبلغ الدرجة العليا إلا إذا صعدت سائر الدرج ، ولن تدرك الغاية القصوى ما لم تقطع سائر المراحل ، فإن حاولت غير ذلك لم تأمن الهبوط من الدرجة التي بلغت ، والرجوع من المرحلة التي وصلت . بل ربما صرت على مسافة أعوام مما كنت ترجو إدراكه بأيام .

هذه نصيحة خلص في محبتك ، ومشورة حريص على منفعتك ، لا يسألك عليها أجراً ولا يلتبس شكوراً .

فإن لم تكن لمقال النصيح سميعاً ، ولا عالماً أنت به سينبئك الدهر من رقدة الدهول ، وإن قلت : لا أُنقِبه .

* * *

الأدب السياسي ، على ما عرفناه في المقالة السابقة ، لا يحصل لأفراد الأمة كلهم أجمعين ، ولا يكون في الذين يحصلونه^(١) سواء بمقدار واحد لانه من الملكات الصناعية العلمية ، والملكة لا تحصل إلا بتكرار العمل ، وإن حصلت فإنها تختلف استحكاماً وكالاً بحسب اختلاف القابلية والتفرغ في الناس .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٥٤ في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) وفي صدر المقال : « تابع فصول الاديب الفاضل » : (الحياة السياسية) .

على أن الأدب السياسي وإن لم يتيسر عمومه في الأمة إلا أنه قد يحصل لأفراد كثيرة منهم على مقادير مختلفة ، فيمكن لمجموعهم أن يسيروا في سبيله آمنين مهتدين اقتداء وتقليداً ، ويتدرجوا به في مراتب الحياة السياسية حتى يتوالى التكرار ويطول الاستمرار فيصير فيهم من الملكات الذوقية التي تعرف ولا تعرف ، كما كان العرب في الجاهلية بالنظر إلى اللغة ، ينطقون بالكلام المركب بالوضع ، ولا يعرفون له من قاعدة غير الذوق .

وإننا إذا تأملنا أحوال الأمم العريقة في التمدن والسياسة لم نر هذا الأدب في أحاد مجموعها بقدر الحاجة ، ولم نره في الأفراد السابقين على حد سواء ، وإنما هو في عدد كبير من ذوي رئاستهم وأرباب الكتابة والخطابة فيهم ، يعتقدون له ألوية مختلفة الألوان ، فتسير العامة تحت ظلها فرقا متنوعة المسالك ، مع وحدة الغاية للجميع ، إلا الذين احترقت أذهانهم بنيران الحدة والطين ، وماسهم بكثير ، وإن كثر ما يضحجون وما يعجون .

ولكن مهما بلغت الأمة من مبالغ السياسة ، وكثر عدد أفرادها المتأدين بذلك الأدب ، فلن يكون لها نماء ولا بقاء في الحياة السياسية ما لم تكن ذات وجهة معلومة ، ووحدة لا تقبل النزاع والخلاف ، يدل على ذلك تقدم الذين اتحدت وجهتهم ، وتأخر الذين تفرقت كلمتهم من قبلنا وفي هذه الأيام .

فان قيل : مالنا لا نرى تفرق الأمم الأوروبية أقساماً وأحزاباً مانعاً من تزايد ثروتهم وتعاظم قوتهم واستفحال أمرهم في الحياة السياسية ؟؟

قلنا : إن أولئك الأمم لا يختلفون على غايتهم المقصودة بالذات ، وإنما تتنوع الطرق التي يسلكونها إلى تلك الغاية ، فإن كان الفرنسي جمهورياً أو ملكياً أو إمبراطورياً فهو فرنسي على كل حال وقبل كل شأن ، وإن كان الألماني محافظاً أو نجاحياً أو اجتماعياً فهو ألماني من وراء ذلك . وهكذا الانكليزي والاطالي والنمسي وسائر أهل المدنية والحياة السياسية .

وما قيدنا الوحدة اللازمة لهذه الحياة بأن لا تقبل النزاع والخلاف إلا احترازاً مما يحسب في الظاهر موضع ائتلاف واتحاد ولا يكون كذلك في الواقع ونفس الأمر ، ومما لا يمكن أن تجتمع كلمة الأمة يجملتها عليه لاختلاف الآراء وتنوع العقائد فيه ، فإن هذه الجامعات

وإن كانت جذيرة بالاعتبار حرية بأن تحفظ وتصلح ، إلا أنها بعيدة من السياسة لتعلقها بالنظر الفكري وتجردها في الذهن عن المحسوس ، فضلاً عن كونها غير واحدة في مجموع الأمة ، فالجدير بأهل الحياة السياسية ، من أي الناس كانوا ، أن يجعلوا الوطن وحدتهم ، لامتناع الخلاف فيه بين ذويهم .

ومعلوم أن قدر الشيء يعلو ويسفل ويزيد وينقص بمقدار ما يكون له من الشأن وما يتعلق به من المنافع ، فإذا كان الوطن هو الوحدة التي تجتمع كلمة الأمة عليها عظم بذلك شأنه المعنوي وتعلقت به المنافع الكلية ، وصار المحور الذي تدور عليه المقاصد والمسااعي ، فيرتفع قدره ويعلو مكانه ، وإذا ارتفع قدر الوطن فذلك يعود بالشرف والعز على ساكنيه ، لأنه لا حقيقة له إلا بهم وفيهم ، ولا رفعة فيه إلا منهم ولهم ، فهم إياه ، وهو لفظ وجودهم معناه .

فيا أبناء الوطن العزيز ، لئن فرق بينكم اختلاف الآراء وتنوع المشارب وتلون التصورات ، فقد وجدت في الجامعة الوطنية ما تألفون به وتجتمعون عليه ، فيجعلكم عصبية خير متلاحمة الاطراف ، متوازية متضافرة كالبنيان المرصوص . فلم إلى هذه الجامعة ننشر لواءها ونرفع منارها ، ونظهر للعيان آثارها بأعمال تثبت التنزه عن المقاصد الدنيئة ، والتعفف عن المآرب الذاتية ، وأقوال تشف عن صحة الابصار والبصائر وحسن الاسرار والسرائر ، لعلنا نقطع السنة الذين يرموننا بالجهل والغباوة والبعد عن مراتب الحياة السياسية ، ولعلنا نحقق آمال الذين يتمنون لنا السعادة وحسن الحال ، وبلوغ الاماني وإدراك الآمال ، ولعلنا بجول الله نكون من المفلحين .

وسنبين غداً ما هو الوطن ، وما حقه علينا ، فموعداً قريباً ، وعلى الله نتوكل وإليه ننيب .

الحياة السياسية^(١)

تقرر فيما سلف أن لا بد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها ، ويجتمعون عليها ، اجتماع دقائق الرمل حجراً صلباً ، وأن خير أوجه الوحدة الوطن ، لامتناع الخلاف والنزاع فيه ، ونحن الآن مبينون بعون الله ماهية هذا الوطن ، وبعض ما يجب على ذويهم .

الوطن ، في اللغة : محل الانسان مطلقاً ، فهو والسكن بمعنى : استوطن القوم هذه الارض ، وتوطنوها ، أي اتخذوها سكناً . وهو عند أهل السياسة : مكانك الذي تنسب إليه ، ويحفظ حبك فيه ويعلم حقه عليك ، وتأمين فيه على نفسك وآلك ومالك . ومن أقوالهم فيه : لا وطن إلا مع الحرية . وقال « لابرويز » الحكيم الفرنسي : لا وطن في حالة الاستبداد ، ولكن هناك مصالح خصوصية ، ومفاخر ذاتية ، ومناصب رسمية ، وكان حد الوطن عند قدماء الرومانيين : المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية .

وهذا الحد الروماني الأخير لا ينقض قولهم : لا وطن إلا مع الحرية ، بل هما سيان ، فان الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم ، فان لم توجد فلا وطن ، لعدم الحقوق والواجبات السياسية ، وان وجدت فلا بد معها من الواجب والحق ، وهما شعار الاوطان التي تفتدى بالاموال والابدان ، وتقدم على الأهل والخلان ، ويبلغ حبها في النفوس الزكية مقام الوجد والهيان .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٢٦٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (٦ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) وفي صدر المقال : « تابع فصول الاديب الفاضل : « (الحياة السياسية) .

أما السكن الذي لا حق فيه للسكان ، ولا هو آمن على المال والروح ، فغاية القول في تعريفه انه مأوى العاجز ، ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلاً ، فان عظم فلا يسر ، وان صغر فلا يسوء ، قال « لابروير » ، السابق الذكر : ما الفائدة من أن يكون وطني عظيماً كبيراً أن كنت فيه حزيناً حقيراً أعيش في الذل والشقاء خائفاً أسيراً ؟!

على أن النسبة للوطن تصل بينه وبين الساكن صلة منوطة بأهداب الشرف الذاتي ، فهو يقار عليه ، ويندود عنه كما ينزود عن والده الذي ينتمي إليه ، وان كان سيء الخلق شديداً عليه ، ولذلك قيل في مثل هذا المقام ان ياء النسبة في قولنا مصري وانكليزي وفرنسوي هي من موجبات غيرة المصري على مصر والفرنساوي على فرنسا والانكليزي على انكلترا ، فأنكر ذلك بعض الناس وكان في الامر لا شك سوء فهم أو سوء افهام .

وجملة القول أن في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة ، تشبه ان تكون حدوداً : الاول : انه السكن الذي فيه الغذاء والوقاء والاهل والولد ، والثاني : انه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية ، وهما حسيان ظاهريان ، والثالث : انه موضع النسبة التي يعلو بها الانسان ويمز أو يسفل ويذل ، وهو معنوي محض .

فاذا تقرر ذلك مما قلناه ، وجب على المصري حب الوطن من كل هذه الوجوه ، فهو سكنه الذي يأكل فيه هنيئاً ، ويشرب مريئاً ، ويبيت في الأهل أميناً ، وهو مقامه الذي ينسب اليه ولا يجد في النسبة عاراً ، ولا يخاف تعبيراً ، وهو الآن موضع حقوقه وواجباته التي حصلت له بما أوضحناه من دخوله في دور الحياة السياسية .

وللحب على أهله شروط محفوظة عند الأذكىاء ، بمجولة عند المدعين الأغبياء ، فما تنفع فيه الشكوى ولا تقدم لصاحبه دعوى إلا ببيان من الواقع وشاهد من الفعل ، وما أحسن ما قيل :

دلائل الحب لا تخفي على أحد كحامل المسك لا يخلو من المبق

وله مراتب مناسبة لموضوعه ، موافقة لمنشأه ، فهو في الكرامة كريم ، وفي النبالة شريف ، وفي المآثر حميد ، وفي العز والمجد رفيع ، وفي الوطن جامع لكل هذه الصفات ، فان قيل في حب الحسان :

أحبك حباً لو تحبين مثله أصابك من وجد على جنون
لطيفاً مع الأحشاء أما نهاره فدمع وأما ليله فأنين
فقل في حب الأوطان :

أحبك حباً لو تحبين مثله أصابك منه يا ديار تنغيث
شديداً مع الأشواق أما نهاره فسعي وأما ليله فتتفكث

ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر ، والباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أثبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ، ورأياً عمومياً ، ولو كره المبطلون ، على أن منهم فئة لا يزالون اسماعنا بما يكررون من سفاسف القول ، من مثل : اننا تعودنا احتمال الظلم والحيف ، وألفنا الخدمة والرق ، فلن يستقل لنا رأي ، ولن نهتدي سبيل الحرية . كأنما هم لا يعلمون ان أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحيف أعصاراً ، وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق والتخفاض الجناح ، وأن العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون ، أو لم يكن في بلاد الفرنسيين من قبل هذا العهد صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم ، ويباعون كما تباع العجاوات ؟! ، أو لم يقل كاتبهم « فولتير » ، في وسط المائة السابقة : لا يزال في بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للرهبان ؟!

فما بال هذه العادة لم تنزع الفرنسيين من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام ؟! وان يروا أمثال « تيارس » و « جريفي » و « غامتا » في ابناء الذين كانوا من قبل عبداناً أرقاء .

ولئن كان من فضل هذه المائة أن يكتب في صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف ، فلقد رجونا - وحقق الله هذا الرجاء - أن يختم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء في هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء ، وحسن ذلك ختاماً .

تقام عليهم فيها الدعاوى ، ولا يدخلون تحت سلطة المجالس ، وكذلك الحكومة نفسها تمتاز هذا الامتياز ، وكان العدل يقضي بالتساوي بين الأمر والمأمور في القضاء لا يفرق بينهما العنوان هذا الفرق البين ، ومن الواجب أن يكون القانون بما لا تخصيص فيه من جهة إعطاء كل ذي حق حقه وإلزام كل مكلف بالوقوف عند حدود لا يتعداها ، لا يميز في ذلك بين الحكومة والأهالي . على أن النظام القديم كان كافلاً بهذا الواجب ، وكانت الدعاوى تقام في المجالس المحلية على الحكومة ومأموريها ، وكثيراً ما صدرت فيها الأحكام على الحكومة ولها حسب الاقتضاء ، فالقياس الفعلي يقضى بأن الأولى والأجدر بموافقة العدالة هو القانون الصادر في زمن الحكومة الشورية لكونه أدخل في باب المساواة ، فكيف يصدر ناطقاً بالامتياز ؟!

رفع وهم وتفصيل مجمل

في لائحة المجالس المحلية (١)

وزاد على ذلك بعضهم أن المجلس الإداري لا يتصور منه الحكم ، ولا تحسن إقامة الدعوى فيه ، لأنه يؤلف من رجال موظفين ، فليس لهم إلا إبداء الرأي فقط دون الحكم . ومن الناس من صرف ذهنه بعد تصفح اللائحة إلى مسألة المحامين (الأفوكاتية) متحيراً فيما يكون من أمرهم ، هل يفتح باب المحاماة لكل مدع ، لا فرق بين عارف به وغير عارف ، ولا صادق أمين وخائن مزور ، وهو ضرر على الأهالي كبير ، ولا يباح لشخص أن يتعاطى هذا العمل المهم حتى يكون عارفاً بالقوانين ، حسن السيرة ، بعيداً عن كل ما يخل بالشرف ، فهذا لا بد أن يكون ممن درسوا الفنون القانونية وأعطيت لهم الشهادات بما نالوه منها ، ولا يوجد من هؤلاء إلا الأورباويون الذين لا يحسنون النطق بالعربية ، مع أن اللائحة نصت على أن اللغة التي تستعمل في المرافعات لدى المجالس المحلية هي اللغة العربية ، والعارفون باللغة العربية لا شهادة عندهم .

ونحن نجيب عن الأمرين ، دفعاً لهذه الأوهام ، أما الأول فإن منطوق المادة الثانية والعشرين ليس المراد منه أن مأموري الحكومة من حيث أشخاصهم وما يصدر عنهم من الجنايات أو يتعلق بهم من الحقوق يمتازون بحكمة خصوصية ، وهي المجلس الإداري ، حتى لو تعدى أحدهم بضرب أو قذف أو اغتصاب مال لنفسه مثلاً ، فلا تقام عليه الدعوى في المجالس المحلية ، بل المراد من ذلك الأعمال التي تصدر منهم في إجراء نظام الحكومة وتطبيق الحوادث على القواعد ، مثلاً لو أن مأموراً من مأموري التحصيل ألزم أحد الأهالي بأداء ضريبة أو رسم عليه رسماً نقدياً وطالبه بذلك واقتضاها منه وقيدت في دفاتر الحكومة وصارت منفعتها إليها ، أو طلب إحداث نظام أو هيئة لحفظ الأمانة

إن لائحة ترتيب المجالس المحلية قد صارت في هذه الأيام موضوعاً للمذاكرات بين الخاصة ، إذ حلت من النفوس محلها اللاتق بها ، بما لها من الأهمية ، وطالما انتظر الناس صدورها وترقبوه من وقت إلى وقت ، فلما نشرتها الجرائد تلقتها الأفكار وانبسبت لها النفوس تطلب الوقوف على معانيها وتجول فيما تشير إليه نصوصها وتلوح به مفاهيمها لتكون على علم تام بما تكفله هذه اللائحة من حسن سير المجالس واستقامة أمورها ودخولها في دور جديد من النظام ، حسب ما كانت تحدث به الآمال .

غير أن أفكار كثير من الناس ذهبت إلى تأويل المادة الثانية والعشرين من تلك اللائحة على غير ما قصد منها ، فوقعوا في حرج من الريب ، وألم بخواطرهم سوء الظن بما يكون من إجراء تلك المادة ، ومنشأ هذه الخواطر ما ذكر في المادة المشار إليها من أن القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي تنظر وبحكم فيها بمجلس إداري يترتب فيما بعد بأمر خديوي ، ولا يجوز إقامة دعوى من أحد من أفراد الأهالي على مأمور من مأموري الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء إجراءاته وظيفته بل من يدعى بحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على وجه الإدارة التابع لها ذلك المأمور ، ولا المأمور نفسه .

ففهم المفكرون في هذا النص أن رجال الحكومة ومأموريها يمتازون بحكمة خاصة

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٧٢ في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) .

مثلاً ، وتضرر منها بعض الناس ، فمن يريد إقامة الدعوى على هذا المأمور بأنه غير محق في هذه الضريبة أو خرج فيها عن القواعد المألوفة ، أو مخطئ في الرأي الذي يريد تقريره ، فإنما يقيمها في الحقيقة على نفس الحكومة ، فانها التي عادت إليها المنفعة أو تعود إليها ، فمن العدالة أن تكون الحكومة هي المسؤولة عن مثل هذا التصرف ، لاشخص المأمور ، فإن ثبت الحق للمدعي التزمت الحكومة برد ما أخذته ، وتعويض ما فات عليه من المنفعة أو وصل إليه من الضرر ، ثم ترجع بما تراه على مأمورها . وليست إقامة الدعوى مقيدة بوصول المنفعة فعلاً ، بل للمطالب مثلاً أن يقيم دعواه قبل الأداء ، فليس في هذا إلا أن الحكومة أخذت على نفسها المسؤولية في تصرفات مأمورها المتعلقة بشئونها ، وهذا موافق لأصول العدل والنظام ، فإن مأمور الحكومة عضو منها ، فتصرفه هو عين تصرفها ، فهي المسؤولة عنه طبعاً ، أما لو تعدى المأمور بضرب أو نهب أو انتهاك حرمة أو اغتصاب حق فهو في ذلك كآحاد الناس ، تقام عليه الدعوى في المجالس المحلية كغيره يلا فرق ، فالمراد من الأعمال التي تسأل عنها الحكومة لا الأشخاص هي الأعمال الإدارية نفسها ، أي ما يدعيه المأمور موافقاً لأصول الحكومة وأوامرها المقررة ، فالنزاع فيه نزاع مع الحكومة بالطبع .

وأما كون الدعوى التي تقام على الحكومة لا تسمع إلا في مجلس إداري فهذا لكون الحقوق التي يدعي أنها طرف الحكومة أو الاضرار والخسارات التي تطالب بها لا يكون منشؤها قطعاً إلا تصرفات إدارية يدعي الخصم فيها أن تلك التصرفات أضرت به أو استولت بسببها الحكومة على حق هو في الواقع له ، فهذه في الحقيقة إنما يتولى الفصل فيها ذوو العمل الإداري الذين هم أعرف به من سواهم ، فيلزم أن تكون محكمة هذه الدعاوى مؤلفة من رجال الإدارة العارفين بشئونها ، المباشرين لأعمالها ، وهذا من باب فصل دائرة القضاء عن دائرة الإدارة ، بل من متمات استقلال المحاكم عن السلطة الإدارية . أما كونهم موظفون فلا يصلحون لإصدار الحكم ، فهذا مما لا تعويل عليه في قانون من القوانين المعتبرة عندنا ، وأي فرق بين موظف وغير موظف في الصلاحية لإصدار الحكم إذا أناطته الحكومة بذلك ، فالكل رجال الحكومة وهي التي تعين لكل وظيفته .

على أنه لا داعي إلى الريب في هذا الموضوع ، فإن المجلس الإداري إنما يحكم بتقتضى أصول وقوانين توضع وتشر وتعرف كقوانين المحاكم ، غاية الأمر أنه مجلس تختص بالنظر

في طائفة خاصة من المسائل والقضايا كما اختص بقية المجالس كل منها بخصوصية يمتاز بها عن الآخر ، فمن القضايا ما لا يجوز للمجالس الابتدائية النظر فيه ويجوز للمجالس الاستئناف ، ومثل هذا الفرق موجود بين الاستئناف ومحكمة التمييز ، وأظن الأمر في هذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان .

وأما الثاني : أعني الاستفهام عن حال المحامين ، فلأنه سيجري امتحان الأفوكاتية المتعاطين لعمل المحاماة في القوانين والمرافعات من أبناء العرب ، ومن وجد منهم علماً بها أعطيت له الشهادة من اللجنة التي ستشكل لإجراء ذلك ، وليس بخاف أن الذين يشتغلون بهذا العمل من مدد طويلة ، وكثيراً ما نجحوا في مرافعاتهم وكسبوا قضايا في مواضيع مختلفة صاروا على خبرة بالقوانين ومعرفة تامة بكيفية تطبيقها على الحوادث فلا نعدم عدداً وافراً منهم يفوز بنيل هذه الشهادات ، وليس بواجب أن يذكر لهم مادة مخصوصة في اللائحة الأساسية وإنما لهم حدود ونظامات تذكر في اللوائح الإجرائية ، فإن تعيين أشخاص المحامين وامتحنهم وطريقة قبولهم لأداء هذه الوظائف إنما هو من الأمور الفرعية التي ترسم حدودها بعد اللائحة الأساسية .

على أننا لا نمنع أحداً من أن يجبل فكره ليقف على الحقيقة من العارفين بها في كل باب من أبواب العلم أياً كان ، إذا التزم في ذلك حدود الأدب وابتعد عن الهديان وتخلّى عن الغرور الذي يحسن له القبيح أو يقبح له الحسن (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

في الشورى والاستبداد (١)

تكلمت بعض الجرائد العربية بالشورى، وأشربت بعض جملها عبارات في الاستبداد، أوهم ظاهرها وعمومها بعض الناس أن القصد منها مدح الاستبداد الذي عرفوا من آثاره ما يكرهون، ولقوا من جرائه ما لا يودون، فشددوا على محرريها نكيراً، وولوا عنه نفوراً، وقالوا: مَدَحَهُ (٢) ظلماً وزوراً، وكان في ذلك من المخطئين.

وإن ما نعهده في حضرة هذا المحرر من حسن القصد وسلامة النية، يجعلنا في ريب من أن يكون الاستبداد ممدوحاً له، ومقصوداً بالثناء عليه، بل ما نعتقده فيه من التفقه في الدين، والتضلع منه، يصور لنا أن ليس المقصود من تلك العبارات ما تدل عليه ظواهرها التي أوقعت في أوهام كثير من مطالعها خلاف ما عليه شرعنا، فأردنا أن ندفع هذه الأوهام ببيان حقيقة الشرع في هذا الموضوع، مؤيدين ما نقول بالآيات الشريفة والأحاديث المنيفة، وأقوال الأئمة الأعلام من علماء المسلمين، رضى الله عنهم، فنقول:

إن الاستبداد يقال على معنيين: أحدهما: تصرف الواحد في الكل، على وجه الإطلاق في الإرادة، إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما، فيكون اتباع النظام مفوض إليه وحده، أن أراد قام به وإن لم يرد لا يؤخذ عليه، وهو الاستبداد المطلق. وثانيهما: استقلال الحاكم في تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون، بعد التحقق من موافقتها على قدر الإمكان، وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً إلا على ضرب من التساهل وإنما يسمى في عرف السياسيين توحيد السلطة المنفذة.

(١) الوقائع المصرية العدد ١٢٧٩ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٢٠ محرم سنة ١٢٩٩ هـ)

(٢) أي مدح الاستبداد.

ومن تتبع الشريعة الغراء ونصوصها الواضحة، ووقف على حكمة تنزيل الكتب السماوية، وتدوين الأحاديث النبوية، يرى أن الاستبداد المطلق ممنوع مُتَبَاذٍ، لحكمة الله في تشريع الشرائع، ومُعَانِد كل المعاندة لصريح الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة الآمرة باتباع أحكام الكتاب العزيز والاختذ بالسنة الراشدة، فإنه نبذ للدين وأحكامه، وسعى خلف الهوى ومذاهبه، وذهاب إلى خفض كلمة الله العليا، وخرق لأجاء السلف الصالح من المؤمنين، إذ لم يبيحوا في جميع أطوارهم أن يتولى عليهم من يخالف الكتاب والسنة إلى أحكام شهوته وهواه، يشهد بهذا صيغتهم في بيعة الأمر والعهد إلى الولاية، يقولون لمن يبايعونه: بايعناك على أن تكون خليفة رسول الله، تتبع سنته، وتسلك بنا طريقته. أو على أن تحكم فيما أمر الله، وبما سن رسول الله ﷺ. ولم نر طائفة منهم ولا قوماً ولوا عليهم أميراً على كونه يتبع هواه، وافق الدين أو خالفه، ويدل عليه العمود التي كان يعهد بها الخلفاء الراشدون إلى عماهم في الأقاليم، فإنها كلها مشحونة بعبارات الوصية، والحث على اتباع منهاج الشرع الشريف، والجري على السنة الراشدة، والوعيد على مخالفتها، وأخصها عهد الإمام علي رضي الله عنه الذي عهد به «الأشتر النخعي» حين ولاد أمور مصر، ويؤيده أقوال الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في خطاباتهم ومقالاتهم عند انعقاد المحافل، كقول عمر رضي الله عنه، بعد أن ولي الخلافة: «أيها الناس، من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه». فقام بعض الحاضرين قائلاً: «والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيوفنا». ويؤكد ما سنتلوه عليك من الآيات والأحاديث.

أما المعنى الثاني، وهو أن يرجع الأمر في تنفيذ الشريعة إلى فرد واحد، فهو غير ممنوع في الشرع ولا في العقل، بل هما على وجوبه، أما الشريعة فنصوصها متضافرة على وجوب نصب إمام ينفذ الشرع القويم، ويحفظ الدين المستقيم، ويجري أحكامه العادلة على الرعية، وأما العقل فلما في قصر التنفيذ على الواحد الفرد - أي إجراء الأحكام باسمه الخصوص - من الهيبة والرغبة، اللتين تزمان لتنفيذ الأحكام، وإذعان الرعية لها، وانقيادها لما قضت به، ثم إن هذا لا يسمى في العرف استبداداً - كما أسلفنا - إذ صاحبه يكون مقيداً بالمرسوم، محصوراً في دائرة المشروع، بحيث لا يجوز له الخروج عنها، ولا تجاوز حدها، والمستبد عرفاً من يفعل ما يشاء غير مسؤول، ويحكم بما يرسم به هواه، وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أو نابذها، ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى، ونفروا من ذكره، لعظم مصابيح منه،

وكثرة ما جلب على الامم والشعوب من الاضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز ، إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالا ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالا ، بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً ، وتؤكل فيه الاموال أكلاً ، وتسفك الدماء زوراً ، وتدمر البلاد تدميراً ، فلا تثريب عليهم إذ كرهوا سوقه في سياق مدح ، ولو مراداً به غير ما عرفوه .

ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحها ، وإنها توجب تقييد الحاكم بالسنن والقانون ، ومن البديهي الواضح أن نصوص الشريعة لا تقييد الحاكم بنفسها ، فإنها ليست إلا عبارة عن معاني أحكام مرسومه في أذهان أرباب الشريعة وعلمائها ، أو مدلولاً عليها بنقوش مرقومة في الكتب ، ولا يكفي في تقييد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها ، بل لا بد في ذلك من وجود أناس يتحققون بمعانيها ، ويظهرون بمظاهرها ، فيقومونه عند انحرافه عنها ، ويحضونه على ملازمتها ، ويحثونه على السير في طريقها ، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر ، رضي الله عنه ، الناس في خطبته الى تقويم ما عساه يكون منه الاعوجاج في تنفيذ أحكام الشريعة ، فقال : « أيها الناس ، من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه » الخ . . الأثر المشهور ، وقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (١) . إذ لا يخفى أن هذه الآية الشريفة عامة في دعوة الملوك وغيرهم ، على معنى أن تلك الأمة ، أي الطائفة من المسلمين ، تدعو الملوك وغيرهم الى الخير ، وتأمرهم بالمعروف وتنههم عن المنكر ، ليقوم بها الدين ، ولا يخرج أحد عن حده ، حاكماً كان أو محكوماً ، وليس الأمر هنا للنذب - كما فهم بعضهم - بل للوجوب والفرض ، على ما صرح به العلماء ، ويؤيده أن قيام تلك الأمة بذلك مما لا يتم الواجب المفروض - وهو التقييد بالشريعة - إلا به ، فيكون واجباً على حكم القاعدة عند فقهاء الشرع « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » وقالوا : إن هذه الطائفة يجب تأليفها من افراد الامة وجوباً كفائياً ، على معنى أنها إن لم تقم فيهم ائتمت افراد الامة بحملتها ، واستحقت العقاب برمتها ، فقرر فرض الله على الامة الاسلامية ان تقوم منها امة ، اي طائفة ، وظيفتها الدعوة للخير ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حفظاً للشريعة من ان يتجاوز حدودها المعتدون ، وصوناً لاحكامها من ان يتعالى عليها ذوو الشهوات ، فينتهكوا حرمتها ، ويخلوا نظامها ، إذ تحرفهم عن العمل بها الاهواء إذا تركوا وشأنهم ، ولم يؤخذ على ايديهم في الاسترسال مع داعيات الشهوات ،

فلم يجعل الله الشريعة في يدي شخص واحد يتصرف فيها كيف شاء ، بل فرض على العامة ان تستخلص منها قوماً عارفين ، جلب كل ما يؤيد جانب الحق ، وتبعيد كل ما من شأنه أن يحدث خللاً في نظامه ، أو انحرافاً في أوضاعه العادلة .

ولقد قلنا أن الملوك والسلاطين داخلون تحت من يجب على تلك الطائفة ارشادهم ، وذلك لتضافر الاحاديث الصحيحة والأخبار الشريفة على وجوب نصيحة الامراء ، قال ﷺ : « أن الدين النصيحة » ثلاث مرات قيل لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابيه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعلمائهم » . وقال : « ان الله يرضى لكم ثلاثاً ، ويسخط لكم ثلاثاً ، يرضى لكم أن تعبدوه وحده ، ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » الحديث .

قال العلماء والنصيحة للأئمة وأولياء الأمر هي معاونتهم على ما تكلفوا القيام به في تنبيههم عند الغفلة ، وإرشادهم عند الهفوة ، وتعليمهم ما جهلوا ، وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم ، وإعلامهم بأخلاق عمالهم ، وسيرتهم في الرعية ، وسد خلتهم عند الحاجة ، ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، والنصح لعامة المسلمين : الشفقة عليهم ، وتوقير كبيرهم ، والرافة بصغيرهم ، وتفريج كربهم ، ودعوتهم الى ما يسعدهم ، وتوقي ما يشغل خواطرهم ويفتح باب الوسواس عليهم . بل قال عليه الصلاة والسلام : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » . فهذه الأنبياء الشرعية ، وغيرها مما لم يسع المقام سرده ، تدل بصراحة على وجوب رصد أعمال الولاة ، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وردهم الى الشريعة الحقة عند الاعوجاج ، ومعلوم أن الأمة بتامها لا يمكنها القيام بهذا فوجب اختصاص ذلك بمن تحتم عليها - بمقتضى تلك الآية (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير . الخ . .) استخلاصهم منها ، عارفين بالواجب فيدعون إليه ، والممنوع فينهون عنه ، وكما كلفت الشريعة المطهرة جماعة المسلمين بمناصحة أولياء الأمور ، والأخذ على أيدي الظالم منهم ، وانتقاء طائفة من خيارهم للهداية والإرشاد ، ووعدتهم بقرب العقاب إذا لم يردوا الظالم عن ظلمه عند إحساسهم به ، كذلك كلفت ولاة الأمور بأن يأخذوا آراء رعاياهم فيما ينظرون فيه من مظان المنافع ومجالبها ، قال تعالى مخاطباً لنبيه الذي لا ينطق الهوى (وشاورهم في الأمر) (١) .

قال ابن عباس : قد علم الله أن ما به إليهم حاجة ، ولكن أراد أن يستن به من بعده ، وقال بعض المفسرين : إن الله تعالى لما علم أن العرب يثقل عليهم الاستبداد بالرأي أمر نبيه بمشاورة أصحابه كي لا يثقل عليهم استبداده بالرأي دونهم . وقال المفسرون في قوله تعالى : (فإذا عزمتم فتوكل على الله) (١) أي إذا عزمتم بعد الشورى فتوكل على الله في تنفيذ الرأي وامضائه . ومن هنا قال العلماء : من أقبح ما يوصف به الرجال ملوكاً كانوا أم سوقة : الاستبداد بالرأي ، وترك المشاورة .

وإذا علمنا أن مناصحة الأمراء أمر واجب على الرعية ، كما تدل عليه الأحاديث والآيات السابقة الشريفة ، وجب على ولاة الأمر أن لا يمنعوه من قضاء هذا الواجب ، فدل ذلك على أن الأمر في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) للوجوب لا للنسب ، وهو ما يؤخذ من عبارات بعض المحققين من علماء التفسير ، خلافاً لما في تلك « الجريدة » من كونه للنسب ، فوضح من كل هذا أن تصرف الواحد في الكل ممنوع شرعاً ، وإن الرعية يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حد الشريعة الحقة ، وأن الولاية يجب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد ، وأن الشورى من الأمور الشرعية الواجبة ، فمن رامها فقد رام أمراً شرعياً ، قضت به الشريعة وحتمته على الحاكم والمحكوم جميعاً ، بحيث لو منعناه لاكتسبنا بذلك إثماً مبيهاً .

ومعلوم أن الشرع لم يحىء ببيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام ، ولا طريقة معروفة للشورى عليهم ، كما لم يمنع كيفية من كفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها ، فالشورى واجب شرعي ، وكيفية إجرائها غير محصورة في طريق معين ، فاختيار الطريق المعين باق على الأصل من الإباحة والجواز ، كما هو القاعدة في كل ما لم يرد نص بنفيه أو اثباته ، غير أنا إذا نظرنا إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو « كان النبي عليه الصلاة والسلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي ناصيته ثم فرق بعد » . ندب لنا أن نوافق في كيفية الشورى ومناصحة أولياء الأمر الأمم التي أخذت هذا الواجب نقلاً عنا ، وأنشأت له نظاماً مخصوصاً ، متى رأينا في الموافقة نفعاً ، ووجدنا منها فائدة تعود على الأمة والدين ، وإلا اخترنا من الكيفيات والهيئات ما يلائم

مصالحنا ، ويطابق منافعنا ، ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانها ، بل وجب علينا إذا رأينا شكلاً من الأشكال مجلبة للعدل أن نتخذه ولا نعدل عنه إلى غيره . . كيف وقد قال « ابن قيم الجوزية » (١) ما معناه : أن أمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان ، فهناك شرع الله ودينه ، والله تعالى أحكم من أن يخص طرق العدل بشيء ، ثم ينفي ما هو أظهر منه وأبين .

فتألف من مجموع هذا : أن الشورى واجبة ، وأن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب ، وأدنى إلى مظان المنافع ومجالبها ، على أنها إن كانت في أصل الشرع مندوبة فقاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان تجعلها عند مسيس الحاجة إليها واجبة وجوباً شرعياً ، ومن هنا تعلم أن نزوع بعض الناس إلى طلب الشورى ، ونفورهم من الاستبداد ، ليس وارداً عليهم من طريق التقليد للأجانب ، ولا آتياً لهم من ذم بعض الجرائد فيها هكذا جزافاً ورجماً بالغيب ، كما سبق إليه قلم محرر تلك الجريدة ، بل ذلك نزوع إلى ما هو واجب بالشرع ، ونفور عما منعه الدين وقبحه العلماء ، وشهدوا من آثاره المشؤومة ما عرفوا به قبح سيرته ، ووخامة عقابه ، نعم . . لا ننكر أنه ربما كان في الطالبين النافرين من سبق إلى حب الشورى وكراهية الاستبداد المطلق بطبيعة التقليد ، ولكن ذلك إن كان فليس إلا نزراً يسيراً من مقدار كثير ، فلا يصح إطلاق القول بالتقليد على فرض أن يجوز التخصيص . ولو قال حضرة المحرر أن كثرة ذم الجرائد للاستبداد وتشويقهم إلى الشورى أحضرهم صور ما أخذوه من الواقع ، وأخطرت بأذهانهم أمثلة المشهود في العيان ، فجسمت ذلك عندهم ، فلذلك اشتدت كراهتهم فيه ، وقويت رغبتهم فيها ، لكان ذلك أدنى إلى الصواب ، ولكن ربما سبق القلم إلى غير المراد .

وأما قول حضرة هذا المحرر أن جواز إعطاء الحرية للأفراد في إبداء آرائهم ، مع كونه تفرداً بالرأي ، أي استبداداً بحتاً ، يستلزم جوازه في جانب الأمراء بالطريق الأولى ، فهو خلاف التحقيق ، فإن حرية الأفراد - على معنى تنفيذ ما يروونه صواباً - لا يقال لها استبداد أصلاً ، لا لغة ولا عرفاً ، فإن واحداً منهم لم يستقل بتنفيذ ما رآه كما هو حقيقة الاستبداد ، بل إنما طلب غيره لمشاركته في الرأي ، وما هو من معنى الاستبداد في شيء ، وذهاب المحرر في هذه العبارة خلف فكره يعد من سبق القلم وجريانه بما لا يرجع إلى أصل علمي ، إذ ليس في تشارك أفراد

العمامة تصرف الواحد في الكل ، بل تصرف الكل في الكل ، أو تصرف الكل في الواحد .

سلمنا كونه استبداداً ، فهل يستلزم ذلك صحة الاستبداد في جانب الامراء ، مع العلم بأن رأي الواحد ليس مثل رأي الكل ؟! إذ الأول مظنة الخطأ ولا يحتمل الثاني خطأ ، إلا احتمالاً يفرضه العقل ، وتكذبه العادة والاختبار . ومن ثم قال سيدنا عمر ابن الخطاب : « الرأي الواحد كالخيط السحيل - وهو الجبل على قوة واحدة - والرأيان كالخيطين ، والثلاثة الآراء كالثلاثة لا تنقطع » . وقال ﷺ : « ما تشاور قوم إلا هتدوا لأرشد أمرهم » . وقال تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام : (واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي اشد به أزري واشركه في أمري)^(١) . وقال عمر رضي الله عنه : عندما جعل الخلافة شورى بين ستة « ان انقسموا اثنين وأربعة فكونوا مع الاربعة » ، ميلاً منه الى الاكثر ، لأن رأيهم الى الصواب أقرب ، قاله السيد السند ، وعن أبي هريرة : « ما رأيت أكثر تشاوراً من أصحاب رسول الله » . أفبعد هذا يصح الحكم بأولوية استبداد ولاية الامور ؟! لا شك أن الحكم بهذا يكون من قبيل ترجيح المرجوح من حيث هو مرجوح ، بل من ضرب تجويز الممنوع ، ان أريد الاستبداد المطلق ، حيث علمت امتناعه مما أسلفناه لك من الادلة المنقولة والبراهين المسموعة .

هذا ما أردنا ابراده في هذا المقام ، دفعاً لما توهمه عبارات تلك الجريدة من تجويز ديننا للاستبداد المطلق أو إيجابه ، مع كونه براء منه ، ورفعاً لما عساه يتولى بعض الازدهان من كون حكم الشورى عندنا معاشر المسلمين النذب ، مع أنه الوجوب ، كما قررنا ، ولعل من يدعي أن الامة الإسلامية لا تصلح للشورى ، زعماً منه أن ديننا القويم يأبأها ، يكتفي بهذا المقال ، فيعلم أن شريعتنا شريعة سمحة ، تأبى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ، ولا يحفظون للسنة ذمة ، وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً ، ذلك هو الحق . والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل .

في الشورى^(١)

تكلمنا في العدد الماضي عن الشورى ، ولكن من حيث حكمها الشرعي ، وقد أثبتنا هناك أنه الوجوب ، كما تبين مما نقلناه من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وأئمة المسلمين ، رضوان الله عليهم أجمعين .

والآن نتكلم عليها من جهة إمكانها عندنا ، ومن حيث المنفعة والفائدة المترتبة عليها في بلادنا المصرية التي لم ترها من عهد قديم ، فنقول :

لا يخفى أن أبناء قطرنا المصري قد انتقلت أفكارهم من مركز الرقعة إلى مجال الجولان في المنافع والمضار ، ووجوب السعي لطلب الأولى من طرقها ، ولزوم الاجتهاد في دفع الثانية مما يقطع عرقها بالمرة أو يخففها شيئاً فشيئاً على قدر الإمكان ، وذلك بما مر عليهم من الحوادث المتنوعة الأشكال ، ومن البين أن الأهالي إذا دب فيهم هذا الروح تشوفوا لأن تكون أفرادهم متساوية في القانون والمعاملات بدون تفرقة بين هذا وذاك ، وصح أن يوجد فيما بينهم قوم - (وهم الخواص الذين حصلوا طرفاً من المعارف والعلوم) - يتدبرون على التفرقة بين الملايم والمنافر ، ويعرفون طريق الأول الذي يجلب منه ، وسبيل الوقاية من الثاني ، ويرضون أن يجعلوا أنفسهم في مقام العمل للباقيين والسعي لهم فيما يعود على الجميع بالمنافع والخير على قدر ما يستطيعون .

أما كون البلاد المصرية قد صارت أهاليها على هذا الفكر فهو أمر جلي لا يختلف فيه اثنان ، ولا نخص ذلك بالخواص ، فان العمامة ، وهم أهل الأعمال البدنية المستغرقة لبياض

النهار وسواد الليل قد انتقلوا عما كانوا فيه من قبل بكثير ، وإن كان الانتقال في كل من الفريقين (الخواص والعوام) على درجته اللائقة به ، المناسبة لما اكتسبه من المعارف أو التجربة أو تأثير الحوادث أو غير ذلك من أسباب الانتقال من حال إلى أعلى منه في الوجود .

وأما كون الأهالي إذا دب فيهم روح الاستبصار تشوفوا للعدل والمساواة ، وتشوقوا لجلب المنافع ودفع المضار . وأمكن أن يوجد فيهم جماعة يقدر على القيام بمهام المصالح ، فهو أمر من مقتضى الفطرة البشرية ومن لوازم سير الانسان وترقيه في مدارج التقدم ، فلو تخلف التشوف للعدل والمساواة عن التنبيه والاستبصار للزم انفكاك المألوم عن لازمه ، وهو أمر بين البطلان ، فان معنى التنبيه والتيقظ هو الإحاطة بأن الحالة الأولى غير مناسبة للمصلحة ، والعلم التام بأن المصلحة والمنفعة لا يلائهما إلا كذا من الأحوال ، ولا معنى للعلم بأن ذلك لا يليق ، وهذا هو المناسب ، إلا ترك الأول والاستمسك بعروة الثاني وطلبه من جهات وسائله الموصلة إليه ، فظهر أن التشوف للعدالة والانتظام من لوازم التنبيه والاستبصار ، لا تنفك عنه في أي ظرف من ظروف الوجود ، فإذا تنبّهت الأهالي علمت ...^(١) فيلزمها أن تخصص طائفة منها للنظر في منافعها وجلب مصالحها ، حيث أن ذلك لا يسع جميع الأفراد ، فإن منهم العامل والزارع والتاجر ، ومن لا يقدر إلا على السعي في منفعه الخاصة به وبعائلته ، إلى غير ذلك من المهن والصنائع والأعمال .

فإذن قد ثبت أنه لا مانع لوجود الشورى في بلادنا من جهة أهاليها ، بل إن حالتهم الآن تقضي بلزوم وجودها ، حيث أنهم قد صاروا جميعاً على ما قدمناه من الانتقال من حال إلى حال ، ومن التنبيه والاستبصار على حسب اختلاف الطبقات وتباين الدرجات بين الأفراد .

هذا من جهة الأهالي المصريين ، أما من جهة الهيئة الحاكمة فكذلك لا مانع للشورى ولا محذور في وجودها ، وذلك لأن من بیده زمام الامر والنهي في الديار المصرية وهو الجناب الخديوي المعظم مبال بطبعه إليها من بدء نشأته الكريمة ، وقد شب ، أيده الله ، على حبها وتعزیز شأنها وارتفاع منارها ، ودليلنا على ذلك تأييده لمبادئها من عهد أن ولي الامر واستوى على أريكة الخديوية المصرية وأخذ يدير حركة البلاد ، فقد رأينا جنابه

(١) مقدار ثنائي كلمات محدوفة ، بسبب « تجليد » الصحيفة ، اذ ذهب السطر الاسفل منها عند التجليد .

الكريم قائماً بأمر العدل والمساواة والنظر في مصالح رعيته ومهتماً كل الاهتمام بمصالحهم وجلب منافعهم ودرء مضارهم وسد خللهم وراحة بالهم ، وعلمنا من سجايه الطاهرة أنه لا يميل إلى الاسترقاق ولا يألف الاستعباد ولا يرضى لرعيته إلا سلوك جادة الخير والسعي فيما يعود عليهم بالفائدة الحقة ، وأن تكون نيرة الفكرة عارفة بمصالحها أنفسها ، تقدر على النظر في المصالح وجلب الملائم ودفع ما يعوقها عن الوصول إلى الكمال . ولا ريب أن من كانت هذه أحواله المشاهدة منه في كل حين من الاحيان فهو أحب للشورى ، من سواه ، فإنها تؤيد مشربه وتعضد مبادئه ، والإنسان لا يكره ما يساعده على مقاصده في حال من الاحوال ، فظهر أن الجناب الخديوي المعظم محب للشورى ، بل إنها من مقاصد ذاته الكريمة ، ولا سيما إذا أضفنا لذلك أن جنابه المعظم قائم بواجبات الدين القويم حق القيام ، وأنه أعزه الله متمسك بعروته الوثقى ومحافظ على اوامره ونواهيه كل المحافظة ، وأن حكم الشورى في ديننا هو الوجوب ، فلا يشك احد بعد هذا فيما قلناه من ان الشورى هي من اعظم مقاصد خديويتنا المعظم ، ايده الله ونصر به الحق واعز به اهل هذه الديار .

وكذلك لا يرتاب احد في ان هيئة حكومتنا الحاضرة ، وخصوصاً دولتو شريف باشا ، رئيس مجلس النظار لها ميل كلي إلى وجود الشورى في هذه البلاد ، وقد اشتهر بذلك دولة الرئيس وعرف بحرية المشرب بين الخاصة والعامة ، فلا حاجة إلى اقامة البرهان على ما لدولته من حسن المقصد وإرادة الخير للعموم ، وكذلك بقية النظار الكرام ، فإن جميعهم من المساعدين على هذا المقصد الجميل ، ومضدين لمبادئ الجناب الخديوي المعظم ، ايده الله .

فإذن لا مانع كذلك من جهة الحكومة ، بل إنها مساعدة ومعزدة لوجود الشورى في هذه البلاد ، فثبت ان وجودها في بلادنا المصرية ممكن ، بل وواجب محتوم ، حيث قد ثبت انه لا مانع من إحدى الجهتين (الامة والحكومة) وثبت انها (الجهتين) طالبتان لوجودها وتحققها في الديار المصرية التي قد استعدت للحصول على الغاية الحسنة وتبأّت للوصول إلى درجات الكمال .

هذا ما يتعلق بالشورى من جهة إمكان وجودها في بلادنا المصرية ، اما ما يتعلق بها من حيث منافعها فيها فهذا ببيان :

إننا لو تتبعنا الاحاديث الكريمة والآثار الصحيحة لرأيناها كلها ناطقة ببيان... (١)
العدل عنها وزيادة عن هذا فإن الشرع الشريف لم يأمر من اتبعه بها إلا وهو عالم بأن
لها مزايا ومنافع لا تتحقق إلا بها ولا تحصل إلا بوجودها ، وقد شاهدنا مصداق ذلك
كله في أي بلد أو مملكة قامت بأمرها واتخذتها دليلاً في جميع أعمالها ، ورأينا أن
الضد بالضد ، فتبين من ذلك أن للشورى في ذاتها منفعة تدور معها وجوداً وعدم
بدون فرق في الموقع والزمان ، وهذا أمر نظنه بيناً بنفسه ، فلا حاجة بنا إلى طول
الكلام فيه .

وإن بلادنا المصرية ، بلا ريب ، لا فرق بينها وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى
ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها ، من حيث القبول للمصلحة ، والاستعداد للخير ،
والقدرة على التفرقة بين الملايئط والمنافرات ، ومحبة الأولى وكراهية الثانية ، والفرح
بالإصلاح والحزن من الإفساد ، إلى غير ذلك مما تقتضيه هذه الصفات .

وقد اثبتنا أيضاً فيما تقدم أنه لا عائق من جهة الاهالي ، فانهم لم يكونوا الآن على
ما كانوا عليه من قبل ، بل انهم قد تغيرت حالتهم وعرفوا الضر من النافع ، وتوجهت
رغبتهم للحصول على ما ينفعهم . ولا ريب ان هذه الحالة هي مقدمة النجاح وطلبة
الفلاح ، ومن حصلت له المبادئ تطلع إلى تحصيل الغايات ، وليس من غاية نافعة إلا
وسببها الشورى ، فلا تحصل إلا بها ولا تتحقق إلا بوجودها . فالشورى حينئذ نافعة في
ديارنا المصرية كنفعها في غيرها من البلدان ، وهذا أيضاً مما لا نطيل الكلام فيه فإنه
اجل من ان يقام عليه البرهان .

واما حصول المنفعة المقصودة من الشورى بالفعل في بلادنا ، فلأن انتخاب النواب
قد تم على وجه يضمن حصولها ، ويكفل تحققها ، إذ لا يخلو المنتخبون من أن يكون
غالبهم من أهل الدراية والمعرفة وارباب النظر والفكر الذين يعرفون ما هي الشورى
وما هو المقصد منها وما هي المنفعة للبلاد وما هو الطريق الموصل اليها ، فإن بلادنا قد
انتشر فيها العلم منذ أزمان طويلة تكفي للمشتغل فيها بالمعارف ان يكون على حالة التنبيه
والاستبصار التامين الذين يقتدر معها على الجولان بفكره في أي موضوع ، ويمكنه بها
ان يكون من النافعين لوطنه وإخوانه فيه ، ولا يخفى أن مثل هؤلاء كثير جداً في

(١) مقدار ثلثي كلمات محذوفة ، بسبب ذهاب السطر الاسفل من الصحيفة عند « التجليد » .

البلاد . وقد وقع الانتخاب على كثير منهم في هذه المرة لمجلس النواب ، ولا نشك في
ان هذا العدد فيه الكفاية التامة لتحقيق منفعة الشورى المقصودة منها في بلادنا
المصرية . فإن أي قطر من الاقطار لا يكون المجموع فيه للمشورة إلا على هذا المثال .
أي يكفي ان غالبهم بكان من الدراية بأحوال البلاد وعلم بطرق منافعها اللازمة فيها .
وقد علمنا علم اليقين أن غالب المنتخبين عندنا هم على هذا الحال . فلا يضرنا والحالة
هذه ان يكون القليل ليسوا كالكثير في هذه الصفات كما لم يضر في احد الممالك المتعدنة
وجود مستشير يها على هذا المنوال . بمعنى ان غالبهم كالغالب عندنا والقليل منهم كالقليل
مننا ، وهذا امر مسلم لا مرية فيه ولا خفاء . ومع ذلك فقد نالوا ثمرات الشورى
وحصلوا على فوائدها . فالقول إذن بأنهم هم ينالونها ونحن نحرم منها مع تساوي الامر
بيننا وبينهم مما لا يصح في الاذهان ولا تقوم عليه حجة ولا يؤيده برهان .

فثبت من كل هذا ان الشورى ممكنة الوجود في بلادنا ، بل لا بد منها فيها ، وانها
نافعة في اقطارنا المصرية كغيرها من سائر الممالك والبلدان ، وقد سمحت الإرادة الخديوية
بتحققها عندنا . فلا ريب ان تجتني اهل هذه الديار منفعتها ، وتدخل في دور جديد
يشي فيه التاريخ على... (١)

(١) مقدار ثلاث كلمات محذوفة لذهابها في عملية تجليد الصحيفة .. من أسفله .

الشورى والقانون^(١)

قد أسلفنا فيما سبق من أعداد « الجريدة »^(٢) ان القوانين تختلف باختلاف أحوال الأمم ، وبيئتنا الأسباب الموجبة للاختلاف ، وضربنا لذلك أمثالا لتقريب المطالب من الأذهان ، وان ذلك صريح في أن القوانين متعددة ، وأصنافها متنوعة ، لتفاوتها بحسب الغرض المقصود منها ، أعني ضبط المصالح ، وفتح سبل المنافع ، وسد طرق الفساد .. والآن نريد أن نبين أقربها للغرض ، وأبعدها عن مساقط الاهمال ، وأمنعها عن عبث الجهل والاغراض ، فنقول :

ان القانون الصادر عن الرأي العام هو الحقيقي باسم القانون المقصود بالبيان ليس إلا ، وبيانه ان الاجتماع بين أمة من الناس في مبدأ أمره لا يكون له داعية سوى الصدفة ، أو أسباب أخرى قهرية لا تخرج عن الطوارق التي تلم بالانسان فتلجئه إلى ملجأ من نوعه ، يستعين به على دفعها ، فإذا استتب الاجتماع ، وسكن الأمن في قلوب المجتمعين ، وانقطع كل منهم في الأسباب التي توصله إلى لوازم المعيشة ، نزع فيهم حب المسابقة في كل ما يتنافس فيه كل حي ، وتولدت من ذلك شدة الطمع والشره ، وجر الأمر إلى الحسد والبغض والمبطل ، فأصبحوا - وهم في مكان واحد - متباعدي المقاصد ، أشتات القلوب ، لا يبالي أحدهم بمصلحة الآخر بأي طريق سلك ، ونسي رابطة الاجتماع ، وواجب الاشتراك في الوطن ، وتناول أشدهم عضداً مقاليد الحكم عليهم ، وبث فيهم أعوانه وأنصاره بدون قاعدة تربط الاعمال ، وتبين الحدود ، فحينئذ لا ترى لاثنتين

منهم رأيين متوافقين ، ولا قصدين متطابقين ، بل لا نرى إلا نفوساً شاردة ، وأغراضاً متباينة ، تسوقهم عصا الظلم ، وتجمعهم دائرة الغرم ، فهم في هذه الحالة ليس لهم وجهة تربط أعمالهم ، وتوحد مقاصدهم ، بحيث تكون محوراً لدائرة أفكارهم ، وغاية تفتهمي اليها حركاتهم في كافة أمورهم ، إذ ما نزل بهم من دواعي الاضطراب ، وأسباب تبليل الالباب ، جعل لكل منهم شأنًا خاصاً به ، فلا يفكر يوماً ما في حقوق الاجتماع ، ونسب الارتباط ؛ فكأنه أمة وحده ، مقطوع العلائق بغيره ، فلا يتصور أن يكون لهم حينئذ رأي عام يجمعهم ، وإذا استمرت بهم هذه الحال زمناً طويلاً فسدت طباعهم ، وتبدلت أخلاقهم إلى ملكات رديئة ، تحملهم على البطالة والكسل ، وتكلمهم إلى الآمال العاطلة ، والاماني الكاذبة ، وتورثهم الخمول والذل والفتور ، فإذا توالى عليهم الحوادث ، وعلمتهم أسفار الاخبار طرفاً من سير الامم ، تذكروا انه قد كان لهم من حقوق الاجتماع ما يسوقهم إلى العيش الرغد ، ويصون عناصرهم الشريفة من لوث الحسة ودناسة الاتضاع ، فتهم نفوسهم بتقويم دعائم الاجتماع على أصولها التي تطالبهم بها طبيعته ، فتانهم تلك الاخلاق التي نشأوا بها ممانعة تضعف منهم قوة العمل ، فكلمها قويت فيهم دواعي الاجتماع اشتدت كراهمتهم للتقاعد عن الاخذ بالوسائل ، وطفقت نفوسهم تنفض عنها درن الملكات الفاسدة ، وتوفرت فيهم بواعث الاعمال المختلفة ، وأصبحت المقاصد متجهة إلى غاية واحدة ، وهي المعاضدة على حفظ الهيئة الاجتماعية ، فعند ذلك نرى من لم تهزه الشفقة منهم على المنافع العامة ، ولم يفقه حقيقتها يوماً ، يفضلها على غاياته الخاصة ، ويعلمها حق العلم ، بدون أن يتلقى درسها من معلم ، فان الحاجة هي الاستاذ الذي لا يضيع تعليمه ، ولا ينيب ارشاده ، ومن هنا ينشأ بين الناس ما يعبر عنه بالرأي العام ، وهو الاساس الذي بدونونه لا يمكن أن تتوجه الكلمة في أمر ما يراد التداول فيه ، ونقطة التلاقي التي تجتمع بها أطراف الافكار المتشعبة ، وتنمحي فيها الاغراض المتعددة ، إذ ليست في الحقيقة أغراضاً ذاتية وان تلبست بصورها ، وانما هي طرق متخالفة تؤدي إلى مقصد لا يخرج عن الرأي العام ، وسالكوها بلغوا درجة الاجتهاد ، وكل عامل للأمة مستخّر لاتقاء أقرب الطرق الحالية من أعباء الكلفة ، كما يشهده من وقف على مشارب القدماء والمتأخرين من السياسيين ، حيث يتفرون أحزاباً ، وينصبون حلبة الجدال في البحث عن الصالح العام .

فإذا بلغت أمة من الناس هذه الدرجة من التنور ، وأصبحوا جميعاً على رأي واحد في وجوب ضبط المصالح ، وتقييد الأعمال بحدود مقدسة تصان ولا تهان ، اندفعوا جميعاً

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٢٩٠ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٦ صفر سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) الوقائع المصرية .

إلى طلب هذه الحقوق الشريفة بدون أن يخشوا لومة ، ولا يكتفون دون أن يروا بين أيديهم قانوناً عادلاً ، لائقاً بمجاهداتهم ، منطبقاً على أخلاقهم وعوائدهم ، كافلاً بمصالحهم ، يرجعون إليه في أمر المساواة والأمن على العباد والبلاد ، ولا يعجبهم أن يكلوا وضعه لواحد منهم يتولاه بنفسه ، إذ الواحد لا يتأتى له أن يشخص مصالح الجميع مع تباينها ، وهذا أمر ينبني عليه صحة القوانين وما يترتب عليها من الفوائد ، ولا يمكنهم أن يباشروا وضعه جميعاً ، إذ فيهم من تمتعه موانع قوية عن ذلك ، فلم يبق إلا أن ينتخبوا منهم نواباً - بقدر الحاجة - للقيام بهذا الواجب ، من كل جهة ، ومن كل ذوي حرفة ، ليكونوا جميعاً على علم بأحوال موكلهم عموماً ، وطبائع أمكنتهم ، فإذا أتموا هذا القانون على وجه كامل شامل ، بعد البحث الدقيق ، وان استغرق عملهم أمداً ، كان هو القانون المعمول عليه علماً وعملاً .

أما علماً فلأن أحكامه كلها صارت معلومة لدى أفراد الناس جميعاً ، لأن من وضعها هم نوابهم ، ولا يخفى أن نفس المنوب عنهم لا يغفلون طرفة عين عن كل أمر من أمورهم يشرع النواب في المداولة فيه ، ليقفوا على طريق الجدال في كل مبحث ، ويعلموا ما تم عليه الرأي فيه ، على أن صحف الأخبار التي لا يخلو منها قطر من الاقطار تتكفل بنشر المفاوضات والأحكام في كل مسألة ، فتكون هي السفراء بين « مجلس النواب » وبين الرعايا على اختلافهم ، ولا يضر عدم العلم لأفراد منها كالسوقة الرعاع ، والعملة وان كثروا ، فانهم كآلات الصماء الموقوفة على الأعمال البدنية ليس إلا ، فتبين من ذلك أن العلم بأحكام القانون الذي يضعه جملة النواب لا بد أن يتحقق بين الأفراد ، فبعد إتمامه لا يحتاج الأمر إلى المداولة فيه إلا لمن هو حديث عهد به .

وأما عملاً فلأن القانون عادل منطبق على المصالح ، ومثله حقيق بأن يرسم في صفحات القلوب ، خصوصاً وأن واضعيه هم النواب ، والنائب لسان المنوب عنه ، فكان من وضع الأمة بتمامها ، وتلك حجة عليهم بأنهم جميعاً متعاهدون عليه ، سيما وأنهم هم الذين تقاسموا بالآيمان على الأخذ بالأحسن من كل شيء نافع ، وأن قلوبهم طويت على المحافظة على الرأي العام ، وأنهم جميعاً سائرون إلى غاية واحدة فكيف بعد هذا كله يترك القانون حبراً على ورق بدون علم ولا عمل ؟ .

فقد وضح مما ذكرناه أن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن رأي

الأمة العام ، أعني المؤسس على مبادئ الشورى ، وان الشورى لا تنجح إلا بين من كان لهم رأي عام يجمعهم في دائرة واحدة ، كأن يكونوا جميعاً طالبين تعزيز شأن مصالح بلادهم فيطلبونها من وجوهها وأبوابها ، فما داموا طالبين هذه الوجوه فهم طلاب الحق ونصراؤه ، فلا يلتبس عليهم بالباطل ، ولا لوم عليهم إذا لم يأت مطلوبهم على غاية ما يمكن من الكمال ، فان الحصول على أقصى المراد يستحيل أن يكون دفعة واحدة ، كما قضت حكمة الله تعالى في خلقه ان الشيء لا يبلغ حده في الكمال إلا بالتدريج ، بل اللوم كل اللوم أن يضرب الطالب صفحاً عن مطلبه ، ويقصر في السعي ، ويرضى بحالته ، فيقف عندها ، وقد هيا الله له الأسباب ، ومهد له الوسائل ، إذ ذلك ضرب من الجهل المركب القبيح ، الذي يجعل صاحبه أدنى درجة من الحيوانات العجم .

وان استعداد الناس لأن ينهجوا المنهج الشوري غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والنظر على أصول الجدل المقررة لدى أهله ، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق ، وضبط المصالح على نظام موافق لمصالح البلاد وأحوال العباد ، ولا يتوهم أن القانون العادل المؤسس على الحرية هو الذي يكون منطبقاً على الأصول المدنية والقواعد السياسية في البلاد الأخرى انطباقاً تاماً ، فإن البلاد تختلف باختلاف المواقع ، وتباين أحوال التجارة والزراعة ، وكذلك سكانها يختلفون في العوائد والأخلاق والمعتقدات إلى غير ذلك ، فرب قانون يلائم مصالح قوم ولا يلائم مصالح آخرين ، فينفع أولئك ويضر هؤلاء ، إذ على مؤسس القوانين أن يراعي أخلاق الناس على اختلاف طبقاتهم وأحوالهم ، وطبيعة أراضهم ومعتقداتهم ، وكافة عوائدهم ، ليتسنى له أن يحدد مصالحهم ، ويربط أعمالهم بحدود تجر اليهم جلائل الفوائد ، وتسد عليهم أبواب المفساد ، وحينئذ لا يسوغ لأرباب الشورى أن يجاروا غير بلادهم في سن القوانين ، بل عليهم أن يجعلوا أوضاع بلادهم وأحوال الأهالي الحاضرة نصب أعينهم ، حتى يتنبأ لهم حينئذ أن يرسموا ما لا بد منه من الأحكام الملائمة ، فإذا أمعنوا النظر ودققوا في البحث وطلبوا الحق حيث كان ، وان من صغير ، وكان هذا المقصد السائق للجميع على البحث والتنقيب ، انفتحت لهم عيون المسائل ، وسهلت عليهم صعب المطالب ، وحومت أفكارهم على ما كان يحسب أبعد خطور بالبال فتغلغل أفكارهم في ما وراء ذلك من الأمور التي لا يكاد يكشف الحجاب عنها في مبدأ الأمر ، حتى يحصلوا على مبادئ أولية يتخذونها قواعد كلية لما يرد عليهم من الأبحاث ، كأن يستعملوا قاعدة القياس والحكم

على النظائر والاستدلال بالأصل والعادة والعرف وأمثال ذلك في محاوراتهم ، بعد ان صارت لديهم من المسلمات الأولية ، وقد كانت في بداية الأمر من الغوامض التي يحتاجون في حلها إلى نظر وبحث ، وهكذا يتدرجون من الوسائل إلى المقاصد ، ثم ينساقون من المقاصد التي لديهم بديهية المبادئ إلى مقاصد أعلى وأسمى ، حتى يثبت قدمهم في الشورى كل الثبات .

ومما تقدم سرده تعلم أن أهالي بلادنا المصرية دبت فيهم روح الاتحاد ، وأشرفت نفوسهم منه على مدارك الرأي العام ، وأخذوا يتنصلون من جرم الاهمال ، ويستيقظون من نومة الاغفال ، وقد مرت عليهم حوادث كقطع الليل المظلم ، ثم تقشعت عنهم ، فطالعوا من سماء الحق ما كحل عيونهم بنور الاستبصار ، حتى اشرأبت مطامعهم إلى بث أفكارهم في ما يصلح الشأن ، وبله الشعث ، ويجمع المتفرق من الأمور ، ليكونوا أمة متمتعة بمزاياها الحقيقية ، فهم بهذا الاستعداد العظيم أهل لأن يسلكوا الطريق الأقوم ، طريق الشورى والتعاقد في الرأي ، فقد أزف الوقت ، ولم تسمح لهم ظروف الأحوال بأن يتأخروا عن سن قانون يراعى فيه ضبط المصالح على وجه ملائم ، يتبادلون فيه الأفكار الحرة والآراء الصائبة ، فلذا أجمعوا رأيهم على تأليف مجلس الشورى ممن لهم دربة ودراية تامة بشؤون البلاد ، وصدرت الأوامر السامية بانتخابهم نواباً حسب ما قضت به نوااميس الحرية ، وانشرحت صدور الناس عامة بهذا الأمر ، واستبشروا بما يكون من عاقبة هذا المسعى الجليل ، سيما وقد عهدوا من الحضرة الخديوية ارتياحاً تاماً لما يؤيد شأن البلاد ويعلي كلمة الوطن ، ولنا أمل لا يخيب في أهل البلاد وحضرات النواب ، فهم أجل من أن يعدلوا عن طريق النجاح ، أو يكون سعيهم إلا في حب الإصلاح ، وهذه هي خطوة نعدّها - ان شاء الله - في سبيل تقدمنا فاتحة الاطاف .

برنامج الحزب الوطني المصري^(١)

١ - يرى الحزب الوطني محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة المصرية والباب العالي واتخاذ ذلك الباب ركناً يستند عليه - ويعتقد أن جلالة السلطان عبدالحميد مولاهم وخليفة الله في أرضه وإمام المسلمين لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية ، كما يعتقد هذا الحزب ، أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ، ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، أي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التي منحتها استقلالها الإداري^(٢).

(١) علاقة الاستاذ الامام بهذا البرنامج وثيقة جداً ، فهو الذي صاغه كوثيقة تثل وجهة نظر الحركة الوطنية المصرية ، كي يتقدم به صديق هذه الحركة « ولقر بلنت » الى « غلادستون » رئيس وزراء إنجلترا من السير في طريق معاداة الحركة الوطنية المصرية .. وبلنت يتحدث عن قصة وضع هذا البرنامج بواسطة الاستاذ الامام عقب مقابلة عرابي لقلنت فيقول : « وكان لهذا اللقاء الاول من حسن الاثر على رأيي في الضابط الفلاح ما حملني على الذهاب في الحال لصديقي الشيخ محمد عبده لأفضي اليه بحقيقة هذا التأثير ، ثم اقترحت وضع برنامج بما أخبرني عرابي به ... ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وآخرون وصاوبو نحي منشوراً يتضمن آراء الحزب الوطني بكل دقة . وقد أخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور الى محمود سامي ، والذي كان وزير الحرب ، وضمن موافقته عليه ، وكذلك اطلع عرابي على المنشور ووافق عليه . انظر كتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ففيها يبرز دور الاستاذ الامام في وضعه وتحدد علاقته الوثيقة به .. والبرنامج منشور في ملاحق كتاب « بلنت » السابق الاشارة اليه ص ٧٩٣ - ٧٩٨ .

(٢) يقارن هذا الرأي فيما يتعلق بعلاقة مصر بالدولة العثمانية برأي الاستاذ الامام الذي كتبه « بلنت » والذي وضعناه تحت عنوان (دفاع عن حكومة الثورة) .. مع مراعاة الاختلاف في السياق والمقام ، فالجوهر واحد والموقف متحد .

وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا المدافعة عنه ، ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ - هذا الحزب يخضع للجناب الحديو الحالي ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل ، والإلحاح على الحضرة الحديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الأمور ، وهم يساعدونه قلباً وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها .

٣ - رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوروبية هو الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم ، مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة ، وإن كانت تلك الأموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية ، والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين ، فهم يشكرونها ويشنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتياً ، وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ، ومستعدون لإذاعتهم ، فإنهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرعون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق ، مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الإسراف الخارج عن الحق باقياً .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع قنعتهم بخيرها وإقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحجة ، ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر ، فإنهما

أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعنا إدارة ماليتهما من أهلها وتكفلنا بنجاحها .

٤ - رجال الحزب الوطني يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل في البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استغلال مصر ، وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد - بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم - والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم إلا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة ففقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب - الذي انعقد الآن - وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة واستعين عليه بجعل المطابع آلة تقوِّق نحوه السهام فيتكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم ، ولهذا فوض الأهالي أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة في النمو ، وليس في عزمهم ابقاء الحال على ما هي عليه ، بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة بعد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨ ألف عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ - الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني ، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحترق أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة الحمديدية الحقة تنهي عن البغضاء ، وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا

عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم .

٦ - آمال هذا الحزب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبياً ، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة .

وللمصريين اعتقاد في دول أوربا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تخطى عنهم من يساعدهم .

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

الناس من خوف الذل في الذل

والناس من خوف الفقر في الفقر (١)

كلمات جمعت من درر المعاني صنوفاً ، فتقلدتها الآذان شنوفاً ، وعبارة حوت من الحكم ألوفاً ، قامت لها ألباب العرب صفوفاً ، فارتفعوا على أمم الأنام ألوفاً ، ومقالة شفتت عن خالص الحقيقة شفوفاً ، فكانت لبعض النفوس سفوفاً شفيت به من أمراض الخوف والارتباغ ، فاعتزت مكاناً ، وأعتلت شأناً ، وكانت سعيدة في الحال ، وعند المال ، ولهذا فإننا نورد لها مورد البيان ، لتنجلي حقيقتها للاذهان ، ولنفس بنوال المأمول ، فنقول :

إن في سبيل السعادة الإنسانية ، التي هي ثمرة وجود الانسان ونتيجة خلقه ، عقبات لا بد من قطعها لمن يريد أن يكون سعيداً ، ولا يخلو اقتحامها من صعوبة تلحق بالمعاني بعض الآلام الوقتية ، وتصور تلك الآلام يقعد بالنفس عن العمل متى كان النظر قاصراً والهمة ساقطة . ولكن من وراء التقاعد أهوالاً صعباً ، وآلاماً شداداً تلزم من تلم به فيصير شقياً فقيد اللذة ما دامت الحياة . ومن ثم أوجبت الأنبياء والحكماء والعقلاء من كل أمة في كل عصر السعي في سبيل السعادة ، من غير مبالاة بما يعرض فيه من المشقات ، علماً بأنها آلام وقتية عاقبتها الراحة الدائمة وغايتها النعيم المقيم ، ونهوا عن الإهمال وإن كان فيه نوع من الراحة الآنية واللذة العرضية ، لإصارتها إلى الشقاء اللازم ، وبئس المصير .

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣١٦ في ٢٤ يناير سنة ١٨٨٢ م (٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) .

غير ان كثيراً من الناس تعظم في وهمه صفار الأمور ، وتقوى في غيخته ضعاف الأتعاب والمشقات ، فيخلد إلى أرض الخمول والتخلي عن الأعمال ، ظناً منه أن هذا خير له من الإقدام على العمل المقرون ببعض التعب أو المستعف لضرب من ضروب الغناء ، فهؤلاء الذين يصعب عليهم احتمال المشاق اللازمة لهذه الحياة الدنيا ويطلبون الراحة من كل ما يخيله الوهم شقاء فيقعّدون عن الجد يحرمون السعادة .

فإذا خاف الإنسان تلك الآلام الوقتية ، وهو لها له الوهم ، فأقعدته الخوف عن الجد في تحصيل العزة تدركه الشقوة ويصير من الأذلاء ، وما سبب هذا إلا خوف الذل والشقاء ، ومن أجل ذلك ترى ضعفاء النفوس الذين يعلمون من ذواتهم العجز عن بلوغ ما يأملون ، ويتيقّنون من همتهم القصور عن إدراك ما يبتغون تصور لهم الأوهام مخاوف في طريق الأعمال ، وربما لم يكن لها حقيقة في عالم العيان ، فينصاعون لحكم الوهم ، وتحملهم الروعة على ملازمة ملاذ الكسالة ، فيصيرون إلى شر ما كانوا منه يفرون . وكثيراً ما تحكى لنا التواريخ شقاوة الذين آثروا الإحجام على الإقدام بسبب الماضي مع تلك الأوهام التي غالباً تكون فاسدة لا حقيقة لها ، بل كثيراً ما شهدنا أناساً حرموا النعيم وقاموا في الغناء لذاهم خلف ما يتوهمونه من المخاوف والمشقات الآنية ، ولو علموا أن ما يتوهمونه مخاوفاً ربما لا يلقونه في سبيل المسعى ، وأن سعيهم إنما هو فرار من أشرار لا بد أن يجلبها التهاون والإهمال ، وأنه يمكن أن يدفع الإقدام عنهم مضرات فوق ما لا بد من وجودها ، وأن ذلك المخوف ألم وقتي يسارع إلى الزوال عند بلوغ الغاية . لو علموا كل هذا لما وسعهم إلا الإقدام ، ولكنهم جهلوا مقادير الأشياء ، وخافوا ما لا ينبغي الخوف منه ، فنالوا الذل والهوان ، وبئس المنال .

والسر في ذلك ان الوجود الإدراكي مؤسس على ركنين عظيمين : أحدهما . جلب المنافع . والثاني إبعاد المضار فمقتضى عدم واحد منهما هدم الوجود بتمامه . وكل من الركنين لا بد لتقويته من معاناة العمل في الطلب ومقاومة المكروه . ولنا شاهد على ذلك ان الانسان إذا تساهل في حقوقه فلم يحفظها خوفاً من إهانة قوى أو معارضة عائق في سبيل الحفظ . فان النفوس تستهين بشأنه فتتمدد اليه الأطماع من كل الجهات تنتفح حقوقه تنتفح بعد نتفة إلى حد ان لا يكون فيه مطمع لطامع ولا منتفح لئانف فيمكن مقصود الجناح وهذا غاية الذل ونهاية الصغار . ومثل ذلك إذا تهاون بصبيبة أملت به أو ضعف اعتراف فلم يطلب الأسباب التي تنقذه من الخطر الذي وقع فيه . فإنه لا يزال يعظم به

المصائب وتتضاعف عليه النوازل حتى تهلكه بعد شقاء ربما كان لا يخطر بباله ، وكان من السهل عليه أول الامر أن يداوي داءه بقليل من الإقدام يجعل بينه وبين عاديات النقم حجاباً منيعاً فما أوقعه في الشقاء الدائم إلا توجسه من الخيفات الوهمية واستثقاله لمكابدة بعض المتاعب الوقتية .

أما إذا قاوم المغتال ورد ذوي الاغتصاب ولم يبال بما يجلبه النزاع فإنه إما أن يغلب فيحفظ حقه ويكون قد أوقع بذلك الرعب في نفوس ذوي الاعتداء فلا يستحلون حماه ولا ينالون منه بعد ذلك نيلاً فيحصى محفوظ الحقوق مصون الواجبات ، وإما أن تكون الغلبة عليه بعد تلك المشادة والمقاومة فلا تستهين به النفوس ولا توجه نحوه مطامعها بقوة ، مثل ما إذا علمت فيه التساهل والانكماش وقلة المناكدة والمنافدة ، وحينئذ يتأتى له أن يظفر بخصمه في ثانية الحال إذا اعتدى عليه ، إذ لا يعدم من قوة الحق نصيراً ، فهو إن فاز عاش سعيداً وإن غدرته الصدفة يوماً نصره الحق أياماً ، وفي حين انغلابه لا يناله الذم والتشوير ، إذ لم يبدو منه في الحق الواجب شيء من التقصير ، بل لا يكون ذلك واضعاً من مقامه في النفوس وإن طال أمد الغلبة ، فإن العقول تعرف مقداره ، والأذهان تحفظ آثاره ، فإذا عاش مسلوب الحقوق ظمأ عاش والعيون تأخذه بالاحترام ، وتتنظر إليه نظر الإكرام ، عادة كل شريف النفس في هذا الوجود الشاعر الدارك ، على أن العيش مع سلب الحق بعيد من شرفاء النفوس ، فهم بين أن يعيشوا عظاماً وأن يموتوا كراماً ، يخلد لهم الجهاد عن الحق ذكراً جميلاً يتلوه اللسان ما بقي في عالم الوجود انسان .

وأما ضعفاء النفوس الذين يردهم خوف المكروه الموهوم عن اختلاب الرغائب والدفاع عن الواجب فهم إن عاشوا أذلاء ، وهم إن ماتوا أدنياء ، لا يذكرون إلا على سبيل التحذير من التلون بصغفاتهم ، والتنفير من قبيح صفاتهم ، حيث خافوا من الذل فوقعوا فيه على كيفية أشر مما كانوا يتوهمون .

ولا يحمل بالإنسان أن يترك واجباً ضروري الحصول لمنع الخطر عن النفس لأجل ملاحظة خوف موهوم ربما يكون من ضروب المستحيلات ، أو يكون بعيداً ثبوته في عالم الوجود ، إنما يحمل به أن يأخذ الامور بقوابلها ويقابل بينها وبين أمثالها ، وينظر

إلى الأشياء بعين العقل لا بعين الوهم ، حتى يستमित دون طلب الحق الواجب ولا يعيش من خوف الذل ذليلاً .

ويلزم على طالب الحق في كل حال أن يكون حكيماً ، يطلب الوسائل الممكنة بعد إعداد ما يقرب من المطلوب ، ويأخذ بالاحتياط في جميع أعماله ، مستعملاً للقياسات والأدلة المنتجة للنتائج الصحيحة الصالحة لأن تكون أساساً متيناً لمباني مقاصده ، فإن لم يفعل ذلك كان مخاطراً متهوراً ، فيجتمع مع الخائف من الذل ، الواقع في الذل ، وحاشاً أن يكون الحكيم ذليلاً ، وإنما هو عزيز في جميع أحواله ، والناس غيره من خوف الذل في الذل .

(والناس من خوف الفقر في الفقر) : معلوم عند العقول أن المال يحتاج في البقاء والنماء إلى حفظه من أيدي الطامعين ، والمراعاة فيه بضروب المعاملة والبدال ، فإذا كان لدى الإنسان شيء من المال ومر عليه أحد الطامعين يريد اغتصاب شيء منه فخاف ربه أن حجز الطامع يجر إلى شجار وخراب أو رفع شكوى إلى حاكم تستدعي صرف نقود لرسم التداعي مثلاً ، فيجلب من الخسارة ضعف ما كان يأخذه الغاصب ، وتؤدي به هذا الخوف إلى التساهل فيه ، فلا شك تستلين كل الاطماع جوانبه فتسلبه كل ما ملكت يده ، ويعود فقيراً معدماً .

على أنه لو كان ناكث الغاصب وناقده ، لأمكن أن يحجز حقه ، ولا يلقي في سبيل المقاومة والمناكدة ذلك الذي قدره الخيال ، فتسداً قواه المطامع دونه ، ولا تجرد إلى التهامه سبيلاً ، ولكنه خاف الفقر فصار فقيراً .

وإذا حبسه - (المال) - عن المراعاة فلم يستعمله فيما ينمي خيفة أن تلم به العاديات فتفنيه ، ومكث ينفق منه فيما تطالبه به لوازم الحياة ، فلا يلبث أن يذهب جميع ما لديه لتوالي الإنفاق عليه وعدم ما يكون عنه بديلاً ، فيصير بخوف الفقر فقيراً .

مثلاً : من يكون لديه شيء من الدراهم يقدر أن يصرفه على أرض تنبت ما يستفيد منه أضعاف المصروف ، أو يستطيع أن يشتري به عروض تجارة يأتي له الاتجار فيها بفائدة عظيمة ، وخاف على الأرض يصيبها الفرق أو يلم بها الشرق أو تحتاج نباتها الجائحات ، وخشي على عروض التجارة أن تتداني فيها الاسعار أو يدركها البوار أو

تحرقها النار أو تفرقها البحار ، إلى غير هذه من الآفات ، ثم أمسكه بسبب هذه الخيالات عن الاستعمال ، فإن ما لديه ينفى بالإنفاق في قليل من الأيام ، وهناك ينشب فيه الفقر نخالبه ، فيعود من خوف الفقر معدماً لا يملك إلا الفقر .

وإجمال المقال : أن المضي مع الوهم مجلبة الوبال ، فإن شأنه أن يعطي الشيء ما لا يستحقه ، ويلبسه غير ثوبه ، فلا يحسن بالإنسان أن يقبل حكمه ، وإنما عليه أن ينظر إلى الأمور من مرآة العقل فيتبع ما يراه ، ويمضي على مقتضاه ، فإن أوجب عليه الإقدام نبذ الاوهام ، وأتخذ ما يلزم من الأعمال ، وإذا أراه الحكمة في الإحجام أخذ الأمر بالامتنال ، ولبت يرقب فرص الزمان ، حتى إذا سنحت سارع إلى انتهازها ودخل إليها من باب الإمكان . ولا يأمر العقل بترك الثابت إلى الموهوم ، ولا يشير بالتساهل في صيانة الحقوق والتمتع بها خوفاً ما عساه يكون من المشقات في سبيل الحفظ والصيانة ، ولا ينهى عن استعمال المال فيما يوجب حفظ نوعه عليه وينمي لأمواله على فرض حصولها لا تكون أكثر ضرراً ولا أشد ألماً مما لا بد منه في جانب الإهمال . إنما يأمر بالاستماتة دون طلب الحقوق ورعاية الواجبات ، ويشير بتوطئ النفس على احتمال الآلام الجزئية الوقتية في جانب رفع اضرار كلية دائمة ، ووصول إلى راحة عيش ونعومة بال ، وينهى عن إهمال استثمار المال والتقاعد عما يحفظ بقاءه ويوجب نماءه ، فهو يعلم أن الناس من خوف الذل في الذل ، والناس من خوف الفقر في الفقر .

والحسنيات ، فيأخذها المعتمد عليه بذلك القلب السليم ، وهنا نهاية الوبال وتتمام النكاية ، أو يعمل لهم من الأعمال التي أباحه صديقه التصرف فيها ما يجري البلوى اليه ، ويتركه في الحسرة المبين ، كل ذلك وهو مطمئن النفس غير آخذ الحذر لما ثبت عنده من الوثوق بالصديق الخائن .

إن أرباب المقامات العمومية في هذا الوجود لم تأخذهم نكاية الأعداء ، ولم تنتبههم نوائبها إلا بسبب خيانة الأصدقاء الذين يميلون إلى الأخصام ويموهون ما يقصدونه من المعتمدين عليهم بأطمية المنافع ويلونونه بألوان المصالح ، فيتطامن هؤلاء لهذه الظواهر حسب أن فيها فوائد ومن ورائها عوائد ، وإذا فيها الشقاء ومن خلفها ضروب العناء ، وكثيراً ما كانت خيانة أصدقاء أولئك الرجال سبباً في إضاعة أموال وهتك أعراض واختلاس أرواح وإذلال أقوام وجعلهم عبداناً للأخصام وخداماً للألداء يسومونهم الخسف ، ويوردونهم موارد الختف ، ويسلبونهم نعيم الوجود ولذة الحياة . وهذه التواريخ مسودة الصفحات بسيرة أولئك الخونة الذين سقوا الواقفين بهم السم في الدسم وساعدوا الغادرين على ما قصدوا من الشرور وما أكنوا من الفجور حتى بلغوا مقاصد السوء وقالوا ما تمنوا من سيئات الأعمال .

وإذا كانت الحال على هذا المنوال فلا يصح للإنسان أن يلتبس مكاناً لثقتة إلا من علم فيه البقاء على الولاء والإخلاص في الاختصاص ، وإلا نفذت فيه سهام الحيل وتمت نكاية الأعداء ، وأدركه الندم حيث لا يغنيه شيئاً ، ولكن اختيار من كان على هذه الصفات ليس بأمر سهل ولا قريب المنال ، لما في طبيعة الإنسان من الميل إلى إخفاء ما فيه وإظهار غيره ، تراه يظهر الشجاعة وهو جبان ، والأمانة وهو خائن ، والعلم وهو جاهل ، والتواضع وهو متكبر ، والأنفة وهو دنيء ، والكرم وهو بخيل ، والعفة وهو شره ، والصدق وهو كذوب .. فمثل في إخفاء حاله وصعوبة تمييز صفاته مثل النبات الجميل المنظر ، الزاهر الزاهي ، يأخذ الإنسان شيئاً منه على أنه حلو فإذا هو مر ، ويتعاطاه على أنه نافع فإذا هو أقتل من السم الزعاف ، ومن ذلك اختلط الأمر على كثير من الناس ووقعوا في سوء الاختيار ، ظنوا الأمانة في الحون فاتخذوه مكان الثقة وحل الاعتدال ، فلم يلبث أن خان الود ونقض العهد وجر عليهم من البلاء ما لم يكن لهم على بال حتى كادت الثقة تنعدم من نوع الإنسان ، وحتى خيل لبعض الشعراء أنه لا يصح الركون إلى فرد من أفراد ولا الاعتماد على واحد من آحاده ، وضمن الكثير من ذلك في أبيات مشهورة

لا تم نكاية الأعداء إلا بخيانة الأصدقاء (١)

سنة الإنسان فيمن يكون مكان ثقته وحل اعتماده أن يلقي إليه مقاليد أموره ، ويكشفه بما خفي من أسرار ، ويعتمد عليه في كل ما يحتاج إليه من المهات . وسيله فيمن يعرف فيه الضرر والغدر ان يحذر منه غاية الحذر ، ولا يريه من أموره بادية ولا خافية ، اللهم إلا ما يلقي الرعب ، ويجعل له هيبه في القلب ، أو ما لا يكون ، على ما يراه ، محلاً للنقد ولا مكاناً لللام ، ثم لا يقبل منه مشورة ولا يسعى خلف رأي يبدية وإن كان صواباً .

ولا يتوسل الإنسان إلى النكاية ، التي هي الأخذ على عزة ، إلا بالتمويه والتدليس ، وجعل المرهوب في قالب المرغوب ، وإلباس الشر ثوب الخير ، حتى ينخدع المراد نكاية بجلالة الظاهر عن مرارة الباطن فينشق في شرك الوبال ، وتأخذ حيلة الاغتيال ، وهذا أمر لا يقدر عليه من عرف بالغدرة وغيرها من صفات العداوة ، فإن النفس على حذر منه وكال احتراس ، ترد عليه كل ما يأتي به من الأعمال خيفة أن يكون فيه ما يجلب شراً أو يدفع شيئاً من الخيرات . أما مكان الثقة ، الذي هو الصديق ، فذلك اسهل شيء عليه ، لأن ما له من منزلة الاعتبار في قلب صاحبه يجعل رأيه مقبولاً ، والنفس وادعة من جهته ، لا تخاف منه غدر ، ولا تكتم عليه أمراً ، بل تكشفه جميع الأسرار وتطالعه كل ما لديه من الأحوال ، فإذا خان الإخاء ، وناقض الذمة والولاء تمكنت الأعداء من الاحتيال ، وتمت نكائيتهم بالصديق ، حيث يتخذون خائن الصداقة آلة محركونها في أيديهم ، ويدبرون المكائد والحيل ، وهو يظهرها في مظاهر المنافع

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٢٤ في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ م (١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) .

شائعة على السنة العموم، وذلك لكثرة ما أخطأت الفراسة فيه وتخلفت الظنون والتوت الأفهام، ومن أجل هذا عني حكماء الأخلاق بوضع علامات يعرف بها الأخيار من الأشرار، ومن يصح الوثوق به ومن لا يركن في حال إليه صوناً للأذهان من الاشتباه، والنفوس من الأخذ بالظاهر المموه، والاعتراض بألوان الأخلاق... وكل ما قالوه في هذا الباب يجمعه حسن سيرة الإنسان في جميع ما تعلق فيه من المراتب والشئون بحيث لم يبد منه في واحدة منها ما يدل على دناءة الطباع وقبح الصفات، وهي علامات لو تمسك بها الإنسان والتفت إليها عند اختيار مكان الثقة أمن الغدر وفاز بخير الأصدقاء.

غير أن بعض الناس تلابسهم أحوال تستولي على إدراكهم فيتصورون تحقق هذه العلامات بمجرد ما يحدون فيمن يريدون إناطة الثقة به شيئاً يلائم هذه الأحوال فيندلقون عليه يلتمسون مصادقته ويجعلونه محل الاعتماد من غير أن ينظروا فيه نظر المتأمل البصير كمن يشتد به التألم من معاناة أمر له نفع من بعض الجهات، فإن شدة الألم تنسيه ما فيه من النفع وتصرفه عنه وتوجه جميع قواه إلى التماس ما يزيله، فإذا وجد فطنته اعتنقها وتعلق بها من غير أن يلتفت إلى اشتغالها على ما كان في المؤلم من النفع أولاً، وهذا مثل من يكون له صديق خالص الود، من النصيحة، غير متساهل في الحض على ما يجلب النفع والنهي عما يقع في الضر، فإن مرارة النصيح مع إطراده على كل هفوة وسقطة تورث في نفس المنصوح ألماً يوجهها للنفور من النصوح، وطلب سواه ممن يلين لهامس القول ويوافقها على ما تهواه وإن جمع صنوف الشرور وضروب المهلكات، فإذا وجده ترك النصوح واعتنق هذا الملاين الموافق ظاناً أن ما فيه من المساهلة في النصيح والموافقة على الأعمال، وإن كانت مضرّة يضمن الإخلاص في الود ويشتمل على كل ما يرتاح إليه ولا يوجب له ألماً يشتد به، وما ذلك إلا لأن مرارة النصيح وخشونة مس القول ومداومة الحث والحض أنسته ما وراءها من الفوائد وما خلفها من العوائد على حين لم يجرب مضرات الموافقة والمجانسة فلم تعظم لديه ولم تكبر عليه وإنما عظم عنده ما التصق به ألمه وتعدت إليه مرارته، لذلك يطلب إزالة هذا الألم غير مكترث بسواه، فيختار من عرف بالمساهلة وإن كان موصوفاً بكل ما يوجب الضرر ويوقع في خيانة الأعداء.

وهذا شأن النفوس القاصرة التي لا ترى شقاء إلا فيما التصق بها من الألم الحالي، ولا نعيماً إلا في الانتقال عنه، أي النفوس المولوة الميالة إلى لذة الجديد وطلاوة العتيد غفلة عما يأتي به من الآلام المستمرة والأهوال المهلكة، مثل نفوس الصبيان التي يهولها أمر

المكاتب لبعض تعب تلقاه فيها فتتفر منها كل النفار وتود المصير عنها إلى أي أمر، غير باحثة عما اشتمل عليه من الخيرات أو ما وراءه من المضرات، أما النفوس الآمنة المطمئنة التي لها نفوذ في حقائق الأمور وحسن تدبر في المصائر، فإن ألم الحال لا يأخذها عن تبين ما في الاستقبال، فإذا رأت رافعاً لهذا الألم، وليس بعده شقاء، دأبت في الوصول إليه، وأجتهدت في الحصول عليه، وإلا بقيت على حالها ثابتة القدم متحلية بحميل الصبر، مرتقبة فرص الزمان وأوقات الإمكان، فلا تلتقل إلا على بينة من الأمر وعلم بحسن المصير.

نسوق كل هذا الحديث دليلاً على أن بعض النفوس تدفعها أحوالها الملبسة لها إلى الاكتفاء بما يلائم هذه الأحوال، غير ناظرة إلى تبدلها وسرعة تغيرها وما وراء الظواهر من مكنونات السرائر، وإن هذه الأحوال قد توقع الإنسان في سوء اختيار من يريد أن يجعله مكان ثقته ومحل اعتماده، فتم به ملهات الغدر وتم فيه نكايه الأعداء الذين يتخذون هذه الأحوال ذريعة لنوال مآربهم وإدراك ما يبتغونه، كمن يكون له عداوة مع شخص، ويرى شريكاً له في هذه العداوة، فإنه يميل إلى هذا الشريك ظناً أن ما فيه من عداوة عدوه يكفي في المساعدة على النكاي والغدر، وربما لم يكن فيه من الصفات الملائمة سوى صفة العداوة لذلك العدو، فيخون عهد الإخاء، وينقض ذمة الولاء، ويجر لمن صادفه البلاء، فيلتوي القصد وينعكس المراد، ويكون مثل من اختاره كمثل من طلب قرناً فأضاع أذناً؟!... ولن ينجو الإنسان من مثل هذه الشرور إلا إذا لم يقصر نظره على ما يلائم أحواله الحالية ولم تذهله مقتضياتها عن النظر لغيرها من أحوال الاستقبال، وكان متنبهاً في الأمر غير ملول ولا متطامن لبوادر الاخلاق ولا متعجل في اختيار الصديق ولا متهالك على من يتبين حقيقة حاله ولم يطالع تاريخه بين عشيرته وذويه، وكل من صادقه ودخل معه في المعاملات التي تظهر ما خفي من الاخلاق وما استتر من صفات الإنسان، هنالك يحسن اختياره ويأمن سوء المآل، وشرور خدعة الاماني والآمال، ولا يخاف نكايه الأعداء بخيانة الأصدقاء.

الأول ، وجمال في ميدان البيان وأجاد في تبين فضل هذا العصر الجديد على العصر الماضية ، وتفنن في طرق البلاغة وأفانين الفصاحة ، كما هي عادته المألوفة ، ثم دعا إلى الخطابة أحد الفتيان النبهاء ، فلباه مجيباً ، وتكلم بما هو من مقتضى الشبيبة ولوازم الفتوة ، فحث على الاجتهاد في تحصيل المعارف واقتناء الفنون ، واستحث ذوي الغيرة من الأغنياء على إنشاء بنك أهلى يستغني به الفلاحون عن تحمل أثقال الديون التي تزيد فوائدها عن مقادير أصولها ، وانتقل من ذلك إلى النصح بال التزام خطة الاتحاد والسلوك في المحبة والولاء ، والتحلي بحلية التعاون والائتلاف ، كل ذلك بعبارة تعرب عن حدة الشباب وسورة الفتوة .

وبعد أن انتهى من خطابه قام الفاضل النديم ثالثة وأطال بلا إملال في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، وأنهى كلامه بدعوة خطيب الجمعية الرسمي - (محرر الوقائع) - فقام وقال ما محصله :

المحمد لله منحنا حكومة قانونية ، ومد علينا ظلالها بعناية خديونا الأعظم وهمة رجال الحكومة الحاضرة ذوي الإصابة في الرأي والحرية في الأفكار ، فوقع التصديق على قانون نوابنا الكرام الذي اجتمعنا في هذا المكان بياناً لما نالنا من السرور عليه ، فإنه خول نواب الأمة من الحقوق ما نبلغ به ، ان شاء الله ، غاية ما نتمناه من الإصلاح ، تحت ظل عدالة خديونا العادل ووزارته السامية .

الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة يساعدون الحكومة في اجراآتها وتنظيم شئون المحكومين بها على وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد ، فهذا يستدعي توجيه العناية الى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة بهذا النوع من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحاً ومستعداً للمشاركة في التدبير الذي تتدرج الأمة به في مراتب التقدم والكمال ، ومن أجل هذا يجب أن تضمن الحكومة القانونية قانونها الأساسي تعميم التعليم ونشر المعارف والعلوم التي تؤهل إلى تلك المرتبة ، مرتبة الصلاحية والاستعداد للمشاركة في تدبير أمور الأمة وتوجيهها الى وجهة الكمال ، وكما أن المشاركة على هذا النحو تستوجب وضع ذلك الأساس ، كذلك تستلزم أن يكون الأفراد حائزين لوصف الفضيلة والشرف ، أي يكونون على صفات تحث كل فرد منهم على أن يفكر في مصلحة بلاده ووسائل تقدمها ونجاحها مثل ما يفكر في مصلحته الخصوصية

احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب (١)

نوهنا في عدد (يوم الإثنين) عن مجمل الاحتفال ، والآن نتكلم عليه بنوع تفصيل ، فنقول :

بعد أن انتظم عقد الاحتفال بحضور حضرات من ذكرناهم في ذلك العدد (٢) ، قام حضرة الفاضل المصري عبدالله أفندي نديم وافتتح الخطابة على كونه نائباً عن خطيب الجمعية الرسمي - (محرر هذه الصحيفة) (٣) - وتلى قصيدة عزاء ، رقيقة اللفظ ، جلية المعنى ، كان لها الوقع الجميل في نفوس الحاضرين ، ثم شكر المدعوين إجابتهم هذه هذه الدعوة ، واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب بأسلوب من الكلام بديع التأليف ، ثم دعا لمقام الخطابة حضرة أخينا الفاضل البارع ابراهيم أفندي اللقاني ، فقام وشنف الأسماع بمقال جليل اختلت الالباب برقته ، وأثر في النفوس أحسن تأثير ، بين فيه ما كانت عليه البلاد في الأزمان السالفة وما صارت إليه بهمة جناب خديونا المعظم وحسن مساعي حضرات أعضاء الوسارة السامية من الحرية والشورى ، فقال ما ملخصه :

إن هذا الانتقال من الأمور الطبيعية (٤) وبعد أن جلس قام بعده الفاضل النديم مرة أخرى وامتدح حضرة الخطيب

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٣٤ في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ م (٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) ومنهم البارودي ، رئيس النظار . وعرابي ، ناظر الجادية ، وغيرهم من النظار والضباط ...

(٣) أي الاستاذ الامام .

(٤) يمضي الامام فيلخص خطاب اللقاني ، ثم كلمة ثانية للنديم ، ثم كلمة لاحد الفتيان ، ثم كلمة ثالثة للنديم قدم بعدها الاستاذ الامام للخطابة ...

وأحواله الشخصية ، وأن يسعى في اجتلابها مثل ما يسعى لنفسه ، وأن يتباعد عما يكون فيه عار على أمته أو مضرة تعود على قومه ، فلا يأتي إلا ما يرفع شأن الوطن ويعز جانبه ويؤيد في الوجود مقامه ، ولا يلتبس منفعته إلا من طريق منفعة العموم ، شأن المتربي المتأدب بمحامد الآداب ، ومن أجل ذلك يجب أن يشتمل قانون هذه الحكومة الأساسي على وجوب تحسين التربية التي تكسب الفضيلة والشرف .

وإن تمام التربية وكال التعليم ، وترتب الفائدة المطلوبة عليها ، لا يكون إلا بإطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال ، حتى لا يخاف الإنسان ملامة ولا عقاباً في الاشتغال بالعلوم التي تثقف العقل وتوسع دائرة الفهم وتولد فيه ملكة يقوى بها على تمييز الخير من الشر والنافع من الضار ، ولا يتحاشى تعليم الغير إياه ، أو دلالة على مثله ، أو هدايته إلى ما يراه سبيلاً للنجاح ، وحتى لا تأخذه الرهبة من الإقدام على دفع العار ، واجتلاب ما ينفع الديار ، فلاجل هذا يجب أن يكون في ذلك القانون الأساسي لتلك الحكومة إطلاق حرية المجامع والمطابع والأفكار والأعمال والأقوال ، على شريطة أن يكون هذا الإطلاق تحت قانون عدل يرسم الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام ، وتبين يزيل الالتباس .

ومعلوم أن النفوس لا تندفع إلى الكمالات إلا إذا رأت شوقاً إليها وباعثاً عليها ، من مثل رفعة شأن وابتناء منزلة في القلوب وغير ذلك من منشطات الهمم وبواعث الغيرة في النفوس ، فمن أجل ذلك يلزم أن يكون من أصول هذه الحكومة تقرير أمر المكافأة لمن أتى بعمل غريب وجاء بصنع بديع ، حتى يكون سائقاً للنفوس على التفكير والتدبر في الوصول إلى ما يستحقون عليه المكافأة والامتياز .

الحكومة القانونية يلزم أن تضبط الأعمال ، وتبين الحقوق والواجبات ، بأن تصع قوانين ونظمات تكون الحد الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفساد ، فإن ترك الأمة بدون مثل هذا القانون إنما يوقع أفرادها في الحيرة ، يأخذ على أيديها في كل عمل أرادت الإقدام عليه .

وهنا يجمل بي أن ابشركم بنوال هذه المزايا والبلوغ إلى غايتها ، فقد عرف الجناب الحديوي ، أيده الله ، بنبالة القصد وتوجيه العناية إلى إصلاح الوطن ورفعة مقامه ، حتى كان من نتائج أفكاره وثمرات عدله ورحمته أن جعل حكومته قانونية ، وأسلم زمامها

بيد وزارة سامية ، كل أعضائها ساع في الخير على علم بما يحتاج إليه ، ومعرفة بوجوه المنافع ومعالم الفوائد ، وجميعهم على غاية من إخلاص النية في المحبة الوطنية وسمو الفكر ومضاء العزيمة ، وكلكم يعرف هذه الصفات فيهم ويعرفهم بها . فترجو من الله تعالى أن يسهل لهم صعاب الأمور أو يهد أمامهم طريق الإصلاح ، وندعوه تعالى أن يوفق نوابنا الكرام إلى ما فيه خير الوطن ، وأن يجعل مساعي الكل مقرونة بالنجاح .

..... (١)

(١) ينضي الامام في إيراد فقرات من خطب الذين تتابعوا على منصة الخطابة ، مثل النديم الذي علق على خطاب الامام وشرح « توجهت اليه فكرة الشارح » .. ثم تحدث عن التعليم ... ثم رد عليه أحد رجال التعليم ... ثم خطب أحد تلامذة الالسن ... الخ .. الخ ..

مقابلة الشكر بالشكر^(١)

في ليلة الأحد ، أول ربيع الآخر ، أقام حضرة الوجهين النبيين : أحمد أفندي محمود ، وإبراهيم أفندي الوكيل ، بالنيابة عن بقية إخوانها النواب ، احتفالاً شائقاً في منزلها بقصر الشوك ودعيا إليه حضرات النظار الكرام وأعضاء مجلس النواب وكثيراً من الوجوه والأعيان والعلماء الأعلام ، فتواردوا إلى هذا المنزل في الساعة الثانية من تلك الليلة ، وعند تمام الحضور ، وأخذ المحفل وضع الانتظام البديع ، قام حضرة السيد أحمد أفندي محمود خطيباً ، وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكال الوفاق وما لاقوه في سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية ، فقال ما محصلة (٢) ثم قام محرر هذه الصحيفة وأبان قصده من تلك الخطبة التي ألقاها في جمعية المقاصد الخيرية ، واستدل على حسن إخلاصه فيما توهم من خطابه السابق ببراهين من نفس مقاله فساق مضمونه وبين معناه ، مستدلاً على عدم صحة

(١) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣٩ في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م (٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) أورد الامام ملخصاً لخطاب أحمد محمود .. ولقد طلب الخطيب أن يوضح الامام موقفه من مجلس النواب بما يزيل لبساً نشأ من خطابه في (جمعية المقاصد) .. قال أحمد محمود :

« لقد اعترف بفضل النواب كل ذي عقل ، واستحسن ما عملوه كل صاحب شعور ، ولا سيما حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم في خطبة حضرته التي ألقاها في احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئاً يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس .. » فتكلم الامام ، بعد فراغ أحمد محمود من كلمته ، وبعد أن تكلم أديب اسحاق ، الكاتب الثاني لمجلس النواب ...

به السامعون ووقع لدى جميعهم موقع الاستحسان وبعد انتهاء خطابه قام حضرة الفاضل عبدالله أفندي نديم وخطب ثم دعي إلى الخطابة حضرة النبيه فتح الله أفندي زكي أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلا مقالة غراء ثم قام النديم ثانية وألقى بعض جمل بديعة النظام ، دعا في ختامها حضرة أخينا الوطني الفاضل إبراهيم أفندي اللقاني فقام وشنف الأسماع بمقال بديع المثال ، قال فيه فقام بعده حضرة النديم فشرح بعض عباراته ببليغ بيانه وأورد عليها من سوانح خطرته ما ناسب المقام ، ثم دعي إلى الخطابة حضرة الفتى النبيه فتح الله أفندي صبري ، أحد تلامذة مدرسة الألسن فألقى مقالة بديعة وبعد ذلك قام محرر هذه الصحيفة ، ثانية ، وألقى خطاباً في التربية والأخلاق ، والداعي لذلك موضوع خطابة التلميذين المتقدم ذكرهما وتكلم بصفة كونه فلاحاً مصرياً ومن خدمة العلم الشريف في الجامع الأزهر فبيّن أن التلميذين المشار اليهما التمساً التربية وتعلم العلوم والمعارف التي تكسب محامد الأخلاق بغيره يلمح الذهن منها أن ما طلباه - (وهو يرجع كله إلى الفضيلة والعلوم الموصلة إليها) - أمر بعيد المنال أو صعب الحصول أو متعسر الوسائل والأسباب مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد وأسهل شيء علينا الوصول إليه .. قال :

وبيان ذلك أن الفضيلة وإن تفرعت أصنافها ويصعب علينا حصرها في هذا المقام إلا أنها ترجع إلى أمر كلي وهو الاعتدال في السير الانساني . واستشهد على ذلك بعدة أمثلة صادقة واضحة لا ارتياب فيها .. ثم قال :

إننا نرى هذا الاعتدال قائماً في الإنسان بأصل الإلهام الإلهي والوضع الحكمي ، وضع الحكيم الخبير ، فإني بصفة كوني فلاحاً كنت أرى بسطاء قومي الذين لا يعرفون سوى أشغال الزراعة ولوازمها ، ولم يختلطوا بالذين يسمون أنفسهم متمدين ، بعيدين من مذاهب المكر والخديعة ، حريصين على الإقتصاد وإغاثة الملهوف ، ومتخلفين بأغلب الصفات الحمودة ، وكذلك نشاهد هذه الصفات في أهل البادية الذين لم يقرؤوا مما يسمى حضارة ، نراهم ذوي نجدة وشهامة وانفة من احتمال الذل والعار ، فهذا من أقوى الأدلة على كون الفضيلة التي هي أساس السعادة الدنيوية والأخروية مركوزة في الطبيعة بمقتضى الوضع

الفطري الإلهي ، وكما أنها فطرية الهامية كذلك نرى الدين الحمدي ، على صاحبه أفضل الصلاة وأتم السلام ، قائماً بها ، بل كله مبني عليها مؤيد لأصولها تمام التأيد ، وهذه كتبه الشريفة من أول كلمة منها إلى آخر حرف تدل على ما قلنا بأوضح بيان . وإذا كانت الفطرة والدين قائمين بالفضيلة فما أقربها من الإنسان منا وما أسهل تناولها عليه ، ولكن الوهم قد يصور القريب بعيداً فيوجب صاحبه إلى إعنات نفسه في التوصل إليه بالوسائل البعيدة منه ولو التفت إلى وجدانه وإحساساته لوجده بين يديه ومن أقرب الأشياء إليه .

الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل^(١)

ثم بين أن الموجب لستر هذا الأمر الفطري وإخفاء أثره إنما هو مخالطة القوم الذين يسمون أنفسهم متمدينين ، مع تهاكهم على الشهوات وتفننهم في فنون الحيلة والمكر لأن كثرة مشاهدتهم الأعمال الصادرة عن هؤلاء خارجة عن حد الاعتدال توجب شدة انفعال نفوسهم بها ، ولا يمضي غير قليل من الزمن حتى يصدر عنها مثلها أو أشد ، ولكن إذا راجعت وجدانها المغروس فيها بيد القدرة الإلهية وما يقتضيه الاعتقاد الديني المتوارث وجدت من ذلك ما يوجبها للهروب عن معاطاتها إلى البساطة التي هي مجمع صفات الفضيلة ، فمن الواجب علينا أن لا نبعد في طلب الوسائل التي تقربنا من غايتها وكتب الدين بين أيدينا مع صوت الإلهام الإلهي تنادينا بالرجوع إليها ، فننال البغية ونذكر المراد بلا تحمل شيء من المتاعب والأوصاب ، وليس لنا أن نترك مراجعة الفطرة ومطالعة كتب الدين مع شهودنا آثار الديانة الحمديّة مؤيدة في النفوس بذلك الإلهام الإلهي .. كيف وقد انبثت في أهل الإسلام روح فاضلة بسبب مراعاتهم أصول الآداب الدينية ، مع التفاتهم لما جلبت عليه الخلقة ، حتى دخل قسم عظيم من المسكونة تحت ظلالهم ، وحفظت السعادة ، التي هي نتيجة الفضيلة ، عليهم ألفاً وثلاثمائة سنة ، وستدوم سعادتهم ما داموا يرجعون إلى أصل الإلهام الإلهي والدين المستقيم .

وعلى هذا فلم يطلب التمهيدان إلا أمراً سهلاً في نفس الأمر ، فإن الفطرة معنا وإن كانت مستورة بغشاوة تلك التقاليد المأخوذة عن المترفين ، وكتب الدين عندنا سهلة المآخذ واضحة البيان .

ثم ختم المقال بالدعاء للجناب الخديوي المعظم على عنايته بشأن التربية الحقة .

إذ الرأي لا يجدي إلا مقروناً بالعمل ، والعمل لا ينفع إلا منبثقاً عن الرأي ، هذا هو المقصود بالبيان ، غير أنه يستدعي مقدمة نبداً بذكرها ، فنقول :

لما كانت الحاجة لا تزايل الإنسان إلا بالموت صار أسيرها يطلبها أينما كانت ، لا يعوقه عنها إلا عائق طبيعي يغفل يده عن العمل وفكره عن التجول في الأسباب الموصلة إليها ، وما دام حراً في عمله وفكره فلا يقعه عجز في قواه إذا كانت بواعثه الأدبية تدعوه إلى التوازر والاتحاد اللذين بهما يهون الصعب وتسهل المتعسرات .

وكما أن الإنسان ، وهو الحر ، لا يخلو من حاجة تدعوه إلى مباشرة الأعمال التي يقاوم بها كل عناء ومشقة دون الوصول إلى مطلوبه ، كذلك ، وهو أسير الاستعباد ، يصبح ويمسي وهو في هم الحاجة ، غير أنه لا يد يده إلى جلائل المطالب ، لعله أنه رهين إرادة واحدة تفنى فيها كافة الإرادات والأعمال ، فهو في هذه الحالة محبوس في مطمورة الخوف والجزع ، تتردد المطالب في خاطره ، يلوك الألفاظ بين لهاته بدون أن يتجاوز بها ظاهر شفتيه ، فإذا هون عليه الخناق وانقبضت عنه اليد القاهرة نوعاً من الانقباض أصبح كأنما نشط من عقال فتندفع قواه العقلية والعملية لإبراز ما هو كمين في نفسه اندفاعاً يكاد أن يهوى به إلى مبدأ السقوط فيجد من شكيمة الحاكم ما يرد جماح تهوره فيقف المحكوم حائراً في رأيه ، وعند هذا يضطر إلى أن يأخذ بالحزم والتروي في كل شيء مجانباً كل ما

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٩٠ في ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٢ م (٥ جمادى الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) .

يشتم منه رائحة التهور والإفراط إلى أن يصل إلى غاية يعرف فيها واجبات نفسه وواجبات حاكمه، فلا يسعه إلا الأخذ بما هو أليق والعمل بما هو أثبت فتتقرر أصول ثابتة بين الحاكم والمحكوم يتولاها عموم الناس علماً وعملاً وحفظاً، لا فرق في ذلك بين رئيس ومرؤوس، إلا أن الصوت الغالب في هذه الحالة الابتدائية إنما يكون لنبل القوم وأشرافهم الذين يؤمنونهم العامة على مصالح البلاد .

إلى هنا ترسخ المبادئ الحرة في طباع القوم ، وتضعف سلطة الاستبداد ، وتتجه النفوس إلى توحيد الكلمة والاتفاق في الرأي ، فتجتمع القلوب على ما يروونه أكثر موافقة لمصالح هيئتهم الاجتماعية ، ومن هذا ينتقلون إلى الالتفات والاستكناه لما هم عليه وما كانوا فيه من الأحوال ، فيعلمون أن ما دار عليهم من تقلبات الحوادث الماضية ، وإن كانت نتائجها غير مقصودة بالذات ، إلا أنها أمور طبيعية لحركة الانتقال من حال إلى حال ، كما هي سنة الله في خلقه ، وكما يرشد إلى ذلك انتقال الأمم الماضية في الأجيال الحالية ، فكل من الحاكم والمحكوم كان مرشداً للآخر بما دار بينهما من المحاورات والمجادلات التي اقتضتها سلسلة تقلب الأزمان .

وهذه الحالة كما لا يخفى حالة ثانية ناجمة عن الحالة الأولى بلا كسب ولا اختيار، وهي ما نسميها اليوم بالحكومة الشورية أو المقيدة ، فإنها لا تكمل إلا بالتدريج ، كما عرفت ، ولا يتوهم أن هذه الحالة مظنة لتخالف الأغراض وتفرق الغايات التي تجر إلى الاختلال ، لأن الحالة ما وصلت إلى هذه الخطة إلا والنفوس ليس بها من الأغراض وبواعث الغايات إلا ما كان جاذباً للنفوس إلى حفظ الحدود ، وسائقاً إياها إلى تمكين علائق الاتحاد ، لتقوى على كل عمل جليل علمت أنه لا يصعب على الأيدي الكثيرة المتعاضة صعوبته وامتناعه على المتفرقين .

ولما كان الوصول إلى هذه الحالة الشريفة يأبى أن تفي كل الإرادات في إرادة واحدة ، بل تكون كل العزائم فيها متجهة إلى الخير ، متعاونة على اجتلابه ، بدون فرق بين رئيس ومرؤوس وأمر ومأمور ، فلا بد أن يستتبع ذلك سهر كل فرد من الناس في إصلاح ما نيظ به ووكل لعهدته من المصالح ، إذ عرف نفسه عضواً في هذا الجسم الواحد المؤلف من

أعضاء كثيرة ، كل عضوله وظيفه يؤديها ، فلا يرضى أن يكون كلا على البدن وثقلاً عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننا نظن أنه لا يتأتى التقصير من فرد ما متى كانت القابلية العمومية تبعته والحركة الكلية توجهه إلى صوب ما هي صائرة إليه .

وبعبارة أقرب إلى الغرض : إن الحالة الشورية المعروفة تبعث في النفوس آمالاً تتبعها أعمال عظيمة تراها الناس من قبيل المتعذر أو المتعسر في بادئ الأمر ، إلا أن الحال تدعوهم إليها بحكم الاضطراب لرواج الزراعة أو الصناعة أو توفر العرفان أو تحصيل ما لا يستغنى عنه من الضروريات والحاجيات والكماليات التي تدعو إليها مجارة الجيران الذين بيننا وبينهم علائق الارتباط ونراهم كل يوم يزيدون فيما يقدمهم على الأمم والبلدان ، وحينئذ يدور الأمر بين التوقف عنها حيناً والإقدام على فعلها ، ثم بعد ذلك يظهر أن لا مندوحة عنه - (الإقدام) - فتجتمع الآراء وتنعقد النيات وتتخالف العزائم أمام جيش المصاعب ، فلا يمضي غير قليل حتى تنبعث أيدي القوة بمعاول الصبر إلى عظيم الأعمال ، فتنهزم كل صعوبة وينقشع كل عناء بعد أول ضربة ، ثم يسهل كل أمر ، بعد أن يعتاد كل عامل على عمله مهما كان .

(ولكل امرئ من دهره ما تعودا)

ومن هذا يتبين أن النفوس في مبدأ الأمر تستغرب كل عمل على غير مألوف . كما هو عاداتها . فتنبض منه كل الإنقباض ، وتراه فوق الطاقة البشرية . وانها اذا أقدمت عليه وأخذت في التمرن عليه سهل عليها وانقادت مصاعبه اليها ، وأصبح لها عادة تألفه ، بل تحن له وتشتاق اليه . ومما يؤيد هذا ويقربه إلى الفهم أننا كنا كذلك في أول الأمر ، نستبعد أن يكون بين الحكومة ووكلاء العامة تبادل الأفكار في المصالح ، وأننا بعد أن دخلنا في هذا العمل وسرنا في طريقه زال ذلك الاستغراب ، ولقد بقي علينا أن ندخل في تلك الأعمال الجسيمة التي هي ضربة لازب ، ونراها بادئ الرأي صعبة الاحتمال ، فإننا بحكم تلك القاعدة عندما نباشرها بالفعل نستظهر عليها بقوة الاتحاد التي خرقت

سلاسل الجبال في أوروبا ومدت السكك الحديدية تحت البحار ، وتساعدنا على ذلك - وحدة النوع والقبالية ، وبذلك تكون هذه أول خطوة تحسب من تاريخنا الجديد ، وباكورة الثمرة التي سقاها من سوانا بالدم وسقيناها بماء النيل لم يتكدر صفوه بماء النفوس ولم يخالطه شيء من دمع العيون .

ومع الدخول في باب الأعمال لا بد من التروي فيما يجب لها قبل الإقدام عليها ، ثم إذا ظهرت النتيجة وتحققت الثمرة ، وجزمنا بالفائدة فلا بد أيضاً من اتباع التروي بالشروع في العمل وتعقيبه به ، فإنه ، كما قدمناه ، إذا لم يقرن الرأي بالعمل فليس الرأي إلا حركة نفس تجلت بالصور الكلامية ثم ظهرت بلباس النقوش وخيمت في بطون الدفاتر ، فليس لها في ذاتها فائدة مهما تنوعت مظاهرها واختلفت ملابسها إلا أن تشخص ظاهرة في الأعمال فيستفيد بها الملك والدولة والناس أجمعين ، ولهذا خلق الاتحاد وأحسن عدة يدخرها الإنسان للأمر الجلل ، وبه ساد من ساد وشاد ، وهو فطرة في الإنسان حق وهو في سداجته ، كما تراه في سكان البوادي الذين لم تدنس طباعهم بالحضارة ، ولقد صدق من قال : إن ما يتخذه عقلاء الناس من التقاليد التمدنية إنما هو تشبه بالفطرة الأولية واستكمال لقوتي العلم والعمل ، وإن هذا لا أكبر سائق إلى تعزيز الآراء بالأعمال .

بنيت الشورى على الرأي العام فأكبر فائدة لها هو انقياد الناس لما يقضي به الرأي العام ، وكلاء العامة خواص من انحصر فيهم الرأي العام ، فإذا قضوا بعمل ما نافعا رأيت لهم معضدين ، وهم كل الناس الذين يحافظون على الرأي العام ، وليس بعد ذلك إلا أن يكونوا أيداً واحدة على هذا العمل تجمعهم دائرة الاتحاد .

ولقد وصلنا بمعونة الله تعالى وحسن مساعي خديونا المعظم ومن أختارهم جنابهم الرفيع للنظر في مصالحنا إلى هذا الحد ، وتوجهت رغبات جميعنا إلى ما فيه خير بلادنا وصلاح معاشنا ومعادنا وصرفنا يداً واحدة لا تكل عن العمل ولا يتعبها تواليه على ممر الأيام .

كنا في الزمن السالف نستعصي بعض الناس بعض ما يجب من الضرائب وهو كاره ، ونسوقه إلى الأعمال النافعة وهو يأبى ، كأنما يساق إلى الموت ، أما الآن ، وقد علمت الحقوق وحفظت الواجبات ، فقد هان على كل واحد أن يدفع ما يزيد عن الضريبة في تأسيس مدرسة ببلده يتعلم فيها ولده وأخوه ، أو في بنك اقتصاد يحفظ به إخوانه من أطماع الربوبين ويسهل عليهم كل عمل يعود برواج زراعتهم التي هي كنز غناهم وبيت ثروتهم ، فهذه دلائل كلها تطمعنا في ما وراء ذلك من الأعمال التي تتأيد بها شئون الوطن وتغلو قيمته ، وليس ذلك على أبناء الوطن بعزير .

من الفلاحين أو الصناع أو التجار أو الجنود أو الموظفين أو السياسيين أو غير السياسيين يكره الأتراك ويمقت ذكراهم ، ولا يستطيع مصري أن يفكر في نزول الأتراك بلادنا بدون أن يشعر بعاطفة قوية تدفعه إلى امتشاق سيفه والهجوم على هذا المعتدي .

إن الأتراك ظلمة ، وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح ، فلسنا نريد رجوعهم ولسنا نريد أن نعود إلى معرفتهم ، وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات ، فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه . ولكننا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فإننا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب ، ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا ، فإننا سنفتن هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام .

هذا ، وساسة البلاد وقادتها يتربصون لحركات الأتراك في مصر ، وسيقفونها إذا رأوا أنها قد عدت طورها ، ولست أنكر أن في مصر أتراكا وشراكة يدافعون عن الباب العالي ، ولكنهم قليلون في جانب أولئك الذين يحبون بلادهم .

هذا ، وبخصوص المؤامرة الشركية لاغتيال عرابي ، أخبركم أنها ليست ذات خطر ، فإن الحديو اسماعيل قد مضت عليه مدة طويلة وهو يضع الألغام لكي يدمر حكومتنا ، وهو يعتقد أن هذا العمل يرجعه إلى مصر ، ولكن الله القدير قد بدد آمالهم في الهواء ، لأن كل مصري يدرك أن رجوع اسماعيل لا يعني سوى خراب مصر .

فهذا الفرعون قد أرسل إلى مصر أحد المنفيين ، وهو « راتب باشا » ، الذي حصل على إذن بدخوله مصر بوسائل سرية في عهد شريف ، حيث اتصل بأخيه « محمود أفندي طلعت » البكباشي ، ثم استخدم أيضا « يوسف بك نجاتي » ، و « محمود بك فؤاد » ابن اخت « خسرو باشا » و « عثمان رفقي باشا » - وكل من هؤلاء لا شراكة - وهؤلاء أخذوا في نشر دعوتهم وهي قتل الوزراء الحاليين ثم قتل كبار الضباط في الجيش ، ولكن هذا الجزء الأخير قد اضطروا إلى تأجيله حتى يجدوا من العمل ما يبررون بها عمله . ثم حدث أن تسعة من الضباط الشراكة رفضوا الذهاب إلى السودان ، فأخذت عصابة « راتب باشا » في إغراء هؤلاء الضباط واقترحت عليهم أن يرفضوا الذهاب إلا بترقية .

دفاع عن حكومة الثورة (١)

..... أما عن ترقية بعض الموظفين ، التي تلغظ بها الصحف الأوربية ، فأسمحوا لي بأن أوضح الحقائق ، فأقول :

أولاً : إن هذه الترقيات لم تعمل بناء على أمر عرابي باشا وحده ، ولم تكن بمثابة الرشوة للضباط لاكتساب عطفهم نحو عرابي .. كلا .. فالواقع أن هذه الترقيات عملت بناء على القانون الحربي الجديد الذي يأمر بإحالة الضباط الذين يبلغون سنًا معينة أو يمرضون أو يصابون بعاية على المعاش . وقد نفذ هذا القانون في عهد شريف باشا ، وأحيل على المعاش ٥٥٨ ضابطاً ، ثم أرسل ٩٦ ضابطاً إلى حدود « الحبشة » و « زيلع » وأماكن أخرى ، بينما قد أخرج من الجيش نحو مائة ضابط توظفوا في الوظائف المدنية ، فعدد جميع هؤلاء ٧٥٤ ضابطاً ، فكان إذن من الطبيعي أن تحصل ترقيات لمثل هؤلاء الوظائف الحالية ، ولا يزال في الجيش خمسون وظيفة قد حفظت لخريجي المدرسة الحربية .

والآن أريد أن أزيل من العقول هذا الوهم السائد في ادعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي أو الحزب الوطني آلة في يد الأتراك ، فإن كل مصري ، سواء أكان من العلماء أو

(١) كتب الاستاذ الامام هذا الخطاب في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٢ م الى صديقه « ولفردي بلنت » ، يدافع فيه عن مواقف حكومة الثورة في مصر ، ويشرح مواقفها وآراءها ويتحدث باسم الثورة ، ويحلي حقيقة الآراء التي تتردد حول ملاسبات المؤامرة الشركية ضد الحكومة وكبار الضباط الوطنيين في الجيش ، وهل المؤامرة التي قبض على منفذها عند محاولتهم اغتيال الضابط عبد المال حلمي بك في نفس اليوم الذي حذر فيه الاستاذ الامام هذا الخطاب .

وكانت الوزارة تعرف منذ زمن شيئاً عن هذه الحركات ، فنذ بحجيء « راتب باشا » إلى مصر كان محمود سامي ، رئيس الوزراء الآن ، وزيراً للحربية ، فطلب من شريف باشا أن ينفيه إلى خارج القطر ، ولكن شريفاً على الرغم من تحذير محمود سامي رفض أن يأمر بنفيه ، وسبب ذلك أن « راتباً » زوج ابنة شريف باشا ، والبعض يظن أن الاثنين متواطئان على رجوع اسماعيل .

وحدث أن عصابة « راتب » دعت ضابطاً شركسياً يدعى « راشد أنور أفندي » لكي ينضم فأبى أن تكون له بهم أية علاقة ، فلما ترك المتآمرين قام توأً وذهب إلى عرابي وكشف له المؤامرة ، فألقي القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية .

وقد أحدثت هذه الحادثة قليلاً من التبهيج بين العامة ، والجميع يعرفون أن حياة عرابي مثل حياة أي انسان آخر ، وليس بين الناس أحد مهها كان عظيماً يستطيع أن يجذب اليه قلوب الجميع دون أن يكون بينهم من يريده بسوء ، ولكننا جميعاً نضحك إذا قيل لنا : إن انجلترا على وشك الفوضى لأن أحد المجانين قد حاول قتل الملكة ؟!

إن عدد الشراكسة في الجيش لا يزيد عن ٨١ ضابطاً ، ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن مثل هذا العدد يقدر على قلب الحكومة .

* * *

أما عن تجارة الرقيق فنبلغكم بأن الوزارة الراهنة تعمل يحد لإلغائها ، والدين الإسلامي لا يعارض في هذا الإلغاء ، بل بالعكس نرى ان أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين ، فالعبد هو في الواقع أسير قد أخذ في حرب مشروعة ، أو هو احد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمرء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها . زد على ذلك أن الكافر الذي ينتمي إلى أمة متحالفة مع امير مسلم لا يمكن ان يؤخذ في الرق . ومن هنا يتبين لكم ان الدين الإسلامي لا يعارض في إلغاء الرقيق ، كما هو الحادث في هذه الأيام ، بل هو لا يوافق على استمراره . وأولئك

العلماء الذين لا يوافقون على هذا الرأي ، في انجلترا أو غيرها ، عليهم ان يأتوا إلينا ويعلمونا نحن شيوخ الأزهر أصول إيماننا ، فإن مثل هذا العمل يصير من المناظر المدهشة ، فإن العالم الإسلامي بأجمعه سيصعق وينعقد لسانه عندما يعلم أن مسيحياً قد أخذ على نفسه تعليم علماء أكبر جامعة إسلامية أصول ديانتهم وكيفية شرح القرآن .

هذا ، وستصدر فتوى من شيخ الإسلام إعلاناً بأن إلغاء الرقيق يوافق روح القرآن والسنة . وستجتهد الحكومة المصرية في ازالة جميع العوائق في سبيل هذا الإلغاء ، ولن يهدأ بالها حق تمحي هذه التجارة من جميع الأراضي المصرية .

سلطان بين الخديو والثورة (١)

ليس هناك خلاف بين سلطان باشا والبرلمان . والذئب (٢) الذي ذكرت لكم اعتقادي اشتراكه في المؤامرة الشركية قد ثبت الآن أنه مشترك فيها . ومسائل الخلاف المهمة قد عرضت على الأعضاء ، وليس هناك ما يخشى منه على الأمن العام .

(١) عندما رفض الخديو توفيق - بإيعاز من القنصل الانجليزي «ماليت» - التوقيع على احكام المحكمة العسكرية بنفي المتآمرين الشراكسة الى البحر الاحمر ، استدعى محمود سامي البرلمان الى اجتماع غير عادي ، متخطياً بذلك سلطة الخديو الذي له وحده هذا الحق ، واجتمع البرلمان لذلك الغرض مرتين بشكل ثوري وغير رسمي ، وظهرت فيه بوادر الانقسام ، وفي الاجتماع الثاني وقف «سلطان باشا» رئيس البرلمان الى جانب الخديوي ، وكانت هذه بداية خيائته للثورة ... وهذه برقية بعث بها الاستاذ الامام الى صديقه «ولفر بلنت» في ١٤ مايو ١٨٨٢ سنة م يطمئنه فيها على وقوف سلطان الى جانب الثورة - ولم يكن بعد قد أعلن موقفه الجديد - وانسجام موقفه مع موقف البرلمان المؤيد للحكومة ضد الخديو .

(٢) أي الخديو السابق اسماعيل باشا .

الاتحاد العربي (١)

جريدة تطبع في «لندرة» لحضرة محررها الكاتب البليغ القس لويس الصابونجي ، وقد تصفحناها فألقيناها جريدة رقيقة العبارة ، دقيقة الاشارة ، بليغة الأسلوب ، سامية الموضوع ، قصرها محررها الفاضل على بيان مزايا العرب وفضائلهم وما فيهم من النباهة الغريزية والقابلية التامة للتمدن وما تطلبوا فيه من مراتب التقدم وتنقلوا اليه من درجات الكمال الإنساني وتاريخهم وسيرهم وعوائدهم وأخلاقهم ومبدأ ظهور الديانة المحمدية وكيفية انتشارها فيهم وما أكسبتهم من القوة والمجد وما تميل اليه أممهم في هذه الاوقات ومما تتوجه اليه رغباتها ، والمدافعة عن حقوقهم والدود عن حوضهم ورد كلام الاعداء فيهم .. كل ذلك بعبارة فصيحة رقيقة الالفاظ ، وإنا نأمل من حضرة صاحبها الفاضل أن ينقل تواريخ العرب وحكايات اخلاقهم من الكتب المعتمدة في النقل ، الجامعة لصحيح اخبارهم وصادق انبائهم ، وان لا يعتمد في حكاية ميل أممهم الحالية ومطامح نفوسهم على حديث من لا يكون خبيراً بالاحوال ولا ذا نظر دقيق في حقائق الامور وما أكنته الصدور ، وإنما ينظر الى الامر نظر الخبير ويدقق فيه تدقيق البصير حتى يأتي قوله حاكياً لما في النفوس محدثاً لما تميل اليه القلوب حكاية الصدق وحديث الحق ولا يقدم من الكتب العربية عمدة في باب التاريخ وحجة في الاخبار ، بل ذلك كثير الوجود قريب المنال مثل أبي الفدا والمسعودي وابن خلدون والكمال وابن الاثير وغيرها مما حوى الصادق من أخبار العرب وأحوالهم في الازمان الماضية .

وإنا لا نشك في أن هذه الجريدة تحوز قبولاً عند العرب وأولياء الادب ما نسجت على هذا المنوال وسلكت ذلك السبيل ، فلهرب شغف كلي بمطالعة تواريخ أصولهم ، وفيهم الميل الاكيد الى قراءة ما يحدث عن أخبارهم ويروى لهم ما صح من أنبائهم فتشعر في انحاء بلادهم وتروج رواجاً يولي صاحبها شكراً وثناء .

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٤١٨ في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ م (٨ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) .

مصر وإسماعيل باشا

الفصل الثالث

في سلب الاملاك من الملاك^(١)

لم يكتف إسماعيل باشا بتغلبه على جميع إيراد الدولة (وإنما حرم)^(٢) جميع الأهالي (إلا بعض أعوانه) من نتائج أتعابهم وثمرات أعمالهم ، مع بقاء الأراضي مكلفة بأسمائهم . بل شرهت نفسه وولمت بالاستيلاء على ما يعملون فيه من الأطيان حساً وصورة كما استولى عليه معنى وحقيقة ، ظناً منه أن الاستيلاء المعنوي دائم بدوام الجبار الوحشي (وهو حضرته) ، فإذا قضى نحبه فرجاً لا يوجد من يعمل مثل عمله فيرتاح الناس . فأراد أن ينتزع الأملاك من أيدي مالكيها ، حتى لا يتيسر لهم الانتفاع بها في عهده ولا في عهد غيره ممن يأتي بعده ، إلا بأن يكونوا خدمة مستعبدين في أعمالها الشاقة بأجرة زهيدة ربما لا تكفي لسد رمقهم ، ويكون معنى الملكية والاختصاص بالتصرف منحصرأ في عدد معين من أخصائه وآل بيته .

و كأنه كان يتلذذ بأنين المظلومين وحنينهم وتضرعهم وتأوهمهم وتمللمهم وتضجرهم ، ويتسجج بتخيل ذلك وتصور وقوعه في المستقبل ، فبث أعوانه أهل السوء في الجهات يتخيرون له الأراضي الجيدة التربة ، الخصبة الطينة ، القريبة من المياه ، الوافرة المحاصيل ، فانتشروا في الأنحاء تحت اسم العمال والمأمورين ، وهم اللصوص السارقون ، من كل صخري الفؤاد ، وحشي الأخلاق ، دنيء المنبت ، سيء التربية ، خبيث الطبع ، لا يراعي للحق حرمة ولا للإنسانية ذمة ولا للدين حقاً ، فانتقوا له خير البقاع في أفضل

(١) نشر هذا الفصل في الطائف ٦ مايو سنة ١٨٨٢م (شهر جمادي الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) مكانها « خرم » بالصحيفة ، فأكملنا العبارة من عندنا ليستقيم السياق .

المواقع ، وكلما أنبأه أحدهم بشيء من ذلك طلب إليه أهل البلد التابعة له تلك الأرض والزمهم بالبيع له قهراً ، على شرط أن يقولوا طوعاً ، فإن لم يفوهوا بها اختياراً أكرهوا عليها ، وجيء بالمشايخ من أهالي البلد وجيرته وأحضروا لدى القاضي لأداء الشهادة بالمبايعة وإسقاط المنفعة على مبلغ معلوم من النقود لا يساوي معشار القيمة الحقيقية ، ويسجل ذلك في المحكمة الشرعية على أنهم قبضوا الثمن .

..... سبعين جنيهاً أو ثمانين يأخذ ثم لا تسئل (١)
ينظر في شأنهم فإن كان عليهم متأخرات من الأموال والمقايضة أو أي نوع من أنواع الضرائب التي قدمناها أقيم ما لهم من الثمن فيما عليهم من المتأخر ، وذهبت الأراضي من أيديهم بلا عوض ، فإن لم يكونوا كذلك أعطيت لهم الأراضي (أي التي أخذت منهم) بالإيجار في السنة التي انتقل فيها الملك ، فإنه كان يجري المباشرة بعد أن تخدم الأرض وتزرع ويترعع فيها النبات ويقرب من بدو الصلاح ، والناس في حاجة إلى ما زرعه لتحصيل قوتهم منه ، فيمنحهم أخذ مزرعاتهم التي زرعوها في ملكهم على أن يؤدوا له الإيجار في تلك السنة ، بحيث تساوي قيمة الإجارة مبلغ الثمن ، فيقام لهم الإيجار في الثمن ، ويخرجون من ملكهم كأن لم يكونوا مالكيه .

هكذا كان يفعل في جميع الجهات التي جدد فيها ملكاً في الأراضي الزراعية له ولآل بيته ، ولقد فعل في أراضي « الشباسات » و « قونه » و « البكدوس » و « سخا » و « فلين » وما والاها من البلاد فعلاً وحشياً ، وهو أنه بعد نهبها من أصحابها قلب من أراضي القمح ، وهو متهى لإخراج السنابل ما أراد أن يزرعه قطناً وأجر الباقي لأربابه كل فدان بستة جنيهاً وخصم بقية الثمن فيما كان عليهم من أموال تلك السنة ، وقس على ذلك أراضي « الصافية » و « كفر البطيخ » و « كفر الحمام » و « ههيا » و « أبي كبير » و « القرشية » و « تل حوين » و « شتير » و « بردين » وغيرها من الأراضي كأراضي الوجه القبلي التي اغتصبها من ملاكها ثم أعدمهم في زراعتها بلا أجرة .

(ولم يعمل هذا العمل القبيح بنفسه ، وإنما استعان على الأهالي بالأدنياء الفلاظ الذين يتذمرون الآن ويزجرون عندما يقرأون فصول طائفنا ، إذ يرونها قذى في أعينهم

(١) مكانها « خرم » بالصحيفة مقداره سطران في عمود متوسط كلماته تسع كلمات .

وشجاً في حلوقهم وسهاماً في أفئدتهم وفضيحة لأعمالهم التي تشهد عليهم أنهم لا يصلحون ساسة للدواب والأنعام ولا قادة للحيوان ، فضلاً عن الإنسان ، ثم هم لا ينكرون علينا ما نذكره من فضائحهم وقبائحهم ، وهم الآن يجلسون على موائد السحت يأكلون لحوم المصريين ويشربون من دماءهم شرب الهيم ، وينامون على أسرة تنادي بأنهم ولدوا في حفر كانوا ينامون فيها على التراب ، لا يجدون من اللباس إلا ما يستر العورة ، ولا من القوب إلا أرذل العيش ، ولا يستطيعون إقامة الحجة على أنهم ورثوا ما عندهم من الأطنان والعقار عن آبائهم أو أجدادهم ، إذ لا طريق لوصولهم إليها إلا النهب والسرقة والبرطيل وسوء المعاملة ، وسيلقون عذاب الهون بما كانوا يصنعون) (١) .

ومثل ذلك كان يعمل إسماعيل باشا في العقارات التي يريد أن يمتلكها لينشيء فيها عمارات وسرايات ، كما فعل في جزيرة العبيد المجاورة لقصر النيل ، وغيرها من الأماكن ، حتى صار له بطريق الملك في الديار المصرية ما لم يكن لسلطان قبله ، فضلاً عن أمير ، كما يعلم من الاطلاع على سجلات الأملاك التي امتلكها ، وآل إليه مليون فدان وكسور من أجود الأراضي وأخصبها ، وهو خمس زمام القطر المصري إلا قليلاً ، على أنه يحسب ثلث الزمام أو خمسيه تقريباً باعتبار قيمته وزكاه تربته بالنسبة إلى بقية أراضي القطر ، فهذا كان تحت تصرفه ، وإيراده له .

وكما آل إليه مقدار من الطين ، قليلاً كان أو كثيراً ، صيَّره عشورياً بعد أن كان خراجياً ، فينقص إيراد الحكومة (٢) نقص معنى ، وحرَم مليون من أهالي البلاد من الانتفاع (٣) ما على وجه شرعي وإن كان صورياً بعد أن جعل نفسه نفساً لجميعهم تتصرف فيهم كيف تشاء ، إلا أنها لا تحس باللامهم ، فلا يتحركون حركة إلا بإرادته ، ولا يميلون إلى مرغوب ولا ينفرون عن مكروه إلا بإشارته ، وجميع ما يكسبونه واصل إليه ، كما تقدم .

ولم يقف في ذلك عند حد ، بل لو امتدت به الأيام وتمادى به الزمن لآلت إليه

(١) العبارات بين القوسين دليل على أن عبداً نديم قد « تصرف » أثناء نشره لفصول كتاب الاستاذ الامام عن (مصر وإسماعيل باشا) .

(٢) خرم في الصحيفة مقداره كلمتان .

(٣) خرم في الصحيفة مقداره ثمان كلمات .

جميع الأراضي ، وعاد جميع الأهالي خدماً وعبيداً ومؤجرين ، ولكن نسيم الألفاظ الإلهية هب على البلاد المصرية ففشع عنها سحابة الظلم وصرف عنها جباراً لا يستعطفه البكا ولا يستميله الصراخ .

ولو أنه في نفسه لم نبال به ، ولكن كان معه قومه اللائذون به ، المزينون له سوء عمله ، المقربون من ساحته ، وهم كثير من سفلة الأعراب وقليل من أدنياء الوطنيين وجهلتهم ، فلو أوقفوه عند حده لما تعدى ، ولكنهم مالوا لما مال اليه من النهب والسلب ، فكانوا يتصرفون في الأمة مثل تصرفه ، فمن صار منهم مديراً أو مأموراً أو مفتشاً أو كاتباً أو حاسباً أو متوظفاً بأيّة وظيفة دائمة كانت أو عابية وجه نظره إلى ما بأيدي الناس وأعمل الفكرة في الاحتيال لسلب ما في ملكهم الشرعي .

وأقرب الطرق القويمة الواصلة بين نقطتي المقدمة والنتيجة وضع سيف القهر في الأهالي ، إما بتكليفهم بأداء ما لم يكن عليهم من الضرائب والرسوم في غير وقتها ، أو باختراع أعمال يضطرون على القيام بها لتكون وسيلة لاستعمال وسائل الإذلال والتضييق حتى يجنح الأهالي إلى مفارقة أوطانهم والتخلي عن أملاكهم أو تقديمها إلى حضرته بزهيد الثمن ودنيء القيمة فيأخذها سحتاً ويستعمل مالكمها فيها خدمة ومؤجرين .

ولقد كنت ترى الرجل منهم يتولى الوظيفة وهو فقير مسته يد الضر ، وحقير لا يأتي تحت شعاع النظر ، ثم لا يلبث أشهراً إلا وقد صار ثرياً غنياً يسرف في النفقات يميناً وشمالاً ، ويتوسع في الأملاك ، ولا تمر عليه سنة إلا وقد تجاوزت أطيانه عقد الألوف ، وهكذا أصبح السفلة من حواشي إسماعيل باشا ، الذين استعملهم في أغراضه السيئة مستولين على غالب أراضي القطر بلا حق شرعي ولا قانون مرعي ، وباتوا سادة بعد أن كانوا عبيداً ، وأعلياء بعد أن كانوا وضعاء ، وانمكس الأمر على الأهالي ، فأمسى الغني فقيراً ، والعزیز ذليلاً ، والرفيع وضعياً . فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا ننسى ما أصيب به كثير من الملاك في أطراف القاهرة عند انتزاع أملاكهم ، إذ أخرجوا من أملاكهم مكرهين قبل أن يتخذوا لهم مسكناً يأوون إليه ، فأقاموا أياماً بل أسابيع في جوانب الطرق والجسور مع نساءهم وأبنائهم وأثاث بيوتهم على حالة ينفطر لها الجهاد ، كما لا ننسى ما نزل بأهالي « صفت الملوك » بمديرية البحيرة ، عندما

أراد البرنس حسين باشا ضم خمسمائة فدان من أراضيهم إلى أراضي الكائنة ببلدة ال (١) ... لتكون قطعة واحدة على حد واحد من الجودة

وإلى مزروعاتها إذ ينسو

إقامتهم في مساقط رؤوسهم

إسماعيل باشا لشكوى

ارسال المساجين لتحديد وكاد يتم الأمر لولا ورود لجنة حكومة إسماعيل باشا فكفت وخيفة من عدم ترتب الفائدة كما تحقق فيما بعد بالتنازل العام . ولو أننا تتبعنا الجزئيات لأتبعنا القلم و المقال . وقد احتال في جعل الحكومة في صورة التقييد رغبة في إظهار الإصلاح وإبداء الإخلاص فتناً الأهالي وتكتسب ميل الأجانب وتستميل الأوربية لتقرر أعمالها وثبتت على الولاية لفساد نية إسماعيل وشيعته وسوء الحكومة إذ ذاك عما طبعوا عليه من إلى الأملاك واستخدام الحيل في سلب وذلك فيما بين الانقلابين أي انقلاب إسماعيل باشا من منصب الحد ولا يغيب عن الأذهان إذ باع عشرين ألف فدان ونشرت الجرائد العربية ذلك وقد تفنن إسماعيل باشا في طرق غاشمين على الأهالي ، وجعل واحداً مذ يجري والثاني سوط عذاب على أهالي قبلي فلسب الأملاك باسم ناظر جهاديته إذ ذاك ، كما احتال البرنسين مصطفى باشا وعبد الحليم باشا إذ كان لا يترك قريباً ولا غريباً إلا مديده وقد كان ذلك الحسف وتلك الحسة وساماً لا من أعضاء حكومته خصوصاً فيلسوفها عليه دفاتر الكومبانية العزيرية بما يسلخها الإنسانية على أنها ليست الا صحيفة سوداء الأزرق في ذلك الزمان الأغبر ، فقد كان الحكومة وصنادلها في أعمال الكومبانية طرف الحكومة وربح العمل يضاف للمشتريين نجاح أعمال الشركة حتى البحرية إذ ذاك وانكشف من حال الشركة وله فيها من الاختلاسات ما لا يحصى وأظن أنه لم يبرح عن الأذهان أعمال قريب والأثر هائل غريب والمصابون ولا نحيب ، فإن أحتاج الأغبياء منهم على وجه يكشف الخبأ ويظهر الحقي الإنسانية وهو بهم وتظاهر بالوطنية

(١) الفراغات المتكررة الآتية مكانها « خرم » بالصحيفة .

الفصل الرابع

في السخرة الابدان بلا شفقة ولا

قدمنا أن ما سلبه إسماعيل فدان ، وما استولى عليه الأعمال ... غير قادرين على القيام بها لو كانوا من هم قليل جداً فلا بد من استعمال الأهالي الواسعة والعمارات الهائلة التي كانوا تؤخذ مصاريقها من ثمرات كد من نتائج كسبهم وتمزج موادها لديهم بالبرهان أن الأهالي لا يسأمون من العمل ولا يكونون من التعب ولا يسهم من ارتكاب المشاق ضجر ولا نصب ، فهم - على زعمهم - حيوانات يتحركون بالإرادة ، لكنهم غير ولهم أرواح ذات قوى تنبعث عنها أعمال اختيارية لا يدركون ، فأنتج لهم هذا التصور عدم الاحتياج إلى ... الشفقة والرحمة بهم ، بل على المالك أن يسوقهم إلى العمل ، وعليهم أن يقوموا به ، وليس لهم حق في طلب أجرة أو رجاء محمداً من فئة لا تعترف بدخول الفلاح تحت نوع الإنسان وإن أدرك وتكلم ... أحسن الذكاء والنباهة على جانب لا يصل إلى بعضه واحد الظلم وعصبة الضلال . وعلى هذا كان إسماعيل باشا على زعم أحبائه الذين يصعدون الأنفاس عدم دوام السلب والنهب) يستخر الفلاحين في فظيع تقشعر الأبدان من سماعه فضلاً عن كان عماله يسوقون الولد والوالد لا يفرقون بين للأعمال يحفرون الترع إنشاء ويطهرون الخاصة بزراعتهم في حدة القيظ من من فصل الشتاء من غير مراعاة الشمس وحفظ أبدانهم من قار البرد الليل لا يفترقون

عن العمل ولا يروق لهم أن يتركهم بل يسومونهم سوء حتى يضطر
 الفلاح يدفع مبلغ ونحو ذلك حلتهم وجميع هو من مال الشغال
 ينفقه إسماعيل باشا وأعوانه ولا يدري النفقات وتفرض عليه تلك
 الظلم والبغي والعدوان ، فإذا جاء إبان جني الأرز وحصاده اشعلت النيران في
 القرى لجمع الأطفال والفتيان والبنات لهذا تكليفهم بحمل أزوادهم من
 بيوتهم إذا ذهب إلى محل العمل يحرص على النقود لا لينفقه في منفعة نفسه
 بل لدفعه ليدفع عنه سوط العذاب أو ليأمر السائق كان الزمان زمان شتاء
 ولا بد من المبيت من الليل لم تكن لهم أماكن يأوون كانوا ينامون تحت
 السماء ليس بينهم أمطار وتصب على رؤوسهم والبرد والجليد ولا يستطيعون
 الهرب فإن هربوا لسبقته الأوامر إلى بلادهم الهرب بما يزهق الأرواح .

..... يشتغلون في زراعة (ديروط) في في المياه والأحوال فإذا جاء وقت
 ولم يؤذن لهم بالجلوس أو الاستراحة الخبز اليابس وهو حامل لحزم فإذا
 جئ عليهم الليل أو خلوا في بلا سقف والسماء تصب عليهم يخرجون فزعين
 مرعوبين من المأمور .

..... في عملية رياح الخطأ
 المأمور أو شمروخ الخولي ، وعندما كان يمر في العملية يخرج قواص على حصانه يعلن
 المديرين والمأمورين بأن المفتش سيمر ، فلا تسلم عن أتباع المديرين إذ يقطعون الأعصان
 الغليظة من الأشجار وينزلون بها على أجسام الفلاحين العرايا ، فلا تسمع إلا بكاء ونحيباً
 وصراخاً ، وهو كلما مر على مدير ورأى الانفجار تقع على الصخور وتغرق في الوحول
 وتضرب على الوجوه قال المدير : (أفرين أفرين) فيقول له : (كل ده بنفسك
 يا سعادة المفتش) ، فما يمر ويرجع إلا وقد مات ثلاثون أو أربعون من الضرب والفرق
 في الوحول .

ورأيت طفلاً يبلغ من العمر نحو ثماني أو تسع سنين وقف على الجسر في طريق النيل
 يتفرج على المفتش فتناوله أحد الساقة من يده وألقاه في التربة فمات لوقته ، فتبسم
 المفتش لذلك السائق استحساناً لفعله .

وعلى هذا المنوال كانت الأعمال في مزارع إسماعيل باشا وأتباعه ورجال حكومته ،
 من خادم الحريم إلى وزير جنابه الكريم ، وكانت البلاد مقسمة بين أولئك الذوات
 والأغوات والحريم ، فكل بلد من بلاد زراعتهم المعروفة بحفالهم يخصص لها بلد أو
 بلدان أو ثلاثة على حسب اللزوم من البلاد الآخر ، فإذا جاء وقت الأعمال - (وكانت
 لا تنقطع) - ينزل النظار والمأمورون على تلك البلاد - (نعوذ بالله من غضبه) -
 فيطلبون منها ما يخطر ببالهم من العدد ، فإذا نطق أحدهم بأي عدد كان نطقه كأمر
 سماوي لا يقبل تغييراً ولا تبديلاً ، سواء كان من قبيل الممكن أو المحال ، اللهم إلا إذا
 بذل لهم المشايخ والفلاحون مبلغاً من النقود فإنه يقوم حينئذ مقام عدد من الأنفار
 المطلوبة .

وما شاهدته أن أحد النبلاء طلب منه ثلاثون نفراً ، وهم فوق طاقته ، فبعد التهديد
 والضرب لم يمكنهم أن يزيدوا على العشرين ، فلم يقبل منهم عذر حتى دفع المشايخ عشرة
 جنيهات للمأمور الذي كان يطلبهم . ورأيت مثل ذلك في وجهات شتى من مديرية
 الغربية والبحيرة والمنوفية في أراضي إسماعيل باشا وأمرائه وحاشيته الذين لو عددهم
 لم يزد ذلك شيئاً في علم الناس بهم ، فإنهم لم يزالوا أحياء وآثار ظلمهم باقية تشهد عليهم
 بسوء أعمالهم والأخبار المفزعة التي كانت تأتي إلينا من جهات الصعيد يحملها الهاربون
 من هول الأعمال تفيدنا أن المصائب في تلك الجهات أعظم والتسخير فيها أعم وأظلم .

فهذه الأعمال على ما فيها من المشاق التي تنال الأهالي في أبدانهم ، والنفقات التي تلم
 بأموالهم كانت موجبة لتعطيل جميع أشغالهم التي يحتاجون إليها في خدمة أراضيهم حتى
 يتحصل منها ما يسدون به رمقهم ويؤدون ما عليهم من الضرائب الخارجة عن حد
 الطاقة ، إذ كان يساق الرجل مع ولده إلى السخرة ويترك زراعته محتاجة للسقي أو
 الحرث أو الحصد ، فيفوت عليه وقت الزراعة ، ويحدث ضرر كلي ، إذ لا يتحصل
 مما يزرع متأخراً عن وقته ما يكفي لحاجته ، وربما تلف المزرع إذا تأخر حصاده
 فيذهب تعب هباء منثوراً .

وهذه الملايين من النفوس التي كانت تشتغل في تلك المزارع كما كانت محرومة من أجرة

العمل كما كانت معطلة أيضاً عن اكتساب ما يقوم بها من طرق أخرى ، فكانوا كلا على أعناق الباقيين من إخوانهم وثمرات اكتسابهم بأسرها عائدة إلى إسماعيل باشا وأمرائه وحواشيته .

وكما نشأ عنها حرمانهم من ملاحظة أشغالهم الخاصة ، نشأ عنها أيضاً عدم كفايتهم لوفاء الأعمال العمومية ، كحفر أمهات الترع وتطهيرها ، وإحكام الجسور وإيفاء لوازمها ، وما أشبه ذلك ، فكانت المصالح العمومية عاطلة كما كانت الخصوصية باطلة ، إلا بالنسبة لإسماعيل وأشيعائه ، فعم الاضمحلال والتلف جميع الجهات ، وكثر وقوع الفرق والشرق وأورث تراكم الأعمال من سنة إلى سنة عجز الأهالي عن القيام بها حتى الآن ، فطم الفقر وأحاط الاختلال بأنحاء الحكومة وكان من عاقبة ذلك ما كان .

ومن توابع التسخير ما كان يكلف به الأهالي من الجمل (١) من أنواع الدواب والماشية في كل فصل من كل بلد يحسبه ، فالذي وستة من الحمير ومن الدواب إذا اشترى الأهالي تلك المطلوبات لم تعد إليهم مرة ثانية ، فإن أولياء الأعمال في تلك الزراعات ممن نزع من قلوبهم الشفقة والرحمة ، فيحملون الدواب وأربابها ما لا طاقة لها به ، مع عدم إعطائها حقها من الملوقة ، فتأخذ في الضعف تدريجاً حتى إذا تم العمل تمت آجالها أيضاً . وكانت هذه المطلوبات تعد عند الأهالي كضريبة باهظة ويحسبونها من مصائب الحكومة وبلاياها ويتضجرون منها كما يتضجرون من نفس السخرة وأداء السدس والثلث والشخصية وما شاكل ذلك من الضرائب بلا فرق .

ولنكتف بهذا القدر المجل في شأن التسخير ، ونقول : إن حكومة إسماعيل باشا على سعتها وتباعد أطرافها كانت « كليان » أعد للمذنبين ، ومحبس جزاء هبيء لأرباب الجرائم والخاطئين ، ولو أن سائحاً جويماً صعد في درجات الهواء إلى حد يرى ويسمع من تحته من أهالي الديار المصرية إذ ذاك لرأى أمة تتقلب على جمر العذاب على غاية من الاختلاط والاختباط ، تتحرك تحرك الذر على غير نظام ، ولسمع ضجة عامة ، وصيحة

صاخة ، تزعج السامع ، وتستفز الهاجع ، وتفتت قلب من أودع ذرة من الإحساس الإنساني ، وما هي إلا مزيج نفثات تقذف بها الصدور الموقرة والقلوب المكتئبة ، فتصعد بها الأنفاس المحترقة .

اللهم إنا نعوذ بك من بلاء مثل هذا يصب على البلاد مرة ثانية بعد أن ذقت حلاوة الحرية وتمتعت بنعيم العدالة (١) .

(١) عقب هذه الجملة نجد : « الفصل الخامس في الاموال وملحقاتها . موعداً به العدد الآتي . (نديم) ... » ولكن العدد المشار اليه مفقود .. وليس في بقايا (الطائفة) ذكر لفصول هذا الكتاب غير هذين الفصلين اللذين أوردناهما هنا .

(١) الفراغات الآتية مكانها « خرم » في الصحيفة مقداره خمس عشرة كلمة متفرقة .

مفكرة الاحداث العراقية

مفكرة الاحداث العرابية^(١)

(١) الدائنون يريدون أن تدفع لهم الفوائد على فداحتها ، فمدل سير الإدارة على أن يؤدي إلى هذا الغرض ، ورسم على المصري أن يخضع لاستبداد إداري مختلط ، بل هو في الحقيقة أوري لا شائبة للعدل فيه ، وهو الاستبداد الذي اقتحمه الحديو الممزول .

(٢) كل الأمم من كل الأديان تغتني من عمله (أي الفلاح المصري المشار اليه في الجملة الأولى) وعلى نفقاته وهو في ذلة الفقر والفاقة .

(٣) ما يقصر عن أداء الديون من الدومين والدائرة السنوية يوفى من الخزينة (تدبير ولسون)

١ - [سنة ١٨٨١]

(٤) في أواخر سنة ١٨٨١ قصد « غمبتا »^(٢) ارسال ٢٥ الف عسكري لتقرير النظام في مصر ، مع انه لم يكن حصل فيها شيء ، وكان ذلك في وقت المخابرة بين فرنسا

(١) هذه النقاط دونها الاستاذ الامام إبان اشتداد أحداث الثورة العرابية ، فجاءت اشبه باليوميات التي سجلت العديد والهام من الأحداث ، ويبدو انها كانت مادته الاولى في مشروعه الذي لم يتمه ، والرامي إلى كتابة تاريخ مفصل لهذه الأحداث ، وأرقام هذه النقاط من وضع الشيخ رشيد رضا ، وكذلك بعض عناوينها الفرعية ، وهو الذي اطلع على مخطوط الاستاذ الامام ، وأثبتته بنصه .

(٢) تولى رئاسة الوزارة الفرنسية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، ولعب دوراً في الاتفاق مع إنجلترا على التدخل المشترك ضد الحركة الوطنية في مصر .

(٥) البارون « درنج » رأى الفرصة مناسبة لتقرير نفوذ فرنسا في وادي النيل ، لكنه لم ينجح في إعداد المراقبة الثنائية لقبول خلع الخديو وإيجاد نظام جديد ، وكان عرض على حكومته خطر استقلال المراقبة الثنائية وخطر مركز الخديوية (لعل « غمبتا » قنع بما قاله « درنج » أخيراً) .

(٦) في ٤ فبراير سنة ١٨٧٩ نشر منشور ضد رياض باشا طبع منه عشرون ألف نسخة وفيه مطالب وطنية ، ولم يعثر على ناشره وكتبه . ونسب إلى الجمعية التي تألفت لمعارضة رياض باشا (جمعية حلوان) شريف ، شاهين ، عمر لطفي ، راغب . ويقال أن سلطان باشا كان فيها .

(٧) يقول شريف باشا بعد حادثة عابدين : انه لا يقبل الوزارة حتى تكون لديه ضمانات تكفل انه لا يعتدي بالضباط أو الجند على النظام مرة أخرى - كأنه لم يعلم بسير الفتنة مع أنه كان من مدبريها .

(٨) حصل سلطان باشا على عرائض ممضاة من الأعيان والعلماء قبل حادثة عابدين وأطلع عليها عرابي ، وأبى عرابي إلا أن تكون تحت يده ، فهرب سلطان إلى المنيا ، وبعد الحادثة ظهرت العرائض والمحاضر .

(٩) لم يبق داع لبقاء « أديب »^(١) في أوروبا ، فألغيت « القاهرة »^(٢) وأعيدت على هيئة جديدة وفي موضوع جديد ، وكوفي محررها بتعيينه رئيس قلم ترجمة أولاً ثم سكرتيراً لمجلس النواب بعد ذلك .

وصاح الخديو عند امضاء الأمر بتعيينه من شدة الفرح : « الحمد لله الذي خلصني من رق شخص كنت أبغضه » .

(١) هو اديب اسحاق .

(٢) جريدة القاهرة التي كان يصورها اديب اسحاق .

(١٠) لم يذهب عرابي إلى « رأس الوادي » إلا بعد أن صدر الأمر بتشكيل مجلس النواب على طريقة جديدة . وقد كان الخديو حاول أن يستدعي أعضاءه على مقتضى النظام القديم فأبى إلا نظاماً جديداً ، وعند سفره ألقى على مودعيه خطاباً طويلاً شكا فيه من العقبات التي تصادفها مطالب الشعب ، ومن وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد . وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب ، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم من الأجانب ، يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق في مصر ، وإن من الافتراء أن يقال ان البلاد تريد سلب الأموال والاستثمار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين ، وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء على الأشخاص والأموال .

تواطؤ فرنسة وانكلترا على المصريين :

(١١) قال « غمبتا » في محادثته مع اللورد « ليون » فيما يتعلق باستدعاء مجلس النواب : « قلبي ممتلئ رعباً ، ليس من الممكن الحزر والتخمين على ما عساه يقرره ما يسمى « بالحزب الوطني » ، من الجائز أن يعتمد إلى تقرير طريقة مختلة تحالف مصالح الأوروبيين ، لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من إفهام المصريين أن انكلترا وفرنسا لا يمكنهما أن تحتكما شيئاً من هذه المطالب ولا تلك النزعات » .

اتفاق « غمبتا » و « اللورد « ليون » من التعصب ، إذ لم يعرف مثل هذا الإتفاق على اسبانيا واليونان مع كثرة ديونها وأنها [أقل خطأ]^(١) في الوفاء من مصر .

ب - [سنة ١٨٨٢]

(١٢) في ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ سأل اللورد « غرانفيل » « مالت » : اخبرني

(١) عبارة مسودة الاستاذ الامام لا يؤدي المعنى ، اذ هي : « أخط شر » .

بالتلغراف ما هي حدود سلطة مجلس النواب في المالية المصرية على حسب ما قرره الجمعية العمومية ، والشروط التي تطلبها ؟

فأجابه في ١٣ منه :

مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم بعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة المجلس ، وعلى ذلك يمكنه أن يلغي مصلحة المساحة مثلاً لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولي ، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الأوروبيين في الإدارة المصرية .

(١٣) قال « مالت » (في ديسمبر سنة ٨١) إذا حاز مجلس النواب حق تقرير الميزانية فقدت المراقبة سطوتها في الأمور المالية .

(١٤) في ١١ يناير سنة ١٨٨٢ قال « مالت » : إنه قد تقرر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق في طريقة الدستور ، وإن اللائحة التي يريد المصريون تقريرها لمجلس شورايم تمثل في الحقيقة شرائط حريتهم ، وحيث قد تقرر هذا المجلس بحالة نهائية فلا شيء يمكن أن يبطله ولا أن يلغيه إلا أن يكون تداخل ، وهو آخر ما ينتهي إليه العمل .

مقاومة فرنسة وانكلترة لمجلس النواب في تقرير الميزانية :

(١٥) « سلطان » أكد لقنصل انكلترة أن النواب لم يوافقوا إلا آمال الشعب وليس من ضغط عسكري ، ولا يمكنهم أن يعدلوا عما يوافق رغبة الأهالي .

فأجابه : لا انتظار لأدنى مساعدة بما يختص بهذه المسألة (تقرير الميزانية) لما في ذلك من الخطر ، وما تقولونه وما يطلبه النواب لا طريق لنيله إلا القوة ، وأستعالمها إعلان للحرب . وقد علمت إرادة انكلترة وفرنسا فيما يتعلق بذلك .

(١٦) في ٢ يناير سنة ١٨٨٢ في مجموعة أعمال البرلمان نمرة ٢٣٠ ، ٣ تلغراف من « مالت » في ٢٠ يناير سنة ٨٢ إذا تمسكنا بإبائنا على مجلس النواب أن يتظر في الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمراً اضطرارياً ، فإن إصرار مجلس النواب على رأيه في ذلك جزء من مشروع تام أعد للثورة .

(١٧) في ١٧ يناير سنة ٨٢ قدم المراقبون طلبهم فيما يتعلق بمجلس النواب ومطالبه قائلين : أن الأوامر الخديوية السابقة قد ربطت الإدارة المالية بدولتي فرنسا وانكلترة ، فاليها يرجع السماح للمجلس بحق إعطاء رأيه في الميزانية وعدمه ، وهما لا تسمحان بذلك ، لما ظهر من مقصد المجلس في تنقيص عدد الموظفين الأوروبيين ، وفي ٢٧ منه أمضوا المذكرة بذلك باسم الدولتين .

(١٨) في ٢ فبراير سنة ٨٢ استعفى شريف وعين محمود سامي .

(١٩) مجلس النواب قرر تعيين لجننتين لتحقيق بعض الشكاوي التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك ، وظهرت وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوروبيين ، وتحقق ما كان يخشاه المراقبون من مقاصد المجلس ، وقد رفض موسيو « كاليار » مدير الجمارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض في أعماله .

(٢٠) وقف المجلس على تقرير قدم للمراقبين من أحد موظفي الدومين المسمى (روفسل) يطلب فيه مراقبة المجلس حيث أعطى الفلاحين آمالاً في أن يصلوا بالطفرة إلى ما يقال من حريتهم ، واشتكى من أن المدير لا يحبس في الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل ، ومن أن كل شخص يحبس بغير أمر قضائي يرسل بالتلغراف إلى نائبه ، وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب في الحبس ، وهذا تظاهر من الأهالي بالأحوال الجديدة التي يبنون عليها حريتهم وخلصهم .

(٢١) « غوردون باشا » يكتب إلى « التيمس » في يناير سنة ١٨٨٢ : يقال أن مصر تسرع في الغنى والسعادة [وانها]^(١) فرحة مسرورة . ولا أظن أن شيئاً قد تغير عما كان إلا ما كان من ضمانه الدين فانها اليوم أوثق ، أما الحبوس (السجون) ففاصة بأولئك المساكين من الفلاحين .

مسألة الشراكسة وغش القنصلين للخديو :

(٢٢) في مسألة الجراكسة قدم عرابي الحكم وطلب العفو بتخفيف العقوبة فأرسل الخديو (الحكم) إلى الأستانة فطلب السلطان الأوراق ، وكان ما فعل الخديو بناءً على نصيحة القنصلين . ساء الوزارة ذلك وبدأ الخلاف ، وطلب من الخديو تسوية المسألة فأشار

(١) في مسودة الاستاذ الامام : وانه ، وهو خطأ غير مقصود بالطبع .

عليه القنصلان بالاسرار وطلب استعفاء الوزارة .

(٢٣) في ٢٠ مايو - أرسل موسيو « سنكوينس » (?) أحد موظفي القونسلاتو موسيو « مونج » عند عرابي ليذاكره في المسائل الحاضرة ، فكان من قول عرابي ان المجلس الآن هو الحاكم ، وهو أول خاضع له ، ونقل هذا مسيو « مونج » إلى رئيسه . وعند ذلك ابتدأ القنصلان في المحاربة مع سلطان باشا .

وفي ٢٥ مايو قدموا المذكرة التي ذكر فيها ان المجلس بلسان رئيسه نصح عرابي بالابتعاد عن الأقطار المصرية حيناً من الزمن .

سألت النارة سلطاناً فأنكر .

ولكن الخديو قبل المذكرة فاستعفت الوزارة بعد إقامة الحجّة على كل ما جاء فيها . لم يقبل أحد النظارة فرجع عرابي ناظراً للجهادية وأحيلت أعمال بقية النظارات على وكلائها .

ج - « ما يتعلق بالمذكرة التي استعفت الوزارة عقبها »

(٢٤) جاء في الكتاب الأزرق الانكليزي ان « ستر » ماليت « كتب أولاً : ان رئيس المجلس لا يمكنه بعد الآن ان يعتمد على اعضاءه ، فان كراهم لكل تدخل اجنبي تزداد كل يوم عما قبله .

ثم يقول في رسالة أخرى : ان المذكرة التي قدمها لم يطلب فيها إلا تنفيذ ما أراه اعضاء مجلس النواب ، وقد صرح المجلس بارادته على لسان رئيسه سلطان باشا .

(٢٥) يقال ان قنصل روسيا موسيو « ليكس » نصح مراراً ان أحسن طريقة لمعاقبة الشير الأوروي كان امتناع الأهالي كافة عن اعطاء الضريبة الخ .

لكن كان عرابي ورفاقه يثقون بالدول غروراً ، ولا يعلمون ما كان يجري حولهم (كذا يقول القنصل) فقد كتب موسيو « مالت » في ٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، قبل وصول المراكب ، يقول لحكومته : « ليس من الممكن الوصول إلى أي حل كان للمسألة المصرية قبل أن تحصل أزمة شديدة في البلاد » .

(٢٦) حصلت مذاكرة في المذكرة التي قدمها وكلاء الدولتين بحضور سلطان باشا

والنظار فوضع سؤال : هل يمكن لنا أن نجتمع المجلس ؟ فأجاب سلطان : أظن أن ذلك لا يكون الا بأمر الخديو ، فنسأله في ذلك ، ولا ريب انه يوافق عليه . فقال له أحد النظار : الخديو الذي كنت تطلب خلعه ان لم يمكن قتله قبل ايام ؟

(قبل هذا جاء كلام في الخديو في جلسة ، فطلب سلطان باشا قتله ، وأبى عرابي ، وكان سلطان يقول : اقتلوا الثعبان سلالة الجنّة الناهبين الذين باعونا للأجانب)^(١) .

هذا هو سلطان الذي كان رئيس (الحزب الوطني) وهو لا يريد الآن إلا مجاملة الخديو ، ذلك الخديو الذي لا ينبغي إلا بيع البلاد للأجانب .

اجتماع مجلس النواب حق للشعب ، ونحن نوابه ، ولا بد لنا أن نطلب النواب إلى القاهرة حتى لو أراد عرابي أن يوافي ما طلب من إبعاده ارضاء للسياسة الأجنبية فليفعل ، أما نحن فلا نخضع لمثل هذه المطالب مهما أدى اليه الخلاف .

سلطان رجع عن رأيه إلى رأي الحاضرين ، مع الحيرة فيما وعد به الخديو والقنصلين ، وفيما اضطر اليه من موافقة الثائرين .

(٢٧) يؤكّدون أن ضرب الاسكندرية لم يكن خطر ببال الوزارة الانكليزية ولا وضع في مداولاتها الى الرابع من شهر يوليو سنة ٨٢ ، وإنما وضع بعد ذلك انتقاماً من مؤتمر الآستانة ، وليس من البعيد أن يكون السبب صلات عرابي مع الآستانة .

د - « المشير درويش باشا مندوب السلطان »

(٢٨) مقاصد الآستانة من ارسال درويش باشا : (١) إطالة زمن المخابرات (٢) أن يطمئن قلب المراقبة وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديو (٣) أن يستال قلب عرابي واخوانه بطريقة أبوية إلى زيارة الآستانة قصد التنزه على شواطئ البوسفور . (٤) تقرير سلطة الباب العالي بمصر . وكان من السهل إدراك ذلك كله لو أرسلت من هو أقوم من درويش الخ .

(١) كتب الاستاذ الامام هذه العبارة في شكل اضافة في حاشية المفكرة .

(٢٩) درويش يذكر بسلطة السلطان ، ويثني على الخديو ، وينصح بالخضوع للنظام . وإذا جاء الكلام في النهضة المصرية يقتصد في القول ، ويقتصر على قوله : ان السلطان مولانا وأبونا وهو الذي سينظر في ذلك .

(٣٠) أرسل الخديو لاستقباله ذو الفقار باشا ، وأرسل عرابي من قبله يعقوب سامي ، وقد حصل خلاف بين الرسالتين في المركب عند المقابلة لتكدر ذو الفقار . لكن درويش استقبل كليهما بالبشاشة .

جاء الاسكندرية في ٦ يونيو وسافر الى القاهرة في ٨ منه .

(٣١) أقوال بعض العلماء في إظهار مطالب في رأيهم وتصريحهم لدرويش بما يجب أن يفعل أغضبه ، ومن ذلك الوقت مال إلى توفيق ، فلما أحس بذلك (أي الخديو) أرسل اليه ما يزيدده اقبالا^(١) .

(المفاوضة المهمة بين درويش باشا التركي وعرابي باشا ومحمود سامي باشا) .

(٣٢) في يوم السبت ١٠ يونيو قابل درويش باشا عرابي ومحمود سامي لأول مرة ، فجرى الحديث بينهما على ما سنذكره .

(قال درويش) نحن جميعاً رجال جند ، يحترم بعضنا بعضاً ، وأنتم أولادي لمكاني من السن . وقد أرسلني مولانا السلطان لتقرير الاتفاق بين عائلته المصرية العزيزة ، وستسهلون علي هذا العمل ، انا أعلم شكواكم ، ستشكون ، صبراً قليلاً ، سيكون هذا العمل بعد رحيل هاتين الدونامتين^(٢) اللتين تضايقنا جداً ، فقبل كل شيء يلزمنا إبعادهما ، هذا ما أتكفل به لو عضدتوني فيه ، أنا أرى جيداً مَنْ جِهَةٌ وقع الخطأ ، ليس الخطأ من قبلكم ، يجب التوسل الى المطلوب مع الحزم والبصيرة .

ثم التفت الى عرابي وقال له : أنت ، أنت وحدك الأمر النهائي في مصر ، أنت مع كونك

(١) الإشارة الى الرشوة التي قدمها الخديو توفيق الى « درويش باشا » والتي بلغت ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وحلياً قدر ثمنه بنصف هذا المبلغ .

(٢) الإشارة الى الاساطيل البحرية لكل من إنجلترا وفرنسا .

لست إلا ناظر الجهادية بيدك السلطة العليا بأسرها . هذا ما أغضب الدول المتحدة ، يلزم أن يرين المساهلة معهن . وما بقي بعد هذا عملنا فيه بيننا وحدنا ، استعف من وظيفتك العسكرية بحجة حضوري حيث اني « مشير » مرسل من قبل السلطان ، وكن نائباً عني مأموراً تحت قيادتي ، لكي تسهل علي المخابرة مع الأجانب ، عليك أن تذهب مع الضباط الكبار من اخوانك الى الآستانة ، حيث ان مولانا الخليفة العادل يرى الخير في مفاوضته معكم .

فأخذ محمود سامي يترجم المقال وعرابي يسمعه ، ثم قال :

(عرابي) مشروءكم هذا في غاية الحسن ، وانا نختاره مع الشكر ، لست حريصاً على السلطة التي تريد ان تنسبها إلي . هي سلطة غير مفقصة ، الأمة هي التي أفضت الي بها ، فالواجب ان ينظر الى الأمة ويفكر في شكواها .

اعترف بأن يديك أبرع من يدي في العمل لتذليل المصاعب التي أمامنا الآن . سيني ووظيفتي تحت تصرفك . أنا مستعد للانسحاب واتباع نصيحتك انما اشترط شرطاً واحداً : أعطني باسم السلطان واسم الخديو واسمك كتاباً تصرح فيه ببراءة ذمتنا من التبعات جميعاً في كل ما جرى الى الآن ، كائناً ما كان ، سواء كان ذلك مني أو من اخواني ، وحيث اني تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية ، وتحملت ثقل ذلك على كاهلي فأرجوا أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة .

أطلب ذلك لأن الأحوال إن جرت على وجه حسن لم يعرف لنا فيها صنيع ، وان جرت على العكس من ذلك كنا الجانين .

« مالت » و « كولفني » و « سندويش » عاملونا معاملة الخارجين على النظام ، وذلك في بلادنا ، وهم الأجانب الذين لا يحترمون لنا شيئاً ، ونحن نحترم لهم كل شيء .

فوعده درويش بانالته مطلبه يوم الاثنين ١٢ يوليو وهو اليوم المحدد لجلسة يحضرها درويش باشا تحت راية الخديو . وانما طلب أن يعلن هذا القول الذي جرى بينهما من قبلها جميعاً ، وطلب من عرابي أن يكتب الى الاسكندرية ذلك بالتلغراف ، فأبى عرابي أن يعلن شيئاً إلا بعد أن ينال ذلك الأمر المخلص له من كل تبعة .

هـ - « استعداد الاوربيين وتسليحهم استعداداً للمذابح »

(٣٣) مسألة تسليح الأوربيين وإيهام موسيو « كوكسن^(١) » ان حوادث ستحدث .

(٣٤) « مالت » أخبر حكومته نقلاً عن سكرتير الخديو الأوربي (كودار بك) ان محمود سامي وعراي دخلا ثاني يوم استعفاء وزارة سامي والسيوف في يده كل يهدد الخديو بفقد حياته .

(٣٥) سمع مكاتب « التيمس » من عراي قبل ضرب الاسكندرية : انه يحترم القنال^(٢) ما لم يخرق العدو حرمة البلاد وإلا هدمه ، ولكنه ضعف عن ذلك وقت الحرب .

(٣٦) أكثر الجرائد والتلفرافات من الاشاعات التي أفزعت الاوربيين وأخافتهم من المصريين ، وطلبوا من مديريهم في الأعمال أن يأذنوا لهم بالتسلح ، فمنهم من أبى ومنهم من أذن .

(٣٧) خدّمة (لأسترن تلغراف) طلبوا التسليح فأبى رئيسهم ، فكتبوا له عريضة فعرضها على رئيس (الكبانية)^(٣) في « لندرا » فأذن بذلك ، وسمح بثمانية وثلاثين (لوفلير)^(٤) ، وعائلات الموظفين أرسلت إلى قبرص على نفقة « الكبانية » .

(٣٨) الأوربيون أصبحوا متأكدين من عداوة الشعب لهم ، لأحساسهم من ضمائرهم بسوء أعمالهم اليه .

بدء المذبحة في الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ :

(٣٩) ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ كان يوم الأحد ، والقهاوي كانت غاصة بطالبي الراحة

(١) قنصل المجلترة في الاسكندرية .

(٢) الإشارة إلى قنال السويس ، أي احترام حيادها .

(٣) الشركة .

(٤) نوع من المسدسات ، وكانوا في الريف المصري ينطقون اسمه هكذا : الفرفر ، بكسر الفاء .

من الأشغال ، الطالبين للهو باللعب والسكر . فحدثت مشاجرة على قرب من « قهوة القزاز » في آخر « شارع البنات » نحو الساعة واحدة بعد الظهر ، حيث يوجد ازدحام كثير من الكراسي والطرايبيزات ، وأشخاص منهم القائم والقاعد : مالطي ، يقال انه خادم مستر « كوكسن » ، أخذ عربية وطاف بها من محل إلى محل ، يشرب ويتنزه ، الى أن وصل الى خمارة احد مواطنيه وهو سكران ، فطلب منه « العريجي » الوطني أجرته ، فأعطاه المالطي قرشاً واحداً ودخل القهوة ، فتبعه العريجي ، وتبدلت الكلمات بينهما ، فتناول المالطي سكيناً كانت معلقة في مائدة الدكان معدة لقطع الجبن ، وطعن بها العريجي فسقط لا حراك به ، فاجتمع بعض الوطنيين و « حمار » من أقارب العريجي ، وأرادوا القبض على القاتل ، فجاء يوناني خباز مجاور للخمارة ومعه بعض مواطنيه بالسكاكين والطنبجات وأخذوا يضربون يميناً وشمالاً ، ومضى نصف ساعة قبل أن تصل عساكر المستحفظين من « قراقول » اللبان .

أول من جاء منهم مع المعاون قتل ، فجاء آخرون وصارت معركة عمومية ولكن لم يتدخل العساكر في القبض على الجناة فتمكنوا من الفرار (الأروام والمالطية) وكان يكفي لحسم المعركة تداخل المحافظ لو اهتم بذلك لغيبة الضابط لمرضه .

وبعد نصف ساعة حصل نزاع بين العامة وعساكر المستحفظين ، فتفاقم الخطب ، لأن كلا منهما كان يريد أن يفترس الآخر (وذلك لعدم القبض على الجانبين) ، لكن مسألة الجانبين لم يبق لها ذكر في أذهان المتنازعين وإنما بقي النزاع .

(٤٠) والمسلمون والمسيحيون دخلوا في خصام حقيقي بين أهل الدينين ، وأخذ الأروام والمالطيون يطلقون الرصاص من أعلى البيوت ، مع انهم كانوا في مأمن من وصول الشر اليهم . وعند ذلك أخذ المسلمون يفدون من كل جانب ، مسلحين ، بعضهم بالعصي والبعض بأرجل الطرايبيزات أو هشم الكراسي ، وبعضهم بالنبايت اشتروها من المخازن القريبة ، خصوصاً من السوق الجديد .

في هذه الحالة رؤي موسيو « كوكسون » نازلاً من بيت أحد المالطيين بلباس ملكي ، ومعه قواصه ، فتبعه المتشاجرون وضربوه ضرباً خفيفاً عندما أراد أن يركب العربية ، ففر ونجا منهم ، وصحبه (عمر لطفي)^(١) في أثناء الطريق .

(١) محافظ الاسكندرية .

(٤١) لم يكن المسيحيون مدافعين بل كانوا يهاجمون أيضاً وقد طارت الفوغاء ، ورؤيت عربية تمر حاملة قتلى من عساكر المستحفظين . وعلى القرب من شارع الميدان جاء جماعة من الأروام المسلحين على حسب الأوامر المعطاة لهم ، وأخذوا يطلقون الرصاص على الجموع بدون تمييز .

ولم يأت أحد من العساكر ولا من البوليس (ولا المحافظ) لاطفاء النار .

(٤٢) على القرب من تمثال محمد علي حيث لم توجد مقتلة وجد نحو اثني عشر قتيلا ليس فيهم أوربي إلا واحد .

(٤٣) وعلى القرب من زرينيا روي (عمر لطفي) ، فسأله سائل : كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك ؟ فقال : لست بقائد ، وهذا لا يعني . فسأله : لم تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهراً سيفك في خمسين من عساكر المستحفظين وبذلك كان الأمر ينتهي ؟ فأجابه : انصرف ليس هذا من شأنك ، وهل أنت محافظ البلد ؟

وبعد ذلك مر أحد موظفي المحافظة ، فسئل : ماذا يفعل الضابط ؟ فقال : انه مريض ، وقد طلب من المحافظ مراراً أن يرسل العساكر فلم يفعل .

(٤٤) سليمان سامي كان مستعداً لارسال العساكر إذا ورد له الأمر من نظارة الجهادية ، ولكن لم يكتب أحد بذلك إلى النظارة لأن الأمر بيد المحافظ ، وقد بدأ في المخابرة التلغرافية مع القاهرة من بدء الحركة ولا جواب على ما يظهر .

(٤٥) ذهب « نينه » عند قنصل الروسية وحدثه بما رآه من المحافظ فعجب وقام للمخابرة مع اخوانه القناصل ، وبعد ذلك كتب للتخديو ودرويش وعراي وكانت الساعة ٤ بعد الظهر .

(٤٦) نحو الساعة ٥ بعد الظهر قابله من أخبره ان عراي أرسل الأوامر لاعادة النظام ، كانت الشوارع غاصة بالرعاغ ، والأوباش يحملون الاسلاب ويصيحون ويسبون وبعد نصف ساعة عاد النظام إلى ما كان .

(٤٧) لم تقتصر المذبحة على « شارع البنات » ، بل وقع ذلك جهة « الجمر »

و « شارع رأس التين » و « أبو العباس » ، واتفق مع ذلك ان بعض المسلمين في هذه الحالة خلصوا نساء أوربيات وأوصلوهن إلى بيوتهن .

(٤٨) يقال أن أخوين انكليزيين كانا مسلحين بلوفرفير (مسدس) ، ولم يكونا يحسنان استعماله قتل أحدهما بضربة عصا أطارت سلاحه من يده .

(٤٩) ظهر في اليوم الثاني أن عدد القتلى الوطنيين كان ١٦٣ غير من أخفاه المتشاجرون إذ حملهم سرّاً من وسط المعركة .

ومجموع ما وجد من جثث المسيحيين أوربيين وغيرهم ٧٥ كثير منهم مصاب برصاص في قمة رأسه فمجموع القتلى ٢٣٨ .

(٥٠) لم يصل الخبر عراي إلا الساعة أربع وربع بعد الظهر ، مع أن القليل من موظفي التلغراف الذين يشتغلون بعد الظهر لم يكن عندهم وقت للعمل إلا في تلغرافات (المحافظ) ، حتى ان رسالتين مهمتين من احد الميرالايات في اسكندرية لم تقبلوا لاشتغال العدة بتلغرافات (المحافظ) .

(٥١) عمر باشا لطفي طلب إنزال عسكر انكليزي لعجز عراي عن الأمن .

(١٢ يونيو سنة ٨١)

(٥٢) موسيو « كليكن كويسكي » القائم بأعمال قونسلاتو فرنسا رجع الى عقله وأخذ في طلب تحقيق عن أسباب الحادثة ، فصدر الأمر في الحال بذلك .

وبعد هذا امتنع الأعضاء الأوربيون من العمل ، وألح الوطنيون على التحقيق مع حبس من تظهر الشبهة عليه من الأوربيين ، فعارض في ذلك مندوبو اليونان والانكليز وأبى مندوب فرنسا الحضور ، وطلب بعض وكلاء الدول شتى عشرين شخصاً من المذنبين وبهذا تنتهي المسألة في رأيه .

و - (١١ يونيو)

(٥٣) جيش صادق بك وكيل الضابط (سيد قنديل) لم يمكنه أن ينفذ شيئاً من

تعليمات الضبطية لأن (عمر لطفي) كان يعمل بعكس تلك التعليمات ، وبعد ذلك عين وكيل حكمةدارية السودان بناء على توصية (عمر لطفي) ، فهل لابعاده حتى لا يشهد ؟ او مكافأة له على المشاركة في الجناية ؟

(٥٤) بعد الحادثة نبه القناصل على الرعايا بالهجرة ، مع الطلب من كل ان يكتب ما عنده ، فكتبوا دفاتر وزادوا فيها ما شاؤوا ، ذلك ان القناصل كانوا يعتقدون ان البلد ستضرب ، وأرادوا أن يربح رعاياهم ما يشاءون (١)

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيو سنة ١٨٨٢ (١)

لما وقع الخلاف بين الخديو ووزارة محمود سامي باشا شاع في القاهرة أن الخديو سيسعي بواسطة بعض أتباعه ليحدث شغباً في نفس القاهرة ، الى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة ، وبالفعل في ذلك طول مدة قيامها بأعباء الامر ، واستدعى الخديو إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة ، وطلب اليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم اليه - ففعل - وبالغ الخديو في حسن استقبالهم ، وأكثر لهم من المواعيد ، ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠٠ بدوي ، وباحضارهم إلى العاصمة بطريق الجيزة ليحدثوا فتنة في البلد لعدم وجود النظام بينهم ، ولكنه تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو ، فحذف هؤلاء من المعسكر . ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافاً رمزياً (شفرة) الى محافظ الاسكندرية هذا نصه :

« قد ضمن عرابي أمر الامن العام ، ونشر ذلك في الصحف ، وجعل نفسه مسؤولاً لدى القناصل ، وإذا نجح في ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر شأننا ، أما الآن وأساطيل الدول في مياه الإسكندرية ، وعقول الناس متهيجة ، فوقوع الخلاف بين الأوربيين وغيرهم أمر محتمل ، فاختر لنفسك أما خدمة عرابي في ضمانه أو خدستنا . »

وفي يوم هذه الحادثة توجهت إلى السراي فرأيت موظفيها في جذل عظيم مما حدث ، وكانوا يبالبون في رواية الأخبار ، ويضحكون من عهد عرابي بالمحافظة على الامن العام . ومن المعلوم ان موظفي السراي لا يقولون إلا ما يسر الخديو ، فإذا كانت الاخبار سارة

(١) من مذكرة كتبها الاستاذ الامام عن هذه الاحداث ، وأوردتها المحامي الذي دافع عنه وعن عرابي في محاكمات المشتركين في الثورة بعد فشلها ، وهو المستر « برودي » (M. Broadle) صاحب كتاب (كيف كان دفاعنا عن عرابي How we defended Orabi) .

(١) للاستاذ الامام كتابات عن مذبحة الاسكندرية هذه وردت في غير هذه المفكرة : ونحن نورد هنا . ثم نواصل لإيراد النقاط التي دونها في (مفكرة الاحداث العرابية) .

تكلموا وضحكوا والا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم .

وبعد ١٢ يوماً من هذا التاريخ كنت في الإسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون أن المحافظ (عمر لطفي) سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد ، لأنه كان مقيماً في البلد ، ولم يصدر أمر بتوقيفها ، ولم يذهب إلى مكان الفتنة إلا بعد مضي وقت ، ولم يطلب مساعدة العسكر النظامي مع أنهم كانوا على مقربة منه . وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديو . وعلمنا أيضاً أنه لما كانت المذبحة على وشك النهاية ، وكان المحافظ يتمشى من مكان إلى آخر ، وإذا بأوربي في شباك وفي يسده مسدس فقال أحد البدو : أأرمي هذا الرجل يا باشا ؟ فقال له : « ارمه » ، فأطلق البدوي عليه الرصاص فقتله . وكثير من المنهوبات دخلت بيته وبيوت أقربائه في ذلك اليوم الأسود .

وقد سمعت أيضاً أنه حرّض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم على ذلك ، وأنه أشار إلى البوليس (المستحفظين) أن لا يتدخلوا قائلًا : « دعوا أبناء الكلاب يموتون » .

ولم تسأل اللجنة التي تألفت للنظر في أسباب هذه الفتنة عمر لطفي عن شيء مما حدث مطلقاً ، بل كان الخديو أوعز إليه بأن يستعفي بدعوى المرض .

كان عمر لطفي محافظ الإسكندرية زمن الفتنة ، وقد أهمل أمر القيام بحفظ الامن العام ، على أنه هو الشخص الوحيد المسؤول عنه . هذا إذا لم نقل أنه هو المحرض عليها . - فإذا كان فعل ما فعل اشاعة لامر عرابي - كما ادعى - مع أن وظيفته تابعة رأساً إلى الخديو - لان الخديو أصدر أمراً مخصوصاً صرح فيه أنه بعد استعفاء وزارة سامي أفضت أمور الداخلية وشؤونها إلى السراي - فكيف تعلل تعيينه (أي عمر لطفي باشا) وزيراً للحربية جزاء لطاعته لعرابي وعصيانه لسيده الخديو ؟ وإذا كانت الامر اهمالاً منه فكيف يصح مع اهماله وعدم كفائه تعيينه وزيراً للحربية ؟ ولماذا لم يسأل سؤالاً واحداً عما جرى ، مع أنه كان يجب أن يكون أول من يسأل ؟

لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب هذه الفتنة ، أي مذبحة الإسكندرية (١) .

(١) انتهى هذا الجزء الخاص بمذبحة الاسكندرية من المذكرة التي كتبها الاستاذ الامام ونقلها عنه محامي العرابيين المستر « برودي » .

اضطرابات الاسكندرية

« ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م » (١)

قبل حادث ١١ يونيو بأيام قلائل أعلنت جريدة « المحروسة » - وهي جريدة تعبر عن رأي عمر لطفي - أن الأوربيين في الإسكندرية يعملون استعدادات حربية ، ولم تعلن ذلك لأهالي الإسكندرية فحسب بل للقطر المصري بأجمعه ، وعينت في الوقت نفسه عدد الذين يسلمون أنفسهم .

وقد دفعت غرابة الخبر - إذ لم يكن هناك أي داع لهذه الاستعدادات - بعض الأعيان إلى سؤال أحد محرري الجريدة عن الأمر ، فقال إنه أمر بنشره ، ولكنه لم يبح باسم الشخص الذي أرسله إليه .

وقد ذهب يعقوب سامي - وكيل نظارة الحربية - إلى الاسكندرية قبل الهياج بمدة خمسة أيام ليستقبل درويش باشا . وحينما وصل إلى هناك سمع أن برقية من القاهرة تقول إن الخديو ذبح ، وحينما بادر إلى السؤال بالبرق من القاهرة عن حقيقة الأمر أبلغوه أن الخديو قتل حقيقة وأن العاصمة في هياج والمذابح قائمة ضد الأوربيين ، فأرسل برقية ثانية وهو في حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب قصر النيسل فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التي سبق له سماعها ، وتبين فيما بعد أن هذا الخبر المكذوب أرسل من مكتب

(١) كتب الاستاذ الامام هذا التقرير عن هذه الأحداث وهو في منفاه بالشام سنة ١٨٨٣ ، ونشره «بلنت» ضمن مجموعة من الوثائق والتقارير الخاصة بهذه الأحداث في ملاحق كتابه (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٦٧٢ - ٦٨٠ .

الأزبكية بالقاهرة وقصد به إثارة الخواطر بالاسكندرية ، ولكن وجود يعقوب سامي هناك حينئذ آخر الهياج إلى زمن آخر .

وقبل الاضطراب الحقيقي ببضعة أيام شوهدت حركة غير عادية بين الأوربيين في الحي المجاور للميدان الأكبر - ميدان القناصل - وقد وجه أحمد أفندي نبيه ، رئيس بوليس الناحية ، أنظار الضبطية والمحافظ إليها بدون أي جدوى .

وكذلك قدم طاهر أفندي الكردي ، من ضباط البوليس ، تقريراً عن معلوماته الخاصة عن هذه الحركة ، ولكن عمر لطفي لم يتخذ أية احتياطات .

بل إن عمر لطفي نفسه كان من أهم الشخصيات الظاهرة التي اعتادت حينئذ على عمل الولايم لرجال الحربية حيث كان يدعو الخطباء إلى منزله ، وهناك كانوا يحضرون على اعتناق مبادئ رجال الجيش ، فهو الذي سن لغيره الخطبة وتبعه كثيرون من ذوي الجاه والنفوذ في عقد مثل هذه المجتمعات ، وكان هو أهم من يدعو إليها .

وكانت هذه المجتمعات تطرق من الخطباء والصحفيين والأجانب وغيرهم ، وكانت تلقى الخطب فيها دون أن يظهر أقل إشارة تدل على رغبته في منعها ، وأول شيء سمع عنه في سبيل هذا المنع كان تصريحه الذي نشر بعد ذلك .

ولكن سعادة المحافظ عاد أخيراً وادعى أن الهياج تسبب عن خطابات نديم ، مع أن خطابات نديم في ذلك الوقت كانت تعتبر من المسكنات ، لأنها كانت تدعو الناس إلى عدم الاشتباك في مشاجرة حتى ولو أسيتت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين ، منسباً إياهم أن تلك هي الغاية التي كان يرمي إليها الخصوم لإعطاء الانجليز حجة يتمكنون بواسطتها من إطلاق النار على الاسكندرية . وهناك كثير من الأعيان يشهدون بذلك ، والحقيقة أيضاً أن نديم لم يكن في الاسكندرية عند حدوث الهياج ، بل كان في القاهرة .

* * *

بدأ الهياج عند الساعة الواحدة بعد الظهر ، في شارع ابراهيم ، على مقربة من مركز البوليس ، بين وظني اسمه « العجان » وآخر من الجنسية المالطية ، ضرب الأول وألقاه

إلى الأرض مضرراً في دماغه ، وحينما أراد شقيقه أن يستعين ببوليس إيطالي للقبض على المعتدي لم يكن من هذا أيضاً إلا أن ضربه وأساء إليه ، وعندها قابل هذا الشقيق إهمال البوليس الإيطالي بالمثل . وتجمع الناس ، وأصيب أحد رجال البوليس بضربة من شقيق المعتدي عليه .

وكان رجال البوليس من القلة بحيث لم يتمكنوا من تفريق المتجمهرين ، ولكن لم تكن إلى هذا الوقت قد وجدت مشاغبات بمعنى الكلمة إلى أن أطلقت أعيرة نارية من النوافذ بواسطة فريق من الأوربيين .

وقد هاجم نفر من الأوربيين المسلحين بعض أوباش الاسكندرية الذين قابلوا ذلك بجمع كل ما وقعت عليه أيديهم من عصي ومظلات وكراسي من الحوانيت وقوائم الطاومات وغير ذلك ، ولكن سعادة المحافظ لم يخف إلى مكان الحادث إلا بعد ساعتين ونصف الساعة من ابتدائه ، وعندها أرسل للقنصل الانجليزي المستر « كوكسون » لكي يلحقه إلى هناك بدون داع نعرفه لهذه الدعوة ، فما كان من القنصل إلا أن حضر وأخذ يشق صفوف الجماهير المحتشدة معرضاً حياته للخطر .

ولم يبادر عمر لطفي حينئذ إلى دعوة هذا الفريق من البوليس الذي كان تابعاً للضبطية وخاضعاً لأوامره الخاصة ، ولم يكن له علاقة ما بنظارة الحربية إذ كانت مرتباته وأنظمتها كلها في أيدي الإدارة دون سواها .

وحيثما اضطر أخيراً إلى دعوته - البوليس - طلب إليهم أن يحضروا غير مسلحين مما أدى إلى اقتناعهم أن المحافظ يرغب في زيادة الاضطراب ، ولذلك حضروا إلى مكان الحادث بهذه الروح وعلى هذه العقيدة واشتركوا مع الرعاع في القتل والنهب وكانوا يرسلون ما تظفر به أيديهم إلى بيت سعادة المحافظ .

وحيثما رأى المحافظ ان الحالة أصبحت من الخطورة بحيث أن مسؤوليته الجنائية محققة أرسل في طلب الأسلحة ، وأمر أن ترسل في عربة من عربات الحكومة ، ولكنها لم توزع على البوليس الذي كان قد تشتت حين وصولها .

ولقد كان معسكر الجنود النظامية على مقربة من الحادث ، ولكنه ترك أربع ساعات طوال تمر دون أن يهتم بدعوتها ، وحينما أرسل في دعوتها كانت رسالته شفوية ، غير

قانونية ، فخاف رئيس الفرقة « مصطفى عبد الرحيم » من المسؤولية ، وأرسل يطلب أن يكتب إليه الطلب بالطريق الرسمي المعتاد ، وحينما أرسل هذا الطلب خرجت الجند وفرقت الجماهير وأعادت الأمن ، بشهادة جميع قناصل الدول الأجنبية أنفسهم .

وكان يقصد المحافظ من إهمال الأنظمة والأصول العسكرية أن يطول الجدل بينه وبين قائد الفرقة ، وبذلك يساعد نيران الاضطراب أن تمتد وتنتشر ، وقد قيل إن سعادته كان يحرض الناس على النهب ، وحين سئل عن ذلك بواسطة أحد ممن وصلتهم الإشاعة ، قال : نعم ، فعلت ذلك لكي أحول أنظار الجماهير عن القتل .

يا إله السموات ، إنها سياسة رشيدة حقاً ؟!

وفي أثناء الهياج طاف أحد خدم المستر « كوكسون » ، القنصل الانجليزي ، على الأوروبيين وحرضهم على التقدم وأن يثابروا على النضال .

وحيثما كان المحافظ وقائد القوات العسكرية ووكيل الضبطية جلوساً في ديوان المحاكم المختلطة بعد المغرب بساعة واحدة وصل اليهم خبر فحواه أن عربية مملوءة بالأسلحة كانت متجهة إلى دار القنصل الانجليزي ، وبينما قابل المحافظ هذا الخبر بدون أي اهتمام قام قائد القوات العسكرية وأوقف العربية وأفرغ ما بها في ديوان الضبطية .

وحيثما تبين قوائد القوات العسكرية الموجودة في « باب شرقي » أن « عمر لطفي » نفسه يحرض على الاضطراب ، هم بالقبض عليه ، ولكنه لم يتمكن من ذلك بما أن القطر لم يكن تحت الأحكام العرفية حينئذ ، ولذلك انتظر حضور وكيل نظارة الحربية يعقوب سامي لكي يفضي اليه بحقيقة المسألة ، ولكن فكرة القبض قد تلاشت حين وصوله إلى الاسكندرية .

وحوالي الساعة السابعة مساء وصلت أخبار إلى الأميرالاي مصطفى عبد الرحيم أن زوارق تسرع إلى الشاطئ ، وعليها جنود بريطانية بقصد إيصالهم إلى البلدة ، وفي الحال أخطر المحافظ الذي استبعد ذلك كل البعد ، ولكنه لم يقتنع ، وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذي رافقه مع فريق من الضباط وشرذمة من الجند إلى شاطئ البحر ، وهناك تأكدوا من صحة الخبر وتوجهوا توأ إلى القنصل الانجليزي ، وبعد شيء من الجدل صدرت الأوامر إلى الزوارق بالرجوع ثانية بمن عليها .

وقد احتج أغلب من قبض عليهم من المتهمين في اليوم التالي للقبض مباشرة بأن الذنب ليس ذنبهم فقط ، بما أن سعادة المحافظ نفسه أمرهم بالنهب والاعتداء ولو أنه حصل تحقيق في هذه الأيام القلائل الأولى لانحصرت الشبهة بناء على أقوال الأغلبية الساحقة من المتهمين في شخص المحافظ . ولكن الأميرال « سيمور » لم يسمح بمثل هذا التحقيق لئلا يتلاشى السبب الذي اعتمد عليه في إطلاق النيران على الاسكندرية .

ولقد كانت عند السيد قنديل أوراق تبين كيف أن الأمر نظم بواسطة المحافظ والخبث ، ودبر بالاتفاق بينهما ، وحينما قبض عليه أجبر على تسليم هذه الأوراق ، ومع ذلك لم يوجه أي سؤال إلى عمر لطفي ، بل على النقيض من ذلك رقي إلى أعلى مراتب الدولة .

وحيثما قامت المذبحة في طنطا ذهب « ابراهيم باشا أدهم » مدير الغربية إلى بناء الحكومة وجمع بقية الموظفين والكتاب والسكرتيرين وأغلق عليهم الأبواب تاركاً الأهليين وما يفعلون ، وبذلك انتشر الاضطراب ، وكان لا بد أن ينتشر أكثر من ذلك لولا أن أحمد بك المنشاوي وأخاه - ولم يكونا من موظفي الحكومة - أخذوا الاضطرابات وأنقذوا أرواح اليهود والمسيحيين والأغنياء من الرعاع ومهاجري الاسكندرية ، ومع ذلك لم يسأل هذا المدير أيضاً عن شيء ، وأعيد إلى وظيفته بعد الحرب ..

ألا فليسجل الله عنده في أم الكتاب وزر من كانوا سبباً في إراقة هذه الدماء !!..
وفضلاً عن ذلك فإن من بين الأحكام التي صدرت في هذه الايام حكم صدر من محكمة الاسكندرية ضد عبد الرزاق علوان ، وكيل مديرية البحيرة أثناء الحرب ، قاضياً بنفيه خمسة عشر عاماً إلى « مصوع » وذلك لمعاونته وتحريضه للشوار في دمنهور ، ويعلم الله وكل إنسان يعرف كيف أنه عرض حياته للخطر في سبيل خدمة الناس والمحافظة على أموالهم .

والسبب الحقيقي في هياج دمنهور هو ابراهيم بك توفيق ، المدير - الذي رغم فصله من وظيفته في اليوم السابق على الهياج ، عمل على تنفيذ خطته قبل أن يستلم المدير الذي عين بدله أعماله - ومع ذلك أعيد إلى منصبه في مديرية البحيرة عقب انتهاء الحرب .. وقد اخذ هذا الرجل أيضاً ما يقرب من الاثني عشر ألفاً من الجنيهاات رشوة من الاهالي . وعلى العموم فما عمله من سيئات كان يستلزم زمناً طويلاً لإصلاحه .

وإني أعتقد أن الحكومة الإنجليزية كانت مستعدة أن تعفو عن أي جريمة إرضاء
لمحتمي بها ، الجناب العالي الخديو .

ويظهر أن مهمة « إعادة النظام » التي تتقلدها الآن الحكومة الإنجليزية تنحصر في
تحسيم مطامع سموه وإثارة رغبته في الانتقام هو ومن حوله ، مضحية في سبيل أهوائهم
جمهور الأهلين البائس ، وتعتقد أنه من الممكن إيهامنا على لسان الصحف أن إعادة
النظام ونشر لواء العدل كان بفضل الخديو ونظاره والجيش الإنجليزي .

وليست هناك أية حاجة لسؤال المصريين عن مبلغ آمالهم ، إذ يكفي في ذلك أن
تنصت إلى تأوهاتهم وأحزانهم .

(٥٥) في الأسبوع التالي للحادثة أشيع خبر أن « سيمور » (٢) لا يعتقد أن
للحزب الوطني دخلاً في الواقعة ، فاهتم الخديو ، وأمر عمر لطفي أن يخبر « سيمور » أن
تعهد عرابي بالأمن أصبح لا يعتد به ، ويخشى من مذبحه أخرى . ففعل ، ولكن
لم ينل جواباً شافياً (أخبر الكاتب نبيه عرابي بذلك وطلب منه عزل (عمر لطفي)
ولم يتيسر) .

(٥٦) ثم عينت وزارة راعب ، وأصدرت عفواً عن الجرائم السياسية ، غير أن
القناصل لم يعترفوا بها تبعاً لقنصلي فرنسا وانكلترا .

(٥٧) [بعض] (٣) ضباط سيمور خبّروا الطوابعي وأنها ليست بشيء (هذا الباعث
له على الضرب) .

(٥٨) عساكر الطبجية كانوا في بلادهم بتعلة الاقتصاد ، كان في الطوابعي مائة مدفع
وواحد ، منها ٦٩ كانت في مواضعها الحربية والباقي كان مرمياً بعضه بجانب بعض
وذلك من نحو اثنين وثلاثين سنة قبل الواقعة .

(١) نعود من هنا إلى مواصلة إيراد النقاط التي دونها الاستاذ الامام في (مفكرة الاحداث المرامية) .

(٢) قائد الاسطول الإنجليزي في مياه الاسكندرية .

(٣) في المفكرة : بعد .

وأما « البمب » (أي القذائف أو القنابل) فلم يفارق مخازن الترسانة ، قبل الضرب
بيوم واحد لم يكن جهاز مدفع من المدافع بما يلزمه من بارود « وبمب » .

غيرة الأهالي يوم الضرب :

(٥٩) تحت مطر « الكليل » (١) ونيان المدافع كان الرجال والنساء من أهالي
الاسكندرية هم الذين ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطبجية الذين كانوا
يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الأميرال ومن أرسله .

(٦٠) لورد نور ثبروك أرسل البروفسور « بلير » (بالمر) ليغوي قبائل عربان « غزة »
من شهر يونيو ، وقابله « ننيه » وكان لا يذكر اسمه لتكره ، وقال له يوماً قبل الضرب
بمدة : ليهاجر فان المدينة ستضرب .

(٦١) قبل الضرب بمدة صدر أمر من مدير شركة التلغرافات الانكليزية بتعديل في
بعض الخطوط ، وطلب وكيلاها في مصر مد خطوط إلى بورسعيد والسويس تحت الماء ،
وأذن له عرابي ولكن لم يتم .

مدير الشركة في « لوندرا » طلب من وكيله بمصر في شهر مايو أن يتغيب بالإجازة
إلى أن تنتهي الحوادث ، فان ميله إلى الوطنيين قد يضر به عند الغالبين إذا حدث حرب .

(٦٢) قنصل الروسية أكد « لنينه » أن الاسكندرية ستضرب ، وسأله أن يسعى
على الأقل في عزل عمر لطفي ، عزل عمر لطفي وعين ذو الفقار ، وهو لا يريد إلا ما أراد الخديو .

ز - « شهر يولييه سنة ١٨٨٢ »

تحرش الاسطول لضرب الاسكندرية :

(٦٣) في ٩ يولييه : كتب « سيمور » لطلبة (باشا) في شأن وضع المدافع وتجهيز
الدفاع ، وتوعد بالضرب .

(١) القذائف المشتعلة .

(٦٤) في ١٠ منه : كرر ذلك الاشتكاء وقال : انه سينفذ تهديده ان لم يسلمه طابية « رأس التين » لتجربدها من السلاح - (لم يكن شيء من التجهيزات قد وصل في ذلك ذلك اليوم) - فارسل اليه قرار من مجلس النظائر تحت رئاسة الخديو حضر. أيضاً كثير من الأعيان محصله : ان مصر لا يمكنها تسليم موقع من مواقعها إلا قهراً ، وإن شيئاً مما يدعيه لم يحصل من يوم صدور أمر السلطان بمنع ذلك . وما كان قد حصل [فانه] (١) من الترميمات السنوية ، وان المدافع لم تزل على حالها من سنين .

وصل الجواب اليه ضابط قال له : ان شاء فليزر بنفسه الطوابي وليتحقق مما يدعيه فأجاب بانه مصر على وعيده ، وان عرابي لم يزل يحول بينه وبين مصر الخ .

ح - « رأي الخديو توفيق باشا في ضرب الاسكندرية واحراقها »

(٦٥) ١١ يولييه : أحد الميرالايات الذين في معية الخديو قال له : ما مصير الاسكندرية لو ضربها الانكليز ؟

فأجاب (أي الخديو) ستين سنة !! وهز كتفه ..

فقال الضابط . لكن السكان سيحرقونها ، فأرجو أن تتوسط لدى الأميرال والوقت لم يزل يسمح بذلك ، استدع ذو الفقار وامره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية .

فأجاب (أي الخديو) فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبة على طوبة ، حرب بحرب ، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد السكك الفلاحين ، وسينذوق الأوروبيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب .

(٦٦) الخديو ذهب من رأس التين إلى الرمل ، والمحافظ وموظفو المحافظة انسحبوا واختفوا .

(١) مزيدة لربط الاسلوب .

ط - « حرق الاسكندرية وضربها والمهاجرة منها »

(٦٧) بين من حرقوا الاسكندرية أروام بلباس عرب رؤيت جثثهم بتلك الثياب اثناء الحريق ، ومنهم عربان من « أولاد علي » ممن كانوا على صلة بالخديو ، ومنهم من أهالي الاسكندرية ممن يخشى عليهم .

(٦٨) في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ الساعة ٧ صباحاً ضربت الاسكندرية ، وكان قد أوصى عرابي ضباطه ، ألا يضربوا إلا بعد خامس طلقة من المراكب .

(٦٩) قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن على أيديهن ومات الأطفال أيضاً وحمل النساء والأطفال وهن على هذه الحالة .

(٧٠) هدم المسجد الذي في طابية قائد بك عمداً وجهت اليه النار على قصد . المهاجرون من الاسكندرية .

(٧١) نحو مائة وخمسين الفاً من السكان مجردين من كل شيء أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لماوى . الموت والفرع ملء نفوسهم . على شطوط المحمودية الى دمنهور ، وجسر السكة الحديد من دمنهور الى القاهرة .

كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة في كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون ببطء ، لا وقاية ، ولا عيش ، على طرفي تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة ..

عودة الضرب ثاني يوم :

(٧٢) في ثاني يوم الساعة ٨ صباحاً عاد الضرب الى الساعة الحادية عشرة ، وأصاب « الاستبالية » ، وهجرها كثير من المرضى والجرحى ، وكان عليها العلم الأبيض بالهلال الأحمر .

(٧٣) « طلبة » بعد أن رفع العلم الأبيض على نظارة البحرية ذهب الى الأميرال

يسأله عن سبب عودة الضرب ؟ فأجابه أحد الضباط عن لسان الأميرال : أنه يطلب تسليم الطوابي والقشلاقات أيضاً . « طلبة » أراد المخابرة مع مجلس النظار ، انتشر الخبر في المدينة ، أخذ العساكر في اخلائها ، هلع الناس وأخذوا ثانية في الهرب .

(٧٤) دخل « أولاد علي » للنهب . سليمان سامى سلم محافظة « محلة الأوربيين »^(١) إلى عساكر الرديف الذين لم يكونوا أفضل من العربان ، فانضموا اليهم في النهب آخر النهار .

ي - « عود الى وصف المهاجرين من الاسكندرية »

(٧٥) أما الهاربون فكانوا كالأعاصير ، أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها .

في هذه الحالة - حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديداً ، وغيم من القبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهم مع بعض ، يتضاربن ، في أخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع بعضها ساقط في الحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل ، روائح شي اللحم ، صياح على المارة : الخبز الخبز .

(٧٦) ابتدأ الحريق في المدينة الساعة ١١ مساء من ثاني يوم الضرب .

(٧٧) في ١٣ يوليو توجه الخديو من الرمل الى رأس التين ، وعسكر عرابي في كفر ولدوار .

(٧٨) في ١٤ يوليو عندما وصل عرابي لكفر الدوار اجتمع عليه النساء والرجال يلعنون العالم ويطلبون الخبز ، فوعدهم بالقوت وبما يحملهم بجائناً إلى داخل البلاد ، وقد أرسلوا مع توأسي للمديرين ليقبضوهم ويضعوهم في أعمال بقدر الطاقة .

(١) المراد الحي الاوربي .

ك - « كتاب تاريخي من الخديو الى عرابي ورد عرابي عليه »

(٧٩) في مساء ذلك اليوم (١٤ يوليو) ورد لعرابي كتاب من الخديو محمله بعد العنوان .

سمادتلو عرابي باشا ناظر الحربية في معسكر كفر الدوار -

« انك تعلم أن الأميرال الانكليزي لم يرد حرب مصر ، وانما اطلق المدافع على الطوابي بسبب ما كان جارياً من التجهيزات كما انذر به ، وقد اعلننا أنه يجب إعادة العلائق معنا ، وانه مستعد لتسليم الاسكندرية لجيش منظم مطيع ، فان لم يكن فألى جيش عثماني ، وقد قرر مؤتمر الاستانة ان للسلطان وحده حق المداخلة بقوة السلاح في المسألة المصرية . فعليك ان تحضر مع رفاقك إلى رأس التين للمداولة في ذلك ، وأمر ك بالكف عن التجهيزات التي لا فائدة منها بعد الآن » .

فاجاب عرابي بعد التعظيمات :

« ان الأميرال إنما اطلق المدافع بعد التأكيدات من الوزارة ومن سموك بأنه لا تجهيز ولا تحضير ، وقد عددنا جميعاً (وسموكم معنا) ان إنذاره بالضرب إهانة لمصر ، وعلان بحريها بلا سبب . ومع ذلك فلم يقتصر الضرب على الطوابي - كما قال - بل قذف قنابل مفرقة على الاملاك ، حتى قتلت ودمرت كثيراً ، وان عسكركم المنظم مستعد لان يأتي المدينة عند الاقتضاء ، وانا لا أرفض أي مخابرة في الصلح ، لكن يلزم أن يتذكر أن التعدي وخرق سياج السلم وتدمير المدينة إنما جاء من المراكب الانكليزية ، وإن الطوابي لم تجاوب إلا بعد خامس ضربة من المراكب ، حسب القرار الصادر من المجلس المرءوس بسموكم ، وحضور درويش باشا .

ومن المعلوم ان انكلترا أصبحت بذلك محاربة لمصر ، إذ بعد اطلاق النيران اثني عشرة ساعة واضطرار العساكر المصرية لاخلاء المدينة ، واشغالها بعساكر انكليزية ، لا يمكن أن يقال أن البلد في غير حرب .

سموكم يعلم أنه في هذه الحالة لا يمكن أن تكون مداولة حرة ما دامت المراكب الأجنبية في مياه الاسكندرية ، بل يجب أن تبعد عنها ، فإذا حصل ذلك فاني مستعد لإجابة الدعوة حالاً. أما التجهيزات فيجب أن تستمر الى أن تبعد المراكب عن الاسكندرية تلك التجهيزات التي يشير اليها سموكم ، وهي جمع ٢٥ ألف مقاتل ، هي التي امرت بها ، وما انا إلا منفذ لأمركم .

ل - « عزل الخديو لعراي باشا »

(واتفاق الناس على مخالفته واستمرار الاستعداد للحرب)

(٨٠) بعد أيام صدر الأمر بعزله ، ووزعت بذلك منشورات لهذا السبب ، وصرح فيها بأنه كان ناظر الحربية الى تاريخ الدعوة إلى رأس التين .

(٨١) طبعت نسخ من تلك المخاطبات ووزعت في البلاد ، فجاء الناس لعراي طالبين بقاءه ، والاستمرار في الاستعداد ، وأخذت الهدايا تتوارد عليه من كل جانب .

ثم شرع في بناء الاستحكامات ، وأغرق الجانبان من جهة الملاحات ، وانتهت القلاع في قليل من الزمن ، وساعد على ذلك ان العدو لم يكن يعمل شيئاً ..

م - « الجيش المصري والمتطوعون فيه ، والجيش الانكليزي »

(٨٢) كان الجيش مؤلفاً من ثمانية آلاف منظمة مع ثمانين مدفعاً من « كروب ». وكان يوجد في أبي قير ثلاثة آلاف وخمسمائة ، والفيان وخمسمائة في رشيد ، وخمسة آلاف في دمياط ، المجموع أحد عشر ألفاً ، أما الحياالة فلم يكن لهم وجود إلا قليلاً .

(٨٣) كان من عمل المراكب ان تهدد في حركاتها النقط المذكورة لتمنع عراي أن يرسل جيشاً الى الوادي .

(٨٤) أدخل العربان في الجيش على علم من عراي بمضرة دخولهم . شرع في جمع عساكر الزديف ولم يكونوا يصلحون لشيء . شرع في جمع غيرهم . ودخل كثير من المتطوعين ولكن لم يكن يكفي لجعلهم جيشاً صالحاً للدفاع وراء الجدران أقل من ثمانية

أشهر مع الاجتهاد ، وأما في الفلا^(١) فلا أقل من سنة لعسكري ألماني ومن سنتين لعسكري انكليزي .

(٨٥) قالت « التيمس » : أرسلت الحكومة الانكليزية ٣٥ ألفاً ، وستبلغها ثلاثين ألفاً لمقاتلة الجيش المصري .

ه - « طلاب التطوع في الجيش المصري من الاوربيين »

(٨٦) كثير من ضباط « التليان » و « الألمان » و « السويس »^(٢) عرضوا أنفسهم ، ومعهم عدد وافر من المتطوعين ، والبعض كان يطلب وسيلة للنقل ، والبعض لم يكن يطلب (كالألمان) الا تعيين الضابط الأكبر باسم رفيع في الجيش ، أما الفرنسيون فجاء من بعض المفلسين منهم شيء لا يلتفت اليه .

غير أن البحر كان مأخوذاً تحت مراقبة المراكب الانكليزية ، والمواصلات كانت منقطعة تقريباً بين مصر وأوربا .

س - « آراء عراي في حالته وفي عدم الثقة بالفرنساويين »

(٨٧) لم يكن يهم عراي عندما رأى في بعض الجرائد الفرنسية والانكليزية تلقيبه -بعض- إلا مخافة أن يصدر بذلك أمر ، وكانت له ثقة بالسلطان ، إلا إذا أكره . وتذكر البارون « درنج » وكان يلومه على عدم مساعدته له عند حكومته مع أنه كان موظفاً في خارجيتها ، ثم بعد ذلك أخذ يذكر مصائب الاحتلال الفرنسي في مصر أيام نابليون ، وما احتال به هذا و « منو » على المصريين من الأكاذيب ، وما حصل من الفرنسيين في تونس ، واستنتج أنه لا يمكن الاعتماد على فرنساوي في شيء .

(٨٨) عندما ضبط الأسير الانكليزي ، واستنطقه عراي وسأله عما كان مكتوباً على بعض الكلل من اسم « اسكندريا » ؟ فأجابته : حصل تحريف والحقيقة « اسكندرا » ،

(١) الصحراء والخلاء .

(٢) اي السويسريين .

اسم المركب ، فاعتذر عرابي بعدم معرفته الانكليزية . ثم قال له : لعلك رأيت ما يخالف عما قرأت عن المصريين ؟ فأجابه : نعم ، ولكنني عسكري ما علي الا أن أطيع .

ع - « انخداع عرابي بفش دلسبس في تركه القنال »

(٨٩) عرابي اعتمد على « دلسبس » في حماية القنال ، وكان يظن أن مس القنال يهيج عليه جميع الأمم ، لهذا ترك تلك الناحية عوراء ، وعندما أحس « دلسبس » بأن الجيش المصري قد يتحرك ناحية القنال كتب تلغرافاً لعرابي يقول له : من المستحيل أن عساكر الانكليزي تمر من القنال .

وبعد واقعة مهمة في ناحية كفر الدوار جاء الخبر عقبها بأن اثنين وثلاثين مركباً توجهت إلى القنال ، فورد تلغراف من « دلسبس » يقول : لا تشرع في شيء يمس القنال ! لا يمر عسكري انكليزي إلا ومعه جندي فرنساوي ! أنا مسئول عن كل ما يحصل . فأجيب بأن هذا غير كاف ، وتقرر ارسال جيش ، ثم أرسل الجواب ببطء ، وقبل أن يتحرك عسكري إلى ناحية القنال كان الجيش الانكليزي قد احتله ، وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة في مخابرة « دلسبس » ، ويظهر أنه كان في الحاضرين خونة حملوا الاخبار وابطأوا في المخابرة .

(٩٠) قال « ولسلي » : لو قطع عرابي القنال كما قرر لم يكن لنا إلا حصر مصر ، والضرب في البحر أربعة وعشرين ساعة خلصتنا وأنجتنا .

ف - « اخبار القتال بين المصريين والانكليز وضعف عرابي وجيشه »

(٩١) في ٢٣ و ٢٤ أغسطس كانت واقعة « نفيسة » ، وأسر محمود فهمي ، فجاء سامي بنفسه وطلب من عرابي أن يذهب إلى ناحية الوادي .

(٩٢) جيش الجهة الشرقية كان أغلبه من العساكر المجموعة حديثاً لا تساوي شيئاً ، خسارة محمود فهمي كانت جسيمة لا تعوض ، وليس من السهل تعويضه . عرابي وجميع الضباط ، ومحمود سامي شعروا بالضعف والوهن عند ذلك .

(٩٣) قررت مشورة حربية اغراق المنطقة الشرقية مما وراء الزقازيق ، ذلك أخاف عرابي وأرهبه فلم ينفذ . وتقرر سحب بعض الضباط من دمياط ورشيد ، وارسال مثل عبد العال إلى جهة الوادي ، فنفذ شيء وأوقف شيء ، ولم يحضر عبد العال ، وكانت حضوره مفيداً .

(٩٤) ذهب عرابي إلى الوادي في حزن وانكسار قلب ، وقد اعترف أنه في مدة الستة أسابيع لم يأت اجتهاده بتنظيم قوة من المشاة يمكن الاعتماد عليها . أرسلت عساكر إلى الوادي ، وجاء إلى كفر الدوار من عساكر الرديف الهرمون والمؤفون^(١) .

(٩٥) مع حركات الجيش المتوالية ، وتلك الدهشة المستولية ، كان النظام والخضوع مستولياً على الجميع .

ص - « خيانة سلطان باشا »

(٩٦) في ٢٧ أغسطس جاء خبر بأن فارسين خرجا من الاسكندرية وتوجها من الناحية الشرقية من البحيرة وهما بدويان من قبيلة « أولاد علي » من عائلة شهيرة بالقيم ، فقبض عليهما عند مرورهما على قريب من معسكر كفر الدوار ، ووجد معهما منشورات من سلطان باشا ورسائل منه إلى رؤساء قبائل وبعض الضباط يدعونهم إلى ترك عرابي والاتحاد بالجيوش العثماني الذي جاء لاختضاع العصاة .

استنطقوا فاعترفوا بكل شيء : وذكروا ان جندياً بحرياً انكليزياً يسمى (جيل) حمل ثلاثين الف جنيه من « سيمور » ليلحق بالاستاذ (بالمر) يستميل معه عربان « غزة » ، وحمل معه رسائل من توفيق ومن سلطان باشا إلى رؤساء العربان في الشرقية ، وان مبلغاً لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد الانكليزي إلى الزقازيق ، وبعد أن سلم الضابط أوراق المرور إلى القائد ذهب إلى السويس لمقابلة بالمر ، وقد قطع سلك التلغراف الذي يصل بين مصر والآستانة . وكان كل ذلك حقاً ، فان قائد الفرقة البحرية في القنال أخذ المبلغ من (جيل) وسلم منه أربعة آلاف جنيه إلى (بالمر) ، وحجز الباقي على حسابه ، وأرسل معه « جيل » وضابطاً آخر فقتلوا جميعاً بين العربان .

(١) مفرداً مؤف ، من أصابته عاهة وآفة .

(٩٧) مركز الدسائس والمخابرات كان في اسكندرية في مكتب يسمى (قسم المخابرات العسكرية) اجتمع فيه كثير من الانكليز من موظفي الحكومة المصرية ومن المقيمين بمصر .

وكان روح الجميع سلطان باشا .

(٩٨) عرف سلطان باشا ان توزيع النقود باسم الانكليز لا يفيد ، وعرف مقدار سلطة النقود على الارواح ، فأخذ في التوزيع باسم الخديو والسلطان ، واختار لبث الافكار « الحاوي الطحاوي » احد ثقة عراي ، فكان الحاوي يعط اخوانه العربان بعضيان عراي ، وقوة الجيش المحارب ، ونحو ذلك ، وكانت القيم التي تدفع الى الافراد تتفاوت من جنبيين الى ثلاثة . ولم يكن عراي يقتنع بخيانة العربان ، وكان « الحاوي » مع ذلك يخبر عراي ببعض حركات العدو على وجه الصدق ، وعراي كان يفضي اليه بجميع ما عنده .

(٩٩) في واقعة « القصاصين » كان الرسم كما ينبغي ، وكانت العساكر المصرية يجب أن ترحف في الساعة الثانية بعد نصف الليل على الجيش الانكليزي ، وماراع القواد المصريين إلا وجود الفرق الانكليزية زاحفة وآخذة جميع الطرق في الساعة واحدة . وجرح علي فهمي وراشد باشا وانهمز الجيش ، وما ذاك الا من الجواسيس العربان . وكانت الخيانة وصلت والنقود قد وصلت الى قلب الجيش والى كثير من الضباط بسعي سلطان باشا ومراسلة العربان .

(١٠٠) في ١١ سبتمبر جاء عراي مراسله يندئه بخيانة العربان ، فأبى قبولها قائلاً : انهم مسلمون (!!!) .

(١٠١) في ١٢ سبتمبر أنبيء عراي من المنبع نفسه (بعض رؤساء العربان أيضاً) بأن الانكليز سيضربون التل الكبير ويرمون الى بلبيس - (جهة حصنها الفرنسيون من قبل) - ليأخذوا هذا الموضع ويفتحوا طريق القاهرة . اقتنع عراي بصحة الخبر ، فأرسل الى « طلبه » يطلب منه إرسال فرقة من الجنود لتكون في التل الكبير صباح الثالث عشر من شهر سبتمبر ، جاءت الفرقة ماشية ، وصلت الزقازيق في صباح اليوم المذكور بعد الهزيمة .

(١٠٢) يقول أحد الضباط انه في الساعة الثانية بعد نصف الليل لم يشعروا إلا بصياح العربان ، وبضرب النيران ، ولم يعرف من كان لهم من عليهم ، ووقع الاضطراب العام ، والجيش الجديدة انهزمت ، فكان الانكليز يقتلونهم كأنهم في الصيد ، وقاوم ثلاثة آلاف فني نحو نصفهم ، وبعض الضباط كان في عجز عن المشي [عند]^(١) الفرار لثقل النقود التي كانت يحملها فذهب من بعض السودانيين .

(١٠٣) يقال إن عراي كان يحب إطالة زمن الحرب^(٢) .

(١) في المفكرة : عن .

(٢) علل الاستاذ الامام سبب رغبة عراي هذه بوجاء عراي أن تتدخل الدول في المسألة قبل وقوع الهزيمة للمصريين .

فامتنع ونصحه بأن لا يسمى في ذلك (حاكمي الحكاية سليمان أباطة ، وكان فيمن دعاهم لذلك) .

قال سلطان في بيت علي باشا مبارك بحضوري : أن مصر يمكنها أن تجمع ثلاثمائة ألف عسكري فتحارب أي دولة كانت . وأجابه علي بعدم كفاية المالية ، وانتهى الأمر بقوله : « نسمع المغني أحسن » .

علي باشا رأى الضباط يهربون من أودة الى أودة في بيت سلطان ، وحكي لي الحكاية ثلاث مرات .

* جاء شواربي عند محمود سامي وهو ناظر الداخلية وقال : إن جميع النواب متكدرون من تعيين فريد باشا مأموراً للدائرة البلدية .

* تكدرت النواب جداً لأنني أشرت بانتخاب سليمان باشا أباطة وكيلاً للداخلية ، وذكر لي ذلك أحمد محمود فتبت على يديه الخ .

* تعدى مجلس النواب ما ضرب له من الحد ، وتذاكر في إبطال مصاريف الإبراهيمية مع أنها داخلية في إيراد مديرية أسبوط المرهونة للدين الموحد ، وردت المالية القرار ، ثم حكم المجلس بتوقيف الأطباء الذين كانوا في الكورنتينة بنساء على عرض حالات قدمت إليه ، وظن سلطان أنني الذي أبين هذا الخطأ للنظار مع أنه كان بحيث يفهمه الصبيان ، فاشتكي سلطان باشا الى ناظر الداخلية مني ، وقال له : قل للشيخ محمد عبده لا يبدي ملحوظات على محاضر النواب .

كتب سلطان وهو رئيس النواب كتاباً رسمياً يطلب فيها من إدارة المطبوعات أن تعترف أن جريدة « الطائف » (١) هي لسان النواب المعبر عن أفكارهم ، فاعترفت الإدارة بذلك تنفيذاً لأمره ، ونشر ذلك رسمياً بأمر ناظر الداخلية (وزار سامي) ، ثم انني عطلت « الطائف » شهراً لتبنيجه ، ومع ذلك لم يكتب الباشا ما ينقض ما

(١) التي كان يصدرها عبدالله النديم ، من أبرز دعاة الثورة العربية ، والناطقين باسمها .

سلطان باشا (١)

فهذا الهام الوطني الذي أوقد نار الفتنة في البلاد ، وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهبها وعم جميع الانحاء ، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها ، جاء في آخر الأمر نائباً عن الحضرة الخديوية في حبس كثير من الناس ، ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم . نال المكافأة من الجنب العالي (٢) بالإحسان جزاء إيقاد الفتنة ثم الهرب منها ، ليتعلم كل مصري هذه الطريقة المفيدة لكسب الشرف ونيل الاحسان أولاً وآخرًا؟! .

إلا أن العدل الإلهي سيقوم بمجازاته حتى المجازاة على ما صدر منه أول الأمر وآخره ، (يَوْمَ يَعْصِي الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ، يَا وَيْلَتَنِي لَيْتَنِي لَسْتُ أَنُخِذَ فُلَانًا خَلِيلًا . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا) (٣) ، وكما ان العدل سيأخذه بما قدم من عمله ، أظن أن محاكم العدل والانسانية تبين له خطاه في زعزعة راحة البلاد المصرية في أول الامر .

في رمضان سنة ١٢٩٨ دعا شريعي (٤) للتوجه معه الى الخديو لطلب مجلس النواب ،

(١) مسودة كتبها الاستاذ الامام عن سلطان باشا ، ووجدت في اوراقه الخاصة مسودة من كتابات يبدو انه قد قدمها عليها . واغلب نقاط هذه المسودة تدور حول موقف سلطان باشا .

(٢) انعم الخديو توفيق علي سلطان باشا بعشرة آلاف جنيه عقب احتلال الانجليز للبلاد لقاء تخليه عن الثورة وخذلانه للعربيين .

(٣) الفرقان : ٢٧ .

(٤) هو شريعي باشا .

كتبه أولاً ، وهو الذي حمل النواب على الاشتراك في ذلك الجرنال ، واكتتبوا له بمبلغ كبير .

* إشارتي بعدم الاهتمام بمسألة الجراكسة - تقرير راغب باشا يطلب العفو عن جميع من اشترك في الحوادث ما عدا الجانبين في مذبحه الاسكندرية - وقبول الخديو وصدور العفو .

* يوم الحرب ذهبت للتكلم مع ناظر الداخلية في طريقة نشر جريدة « المونتيور » الفرنسية الرسمية لسفر محررها .

في السجن

رسالة من السجن الى احد الاصدقاء

عزيزي ..

تقلدتني الليالي وهي مدبرة كأنني صارم في كف مُنهزم

هذه حالي !! اشتد ظلام الفتن حتى تجسم ، بل تحجر ، فأخذت صخوره من مركز الأرض الى المحيط الأعلى ، واعترضت ما بين المشرق والمغرب ، وامتدت الى القطبين ، فاستحجرت في طبقاتها طباع الناس ، إذ تغلبت طبيعتها على المواد الحيوانية أو الإنسانية ، فأصبحت قلوب الثقلين كاللحجارة أو أشد قسوة ، فتبارك الله أقدر الخالقين. انتشرت نجوم الهدى ، وتدهورت الشمس والأقمار ، وتغيبت الثوابت النيرة ، وفز كل مضيء منهزماً من عالم الظلام ، ودارت الأفلاك دورة العكس ، ذاهبة بنيرانها الى عوالم غير عالمنا هذا، فولى معها آلهة الخير أجمعين، وتمحضت السلطة لآلهة الشر فقلبوا الطباع، وبدلوا الخلق ، وغيروا خلق الله ، وكانوا على ذلك قادرين .

رأيت نفسي اليوم في مَهْمَةٍ لا يأتي البصر على أطرافه ، في ليلة داجية غُطِّي فيها وجه السماء بغمام سوء ، فتكاثف ركماً ركماً ، لا أرى إنساناً ، ولا أسمع ناطقاً ، ولا أتهم مجيباً . أسمع ذئاباً تعوي ، وسباعاً تزأر، وكلاباً تنبح ، كلها يطلب فريسة واحدة هي ذات الكاتب ، والتف على رجلي تَنِيْنَانِ عظيمان، وقد خويت بطون الكل، وتحكم فيها سلطان الجوع ، وَمَن كانت هذه حاله فهو لا ريب من الهالكين، تقطع حبل الأمل، وانقصمت عروة الرجاء ، وانحلت الثقة بالأولياء ، وضل الاعتقاد بالأصفياء ، وبطل

القول بإجابة الدعاء ، وانفطر من صدمة الباطل كبد السماء ، وحقت على أهل الأرض لعنة الله والملائكة والأنبياء وجميع العالمين ، سقطت الهمم ، وخربت الذمم ، وغيض ماء الوفاء ، وطمست معالم الحق ، وحرفت الشرائع ، وبدلت القوانين ، ولم يبق إلا هوى يتحكم ، وشهوات تقضي ، وعيظ يحتدم ، وخشونة تنفذ ، تلك سنة الغدر ، والله لا يهدي كيد الخائنين . ذهب ذوو السلطة في بحور الحوادث الماضية ، يغوصون لطلب أصداف من الشبهة ، ومقذوفات من التهم ، وسواقط من الهمم ، ليموهوها بمياه السفسة ، ويغشوها بأغشية من معادن القوة ، ليرزوها في معرض السطوة ، ويغشوا بها أعين الناظرين . لا يطلبون ذلك لغامض يبينونه ، أو لمستور يكشفونه ، أو لحق خفي فيظهرونه ، أو خرق بدا فيرقعونه ، أو نظام فسد فيصلحونه ، كلا . بل ليثبتوا أنهم في حبس من حبسه غير محطئين . وقد وجدوا لذلك أعواناً من حلفاء الدناءة ، وأعداء المروءة ، وفاسدي الأخلاق ، وخبثاء الأعراق ، رضوا لأنفسهم قول الزور وافتراء البهتان واختلاق الإفك ، وقد تقدموا الى مجلس التحقيق بتقارير محشوة من الأباطيل ، ليكونوا بها علينا من الشاهدين . كل ذلك لم تأخذني فيه دهشة ، ولم تحل قلبي وحشة بل أنا على أتم أوصافي التي تعلمها ، غير مبال بما يصدر به الحكم ، أو يبرمه القضاء ، عالماً بأن كل ما يسوقه القدر وما ساقه من البلاء فهو نتيجة ظلم لا شبهة للحق فيه ، لان الله يعلم - كما أنت تعلم - أنني بريء من كل ما رموني به ، ولو اطلعت عليه لوليت منه رعباً او كنت من الضاحكين . نعم حنقني النعم ، وأصمى فؤادي الهم ، وفارقني النوم ليلة كاملة عندما رأيت اسمك الكريم واسم بقية الابناء والاخوان المساكين تنسب إليهم أعمال لم تكن ، وأقوال لم تصدر عنهم ، قصد زجهن في المسجونين . ولكن اطمأن قلبي ، وسكن جأشي ، عندما رأيت تواريخ التقارير متقدمة ، ومع ذلك لم يصلكم شرر الشر ، فرجوت أن الحكومة لم ترد أن تفتح باباً لا يذر الاخياء ولا الميتين .

قدم فلان وفلان^(١) تقريرين ، جعلاً فيها تبعات الحوادث الماضية على عنقي ، ولم يترك شيئاً من التخريف إلا قالاه ، وذكرنا أسماءكم في أمور أنتم جميعاً أبعد الناس عنها ،

(١) في التحقيقات مع العراقيين ذكر اسماعيل باشا محمد ، وكان عضواً بالمجلس العرفي ، أن الاستاذ الامام



لكن لا حرج عليها ، فإني أراها من المجانين ، ولم أتعجب من هذين الشخصين إذ يعملان مثل هذا العمل القبيح ، ويرتكبان هذا الجرم الشنيع ، ولكن أخذني العجب ، كل العجب ، غاية العجب ، بالغ ما شئت في عجيبي ، إذ أخبرني المدافع عني^(١) بتقرير قدمه فلان ، الذي أرسلت اليه السلام ، وأبلغته سروري عندما سمعت باستخدامه وأنا في هذا الحبس رهين ، الى هذا الوقت لم يصلني التقرير ، ولكن سيصل إلي ، إنما فيما بلغني أنه شهادة بأقبح شيء ، لا يشهد به إلا عدو مبين . هذا اللثم الذي كنت أظن أنه يالم لألمي ، ويأخذ الأسف لحالي ، ويبذل وسعه ان أمكنه في المدافعة عني ، فكم قدمت له نفعاً ، ورفعت له ذكراً ، وجعلت له منزلة في قلوب الحاكمين ؟! كم سمعني أقاوم هجاء الجرائد وأوسع محرريها لوماً وتقريباً ، وأهزأ بتلك الحركات الجنونية ، وكان هو علي في بعض أفكاره هذه من اللائمين ، كان ينسب فلاناً لسوء القصد اتباعاً لرأي فلان وأعارضه أشد المعارضة ، ثم لم أنقض له عهداً ، ولم أنجس له وداً ، وحقيقة كنت مسروراً لوجوده موظفاً فما باله أصبح من الناكثين ؟!

آه ما أطيب هذا القلب الذي يملئ هذه الأحرف !! ما أشد حفظه للولاء ما أغنيته على حقوق الأولياء ، ما أثبتته على الوفاء ، ما أرقه على الضعفاء ، ما أشد اهتمامه بشؤون الأصدقاء ، ما أعظم أسفة لمصائب من بينهم وبينه أدنى مودة ، وإن كانوا فيها غير صادقين . ما أبعد هذا القلب عن الإيذاء ولو للأعداء ، ما أشده رعاية للود ، ما أشده محافظة على العهد ، ما أعظم حذره من كل ما توبخ عليه الذمم الطاهرة ، ما أقواه إقداماً على العمل الحق والقول الحق ، لا يطلب عليه جزاء ، وكما اهتم بمصالح قوم وكانوا عنها غافلين . هذا القلب الذي يؤلمونه بأكاذيبهم هو الذي سرّ قلوبهم بالترقية ، وملاها فرحاً



والشيخ العدوي وحسين الدرمللي كانوا يجتمعون مع « الجهادية » في جمعياتهم السرية ، وانهم كانوا متحدين معهم اتحاداً ظاهراً كخالفه . كما أشار كل من أحمد بك رفعت عضو المجلس العرفي ، والبرنس أحمد باشا الى دور الاستاذ الامام في أحداث الثورة ، وكيف جلس في اجتماع الداخلية الذي عارض أمر الخديو بعزل عرابي ، جلس وسط المجتمعين يقرأ « أوراقاً مضمونها أن العرابي يعمل إصلاحاً في البلد ، والجانب الخديو يريد عزله » .. الخ .. الخ .

(١) هو المستر برودي (M. Broadley) .

بالتقدم ، ولطف خواطرهم بحسن المعاملة ، وشرح صدورهم بلطيف المجاملة ، ودافع عنهم أزماناً .. خصوصاً هذا اللئيم .. أفشرح الصدور وهم يخرجون!! ونشفي القلوب وهم يؤلمون!! ونفرحها وهم يحزنون!! تالله قد ضلوا وما كانوا مهتدين .

هذا القلب ذاب معظمه من الأسف على ما يلم بالهيئة العمومية من مصائب هذه التقلبات ، وما ينشأ عنها من فساد الطباع الذي يجعل العموم في قلق مستديم ، وما بقي من هذا القلب فهو في خوف على من يعرفهم على عهد مودته ، فإن تسللوا جميعاً بمثل هذه الاعمال ، وأصبوا من مودته خالين ، واتخذوه وقاية لهم من المصرة ، وجعلوه ترساً يعرضونه لتلقي سهام النوائب التي يتوهمون تفويقها إليهم ، كما اتخذوه قبل ذلك سهماً يصيبون به أغراضهم فينالون منها حظوظهم ، فقد أراحوا تلك البقية من الفكر فيهم . والله يتولى حسابهم وهو أسرع الحاسبين . آه ما أظن أن تلك البقية تستريح من شاغل الفكر في شؤون الاحبة ، وان جاروا في تصرفهم .. إن طبيعة هذا القلب كطبيعة ناعم الحز إذا اتصل بذى الود وان كان خشناً ، فصعب أن ينفصل ولو مزقته خشونته ، وان هذا القلب في علاقته مع الأوداء كالضياء مع الحرارة ، أيما حادث يحدث ، وأيما كياوي يدقق لا يجد للتحليل بينها سبيلاً ، وأظنك في العلم بثبوت تلك الطبيعة فيه كنت من المتحقين .

أي عزيزي ..

الآن وصلني تقرير اللئيم فقرأته بأول نظرة ، ووجدته كما بلغني ، وسأرد عليه في بضع دقائق بما يسود وجهه ويخجله ان كان انساناً ، ولكن تصادف فراغ الحبر من الدواة ، فسأنتظر بالرد عليه وتتميم رقيمي إليك بعض ساعات ، فكن معي من المنتظرين .

رددت على التقرير ، وكان كل ما فيه الفش والتفجير ، وذكر فيه فلاناً بأشنع ما يؤاخذ به انسان في هذه المسألة ، كما ذكره الخبيثان قبله ، ولكن دفعت ما قاله في جانبه

أيضاً ، وأخذت على نفسي كل مسؤولية تنسب إليه أو إليكم ، فما عليكم ان سئلتهم إلا أن تكونوا منكرين . ربما يسألكم (القومسيون)^(١) عن معلوماتكم في شؤون أيام الحوادث ، فلا يدخل عليكم غش السؤال ، والارهاب ، ولكن عتبروا عما كنتم تشهدون وتعملون من أفعاري وأقوالي التي كانت تهزأ بالحكومة (الفلانية)^(٢) ومن كانوا لها من الطالبين . الى هذا الحد قفوا فإن سئلتهم فقولوا ما نحن بتأويل الاحلام بعالمين .

في هذا الوقت وصلني الرقيم مبشراً ببقائكم في مركزكم ، فقمتم ورفعت يدي ووجهي وناديت : الحمد لله رب العالمين ، وأخذني الأسف على حبس فلان ، لكن دل إطلاقه على حسن حالة الباقيين .

يا عزيزي .. أعود الى ذكر ما لأولئك القوم ، كأنما قذف بهم من شاطئ جبل فسقطوا على رؤوسهم ، فغشيهم من شدة الصدمة ما غشيهم ، فقاموا ينطقون بما لا يعون ، ويتكلمون ولا يفهمون ، ما بالهم يقذفون من أفواههم أخلاطاً أقدر من البلغم ، وأمرء من الصفراء ، وكأنما جرعو جرعة من السم فقلبت أمعاءهم ، فاستفرغت من حلاقيهم أخبث ما يحملون؟! ما بال دنان قلوبهم تفيض من اللؤم أشد من فيضات بشر برهوت تقذف بسائلات بشعة الطعم ، خبيثة المنظر ، كريهة الرائحة ، تضطر معانيها للفرار منها ، لكن أعضاء التحقيق من زكام الحوادث الاخيرة لا يشمون ، ولا يذوقون ، ومن ظلماتها لا يبصرون .

هل بطل يا عزيزي ما جاء على لسان النبوات : « الإنسان أسير الإحسان؟! » هل نقض ما جاء من ذلك « المعروف بذر المحبة يغرسها في أعماق القلوب »؟! هل هدمت قاعدة « ان الحيوان يقاد بالزمام والإنسان يقاد بالصنيعة »؟! هل كان خرافاً ما قرره الحكماء من الفصول الطويلة تقسيماً للمحبة ، وبياناً لفضائلها ومنافعها في الاجتماع الإنساني الخبيث؟! هل كان خرافاً ما حوته الكتب متعلقاً بموجبات روابط النوع البشري؟! أم صح كله لكن الناس به جاهلون؟!

(١) هو « قومسيون » التحقيقات في أحداث الثورة العربية ، اسماعيل ايوب .

(٢) المراد حكومة الثورة برئاسة محمود سامي البارودي ، وحذف الامم من عمل الشيخ رشيد رضا .

هل أتأسف ان كنت سباقاً الى الخيرات؟! هل أتأسف كنت مقدماً في المكرمات؟! هل أتأسف ان كنت شجاعاً في الدفاع عن ذوي مودتي؟! هل أتأسف ان كنت ألباً أغار ان ينسب مكروه أو ذل لأولي صلتي؟! هل أستحق العقاب على حبي لبلادي ، والناس لها كارهون؟! كلا والله لن يكون ذلك ، ولم أزد في سبيل الفضيلة إلا بصيرة ، ولم أزد في المحافظة عليها إلا ثباتاً ، ولئن عشت لأصنع المعروف ، ولأغيث الملهوف ، ولأنقذ الهاوي في حفرة الغدر ، ولاخذن بيد المتضرع من ضغط الظلم ، ولأتجاوزن عن السيئات ، ولأتناسين جميع المضرات ، ولأبين لقومي انهم كانوا في ظلمات يعمهون ، ولأظهرن الصديق في أجمل صورة ، ولأجلونه للناس في أبهج حلة ، ولأثبتن لهم ببرهان العمل أنه فكرك الثاني في روحك الواحدة ، وانه جسمك الاخر في حياتك المتحدة ، وانه صاحبك إذا طال ليل الكدر ، ومصباحك اذا أغسق دجى الهموم ، تستضيء به في حل ما انعقد ، وتستعين بقوته في تيسير ما عسر ، وتذهب به الى أوج المعالي ، والناس من معجزات الصديق يتمجبون !!

إنني اليوم أعجز من المُقعد عن طلوع النخل ، ومن المفلس عن حرية التصرف ، وقد صار سقوط الجاه كمرض يصيب الجميل الفائق ، فينحف الجسم ، ويغير اللون ، ويقلص الشفاء ويضعف القوى ، ويقعد عن الحركة ، ويبعد عن نيل المطلوب ، ويثقل ، على الاهل والعشائر في التمريض ، ويستهم ان طال من معاناة العلاج ، فيصبح المريض منهم في أدنى المنازل وقد كان رباً وهم له ساجدون . يذهب عنه البهاء ، وينكشف من وجهه الضياء ، وتنكره عند الرؤية أعين العشاق ، وتجه طباع ذوي الاذواق ، وتمحى من جبينه تلك الاسطر الجلييلة العبارة ، الصادقة النسبة ، الناطقة بالحق ، القائلة : ههنا كنز الرغبات ، ههنا منال الحاجات ، ههنا ما يروح الروح ، ههنا من يقضي وطراً في الانفس ، ههنا من يخشى منه على الارواح والافئدة ، فينحرف عنه السالكون إليه ، وقد كانوا قبل على آثار غباره يتدافعون . وقيسوا على مرض الجميل مرض صاحب جباه ، ولا أظنكم بالقياس تجهلون !!

لكن أقول لكم أن الحوادث المريعة سوف تنسى ، وان هذا الشرف سوف يرد ، ولئن أبت طبيعة هذه الارض بخستها أن يكون لها من عوده نصيب فليعودن في بلاد

خير منها ، ولاجذبني الى المجد أحبتي ، ومن الى المجد ينجذبون ^(١) ، كل ذلك ان عشت وساعدتني صحة الجسم ، ولا أطلب شيئاً فوق هذين سوى معونة الله الذي عرفه بعض الناس وبعضهم له منكرون .

أطلت عليك الكلام فلا تسأم وأظنه آخر كتاب مني إليك في السجن ، إلا أن يحدث حادث يسمح بالكتابة مرة اخرى ، فإن تلاقينا بعد اليوم كانت المشافهة اذكى ، وإلا كانت المراسلة أجمل وأعلى ، ولا تجزع فليس في الامر ما يفزع وهو أهون مما يتوهمون . وأسأل الله أن يفض عنكم أبصار الظالمين ، ويحفظكم من نكاية الخائنين ، ويسر قلبي بالطمأنينة عليكم وعلى سائر الاخوان والابناء أجمعين .

(١) إشارة تحدد أن الاستاذ الامام قد كتب هذه الرسالة وهو على وشك تنفيذ حكم الانجليز عليه بالنفي من البلاد .

أن أنشرها في الجريدة^(١) حتى يطلع عليها الجيش أيضاً . وقد كان عمله هذا مشروعاً ،
اذ ان المعروف عند الناس ان هذه الحرب حرب اسلامية ضد الكفار . وعند رجوع
الخديو الى مصر بعد انتهاء الحرب خطب هذا الشيخ حاثاً الناس على طاعته ؟!

وقد تبرع الامراء والاعيان والعلماء وسائر افراد الحاشية الخديوية - حتى النساء -
بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش ، وأظهر المديرون والموظفون على
اختلاف مراتبهم والكتبة غيرة وحمية في جمع الميرة المطلوبة وحشر المتطوعة للجيش
ولسائر الاشغال العسكرية .

وقد أرسل عثمان باشا غالب ، مدير « آسيوط » ، في ذلك الزمن ، ورئيس شرطة
العاصمة الآن بضعة ألوف من أرادب الحبوب من مديريته ما عدا الخيول وغيرها من
الحيوانات ، وقام بأمر التجنيد بهمة ونشاط استحق عليها ثناء وزارة الحربية ، وها هو
ذا كما قلنا آنفاً « رئيس بوليس العاصمة » بأمر الخديو !

وهذا شأن خليل بك عفت الذي تعين مديراً بأمر وزير الحربية ، فأظهر غيرة
ونشاطاً استحق عليها الشكر الجزيل في الجريدة الرسمية ، وها هو ذا نراه الآن مدير
« المنيا » بأمر الخديو !

وقد بذل من أذكر أسماءهم فيما يلي أموالهم بسخاء في سبيل الحرب ، إما مباشرة
وإما بواسطة دوائرهم ، وهم :

البرنسس جميلة	...	أخت الخديو وحرّم المرحوم سعيد باشا .
خيرى باشا	...	الامين الاول .
علي باشا مبارك	...	وزير الاشغال العمومية الآن .
يوسف باشا جددي	...	أحد أعضاء لجنة التميمين .
محمود بك	...	كاتب (أو امين) أسرار الخديو .
علي حيدر باشا	...	وزير المالية (الفعلي) .

(١) الوقائع .

الثورة والثوار الذين خانوا^(١)

هل يقدر أحد أن يشك في كون جهادنا وطنياً صرفاً ، بعد ان آزره رجال من جميع
الاجناس والاديان ، فكان يتألت المسلمون والاقباط والاسرائيليون لنجدته بمحاسن غريب
وبكل ما أوتوه من حول وقوة ، لاعتقادهم انها حرب بين المصريين والانجليز ؟

* * *

.... وحينئذ أصبحت وسلطان باشا والبلاد المصرية قاطبة من اتباع احمد عرابي ..

* * *

..... انني لم اعلم انه قيل : ان الخديو كان يحارب جيشه ، بل المعروف عند الناس
ان الحرب وقعت برضاه وبأمره ، وقد رسخ هذا الاعتقاد عندما علم الناس انه أقبال
عرابي من منصبه لانه لم يمثّل امره بالاستمرار على المقاومة وتحصين بعض المراكز اتقاء
لنزول غزاة من البحر .

وفي اثناء ذلك طفق العلماء يقرأون البخاري في الازهر ومسجد سيدنا الحسين
ويدعون بالنصر لعاكر عرابي والهزيمة للانجليز . وكان إمام الخديو الشيخ الصالح العالم
الإبياري في طليعة الملتهمين غيرة ووطنية ، فنشر قصيدة ابراهيم دريد في غارة التتار على
بغداد في أيام الخليفة العباسي المعتصم ، وهي عبارة عن دعاء وابتهاال ، وقد أضاف إليها
أبياتاً من نظمه ، فكان من الناس من يقرأها ويتلوها بعد قراءة البخاري ، وقد طلب إليّ

(١) من مذكرة الأستاذ الامام التي كتبها في السجن يدافع بها عن نفسه .

وأسماء هؤلاء وردت في أعداد الجريدة الرسمية . وإذا كانت سجلات المديريات لا تزال موجودة فيمكن استقراء ما تبرع به كل واحد منهم بالتحديد .

وقد رأيت الناس من فلاحين وبدو ذاهبين الى الحرب برضاهم واختيارهم ، متشوقين لمقاتلة الانكليز ، وقد شمل هذا الحماس الأقباط ، وكان يشجعهم على ذلك رؤسائهم . وكان شبان القاهرة يمرحون في المدينة ليلاً يتغنون بمديح عرابي ، وفي أي اجتماع ذكرت فيه الحرب كان الناس يدعون الله طالبين النصر لجيوشنا .

* * *

... إن وطنيتي ووطنية سلطان باشا واحدة ، وكلانا عمل وفكر تفكير الرجل الواحد ، وقد أصبح سلطان باشا ذا لقب سير ، وحصل على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة ، لذلك وجب أن تكون وطنيته حسنة وأهلاً للثناء عليها!!... إذن يكون سلوكنا كلينا أهلاً للثناء عليه؟! فلماذا يا ترى أزعج في السجن منتظراً محاكمتي على وطنيتي بينما يصبح سلطان باشا حائزاً رتبة الشرف الانكليزية وحاصلاً على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة؟!!

محضر الاستجواب (١)

س : أين كنت مستخدماً ؟

ج : في الوقائع المصرية ، بوظيفة محرر الوقائع ورئيس قسم إدارة المطبوعات العربية .

س : قد طلبناك الآن لاستشهادك عما يأتي : وهو أنه في يوم من الأيام ، أثناء وزارة محمود سامي ، دعا شخص يسمى عمر رشدي ، من أركان حرب ، جملة أناس الى منزله ، هل حضرت ؟

ج : لم أحضر .

س : عقب الدعوة ، تجمع ضباط العساكر لحد رتبة بكباشي في قشلاق عابدين ، وتحالفوا ، وطلبوك ، وأعطوك المصحف وكفوك بتلقين اليمين ، فبين لنا صورة اليمين ، ومن حضر ؟

ج : لم أتوجه لدعوة عمر رشدي . أما مسألة اليمين ، فهي : أن محمود سامي دعاني الى منزله في يوم الجمعة غروباً ، وقال انه حاصل من بعض صغار ضباط العساكر هياج ، ويريدون أعمال خلل بالبلد ، والغرض اجتماع الكبار منهم وتحليفهم مينا على المصحف لعدم أعمال خلل في البلد ، إنما حيث أنهم لم يعلموا كيفية حلف

(١) في يوم الاثنين ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م (٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) استدعى « قومسيون » التحقيق في أحداث الثورة العرابية الاستاذ الامام من السجن ، ووجهت إليه عدة أسئلة بواسطة رئيس « القومسيون » اسماعيل أيوب ، وأجاب الاستاذ الامام على هذه الاسئلة ، فكان ذلك « المحضر » الذي نثبته هنا .

اليمين فتقول أنت ذلك . فقلت : لا مانع . وفي الواقع توجهوا لقشلاق عابدين في « أوضة » علي باشا فهمي ، وكان محمود سامي حاضراً ، وحلفوا يميناً علي مصحف أحضروه ووضعوه علي « الترابيزة » ووضعوا أيديهم عليه ، وها هو مضمون اليمين : والله العظيم ثلاث مرات ، قاهر السموات والأرض ، المتسلط علي القوى والقُدر ، وحق ما في كتاب الله تعالى أنني وأنا فلان لا أخون وطني ولا أخون نفسي ، ولا أغش أحداً من أهل بلادي ، وأحافظ علي عرضي وعلي ديني ، وعلي عرض أهالي بلادي ، ما دمت قادراً علي منعه ، وانني أحافظ علي النظام وعلي القانون العسكري بكل ما يمكنني ، وبقدر استطاعتي ، وإذا حنثت بيمينني هذا ، فأكون مستحقاً لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروماً من مزايا الانسانية والآداب .

س : علم من التحقيق أنه ذكر في اليمين أن يكون الضباط يداً واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر من أحد ما إلا إذا اتفقوا عليها ؟

ج : لم يحصل ذلك .

س : هل حصل ذلك في دفعة أخرى ؟

ج : لم يحصل ما ذكر إلا في الدفعة التي كنت حاضراً فيها ، وكان الغرض من اليمين الذي بينته : المحافظة علي القانون العسكري وعدم الإخلال به ، كما أفهمني محمود باشا سامي ، وسبب ذلك هو أن محمد عبيد كان يريد محاصرة سراي الاسماعيلية ، فلمنع ذلك أراد محمود سامي باشا جمع الضباط وتحليفهم هذا اليمين لمنع الخلل .

س : من هم رؤساء العسكرية الذين كانوا حاضرين ؟

ج : عرابي ، وعبد العال ، وطلبة ، ويعقوب سامي ، وعلي الرولي ، وعلي فهمي ، ومحمد عبيد ، وعبد الغفار ، والزمر ، وحسن جاد ، وعلي يوسف ، ومحمود فهمي ، ولم يحضر احد من النظائر غير من ذكروا ، ومحمود سامي الذي حلف معهم ايضاً .

س : هل تتذكر التاريخ ؟

ج : لم اتذكره .

س : حيث ان اليمين كان قاصراً علي المساكر لعدم حدوث خلل ، فلماذا حلف محمود سامي ؟

ج : حلف معهم كي إذا ارادوا فعل شيء يشاورونه فيه ، كما انه يشاورهم .

س : هل حلف مثلهم او كان يمينه قاصراً علي ما ذكرته في جوابك .

ج : جميعهم حلفوا بصوت واحد .

س : هل حلفت معهم ؟

ج : لم أحلف معهم ، بل كنت ملقناً الصفة ، ولم أجر ذلك إلا لأنه اخبرني ان الغرض منع الخلل .

س : انت في قلم الوقائع ، وهذا الأمر يختص بالأزهر ، فلماذا انتخبك محمود سامي ؟

ج : لكوني معه في الديوان ، ويعلم اني من اهل العلم ، واقرب الناس لسماع اوامره لكونه رئيساً .

س : هل حصل حلف يمين مثل ذلك في منزل عرابي بين الضباط ومشايخ العرب ؟ وهل كنت حاضراً في هذا الحلف ايضاً ؟

ج : ما كنت حاضراً .

س : هل كان موجوداً السيد قنديل^(١) عند حلف اليمين بقشلاق عابدين ؟

ج : لم يكن موجوداً .^(٢)

(١) كان مأمور ضبطية الاسكندرية .

(٢) في ختام « محضر » الاستجواب نقرأ عبارة : « أعيد بمسد ذلك الى السجن » ثم توقيعات أعضاء « للقومسيون » وهم : « محمد مختار » و « مصطفى خلوصي » و « سليمان يسري » و « مصطفى راغب » و « محمد حمدي » و « سعد الدين » و « محمد زكي » و « يوسف شهدي » و « علي غالب » .. وأيضاً توقيع رئيس القومسيون « اسماعيل ايوب » .

مواجهة

بين الاستاذ الامام ومحمود سامي البارودي^(١)

س [للاستاذ الإمام] : لما سألتك الآن عما إذا كنت توجهت « لقشلاق » عابدين ، وحلقت الضباط الذين كانوا مجتمعين هناك يمينا بحضور محمود باشا سامي أم لا ، فماذا قلت ؟

ج [الاستاذ الامام] : قلت : نعم ، حصل .

س [للاستاذ الإمام] : محمود باشا أنكّر ذلك .

ج [الاستاذ الإمام] : في مدة وزارته توجهنا « للقشلاق » ، وكان معي محمود باشا ، وصار تحليف الضباط ، وهو حلف أيضا .

س [لمحمود فهمي باشا] : ماذا تقول يا محمود باشا ؟

ج [محمود باشا] : أقول : إن هذا لم يحصل ، نعم .. توجهت « للقشلاق » مراراً ولكن لم يكن الشيخ محمد عبده معي .

س [لمحمود باشا] : صار تحليف الضباط أم لا ؟

ج [محمود باشا] : الضباط حلفوا جملة يمينات ، لكن بغير واسطي .

(١) في التحقيق الذي اجري مع محمود سامي باشا البارودي في يوم ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٢ م (٢٦) ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) أنكر البارودي الواقعة التي حكاه الاستاذ الامام في التحقيق معه ، والخاصة بوجود البارودي في « قشلاق عابدين » عند حلف الضباط لليمين . فاستدعي الاستاذ الامام من السجن وقت مواجهته بمحمود سامي ، وسجلت محاضر التحقيق هذا الحوار الذي تثبتته هنا .

س [لمحمود باشا] : نحن نسألك عن الذي كان بواسطتك وحضورك .

ج [محمود باشا] : لم يحصل ذلك البتة ، والشيخ محمد عبده يكذب .

س [للاستاذ الإمام] : ماذا تقول يا شيخ محمد ؟

ج [الاستاذ الإمام] : أقول : إنه طلبني ، وتوجهنا ، وحلف الضباط اليمين على مصحف كان موجوداً هناك ، وجميع الحاضرين وضعوا أيديهم عليه ، وبالجملة هو .^(٢)

(٢) في محاضر التحقيق أرت الاستاذ الامام عندما اعيد الى السجن ، بعد هذه المواجهة ، استصوب الاستشهاد ببيعقوب سامي ، فتمت مواجهته بمحمود باشا سامي ، حيث ذكر الواقعة كما ذكرها الاستاذ الامام .

قصيدة في الاحداث العراقية (١)

ما لي يعنف قلبي من تفاضيه دهرٌ يبالغ في عجب وفي تيه
أبيت ليلى كملسوع تساوره زرق الأفاعي وقد ثدت أيديه
الجسم في ألم والروح في قلق والقلب في فزع من خوف آتية
وما ذنوبي لدى دهري سوى شم يأبى الدنيا وأفكار تضاهيه
سريت للمجد هوناً غير ذي عجل على أساس من التقوى أراعيه
مجدي بمجد بلادي كنت أطلبه وشيمة الحر تأبى خفض أهليه
وإذ أحس عداة الفضل مشيتنا قاموا على قدم : هيا نناويه
فأوقفوني شهوراً في مقاومة نجوت منها بعزم هيب ماضيه
وازددت بسطة جاء لم 'يهن' بها سوى مضيم ومظلوم أنجيه
أنزلت نفسي مقاماً لا يحف به إلا الفضائل تعلية وتغليه
وقمت للحق أجلو من مطالعه نوراً وكان غمام الظلم يخفيه
وأبرز الفكر كنزاً من جواهره وزين النطق باهيها بحاليه

(١) هذه القصيدة نظمها الأستاذ الإمام وهو في السجن عندما قبض عليه عقب فشل الثورة العراقية ، وفيها يصور مذهبه في الإصلاح ، ومذهب العراقيين ، ثم علاقته بهم أثناء الثورة ، ثم ما حدث للثورة من فشل ولجيشها من هزيمة . ولم يقل الأستاذ الإمام شعراً سوى هذه القصيدة وأبيات قليلة أخرى عندما أحس بدنو أجله في مرضه الأخير . ولقد نقلها عنه الشيخ رشيد رضا .

وصحت بالظلم لا تطرق مغايننا (رياض) راع وعقلي من حواريه (١)
فخر كل غشوم واجفأ صمعا وارتج كل ظلوم خيفة « الهيه » (٢)
وكنت أسهر ليلى في مطالعة ونثر در لتبيان أوفيه
أنعم به من سهاد كنت آلفه وأبفض الشمس تنشي عن وصاليه
وكان لي أمل في وضع قاعدة لكل نوع من الأعمال تحوييه
ويؤخذ القوم طراً في مناهجهم أن لا يمحوروا عن المشروع أو فيه
حتى يكون نظاماً كل سيرهم بمقتضى الإلف مع فهم يزكيه
ويأخذ العلم والتهديب مأخذه من النفوس فتزهو من دراريه
ويصبح العدل طبعاً في جبلتنا ويشهد الكون أنا من مواليه
وتستقل بلادي في حكومتها ونغنى الترك مفروضاً تؤديه (٣)
ويشمل الخصب أنحاما يحملتها ويثري القطر قاصيه ودانيه
نقضي ديوناً ونغشى من ينازعنا بصوت فضل يرج الكل داويه
هذا سبيلي خببت (٤) السير فيه على رغم الأنوف من البله المعاتيه
ما كنت أسعى لنفسي في مصالحها جزءاً من الألف من سعي لأنهيه
وكنت أنجح قومي في مكالمه مع الرئيس لاخلاص بتنوييه
وتنهض العزم أقوالي ولا عجب شراب حق وروح الفضل ساقيه
أقاوم الصعب في سيري فأخضعه ولا محسام ولا رمح أرويه

(١) الإشارة الى رياض باشا ناظر النظارة ، وكان الأستاذ الإمام من أنصاره ، يجمعها غلط فكري متقارب في منهج الإصلاح .

(٢) « هيه » صوت كان من لوازم « رياض باشا » ناظر النظارة ، يردده دائماً في حديثه مع جلسائه .
(٣) أي تقطع مصر عن الآستانة الجزية التي كانت تدفعها (الوركو) ، وتستقل مصر عن تركيا العثمانية .

(٤) الحُب : ضرب من العدو يروح فيه السائر بين يديه ورجليه .

وإنما الفكر يغني نفس صاحبه عن الجيوش إذا صحت مبادئه

* * *

وبينا أنا لاه في محادثتي قامت عصابات جند في مدينتنا ذاك الذي أنعمش الآمال غيرته قاموا عليه لأمر كان سيدهم^(٢) كان الرئيس حليف العدل منقبة جروا مدافعهم صفوا عساكرهم فنال ما نال وانفضت جموعهم ثعالب الشر هبت من مراقدها تفلت الحكم من أيدي مدبرة مانوا أمانتي تبكييني وتضحكني حديثهم صخب أسرارهم لجب أما سبيلي فقد سدت منازعه رجعت أجري على خوف لمبداه فغنفوني وراموا خفض منزلاتي وعجت أسأل ماذا في حقائبكم هزوا الرؤوس جواباً أي نعم معنا فولت مهجتي حزناً على وطني

(١) الإشارة إلى رياض باشا ناظر النظار الذي طلب عرابي خلعه في يوم عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م.

(٢) أي سيد الجند ، والمراد أحمد عرابي .

(٣) مكانها في المسودة كلمة « سال » ، وهي من تصحيحات الشيخ رشيد رضا .

وصفت من كمي شمساً تكاشفهم فأنكر الجهل ضوء الشمس ضاحية لووا رؤوسهم عجباً بقوتهم مزجت بالهزل جدي عل يعجبهم واعجم القول طوراً في مناصحتي وعندما حققت البلوى اشترت لهم فلم يصيخوا وعجوا في محاضرهم ولم يزالوا حيارى في تردددهم وشب حرباً صلاحها من بني وطني وسح كل غني ماء ثروته وعج كل فقيه في تضرعه والمسلمون وكل القبط في نهج نادوا بأجمعهم هذي مواطننا وبيننا الظفر معقود بوحدتهم واستدبر الجيش واستدعى لحضرته وقال أقدم فلا حرب ولا حرب فرابه الريب وانهارت عزائمه وخالف الأمر واستعصى بقوته

هذا المصاب الذي حلت مرارته وظلمة الغي وارت ما تواريه واستكبروا النصيح ان يصفوا لصابيه كوالد الطفل يلهمه بمريضه كساحر أم مصروعاً ليرقيه هذا الخراب فقدوا^(١) قد^(٢) باغيه قولاً هراء بلا فعل ياليه حتى دهاهم ابو الهيجا بدهيه من لا يهاب المنايا ان تغشيه كما هي دمع عيني من مآقيه كما تظفر قلبي من عواديه مع اليهود كأن لا دين يأويه وطارق السوء فيها لا تخليه مال الأمير لأمر كان ينويه زعيم عسكره يبلو مغازيه فليصرف الجيش فوراً لا تبقيه إذ كان جيش العدا بالشر ماله وناصب الشر مولى القطر واليه^(٣)

(١) أي اقطعوا .

(٢) القامة .

(٣) انظر في (مفكرة الاحداث العربيه) الفقرة « ك » ففيها خطاب الحديو توفيق الى عرابي ورد عرابي على الحديوي ، فإلى هذا الحديث يشير الاستاذ الامام هنا .

وصار جيش العدا جيشاً لحاكمنا
فانحل عقد نظام كان ملتئماً
هذا وهذا الى ما كان من دخل
وزاد في الضعف ضعفاً ان قوتنا
وقائد الجند شهم في مكالة
يستطلع الرأي والتدبير في حلم
ما كان أحسنه شيخاً بزاوية
أما البلاد فوا غمي لحالتها
واستنزفت طلبات الجند ثروتها
حكام أريافها هاضوا بأجمعها
مهاجرو الثغر زادوا في مصائبها
ماذا أحمل نفسي في مداركي
أظل يومي وأمسي في منازلة
وسقت من منطقي جيشاً أروع به
حوائح الناس هالات على قري
وينجح الجند مني في وقايتهم
ولا جزاء أرجيه سوى ألم
والناس قسمان قسم مه نشب
وبينا الناس أحزاب وأغلبهم

من [المنيفين] (٢) يشدو باسم مسميه

(١) أي كسروا عظام أهلها وأخرجوا ما لديهم حتى النخاع الشوكي لعظم الظهر !!
(٢) مكذا بالسودة ، ونشرها مكذا الشيخ رشيد رضا ووضع أمامها علامة استفهام .. ولعلها المؤيدين ،
المصابين بالآفات ، ولقد سبق ان استخدم الاستاذ الامام في (مفكرة الاحداث المرابية) في الفقرة « ف »
لفظ « المؤفون » جمع مؤف ، وهو من أصابته آفة .

ساق النظام على الأشتات عسكره
منا قتيل ومنا هائم جزعاً
في موقع الشرق كانت شر هزمتهم
وقائد الجند وافانا بلحيته
وسلم السيف واستجدي بغفلته
تخوف الذل فاستدعى مطيته
فصبح التل (١) طود من سواريه
قلبي الجريح فهلا من يداويه ؟
والشرق ضأن وذئب الغرب راعيه !
يسيل رعباً وثوب العار كاسيه
عفواً من الحنق المغزو خديويه
ركضاً إليه فوافاه موافيه
.....
تعد لثم ثمالي غاية التيه
أخرجت من ضغنه أخرى مخازيه
يبغي مغالبي كلا ساقميه
صل (٥) يصلصل والأقدار تقيه
وليس يُبقي على ما لست أبقيه
فيهم أجرم من صنع أيديه (٦)
لكن به صرف عيب كنت أدريه
فيما تبطن من غش وتمويه
إلا الثبات وحسي من أضافيه

تنكرتني وجوه كنت أعرفها
تيقن العزم اني لو برزت له
فهاص في قرم من ضل سحنته (٣)
حجبت عنهم وعضي (٤) غير محتجب
بني الزمان لهم بيتاً وشيده
نعم له معنا فيهم مداركة
هذا الزمان زحمنه فذل لنا
وأحفظ الدهر أني لا أشاكلة
أحارب الدهر وحدي ليس ينفعني

(١) الاشارة الى موقعة التل الكبير بين الانجليز وجيش عرابي .
(٢) هنا حذف الشيخ رشيد رضا بضعة أبيات من القصيدة قالها الامام في الطعن على سلطان باشا .
(٣) مكذا ورواه الشيخ رشيد رضا .
(٤) العضب السيف القاطع ، ويوصف به الرجل الحديد الكلام .
(٥) من معانيه السيف القاطع .
(٦) مكذا ورواه الشيخ رشيد رضا .

تعلم الدهر مني كيف يطعنني
فخاب ظنا وخاتمه مزاحيه (١)
وليس يعجزني عن كسر فيلقه
إلا المنايا تفاجيني فتحميه
إن المنايا سهام الله سددها
وليس يخطيء سهم الله مرميه

(الدولة) (٢)

إقبال الدولة : كناية عن سلامتها وعلوها ، كأنها مقبلة على صاحبها تطلبه للأخذ
بزمائها ، وإن لم يطلبها ، وعلو الدولة يعطي العقل مكنة الفكر ويفتح له باب الرشاد
وإدبارها يوقع العقل في الحيرة والارتباك ، فيذهب عنه صائب الرأي .

كتاب تاريخ الاحداث العرابية

(١) ملاجئته ومخابئته ، والمزكا الملجأ

(٢) من تعليقات الاستاذ الامام في (نهج البلاغة) على قول الامام علي بن ابي طالب : « صواب الرأي
بالدول ، يقبل بإقبالها ويذهب بنهبها » . انظره في ص ٩٠ : من الكتاب .

الى ملك مصر المعظم عباس حلمي باشا الأفخم (١)

مولاي ..

هذا مقام الذاكر لنعمتك ، العارف بقدر منتك ، العاجز عن الإيفاء بحق شكرك ،
التالي في سره وجهره لآيات حمدك ، طوقني إحسانا لم أكن أتأمله ، إذ أمرتني أمراً ما
كنت أتخيله ، أمرت أن أكتب ما شهدت وما سمعت ، وما علمت وما اعتقدت ، في
الحوادث العربية من عهد نشأتها إلى نهايتها ، مع بيان أسبابها ، واسناد الأعمال إلى
أربابها ، سمعت بأن تكون الحقيقة بادية الرواء ، حاسرة نقاب الرياء ، أي منة أعظم
من الأذن للحقيقة أن تتجلى بعد أن أنسجت عليها العناكب ، وتدافعت عنها المناكب ،
وسترها عن الأبصار عثيرة (٢) الأهواء ، وحجبها عن البصائر ضلة الاعلياء ، وذلة
الضعفاء ، حتى أنكرها من شهدها ، وخبط فيها من سمع خبرها ، ممن تولى كبرها ، أو
ممن لم يقف على سرها ، ولم يميز خلتها من خبرها ؟ أي إحسان أجل وأوفى من رغبة
ملك في كشف الغطاء عن حادثة أملت بعرش الدولة ، واضطربت لها أركان الحكومة ،
وتغير لها وجه السلطان ، وظهرت بعدها البلاد في شأن جديد ؟

(١) هذا هو الخطاب الذي قدم به الأستاذ الامام الفصل الذي كتبه عن مقدمات الثورة العربية واسبابها
الى الخديو عباس حلمي ، وكان قد طلب إلى الأستاذ الامام تحرير كتاب عن أحداثها ، وذلك إبان الفترة
التي حسنت فيها العلاقة بينهما ، ولقد توقف الأستاذ الامام عن اتمام عمله هذا لاسباب أهمها سوء علاقته
بالخدوي مما جعله يخرج من مواصلة الكتابة حتى لا يضيف حديثه عن الخديو توفيق المزيد من التورم الذي
ساء العلاقة بينه وبين الخديو عباس . ولقد اطلع الشيخ رشيد رضا على مسودات هذا الفصل فشره بأسلوب
الأستاذ الامام أحياناً وتلخيص منه هو حيناً . ونحن نشير الى ذلك في مواطنه .
(٢) العثيرة (بكسر العين وسكون الشاء وفتح الياء) هو التراب والمعاج .

علم بمعامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ، ويبريء منها من رمي بها ، وقد كان الساعي في تسكينها ، وحات التراب في وجهها ، وقوف على دخائل هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد في مثلها عن الاغترار بظواهر ليست لها سرائر ، وصور ، إنما تنكشف عن غير وعبر ، ويجنب الفكر السليم عن ما يشبهها في الزلل في مزالق الخطل ، ويضيء لأهل العزم ، مسالك الحزم ، فلمولاي المنة على الحقيقة ومظهرها ، حتى قدرها حق قدرها ، واستضاء بسناها واهتدى بنورها .

مولاي : أرفع الى سدتك السنية ما وقفت عليه بنفسي ، غير ناظر في كتاب ، ولا راجع إلى مقال سبقني به غيري ، اللهم إلا إلى بعض الأوامر الرسمية ، أو شيء من المخبرات السياسية ، التي يضطر في بيان الوقائع إلى الإشارة إليها ، إذ لا غنى للقارىء عن الاطلاع عليها .

أرفع الى كرم مولاي المعظم ما استطعت أن أعرض على مقامه الفخم ، امتثالاً لأمره الكريم ، معترفاً بقصوري عن إبلاغه منزلة كتاب يستحق النظر ، أو عمل من الاعمال يليق به أن يذكر ، إلا إذا شملته عناية الجنب العالي بحسن القبول ، فعند ذلك تعلق قيمته ، وتستكمل له زينته ، ويرتد عنه كيد الكائد ، وتنقطع دونه نفثات الحاسد ، أيد الله بالحق مليكنا ومولانا ، وأبلغه من العزة والمجد متمننا ، آمين .

مصر قبل الافغاني

ذلك أن أهالي مصر قبل سنة ١٢٩٣^(١) كانوا يرون شئونهم العامة ، بل والخاصة ، ملكاً لحاكمهم الأعلى ومن يستنيبه عنه في تدبير أمورهم ، يتصرف فيها حسب إرادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان إلى أمانته وعدله أو خيانتته وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأياً يحق له أن يبديه في إدارة بلاده ، أو ارادة يتقدم بها الى عمل من الاعمال يرى فيه صلاحاً لأمته ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم يحكمون مصر فون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربه عليهم ، وكانوا غاية في البعد عن معرفة ما عليه الأمم الاخرى سواء كانت إسلامية أو أوربية .

ومع كثرة من ذهب منهم إلى اوربا وتعلم فيها على عهد محمد علي باشا الكبير الى ذلك التاريخ الذي ذكرناه ، وذهاب العدد الكثير منهم الى ما جاورهم من البلاد الإسلامية أيام محمد علي باشا الكبير وابراهيم باشا لم يشعر الاهالي بشيء من ثمرات تلك الاسفار ولا فوائد تلك المعارف التي اكتسبت بها .

ومع ان اسماعيل باشا أبدع مجلس الشورى في مصر سنة ١٢٨٣^(٢) ، وكان من حقه ان يعلم الاهالي ان لهم شأنًا في مصالح بلادهم ، وان لهم رأياً يرجع إليه فيها ، لم يحس احد منهم ولا من اعضاء المجلس انفسهم بأن له ذلك الحق الذي يقتضيه تشكيل هذه الهيئة الشورية ، لان مبدع المجلس قيده في النظام وفي العمل .. اما في النظام فلأنه قد نص فيه على ان نظر المجلس منحصر فيما تراه الحكومة من خصائصه ، وما يعن لها ان

(١) هجرية الموافقة لعام ١٨٧٦ م .

(٢) هجرية الموافقة لعام ١٨٦٦ م .

ترسله إليه للمداولة فيه ، واما في العمل فلأنه كان يرسل من قبله عند المداولة من يخبر الاعضاء بإرادة جنابه فيقررون ما يريد بعد مداولة صورية ، فكانوا يشعرون بأن الإرادة المطلقة هي التي كانت ولا تزال تُصَرِّفهم في آرائهم .. هل كان لأحد ان يعمل على خلاف ما يأمر به ؟ هل كان يمكن لشخص ان يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له ، او الوجهة التي يتوجه اليها الحاكم ؟ لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة خيراً من تلك هل كان يمكنه ان ينطق بما حدث به فكره ؟ .. كلا .. فإنه كان يحانب كل لفظ نفى عن الوطن او ازهاق للروح او تجريد من المال ..

وبينا الناس على هذا ، لا كاتب ينبههم ، ولا خاطب يعظمهم ، إذ عرض امر قلما يلفت اليه او تحوم الأفكار حواله ، وان كان مما يعرض في كل مكان ، جرت به السنة الإلهية في كل زمان .



ظهور الافغاني

جرت سنة الله في خلقه بأن عظام الأمور تتولد من صغارها ، كما أن ضخام الأشجار تبسق من بذورها ، جاء إلى هذه الديار في سنة ١٢٨٦^(١) رجل غريب ، بصير في الدين عارف بأحوال الأمم ، واسع الاطلاع ، جم المعارف ، جريء القلب ، وهو المعروف بالسيد جمال الدين الافغاني ، وركن الى الإقامة في مصر ، فتعرف إليه في بادئ الأمر بعض طلبة العلم ، ثم اختلف اليه كثير من الموظفين والأعيان ، ثم انتشر عنه ما تخالفت آراء الناس فيه من أفكار وعقائد ، فكان ذلك داعياً لطلب الاجتماع به لتعرف ما عنده .

ثم اشتغل بالتدريس ببعض العلوم العقلية ، وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ، ويتردد على مجالسه كثير من العلماء وغيرهم ، وهو في جميع أوقات اجتماعه مع الناس لا يسأم من الكلام فيما ينير العقل أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يس مصلحة البلاد وسكانها . وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى ديارهم أيام البطالة . والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحبائهم ، فاستيقظت مشاعر ، وانتبهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد ، خصوصاً في القاهرة . كل ذلك والحاكم القوي في علو مكانه ، أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه ، ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطيء ، وينتشر في الأنحاء على غير نظام إلى ان نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة

(١) هجرية الموافقة لعام ١٨٦٩ م. وفيها كانت زيارة الافغاني الاولى لمصر ، ولم يمكث بها كثيراً ، ولكنه عاد اليها ثانية ١٨٧١ م. حيث عاش بها حتى سنة ١٨٧٩ م.

وجد الناس من أنفسهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا ، فتنظروا الى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الأجانب في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوربية الى طلابها من الأوربيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ، فزاد تشوق الناس الى الوقوف على حوادث تلك الحرب ، وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم ، فانطلقت في إيراد الحوادث ونشرها ، وظهر فيها الميل الى إطراء ما كانت تأتي به العساكر الروسية ، وازدراء ما كان ينسب الى الجنود العثمانية ، فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفاً من قبل ، ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الأخبار ، ومناوأتها في المشرب ، واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه ، وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

لم يكن ما ينشر في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب ، بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والمعيشية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر في تلك الجرائد ، وأخذ الشيخ جمال الدين الأفغاني في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة لا تخرج جامعيتها عن اصلاح الافكار ، وتهذيب الأخلاق ، فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الأقلام ، وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها أنه في عالم خيال ، وأرض غير أرض الخبال ، ومن يطلع على «جريدة مصر» و «جريدة التجارة» وجريدة «مرآة الشرق» و «الأهرام» وصداها ، يرى حقيقة ما ذكرنا .

خلاصة ما كتبه في اسباب الثورة العراقية^(١)

(٢) بدأ الأستاذ كتابه هذا بوصف حالة البلاد المصرية وحكومتها السوء عندما تنازل اسماعيل باشا عن اماره مصر ووليها توفيق باشا ، فبين أولاً بالإيجاز ما كان من تدخل دولتي فرنسا وانكلترا في شؤون البلاد المالية وغيرها ، ومن تأثير المحاكم المختلطة في اضعاف سلطة الحكومة ، والتصرف في ثروتها وثروة الأمة ، ومن سوء أحوال رجال الحكومة وأحوال الجند ، ومن تصرف الربوبيين في استنزاف ثروة الأمة بالربا الفاحش ، ومساعدة الحكومة لهم ، ومن الاضطراب العام في البلاد ، وإشرافها على المجاعة ، وبين أيضاً ما كان عليه أهل مصر الى ما قبل سنة ١٢٩٣^(٣) من توكلهم على حكومتهم في كل شيء ، وتسليمهم اليها أمر شؤونهم العامة وكذا الخاصة أيضاً ، إذ كانوا يرون كل شيء ملكاً لها ، وبين أن أكثر من تعلم في أوربة من المصريين من عهد محمد علي الكبير إلى ذلك التاريخ لم يغير شيئاً من هذه الحالة ، ولا أثّر فيها مجلس الشورى الذي أبدعه اسماعيل باشا سنة ١٢٨٣^(٤) ، لأنه قيده في النظام والعمل ، فكان يقرر ما يوعز اليه بتقريره ، فظل الناس معه على اعتقادهم أنهم عبيد للحاكم لا رأي لهم معه ولا أمر .

ثم انتقل من هذا الى بيان مبدأ النهضة المعنوية في مصر بإرشاد السيد جمال الدين الافغاني وسعيه ، فبين بالإيجاز ما [كان]^(٥) من تربية نابتة جديدة وترقية أفكارها

(١) كثير من العناوين الفرعية هنا من وضع الشيخ رشيد رضا

(٢) هنا يعرض الشيخ رشيد رضا ما كتبه الاستاذ الامام .

(٣) هجرية (سنة ١٨٧٦ م) .

(٤) هجرية (سنة ١٨٦٦ م) .

(٥) مزينة من عندنا ليتصل الاسلوب .

وأقلامها ، وما كان من تأثير ذلك في ارتضاء الجرائد العربية ، وما أشرق عليها من نور الحرية ، ومزج هذا بذكر بعض الحوادث الكبرى وتأثيرها في قلوب الناس وأفهامهم ، كالارتباك الشديد في المالية المصرية الذي أفضى الى تأليف اللجنة المالية المختلطة ، وتعيين ناظر انكليزي للمالية وناظر فرنسي للأشغال العمومية ، وكأحكام المحكمة المختلطة على الخديوي وحكومته ، وما تلا ذلك من انطلاق الألسنة والأقلام بالأفكار الجديدة «الجمالية» ، وما كان من تأثير ذلك في ارتقاء الجرائد العربية ، وما أشرق عليها من نور «الجمالية» ، كبيان أنواع الحكومات الاستبدادية والدستورية^(١) ، وتأثير ذلك في طبقات الأمة ، ولكن الشعور بحقوق الأمة في أمر حكم نفسها ومراقبة أعمال حكامها لم يسر في هذه النابذة من المصريين إلا وقد صحبه رؤية التصرف الأجنبي في حكومتهم ، فتعلقت آمال البصراء من الناس بإصلاح عظيم ولكن لم يهتدوا سبيلاً يسلكونه اليه لسوء حال الحكومة الوطنية وفساد رجالها ، وسوء الظن بالسلطة الأجنبية والخوف من ما لها .

ثم بين أن الخديو اسماعيل ضاق ذرعاً بالوزيرين الأوربيين ، وأخذ يسعى الى الخلاص منهما ، فكثرت الإشاعات عن سوء مقاصدهما بإيعاز منه كما كان يقال . وفي أثناء ذلك دعي مجلس شورى النواب الى الاجتماع ، فوفد أعضاؤه الى القاهرة وفي أنفسهم ذلك الشعور الشديد بشر الأحوال ، ويلوح في أفكارهم الميل الى الخلاص منه « فالتأم المجلس في أوائل سنة ١٢٩٦^(٢) في موج من التشويش شديد الاضطراب ، واتفق ان الحكومة لم تقدم اليه من المسائل التي تطلب نظره فيها إلا ما لا قيمة له »^(٣) . فكثرت الانتقادات على الحكومة ، ولما أمرت بإقفال أبواب المجلس سلك بعض النواب مسلك الشدة في الجواب عن ذلك الامر ، وحاولوا التوقف عن الانصراف حتى يعملوا من أحوال الحكومة ما ينبئون به منتخبهم ، وكانت هذه اول مرة ظهر فيها لبعض النواب رأي يخالف رأي الحكومة ، ولكن الخديو كان يشد عضد أعضاء المجلس في المعارضة هذه المرة .

ثم ذكر قلق ضباط العسكرية من تأخير رواتبهم ، واحساسهم بانحراف الخديو عن نظار حكومته ، ومهاجمتهم لنظارة المالية ، وضررهم لناظرها الانكليزي ، واهانتهم

(١) كانت للافغاني مقالة شهيرة في جريدة (مصر) التي كان يصدرها تلميذه «أديب اسحاق» عن (الحكومات الشرقية وأنواعها).

(٢) هجرية (سنة ١٨٧٨ م) .

(٣) ما بين القوسين نص كلمات الاستاذ الامام ، وبعد ذلك يعود الشيخ رشيد رضا لعرض كلامه وتلخيصه .

لرئيس النظار نوبار باشا ، وقبض اخدم عليه من شاريه ، وتصديهم لاهانة سائر النظار لولا أن جاء الخديو بنفسه وصرفهم ، وإنما كانت حركتهم بتحريك منه توسل بها الى اسقاط وزارة نوبار باشا ، فتم له ذلك ، ولكن لم يمكن اسقاط الناظرين الاوربيين فأدخلا في الوزارة الجديدة التي تألفت برياسة توفيق باشا ولي العهد ، وزاد تضيقهما على الخديو في التصرف ، فتوسل الى عزلها بوسيلة أخرى وهي طلب أعيان البلاد ، لذلك اجتمعوا في دار السيد البكري ووضعوا اللائحة الوطنية المشهور أمرها ، التي تعهدوا فيها بوفاء ديون أوربة العظيمة ، وانهم ضامنون لها .

وقد بين الاستاذ ما في هذا العمل من الخطل وقصر النظر . وأنه «أحدث في الناس شعوراً بقوة لم يكونوا يعرفونها من قبل ، فقد أيقنوا أن الحاكم القوي السلطان قد صار في حاجة اليهم ، ولا قوام لأمره الا بالاعتماد عليهم ، فزادهم ذلك ولوعاً بما كانوا يميلون اليه من وجوب اشتراكهم في أعمال الحكومة دفعاً للمضار التي نشأت عن استقلال الحاكم بالرأي ، وانفراده بالسلطة»^(١) .

ثم بين سيرة اسماعيل باشا بعد ذلك في العود الى التصرف بأموال الحكومة ، وتبذيره ، وسوء الحالة العامة ، وذهاب رياض باشا ونوبار باشا الى أوربة بقصد الإقامة فيها ، وسعي الثاني الى اقناع فرنسة وانكلترة بالسعي الى خلع الخديو اسماعيل . ثم ارسال فرنسة مسيو تريكو مندوباً خاصاً (فوق العادة) ليتحد مع وكيل انكلترة في مصر في مطالبة الخديو بالتنازل عن الخديوية لولي عهده ، واستشارة الخديو لحاشيته في الأمر ، وإشارة أجهلهم بالسياسة عليه ان لا يتنازل ، والجيش حاضر يؤيده ، وإشارة من كان يقال انه أعلمهم بأن يتنازل ، وبين بعد هذا ، أن جمهور العقلاء يرون أن رأي ذلك الجاهل كان عين الصواب ، وأن الخديو لو ظهر لمندوبي الدولتين يجلد الاسد الذي كان يلبسه للمصريين ، وعلموا أن دون التنازل حمل السلاح ، لأمكنه أن يرضيهم بوسيلة أخرى مع بقاءه على العرش .

« ولكن كانت الناس كافة في شوق الى رؤيته (أي اسماعيل) بعيداً عن كرسي الخديوية ، وطلاب الحرية من الأهالي كانوا يترددون على رئيس الوزارة المصرية يظهرون له الميل الى جناب الخديو السابق توفيق باشا رحمه الله . وكانت بينه وبين السيد جمال

(١) ما بين القوسين نص كلمات الاستاذ الامام ، ثم يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص .

الدين مكالمات ومخابرات في هذا الأمر فسمى هو والكثير من الأعيان عند شريف باشا حتى يقنع الخديو الأسبق بوجوب التنازل (عن الخديوية) ، وقد فعل ، فأشار عليه بأن رفض الطلب لا يفيد ، وأن الدولتين لا بد أن تنالا ما تطلبان عاجلاً أو آجلاً ، والفكر في الحرب رأي طائش ، فان الناس عموماً في انحراف عنه ، فاذا حصل حرب تخذه الجيش في أول واقعة وكانت عاقبة ذلك أشنع ، وان أمس شيء بالصواب أن يحول الأمر على السلطان .

ثم ذهب وفد من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الى وكيل دولة فرنسا ، وأبانوا له أن في مصر حزباً وطنياً يطلب الإصلاح ويسمى اليه ، وأن الإصلاح لمصر لا يتم إلا على يد ولي العهد توفيق باشا ، وانتشر ذلك في القاهرة وغيرها ، وتناقلته الجرائد ، وهي أول مرة عرف فيها اسم «الحزب الوطني الحر»^(١).

ثم بين أن السيد جمال الدين كان بينه وبين ولي العهد توفيق باشا مكالمات في هذا الأمر ، وأنه سعى مع الكثير من الأعيان إلى شريف باشا الكبير بأن يقنع الخديو بالتنازل ، وان أحسن ما يجيب به مندوب الدولتين تفويض الأمر الى السلطان ، وان السيد جمال الدين ذهب بوفد من المصريين إلى وكيل دولة فرنسا وكشفوه بأمر الحزب الوطني الحر الذي يطلب الإصلاح ويرى أنه لا يتم إلا على يد ولي العهد توفيق باشا ، وأن ذلك تأييد لرأي شريف باشا في اقناع الخديو بما ذكر آنفاً ، فأقنعه فحول الأمر الى السلطان فقبل السلطان تنازله ، ونصب توفيق باشا خديوياً بدله .

شئون البلاد المصرية في شهر رجب سنة ١٢٩٦^(١)

تولى الجناب الخديو السابق توفيق باشا بعد أن تدخل دولتا فرنسا وانكلترا في شئون البلاد المالية ، وارتبطت الحكومة معها بمقود ووعود عدت قوانين وأصولاً يجب احترامها . وبعد أن كان قد أفضى الأمر إلى تعيين وزيرين أحدهما انكليزي للعالية والآخر فرنساوي للأشغال العمومية في أواخر عهد اسماعيل باشا . وبعد أن كادت أحكام المحاكم المختلطة تؤدي بتنفيذها إلى إشهار إفلاس الحكومة ، وأدت بالفعل الى انتزاع أملاك كثير من ذوي الثروة من الأهلين . وبعد أن كان موظفو الحكومة من أية طبقة كانوا في اضطراب من حالتهم المماشية لتعود الحكومة على تأخير دفع المرتبات لأربابها أشهراً . وبعد أن صار رجال الحكومة في درجة من الغفلة عن مصالح البلاد إلى حد أنهم كانوا لا يفهمون للوظائف معنى إلا أنها وسيلة لتحصيل النقود من الأهالي بأية طريقة ليُدَسَّ منها شيء في جيوب المباشرين للتحصيل ويرسل الباقي إلى خزائن الخديو أو إلى صناديق بعض المحتفين به والمقربين إليه . وبعد أن صارت الجندية في البلاد صورة لا يعقدها دفاع ولا حماية ، وإنما يراد بها الظهور بعظمة الملك ، فلم يكن فيها تربية عسكرية ولا تدريب حربي ، وكثيراً ما كانت تستعمل في حفر الترع وإقامة الجسور للمنافع العامة أو الخاصة ، وكان المرجع في بعض الحروب الى ضباط من الأجانب كانوا أركان حربها ، وعليهم المعول في أغلب شئونها .

وبعد أن فتح على الأهالي أنفسهم باب الاسراف والرفه في المعيشة تقليداً للمقربين من مسند الخديوية ومن يليهم ، وذلك قبل أن يعرفوا لنفقاتهم ميزاناً صحيحاً يعادلون به بين

(١) هجرية (سنة ١٢٩٦ م) .

(١) ما بين القوسين نص كلمات الاستاذ الإمام ، ثم يعود الشيخ رشيد رضا للمعرض والتلخيص .

ما بأيديهم من الأموال وما ينفقون في اللذات . وبعد أن نشأ عن هذا وعن شره الحكام في التحصيل وعدم رعايتهم لما عليه الأهالي من غنى وفقر ، واستعمالهم أشد العقوبات في سلب ما بأيديهم ، أن اضطر الأهالي إلى التداين بالربا الفاحش حتى كان صاحب الأرض يأخذ من المرابي المائة بمائة في ثلاثة أشهر ، ولم يكن يرى في ذلك عيباً ولا يخشى عاقبة ، فإن أمامه القدوة العظمى ، وهي الحكومة ، تستلف النقود بمبالغ من الفائدة لا يمكن لعقل عاقل تصديقها لو نسبت إلى حكومة ما لو لم يرها بعينه . وبعد أن صار للربويين بذلك سلطة على الأهالي وطمع في أموالهم يفوقان سلطة الحكام وطمعهم . وبعد أن تعود كثير من الذين يسمونهم أكابر البلاد وأعيانها ، أو ذوات الحكومة وأمرائها ، على أن ينالوا من الحكومة ما يشتهون في الوقت الذي يريدون متى صادفوا مكاناً من رضى الخديو أو بعض المقربين إليه ، فكانوا يسخرون الأهالي في أعمالهم الخاصة ويتصرفون فيهم كما يتصرف الراعي في ماشيته بدون أن يراعي أحد منهم في ذلك نظاماً ولا عدلاً ولا استبقاء منفعة من يوم إلى يوم آخر ، وتعود الأهالي على الشكوى إلى الله وحده من ضيق الحال وخمود العزائم وانطفاء مصابيح الرشد في جميع الطبقات . وبعد أن صار كل واحد من الناس في خوف دائم واضطراب لا يهدأ على نفسه وما بيده ، إذا تكلم تفتح في كلامه ، وإذا قصد أمراً خطأ إليه على غير هدى ، يتلفت وراءه خوف مفاجأته بما يكره . وبعد أن كانت الفاقة قد شملت جميع الطبقات الدنيا والوسطى حتى خيف القحط العام لو استمرت الحكومة على سيرها الماضي شاخصة إلى ما عساه ينزل من السماء ليمدهم بالمعونة على الخروج مما هم فيه .

هذه كانت حالة البلاد عندما تولى المرحوم توفيق باشا مسند الخديوية فيها . هذه كانت شوائد مهلكة ، وظلمات حالكة ، يضل فيها الرشيد ، ويتعثر فيها العزم الشديد .

الاسباب المباشرة للشورة من سيرة توفيق باشا

حالة البلاد والتراخي بالاصلاح :

بين رحمه الله تعالى أن البلاد دخلت في عهد توفيق باشا في طور جديد من الحياة ، فقد كان لها من ارشاد السيد جمال الدين وتعاليمه وسعي الحزب الوطني الذي ألفه فيها ما فتح أقفال القلوب والعقول لتدرك كنه أعمال حكومتها وما يجب أن تكون عليه ، وسيرة الأجانب فيها وما يخشى أن تنتهي إليه . فقد تولى هذا الأمير ولاية أمة غير الأمة التي كان يتصرف فيها والده تصرف الراعي المالك بالمواشي ، ولكن هذا الأمير لم يكن شرهاً ولا مسرفاً بل كان عفيفاً رحيماً ، فكان لطلاب الاصلاح فيه آمال كبيرة ، حال دون تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته .

وقد كان أول عمله أن كتب إلى شريف باشا في اليوم الثاني من ولايته أمراً بتشكيل الوزارة ، بعد قبول استعفاها ، صرح فيه برغبته في تحقيق آمال الأمة فيه ، وإخراجها من الحال السيئة التي هي فيه بالاقتصاد القانوني في نفقات الحكومة ، والاستقامة في الوظائف العامة ، وإصلاح القضاء والادارة ، ثم كتب في اليوم الخامس أمراً آخر إلى مجلس النظر كفصل فيه ما يحقق الآمال يجعل حكومة شورى ، ونظارها مسؤولين ، وتوسيع نظام شورى القوانين ، وإصلاح المحاكم والمجالس ، والسعي لتعميم التربية والتعليم ، وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة ، ومنح الحرية للعاملين في أعمالهم ، وصدر ذلك الأمر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ (١) .

(١) وبين الاستاذ أن كل ما ورد في هذا إنما انعكس على فكرة توفيق باشا من الحال الجديدة التي كانت عليها خاصة رعيه .

ويزهدون في المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم ، وان يكون ذلك الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل (١) .

« وسواء صحت هذه الأقوال أو لم تصح فالمحقق الذي لا ريب به ان وكيل دولة فرنسا عندما أحس بمقاصد الخديو وميله إلى مشايعة الاحساس العام أخذ يسعى في اقامة الموانع دون ذلك ، ودعا وكيل دولة انكلترا للاتفاق معه في اقناع الخديو بمضرة هذه الأوضاع الجديدة في الوقت الحاضر ، وقت الارتباك في المسائل المالية ، وان دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة ، لتشتت الآراء ، وافناء الوقت في المداولات ، لو تم ذلك وبقاء هذه العقد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدي الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام . وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الجنب الخديوي ، ولقرب حادثة الخديوي الأسبق من الأذهان ، وظهر السبب فيها تأثير الخديو الجديد بهذه الأدلة ، ومال الى غير ما أظهر للعامة في أول الأمر ، وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد لو عرضه شريف باشا ، وعندما عرض عليه رئيس النظار ما وضعوه في مشروعه عرضاً غير رسمي ظهرت عليه علامات النفور منه ، سير انه لم يقطع بعدم قبوله إلى ان جاء الفرمان وتلبي في احتفال عظيم ، وذهب المندوب السلطاني إلى الاسكندرية ليتوجه منها إلى الأستانة يوم الأحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦ (٢) ، فبعد غروب ذلك اليوم دعا الخديو حضرات النظار فوفدوا عليه ، وبعد قليل قدموا استعفائهم ، فقبل وانصرفوا ، والسبب الصحيح لاستعفائهم ان شريف باشا صمم على تنفيذ لائحة الاصلاح ، ورأى حضرة الخديو السابق (٣) ان الاصلاح على هذه الصورة سابق وقته ، فلم يقبل ما عرض عليه ، فاستعفت النظارة وشكل الخديوي نظارة جديدة تحت رئاسته . »

(١) الاستاذ الامام يعمم هنا الحكم على الاجانب ، والذي يطالع (مصر للمصريين) اسلم نقاش يحيد وثائق تثبت تأييد العمال الاجانب بمصر مثلاً للثورة العربية ، وبرقيات من جمعية (العملة الطليات) بالاسكندرية مثلاً الى السلطات الثورية يومئذ وأجوبة من الحكومة تحيي فيها هذه المنظمات ومواقفها إلى جانب الثورة .

(٢) سنة ١٨٧٩ م .

(٣) الخديو توفيق .. فهذه المذكرات كتبت في عهد الخديو عباس حلمي الثاني .

الأجانب والاصلاح (١)

« وتظاهر الأجانب بالرضاء عن الاصلاح المشروع فيه ، وأنشئت جمعية في الاسكندرية باسم (مصر الفتاة) لم يكن فيها مصري حقيقي بل كان أكثر أعضائها من شبان الاسرائيليين المنتمين إلى الاجانب ، وقد رفعت هذه الجمعية لائحة الى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار ، وأنشأت بعد ذلك جريدة (مصر الفتاة) فكانت تنشر فصولاً حادة الانتقاد وشديدة الموعظة ، على حين كان أولئك الأجانب في ظل الاستبداد يقرضون الفلاح المئة بمئتين في بضعة أشهر ، وكانوا يتصرفون في المصريين كتصرف حكومتهم بهم .

« لكن ما حظ الأجانب في مصر من اطلاق الحرية للمصريين ، وتخويلهم الاصلاح المرغوب؟ لو صح شأن المصريين واستنارت عقولهم وكان لهم رأي في ادارة بلادهم ، هل تزيد الضرائب ويُضَيَّق على الفلاح في ادائها حتى يأخذ المائة بمائة في بضعة اشهر؟ وهو إنما يأخذها من الأجنبي؟! ولو وُضع نظام ثابت للحكومة المصرية يكفل للأهالي سعادتهم، هل يمكن للأجانب أن يتمتعوا بالسلطة والنفوذ الذي يتمتعون به تحت السلطة الاستبدادية؟ وان يكونوا حكاماً في اقتضاء بنوهم واستخدام المصريين في مصالحهم؟! ماذا أصاب الأجانب في عهد الاستبداد مما لا يحبون حتى يطلبوا الخلاص منه؟ نعم قد يصح هذا إذا أمكن أن يكونوا ملائكة قديسين يؤثرون سعادة المصريين على سعادتهم ،

(١) من هنا حتى الحديث عن (مبدأ الفوضى في الجند المصري) كلمات الاستاذ الامام بنصها ، جمعناها ورتبناها لتكون هذا الموضوع الواحد .

« بذلت مساع كثيرة في اخفاء حقيقة سبب الاستعفاء ، حتى لا تشعر به الأنفس الطامحة إلى الاصلاح الجديد ، لكن الحقيقة سطعت رغمًا من هذه المساعي ، وكثر القيل والقال في ذلك » .

(نفي جمال الدين من مصر)

وكان وكلاء الدول أرباب النفوذ في مصر يظنون ان محرك هذه الافكار وباعث الانفس على طلب الحرية ووضع أصول للنظام انما هو الشيخ جمال الدين ، فتقدموا الى الجنب الخديوي باقامة الادلة على خطر الرجل ، وأخافوه منه ، كما أخافوه من النظام نفسه ، وكان التخلص من النظام باستعفاء الوزارة . أما التخلص من الشيخ جمال الدين فكان بنفيه سادس رمضان ^(١) ، أخذ في الطريق آخر الليل وهو ذاهب الى بيته هو وخادمه ^(٢) ، وحجز في الضبطية ، ولم يَمَكَّنْ من أخذ ثيابه ، وبعد ان انتشر ضياء النهار حُمِلَ في عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديد ، ومنها ذهب تحت المراقبة الشديدة الى السويس ، ومنها أنزل في البحر ليسافر الى « ممباي » ، فقطع المسافة بقميص واحد على بدنه والوقت صيف والحرارة شديدة حتى تقرح جسده ، ولم يكن معه من النقود أكثر من ثلاث جنيهات عثمانية وبعض قروش من الفضة ، وهذا المبلغ أخذ منه في السويس ، فنزل البحر ولم يكن معه شيء . ولما شعر بذلك « أحمد بك النقاوي » ، وكان قنصل دولة إيران في السويس ، ذهب لتشجيعه ، وعرض عليه مبلغاً وافراً من النقد فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، هذا ما رواه « أحمد بك النقاوي » ووافقه عليه الشيخ جمال الدين عندما سُئِلَ عن ذلك بعد عودته من الهند إلى أوروبا . وثاني يوم سفر الشيخ جمال الدين ذهب بعض تلامذته إلى بيته فوجدوا بعض أعوان الضبطية يعبثون كتبه ، فدهشوا ورجعوا ، وكان عنده كتب كثيرة في فنون شتى ، فاختر منها أعوان الاصلاح وحفظت الأمن ما اختاروا لأنفسهم وحشوا بالباقي بطون الصناديق وأرسلوه إلى بندر « أبو شهر » .

(١) سنة ١٢٩٦ هـ (سبتمبر سنة ١٨٧٩ م) .

(٢) هو العارف أبو تراب .

من بلاد إيران ظناً منهم بأن صاحب الكتب ذهب إلى ذلك الثغر ، وبقيت الكتب في مخزن الجمرك هناك إلى أن أكلها العث هنيئاً مريئاً .

« اذكر هذه الحادثة لما كان لها من الأثر السيء في أفكار العامة ، فقد ذكرتهم بالأيام السالفة ، وأحيت ما كان قد مات من ذكرى حوادث المفتش ^(١) وغيره ، وفجعت آمالهم بشدة هائلة وقسوة شديدة نزلت بمن كان يقول له الخديوي قبل الحادثة بأيام على اسمع من الحاضرين : « إنك أنت موضع أمني في مصر أيها السيد » ؟ !

« فأين موضع هذا العمل من الاصلاح الذي كان ينادي به الجنب الخديوي في أوامره العالية ، وينعش بذكره أرواح الخاصة من الماثلين في حضرته ، ويحتشد في ابلاغ البشري به الى الكافة ؟ أليس من أول مبادئ الاصلاح تقرير الأمن على النفس ، وكفالة الحقوق بالعدالة ؟ ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ، ولم تتضح الجناية بادلتها الصحيحة ، ولم تقدر العقوبة بقدرها ؟ !

ولا ريب ان الانزعاج بنفي الشيخ جمال الدين كان عاماً ، والكدر كان تاماً ، ولكن الجنب الخديو أظهر سروره مما فعل ، وتحدث به في محضر جماعة من المشايخ على مائدة الافطار في رمضان ، فأظهر الطرب بذلك من كان لا يعرف لنفسه قيمة في العلم والفضل في محضر الشيخ جمال الدين ، وألزمته الجرائد بنشر الأمر الصادر بالنفي وفيه من التقريع الشديد مما لم يكن يستحقه الرجل ، كما انه كان فيه تشنيع جارح بمن كانوا يجتمعون عليه ^(٢) ، فنشره البعض ، وأبت إحدى الجرائد نشره لأن محررها كان من تلامذته فعطلت ^(٣) . على ان هذه الشدة ، لم تزد الأفكار إلا حدة ، ولا الألسن إلا جرأة ، ولا الاحساس بضرورة الاصلاح إلا نمواً وظهوراً .

(١) الإشارة إلى اسماعيل المفتش الذي استبد بالامر زمنًا على عهد الخديو اسماعيل حتى تخلص الخديو منه بمؤامرة أودت بحياته .

(٢) الإشارة إلى قرار مجلس النظار الذي جاء فيه عن الافغاني : « إنه رئيس جمعية سرية من الشباب ذوي الطيش ، مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . انظر الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني . ص ١٠ .

(٣) الإشارة الى جريدة (مرآة الشرق) وصاحبها « ابراهيم اللقاني » .

ثم يتبن أنه في حوالي هذه المدة، وقبل استعفاء وزارة شريف باشا صرف عدد عظيم من الجند الى بلادهم ، وتقرر جعل الجيش العامل اثني عشر ألفاً فقط ، وان جماعة من الضباط قدموا بعد ذلك عريضة إلى جناب الخديو يلتمسون فيها عزل ناظر الجهادية ، وبنوا ذلك على أسباب منها : رداءة المآكل وضررها بصحة العساكر ، ومنها سوء حال المستودعين وعدم النظر في اصلاح معاشهم ، فوعدوا باصلاح الحالة . وبعد أيام استعفت الوزارة ولم ينظر في حال الضباط ولا العساكر بعد ذلك ، ولم يتوجه الفكر إلى هذه الحركة الفوضوية بالبحث في أسبابها ، واستئصال عواملها من الجيش قبل أن تأخذ قوتها ويظهر أثرها بمثل ما ظهر به من بعد^(١) » وانما قلت انها فوضوية لأن للضباط حق الشكوى مما يصل اليهم من الأذى أو ما يحدونه من الضرر ، ولكن لاحق لهم في طلب العزل والنصب ، فما فعلوا كان خارجاً عن حد النظام ، لهذا كان جديراً بالالتفات .

نفوذ الاجانب وأسبابه وغايته :

قضى باستعفاء الوزارة ونفي السيد جمال الدين غرض أرباب النفوذ من الأجانب وبعض الوطنيين في منع الاصلاح وارهاب النفوس الطامحة اليه على ما ظنوا . وبعد ذلك أخذ القناصل في اقناع الخديو بأن هذه الوزارة الجديدة تحت رئاسته لا قدرة لها على تذليل المصاعب الحاضرة ، ومن الضروري أن يوجد مساعدون من الوطنيين والأجانب في الوزارة حتى تقوى بذلك على التخلص من الضيق الذي تعانيه الحكومة ، وأشاروا إلى عودة « ولسن » و « دبلنيار » ، فأظهر لهم أن ذلك غير ملائم للمصلحة ، وانه لا يرضى البتة بأن يكون في النظارة أعضاء أوروبيون ، لأنه يشوش أفكار المصريين ويؤدي إلى الخبط في الأعمال ، قال : ^(٢) ومع ذلك فلو صممت الدولتان على ارجاعها وزيرين فاني مستعد للاشتراك معها في العمل وقبول ما يشيران به ، وأحسبها صديقين ،

(١) من هنا حتى عنوان (وزارة رياض باشا وتأثيرها في الثورة) كلمات الاستاذ الامام بنصها .

(٢) أي الخديو توفيق .

ولكني أتبرأ من تبعة ذلك ، وقال ^(١) : انني لا أنكر حاجتنا إلى معونة الأجانب ولكني أريد رجالاً مثل بارنج^(٢) ، يشتغلون باصلاح المالية ولا يخلطون الإدارة بالسياسة ، ويكونون في وظائف سامية غير أنهم لا يكونون وزراء ، فأشاروا إلى نوبار باشا فأظهر غاية التمتع من قبوله ، بل أبى أن يسمح بعودته من أوربة إبعاداً لدسائسه . كما عرف ذلك كله وشاع بين العامة وتناقلته الجرائد في حينه ، فأشير الى رياض باشا فأبان شدة ميله اليه ، وقال : انه الصديق الحميم والصادق الأمين ، وانتهى الأمر باستدعائه فحضر في النصف الأخير من رمضان ، ثم عهد اليه برئاسة النظار في ٥ شوال سنة ١٢٩٦ ^(٣) .

« كان الخطاب الصادر من الجناب الخديوي إلى رياض باشا المؤذن بتعيينه رئيساً للنظار يشف عن كمال المودة وتأكيد الثقة وخلوص السريرة في الاعتماد على أمانته ، وفيه التصريح بأنه لم يقصد بترأسه على مجلس النظار مدة الشهر الذي مضى أن يعيد السلطة الشخصية ، بل كان ذلك لمقتضى الاحوال (رفض لائحة النواب ^(٤)) ، ونفي الشيخ جمال الدين ، إذ لم يظهر حال يقتضي التفرد بالسلطة سوى هذين الأمرين) » .

ومن المعلوم ان أهم المسائل لدى الحاكم والحكومة في ذلك الوقت هي المسألة التي لأجلها أجبر خديو واسع السلطة ، مدرب على الملك المطلق سبع عشرة سنة أن يتنازل عن مقامه ، ويهبط من عرشه ، ويترك ملكه ، ويبعد عن بلاده مشيعاً بالعويل والنحيب ، ولأجلها ولي خديو جديد ناشئ في العمل ، لا يأنف لذة الملك ، ولا أهبة السلطان ، وله الحق الكامل في المحافظة على ما وصل اليه بأي الوسائل الممكنة ، وآماله في المستقبل تستدعيه في كل آن لحل ما وجده من العقد ، ووضع حد لتلك المصاعب التي جرت إلى مثل تلك الحادثة العظيمة والانقلاب الذي لم يكن في حسابان ، وتلك هي المسألة

(١) أي الخديو توفيق .

(٢) هو الذي عرف بعد الاحتلال البريطاني في مصر باسم اللورد كرومر عندما ولي منصب المعتمد البريطاني بمصر .

(٣) هجرية (سنة ١٨٧٩ م) .

(٤) الاشارة إلى لائحة النواب التي كتبها في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ م يرفضون فيها التسويات المالية ويطالبون باحترام حقوق البرلمان .

المالية التي كان يريد الجناب الخديوي أن يأتي على حلها قبل كل المسائل ، ويفض مشكلها قبل جميع المشاكل ، على أنه لم يكن مشكل سواها لولا ما أعقبها مما تولد منها .

لم تكن عقدة الأشكال فيما عيس حالة المصريين وعلاقتهم مع الحكومة في الأمور المالية، إذ لم تكن لهم حاجة الى أمور جسام وأعمال عظام فيما يتعلق بشأنهم مع الحكومة من هذه الوجهة ، فقد كان يكفي أن تنظم أوقات التحصيل على وجه ما نظمت عليه أخيراً، ويزاح عنهم من الضرائب ما يثقل عليهم ولا يفيد الحكومة كبير فائدة كما حصل فيما بعد ، وما كان أسهل هذا الأمر في ذاته ، على أنه لو بلغ من الصعوبة أقصاها وكان فيه من المشاكل ما يصل بين الأرض والسماء لما أخذ من اهتمام الحكومة جزءاً من المئة بل من الالف مما أخذت المسألة المالية في ذلك الوقت ، ولما كان خوف العقابنة يتعهد قلوب أولي الامر من وقت الى آخر ، ويحملهم على أعمال ربما لم يكونوا يقصدونها ، على علم منهم بأنها تبعد عنهم قلوب الرعية وتصرف عنهم ميلها .

كان معظم الاهتمام منصرفاً الى ارضاء الاجانب ، ووضع أساس مكين يضمن لهم وفاء ما كانوا ينالون من فوائد الدين الباهظ . ظهر عجز الحكومة عن تأدية بعض أقساط من دينها في أوقاتها المحددة في سنة ١٨٧٦ ، ولكون الخديو الاسبق كان يريد أن يكون ذلك العجز معروفاً عند الدول ذات النفوذ ، ويحب أن يتدخل أيضاً في تحديد وجوه الوفاء وطرق التسديد ، ظناً منه بأنه متى ثبت عجز المالية المصرية عن أداء الدين ، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكفي له أعلنت الدول قطع مرتب الاستانة . ونادت به ملكاً مستقلاً على مصر لا يؤدي خراجاً الى سلطان آخر ، وكان يسره أن يكون ملكاً ولو على بلاد خربة ورعية ضئيلة وبين خليط من الاجانب يصرفونه في داخلية بلاده حسب ما يريدون . ثم لم يكف الخديو الاسبق عن تصرفه الخفي في المالية المصرية بما يزيد ارتباكها ، وكلما تقدم الزمن ظهر الاختلال فيها فیدعو وكلاء الدول السياسيين للتدخل في اصلاحها ، ثم هم يجيبونه الى ما يدعوهم اليه تمكيناً لحق التدخل في الشؤون المصرية ، الى أن جر الامر الى تعيين لجنة التفتيش العليا ولم يكن فيها إلا مصري واحد وسائر أعضائها من الاجانب ، وأخذت تتناول البحث في الشؤون المالية ، وتصل بها ما شاءت من الامور الادارية ، وكانت أحكام المحاكم المختلطة لارباب الديون السائرة على الحكومة من أشد الضربات عليها ، ووقع الحجز على كثير من أملاك الخديو ، وطلبت الحكومة

سبيلاً للتخلص من بعض ورطاتها ، فعمدت سلفة « روشيلد » تحت شروط شديدة ، ورهنت بعض أملاكها ، وضمنت ما تعجز الأملاك الموهونة عن وفائه ، فكانت هذه السلفة ضغطاً على إباله ، ومشكلاً فوق المشاكل ، فقد أبى بيت روشيلد أن يؤدي بقية السلفة بعد ما دفع شيئاً منها ، وطلب شروطاً أخرى ، وكفالة أشد ضرراً بمن يقبلها من الاستغناء عن تلك السلفة ، وبذلك وقع الخديو الاسبق في شباك من حبال السياسة التي ألقى بنفسه فيها اختياراً لا يشوبه شيء من الاضطرار ، وصدق فيه قول القائل « انه صرف مائة مليون من الجنيهات أخذهما بأفحش الفائدة ، وانفق معها مائتين وخمسين مليوناً تناولها من الرعية بأشد أنواع العذاب ، وقضى مع ذلك مدة سبعة عشر سنة في سلطة تامة وكلمة نافذة - كل ذلك لأن يعد بلاده ويهيئها لنفوذ أجنبي يسوسها ، ولأن يسجل عليها استكانة ودلاً يتعذر الخلاص منها ، بل كان يهيئ نفسه بالمال والسلطان للسقوط تحت سيطرة مسيطر لا يرحم ، ورقيب يعجز عقله الذكي عن اخفاء شيء دون علمه ، بل قاهر شديد يضعف سلطانه القوي عن مناورته . وهكذا كان يبذل جهد المستطيع في اضاعه نفسه ، وهو يظن انه ساع إلى الاستبداد بالملك والوصول إلى الاستقلال به ، ولهذا سمح بأن يأتي وكلاء عن أرباب الديون ليبحثوا في شؤون المالية ، وأظهر لهم قبول ما طلبوه بعد بحثهم ، وعين مراقبة من الأجانب على عموم حسابات المالية . ولم يكتف بأن يكون شأنه مع دائنيه كما هي القاعدة المعروفة في كل ممالك العالم بل حول المسألة من مالية الى سياسة ، وأدخل فيها القناصل والوكلاء السياسيين ليصل بهم إلى ذلك الغرض السامي الذي كان يتخيله ، وهي فرصة لا يضيعها أهل البصائر النافذة من وكلاء الدول ذات المصالح السياسية والتجارية في مصر .

ومن المقرر عن الأوربيين ان العادة قانون ، وأن العادة تتأصل بمرّة فما بالك بالمرات الكثيرة ، فلهذا انقلبت المسألة المالية آخر الأمر إلى سياسية محضة ، وما أخذه الأوربيون من حق التدخل في شؤونها أصبح أمراً مقررّاً وقانوناً واجب الرعاية ، ولم يعد لأحد من حكامنا أن يفكر في الغائه أو تعديله ، خصوصاً وقد وجد الأجانب من الأدلة ما يحجون به المنازع إذ كانوا يقولون : « لا ثقة بوعد ، ولا اعتماد على عهد ، فقد وعد الحاكم السابق وأخلف ، وعقد ونقض ، ولم نره يوماً أتى بعمل تكون النية فيه

خالصة لنفع بلاده ، ولم نر له أثراً في البلاد تساوي قيمته ما صرف فيه ، والحاكم الجديد حديث العهد لا نعلم ما يكون منه ، ولا نريد أن نقع في التجربة مرة أخرى ، فلا بد من أخذ الاحتياط الشديد من بداية الأمر ، ولما كان توفير المال الذي يقوم بوفاء الدين وضبط حسابه موقوفاً على ضبط جميع الإدارات والمصالح ، فلا بد أن يكون لنحنا نوع من المراقبة عليها ، حتى نكون على ثقة من أن حالتها لا تنقص الإيراد ولا تزيد في النفقة ، ولما كان الفلاح هو العامل الفرد في سوق الأموال إلى الخزينة ومنها إلى الدائنين ، فشأنه مرتبط بشؤون الدائنين ، ولا يثمر عمل الفلاح إلا إذا كان آمناً على نفسه وماله ، فلنا حق المراقبة على كل ما يتعلق بالفلاح من هذه الجهة ، والنتيجة التي لا شبهة فيها بعد تسليم هذه المقدمات أن لنا حق السيطرة على الحكومة المصرية بجميع فروعها لكن تحت اسم المراقبة المالية » وزاد نفوذهم شدة تدخلهم في خلع اسماعيل باشا ، فهنأ كان موضع الأشكال ، ومن هذا كان ينبوع الخفاقة والاضطراب على المسند الجديد .

قبلت الدولتان ما طلبه جناب الخديو السابق في عدم تعيين وزيرين أوربيين ، ولكنها صممتا على تعيين مراقبين عموميين يقيان في نظارة المالية ، ونفوذهما يشمل جميع الإدارات المصرية ، وراتبهما الذي ينالانه من الحكومة أوفر بكثير من راتب وزيرين ، وصدر الأمر بتعيينهما قبل توسيد رئاسة النظار إلى رياض باشا بأيام ، ولما تعين رياض باشا رئيساً للنظار وجد موسيو « بارنج » (اللورد كرومر) محاسباً عمومياً بقلم الإيرادات . وموسيو « دوبلنيار » محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومي ، ولم يبق الكلام إلا في تحديد وظائفهما ، كان عنوان الوظيفة لم يكن كافياً في فهم معناها ، وبعد قليل قدم قنصلاً دولتي فرنسا وانكلترا لائحة تحدد وظائف المراقبين ، وبعد مداولة طويلة في مجلس النظار ونزاع شديد بينهم قبلت اللائحة كما قدمت تقريباً ، وصدر الأمر بتحديد وظائفهما على وجه أن لهما في الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية ، وعلى الوزراء والمأمورين من أي رتبة كانوا أن يقدموا إلى المراقبين كل ما يطلبانه من الإفادات ، وعلى ناظر المالية أن يقدم اليها كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل نظارته ونفقتها ، وعلى كل إدارة أن تقدم كشفاً

مفصلاً كذلك في كل شهر ، ويتقاسم المراقبان النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنها مراقبتها والإشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما في ذلك الأمر الخديوي ، وتقرر لهما مقام في مجلس النظار برأي شوري^(١) ، وتقرر أن لا يعزلا إلا بموافقة حكومتها ، ولهما أن يعزلا وأن ينصبا جميع الموظفين في إدارة التفتيش ، وأن يعيناهم الرواتب ، وهما اللذان يضعان برنامج (ميزانية) التفتيش على حسب ما يريدان ، وعلى الحكومة أن تصرف لهما ما يطلبان صرفه بلا معارضة ، ومن هذا ترى أن تحديد الوظائف كان عبارة عن رفع كل حد يوهمه عنوان وظيفتهما ، وإطلاق حق المراقبة عن كل قيد .

وقد ذكر في ذلك الأمر ما نصه : « ان حكومتي فرنسا وانكلترا قد رضيتا بأن المراقبين العموميين لا يتدخلان في الوقت الحاضر في إدارة المصالح الادارية والمالية ، فالمراقبان يقتصران الآن أن يقدمنا اليها - « الخديو » - وإلى وزرائنا ما تهديها اليه مراقبتها من الملاحظات . فهذا التقييد بالوقت الحاضر » يدل على ما كان بين الدولتين والحكومة من المخبرات ، واعتذار القنصلين باسم دولتهما بعد صدور الامر الخديوي عن ألفاظ « الوقت الحاضر » و « الآن » المستورة في الأمر الخديوي وتأويلها على وجه لم يزد القصد إلا ظهوراً ، يشير إلى أن الامر سطر برأي القنصلين ، وان الحكومة تضجرت من هذا الوعيد بعد صدور الأمر كما تضجرت منه قبله ، ولكن لم يتعطف القنصلان لارضائها إلا بعد امضائه ، وكانت الترضية عبارة عن ابقاء الألفاظ وتأويلها بما لا يفهم منها ليجري حكمها كما وضعت .

لم يمر ذلك على الانفس والعقول بلا أثر خادش وهزة أسف عامة لكل من كان يلوح في قلبه شعاع الفكر ، ويدور في خلد خيال الميل الى استقلال البلاد ، ووضع الاصلاح فيها على قواعد سليمة ، واحاطته بما ينقي أعمال السلطة العليا من كل قصد إلى غير مصلحة الرعية ، ويصونها عن كل غرض يسوق الى تأييد السلطة الاجنبية ، بعدما عرفت آثارها وتمكنت من النفوس النفرة منها . وقد تحدث الناس بذلك بمجرد تعيين المراقبين ،

(١) أي أن لهما حق حضور مجلس النظار والاشراك في مناقشاته ، دون حق التصويت .

وأكثرُوا الانتقاد عليه قبل مجيء رياض باشا ، وقبل أن تُبيّن حدود المراقبة على هذا الوجه ، وبعد أن نُشر هذا الامر وعرفته العام والخاص لم يدع انساناً حتى أنطقه ، ولا قلماً حتى أطلقه ، وجرائد ذلك التاريخ شاهدة به .

وهنا أترك تسلسل الحوادث وتوارد الاسباب التي جرت إلى الثورة حتى أفرغ من ذكر ما تم من الاصلاح مدة وزارة رياض باشا وما تحولت اليه أحوال المصريين وماعرض على أفكارهم مما يحسب تقدماً وتأخراً ، آتي على ذلك باجمال يغني عن تفصيل ان شاء الله ، ثم ترى بعد ذلك سلسلة الحوادث قد اتصلت حلقاتها بما ذكرناه سابقاً بدون حاجة للتنبيه إلى العود اليه .

وزارة رياض باشا وتأثيرها في الثورة

« بيّن الأستاذ : أن رياض باشا حفظ لنفسه وزارة الداخلية أصالة لاصلاح الحال العامة ، ونظارة المالية نيابة مؤقتة لحل مشاكلها مع الأجانب ، وانه سار في الاصلاح سيرة حميدة لا عيب فيها إلا محاولة تعميم العدل والمساواة فيها بسرعة .

الغاء رياض باشا للسخرة

كان اول إصلاح قام به الغاء « السخرة الشخصية » وكان التسخير في البلاد المصرية نوعين : عاماً وخاصاً . أما العام فهو إكراه الحكومة الأهالي على العمل بغير أجر في المصالح العامة ، كإقامة الجسور (الحواجز) على الأنهار العظيمة ، وحفر الجداول الكبيرة ، وتشديد كل بناء يقام باسم الحكومة . وأما الخاص فهو إلزام الأعيان من دونهم العمل في منافقهم الخاصة بغير أجر ، كالعمل في المباني والأراضي بجميع أنواعه ، فكان جميع الوجهاء ، وجميع موظفي الحكومة يرهقون الأهالي بهذه السخرة . ويقرنونها بالضرب والإهانة . حتى ان بعضهم كان يضرب الفلاحين لمجرد اللذة « (١) . » (٢) كان كل ذات من الذوات الفخام له بلاد تتعلق به ، يستخدم سكانها في أراضيها بأشخاصهم وماشيتهم في جميع مواسم الزراعة ، على شرط أن يحمل العاملون أزوادهم وأقواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم ، اذا كانت البلاد قريبة ، فإن كانت بعيدة سمح لهم بغذاء الماشية دون غذاء الآدميين ، ولكنه لا يسمح لهم بأماكن تقى من المطر والبرد في أيام

(١) العبارات بين القوسين تلخيص من الشيخ رشيد رضا لكلمات الاستاذ الامام .

(٢) هنا تبدأ كلمات الاستاذ الامام بنصها .

الشتاء ، ولا بمستظل يقيمهم الحر في أيام الصيف . فسكان القَرَّ يقتلهم شتاء والحر يذيبهم صيفاً^(١) ، وبين الأستاذ ضرر ذلك في الأنفس وقتله الشعور والاستقلال والارادة .

شدد الوزير في إلغاء السخرة بنوعيتها وبالغ في ذلك^(٢) ، « حتى انه أخذ مدير القليوبية مرة في ارسال بعض أشخاص من أهاليها لحفر الترع التوفيقية التي تصل الى أراضي القبة لإنها خاصة بالخدو ، ووبخ المدير توبيخاً شديداً ، وعرض الأمر على الخديو فاستحسنه ، ولكن لم يذهب بلا أثر في نفسه . فإن مبالغته في العدالة الى هذا الحد مما لا يلتئم مع السلطة العليا في مصر مهما كانت منزلة الحاكم من الكمال - فانظر ماذا يكون في نفوس أكبر رجال الحكومة السابقين بل والحاليين من رياض بعد حرمانهم من منافع أبدان الرعية بغتة بلا تدريج .

ثم ان رياض باشا شرع في وضع نظام لتوزيع الإعانة على الأعمال العمومية يكون بدلاً من السخرة كما أشارت لجنة التفتيش العليا من الأجانب ، وكان أساس هذا النظام التخيير بين العمل البدني ودفع بدل نقدي ، فخفف الويل عن كثير من الفلاحين ، وشعروا بأن أوقاتهم ملك لهم لا للحكومة . وكان من عدل رياض باشا في ذلك أن عَنَّفَ فريد باشا مدير الشرقية لإرساله مئتي رجل لإصلاح ما جرفه السيل من سكة حديد السويس إذ طلبت مصلحة سكة الحديد العمومية منه ذلك حسب العادة ، هذا وان فريد باشا كان من رجال رياض الذين يحبهم ويحبونه ، وبينهما شبه قرابة ، ولم يكتف بذلك حتى كتب منشوراً عاماً لجميع المديرين يحذروهم من مثل ذلك ، وقد كتب صورة هذا المنشور كتأب الداخلية مراراً ، وكلما عرضوا عليه صورة مزقها لأنها لم تف بغرضه من التسوية بشأن الأهالي ، وآخر الأمر دعائي لتحرير ذلك المنشور فكتبته ، وذكرت فيه الحادثة^(٣) ، وأتذكر منه هذه الفقرة « وليعلم المديرون والأهالي (لعلها والمأمورون) جميعاً أن الأهالي ليسوا عبيداً لأحد ، ولا لأحد عليهم سلطان إلا فيما يتعلق بمنافعهم عامة أو خاصة ، وهذا تصريح من رئيس الحكومة النائب عن الجنب الخديو بإعتاق الأهالي

(١) هنا تنتهي كلمات الأستاذ الامام ويبدأ تلخيص الشيخ رشيد رضا .

(٢) هنا تبدأ كلمات الأستاذ الامام بنصها .

(٣) الإشارة الى مقال الأستاذ الامام في (الوقائع المصرية) العدد ٩٥٢ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م .

تحت عنوان (احترام قوانين الحكومة وأوامرها من سعادة الأمة) انظره في ض من هذا الجزء

من عبودية التسخير ، بل من العبودية للحاكم الأعلى على وجه الإطلاق » ، وهذا مما لم يعهد له مثيل من قبل .

العدل في توزيع مياه النيل :

واهتم رياض باشا بأن توزع مياه النيل بالقسط ، وقد كان الفقراء لا ينالون من النيل أيام هبوطه إلا فضلات ما يزيد عن حاجة الأغنياء ، وشدد رياض باشا على نظارة الأشغال العمومية في تنفيذ ذلك ، على الكبير والصغير^(١) . وذكر الأستاذ من الشواهد على ذلك تنفيذ عمل يحول دون ما كان يستفيد « بولينو باشا » من آلة بخارية له يبيع الماء الذي ترفعه للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يحدون فيها الماء بغير ثمن ، وان « بولينو باشا » جاء برجاله مسلحين ليمنعوا فتح الترع التي يسقي منها الاهالي ، فأمر رياض باشا بفتح الترع ولو بقوة السلاح ، ففتحت تحت حماية العساكر المصرية .

إلغاء ضرائب وترك بقايا :

لم تمض على وزارة رياض باشا بضعة أشهر حتى ألغى ثلاثون ضريبة ونيف من الضرائب الصغيرة كانت أضرت بالمصنوعات والأعمال التجارية والصناعة الخاصة بالوطنيين وبجال الزراعين ، وزيد مئة وخمسون ألف جنيه على ضريبة الأتبان العشورية تعويضاً لما فات بإلغاء تلك الضرائب ، فخفف بذلك عن الفقراء ما ثقل على الأغنياء ، وهو مما لا يحى أثره من أنفس الفريقين ، وذهب الأفواج من التجار والصناع ليعلموا شكرهم للجنب الخديو على إلغاء تلك الرسوم ، ولكن الكبراء لم يحفلوا بذلك ولا شاركوا الشاكرين ، ثم عفت الحكومة عما عجزت عن تحصيله من الرسوم والضرائب المتأخرة الى سنة ١٨٧٦ .

وضع ميزانية الحكومة والتحصيل :

« (٢) ثم نظم برنامج الإيراد والمنصرف من مال الحكومة ، وشكلت لجنة لسماع

(١) هنا ينتهي نص كلمات الأستاذ الامام ويبدأ تلخيص الشيخ رشيد رضا .

(٢) النص من هنا هو للأستاذ الامام .

شكايات المطالبين بالضرائب وانصافهم ، ووضع نظام للتحويل في الأوقات المعينة على حسب مواسم الزراعة ، وعرف الفلاح ما له وما عليه ^(١) . وضع هذا طبقاً لما اشارت به لجنة التفتيش العليا .

ثم ظهر عقب ذلك مبدأ المساواة بين الأغنياء والفقراء ، والوطنيين والاجانب في التحصيل ، وكان الاغنياء والاجانب يماطلون عدة سنين ، وكثيراً ما يعفى عنهم بعد ذلك . وظهر عند التنفيذ أن بعض أغنياء الاجانب كان في ذمته ضرائب سبع سنين فحصلت منه بقوة الحكومة ، وهذا مما لم يكن يسمع به من قبل .

ابطال الكرباج :

صدر الأمر بإبطال الضرب بالكرباج في تحصيل الاموال الأميرية ، فعجب كثير من الناس لذلك وقالوا : كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب ؟ وأنكره كثير من المديرين ، وظنوا أنه قد هدم ركن عظيم من سلطان الحكومة .

ابطال الحبس في تحصيل الحقوق :

صدرت الأوامر مشددة بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء كانت أميرية أو شخصية ، ولقي تنفيذها مصاعب ومقاومات شديدة ، لتمكن الميل الى الظلم من أنفس أكثر الحكام ، ولكن لم تأت آخر مدة رياض باشا حتى كان قد محى إلا ما ندر . ^(٢) ومن غرائب آثار تعود الظلم ورؤيته ملازماً للسلطة بمصر ان الذين حفظت أبدانهم من الضرب والجلد وأرواحهم وأجسامهم من الحبس في سبيل اقتضاء الحقوق - سواء كانت للحكومة أو للأفراد - كانوا يعدون تلك الاوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به ، وأنه لا يفيد إلا الكرباج ، كما لا يزال قوم منهم يقولون ذلك الى اليوم ، وكانوا يهزؤون بتلك الرحمة ، اللهم إلا الذين لمع في عقولهم روح الفهم ، ووصل الى أبصارهم شعاع الإحساس بما للإنسان من حق التكرمة التي خصه الله بها .

قانون التصفية :

بعد مخبرات طالت مدتها بين الحكومة المصرية والدول العادلة الفخيمة ، قبلت الدول تشكيل لجنة لتصفية الديون المصرية التي استدانها شخص اسماعيل باشا ، ولا يعرف في البلاد من آثارها في المنافع العامة إلا القليل ، قبلت الدول العادلة أن تؤلف لجنة من رجالها ليقضوا للدائنين من رعاياها على الحكومة المصرية ، ولم يكن في اللجنة من المصريين إلا عضو واحد ، قضت عدالة الدول المتقدمة أن تصادف المخبرات في ذلك صعوبات ، وحتى يكون القبول مقروناً بالتفويض التام ، وخضوع الحكومة المصرية لكل ما يطلبه وكلاء الدائنين ، وصدر الأمر بتشكيلها تحت رئاسة السر « ريفرس ولسون » في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ وبعد مدة أصدرت اللجنة قانون التصفية الذي اشتهر أمره ولا يزال من أصول الحكومة المصرية الى الآن .

^(١) ثم ذكر الأستاذ أهم مسائل هذا القانون ، وكيفية توزيع دخل الحكومة ، ودخل بعض الاملاك على الديون ، ومنها انه قدر لنفقات الحكومة أربعة ملايين و ٨٩٠ ، ٨٩٧ جنيه ، وفيها « ويركو » ^(٢) الآستانة وفوائد قنال السويس ، وتكميل النقص الذي يحصل في الإيرادات المخصصة ، وسنوية المقابلة ، وما بقي من مالية القطر المصري فهو للدين وفوائده .

وبعد أن أطل في مسائل هذا القانون ، ذكر أن تأثيره كان حسناً وعلى ما فيه من غبن الدائنين الحكومة وجعلها تحت مراقبة الاجانب وتصرفهم فقال :

^(٣) « كان يوم أمضي هذا القانون من الايام المعروفة في تاريخ مصر ، وقد احتفل له في الاسكندرية جماهير من أهالي القطر المصري ، وعد الناس ذلك اليوم من الاعيا دالوطنية في ذلك الوقت ، وقالوا انه فاتحة الطمأنينة وضمان من الاضطراب الذي كان يخشى منه ، وفي الحقيقة كان هذا القانون فاصلاً بين ماض قلق مشوش ، كان يتعسر السير فيه ، وبين مستقبل واضح معروف - كما تمنى الجناب الخديو وصرح مراراً من أنه يريد فصلاً بين الماضي والمستقبل - وأهم ما غنمته الحكومة منه رضا أوربا عن الحالة التي قررها ،

(١) يبدأ الشيخ رشيد رضا من هنا في العرض والتلخيص لكلام الأستاذ الإمام .

(٢) أي الجزية التي كانت تأخذها من مصر باعتبارها ولاية عثمانية ذات وضع خاص .

(٣) نص الكلام هنا للأستاذ الإمام .

(١) من هنا يبدأ الشيخ رشيد رضا العرض والتلخيص لكلام الأستاذ الإمام .

(٢) الحديث من هنا للأستاذ الإمام بنص كلماته .

واطمئنان الاهالي والجناب العالي على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التي كانت المشاكل المالية تثيرها في الاوهام عندما يخطر بالبال حادثة فصل اسماعيل باشا ، وبذلك الطمأنينة كان الفرح لها كالاحتفال .

عمل المؤلف في المطبوعات :

كانت الجريدة الرسمية توزع على المأمورين وعهد البلاط توزيع الضرائب . ترسل الى من ترسل إليه بغير طلبه ، ويجبر على دفع قيمتها بالوسائل التي كان يجبر بها الممولون على الدفع . فأراد رياض باشا أن يجعل للجريدة الرسمية ، قيمة في ذاتها تحمل الناس على طلبها رغبة فيها ليقفوا على ما تضمنته من الأوامر واللوائح ، فيكونوا على بصيرة مما تريده الحكومة بهم ومنهم ، من غير اكراه من الحكومة لهم على ذلك ، وكان قد أحس بتوجه الأفكار إلى طلب شيء من طلاوة العبارة ، ووفرة المعنى ، وحسن الانتقاد . أما أوامر الحكومة وحدها فلم تكن مما تحرك النفوس للاطلاع عليها في الجريدة الرسمية ، لان المأمورين يعرفونها من طريق أخرى ، والأهالي لم يكونوا قد تعودوا معاملة الحكومة بما تنشره ، ولا على أن تكون طاعتهم لها منحصرة فيما يكتب وينشر بوجه رسمي ، ولا على الثقة بأن الحكومة تقف عند ما تحده في أوامرها ، لهذا لم يكن لهم اهتمام في الأغلب الا بأشخاص الحاكمين دون ما يكتبونه ، ولم يكن في الجريدة الرسمية وراء أوامر الحكومة الا مدائح للجناب الخديو وبعض كبار المأمورين ، على الطريقة القديمة ، وهذا مما كان ينفر من رؤيتها ، فطلب رياض باشا وسيلة لتغيير طريقة التحرير ، وتحريرها على وجه يستميل الناس للاطلاع عليها ، ورغب مع ذلك أن تكون يومية ، فهداه بحثه إلى تعيين (الكاتب)^(١) في تحرير تلك الجريدة ، وكان الجناب الخديو في انحراف عنه لأسباب غير معروفة ، وإنما قيل عنه انه كان موضع ثقة الشيخ جمال الدين ، فاجتهد رياض باشا في استرضائه فرضي بتعيينه ، فعين محرراً ثالثاً ، وبعد أشهر ذاك في الطريقة التي يمكن بها إصلاح الجريدة ، فعرض له ما رآه في تقرير واف ، فأمر بأن تنظر في التقرير لجنة تؤلف من وكيل الداخلية ، ومدير المطبوعات ، وكاتب التقرير ،

(١) اي الأستاذ الامام .

ثم توضع لائحة لقلم المطبوعات وتحرير الجريدة الرسمية ، فوضعت اللائحة في قليل من الزمن ، وامضاها رياض باشا ، وعين صاحب التقرير رئيساً لقلم تحرير الجريدة الرسمية العربية ، فانتخب محررين مجيدين تستميل الناس أقلامهم ، وتنبعث الرغبات الى النظر فيما يقولون ، فتحول حال الجريدة الرسمية الى ما حمده العامة والخاصة .

* * *

« وقد يقول غير العارف بسير الحوادث » : وما كان الجريدة الرسمية من تاريخ مصر ؟ سعادتها أو شقاءها ، طمأنينتها أو قلقها ، تقدمها أو تأخرها ؟ .. فنجيبه : بأن تاريخ مصر ان كان مجموع حوادث شعب لها حياة سياسية وأدبية وعقلية ، فلتغيير سير الجريدة الرسمية وتحرير ادارتها ، مكان رفيع من تلك الحوادث ، ومقام سام من ذلك التاريخ كما سنبينه ، وإن كان تاريخ مصر تاديب مادة جسمية حيوية تنمو وتفتدى وتموت ، فالبحث فيه من خصائص علم التاريخ الطبيعي ، ولا علاقة لنا به الآن ، وربما تبسم استخفافاً بالأمر بعض الغفل الذين لم يتعودوا النظر في طبيعة ترقى الامم ولا يحرك إحساسهم إلا الصدمات الصاعدة ، والعواصف القارعة ، وهم من موضوع التاريخ الطبيعي . كما قلنا .

واضع لائحة إدارة الجريدة الرسمية ، لم يكن من أبواب المنازل السامية في مصر ، ولكنه نبت في تربتها ، واتصلت حياته بحياتها ، وأثمرت مداركه الإحساس بحاجتها ، فكلمها تناول عملاً مما له علاقة بشؤونها العامة فتح له هذا الإحساس باباً من المعرفة بطريق اتصال منفعلة من المنافع إليها ، فلما دعي لوضع اللائحة أودعها أحكاماً غريبة في بابها ، يعجب لها الناظر فيها ، خصوصاً إذا كان من أبناء الشعوب المتقدمة ، أو من المقلدين للمتقدمين ، ولكن لكل بلاد طبيعة خاصة بها ، ولكل قوم حاجات تختلف باختلاف البقاع والأزمان .

تضمنت اللائحة : ان جميع إدارات الحكومة ومصالحها الكبرى والمحاكم (المجالس الملغاة) ملزمة بأن تكتب إلى إدارة المطبوعات بجميع ما لديها من الأعمال المهمة التي تمت أو شرع فيها على أن تتم ، وعلى المحاكم أن ترسل جميع نتائج أحكامها ، وأن لإدارة

الجريدة الرسمية حتى الانتقاد على أي عمل من الأعمال عندما ترى له وجهاً ، حتى أعمال نظارة الداخلية نفسها التي كانت الإدارة جزءاً منها ، وإذا رأت في الجرائد التي تنشر في مصر ، عربية أو أجنبية ، ذكراً لخلل في عمل أو سوء تصرف في أمر ما فلها الحق أن تكتب بواسطة نظارة الداخلية إلى النظارة أو الإدارة التي يختص بها ذلك العمل تسألها عن الحقيقة ، فإن كان حقاً ما نشرته الجريدة أو أخذ الخطيء بواسطة رؤسائه ، وأشعرت إدارة المطبوعات بذلك ، ونشر في الجريدة الرسمية ، وإن كان باطلاً كلف صاحب الجريدة إثبات ما ذكره ، وإلا أنذر مرة بعد أخرى ، وبعد الثالثة يعطل لأجل أو دائماً على حسب الأحوال ، وإن من حق رئيس تحرير الجريدة أن يكتب فيها تحت عنوان (قسم غير رسمي) ما يعن له أو ما يرد إليه من الفصول الأدبية مما له مساس بالأحوال العامة ، وقد منح رياض باشا هذه السلطة لإدارة الجريدة اما ثقة منه بالعمل فيها ، وهو واضع اللائحة ، وإما علماً منه بأن ذلك من مصلحة البلاد وحاجاتها الحاضرة .

وأول ما بدأت الجريدة بانتقاده طريقة التحرير التي كانت متبعة في النظارات والإدارات ، فأخذت تبين وجه الخلل فيها ، واضرارها بفهم المعاني المطلوبة ، واقتضاها طول المخبرات في الاستفهامات التي لا طائل تحتها ، ثم ترسم الطريقة الفضلى التي يجب السير عليها ، فلم تمض أشهر قليلة حتى ظهر فضل ذوي الإلمام باللغة العربية من موظفي الحكومة ، وخصهم رؤسائهم بمكاتبة الجريدة الرسمية سترأ لعيوب الإدارات ، واضطر الجاهلون باللغة والتحرير إلى استدعاء المعلمين أو المبادرة إلى المدارس الليلية ليتعلموا كيفية التحرير ، وعم ذلك المديريات كما عم النظارات ، وذلك هو تاريخ إصلاح التحرير في مصالح الحكومة ، ولا زال يتقدم إلى اليوم ، وهكذا كان شأن الجرائد ، كانت تتسابق إلى إظهار مزاياها في التحرير حتى تعجب إدارة المطبوعات أو العامل فيها ، وصلاح بذلك كثير من أساليب الجرائد التي لم تكن لها عناية بهتذيب العبارات ، وتسابقت الأقلام في تنقيح الألفاظ وضبط المطالب ، فتمت بذلك نهضة التحرير التي كانت بدأت من سنين قبل هذا ، وكان الضعف يقعدها ، والخوف يزعدها ، ففرض لها أن تظهر على يد من كان له دخل في نشأتها .

سهلت بذلك المواصلات بين الأنفس في الأفكار ، وخف عليها التعبير عما في الضمائر ، كثر الكاتبون ، وغزرت مادة المتكلمين ، وتيسر التعارف بين المتباعدين ، ونشأ في الناس

نوع من الالفة ، أحدثه الشعور بجامعة اللغة ، وبعد أن كان نظر الواحد منهم لا يجاوز شخصه ، أصبح وهو يشرف على فضاء يسع بني أمته ، وأخذ يشعر بأن له حركة عامة إلى المقصد العام ، كما أن له حركة خاصة إلى الغرض الخاص ، وفي هذا من توصل اللذائذ والآلام ما لا يخفى على عاقل ، وله من الاثر في انهاض النفوس إلى طلب ما يصلحها ما لا يذهب إلا على غي جاهل .

كانت تبحث إدارة المطبوعات أو دائرة التحرير فيها في جميع منشورات الحكومة ولوائحها ، وأعمال المديريات ، وأحكام المحاكم ، وتبدي رأيها في جميع ذلك وتنشره في الجريدة الرسمية ، وكان ما ينشر من الآراء يأخذ مكاناً من الاهتمام عند رجال الحكومة ، ويوضع موضع البحث ويبني عليه التعديل أو التغيير ، ويبادر إلى نشر ما تم من ذلك في الجريدة الرسمية .

كانت دائرة التحرير تبحث في الجرائد عامة ، وما كان فيها متعلقاً بانتقاد بعض عمال المصالح كُتِب عنه من إدارة المطبوعات إلى المصلحة التي كانت موضوع القول ، وسئِل العامل عما نسب إليه ، فإما أُؤخِذ ان صحت النسبة أو أنذر صاحب الجريدة إن لم تصح عملاً بنصوص لائحة إدارة الجريدة الرسمية كما سبق ، فارتفع شأن الجرائد في أعين المأمورين والناس عموماً من جهة ، واشتد حرصها على تحري الصدق من جهة أخرى . أما القدر الشخصي فكان ممنوعاً على وجه الإطلاق ، سواء اشتكى من ذلك المطعون فيه أو لم يشتك ، لإخلاله بالآداب العامة ، فكان ذلك من أسباب تأديب المأمورين ، وحشهم على السير في طريق الكمال ، والمنافسة في محاسن الأعمال ، ومن وسائل تهذيب الجرائد وإلزامها الوقوف عند حدود الوقار فيما تكتب ، مع إطلاق الحرية لها في تبين الحقائق ، وكشف وجوه الخطأ والصواب ، بدون خوف ولا تغتعة^(١) . لم يبق عامل ولا رئيس مصلحة ، بل ولا ناظر ، إلا كان يحب أن تظهر محاسن أعماله في صفحات الجريدة الرسمية ، ويخشى أن تكون له سوءة فتبدو بنفثة من نفثاتها .

ومن فكاها ذلك التاريخ ان مدير بني سويف (ا. بك) بعد أن ضاق صدره من

(١) من معانيها الحركة العنيفة والقلقلة ، والتردد في الكلام بسبب العمى والعجز ، والاخير هو المراد هنا .

شدة انتقاد الجريدة الرسمية ، ومؤاخذة نظارة الداخلية له على بعض خطاياه أصدر أمره بمنع دخول الجريدة الرسمية في مديريته ، وكتب بذلك محرراً غير رسمي الى صديقه مدير المطبوعات ، فوقع المحرر في يد رئيس التحرير لأنه كان العامل وحده في الإدارة ، ف نشرت تلك الفعلة في منشور عام له ولجميع المديرين ، وأدرج المنشور في الجريدة الرسمية ؟! ، فانظر الى أثر ذلك في أنفس العامة والخاصة . وهذا مما علّم الناس طرق الانتقاد على أعمال الحكومة ، وأفهمهم انها قد أقامت من نفسها مراقباً عليها ، يبين مواضع الضعف فيها ، ويرشد الى طرق التدارك لما يقع من الخلل ، وهو مما يرفع الهمم الى اعمال الفكر في معرفة الحق ، ويسوق العزائم الى طلبه .

لم يضيع رئيس التحرير فرصة في انتقاد نظارة المعارف ، وسير التعليم ، وإظهار معائب التربية ، وما يجب ان يؤخذ به من وسائل الاصلاح ، فغضب لذلك ناظرها (ع.أ. باشا) ، وكان بطيء الحركة خامد الفكر ، بعيداً عن الأحساس بحاجة الوقت ، فاشتكى الى رياض باشا من اقتفاء الجريدة الرسمية له ، وتنقيبها على مواضع الخلل من أعمال نظارته ، فلم يسمع منه ، بل أجيب الى أن الحق أولى بالتأييد ، فان كان ما ذكرته الجريدة الرسمية غير صحيح فما على الناظر إلا إقامة الدليل على ذلك ، وهي مستعدة لنشره ، فسكت ، لأن ضوء الحقيقة كان هو المرشد للمتنقذ في سبيل انتقاده ، وبعد أن تكرر النقد ووجد رياض باشا ان السكوت عن الخلل ضرب من الاهمال الذي لا يغفر . ذاكر يوماً رئيس التحرير في ذلك ، وفي الوسيلة الى اصلاح نظارة المعارف ، وقال : أما تغيير الناظر فغير ممكن لأن له مكانة في نفس الجناب الخديوي من جهة ومن جهة اخرى فنحن كحزمة ضمت أعوادها برباط واحد فلا يحسن البدء من الآن بحل ما عقد بيننا ، فلا بد من النظر في طريقة أخرى ، فعرض عليه أن يشكل مجلساً أعلى يكون هو القاضي في إدارة المعارف العمومية وما على الناظر إلا التنفيذ ، فلم يرض على إبداء هذا الرأي بضعة أيام حتى صدر الأمر بتشكيل مجلس المعارف الأعلى ، وعد في أعضائه كثير من أكابر الأجانب والوطنيين وكان رئيس تحرير الجريدة الرسمية عضواً فيه ، ولم يحل تشكيل هذا المجلس من الانتقاد لكثرة عدد الأجانب من أعضائه ، غير أن رياض باشا كان يريد بذلك ان تكون قراراته معروفة حتى عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ في مصر ، فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين ولا غيرهم فيها ، خصوصاً إذا قضت بصرف النقود وتوسيع النفقات . وقد كان لهذا المجلس أعمال مشكورة لا ينكر أثرها في حالة المعارف العمومية ، ولم تضر به كثرة الأجانب فيه ، فان حمية بعض الوطنيين من أعضائه كانت

تجس بعض الأغراض السياسية في نفوس أربابها ، فان بدت ، وجدت من المقاومة ما يبددها ، وكانت القرارات تصدر جميعاً في مصلحة البلاد وما يجب ان يتبع في سير التعليم فيها .

قلما كان يخلو عدد من أعداد الجريدة الرسمية العربية من فصل في انتقاد عمل من الأعمال العمومية ، أو طلب إصلاح عادة من العادات الرديئة ، أو الأخذ بفضيلة من الفضائل التي بني عليها العمران ، وكانت تخاطب العامة بلسان الحكومة وتخاطب الحكومة بلسان العامة ، لهذا كان لكلامها من الأثر في الأنفس ما لم يكن لكلام غيرها من الجرائد ، ومن يطلع على أعداد تلك الجريدة يجد من نفسه هذا الأثر حتى اليوم ، وما كان المقال لظهور براعة أو الافتخار بمعرفة ، بل كان يُكتتب ما يُكتتب انتظاراً لأثره في الأنفس لا غير ، وما كان الأثر يتخلف عنه .

هذا وبما سبقه تنهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة فرقها الظلم وألماتها الجور ، وانبعثت النفوس تطلب ما شغرت به من حاجاتها ، فتألفت بعض الجمعيات الخيرية ، اسلامية وقبطية ، لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل .

دار الكتب العربية ودار العلوم :

اتجه عزم نظارة الأوقاف الى الأخذ بوسيلة من أجل وسائل الاصلاح ، وهي تقريب الكتبخانة العربية ومدرسة دار العلوم من الجامع الأزهر ، وتوسيع نطاق المدرسة الى أن يمكن احتواؤها على خمسمائة تلميذ ، وأن يرتب التدريس فيها على طريقة تؤدي الى تكثير الأساتذة المهذبين لكل نوع من أنواع المعارف اللازم تعميمها في الأمة ، ولكل طبقة من طبقات المدارس ، بل الى إعداد عدد كبير من أهل الذكاء لإدارة كثير من الأعمال الإدارية والقضائية في البلاد ، وقد قدرت فوائد هذا المشروع في عشر سنين بما يعظم مقداره ويتجاوز حد ما يتصوره المهاترون في هذه الأوقات ، وبهذا كان يتسنى لنظارة الاوقاف أن تقدم للأمة المصرية خدمة لاحقة بذمتها ، بدلاً من صرف نفودها بين الماء والطين ، وبناء معابد قلما يوجد فيها من المصلين أحد ، بل هذا كانت تقيم الهياكل الإلهية في قلوب المؤمنين ، وتزيد في عدد المصلين الحقيقيين ، فان ضاقت بهم المساجد

وجدوا بأنفسهم الوسائل لتوسيعها، وإقامة ما تدعو اليه الحاجة منها ، وكان توجه نظارة الأوقاف إلى هذا المشروع بناء على ما عرضه رئيس تحرير الجريدة الرسمية أيضاً .

اصلاح نظام العسكرية :

وجهت الحكومة عزميتها لإصلاح في نظام العسكرية ، فبعد أن قررت مدة الإقامة في الخدمة العسكرية بخمس سنين ، ورجوع العسكري الى أهله بعد ذلك تحت الاحتياط مدة ست سنين ، ثم محو اسمه بعدها من دفاتر العسكرية ، رأت ان الضباط الكبار منهم لا يمكن أن يكونوا من العساكر المقترع عليهم ، لان المدة المقررة للجندي لا تكفي في أن يصل العسكري الساذج الحالي من المعارف الجندي إلى درجة تؤهله لان يكون ضابطاً ، فلا بد ان يخصص تعيين الضباط فيمن ينال المعارف العسكرية بالتحصيل في المدارس الحربية لا غير ، وهو رأي معقول في نفسه ، لا يخطيء مصلحة البلاد في شيء .

اصلاح المحاكم :

وذكر^(١) الاستاذ اهتمام الحكومة باصلاح المحاكم القضائية واعداد الوسائل لذلك ودعوة القناصل الى المداولة في أمر المحاكم المختلطة لتنال شيئاً من حق المساواة بين الوطنيين والاجانب .

سيرة الحكومة بالاجمال والخديو توفيق باشا والوزير رياض باشا

بشيء من التفصيل

بعد هذا بين الاستاذ سيرة الحكومة بالاجمال ، وانها كانت موجهة الى ما فيه الخير لمصر وأهلها ، ولم يكن بناؤها على أساس الأثرة وقاعدة الاستبداد بالسلطة لقضاء شهوة الحاكمين وأعوانهم ، وذكر من مناقب الخديو توفيق باشا العفة واللين ، والتحبب إلى الرعية وتعرف احوالها بالسياحة في المدن الشهيرة ، وبعده عن السرف ، واكتفاءه من النساء بأميرة واحدة ، وترفعه عن ارتكاب ما كان يرتكبه غيره من الأمور الفاضحة .

« فاجتمع^(١) له في أنفس الرعية المحبة والمهابة وهما أقوى سند للحاكم وأشد ركن يعتمد عليه ، وهما البقية التي تحفز اليها المهم ، وتحث نحوها العزائم ، وتطير دونها الرقاب ، والسعيد كل السعادة من الحاكمين من هيا له القدر أن ينالها . »

وذكر^(٢) من سيرته في حكومته انفاقه مع نظارها وسائر كبارها ، على ما يخفف عن الرعية أثقالها ، ويرقي عقولها وآدابها ، ويفتح أبواب السعادة في المستقبل لها ، مع شدة تمسكه بحفظ مسنده ، وتقوية سلطته ، وان هذا رفع قدره في نظر الأجانب أيضاً ، وان الناس تناسوا بهذه المسيرة ما أتاه في أول حكومته من النفي بغير محاسبة ، والمصارعة الى تعيين المراقبين من الأجانب واعطاهم الحقوق الواسعة ، وكادت تندمل تلك الجراح بإلقاء تبعة الخطأ فيها على غيره .

(١) النص من هنا للاستاذ الامام .

(٢) يعود هنا الشيخ رشيد رضا فيعرض ويلخص نص الاستاذ الامام .

(١) هنا يبدأ الشيخ رشيد رضا العرض والتلخيص لنص الاستاذ الامام .

ثم ذكر من سيرة النظائر العمل فيما يعود على البلاد بالمنفعة أيضاً ، «^(١) ولم يكن لأحد منهم شهوة الاستبداد بالأمر في عمله ، لمحض اعلاء سلطته ، ووضع من دونه تحت قهره ، واستعباد الرغائب والارادات لرغبته وإرادته ، وجمع ما تيسر له ان يجمع مدة استعلائه على كرسي الوظيفة »^(٢) ، وقد استثنى منهم واحداً قيل انه كان يمد يده الى بعض الخطام في بعض الأعمال الجزئية التي لا يظهر لها أثر في كلياتها ، وآخر كان يطيع العصبية الجنسية ، وسيأتي ذكره .

ثم بين الاستاذ حسن تأثير هذه السيرة في الناس ، في نشاط العقول وتحفز الهمم والاحساس بالجاذب إلى مطلب البلاد^(٣) . « وهو أن يكون فيها من قوة الارادة ونفاذ البصيرة ما يمكنهم من حفظ ما بقي لهم ، واسترداد ما ذهب منهم على مدى الزمان ، وقد قنع العقلاء من طلاب الحرية ، المعارفين بحاجات البلاد ، الناهضين بقدر استطاعتهم الى البلوغ بها أقصى أمانها ، مع نفوذ البصيرة في شؤونها ، رضي هؤلاء بما شهدوا من أعمال الحكومة وانضموا في العمل اليها ، وقبلوا ما كان في جسم الحكومة من العلل اختياراً لأخف الضررين ، وخضوعاً لحكم الضرورة مع قوة الأمل في الشفاء » .

وذكر^(٤) ان ضياء الآمال كان يسطع على وجه كل أحد ، حتى الساخطين على الوزارة ، إذ أحس هؤلاء الساخطون بشيء جديد من القوة ، وان مطالبهم على ما فيها من الطيش سهلة المتناول .

« وكان^(٥) أهل الاصابة في الرأي يتمنون لو استمر سير الحكومة في سبيلها ذلك عشر سنين على الأقل ، فيأخذ الشعور بمنافع البلاد مكانه ، ويستوي سلطان الارادة السليمة على عرشه ، وترسخ الملكات الحسنة في نفوس المستبددين بمقتضى الفطرة [الميالة] لاقتنائها ، وكانت زعازع الاستبداد تحيد بهم عما أعدهم له الكرم الإلهي - وتعود الى النفوس سكينتها بعد ذلك الاضطراب الشديد ، وعند ذلك كان يتهاى لأهالي البلاد ان ينزعوا

(١) النص هنا للاستاذ الامام .

(٢) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الاستاذ الامام .

(٣) النص هنا للاستاذ الامام .

(٤) يعود الشيخ رشيد رضا هنا فيلخص نص الاستاذ الامام .

(٥) النص هنا للاستاذ الامام .

الى نظام أكمل مما أعطي لهم ، وان يطلبوا سبيلاً الى تخفيف شيء مما كان لا يزال يثقل عليهم .

« ولكن وأسفاه ! حال دون بلوغ تلك الأماني أمور (منها) ما كان منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظائر (ومنها) ما له علاقة بالجانب الحديوي (ومنها) ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة (ومنها)^(١) نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة لقلب وزارة رياض باشا .

شمال رياض ومعارفه وأعماله وتأثيرها^(٢) :

رياض باشا خير من طبقة من المصريين بلا نزاع ، والمنازع في ذلك مكابر ، وفيه من محامد الصفات ما لا ينكره العدو المنصف ، ولكن يصحب هذه المزايا ما قد يؤخذ عليه .

رياض باشا ذكي بالفطرة وقد اكتسب بالتجربة في الأعمال الادارية ما لم يكتسبه سواه ولكن معارفه جزئيات متفرقة يعوزها كلي يرجع اليه ، ولم يكن لديه علوم كلية ترد اليها الجزئيات ، فقد كان يقديس الجزئي على مثله ، وربما لا يكون جامع الشبه بينها تماماً فيقع في الخطأ .

فيه همة وقوة عزم لا تنكر ، ولكن قلما يحوط ذلك بالحزم وبعد النظر في العواقب ليتجنب ما يكره منها .

صادق النية ، مخلص السريرة في خدمة البلاد ، ولكن لا يبالي في تأدية ما يراه واجباً عليه بما يجرح القلوب ويؤلم النفوس ، ويظن أن من الواجب على كل أحد ان يعلم حسن نيته وان لم يبينها هو ، وأن يرضى بعمله وان لم تظهر الغاية الصالحة منه ...

له نشاط في العمل ، لا يصحبه كلال ولا ملل ، ولكن تأخذ الجزئيات من زمنه بعض نصيب الكليات .

(١) كلمة (منها) المذكورة هنا هي من زيادات للشيخ رشيد رضا على مسودة الأستاذ الامام .

(٢) حديث الأستاذ الامام عن رياض باشا قد جرى فيه الاختصار بواسطة الشيخ رشيد رضا ، وان كان قد ابقى ما ابقى بأسلوب الأستاذ الامام .

عثمان رفيقي باشا :

كان رجلاً ساذجاً ، محدود الادراك ، بعيداً عن التبصر في العواقب . لم يكن يهمه بعد قبض راتبه الشهري سوى أن يرضي ميله ويروي ظمأه إلى حصر السلطة العسكرية في بني جلدته من الجراكسة ، وتجريد من ساء حظهم بالولادة في مصر منها ، مع معاملتهم بالإحتقار . كان يطيع في ذلك تلك العصبية المقوتة التي يبطنها بعض الغفل من الجراكسة المقيمين في مصر ، كأن مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تعقبت أدبارهم ، أو كأن أهل مصر سلبوهم شيئاً مما كانوا يملكونه ، أو منعوهم حقاً كانوا أهلاً لأن ينالوه !؟

فيه مزية التفويض للعامل في عمله ، ومنحه كمال الحرية فيه إذا وثق به ، ولكن ليس عنده قاعدة يبني عليها ثقته ، فتارة يثق بالأذكياء الممارفين وبالصادقين وتارة بأضدادهم .

إذا غضب على أحد مزج في غضبه بين إحساسه الخاص وما يتعلق بالعمل العام ، فيسقط من نظره وان كان فيه من الفضيلة ما يعترف به العالم أجمع ، ويفوته الانتفاع منه ، ولهذا يحترم أحياناً من لا يستحق الاحترام ، ويحتقر من يستحق الاكرام ، وبذم المتعصبين للأوهام ويحل الكثير من أفرادهم .

يحب المصريون جملة وليس في طبقتهم من يحبهم مثله ، ولكنه يحب ان يراهم في أعلى درجات الكمال المنتظر ، فينادي عليهم بالويل ويرميهم بالنقيصة لأنهم لم يستطيعوا أن يتجردوا مما ألصقته بهم الأيام الظالمة ، وقد اعجزه هو نفسه التجرد من ذلك والخروج منه «^(١)» - وشبهه بالأب الشديد الحرص على اعلاء منزلة أبنائه الذي لم يسلك مسلك اللين في تربيته وهو أهدى المسالك وأقربها .

« نظيف »^(٢) القلب بعيد عن الحيلة ، إذا مال الى شيء أو نفر منه ظهر ذلك في قوله وأسرته وجهه وحركات أطرافه ، فتراه يميل إلى إخفاء سره ، وطهارة نفسه تحاول إظهاره ، فنكون الغالبة .

يهاب ذوي النفوذ من الأجانب ، ولكنه كان يجد السبيل لمقاومة بعضهم إذا وجد من آخر سنداً ، وهو أمثل طبقتهم في ذلك .

جرىء مقدام في الأعمال ، كأن لا شيء يخيفه ، فإذا عرض له ما لم يستطع تذليله رجع الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الاحتراس فينقطع العمل ...

لم يكن يخالج فكره رغبة في سكون المصريين إلى الطاعة في كل ما يؤمرون به ، أحلاً لهم على سالف عهدهم ، فكان في غاية الطمأنينة من ناحيتهم ، فلم ير انه يجب أن ينظر فيما عساه أن يثيرهم من جهة المقابلة في تنفيذ السلطة أو من ناحية الساخطين عليه من الوطنيين .

(١) العبارة من هنا بأسلوب الشيخ رشيد رضا .

(٢) يعود النص من انشاء الاستاذ الامام .

العشورية ، وهو لم يبين الضرورة الداعية اليها ليتضح عذره ، فانتهاز الفرصة نوبار باشا وألب كثيراً من الأعيان للظاهرة بالشكوى من الظلم والخسار الذي يحل بهم ، وكثر الاجتماع لذلك . ونفى من كان واسطة في إثارة المتظلمين وهو حسن موسى العقاد ، وبرج نوبار باشا مصر بتنبئيه يقال انه صدر اليه ، ولكن جرح الاغنياء لم يبرأ ألمه بذلك .

٣ - وثق بمن لم يكن أهلاً للثقة من المديرين ، فأساءوا الى وجهاء البلاد ، ولم يكن يسمع الشكوى فيهم لاعتقاده أن أولئك الوجهاء هم أصل ثقاء البلاد . وهذا صحيح في الغلب ، ولكن ليس من الحزم جعله عاماً . ولهذا وقع في نفوس الأعيان ان رياض باشا عدوهم ، يريد اسقاطهم ، واقامة من دونهم مقامهم .

٤ - اهتم بتقرير الأمن ، كعادته في كل وزارته ، كأن البلاد في حرب دائم ، وأعطى المديرين في ذلك سلطة أساءوا في استعمالها ، فأخذوا بالظن ، ونالوا من كثير بالشبهة ، فأزعج ذلك نفوس الباقين ، فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل .

إذا صوبنا النظر الى ما دون المرتبة العليا من مراتب الانسانية وهي المرتبة التي يصل فيها الى منازل الملائكة في كمال الصفات ، وأخذنا الانسان من وجهته البشرية رأينا أن المنافع العامة مهما عظم مقدارها وعم أثرها لا تصرف الشخص عن نفسه ، ولا تنسيه منافع ومضاره الخاصة به ، فما الظن بقوم تنقصهم التربية وتعوزهم البصيرة ، وقد شعروا بشيء من القوة لا يدركون كيف يستعملونه ؟ فمن مسه ظلم المأمورين ولم تسمع شكواه ، ومن يترقب أن يؤخذ بما أخذ به غيره بغير محاكمة عادلة ، ومن نكبتة شبهة خيلة لا حقيقة لها ، ومن يخاف أن يتمثل في خيال حاكم جاهل بصورة لا تعجبه فينال ما نال صاحبه ، كل أولئك وإن كانوا لا ينكرون فضل الحكومة فيما أتته من الإصلاح كانوا يطلبون تغيير هذه الحال بما هو أدعى للسكينة والاطمئنان وتوفير المنافع ، وأنزه الناس غرضاً كان يؤمل ان رياض باشا ينتبه الى ذلك من نفسه بما تكشفه التجربة في زمن قصير أو طويل ، أما الضجرون ومن لا تبلغ المصالح العامة من نفوسهم مبلغ أدنى مصالح الخاصة ، فضلاً عن أقصاها ، فقد كانوا يتمنون سقوط وزارة رياض باشا من ساعة الى أخرى ، ولا يكفون عن الطعن فيها والتنديد بها مهما استطاعوا .

تلك الرغبة التي كانت تلعب بالنفوس وتجيش في القلوب آخر عهد اسماعيل باشا والايام الأولى من حكومة جناب الخديو السابق رحمه الله - تلك النزعة الى تأسيس الحكومة على

تأثير سيرة رياض باشا وشمائله في مقدمات الثورة (١)

بعدما تبين من موجز سيرة رياض باشا وهذا البعض من نظاره ، يمكنك أن تسمع بعض ما أثمرته تلك السيرة :

١ - إن إبطال رياض باشا للسخرة كان عدالة لا تنكر ، ولكنه أحنق عليه جميع الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وأموالها ، ولم يكن ذلك ضاراً لولا ما صحبه من استعلائه عليهم وتعريضه بسوء ماضيهم ، حتى رأوا انه ينبغي لهم التخلص مما يس كرامتهم ، فشككوا لمقاومته جمعية تسمى (جمعية حلوان) كان فيها م. ش. باشا وش. باشا وع. ل. باشا (٢) وغيرهم ، فلما خاب سعيهم تربصوا به الدوائر . وكان قد اشتد على بعض الجرائد فألغاهما بأسباب لم تكن بالقوية ، فمنح بذلك خصومه آلة تهيج الآراء لمقاومته ، فذهب (أديب اسحق) أحد محرري تلك الجرائد الملقاة الى أوربة ، وأنشأ جريدة سماها « القاهرة » لم يكن لها موضوع سوى رمي رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة في بيع البلاد الى الأجانب حتى كانت تسميه (رياضستون) وكان ينفق على تلك الجريدة الخديو الأسبق (اسماعيل باشا) و. ر. باشا وم. ش. باشا وع. ل. باشا (٣) وغيرهم ، وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ المريض بحكاية علته ووسائل شفائه .

٢ - زاد حنق أكثر الأغنياء عليه بزيادة مئة وخمسين ألف جنيه في أموال الأتبان

(١) قام الشيخ رشيد رضا باختصار نص الاستاذ الإمام في الفقرات المدرجة تحت هذا العنوان (١ - ٤)

(٢) استبدال الاسماء بالحروف الرامزة لها من عمل الشيخ رشيد رضا الذي نقل عن مسودة الاستاذ

الإمام . والاسماء الرموز لها هي : شريف باشا ، وشاهين باشا ، وعمر لطفي باشا .

(٣) الاسماء الرموز لها هي لكل من راغب باشا ، وشريف باشا ، وعمر لطفي باشا ، على التوالي .

قاعدة الشورى ومنح بعض منتخبين من الاهلين حق المشاركة في كليات أعمال الحكومة - ذلك الظمناً وجد مسكناً من مبادئ الإصلاح فاطمأنت النفوس الى عدل الحكومة في القضايا العامة ، وفترت تلك الرغبة كأنها قد وجدت من حسن نية الحاكم عوضاً عن اشتراك الرعية في الحكم . لكن تلك النزعة انبثت مرة أخرى بعد مدة من الزمان لهذه الأسباب التي سبق ذكرها ، ولأسباب سذكرها ، فرجع التحدث بين الناس الى ما كان عليه ، وأخذ الناس يقولون لا صلاح في الاستبداد بالرأي وإن خلصت النيات ، فرأي واحد عرضة للخطأ وإن تحققت نزاهته من الغرض .

رياض باشا لم يكن يعرف أن في البلاد من يطلب هذا الأمر طلباً صحيحاً ، لأنه لم يختبر الناس ، ولم يصنع حق الإصغاء الى ما كان يدور بينهم ، وكان يعتقد أن في مجلس الشورى تعويقاً عن الإصلاح المطلوب ، لأن أعضاءه تعوزهم الخبرة بالأحوال السياسية والادارية ، فلا ينتظر منهم إلا المعارضات واطالة البحث في أمور تجب فيها السرعة . وكان يوافق في هذا الرأي كثير من العقلاء ، ويتمنون مع ذلك أن يبدأ بشفاء هذا الغليل بعد حل المشاكل المالية ووضع قانون التصفية وتشكيل المراقبة الثنائية وبت أهم المسائل السياسية ، إذ لم يبق بعد ذلك إلا الشؤون الداخلية والقضائية ، وكانت يمكن تحويل المجلس بعض الحقوق التي منحها الامر العالي من قبل ، والتوسع فيها بعد ذلك بالتدريج ، وقد خاطبه بعض الوجهاء بذلك فرفض رفضاً باتاً فكان ذلك مما زاد الرغبة « ولو انه أجاب بالرفق ووضع المسألة موضع البحث وطاول في بتها سنين - لكان قد أرسل الآمال تسرح في فسحة من النظرة ، ولم يكن قد دعاها بالشدة الى الانضمام الى من يؤلب عليه ، ويشير الاحقاد حواليه » .

سيرة الخديو توفيق باشا

المفضية الى الثورة

بعد إمضاء قانون التصفية ، واطمئنان الحكومة من ناحية الاوربيين ومشاكلهم ، وجد الجناح العالي فراغاً من الزمن يمكن أن يسمع فيه أو يلاحظ ما له مساس بسلطته التي كان ينبغي أن تكون له من جهة ما هو خديو وحاكم أعلى في مصر .

لين عريكة الجناح الخديو ، أو رعيته الجانب والده ، أو حسن ظنه فيمن سبقت لهم أعمال في خدمة العائلة الخديوية - شيء من ذلك حسن لديه إبقاء الكثير ممن كانوا في خدمة حضرة الخديو السابق في معيته السنية ، وأغلبهم كانوا ممن لا يقيمون لمصالح الرعية وزناً ، ولم تألف قلوبهم وجدان الرحمة والشفقة على الاهالي ، ولهم مطامع لا تهدأ بعدما ذاقوا من لذائذها الماضية ما ذاقوا . هؤلاء يغث^(١) عليهم أن يروا السخرة الشخصية قد أبطلت ، والسلطة الإدارية قد قيدت ، وتحول مجراها عن رجال المعية الى ناحية النظارات ، ولم يبق لهم التصرف المطلق في الاعمال والمصالح كما كان لهم من قبل ، بل أحسوا بأن من الاحكام العمومية ما يجري عليهم كما يجري على أفراد الاهالي ، وهذه غضاضة في نفوسهم لا يسهل عليهم الصبر عليها ، فوجدوا من ذلك على رياض باشا ظناً منهم أنه هو السالب لتلك الحقوق المكتسبة .

* * *

ميل الجناح الخديوي الى أن يكون محبوباً من رعيته كان يبعثه على افاضة الإحسان

(١) أي لا يوافقهم ولا يرضيهم .

بالرتب والنياشين على من يراهم أهلاً لولائه ، أو على الوعد بإجابة بعض المطالب المعروضة عليه من ذوي وجاهة أو من متوشحين بوشاح ضرورة ، وعهد جنابه بالسلطة الخديوية أن لا تُعارض في مجراها ، خصوصاً إذا كانت متجهة الى ما لا ضرر فيه بالرعية ، حسب اعتقاده ، ولا يمس مصالح الأجانب . لكن رياض باشا كان يجد في كثير من ذلك موضعاً للمعارضة ، وهو مع خلوص نيته في خدمة الخديويين لا يستطيع إخفاء ما في نفسه من غيظ أو ضجر مما لا يراه حسناً ، فكان يظهر في أقواله ما ربما يחדش في نفس الجنب الخديو . وقد كان يأتي في بعض مقالة ما يشير الى التهديد بالأجانب ووكلائهم - كما أخبرني به الصادق في روايته - ورأى الرابضون حول الأريكة الخديوية لوائح الانفعال تظهر مرة بعد أخرى على وجه جنابه ، ففتّح لهم بذلك باب يلجونه لشفاء ما في نفوسهم ، فأخذوا يستنزلون الجنب الخديوي إلى بث ما في نفسه فيفيض بما كان يجده ، وهم يفيضون في شرح الأقوال وتوسيع دائرة المقصود منها وتحميلها ما لا تحتمله ، كأنهم مشايخ محققون ، يلقون دروساً على طلبة في الأزهر مدققين ، والجنب الخديو يسمع منهم ويستريح الى ما يقولون . وقد انتهى به الأمر رحمه الله الى أنه كان يسمح لبعضهم بتقليد رياض باشا في كلامه وحركاته أثناء خطابه وهيئة جلوسه وما يرى في مشيته من دلائل الخيلاء في زعمهم ، وما شابه ذلك . وكان رحمه الله يجد في ذلك نزعة لخطاره ، ونوعاً من التسلية تسربها نفسه ، ويضي بها وقته ، وكان غيظه يزداد على رياض باشا كلما بدت منه معارضة في أمر صغير أو كبير بما كان يصوره أولئك المتملقون . وكما رأى رياض باشا علائم الإنفعال اشتد ضجره ، وكما اشتد ضجره وظهر في قوله أو فعله التهب غضب الجنب الخديوي عليه ، وان لم يكن يظهره له ، فوصل الأمر في أقل من سنة بعد امضاء قانون التصفية إلى ان الجنب الخديو لم تكن له أمنية إلا عزل رياض باشا ، لكنه كان يظن أن قناصل الدول خصوصاً قنصلي فرنسا وانجلترا يعارضان في عزله لو أراد ، فأخذ يلمس الوسائل لفصله من وجه يحمل الدول على الرضاء به بدون معارضة ، فاستلقت بعض من حوله نظر جنابه إلى الحادثة القريبة العهد التي كانت سبباً في عزل نوبار باشا من رئاسة الوزارة أيام الخديو الأصبق فرآها أنجح الوسائل .

اثارة الخديو الضباط على رياض :

أخذ الجنب الخديوي من ذلك العهد يستدني منه أمير الألاي الأول الذي كان يحرس

السراي وهو علي بك فهمي ، ويستدعيه الى مجالسه الخاصة ، ويمارحه ويزوج به في الحديث على اختلاف شؤونه ، ويظهر له أمانيه في الإحسان عليه وعدم وجود السبيل الى ذلك ، حتى قال له مرة : اني أردت الإنعام عليك بألف جنيه ولم يمكن ذلك لمعارضة رياض باشا . ومرة : اني أردت الإحسان عليك برتبة اللواء فلم يقبل رياض باشا . وأمثال ذلك حتى اعتقد علي بك فهمي أن الجنب الخديوي ساخط على رئيس نظاره ، وان رئيس نظاره عدو منفعته ومنفعة اخوانه ، وعلى المألوف عندنا لم يخف شيء من ذلك عن بقية الضباط الكبار ، بل ولا على كثير من الخاصة ومن يحبون الوقوف على حقائق ما كان يجري حولهم .

كل هذا والمرحوم عثمان رفقي باشا يشتد في معاملة الضباط الذين جنى عليهم آباؤهم بولادتهم في مصر ، وبهية المشروعات لإراحة القوة العسكرية منهم ، فهاذا كان يدور من الحديث بين علي فهمي ، وبين اخوانه الضباط الفلاحين ؟ وماذا يتصورونه في منزلة رياض باشا من الخديو ؟ وماذا يتخيلونه في ميل جنابه الى فصله ؟ وماذا جسمته أو هامهم من معاداة رياض باشا للضباط حتى اقتنعوا بأن كل ما يقع من عثمان رفقي فإنما هو من رئيس النظر ؟ ولينظر ماذا يهجون به من وسائل التخلص من رياض باشا ورفقي باشا معاً على ظن انهم لو فعلوا شيئاً من ذلك فإنما يفعلون ما يرضي خديويهم ، ثم تأمل في الأعاليل التي يمكن أن يتخذوها حجة على أن ما يعملونه في هذا السبيل موافق للصواب آت على وفاق الشرع .

سيرة الأجانب من أسباب الثورة :

(١) عقد الأستاذ ههنا فصلاً في بيان كون نفوذ الأجانب كان من أسباب الثورة ، بدأه ببيان أن الضباط وغيرهم لما استراحوا من بعض المظالم انفسحت آمالهم في استكمال الشفاء ، وبهذا التنبيه ظهر لهم أن قانون التصفية وضعه الأجانب لمصلحة الأجانب ، وأنه حرم البلاد حريتها ، وأن الأجانب يتقاضون رواتب فاحشة من الخزينة في ادارة المراقبة العمومية وصندوق الدين والدومين والدائرة السنوية وسائر المصالح التي وظفوا فيها مع ادعاء فقر الخزينة والبلاد ، وانهم هم اصحاب الكلمة النافذة في الادارة والمالية ، وإنما

(١) الاسلوب هنا للشيخ رشيد رضا يعرض به نص الاستاذ الامام .

يعملون لمصالحهم لا لمصالح البلاد ، فالحكومة الخديوية أصبحت تابعة لحكومات أخرى لا تهتم بسعادتها ولا شقاها إلا من وجه ما تبقى قادرة على تأدية ديون رعاياها ، وتقديم الرواتب الوافرة الى المندوبين من قبلها ، فقسوة الاجانب الربويين وسيرة المحكين منهم مما أوقع في خواطر الملمين بذلك ^(١) ، إن حقيقة الظلم واحدة ، وإنما طورها الجديد أرسخ أساساً وأضبط نظاماً وأظهر استعداداً للخلود ، فلا يحصى عنه . فلو استطل سلطانه ، وامتد من دائرة الى أخرى ، آل الأمر الى وقوع البلاد في شدة منظمة ، وضيق بحكم الحلقات .

(٢) وذكر في هذا الفصل أن ما كان يقوله الساخطون على رياض باشا ، وما ينشرونه في الجرائد التي تطبع في أوروبا ، وما ظهر من المنشورات والرسائل الدالة على أن الحزب الوطني يرى ما قرره لجنة التصفية وما أشار به المراقبون لا ينطبق على رغبته وأمانيه للبلاد ... كل ذلك كان يهيم الفرص للناقمين على رياض . وذكر أيضاً أن الاجانب لم يكونوا راضين عنه ، لأن رجهم من البلاد قل بحسن سيرته ، وقد حصل نزاع بينه وبين البارون « درنج » قنصل فرنسا الجنرال بشأن قانون المحاكم المختلطة ، إذ كان الباشا يريد تخفيف امتيازات الأجانب فيه والبارون يأبى ذلك ، فأخذ يسعى في إيجاد الطرق لفصل رياض باشا .

اسباب تألب الضباط الذي أفضى الى الثورة^(١)

« تقدم أن بعض الضباط رفعوا عريضة إلى وزارة شريف باشا التي سبقت وزارة رياض باشا يلتمسون بها عزل ناظر الجهادية تعللاً برداءة الطعام وعدم النظر في أحوال المستودعين وأرباب المعاشات . فناظر الجهادية لم يهتم بالبحث في ذلك ولا في أسبابه ، ولم يسع لتفريق من جمعهم تلك النزعة ، ولم يسلك مسلك رئيس النظار في المصالح التي تولاهما بأن يحمل المسكر على الأخذ بالأعمال العسكرية وتعاليمها ، ولم يلزم الضباط احياء الآداب العسكرية واعادة النظام السليم اليها ، بل اشتغل بتقريب زيد والتحامل على عمرو ، وزيادة التفرقة بين المصري والجزركسي ، وترك كبار الضباط هملاً بغير عمل .

ولما جاء وقت وضع الميزانية ، وعزمت الحكومة على تنقيص الجيش في أواخر سنة ١٨٨٠ ميلادية ، وحصر ترقى الضباط في المتعلمين بالمدارس الحربية ، اضطربت أنفس الضباط المصريين ، واعتقدوا لسوء ظنهم بالوزارة أن هذا النظام انما أحدث لقضاء شهوة ناظر الجهادية ، فاجتمعوا للتشاور في أمرهم .

عبد العال بك وعلي فهمي بك :

وبيناهم كذلك أحوال عثمان رفقي باشا عبد العال على الاستيداع ، وأقام أحمد عرابي مقامه . واتفق أن انحرف الخديو عن علي فهمي أمير الألاي الأول ، وأبدى رغبة في نزع سلطته عنى 'بلك الموسيقى الخديوية وفرقة المراسلة - وهو يعلم من سخطه على رياض باشا ما يعلم ، ويعتقد أن سلطته لا تنهض بالتخلص منه - فخاف أن يحل به ما حل

(١) يعود النص هنا للاستاذ الامام .

(٢) يعود الشيخ رشيد رضا هنا للعرض والتلخيص لنص الاستاذ الامام .

(١) يعود النص هنا الى الاستاذ الامام .

بعبد العال ، وأن يبدل بجر كسي ، فانضم إلى من مسهم الظلم ، وكشف لهم حال الحاكم والحكومة كما سمع وعلم من الخديو نفسه .

أحمد عرابي بك :

أحمد عرابي بك كان ينظر إلى رؤسائه من الجراكسة نظراً لعدوه ، وكان يحتقرهم في نفسه لاعتقاده أنهم دونه في المعرفة ، ويرى أنه أحق منهم بالرتب العالية التي كانوا يتمتعون برواتبها ونفاذ الكلمة فيها ، وربما لم يكن مخطئاً في الكثير منهم ، وكان أجراً أخوانه على القول ، وأقدرهم على إقامة الحجة ، فلما شرعت نظارة الجهادية في عملها الجديد ، وبدأت باستيداع عبد العال غلب على ظنه أن ما يصل إلى عبد العال اليوم يصل إليه غداً ، فيحرم مما يرى نفسه أحق بالتمتع به ، ووجد هو وأخوانه فيما كشفه علي فهمي من النفرة بين الخديو ورياض باشا سبيلاً للجرأة على مقاومة تلك المشروعات ، ففزع إلى رئيس النظار ، وشكا إليه ما مس عبد العال ، فقبلت شكواه بعد تردد استمر مدة أيام ، وأبقى كل في وظيفته .

أحمد بك عبد الغفار :

كان (قائمقام سوارى) ، وكان بينه وبين ناظر الجهادية منافرة لأمر أهمها تقاريرها في درجة الفهم ، وتزاحمها على هنة واحدة ، فكان كل يطلب الخلاص من الآخر ولا يجده . وعرف الخديو ما بينها ، وشكا إليه عثمان رفقي تصرف أحمد عبد الغفار معه ، فكان من ثمرات ذلك أن الخديو كان يستدعي أحمد عبد الغفار في طريق منتزه الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل ، مظهرأ ميله إليه ، ويسمع شكواه من عثمان رفقي ، ويعده بأشكائه ورفع ظلامته . وهذا مما كان يشجعه على مناوأة رئيسه ، ويزيد في حقد رئيسه عليه (١) .

وبعد أيام كان عرابي وبعض شركائه في الخوف من نظارة الجهادية في وليمة ببيت

(١) هنا يشير الشيخ رشيد رضا إلى أن الأستاذ الامام قد ذكر حادثة ضاعفت من عداوة أحمد عبد الغفار لعثمان رفقي ، ولكن الشيخ رشيد لم يذكر هذه الحادثة .

نجم الدين باشا ، دعاهم إليها إثر قدومه من الحج . وبينما هم على المائدة قال اسماعيل كامل باشا : ان ناظر الجهادية أتى اليوم عملاً لا يحمد عليه ، عزل أحمد عبد الغفار من قائمقامية السوارى ، وعين بدله محمد شاكر بك ، فلم يتم أحمد عرابي عشاءه ، بل انصرف هو ومن كان معه من الضباط إلى بيته ، وكان فيهم علي فهمي وعبد العال ، ودعوا أحمد عبد الغفار ، وكتبوا تقريراً ضمنوه الشكوى من عزل أحمد عبد الغفار بلا محاكمة على خلاف القانون ، وذكروا أشخاصاً آخرين عزلوا واستبدل بهم شيوخ قانون أو جهلة دونهم في المعارف العسكرية ، وعددوا من سبق من الضباط الوطنيين إلى السودان ونحو ذلك ، وطلبوا إحالة القضية على مجلس عسكري ينظر في جميع أطرافها ، فان كان لهم حق منحونه ، وان استحقوا عقوبة قبلوها ، وطلبوا عزل ناظر الجهادية لاختلال أعماله وميله عن النظام طاعة ليل خاص .

رفعوا نسخة من هذا التقرير إلى الخديو وأخرى إلى رياض باشا بامضاء أحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي بالتيابة عن جميع الضباط المصريين ، فبقي التقرير ١٧ يوماً تحت المداولة بين الخديو ورئيس نظاره ، وكان من رأي رياض باشا أن يحجب طلبهم في تشكيل المجلس العسكري ولكن الخديو لم يقبل ذلك .

مظاهرة الملا المصري للضباط :

شاع هذا الخبر بين الناس على حسب العوائد في مصر ، علم الكثير من الأعيان والعلماء والموظفين باصرار الضباط على طلب ماس بالوزارة ، وأحسوا بخلاف بين الخديو ورئيس نظاره ، فهب عند ذلك جميع الراغبين في تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الجنب العالي ، واتحدت وجهتهم في الغاية وان اختلفت الدواعي والبواعث ، فطلاب مجلس النواب يؤملون في التغيير أن ينالوا تشكيكه ، والمتضجرون من استبداد بعض المأمورين ، والخائفون من أن يؤخذوا بالشبه يرجون بالتبديل كشفاً لكربتهم وأمناً على أنفسهم ، والواجدون على السلطة الأجنبية يرجون شفاء شيء من وجدهم ، والذوات الكرام الطامعون في رجوع سلطتهم على أبدان الرعية وأموالها يطعمون في ارضاء شرهم ، والأجانب الربويون يتطلعون إلى انقلاب تزيد به الشدة المالية حتى تتسع لهم طرق الكسب الماضية ، وقنصل فرنسا البارون « درنج » يسعى في الانتقام

من رياض باشا ويجب أن يأتي خلف له يمكنه مجاراته في مطالبه ، والجناب الخديو لا يكره أن يتخلى رياض باشا عن رئاسة النظار ، بل تلك أمنية من أمانيه .

فأخذت هذه العوامل جميعها تشتغل لتقوية جانب الضباط ، وتشجيعهم على الالتحاق في الطلب ، وكل من وصل اليهم من أولئك بنفسه أو أمكنه أن يبعث إليهم من يعبر عن أفكاره يؤيد لهم عدالة الطلب ، وموافاته للرغائب الوطنية ، وأن ما يأتيه ناظر الحربية لا يمكن الصبر عليه ، ثم كانت تأتيمهم الأخبار بأن الجناب الخديوي لا يأبى اجابة طلبهم ، بل يجب أن يمكن لهم أمنيتهم ، وانما رياض باشا هو الذي لا يريد ذلك ، والله أعلم من أين كانت تأتيمهم هذه الأخبار ، مع ان رياض باشا كان يريد تحقيق الأمر حسب ما طلبوا في تقريرهم كما قدمنا .

زاد هذا كله في جراءة الضباط ، وكلما طالمت مدة التردد في حسم المسألة كثرت الاشاعات ، وقويت عزائم المهركين ، وغلب الظن بضعف الحكومة ، وقد حصلت عدة مقابلات بين رئيس النظار وبينهم قال دولته في احداها لعراي ومن كان معه : ان ما أودعتموه في تقريركم من طلب عزل الناظر يعد خروجاً عما حدده لكم القانون ، وتلك مهلكة سياسية ، فقد يخشى أن يعد الأجانب ذلك سبيلاً لزيادة تداخلهم في الحكومة واشتداد وطأتهم عليها .

وأحسن بذلك البارون « درنج » فارسل الى أحمد عرابي واخوانه يقول لهم : انه يسره ما يراه من صلابتهم في عزيمتهم ، واشتدادهم في المطالبة بالعدل فيهم ، فعليهم أن يثبتوا في مطالبهم ولا يضعفهم ما يهددون به ، فهو بصوت حكومة فرنسا يسند المطالب العادلة ، وليس في الامكان ان حكومة متمدنة تقيم الموانع في سبيل الناهضين بطلب حقوقهم ، الساعين في الانتصاف لأنفسهم ولأبناء بلادهم .

بدء الثورة بحادثة قصر النيل الشهيرة

جعل^(١) الاستاذ لهذه الحادثة تمهيداً بين فيه أن الضباط كانوا يتوهمون أن رياض باشا مؤيد في منصبه بقناصل الدول ذات النفوذ بمصر ، - وإن الخديو نفسه كان يظن ذلك - ونتيجة ذلك أن مقاومة وزارته للدول ، فلا يتعرض لها إلا بوسائل الرفق واللين ، فلما قال قنصل فرنسا الجنرال لعراي ما قال «^(٢) انكشف ذلك الوهم ، وتحول السير من سؤال الخاضع ، الى الحجاج المضارع » ، فأخذ^(٣) أحمد عرابي وعبد العال وعلي فهمي يدعون سائر الضباط للاتفاق معهم على مقاومة كل ما تسنه نظارة الجهادية من نظام ضار بهم ، وطلب عزل ناظرها مثار تلك المخاوف .

علا نداء الضباط بذلك وكثرت الاضطراب ، فانعقد مجلس النظار برئاسة الخديو للاسراع بحل هذا المشكل ، وحضرة بعض رجال المعية . «^(٤) فكان من رأي رياض باشا أن يحال تحقيق ما في التقرير على مجلس عسكري ، وكان من رأي ناظر الجهادية القبض على الضباط الثلاثة ، عوامل هذه الحركة ، والحكم عليهم بالعقوبة التي استحقوها بجرأتهم هذه ، ووافقه بعض النظار وجميع من حضر من رجال المعية ، وكان الجناب الخديوي من هذا الرأي . واستمر الجدل ذلك اليوم الى أن جاء وقت الظهر ولم يتقرر شيء ، فقاموا الى المائدة ، وبعد الفراغ من الطعام ، وقبل الرجوع الى المداولة ، جاء أحد رجال المعية :

(١) هنا يلخص ويعرض الشيخ رشيد رضا نص الاستاذ الامام .

(٢) العبارة هنا للاستاذ الامام بالنص .

(٣) يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص .

(٤) النص هنا للاستاذ الامام .

(طلعت) باشا الى رياض باشا وأمر اليه أن بعض الناس يتهم دولته بمجاراة الضباط والأخذ بنصرهم طمعاً في أن يملك قلوبهم ثم يستخدمهم في الاستيلاء على الخديوية المصرية ، فلما عادوا الى الجلسة لبث رياض باشا ساكتاً ، وصارت الأغلبية على رأي الجناح العالي ، وإنما سأل رياض باشا ناظر الجهادية : هل تتحمل تبعه هذا الامر ؟ فقال : نعم . وصدر الامر بالقبض عليهم وسجنهم في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . هذا ما حدثني به أحد النظار في ذلك الوقت ولا أظنه إلا صادقاً .

لم ينفذ الأمر الخديوي بقوة الحكومة وسطوتها كما جرت به العادة ، ولكن سلك في تنفيذه طريق الحيلة والغدر .

« (١) ثم بين الاستاذ ذلك بما حاصله : أن ناظر الجهادية كتب الى الضباط الثلاثة يدعوهم الى ديوان الجهادية للمذاكرة في ترتيب حفلة زفاف الاميرة جميلة شقيقة الخديوي أول يوم من شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٨ - وهو اليوم التالي ليوم صدور الامر العالي بحبسهم - فلما وصلت إليهم الدعوة دهشوا لان موضوعها لا يحتاج الى مداولة ثلاثة من أمراء الآليات ، ولا مثله بمعتاد ، ففطنوا للحيلة في تلك الدعوة في ذلك التاريخ ، فدعوا من يثقون به من الضباط وأطلعوهم على ورقة الدعوة ، فقنع الجميع بأن خطراً سيحصل بالثلاثة ثم بكل من يشايعهم - أو بكل ضابط مصري على ما كان يخيل اليهم - « (٢) فحملهم الحرص على وظائفهم ، وأقدم بهم العلم بضعف الحكومة عن الانتقام منهم لمكان الاختلاف الواقع في أمهات عناصرها ، وما هاجهم من وساوس ذوي الكلمة في مصر ، وما كانوا يتخيّلونه من رضاء الكافة عما يفعلون .. على أن يقاوموا الشر المنتظر بالقوة إذا اقتضت الحال ذلك ، غير مباينين بعاقبة ، وكان في الضباط الحاضرين كل من محمد عبيد بكباشي في الآلاي الاول - آلاي الحرس - وخضر خضر بكباشي في الآلاي السودان ، فأخذوا على عهدتها انقاذ الضباط الثلاثة إذا سقطوا » .

(٣) بعد هذا التمهيد ذكر الاستاذ حادثة قصر النيل المشهورة ، وملخصها : أن

الضباط الثلاثة جاءوا قصر النيل يتبعهم - على بعد - بعض العميون من جند الآلاي الاول ، فإذا الديوان غاص بالضباط وأمراء العسكرية ، فلما وصلوا الى حيث الناظر تلي عليهم الامر الصادر بسجنهم ، وجردوا من سيوفهم وألقوا في السجن « (١) وتقاذفت عليهم الشتائم ، وكان أكثرها وأبلغها في التحقير كلمة (فلاح) ، فعاد المفتون لأثرهم وبلغوا ضباط الآلاي الاول ما رأوا ، فنهض محمد عبيد بالعسكر الذي تحت قيادته لانقاذهم ، فاعترضه القائمقام (خورشيد بك بسمي) فلم يسمع له قولاً ، وشاهد الخديو حركتهم فأمر (بروجي الحرس) بأن يدعو ضباط الحرس الى السراي ، فدعاهم فلم يستجب له أحد . وانطلق بهم محمد عبيد الى قصر النيل ، فهجموا على الديوان فيه ، فأطار الرعب قلوب الأمراء فيه ومنهم الناظر الوكيل ، ووثب كل منهم من نافذة يطلب الخلاص لنفسه ، فمنهم من كسر ومن جرح ، وفتح الجند مستودع الضباط الثلاثة عنوة فخرجوا ظافرين ، وأرسلوا الى ضباط آلاي العباسية ، وهو آلاي عرابي ، وكانوا قد قبلوا أميرهم الجديد الذي خلفه بعد حبسه ، والتمسوا العفو عنهم ، ثم بلغهم ما حصل فوقعوا في حيص بيص . وقد خطب عرابي في العسكر والضباط المجتمعين ، وأثنى على اخلاصهم في حب امرائهم ، ثم أمرهم بوضع السلاح ، وأخذ يكتب الى القناصل ويستعد لخبرة سراي عابدين .

* * *

كان رياض باشا قد بلغه الخبر وهو في نظارة الداخلية فجاء الى سراي عابدين .. وعرابي يرسل شكواً الى البارون « درنج » قنصل فرنسا الجنرال ، ويلتمس منه أن يبلغ جميع القناصل أن الضباط لم يأتوا عملاً إلا ما بقي أرواحهم ويضمن لهم إقامة العدل فيهم ، وأرسل اليه ورقة الدعوة الى ترتيب الزفاف ، وبسط له الحيلة التي دبرها ناظر الجهادية للإيقاع بهم ، وشرح له ما حصل لهم من سلب السيوف والحبس ، على انهم لم يأتوا جريمة سوى انهم طلبوا عزل ناظر الجهادية ، وهو طلب عادل لسوء تصرفه . فورد له الجواب من (البارون درنج) بالثناء على عزمته وثباته في مطالبه العادلة ، وبشره بأنه لا خوف عليه ما دام الحق في جانبه ، فسر عرابي بذلك . أما باقي القناصل فلم يجيبوه بشيء .

(١) النص هنا للاستاذ الامام .

(١) يعود الشيخ رشيد رضا هنا ليعرض ويخلص نص الاستاذ الامام .

(٢) النص الكامل هنا للاستاذ الامام .

(٣) هنا يعود الاستاذ رشيد رضا ليعرض ويخلص نص الاستاذ الامام .

(٤) النص هنا للاستاذ الامام .

(١) ثم ذكر أن الخديو أرسل الى عرابي يسأله عن سبب هذه الفتنة ، فأجابه بأنه لا يريد إلا عزل ناظر الجهادية ، فقبل منه ، وعرض عليه عدة أشخاص على أن يكون أحدهم خلفاً للناظر فلم يقبل أحداً ، الى أن عرض عليه محمود سامي باشا ناظر الاوقاف فقبله ، فعين في الحال ناظراً للجهادية ، فأرسل عرابي يشكر الخديو على ذلك ، وطلب العفو عن العساكر والضباط فيما فعلوا فعفا عنهم ، وصدر اليه الامر بأن يصرف العساكر في الحال ، فلم يمتثل ، بل أجاب بأنها تنصرف في صباح الغد .

وانتهت بذلك الحادثة التي تعرف بحادثة قصر النيل ..

نتيجة ما تقدم وتباين أفكار عرابي ومشايخه ورياض باشا والخديوي فيه

« (١) كان يمكن لعرابي أن يطلب فصل رياض باشا ، بل وأكبر من ذلك ، لاستكمال الضعف في ذلك الوقت ، وانحصار القوة فيما بيده ، ولكن الامر كان غير مدبر ، فإن طلاب التغيير لم تكن لهم ثقة بعرابي ومن معه حتى كانوا يفضون إليه بما يريدون ، بل كانوا يظنون أن مجرد المقاومة ، والنزوع الى نيل مطلب ما بالعنف ، والوصول إليه بالقوة يكفي أن يقدم رياض باشا استعفاءه ، ولا حاجة الى التصريح به لعرابي ومن معه خوف الاخفاق فيزداد عناؤهم إذا انكشف أمرهم ، فكانت الوسوس منحصرة في تزيين ما هم به الضباط من طلب حقوقهم .

أما عربي فلم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه ، وإنما الذي أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه ، مع شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الجراكسة ، والمنافرة من عثمان باشا ، فلم يكن له هم سوى الأمن على مقامه ، والانتقام من ذلك العدو ، والتغلب على ما كان الجراكسة من الوظائف العسكرية قصد التمتع بما كانوا يتمتعون به من رواتب أو نفوذ ، لأنه هو واخوانه أبناء البلاد أحق من غيرهم بمزاياها الخاصة بأمثالهم .

وجميع المحركين له إنما يأتونه من هذا الباب ، ولم يستلطفوه الى أمر آخر ، فظن أن

(١) النص هنا للاستاذ الامام .

(١) يعود الشيخ رشيد رضا ليعرض ويلخص نص الاستاذ الامام .

مقال الأعيان والذوات الفخام ، وما يأتيه من الجانب الأعلى ، وما يسمعه من العامه ممن بلغهم خبر طلبه من استحسانهم له وتصويبهم للثبات عليه إنما هو لعدالة الطلب واعتدال الرغبة ، فخيّل له أنه بعمله هذا يرضي الجانب الخديو والكافة وقنصل فرنسا أيضاً بتطهير الحربية من ظلم ناظر الجهادية والجراكسة ، فانحصر طلبه في عزل عثمان باشا ، وما بقي من سلطة الجراكسة تسهل إزالته بعد ذلك ، فانهضى أرب عراقي ولم يستعف رياض باشا .

أجال رياض باشا فكره في أسباب هذه الجراءة التي أقدمت بهؤلاء الضباط على تمزيق حجاب الهيبة المضروب بينهم وبين الحكومة ، مع أنهم ليسوا إلا مصريين قد عرفوا بالاستكانة للسلطة ، وتنزيه الحاكم عن أن تتناول إليه الأوهام بالمقاومة ، فضلاً عن الألسن والأيدي ، فانحصرت كل الأسباب عنده في البارون « درنج » قنصل فرنسا الجنرال ، وأن صفته هذه وجهه بتعزيده هو الذي نفخ فيهم هذا الروح ، ولولا له لم ينبض فيهم عرق ، ولم ينطق لهم لسان ، لهذا سعى لدى الجانب الخديوي في أن يطلب من رئيس الجمهورية^(١) استدعاءه من مصر ، فورذ الجواب بقبول الطلب وعين خلفاً له موسيو « ستوفيش » .

لم يدر في خلد رياض باشا أن البارون « درنج » كان العملة المتممة ، وإن هناك أسباباً أخرى سبقت سعيه ، وهي ظهور الانحراف عنه من كل جانب ، وإن الفتنة لا تسكن ما دام في الوزارة غير مرضي للجانب الخديوي ، مضايقاً لمن يحفون به ، آتياً البحث في تشكيل مجلس النواب ، واثقاً ببعض ضعفاء العقول من الحكام ، مناصباً للذوات الفخام بلا مجاملة ، غير ناظر إلا إلى ما يراه حسناً ، وما يعده خيراً للبلاد بدون التفات إلى ما يخفف مرارة الحق إن كان محضاً ، ويحلو جمال النية إن كانت صالحة ، ولهذا قد اكتفى بعد إبعاد البارون « درنج » بالتعويض لناظر الجهادية الجديد في إزالة أسباب الشقاق الخيم في المراكز العسكرية ، والأخذ بزمام هؤلاء الضباط وردهم إلى النظام ، وتسكين نفوسهم إلى الطاعة ، وأما ما بقي من الأسباب الحقيقية للفتنة ، وهو ما في نفوس أهالي البلاد من الميل إلى تغيير شيء من السيرة الحاضرة ، وما تمكن في قلب الجانب من الخديوي من النفرة منه فلم يلتفت إليه ، لسقوط ذلك كله عن منزلة الاهتمام من نفس رياض باشا .

(١) الجمهورية الفرنسية .

لم يكن يخطر ببال الجانب الخديوي في ذلك الوقت أن الأمر يصل إلى هذا الحد ، وإنما كان يظهر لبعض الضباط انحرافه عن رياض باشا ، ويلمح إلى أن رئيس النظار هو عدوهم ، وهو الساعي في تقليل القوة العسكرية ، وفي إيجاد النظامات التي تحرم كثيراً من أبناء البلاد ثمره أعمالهم في الجندية ونحو ذلك ، ثم ميل في مجلس النظار إلى أخذ الضباط الثلاثة غيلة ، وتجريد من سيوفهم قبل محاكمتهم ، كل ذلك حتى يحدث شيء من الإلزام يعز على رياض باشا قبوله فيستعفي . كان الجانب العالي ينتظر أن يستعفي رياض باشا بمجرد الإصرار على صدور الأمر بحبس الثلاثة على خلاف رأيه ، فلم يستعف ، كان يظن بعد ذلك أن غاية ما يؤدي إليه حبس الضباط الثلاثة أن يجتمع جماعة من الضباط ويتجهروا حول رئاسة النظار يطالبون بالإفراج عن اخوانهم ، ويصرون على ذلك ، فيستعفي رياض باشا كما استعفى نوبار باشا في حادثة الخديو الأسبق ، ثم تنتهي بذلك الحادثة ، ويعود النظام إلى مقره .

وغاب عن الأفكار أن آثار الحركة على وزارة نوبار باشا كانت لم تزال تشهد في الجندية ، تخفى وتظهر حسب اقتضاء الأحوال ، كما يعرف من العريضة التي قدمت في وزارة شريف باشا السابقة على وزارة رياض ، ثم لو كان الجانب العالي أظهر رغبته في عزل رياض هؤلاء الضباط ، ودبر الأمر معهم ، وقال لهم : إن هذا الرئيس يرتكن على الأجانب وهم يسندونه فلا بد من إيجاد سبب يقنع الأجانب بظاهرة ، لكان ما أتاه الضباط صادراً عن أمره ، ولبقيت هيئة المسند الرفيع في نفوسهم ، مع اطمئنانهم على أرواحهم ومراكزهم من ناحية جنابه ، ولما وجدت نفوسهم في الظفر بمطالبهم شيئاً جديداً سوى الامتثال لأوامر الحاكم وإن كانت سرية ، ولما استشعروا بتلك القوة التي اندفعت بهم إلى خرق ذلك السياج المنيع الذي يحول دائماً بين النظام والفوضى ، نقول أن ذلك كان أقل خطراً فقط ، أما سوء عاقبة مثل هذه الأفاعيل فما لا يحيد عنه غالباً .

ثاني يوم الحركة استشمر الجانب العالي أن في الحادثة ما قد يمس سلطته ، وأن الضباط قد جنوا على مقامه ، فأصبح في هين عظيمين بعد أن كان في هم واحد - هم رياض باشا وهم الضباط - فبادر إلى أخذ الاحتياطات لأهمها خطراً وأشدّها ، وهو الثاني ، فاستدعى علي فهمي أمير الالاي الأول وذكره بما كان له من الزلنى عنده ، وأظهر له غاية الرضى عنه ، وأمره باستدعاء جميع ضباط الالاي إلى سراي عابدين ليقسموا للجانب الخديوي

بين الطاعة والفداء ، ويقسم لهم جنابه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى .

أراد بذلك الجناب الحديوي أن يتخذ هذه الفرقة من الجيس قوة يخيف بها ما بقي منه ، فإذا أراد أن يبيع نفسه من عبد العال مثلاً ، لم يستطع آلايه أن يفعل مثل ما فعل الآلاي الأول مع الضباط الثلاثة ، لوجود من يقاومه ، وهكذا لو أراد أن يبعد عراقي ، ثم إذا استراح من كليهما رجع على علي فهمي وضباطه ، وبذلك ينتهي القلق ، لكن عراقي أحس بالأمر فالتمس من الحضرة الحديوية أن يدخل فيما دخل فيه علي فهمي من يمين الامان ، فدخل برضاء الجناب الحديوي - أو على غير رضاه - في رابع يوم الحادثة وتقاسما الإيمان .

الى ما قبل الحادثة بيوم كان عراقي يخاف على مركزه في العسكرية ويخشى شتماته أعدائه من الجراكسة مضطهديه ، فكان كل همه - كما قدمنا - أن يأمن على وظيفته ويتقي من عدوه ، ومع هذا فقد رفعه طلاب تغيير الحال الى أعداد الضباط لفعل ما فعلوا يوم قصر النيل . أما وقد هتك حرمة القانون وقلب قوة الحكومة ، وحولها عن وجهتها وجعل الآلة فاعلاً ، والفاعلة آلة ، وذلك مما يعد جرمًا في نظر كل واحد ، حتى أن سريره مهمل عمت لا يمكن أن تغفل عنه ، ثم رأى الجناب الحديوي تخصيصاً لعلي فهمي بتقاسم اليمين معه ، فقد ولت عنه السكره ، وآبت اليه الفكرة ، ومثل له جرمه وشعر بأن حاكمه لا يسمح له بقوة تعلو قوته ، والنظام يقضي بإهلاك هادمه ، وخيل له أن المخاطر تهدد روحه بعد وظيفته ، ولا ريب أن الروح عليه أعز ، وأن الشتمات بعدها أدهى وأمر ، وأن دخوله في يمين الحديوي لا يكفي في وقايته ، لأنه لم يكن يحفل بقيمة الإيمان ، ولو كان اليمين عنده يلزم الخالف بما حلف عليه لما جاء هو بما نقض الإيمان العسكرية التي حلفها عند استلام علم الأمرة على فرقته ، فأخذ يحتاط لنفسه ولمن شاركوه في الجرم ، ويلتمس العضد من كل طرف ، ويفر من الموت في كل سبيل .

ركب به الجبن طريقاً عمياء ، يخبط فيها خبط العشواء ، ويسوقه الرعب ، ويقوده الوهم ، وضعف الحكومة يمهده ، والرغائب الخرقاء تساعد على أن أودت به وبالبلاد خطيئة .

أول ما أخذ به من الاحتياط أن أقام الحرس على بيته وبيوت مشركيه ليلاً ، ليحموهم من الغيلة المبتدلة في أرض مضر ، علمته حادثة قصر النيل كيف يلاقي ما قد

يوجه إليه من سلطان الحكومة ، فلجأ الى ضم القوة العسكرية إليه وإخلاء الوظائف والجندي من كل من حدثته نفسه بالريب فيه ، وسلك في ذلك مسالك علمت صفار الضباط بل العساكر انفسهم كيف يخرجون عن النظام الضابط لهم وكيف يتدخلون فيما ليس من شأنهم أن يتدخلوا فيه كما ستراه فيما بعد .

(١) ثم بين الاستاذ ما طلبه عراقي باشا لاستمالة الضباط والعسكر اليه ، ومنه زيادة روايتهم زيادة كبيرة ، وصدر أمر عال بتشكيل لجنة مؤلفة من عشرين أميراً من كبار الضباط هو أحدهم للبحث في انظمة العسكرية والمدارس الحربية وترقية الضباط وتسوية أحوال المستودعين ، ولكنه لم يسلك في ذلك طريق النظام يجعل ناظر الحربية هو الذي يعرض ذلك على الحكومة بل كانت العرائض تكتب في بيته أو بيت أحد شركائه (٢) « ثم ترسل إلى الآلايات ليختم عليها الضباط صفاراً وكباراً ، وبعض الصف ضباط ، ثم تقدم من قبل ضابط آلاي إلى نظارة الجهادية أو إلى رئاسة مجلس النظار . فليستظر بهم كان يشتغل الضباط والعساكر ، وفيهم يصرفون أوقاتهم ؟ وكيف بذلك تموت رغبتهم في الأعمال العسكرية ، ويتولد فيهم حب التناول إلى ما هو خارج عن الحق الخول لهم بمقتضى القانون وعوائد النظام »

(٣) ثم ذكر أن محمود سامي باشا أراد أن يتخذ سرور الضباط باعلاء مرتباتهم وسائر ما منحوه وسيلة لازالة ما وقر في أنفسهم من معاداة الحكومة لهم ، وما يحوكم في صدر الحكومة من الريب في مسلكهم ، فاحتفل لتلك المنحة احتفالاً باهراً في نظارة الحربية بقصر النيل ، دعا اليه النظار والمراقبين وأمراء العسكرية ، وخطب على المائدة خطبة فيما نالته البلاد من الإصلاح ، ونسب ذلك الى همة الحديوي وإخلاصه ، وصدق عزيمة رياض باشا وجده ، وسائر النظار ورجال الحكومة ، وبين ان هذه النعمة لا تحفظ إلا بالشكر ، وهو الطاعة والخضوع للأوامر . ثم خطب رياض باشا فيبين الفرق بين الحالة الحاضرة وما قبلها ، وخاطب الضباط فذكر لهم ما نالوه ، وذكرهم بوظيفتهم من حيث هم قوة الحاكم وآلته في تنفيذ أوامره ، وقام بعدها عراقي فصدق ما قاله ، وقال بلسان الجند

(١) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الاستاذ الامام .

(٢) النص هنا للاستاذ الامام .

(٣) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الأستاذ الامام .

والضباط : انهم مقيمون على طاعة الحاكم الذي هو مصدر هذا التقدم ، وانهم آلتهم المنفذة في قبضة يده يديرها كيف شاء .

(١) كل مطلع على ما قيل في ذلك الاحتفال يجد منه ان الحكومة كانت تريد أن تنقذ الضباط بوجوب الطاعة ، وان عرابي كان يعدها بذلك بنفسه وبالنيابة عنهم ، وهو دليل على أن القلق كان لم يزل مستمراً إلى ذلك الوقت ، أي ما بعد حادثة قصر النيل بنحو ثلاثة أشهر ، وقد كان يؤخذ من حالة عرابي عندما كان يحيب رياض باشا ومحمود سامي باشا انه كان ينطق بخلاف ما يضمن ، وان حجاب الطمأنينة كان يشف عن كامن القلق والاضطراب .

مسلك الخديو وحاشيته مع الضباط :

قلنا ان الجناح الخديو أصبح بعد حادثة قصر النيل يطلب الخلاص من أولئك الضباط وسطوتهم النافذة في جيشه ، فشغله ذلك ، وأخذ يدبر الوسائل ، لكن لا مع وزرائه والمسؤولين عن الأمن في حكومته ، بل مع حاشيته وبعض رجال معيته ومن كان يختصهم من خدمه ذلك مهيب البلاء على كل حاكم ، ومنبع الشقاء لكل أمير : أن يتخذ لنفسه عمالاً في الخفية غير الذين أقامهم على الأعمال في الجهر . نعم للحاكم بل عليه أن يستشير كل من رآه أهلاً لأن يشير متى وثق من عقله ، واتضح له حسن السابقة في أعماله ، ولكن من المفروض عليه أن يكشف بذلك رجال حكومته الذين ألقى عليهم مقاليد أموره وفوض اليهم تدبير شؤونهم في رعاياه ، فإذا أقروه على العمل بما أشير به عليه ورآه حسناً مضوا فيه بالاتفاق وإلا نبذوه أو أذخروه لوقت آخر ، أو عزل من لم ير رأيه وأقام مقامه من هو أقدر منه على تنفيذ أوامره المنطبقة على مصلحة البلاد ، بعد التروي في جميع ذلك ، والثقة بسلامة العقوبة ، فان اختلس لنفسه شيئاً من التدبير بانفراده مع بعض خاصته على غير علم من ملكهم زمام الأمر من الحكومة تباينت المسالك ، واختلفت الغاية ، وفسد بذلك نظام الأعمال ، وسقطت البلاد في الفوضى وهجرتها الطمأنينة وتولاها القلق وظهر ضعف الحاكم وباد سلطانه .. عواقب قضت بها السنة الإلهية على كل أمة تضاربت فيها القوى ، وتخالفت

النيات ، واستبعد كل من الوازعين فيها برأيه ، ومضى على ما تزينه له نفسه .

لم يأخذ المرحوم الخديو السابق بذلك الأصل الذي وضعه الله نظاماً لكل حكومة ، بل أخذ يعمل مع بعض خاصته للوصول إلى ما همته من التخلص من سلطة الضباط في الجنود الذين تحت إمرتهم ، فبدأ بعبد العال ظناً منه انه كان أجراًهم وأشدهم نفوذاً في عساكره ، وأفضى بسره في ذلك الوقت الى يوسف باشا كمال وكان ناظر دائرته الخاصة ، فأخذ يوسف باشا على عهده موافاة إرادة مولاه .

استخلص يوسف باشا من صف ضباط ألابي السودان باشجاويشا شر كسياً ، ودعاه إلى بيته في أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ ، وأكرمه ، وكلفه أن يلوي العساكر والصف ضباط عن طاعة ضباطهم فيما يأمرهم به إذا سيروهم إلى حادثة مثل حادثة قصر النيل ، وأن يقنعهم بأن ضباطهم لا يريدون بهم خيراً ، فإذا صدر الأمر بنقل أمير الألبان أو غيره من كبار الضباط الى ألابي آخر فعليهم أن لا يعارضوا في ذلك ، وأن يقبلوا كل ضابط يعين لهم . فذهب الأحمق وكتب عريضة ضمنها ان العساكر والصف ضباط لا يحبون ضباطهم ولا يريدون أن يكونوا تحت قيادتهم ، وإذا نقل أي واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمراً من الأوامر التي تصدر بذلك ، وطلب من أفراد الجند ان يخطموا عليها قائلاً انها عريضة طلب فيها زيادة المرتبات لهم ، فخطم الكثير منهم عليها لأنه لا علم لهم بالقراءة والكتابة ، وقد ألفوا تلك العادة التي عودهم عليها رؤسائهم ، من أن المطالب التي يطلبها الجند من الحكومة تكتب بها عرائض ويطلب من الضباط أو العساكر إيقاع الاختام عليها ، غير أن أمين أحد البلوكات اطلع على العريضة فاخبر بها اليوزباشي سليم أفندي الزيدي ، وسلمها اليه ، وهو سلمها الى عبد العال ، فقدمها عبداً العال إلى نظارة الجهادية ، فأوصلها الناظر الى الجناح الخديوي فأمر بالتحقيق لاظهار منشأ هذا الفساد ، فصرح الباشجاويش بأن يوسف باشا كمال هو الذي أمره ، فصدر أمر الجناح العالي بفضله من نظارة الدائرة الخاصة ظناً منه ان ذلك ينفي الشبهة في ان الجناح يدأ في الحادثة ، ولكن الضباط كانوا على يقين تام من ان ناظر الدائرة الخاصة لم يعمل عملاً إلا بإرادة مولاه ، ويقال ان عزل يوسف باشا كان بناء على طلب عبد العال ومساعدة عرابي له .

قال بعض كتاب الحوادث في تلك الأوقات ان العريضة كانت تحتوي على التماس

العساكر والصف ضباط أن يعفو الجناب العالي عنهم فيما أتوه من السير إلى ميدان عابدين يوم واقعة قصر النيل ، وإن ما فعلوا من ذلك إنما كان بإغراء ضباطهم لهم ، ولكن ذلك تأويل للحادثة بما لا ينطبق على الحقيقة ، على أنه ظاهر السخافة ، فإن الجناب الخديوي قد أصدر أمر عفو عما وقع في تلك الحادثة عن جميع العساكر والضباط وانتهى الأمر فيها ، ولم يكن يخطر بالبال أن أحداً سيؤاخذ على ما فعل ، ولم يحدث من جانب الحكومة ما يوجب الريب في ذلك حتى يلتبس العفو ، بل كانت الظواهر جميعها متضافرة عن ان الرضاء من جانب الحكومة على الجند ورؤسائه تام عام .

وفي أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨١ حدثت حادثة أخرى ، وذلك أن رجلاً يسمى فرج بيك الزين من أمراء الآلايات المستودعين كان يسكن في طرة بجوار مركز ألابي السودان ، وكان من خدم جناب الخديو السابق رجل يسمى إبراهيم آغا التوتنجي ، فكان من رأي إبراهيم آغا أن يلقي الخلاف بين العساكر وبين أمير الآلابي عبد المال بواسطة فرج بك الزين ، فاتفق معه على الأمر ، وكان لفرج بك صهر يساكنه في بيت واحد فاتخذ آلة لتنفيذ ما يريد ، فتعرف إلى شاوليش يسمى عبد الخير ، فدعاه إلى فرج بك ، فأكرمه وطلب منه أن يكتر من التردد عليه هو وإخوانه ، فذهب عبد الخير وأخبر البكباشي خضر خضر بما وقع له فسمح له بالتردد ، وأمره أن يخبره بما يكون ففعل ، واجتمع عند فرج بك اثنا عشر من صفار ضباط السودان في ليلة من ليالي شهر إبريل سنة ٨١ فأبلغهم فرج بك سلام جناب الخديو وإن جنابه يريد أن يؤمر عليهم أميراً سودانياً منهم (وهو فرج بك) ، وأنه متى صار الأمير منهم رقي الباشا جوايش إلى بكباشي ، والجوايش إلى قول أغاسي ، والأونباشي إلى ملازم ، ولا يتم ذلك إلا أن تعملوا على ما أشير عليكم به ، وموعداً للكلام في ذلك الليلة الآتية بعد العشاء على شاطئ البحر ، فتلقوا ذلك منه بالقبول ، وانصرف عبد الخير وأفضى بالأمر إلى خضر خضر فأذن له بموافاة الموعد ، ومتى ظهر لهم من كلامه ما يشير إلى الفتنة فعلمهم أن يحضروه إليه ، ثم اجتمعوا في الموعد في مزرعة قحح على مقربة من البحر ، فطلب منهم فرج بك أن يرفعوا على ضباطهم شكاية من تصرفهم إلى الحضرة الخديوية لينبني عليها ذلك التغيير ، فعندما سمعوا ذلك قام واحد منهم وقال : هذا لا يريد بنا خيراً وعلينا أن نكرمه على الوقوف بين يدي ضباطنا في الحال ، فاتفقت كلمتهم على ذلك ، وطلبوا منه أن يسير معهم فأبى ، فاحتمله عبد الخير وساعده إخوانه حتى أحضروه عند خضر خضر ، فكتب الواقعة بالتفصيل إلى أمير الآلابي ، فحضر وطلب محاكمة فرج الزين ، فحوكم وظهرت

معه رسائل من إبراهيم آغا تدل على أنه مصدر هذا الشغب ، وحكم على فرج بيك بإزاله عن رتبة القائم مقام إلى رتبة البكباشي وبغضه إلى السودان ، فمما عنه الجناب الخديوي وأرسله إلى السودان موظفاً في وظيفة تليق به .

تأثير دسائس الحاشية الخديوية في عرابي :

قدمنا أن سلطان الخوف ملك قلب عرابي بعد حادثة قصر النيل ، ودخوله في بين الأمان مع علي فهمي لم يخفف شيئاً من قلقه ، وقد زاد في اضطرابه تكرار هذه الحوادث والوقوف على مصادرها ، وإن خاصة الجناب العالي هم العاملون فيها ، وهم لا يصدرون إلا عن رأيهم السامي ، فأيقن أن العفو الصادر واليمين السابقة لم يكونا إلا ألفاظاً قصد بها الهاؤه والهاء إخوانه عما يراد بهم ، وأن الانتقام على ما صدر منهم ضربة لازب ، وأن ما اتخذ من وسائل جلب الجند إليه ، وجمع كلمتهم عليه ، لا يحميهم من الغيلة ، ولا يؤمنهم من السقوط في فخاخ الحيلة .

لهذا أخذ ينقي الجيش من كبار الضباط الذين لا يثق بهم ، ويخشى أن يكونوا عوناً على تدبير كيد يكاد به ، فأوحى إلى ضباط ألابي العباسية (ألابي عرابي) أن يخالفوا أوامر البكباشي (ألفي أفندي يوسف) ، وأن يهينوه إذا عرضت الفرصة ، فتجاوزوا الحد في سوء المعاملة معه إلى أن كلفوه يوماً بتقديم استعفائه فأبى ، ودافع عنه يوزباشي يسمى خليل أفندي علي ، وانتهى الأمر إلى عرابي فألزم البكباشي بأن يستعفي وحوكم اليوزباشي فحكم عليه بالسجن مكبلاً بالحديد ، ثم استودع مع القضاء عليه بأن لا يعود إلى الخدمة العسكرية أبداً ، وكذلك أشار إلى ضباط ألابي القبة فطلبوا إلى النظارة عزل أميرهم حمد بك صدقي فعزل وعين بدله إبراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل ضباط ألابي الطويحية فعزل حاكم الآلابي حسين بك وعين بدله اسماعيل بك صبري ، وحصل كثير مما يماثل ذلك ولا فائدة في الاطالة بذكره .

* * *

أفراد الجند كثير ، وعدد الضباط عديد ، وقوة الجناب الخديوي أعلى من قوة عرابي ،

وليس في الإمكان لضابط مثله أو لأعظم منه أن يملك مفاتيح القلوب ومغاليقها في جند مثل هذا مها قل عدده ، خصوصاً بعد أن ألف أفراده وضباطه مناوأة أرباب الأمة فيهم ، وعرفوا في أنفسهم القدرة على رفع التقارير بالشكوى منهم بحق وبغير حق ، وبعد أن ذاقوا لذة النجاح فيما يسعون إليه من ذلك ، فمن الممكن القريب أن الحضرة الخديوية أو الحكومة نفسها توحى إلى بعض أرباب الكلمة النافذة من الضباط العظام بل إلى بعض أفراد الجند أن يوقع بعراي وصاحبيه وأن يأخذهم في مأمنهم على غرة منهم ، فإن لم يكن ذلك بإزهاق الأرواح كان بإفساد القلوب عليهم وهم لا يشعرون ، ولو اتفق الجناب العالي مع حكومته على ذلك لثم لهما ما أرادا ، ولكن كان القضاء وسوء التدبير يسوقان البلاد إلى ما صارت إليه .



طلب عرابي مجلس نواب وسببه

تلك المخاوف استلقت عرابي إلى أن يخرج من حوله وقوته الشخصيتين ، وأن يلتبس قوة تعلو سلطته وسلطة الحكومة معاً ، ولها من الشأن في مراقبة أعمال الحكومة ومناقشتها الحساب على ما يصدر منها خارجاً عن الدستور أو مخالفاً للعدل مما تخشى عواقبه وتتقي مصايره ، وكان يطالع في الجرائد وفي بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك أوربا أن مجالس النواب في تلك الممالك هي القائمة بحفظ أصول النظام ، وهي القاضية على كل حاكم بال التزام حدوده ، وبها يحمي الاستبداد في الأرواح والأموال ، وحفظت الحرية الشخصية في الأعمال ، ولعب بعقله هذا الخيال ، وظن أنه لو كانت في البلاد تلك القوة النيابية ، ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصماً لحياته ، حافظاً لحقوقه في وظائفه ، ومأمناً يلجأ إليه ، إذا حوّم طائر الانتقام عليه ، ولم يعلم أنه لو كانت في مصر حكومة دستورية يقضي فيها القانون ولا يستبد فيها الرأي لأخذ عرابي ومن معه أشد المؤاخذه ، ولقضى عليهم بجزاء ما هتكوا من حرمة القانون ، وما أدخلوا في الجند من الميل إلى الفوضى والاستهانة بالسلطة العليا ، وإنما الذي استبقى حياتهم بعد ما فعلوا تلك الأفاعيل هو ضعف سلطة القانون وعجزها عن إيقاف الداخلين تحتها عند حدود أحكامه ، وميل صاحب الرأي الأعلى في الحكومة إلى تلافي الأمر بما ظنه أسد وأنجح مما حدّه النظام ، ولو كان ذلك الحاكم مقيداً بدستور أو بآراء نواب أمته لامتنع عليه أن يذهب إلى ما ذهب إليه ، ولقامت الأمة بلسان نوابها تطالبه أن يحمل أشد العقوبة على من اعتدى على حدود ما شرعته لجندها ، ولكانت قوة الأمة قد قضت على قوة الجيش وأبادتها لو خالفتها ، ولكن تلك معارف تعلو أن يتناول إليها فكر كفر عرابي ومن

كان معه ، وغاية ما توهم أن مجلس النواب هو من أبناء البلاد وهم لا يسمحون بأن يقتل واحد منهم أو يعزل عن وظيفته وان تعدى حدود كل نظام ما دام يطلب طلباً يظنه هو عادلاً ، لهذا أراد ان يستعمل ما بيديه من السلطة على الجيش في المطالبة بإنشاء مجلس نواب يكون له من الحقوق ما لمجالس النيابات في أوربا ، ثم تخيل أنه إذا أنشيء هذا المجلس عرف أعضاؤه ومستنديبهم فضل من كان السبب في تشكيله فيهتمون بالمحافظة على حياته وعلى نفوذه بما يستطيعون ، بل وثق بأنه يستعمل النواب كما يستعمل ضباط الجند ويسوقهم إلى الغاية التي يريدونها منهم . ولم يخطر بباله أنه إذا فعل ذلك فقد سقط بالقوة التي يلجأ إليها إلى هاوية العدم ، فإنه إذا لعب بها فقد فتح لغيره باب الاستهانة بأمرها ، فيسهل عدم المبالاة بسيطرتها ، وإذا قهرها على أمر فقد مهد السبيل لمن هو أعلى منه سلطاناً في نظر الأمة أن يكرهها على عكسه ، فتقلب عليه بعد أن كانت له ، وإذا كان المجلس تحت سيطرة الجند فما الفائدة من إنشائه مع وجود الجند ، فليستغنى عنه بالقوة العسكرية ولتكن هي الملجأ دونه ، فكيف يتصور أن يطلب تشكيله ليكون واقعياً بما لم يقو الجند على الوقاية منه ؟

وهذه أحاديث عقل ينبو عن فهمها ذهن شخص مثل عرابي تمثلت له جنائته في صور أغوال فاغرة الأفواه محددة الأنياب ، ولزمه خيالها في يقظته ومنامه ، فهو في فزع دائم يخيل له العزل والموت في كل شيء يراه ، يلفقت يميناً وشمالاً فلا يرى إلا سيوفاً مسلولة ، أو حبلاً منصوبة ، ولا يسمع من هواجس نفسه إلا صيحة واحدة : الخلاص الخلاص الهرب الهرب . ولم يتمثل في مخيلته مهرب أوفى له من طلب تشكيل مجلس النواب على الصورة التي قدرها له في نفسه .

وشد أمله في نيل أمنيته أن أغلب أهل الطبقة العليا من الناس ككثير من أهل الطبقة الوسطى هم مسون بما يدل على القلق ويشعر بالملل من إدارة رياض باشا لأعمال البلاد وسياسته فيها للآرب التي بينهاها ، فأخذ يتحسس ما في النفوس ، ويتسمع ما تنطق به الألسن ، فوجد أن أمنية تغيير الحال لم تزل تجول في صدر كل واحد ممن كان ينتابه ، ولو قيل لطلاب التغيير : أن لا سبيل إليه إلا باستدعاء جناب الخديوي الأسبق اسماعيل باشا أو استيعاء اسماعيل باشا صديق لا تستسهلوا طلب ذلك بعد ما ذاقوا على عهدهما ما ذاقوا ، فقد نسى الماضي واحتدمت الشهوة في التملص من الحاضر ، وكلمة (مجلس النواب)

كانت لم تزل دائرة على الألسنة ، وفي وهم الكثير ، ممن نظروا في سير الأمم الأوربية ، أن علاج كل داء ينحصر في تحقيق معنى هذه الكلمة (تشكيل مجلس نيابي وحكومة شورية) فلما نطق عرابي ، وهو صاحب النفوذ في الجند ، بأنه يريد إنشاء مجلس النواب سمع دوي الاستحسان من كل جانب ، وشفقت له الأحشاء بين الجوانح قبل أن تصفق له الأيدي ، فاشتد بذلك عزمه وازداد طمعه ، وخيل له أن الأمة ستكون سنده .

ولعلمه أن علاقة مصر بالدولة العثمانية قد لا تسمح له أن يجاهر بإيجاد شكل في الحكومة المصرية ليس معروفاً عند السلطان العثماني ، بدأ بتحرير عريضة أمضاها هو وعدد كبير من الضباط ختمها بالشكوى من استبداد الحكم في الاقطار المصرية ، وأن ذلك الاستبداد قد أضعف الأمل في الأمن على النفس والأرواح ، كما عاد بالقوة على نفوذ الأجانب حتى أصبحت مصالح البلاد في أيديهم وتحت تصرفهم ، وكاد اسم (الدولة العثمانية) ينسى ، واشرفت علاقتها بمصر على الاندثار والانهاء . فورد له الجواب من بعض رجال (المابين) يحمل إليه تحية الخليفة العثماني ، ويحكي له أفاصيص رضاه السامي عن كل ما في مصر لمقاومة نفوذ الأجانب في إدارتها ومصالحتها .

أخذ عرابي بعد ذلك يجهر بطلبه هذا ، وخاطب رياض باشا في شأنه فأباه عليه ، فأخذ يخاطب بعض العلماء ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الاجنبي ورد ما سلبته أيدي الأجانب إلى أربابه ، وفي أثناء ذلك كان يصور لهم السلطة الاجنبية الحاضرة إذ ذاك كأنها نسر حوم في جوها لاختيار خير الفرائس لينقض عليها ، ثم اختار من بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينشب مخالفه فيها ، وأنه لو دامت سياسة رياض باشا في منهجها لقضى على الدين وسننه ، وفي خلال هذا كان يزين لكل ذي شهوة منهم ما تميل إليه نفسه ويمنيه بنيله إذا تغيرت هيئة الحكومة الحاضرة ، فوجد من (حضرات المشايخ) - وهم على ما نعهد من السذاجة والبعد عن معترك السياسات - إصغاء لقوله وتأيداً لرأيه ، وكذلك كانت يخاطب بعض الأعيان ومشايخ العربان ويقرر لكل من لاقاه أن لا سبيل لمبتغاه إلا بتأييده في طلب مجلس النواب ، فيجد أذهاناً مقتنعة ، وإرادات مستسلمة ، وذلك لان القوة في يده ولان نفوسهم تظن منتهى راحتها في التغيير على أي صورة جاء .

استحثه الحرص على إدراك المطلب أن يفضي به إلى ضباط الجيش ، وأن يثير في أحلامهم الضعيفة تماثيل الاماني من العزة والسلطان ، والصعود إلى أعلى مراتب الرتب والمناصب ، وأن كل ذلك لا ينال إلا بمجلس النواب ، ولم يكفه أن يكون ذلك مطلباً لهم يشتهونه ويساعدون عليه عند القيام للإلزام به ، ولكنه كان يطلب إلى بعض الضباط أن يكتبوا به عرائض يبينون فيها ضرورة إنشاء المجلس ، وإنما يقام الدليل على تلك الضرورة بالظعن في هيئة الحكومة ، وبيان عدم كفايتها في كفالة الأمن على الانفس والاموال والاعراض ، وبيننا هو في ذلك إذ أحس الجناب الخديوي بسمعه ، وعرفه بعض حاشية جنابه الكريم ، وبعد قليل ظهرت مسألة تسمى (مسألة التسعة عشر ضابطاً) .

مسألة ال ١٩ ضابطاً :

كتب البكباشي عبد الله أفندي الكردي تقريراً أمضاه هو وضابط (قول أغاسي) وستة عشر من اليوزباشية وملازما وقدمه إلى ناظر الجهادية ، ومحصل ما فيه الشكوى من تصرف عرابي ومحالفيه ، وتعميدهم حدود القانون ، واشتغالهم ببث الدسائس بين ضباط الجيش ، وحملهم على تقديم عرائض للجناب العالي يطلبون فيها فصل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الامة وزيادة عدد الجيش والتصديق على القانون الجديد ، وأن عرابي قد صرح لهم بما معناه : ان القوة في يدينا ، والعلماء والاعيان ومشايخ العربان يعضدوننا ، ولا مندوحة للخديو عن إجابة طلبنا ، فإن لم يفعل خلعناه وأقمنا « حكومة جمهورية مستقلة » . فلما وقف الناظر على ما في التقرير أمر بتشكيل مجلس عسكري لتحقيق ما زعمه الضباط ، فقالوا : إنهم لم يكتبوا إلا ما سمعوا ، وزادوا على ذلك أن في الجيش كثيراً من المظالم والخيانات ، وطلبوا تحقيقها ، ثم قدمت إلى المجلس العسكري تقارير من ضباط الالايات تنسب فيها تهم كثيرة إلى هؤلاء الضباط الواقفين موقف المحاصمة مع عرابي وجماعته ، وانتهت المحكمة بإثبات أنهم كانوا مدفوعين من إبراهيم آغا التنججي على كتابة ذلك التقرير ، فحكم عليهم بعقوبات شديدة ، قابلهما الجناب الخديو بعفوه الكريم ، غير أنهم فصلوا من الجند .

وفي أثناء هذا الاضطراب كان محمود سامي ورياض باشا يخطبان فيما يجب على الجند

أن يؤدوه للحكومة ، وعرابي يحجبها بتصديق ما قالوا ، وينادي بأن الجيش آلة الحكومة المنفذة .. كلا الطرفين خادع مخدوع ..

* * *

في حوالي تلك الايام كان قيام ضباط الألاي الرابع (الاي عرابي) لطلب انفصال (ألقى بك) البكباشي لانه المانع للألاي من الالايين الآخرين يوم حادثة قصر النيل ، فحملوه على الاستعفاء فاستعفى ، وأحيل على الاستيداع ، وكذلك فعل ضباط الألاي القادمة في طلب عزل أميرهم محمد بك صدقي فعزل ، وعين بدله إبراهيم بك حيدر ، وتبعهم ضباط الألاي (الطبقية) في طلب فصل قائدهم حسين بك ففصل ، وعين بدله اسماعيل بك صبري . كل ذلك ليستوثق عرابي لنفسه ، وليأمن على أن القوة الجنديّة بأسرها معه .

* * *

على أن ذلك لم يفتر عزيمة المخلصين من حاشية الجناب العالي ، فقد قيل أن بقية مما ترك جناب الخديو الأسبق اسماعيل باشا من الجوارى السود كانت تحت تصرف الخاصة من الخدم ، فأخذوا يزوجهن ببعض العساكر والضباط من ألاي السودان ، وكان أغوات سراي الإسماعيلية يدعون أولئك العساكر ويمنحون الواحد منهم نقوداً لا تعطى عادة لأمثالهم ، بحجة أن ذلك مساعدة لهم على معيشتهم مع زوجاتهم عتيقات السراي ، ولكن العساكر كانوا يقولون لضباطهم أن الأغوات يغرونهم بقتل رؤسائهم ، فيهيج غضب الضباط ، وتضعف ثقتهم في الأمن على أنفسهم ، ويشتد الرعب في قلب عرابي ومن معه ، وسواء صح قول العساكر أو لم يصح فأثره في ازدياد القلق والاضطراب لا ريبه فيه ، والإشاعات التي تتولد عنه لا تقل قيمتها عن الحقائق الثابتة ، وإنما وقود الفتنة ما يقال لا ما يفعل .

* * *

في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ حدث أن عجلة (عربة) لأحد تجار الإسكندرية ، يقودها

قائد أوربي ، كانت تمر في الشارع المؤدي إلى سراي رأس التين ، فصدمت جندياً من عساكر الطبجية فقتلته ، فاجتمع رفاقه على أن يحملوه إلى السراي حيث يقيم الجناب الخديو ويلتمسوا منه الاهتمام بمعاقة الجاني ، فحملوه مخالفين في ذلك رؤساءهم ، وساروا به في ضجة وولولة ، وصاحوا بطلب الانتقام من القاتل ، فكبر الأمر على الخديو ورآه تطاولا مخالفاً لأداب الجندية - وله الحق فيما رآه - فأمر العساكر بالانصراف فانصرفوا ظانين أن شكواهم قد قبلت ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس حربي لمحاكمتهم ، وحوكموا وصدر الحكم على الجندي الذي بدأ بدعوة رفاقه إلى الاشتراك في حمل الميت إلى السراي بالأشغال الشاقة مدة الحياة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، وأن يقضوا مدة العقوبة في السودان ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجند في الأقطار السودانية ، ثم قدم الحكم إلى ناظر الجهادية فرفعه إلى الجناب الخديو فأمر بإنفاده ، وسيق المذنبون إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى داخل البلاد السودانية .

بعد هذا كتب عبد العال حامي أمير الفرقة السودانية تقريراً طويلاً يشكو فيه ما أصاب هؤلاء العساكر من قسوة الحكم ، ويبين قلقه من الحوادث التي تجري في ألية والفتن التي لا تنقطع ولا تحجب ينابيعها ، وأظهر استغرابه لشدة الحكم في حادثة مثل هذه مع مقابلة الجانين بالعفو فيما هو أعظم منها وأهم (كحادثة فرج الزين وغيرها) .
قدم التقرير إلى ناظر الجهادية ، رفعه الناظر إلى الحضرة الخديوية ، اشد كدر الخديو لذلك وعده جرماً لا يقل عما اجترمه حاملو القتل وملتمسو عقوبة القاتل ، فاستدعي الناظر من القاهرة بالتلغراف ، فاجتمعوا في حضرته فتداولوا في الأمر وقرر (أي جنابه) ووافقه الأغلب من رجال النظارة ، على أن بقاء محمود سامي في نظارة الجهادية ، مع ميله إلى عرابي ومن معه ، هو منشأ هذه الفوضوية ، وأن لا سبيل لايقاف سير هذا الداء ورد المتطاولين على السلطة العليا إلى الحد الذي رسمته لهم وظائفهم إلا عزل محمود سامي ، فقدم استعفاه فقبل في الحال ، وعين (داود باشا يكن) ناظراً للجهادية ، وأعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل (أحمد باشا الدرة ملي) من ضبطية المحروسة ، وتعيين عبد القادر باشا مأموراً لها .

هنا أذكر ما أخبرني به بعض الثقات وهو : ان أسباب ميل الجناب الخديوي الى

استعفاء وزارة رياض ، انه كان ينتهز الفرصة لتعيين دادو باشا يكن ناظراً للجهادية ، لمكان المصاهرة الجديدة ، وأنه لما لم يتمكن من ذلك في حادثة عابدين لم يزل يتخذ له الوسائل حتى تهيأ له أن ينفذ ما عزم عليه من هذه الحادثة التي لا تمتاز في شيء عما سبقها من أمثالها ، ومع ذلك فقد أظهر جنابه شدة قلقه من رياض باشا ، وأشيع في الإسكندرية بل وفي القاهرة انه قدم استعفاه لتحقيقه من عدم رضى مولاه عنه ، وعلم رياض باشا بعد انصرافه من سراي رأى التين بضجر الخديوي من بقائه على ما أخبره به بعض الأوربيين ، فرجع إليه وسأله في ذلك فأكد له أن لا صحة لما سمعه ، وأنه في الحل الأعلى من رضاه ، فأظهر رئيس النظار اقتناعه بما سمع ، مع قيام آلاف من الأدلة على ما يخالفه .

من العبث ان يقال ان رياض لم يكن يحس بوجود الخديو عليه ورغبته في اعتزاله للسلطة ، ولكن لذة المنصب والشغف بالرئاسة وثقة دولة الرئيس بنفسه وظننه أن لا صلاح للبلاد الا إذا كان هو صاحب سياستها والقائم بتدبير شؤونها ، كل ذلك كان يغالط إحساسه ويدافع وجدانه ، ويلتمس له العذر في البقاء ، ويصرف نظره عن أدلة الانحراف عنه على قوتها ، ويقبل به على موهبات الركون إليه على ضعفها ، ولو حكّم عقله وأنصف نفسه وبلاده لانصرف عن مقام السلطة مختاراً قبل أن ينصرف عنها مكرها ، فقد كان من المحتمل أن لا تبلغ الفوضى بالبلاد مبلغ ما وصلت إليه ، لو لم يضطر الضباط إلى حشد الجنود في ساحة عابدين لاكراهه على التنازل عن رئاسة النظار .

أراد داود باشا أن يقوم ما أعوج من النظام ، أو يرمم ما تقوض منه ، فأخذ يصدر الأوامر الشديدة الى الأليات يلزم بها أمراءها وضباطها كافة بأن لا يفارقوا مراكزهم العسكرية ، ويحظر بها على جميعهم ما اعتادوا عليه من الاجتماع في المنازل ، والتردد على المحافل ، ويطالبهم بایفاء الأعمال العسكرية حقها من الدقة ، وأمر بإنشاء مكاتب في مراكز الاالات لتعليم القوانين العسكرية ظناً منه بأن ذلك يذكر الضباط والعساكر بأحكام النظام فيقبلوا على طاعته ، وتأخذهم الرهبة من مخالفته ، وكان يذهب بنفسه إلى ثكنات العسكرية ليلاً ونهاراً ليراقب تنفيذ تلك الأوامر ، واهتم سعادة مأمور الضبطية بمعرفة حركات ضباط الجيش ، خصوصاً الرؤساء منهم ، وهم عبد العال وعرابي وأحمد عبد الغفار ليخبر ناظر الجهادية بما يكون من أمرهم خطوة بخطوة ، فأرسل العيون

والجواسيس على بيوت الرؤساء منهم وكبار الضباط ، ولم يخف شي من ذلك على عرابي ورفاقه .

القوة التي اعتمد عليها ناظر الجهادية ومأمور الضبطية :

أما القوة التي كان يستند إليها ناظر الجهادية في إصدار أوامره ، ومأمور الضبطية في بث جواسيسه ؟ هي القوة التي يشير إليها اسم الوظيفة (ناظر جهادية . مأمور ضبطية) وهي من القوى المعنوية التي لا يظهر أثرها إلا بعد اليقين بأن قوة الجند من ورائها عند التواء الأمور عليها ، كسائر الوظائف في الحكومة لا تخضع الأنفس للقائمين عليها ، إلا ومثال القوة القاهرة منتصب أمامها ، وما تلك القوة القاهرة إذا لم تكن سلاح الجند ؟ فإن كان الجند - وهو حافظ الوظائف في كل حكومة - خصماً لها أصيبت بالشلل ، كما يصاب به المخ تمزقت عنه عظام الجمجمة . غفل كل من ناظر الجهادية ومأمور الضبطية عن هذا الأصل المعروف عند الأمم كافة ، وظننا أن اسم الوظيفة له من السلطان في انفاذ الأوامر ما يغلب قوة الجيش ويخمد نيران مدافعه وينادقه ، وربما صار هذا السهو منها مثلاً حذا حذوه كثير من السذج في مصر فيما تأخر من الزمان . نعم قد لا يبالي بقوة الجيش متى استعصى على النظام إذا قامت الأمة بأسرها للحجامة عن دستورها ، وهمت بمعالجة جسمها بقطع ما فسد من أعضائه ، واستعاض الحاكم بقوة الرعية عن قوة بعض أفرادها (وهم الجند) وأخذ لذلك من الوسائل ما هو أشد أثراً من كتابة المنشورات ، ونشر الوريقات ، ووسوسة الجواسيس ، وحشد الأخبار يتراكم كاذبها على صادقها ، ويغلب باطلها على صحيحها ، ليكافح بذلك حشد الجيوش وصلصلة السلاح .

لكن الأمة كانت لا تزال في النقاهاة من مرض التفرق وشلل الإرادة ، (وأرجو أن تكون اليوم قاربت الشفاء) ، فهي إن حكمت على متمرد فإنما تحكم أفذاذاً ، كل يصدر حكمه لصديقه ممساً برجو أن لا يسمعه ثالث ، وقد يبالغ الاغلب فلا يقضي قضاءه إلا في نفسه ، وإن جهر بالقول لم يبلغ من نفوس السامعين إلا مجرد استحسان ، قد لا ينطق به لسان ، وإن نطق كان على طريقة القائل : فربما اجتمعت أصوات ، وعلت ضوضاء ،

ولكن كل في مكانه لا تتحرك قدماء ، ولا تمتد يداها ، وأول صيحة من مدفع تحرس لها جميع الألسن ، وتخفت جميع الاصوات ، ويتبدل الزئير بالأنين .

ذلك شأن كل أمة لم تقوم نفوسها بالتربية السليمة . ولم تثقف عقولها بالمعارف الصحيحة ، ولم يبلغ بها حب وحدتها المالية أو الشعبية الى حد أن يسهل عليها بذل المال والروح في سبيل صيانتها . كل أمة تفرق المطامع بين أفرادها ، ويصرف كل منهم شأنه عن شأن مجموعها ، ويلهبها العاجل عن الآجل ، ويذهب بها الحاضر عن المستقبل ، فلا سبيل للاعتماد عليها في دفع غائل ، ولا في مقاومة صائل ، وعلى ولي أمرها أن يبتدئ فيها قبل كل عمل بتهديبها واصلاح طباعها ، حتى تنشأ فيها الثقة بنفسها ، وتعلو منزلتها في نظرها ، ويغلب لديها أمر عامتها على أمر خاصتها ، عند ذلك تكون ينبوع سعادته في السلم ، وسياحه المنيع لصد عدوه في الحرب .

كان الجند طوع عرابي ورفاقه ، لا تحت طاعة الناظر ولا المأمور ، وكانت الأمة على حالها التي ذكرنا طالبة لتغيير الحال كما قدمنا ، فالجند والأمة كلاهما كانا في جانب عرابي . أرقام المنشورات وأشباح الجواسيس قامت عند عرابي واخوانه مقام انذار لهم بسوء المصير ، فاشتد جزعهم ، فاستجمعوا كل قواهم لحفظ أرواحهم ومناصبهم . وكانت الليالي ليالي رمضان تكثر فيها الزيارات ، وتيسر الاجتماعات ، وتنتشر الاشاعات ، فازداد عرابي ومشايعوه من الحراس تحفظاً مما عساه يقع من الغيلة ، وواصل اجتماعه مع اخوانه ومع كثير من أعيان القاهرة ، وتابع رسائله الى بعض من يظنهم على ولائه في الاطراف ، وهو في كل ذلك يدعو الى تشكيل مجلس النواب ، لتوهمه انه الوسيلة الباقية لاتقاء شر الحكومة ، وكان يتردد في أغلب الاوقات على منزل سلطان باشا ويستمد منه المعونة بالقول والفعل .

سلطان باشا لم يكن من أغبياء الاغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة يزينه الغنى ، وتعلي قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضي السامع اذا قال . ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب في الحكومات ، وتغير الاشكال عليها ، وما يصيب الأمم في مجاري الحوادث من تقدم وتقهقر . أفادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت . حافظ على مكانته في النفوس ببسطة في الكرم امتاز بها على أمثاله ، فكان ينتاب منزله الاعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان

يجد في نفسه لهذا علواً على أقرانه . كان مثله مثل الكثير من الاعيان في استئصال يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استنكار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خصوصاً أبطال السلطة الشخصية ، والخذل على يد الاقوياء أن تطاول الى استخدام الضعفاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الاعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها في علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يؤلم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه . توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول الى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصي فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارج الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة .

عندما أحس أن عرابي يتلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن - وصدق ظنه - ان عرابي لا بد أن يصل الى ما يريد يوماً ما ، فمن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له النصيب الاشراف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مديده اليه ، ووثقه على التعاون في طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلي والبحري في رأيه ، ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض باشا ويلح عليه في الطلب أن يستصدر من الجناح الخديوي أمراً باستدعاء مجلس النواب ، وتخويله حق النظر في وضع قانون يضمن له البسطة في حقوقه ، حتى يكون كمجالس النيابات في أوروبا ، ثم يكون ذلك دستوراً للبلاد تضي عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب الى عرابي وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحري والقبلي ، وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى^(١).

كنت معروفاً بنسأوة الفتنة ، واستهجان ذلك الشعب العسكري ، وتسوئة رأي الطالبين لتشكيل مجلس النواب على ذلك الوجه . وبذلك الوسائل الحمقى ، وكنت أذهب لزيارة سلطان باشا أحياناً ، فأرى من لدن الباب عرابي وبعض رفاقه جالسين معه ورؤوسهم بادية من النوافذ ، فاذا استأذنت للدخول وسخمو اسمي أسرعوا بالفرار من

محل الاستقبال العام الى محل آخر ليختفوا ثم ينصرفوا . مررت ببیت (طلبة)^(١) ثالث يوم عيد الفطر ، فسمعت جلبة ، ورأيت بعضاً من صفار الضباط يحولون من جانب الى آخر من البيت ، فدخلت للزيارة فوجدت عرابي وجمعاً غفيراً من الضباط ، ووجدت معهم أحد أساتذة المدرسة الحربية (ل. بيك س.)^(٢) - وكان من الناقين على الوزارة لأمر لا يستحق الذكر - فجلست واستمر الحديث في وجهته ، وكان موضوعه الاستبداد والحرية ، وتقييد الحكومة بمجلس النواب ، وأن لا سبيل للأمن على الإرواح والاموال إلا بتحويل الحكومة الى مقيدة دستورية ، فأخذت طرفاً من البحث ، فأقمنا على الجدال ثلاث ساعات كان عرابي والاستاذ من طرف ، والكاتب من طرف ، هما يقولان : ان الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير حكومة شوروية ، والكاتب يقول : علينا أن نهتم الآن بالتربية والتعليم بعض سنين ، وأن نحمل الحكومة على العدل بما تستطيع ، وأن نبدأ بترغيبها في استشارة الاهالي في بعض مجالس خاصة بالمديريات والمحافظات ، ويكون ذلك كله تهيداً لما يراد من تقييد الحكومة ، وليس من اللائق أن نفاجيء البلاد بأمر قبل أن نستعد له فيكون من قبيل تسليم المال للناشيء قبل بلوغ سن الرشد يفسد المال ويفضي الى التهلكة ، وختمت قولي بأنه لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في ادارة شؤونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسمي اليه ، ونالت البلاد مجلس شوري لكان بناء على أساس غير شرعي ، فلا يلبث أن ينهدم ويذول ، وأرى ان هذا الشعب قد يجر الى البلاد احتلالاً أجنبياً يستدعي تسجيل اللعنة على مسببه الى يوم القيامة ، فتبسم (عراي) ابتسام الساخط وقال : أبذل جهدي في أن لا أكون مورد هذه اللعنة ، وليس الجند هو الطالب لتشكيل مجلس النواب وإنما هو مؤيد لطلب الاعيان ووجوه البلاد ، فسألته : وعلى من تعتمد ؟ ومن أخذت الميثاق على ذلك ؟ فهمس لي بصوت لا يسمعه إلا ثالثنا : ان سلطان باشا قد عاهدني على أن يجمع أعيان القطر من الوجهين ليتقدموا بالطلب متى سقطت وزارة رياض باشا ، ثم انصرفنا .

بعد أن استوثق عرابي لنفسه من سلطان باشا ، وأيقن بما وعده أن أهالي البلاد

(١) طلبه عصمت أحد قادة الجيش .

(٢) إختصار الاسم من عمل الشيخ رشيد رضا ، والاشارة هنا الى « اطياف بك سليم » .

وأرباب الكلمة فيها سيكونون معه ، وبذلك يتحول عمله من عصيان غير مشروع الى طاعة للأمة غير ممنوعة - فقد تخيل أن يضع نفسه ومن معه من الضباط موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة ، كأن الأمة هي التي استعملتهم ، فالثورة ثورة الأمة لا ثورة الجند ، وكل ما تأتي به الأمة في سبيل حريتها وتقويم ما اعوج من حكومتها لا يصادف منكراً ولا يستوجب عقاباً . هذا هو الحجاب الممزق الذي كان يسدله على أعين الناظرين اليه ، والحجة الساقطة التي يقيمها للناقدين عليه - وبعد أن استحكم هذا الخيال من نفسه أخذ يترقب الفرصة لجمع رجاله للإلزام رياض باشا بتقديم استغفائه ، وكان يصل ليله بنهاره في التفكير والتدبير والمشاورة مع اخوانه ، وكلما عقدوا عزمًا على شيء عرض لهم ما ينقضه .

كل ذلك والجناب الخديوي بالاسكندرية ، وهم ينتظرون عودته ، وكان يزيد قلقهم ما كان يبلغهم من أن الجناب الخديوي استمال ألابي الحرس وأميره علي فهمي ، وعاهده على أن يكون قوة تقضي على من يخالف الأوامر من بقية الألايات ، وقد كانت الإشاعات في ذلك لا تخلو من صحة ، فقد أخبرني المرحوم علي باشا مبارك يوم مجيئه من الاسكندرية في معية الجناب العالي ان افتراق ألابي الحرس عن بقية الألايات واستعداده لتنفيذ ما يصدر اليه من الأوامر مما لا ريب فيه ، وانه عما قليل سيؤخذ في تقرير أمر فاصل تنحسم به هذه الفتنة وتباد به جرائمها .

عاد الجناب الخديوي من الاسكندرية في أوائل شهر شوال ، وبعد عودته بأيام تجلى ذلك الأمر الفاصل الذي سمعت خبره من علي باشا مبارك ، فإذا هو من غرائب التدابير بل من عجائب الألاعيب ، ذلك أن الحضرة الخديوية بعد أن استالت علي فهمي ورجاله وأعدتهم لمغالبة من يستعصي عليها من سواهم ، استالت أيضاً أمير الألابي الخامس الذي كان مقيماً في الإسكندرية بجهة (باب شرقي) فأرادت أن ينقل الألابي الثالث الذي كان مقيماً بقلعة المعز بالقاهرة الى الاسكندرية ، وأن يؤتى بالألابي الخامس الى مصر بدلاً عنه ، وبذلك يكون في مصر ألابان تحت طاعتها ، والله أعلم ماذا أرادت الحضرة الفخيمة بعد ذلك أن تفعل بهذين الألابين بعد استقرارهما في مصر

هل كان الخديو يريد أن يصدر أمراً بالقبض على رؤساء الفتنة ، فاذا قامت جنودهم لحمايتهم صدر الأمر بالحرب والقتال بين الطائعين والعاصين ؟ ما أظن أن ذلك خطر

بالبال ، ولو مر ذلك بذهن جنابه لسهل عليه حسم الفتنة ثاني يوم واقعة قصر النيل ، ولكنها هواجس كانت تجول في الأذهان ، ثم تصدر عنها حركات وأعمال لا يدري صاحبها نفسه ما الغاية التي يريد منها .

ولما استحكم اليأس من نفس عرابي ، وظن أن الخطر محقق به ، كتب هو وجماعة من الضباط عريضة الى السلطان يشكون فيها من الظلم ويلتمسون إرسال مأمور خاص لتحقيق ما يشكون منه ، وكان ذلك قبل حادثة عابدين بثلاثة أيام .

الجند داخلية محضنة ، لطلب أمور عادلة ، فليكونوا مطمئنين على ارواح رعاياهم وأموالهم وأعراضهم .

أرسل الجنب الخديوي رضا باشا ليسأل عرابي عن السبب في اجتماع المساكر بساحة عابدين ، فأجاب عرابي : أن للجند مطالب يريد انفاذها ، فجاء رضا باشا وعرض الأمر على الخديو ، فأرسل طه باشا ليطلب الى عرابي أن يسكن ويرجع عما عزم عليه ، ويحذره العاقبة ، فكان الوقت قد حضر ، فقام الألالي بحضرة طه باشا وقام معه الألالي الطبيعية . أما الجنب الخديوي فقد توجه بنفسه الى الألالي الحرس (الألالي الأول) وأخذ ينصح الضباط ، ويذكرهم بأنهم أبناءؤه وحرسه الخاص ، وينذرهم بعواقب مثل هذه العصبية ، عصبية الجاهلية ، فصاحوا جميعاً : نحن جميعاً فداء لولي نعمتنا . فعند ذلك أمر جنابه أمير الألالي أن يوزع المساكر داخل السراي وأن يقيمهم على نوافذها ليقوها من الهاجين عليها ، ثم استصحب رياض باشا وذهب الى القلعة ، وعند وصوله طلب الضباط وسألهم عن الحامل لهم على مخالفة الأمر الصادر اليهم ، فأذكروا المخالفة ، فالتفت الى أمير الألالي ابراهيم بك حيدر يستفهم منه فأجابته أن (فودة بك حسن) هو الذي أغرق الضباط بالمخالفة ، ومنعهم من التسليم ، وكان فودة بك على القرب من رياض باشا فجذبه من طوقه وقال له : مثلك يقاوم أوامر الحكومة ويمنع من تنفيذها ؟ وبيناهم في الكلام إذ ضرب أحد البروجية نوبة (سنكي ديك) فأسرعت المساكر الى تركيب الحراب على البنادق ، وأحاطوا بالخديو ورئيس النظار ، وصاحوا : أطلق البكباشي ، فأمر الخديو بتركه ، وأخذ يخاطبهم : « ألسن خديويكم ؟ ألسن ولي أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب ؟ أو نقصت له مؤنته ؟ أو حرم من حقه في ملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالمصيان وخالفتم أوامري ؟ »

فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولي نعمتنا ، ولكن قيل لنا ان الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا في البحر عند مرورنا فوق كوبري كفر الزيات » ، فأسف الخديو لذلك ، وانصرف على أن يذهب الى العباسية لمنع عرابي من الهجيء إلى ميدان عابدين ، قبله وهو في الطريق أن الألالي قد سبق الى ساحة السراي ، فرجع هو ورياض باشا ، فوجد الساحة غاصة بالمساكر من كل فريق ، قد خلا من الباب الشرقي .

وأول من حضر من الألالي السواري تحت قيادة أحمد عبد الغفار ، ثم الألالي

حادثة عابدين

أصدر ناظر الجهادية أمرين في يوم واحد أحدهما الى ابراهيم بك حيدر أمير الألالي الثالث الذي كان يقيم في القلعة بالتوجه الى الاسكندرية ، والآخر الى حسين بك مظهر أمير الألالي الخامس أن يبارح الاسكندرية الى القاهرة ليحل محل الألالي الثالث ، ثم أصدر أمراً الى أمير الألالي الثاني أن يرسل من الضباط من يستلم المخافر من ضباط الألالي القلعة عند سفرهم ، فعندما وصل الأمر الى ابراهيم بك حيدر ، وعرفه الضباط ، أسرع اثنان منهم الى عرابي وأخبروه به ، ففرغ لذلك هو ومن معه ، وهالهم الأمر ، وغتل لهم سوء العقبى ، وأيقنوا أن في ذلك القضاء عليهم ، فأمر عرابي أولئك الرسل أن ينادوا في ضباط الألالي القلعة بعدم التسليم ، وبالإقامة في مواقعهم ، وأن يسكوا من يأتي اليهم من الألالي الثاني للاستسلام ، ففعلوا واجتمعوا كلهم على ذلك ، وعندما حضر ضباط الألالي الثاني كتب محمد أفندي الرملاوي ومحمد أفندي السيد الى عرابي بما محصله : « إن أربع بلوكات حضرت لاستلام مواقع الألالي ، وأمتعة أبنائكم قد ربطت فاحضروا بنصف ألبكم وإلا فنحن قائمون ، أما النصف الآخر فيبقى تحت قيادة محمد أفندي الزمر الى العصر ثم يحضر .

عند ذلك كتب عرابي الى نظارة الجهادية ينبئها بأن جميع الألاليات ستكون في ميدان عابدين في نهاية الساعة التاسعة من ذلك اليوم وهو يوم الخامس عشر من شهر شوال في سنة ١٢٩٩^(١) بعد أن كتب الى جميع الألاليات أن توافيه في الموعد ، وكتب الى الجنب الخديوي يحيطه بذلك علماً ، والى قناصل الدول يؤكد لهم ان الغاية من جمهرة

(١) ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ هـ

عراقي ، وألاي الطويحية تحت قيادة اسماعيل بك صبري ، ثم الألاي الثاني تحت قيادة البكباشية ، لان أميره محمد بك شوقي أبى أن يحضر معه ، ثم ألاي عبد العال ، وهو ألاي السودان تحت قيادة أمير الألاي ، وفرقة المستحفظين يقودها ابراهيم بك فوزي واجتمعوا جميعاً في مبتدأ الساعة التاسعة حسبما كتب عراقي .

وصل عراقي يقود ألابه ومعه الاي الطويحية تتخلل بطاريات مدافعه فرق العساكر وهو ممتط جواده شاهر سيفه ويحيط به عشرة من ضباطه شاهري السيوف كحرس له . أنباء بعض الضباط أن علي فهمي قد أدخل عساكره في السراي للدفاع عنها إذا دعت الحال ، وقد ادخر كمية وافرة مما يحتاج اليه لذلك ، فاستدعى علي فهمي ، واشتد في توبيخه ، ورماه بالخيانة ، فأعتمر بأنه فعل ما فعل مداراة منه للخديو وتديراً لحيلة سياسية ، ثم أمر بالنداء في الألاي بالنزول ، فنزلت العساكر جميعاً ، واصطفت في الساحة مع بقية الجنود .

كانت قناصل الدول ومستشاروا الحكومة ونظارها قد حضروا الى سراي عابدين ، وعندما رأى عراقي أن الجيش قد اجتمع بأكمله ما عدا ألاي القلعة - فانه بقي في مقره بأمره - أمر بأقامة الخفر على أبواب السراي لمنع من يدخل اليها ومن يخرج منها .

أشرف الجناح الخديوي على العساكر ، وأمر بإحضار عراقي ، فحضر راكباً جواده سلاً سيفه محفوفاً بضباط السوارى يحرسونه ، فأمر بإغساد سيفه والنزول الى الارض وابعاد الضباط عنه ، ففعل ، ثم أخذ يخاطبه : « ألم أك سيدك ومولاك ؟ أأست الذي رقيتك إلى رتبة أمير ألاي ؟ » فيجيبه عراقي : « نعم » ثم سأله : « لم حضرت بالجند الى هنا ؟ » فقال : « لطلبات عادلة ، وهي عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش ، والتصديق على قانون العسكرية الجديد ، وعزل شيخ الاسلام (الشيخ العباسي) » فقال الخديو : « كل هذه المطالب ليس من شأن الجند أن يطلبها » . فسكت عراقي ولم يجب بشيء .

ثم أشار القناصل على الخديو بالرجوع الى داخل السراي خوفاً مما عساه يعقب هذه المخاطبة بما لا يحمد ، ثم تولى (المستر كونفي) المستشار الانكليزي في المراقبة الثنائية وقنصلا انكلترا والنمسا أمر المخابرة مع عراقي في مطالبه ومطالب الجند ، فقال المستر « مالت » قنصل انكلترا لعراقي : « ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب

التشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا الجند ، ولا ضرورة لزيادة عدد الجيش فان البلاد آمنة مطمئنة وليس في الأمم من يريد بها بسوء ، اما التصديق على قانون العسكرية فسيكون بعد اطلاع الوزراء عليه ، وأما عزل شيخ الإسلام فقد يحصل بعد بيان أسبابه .

أجاب عراقي : « يا حضرة القنصل ان ما يتعلق بالأهالي من هذه المطالب لم انهض إليه إلا بالنيابة عنهم ، فقد أقاموني نائباً عنهم في طلبه وتنفيذه بواسطة هذه العساكر الذين هم أبناءهم واخوتهم ، وأعلم اننا لا نفارق هذا السكان ما لم تنفذ جميع تلك الرغائب التي أبديتها » .

قال القنصل : « تصرح بأنك تريد الوصول الى ما تطلب بالقوة ، وهذه هي الهمجية التي تجر الخطر الى بلادك ، وربما تقضي الى ضياعها » ، فقال عراقي : « وكيف ذلك ؟ ومن الذي يعارضنا في شؤون داخلتنا ؟ ولئن تحرش لذلك أحد فاعلم أننا نقاومه بكل ما لدينا من الحول والقوة ، ولو أدى ذلك الى فنائنا عن آخرنا . » فقال « مالت » : « وأين هي القوة التي تكافح بها وتناضل عن بلادك ؟ » فقال : « أستطيع أن أحشد في زمن قصير مليوناً من العساكر كلهم يسمعون قولي ويتبعون اشارتي ، فإن كانت دولة انكلترا هي التي تستعد لحصامتنا فلتكن على حذر من ثورة عامة في الهند تقضي على حياتها فيه » . فقال القنصل : « وماذا تفعل لو لم تجب على طلبك ؟ » فقال : « كلمة واحدة أقولها » فأجاب « مالت » : « ما هي ؟ » فقال عراقي : « أقولها عند اليأس والقنوط » .

ثم انقطعت المخابرات بين الجناح الخديوي وعراقي مدة ثلاث ساعات ، استولى فيها الضعف على جميع من كانوا داخل السراي من نظار وقناصل وغيرهم ، وظنوا أن من وراء هذا الاجتماع نيراناً تلتهب ، وحرباً تنشب ، لذلك أفضت مداولاتهم الى التسليم والرضى بإجابة عراقي الى ما يطلب ، لكن على شريطة التدريب في التنفيذ ، وأرسلوا إليه يخبرونه بذلك ، فقبل ما عرض عليه ، واشترط أن تعزل الوزارة قبل انصراف العساكر ، فجاءه الخبر في الحال بقبول استغفائها ، فطلب أن يعين شريف باشا رئيساً للنظار ومحمود سامي باشا ناظراً للجهادية ، فقبل شرطه وانصرف العساكر .

استدعي شريف باشا لقبول رئاسة النظار فتدد في ذلك أياماً لاحتسائه بالضعف عن القيام بأعباء الوظيفة إذا استمر الجند على مناوآته للحكومة واستبداده بالسلطة فيما

يطلب ، واستعداده عند الإبطاء في موافاة مطلبه الى إحاطة كرسي الحاكم بالسلاح ، وتهديده بالوثبة عليه إذا لم يسارع في سوق رغبته إليه ، ولظنه أن دولتي فرنسا وانكلترا ربما كانتا معضدتين لرياض باشا وهما أن يبقى في مسند الوزارة ، فإذا تولاهما غيره خشي أن تنصبا له المكاييد وتقيا له العثرات في سيره ، ولسابق علمه بالمخابرات التي كانت بين الضباط وبين الآستانة ، وبما في بعضها من الثناء عليه ، وأنه ورياض باشا على طرفي نقيض ، فرياض باشا هو ممثل النفوذ الأجنبي في مصر وشريف باشا هو الإمام المنتظر لتخليص مصر من ذلك النفوذ واعلاء الكلمة العثمانية فيها ، ويخشى أن تظهر لحوادث عجزه عما يؤمل فيه .

كان شريف باشا رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة التي انقلبت الى فتنة ، كان من القائلين بأن النفوذ الأجنبي قد بلغ حداً لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب في كل ما يطلبون . كان شريف باشا يقنع جلساءه بأنه بأنه إذا ملك فيها أوقف الأجانب عند حدودهم ، وسار بالوطن شوطاً عظيماً في مجده كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ، ولهذا طلبوه رئيساً للنظار ، ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه ، كان وجه الرئاسة يهش له على بعد ، وجمالها يخدعه وهو منها على موعد ، حتى إذا دنا منها ألفاها شكسة شرسة .

تقييم اخير للاحداث العراقية

موقفى من الثورة^(١)

لما نفى الشيخ جمال الدين بعد عزل شريف ببضعة أيام سنة ١٨٧٩ أمرت بأن أبرح القاهرة ، وكنت استاذاً في مدرسة المعلمين ، وطلب إلى أن أذهب إلى قريتي ، وكان خلفي في المدرسة الشيخ « حسن » ، وكان أعمى .

فسئمت وجودي في قريتي ، وأردت الذهاب إلى الاسكندرية ، وكان البوليس يراقبني ، فذهبت خفية إلى طنطا ، وأخذت أجول فيها مدة طويلة ، ثم رجعت إلى القاهرة أملاً في أن أقابل محمود سامي ، وكان صديقي ، وكان في ذلك الوقت وزيراً للأوقاف ، ولكنه كان غائباً ، فذهبت إلى علي باشا مبارك ، وكان صديقي أيضاً ، وكان وزيراً للأشغال ، ولكنه قابلني أسوأ مقابلة ، ونصح لي في ذلك الوقت بالآلا أمكث في القاهرة لئلا يساء الظن بي وأتهم بالاشتراك مع العصبة التي تألفت من شاهين باشا وعمر لطفي وغيرهما من حزب اسماعيل ضد رياض ، فذهبت ثانية إلى قريتي .

ولكنني تولاني السأم ثانية ، لأن القرويين كانوا لا يفتأون يتشاجرون ، فعزمت على أن أرجع إلى الأزهر لكي أدرس فيه ، وكان رياض لا يحيد أحداً يحيد الكتابة بالعربية لتحرير الجريدة الرسمية ، فاستشار محمود سامي فأخبره بأنه لو كان في مصر ثلاثة مثلي لنجت البلاد ، وكذلك قال بهذا الرأي الشيخ « حسن » الذي عين خلفاً لي بمدرسة المعلمين .

وعلى ذلك عيذت في آخر رمضان - أكتوبر سنة ١٨٨٠ محرراً ثالثاً للجريدة الرسمية ،

(١) كتب الاستاذ الامام هذه الحقائق عن موقفه من الثورة العربية إلى صديقه « بلنت » في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ م .

ولكن المحررين اللذين كانوا هناك أحسوا بالغيرة مني فلم يتركوا لي شيئاً أكتبه ، وعلى هذا لم يتحسن تحرير الجريدة ، فاستاء رياض من ذلك وأجرى تحقيقاً كانت نتيجته أن عينت رئيس التحرير ، ثم رقيت بعد ذلك إلى رئيس المطبوعات ، وكان هذا قبل نهاية سنة ١٨٨٠ .

وكانت أول مرة لقينك^(١) فيها عندما زرتك مع « روجر » في فندق النيل ، وقد أرسلت لك محمد خليل^(٢) ، وهو الذي جاء بك بعد ذلك لزيارتي في منزلي ، وكنت أنتقد الحكومة بشدة في الجريدة الرسمية ، وكنت لا أضيق على الجرائد باعتباري رئيس قلم المطبوعات .

ولكن لم تكن الثورة من رأيي ، وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقبل مظاهرة عابدين بعشرة أيام التقيت بعراي في دار طلبة عصمت ، وكان قد جاء مع عراي لطيف بك سليم ، وكان هناك عدد كبير من الزائرين فنصحت لعراي بالاعتدال ، وقلت له : اني أرى أن بلاداً أجنبية ستحتل بلادنا ، وان لعنة الله ستقع على رأس من يكون السبب في ذلك ..

فأجابني عراي انه يرجو الا تقع هذه اللعنة عليه ، وان سلطان باشا وعده بأنه سيحضر له عرائض لطلب الدستور ممضاة من جميع الأعيان ، وكان هذا صحيحاً .. فإن جميع العمدة كانوا مستائين من رياض لأنه منعهم من تسخير العمال وقطع هذه العادة ، ولم ينضم سليمان أباطة إلى الثورة لأنه كان يعتقد أنه لم يثن أو أنها بعد ، وكان الشرعي باشا ضد الثورة أيضاً .

ولكن لما منح الدستور انضمامنا جميعاً إلى الثورة لكي نحمي الدستور^(٣) ، ولكن عراي

(١) المخاطب هنا هو « ولفر دبلنت » .

(٢) من علماء الأزهر المستنيرين ، واحد تلامذة الأستاذ الامام ، وتعلم عليه « بلنت » في دروس اللغة العربية كان يأخذها عندما جاء الى مصر .

(٣) وكان صدور هذا الدستور في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ م وهو مكون من ثلاثة وخمسين مادة . انظره في ملاحق كتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٨٠٢ - ٨١٨ .. وهذا التاريخ هو تقريباً تاريخ ورود المذكرة الانجليزية الفرنسية التي اعتبرت تهديداً لمصر بأن الدولتين ستعملان معاً ضد الحركة الوطنية فيها بدعوى حماية الحديو توفيق ، ولقد كانت هذه المذكرة وذلك التهديد سبباً في انحياز الاستاذ الامام للثورة دفاعاً عن مصر .. ومن ثم نستطيع أن نؤرخ بشهر فبراير سنة ١٨٨٢ كبداية لمرحلة انحياز الاستاذ الامام للثورة العرابية .

لم يتمكن من ضبط الجيش ، وكانت عند الضباط مطامع عديدة .

ولم أكن أعلم شيئاً عن مظاهرة عابدين ، ولم أخبر عنها قبل لاعتقاد أي من حزب رياض ، ولكن المظاهرة دبرت برأي سلطان باشا وشريف باشا ، وكانت آراء الحديو كثيرة القلب من جهة عراي . وقد انضم إلى رياض وإلى داود باشا في محاولتهما سحق عراي ، ولكن المتظاهرين أخبروا الحديو عن المظاهرة قبل حدوثها بيوم ، ووافق عليها ، لأنه كان يرغب في عزل رياض .

* وكان رياض لا يقدر أهمية عمل عرابي ، ولكنه بعد ذلك صار يخشاه ، فابتدأ باحتقار الحركة والتقليل من شأنها لأن هذه كانت عادته ، إذ كان لا يعتقد أن للفلاحين شأنًا يذكر في السياسة .

* واستقال شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ ، لا لأنه تشاجر مع عرابي ، بل لأنه كان يخشى تدخل أوربا ، وكان يعارض مجلس النواب في طلبه مناقشة الميزانية ، واستقال لهذا السبب ، وكان راغب باشا من أصل يوناني ، ولكنه كان مسلماً وكان رئيساً للوزارة في عهد اسماعيل ، ولكنه كان دستورياً . وقد عين بعد اللائحة - البلاغ الأخير الذي أرسله القناصل للحكومة - للحربية في هذه الوزارة ، وكانت علاقته بعرابي شريفة ، وقد بقي مع الحزب الوطني مدة الحرب .

* ويقول «بتلر» : إن أول عريضة قدمت كان تاريخها ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ ، والراجع أن هذا التاريخ صحيح .

* وكان إبراهيم الأغا من أقدر تلاميذ جمال الدين وأفضلهم في الأزهر ، وهو لا يزال حياً ، وهو موظف المحكمة .

* لما انعقد مجلس النظار لكي ينظر في عريضة عرابي التي طلب فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقي ارتأى الحديو هو وعثمان رفقي أن يقبض على عرابي وينفي إلى البحر الأبيض^(١) ولكن رياضاً طلب القيام بتحقيق أولاً ، وبعد ارفض المجلس قابل طه باشا رياضاً وأخبره بأنه إذا اصطنع الرفق مع عرابي فإن الحديو يظن انه - أي رياض - قد انضم الى الجنود ضد الحديو طمعاً في الحديوية لنفسه . فلما سمع رياض ذلك سكنت عن المعارضة ، وقد أخبرني بهذا بعد ذلك محمود سامي ، وكان وزيراً في وزارة رياض ، وكان إبراهيم أفندي الوكيل وحسن الشريعي وأحمد محمود زعماء الاحرار في مجلس النواب .

(١) هكذا في ص ٦٤٤ من ملاحق كتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ، وأعتقد أن ضحتها « النيل الأبيض » ، فهناك كان المنفى ، ولم يكن هناك مكان للنفي بالبحر الأبيض .

ملاحظات

على بعض أحداث الثورة^(١)

* في أواخر أيام اسماعيل حاول البعض إدخال « الماسونية » إلى مصر ، وكانت جميع المحافل المصرية متصلة بالمحافل الأوروبية ، وقد انضم الشيخ جمال الدين إلى أحد هذه المحافل ولكنه لم يجد لها قيمة فخرج منها ، وكان اسماعيل باشا قد أخذ يشجع الحركة بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع في أزماته ، ولكن « الماسونية » لم تبلغ يوماً ما مركزاً قوياً في مصر .

* ومن المؤكد أن الشيخ عبيد قتل في التل الكبير ، فقد سمعنا اشاعات تقول انه حي برزق في سوريا ، ولما كنا في المنفى في « بيروت » كنا نرسل إلى داخل البلاد للسؤال عنه ، ولكنهم كانوا يرجعون ويقولون إن رواية وجوده كاذبة .

* وكان محمود سامي دستورياً من عهد اسماعيل ، وكان صديق شريف ، وكان كلاهما ينشد آمالاً سياسية واحدة ، ومن الأرجح أنه أئذ عرابي بإزماع القبض عليه ، لأنه كان في ذلك الوقت عضواً بمجلس الوزراء ، ولا بد أنه كان يعرف هذه النية ، أما بعد مسألة قصر النيل فإنه كان مع عرابي والضباط قلباً وقالباً ، وكان هذا هو السبب في أن رياضاً تخلص منه وعين داود باشا مكانه .

(١) كتب الاستاذ الامام هذه الملاحظات في صورة نقاط أجاب بها عن اسئلة لصديقه « بلنت » حول بعض أحداث الثورة العربية في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٣ م ، وهو نفس التاريخ الذي كتب فيه ملاحظاته على رأي عرابي في الثورة الذي كتبه « بلنت » أيضاً .

أننا كنا نتكلم سرّاً في هذا الشأن ، وكان الشيخ جمال الدين موافقاً على الخلع ، واقترح علي أنا أن أقتل اسماعيل ، وكان يرح في مركبته كل يوم على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاماً تنهاسه فيما بيننا ، وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل اسماعيل ، ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة . ولو أننا عرفنا عرابي في ذلك الوقت فربما كان في إمكاننا أن ننظم الحركة ، لأن قتل اسماعيل في ذلك الوقت كان يعتبر من أحسن ما يمكننا عمله وكان يمنع تدخل أوربا . ولكن لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت تأسيس جمهورية إذا نظرنا إلى حالة الجهل الذي كان سائداً على العقول .

ملاحظات

على رأي عرابي في الثورة^(١)

أما عن قول عرابي إن اسماعيل أخذ معه إلى « نابولي » ١٥ مليون جنيه ، فليس هناك من يعرف الحقيقة ، وإنما المعروف أن المبلغ الذي أخذه معه كان كبيراً جداً ، وكان اسماعيل يدخر الأموال في الأشهر القليلة التي سبقت خلعه ، فكانت الأموال التي تجبى من المديرية لكي ترسلها إلى وزارة المالية يأخذها هو لنفسه .

ثانياً : أما عن قول عرابي إن توفيقاً كان يأخذ الهدايا والرشا من مقدمي العرائض لوالده أيام كان اسماعيل خديوياً ، فقد يمكن أن يكون صحيحاً ، ولكن لم أسمع هذه الاشاعات ، وهذا العمل لا يتفق مع سلوك توفيق لما صار حاكماً ، فلذلك لست أصدق هذا القول .

ثالثاً : أما عن ظلم رياض ، فأقول : إن رياضاً كان ظالماً ، ولكن ظلمه لم يكن يبلغ سفك الدماء ، فإنه كان على الدوام يكره ذلك ، فلم أسمع أنه كان يأمر بالفتك بالناس سرّاً ، ولم يكن هناك على أي حال خوف من أن يفعل ذلك بأحد قبل حادثة قصر النيل ، ولكننا سمعنا أقوالاً وروايات عن محاولة قتل عرابي وغيره من الضباط في صيف سنة ١٨٨١ م .

رابعاً : أما عن حادثة أول فبراير سنة ١٨٨١ في قصر النيل فأرى أن رواية عرابي مرتبكة وغير صحيحة ، فإن العريضة الأولى التي قدمها عرابي وسائر الضباط كانت تتضمن الشكوى من الحيف الذي يقع بهم من عثمان رفقي ، وكان هذا العمل سبباً في غضب وزير الحربية فعقد نيته على أن يتخلص منهم ، وكان هذا أول ما لفت نظر القناصل إلى عرابي .

أولاً : بخصوص الشغب على نوبار ، أقول إن رواية عرابي صادقة ما عدا قوله عن علي فهمي ، فإن الأمر الذي أعطي له بإطلاق النار على الطلبة لم يكن يقصد منه التنفيذ ، فكان علي فهمي ، إطاعة للأوامر ، يطلق النار في الهواء^(٢) .

وقد أمر نوبار بالقبض على لطيف بك بعد انتهاء الشغب ، ولكنه أفرج عنه بعد ذلك لأن « الماسونيين » طلبوا ذلك ، وكان لطيف عضواً في الجمعيات الماسونية ، وكان يصرح بما قام به في هذه المسألة .

أما ما قاله عرابي بصدد خلع اسماعيل ، وأنه اقترح ذلك ، فأقول : إنه من المؤكد

(١) في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ م استكتب « ولغرد سكاون بلنت » احمد عرابي باشا صفحات في تاريخه ورأيه في أحداث سنتي ١٨٨١ ، ١٨٨٢ وذلك بعد عودة عرابي من منفاه .. ثم عرض « بلنت » رأي عرابي هذا على الاستاذ الامام ، فكتب عنه هذه الملاحظات في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٣ م ص ٦٣٦ - ٦٤١ من كتاب بلنت .

(٢) عبارة عرابي باشا التي يعلق عليها الاستاذ الامام تقول : « ... وذهب الخبر الى اسماعيل باشا كي يهدى الشغب ، فذهب ومعه عبد القادر باشا وعلي فهمي بك الملازم في حرسه ، فأمره بأن يطلق النار على الطلبة ، ولكن علي فهمي أمر بإطلاق النار في الهواء فلم يجرح أحد » فالخلاف حول مقصد الخديو اسماعيل ، يرى عرابي أنه كان يريد من علي فهمي القتل للمشائعين ، ويرى الاستاذ الامام أنه اراد منه مجرد التهديد .. انظر رأي عرابي في الملحق الاول لكتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) الطبعة العربية ترجمتها لجنة بحريّة (البلاغ) وأعيد طبعها في سلسلة (اخترنا لك) ص ٦١٨ - ٦٣٥ .

وكان البارون « دى رنج »^(١) في خصام مع رياض ، فاهتم لذلك بمسألة الضباط ، اما العريضة التي يقول عرابي إنه قدمها بنفسه إلى رياض في يناير فلم تبين فيها أية إشارة إلى الدستور أو إلى زيادة الجيش إلى ١٨ ألف جندي ، فإن هذه الطلبات لم تقدم إلا في سبتمبر ، بعد المظاهرات .

وكانت عريضة قصر النيل لا تزيد عن أن تكون شكوى من مساوىء عثمان رفقي وطلب عزله من الوزارة ، وكان رياض في المجلس الذي عقد عقب المظاهرات موافقاً على عمل تحقيق عن هذه العريضة - وكان هذا التحقيق يتطلب محاكمة الضباط وأيضاً عثمان رفقي أمام المحكمة العسكرية - وكان رياض يكره العنف ، ولكنه لما أوضح له أنه إذا لم يستعمل العنف سيعمد سكوته دليلاً على تشييعه مع الضباط ضد الحديو اضطر في النهاية إلى أن يترك المسألة لعثمان رفقي يتصرف فيها كيفما شاء .

خامساً : اما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فإنني اقول أن السبعة الأشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات .. فقد صار عرابي محبوباً عند الأمة ، واتصل بالحزب الوطني ، وعرف سلطان باشا وسليمان أباطة وحسن الشريعي ، وعرفني أنا أيضاً ، وكنا نحن الذين طلبوا الدستور ، وقد اهتم هو بالدستور لأنه رأى فيه ضماناً من انتقام الحديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضاً من سائر الضباط . وقد قال لي هو ذلك جملة مرات ، وبناء على ذلك قدمنا العرائض نطلب الدستور ، وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد^(٢) .

وكان عرابي يزور سلطان باشا كثيراً في ذلك الصيف ، وكان سلطان مثيراً فكان يرسل إليه الهدايا من الغلات والخيول وغير ذلك لكي يعتمد على قوة عرابي وتعظيمه لهذه الحركة الدستورية ، وحدثت مظاهرة عابدين بالاتفاق مع سلطان ، وقد أصاب عرابي في قوله : إن سلطان كان يطمع في أن يكون وزيراً بعد سقوط وزارة رياض . ولكن شريف باشا ، الذي صار رئيساً للوزارة ، لم يفكر في تعيين سلطان . وبعد ذلك أمكن مصالحة سلطان بإعطائه رئاسة مجلس النواب ، ولم يتشاجر مع عرابي إلا بعد

اللائحة ، أي البلاغ الأخير الذي أرسله القنصل إلى الحكومة ، فإن عرابي جرد سيفه هنا في وجه سلطان ووجه أعضاء المجلس عندما رأى منهم تردداً في رفض اللائحة ، وكاننا إلى هذا الوقت يسيران نبدأ بيد .

ورواية عرابي عن توفيق من أنه أرسل يقول له : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم » صحيحة ، وهي تظهر مركز الحديو أمام الضباط . وكان « كولفين »^(١) مع الحديو في عابدين ولكنه لما كان لا يعرف العربية لم يلتفت عرابي إليه ، وكان الكلام مع « كوكسون »^(٢) ، وكان البارون « دى رنج » قد استدعته حكومته بناء على طلب رياض الذي شكاه تشجيعه للضباط .

سادساً : أما عن الشغب في الاسكندرية فإن عرابي صادق في روايته عن عمر لطفي والحديو ، فهما اللذان دبرا الشغب قبل حدوثه ببضعة أسابيع ، ولكن روايته عن « سيد قنديل » غير صحيحة ، فإنه كان ضعيفاً فلم يقو على إخماد الشغب ، وهو أيضاً مخطيء فيما ذكره عن « كوكسون » ، فإن الأسلحة التي وردت إلى القنصلية إنما جيء بها لحماية المالمطين وسائر الرعايا الانجليز ، وقد حكم بالنفي على « سيد قنديل » عشرين عاماً ولكن عفي عنه بعد ذلك فرجع ، وهو الآن في داره في الريف في مصر ، وكثيراً ما تحدثت معه في هذا الموضوع .

وعرابي صادق في قوله إن حسن موسى العقاد وعبدالله نديم لم يشتركا في أحداث الشغب ، فإنه قد ذهب إلى الاسكندرية لإلقاء خطبة ، أما العقاد فقد ذهب في مسألة مالية .

(١) قنصل فرنسا في القاهرة .

(٢) قبل ذلك كان الاستاذ الامام يرى التآني في طلب الدستور ، وسيأتي في بعض كتاباته الى « بلنت » قوله : « وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم اوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ » .

(١) هو السير أوكلاند كولفين ، المراقب المالي للحكومة البريطانية في مصر ..
(٢) قنصل إنجلترا في الاسكندرية .

في المنفى

رسالة الى جمال الدين الافغاني

أوتيتُ من لدنك حكمةً أَقَلَّسَتْ بها القلوبُ ، وأَعَقَّلَتْ العقولُ ، وأَذَلَّتْ بها شوامخُ
المصاعبِ ، وأَتَصَرَّفَ بها في خواطر النفوسِ ، وَمُنِجَتْ من لدنك عزيمة أُتَمَتَّعَ بها
الثوابتُ ، وأَصْدَعَتْ بها 'شَمُّ' المشاكلِ ، وَأُنْثَبَتْ بها في الحقِّ حتى يرضى الحقُّ . وكنتُ
أظنُّ ان قدرتي غير محدودة ، ومُكَيِّنَتِي لا مَبْتَوْتة ولا مَقْدُودَة ، فإذا نأ من الأيام كلَّ
يوم في شأن جديد ، تناولت القلم لأقدم اليك من روعي ما أنت به أعلم ، فلم أجد من
نفسي سوى الأفكَل (٢) ، والقلب الأشل ، واليد المرتعشة ، والفرائض المرتعدة ،
والفكر الذاهب ، والعقل الغالب
(٣) اني يا مولاي لا أحدثك عن شيء مما أصابنا بعد فراقك فقد تكفل
ببنيانه أخي العزيز « ابراهيم أفندي اللقاني » ، سوى ما تركه في كتابه من انقلاب بعض
القلوب من خاصتك ، وتحول أحوالهم بعد نزول ما نزل بك ، فقد تغلب أعوان الشر
وأنصار السوء ، بقسوة جاههم ، وشدة بأسهم ، فأرغموا العقول على الاعتقاد بالحوال ،
وأجؤها للتصديق بما لا يقال ، حتى انهم غيروا قلب دولتلو « رياض باشا » عليك وعلى
تلامذتك الصادقين أياماً معدودة ، ركن فيها للعمل بالشدة ، والأخذ ببادرة الحدة ،
لكن لم يلبث ان وصلنا اليه ، وجلوت الأمر عليه ، وكشفت له ما أُغْنِمُضَ من الحقيقة ،
حتى زال ما لبس المبطلون ، وبطل كيدهم ومسا كانوا يعملون ، ونزلت عنده منزلة
حسدني عليها السكافة من العلماء والأمراء ورجال الحكومة ، وقَسَعَدَتْ من كل أمير مصعد

(١) بعث بها الاستاذ الامام من بيروت عندما نفي . وهي من الرسائل الهامة جداً في تحديد موقف
الاستاذ الامام من الثورة العربية ، قبل قيامها ، وأثناءه ، وفيما بعد .

(٢) الرعدة .

(٣) عبارات محذوفة من الرسالة .

النفس ، فلا ينطق إلا بما تريد حكمتك ، ولا يعمل إلا ما تشاء إرادتك ، فكأنك وحقل كنت بين أظهر المصريين ساعياً فيهم إلى مقاصدك العالية ، طالباً بهم أوج السعادة وذروة المجد والفخار ، وهكذا ضمنت إليّ كل من كان ينتسب اليك ، صادراً في الانتساب أو كاذباً ، حتى اني لم أتأخر عن مساعدة أولئك الأشقياء الأذنياء^(١) وأمثالهم من اللئام ، تحسناً للظن ، وإيثاراً لجانب العفو ، فأصلحت لهم القلوب ، وأفسحت لهم من الصدور ، وفتحت لهم أبواب التقدم الى المنافع الغزيرة ، لكنهم لم يراعوا وداً ، ولم يحفظوا عهداً . ولا حاجة الآن الى ايضاح ما صدر عنهم خيانة ولؤماً^(٢) وألثفت لحبك من حرمة التشرف بلقائك قبيلاً ليس بالقليل ، يحيلون قدرك ، ويعرفون لك فضلك ، وكنا واخواننا كما شرح لك « ابراهيم أفندي » .

ولكن هذا لم يلهمني عن طلب الانتصارات ، وكدت أصل إلى ذلك من طريق مألوف ، ومذهب معروف ، ولكن غلبنا على الأمر قطائع طريق الخير ، اللابسين ثياب الأنبياء ، السالكين مذاهب الجبارين ، انتحلوا طريقتنا في الدعوة إلى الحرية ، وتمكنوا بقوة السيف وضعف الحكومة من اقناع العامة بكونهم دعاة الحق وحماة القانون ، وكانوا في بداية أمرهم أشد الناس تعصباً عليك وعلى تلامذتك ، واشتد معهم في التعصب أولئك الأشرار الذين قدمنا ذكرهم ، عندما رأوا بعض رجال الحكومة يميل إلى أهوائهم ويمدح في بعض غيهم ولم يدم ذلك إلا قليلاً حتى تحصننا من قلوبهم ، وجلونا عن بصائرهم ، فكادوا يشيرون ضياء الحق ، لولا أن أدركتهم ظلمة الغي والغرور ، ومع هذا فكنا نستعملهم لما نريد ، ولغاية ما نحب بقدر الامكان والاستطاعة ، إلى أن غلبت عناصر الفساد ، وعم الاختلال ، فطلبنا بأولئك الثائرين أن تخلص البلاد من الشقاء ، وينتقد العباد من طول العناء ، ورجونا تأييدهم على ذلك من سكان الأرض والسماء ، وكنا ندرك به خلاصاً حسناً ، وانتصاراً شريفاً ، لكن لسوء البخت كان « أحمد عرابي » على ما وصف « الصالبي » « أبا تغلب بن حمدان » عندما قاتله « عز الدولة بن معز الدولة »^(٣)

(١) عبارات مخدوفة من الرسالة .

(٢) عبارات مخدوفة من الرسالة .

(٣) معز الدولة (٩٣٢ - ٩٦٧ م) هو الأمير البويهبي الذي ادخل الخلافة العباسية ببغداد تحت النفوذ البويهبي (٩٣٤ - ٩٤٥ م) . وأبو تغلب بن حمدان ، من أمراء الموصل الذين لجأ اليهم والى حمايتهم الخليفة العباسي « المتقي » سنة ٣٣٠ هـ ، وظلت الخلافة في حمايتهم حتى تمت سيطرة البويهبيين على بغداد .

وهزمه حيث قال فيه : « انه لم يلق لقاء الباضع بالطاعة ، المعتذر من سالف التفريط والاضاعة ، ولا لقاء المصدق في دعواه في الاستقلال بالمقارعة ، المحقق لزعمه في الثبات للمدافعة ، ولا كان في هذين الأمرين بالبر التقي ، ولا الفاجر القوي ، بل جمع بين نقيصة شقاقه وغدره ، وفضيحة جبنه وخوره ، قد ذهب عنه الرشاد ، وضربت بينه وبينه الأسداد » اهـ .

وأزيد على ذلك ، مع توفر الاسباب ، وفتح الأبواب ، وظهور الأمر للعيان ، وانجلائه لأذهان الصبيان ، واجتماع جميع القلوب عليه ، ونزوع الأهواء على اختلافها اليه ، فكان ما كان من العاقبة السوءى .

ولسيرنا في تلك الحوادث نبأ طویل ، إذا أردت يا مولاي أن أقدم اليك به تاريخاً ، ربما يكون مفيداً ، فأنا رهين الإشارة^(١) ، ونحن الآن في مدينة « بيروت » ، نقضي بها مدة ثلاث سنوات ، لا لذنب جنيناه ، ولا جرم اقترفناه ، فقد قضت حكمتك القائمة منا مقام الالهام في قلوب الصديقين أن ننال الحق ولنا الحجة الباهرة ، ونصيب الغرض ولنا البراءة الظاهرة ، والذمة الطاهرة ، وانما ذلك أثر الحق القديم ، ونتيجة الرأي العقيم ، ووالله يا سيدي لو فصلنا له من جلودنا ثياباً ، وصنعنا له من لحومنا كباباً ، وصببنا له من دمنا شراباً ، لما كان لنا مفر من غدرته عند قدرته ، قاتله الله!!^(٢) فها نحن سالكون في سننك وعلى سننك ، وكنا كذلك ولا نزال إلى انقضاء الآجال ، ولولا أطفال لنا رضع ، ونساء لنا طوع ، أبينا لهم الذل وأنفنا لهم الضيم ، فأتيننا بهم هنا إلى حيث أقننا ، لكنك أول من تلتقنا في مدينة « باريس » ، لأسعد بالاقامة في خدمتك ، وأفخر بذلك على العالمين .

ولمّا أعلم من نفسي ، وما أتيقن من يقينك ، وما أبدته أعمالي وأعمالك ، وأقوالى وأقوالك ، لا أتكدر مما أشرت اليه في كتابك إلى « أبي تراب »^(٣) ، حيث طغنت في ثققتك بالناس أجمعين ، وبالغت حتى سحبت الطعن إليّ وإلى « ابراهيم أفندي » ، وزدت

(١) وهذا التاريخ هو الذي شرع فيه الاستاذ الامام بعد ذلك ، ولكن بطلب من الخديو عباس حلمي ، ولم يتمه .. انظره ص .

(٢) أنا ارجح أن الإشارة هنا الى الخديو توفيق .

(٣) هو تابع جمال الدين الأفغاني .

في الطعن فأنفدت طعنك بالدهية الزرقاء ، والبلية الحمراء ، أما اختلال ثقتك بالدواهي والبلايا فقد صادف محلاً فقد نقضوا عهدك (١) ...

وما حَكَمَ به سيدي على المصريين ، من سلب الوفاء ، فذلك قد تتضافر عليه الأدلة ، وتشهد لك ولنا به الحوادث ، غير أنا لسنا أولئك ، فقد أخرَجْتَنَا عن طباعنا ، وحوَلْتَنَا نباتاً غريباً لا يغتذى بغذاء تلك الأرض ، ولا ينمون بهوائها ، وإنما ينضر حيث يتيح له القدر من مثل عناصره مما يقوي به قوامه ، ويزهر زهره ، ويحلو ثمرة ، وإلا ذبل ومات ، أو استأصلت جذوره ونقي إلى خارج البلاد .

واني أعلم ان كلامي لا يزيد في يقين مولاي شيئاً ، وعدمه لا ينقصه ، فلنعد عن هذا ونستريح كرمه الواسع أن يمن علينا بنسخة من رسمه الفوتغرافي جديدة ، فقد كان عندي نسختان احدهما كانت في بيتي على الوضع الذي قدمت والأخرى استجَدَّ أنيها « سعد أفندي زغلول » ، فأما الأولى فقد أخذها أعوان الضبطية عندما أودعت السجن ، وفتشوا بيتي ، وعدَّ وجود صورتك عندي من سيئاتي التي أرادوا وضعها في مجلس التحقيق !! والأخرى تركتها عند محسوبكم « سعد أفندي زغلول » .

ثم يتفضل مولانا بأن يتابع إلينا ارسال ما ينشره من الفصول السياسية والأدبية في الجرائد أياً كانت ، فقد أعددتنا دفاتر كثيرة لنقل ما يوجد منها في أي جريدة ، وكتبنا ما نشر في « النحلة » وأول ما نشر في « البصير » . وأنا نبهت بغاية الدقة عن مقالة « الشرق والشرقيون » ، ولم نجدها إلى الآن ، ثم نرجو أن نمنَّ علينا بأسطر من قلمك الشريف ، نحفظها حيث نحفظ سرك ، ونودعها حيث أودعنا محبتك ، والله يحفظك ويتمم مقاصدك والسلام .

قسم تنظيم العروة الوثقى (١)

أقسم بالله العالم بالكلي والجزئي ، والجلي والحفي ، القائم على كل نفس بما كسبت ، الآخذ لكل جارحة بما اجتاحت ، لأحكم كتاب الله تعالى في أعمالي وأخلاقي بلا تأويل ولا تضليل .

ولأجيب داعيه فيما دعا اليه ، ولا أتقاعد عن تلبيته في أمر ولا في نهي ، ولأدعو لنصرته ، ولأقومن بها ما دمت حياً ، لا أفضل على الفوز بها مالاً ولا ولداً .

أقسم بالله مالك روحي ومالي ، القابض على ناصيتي ، المصرف لاحتاسي ووجداني ، الناصر لمن نصره ، الخاذل لمن خذله ، لأبدلن ما في وسعي لآحياء الاخوة الاسلامية ، ولأنزلنها منزلة الأبوة والبنوة الصحيحتين ، ولأعرَفَنَّها كذلك لكل من ارتبط برابطة العروة الوثقى وانتظم في عقد من عقودها ، ولأراعيها في غيرهم من المسلمين ، إلا أن يصدر عن أحد ما يضر بشوكة الاسلام ، فاني أبذل جهدي في ابطال عمله المضر بالدين ، وآخذ على نفسي في أثره مثل ما آخذ عليها في المدافعة عن شخصي .

أقسم بهيبة الله وجبروته الأعلى أن لا أقدم إلا ما قدمه الدين ، ولا أؤخر إلا ما أخره الدين ، ولا أسعى قدماً واحدة أتوهم فيها ضرراً يعود على الدين جزئياً كان أو كلياً ، وأن لا أخالف أهل العقد الذين ارتبطت معهم بهذا اليمين في شيء يتفق رأي أكثرهم عليه ، وعلي عهد الله وميثاقه أن أطلب الوسائل لتقوية الاسلام والمسلمين عقلاً

(١) هذا القسم من النصوص النادرة التي بقيت لنا من الوثائق السرية الداخلية لهذا التنظيم الذي رأسه جمال الدين الأفغاني وعمل الاستاذ الامام فيه كنائب للرئيس .

وقدرة بكل وجه أعرفه ، وما جهلته أطلب علمه من العارفين ، لا أدع وسيلة حتى أحيط بها بقدر ما يسهه امكاني الوجودي . وأسأل الله نجاح العمل ، وتقريب الأمل ، وتأييد القائم بأمره ، والناشر لواء دينه ، آمين .

النائب

محمد عبده

لائحة العقد الرابع من عقود تنظيم جمعية العروة الوثقى

(جريدة العروة الوثقى)^(١)

إن الافكار في (العروة الوثقى) كلها للسيد^(٢) ، ليس لي منها فكرة واحدة ، والعبارة كلها لي ، ليس للسيد منها كلمة واحدة .

المهام الفكرية والسياسية والتنظيمية :

(١) ينقسم بثلاثة يقسمون اليمين المعهود .

(٢) مذاكرة المجتمعين عند الالتئام المعتاد تكون في أمور : التذكير بآيات الله - النظر في حالة الإسلام عند بدئه وما كان عليه النبي وخلفاؤه فقط^(٣) - البحث في السبب الذي امتدت به سطوة الإسلام حتى صال على جميع الأديان وكاد يبتلعها في زمن قصير - كيف انقلب الحال وآل إلى ما نراه ؟

(٣) يلاحظ كل باحث أن ذاته في موضوع البحث ، فيطلب العلة من نفسه قبل أن يطلبها في غيره ، ويقارن بين حاله وحال السلف بوجه الدقة والانصاف .

(٤) مداورة أحكام الجهاد ، وحقوق المسلم ، وما هو مكلف به في معاملة غيره ،

(١) المواد الثلاثون الواردة هنا تتخذ أهمية خاصة ، لأنها تكاد أن تكون النص الوحيد الذي عرف وبقي لنا من القوانين التي كانت تحكم عمل جمعية العروة الوثقى من حيث التنظيم والعمل الداخلي . ولقد كانت رئاسة الجمعية تسمى (العروة الوثقى) ، وتحتها مستويات تنظيمية ، يطلق على كل مستوى منها اسم «العقد» وما هنا بعض من أصول «العقد الرابع» كتبها الاستاذ الامام بصفته نائب رئيس الجمعية - جمال الدين الافغاني - الذي كان العقل المدبر لهذا العمل الكبير . ولقد وضعنا لهذه اللائحة العناوين الفرعية التي تحدد وتنقسم أغراض موادها .

(٢) إشارة إلى أن التجربة التي تستلهم ويقاس عليها هي تلك التي انتهت بانتهاه عهد الخلفاء الراشدين .

(١) هذه العبارة سمعها الامير شكيب ارسلان من الاستاذ الامام ، ورواها للشيخ رشيد رضا .

(٢) جمال الدين الافغاني .

(٣) من تعليقات الاستاذ الامام في (نهج البلاغة) . انظره ص ٣٨٥ .

وما يفرض عليه إذا زحف الأعداء لحضد^(١) شوكة الإسلام .

(٥) النظر في حال المسلمين لهذا الوقت أخذاً من أقوالهم وأعمالهم للوقوف على احساسهم الديني ومقدار الداعية الاعتقادية ، ليعلم الداء ويعالج بالدواء اللائق به .

(٦) كتب كل فكر وتدوينه مفصلاً ثم مجملاً مع ما تستقر عليه آراء .

(٧) العمل في الدواء بالقول (وفيه الكتابة والتأليف) ، وبذل المال في مساعدة من يقوم بنصر الدين ، وحمل السلاح للمقاتلة بين يديه عند المسكنة .

(٨) كل واحد من أهل العقد مكلف بالعمل ، واعداد أسبابه ، وما لا يتم إلا به ، وبدعوة الناس إلى عقده والارتباط به ، مع الاحتراس التام من كل ما يفيد أن هناك عقداً . والثقة بمريد الانضمام انما تتحقق عند اتفاق آراء أهل العقد عليها .

(٩) يكون معظم الاهتمام بضم الصالحين للأمر من ذوي المكانة على اختلاف طبقاتهم ، من علماء وأمرء ورؤساء عشائر وغيرهم . وفريضة كل منهم أن يعمل للإسلام فيما خوله الله .

(١٠) في كل حالة يراعى تمكين الفكر وتأسيس الارتباط ، حتى يكون عند كل واحد ان مصلحة الكل بمنزلة مصلحة الشخص أو أعلى ، ولا يقبل قول من قائل حتى يكون عمله أزيد من قوله أو مساوياً . العمل بذل المال والروح ، والأول أقرب الدليلين .

(١١) على أهل العقد أن يرسلوا رسلاً إلى نواحي الوطن الحاليين به ، وإلى المواطن المستعبدة من غيره ، متى أمكنهم ذلك .

(١٢) لا يكون الشخص رسلاً حتى يكون سير العقد ملكة راسخة فيه ، ويكون على قدرة كاملة في تصريف القول ، وتوفيق النصح مع طباع المنصوحين وحالة السلطة المعارضة عليهم ، فيكون حكيماً في عمله لا يحتاج لوصية من غيره ، ولا لقيم يلاحظ عمله .

(١) أي كسرماً .

(١٣) يسمح للعقد أن يبعث رسلاً من الخارجين عنه على انهم وعاظ يعلمون المعروف من الدين ويؤيدون مناطق القرآن ، وعلى العقد أن يرسم لهم طريق النصيحة بدون أن يعرفوا أن هناك عقداً .

(١٤) على الرسول ان كان من أهل العقد أن يكشف عقده بما يحس به من انفعالات الناس ، وما يأخذ قوله من قلوب السامعين لدعوته ، وما أثر تعليم الوعاظ المبعوثين من طرف العقد ؟ .

(١٥) من استحق باستعداده الدخول في العقد فعليه أن يقدم رسماً مالياً أقله مائة فرنك وأوسطه مائتان وأكثره ثلاثمائة . ولا يستثنى من ذلك إلا عالم أو مُعْتَقَد عند الناس لا يستطيع أداءاً ، على شريطة أن يبذل العالم وسعه في تبين الحق وبشه ، والمُعْتَقَد جهده في حمل ممتقديه على العمل في مقاصد العقد ، فان استطاع هذان الصنفان تأدية النقد فهم أولى الناس بها .

(١٦) يجتمع أهل العقد في كل أسبوع مرتين للمذاكرة فيما سبق بيانه في الفصل الأول وما بعده .

* * *

النظام المالي للعقد :

(١٧) يجب على كل واحد أن يؤدي في آخر كل جلسة مقداراً من النقد على حسب استطاعته قليلاً أو كثيراً ، يدور على الحاضرين من أصغرهم سنّاً بصندوق صغير له فوهة ضيقة يضع فيها كل واحد ما تيسر خفية حتى لا يعلم من أدى أقل ومن أدى أكثر ، لا يستثنى من ذلك احد ، ويسمى هذا الصندوق « صندوق التبرع » .

(١٨) يحفظ النقد المجتمع من الرسوم الابتدائية والتبرع عند من ينتخبه العقد أميناً .

(١٩) يودع في ظرف تكتب عليه هذه العبارة : هذا مال حق التصرف فيه « لعقد الاخلاص » تحت رئاسة فلان (يذكر اسم الرئيس) .

(٢٠) يستعمل هذا المال في النفقة على محل الاجتماع ولوازمه ، وفي سبيل نشر المشرب^(١) ، وإرسال الرسل الداعين إلى الحق ، وفي اغانة المقصرين [من]^(٢) ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية ، وما يفضل عن ذلك فالنظر فيه للجمعية العليا (جمعية العروة الوثقى) إما مباشرة أو على يد أحد نوابها .

(٢١) يكون للعقد أربعة دفاتر : (أحدها) لحصر أسماء رجاله (ثانيها) لأسماء رسله ، (ثالثها) لحصر النقد المجتمع (رابعها) لاحصاء النفقات .

(٢٢) إذا توفر في الصندوق مبلغ من النقد وافر ، وأمكن تنميته على وجه شرعي مأمون الخسارة ، فعلى أهل العقد أن يدبروا أمر نموه .

(٢٣) على القائم بضبط الحساب في الايراد والصرف أن ينهج الطريقة المعهودة في مركز العقد ، أن يضعوا لها نظاماً حسب المعروف في بلادهم .

(٢٤) لا يصرف شيء إلا بقرار من أهل العقد ، يتفق عليه جميعهم أو أكثرهم .

(٢٥) إذا قضت الحوادث بعمل عاجل يقرب من مقصد الجمعية ، وخيف فوات الفرصة بفوات الوقت ، واحتيج إلى نفقة تقتضي زيادة عن الموجود ، وجب على أهل العقد أن يبذلوا ما في وسعهم لاتمام العمل .

* * *

أحكام عامة :

(٢٦) لا يباح لأحد من رجال العقد أن يذكر شيئاً من أحوالهم ومقاصدهم ومذاكراتهم عند من ليس من مقصده في شيء ، بل لا يباح التصريح باسم العقد وأهله إلا لمن حصلت الثقة بحاله عند رجال العقد .

(١) أي أهداف التنظيم ودعوته .

(٢) في الاصل : مما .

(٢٧) على رجال العقد أن يحمي بعضهم بعضاً ، ويعين كل منهم باقيهم بقدر الاستطاعة .

(٢٨) الاستطاعة لا تفسر بالأهواء حتى يُعَدَّ كُلُّ وَهْمٍ عجزاً ، وإنما هي المعروفة عند المخلصين ، التي لا يعدمها الانسان ما دام حياً قادراً على الحركة .

* * *

(٢٩) إذا رأى أهل العقد أن يزيدوا شيئاً فيما وصلهم من قانون الجمعية حسب حالة بلادهم فعليهم مخابرة من يتولى مواصلتهم فيما يريدون .

(٣٠) القانون الداخلي للاجتماع يضعه أهل العقد .

رسائل سياسية

- ١ -

(١) لوندرا في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٤ م - ٢٨ رمضان سنة ١٣٠١ هـ .

سيدي الأمير الاخطير ، سعادتلوا أفندم ، خضر تلري ..

السلام على نفسك الزاكية ، وهمتك العالية ، وأفكارك السامية ، إنني عهدت فيك ما لا أتوسمه في سواك ، لهذا وجهت إليك روعي في هذه الأسطر ، تندب همتك ، لما هو من أحكام ذمتك لا أنبتك بما فرض الدين ، ففي علمك به أصدق الأنباء ، ولا أنبهك لما غفلت عنه عين سواك ، فأني أجيل نظرك عن الإغفاء ، لا أعرفك بما أوجب الوطن في صراحة نسبك وعلو حسبك ما يلهمك الاحاطة بحقوقه ، ولا أذكرك بما نسي غيرك ، ففي شهادتك أنفع الذكرى .

ساق اليقين جماعة من المسلمين إلى السعي في خير هذه الملة المغلوبة ، واعتصموا بالله ، وليس على الله بعزير أن ينجح سعيهم . يسعون في إرجاع الوحدة المليية ، وتنبيه الحاسة الدينية ، ليتمكن الملة أن تتقي الضيم ، وتخلص من الذل ، ولهم في هذا السعي طرق عديدة ، منها ما ندبونا إليه ، وقد علمت خبره - والله الحمد على ظهور ثمرته في أقطار كثيرة - أفلا ترى من الواجب أن يكون لهمتكم نفحة في مساعدتهم وتعضيدهم في سعيهم ، أنت تعلم أن الأعمال العظيمة في هذا الزمان ، وفي كل زمان ، تحتاج إلى التضافر في الأفكار والتعاون في النفقات ، كل بما يقدره الله عليه ، ولست أخشى أن أقول لك أنك سيد القادزين على الأمرين ، لا يخطر على بالي أن يمنعك من الدخول فيما دخلوا فيه بأس ،

(١) رسالة سياسية ، يدعوه فيها الأستاذ الامام للانضمام لجمعية (العروة الوثقى) ..

كيف وأنت مؤمن والمؤمن لا ييأس ، وقد رأيت العالم ، وقرأت التاريخ ، وشهدت مساعي الأوروبيين ، ووقفت على حقيقة لا يكابر فيها أحد... أن الكثير من القليل ، والكبير من الصغير ، وأن النجاح مقرون بالأمل والثبات في العمل ، فإن لم يكن يقيننا بالله كافياً في حياة آمالنا ، أنه يكفيننا النظر في شؤون أعدائنا ، وهم لا يمتازون عنا في شيء من خواص الخلقة ، وغاية ما عندهم أنهم لا يحقرون عملاً ، ولا يقطعون أملاً ، ولا يأخذ أحدهم رهبة في إداء ما يوجبه عليه دينه أو وطنه .

لا أتوهم خيبة في سعي إلى همتك ، ولا تقصيراً منك في القيام بخدمة ملتك ، بعدما رأيت ما نزل بها ، واستطلعت ما سيطرأ عليها ، والله لا يضيع أجر العاملين ، إنني اليوم في « لندرا » دُعيت إليها مراراً فتمنعت ، وبعد الإلحاح أتيت ، والمأمول أن يكون في الأمر خير .

الرجل الذي نالت مصر في عهده ما نالها يحاول الآن أن يعود إليها^(١) ، ولا أظن أن هذا يوافق مصلحة مصر ، وأحب أن أقف على رأيكم فيه ، فإن جزءاً من عملي في « لندرا » متعلق بالسؤال عنه ، والمخاطبة تكون بالعنوان الآتي إلى باريس ، ومنها يصل إلي ، سيدي الأستاذ^(٢) يهديكم أزكى السلام وسلامي عليكم وعلى من تحبون والله يحفظكم.

(١) الإشارة إلى الحديرو اسماعيل ، وكان في المنفى يومئذ بعد عزله قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر .

(٢) جمال الافغاني .

(١) طال العهد على فراقك ، ولم يحجر القلم بمراسلتك ، حتى خيّل مكان للظنة ومشار للريب .. استغفر الله ، لي من شمائلك روح بروحي ومن همتك قلب بقلبي ، فلست أنساك حتى أكون بمعزل عن نفسي ، ولكن حولتني مهات الشرق عن الغرب بما رآه المولى السيد (٢) من فرصة العمل في هذه الحوادث المتتالية ، فخليته عوناً لنا حيث هو وتحولت الى مقربة من معاهد العروة ومكان القوة ، فكانت المدة من يوم فراقك متبددة في أسفار متلاشية في هواجس أخطار ، واليوم أكتب إليك من وراء ستار ، فلا تهملوني من التذكار ، ورجائي أن يرد إلي من قلمكم ما يرجوه القلب من ودكم وسيدي السيد يهديكم أتم التحية ، والوسيلة تصل إليكم (٣) ، وسلام الله عليكم وعلى كل مخلص والله يحفظكم .

٧ ج ١ - سنة ١٣٠٢ (٤)

(١) كتب هذه الرسالة من منفاه بباريس الى (ش.ي.) وهي مرسلة من الاستاذ الامام بصفته أحد قادة جمعية (العروة الوثقى) ، والى ش.ي. باعتباره عضواً في الجمعية .

(٢) السيد جمال الدين الافغاني .

(٣) اشارة رمزية الى وصول مجلة (العروة الوثقى) لسان الجمعية الى العضو .!

(٤) جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) .

(١) لا إله إلا الله وحده لا شريك له وبه الحول والقوة .

السلام عليكم ، تحية أخ يهزه الشوق اليكم ، وبعد فقد تلقيت اليوم كتابك ، فشمنت به ريح الحمية ، والنعرة الدينية ، وأرجو أن تصل بك بدايتك إلى ما يختار الله لك من حسن النهاية ، ولم يكن ظني في همتك دون ما تبينت من عبارتك ، فليكن سرورك بنفسك ، على قدر شفقتك على دينك ، وحركة ميلك للأخذ بيده ، وتقويم أوده ، فإنما هو الدين المتين الذي أطلق العقل من قيده ، وأخذ على الوهم في كيده ، وهز النفوس إلى نيل الفضائل ، ونكب (٢) بها عن مشايعة الرذائل ، حتى ساد به الضعفاء ، وذلت لسلطانه الأقوياء ، وسبق وعد الله بأن يظهره على الدين كله ، والله منجز وعده لأهله ، وإنما خلقنا الله وكلفنا بصرف همومنا إليه ، وتحويلنا في شؤوننا عليه ، وليس لنا من الحق في أنفسنا وأموالنا ، إلا ما نبذله في تأييد ديننا ، ولا حاجة لله فيمن لم يكن له من نفسه وماله نصيب .

داوم قراءة القرآن ، وتفهم أوامره ونواهيه ، ومواعظه وعبره ، كما كان يتلى على المؤمنين والكافرين أيام الوحي ، وحاذر النظر الى وجوه التفاسير الا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، او ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب الى ما يشخصك القرآن اليه ، واحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم الى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفاً عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبدول ، واعتبر بما قاسى النبي وأصحابه من الجهد والعناء لنصر دين الله ، وما ركبوا من المتاعب ، وما احتملوا من المضاعب ، على ما تعلم من درجة قربهم إلى الله وغفرانه لهم ما تقدم

(١) رسالة سياسية الى احد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) وهو (ش.ي.) .

(٢) نكب اي مال .

من ذنبهم وما تأخر ، واجعل عيشك للآخرة ، واستعد لما وعد الله ، فإن سعادة أبدية لا تنال إلا بسيرة محمدية ، ولن تنال بنوم مُوسد ، على فراش مُمهد ، واعلم أنك مُحاسب على الدقيقة من أوقاتك ، واللحظة من لحظاتك ، إن صرفتها لإعزاز دينك كانت لك ، وإلا كانت عليك ، وأرجو أن يكون كل سعيك خيراً ، يجعله الله نوراً يسعى بين يديك إن شاء الله . أما ما ذكرت من مسألة الشيخ الصغير ، فبودي لو توجه إلى الله كل مسلم ، واعتصم بحبله كل مؤمن ، فما بالك بشيخ من جمال الوصف على ما ذكرت . ومن علو المنزلة على ما بينت ؟ فان تيسر لك السبيل فتقدم لدعوته وادخل إليه ابتداء من طريق لا يعرفه ، وتلطف له في القول ، وان شئت اطلعت على شيء من مقالات (العروبة الوثقى) فإذا انتهيت به إلى ما يعرف ، وأنست منه الميل والرضاء ، فاما ان يكتب الي وإما أن يستعد لتلقي كتاب مني ، ثم سراع إلى الخبر ثم نبئني عن الشيخ (١) ... واسأله ان يكتب الي بالعنوان الذي به تصل إليه كتي ، فإنني قد أذنت أن أبعث اليه ببعض المواد الأصولية التي يجب اعتبارها أساساً للبناء ، كما اعتبرها المستمسكون بالعروة في كل قطر ليتجد المسير ، وإلى الله المصير ، ثم انني الآن في « بيروت » ، وأقيم بها زمناً فإذا كتب فليكن العنوان (٢) ... ولا حاجة لما يزيد عن ذلك ، فإنه يصل إلي بمجرد هذا العنوان ، وبادر للكتابة والسلام .

١٥ ذي الحجة - سنة ١٣٠٢ هـ (٣)

- ٤ -

(١) لا إله إلا الله وحده لا شريك له وبه الحق والقوة .

حضرة الأخ العزيز

ورد إلي كتابكم ، والحمد لله على صحتكم ، وكنت أود المبادرة بإجابته من يوم وروده . لولا أن رقيمكم (٢) صادفني على علة في عيني ، كانت تمنعني النظر في الكتابة والكتب ، والله الحمد على ما خف منها ، اشتد أسفي على فقد الشيخ الصالح ، أوسع الله له من رحمته ، ونفعنا بطيب نيته ، أسفاً على فقد حميٍ لدينه ، مخلص في يقينه ، وإن كان لا أسف على من يلاقي ربه بمثل ما لاقى الشيخ ، انتهت دنياه بغضب الشيطان ، وافستسحت أحراره برضى الرحمن ، ولولا رجائنا في مثل ما أقبل عليه الصالحون لصاقت بنا منازل الحياة ، وغصصنا بأهناً لذاتها ، وشرقنا بأعذب كؤوسها . أما ما ذكرت عن الشيخ الصغير ، فقد كان كتابك السابق يشير إلى رغبة منك في تعليق الأمر بك ، على أنه لو لم يكن فيه مثل ذلك لما أخطأت الظن فيما كلفتك ، ولم استسمن ذا ورَم ، بل على المليء به سقطت ، وإن ظني بك لفوق ما تروي عن نفسك ، ولكن دع عنك ما استصعبت من الأمر ، واخبرني عن اسم الشيخ المشهور به ، واسم بلده ، والقطر الذي تغلب اقامته فيه ، واكتب ذلك بالحرف الفرنسي الواضح ، وأستمع الله في مخبرته بنفسه ، بأسلة قلم أو لسان رسول ، ولا تبطنوا علي في الإفادة ، والسلام عليكم وعلى إخوانك الأبرار ، والله يتولى إعانتكم والسلام .

٢٢ ربيع أول سنة ١٣٠٣ هـ (٣)

(١) رسالة سياسية من المنفى ، مرسله إلى (ش.ي.) عضو جمعية (العروة الوثقى) تتحدث في شؤونها ، وفي اختيار خلف للاحد قادتيا في ذلك البلد بعد وفاته .. الخ .. الخ .

(٢) خطابكم ورسالتكم .

(٣) أواخر سنة ١٨٨٤ م .

(١) اسم لم يذكر حفاظاً على السرية والمصلحة .

(٢) عنوان لم يذكر لسريته .

(٣) سنة ١٨٨٤ .

يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ^(١) واني لأشح بمثله عن هذه المنزلة ،
هداه الله .

ذكرت اسم الشيخ القاضي نخبه ، فلم تُذكر ناسياً ، ولم تُنبّه لاهياً ، زاد بذلك
أسفي ، واشتد على مثله لهفي ، وهل دمعي ، وغشى على بصري وسمعي ، أمطره الله
غيوث الرحمة ، وتوفانا على مثل نيته ، فذلك كان من الصابرين (الذين إذا أصابتهم
مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ
رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ)^(٢) قم على مذهبك ، وادع الى
إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ، وذكر بآيات الله ،
فلأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم .

- ٥ -

(١) أيها المؤمن حقاً ..

لا أدري هل أخاطبك بالأخ الصالح أو بالابن البار ، ولكنني أعلم أنك مؤمن ببلادك ،
هياك الله لرشادك ، تلقيت بيمين يمينك ، وضممت الى يميني يمينك ، بارك الله لك في
عزيمتك ، وحاطك باليمن في نيتك ، ولقد أتيت في عملك هذا سنة المؤمنين من قبلك ،
سارعت الى مغفرة من ربك ، ممتثلاً أمر كتابك المنزل على نبيك ، وسابقت الى جنة من
الله ورضوان .

رويت لي عن صاحبك دون ما أملت فيه ، ولكنني أرى رأيك في استبقائه ، والا
رجاء باليأس منه ، فلعل بارقة من العناية الإلهية تنزع به الى ما هو خير له ، ان شاء الله .
.....^(٢) والله إنا لتصفح قلوب المؤمنين في هذا الأمر ،
تصفح الناشد مواضع الضالة ، لعلنا نصيب من قلب حكمة ، أو نستفيد من عقل بصيرة ،
واننا لتتبع في ذلك أثر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأثر أصحابه والآخذين بسنته ، ألحقنا
الله بهم ، فما باله - يرحمه الله - يرض بما يراه ، إن كان للحق طالباً؟ ولكن لا تحزن ، إن
الله معنا ، ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون .

ان أخلد مغرور الى حضيض الجبن فإنما رضى لنفسه درك العدم ، وانحدر عن أدنى
درجات الوجود ، ولم يزد في حاله أن يكون كأشباه جنباء ، يفوقون عدد الحصباء ،
عاشوا في أغلفة من الخول ، لا يهتدي اليهم الذاكر ، ولا ينصرف نحوهم شكر الشاكر .
هذا بعد أن يكون قد أصاب حظه من المقت الإلهي السكامن في قوله (رَضُوا بِأَن

(١) رسالة سياسية مثل سابقتها ، ارسلها الاستاذ الامام مین منفاه الى احد اعضاء جمعية (العروة الوثقى)

السرية (ش.ي) ، تتحدث عن شئون الجمعية .

(٢) كلمات حذفها الشيخ رشيد رضا من الرسالة .

(١) التوبة : ٨٧ .

(٢) البقرة : ١٥٦ .

(١) لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وبه الحول والقوة ..

سرتي ما نقل إلى كتابك ، أنك استجبت لربك فيما دعا اليه عموم خلقه بقوله : (قل سِرُّوا في الأرض) (٢) وإني استجيب اليه أهل الرغبة فيه ، ولقد حمدت الله أنك لم تجعل سيرك سير الغافلين ، ولم تمر على ما لافاك مرور الداهلين ، بل استعملت بصيرتك ، ونظرت فيما قام لك من أحوال الناس ، لتعلم ماذا أبقت الحوادث فيهم من الاستعداد لقبول الحق ، والميل للرجوع اليه ، وما أظنه ذهب عليك أيام كنت تقلب عين اعتبارك في أطوار أولئك المحجوبين (٣) ، ان ما هم فيه لا يختلف عن عواقب المكذبين ، الذين يأمرنا الله بالنظر كيف كان عاقبة أمرهم ، وما أحل الله بدارهم من بوار ، وما ألحق بعمرانهم من دمار ، وما ألصق بذكرهم من عار وشار ، كيف يختلف الحال عن الحال ؟ وإنما التكذيب أثر غيم يغشى عين القلب فيواري عنها وجه الحقيقة ، فتعمه ظلمة أشبه بظلمة الخسوف ، تملو وجه القمر ، فإذا أظلم القلب ، وهو مستودع السر الذي به كان الانسان انساناً ، فقد أظلم الانسان كله ، وذهبت قواه تخبط في أفاعيلها على غير هدى ، وتعمس عليها أن تلزم طريق الحق والضراط المستقيم ، وهذه الحال كما نراها فيمن ينكر الحق بلسانه ، ويكذب الداعي اليه بانكار بيانه ، نراها بعينها في هؤلاء الخدوعين الذين يزعمون أنهم آمنوا بالله وبرسوله وكتبابه ، ثم هم في أعمالهم وآمالهم أبعد الناس عن سنته وسننه ، وأشدهم التواء على أمره ونهيه ، وقد علمت ان الله لم ينظر الى قوم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ، وأن اليهود لم ينفهم أن آمنوا بموسى

(١) رسالة سياسية ، مثل سابقتها ، مرسله كذلك الى (ش. ي) ، وتتعلق هي الاخرى بأعمال جمعية (العروة الوثقى) ..

(٢) الانعام : ١١ ، النمل : ٦٩ ، المنكبات : ٢٠ ، الروم : ٤٢ .

(٣) المحجوبين ، تعبير صوفي ، والمراد المحجوبين عن نور الحق ، البعيدين عن الطريق الصحيح

وخلفائه من الأنبياء ، أو بما جاؤا به من الوحي الإلهي إيماناً يحاكي ما يدعيه المسلمون في هذه الأوقات ، كان اليهود يعرفون موسى نبياً لهم ، والتوراة وكتب الأنبياء هدايات من الله لعقولهم ، كما يعرف المسلمون ذلك في كتاب الله تعالى ، ولكن الله نعى اليها أحوالهم في مزاعمهم فقال (مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ، بَنَسْنَا مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (١) . فقد جعل تأويلهم التوراة ، وصرْفهم لألفاظها الى غير ما أراد الله بها ، وحيدانهم عن العمل بما دعت اليه ، تكذيباً بآيات الله ، وجعل نقضهم لما حملوا من أحكامها مروقاً منها ، حيث قال (لَمْ يَحْمِلُوهَا) وجعل تصديقهم بها على هذا الوجه بمنزلة احتمال حمار لأسفار ، فهو في عناء من ثقلها ، من بعد من فائدة ما أودع فيها ، أفليس هذا النبأ بعينه يحدث عن أحوال المنتحلين اسم الاسلام في هذه الأيام ؟ ! وانهم حملوا القرآن ثم لم يحملوه ، الى آخر الآية ؟ ألم يكن في ظلم أهل هذا العنوان (٢) وجودهم عن حدود الله ما يستحقون به تسجيل الضلالة عليهم كما سجلت على اليهود في قوله : (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ؟ ! ، وأشد الظلم ظلم النفس بعدولها عن سنن الحق . ألا يصدق عليهم انهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون !! ألا ينعي حالهم (بِأَسْهَمُ بَيْنَهُمْ شَدِيدُ تَحَسُّبِهِمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى) (٣) . ألا يحكي جهلهم (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) (٤) ؟ ! أي أنهم لا يعلمون منه إلا أن يتلوه تلاوة بغير فهم ، فإن طلبوا شيئاً من المعنى لم يكونوا فيه على بصيرة ، إن يظنون إلا ظناً .

إني أستلفتك الى أولئك الذين يتناولون مصاحف القرآن الكريم بأيديهم ، خصوصاً في شهر رمضان ، ثم يطفقون يلوكونه بالسننهم ، ويزعمون انهم يتقربون الى الله بقرآنهم ، ويصعدون الى منازل القرب عنده بنغماتهم ، ورنين أصواتهم ، ويجعلون كل همهم في هز رؤوسهم ، والتوفيق بين الهزات وتموج النغمات ، وما شاكل ذلك من لواحق الصور

(١) الجمعة : ٥٥ .

(٢) أي أهل البلد المرسله اليه هذه الرسالة .

(٣) الحشر : ١٤ .

(٤) البقرة : ٧٨ .

والهينات ، مما قد يعجب له عرفاء الدين ، ويستغرب حدوثه في المسلمين أهل اليقين ، لبعده النسبة بينه وبين دينهم ، والمنافرة الثابتة بينه وبين مقتضى إيمانهم ، حتى إذا انصرف أولئك القارئون ، والتمسوا من قلوبهم عبرة مما قرأوا ، أو عظة مما سمعوا ، لم يجدوا من ذلك قليلاً ولا كثيراً ، بل رجع كل منهم الى هواه وآوى الى قعيدة نواه ، وما كان قد انصرف عن وساوسه ، ولا انقطع عما استحك سلطانته في نفسه من شياطين أهوائه ، إلا في ظاهر ما يُري للناظر ، وإذا سئل أحدهم عن شيء من معنى ما قرأ التجأ الى الجهل ، أو خبط في مضلة من الوهم ، وإذا قيس عمله الى أحكام ما يقرأه وجدت تبايناً ، كما بين الاسلام والكفر ، فبالله الا ما أجبتي : هل نجد فرقاً بينهم وبين اليهود فيما قص الله عنهم في قوله (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ) الخ ؟ ألا تجد الوصول الى الفرق تَزُرُّ الوسائل متعذر الذرائع ؟ ! ولو سردت من أحوال اليهود والنصارى والمشركين ، التي قص الله علينا تحذيراً لنا من التدنس بمثلها ، ووضعها مع أحوال المسلمين في كفتي ميزان الاتزان لا ترجح أحوال المسلمين سوءاً على أحوال أولئك الضالين ؟!!

أصبح المسلم في هذه الأيام حُجَّةً للكافر على كفره ، وفتنة له يَصِلُ بها عما أقام الحق من اعلامه ، فإذا قيل : ان الاسلام خير الأديان بل هو دين الله الذي أخذ به الأمم السابقة ، فضلوها ، فضرهم بأنواع من عذابه في الدنيا ، واستبقى لهم ما لا نهاية له من الشقاء في الآخرة ، طَهَّرَ فيهم بصور مختلفة ، جاء في أكمل صورته ببعثة خاتم الأنبياء ، مستتمساً لنوره ، مكملًا لأمره ، لتقوم به الحجة ، وتتضح به المحجة ، وأصبح هذا القول بألف دليل ، كلها أوضح من الشمس ، وأنقى للشك من ضوء البدر لظلام الليل - رأيت علة واحدة تهدم كل ما بني من الأدلة ، وهي : لو كان الاسلام ديناً صحيحاً ما وجدنا أهله المستمسكين به - في زعمهم - على ما نرى من فساد الأخلاق وسقوط المهم وضلال العقول . هكذا أيها الحبيب أصبحنا فتنة للذين كفروا ، والله ينهبنا على ما صرنا اليه بتعليمه إيانا كيف ندعوه إذ يقول : (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) ، وما كان تعليمه الدعاء إلا لتوسل بالعمل الى ما نطلب منه ثم ندعوه المعونة على ما نقصد من موافقة رضاه ، فلو فقه المسلم لابتعد جهده عما يجعله فتنة للكافرين ، وجعل ورده ليله ونهاره (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا) ،

ولكان همه في أن يكون بكماله قذى في عين أعدائه ، لا أن يكون حقيراً في أعينهم ، ضحكة لهم في محافلهم .

لقد حدث في هذه الأيام الأخيرة ان قسيساً انكليزياً هداه البحث الى شيء من محاسن دين الاسلام^(١) ، فأخذ يثبت ما علم في الجرائد الانكليزية ، وفي المحافل الدينية في انكلترا ، إلا انه يصعب عليه أن يعلن اسلامه ، ويصرح بحقيقة إيمانه ، لانه يخاف ان تطول اليه أيدي الاعتداء من قومه ، وهو يدعو الى الإسلام تحت حجاب انه لا يخالف المسيحية الحقيقية ، بل هو متم لها ، وله فيما يدعو اليه شيعة تنمو في « لندرا » وبيننا وبينه مخاطبات لتشجيعه وتقريبه من حقيقة الايمان ، ولا نعلم اليوم ماذا يكون من نهاية أمره ، وله معارضون كثير من الانكليز وغيرهم ، وإذا تقصيت البحث في جميع حججهم لا تجد في مقدماتها إلا ما يكون راجعاً إلى ما عليه المسلمون الآن من الاخلاق والعوائد والأفكار ، وكلما جاء الرجل لهم بشيء من أحكام كتاب الله ، أو بأثر من آثار المسلمين الأولين ، رأيت أولئك الجاحدين يقابلونه بأحكام يعمدونها المسلمون من حدود دينهم ، ويعولون عليها في أعمالهم ، وهي مُقْصِيَّةٌ لهم عن النكاح ، ساقطة بهم عن أدنى مراتب الرجال ، فكلمهم ردهم الى الله ورسوله رده الى أحوال المنتسبين الى هذا الدين القويم وهم عاره ، وبهم يهدم مناره ، وتخفى آثاره ، لو بقي في أيديهم أمره ، غير اني أرى الله سَيَحُولُ أمر دينه عن هؤلاء الذين لبسوا على أنفسهم ، وانقلبوا فتنة لغيرهم ، ثم ينتقم منهم بأيدي الظالمين والصالحين (فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ)^(٢) - (وَإِنْ تَسْتَوِلُوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ)^(٣) ، فهنيئاً لمن أعد نفسه ، وسبق تعسه ، فشجذ همته ، وطهر نيته ، وقسوم ارادته ، واستجمع عزيمته ، للقاء ركب الله الذي سيفد عليه ، فيكون اما راجلاً في مشاته أو فارساً من كماته أو خادماً في حاجاته أو سيداً في رياسته ، ولا يكون شيئاً من ذلك حتى يكون الله ورسوله أحب اليه من نفسه ، وحتى يكون كتاب الله أصدق الشاهدين له لا عليه ، وحاشا كتاب الله ان يشهد إلا لمن لبي دعوته ، وقبل شهادته ، ونصبه اماماً في محراب الوجود ، يتبعه بصره ، ويحذوه في سيره ، يقوم إذا

(١) هو القش اسحق طيلر . انظر مراسلات الاستاذ الامام اليهص

(٢) الانعام : ٨٩ .

(٣) محمد : ٣٨ .

قام ، ويقعد إذا قعد ، يعظم ما عظم ، ويحقر ما حقر ، وبطلق ما اطلق ، ويقيد ما قيد ، ثم أقام له من زواجه خطيباً على قلبه ، وواظماً يصدع بأمر ربه على منبر له ، يعلمه إذا جهل ، ويوقظه إذا غفل ، ويذكره إذا ذهل ، ويحثه إذا كسل ، ويسرع به إذا أبطأ ، وينهضه إذا تلكأ ، ويستلفته إلى الصواب إذا أخطأ ، يهديه إذا تحير ، ولا يعدو به الخير إذا تحير ، يرد جماحه إذا جمع ، ويكف من غريبه^(١) إذا طمع ، حتى يقيمه على الصراط السوي ، ويصعد به إلى المقام العلي ، وكيف يستمر القرآن قلباً تشغله الأهواء الباطلة ، وتَسْتَوِ كِرْهُ^(٢) الرغائب الزائلة ؟! ، إن القرآن طاهر لا يحاور إلا طاهراً ، وقويم يأبى ان يساكن جائراً ، زكي لا يأنس للارجاس ، عليّ يأنف من مقاربة الأدناس ، فلا عجب اذا استَوْبَل^(٣) المُقَام في هذه القلوب المحتشية بالعيوب ، وتركها وشياطين الوسواس تحبط بها في مخازي الدنيا ومهالك الآخرة .

يا عجباً لمن يدعي الاسلام وهو يعرف من نفسه ان أمراً لو جاءه من أصغر الحكام عليه بلغة غير لغته لما قرت له راحة ، ولا اطمأنت به نفس ، حتى يقف على ترجمته ولا يكتفي بترجم واحد حتى تكون ثقته به كثقته بنفسه ، وإلا راجع ثانياً وثالثاً لدقائق المعاني ، حتى لا يفوته شيء مما حواه أمر أميره فيقع في مخالفته الى غير هواه ، وكلمها عظم مكان الأمر اشتد الحرص على استجلاء مراده ، خشية الوقوع في حذاه^(٤) ، أو ما يبعث الظن الى التحرش بعناده ، وقد يكون الأمر مما يضره ولا ينفعه ، ويخفضه ولا يرفعه ، كل ذلك للبعد عن مَسَاخِطِهِ ، والارتياح إلى مَرَاضِيهِ ، هذا وهو يزعم الاعتقاد بأن القابض على ناصية أمره هو الله سبحانه وتعالى ، وهو المقلب لقلبه ، والآخذ بعنان إرادته ، ثم هذا أمر سام ، ورد له من عليّ مَسْعَال ، رب الأرباب ، وخضع الرقاب ، قهار السموات والأرض ، الذي لا ترد مشيئته ، ولا تخالف إرادته : الكتاب المجيد ، يتجلى به في منازل الرحمة ، ويستفيض منه ديم النعمة ، ويقيم به على السعادة اعلاماً ، ويضع لاجتناء ثمر الكرامة احكاماً ، ويعيد المستجيبين لامره هذا - وهو القادر على كل

(١) الغربة : الحدة .

(٢) الوكرة تأتي بمعنى الوثوب ، والسرعة .

(٣) رآه وببلا ..

(٤) معاداته ..

شيء - أن يُكْتَن لهم في الأرض ، ويُخْدِمَهُمْ أَهْلُهَا ، ويعلمهم الأعْلِينَ فيها ، وان تكون عزتهم مقرونة بعزة الله ورسوله ، وأن لا يبيد سلطانهم ، ما ثبت إيمانهم ، ولم يشبه كفرانهم ، كما قال (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)^(١) .

وليس في المواعيد السماوية اصرح مما وعد الله في كتابه المبين ، ولا أقطع للشبهة منه ، ثم زادهم على ذلك نعيماً أبدياً ، وأوعدهم في المختلفة خزيًا دنيوياً وشقاء سرمدياً ، والذين يكفرون ، وسجل عليهم أنهم الفاسقون ، هم الذين تبطروهم النعم فتستلزم عن مقامات الشكر ، ثم تنتابهم الغفلة فيعدلون عن سبيل الذكر الحكيم ، ومن فسق عن أمره أحل به غضبه ، وانفذ فيه عامل انتقامه ، وسلبه ملابس انعامه ، اما بيشقي مثله ، أو ولي من أهله ، ثم ضاعف له العذاب يوم القيامة ، وأخلده فيه مهانا ، إلا أن يتوب فيغفر له ما قد سلف ، ويعلم المخدوع ان صاحب هذا الأمر العلي مُطَّلِع على السرائر ، بادية لعلمه صفحات الضائر ، ومع هذا وذاك لا يتفهم أحكامه ، ولا يتبع اعلامه ، وينبذه وراء ظهره ، كان لأعلم له بنهيه وأمره ، ويمني نفسه ان ينال ما ادخر الله لاوليائه إذ قصرت همته عن نيل سعادة الدنيا - ليتنعم به في الآخرة ، شهوة تحول دونها اعماله ، وأحلاماً تنافي صدقها احواله ، وما أعجب حال من يزعم الايمان بالله ولا تقنى اهواؤه في إرادته ، ولا تضمحل نشزات طبعه لمهابته ، ولا تتضاءل عزائم نفسه لعظمته ، ولا يجعل القسم الأعظم من حياته للسمي في مرضاته ، ولا يبذل من نفسه وماله ما لا يخسره في مآله .

حدثني عن الياثسين من عليّة «ق»^(٢) واشباههم ، فهؤلاء لم يياسوا من الله حتى ساء به ظنهم ، وما ساء ظنهم حتى انتقض ايمانهم ، فحالم حال القائلين (مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا)^(٣) ، ورويت لي عن أهل النفرة سكنة «ص»^(٤) فهؤلاء

(١) النور : ٥٥ .

(٢) اشارة الى اسم البلد المرسلة اليه الرسالة ، حذف لدواعي السرية والمصلحة ..

(٣) الاحزاب : ١٢ .

(٤) اشارة الى اسم بلد ، حذف لدواعي السرية والمصلحة .

بقيت فيهم بقية لا بد ان يؤيدوها بالعمل ، ولا مكمل لما بقي فيهم إلا رجوعهم الى الله ورسوله ، ولن يرجعوا اليه حتى يكون مزاج وحدتهم وحبل اعتصامهم كتاب الله ، يهزون به همهم ، ويلعمون به شعهم ، ويشهدون الله انهم نصره في الأحوال والأعمال ، فينصرهم في مواطن الجلال ومواقع الجلال .

ان كنت وثقت بشيخ الاسلام الذي ذكرته فخذ العهد عليه ، وسق اليه ببعض كتابي هذا أو بأكمله ، ان رأيت ذلك ملائماً لحاله ، وإلا فزدني فيه بصيرة فأكتب إليه بما يلهمه الله .

وافيني بكتبك بما أمكن من السرعة ولا تبطئ علي بعد الآن والسلام .



- ٧ -

(١) لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وبه الحول والقوة ..

أيها الأخ الصادق أيده الله .

طال عهدنا بك لم نر منك كتاباً ، ولم نلتق عن لسان اخلاصك خطاباً ، وإبطاؤك عنا ، مما يقلق الخواطر منا ، لا خوفاً على إيمانك ، ولا ريبة في درجة احسانك - نعوذ بالله - ولكن خشية أن يكون عرض لك من العوارض الجسدانية ، أو خالطك في الأحوال المعاشية ، ما قبض من يدك ، أو فت في عضدك - حماك الله - فرجاؤنا ان لا تفوت فرصة تمكنك من سوق خطابك الينا حتى تنتهزها ، فان لسكون القلب بالاطمئنان على سلامتك قيمة عليية في نفوسنا ، فقد لا يخفأك انكم في مكان مخافة ، ومحل مضيق ، تضطرب عليكم منه القلوب ، وتذهب وراءكم فيه النفوس ، وان صادقاً مثلك لجدير أن يحرص عليه ، وان تعنى الأرواح بالتطواف حواليه (٢) .

كان لكتابك المفصل وقع جميل ، ولك على القيام بتحرير مثله الشكر الجزيل ، فليكن العمل على ذلك المذهب حتى يصفو المشرب ، ويتضح المطلب ، ان شاء الله . أما وصيتي اليك فأقتصر منها اليوم على ما أوصى به رسول الله ﷺ معاذاً رضي الله عنه إذ قال له « أوصيك بتقوي الله وصدق الحديث والوفاء بالعهد وإداء الأمانة وترك الخيانة وحفظ الجوار ورحمة اليتيم ولين الكلام وبذل السلام وحسن العمل وقصر الأمل (في الدنيا) وقصد العمل ولزوم الايمان والتفقه في القرآن وحب الآخرة والجزع من الحساب وخفض الجناح وإياك أن تسب حليماً أو تكذب صادقاً أو تطيع آثماً أو تعصي إماماً »

(١) رسالة سياسية ، مثل سابقتها ، الى نفس الشخص (ش ي) ، تدور حول ذات الموضوعات .

(٢) توحى هذه العبارة إلى ان مقام (ش ي) هو مصر ، التي كان الانجليز قد احتلوا يومئذ .

عادلاً أو تفسد أرضاً ، أوصيك باتقاء الله عند كل حجر وشجر ومدر وان تحدث لكل
ذنب توبة ، السر بالسر والعلانية بالعلانية .»

هذا جماع من مكارم الاخلاق يعم ما نحن فيه وما وراءه ، والخير في جمعه . فالدين
بناء وهذه أعراقه ، ولا يتم اعلاؤه حتى يتم ادناؤه ، ثم لا تنس قول عائشة الصديقة رضي
الله عنها : كان خلقه القرآن : فقد ابقى الله سبحانه في نبيه ﷺ مظاهر من صفات
البشرية تبدو لها آثار ، تلحظها البصائر والأبصار ، ثم حددها في كتابه ، وهديها في محكم
خطابه ، تعليمياً لأمته وإرشاداً لتبعية ملته ، فكان في ذلك أعظم فخره ﷺ حيث
قال « أدبني ربي فأحسن تأديبي » ، ولا بركة لنا في شيء من أعمالنا إلا باتباع سنته ،
والسير على المأثور من سيرته ، والتخلق باخلاقه والتماس خلاقه ، واقتفاء أعلاقه ، هذا
صلاحنا وهو سلاحنا (إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) (١) -
(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (٢) .. وعلى هذا فليكن
دأبك ، حتى يُظهر الله أمره ، ويعلن سره ، وإياك والملل ، فالخطب جلل وقضاء الله
اجل ، ومع هذا كتاب من الأمير أوصله إلى صاحبه ، حسب رأيك ، والسلام عليك وعلى
كل صادق الإيمان ثابت الجنان .

٦ صفر سنة ١٣٠٥ هـ (٣).

- ٨ -

(١) لا إله إلا الله ، وحده ، وبه الحول والقوة ..

تلقيت رقيمتك على قلق من تباطؤ أخبارك ، فقر خاطري بالاطمئنان على صحتك ،
تأكدت الثقة من خلوص ارادتك ، وما كنت لأرتاب في عهدك بعدما أعطيت ميثاق
بيمينك ، وأنت مؤمن قد جعلت الله عليك وكيلاً ، ولو عرض لي الشك في وفائك لكان
غمزاً مني على إيمانك ، وأعوذ بالله أن أغمز على مؤمن وهو مخلص في إيمانه ، أما حُنُوِي
عليك وإخفائي السؤال عنك ، فهو مما توجهه على صلتك بك والارتباط بميثاقك ، بل
ذلك أيسر الحقوق عندنا ، وأوجبها في ذمتنا ، وما أنا بالمتفضل في ادائه ، وما أنا
بمنجاة من اللوم ان قصرت في إيفائه ، ستعلم الحقيقة من هذا إذا سنى الله لعصابتك أن
تظهر ، وأذن لها أن تسفر .

بعد هذا هل أنت على ما أوصيتك سابقاً من مداومة النظر في كتاب الله ووعد
ووعيده وقصصه وعبره ؟ هل ذهبت بنفسك الى ما قبل ألف وثلاث مئة سنة ووقفت
بين يدي سيد النبيين ، وهو يتلو كتاب الله على خُلَص المؤمنين ، فسمعت كما سمعوا ،
وفهمت على مثال ما فهموا ، وزججت بروحك في مجامع تلك الأرواح الطاهرة التي آزرته
وآوته ونصرته ؟ هل خرقت حجاب المُحَدَّثَات ، وفرقت ستائر البسدة ، وخالطت
أهل النور ، وصافحت قوماً صدقوا ما عاهدوا الله عليه ؟ إن لم تكن فعلت فأليك أن
تفعل والوسائل متوفرة لديك - عقل وحسن يقين ، وكتاب الله فيه تبيان كل شيء وفيه
سيرة نبيه ﷺ والذين معه (محمدٌ رسولُ الله والذين معه أشِدَّاءُ على الكفَّارِ رُحَمَاءُ
بَيْنَهُمْ) (٢) ، (إِنْهَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَّيْتُ

(١) رسالة سياسية ، تناقش أمور الجمعية ، مع صاحب من أعضائها هو « ش. ي » المرسلة إليه
الرسالة السابقة .

(٢) الفتح : ٢٩ .

(١) محمد : ٧ .

(٢) آل عمران : ٣١ .

(٣) سنة ١٨٨٧ م .

عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون (١) .

لا يميل بك عن طريق الحق قلة السالكين فيه ، فوالله إني لأرى المؤمن في جيش من يقينه ، وحصن من ثقته بربه ، يثبت بها في المزالق ، ويدراً بمنعتها غائلات المهالك ، وانه لفرح به إذا حزن الناس ، ومبتهج فيه إذا اشتد البأس ، واستحكم اليأس ، وأني لأرى المنافق في مزعجات من وساوسه ، وموحشات من خسائسه .

كريشة في مهب الريح ساقطة لا يستقر لها حال من القلق

وإنه لسريع الهزيمة ، قليل الغنيمة ، وما كنت لآتي في وصفه شيئاً بعد ما قص الله عنه في كتابه ، وكتاب الله حي لا يموت ، شاهد على الأحياء كما شهد على الأموات ، وما كان المنافقون زمن نزول القرآن ليختلفوا في الحقائق والصفات عن أشباههم من أهل هذه الأوقات ، فتوخ من نفسك ما أثنى الله عليه ، وتنح بها عما وجه باللائمة إليه ، وإياك والأعالي ، وفساد التأويل ، فإنها حبال الشيطان ومذهبة الإيمان ، نعوذ بالله .

كنت سألتني عن العمل في العقد المالي فأشرت إليك أن تبعث به إلينا في بيروت ، ثم لم يكن له ذكر في كتبك من بعد ، وإني أعيدك من الضن بئسير مثله في سبيل ربك ، ترجو ثوابه وتكتفي حسابه ، وأبعدك عن مراحمي النداء الإلهي في خطاب قوم (ها أنتم هؤلاء تدعون لنشدنهم في سبيل الله ، فمنكم من ينجح ، ومن ينجح فإنتما ينجح عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء ، وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) (٢) ، ولكنني ألتمس لك من نفسي أعذاراً تخيلها الثقة ، وتمثلها المحبة ، فلو علمت الحق فيما أبطأ بك أفهمت القوم عذرَكَ .

أما ذلك الشيخ ، فإن نكت فإنما ينكت على نفسه ، غرته الحياة الدنيا وغره بالله الغرور ، فقطع ما أمر الله به أن يوصل ، ووآد من حاد الله ورسوله ، وباع نفساً شريفة بثمن بخس ، وأضاع سعادة أبدية بمتاع قليل (إن الذين ارتدوا على أدبارهم من

بعد ما تبين لهم الهدى ، الشيطان سول لهم وأمل لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كسروا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم ، فكيف إذا توفيتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ، ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكسروا رضوانه أحبط أعمالهم) (١) بشره بأن سيؤخذ من مأمنه ، ويزلزل من مسكنه ، ومن أعان ظالماً سلط عليه ، ومن يخذله الله فلا ناصر له ، ولئن أمهل أياداً فوالله ما أمهل ، ولقد كان خيراً له لو ابتعد ولم يعد ، وباعد قبل أن يعاهد ، ولكنه أقبل ثم ولى ، وأمسك ثم خلى ، فلصق به عار الغادرين وحقت عليه جريمة الناكثين (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) (٢) ، وما ضره لو سالم القوم بظاهره ، وبقي مع الله بباطنه ، فأخذ حظاً من دنياه وحظاً من آخرته ، هل ظن أنهم أشد سلطاناً عليه من قهار السموات والأرض ؟ أم أنهم أنفذ إلى باطنه علماً من عالم الغيب والشهادة ؟ ! ، فأعطى للقوم قلبه ، وأبقى لله سلبه !!

(٣)

(١) محمد : ٢٥ - ٢٨ .

(٢) الشعراء : ٢٢٧ .

(٣) كلمات محذوفة من آخر الرسالة .

(١) الانفال : ٢ .

(٢) محمد : ٣٨ .

وأنا اليوم فيه أتعرف الوجوه ، وأتذكر للعيون^(١) ، وأسأل الله نجاح العمل وإقبال الأمل .

ان لي في حميتك رجاء عرفه المخلصون ، وهم لتحقيقه منتظرون ، فادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، فَإِنَّ فَنَاءَ فِي الْحَقِّ لهُو عَيْنُ الْبَقَاءِ ، وَإِنَّ نَعِيمًا فِي الْبَاطِلِ لهُو الشَّقَاءُ ، فاستكثر من الاخوان ، ونقمهم من الخَوَّانِ ، واثبت بهم على أصول الشريعة ، وأرجع بهم إلى سيرة صاحبها عليه الصلاة وأتم التسليم ، وليكن القول من مولاي الصادق تأسيساً لا تدريساً ، ولا تكون كلمة إلا وغايتها عقد يبرم ، ورباط يحكم^(٢) ، استغفر الله ان انبه يقظان ، أو أهدي البيان لمعدن العرفان ، ولكن ذلك حديث نفسي لنفسي ، وخطاب قلبي لقلبي ومن عليّ بانبائك وما يكون من اثارك ، الهاني مشهدي منك عن طلي لترجمة حياتك ، فلو تفضلت بارسالها من قلم أحد تلامذك لتثبت في صحائفي ذخيرة لي ولخلائفي .

وإذا رأيت...^(٣) فنبته ان قوة الاتحاد في الجنوب أفرغت قوة النيران في الشمال^(٤) ، وان نيران القلوب اذابت مدافع الكروب ، وما النصر إلا من عند الله يؤتيه الصادقين ، ويولي المخلصين (إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ)^(٥) ، اما والله ان غلبَ السامون عن تفرق وتحاذل فلن يفلبوا عن ضعف وقلة ، ولكن (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًا مُرْشِدًا)^(٦) .

السيد^(٧) يهديك السلام ، وقد أخذت في ترجمة رسالته في نقض مذهب

١ - اي انه كان مختفياً عن اليون . عيون الجواسيس ، يتحرك في سرية .

٢ - وهو يطلب منه إقامة « تنظيم » لا مجرد الدعوة لفكر الجمعية .

٣ - لم يذكر الشيخ رشيد رضا الاسم المعنى هنا ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

٤ - اشارة الى اثر ثورة السودان على الاحتلال الانجليزي لمصر .

٥ - محمد : ٧ .

٦ - الكهف : ١٧ .

٧ - السيد جمال الدين الافغاني .

^(١) أكتب اليك والله أعلم بما أثبتتَ فَضْلُكَ في قلبي من الود ، وما يُهَيِّجُ أدبُكَ في فؤادي من الشوق ، وبودي لو أن عبارة تحمل ما في نفسي اليك ، ولكن حكمة الله في قصور العبارات أن يكون الفضل لثقة الكريم وفراصة الحكيم .

قد يكون لك ظن فيما أبطأ بي عن مراسلتك هذا الزمن الطويل من فراقك ، وحاشا أن يكون تساهلاً في الحق ، أو تغافلاً عن فريضة الود ، وإنما هو أرقط^(٢) الحوادث وثب على أوقاتي فمزقتها ، وغول الكوارث انبسط فيها فضيقها . من يوم فارقتك ما استقر بي مكان حتى الآن ، ذهبت الى باريس فما عبّدت ان تلقيت من الرأي الجديد ان أنحو جهة الشرق ، حيث مسيل الحادثات ، ونحرق الذاريات ، فمررت على بلاد كثيرة منها مدينة (كذا)^(٣) ، عملت في جميعها على احكام العروة^(٤) وتمكين عقودها ثم أصعدت بعد ذلك إلى :

(بلاد خلعت به عذار شيبتي وطرحت في كف الخطوب عناني)

(٢) هي رسالة سياسية مرسلة الى احد القادة في الشرق .. وواضح من عباراتها ان الاستاذ الامام يطلب فيها من المرسل اليه اشياء من بينها الدعوة لجمعية « العروة الوثقى » وضم الاعضاء لها .. والرسالة مرسلة الى « من ش » .

(٣) ثعبان .. والارقط هو الذي تعلوه نقط صفار سوداء أو بيضاء أو حمراء أو صفراء ..

٣ - لم يذكر الشيخ رشيد رضا اسم المدينة ، حفاظاً على سرية تحركات الاستاذ الامام في مهامه تلك ، حتى بعد انقضاء ذلك العهد ، لان في كشف هذه الامور ما يضير آخرين حرصوا على بقاء علاقاتهم السابقة بالجمعية سراً من الاسرار .

٤ - جمعية العروة الوثقى .

الطبيين^(١)، وعند تمامها أبعث اليك بها، فان حسن لديك طبعها في حاضرتكم فذلك لكم،
والوسيلة تصل ان شاء الله اليكم^(٢)، وسلامي على روحكم الزكية، وعلى كل نفس صادقة،
ورجائي سرعة الاجابة والسلام.

٧ جهادى الأولى - سنة ١٣٠٢ هـ^(٣)

- ١٠ -

(١) لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبه الحول والقوة ..

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتَرَدُّونَ
إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)^(٢).

كتبتم إلي بانكم - اجتمعتم، جملة من الصادقين وأهل الحمية، للنظر في تقويم ديننا،
والأخذ بما يرضي إلهنا ويقر عين نبينا، ثم حدثت بعد ذلك الأحداث، وتلك سنة الله
في الأولين والآخرين، منه بداية كل عمل صالح مقبول لديه، محفوف بالعناية منه، ولم
يمنعني حدوث ما حدث عن مخابرة من أنوب^(٣) عنهم بما كان من اجتماعكم، ثقة مني بهمته،
وصدق عزيمتك، فورد لي الأذن بتسمية مجتمعكم^(٤)، وإرسال بعض القواعد التي يبتدأ
بها العمل^(٥)، واليوم أبعث بها اليكم، وأمل أن تكون في حرز الصيانة، وان تكون
مرجع الاعمال ان شاء الله، فاذا وصل اليكم ذلك، فخذوا عهدكم على القسم المذكور^(٦)،
وانتخبوا رئيسكم، وعجلوا الخبر بما انتهيت اليه، وفصلوا اسماء من معكم، وألقاهم،
ومواضع اقامتهم، وسموا لنا رئيسكم، وكتان السر أول وصيقي اليك، وهو نهايتها،
والسلام على أهل العقد الرابع من عقود العروة الوثقى، والله يتولى اعانتكم. رسالة الرد
على الدهريين أشرفت على نهايتها من الترجمة، وستطبع في بيروت ان شاء الله، ومتى
تمت أرسلنا اليكم منها.

(١) هذه الرسالة مرسلة الى من ارسلت اليه الرسالة السابقة (س.س) .. وهي من الرسائل الهامة التي
تلقي ضوءاً على سبيل جمعية (العروة الوثقى) في الدعوة والتنظيم ..

(٢) التوبة : ١٠٥ .

(٣) اشارة الى القيادة العليا للجمعية ممثلة في جمال الدين الافغاني .

(٤) اي اعتماد هذا الفرع كجزء من تنظيم الجمعية .

(٥) هي أهداف الجمعية ونظامها وسبلها في الدعوة والعمل .

(٦) هو القسم الذي كان يقسمه أعضاء الجمعية، انظره في ص

١ - هي رسالة الرد على الدهريين للأفغاني . ترجمها الاستاذ الامام بمساعدة « لعارف ابي تراب »
تابع الافغاني .. وكانت الترجمة عن الفارسية .

٢ - اشارة رمزية لوصول (جريدة العروة الوثقى) سرّاً .

٣ - سنة ١٨٨٤ م .

(١) أيد الله بك الحق ، وأعانك على العمل بما وهبك ، عرفاناً تنير به أفئدة السذج من قومك ، وترد به جيمّاح الغاوين من عشائرك ، ويقيناً في الدين ينهضك إذا قعد المرتابون ، ويشد عضدك إذا ضعف الواهون ، ومكانة في قلوب أشياحك ، تمكن الثقة بك ، والاستمسك برأيك ، وسعة في البيان ، تقطع بها طريق الشيطان ، فتوجه عزمك للنصيحة ، وجادل بالتي هي أحسن ، وإذا أخذت من أحد بجبل فلا ترسله ، ومن وسوست له نفسه بالقطيعة فلا تقطعه ، وصلّ حبالك وحبال المهتدين بجبل الله ، وكن على ثقة من الفوز ، ويقين من النجاح ما دام هدّئي النبي هديك ، وسعي الأصحاب سعيك ، وإن أشكل عليك أمر ، واشتبهت لك المنافذ ، فاخوانك كثيرون ، وهم بمعونة الله في عونك ، كما أنه لا غنى لهم عن الاستعانة برأيك (٢) ، ومقامي اليوم في بلد ما كنت أحتسب الذهاب إليه وإن كان أوفر لهفي عليه ، ولكن مكاتبتك تصل إلي أن شاء الله بالطريقة التي تراها صحيحة هذه الأسطر (٣) ، وسلامي على قلبك الطاهر ، وشوقي للججابة وافر ، والوسيلة تصل إليك (٤) ، والسلام .

٧ جمادى الأولى سنة ١٣٠٢ هـ (٥)

(١) السلام عليكم ، وعين الله ناظرة اليكم ، وبعد ، فقد وصلني اليوم كتابك يحمد منك اخلاصاً طوبته ، واختصاصاً بالله حويته ، ويشكر منك استعداداً للمألة الله على أمره ، ومظاهرة لاقامة الحق ونصره ، ويثني على معرفتك ما آتاك الله من الحول ، وما رزقك من الطول ، ونزوعك لشكر إياه على ما آتاك ، بالعمل فيه لآخرتك ودنياك ، ولم يفتك الاعتبار بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ) (٢) : الآية : ولا بقوله (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ، وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (٣) . ولن يعجز مؤمن وإن ضعف حاله ، وقل ماله ، إن يأتي واحدة مما ذكر الله ، فكيف بك وقد آتاك الله بسطة جاء في قومك ، تستطيع بها تقويم طباعهم ، وتهذيب عقولهم ، وردهم إلى ما انحرفوا عنه من طريق الشرع القويم ، وتنبيههم لما غفلوا عن رعايته من طلب الشهادة ، وعدّها أفضل ذخائر السعادة ، وإن لله يداً عندك بما آتاك ، ولست تأمن مكره في حفظ نعمته عليك لعقبك ، إن امننت ذلك لنفسك ، إلا أن تؤدي حق الله فيها ، ولا تؤدي حقه حتى يكون معظمها منصرفاً لأعزاز دينه ، وإعلاء كلمته ، والجهاد للحق حتى

(١) رسالة سياسية إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) وهو نفسه المرسل إليه الرسالة السابقة .

(٢) التوبة : ١١١ .

(٣) التوبة : ١٢٠ .

(١) هي رسالة سياسية إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى)

(٢) إشارة إلى العلاقات السياسية بين العضو المرسل إليه الرسالة وباقي أعضاء الجمعية .

(٣) إشارة هامة إلى أن الجمعية قد اتخذت سبلاً سرية منظمة للمراسلة (شفرة) .

(٤) إشارة رمزية إلى وصول جريدة (العروة الوثقى) سرّاً للعضو .

(٥) سنة ١٨٨٤ م

يظهر ، وفي الباطل حتى يُدْحَر ، فاوصيك - وما أنت بحاجة للوصية - أن تجعل كتاب الله إمامك ، وأن تأتمر له ، كما كان نبيينا وأصحابه يأتمرون له ، فلم يكلفهم الله دوننا ولم يسأحنا الله دونهم ، وليس بين الله وبين أحد من خلقه هَوادة في فريضة فرضها ، أو سنة سنّها ، وإياك وتعلّلات النفوس ، وأهاويل الأوهام ، فانها من مُضِلّات العقول ، ومداحض الهلكة ، وجند الشيطان ، وليس بينك وبين الحق إلا أن تهتم ، وتخلص لله همك ، فتكون يد الله على يدك ، يؤيدك ، ويأخذ للحق بك ، والله لا يعين خاذله ، ولا يضيع عملاً أُخْلِصَ له .

ألا أيها الشيخ الجليل .. ان الله قد اشترى منا حياة دنيئة ، لو طُلِبَتْ من عاقل لجاد بها بلا عوض ، لقيامها على قواعد الإثْماع ، وقوائم الأوصاب ، ببدايتها ضعف ، ونهايتها عجز ، وما بينها خروج من أحدهما دخول في الآخر ، ما فات من لذاتها يُؤَلَدُ الأسف على فواته ، وما حضر مشوب بالجزع على ذهابه ، واللهف الدائم على تحصيل ما يؤمل منها ، فليس فيها حال تخلو من آلام ، وقد وعدنا ربنا حقاً أن يعوضنا عنها سعادة أبدية ، في حياة أبدية ، لا يشوب لذاتها ألم ، ولا يمازج صفوها كدر ، وذلك عندما تسلم له السلعة تامة في نهاية الأجل ، فإن لم نقبل بيعة الله في ذلك كنا المغبونين ، وإن لم ندفع له سلعته خالصة كنا الخاسرين ، حياتنا ذاهبة إلى الفناء رغماً عنا ، وليس لنا من أمكان للخلود فيها ، فانظر إلى رحمة الله في شرائها منا ، وإجزال العوض ، وتعميمه حتى كأنه يساومنا ملكاً لنا ، وفي سعتنا أن نستبد به عليه ، ونمنعه مراده منه ، جلّت عظمته ، ووسعت رحمته ، الا فلنتق الله ولا نبخل عليه بما هو له ، ولا نُغَرَّ بأملائه لنا ، ومطاوَلتنا عليه ، فَشَمَّرَ عن ساقك ، وأحسر عن ذراعك ، واذهب الى الله بخير الذخائر ، وهو تأليف عباده على الحق واستجاشة قلوبهم للدين ، وتأليبهم على تلبية داعي الإيمان ، والله يتولى ارشادك في جميع الأحوال ، أما حادثة الشيخ فقد مسنا منها ما مسه ، ولم يكن ما وجدنا منه أقل مما وجدته ، ولم يغب عنا شيء من أطرافها ، وقد جهدنا فيها ما استطعنا ، وربما رأيتم أو سمعتم بما أطالت به جرائد (باريز) في المدافعة عن الشيخين ، وتعنيف الحكومة على ما فعلت ، وذلك بمحاورة من تعلمون هناك ، ولقد تنازعني في هذه الحادثة مسرة وحزن ، أما المسرة فلأن الشيخ قام على طريق الصديقين يتلقى من الاختبار الإلهي ما تلقوه ، لينال من رضاء الله - إذا احتسب - ما نالوه ، وأما

الحزن فلما عسى أن يكون قد خالط قلبه من ألم المحنة ، والأسف على المصيبة ، والمحمد لله على رجعة من غيبة وأسأله وقايتكم جميعاً من كيد الغادرين ، وعدوان الظالمين ، وأن ينزع بخواطركم اليه ، ويؤلف قلوبكم عليه . وبعد هذا فنبشني عن العنوان الذي به أكتب اليك ، وأخبر الشيخ أن يكتب إلي بعنوانه ، فقد أذنت بأن أبعث اليه ببعض القواعد التي ينبغي أن يرفع البناء عليها ، وإذا كتبتم إلي فليكن بعنوان ... (١) وعجل بالاجابة ما استطعت والسلام .

١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ هـ (٢)

(١) عنوان سري ، لم يذكر حفظاً للسلامة والمصلحة .

(٢) سنة ١٨٨٤ م .

(١) لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وبيده الحول والقوة ..

ثم وصلني كتابكم وكتاب أخي الفاضل محمد ش^(٢) ، وقد آسفني - والله يعلم - ما بلغ الأسف مني خبر وفاة سيدي الشيخ والدكم ، إلا أن ذلك مصير لا بد من الانتهاء إليه ، وإن عظم الأسف عليه ، وفيما عند الله سلوة الأبرار . أمّا ما ذكرت في كتابك من اسم الظاهرية ، فلم يكن ليخطر على بالي توجه فكركم إليه ، فإن المذكور في القسم تحكيم كتاب الله في الأخلاق والأعمال ، بلا تأويل ولا تعليل ، ومن الظاهر البين أن المراد من الأعمال عزائها من الجهاد في الله حق جهاده ، وبيع النفس في مرضاته ، والسعي لإعزاز دينه ، والقيام بحفظ أوامره ونواهيه ، التي يكفر جاحدها ، ويفسق الحائد عنها ، ويشهد بذلك اقتران الأعمال بالأخلاق . فكيف ذهب خاطر سيدي إلى العقائد أو أعمال الفروع ؟ وليعلم سيدي أننا سنيون أشعريون أو ما تريدون ، وإننا في أعمال العبادات دائرون بين المذاهب الأربعة ، فمننا المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي ، وفي المعاملات على مذهب حاكم البلاد ، إن وافق واحداً منها ، فإن كان على غيرها توقينا المرافعة إليه ما أمكننا ، وإنما ذلك القيد ليخرج الداخل معنا من حكم قوله تعالى أفتؤمنون ببعث الكتاب وتكفرون ببعث^(٣) ؟ ! . وليمتاز المؤمنون بالكتاب عن الذين يزعمون الإيمان به ، ولا يأخذون بشيء من أحكامه إلا صوراً من الأعمال لا ينظر الله إليها ، وأولئك قوم عرفناهم وعرفتموهم ، يهونون على أنفسهم ضيم الدين ، لا يحزنون لذلك ، ولا

(١) هي رسالة سياسية بعث بها إلى أحد علماء المسلمين ، في بلد غير مصر ، يناقشه حول الخطوط الفكرية لجمعية (العروة الوثقى) ، وعلاقتها بالمذاهب الإسلامية ، وهي هامة في لقاء الضوء على هذا الموضوع .

(٢) رمز للقب ، استغنى به عن الاسم الحقيقي ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(٣) البقرة ٨٥ .

يعملون لمحايته ، ويتعللون باليأس ، ويحتجون بالبأس ، يفرون من الله فيما ألزمهم عمله ، ويسألونه المعونة على ما نهاهم عنه ، ويركنون في ذلك إلى التأويل والتفسير ، ولو أن شيئاً من المكروه أصابهم لرأيتهم يطيلون الأحزان ، ويحشدون الأشجان ، ولو عن لهم حطام من الدنيا رأيتهم يشدون المآزر ، ويشمرون عن السواعد ، كأنهم للدنيا خلقوا ، وكأنهم فيها يخلدون .

لعل في بياني هذا كفاية ، ولو وسع الوقت أطول منه لأتيت بما تملك تلاوته ، وأما ما ذكرته في أمر المواد ، من أنها لا توافق بلادكم ، فلم أعرف له سبباً ، فانها مواد عمومية ، جرب العمل بها في اقطار مختلفة ، والحمد لله صادفت نجاحاً ، فإن كان ذلك كما ذكرت فابعثوا بها إلي في أول بوسطة ، وأقسم عليك بالله الآخذ بناصيتي وناصيتكم أن تنقلوها لهما ضرورة ، ولا تنسخوا من موادها مادة ، لأردها من حيث جاءت ، ثم ابعثوا إلي بما تجدونه موافقاً لكم لنطلع عليه ، فإن رأيناه موافقاً سألنا لكم إقراره^(١) والسلام عليكم وعلى من يتصل بكم .

(١) تلك إشارة هامة إلى مرونة برنامج الجمعية ونظرتها لاختلافات واقع المجتمعات الإسلامية .

(١) بسم الله الرحمن الرحيم .

(يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْنِهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) (٢) . وذلك الذي وفد إليكم من القسم الذي سماه رسول الله ﷺ « المنافق العلم للسان » ، وهو جاسوس للحكومة القائمة في دياركم ، فاحذروه ، ولكن وليكن حذركم حذر الحكاء ، لا يتبين منه علمكم بحاله ، وتَحَفَّظُوا منه كل التحفظ ، وإياكم ومكاشفته بشيء مما أنتم عليه ، فلقد وجدته يدنو من السيد (٣) أيام إقامته « بباريس » ويسعه من السيد لين جانبه ، وحاجته إلى ترجمان في بعض شؤونه ، فلما كثر اجتماعي به تبينت فسادة ، فأقصيته من السيد ، وباعدته عنه ، وبعد أن كان يترجم لنا بعض الأخبار في بداية اشتغالنا بنشر آراء (العروة) طردته ، استعاذة من خبث سريره ، فتعوزوا منه تموزكم من الشيطان ، حتى يفرق الله بينكم وبينه .

أما قولكم في كتابكم : اني كاتب الشيخ بتوبيخ ، فلقد راجعت له نسخة الكتاب التي كتبت من صفحة كتابي ، فلم أجدني إلا عزيت الشيخ أولاً ، ثم كشفت له عن وجه الشبهة فيما استفهم عنه ، ثم قلت : - وإني لصادق - انه ما كان يخطر ببالي توجه فكره إلى الرأي الذي يسأل عنه ، وما قصدت بذلك - والله - توبيخاً ولا لوماً ، ولكن نبهت على ما أعلم ، وليس وراء ذلك غاية ، وفي الحق اني لو كنت أعلم أن العبارة توهم

(١) هي رسالة إلى احد اعضاء الجمعية في بلد غير مصر ، وهي وان لم تكشف عن اسم البلد الا ان مضمونها يقطع بأنه نفس البلد الذي منه العالم الذي ارسلت اليه الرسالة السابقة .

(٢) الممتحنة : ١

(٣) جمال الدين الافغاني .

ما استفهم عنه ، لكنني وضحت المراد في كتابي الأسبق ، ولم أحوجه إلى الاستفهام ، هذا ما أردت ، ولعل تطويلي في بيان المراد أوهم شيئاً مما قلتم ، ولست منه في شيء .. نعم انني طلبت منكم نسخة المبادئ ان لم تريدوا اعتمادها ، وهذا ما يوجبه علي عهدي الذي أنا فيه .

أما عدم ثقة الشيخ بهمة من ذكرتم فيها له الحق فيه ، وهكذا أمر هذه الأمة في جميع أقطارها ، ولهذا احتجنا إلى معاناة الإضمار ، ومقاساة الإسرار ، والاستخفاء بما أمر الله أن يعلن ويظهر (١) ، غير أن القليل ممن يكون على الشرط كثير ، وقد صرحت تلك المبادئ بأن الرشد والنصيحة العامة من الواجبات على القائمين بأمر الحق ، لتستمد النفوس وتتهيأ العقول ، وليس في هذا حرج على المتعاطي ، ولكن أهل العقند (٢) ، وهم بمنزلة القسوة العاقلة في البدن لا بد أن يكونوا على الشروط المعروفة عند أصحاب الرابطة ، فسلموا على الشيخ سلاماً طيباً وأكدوا له أنني لم أقصد في بياني السابق شيئاً مما أوهمته العبارة ، وانني أعيد نفسي من توجيه اللائمة على من دون منزلة الشيخ من أهل الإيمان الصحيح ، وأعود إلى تحذيركم من الجاسوس الجديد ، فلا يتسقطكم بظاهره إلى علم شيء من سرائركم ، والله يتولى رعايتكم والسلام .

(١) إشارة إلى اضطرار الجمعية للعمل السري .

(٢) هم الاعضاء العاملون بالجمعية .

(١) لله الحمد على هبته من الإخلاص ، ومنجته من الإنابة إليه ، وأشكر الله اليك على ما وفر لك الحظ منها . ما أبطأ بي عن مواصلتك غفلة عن ذكرك ، أو إهمال في الواجب عليّ لحقك ، فلي من همتك منه لا يغفل ، ولديّ عن مروءتك جميل لا يهمل ، لكن صرفني القدر الإلهي فيما أراد الله ، وصرفني إلى حيث سبقت مشيئته ، تعاظمت حوادث الشرق خصوصاً ما مال منها نحو الجنوب (٢) فشغل الاهتمام بها مواضع الفكر ، وأخذت صور عقباها بمواقع النظر ، فلقيت من الأمر الجديد ان أكون على مقربة من الضوضاء ، ومسمع من النداء ، لعل الله يُنهِضُ بالقول همماً أو يكشف بالبيان جهالات ، فتعرف أنفوس ما ادخر لها العمل ، وتلاحظ أبصار ما دنا من الأمل ، وتنبعث عزائم لتناول ما حضر لديها وإبراز ما كمن فيها ، فعناية الله بأسطة أكفها إليهم ، رافعة صوتها عليهم ، وهم في غشية من الجهل لا يضافحونها ، وغطيظ من الغفلة لا يسمعونها ، هذا ما اندفع بي إلى بلاد استعين الله فيها على تجديد عهوده ، والتوقيف على حدوده ، عسى أن يتواصل المتقاطعون ، ويتناصر المتخاذلون ، وما توفيقي إلا بالله وما اعتمادي إلا عليه ، فكانت أوقاتي من فراقك في أسفار ، واليوم سكن بي قرار ، وإني بعد طوافي ببلاد أكتب اليك اليوم من :

بلاد بها عقى الشباب تمانني وأول أرض مس جسمي تراها

غير أنه لا يراني من أهلها إلا المخلصون ولا يعرفني فيها إلا العارفون ، وان لك

(١) كتبها من منفاه بباريس ، الى صديق .. ولم يذكر الشيخ رشيد رضا - الذي اطلع على مسودتها - اسم ذلك الصديق حرصاً على سلامته من اضطهاد السلطان يومئذ .. وهي من الرسائل التي كان يرسلها الاستاذ الامام بحكم مكانه في جمعية (العروة الوثقى) السرية ..
(٢) المراد ، الثورة المهدية في جنوب مصر ، السودان .

بينهم ذكراً يليق بهمتك ، ومكانة تجدد بها عزميتك ، ولقد أبلغت السيد (١) من خبر صنيعك ما وفر لك شكره وأخلص لك سعيه ، ورجائي أن يوافيني من لدنك ما يطمئن به القلب على صحتك ، وما يتروح به الفؤاد من أنباء مساعيك بين الأخيار من قومك ، أحيا الله بك موات الهمم وأقرّ بك نواظر الفضل . وسلامي عليك وعلى أنجالك وآل ودك ، والله يديم رعايته عليك والسلام .

٧ ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ (٢)

(١) للسيد جمال الدين الافغانى .

(٢) ج ١ معنى الاختصار لجمادى الاولى سنة ١٣٠٢ هـ (سنة ١٨٨٤ م) .

(١) فارقتك ولم يفارقني مثال من كالك ، وضياء من عرفانك ، واني على البعد عنك لم أنس ما أفادني القرب منك ، ولي في كل لحظة شوق اليك ، وفي كل بقعة حللتها أثناء عليك ، ورجائي أن أنال حظاً من الاطمئنان على صحتك ، وسلامي على حضرة السيد أخيك ومن سعد بمحبتكم والله يتولى رعايتكم والسلام .

٧ جمادى الأولى - سنة ١٣٠٢ هـ (٢)

(٣) أشد ما أجد من فراقك حرماناً من محاضرة آدابك ، والاقتراب من أنوار فضلك ، وتعرف الصواب من صائب رأيك ، وإنما يخفف ألم البعد عنك أن أكون بمكان من فكرك ، وأصيب حظاً من مراسلتك ، وجدير بكرمك أن تصل واصل ، وتجييب سائلاً . وسلامي عليك وعلى أنجالك الصالحين ، والله ينفع المسلمين بسعيك ، وخالص نيتك ، والسلام .

٧ جمادى الأولى سنة ١٣٠٢ هـ (٤)

(١) لم يشر الشيخ رشيد رضا الى المرسل اليه ... وهذه الرسالة هي الاخرى من رسائل جمعية العروة الوثقى ... ويستفاد من تاريخها انها قد أرسلت مع عديد من الرسائل في نفس التاريخ الى مجموعة من الاعضاء والانصار .

(٢) سنة ١٨٨٤ م .

(٣) من رسائل الجمعية السياسية ، ايضاً .

(٤) سنة ١٨٨٤ م .

(١) تهيبني من جلالك يمنعني الدنو من كالك ، وكل ما عدت من فضائلك ، فهو دون الحقيقة من حالك ، وغاية ما أعدت لك من نفسي مقاماً لم يحله سواك ، ومنزلة لم يسم إليها غيرك ، وما أنا بالختار في ذلك ، وإنما فضلك أنزلك حيث شئت ، وصرفني فيما اخترت ، لا أذكرُك بما افترقنا عليه ، ووجهنا وجوهنا اليه ، فذلك الدين وما افترض ، والحق وما افترض (إن تُقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم) وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ (٢) (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (٣) (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٤) ان الزمن من يوم فراقك كان في سفر لم تسنح لي فيه فرصة لأداء حق المواصلات ، ورجائي في عفو هو أقرب إليك من الظنة ، وأجدر بك من التهمة ، وإن هذا الداعي والمخلصين في السير على طريقك ، يؤملون ورود الخبر من جانبك ، وأرجو أن يكون فيما تكتب الي شيء من حال الشيخ ... والشيخ ... ومن وصل اليه سعيك ، وكتبي سر لديك ، وسيدي الاستاذ حيث تركته يهديك أزكى السلام ، والله يحفظكم برعايته .

٧ ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ (٥)

(١) من رسائل العروة الوثقى السياسية .

(٢) التغابن : ١٧ .

(٣) يوسف : ١٠٨ .

(٤) المعنحة : ٧ .

(٥) سنة ١٨٨٤ م .

(١) ما فتر حب اثارته صنائعك ، ولا خمد شوق هاجبه ذكرى شمائلك ، ولكن تعس زمان شغل يدي ، وأخذ بأصغري وأكبري حتى أبطأ بي عن مواصلتك ، وقصر بي عن مراسلتك ، هذه مدة من فراقك نهبت منها الأسفار ، وغالت بها مقارفة الأخطار ، حولتني صروف الحوادث عن الغرب الى الشرق ، حيث يقصد إحكام العروة ، وتأبيد القوة بالقوة ، ولي في ذكر حضرة الوالد شأن ، وفي تعديد أوصافه كما سمعت بيان ، وسندي الاستاذ (٢) يهديكم أزكى السلام ، وأنا في انتظار لنبا منك عن صحتك وصحة السادات أشقائك ، والوسيلة واصلة اليك ان شاء الله (٣) وسلامي عليك وعلى سيدي (٤) ... وسندي الشريف (٥) ، ومن تودون ، والله يتولى رعايتكم والسلام .

٧ ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ (٦)

(١) هي رسالة سياسية تتحدث عن اعمال جمعية (العروة الوثقى) .. واسفار الاستاذ الامام الى بلاد بالشرق لأعمال التنظيم الخاصة بالجمعية .

(٢) جمال الدين الافغاني .

(٣) اشارة رمزية لوصول جريدة (العروة الوثقى) سرّاً الى المرسل اليه .

(٤) اسم لم يذكر ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(٥) اسم لم يذكر ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(٦) ١٨٨٤ م .

(١) لله ما أودعت نفسي من الود لك ، وما ملأ قلبي من الاجلال لقدرك ، ذلك أثر من كمال روحك ، وجمال صفاتك ، زادك الله قرباً اليه ، وتعويلاً عليه ، لم أكتبك من يوم فراقك ، لأن المدة تقضت في سفر وانتقال ، وهذه أول فرصة سنحت لاداء حق المودة ، وفريضة الأخوة ، ورجائي انه لا يزايل فكرك ما تفارقنا عليه ، وسبق الكلام فيه مراراً ، وأن يرد إلي من سيادتك ما يبشرني بسلامة حالك ، وبجمل الحاصل من سعيك . قدّم سلامي الى حضرات الأميرين الجليلين ، وسأكتب اليهما واليك على وجه آخر عند ورود خبر من جنابك ان شاء الله . حولتني الحوادث من الغرب الى الشرق لتكون المواجهة أشد أثراً من المكاتبة ، وهذا ما عاقني عن مباشرة ذلك العمل المعهود في هذه الايام ، ولكن الحمد لله على وحدة القصد وسلامة الغاية والله يسمعني عنك أفضل ما أحب لك والسلام .

(١) من رسائل العروة الوثقى السياسية التي تتحدث عن اعمالها واسفار الامام الى بلاد الشرق لأعمال تنظيمية - وهي غير مؤرخة - ، ولكن مضمونها يضمنها في سنة ١٣٠٢ هـ ، ويؤخذ ذلك من مقارنتها بغيرها من الرسائل المؤرخة في جهادي الاولى سنة ١٣٠٢ هـ . سنة ١١٨٤ م .

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) (٢) .

الحمد لله ، وبه الهداية في البداية ، وهو الغاية في النهاية ، والصلاة والسلام على سر العناية ، وحقيقة كنه الولاية ، وآله 'حماة الدين ، وأصحابه الهداة الراشدين .

أما بعد فإن من نعم الله عليّ ، ولطف احسانه إليّ ، ما أودعه في فطرتي ، من الميل الى الخير من أهل ملتي ، فلا أزال لهم طالباً ، وفي الصلة بهم راعياً ، خصوصاً من تجمعني بهم وحدة القربة (٣) ، وتضمني اليهم جامعة النسبة ، وقد بلغت الى شهرة عرفانكم وما رفع الله في مقامات القرب من مكانكم ، فألهمت أن أفتتح اليكم باب التعارف ، وشئشنة (٤) المؤمنين التراحم والتعاطف ، قال صلى الله عليه وسلم « ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » . وأما الاخوة التي عقدها الله بين المؤمنين وإن أهملت عند كثير من الغافلين إلا أنها لم تزل والحمد لله تلحظها بصائر المارفين ، وتصبو للاعتصاب بها قلوب الصادقين ، فإنما الاخوة مظهر سر المحبة ، والمحبة تجلي سر الجذب الإلهي الذي يجمع الله به أرواح الصديقين الى حضرته القدسية - هذا الى ما ناط الله بها من قوة التعاون ، قال صلى الله عليه وسلم « من أراد الله به خيراً رزقه خليلاً صالحاً ، إن نسي ذكره

(١) مرسله لأحد شيوخ التصوف في مصر - كما سندلل عليه بعد قليل - ولقد اكتفى الشيخ رشيد رضا بذكر حروف اسمه الاولى : (م. ت.) .

(٢) إلخسر : ١٠ .

(٣) نستدل من هذه العبارة على ان (م. ت) مصر ، تجمعه والاستاذ الامام « وحدة القربة » .

(٤) خلقهم وطبيعتهم ..

وإن ذكر أعانه » ، وكما يكون التعاون والامان دانية ، يكون والاقطار نائية (١) ، وخير المعونة مساعد على الأرواح ، بتزكية وصلاح ، ولا أعود على الروح من علم تستفيده ، أو نصح تستجيده ، أو صلة بين متحابين تأنس اليها ، أو وحدة بين متواصلين عليها ، وأرجو أن يحفل الله في مكاتبتنا بركة ذلك كله ، إن شاء الله ، فسر كم ظاهر ، وضياؤكم باهر ، وميلي اليكم غير معلول ، واهتمامكم بالإجابة مأمول ، واذا كتبتم اليها فليكن عنوان ظرف الكتاب (٢) . والله ينفعنا بالتواد ، ويبلغنا به غايات المراد ، والسلام عليكم وعلى من يرتبط بعهدي ورحمة الله .

(١) نستدل من هذه العبارة على ان الرسالة مرسله من الاستاذ الامام وهو في منفاه ، وهذه الاشارة أهمية في تحديد تاريخها التقريبي ، حيث انها لم تزد بتاريخ كتابتها ، كما انها تلقي ضوءاً على أنها كانت محاولة للاقتراب بـ (م. ت) من العمل السياسي .

(٢) عنوان لم يذكر حفاظاً على السرية والمصلحة .

وقوام كل ذلك المعاونة ، وحياته روح المعاونة والمساعدة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه .

وليس بخاف على السيد الكريم أننا في بلاد أفقرت من العلماء ، وأحلت من الصلحاء ، فنحن على بعد الدار ، وتنائي المزار ، نتوجه اليكم بالخطاب لعلنا نشفي بموافاة الحق صدرأ ، ونذكي بمجاذبة أحاديث العرفان سرأ ، وإني أعلم أن سيادتكم أجل من أن تأبي إجابة طالب رشاد ، أو تقصر عن إمداد لمبتغي سداد . فشأنكم عندنا بما سمعنا أرفع من أن يتوهم فيه مثل ذلك ، لهذا عولت في سبب تأخير الإجابة على عدم وصول كتابي الى جنابكم . وإن شاء الله أنال بهذه الأسطر ما طلبت ، وأحقق ما أملت . والسلام .

- ٢٢ -

(١) مولانا مهبط أنوار العرفان . وحجة الله على أهل الزمان . السيد الشيخ
حماد الله ، وأيد به أهل تقواه .

أحمد الله على ما ألهمني في مخاطبتكم ، ووفقي للمبادرة الى مكاتبتكم ، وهي أحق نعمة بحمد ، وأولاها بتقديم شكر . فلم يبق في الزمان لأهل الدين إلا عمل يتزودونه ، أو عرفان بالله بالمعاونة يستزيدونه .

وقد كنت بعثت الى مقامكم الطاهر بكتاب قبل هذا رجوت أن يكون وصول جوابه اليّ على إثر اطلاع سيادتكم عليه ، لعلمي أن الإخلاص كان يرجى من سطوره ، وسر المحبة يحلل أحرفه بنوره . ومما بعث على خطبته مودتكم إلا طلب الفوائد من إرشادكم ، والرغبة في الاستعانة بعارفكم ، لتعود علينا بركة (وتعاونوا على النبر والتقوى) (٢) ، ويحفنا لطف (واعتصموا بحبل الله جميعاً) (٣) ، فيزداد الله شكرنا على الالفة ، ويزداد إحسانه إلينا في نعمة المحبة .

ومما كنت لأذكر السيد الجليل بأن هذه حال المؤمنين الموصوفة على لسان سيد المرسلين ، يعلم عالمهم وجاهلهم ، ويذكر عارفهم وغافلهم ، ولا حد ينتهي اليه العلم ، ولا موقف يقف دونه الإرشاد ، فعباد الله في كل لحظة يتوسلون الى مرضاته بعلم يستفيدونه ، أو عرفان الى القلوب المفتقرة يسوقونه ، أو عمل من أعمال الخير يسترشدونه .

(١) هي من رسائل الامتاز الامام السياسية التي بعث بها باسم (جمعية العروة الوثقى) الى الشيخ م. ت.

(٢) المائدة : ٢ .

(٣) آل عمران : ١٠٣ .

ظهرت قوته في أشد الأمم توحشاً ، « كالزولوس » ، الذين لم تنسوا ما كابدتموه منهم في الدفاع عن أوطانهم .

وثانياً : إن المسلمين مهما كانوا ، وعلى أي درجة وجدوا لا يصلون من الجهل الى الدرجة التي يتصورها الوزير ، فإن الأميين منهم ، ومن لا يقرأون ولا يكتبون ، لا يفوتهم العلم بضروريات الدين ، ومن أجلها وأظهرها عندهم أن لا يدينوا لمخالفهم فيه ، وإن لهم في الخطب الجمعيّة ومواعظ الوعاظ في مساجدهم ما يقوم مقام العلوم الابتدائية ، وإن جميع ما يتلقونه من النصائح الدينية يحذرهم من الخضوع لمن لا يوافقهم ويحدث فيهم من الإحساسات الشريفة الإنسانية ما لا ينحطون معه عن سائر الأمم ، خصوصاً المصريين الذين ينطقون باللسان العربي ، ويفهمون دقائق ما أودع في ذلك اللسان ، وهو لسان دينهم .

وثالثاً : إن أرض مصر من زمن محمد علي قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على نحو ما هو موجود في بلاد أوربا ، وأخذ كل مصري نصيباً منها على قدره ، ولا تخلو قرية من القرى الصغيرة من أن يكون فيها قارئون كاتبون . والأخبار العمومية توصلها اليهم الجرائد العربية ، ومن لا يقرأ يستنبي الأخبار من القارئ . فبهذا أضافوا الى الشعور الطبيعي والتقليد الديني حبة وطنية منشأها التهذيب العمومي ، قوياً بها الميول الأولان . ولا أظنهم يخالفون في ذلك سائر الأمم .

مع وزير الحربية الانكليزي

[عندما زار الشيخ محمد عبده « لندن » سنة ١٨٨٣ مندوباً عن (العروة الوثقى) ، وممثلاً لجمال الدين الافغاني ، التقى ، ضمن من التقى بهم من رجال السياسة الانكليز بوزير الحربية اللورد « هرتنكتون » .. ودار بينهما هذا الحوار ^(١) :

اللورد هرتنكتون : ألا يرضى المصريون أن يكونوا في أمن وراحة تحت سلطة الحكومة الانكليزية ؟ وألا يرون حكومتنا خيراً لهم من حكومة الأتراك ، وفلان باشا ، وفلان باشا ؟!

الشيخ محمد عبده : كلا . إن المصريين قوم عرب ، وكلهم مسلمون إلا قليلاً ، وفيهم من محبي أوطانهم مثل ما في الشعب الانكليزي ، فلا يخطر ببال أحد منهم الميل الى الخضوع لسلطة من يخالفه في الدين والجنس . ولا يصح لحضرة اللورد ، وهو على علم بطبائع الأمم أن يتصور هذا الميل في المصريين .

اللورد هرتنكتون : هل تنكر أن الجهالة عامة في مصر ؟ وأن الكافة لا تفرق بين الحاكم الأجنبي والحاكم الوطني ؟ وأن ما ذكرته من النفرة من سلطة الأجانب إنما يكون في الأمم المهذبة ؟؟

الشيخ محمد عبده (غاضباً محتدأً) أولاً : إن النفرة من ولاية الأجنبي ونبذ الطبع لسلطته ، مما أودع في فطرة البشر ، وليس بحاجة للدرس والمطالعة ، وهو شعور إنساني

(١) العروة الوثقى . مقال (هؤلاء رجال الانكليز وهذه أفكارهم) مجموعة العروة الوثقى ص ٥٦ - ٦١

وأردنا أن نخطم استبداد حكامنا . شكونا من الأتراك لأنهم أجانب عن وطننا ، ورغبنا لبلادنا إصلاحاً سياسياً وتقدماً يشبه تقدم أوروبا في طريق الحرية ، لكننا الآن نعلم أن هنالك ما هو شر من استبداد الحكام ، وشر من ظلم الأتراك . وليس في مصر من قد بلغ به الظلم حداً يرجو معه مساعدتكم ، إن لنا إليكم رجاء واحداً : أن تغادروا بلادنا حالاً من غير رجعة .

المندوب : وتوفيق ؟ هل تصفحون عنه كما صفحت عن الأتراك ؟

الشيخ عبده : توفيق باشا أساء اليينا أبلغ سوء ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله انضم إلى أعدائنا أيام الحرب لا يمكننا أن نشعر إزاءه بأدنى احترام ، لكنه إذا ندم على ما فرط منه ، وإذا عمل على الخلاص منكم ، فربما غفرنا له سوءاته . إننا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية

المندوب : والفرنسيون ؟ إننا إذا تركنا مصر الآن ، فهذا معناه أنهم يحتلون بلادكم بدلاً عنا .

الشيخ عبده : لا تظن ذلك . الفرنسيون يعرفون أننا لا نقبل حكمهم كما لا نقبل حكمكم . نقاومهم كما قاومناكم . إننا لا نريد لوطننا حكاماً أجانب عنا ، كائنة ما كانت بلادهم . ونحن نعرف كيف نجعل حكمهم فينا أمراً مستحيلاً : ومها يكن الحال ، فالفرنسيون لا يستطيعون أن يسيئوا إلينا أكثر مما أسأتم أنتم .

المندوب : والمهدي ؟

الشيخ عبده : لا خطر على مصر من حركة المهدي ، إنما الخطر من وجودكم أنتم فيها . وإنكم إذا غادرت مصر فالمهدي لن يرغب في الهجوم عليها ، ولن يكون في هجومه أي خطر . وهو الآن محبوب من الشعب ، لأنهم يرون فيه المخلص لهم من الاعتداء الأوربي ، وسينضمون إليه عند قدومه .

المندوب : أليس السودانيون قوماً متعصبين ؟

الشيخ عبده : ليس السودانيون أكثر تعصباً مني . حينما كنت أعلم الفلسفة في القاهرة ، كان كثيرون من الطلبة المصريين يخشون حضور دروسي ، بينما كان هنالك ٨٤

الاحتلال الانجليزي لمصر (١)

المندوب : ما رأيك في الحالة الحاضرة بمصر ؟ والسياسة التي يجب اتباعها ؟؟؟..

الشيخ عبده : لقد وجهت إلى هذا السؤال مراراً منذ جئت إلى لندن ، وكل انجليزي لقيناه يؤكد لنا أنه يريد الخير لمصر ، ولكن أين هم رجال السياسة عندكم الذين حاولوا تأييد تصريحاتهم وتأكيداتهم ؟.. إننا معشر المصريين من أرباب حزب الحرية كنا نظن أن الانجليز يناصرون قضية الحرية ، ولكننا لم نعد نعتقد بمثل هذه الظنون ، فإن الحقائق أقوى وأبلغ من الكلام ... إننا نرى أن انتصاركم للحرية هو انتصار لما فيه مصلحتكم ، وإن عطفكم علينا كمطف الذئب على الحمل ، لقد قضيت على عناصر الخير فينا لكي يكون لكم من ذلك حجة للبقاء في بلادنا

المندوب : صدقني هذا ليس بصحيح ، وإن يكن يبدو كذلك . فلا المستر جلادستون ، ولا أحد من الوزراء يريد شيئاً آخر غير الجلاء عن مصر في أقرب فرصة ، وعلى أتم وجه .

الشيخ عبده : إذا كان الأمر كذلك فلم لا تغادرون بلادنا في الحال ؟ لقد علمنا الانجليز شيئاً واحداً : وهو التضامن في رغبتنا أن نراهم يرحلون عن بلادنا ... حق إننا تطاحننا ،

(١) نشرت هذا الحديث جريدة « البول ميل جازيت » اللندنية ، في ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ م ، وهو حوار أجراه مراسلها مع الاستاذ الامام أثناء زيارته للندن مبعوثاً من قبل تنظيم العروة الوثقى لمرض القضية المصرية على وجوه المجتمع الانجليزي والرأي العام هناك ، وترجمه الاستاذ الدكتور عثمان أمين . أنظر مجلة (الثقافة) العدد ٨٤ في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ م .

طالباً من السودان ، وكانوا جميعاً يحضرون للاستماع إلي . نعم ، ليس السودانيون متعصبين ، لكنهم إذا شعروا بالخطر الأجنبي يتهدد بلادهم ، ثاروا وأصبحوا حينئذ متعصبين . وما مثلهم في ذلك إلا مثلكم أنتم إذا رأيتم جيشاً من المسلمين في شوارع لندن !

المنسوب : لهذا الشعور علاقة بخبر الهياج في بلاد العرب ؟

الشيخ عبده : الخبر صحيح ، وكنا ننتظره من زمان . ولا شك أن تعاهدكم مع الأحباش قد سهل هذا الهياج . فالمسلمون إذا هددوا قاموا للجهاد ، وليس أهل اليمن أشد تعصباً من السودان . ولكنهم يحبون حريتهم كما يحبها العرب جميعاً .

المنسوب : وماذا يجب أن نفعل لإيقاف هذه العاصفة ؟

الشيخ عبده : كفوا عن تهديدنا ، وغادروا مصر .

المنسوب : ولكن ماذا يكون مصير المسيحيين في مصر إذا تحقق جلاء جيوشنا عنها ؟ فهلا تحدث فيها مذابح جديدة ؟

الشيخ عبده : لم يحدث في مصر مذابح ، اللهم إلا المذابح التي سببها الانجليز أنفسهم . إن وصول أسطولكم إلى الاسكندرية هو الذي دفع الغوغاء إلى الشعب ، وإن أنزالكم جيوشكم بها هو سبب حدوث الاضطراب في طنطا . لم يقتل من المسيحيين أحد قبل حضوركم إلى مصر ، ولن يحدث من ذلك شيء بعد جلائكم ، فلا نزاع بيننا وبين المسيحيين طالما عاشوا في ظل قوانيننا ولم يتدخلوا في شئون حكومتنا .

المنسوب : إذا فأنت تعتقد أن لا شيء يحول دون السلام والرغد في مصر إلا وجودنا فيها ؟ ألسنت تود أن يعود حزب الحرية قبل مغادرتنا ؟ ألا ترغب أن تعود أنت ورفاقك إلى مصر ؟

الشيخ عبده : انني كنت أقترح سياسة جديدة لو خطر ببالي لدى حكومتكم أدنى رغبة جديدة في خير بلادنا ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فما الفائدة الكلام ؟

المنسوب : لكن تكلم ، فأني أرى - كيفما كانت رغبة الحكومة - أني في إنجلترا كثيرين ممن يريدون انصاف مصر بأي ثمن ؟

الشيخ عبده : إذا رأيت انجلترا أن تتدارك خطأها كما قلت فيجب عليها أولاً : أن تقدم إلينا دليلاً على إخلاصها وحسن نيتها ، فتأمر بإرجاع جيوشها من مصر . ثانياً : أن تتفق مع دول أوربا ومع سلطان تركيا على إقامة حاكم جديد في مصر . وليس لي أن أذكر اسم ذلك الحاكم ، بل ينبغي على كل حال أن يختار من الرجال المحبوبين من من الشعب المصري ، وأن يكون تعيينه لمدة محدودة ، نحو ٧ أو ٨ سنين ، وفي نهاية هذه المدة يحق للشعب أن يختار بنفسه من يحكمه .

المنسوب : لكن ، كيف نتعرف رغبات الشعب ؟ وبأي شكل من أشكال الانتخاب ؟

الشيخ عبده : إن الحاكم الجديد متى كان مجيئه لإنقاذ مصر من الجيوش الانجليزية ، فيكون محبوباً من المصريين ، ولكن يشترط أن يكون مسلماً ، وأن يكون - بقدر الإمكان - مصري المولد . وينبغي أن يقنع ذلك الحاكم بسلطة محدودة . لسنا نريد ملكاً وإنما زعيماً . والمصريون يفهمون ويقدرون حاكماً من هذا النوع .

المنسوب : إذا وجد حاكم كهذا فهل تعود أنت ورفاقك المنفيون إلى مصر ؟ وماذا تقول في عرايي ؟

الشيخ عبده : أحب أن يعود عرايي إلى مصر . وإني أرى خير منصب له أن يكون رئيساً لمجلس النواب الذي ينشأ لمراقبة حاكم مصر ، وعرايي خطيب وأفكاره نبيلة ، وهو رجل مخلص ، ونفوذه يتجه نحو الخير ، لكنه لا يعنى بالتفاصيل ، فلا يصلح لتولي الأعمال الإدارية . فإن أرجعتموه فليكن رئيساً للمجلس إذا انتخبه الأعضاء .

المنسوب : والوزارة ؟ إن حكومتنا تشكو من أنها لا تجد مصريين من أهل الكفاية لتولي الحكم في البلاد .

الشيخ عبده : إذا كانت حكومتكم فشلت في إيجاد هؤلاء الرجال فالذنب ذنبها . مصر لا ينقصها رجال أكفاء وشرفاء ، لكنكم تطلبون رجالاً ينفذون ما تريدون . وليس في مصر رجل مخلص لبلادته يقبل أن يعمل لمصلحة الحكومة الانجليزية . دعونا نختار لنا حاكماً ، وستروننا متضامنين في العمل معه . إننا معشر المصريين نريد الإصلاح ، نريد العدالة ، نريد التعليم ، نريد حاكماً نستطيع احترامه . دعوا أمتنا نختار زعيمها ، ودعوها تحكم نفسها بنفسها .

المندوب : وهل جميع المصريين آراؤهم مثل آرائك ؟ إني أميل الى الظن أن تسعين في المائة من الفلاحين يريدون حكومة مسيحية تخفف عنهم ثقل الضرائب ، ويفضلونها على حكومة إسلامية تفرضها عليهم .

الشيخ عبده : تلك أوهام ، لقد أثقلت ظهور الفلاحين بالضرائب ، لكنهم في الوقت الحاضر لا يشكون منها ، وإنما يفكرون قبل كل شيء في تخليص بلادهم من حكم الأجنبي . بل إنهم ليفضلون أن يدفعوا أكثر مما يدفعون لتحقيق هذه الغاية ، إني أعلم ذلك ، فإني على اتصال بالمراسلين في جهات كثيرة في مصر . يمكنكم إذاً أن تلغوا جميع الضرائب ، فلن يحمّدوا لكم هذا الصنيع ، إذا كنتم تتخذون من ذلك عذراً للبقاء في بلادهم . لا لا ، اتركونا وشأننا ، فإننا إذ نسأل الله أن يميزكم خيراً مما صنعتم . ولكن لا تحاولوا أن تسدوا إلينا جيلاً لا نرتجيه منكم ، فإن معروفكم قد مسنا بضرر بليغ .

رسالة الى احد الساسة (١)

لو سلكت مولاي الدر في أطواق ، وحملت إليه البصائر في أحداق ، أو رصفت له الكواكب في أطباق ، وطويت له روجي في أوراق ، لما كنت موفياً حق حمده ، ولو شيدت له في القلوب هياكل ، وأقيمت له في النفوس معابد تتلى فيها آيات الشفاء على جنبابه الرفيع بكرة وعشيا ، ما كنت قاضياً واجب شكره .

مولاي : نظر الله إليك بعين عنايته ، فقومك من الحق ، وأقام بك عماد العدل ، ورفعك حصناً منيعاً بين بلادك وبين الفتن ، وأرسلك إليها غيثاً مريعاً ؛ فأخصب بيمينك الزرع ، ودر الضرع ، وغزرت الثروة ، وتمكنت القوة ، فكانت ذاتك الشريفة نسخة من روح خليفة رسول الله عمر بن الخطاب ، تفرّ شياطين الباطل من طريقك ، وتخبر شوامخ المصاعب خضوعاً لعزمك ، وتزعزع رواسب المشاكل لحزمك ، وتفرى أكباد المعضلات بصائب رأيك ، حتى أحكم الله قضاءه ، فكان الخير كل الخير على يديك ، والشر كل الشر على يد غيرك .

سموت قدراً على السابقين ، وعلا مقامك عن مواقع أنظار اللاحقين ، فالأولون ينظرون إليك من خلال قبورهم ، يقبضونك على ما أوتيت من همة جمعت اليك أشتات الكمالات ، وعزيمة حشدت عليك أنواع المكرمات ، والآخرون حملوا أوزار التعب ، وتجرعوا صاب النصب ، وتزودوا من الأعوان ، واستكثروا من الأنصار ، ليخطوا خطوة على أثرك ، فوقفوا بعد العناء دون البداية من سيرك ، وحجبوا عن الاهتداء بهديك ،

(١) هي رسالة - رغم مدحها الكثير - نراها من رسائل الاستاذ الامام ، وتختلف في ذلك مع الشيخ رشيد رضا ، وفيها يحدث الاستاذ الامام ذلك السياسي - وهو غير مصري كما يبدو - عن موقفه من الثورة العراقية .

مع وضوح محبتك ، وظهور حجتك ، فضربوا لأنفسهم مثلاً ضربه الله لأمثالهم (رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ، هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ؟!)^(١) . . . وكان غاية ما استفادوا من سعيهم ، إقامة الدليل على عجزهم ، وأراهم بذلك - وهم فيما يظهر أعداؤك - يحسبون من أنصارك ، لمضافرتهم لنا على تأييد كلمتك ، والاعتراف بعلو منزلتك ، وإنك فيما سبقت إليه واحد لا يُثَنِّيك طالب لمباراتك ، ولا راغب في مجاراتك ، وإن ما حلت فيه من المكانة العليا لا تسع قدماً لسواك ، فأبي بيان يحيط بمعاليك ، وأي فكر يسمو لفهم معانيك ؟ على أنني - وأنا صنيع نعمتك - لا أرى وسيلة إليك أنجح من الاعتراف بالتقصير ، ولا شفيهاً أنجح من العجز عن التعبير .

مولاي : لم يخف علي علمك الشريف ما طالت به إلى الأبدى الطاغية ، وصالت علي به الجوارح الباغية ، افتراساً محضاً لا يشوبه تأويل ، وانتقاماً صرفاً لكامن الغل القديم ، أو تمسكاً بزور واش ، أو طوعاً لتضليل غاش ، وما بي الآن من حاجة إلى توضيح حالي فقد علم الكافة وشهد الله أنني :

ما شققت العصا وما كنت ممن شق لا في خيل ولا في رجل^(٢)

رسالة السير صمويل باكر

في السودان ومصر وانكلترا^(١)

أبعث اليكم بسطور أظن في نشرها ما يسر مطالعي جريدتكم ، فان رأيتم كما رأيتم فإليكم الاختيار في درجها بصحيفتكم .

طالعت في إحدى الجرائد رسالة بعث بها « السير صمويل^(٢) باكر » الإنكليزي إلى جريدة « التيمس » ، موضوعها السودان ومصر وانكلترا ، فأجلت مقام الرجل من الخبرة بأحوال السودان ومصر ، ومن الإحاطة بمنزلة دولته الإنكليزية من قلوب المصريين والسودانيين ، وبمكانة الدولة العثمانية من نفوس الفريقيين ، إلا أنني وجدت ضعفاً في رأيه عندما أخذ في بيان الوسائل التي يظنها موصلة لحل مشاكل السودان ، وتخليص مصر من الاضطراب العارض ، أو ما سيعرض في مستقبل الزمان ، قال :

« عظمت رزايا السودان من فقد الرجال ، وإشغال الأفكار والأيدي بالمحاربات وسفك الدماء عن تعاطي أعمال الزراعة والتجارة ، حتى أصبح أهاليه في فقر أعوزهم معه حفظ

(١) نشر الاستاذ الامام مقالته هذه في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية ، اثناء مقامه هناك منفياً ، وذلك في العدد ٥٤٤ الصادر في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ هـ (سنة ١٨٨٥ م) .

(٢) خدم حكومة الخديو اسماعيل من أول إبريل سنة ١٨٦٩ كقائد حملة غرضها ضم بلاد حوض النيل وأفريقيا الوسطى إلى البلاد المصرية ، والغاء النخاسة ، وتطوير هذه المناطق عن طريق التجارة ، الملاحة ، وإقامة الأمن .. الخ . الخ . انظر : د . راشد البراري (مجموعة الوثائق السياسية) ج ١ ص ٩٤ . طبعة القاهرة الاولى سنة ١٩٥٢ م .

(١) النحل : ٧٦ .

(٢) من قصيدة « ابراهيم بك اللقاني » في الثورة العويبية .

الحياة ، وأصبحت مصر بالإفلاس ، وابتلى أهاليها بالفاقة وضيق المعيشة ، ولم يكن نصيب الانكليز من الرزية أقل من نصيب تلك البلاد ، فأنفقوا أموالاً وافرة ، وفقدوا رجالاً من أعز أبطالهم ، وأشجع رجالهم ، وهتكوا أستار قوتهم الحربية ، ثم عادوا بالخيبة والفشل ، ولصق بهم عار الهزيمة وسوء المفر . فهذا الذي أصاب البلاد المصرية ، والأقطار السودانية ، ونال رجال الانكليز كله من عواقب تدخل انكلترة في المسائل المصرية ، فكان مثلها كمثل من « سقط العشاء به على سرحان » .. ثم قال :

« إن القبائل المنتفضة على الحكومة المصرية من أهالي السودان لا يحتمل خضوعها لسلطة الانكليز ، وإن ساقوا عليها من القوى ما ساقوا ، أو دخلوا عليها من أبواب الحيل ما دخلوا . أما الحيل فلا تروج على تلك القبائل بعد ما عرفت ختل الانكليز ، وبماطلتهم في المواعيد ، وقعودهم عن نصره من يلمسون ولاءهم من غيرهم ، بل عن إغائته من يتولاهم من بني جنسهم ، كما فعلوا بالجنرال « كوردون »^(١) ، والسودانيون والمصريون في اتفاق على أن الانكليز قوم متغلبون ، معتدون على البلاد ، طالبون لتملكها ، وهم مخالفون للأهالي في الدين ، فلا يسوغ الخضوع لهم ، وإن أقاموا العدل ، ونصبوا ميزان القسط . وأما القوة فقد شهدت التجربة الماضية بعدم نجاحها في مراعاة السودانيين ، ولم ننس ما كانت من الجيش الانكليزي في كل المواقع الحربية حيث فشل في جميعها ، ورجع بالعار عن كل موطن ، ولا قدرة لدولة على تطويع السودان ، وتقرير سلطة نظامية في إغائته إلا للدولة العثمانية ، فهي صاحبة السيادة الدينية على مصر والسودان ، ولها الحق الشرعي في الولاية عليها . فإن صح أن السودانيين لا يميلون إليها فمن الحق أنهم يهابونها ، ويخشون بأسها ، لما تعودوه من سيادتها عليهم ، ولما عرفوه لها من الحق الشرعي . والتاريخ شاهد بأن العثمانيين هم الذين دوخوا بلاد السودان بعد المعارك الدموية ، ولم يؤثر عنهم أنهم تقهقروا في معركة ، مع تقارب الأسلحة في تلك الأوقات . وأما عساكرنا فقد انهزمت بمدافعها المهلكة ، وبنداقها المفنية ، وأرغمتها رماح العربان وحراهم على الرجوع القهقري » .

* * *

(١) قائد انكليزي ، حكم السودان من قبل مصر فترة من الزمن السابق على احتلال انجلترا مصر ، واستعانت به انجلترا لانقاذ قواتها المحاربة للمهدي سنة ١٨٨٣ ، فلم ينجح ، وقتل بأيدي قوات المهدي في سنة ١٨٨٥ م .

هذه معلومات السير صمويل باكر في هذه الحوادث ، وإننا لا نخالفه في شيء منها ، بل لا يوجد ذو عقل صحيح إلا ويرى رأيه فيها .. أما وسائل الخلاص من هذه البلايا فنذكرها ، منقولة عنه ، ونأتي مع كل وسيلة ببيان الصواب فيها ، وإن كنا لا تتبع ترتيبه في رسالته ، لغرض لنا في التقديم والتأخير :

رأى هذا السياسي ، كما رأى غيره من أبناء جلدته الانكليز ، أن من الواجب الحتمي لتقرير الراحة في مصر وحمايتها من غارات الأجانب الغاء الجيش المصري المؤلف من الفلاحين المصريين ، وتأليف جيش من الأرناؤوط ونحوهم ، وفي ذلك مسرة للجند الملغى بذهابه لزراعة الأراضي كما يشتهي .

أما المصريون فهم كغيرهم من العثمانيين لا يفرقون بين طائفة من الطوائف العثمانية وطائفة أخرى لتكون حامية البلاد ، وممانعة لها من اضطراب داخلي أو عدوان أجنبي . ولكننا لم نعلم ما حمل هذا الرجل وغيره على التفارقة ، وهو يعلم أن المصريين هم طبقة من طبقات العثمانيين ؟ وما اعترف به للعثمانيين في تدوين السودان يصيب المصريين منه حظ وافر ، فإنهم كانوا ولم يزالوا منهم ، والجند المصري كان فرقة من العثماني في الفتوحات السودانية ، وقد كان للجند العثماني المصري وحده عمل في فتح أقاصي السودان على عهد الحديو السابق ، ولهذا الجند يد في حفظ بلاده داخلا ، ومدافعة المغيرين عليها زمنًا طويلاً ، وهذا الجند هو المحاصر في « كسلا » و « سنار » و « التاكلا » ، فإن كان المصريون ، وهم عثمانيون ، لم يصيبوا ظفراً في بعض المواقع لهذه الأزمان الأخيرة ، فليس من ضعف استعدادهم للمغالبة أو من جبن في طباعهم كما يتوهمه المتوهمون ، وإنما كان لنقص في بعض قادتهم ، أو لكون الصدمة كانت أعظم من القوة ، أو لشيء في طبيعة الحادثة ، وقد أوفى الزمان لهم بأمثال أصابهم مثل ما نزل بهم .

فالجنرال « غراهم » انهزم في سواحل البحر الأحمر مرتين ، وجبن جيشه ، أو ضعف عن مقاومة أشباه من العربان ، واللورد « ولسلي » فشل بجيشه في السودان الغربية ، وخسر في كل مشاهدته مع عراة السودان ، والمصريون لم يزالوا في مواقفهم - « سنار » و « التاكلا » و « كسلا » - يهاجمهم الموت ولا يفرون ، فإن كان هذا لم يؤثر نقصاً في الجيش الانكليزي ، فمن الحق أن لا يؤخذ على المصريين ما لا يخلو منه جيش في أي أمة ، على أن الألبانيين وأمثالهم إن كانوا قزماً يجلبون من الأطراف على غير نظام ، فمن المتعذر أن يتألف منهم جيش منتظم يقوى على ما يريد حضرة الكاتب ، وقد جرب ذلك في

حملة السودان الأخيرة ، وإن لوحظ في تأليفه النظام المعروف في الممالك العثمانية ، فذلك جيش عثماني واهلاً به وسهلاً .

ولعل الكاتب رأى من الواجب أن يبدل جيش عثماني بمصر بجيش عثماني تحت اسم آخر ، ويكون حلوله في مصر عوضاً عن حلول الجيش الانكليزي ، فإن كان ذلك وافقناه في رأيه ، ورجونا أن يعجل الله بتنفيذه .

ثم أشار على حكومته بأن تأخذ بأنجح الوسائل وأقربها لحل مسألة السودان ، وإرجاع تلك البلاد إلى ما كانت عليه قبل الفتنة ، فإنه لا غنى لمصر عن شمول الراحة في تلك الأقطار ، ولا أنجح من توسط الدولة العثمانية ، وسوق فريق من جنودها لمحاربة السودانيين وكسر سورتهم . فمن الواجب على دولة انكلترا أن تسعى في إعداد جيش عثماني ينزل من بلاد السودان على سواكن ، فإذا وصل إليها انقسم إلى فرقتين ، تتوجه إحداها من طريق « كسلا » لإخضاع الأقطار الشرقية ، وإنقاذ الحامية المصرية ، والأخرى تزحف من طريق « بربر » والجنود الانكليزية والمصرية تحل في وادي حلفا ومديرية دنقلا ، ويكون ذلك الزحف في ٢٠ أكتوبر الآتي .

ولما كانت الدولة الانكليزية قد غاضبت الدولة العثمانية بالعدوان على حقوقها في مصر ، أخلص لها النصيحة بتجديد الوداد بين الدولتين ، وطلب من دولة بريطانيا أن تعرض لإخلاصها على الدولة العلية ، وتؤكد لها المحافظة على المعاهدة المنعقدة بينها على يد « اللورد سالسبوري » ، ومن مقتضاها ان تكون انكلترا عوناً للدولة العثمانية بالسلاح والرجال إذا تعرضت دولة أخرى لشيء من الممالك العثمانية . فإن تجددت المحالفة بين الدولتين في هذا الوقت تصبح انكلترا حامية للقطر المصري ، ومتفرغة لمسألة أهم من المسألة المصرية : « المسألة الافغانية » ..

أما نحن فنخال الدولة العثمانية نقول : « كيف أعاودك وهذا أثر فأسك !؟ » .. إن المعاهدة التي يشير إليها ، إن صح القصد فيها لحماية شيء من الممالك العثمانية ، فأهم مقصود منها هو مصر ، فإنها هي البلاد التي يمكن لانكلترا أن تشترك مع الدولة في الدفاع عنها لاكتنافها بالمياه من أغلب جوانبها ، وأما سائر الولايات الآسيوية فهي بعيدة عن البحر ولا قدرة لانكلترا على سوق جيش في الأراضي اليابسة ، اللهم إلا عدداً قليلاً يمكن للدولة أن تستغني عنه . وإذا وصلت أذنان الحرب إلى البحر فانت فرصة المدافعة . فالبلاد التي

يصح التحالف مع انكلترا على صيانتها قد أغارت عليها انكلترا نفسها ، فصار الحليف صون شيء هو السالب له ، فكيف يوثق بمحالفته ؟!

فإن قيل : نقض المحالفة كان من وزارة « غلادستون » فلتحافظ عليها وزارة « سالسبوري » .. قلنا : الدولة التي تكون عهدها تابعة لهوى رجالها لا يعتمد على محالفتها ، فلتترك شأنها ، وإن الدولة العثمانية أحرص من أن تسهل لانكلترا طريق حمايتها لمصر كما زعم حضرة الكاتب في آخر نصيحته ، فإن ذلك أعظم الضرر على سائر ممالكها .

وليس من مصلحة الدولة العثمانية أن تسير جنودها لإخضاع السودان . - وعساكر الانكليز في مصر - فإن الجند العثماني إذا ظفر بالسودانيين والزهم الطاعة ، فلا يخلص حاله إمسا أن يرجع بعد ذلك ويسلم البلاد لطلاب الحلول فيها من الانكليز والمصريين القائمين بخدمتهم ، فتكون الدولة قد استعملت سيفها في رعاياها قصد إدخالهم في قهر غيرها ، ومحال على الدولة أن تفعل ذلك . وإما أن يبقى الجند العثماني في السودان ، وتكون البلاد ولاية عثمانية ، وجيش الانكليز حال بمصر ، فهذا غير ممكن من وجهين :

الاول : ان رضا الدولة بها بذلك اختيار لآخر القسمين وأبعدهما عن مركز القوة الحربية العمومية ، خصوصاً وطريق مواصلة الولايات السودانية مع قاعدة الملك لا تكون إلا من البحر ، فتكون عرضة للنزاع في أي وقت تتفرغ انكلترا من منازعاتها الآسيوية ، وتلتفت لاستخلاص السودان .

والوجه الثاني : ان انكلترا لا تأمن أن تكون قوة عثمانية دائمة الجوار لقواها الحربية في مصر ، وهي تعلم أن المصريين والسودانيين على وفاق في الميل للدولة العثمانية ، وقرب المكان يقويه وطول الزمان يظهر أثره في الإجماع على طرد الجيش الانكليزي من أرض مصر وما حله من مواقع السودان . فلا واحدة من الدولتين ترضى يجعل السودان ولاية عثمانية مع العزم على استمرار الحلول الانكليزي زفناً طويلاً .

فلم يبق من الوجوه الممكنة إلا وجه واحد وهو انجلاء الجنود الانكليزية عن القطر المصري ، وحلول الجيوش العثمانية فيه ، وسوق فرقة منها إلى أطراف السودان ، وهذا أسر الوجوه وأدناها من الصواب ، فإنه لما لزم الاعتراف بسيادة الدولة العلية على السودان

ومصر ، وأن المصريين والسودانيين ينظرون الى الانكليز نظراً الى الأعداء المتغلبين ، ولا يخضعون لهم خضوعاً ثابتاً - وعلى هذا لا تستقر الراحة في مصر ولا تتأيد سلطة الخديوي ما داموا فيها - وجب أن يطلب الى الدولة تقرير الراحة في الديار المصرية كما يطلب منها ذلك للسودان ، وهذا أسهل على انكلترا ان تتفق مع الدولة عليه ، وتقنع من أعمالها السابقة ببعض الامتيازات في إدارة المالية أو فيها مع إدارة أخرى وبعض الخصوصيات في قناة السويس ، هذا الى أن يتألف جيش عثماني مصري ، ثم تعود مصر الى ما كانت عليه ، ان كان لا بد من ذلك . وبهذا نفرغ انكلترا من أعمال مصر إلى أعمال أهم منها في آسيا لما تم لها من محالفة الدولة العثمانية على وجه صحيح ثابت .

* * *

أما ما أطرى به على سعادة حسن باشا خليفة من أنه الرجل الذي يجمع بوجهاته كلمة السودانين ، وأنه يعسوب القبائل متى رأته التفت عليه ، وأنه هو الذي يسلّ بغض الانكليز من قلوب عرب السودان ، وينشئ فيها ثقة بهم ، فهو المثل المعروف : « ترى فتياناً كالنخل ، وما أدراك ما الدخل »؟! .. فإن حسن باشا خليفة إن كان رجلاً في قبيلة فليس رجلاً في قبائل ، وبرهان ما نقول ما كان من أمره أولاً وآخراً ، ولولا خيفة أن أمس بأحواله الشخصية لذكرت من أعماله ما لا وقوف للحكومة المصرية عليه . (ولا ينبئك مثل خبير) .

هذا ما قصدنا إيراداً في هذه الأسطر ، والله يهدينا جميعاً طريق الرشاد .

٥٠٢

مصر وجريدة الجنة (١)

وقفت بالصدفة على نسخة من جريدة (الجنة) الغناء ، المؤرخة في الحادي عشر من شهر رجب ، وإذا فصل في فاتحتها يبحث في شؤون القطر المصري ، وعلائق سكانه مع حضرة خديويهم المعظم ، ومعاملتهم لذوي المصلحة فيه من الأجانب .. فألقى على المصريين بالتقريع والتعنيف ووجه اللائمة عليهم في ذنوب كأنهم كانوا اقترفوها ، ودعاهم الى طاعة خديويهم كأنهم معه في عصيان ، ونبهم على مزايا الجنباب الخديوي وفوائده كأنهم عنها في غفلة .

وكنت رأيت جريدة « الجنان » قد سبقت « الجنة » الى مثل ذلك من قبل بايام ، فشكرت لصاحب القلم ما أخلص من نصيحته وحمدته على عنايته بأمر المصريين .

غير أنني وجدت حال المصريين في ماضيهم وحاضرهم ينطق بخلاف ما 'تفهمه' عبارته ، من أنهم منحرفون عن الخديوي المعظم ، وإن حضرته نزل في أعينهم عن المقام الذي يستحقه من الإجلال . والحوادث المصرية شاهدة على أن أسباب المشاكل في القطر المصري غير ما ذكره حضرة الكاتب ، والسجلات الرسمية والأعمال الثابتة حاكمة بنقيض ما أثبتته من جنائية المصريين على الأجانب أو تطاولهم الى مس المصالح الدولية . وجميع السياسيين من أهل المسكونة (ما عدا بعض رجال الانكليز) في اتفاق على خلاف ما ذكره من أن دولة الانكليز مستمسكة بالحق في تمرق الديار المصرية .

(١) نشر الاستاذ الامام هذه المقالة في جريدة (ثرات الفنون) البيروتية ، في ٢٣ رجب سنة ١٣٠٣ هـ (سنة ١٨٨٦ م) (العدد ٥٧٨) .. بدون توقيع .. ولقد صدرت الجريدة كلام الاستاذ الامام بقولها : « كتب إلينا بعض أهل الفضل من له مزيد اطلاع في أحوال مصر بما يأتي : »

لهذا رأيت أن أكتب إليكم بمجمل من القول لتنبيه من لم يقف على الحقيقة ، أو طال
عهده بأخبارها ففسسها ، فإن رأيت الفائدة في نشره فذلك لكم .

الجناب الخديوي كان أعرف الناس بأهل بلاده ودرجة استعدادهم ، فنظر إليهم
بعين الرحمة ، وافتتح ولايته الميمونة بأمر كريم أصدره في أوائل رجب سنة ١٢٩٦ (١)
هجريه بعد استوائه على كرسي الخديوية بأيام ، ووجه به الى دولتو شريف باشا ، وكان من
فصوله ما يحدث عن مقاصد سموه في حكم بلاده ، فجعل منها توسيع نطاق الشورى ،
وتحويل النواب حق النظر في برنامج المالية ، ولم ينسخ هذا الأمر بغيره .

وثابر دولتو شريف باشا على انفاذه ، وسمى لذلك سعيًا بليغًا حق في زمن انزاله
عن الحكومة ، الى أن عرف رجل الحرية . ثم إن جناب الخديوي هو الذي أصدر الأمر
بانتخاب النواب واجتماع مجلسهم في سنة ١٢٩٩ (٢) ، ونفذ الأمر بتأييد من شريف
باشا . وأشد الناس كانوا حرصًا على الحقوق الوطنية وتوسيع دائرة الشورى هم أكرم
الناس منزلة لدى الحضرة الخديوية في هذه الأيام ، ولو أراد مريد أن يصرح بأسمائهم لفعل ،
لكن ظهور الأمر غني عن البيان .

فلو قال قائل : إن طلاب تلك الحقوق أخفض شأنًا من أن تتناط بهم الأعمال في أقل
الأمر - كما أثبتته البكاتب - لكان ذلك تطاولًا على الجناب الخديوي وعقلاء رعيته ،
مثل دولتو شريف باشا ، ولو كانت إجابة طلب أولئك الطالبين تعدد مشايعة للفساد
وتفريراً بالبلاد لما صدرت به الأوامر الخديوية مع ما تقرر للخديوي من أصالة الرأي
وحسن الرعاية لمصالح بلاده .

ودعوى أن البلاد صارت حكومتها الى الفوضى جرأة على المقام الخديوي بنسبة
الضعف إليه ، ورمي له بعدم القدرة على تلافي الأمر في بدايته ، وإنما نجل مقام الحضرة
الخديوية عن مثل هذه الظنون ، ومن ظنها به فقد مس مقامه بأشد ما يقدر به في حاكم
من جهة كونه حاكمًا . برأه الله مما قالوا .

فقد كانت منزلة الخديوي في نفوس رعيته هي المنزلة التي نالها من يوم توليه ، ورعاياه
كانوا من أشد الناس محبة له ، ومن أخشعهم خضوعًا لأوامره ، وجميع نظمات الحكومة
وأعمالها التي نفذت وأجريت فيما بين الخامس من شوال سنة ٩٨ (١) والسادس والعشرين
من شعبان سنة ٩٩ (٢) كلها بأوامره العلية ، ولم يدرك سلطته أدنى ضعف . وأما ما تقدم
ذلك من حركات الجند فلم يخرج عن حد نزاع خاص بين بعض كبار الضباط وبين بعض
رجال الحكومة ، لكن الجناب الخديوي كان في منزلة الإجلال من نفوس العامة والخاصة ،
ولولا خيفة التطويل لسردت كل قول شاهدًا على التعضيد .

غير أن الحكومة الانكليزية على عاداتها في اختلاق الملل وارتجال المساءات قلبت
وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجهه مطمئنا ، واتخذت مجرد
التغيير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سببًا للمناوأة ، واندفعت لتسير مراكبها الى
مياه الاسكندرية تهديدًا لحكومة الخديوي وعدوانًا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها في أنوف
ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة
انكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية ، ولو
أن بصيراً نظر الى أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة
الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين
ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده .

المصريون لم يتطاولوا لمس المصالح الدولية ، ولا في وقت من الأوقات ، فقد قرروا
في مجلس نوابهم أن يكون العمل على قانون التصفية الذي أسسه دولتو رياض باشا في سنة
١٢٩٧ (٣) بالاشتراك مع وكلاء الدول ، وأخذوا على أنفسهم بالقول والفعل أن لا يبحثوا
في أمر رابطة من روابط الحكومة مع الدول العظيمة مما تقرر في عقود الحكومة ، وقد
مضى ذلك الزمن ومخصصات الديون تؤدي مستوفاة في آجالها ، وحقوق الأجانب في

(١) هجرية ، سنة ١٨٨١ م

(٢) هجرية ، سنة ١٨٨٢ م

(٣) هجرية ، وتبدأ هذه السنة في ١٥ ديسمبر ١٨٧٩ م

(١) الموافقة لعام ١٨٧٩ م

(٢) هجرية ، وهي تبدأ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م

مكانها من الرعاية ، إلا أن الحكومة الانكليزية تهيأت لها فرصة للتقدم الى بعض ما كانت تنزع إليه من زمن طويل ، فتجنت على المصريين بما لم يحنوه .

ولم يزل المصريون على وفاق في تعظيم خديويهم وتعظيم سموه في رعاية المصالح الدولية مع المحافظة على حقوق البلاد ، الى أن حال الانكليز بحريهم الظالمة بين جنباه العالي وبين رعيته ، فساءت ظنون قوم من كبار ضباط الجند لبعدهم عن حقيقة أمر خديويهم ، فاستمروا على المقاومة ظناً منهم أنهم لا يقاومون إلا الانكليز ، ولا يدافعون إلا جيشاً أجنبياً يغير على البلاد ، ووافقهم على ذلك عامة المصريين لهذا الظن نفسه ، فلما طالت المدة وفشا ما كان من أوامر الجناح الخديوي وإرادة الحضرة السلطانية فيما بينهم ، كان ما كان من تراجع الناس ، وتسليم القيادة الى حاكمهم الشرعي ، وخضع لهم المصريون كافة خضوعاً غمر أفئدتهم ، وخالط ألبابهم ، وهذا شأنهم الى اليوم .

ثم حالهم مع المسيطرين عليهم من الانكليز لم يتعد حدود المسالمة والامتنال لأوامرهم رجاء التخلص من غوائلهم ، وانتظاراً لوفائهم بوعودهم ، ولو كان المصريون قوماً شرس الطباع ، صعب المراكب ، جفاة الجوانب ، لما سكنت لهم ثائرة ، ولما جنحوا الى مسالمة ، ولما رسخت قدم الانكليز فيهم على قلة جيشهم ، وشدة ما لاقوا من عنيتهم .

أما فضائل الجناح الخديوي من العفة والاستقامة والشفقة على الرعية والسعي في مصالحها ، فهو مما ذاق المصريون لذته ، ووجدوا فائدته ، فلا يربتابون في شيء منه ، والتنبيه عليه اعلان لحقائه على أعين مشاهديه سنين عديدة ، فهو الى الطعن أقرب منه الى المدح . ورضاء الحضرة السلطانية عن الخديو المعظم وإقامة الشواهد على الرضاء بإهداء النياشين والتحف مما نشرته الجرائد المصرية وشهد المصريون رونق الاحتفال له وبلغ شاهد غائبهم ، فأى أثر للاحتجاج به بعد سبق علمه بأزمان عند من تقام الحجة به عليهم ؟

وبالجملة ، فالمصريون قوم عرفوا بالطاعة لحضرة سلطانهم المعظم أمير المؤمنين أيده الله ، وعلموا أن الجناح الخديوي نائبه في بلادهم ، ومظهر سلطته عليهم ، فهم له خاضعون ، وعلى محبته متفقون ، فإن نقل ناقل خلاف ذلك فهو إما طالب فساد ، أو منخدع بوسوسة أجنبية ، فقد تبين أن من حظ الانكليز ايقاع النفرة بين الخديوي

ورعيته ليقم لهم ما يريدون منها ، كما مرنا عليه في كل بلد دخلوه .

هذه هي الحقيقة التي ينكرها الجهلاء ، ويعرفها العقلاء ، فلم تكن أسباب المشاكل ما ذكره حضرة الكاتب ، وإنما سببها الجشع الانكليزي ، كما اتفق عليه سياسيو العالم . ولم يكن تدخل الانكليز حقاً مفروضاً في بداية الأمر ، ولا حلولهم اليوم يعدّ من حسناتهم ، فإننا لم نسمع بأن الديون تحول للدائن حق التغلب على الممالك ، وأمم العالم بين أيدينا تهتف بنا أحوالها .

ولو شاء حاكم ان يحكم بحق لأحد في التداخل لإصلاح أمر من أمور مصر فليحكم به للدولة العلية ، فهي حاكمة البلاد ، ولا تعجز عن تقرير النظام فيها بالكلام ، فضلاً عن تجريد الحسام ، ورحم الله أمره أعرف حده ، فوقف عنده ، والله الموفق لما فيه الصلاح .

بتنفيذ إرادته . ثم اثنيت على حضرة ملجأ الولاية السورية ، وعلى سعادة متصرف بيروت ، وذكرت فضل دولة الوالي الأفخم ، وسعادة المتصرف الأكرم في ترويج سوق العلم ، وتعزيز جانب الفضل . ثم شكرت الحاضرين على الاحتفال في ذلك المعهد العلمي . وقلت : إن الحامل لهم عليه إنما هو تعظيم المعارف ، وإحلال مقامها ، علماً منهم بأن العلم عزيز ، والمزيز إذا حل دار قوم فلم يحلثوا منزلته هاجرهم وارتحل عنهم ، وتركهم في ظلمات لا يبصرون . فليحمدهم العلم ، ولتفضل عليهم بركاته إن شاء الله .

ثم أعقبت ذلك بما معناه .

إن حرصنا معاشر العثمانيين على انتشار المعارف منشؤه أمر في نفوسنا ، فإننا إذا خالطنا سكان الأقطار الشرقية على اختلاف مواقعها ، نجد في كل واحد منهم إحساساً بفقد شيء كان له ، فهو آسف على فواته ، وفيه ميل لطلبه رغبة الوصول إليه ، غير أن النفوس في حيرة من هذا المفقود المطلوب ، كأنها لا تهتدي إليه ، ويزيدنا أسفاً وشوقاً مخالطتنا لأقوام يدعون أننا في المنزلة المتأخرة عنهم ، وسواء أصابوا في دعواهم أم أخطأوا ، فإن الجمهور منا قد صدقهم . ولم تزل الحيرة آخذة بالعقول حتى قامت الدولة العلية بصوت خليفته الأعظم تنادي على الأمة أن مطلوبكم المحبوب هو العلم . كان العلم فيكم وكان الحق معه ، وكان الحق فيكم وكان المجد معه ، كل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم . ثم أنشأت المدارس ، وأقامت بناء المكاتب ، وحملت رعاياها من كل طبقة إلى الدراسة ، وطالبتهم باقتناء العلوم ، فاستجاب لها أقوام منحتهم الفطرة قوة الاستعداد ، وسيتبعهم غيرهم إن شاء الله .

أما العلم الذي نحس بحاجةنا إليه ، فيظن قوم انه علم الصناعة وما به إصلاح مادة العمل في الزراعة والتجارة مثلاً ، وهذا ظن باطل ، فإننا لو رجعنا إلى ما يشكوه كل منا نجد أمراً وراء الجهل بالصناعات وما يتبعها . إن الصناعة لو وجدت بأيدينا نجد فيها عجزاً عن حفظها ، وإن المنفعة قد تنهت لنا ثم تنفلت منا شيء في نفوسنا ، فنحن نشكو ضعف الهمم ، ونحاذل الأيدي ، وتفرق الأهواء ، والغفلة عن المصلحة الثابتة . وعلوم الصناعات لا تفيدنا دفعةً لما نشكك فيه ، فطلوبنا علم وراء هذه العلوم ، ألا وهو العلم الذي يمس النفس ، وهو علم الحياة البشرية .

إذا نفخت الحياة في جسم نبيهته لجميع ضروراته ، وهدته لحاجاته ، واستحفظته ما

مراسلات (١)

طالعت في جريدتكم مجلة تتعلق بالخطاب الذي دعيت إليه وألقيته في احتفال المدرسة السلطانية ، ولقد مننتم بذكر صفات أثبتتموها لهذا العاجز ، وعندي أن نفسي تقصر عن القليل منها فضلاً عن كثيرها ، فليشكركم الأدب ولتحمدكم الفضيلة .

ثم إن أحد الأدباء سألني أن أثبت ما بني عليه الخطاب بالكتابة لينشر ، فرأيت أن أكتب به إليكم ، فإن رأيتم الفائدة في نشره فدونكم وما تشاؤون .

قت بين يدي الحاضرين ، فحمدت الله ، وصليت على رسوله ﷺ ، ثم اعترفت بالقصور ، واستجدت العفو من الحاضرين ، ثم قلت ما معناه :

أفتتح كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وخليفة رسول رب العالمين ، السلطان عبد الحميد خان ، فمقام هذا الخليفة الأعظم فينا ، هو الحافظ لنظامنا ، والمهامي عن مجدنا ، والأخذ بميزان القسط بيننا ، وهو هادينا إلى أفضل سبلنا ، فهو ولي النعمة علينا ، ولو أفرغنا جميع أوقاتنا في الدعاء لعظمته ما أدبنا أدنى حقه علينا . فاللهم أيد شوكته ، وأيد دولته ، وامتع بوجوده رعاياه الصادقين .

ثم اتبعت بعد ذلك بالدعاء لوزرائه الذين فوض إليهم النظر في شؤون رعيته ، والقيام

(١) نشر الاستاذ الامام مقالته هذه في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية ، أثناء مقامه هناك منفياً ، وذلك في عددها ٥٩١ الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٣ هـ (سنة ١٨٨٦ م) . وفيها يعلق على ثناء المجلة عليه ، بمناسبة ما نقل الى السلطان العثماني من ان الاستاذ الامام يطعن فيه ، وكان الجواسيس العثمانيون قد نقلوا الى السلطان ذلك بعد خطاب للاستاذ الامام في (المدرسة السلطانية) ببيروت ، وكان يدرس يومئذ فيها .

يصل إليه ، وصرفته في سبيل الحصول عليه ، والعلم الهبي للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب لها فهو في الدين ، فما فقدناه هو التبصر في آداب الدين ، وما نحس من أنفسنا طلبه هو التفقه في الدين ، ولا أريد أن نطلب علماً محفوظاً ، ولكننا نطلب علماً مرعياً ملحوظاً . وما أودعته الديانة من الآداب النفسية والكمالات الروحية لم يختلف في صحته أحد من البشر ، حتى من يظن نفسه غير آخذ بالدين ، فإذا استكملت النفس بآدابها عرفت مقامها من الوجود ، وأدركت منزلة الحق في صلاح العالم ، فانتصبت لنصره ، وأيقنت بحاجتها إلى مشاركتها في الوطن والدولة والملة ، ولا نريد من الحب ميلاً خيالياً ، ولكننا نريد منه ميلاً يبعث على العمل ، كما يرشد إليه الدين والأدب ، ففي تحلت النفوس بهذه الفضيلة أبصرت مواقع حاجاتها فاندفعت إلى طلبها ، وطرقت لها كل باب ، لا ترجع حتى تظفر أو يدركها الأجل .

أما دعوى أننا فقراء ، فهي باطلة ، فإننا لو نظرنا إلى ثروة بلادنا لا نجد لها قاصرة عن حاجتنا ، ولكن القاصر عن الحاجات هو إدراكنا لاحتياجاتنا ، فقد نرى الغني يبذل أموالاً حجة في زخارف زينة لا مقام لها في نظر العاقل ، ولا يرى في بذله هذا مغرمًا ، ثم إذا دعي إلى مساعدة وطنه وملته ودولته يستكثر القليل ، ويعطي وهو كاره ، ولو كان حي القلب بحياة العلم الحق لجمال الأفضل من ماله ونفسه مبذولا في تأييد دولته ورفعة أوطانه [ثم أتيت على ذلك بشواهد ، وضربت له أمثالا كلها يرجع إلى هذا الأصل] . ثم قلت :

وإننا في تحصيل هذا العلم الحيوي لا نحتاج إلى الاستفادة من البعداء عنا ، بل يكفينا فيه الرجوع لما تركنا ، وتخليص ما خلطنا ، فهذه كتبنا الدينية والأدبية حاوية لما فوق الكفاية مما نطلب ، وليس في كتب غيرنا ما يزيد عنها إلا بما لا حاجة بنا إليه ، وكما وصل إلينا وجودنا بالتناسل عن آبائنا ، فلتصل إلينا حياة نفوسنا بما أورثونا من علومهم وآدابهم ، ولا يقيس لنا ذلك إلا بعلم اللغات التي أودعوها معارفهم ، وهما لدينا لغتان اللغة التركية فإنها لغة دولة قامت بشأن الممالك الإسلامية ما يقرب عن سبعة قرون ، وقد تكلم فيها من الأفاضل والعلماء جم غفير ، نحن في حاجة إلى الاستفادة من معارفهم ، ثم هي اللغة الرسمية في الممالك العثمانية ، فيها حياتنا السياسية ، وبها نقف على هدي مولانا الخليفة الأعظم أيده الله بنصره . واللغة العربية ، وهي لغة القرآن الشريف ، وكتب الشرع المنيف ، فعلى الناس أن يطلبوا البراعة في اللغتين ، لا لأن يقال :

كاتب ومنشئ . ولكن ليدرك أسرار ما أودع فيها ، ويتمكن من إفادة ما قد ينكشف له .

أما اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات فالحاجة إليها خاصة ، والاشتغال بها ولا بد أن يكون منحصراً في طبقات من الناس ، أما عالم يطلب ترجمة ما فيها من العلوم الطبيعية مثلاً إلى لغته ، وإما منتهى لأن يخدم دولته في معاملة سياسية بينها وبين الدول الأجنبية ، وأما تاجر يحتاج إلى معاملة أناس من غير جنسه ، وما شابه ذلك . وليس بحمود في نظر العقلاء أن نطلب اللغات الأجنبية لذاتها فإن اللغة طريق إلى ما أودع فيها ، وليس في علمها نفسها أدنى فضيلة .

[ثم استطلت الكلام ، وطلبت الوقوف عند هذا الحد ، وختمت كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وطلبت من الحاضرين أن يؤمنوا ، فارتفعت الأيدي بالدعاء لعظمته بتأييد الملك وتخليد السلطان] . هذا ما وسع الوقت إجماله ، والله الموفق للصواب .

وأيدت هذه الجريدة جريدة أخرى جاءت بتاريخ القبط في الأحقاب الماضية ، وما وصلوا اليه في الأوقات الحاضرة ، ثم فصلت القول تفصيلاً فيمن عهدت اليهم وظائف في المحاكم الأهلية من الطائفة القبطية ، وذكرت أسماءهم وسوابق خدمتهم ، فكان أعضاء المحاكم منهم عشرة من سبعة وستين عضواً ، والذين في أقلام النيابة منهم ثلاثة من عدد كثير من النواب ومتعلقينهم ، والكل ، في قولها ، من أهل الاستحقاق ، لا يغمز على أحد منهم في العلم بما وليه ، ولا يرمى بالقصور عن تأدية ما عهد اليه عمله .

ثم رأينا في مواضع متعددة من جريدة جديدة تطبع في القاهرة تلويحاً وتصريحاً بالخلل الواقع في المحاكم ، وأن معظمه بل كله من تداخل وكيل الحقانية بطرس باشا غالي في أعمال تلك المحاكم . ونقلت تلك الجريدة إجماع الناس على أن السبب في نزول النازلة الهائلة ، وهي استعفاء عزتو شقيق بك منصور إنما هو الخلاف الذي وقع بين بطرس باشا وبينه ، ووقوف الباشا مانعاً بين البك وبين الإصلاح .

هذا إجمال ما رأيناه فرويناه ، وعندنا ان التحامل على شخص بعينه لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للطعن في طائفة أو أمة أو ملة ، فإن ذلك اعتداء على غير معتد ، ومحاربة لغير محارب ، أو كما يقال : جهاد في غير عدو ، وهو مما ضرره أكثر من نفعه ، إن كان له نفع ، فإنه يثير الساكن ، وينطق الساكن ، ويؤلب القلوب المتفرقة على مقاومة رأي الطاعن ، ومخالفته الى عكس ما يريده ، فليس من اللائق بأصحاب الجرائد أن يعتمدوا الى إحدى الطوائف المتوتنة في أرض واحدة فيشملوها بشيء من الطعن ، أو ينسبوا الى شائن من العمل ، تعلاً بأن رجلاً أو رجلاً منها قد استشهدوا لذلك ، فإنه مما يرسل العداوات الى عمائق القلوب ، ويدلي بالضغائن الى بواطن الأفئدة ، فإذا تنافرت الطوائف تشاغلت كل منها بما يحيط شأن الأخرى ، فكانت كل مساعيهم ضرراً على أوطانهم ، فالتوى على الطاعن قصده ، وبعدت عنه غايته ، فقد كانت يريد بقوله انتقاص شخص واحد تأديباً له أو استصرافاً لدفع شره ، فأدى سوء استعماله الى خيبة آماله

فنحن نرى رأي الجريدتين الهاميتين خصوصاً عن طائفة الأقباط في مصر ، فإنها أظهرت بحسن سيرها مع المسلمين من مواطنيها ما أهلها لوجوب المحافظة على وصية النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد عهد الى أصحابه إذا فتحوا مصر أن يستوصوا بقبطها خيراً .

مصر والمحاكم الأهلية (١)

رأينا بين عدة من الجرائد المصرية منافسة في هذا الموضوع ، وكنتم ألهم بشيء من الكلام فيه رواية عن مكاتيبكم في القاهرة ، فمن حقوق الإنصاف أن تقبلوا مني ما أبعث به اليكم مما خطر ببالي ، ولكم بعد ذلك الرأي الأعلى ..

أتت جريدة على ذكر ما يشاع من الخلل في المحاكم الأهلية بمصر ، وتذرعت بذلك الى الكلام في وكيل الحقانية ، وناطت جميع الخلل بأثرته وتطرفه في الميل الى انشاء طائفته (القبط) ، حيث أقام منهم في مناصب القضاء وما يتعلق به من لا أهلية فيه لإجادة العمل ، واسترسلت في ذلك الى دعوى أن المسلمين قد نظروا الى هذا التصرف بعين الناقد ، فمارضتها جريدة أخرى ، ودفعت ما ادعته من وقوع الضغائن بين المسلمين وبين اخوانهم في الوطنية من الأقباط ، وأقامت الأدلة على التحامهم بالألفة والمحبة ، وأخذ كل منهم بعضد أخيه عند الشدة ، ورسوخ ذلك في نفوسهم بالتوارث عن أسلافهم ، وأقوى برهان على ذلك وقوفهم مواقف القتال مع اخوانهم المسلمين في مواطن الحروب في فتنة « كريد » وحرب « الجبل » والمواقع السودانية ، وما سبق ذلك وما لحقه ، يناصرونهم ويوازررونهم ، فكانوا حرباً لمن حاربهم ، وسلماً لمن سلمهم ، وأن الخلاف المذهبي لم يحدث في البلاد شقاقاً وطنياً في زمن من الأزمان . ولهذا لا نرى للقبط في مصر مسألة سياسية تعنى بها دول أوربا كما نرى لغيرهم في غير مصر مسائل .

(١) كتب الاستاذ الإمام هذا المقال وهو في بيروت قبل عودته من المنفى ، ونشره في مجلة « ثمرات الفنون » البيروتية بالعدد ٦٥٨ الصادر في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ . سنة ١٨٨٨ م . ثم أرسل به من بيروت الى تلميذه سعد زغلول كي ينشره في بعض مجلات مصر .

وقد كان حسن حال الأقباط مظهراً لصدق نبأه عليه الصلاة والسلام . على أن كثيراً من أسلاف هذه الطائفة كانوا أمناء على مال الحكومة المصرية في الدول الإسلامية المتعاقبة بما أجادوا من صناعتي الحساب والكتابة في تلك الاوقات ، ولم تعهد لهم فتنة ، ولم تذكر لهم على البلاد غائلة ، فلا ينبغي لمبتغي الحق أن يمس شأنهم بالعنوان العام .

وأما ما لا تخلو منه طائفة من وجود أشخاص ضعاف المقول أو مبالغين الى الشر ، فعلى الناقدين أن يقصروا نقدهم على حال أولئك الأشخاص ، ويستعينوا ببقية الطائفة وغيرهم من مواطنيهم على دفع شرهم ، أو تحويلهم عن القبيح من أعمالهم ، ويجب أن يكون النقد خاصاً بالعمل الذي ظهر فيه الخلل ، لا يتعدى الى أوصاف خاصة لا تفيد في البحث .

نعم .. إن كانت الطائفة أو الأمة من قوم أجانب على البلاد ومتغلبين عليها بقوة قاهرة ، أو حيلة غادرة ، وكانت أعمال آحادها مبنية على أصول ستنها المتغلبون ، فيكون عمل الواحد كأنه صادر عن الجملة ، كما في أعمال الانكليز بمصر ، جاز للناقد أن يأخذ الجماعة بإثم الواحد منهم ، ويستصرخ أبناء الوطن جميعاً لكشفهم عن بلاده ، واستخلاص الحق منهم لأربابه .

أما بطرس باشا غالي فهو رجل ذكي حاذق في عمله ، بصير بأمره ، تقلب في وظائف الحكومة من عنفوان شبابه ، وورقي به اجتهاده الى ما وصل اليه من سامي وظيفته ، وكان « باشكاتب » الحقانية زمناً طويلاً ، ثم صار وكيل الحقانية من نحو ست سنوات ، ووثقت به الحكومة الخديوية في كثير من أعمالها المهمة ، وقال منها مكافآت على ما أدى من الأعمال التي نيطت به ، فمن الظن به أن لا تضيق معرفته عن الإحاطة بما توجب عليه أحكام وظيفته ، وأن لا يصدر عنه ما يبعث عليه لائمة من مصيب في رأيه بحق في حكمه ، وإننا الى الآن لم نر الناقدين ذكروا عملاً مما أخذوا عليه يستحق أن نبعث فيه سوى الخلاف الذي وقع بينه وبين شفيق بك منصور ، وإفضاء هذا الخلاف الى استعفاء البك المومى اليه ومحابة الباشا لبني طائفته .

أما الأخيرة فدفعتمها الجرائد المحامية بما لا سبيل الى معارضته إلا بإثبات نقيضه ،

وهو مما لا يتيسر لنا التهدي اليه حتى نرى ما لا نرتاب فيه من الأدلة ، وأما الأولى : فالخلاف قد يكون بين عاقلين ومستقيمين ومختلفين في الصفتين ، ولا طريق للحكم بخطأ أحدهما إلا النظر في مواد الاختلاف وأدلة كل من المختلفين ، وهي الآن لم تحضرنا بوجه ظني فضلاً عن قطعي

على أن الدائع على ألسنة البصرياء من المصريين أن النيابة العمومية حرصها على تقوية نفوذها وإعلاء سطوتها ، قد تتجاوز الحد المحدود فيها عند الأجراء في بعض المحاكم ، والانتقاد عليها كان أشد من الانتقاد على القضاة ، حتى قيل إن سبب استعفاء الأستاذ العلامة الشيخ العباس من الإفتاء كان عدواناً من بعض خدمة النيابة ممن لا خلاق له ، اضطر الشيخ للمداخلة في دفع عواقبه فلم ينجح . ولا ريب أن هذا كان معروفاً لمترسلو شفيق بك منصور ، وكان الظن به ، وهو في وظيفته أن لا يفصل عن ذلك ، وأن يرد الأعمال الى حدود أحكامها ، ولا نظنه أهمل فريضة العمل فيه . لكن ربما كان الأمر أصعب من أن يلاقي دفعة واحدة والرجاء في حميته أن يداوم على إرشاده لأهل القضاء وعمل النيابة بما ينشره من آرائه في صفحات الجرائد فوطي مثله لا يججب فوائد أفكاره عن أبناء وطنه حاجب .

أما تأدية الخلاق إلى استعفائه فلا نعهده جريمة لبطرس باشا ، لأن الاستعفاء عمل اختياري لا يؤخذ به المتسبب فيه ، على أن جريدة (الأحكام) ذكرت أن سبب الاستعفاء تعيين أحد البلجيكين في وظيفة كان من رغبة للبك أن لا يكون فيها وهو أمر يتعلق بناظر الحقانية ، لا بوكيلها ، وعهدنا بإخواننا المصريين أن يوجد بينهم من أهل المعارف الشرعية والإدارية من يمكنهم بسعة اقتدارهم إصلاح محاكمهم وتقويم ما تأوّد منها ، وأن لا يكون تخلي رجل أو رجلين من وظيفة من النوازل المهمة ، أو الخطوب المدلّمة ، فان ذلك لا يكون إلا في بلاد بلغت من فقر الرجال غاية قصوى ، ونسأل الله تعالى أن ينير بصائر أهل الحل والعقد في بلادنا المصرية ، حتى يعرفوا للمصيب إصابته ، ويلزموا المخطئ خطيئته ، ويؤلف بين قلوبهم ، ويجمعها على مصالح بلادهم .

* * *

كنتم ذكرتم في بعض اعدادكم أن أمين بك غالي انتقل الى وظيفة أرقى من وظيفته راتباً ، والحقيقة أن ذلك لم يكن ، والراتب واحد ، والوظيفة مؤقتة ، وكنتم ذكرتم أن « باش محضر » محكمة مصر الابتدائية عزل برأي وكيل الحفائية في اليوم الثامن لاستعفاء شفيق بك ، وعين مكانه أحد أقارب الوكيل ، والحق أن عزله كان بناء على طلب رئيس المحكمة ، ولم يعين بدله أحد إلى الآن ، ويؤدي عمله أحد « المحضرين » الموجودين « بالقلم » .

هذا ما ساقنا اليه العدل ، والله الهادي الى الصواب .

اللغة الرسمية في المحاكم الأهلية

(١)
بمصر

انظر الى المادة ٢٣ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نجد صريحة في أن اللغة الرسمية في المحاكم الأهلية هي اللغة العربية ، ويجوز أن تنقل خلاصة المرافعة وحجج الدعوى إلى لغة أخرى كتابة وتقديم الى المحكمة .

فمن الواجب ، بناء على هذه المادة ، أن لا يتكلم احد الخصمين أو وكيلها إلا باللغة العربية ، فإذا شاء أحد المذكورين أن يؤيد ذلك بترجمة ما قال الى اللغة الفرنسية مثلاً تحريراً ، لم يُمنع من ذلك .

ونظرت الحكومة المصرية في إيجاب التكلم باللغة العربية في المرافعة عند تلك المحاكم الى تقرير حق لو أغفل بطل المقصود من تشكيل هذه المحاكم بالمرّة ، وانقلبت المنفعة المطلوبة بها مضرة ، فإن الغرض من تشكيلها الفصل بين الأهالي فيما يقع بينهم من الخصامات ، وإلزام كل جان عقوبة جنائية على وجه هو للعدل أدنى منه إلى الظلم ، وجعلت جلساتها علنية لتكون مدافعة كل من الخصمين عن نفسه معروفة عند العامة والخاصة ممن يحب الوقوف على مأخذ الحق ، ويكون في ذلك حكم عام لا يخفى أثره فيما يصدر عن المحاكم من الحكم الخاص .

(١) نشر الاستاذ الامام مقالته هذه في جريدة (ثمرات الفنون) البيروتية ، إذ بحث بها اليها من مصر عقب عودته من المنفى ، وذلك بالعدد ٧١١ الصادر في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) .

والمتخاصمون من أهل مصر لسانهم واحد ، وهو المعروف باللسان العربي ، وكذلك المأخوذون بتهمة الوقوع فيما يوجب العقوبة ، فإذا ترافع المتخاصمان الى المحكمة ، أو وجهت الحكومة تهمة على جان وطلبته للمدافعة عن نفسه ، كان من الضروري أن يفهم كل من الخصمين ما يقول الآخر حتى يتمكن من دفعه ، وكذلك يكون حال وكلاء الخصوم ، فإن تكلم متكلم منهم بلغة لا يفهمها الآخر تعذر على غير الفاهم أن يلجح بحجة ومعارضة أدلة خصمه .

ثم إن أعضاء المحاكم لم يشترط فيهم العلم بلغة أجنبية البتة ، فلو كان في المترافعين من يتكلم بلغة غير العربية لكان القضاة للفصل في الخصامة غير عارفين بوجوه الحكم إن لم يكن عندهم علم بغير اللغة العربية .

فمن هذا يظهر أن وكلاء الخصوم - (الأفوكاتية) - عند المحاكم الأهلية يجب عليهم أن يتكلموا باللغة العربية لا غير ، سواء كانوا عرباً أو عجماء ، ولا يجوز لأحد منهم أن يخاصم بلغة أخرى .

فإن قال قائل : إذا كان الخصمان عارفين بلغة أجنبية ، ورضي كل منهما بأن تكون الخصامة بها ، فلم لا يجوز أن تسمع المحكمة مرافعتها باللغة التي اختارها ؟ فجوابه : أن ذلك لو فرض وقوعه يكون نادراً ولا موقع له في نظر القانون ، على أنه لا يكون هذا الفرض سائغ القبول إلا إذا اتفق أن أعضاء المحكمة جميعاً من العارفين باللغة التي تراضى الخصمان على المرافعة بها ، حتى يتمكن كل منهم أن يحكم في الخصومة كما هو شرط النظام . وإن رؤساء المحاكم وأعضاءها الذين هم حفاظ القانون والقوام عليه لإيصاله الى الغاية المطلوبة منه يجب عليهم أن يراعوا حكم هذه المادة ، حفظاً لشأنهم ، وصوناً للقانون ، وتأييداً لقصد الحكومة ، وحياطة للحقوق .

* * *

في مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضي ٢٣ ربيع الأول ، انعقدت جلسة الجنيح الاستثنائية تحت رئاسة صاحب العزة أمين بك سيد أحمد ، وكيل المحكمة ، ووجد في وكلاء المتهمين رجل أورباوي ، لا يعرف اللسان العربي ، ومعه ترجمانه ، فلما أفضت

النوبة اليه طلب أن يتكلم باللغة الفرنسية ، فوضع طلبه هذا موضع المداولة في الجلسة ، وكان حكم الأغلبية أن لا يتكلم إلا باللغة العربية ، فأعلن له الرئيس ذلك ، فأخذ في الكلام بالفرنساوية ، فمنعه الرئيس ، فانتصر للفرنساوي أحد القضاة الوطنيين ممن يدعون نجباء ، أو فضلاء ، أو ما شاكل ذلك ، وسأل الرئيس أن يدعه يتكلم ، فاحتد الرئيس ، وقال : بصفة كوني رئيساً قضائياً أطلب منه أن يتكلم بالعربية ، فإن لم يفعل أمرت بطرده من الجلسة . وكان كما قال ، فانصرف « الأبوكاتو » وعادت المحكمة لأعمالها .

أما الرئيس أمين بك سيد أحمد فقد أدى الواجب عليه للقانون ، وللحكومة ، وللأهالي ، ولنفسه من جهة أنه مصري عربي ، وإن عرف الفرنسية ، ولو تساهل مع الفرنسية ، وأجاب طلبه ، لجاز لغيره أن يطلب مثل طلبه ، واندفع الأجانب ينوبون عن بعض الخصوم على رغم من البعض الآخر ، ويضيع قصد الحكومة ، وتبطل حقوق الأهالي بعماء الخصامة على من لم يعرف لغة الخصام منهم . ولا يجوز للرئيس ولا لغيره منع الطالبين مما يطلبون إلا أن العادة تكون قانوناً ، وهي عند الأوربيين تثبت بمرّة .

بقي الكلام في ذلك القاضي النجيب : هو مصري ، ولا يعرف له صلة بالفرنساويين .. برأه الله من ذلك . غاية أمره أنه يعرف الفرنسية كما يعرف كثير من أمثاله .. هو حاكم مصري يجب عليه مراعاة مصلحة المصريين ، والمحافظة على ما به صون حقوقهم .. هو قيم على القانون ، وبحكم القانون صار قاضياً ، ولولاه لم يكن شيئاً ، فمن الواجب عليه شكر القانون واحترام مواده ، والمحافظة على أحكامه بما استطاع .. هو موظف للحكومة المصرية ، تفرض عليه الأمانة في خدمتها ، وموافاة مقصدها الصالح ، وغايتها النبيلة .. هو إنسان ، والإنسان محبوب على حب وطنه وترجيح ما يؤيد جانبه ، فلو فرض أن القانون جوز أن يكون الكلام بغير العربية ، لوجب عليه أن يستعمل الجواز موجباً للخطر ، فيقول : يجوز هذا ويجوز غيره ، ولي الخيار في القبول ، فلا أقبل إلا لسان بلدي .. هو متعلم ، قرأ الكتب ودرس الفنون ، وهو أجدر أن يسبق الناس في صحة الإحساس ، ليكون قدوة حسنة لهم .. هو معدود في نجباء الفتيان المصريين ، فكان الواجب عليه إذا وجد من نفسه ميلاً الى سماع الفرنسية في المرافعة ، للذة في رنتها ،

أن يكتّم ذلك الميل المضاد للقانون ، ولما يوجب الحق الأهلي ، كيلا يؤخذ عليه . ومع ذلك كله فقد بلغني عنه أنه يجب أن تكون المرافعة بالفرنساوية ، وأنه قد سبق له عندما كان رئيس جلسة إباحته لحام فرنساوي ، وأنه يتمنى لو أن الحكومة تلغي مادة ٢٣ من القانون حتى يكون القانون مسوغاً للفرنساوي أن يترافع بصفته أنه نائب عن المصري باللغة الفرنسية ، وحكي أنه لما شاع - (وغالب ما يشاع كذب) - أن الحكومة في نيتها أن تسمح للأجانب بالخاصة عن الأهليين بغير العربية ، فرح ذلك القاضي حتى شرب في أحد مجالس لهوه على سرّ تلك الإشاعة على نحو ما يفعل الأوروبيون . . ولا أقول إنه شرب مسكراً ، ولكنه قلد الفعل تقليداً ، كذا يقال . ولما سئل عن سبب ميله الى ذلك ، أجاب بأن المحامين الفرنسيين يعرفون الحيل الشرعية ويحيدون في نسجها ، فكان ذلك مشار تهمة عليه بأنه يود أن يكون للفرنساويين مثلاً حق في الخاصة ليصح له الاتفاق معهم في محاولة القانون ، ويكون في حماية من ألسن الوطنيين وسلطة الحكام بميل الأوروبيين . . وإني أعينه من ذلك ، وإن قامت القرينة من كلامه عليه . وغاية ما يمكنني أن أقول في سبب هذا الفرح ، وعِلَّة ذلك الميل ، أنه طيش شبيهة يسول له أن في سماعه كلام الفرنسي والإقبال عليه عند الخاصة - والمتفرجون مزدحون - والتفاتهم الى أنه عارف بما يقول الفرنسي ومدرّك لدقائقه بما يلوح على وجهه عند ذلك من علامات الفهم ، وأن في معرفة المتفرجين أنه من المدققين في اللغة الفرنسية لذة بما يناله من الشهرة عندما يتناقل الحاضرون حاله . لكن خفي عليه أن من لم يعرف لا يصح حكمه ، ولا قيمة للشهرة عنده ، وقليل من الحاضرين من يعرف اللغة التي يميل الى الاشتهار بمعرفتها .

وقد بلغني أن ذلك الفاضل ، على ذكائه وسعة اطلاعه في القوانين ، كثيراً ما يعتمد على شدة فهمه ، فيلمو عند سماع الخاصة ، اكتفاء منه بالإشراف على الضمائر ، بغير سماع ، وأحياناً يأتي ببعض القضايا يلخصها في الجلسة ، ويترك المترافعين يناقض بعضهم بعضاً ، وهو مع ذلك يُدِلُّ على المحامين الوطنيين ، ولو كان بين يديه محامون أوروبيون لما سهل عليه إثبات شيء من ذلك ، ولكان خوفه منهم إذ ذاك أشد من ميله اليهم الآن . فعليه أن يعقل ما يفعل ، وعلى الناس أن ينبهوه عندما يغفل ، وأملنا في نجابة المصريين أن لا يكون هذا الميل شائعاً في كثير منهم .

ثم بلغني بعد ذلك أن مرافعة وقعت في المحكمة الابتدائية في مصر باللغة الفرنسية ، وأن رئيسها ، مع أنه من أهل التقى والاستقامة ، وذوي الدراية ، قد أذن في ذلك ، ولم أعلم كيف كان منه هذا الإذن ؟ ثم لم أدر كيف سكنت نظارة الحقانية على ذلك ، ولم تصدر أمرها بالتحذير من تكرار الوقوع في مثله ؟ . . ولعل نشر ذلك في جريدتكم ينبه غافلاً ، أو يستلفت من يجب عليه الالتفات . وأملنا أن هذه الوزارة الرفيعة الشأن تراقب ما يقع في المحاكم من مثل هذه الهفوات ، وتنبه الأعضاء والرؤساء على ما يخاطبون منها ، وتعرفهم مواضع الخطأ فيها ، فإنها قد تكون في نظر بعض الناس جزئيات ، لكنها في نظر العارفين منازع لكليات ، وأن يوفقنا الله جميعاً لما فيه صلاحنا ، ويرشدنا إلى سبيل فلاحنا .

رسائل من بيروت

- ١ -

(١) ما أفضل الفضل في مبادئه ، وما أكرم الكرم من مناشئه ، وما أكبر التواضع من الكبرياء ، وما أعلى التنازل من الأعلیاء ، جلّت مكارم مولانا عن التقدير ، وفاتت فواضله حيلة التحرير ، توجّهت عنايته الى ضعيف في وجده ، عارف بقدره ، واقف عند حده ، فأحسن إليه بأمر كريم من رّفده ، يكسوه من الوصف حلة بهاؤها بمسديها ، ويوليه كرامة سناؤها بمهديها ، وما هي إلا كالاته تبدو مظاهرها ، وكرائم سجايها تظهر على المخلصين مفاخرها ، وإلا فليس لهذا الداعي ما يستلفت نظر دولته ، ويستقبل وجهه كرامته ، اللهم إلا الإخلاص في ولاءه ، والاحتساب على آلائه ، وما احتواء مولانا على منصة تشرف به على النظر فيما يؤكد نسبيته إليه ، ويقوي استنادي عليه ، فأرجو الله أن ترتقي بي الى أعلى ما يؤمل مثله بمثل فضله ، حتى يعم فضله المتعربين الى جنابه ، والعاجزين عن التقرب من رحابه ، وقد أرشدني كرم مولانا الى الاعتصام بالصبر ، وإنني فيما أرشدني اليه على نحو ما يقول سابقني الى مثل حالتي :

تعودت من الصبر حتى ألفتته فأسلمني حسن العزاء الى الصبر

فالحمد لله على توفيقني للأخذ بإرشاده ، ووقوفني عند حد مراده ، فلا زال يحبي القلوب بحكمته ، كما يحبي نظام الأمة بعدالته ، والله يتولى مثوبته على إحسانه ، كما يكفّل له في العالمين إعلاء شأنه ورفع مكانه .

(١) أرسلها من منفاه في بيروت الى أحد الساسة من رجال الحكم - ولا ندري موطنه - وذلك جواباً على رسالة من هذا المسؤول يطلب فيها من الامام الصبر والجلد على المهنة التي يربها في المنفى .

- ٢ -

(١) أنت الذي سما بك استعدادك ، وزها بك اجتهادك ، فأعدت للنثر سناءه ، ورددت للشعر بهاءه ، فلنا المسرة بمكاتبتك ، ومنا الحمد لمبادءتك .

أنتني منك فوائد منشورة ، تتبعها لآلىء منظومة ، أعلاها حسن اختراعك ، وأغلاها جودة إبداعك ، وكنت جديراً بحليتها ، مبتهجاً بزينتها ، لو أدبت للحق فرض خدمته وطالت يدي في تأييده ، ولكني - على ميلي الى الحق - لم تساعدني القدرة على إسعاده ، ولم يسعفني الحول والقوة على انجاده ، فأين أنا منه وهذه حالي من جليل ما وصفت ، بل من قليل ما أغزرت ؟ ، وأرجو الله أن يرشد العقول الصافية ، ويجمع القلوب الحازمة ، ويصرفها الى فضل ما أعد لها ، فتجود أعمال ، وتثبت آمال ، وتبدو آثار يحمدها الحامدون ، ويعرف قدرها العارفون ، فهنالك تحقيق ما ظننت ، وتصديق ما حدّثت ، ان شاء الله ، والسلام .

(١) كتبها من بيروت الى احد المعجبين بموقفه في المنفى .

(١) سيدي الاستاذ الأجل ..

الله حالي مع الشيخ !! وَجَدْتُ به مستحراً ، وشغفٌ بحبه مستمر ، وعهدٌ هوى إليه مستقر ، وهو بي لا يستقر . شغفتُ من الشيخ بأخلاق زهر ، ومكارم غر ، ومروءات حدر (٢) ، وفضائل غزر ، ذلك الحسن الذي لا يكسف ، والجلال الذي لا يكشف ، فإذا عشقته فلست بالغالط ، وإن لمحتة بحبي فما أنا بالخابط ، تعلقت بها الأنفس وهو لدي الأعز الأنفس ، ومشربي في ذلك أصفى المشارب ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، أنا آتي عنك تباين الديار ، وأدنا في منك دوام التذكار ، كلما خلوت بنفسي ، تمثلت لباطن حسي ، فروحي إليك آنسة ، ومن قرب اللقا غير آيسة ، فإن فاءت من غيبة الفكر ، وأفاقت من سكرة الذكر ، عاودتها وحشة الفراق ، وانتابها قلق إلى التلاق ، فإن تحققت عنايةك ، وتقفت رعايتك ، بكتاب تلحظه ، أو خطاب تحفظه ، كان ذلك أشفى لدائها ، وأنجع دوائها .

وبعد فأنا اليوم « ببيروت » في فضل من الله أشكره ، وجميل احسان أذكره ، ولا أنكره ، ومقامي عند جميعهم محفوظ ، ومكاني بعين التوقر ملحوظ ، غير أنه لا يسوى بقومي قوم ، ولا كيوم وطني يوم ، ذلك الوطن الذي أنبتك ، وغدت عناصره نبعتك ، لا ريب أنه منبت الكرم ، ونخيم لأطهار الشيم ، الموت فيه بقاء ، والحياة في غيره فناء ، ولكن كان حالي كما قال الأموي :

(١) بعث بها الاستاذ الامام من منفاه بيروت ، ويرجع الشيخ رشيد رضا أن الرسالة اليه هو الشيخ علي الليثي فيقول: «لأنها مرسلة إلى بعض الشيوخ، ولعله الشيخ علي الليثي»... وذلك لأن مسودات هذه الرسائل قد وجدها الشيخ رشيد رضا دون اسماء من ارسلت اليهم ، ومضمونها هو الذي يحدد من هم ، وللإجتهاد هنا مجال .

(٢) من معانيها السمينه ، الممتلئة ، الغليظة .

أعز الممات وذل الحياة وكلا أراء طعاماً وبيلاً

فان لم يكن غير احدهما فسيروا الى الموت سيراً جميلاً

هذا الى أن يُنَجِّحَ الله سعيكم ، ويؤيد في أمري رأيكم ، فيميط الأذى ، ويلقى القذى ، وتمحص الصدور ، ويبرأ برؤيتكم المصدور (١) .. هنالك يعرف النخيل أهله ، ويصل الفرع أصله .

(١) إشارة الى تكليف الاستاذ الامام للشيخ علي الليثي بالسمي للعفو عنه من السلطات المصرية يومئذ .

(١) لك في قلوبنا من الود ما يذكىه سناؤك ، وفي مناطقنا من الحمد ما يوحى به كمالك ، وفي صدورنا من الاجلال ما يرفعه بهاؤك ، ما بيننا من المودة لا تحده مدة ، ولا تخلق له جدّة ، نعيذه من حاجة للتجديد ، واستدعاء للزيادة ، فلا المواصله تربيه ، ولا الماهله توهيه . . نعم ان ما نحفظ لك في الانفس هو تجلي فضلك ، ومثال علائك ونبلك ، وذلك الخالد بخلود الأرواح ، الباقي في تفاني الأشباح .

تلقيت منك كتابا يبوح بسر المحبة ، وينشر طبي الصداقة ، فيه تبيان وجدانك مما وجدنا ، وتأثرنا على ما فقدنا ، فكان نبأ عما نعلم ، وقضاء بما نحكم ، ولكن شكرنا لك فضل المراسلة ، وأريحية المجاملة ، والله يتولى ايفاءك بمثوبة تكافئ وفاءك .

(١) وصل الله بالتقوى حبلكم ، وأعلى بصدق الإيمان محلكم ، يعلم الله أني وان فارقت عطوفتكم لم يفصلني البعد الجثائي عنكم ، وان بانتي بي الأماكن ونبتت بي الأقطار لم أبين منكم ، فلقد يسمو الايمان الصادق بأهله عن مضاجعة الطبيعة ، فلن تصل إليهم آثارها ، وينفر بهم عنها فلا تخالطهم أوضاعها ، فتأخذ الأرواح حكمها ، وهي إذا تعارفت جواهرها تواصلت سرائرها ، ولم تبال بالأجسام ومصابرها .

لم يزل يلعب لي بارق من سر ذاتكم الطاهر ، وينذر (٢) أننا بعد آن ، شارق من مطلع يقينكم الزاهر ، ويتمثل لي كلما نزع في القلب إليكم مثال من مزاي سعادتكم ، ويبدو لي عند الوحشة مؤنس من خصائص عطوفتكم ، فأنا من معاني حقيقتكم في بقعة من عالم المثال ، ألهو بها عن هذا العالم ، عالم الخيال ، أراكم بين من رأيت من حكام الزمان كوكبا بين أجرام أكوان ، ان كان لها ضياء تضاءل لضيائه ، أو كان لها سناء تساقط دون سنائه ، فالله يحقق نسبتم إليهم ، ويمنعكم باخلاص الاقبال عليه ، فتلك السعادة لا تفصلها زيادة ، ولا أتقدم إلى سعادتكم بالرجاء بشيء مثل ما أرجوكم في النظر لإصلاح قلوب الأهالي بالتربية الزكية ، على أصول المعارف الصافية ، فلا بقاء للدين إلا بها ، ولا وقاية له إلا بنفوس أربابها ، ولا سعي عند الله أفضل منزلة من السعي الى مثل هذه الغاية ، ولا أجل عاقبة لديه مثل الانتهاء الى مثل هذه النهاية .

ثم أرجو العفو عن تقصيري في عرض عريضتي (٣) على أنظار عطوفتكم في المدة الماضية ، فقد كنت بعد مفارقة « القدس » في أمراض لم أزل الى اليوم في معالجتها ، وأنتم أكرم من قبل العذر ، واستقبل بالعفو جزيل الأجر ، والله يمدكم بامداد توفيقه ، ويحفظكم على المحجة من طريقه .

(١) رسالة الى احد ساسة الاتراك ، بعث بها من منفاه ببيروت .

(٢) يطلع .

(٣) اشارة الى لائحة اصلاح التعليم العثماني ، انظرها في الجزء الثاني من هذه الاعمال .

(١) رسالة جوابية بعث بها الاستاذ الامام من بيروت الى أحد أصدقائه .

(١) إن خدمت الملة في هذه فما هي أول خدمة ، وإن وفقك الله للنجاح فيها فليست بأول نعمة ، وإن شحذت عزمك لإصابة الغرض منها فما هو ببدع منك ، وإن طالت يدك لبلوغ المأمول فيها فما هو ببعيد عنك ، فالله آخذٌ بعصديك ، ويمدك إلى مقصدك ، خصوصاً وأنت مخلص النية ، مشرق الطية ، صادق العزيمة ، شهم الفؤاد ، أليف السداد ، أيد الله رأياً أفردك في علوه ، وبارك لك في عزم ميزك بسموه ، وحقق الرجاء فيك ، وبلغ الأمل منك !!

حار قلبي .. لا أدري بأي بيان يذكرك ، وعلى أي فضل يشكرك ؟ على صدق في خدمتك ، أو إخلاص لدولتك ، أو حمية لدينك ، أو ثبات في يقينك ، أو بُعد في همتك ، أو علو في مروءتك ، أو تنازل لإجابة هذا الداعي فيما رجاء ، وتقريب أمله فيما تمناه ؟ كيف يوافي شكر ذلك بيان ، أو تصيب الغرض منه أسلة لسان ؟؟.

وإفاني كتابك يفوق الغيث في بركته ، والربيع في نضرتيه ، كيف لا .. والحق في طيه ، والفضل في ثنيه . وأين ما تربو به الأشباح مما تنعش به الأرواح ؟ وأين نضرة الحقول من بهاء العقول ؟ هزٌ مِثني بعد السكون ، وأظهر مني بعد السكون ، وفتح لي إلى الأمل باباً ، وكشف عني من الارتباب حجاباً ، فلا زِلْتُ يقوى بك العزم ، ويؤسى بفضلك الكَلَم ، أما ما سبق إليه رأيك من تقديم رسالتي (٢) إلى حضرة علَم العلماء وتاج الفضلاء صاحب الدولة ناظر العدلية الأفخم ، فكأنما رَدَدْتُ غريباً إلى وطنه

(١) هو من ساسة الدولة العثمانية ، والرسالة كتبها الاستاذ الامام من بيروت ، وهي رسالة جوابية مرسلة إلى من ارسلت اليه الرسالة السابقة .

(٢) الإشارة إلى لائحة التربية التي كتبها الاستاذ الامام ببيروت .

وأرجعت نازحاً إلى عطائه ، ولئن وقع ما عرضت موقع القبول عنده ، فإنما ذلك تجلّى فضله في مرآة علمه ، وإلا فعلائم القصور ظاهرة فيما كتبت ، ولوائح الارتباك بادية مما حررت ، وإنما هي نفثات رُسِمَتْ في صفحات على استعجال خيفة الفوات ، وما دفعني إليها - والله أعلم - إلا يقيني بأن نجاح هذه الأمة إنما يكون بحسن التربية ، ولا سبيل إلى التربية فيها إلا بإصلاح معتقداتها ، وتصحيح ملكاتها ، حتى تستقيم بذلك أعمالها ، وتصلح أحوالها ، وإن سعيي في هذا من فرائض الذمة بـل مندفع مني بباعث العقيدة آتية مجبوراً في صورة مختار ، أو مختاراً في صورة مجبور .

وإنني أحمد الله على قوة لا أجدها لها مادة ، وهداية لا أرى لتسيير الناس فيها جادة ، فإن وفقني الله إلى مادة عمل ، وجادة خير بسعيك الناجح ، ورأيك الراجح ، كانت أعمالي كلها شكراً لصنيعك ، وكان الله من وراء ذلك خير مكافئ لك على جميل سعيك ، وأما استشهادك بفلان وفلان فإنني أعده تفضلاً منك في التأكيد ، وإلا ففجرد قولك عندي هو الدليل على الواقع ، والله على ما أقول شهيد ، وليكن مني لك الاحترام الدائم والشكر الذي لا ينقضي ، والله يتولى رعايتكم ، والسلام .

بعد المنفى

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(١)

.....

ولا يخفى على حضراتكم أن التحكيم ، كما يفهم من لفظه ، يلزم أن يكون باتفاق الخصمين اللذين يريدان أن يقضى في النزاع بينهما بالتحكيم .. فهو اختياري بطبيعته ، ولا يكون إلا فيما هو من حقوق العباد التي يقع التنازع فيها بينهم ، ولا يجبر أحد الخصمين على أن يتحاكم الى من يفصل بينه وبين خصمه إلا اذا كان الترافع الى محكمة من تلك المحاكم التي تقررها القوانين العامة أو الخاصة .

والعامل متى علم الأجرة وزمن العمل ، فهو حر ، إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل . فهذه هي القواعد العامة المتعلقة بأجرة العمال وتقدير أزمان عملهم ، ولا وجه لاختلاف العامل ورب المال قبل الدخول في العمل ، والمعقول أن يكون الاختلاف في الوفاء بالشرط وعدم الوفاء به . والذي يفصل فيه عند ذلك المحاكم أو المحكمون اذا اختار المتنازعان طريقة التحكيم .

أما الحالة القائمة في أوروبا فتمنشاها أمران : أحدهما اضطراب العامل للعمل ، لأنه

(١) في العدد الرابع من مجلة (الجامعة) الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٠٦ (١٣ رجب سنة ١٣٢٤هـ) تحدث فرح انطون في عرضه عن (محمد عبده ورأيه في المسألة الاجتماعية) لقصة هذه الفتوى التي اصدرها الاستاذ الامام سنة ١٩٠٤م ، بعد استفتاء فرح انطون إياه عن حكم الاسلام في تدخل الدولة لانصاف العمال من اصحاب الاعمال ، وذلك بمناسبة ما ثار من جدل حول هذه القضية بعد اضراب عمال السجائر في مصر (١٨٩٩ - ١٩٠٠) . انظر في الدراسة التي قدمنا بها لهذا الجزء حديثنا عن الفكر الاجتماعي للاستاذ الامام . ص

لا وسيلة له في المعيشة سواء . وثانيها مبالغة رب المال في طلب الربح ، لأن توفير المال أصبح من أهم ما يسعى اليه طلابه في تلك البلاد ، فالأول يرغب أن يزداد له الأجر وأن ينقص زمن العمل ، والثاني يبتغي تقدير الأجر والزمن كما يريد ، والأول لا يجد من أرباب المال من يجيبه الى طلبه ، والآخر لا يجد من العمال من يرضى بتقديره ، فإذا اتفق العمال على ما يُلجئون به أرباب الأموال الى موافاة رغبتهم حدث ما يسمى بالاعتصاب ، فيتفق العمال على تعطيل الأعمال حتى يُلجئوا أرباب الأموال الى إجابة مطالبهم . ولرب المال أن يصبر حتى يلدغ الجوع عماله ، فيرضوا بما يريد . وللعمال أن يصبروا حتى يضطر الخسران رب المال الى إجابتهم فيما يطلبون . ولكل منهم أن يتفق مع الآخر في تحكيم محكمين ، يدعن الفريقان لحكمهم ، بعد استيفاء شرائط التحكيم ، ولا يلزم أحد الفريقين بأن يحكم أحداً أو لا يحكم .

إنما يوجد في أصول الأحكام الإسلامية أن القيام بالصناعات من فروض الكفاية ، أي يجب على الأمة ان يكون فيها من يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة أو للدفاع عن حوزتها ، فإذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبيل الى إقامتها بما يرفع الضرورة والخرج عن الناس .

وكذلك إذا تحكيم باعة الأقوات ، ورفعوا ائمانها الى حد فاحش ، وجب على الحاكم في كثير من المذاهب الإسلامية ان يضع حداً للأثمان التي تباع بها . . . وهكذا يدخل الحاكم في شئون الخاصة واعمالهم ، إذا خشي الضرر العام في شيء من تصرفهم .

فإذا تعصب العمال في بلد ، وأضربوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه ، وكان ترك العمل يفضي الى شمول الضرر ، كان للحاكم ان يدخل في الأمر وينظر بما خول له من رعاية المصالح العامة : فإذا وجد الحق في جانب العمال ، وإن ما يكلفون به من قبل أرباب الأموال مما لا يستطاع عادة ، ألزم أرباب الأموال بالرفق ، سواء كان بالزيادة في الأجرة أو النقص في مدة العمل أو بهما جميعاً . وإذا رأى الحق في جانب أرباب الأموال ، وكان النزق من العمال ، قضى عليهم بالعمل ، كما يقضي على المغالين في ثمن الأقوات بالبيع بالثمن اللائق ، متى ظهر فحش عملهم وظلمهم للعامة .

هذا ولا يعرف في الشرع الاسلامي إيجاب التحكيم بين العامل ورب المال ، إلا أن

يكون شيء لم نطلع عليه . نعم . . . جاء وجوب التحكيم في كثير من المذاهب الإسلامية في مسألة واحدة ، وهي مسألة الشقاق بين الزوجين اذا رفع الى القاضي . . .

والأصل في ذلك قوله تعالى في سورة النساء : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما) . فالذي يظهر من لفظ الآية إيجاب التحكيم على أولي الأمر اذا رفع اليهم نزاع بين زوجين ، أو هو إيجاب للتحكيم على من بلغه الأمر من الحاكم أو جماعة المسلمين ، فإن الخطاب عام في قوله : (وإن خفتم) للمسلمين ، سواء كانوا أولي أمر أو غيرهم ، وذلك ، لأن الزوجين قد ارتبطا برابط عقد الزواج ، ووجد بينهما من الصلة ما يهتم بالحرص عليه ، ووجد بين أهلها من وشائج القرابة بالمصاهرة ما لا يصح التساهل في توهينه وتقطع ما اتصل به . . .

وعلى كل حال فإيجاب التحكيم في امر الزوجين معقول ، فان ما يقع بينهما لو لم يصح بنحو هذه الطريقة أفضى الى فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤدي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التزيل .

فان كان ذلك الكاتب الفرنسي^(١) يعني هذا الأصل ويشير اليه ، ويريد أن يقبس به ما يقع بين العملة ، فذلك رأيه وحده ، والسلام .

مفتي الديار المصرية

محمد عبيده

(٢) أحب أن تدقق النظر في الخط كيلا يقع خطأ ، فاذا اشتبه شيء رجوت مخابرتي فيه .

(١) هو الكاتب الذي كتب عن العمل والعمال ببلاد الجزائر ، وموضوع التحكيم ، فقال إن الشريعة الإسلامية قد أوجبت التحكيم بين العامل وصاحب العمل متى قام النزاع بينهما . . . وكان كلام هذا الكاتب الفرنسي مما سأل عنه فرح انطون الاستاذ الامام .

(٢) اضاف الاستاذ الامام هذه الملاحظة بينها لفرح انطون على الدقة في نشر هذه الفتوى التي بعث بها اليه جواباً على سؤاله .

هذا ما اشتهر ، ونحن لم نقف على ما كتبوه فنبتدي رأينا فيه ، ولكننا ، مع ذلك ، لا نرى بأساً من العمل به فالتعاقد في عمل يفيد الآخذ والمعطي ، بيع أو تجارة

والذي يفهم سبب تحريمه من قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) (١) . . . أنه كان في المدينة وغيرها من اليهود والمشركون من يقرض المحتاج بالربا الفاحش ، كما نعهد من اليهود والخوارج في هذه البلاد ، وفي ذلك من خراب البيوت ما فيه .

فالحكمة في تحريم الربا إزالة نحو هذا الظلم والمحافظة على فضيلة التراحم والتعاون ، أو فقل : « أن لا يستغل الغني حاجة أخيه الفقير إليه » (كما قال الأستاذ الامام) . . وهذا هو المراد بقوله تعالى : (فليكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (٢) ، ولا يخفى أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الآخذ والمعطي والتي لولاهما لفانتهما المنفعة معاً لا تدخل في هذا التعليل (لا تظلمون ولا تظلمون) ، لأنها ضده ، على أن المعاملة التي يقصد بها البيع والاتجار لا القرض للحاجة هي من قسم البيع لا من قسم استغلال حاجة المحتاج . ولا يخفى أن إدارة البريد هي مصلحة غنية من مصالح الحكومة ، وأنها تستغل المال الذي يودع في صندوق التوفير فينتفع المودع والعمال المستخدمون في المصلحة والحكومة ، فلا يظلم أحدهم الآخر .

فالأرجح أن ما قالوه [أي العلماء والمفتي] ليس من الحيل الشرعية ، وإنما هو من قبيل الشركة الصحيحة ، من قوم المال ، ومن آخرين الاستغلال . فلا مانع إذا ، في رأينا من العمل بتعديلهم

والحاصل أن المسألة قد أحلوا من طريق الفقه الظاهر ، والباحث في الفقه الحقيقي ، وهو حكمة الشرع وسره ، لا يرى ما ينافي حلها بناء على ما تقدم ، والتضييق في التعامل يفقر الأمة ويضعفها ويجعلها مسودة للأمم . والله أعلم وأحكم (٣) .

(١) آل عمران : ١٢٠ .

(٢) البقرة : ٢٧٩ .

(٣) اسقطنا بعض عبارات هذه الفتوى ، لأنها ليست للأستاذ الامام ، وإنما هي للشيخ رشيد رضا ، وحرصنا على أن نورد منها ما يدل على أن الأستاذ الامام قد وافق على هذا النظام المعدل للتوفير في صندوق توفير البريد .

صندوق التوفير

في إدارة البريد (١)

[السؤال]

(س ٤) مصطفى أفندي رشدي المورلي بنبابة الزقازيق :

ما هو رأي سيادتكم في صندوق التوفير بعد تعديله الأخير ؟ وهل يجوز الادخار فيه ، وأخذ أرباحه شرعاً ؟ .. ولا يخفى على حضرتكم فوائده ، سيما أنه يربي ملكة الاقتصاد في الإنسان ، وهو ما يؤيده الشرع في ذاته ، أفيدونا آجركم الله .

* * *

[الجواب]

إن التعديل الذي تعنونه قد كان برأي لجنة من علماء الأزهر جمعها أمير البلاد لأجل تطبيق إبداع النقود في الصندوق على قواعد الفقه المعروفة .

وقد كتبوا في ذلك ما ظهر لهم ، وأرسلته « المعية » إلى الحكومة ، فعرضته على المفتي .. وبعد تصديقه عليه أمرت بالعمل به .

(١) في سنة ١٩٠٣م الفت الحكومية لجنة من علماء الأزهر لدراسة موقف الشرع من التوفير في صندوق توفير البريد ، ووضع نتيجة لهذه الدراسة نظام جديد لهذا النمط من انماط الادخار والاستثمار ، ثم عرض هذا المشروع على الأستاذ الامام بصفته مفتي الديار المصرية فوافق عليه .. والفتوى التي نوردها هنا فيها دليل على موافقة الأستاذ الامام على هذا النظام ، فالفتوى رد من الشيخ رشيد رضا على أحد الاسئلة ، ولكنها تذكر حقيقة هذه اللجنة وذلك النظام الجديد ، وموافقة الامام عليه .. وهي منشورة في حياة الأستاذ الامام (بالمنار) في الجزء الاول من السنة السابعة غرة المحرم سنة ١٣٢٢ هـ ٣ مارس سنة ١٩٠٤م . ص ٢٩٠٢٨

[الجواب]

ان كان للأستاذ الإمام فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقانية ، ومنها تطلب ، وأنا لم أر له فتوى في ذلك ، ولكنني سمعت منه في سياق حديث عن مقاومة الخديو له ما حاصله :

ان الحكومة أنشأت صندوق التوفير في مصلحة البريد بدكريتو خديوي (أمرعال) ليتيسر للفقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم وتثمينه لهم ، وقد تبين لها أن زهاء ثلاثة آلاف فقير من واضعي الاموال في صندوق البريد لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى الدكريتو . فسألتني الحكومة : هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالاً ، حتى لا يتأثم الفقراء من المسلمين من الانتفاع به ؟؟ .. فأجبتها ، مشافهة ، بإمكان ذلك بمراعاة أحكام شركة المضاربة في استغلال النقود المودعة في الصندوق . فذاكر رئيس النظار الخديو في تحويل الدكريتو الخديوي وتطبيقه على الشرع ، فأظهر سموه الارتياح لذلك . ولما قال له رئيس النظار : اننا استشرنا المفتي في ذلك ، غضب غضباً شديداً ، وقال : كيف يبيع المفتي الربا ؟! لا بد أن أستشير غيره من العلماء في ذلك .

ثم جمع سموه جمعية من علماء الأزهر في « قصر القبة » ، وكلفهم وضع طريقة شرعية لصندوق التوفير ، ليظهر أمسام العامة بأنه هو المحامي عن الدين والمطبق للمشروع على الشريعة ، وأن الحكومة كانت عازمة على إكراه المسلمين على أكل الربا بمساعدة المفتي لولا تداركه الامر .

وقد وضع له العلماء مشروعاً قدمته « المعية » النظارة المالية ... وان نظارة المالية عرضت على المشروع لإقراره^(١) ، فوجدته مبنيّاً على ما كنت قلته للحكومة شفاهاً^(٢) .

(١) يشك الشيخ رشيد رضا في لفظ الامام ، هل قال « لإقراره » أو قال : « للتصديق عليه » ؟؟ .
(٢) هنا يذكر الشيخ رشيد رضا عبارة لا يحزم بلفظها ، وهي قوله : « وأظن أنه (اي الامام) قال « ان اولئك العلماء كانوا من فقهاء المذاهب الاربعة ، أو الثلاثة » لا أجزم بذلك » .

ربح صندوق التوفير^(١)

[السؤال]

سيدي الاستاذ الجليل ، حفظه الله ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ..

فإننا كثيراً ما سمعنا من الناس إباحة وضع الأموال في صناديق التوفير بالبريد ، وأخذ الفوائد منها ، وذلك مما لا نشك أنه الربا المحرم بإجماع المسلمين ، لا نعلم بينهم خلافاً . ثم إذا نظرناهم فيه استندوا الى أن الاستاذ الإمام ، رحمه الله وغفر له ، أفتى بجوازده في فتوى رسمية ، ولما كنا لم نر هذه الفتوى ولم نعلم وجهها ، وكنتم أخص الناس بالإمام وأعلمهم بأقواله وفتاويه ، لجأنا اليكم لتبينوا لنا فتوى الإمام أولاً .. وهل هي لا تعارض الكتاب والسنة ثانياً ؟؟ خصوصاً وأن المجالس الحسينية قررت وضع أموال القاصرين في هذه الصناديق بناء على هذه الفتوى المزعومة ، كما يقولون ، وليكن بيانكم شافياً وافياً كما هو دأبكم ان شاء الله تعالى .

كتبه : ابو الاشبال

عفا الله عنه بمنه

* * *

(١) هذا السؤال ، وهذا الجواب ليس من انشاء الاستاذ الامام .. ولكنه سؤال وجه الى الشيخ رشيد رضا ، واجاب عليه .. ولكنه ذكر في الاجابة رأي الاستاذ الامام ، فأثبتناه هنا ، وذكرنا السؤال أيضاً زيادة في ايضاح ملابسات هذه الاجابة .. انظر (المنار) مجلد ١٩ ج ٩ ص ٥٢٧ - ٥٢٩ في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٣٥ هـ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ م .

[الجواب]

الحمد لله وحده :

لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة ، كان ذلك جائزاً شرعاً ، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الاقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ، لو كان حياً ، ما يكون له من المال مع ما خصه من الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما ينتجه من الربح . والله أعلم .

التأمين على الحياة^(١)

[السؤال]

حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية ..

ما قولكم دام فضلكم في شخص يريد أن يتعاقد مع جماعة^(٢) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه بالتجارة ، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الاقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال ، وكان حياً ، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخص من الأرباح ، وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ..

فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعاً؟؟
نرجوكم التكرم بالإفادة ، أفندم .

* * *

(١) طلبت (شركة الجريشام) المصرية للتأمين رأي الشرع الاسلامي من الاستاذ الامام بصفته مفتياً للديار المصرية، في التأمين على الحياة .. ولاهمية هذه القضية ، وهذه الفتوى نذكر هنا نص السؤال، ونص فتوى الاستاذ الامام .. ولقد نشرتها الشركة في كتيب خاص ، ونشرتها جريدة (الوطن) ، ثم اثارها جدلاً كثيراً حينما نشرها بالمغرب العربي .. ونشرتها (النوار) في الجزء ٢٤ من السنة السادسة الصادر في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٢١ هـ . ٣ مارس سنة ١٩٠٤ م ص ٩٣٨ ، ٩٣٩ .

(٢) عندما نشرت الشركة سؤالها للمفتي وضعت بعد كلمة « جماعة » عبارة (شركة الجريشام مثلاً) بين قوسين ، ولم تكن هذه العبارة في نص السؤال المقدم للمفتي .

الشيخ رشيد : لو استعملت هذا الإدراك في عمل مفيد لتهديب النساء بتعليم البنات
لأمكنها ...

الأستاذ الإمام : نعم .. ولكننا مولعة بالسياسة ، كما قلت ، فمن سوء حظ المسلمين أن
كل من كان فيه استعداد لشيء يشتغل بغيره ، فاشتغال هذه الأميرة
بالسياسة كاشتغال السيد جمال الدين بها .. هو رجل عالم ، وأعرف
الناس بالإسلام وحالة المسلمين ، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة
والتعليم ، ولكنه وجه كل عنايته إلى السياسة ، فضاع استعداده هذا ...

وهذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من
حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة اسرافاً وتبذيراً ، ولو أنها حملتهن
وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن
واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سورية لكان خير عمل عمله ،
وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً
تجنّي ثمرته ولو بعد حين .

وطالما ذاكرتها بهذا المعنى ، وخطأتها في الاشتغال بالسياسة ، وكان
يسوءها هذا مني ، لأن النساء (ولا سيما الأميرات) يحبن الطاعة وعدم
المعارضة لهن في آرائهن وأنا لا أجاريها في أحاديثها السياسية فتغضب ،
وإذا حضر مجلسها غيري وتكلمت معه لا ترضى أن أكون ساكناً
فتحملني على المشاركة ، وأنا لا أحب أن أجاريها في شيء أعتقد خطأ ما به .
وقد قلت لها يوماً : ان سكنت لا أرضيك ، وان تكلمت لا أرضيك
(أي لأني أعارض) فكيف العمل ؟ !

* * *

الشيخ رشيد : إن السيد جمال الدين رأى أن طريق التعليم والتربية بعيد ، وإن الإصلاح
الأقرب يكون بإصلاح الحاكم أو الحكومة .

الأستاذ الإمام : لو أنه تقرب من السلطان بمقدار يمكنه من حمله على إصلاح التربية والتعليم

حديث عن السياسة

بين الأستاذ الإمام والشيخ رشيد رضا (١)

الأستاذ الإمام : إني أعجب لجمل نبهاء المسلمين وجرائد هم كل همهم في السياسة ، وإهمهم
أمر التربية الذي هو كل شيء ، عليه يبني كل شيء ، إن السيد جمال الدين كان
صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام
أكبر فائدة . وقد عرضت عليه حين كنا في « باريس » أن نترك
السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ، ونعلّم ونربي
من تختار من التلاميذ على مشربنا ... فلا تقضي عشر سنين إلا ويكون
عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يقبعوننا في ترك أو طانهم والسير في
الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار . فقال : إنما
أنت مشبّط .

* * *

الشيخ رشيد : أسمع عن هذه الأميرة [نازلي هانم فاضل] أنها ذكية فاضلة سياسية .

الأستاذ الإمام : نعم ... هي كذلك .

(١) هذا الحديث ذو موضوع واحد ، ولكنه دار في مناسبات ثلاث أولها بنزل الأستاذ الإمام يوم الأحد
٢٤ رجب ١٣١٥ هـ ١٨٩٧ م . وثانيها في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٧ م . وكانا ذاهبين إلى مأتم
الأمير عثمان باشا فاضل شقيق الأميرة نازلي ، وثالثها في منزل الأميرة نازلي وصالونها بحضور جمع منهم سعد
زغلزل باشا . ولقد فصلنا أجزاء الحديث الثلاثة وأوردناها على هذا الترتيب .

— من غير تعرض لفساد حاشيته، ولا تدخل في شؤونهم بل مع مساعدتهم على أغراضهم الحسيسة — لكان حسناً ، ولقدر أن ينفذ مآربه . مثلاً : يُحَسِّنُ للسلطان أن يصدر إرادته باصلاح الوعظ في الجوامع والتعليم الديني في المدارس ، ويقرن هذا السعي بإعطاء « أبي الهدى » خمسمائة جنيه ، وإعطاء نيشان لابنه أو لأخيه ، فإذا رآه « أبو الهدى » يخدمه فيما هو مهم عنده ، فإما أن يواتيه ، وأما أن لا يناويه ، وهلم جرا . لكنه تدخل في شؤون هؤلاء الفاسدي الطباع والأخلاق ، وإصلاحهم من المستحيلات ، فأخفق مسماه .



الانجليز وثروة مصر

(١) انظر الى هذا الرجل كيف يمتص هذا القصب ؟! هكذا يفعل الإنكليز في امتصاص ثروة البلاد واستخدام الرجال المقتدرين على العمل فيها، هم يحافظون على الشيء أو الشخص ما وجدوا فيه فائدة لهم ، حتى إذا ما رأوا أنه لم يبق فيه أدنى فائدة لهم ألقوه كما يلقي هذا الفلاح ما يمتصه من ألياف القصب إذا جف ولم يبق فيه شيء من الحلاوة .

(١) تحدث الاستاذ الامام بهذه الكلمات الى الشيخ رشيد رضا عند رؤيتهم فلاحاً مصرياً يمتص عوداً من قصب السكر فلا يتركه من فيه حتى يُخف ماؤه تماماً .

(١١) الأستاذ الإمام : إن هذه المسألة في غاية الخشونة ، وما كان يليق بالإنكليز مثل هذا العمل المفضوح وإن كانت أرمّة البلاد في أيديهم .

محمد بك بيرم : إن استبدال أرض الوقف جائز ولو بالمال ليشتري به غيره .
الأستاذ الإمام : إنما يصح هذا في الأراضي التي لا ربيع لها ، وهذه الأراضي كانت ربيعاً السنوي خمسة عشر الف جنيه ، فما زالت تنقص حتى صارت ٧٥٠٠ جنيه ، أي نزلت إلى النصف ، فينبغي الفحص عن السبب ، وإذا كان لا بد من بيعها على أن دخلها كذا فلا بد في هذا من حكم القاضي الشرعي وليس حقاً قول بعض رجال الحكومة : إنها من أملاك الميري إن اسماعيل باشا ورث هذه الأرض من أبيه إبراهيم باشا ، ووقفها بصفته الشخصية : « اسماعيل بن إبراهيم من أصحاب الأملاك » لا بصفته أنه خديو مصر ، فوقفها صحيح لا شك فيه .

محمد بك بيرم : لو أن المصريين يعلمون أن الإنجليز قد امتلكوا مصر ، ووجهوا نظرهم لمعرفة كيف ينبغي أن تكون حياتهم مع هذا الحاكم الجديد لكانوا انتفعوا وقدروا أن يحافظوا على بعض ما تجب المحافظة عليه .

الأستاذ الإمام : إن العمل لإخراج الإنكليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول إلى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة والدأب على العمل الطويل ولو عدة قرون ، لا أنه عمل صغير يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابة في الجرائد .

محمد بك بيرم : إن الفرنسيين قد باعوا مساجد مدينة الجزائر لأجل المصالح العامة ، ولم يبقوا في تلك المدينة إلا أربعة جوامع فقط .

الأستاذ الإمام : إنه لا توجد أمة تبتقض المسلم لأنه مسلم لا لآخر إلا فرنسا

(١) وعند هذا الموطن من الحديث ذكر محمد بك بيرم قضية بيع أراضي الوقف المعروفة باسم (تقشيش الوادي) ، والتي كان الخديو الأسبق اسماعيل باشا قد « وقفها » على المسكن والمدارس الإسلامية .

حوار حول الموقف من الإنجليز والفرنسيين بين الأستاذ الإمام ومحمد بك بيرم (١)

محمد بك بيرم : إن « المؤيد » ، ومن على رأيه ، يصرخون في الإنكار على الحكومة والإنكليز ، يبيع البواخر المصرية إلى شركة إنكليزية . . . هل ينتظرون من الإنكليز أن يفضلوا على الشركة الإنكليزية شركة من غير أبناء جنسهم ؟! نعم لو وجدت شركة مصرية وقدموا عليها الشركة الإنكليزية لكان لهم الحق في الإنكار ، ولكن أين الوطنيون الذين يقدمون على مثل هذا ؟! اجتمع عند الخديو جماعة من وجهاء الأغنياء وتكلموا في المسألة فوعدهم بأنهم إذا هيئوا المال يتمم لهم المسألة ويكون شريكهم فيها ، وضرب لهم موعداً ، فانقضى الموعد ولم يكن منهم شيء .

الأستاذ الإمام : إن المعارضين في « المؤيد » وغيره يتكلمون في المسألة من جهة شرف الحكومة والبلاد بإبقاء الراية المصرية في البحر .

محمد بك بيرم : إن الراية المصرية وكل ما هو بمعناها قد طار مع دخان المدافع يوم ضربت الإسكندرية ، وإن الخديو يوم جاء مصر استقبله الإنكليز استقبال ضيف ولكن المصريين لا يفهمون هذا . . . يرون ميتاً لم يدفن فمظنون أنه حي .

* * *

(١) شهد هذا الحوار الشيخ رشيد رضا ، وسجله وشارك فيه في نهايته . . . وكان محمد بك بيرم محافظاً للعاصمة ، ومن انصار الاحتلال الإنجليزي ، ودار هذا الحديث في رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٨ م .

انني لما كنت اجتمع مع احد الفرنسيين للمذاكرة في احوال الشرق امتعض ويرتعش جسمي كله ان الفرنسي اذا مدح الإسلام وذكر شيئاً من مزاياه فلا بد ان يكون غرضه من ذلك منفعة فرنسة إني لأعجب هؤلاء الإفرنج كيف يجرحون قلوب الذين يستولون عليهم بالتعدي على احكام دينهم وامتهان شعائره وتقاليده (كبيع الانكليز لوقف تفتيش الوادي) ويعيشون معهم خائفين من ثورتهم وانتقاضهم عليهم ، وفي إمكانهم ان يجيبوا انفسهم إليهم ويعيشوا معهم بالراحة ، وإنما ذلك بعدم التعرض لدينهم .

الشيخ رشيد رضا: ان إضعاف الدين الإسلامي غرض مطلوب لذاته عندهم ، فهم يؤثرون التعب بفعل ما يحبون ، على الراحة مع ما يكرهون .

الأستاذ الإمام : ليس هذا برأي .. فإن توالي المؤامات يبعث على الخروج يوماً ما .

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(١)

ولا يخفى على حضرتكم أن التحكيم ، كما يفهم من لفظه ، يلزم أن يكون باتفاق الخصمين اللذين يريدان أن يقضى في النزاع بينهما بالتحكيم . . فهو اختياري بطبيعته ، ولا يكون إلا فيما هو من حقوق العباد التي يقع التنازع فيها بينهم ، ولا يجبر أحد الخصمين على أن يتحاكم الى من يفصل بينه وبين خصمه إلا اذا كان الترافع الى محكمة من تلك المحاكم التي تقررها القوانين العامة أو الخاصة .

والعامل متى علم الأجرة وزمن العمل ، فهو حر ، إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل . فهذه هي القواعد العامة المتعلقة بأجرة العمال وتقدير أزمان عملهم ، ولا وجه لاختلاف العامل ورب المال قبل الدخول في العمل ، والمعقول أن يكون الاختلاف في الوفاء بالشرط وعدم الوفاء به . والذي يفصل فيه عند ذلك المحاكم أو المحكمون اذا اختار المتنازعان طريقة التحكيم .

أما الحالة القائمة في أوروبا فمنشأها أمران : أحدهما اضطراب العامل للعمل ، لأنه

(١) في العدد الرابع من مجلة (الجامعة) الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٠٦ (١٣ رجب سنة ١٣٢٤هـ) تحدث فرح انطون في عرضه عن (محمد عبده ورأيه في المسألة الاجتماعية) لقصة هذه الفتوى التي اصدرها الاستاذ الامام سنة ١٩٠٤م، بعد استفتاء فرح انطون إياه عن حكم الإسلام في تدخل الدولة لانصاف العمال من اصحاب الاعمال ، وذلك بمناسبة ما ثار من جدل حول هذه القضية بعد اضراب عمال السجائر في مصر (١٨٩٩ - ١٩٠٠) . انظر في الدراسة التي قدمنا بها لهذا الجزء حديثنا عن الفكر الاجتماعي للاستاذ الامام . ص

لا وسيلة له في المعيشة سواه . وثانيها مبالغة رب المال في طلب الربح ، لأن توفير المال أصبح من أهم ما يسعى اليه طلابه في تلك البلاد ، فالأول يرغب أن يزداد له الأجر وأن ينقص زمن العمل ، والثاني يبتغي تقدير الأجر والزمن كما يريد ، والأول لا يجد من أرباب المال من يجيبه الى طلبه ، والآخر لا يجد من العمال من يرضى بتقديره ، فإذا اتفق العمال على ما يلجئون به أرباب الأموال الى موافاة رغبتهم حدث ما يسمى بالاعتصاب ، فيتفق العمال على تعطيل الأعمال حتى يلجئوا أرباب الأموال الى إجابة مطالبهم . ولرب المال أن يصبر حتى يلدغ الجوع عماله ، فيرضوا بما يريد . وللعمال أن يصبروا حتى يضطر الخسران رب المال الى إجابتهم فيما يطلبون . ولكل منهم أن يتفق مع الآخر في تحكم محكمين ، يدعن الفريقان لحكمهم ، بعد استيفاء شرائط التحكيم ، ولا يلزم أحد الفريقين بأن يحكم أحداً أو لا يحكم .

إنما يوجد في أصول الأحكام الإسلامية أن القيام بالصناعات من فروض الكفاية ، أي يجب على الأمة أن يكون فيها من يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة أو للدفاع عن حوزتها ، فإذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبيل الى إقامتها بما يرفع الضرورة والخرج عن الناس .

وكذلك إذا تحكم باعة الأقوات ، ورفعوا ثمنها الى حد فاحش ، وجب على الحاكم في كثير من المذاهب الإسلامية أن يضع حداً للثمن التي تباع بها . . وهكذا يدخل الحاكم في شئون الخاصة وأعمالهم ، إذا خشي الضرر العام في شيء من تصرفهم .

فإذا تعصب العمال في بلد ، وأضربوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه ، وكان ترك العمل يفضي الى شمول الضرر ، كان للحاكم أن يدخل في الأمر وينظر بما خول له من رعاية المصالح العامة : فإذا وجد الحق في جانب العمال ، وإن ما يكلفون به من قبل أرباب الأموال مما لا يستطاع عادة ، ألزم أرباب الأموال بالرفق ، سواء كان بالزيادة في الأجرة أو النقص في مدة العمل أو بهما جميعاً . وإذا رأى الحق في جانب أرباب الأموال ، وكان النزق من العمال ، قضى عليهم بالعمل ، كما يقضي على المغالين في ثمن الأقوات بالبيع بالثمن اللائق ، متى ظهر فحش عملهم وظلمهم للعامة .

هذا ولا يعرف في الشرع الاسلامي إيجاب التحكيم بين العامل ورب المال ، إلا أن

يكون شيء لم نطلع عليه . نعم . . جاء وجوب التحكيم في كثير من المذاهب الإسلامية في مسألة واحدة ، وهي مسألة الشقاق بين الزوجين إذا رفع الى القاضي . . .

والأصل في ذلك قوله تعالى في سورة النساء : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما) . فالذي يظهر من لفظ الآية إيجاب التحكيم على أولي الأمر إذا رفع اليهم نزاع بين زوجين ، أو هو إيجاب للتحكيم على من بلغه الأمر من الحاكم أو جماعة المسلمين ، فإن الخطأ عام في قوله : (وإن خفتم) للمسلمين ، سواء كانوا أولي أمر أو غيرهم ، وذلك ، لأن الزوجين قد ارتبطا برباط عقد الزواج ، ووجد بينهما من الصلة ما يهتم بالحرص عليه ، ووجد بين أهلها من وشائج القرابة بالمصاهرة ما لا يصح التساهل في توهينه وتقطع ما اتصل به . . .

وعلى كل حال فإيجاب التحكيم في امر الزوجين معقول ، فإن ما يقع بينهما لو لم يصح بنحو هذه الطريقة أفضى الى فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤذي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التزيل .

فان كان ذلك الكاتب الفرنسي^(١) يعني هذا الأصل ويشير اليه ، ويريد أن يقيس به ما يقع بين العملة ، فذلك رأيه وحده ، والسلام .

مفتي الديار المصرية

محمد عبيد

(٢) أحب أن تدقق النظر في الخط كيلا يقع خطأ ، فإذا اشتبه شيء رجوت مخابرتي فيه .

(١) هو الكاتب الذي كتب عن العمل والعمال ببلاد الجزائر ، وموضوع التحكيم ، فقال إن الشريعة الإسلامية قد أوجبت التحكيم بين العامل وصاحب العمل متى قام النزاع بينهما . . وكان كلام هذا الكاتب الفرنسي مما سأل عنه فرح انطون الاستاذ الامام .

(٢) اضاف الاستاذ الامام هذه الملاحظة بينها لفرح انطون على الدقة في نشر هذه الفتوى التي بعث بها اليه جواباً على سؤاله .

هذا ما اشتهر ، ونحن لم نقف على ما كتبوه فنبيدي رأينا فيه ، ولكننا ، مع ذلك ، لا نرى بأساً من العمل به فالتعاقد في عمل يفيد الآخذ والمعطي ، بيع أو تجارة

والذي يفهم سبب تحريمه من قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) (١) . . . أنه كان في المدينة وغيرها من اليهود والمشركون من يقرض المحتاج بالربا الفاحش ، كما نعهد من اليهود والحواجات في هذه البلاد ، وفي ذلك من خراب البيوت ما فيه .

فالحكمة في تحريم الربا إزالة نحو هذا الظلم والمحافظة على فضيلة التراحم والتعاون ، أو فقل : « أن لا يستغل الغني حاجة أخيه الفقير إليه » (كما قال الأستاذ الامام) . . وهذا هو المراد بقوله تعالى : (فليكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (٢) ، ولا يخفى أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الآخذ والمعطي والتي لولاها لفانتها المنفعة معاً لا تدخل في هذا التعليل (لا تظلمون ولا تظلمون) ، لأنها ضده ، على أن المعاملة التي يقصد بها البيع والاتجار لا القرض للحاجة هي من قسم البيع لا من قسم استغلال حاجة المحتاج . ولا يخفى أن إدارة البريد هي مصلحة غنية من مصالح الحكومة ، وأنها تستغل المال الذي يودع في صندوق التوفير فينتفع المودع والعمال المستخدمون في المصلحة والحكومة ، فلا يظلم أحدهم الآخر .

فالأرجح أن ما قالوه [أي العلماء والمفتي] ليس من الحيل الشرعية ، وإنما هو من قبيل الشركة الصحيحة ، من قوم المال ، ومن آخرين الاستغلال . فلا مانع إذا ، في رأينا من العمل بتعديلهم

والحاصل أن المسألة قد أحلوا من طريق الفقه الظاهر ، والباحث في الفقه الحقيقي ، وهو حكمة الشرع وسره ، لا يرى ما ينافي حلها بناء على ما تقدم ، والتضييق في التعامل يفقر الأمة ويضعفها ويجعلها مسودة للأمم . والله أعلم وأحكم (٣) .

(١) آل عمران : ١٢٠ .
(٢) البقرة : ٢٧٩ .
(٣) اسقطنا بعض عبارات هذه الفتوى ، لأنها ليست للأستاذ الامام ، وإنما هي للشيخ رشيد رضا ، وحرصنا على أن نورد منها ما يدل على أن الأستاذ الامام قد وافق على هذا النظام المعدل للتوفير في صندوق توفير البريد .

صندوق التوفير

في إدارة البريد (١)

[السؤال]

(س ٤) مصطفى أفندي رشدي المورلي بنبابة الزقازيق :

ما هو رأي سيادتكم في صندوق التوفير بعد تعديله الأخير ؟ وهل يجوز الادخار فيه ، وأخذ أرباحه شرعاً ؟ .. ولا يخفى على حضرتكم فوائده ، سيما أنه يربي ملكة الاقتصاد في الإنسان ، وهو ما يؤيده الشرع في ذاته ، أفيدونا آجركم الله .

* * *

[الجواب]

إن التعديل الذي تعنونه قد كان برأي لجنة من علماء الأزهر جمعها أمير البلاد لأجل تطبيق إيداع النقود في الصندوق على قواعد الفقه المعروفة .

وقد كتبوا في ذلك ما ظهر لهم ، وأرسلته « المعية » إلى الحكومة ، فعرضته على المفتي .. وبعد تصديقه عليه أمرت بالعمل به .

(١) في سنة ١٩٠٣م الفت الحكومية لجنة من علماء الأزهر لدراسة موقف الشرع من التوفير في صندوق توفير البريد ، ووضع نتيجة هذه الدراسة نظام جديد لهذا النمط من انماط الادخار والاستثمار ، ثم عرض هذا المشروع على الأستاذ الامام بصفته مفتي الديار المصرية فوافق عليه . . والفتوى التي نوردها هنا فيها دليل على موافقة الأستاذ الامام على هذا النظام ، فالفتوى رد من الشيخ رشيد رضا على أحد الاسئلة ، ولكنها تذكر حقيقة هذه اللجنة وذلك النظام الجديد ، وموافقة الامام عليه . . وهي منشورة في حياة الأستاذ الامام (بالمنار) في الجزء الاول من السنة السابعة غرة المحرم سنة ١٣٢٢ هـ ٣ مارس سنة ١٩٠٤م . ص ٢٩٠٢٨

[الجواب]

ان كان للأستاذ الإمام فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقانية ، ومنها تطلب ، وأنا لم أر له فتوى في ذلك ، ولكنني سمعت منه في سياق حديث عن مقاومة الخديو له ما حاصله :

ان الحكومة أنشأت صندوق التوفير في مصلحة البريد بدكريتو خديوي (أمرع) ليتيسر للفقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم وتثميره لهم ، وقد تبين لها أن زهاء ثلاثة آلاف فقير من واضعي الاموال في صندوق البريد لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى الدكريتو . فسألتني الحكومة : هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالاً ، حتى لا يتأثم الفقراء من المسلمين من الانتفاع به ؟؟ .. فأجبتها ، مشافهة ، بإمكان ذلك بمراجعة أحكام شركة المضاربة في استقلال النقود المودعة في الصندوق . فذاكر رئيس النظار الخديو في تحوير الدكريتو الخديوي وتطبيقه على الشرع ، فأظهر سموه الارتياح لذلك . ولما قال له رئيس النظار : اننا استشرنا المفتي في ذلك ، غضب غضباً شديداً ، وقال : كيف يبيح المفتي الربا ؟! لا بد أن أستشير غيره من العلماء في ذلك .

ثم جمع سموه جمعية من علماء الأزهر في « قصر القبة » ، وكلفهم وضع طريقة شرعية لصندوق التوفير ، ليظهر أمسام العامة بأنه هو الحامي عن الدين والمطبق للمشروع على الشريعة ، وأن الحكومة كانت عازمة على إكراه المسلمين على أكل الربا بمساعدة المفتي لولا تداركه الامر .

وقد وضع له العلماء مشروعاً قدمته « المعية » النظارة المالية ... وان نظارة المالية عرضت على المشروع لإقراره^(١) ، فوجدته مبنيّاً على ما كنت قلته للحكومة شفاهاً^(٢) .

ربح صندوق التوفير^(١)

[السؤال]

سيدي الاستاذ الجليل ، حفظه الله ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ..

فإن كثيراً ما سمعنا من الناس إباحة وضع الأموال في صناديق التوفير بالبريد ، وأخذ الفوائد منها ، وذلك مما لا نشك أنه الربا المحرم بإجماع المسلمين ، لا نعلم بينهم خلافاً . ثم إذا نظرناهم فيه استندوا الى أن الأستاذ الإمام ، رحمه الله وغفر له ، أفتى بجوازده في فتوى رسمية ، ولما كنا لم نر هذه الفتوى ولم نعلم وجهها ، وكنتم أخص الناس بالإمام وأعلمهم بأقواله وفتاويه ، لجأنا اليكم لتبينوا لنا فتوى الإمام أولاً .. وهل هي لا تعارض الكتاب والسنة ثانياً ؟؟ خصوصاً وأن المجالس الحسبية قررت وضع أموال القاصرين في هذه الصناديق بناء على هذه الفتوى المزعومة ، كما يقولون ، وليكن بيانكم شافياً وافيّاً كما هو دأبكم ان شاء الله تعالى .

كتبه : أبو الاشبال

عفا الله عنه بمنه

* * *

(١) هذا السؤال ، وهذا الجواب ليس من انشاء الأستاذ الإمام .. ولكنه سؤال وجه الى الشيخ رشيد رضا ، واجاب عليه .. ولكنه ذكر في الاجابة رأي الأستاذ الإمام ، فأثبتناه هنا ، وذكرنا السؤال أيضاً زيادة في ايضاح ملاسبات هذه الاجابة .. انظر (المنار) مجلد ١٩ ج ٩ ص ٥٢٧ - ٥٢٩ في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٣٥ هـ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ م .

(١) يشك الشيخ رشيد رضا في لفظ الإمام ، هل قال « لإقراره » أو قال : « للتصديق عليه »؟؟ .
(٢) هنا يذكر الشيخ رشيد رضا عبارة لا يحزم بلفظها ، وهي قوله : « وأظن أنه (اي الامام) قال « ان اولئك العلماء كانوا من فقهاء المذاهب الاربعة ، أو الثلاثة » لا أجزم بذلك .

الحمد لله وحده :

لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة ، كان ذلك جائزاً شرعاً ، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الاقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ، لو كان حياً ، ما يكون له من المال مع ما خصه من الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما انتجه من الربح . والله أعلم .

التأمين على الحياة^(١)

[السؤال]

حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية ..

ما قولكم دام فضلكم في شخص يريد أن يتعاقد مع جماعة^(٢) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه بالتجارة ، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الاقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال ، وكان حياً ، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخص من الأرباح ، وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ..

فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما يفتجه لهم من الربح جائز شرعاً؟؟
نرجوكم التكرم بالإفادة ، أفندم .

* * *

(١) طلبت (شركة الجريشام) المصرية للتأمين رأي الشرع الاسلامي من الاستاذ الامام بصفته مفتياً للديار المصرية ، في التأمين على الحياة .. ولاهمية هذه القضية ، وهذه الفتوى نذكر هنا نص السؤال ، ونص فتوى الاستاذ الامام .. ولقد نشرتها الشركة في كتيب خاص ، ونشرتها جريدة (الوطن) ، ثم اثارها جدلاً كثيراً حينما نشرها بالمغرب العربي .. ونشرتها (المنار) في الجزء ٢٤ من السنة السادسة الصادر في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٢١ هـ . ٣ مارس سنة ١٩٠٤ م ص ٩٣٨ ، ٩٣٩ .

(٢) عندما نشرت الشركة سؤالها للمفتي وضعت بعد كلمة « جماعة » عبارة (شركة الجريشام مثلاً) بين قوسين ، ولم تكن هذه العبارة في نص السؤال المقدم للمفتي .

الشيخ رشيد : لو استعملت هذا الإدراك في عمل مفيد لتهديب النساء بتعليم البنات
لأمكنها ...

الأستاذ الإمام : نعم .. ولكنها مولعة بالسياسة ، كما قلت ، فمن سوء حظ المسلمين أن
كل من كان فيه استعداد لشيء يشتغل بغيره ، فاشتغال هذه الأميرة
بالسياسة كاشتغال السيد جمال الدين بها .. هو رجل عالم ، وأعرف
الناس بالإسلام وحالة المسلمين ، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة
والتعليم ، ولكنه وجه كل عنايته إلى السياسة ، فضاع استعداده هذا ...

وهذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهديب البنات ، فإن من
حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة اسرافاً وتبذيراً ، ولو أنها حملتهن
وأماهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن
واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سورية لكان خير عمل عمله ،
ومما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً
تجنى ثمرته ولو بعد حين .

وطالما ذاكرتها بهذا المعنى ، وخطأتها في الاشتغال بالسياسة ، وكان
يسوءها هذا مني ، لأن النساء (ولا سيما الأميرات) يحبن الطاعة وعدم
المعارضة لهن في آرائهن وأنا لا أجاريها في أحاديثها السياسية فتغضب ،
وإذا حضر مجلسها غيري وتكلمت معه لا ترضى أن أكون ساكناً
فتحملني على المشاركة ، وأنا لا أحب أن أجاريها في شيء أعتقد خطأ به .
وقد قلت لها يوماً : ان سكنت لا أرضيك ، وان تكلمت لا أرضيك
(أي لأني أعارض) فكيف العمل ؟!

* * *

الشيخ رشيد : إن السيد جمال الدين رأى أن طريق التعليم والتربية بعيد ، وإن الإصلاح
الأقرب يكون بإصلاح الحاكم أو الحكومة .

الأستاذ الإمام : لو أنه تقرب من السلطان بمقدار يمكنه من حمله على إصلاح التربية والتعليم

حديث عن السياسة

بين الأستاذ الإمام والشيخ رشيد رضا (١)

الأستاذ الإمام : إني أعجب لجمال نبهاء المسلمين وجرائدهم كل همهم في السياسة ، وإهمالهم
أمر التربية الذي هو كل شيء ، عليه يبني كل شيء ، إن السيد جمال الدين كان
صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام
أكبر فائدة . وقد عرضت عليه حين كنا في « باريس » أن نترك
السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ، ونعلم ونربي
من نختار من التلاميذ على مشربنا ... فلا تقضي عشر سنين إلا ويكون
عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في
الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار . فقال : إنما
أنت مثبط .

* * *

الشيخ رشيد : أسمع عن هذه الأميرة [نازلي هاتم فاضل] أنها ذكية فاضلة سياسية .

الأستاذ الإمام : نعم ... هي كذلك .

(١) هذا الحديث ذو موضوع واحد ، ولكنه دار في مناسبات ثلاث أولها بنزل الأستاذ الإمام يوم الأحد
٢٤ رجب ١٣١٥ هـ ١٨٩٧ م . وثانيها في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٧ م . وكانا ذاهبين إلى مأتم
الأمير عثمان باشا فاضل شقيق الأميرة نازلي ، وثالثها في منزل الأميرة نازلي وصالونها بحضور جمع منهم سعد
وعجل باشا . ولقد فصلنا أجزاء الحديث الثلاثة وأوردناها على هذا الترتيب .

— من غير تعرض لفساد حاشيته. ولا تدخل في شؤونهم بل مع مساعدتهم على أغراضهم الحسيسة — لكان حسناً ، ولقدر أن ينفذ مآربه . مثلاً : يُحَسِّنُ للسلطان أن يصدر إرادته بإصلاح الوعظ في الجوامع والتعليم الديني في المدارس ، ويقرن هذا السعي بإعطاء « أبي الهدى » خمسمائة جنيه ، وإعطاء نيشان لابنه أو لأخيه ، فإذا رآه « أبو الهدى » يخدمه فيما هو مهم عنده ، فإما أن يواتيه ، وأما أن لا يناويه ، وهلم جرا . لكنه تدخل في شؤون هؤلاء الفاسدي الطباع والأخلاق ، وإصلاحهم من المستحيلات ، فأخفق مسعاه .



الانجليز وثروة مصر

(١) انظر الى هذا الرجل كيف يمتص هذا القصب ؟! هكذا يفعل الإنكليز في امتصاص ثروة البلاد واستخدام الرجال المقتدرين على العمل فيها ، هم يحافظون على الشيء أو الشخص ما وجدوا فيه فائدة لهم ، حتى إذا ما رأوا أنه لم يبق فيه أدنى فائدة لهم ألقوه كما يلقي هذا الفلاح ما يمتصه من ألياف القصب إذا جف ولم يبق فيه شيء من الحلاوة .

(١) تحدث الاستاذ الامام بهذه الكلمات الى الشيخ رشيد رضا عند رؤيتهم فلاحاً مصرياً يمتص عوداً من قصب السكر فلا يتركه من فيه حتى يجف ماؤه تماماً .

حوار حول الموقف من الانجليز والفرنسيين

بين الاستاذ الامام ومحمد بك بيرم (١)

محمد بك بيرم : إن « المؤيد » ، ومن على رأيه ، يصرخون في الإنكار على الحكومة والانكليز ، بيع البواخر المصرية الى شركة انكليزية ... هل ينتظرون من الانكليز أن يفضلوا على الشركة الانكليزية شركة من غير أبناء جنسهم ؟! نعم لو وجدت شركة مصرية وقدموا عليها الشركة الانكليزية لكان لهم الحق في الإنكار ، ولكن أين الوطنيون الذين يقدمون على مثل هذا ؟! اجتمع عند الحديو جماعة من وجهاء الأغنياء وتكلموا في المسألة فوعدهم بأنهم إذا هبوا المال يتم لهم المسألة ويكون شريكهم فيها ، وضرب لهم موعداً ، فانتقضى الموعد ولم يكن منهم شيء .

الأستاذ الإمام : إن المعارضين في « المؤيد » وغيره يتكلمون في المسألة من جهة شرف الحكومة والبلاد بإبقاء الراية المصرية في البحر .

محمد بك بيرم : ان الراية المصرية وكل ما هو بمعناها قد طار مع دخان المدافع يوم ضربت الإسكندرية ، وان الحديو يوم جاء مصر استقبله الانكليز استقبال ضيف ولكن المصريين لا يفهمون هذا ... يرون ميتاً لم يدفن فمظنونه حياً .

* * *

(١) شهد هذا الحوار الشيخ رشيد رضا ، وسجله وشارك فيه في نهايته ... وكان محمد بك بيرم محافظاً للعاصمة ، ومن انصار الاحتلال الانجليزي ، ودار هذا الحديث في رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٨ م .

(١) الأستاذ الإمام : إن هذه المسألة في غاية الحشونة ، وما كان يليق بالإنكليز مثل هذا العمل المفضوح وإن كانت أزمّة البلاد في أيديهم .

محمد بك بيرم : إن استبدال أرض الوقف جائز ولو بالمال ليشتري به غيره .
الأستاذ الإمام : إنما يصح هذا في الأراضي التي لا ريع لها ، وهذه الأراضي كانت ريعها السنوي خمسة عشر الف جنيه ، فما زالت تنقص حتى صارت ٧٥٠٠ جنيه ، أي نزلت الى النصف ، فينبغي الفحص عن السبب ، وإذا كان لا بد من بيعها على ان دخلها كذا فلا بد في هذا من حكم القاضي الشرعي ... وليس حقاً قول بعض رجال الحكومة : إنها من املاك الميري ... ان اسماعيل باشا ورث هذه الأرض من ابيه ابراهيم باشا ، ووقفها بصفته الشخصية : « اسماعيل بن ابراهيم من اصحاب الأملاك » لا بصفته انه خديو مصر ، فوقفها صحيح لا شك فيه .

محمد بك بيرم : لو ان المصريين يعلمون ان الانجليز قد امتلكوا مصر ، ووجهوا نظرهم لمعرفة كيف ينبغي ان تكون حياتهم مع هذا الحاكم الجديد لكانوا انتفعوا وقدروا ان يحافظوا على بعض ما تجب المحافظة عليه .

الأستاذ الإمام : ان العمل لإخراج الانكليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول الى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة والدأب على العمل الطويل ولو عدة قرون ، لا أنه عمل صغير يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابة في الجرائد .

محمد بك بيرم : ان الفرنسيين قد باعوا مساجد مدينة الجزائر لأجل المصالح العامة ، ولم يبقوا في تلك المدينة إلا اربعة جوامع فقط .

الأستاذ الإمام : إنه لا توجد أمة تمقض المسلم لأنه مسلم لا لآخر الا فرنسا

(١) وعند هذا الموطن من الحديث ذكر محمد بك بيرم قضية بيع أراضي الوقف المعروفة باسم (تفتيش الوادي) ، والتي كان الحديو الأسبق اسماعيل باشا قد « وقفها » على المسكن والمدارس الاسلامية .

انني لما كنت اجتمع مع احد الفرنسيين للمذاكرة في احوال الشرق امتعض ويرتعش جسمي كله ان الفرنسي اذ مدح الإسلام وذكر شيئاً من مزاياه فلا بد ان يكون غرضه من ذلك منفعة فرنسة إني لأعجب لهؤلاء الإفرنج كيف يجرحون قلوب الذين يستولون عليهم بالتعدي على احكام دينهم وامتهان شعائره وتقاليده (كبيع الانكليز لوقف تفتيش الوادي) ويعيشون معهم خائفين من ثورتهم وانتقاضهم عليهم ، وفي إمكانهم ان يحببوا انفسهم إليهم ويعيشوا معهم بالراحة ، وإنما ذلك بعدم التعرض لدينهم .

الشيخ رشيد رضا: ان إضعاف الدين الإسلامي غرض مطلوب لذاته عندهم ، فهم يؤثرون التعب بفعل ما يحبون ، على الراحة مع ما يكرهون .

الأستاذ الإمام : ليس هذا براي .. فإن توالي المؤلمات يبعث على الخروج يوماً ما .

حديث

عن جلاء الانجليز عن مصر (١)

الشيخ رشيد « للخدوي عباس » إنه خطر في بالي أنه يمكن لأفندينا في هذه الأيام ان يسمى لجلاء جيش الاحتلال عن مصر بأسلوب ودي يمكن ان يرضي الانكليز ، وهو ان يقول أفندينا للعميد الانكليزي : إذا كنتم في حاجة الى إرسال من لديكم من جيش الاحتلال عندنا إلى « الترانسفال » فيمكنكم ذلك بمقتضى اتفاق معنا ترضونه لتأمين مصالحكم في مصر بدون وجود هذا الجيش ، بل اذا شئتم أخذ جيش متطوع من المصريين لمساعدتكم فإننا نقبل ذلك ... أو ما يستحسنه أفندينا من الأسلوب بعد استشارة من يثق بهم من رجاله لاغتنام هذه الفرصة للاتفاق مع الانكليز ...

الخدوي : ... هيه ! وما هو رأي الشيخ محمد [عبده] في هذا ؟

الشيخ رشيد : انني لم أذكر هذا له ، وإنما هو رأي خطر في بالي ، فرأيت انه يجب علي عرضه على صاحب البلاد .

(١) هذا الحديث اشترك فيه الشيخ رشيد رضا مع الخديو عباس ، ثم مع الأستاذ الامام حول نفس الموضوع ، وكان رسولا بين الخديوي والامام .. فجاءت هذه الكلمات الهامة حصة لذلك الحوار .

الخدوي: ... طيب ... إذهب من هنا إلى عين شمس ، واذكره للشيخ ثم ارجع إلي
فاخبرني برأيه فيه ..

* * *

الاستاذ الإمام « للشيخ رشيد » : أتدري لماذا أرسلك الي ؟! إنما أرسلك لأجل ان يقول
للورد كرومر - إذا وافقت على هذا الرأي - : إن الشيخ محمد عبده
يفرني بأن اغتم هذه الفرصة لطرد الجيش الانكليزي من البلاد ...

الشيخ رشيد : انه يفتظني لأحمل له جوابك ، فماذا أقول له ؟

الأستاذ الإمام: قل له : ان هذه مسألة مهمة يجب على افندينا ان يتفكر فيها كثيراً قبل
أن يبرم فيها رأياً .

شكل الادارة المصرية مع الاحتلال (١)

- ١ -

« إن رأيي في الإدارة المصرية ، إذا بقيت الخديوية في عائلة محمد علي ، هو كما يأتي :

١ - أول وأهم قاعدة أساسية في تلك الإدارة هو أنه يجب أن لا يكون للجناب
الخدوي أي سلطة تخوله التدخل في هيئات السلطة التنفيذية للنظارات . ولا إدارة
الأوقاف والأزهر ، ولا المحاكم الشرعية ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يعمل (لتداخله الشخصي)
أثر ما في الإدارة المصرية مطلقاً .

٢ - يجب أن يشكل مجلس على نسق مجلس الشورى-الحالي ، بوجه التقريب ،
ولكن على نظام أقوم ، وترتيب أمثل منه ، وينبغي أن يكون الوزراء وكبار الموظفين

(١) هذا النص ، الذي يتعلق برأي الاستاذ الامام في شكل الادارة المصرية في ظل الاحتلال البريطاني ،
جاء في خطاب بعث به الى صديقه المفكر الانجليزي الحر « ولفرد بلنت » وكان « بلنت » قد بعث الى
الاستاذ الامام يستطلع رأيه في هذا الامر ، وذلك بمناسبة عقد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا سنة
١٩٠٤ م ، وهو الاتفاق الذي انتكس بالامال الوطنية المصرية لدى الكثيرين خطوات الى الوراء ... فبعث
الاستاذ الامام اليه برأيه هذا في خطاب تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٠٤ م . ولقد نشرت جريدة (اللواء) هذا
الخطاب بعد وفاة الاستاذ الامام بعامين سنة (١٩٠٧ م) نقلاً عن كتاب « بلنت » (التاريخ السرى
للاحتلال) ، الطبعة الانجليزية ، وما يذكر ان الترجمة العربية لهذا الكتاب التي قام بها عبد اللطيف حمزة
لم يرد فيها ذكر لهذه المراسلات ، ولقد راجعنا كذلك الطبعة الانجليزية فلم نجد بها هذه الرسائل .. ونحن
انما نثبت هنا هذين الخطابين رغم عدم وجودهما في كتاب بلنت ولا في مذكراته لاحتمال أن يكون بلنت
قد حذفها من هذه الطبعة ، اذ انه قد ذكر في تقديمه للكتاب انه راجع مواد مع الأستاذ الامام وحذف
بعض المواد التي قد تسيء الى بعض الاصدقاء . وبعبارة أخرى : نحن نثبتها هنا ، ولكننا لا نقطع بمسؤولية
الامام عن ما فيها من أفكار .

أعضاء فيه ، وليس هناك ما يمنع من انتظام بعض كبار الموظفين من الانكليز في الحكومة المصرية في سلك أعضائه ، ويكون من اختصاص هذا المجلس سن القوانين الجديدة .

٣ - ينبغي أن توضع حدود لتداخل السلطات التنفيذية الذي يدعيه الموظفون الانكليز كالمستشارين وغيرهم لأنفسهم ، حتى لا يكون الموظفون المصريون مجرد آلات صماء لا ارادة لهم ولا رأي يبدونه من تلقاء أنفسهم .

٤ - أن يشكل مجلس ادارة في كل نظارة من النظارات كالحقانية والداخلية مثلا ، ينتخب أعضاؤها بواسطة المجلس العام المتقدم الذكر ، وتكون وظيفة كل مجلس من هذه المجالس الإدارية البحث في تفصيلات المسائل المهمة ، ووضع التشريعات والقوانين والنظامات لكل مصلحة من مصالح الحكومة .

٥ - أن يوضع قانون لنظارة المعارف يكون اجبارياً بالنسبة للشؤون المتعلقة بالمعارف العمومية والتعليم ، وينبغي أن يخصص قسم من الدخل العمومي للقيام بنفقات التعليم يكون كافياً لفتح مدارس للتعليم العام ، وأخرى للتعليم الفني تكفي لسد حاجات البلاد .

هذا هو رأيي بوجه عام قد أبديته لكم .

- ٢ - (١)

صديقي العزيز المحترم ..

أهدي عظيم تحيتي ، وأعتذر لك عن ابطائي في الرد على كتابك المؤرخ في ٨ يونيه ، فأني كنت مشغولاً جداً بالامتحان في مدرسة المعلمين والأزهر وغيرهما ، ولم أجد وقتاً خالياً لأجيبكم فيه على كتابكم هذا ، لا سيما وان موضوعه دقيق للغاية ويعوزه مزيد ترو ، ودقيق نظر .

وقد فكرت طويلاً ، وتذاكرت مع بعض أفاضل المصريين ، فوجدتهم مجمعين على أن من أول الضروريات لحسن الإدارة المصرية هو قيام الحكومة الانكليزية بضمان النظام في البلاد وكفالاته ، ومعنى ذلك أنها تراقب استتبابه والمحافظة على استمراره ، وعلى الدستور الذي يمنح لمصر ، وأن لا تدع ذلك الدستور عرضة لتدخل الخديويين .

ومتى تمت هذه الضمانة ، ومنح الدستور ، لا تبقى حاجة الى نزع سلطة الحكم من عائلة محمد علي ، ولا الى تعيين أمير أوربي ، فإن تعيين أمير أوربي لا يصادف قبولاً من الأهالي ، ولا يساعدهم على تحسين حالتهم (٢) .

وأما الدستور فينبغي أن يراعى فيه ما سأذكره الآن من المسائل الآتية بصفة خاصة :

(١) هذا خطاب ثان من الاستاذ الامام الى « بلنت » يتعلق بنفس موضوع خطابه السابق ، رد به على خطاب « بلنت » المحرر في ٨ يونيو سنة ١٩٠٤ م .

(٢) كان « بلنت » قد استطلع رأي الاستاذ الامام في فكرة تعيين انجلترا لأمير أوربي على مصر بدلاً من أفراد أسرة محمد علي ، اذا ما رفضوا قبول الحكم في ظل الدستور .

(١) أن تناط جميع شؤون الحكومة بسلطة من السلطتين الآتيتين :

أولاً - تناط بسلطة تشريعية تسن القوانين الإدارية والقضائية .

ثانياً - تناط بسلطة تنفيذية تكلف بتنفيذ تلك القوانين ، وأن تحصر السلطة التشريعية في مجلس نواب أو وكلاء يزيد عدد أعضائه عن أعضاء مجلس الشورى الحالي ، وتكون دائرة اختصاصاته الحالية ، بحيث تحترم قراراته ، وتكون واجبة التنفيذ ، وأن لا يسمح للوزراء بعدم احترامها ومراعاتها مهما كانت ظروف الأحوال .

وهذا المجلس هو الذي يسن القوانين كافة ، وتنتخب الوزارة من بين أعضائه .

وأن تحصر السلطة التنفيذية في الوزارة التي تخول حق تقديم مشروعات القوانين ، بحيث لا تستأثر بسنها وحدها ، لأن حق سنّها هو من اختصاص مجلس النواب .

(٢) أن تناط جميع مسائل الحكومة التي ليس لها ارتباط بسن القوانين بالوزارة ، حتى منح الرتب والنياشين ، وأن لا يترك من أشغال الحكومة شيء مطلق للجناب الخديوي ، وأن يناط بها أيضاً أمر المصالح المختصة بالتعليم الديني وغيره ، والمحاكم الشرعية والأهلية ، وتوزيع الرتب والنياشين ، دون أن يسمح لسموّه بأي تدخل فيها مطلقاً .

(٣) إذا فرض أن كان بعض الوزراء من الإنكليز ، وكان لهم مرءوسون من المصريين ، فإنه ينبغي أن يعطى هؤلاء المرءوسون المصريون أو الوزراء الثانويون سلطة تسمح لهم بأن يفصلوا في جميع المسائل المختصة بالدين وما أشبه ذلك تحت مراقبة الوزراء الأصليين بحيث لا يكون الموظفون المصريون مجرد ألعوبة في أيديهم كما هو الحال الآن .

وينبغي أن تلغى وظائف جميع المستشارين ، اكتفاء بهؤلاء الوزراء ، وفي هذه الحالة تقضي الضرورة بأن يكون رئيس الوزراء مسلماً ، بحيث يكون مركزه الرسمي محدوداً بوظيفة الرئاسة دون أن يشغل رئاسة نظارة من نظارات الحكومة .

(٤) أن يكون جميع الموظفين الآخرين في الحكومة من المصريين ، أعني أن المديرين

(١) يلاحظ ، أن هذا الخطاب ، مثل سابقه ، قد اتخذ فيها الاستاذ الامام موقفاً معادياً من الخديو ، فلقد كتبوا في فترة الجفوة بينها .

ووكلاء المديرين وقضاة المحاكم الأهلية ابتدائية كانت أو استئنافية وأعضاء النيابة وغيرهم يكونون مصريين ، ويجوز تعيين إنكليز كمفتشين وتعيينهم أيضاً في بعض وظائف في المصالح الهندسية والمعارف وفي الوظائف الصناعية التي يحتاج الأمر فيها الى معارف خاصة إذا لم يوجد مصري تتوفر فيه الإحاطة بتلك المعارف الفنية .

على أنه يجب على كل حال أن يمحصر عمل أولئك الموظفين الأجانب فيما هو داخل ضمن دائرة اختصاصهم فقط ، وأن يكونوا خاضعين لمراقبة الوزراء ، بحيث لا يخولون أقل سلطة إدارية أو قضائية تقضي الى إضعاف نفوذ الموظفين المصريين .

(٥) أن يخول أعضاء مجلس النواب الحق في أن يسألوا النظار عن تنفيذ القوانين ، وينتقدوهم على ما يفرط منهم من الخطأ أو يقع من الخلل في الأعمال ، ويتحتم على النظار أن يبينوا أسباب ما يقومون به من الأعمال ، وإذا وقع خلاف بين النواب والنظار يوكل أمر حل ذلك الخلاف الى لجنة تشكل من خمسة أعضاء من مجلس النواب ينتخبون بالاقتراع السري ، وخمسة آخرين من أعضاء محكمة الاستئناف ينتخبون مثلهم بالاقتراع السري ، ورئيس المجلس ورئيس النظار ورئيس محكمة الاستئناف ويكون حكم هذه اللجنة بالأغلبية المطلقة .

ويجوز زيادة أعضاء هذه اللجنة بإضافة أعضاء آخرين عليها من مجلس النواب ومحكمة الاستئناف .

واني أعتقد أنه لو وضع نظام دستوري على هذا النمط ، وضمنت الحكومة الانكليزية ، لقيام بحاجة البلاد ولنالت حكومتها استقلالاً لم تعرف له مثيلاً .

وينبغي أن لا ننسى إعادة تنظيم شؤون المعارف والتعليم ، فإن هاتين المسألتين هما من أمس الأمور التي يبدأ مجلس النواب بمباشرة الاشتغال بها .

الامضاء

محمد عبده

* * *

قد نسيت أن أتكم عن الحربية ، فأقول : إن السردار الانكليزي وبعض الضباط الانكليز يبقون في الجيش المصري ، ولكن يجب أن يشغل المصريون ما بقي من وظائف

الجيش ، وإذا فرض وقامت بعض صعوبات بشأن ذلك ، ورأت الحكومة الانكليزية وجوب وجود قواد انكليز فيه - أعني « باشاوات » - فلا ضرر في ذلك .^(١)

* * *

(٢) نحن لا يهمننا أن يبقى الانجليز سنة أو اثنتين أو خمسة ما داموا سيشركوننا في الأمر ، الى أن يقوى حزب الفلاحين ، ولكن إذا كانت هناك فكرة مبيتة بضم مصر فأننا نقبل الاستبداد التركي الضعيف على هذا الحسران المبين ، فإن قمتم بالجلاء غداً فثقل أننا جميعاً نفرح ونغتبط .

* * *

(٣) إن الدول الأوروبية العظمى تفكر جدياً في استبدال الحامية الانجليزية بحامية تركية . أعتقد أن هذا الحال أخف ضرراً من غيره ، إذ لو جيء بجنود فرنسية أو إيطالية لأصبحت مصر تحت رقابة دولية .

إن النظائر تحدثوا بهذا الموضوع عند انعقاد جلستهم الأخيرة ، واللورد كرومر اشترك في المناقشة ، وعلى كل فإنني أتمنى أن ينتهي الأمر الى احتلاك تركي ، لأنه لا أمل الآن في انتهاء الاحتلال البريطاني وتسليم البلاد الى حكومة وطنية بكل معنى الكلمة .

(١) هذه الفقرة الخاصة بالحربية والجيش كتبها الاستاذ الامام في صورة تذييل لخطابه الى « بلنت » بعد الفراغ منه وتوقيعه .

(٢) هذه العبارة من حديث للامام الى « بلنت » في فبراير سنة ١٨٩٣ م استخرجناها من مذكرات « بلنت » . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ م ، ترجمة محمد امين حسونة .

(٣) هذه الفقرة من حديث الاستاذ الامام الى « بلنت » في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ . انظر (كوكب الشرق) في ١٣ اغسطس سنة ١٩٣٢ م .

اعانة ضحايا معارك السودان

المنشور ... (١)

قد عرف الكافة ما جاد به الجند المصري الذي سيق على البلاد السودانية مما يخلد له ولبلاده المجد والفخار ، ولم يخف على أحدهما أصاب تلك الجنود في الأيام الأخيرة من قتل بعض ضباطهم وأفراد عساكرهم ، وجرح عدد كبير منهم ، وإن كان ما أصابهم قليلاً في جانب الظفر الذي نالوه بمعونة الله وثباتهم وشجاعتهم .

ومن المعلوم أن من قتل منهم ترك أيتاماً وأهلاً فيهم الضعفاء وذوو البأس ، ومن جرح قد يعجز عن الكسب ، ولو شفي ، ويحتاج الى ما يقيم أوده ولو الى أجل ، ومكان هؤلاء الشجعان من أهالي البلاد هو مكان الأخ الكريم من أخيه ، أو العضو الشريف من البدن السليم ، ولا يسمح ذو مروءة أن يدع أخاه في مثل هذا المصاب يذهب فريسة الحاجة ، والبدن السليم لا بد أن يألم لما يصيب أعضائه ، ولهذا كان لأنباء ذلك المصاب هزة في قلوب الكثيرين من أهل الإحساس الطاهر في جميع الطبقات ، وأفاض كثير من الجرائد في استنهاض الهمم لمساعدة أولئك الرجال أو أهلهم ، وكان لكل واحد من سكان القطر المصري أن يبتدىء بدعوة باقيهم الى هذا العمل المجيد ، والبادي في الخير ، الداعي إليه هو في الحقيقة خادم لمن ينهضه ، فانه إنما يفتح سبيلاً لظهور كرم السجية ، وسطوع ضوء الحرية .

(١) كتب الاستاذ الامام هذا المنشور الذي وزع على الصحف ، بوصفه رئيس اللجنة التي تكونت لاعانة جرحى وأرامل وأيتام الجيش المصري الذي حارب في السودان .. وكان تأليف هذه اللجنة في ١٦ ابريل ١٨٩٨ م . ومن المنشور تتضح مناسبة تكوينها وملابساته .

وقد قام بعض الاعيان من أهل العاصمة بتأليف لجنة للسمي في جمع إعانة لمساعدة أولئك الجرحى وأهالي القتلى ، وعرضوا ما أرادوا الشروع فيه على الجناب الخديو الفخيم ليكون العمل تحت رعايته ، فتنفصل جنابه السامي بقبول ذلك على جاري سنته الشريفة في تقدير الأعمال الخيرية ، فاجتمعوا يوم الثلاثاء ٥ ذي الحجة سنة ١٣١٥ هـ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٨٩٨ م بمنزل صاحب السعادة أحمد سيوفي باشا ، وانتخبوا الداعي رئيساً ، وسعادة أحمد سيوفي باشا أمين صندوق للإعانة ، وحضرة أحمد فهمي زغلول بك كاتب سر اللجنة (٢) ، ثم عرض الأمر على الجناب السامي فُسِّرَ به ، وكان أول من شرف العمل بالاكنتاب وتفضل به ، وكذلك اكنتب صاحب العطفة رئيس مجلس النظار (١) وبقية حضرات النظار . ثم أخذت اللجنة تتابع عملها في دعوة أهل الخير للاشتراك في مساعدة اخوانهم .

وحيث أن ... تكمن من أهل الفضل وذوي الهمة والمروءة ، رأيت أن أبعث إليكم بهذا ، رجاء أن يرى لهمتكم الأثر الجليل ، في هذا العمل الجميل ، مع العلم بأن من يتفضل بدفع شيء من المعونة لإخوانه المصابين فإنما يفعل ذلك لمحض الشفقة والرحمة ، وصدوراً عن الهمة والمروءة ، ومن المعلوم أنه لا ينقص مال من صدقة ، ولن تخذل أمة كان التعاون من سجاياها ، فأرجو أن تساعدوا بما استطعتم ، وأن تقبلوا المساعدة ممن يليكم ويقرب منكم ، وما يجتمع لديكم تفضلون بإرساله إلى سعادة أمين الصندوق أحمد سيوفي باشا بمصر ، ويرسل إلى ... تكمن الإيصال حسب العادة ، والله لا يضيع أجر المحسنين .

تحريراً في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣١٥

رئيس اللجنة

محمد عبده

دفاع عن لجنة ضحايا معارك السودان

حضرة الأستاذ الفاضل صاحب جريدة « المؤيد » الغراء ..

اطلعت الآن في عدد جريدتكم الصادر بتاريخ أمس على جملة من الحوادث الداخلية تتعلق بلجنة إعانة المصابين بشجاعتهم من الجيش المصري المحارب في السودان ، فرأيت فيها ما حملني على تحرير هذه السطور رجاء نشرها في العدد الذي يصدر اليوم .

أبدأ ببيان مقصد اللجنة من القيام بجمع الإعانة لأولئك المصابين : أظهر الضباط والجند المصري شجاعة وثباتاً في قتال محاربيهم ، حرمهم عليها الأجنبي ، وحق أن يفخر بهما الوطني ، وقد أجمع علماء الأخلاق على أن الشجاعة من الفضائل التي لا ترسخ في نفوس الأفراد من أمة ، ولا تعدم الأغلب من آحادها ، إلا إذا عرفت الأمة مقدارها ، وسندتها بالقول والعمل ، وهذا كان أول باعث لأول متكلم في هذا المشروع ، مشروع الإعانة ، والله شهيد على ما في نفسه (٢) ، وهذا الغرض من الإعانة ظاهر في نص المنشور الذي نشرته اللجنة .

(١) كتب الاستاذ الإمام هذا الخطاب إلى صاحب « المؤيد » ردّاً على تعليق الأخير على « منشور » اللجنة .. فلقد قال بخصوصه ، ان الحكومة تتعاطف مع أهدافه ، لان حرب السودان تتم بقيادة الانجليز ولمصلحتهم ، بينما هذه الحكومة قد سبق ولم تناصر التبرع لمعونة الدولة العثمانية على محاربة أعدائها .. إذ أصدر ناظر الداخلية يومئذ منشوراً يذم فيه على أن التبرع « للجنة الإعانة العسكرية الشاهانية » اختياري محض ، ولم يفعل مثل ذلك في هذه المناسبة ، وقال المؤيد : « فهل للحكومة مكينان في مشروعات الاكنتاب الاختياري ؟! أو ذاك مشروع مبعوض عند الانكليز وهذا زلفي اليهم ؟! » فد عليه الاستاذ الامام بهذا الخطاب .

(٢) أي نفس الاستاذ الامام « أول متكلم في هذا المشروع » ..

(١) ولقد شارك في تأسيس هذه الجمعية أمين فكري باشا ناظر الدائرة السنية ، ومحمد طاهر باشا محافظ العاصمة ، ويوسف سليمان بك رئيس نيابة العاصمة ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، واحمد بك ارناؤود ، وعبد الرحيم بك من اعيان العاصمة ، والحاج محمد الحلو وكيل دولة المغرب الأقصى ، والحواجة شمعون آرييب .

(٢) كان يومئذ مصطفى فهمي باشا .

خلف المقتولون أيتاماً، وقد يعجز المجرعون عن الكسب، وقد علمنا أن الحكومة لا يمكنها أن تفي بحاجة أولئك وهؤلاء، ولم يصابوا باليتم أو العجز في دينية ولا خطيئة؟ فسواء كانت حرب السودان صواباً في نظر السياسة أو خطأ، فهؤلاء على كل حال ليسوا مجرمين، بل أتوا إظهار ثباتهم أو جاء في ذلك أولياؤهم بما يمدون فيه من المحسنين، فلا يلقى بأمة فيها قطرة دم من الحياة أن تدعهم يمدون الأيدي بالسؤال ثاني يوم أدوا فيه أو أدى عائلوهم حق تلك الفضيلة الجليلة، فضيلة الشجاعة، فهذا باعث من الرحمة، وداع من الشفقة، ليس أعضاء اللجنة أول من يشعر به من المصريين، بل في ظنهم أن أصغر مصري يساويهم فيه، وابتدأهم بدعوة إخوانهم إنما هو خدمة لهذا الشعور الذي لا يسلبه إنسان إلا بخذلان من الله.

وعلى ذلك أرجو أن لا يتكرر بعد هذا أن الإعانة للجيش كأنها إعانة للحكومة نفسها على الحرب، فإننا نعلم أن الحكومة تحارب إذا قدرت على الحرب وتتركها إذا عجزت عنها، وهي أعلم بما تلقاه في الحالين، وإنما سعي اللجنة في إعانة من أصيب في تلك الحروب، كما أرجو من حضرتكم إذا سمحتم بكتابة شيء يختص بأعمال اللجنة أن تمنونوها بالاسم الذي وضعته لنفسها وقبلها به الجنب الخديو الأفخم تحت رعايته دون سواه.

ثم ذكرتكم أنكم علمتم أن أعضاء اللجنة أرسلوا بمنشورات إلى حكام المديريات الذين وزعوها على حكام المراكز لدعوة القادرين .. الخ .. فأبشركم أن هذا العلم غير صحيح، فإن المدير أرسل إليه منشور واحد كما يرسل إلى غيره من الأعيان لعله يكتب بصفة أنه مصري، ويدعو أصدقاءه إن أمكنه إلى الاكتتاب، فإن وظيفته لا تحظر عليه أن يخاطب صديقاً في ذلك.

وأزيدكم أن بعض المديرين عندما وصله ذلك المنشور الواحد تحير فيما يصنع به، كأنه ظن أنه لا يباح له أن يدعو ولو أصدقاءه للإحسان، ولا زال في حيرته حتى أرشده مرشد إلى أن من السهل عليه أن يحمل على الاكتتاب أحياءه من أهل القاهرة أو بلد آخر، ففعل.

أما توزيع المنشورات على الأعيان، سواء كانوا حكاماً أو غير حكام، فهو عمل اللجنة، والناس موكلون إلى اختيارهم، فمن شاء قبل ومن شاء لم يقبل، وكثير من

الأعيان طلب من اللجنة أن تعتبره مشتركاً بدون دعوة، ومعارف أعضاء اللجنة من أهل اليسار في القطر ليسوا والمحمد الله بقليل، وليس بقليل أيضاً من يجد وجدان أعضاء اللجنة كما ذكرنا.

وأما كلمة « الزلفى » التي جاءت في سؤالك لمطوفة رئيس النظار، فلا أظنك قد قصدت معناها، فإنك تعلم فيما أظن أن أعضاء اللجنة الذين قد بلغتك أسماؤهم لا يغمز عليهم بمثل هذه الكلمة.

ثم لا أخالني مخطئاً إذا قلت: إنك تعلم الفرق بين عمل هذه اللجنة وبين عمل لجنة الإعانة السابقة، فهذه لإعانة المجرعين والأيتام من أهالي البلاد، وتلك إعانة دولة عظيمة كالدولة العثمانية على نفقات الحرب قبل وقوعها أو في أثنائها قبل أن يصاب فيها المجرعون بشيء، ولذلك قد كان للجرحى والأيتام معونة أخرى بعد ما وقعت الوقائع، وربما اختلف شأن الحكومة في العاملين، فكان الأجدر بمثلك أن يلتبس هذا الفرق دون أن ينبه الحكومة أو يحرضها على أمر كان يلومها عليه في نفسه بقلمه.

ولو سلمنا بتمام المشابهة بين العاملين، أفما كان من إنصافك ما يسع السكوت عن الحكومة أو حمدها على ترك عمل لم تسلم من اللاتمة فيه في اعتقادك، ويمكنها أن تتوب عنه وتنب إلى الله في عدم العودة إليه؟

فإذا فرضنا أن هذا السؤال كان حقاً لا بد من أدائه، كما قلت، أفما كان الأليق بدعوتك إلى الإحسان أن تؤجله إلى ما بعد نهاية العمل الخيري الذي تكرر الدعاء إليه، حتى لا يحدث عن مثله صد عن سبيل تحمل أنت على السلوك فيه والاستقامة عليه.

رجائي في إنصافك أن تنشر هذه الكلمات في العدد الذي يصدر في هذا اليوم، دفعاً لما أوهمته عبارتك أمس، وأن تجري فيما تنشره عن أعمال اللجنة على حسب ما يقتضيه مقصدها السابق ذكره. وأن لا تجعل للظنون عليك سلطاناً ولا للحق عليك مقالاً. والسلام.

رئيس اللجنة

محمد عبده

إن الشعب المصري لا يفنى ولا يندغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل التلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقس لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ، ويلهو ويلعب ، ويتزوج وينسل ، ويحفظ مشخصاته القومية ، والحكومات أعراض تزول ، وهو لا يزول .

ولكنني صرت في ريب من بقاء هذه المزية فيه بما علمت من سريان جريمة السكر من الأمصار إلى الأرياف ، وابتلاء الفلاحين بهذه الأشربة الكحولية السامة ، وفشو الزنا فيهم ، وكل منها يعطل الجهاز التناسلي أو يضعفه ، فإذا لم يتدارك هذا الخطر بالتربية الدينية والتعليم المشتمل على القواعد الصحية ، وتغذية ذلك بإصلاح خطابة المساجد وبث الوعاظ والمرشدين فيها ، فإن الشعب المصري نفسه على خطر الانحلال والزوال^(١).

إن مصر ستبقى للمصريين ، لأنهم لا يفتنون يتناسلون ، وإن تحكم فيهم الاستبداد واستحوذ عليهم الذل والاضطهاد ، وبلادهم الزراعية لا تنتج إلا بعملهم ، ولا مندوحة لمن يمتلكها عن استعمالهم فيها ، لأنهم يرضون من الأجر القليل ما لا يرضاه غيرهم ، فالبلاد لا تستغني عنهم ، والذي يحكمهم من غير جنسهم إما أن يضطر إلى تركهم وشأنهم وإما أن يتجنس بجنسيتهم. ويكون منهم .

* * *

[إلا^(٢)] إن هذه السموم الكحولية التي يشربونها من غير عقل ، مع فشو الداء الزهري بانتشار الفاحشة لا بد أن تكون من أقوى عوامل تقليل النسل وضعف المواليد ،

(١) الفقرتان التاليتان لهذه الفقرة من هذا الحديث ، هما تعبير جديد ومفصل عن نفس الفكرة التي تناولها الإمام في هذه الفقرة .

(٢) مزيدة من عندنا لربط السياق ، حيث أن حديث الاشتاذ الإمام هذا ، عن المصريين ، هو كلمات جمعناها كي تكون هذا الموضوع .

المصريون

إن أطفال المصريين أذكى من أطفال سائر الشعوب ، وإن شبانهم من أنشط الشبان وأمضاهم عزماً وهمة وإقداماً ، ولكن المصري يدب فيه الهرم المعنوي منذ استكمال الخامسة والعشرين فيخلد إلى الراحة والتمتع باللذات ، وتقعد به همته عن الجهاد والكدح في سبيل المصلحة العامة .

* * *

(١) والله لو أن في مصر مائة رجل لما استطاع الانكليز أن يقيموا فيها ، أو لما استطاعوا أن يعملوا عملاً إذا أقاموا ، إن في مصر مئات أو آلاف من الرجال يفهمون كل شيء ، ولا ينقصهم العلم بما يجب للبلاد ، ولكنهم فاقدون للإرادة وقوة العزيمة ، فلا تكاد تجد عشرة منهم يتحلون بها ، وهما الصفتان التي لا ينفع بدونهما علم ولا يقوم عمل .

أرأيت هذا الرجل - مصطفى باشا فهمي - الذي يصفه الوطنيون بالخيانة للبلاد ؟ إنه ذكي نبيه ، ويجب خير البلاد ومصالحها ، ولكنه ضعيف الإرادة ، بل فاقد لها ، ولولا ذلك لأمكنه ، بما نال من ثقة سلطة الاحتلال به ، أن ينفع البلاد نفعاً عظيماً ، ويدفع عنا أذى كثيراً ، ولكنه لا يدري هذا

* * *

(١) هذه الفقرة - المتوسطة هذا الحديث - قالها الاستاذ الامام عندما اشتد غضبه من عزم الحكومة تعيين قاضيين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية عضوين في المحكمة الشرعية العليا ... وفقرات هذا الحديث الثلاثة أفضى بها الاشتاذ الإمام الى الشيخ رشيد رضا .

كما هو الشأن في فرنسا التي يراعي أهلها في هاتين الآفتين قواعد الطب في الجملة ، ولا يعرف المصريون شيئاً من ذلك .

ثم إن التفرنج علمهم الترف والتنعم ، حتى أنك لترى في القرى الصغيرة والمزارع من الإسراف ما لا تراه في المدن العظيمة . ونتيجة هذا كله أنهم إذا لم يتداركوا هذه الآفات قبل تعميمها فلا يبعد أن ينقضوا ما انقضض هنود أمريكا ، وإن بقيت لهم بقية فإنها تدغم في الأمة المتغلبة عليهم وتجنس بجنسيتهم .

* * *

رياض ونوبار

* إن رياض باشا، برغم كونه مستبدًا، رجل شريف، وهو أفضل من نجران وبطرس وأرتين ، لأن هؤلاء كلهم مسيحيون لا يريدون خيراً بنشر روح التعليم الإسلامي . ولعله ينجح في جعل الخديوي يستعين به وبطبقة من الشباب المسلمين المتعلمين ، ويقصي عنه الأرمن والمسيحيين^(١).

* إن اليأس قد تغلب على شعور الحزب الوطني بسبب استقالة رياض باشا وعودة نوبار باشا إلى الحكم ، ذلك لأن نوبار يمثل سيادة رجال المال والمضاربين الذين سيتمتعون في عهده بالرخاء والرفاهية ، إذ سيحكم البلاد فريق من الأجانب النازحين من كل صوب^(٢).

* * *

(١) مذكرات بلنت في فبراير سنة ١٨٩٣ م (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ م . ترجمة محمد أمين حسونة .

(٢) المصدر السابق في ١٥ أبريل سنة ١٨٩٤ م . (كوكب الشرق) في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ م .

اضطهاد القبط^(١)

إن النظرية القائلة بأن (المقوقس) هو « سيرس » بطريق الاسكندرية ، نظرية خاطئة . إن المقوقس قبطي ، وهو حاكم منفيس .. وإن جماعة القبط في مصر في ذلك الوقت رحبوا بالفاطحيين العرب ليخلصوهم من ظلم الرومان ، وإلا كيف أتيح للقبط أن ينالوا من عمرو بن العاص ما نالوا من امتيازات وعبود طيبة وحكم ذاتي تمتعوا به عصوراً متتالية ؟ ...! إن الحروب الصليبية ، وبالأخص هجوم الصليبيين على مصر ، هو الذي جعل القبط موضع الاضطهاد بسبب أنهم اعلنوا هواهم في جانب الصليبيين .

(١) المصدر السابق في مارس سنة ١٨٩١ م .. وكان حديث الامام الى « بلنت » تعليقاً على كتاب « بتلر » (فتح العرب لمصر) . انظر (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ م .

رسالة الى عالم جزائري^(١)

حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحليم سمايا . حفظه الله ،

لا يزال يؤنسي مثال من علمك وفضلك، ويمعجني رفيق من كالك ونبلك ، وما كان ذلك ليفارقني بعد أن صار بضعة مني ، ولو كشفت لك من نفسك ما كشف لي منها لعلمت مقدار ما آتاك الله من نعمة العقل والأدب ، ولعرفت أنك ستكون إمام قومك، تهديهم إن شاء الله سبل الرشاد ، وتبصرهم بما يوفر عليهم الخطيئ ، خط المعاش وخط المعاد . هذا هو أمني الذي أسأل الله تحقيقه . فخذ من الوسائل ما يبلغك بفضل الله غاية ما يرمي إليه استعدادك ، وأفضل ذلك ، فيما أرى ، استمرارك على مزاوله كلام البلغاء من أهل اللسان العربي ، وإتمام ما سبقت لك البداءة فيه من اللسان الفرنسي، ثم دراسة أخلاق البشر ، وما يكون له أثر في تحويلها بتدقيق يجدر به لقب التحقيق ، ومن ذلك النظر في تاريخ الأمة الإسلامية ، وتنقل الدين في أطواره ، وعلل ذلك وأسبابه ، حتى يتيسر الحكم في أمراض النفوس ، وحسن اختيار الدواء الذي يناسبها . ثم التقدم الى كل سريرة بما لا تشمئز منه ، ولا تبادر بالنفرة عنه ، وبذل الجهد في حمل الهمم على طلب العلم لتستنير به البصائر في العمل ، وشحن العزائم على الجد في السعي والكد في كسب الرزق من وجوه الحل ، والإنفاق منه في سبيل المنافع وطرق الخير ، وأن يكون ذلك كله ديدنا للداعي لا يفتر عنه ، حتى يكثُر في الناس من هو جدير بالنسبة الى رب الناس .

ولك في ذكاء ولدنا الفاضل الشيخ محمد بن مصطفى بن الحوجبة ، وإخلاص حضرة

(١) كتبها الأستاذ الامام من « بلرم » عاصمة صقلية ، أثناء رحلته إليها .

صاحب الفضيلة الاستاذ مفتي الحنفية ما يساعدك على ما تقصد من نفع العامة ونصح الخاصة .

وإني وإن كنت على ثقة من كمال عقلك ، ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم ، فإني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ، ومن الكلام في ذلك ، فإن هذا الموضوع كبير الخطر ، قريب الضرر ، وإنما الناس محتاجون إلى نور العلم ، والصدق في العمل ، والجد في السعي ، حتى يعيشوا في سلام وراحة مع من يحاورهم من أهل الأمم الأخرى ، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تنقطع في أيديهم متى جذبوها ، فيسقطوا ، والعياذ بالله ، فيما لا منجاة منه .

بلرم ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣١٢^(١) .

محمد عبده

(١) هجرية ، وهي توافق سنة ١٩٠٣ .

ما رأى أن يجيب به . وكلفت جماعة من أساتذة الشافعية والمالكية أن يكتبوا ما
يمتقدون أنه الحق في جواب السؤال ، فكتبوا وأشبعوا ، جزاهم الله خيراً .

وإني أبتدي بما أجاب به أفاضل الشافعية والمالكية ، بعد ذكر السؤال ، ثم أثنى
بجواب شيخ الحنابلة ، وأختم بمقال الأستاذ الحنفي ، ثم بما يعن لي أن أضمه إلى أقوال
جميعهم . والله الموفق إلى الصواب ، وهو الهادي إلى الصراط المستقيم .

* * *

نص السؤال الوارد من الهند :

ما يقول السادة العلماء في جماعة من المسلمين يقرون أنهم على عقيدة أهل السنة والجماعة ،
ومن تابعي فقهاء الأئمة الأربعة ، ويسعون في تحصيل الألفة والاتفاق بين أهل الإسلام ،
ويدعون أهل الثروة واليسار إلى تربية أيتام المسلمين وإلى إشاعة الإسلام في مقابلة
حملات الكتابيين وصولات الوثنيين ، إلا أنهم مع ذلك يستعينون بالكفار وأهل البدع
والأهواء لنصرة الملة الإسلامية ، وحفظ حوزة الأمة الحمديدية ، وجمع شملهم واتحاد
كلمتهم ، فهل مثل هذه الاستعانة تجوز شرعاً ؟ وهل لها نظير في القرون الثلاثة الفاضلة ،
المشهود لها بالخير ؟ وهل يجوز لأحد من المسلمين أن يعارضهم في هذه الأعمال الجليلة
والمقاصد الحسنة ، ويسعى في تشييط الهمم عن معاونتهم ، والتنفير من صحبتهم ، نظراً
إلى أنهم يستعينون فيها بالكفار وأهل البدع والأهواء ، ويدخلون مجالسهم ويخالطونهم
لمثل هذه المصالح العامة ؟ وما حكم من يرميهم - لمجرد هذه الأعمال - بالكفر والتضليل
وسوء الاعتقاد والخروج عن أهل السنة والجماعة .

أفيدوا الجواب ، ولكم الشواب .

* * *

استعانة المسلمين بالكفار وأهل البدع والأهواء

لنصرة الملة وحفظ حوزة الأمة^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . أما بعد ..
فقد ألقى إلى أستاذ من أساتذة الجامع الأزهر ، وهو موظف كبير في المحاكم الشرعية ،
سؤالاً واراداً من الهند إلى بعض انسبائه ، يطلب الجواب عليه .

والسؤال موجه إلى العلماء - لا إلى عالم واحد - كما هو مذكور في نصه . فرأيت أن
يكون الجواب عليه محتوياً على مقال كثير من أفاضل العلماء . وقد انتدب حضرة حامل
السؤال إلى كتابة ما أجده من الكتاب والسنة وأقوال علماء الحنفية في موضوعه ،
وأرسلت نسخة من السؤال إلى حضرة الأستاذ شيخ الحنابلة في الجامع الأزهر ، فورد منه

(١) لهذه الفتوى . سؤالاً وجواباً ، أهمية خاصة ، فهي ذات طابع سياسي ، ذلك أن الفتن المستترة في
شأنها هي من مسلمي الهند الذين قامت بينهم وبين المستعمرين الانجليز صلات تعاون وعلاقات وو . . وهي
علاقات كانت محل نقد من جانب من الحركة الوطنية الهندية .. وجواب الأستاذ الامام على هذا يعكس
موقفه وفهمه لوقف الاسلام إزاء قضية كان يعيشها هو ومدرسته في مصر يومئذ ، عندما قامت بينهم وبين
سلطات الاحتلال الانجليزية علاقات رأوا استثمارها فيما رأوه مصلحة للأمة ونهوضاً بالتربية والتعليم في البلاد
(أنظر حديثنا عن موقفه السياسي ، وجهده في التربية والتعليم ، في دراستنا عن فكره السياسي والاجتماعي
في صدر هذا الجزء) . ونحن لم نذكر من الأجوبة التي قدمت عن هذا السؤال ، بالطبع ، سوى جواب
الأستاذ الامام .. ومن يرد الاطلاع على أجوبة أصحاب المذاهب المختلفة من علماء الأزهر فليرجع إلى (تاريخ
الأستاذ الامام) ج ١ ص ٦٤٨ - ٦٦١ .

الجواب

..... هذا ما ذكره هؤلاء الأفاضل .. ثم نقول :

المطلع على ما نقله حضرات الأساتذة من علماء الجامع الأزهر من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة والعلماء من أهل المذاهب الأربعة يعلم حق العلم أن ما يفعله أولئك الأفاضل دعاء الخير هو الإسلام ، ومن أجل مظاهر الإيمان ، وأن الذين يكفرونهم أو يضللونهم هم الذين تعدوا حدود الله وخرجوا عن أحكام دينه القويم .

أولئك الدعاء إلى الخير قاموا بأمر الله في قوله : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون...)^(١) . . . وأما خصومهم فقد خالفوا نهى الله سبحانه في قوله : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)^(٢) ، وإن كانوا يعتقدون كفر أولئك المؤمنين حقيقة فالمتفق به ، عند الحنفية ، أنهم يكفرون بذلك لاعتدادهم بالإيمان وأعماله كفراً ، وهو جحد لما جاء به محمد ، ﷺ ، وإن كانوا يقولون ذلك نبراً بالسنتهم فأخف حالهم أن يدخلوا في الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا ، وقد قال الله فيهم : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة :)^(٣) ، لأنهم يضللون من يؤمن بالله واليوم الآخر وبما جاء به محمد ، ﷺ ،

(١) آل عمران : ١٠٤ .

(٢) آل عمران : ١٠٥ .

(٣) النور : ١٩ .

ویرمونهم بالفسق في أعمالهم ، وهو إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا ، وما أعظم الوعيد عليه في قوله : (لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة) ، فهو من فظائع الكبائر .

بقي أن بعض الجبهة المتشدقين ربما تعرض لهم الشبهة في فهم قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبائلاً ودوا ما عنكم)^(١) ، إلى آخر الآية ، وقوله تعالى : (ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ، ويحلفون على الكذب وهم يعلمون)^(٢) ، وقوله تعالى : (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم)^(٣) ، وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلحقون الهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي ، تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ، ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل)^(٤) ، وما لم أتذكره مما قد يكون فائتي من الآيات التي تصرح أو تشير إلى المنع من موادة المؤمنين لغير المؤمنين .. على أنه لا شبهة هؤلاء الجبهة في مثل هذه الآيات تسوغ لهم تفسير إخوانهم أو تكفيرهم بعد ما جاء في الآية المحكمة من قوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)^(٥) ، وبعض ما جاء من القصص الذي قصه الله علينا لتكون لنا فيه أسوة إذ قال : (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمها وصاحبها في الدنيا معروفاً)^(٦) ، وبعد ما أباح الله لنا في آخر ما أنزل على نبيه ، ﷺ ، نكاح الكتابيات ، ولا يكون نكاح في قوم حتى تكون فيهم قرابة المصاهرة ، ولا تكون تلك القرابة حتى تكون المودة .

وحقيقة ما جاء في الآيات الدالة على النهي عن موالة غير المؤمنين أو موادة الفاسقين

(١) آل عمران : ١١٨ .

(٢) المجادلة : ١٤ .

(٣) المجادلة : ٢٢ .

(٤) المتحنة : ١ .

(٥) المتحنة : ٩ .

(٦) لقمان : ١٥ .

والمحادين الله تعالى ، أنه نهى عن الموالاة في الدين ، ونصرة غير المؤمن على المؤمن فيما هو من دينه ، وإمداد الفاسق بالمعونة على فسقه ، وعن اتخاذ بطانة من غير المؤمنين يكون من صفتها أنها تبذل وسعها في خذلانهم وإبصال الضرر اليهم ، فيكون إدلاء المؤمنين اليها بأسرارهم ، واتخاذها عضداً لهم في أعمالهم ، إعانة لها على الإيقاع بهم ، أما إذا أمن الضرر ، وغلب الظن بالمنفعة ، ولم يكن في المودة معونة على تعدي حدود الله ومخالفة شرعه فلا خطر في الاستعانة بمن لم يكن من المسلمين ، أو لم يكن من الموفقين الصالحين ممن يسمونهم أهل الأهواء ، فإن طالب الخير يبساح له ، بل ينبغي له أن يتوسل إليه بأية وسيلة توصل إليه ، ما لم يخالطها ضرر للدين والدنيا .

وقد بينت السنة وعمل النبي ، ﷺ ، ما صرح به الكتاب في قوله : (لا ينهاكم الله .. الخ) . . ولقد كانت لنا أسوة حسنة في استعانة رسول الله ، ﷺ ، بصفوان ابن أمية في حرب هوازن وغيرها من الوقائع ، كما هو معروف في السنة . ثم كان في سيرة الخلفاء الراشدين من لدن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، إلى علي ، كرم الله وجهه ، ما فيه الكفاية لمسترشد إذا استرشد ، فقد أنشأ عمر ، رضي الله عنه ، الديوان ونصب العمال ، واحتاج المسلمون إلى من يقوم على العمل في حساب الخراج وما ينفق من بيت المال ، واحتاجوا إلى كتاب المراسلات ، والقوم أميون لا يستطيعون القيام بما كان يطلبه العمل من العمال ، فوضعوا ذلك كله في أيدي أهل الكتاب من الروم وفي أيدي الفرس ، ولم يزل العمل على ذلك في خلافة بني أمية بعد الراشدين إلى زمن عبد الملك بن مروان . ولا شك في أن هذا استعانة بغير المسلمين على أعمال هي من أهم أعمالهم ، فكيف ينكر هؤلاء الجهال جواز تلك الاستعانة ؟ ! .. بل قد استعان كثير من ملوك المسلمين بغير المسلمين في حروبهم ، وإنا نذكر ما قال ابن خلدون في ذلك كله ، قال في باب ديوان الأعمال والجبايات :

« وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل : ديوان العراق بالفارسية ، وديوان الشام بالرومية ، وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين . ولما جاء عبد الملك بن مروان ، واستحال الأمر ملكاً ، وانتقل القوم من غضاضة البداوة إلى رونق الحضارة ، ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة ، وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحساب ، أمر عبد الملك سليمان بن سعد وإلى الأردن لعهد أن ينقل ديوان الشام إلى العربية ، فأكمل لسنة من يوم ابتدائه ، ووقف عليه

سرحون كاتب عبد الملك ، فقال لكتاب الروم : اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم .

وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن ، وكان يكتب بالعربية والفارسية ، ولقن ذلك عن زاذان فروخ كاتب الحجاج قبله . ولما قتل زاذان في حرب ابن الأشعث استخلف الحجاج صالحاً هذا مكانه ، وأمره أن ينقل الديوان من الفارسية ، إلى العربية ففعل ، ورغم لذلك كتاب الفرس . اهـ

وقال في الكلام على الوزارة : « وأما حال الجباية والإنفاق والحساب فلم يكن عندهم برتبة ، لأن القوم كانوا عربياً أميين لا يحسنون الكتابة والحساب ، فكانوا يستعملون في الحساب أهل الكتاب أو أفراداً من موالي العجم ممن يجيده ، وكان قليلاً فيهم . وأما أشرفهم فلم يكونوا يجيدونه ، لأن الأمية كانت صفتهم التي امتازوا بها ، وكذا حال المحاطبات وتنفيذ الأمور ، لم يكن عندهم رتبة خاصة ، للأمية التي كانت فيهم ، والأمانة العامة في كتمان القول وتأديته ، ولم تخرج السياسة إلى اختياره ، لأن الخلافة إنما هي دين ليست من السياسة الكلية في شيء ، وأيضاً فلم تكن الكتابة صناعة فيستجد للخليفة أحسنها ، لأن الكل كانوا يعبرون عن مقاصدهم بأبلغ العبارات ، ولم يبق إلا الخط فكان الخليفة يستنيب في كتابته من عماله من يحسنه » اهـ .

وقال في الحروب ، ومذاهب الأمم في ترتيبها :

« (فصل) : ولما ذكرناه من حرب المصاف وراء العساكر وتأكده في قتال الكر والفر ، صار ملوك المغرب يتخذون طائفة من الإفرنج في جندهم ، واختصوا بذلك ، لأن قتال أهل وطنهم كله بالكر والفر ، والسلطان يتأكد في حقه ضرب المصاف ليكون ردهاً للمقاتلة أمامه ، فلا بد وأن يكون أهل ذلك الصف من قوم متعودين للثبات في الزحف وهم الإفرنج ، ويرتبون مصافهم المحدث بهم منها ، هذا على ما فيه من الاستعانة بأهل الكفر ، وإنما استخفوا ذلك للضرورة التي أريناها من تخوف الإجحاف على مصاف السلطان ، والإفرنج لا يعرفون غير الثبات في ذلك ، لأن عادتهم في القتال الزحف ، فكانوا أقوم بذلك من غيرهم » اهـ .

وجاء في (الأحكام السلطانية) لقاضي القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن جبيب البصري

البغدادي ، في الكلام على وزارة التنفيذ : « وهذا الوزير وسط بين الإمام وبين الرعايا والولاية يؤدي ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضي ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاية ، وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم ، وتحدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يؤمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ، ولا متقلداً لها ، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص » ثم قال : « ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة وإن لم يحز أن يكون وزير التفويض منهم » اهـ .

واستعانة الخلفاء من بني أمية وبني العباس بأرباب العلوم والفنون في الملل المختلفة ، فيما هو من فنونهم مما لا يمكن لصبي يعرف شيئاً من تاريخ الأمة إنكاره . وقد كانوا يستعينون بهم على أعين الأئمة والعلماء والفقهاء والمحدثين بدون تكبر .

فقد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين ، على ما فيه خير ومنفعة للمسلمين ، وأن الذين يعمدون الى هذه الاستعانة لجمع كلمة المسلمين وتربية أبنائهم ، وما فيه خير لهم ، لم يفعلوا إلا ما اقتضته الأسوة الحسنة بالنبي ، ﷺ ، وأصحابه ، وأن من كفرهم أو فسقهم فهو بين أحد الأمرين : إما كافر أو فاسق ، فعلى عادة الخير أن يحدوا في دعوتهم ، وأن يعضوا على طريقتهم ، ولا يحزنهم شتم الشائتين ، ولا يغيظهم لوم اللائمين ، فالله كفيل لهم بالنصر ، إذا اعتصموا بالحق والصبر ، والله أعلم .

(١) عزيزي الفاضل :

قرأت الجامعة ، عددها الثالث ، فإذا كله حسن ، وأحسنه الكلام في خير الأمرين : منحة الحرية للشرقيين قبل أن يستحقوها ، أو إعدادهم لها قبل أن ينالوها . واختياركم الثاني .

وقد ذكرني ذلك كل ما كنت أقوله من اثنتين وعشرين سنة ، وهو تاريخ حركة أذهان الشرقيين في شئونهم وإحساسهم بما وصلوا إليه وما سيقبلون عليه ، فاستحسنتم أن أبعث به اليكم حتى إذا رأيتم نشره في العدد الرابع نشرتموه على أنه كلام سمع عني وحفظه بعض إخواني ، كما هي الحقيقة ، لا على أنني بعثت به اليوم ، لأن الناس يعلمون أنني لا أرسل الجرائد ، وليس فيما تذكرونه من ذلك « شيء » يخالف الحقيقة .

وهذا هو ما سبق قوله ...

(١) بهذا الخطاب ومعه أرسل الاستاذ الامام الى فرح أنطون مقال (انما ينهض بالشرق مستبد عادل) الذي نشر في افتتاحية الجزء الرابع من السنة الاولى (الجامعة) في ايام سنة ١٨٩٩ م (٣٠ ذي الحجة سنة ١٣١٦ هـ) . وكانت المناسبة مقال فرح أنطون في الجزء الثالث عن (الاخاء والحرية) .

(٢) ذكر فرح أنطون أن الاستاذ الامام ذكر هذا اللفظ « شيئاً » .. انظر (الجامعة) الجزء الاول من السنة الخامسة ص ٣٤ .

وصح الشعور بالتعليل ، واستقامت الاهواء بالتعديل ، أباح لهم من غذاء الحرية ما يستطيع ضعيف السن قضمه ، والناسق من المرض هضمه ، وأول ما يكون ذلك بتشكيل المجالس البلدية ، ثم بعد سنين تأتي مجالس الادارة ، لا على ان تكون آلات تدار ، بل على ان تكون مصادر للآراء والافكار ، ثم تتبعها بعد ذلك المجالس النيابية . نعم ربما لا يتيسر لرجل واحد ان يشهد هذا الامر من بدايته الى نهايته ، ولكن الخطوة الاولى هي التي لها ما بعدها ، ويكفي لمدة خمس عشرة سنة ، وما هي بكثير في تربية أمة ، فضلاً عن أمة .

هل يعدم الشرق كله مستبدأ من أهله ، عادلاً في قومه ، يتمكن به العدل ان يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً ؟ !! .

* * *

« انما ينهض بالشرق مستبد عادل » (١)

مستبد يكره المتناكرين على التعارف ، ويُلجئ الالهل الى التراحم ، ويقهر الجيران على التناضف ، يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة ، ان لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة ، عادل لا يخطو خطوة إلا ونظرته الاولى الى شعبه الذي يحكمه ، فان عرض خط لنفسه فليقع دائماً تحت النظرة الثانية ، فهو لهم أكثر مما هو لنفسه .

يكفي لإبلاغهم غاية لا يسقطون بعدها خمس عشرة سنة ، وهي سن مولود لم يبلغ الحلم ، يولد فيها الفكر الصالح وينمو تحت رعاية الوالي الصالح ، ويشد حتى يصرع من يصارعه . خمس عشرة سنة يثني فيها أعناق الكبار الى ما هو خير لهم ولاعقابهم ، ويعالج ما اعتل من طباعهم بالنجح انواع العلاج ، ومنها البتر والكي اذا اقتضت الحال ، ويُنشئ فيها نفوس الصغار على ما وَجَّه العزيمة نحوه ، ويُسدّد نياباتهم بالثقيف ، يتعهدا كما يتعهد الفارس شجره بضم اعواد مستقيمة الى سوقها لتنمو على الاستقامة . خمس عشرة سنة تحشد له جمهوراً عظيماً من عوان الاصلاح ، من صالحين كانوا ينتظرونه ، وناشئين شبوا وهم ينتظرونه ، وآخرين رهبوه فاتبعوه ، وغيرهم رغبوا في فضله فجاروه .

حتى إذا عرفت الافكار مجاريها بالتعريف ، وانصرفت الى ما أُعِدَّت له بالتصريف ،

(١) مجلة (الجامعة العثمانية) السنة الاولى . الجزء الرابع ، الصادر في ١ مايو سنة ١٨٩٩ م ٢١ ذي الحجة سنة ١٣١٦ هـ ص ٥٥٥٤ . وهو رأي بعث به الاستاذ الامام تعليقاً على مقال للجامعة عن (الاخاء والحرية) وطلب من الجامعة ان تذكر في مقدمته انه من كلامه القديم وليس رأياً معاصراً حديث الانشاء . فذكر فرح أنطون في مقدمة هذا الرأي : انه لا كلام هو السحر الحلال ، قdale منذ سنوات خلت حضرة الحكيم الكامل والاستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، وبعث به الينا اليوم أحد إخوانه الافاضل بعد اطلاعه على مقالة (الاخاء والحرية) التي صدرنا بها الجزء السابق ... »

ويختار له أقربها، وأبعدها عن المهالك، فيقع في نفسه صدقته، لا لأنه قلده ووثق بخبرته، ولكن لأنه رسم له الغاية التي يطلبها، والطريق التي يختارها لها، وبقية الطرق على جوانبها، فرأى الدليل قوياً، والصراط مستقيماً، فيسير والرجل الرشيد أمامه، إلى أن يمس الغاية بيده، ويلبس الطلب باصبعه: نعم، الرجل الكبير موقظ من نوم، أو منبه من غفلة، وليس بمنحني الموتى ولا بمنسَمِعٍ من في القبور.

فإن كانت الأمة في منخفض من المنازل، قد ضاق أفقها، فلا تعرف جواً غير جوها، ولا دواً^(١) غير دواها، ولا بواً غير بواها — بواها رئيسها — فإن كان هوا منزلها وبيتها، وكان مسكنها وبيلا، فهي تتماثل في مكانها، وتعتقد أن لا منقذ لها من هوائها، وإذا هاجمها الطامعون ليستصلحوا لأنفسهم ما أفسدته، ويستجيدوا لها ما استوبأته، تقلصت من الأطراف ظناً منها أن لا متسع لها في الأرض، وإن ليس بعد طول مكانها طول ولا وراء عرضها عرض، فإذا وجد فيها الرجل الكبير فأول ما يخطر له أن يفعل هو أن يد بصره إلى ما وراء أنفها حتى يعرفها أن وراء منزلتها مذهباً لمن يريد النجاة مما هوفيه، وكيف يمكن لطبيب أن يحدث في البصر امتداداً أن كان قد خلق قصيراً؟ وكيف يتيسر له أن يجد له حدة أن كان قد جبل حسيراً؟

الرجل الكبير يحس ويتألم، ويدفعه الألم إلى أن يتكلم، بل تحمله شدة الألم على أن يجاهد قومه، وهم أحب الناس إليه، ويقاثلهم ليدفعهم عن موارد الهلكة، وهم أعز الخلق عليه، ولكن قد بلغ بهم العمى أو قصر البصر أن يعدوه عدواً لهم، وكلما دعاهم إلى الحركة دعوه إلى السكون، وأخذ بهم إلى الفرع جذبه إلى الركون، وهم أكثر منه عدداً، وأوفر عددداً، فلا يمضي طويل من الزمن حتى يخفت صوته من كثرة الصياح، وينقطع نفسه من الدعوة إلى الإصلاح، وتضعف عزيمته، وتضمحل همته، فإذا جاءهم عدوهم، وقد خدعهم بواهم، وأحسوا بشدة الصدمة، صاحوا ولكن صياح الثاكلة العاجزة، تنفس الصعداء، وحسرة تصعد إلى السماء، لكن مع القعود في المساكن، والخلود إلى أحسن المنازل، فينتهي بهم الأمر إلى الاضمحلال وما بعد الاضمحلال إلا الزوال.

إن كان ما بالأمة ليس نوماً فيزول بالإيقاظ، ولا غفلة فتذهب بالتنبيه، وإنما هو خدر شللت به الأعصاب وذبلت به العروق، فماذا يكون فعل الرجل الكبير؟ يجهد

(١) الدوا، والداوية، البرية.

الرجل الكبير في الشرق^(١)

قرأت اليوم سطوراً تحت عنوان «رجال الشرق»، كتبها قلم كاتبها عند ذكر موت «لي هنغ تشنغ» رجل الصين، وقارن فيها بين الرجل الكبير في نفسه، يظهر في بلاد الغرب، ومثله في عقله وهمته يوجد في أرض الشرق، وكيف يشرق النور من عقل الأول في أفق بلاده فيكون شمساً في الفائدة والشهرة، وتظلم الآفاق في عين الثاني فينطمس ما فيه من نور، ويخمد ما يطويه من نار، ويموت غير معروف، أو مشيعاً من اللعنات بألوف.

ما كان لساني لينطلق بشيء في هذا الموضوع، ولقد كان يبقى كل معنى فيه مقبوراً في نفسي، لولا أنك بما قلت وصلت شرارة بنار كامنة لم تطفأ بعد فميجنت ساكناً، وأثرت كامنناً، فطارت إليك هذه الكلمات القلائل لعلها تجد في بعض صفحاتك ما يحملها إلى من ظننت أنهم يقرءون كلماتك.

حقاً ما قلت؟ فهل لك في شيء من تفصيل ما أجملت؟ إن الكبار من الرجال هداة في أمهم، وإنما يظهر أثرهم في ارشادها والسير بها في الطريق المؤدية إلى الغاية التي تطلبها، وليسوا بخالقين ولا ناشرين من موت، وإنما تنجح الهداية فيمن رمى بفكره إلى المطلب، وعرف أنه أبعد عما هو فيه، فتهياً للسفر، وتحفز للرحلة، وأخذ لأمره أهبتة، وأعد له عدته، واستقام على أول الطريق، فإذا السبل متفرقة، والأعلام كثيرة، والصوى^(٢) متعددة، فيقف المسافر، وقفة الحائر، فيأتيه البصير بالمسالك، فيدله على خيرها،

(١) (المؤيد) العدد ٣٥٩ في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ م (غرة شعبان سنة ١٣١٩ هـ). ولقد وقعها المؤيد بتوقيع مستعار هو «أحد أفاضل الكتاب المجيدين».

(٢) مفردتها «الصوة»، ومن معانيها: الحجر يكون دليلاً وعلامة على الطريق، وهو المراد هنا.

عقله في البحث عن الدواء ، ويستعمل ما لديه من قوة في معالجة الداء ، وهيئات ان يشعر به المريض ، بل هو تارة يضحك ضحك المستهزئ ، واخرى يبكي بكاء اليائس ، وثالثة يضرب الطبيب بما حضر لديه ، أو بيديه ورجليه ، حتى يقضي عليه

هذا اذا ذهب الطبيب نحو الأمة يستعين بها عليها ، ويشفع لها لديها ، فاذا حمله اليأس منها على الانصراف عنها ، وتوجه الى صاحب السلطة عليها ، والحكم النافذ فيها ، لعله أنه يتمكن من ازعاجها عن موطنها ، وسوقها الى ما ينجيها من هلكتها ، وذلك قد يكون ، فان الملوك والرؤساء لهم في الأمم ما للجهل فيها ، فكما ان للجهل فيها حكماً لا معارض له ، فلاسلطان عليها قول لا يرد ، فيمكن للحاكم أن يداويها بدائها ، والاستبداد الذي يستعمله ليسوقها الى الشر ، يمكنه ان يستعمله فيها ليقودها به الى الخير ، والرتب والمناصب التي يمنحها محض الشهوة وطاعة الهوى يسهل عليه ان ينوط بها ما يريد من وسائل المنفعة الثابتة والمصلحة القائمة — إذا حدثت الرجل الكبير نفسه بذلك فماذا يجد ؟ يجد ما لا سبيل الى شرحه الآن^(١).

إذا فما الذي يصنعه الرجل الكبير ؟ يسعى ويجد ، ويدأب ويكد ، ثم يموت محروماً من ثمرة عمله ، باكياً على خيبة أمله ، ومن للرجل الكبير في أمة مثل أمم المشرق بمثل امبراطور اليابان ؟ الأمير عبد الرحمن خان ؟ ، ان صح ما جاءت به الانباء ، وصدق ما روت عنه صحف الاخبار .

ولكن هل ذلك كله يقضي على الكبير بأن يصغر ، وهل يحكم على العظيم في نفسه بأن يحقر ، كلا .. فهو إنما يؤدي واجباً عليه ، وعلى الله ما وراء ذلك والمرجع اليه .

اكتب اليك هذا ، ولا أجد من الوقت ما أثبت به ما أجد ، فان سمح لي الحال بأوسع من دقائق هذه فساوافيك بأوسع من هذا في بيان أسباب ما الشرق فيه من مساواة الكبار للصغار ، في ضياع العمر وفساد الآثار .

* * *

(١) كان الاستاذ الامام قد شرح في هذا المكان من حديثه ما عليه حكام مصر يومئذ ، واكن «المؤيد» حذف هذا الجزء .

آثار محمد علي في مصر

لفظ الناس هذه الأيام في محمد علي ، وماله من الآثار في مصر وأهلها ، وأكثر الجرائد من الخوض في ذلك ، والله أعلم ماذا بعث المادح على الاطراء ، وماذا حمل القادح على الهجاء ، غير انه لم يبحث باحث في حالة مصر التي وجدها عليها محمد علي ، وما كانت تصير بالبلاد اليه لو بقيت ، وما نشأ عن محوها واستبدال غيرها بها على يد محمد علي . اذكر الآن شيئاً في ذلك ينتفع به من عساه ينتفع ، ويندفع به من الوهم ما ربما يندفع .

كانت حكومة البلاد المصرية قبل دخول الجيش الفرنسي فيها أنواع من الحكومات التي كانت تسمى في اصطلاح الغربيين حكومات «الاشراف» ، وتسمى في عرف المصريين حكومات «الالتزام» ، وتعرف عند الخاصة بحكومات «الاقطاع» . وأساس هذا النوع من الحكومات تقسيم البلاد بين جماعة من الأمراء ، يملك كل أمير منهم قسمًا يتصرف في أرضه وقوى ساكنيها وأبدانهم وأموالهم كما يريد ، فهو حاكمهم السياسي والإداري والقضائي ، وسيدهم المالك لرقابهم . ومن طبيعة هذا النوع من الحكومة أن تنمو فيه الأثرة ، وتغلظ فيه أصول الاستبداد وفروعه ، وتنزع نفس كل أمير إلى توسيع دائرة ملكه بالاستيلاء على ما في يد جاره من الأمراء . فكان من مقتضى الطبيعة ان كل أمير لا ينفك عن التدبير والتفكير فيما تعظم فيه شوكته ، وما يدفع به عن حوزته ، وأن يكون الجميع دائماً في استعداد اما للوثوب واما للدفاع ، ولكن الأمراء في مجموعهم كانوا يقاومون سلطة الملوك ، فيضطر الملك لاستئثارهم ومحابة بعضهم للاستعانة به على

(١) المنار . الجزء الخامس من المجلد الخامس (غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ ٧ يونية سنة ١٩٠٢ م) ص ١٧٥ - ١٨٣ ولقد نشره الاستاذ الامام بتوقيع « مؤرخ » ؟!

البعض الآخر ، فضعف بذلك استبداد الملوك فيهم .

حاجة الأمراء إلى المال كانت تسوقهم إلى ظلم رعاياهم ، وكانت شدة الظلم تميل برعاياهم إلى خذلانهم عند هجوم العدو عليهم ، ظهر ذلك في خصوماتهم المصرة بعد المصرة ، فاضطر الأمراء أن يخففوا من ظلمهم ، وأن يتخذوا لهم من الأهلين أنصاراً يضبطونهم عند قيام الحرب بينهم وبين خصومهم . أحس الأهليون بحاجة الأمراء اليهم فزادوا في الدالة على الأمراء ، واضطروهم إلى قبول مطالبهم ، فعظمت قوة الإرادة عند أولئك الذين كانوا عبيداً بمقتضى الحكومة ، وانتهى بهم الأمر أن قيدوا الأمراء والملوك معاً ، ولم يكن ذلك في يوم أو عام ولكنه كان في عدة قرون ، كما هو معروف عند أهل المعرفة .

نعم .. كانت الحكومة في مصر على نوع تخالف به جميع الحكومات المشرقية ، وكانت البلاد متوزعة بين أمراء كل منهم يستغل قسماً منها ويتصرف فيه كما يهوى ، وكان كل يطلب من القوة ما يسمح له بمد يده إلى ما في يد الآخر ، أو يدفع به صولته ، فالخصام كان دأبهم ، والحرب كانت أهم عملهم . لذلك كان كل منهم يستكثر من المماليك ما استطاع ، ليعمد منهم جنده ، ولكن كانت تعوزه مؤنتهم إذا كثروا ، فاضطروا إلى إلى اتخاذ أعوان من أهالي البلاد ، فوجدوا من العرب أحزاباً ، كما وجدوا منهم خصوصاً ، ثم رجعوا إلى سكان القرى فوجدوا فيهم ما يحتاجون إليه ، فاتخذوا بيوتاً منها أنصاراً لهم عند الحاجة ، وعرف هؤلاء حاجة الأمراء اليهم فارتفعوا في أعينهم ، وصار لهم من الأمر مثل ما لهم أو ما يقرب من ذلك ، لهذا كنت ترى في البلاد المصرية بيوتاً كبيرة لها رؤساء يعظم نفوذهم ويعلو جاههم .

ذلك كان يقضي على كل أمير من أولئك الأمراء أن يصرف زمنه في التدبير ، واستجلاب النصير ، واعداد ما يستطيع من قوة لحفظ ما في يده ، والتمكن من اخضاع غيره وأنصاره من الأهالي كانوا يجارونه في ذلك ، خوفاً من تعدي أعوان خصمه عليهم ، فوَقعت القسمة بين الأهالي ، ولا تزال أسماء الأقسام معروفة إلى اليوم — سعد وحرام — هذا يُجَدِّث بطبعه في النفوس شتماً ، وفي العزائم قوة ، ويكسب القوى البدنية والمعنوية حياة حقيقية معها احتقرت نوعها ، فكانت العناصر جميعها في استعداد لأن يتكون منها جسم حي واحد يحفظ كونه ويُعرِّف العالم بمكانته .

جاء الجيش الفرنسي والبلاد في هذه الحالة ، دخل البلاد بسهولة لم يكن ينتظرها ، احتل عاصمتها ، واستقر له السلطان فيها ، لم تكن إلا أيام قلائل حتى ظهر فيه القلق ، وعظمت حوله القلاقل ، أخذت القوى الحيوية الكامنة في البلاد تظهر ، فكثرت الفتن ، ولم تنقطع الحروب والمناوشات ، ولم يهدأ لرؤساء العساكر بال . يدل ذلك على شكوى نابليون نفسه في تقاريره التي كان يرسلها إلى حكومة الجمهورية من اصطبياد العربان لعساكره من كل طريق ، وسلبهم أرواحهم بكل سبيل ، واضطر نابليون أن يسير في حكومة البلاد بمشورة أهلها ، وانتخب من أعيانها من يشركه في الرأي لتدبيرها ، طوعاً لحكم الطبيعة التي وجدها .

قتل بعض رؤساء الجيش ، واضطربت عليه البلاد ، وجاء الجيش العثماني ، وعساونه الجيش الانكليزي ، وخرجت عساكر الفرنسيين من مصر . ولا أطيل الكلام ، فقد ظهر محمد علي بالوسائل التي هيأها له القدر .

ما الذي كانت تنتظره البلاد من نوع حكومتها ؟ كانت تنتظر ألا يشرق نور مدنية يضئ لرؤساء الأحزاب طرقهم في سيرهم لبلوغ آمالهم ، وقد كان ذلك يكون لو أمهلهم الزمان حتى يعرف كل منهم ما بلغ به غيره الغاية التي كان يقصدها في بلاد غير بلاده ، وما كان بينهم وبين ذلك إلا أن يختلطوا بأهل البلاد الغربية ، ويرتفع الحجاب الذي أسدله الجهل دونهم ، أو كانت تنتظر أن يأتي أمير عالم بصير فيضم تلك العناصر الحية بعضها إلى بعض ، ويؤلف منها أمة تحكمها حكومة منها ، ويأخذ في تقوية مصباح العلم بينها حتى ترتقي بحكم التدريج الطبيعي ، وتبلغ ما أعدته لها تلك الحياة الأولى .

ما الذي صنع محمد علي ؟ لم يستطع أن يحمي ، ولكن استطاع أن يميت . كان معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش ، وبمن يستميله من الأحزاب على اعدام كل رأس من خصومه ، ثم يعود بقوة الجيش وبجذب آخر على من كان معه أولاً وأعانه على الخصم الزائل فيمحقه ، وهكذا حتى إذا 'سحقت' الأحزاب القوية وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع منها رأساً يستتر فيه ضمير (أنا) ، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهلين ، وتكرر ذلك منه مراراً ، حتى فسد بأس الأهالي ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، وأجهز على ما بقي في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يُبقَ في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى

خلعه من بدنه ، أو نفاذ مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه .

أخذ يرفع الأسافل ويعلمهم في البلاد والقرى ، كأنه كان يحن لشبه فيه ورثه عن أصله الكريم ، حتى انحط الكرام ، وساد اللثام ، ولم يبق في البلاد إلا آلات له يستعملها في جباية الأموال ، وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أي وجه ، فحق بذلك جميع عناصر الحياة الطبية ، من رأي وعزيمة واستقلال نفس ، ليُصَيِّر البلاد المصرية جميعها أقطاعاً واحداً له ولأولاده ، على أثر اقطاعات كثيرة كانت لأمرأى عدة .

ماذا صنع بعد ذلك ؟ اشترأت نفسه لأن يكون ملكاً غير تابع للسلطان العثماني ، فجعل من العُدَّة لذلك أن يستعين بالأجانب من الأوربيين ، فأوسع لهم في الجاملة ، وزاد لهم في الامتياز ، خارجاً عن حدود المعاهدات المنعقدة بينهم وبين الدولة العثمانية ، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكاً من الملوك في بلادنا ، يفعل ما يشاء ولا يُسأل عما يفعل ، وصغرت نفوس الأهالي بين أيدي الأجانب بقوة الحاكم ، وتمتع الأجنبي بحقوق الوطني التي حرم منها ، وانقلب الوطني غريباً في داره ، غير مطمئن في قراره ، فاجتمع على سكان البلاد المصرية ذلان : ذل ضربته الحكومة الاستبدادية المطلقة ، وذال سامهم الأجنبي إياه ليصل إلى ما يريده منهم ، غير واقف عند حد ، أو مردود إلى شريعة .

قالوا : انه اطلع نجم العلم في سماء البلاد . نعم عني بالطب لأجل الجيش ، والكشف على المجني عليهم في بعض الأحيان ، عندما يراد ايقاع الظلم بينهم . وبالهندسة لأجل الري حتى يدبر مياذ النيل بعض التدبير ، ليستغل اقطاعه الكبير .

هل تفكّر يوماً في اصلاح اللغة ؟ عربية ، أو تركية ، أرثوذية ؟ هل تفكر في بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب ؟ هل خطر في باله أن يجعل للأهالي رأياً في الحكومة في عاصمة البلاد أو أمهات الأقاليم ، هل توجهت نفسه لوضع حكومة قانونية منظمة يقام بها الشرع ويستقر العدل ؟ لم يكن شيء من ذلك بل كان رجال الحكومة اما من الانود أو الجراكسة أو الأرمن المورلية (١) ، أو ما أشبه هذه الأوشاب ، وهم الذين يسميهم بعض الأحداث من أنصاره اليوم « دخلاء » ، وكانوا يحكمون بما يهون ،

(١) نسبة إلى « الموره » بتركيا .

لا يرجعون إلى شريعة ولا قانون ، وإنما يبتغون مرضاة الأمير ، صاحب الاقطاع الكبير .

أين البيوت المصرية التي أقيمت في عهده على قواعد التربية الحسنة ؟ أين البيوت المصرية التي كانت لها القدم السابقة في ادارة حكومته أو سياستها أو سياسة جندها ، مع كثرة ما كان في مصر من البيوت الرفيعة العباد ، الثابتة الأوتاد ؟ !!

أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوربا ليتعلموا فيها ، فهل أطلق لهم الحرية أن ييثوا في البلاد ما استفادوا ؟ كلا .. ولكنه استعملهم آلات تصنع له ما يريد ، وليس لها إرادة فيما تصنع . ووجد بعض الاطباء الممتازين وهم قليل ووجد بعض المهندسين الماهرين ، وليسوا بكثير ، والسبب في ذلك ان محمد علي ومن معه لم يكن فيهم طبيب ولا مهندس ، فاحتاجوا إلى بعض المصريين ، ولم يكن أحدهم من الاعوان مسلطاً على المهندس عند رسم ما يلزم له من الاعمال ، ولا على الطبيب عند تركيب أجزاء العلاج ، فظهر أثر استقلال الإدارة في الصناعة عند أولئك النفر القليل من النابغين ، وكان ذلك بما لا تخشى عاقبته على المستبددين .

هل كانت له مدرسة لتعليم الفنون الحربية ؟ أين هي ؟ وأين الذين نبغوا من طلابها ؟ فإن وجد أحد نابغ فهل هو من المصريين ؟ عدوا ان شتم أحياء أو أمواتاً .

وُجِد كثير من الكتب المترجمة في فنون شتى ، من التاريخ والفلسفة والادب ، ولكن هذه الكتب أودعت في الخازن من يوم طبعت وأغلقت عليها الابواب إلى أواخر عهد اسماعيل باشا ، فأرادت الحكومة تفريغ الخازن منها ، وتخفيف ثقلها عنها ، فنثرتها بين الناس ، فتناول منها من تناول ، وهذا يدلنا على انها تَرَجِمَتْ برغبة بعض الرؤساء من الاوربيين الذين أرادوا نشر آدابهم في البلاد ، لكنهم لم ينجحوا لأن حكومة محمد علي لم توجد في البلاد قراءة ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون .

كانوا يتخطفون تلامذة المدارس من الطرق وافناء القرى (الأفساء الناس الجهلون) كما يتخطفون عساكر الجيش ، فهل هذا مما يُحَبِّبُ القوم في العلم ويُرَغِّبُهُمْ في إرسال أولادهم إلى المدارس ؟ لا بل كان يخوفهم من المدرسة ، كما كان يخيفهم من الجيش .

حمل الاهالي على الزراعة ، ولكن ليأخذ الغلات ، ولذلك كانوا يهربون من ملك

الاطيان كما يهرب غيرهم من الهواء الاصفر والموت الاحمر ، وقوانين الحكومة لذلك العهد تشهد بذلك .

يقولون : إنه أنشأ المعامل والمصانع ، ولكن هل حبيب الى المصريين العمل والصناعة حتى يستبقوا تلك المعامل من أنفسهم ؟ وهل أوجد أساتذة يحفظون علوم الصناعة وينشرونها في البلاد ؟ أين هم ؟ ومن كانوا ؟ وأين آثارهم ؟ لا .. بل بَغَضُ إلى المصريين العمل والصناعة بتسخيرهم في العمل ، والاستبداد بشمرته ، فكانوا يتربصون يوماً لا يعاقبون فيه على هجر العمل والمصنع لينصرفوا عنه ساخطين عليه ، لاعنين الساعة التي جاءت بهم اليه .

يقولون : انه أنشأ جيشاً كبيراً فتح به الممالك ودوخ به الملوك ، وأنشأ أسطولاً ضخماً تثقل به ظهور البحار ، وتفتخر به مصر على سائر الامصار ، فهل علّم المصريين حب التجند ؟ وأنشأ فيهم الرغبة في الفتح والغلب ؟ وحبيب اليهم الخدمة في الجندية وعلمهم الافتخار بها ؟ لا .. بل علّمهم الهروب منها ، وعلم آباء الشبان وأمهاتهم أن ينوحوا عليهم معتقدين أنهم يساقون الى الموت بعد أن كانوا ينتظمون في أحزاب الامراء ومحاربون ولا يبالون بالموت أيام حكم الممالك ، وكان من ينتظم في الجندية على عهد محرر مصر لا يخرج منها إلا بالموت ! هل شعر مصري بعظمة اسطوله أو بقوة جيشه ؟ وهل خطر ببال أحد منهم أن يضيف ذلك اليه بأن يقول هذا جيشي وأسطولي ، أو جيش بلدي أو أسطوله ؟ كلا .. لم يكن شيء من ذلك ، فقد كان المصري يعد ذلك الجيش وتلك القوة عوناً لظلمه فهي قوة خصمه ، كذلك كان يعدها كل عثماني في مصر أو في غير مصر . ليقول لنا أنصار الاستبداد كم كان في الجيش من المصريين الذين بلغوا في رتب الجندية إلى رتبة البكباشي على الأقل ؟ فما أثار ذلك في حياة مصر والمصريين إلا أسوأ الاثر - أثر كله شر في شر - ، لذلك لم تلبث تلك القوة أن تهدمت واندثرت .

ظهر الاثر العظيم عندما جاء الانكليز لاختاد ثورة عرابي . دخل الانكليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر^(١) على قوم ، ثم استقروا ولم توجد في البلاد نخوة في رأس تثبت

(١) الدامر : هو الداخل بلا إذن ، والهاجم هجوم الشر .

لهم ان في البلاد من يحامي عن استقلالها ، وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنسيين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الاولى والموت الاخير ، وجهلته الأحداث فهم يسألون أنفسهم عنه ولا يهتمون اليه .

لا يستحي بعض الاحداث من أن يقول : ان محمد علي جعل من جدران سلطانه بنية من الدين . أي دين كان دعامة لسلطان محمد علي ؟ دين التحصيل ؟ دين الكبراج ؟ دين من لا دين له إلا ما يهواه ويريده ؟ . وإلا فليقل لنا أحد من الناس أي عمل من أعماله ظهرت فيه رائحة للدين الاسلامي الجليل ؟ لا يذكرون إلا مسألة الوهابية^(١) ، وأهل الدين يعلمون ان الاغارة فيها كانت على الدين لا للدين . نعم .. ان الوهابية غلّوا في بعض المسائل غلواً أنكره عليهم سائر المسلمين ، وما كان محمد علي يفهم هذا ، ولا سفك دمائهم لارجاعهم إلى الاعتدال ، وإنما كانت مسألة سياسية محضة ، تبعها جراءة محمد علي على سلطانه العثماني ، وكان معه ما كان مما هو معروف .

نعم أخذ ما كان للمساجد من الرزق وأبدلها بشيء من النقد يسمى « فائض رزنامة » لا يساوي جزءاً من الألف من ايرادها ، وأخذ من أوقاف الجامع الأزهر ما لو بقي له اليوم لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة ، وقرر له بدل ذلك ما يساوي نحو أربعة آلاف جنيه في السنة^(٢) .

وقصارى أمره في الدين انه كان يستميل بعض العلماء بالخلع ، أو إجلالهم على الموائد ، لينفي من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك ، وأفاضل العلماء كانوا عليه في سخط ماتوا عليه .

(١) الاشارة إلى حملة محمد علي ضد الحركة الوهابية في الحجاز وتحطيم عاصمتهم « الدرعية » سنة ١٨١٨ م ، والوهابيون كانوا في البدء حركة إصلاح ديني سلفية تنسب إلى محمد بن عبد الوهاب (المتوفي سنة ١٧٩٢ م) ، كما كانت معادية للاتراك العثمانيين .

(٢) لقد كان للظرف التاريخي الذي كتب فيه الاستاذ الامام تقييحه هذا لحكم محمد علي ، أثر كبير في هذه الأحكام .. فهو قد كتبه في فترة ساءت فيها علاقاته بالخدوي عباس حلمي ، وثوقت بكرورم ، معتمد بريطانيا بمصر ، ولذلك ابصر من محمد علي وتجربته جانباً واحداً في اغلب الاحيان ، وان يكن قد اجاد التعبير عن آثار افعال محمد علي للانسان والحريات .. والاستاذ الامام في هذا التقييم يختلف مع استاذة جمال الدين الافغاني في الحكم على محمد علي والانجازات التي شهدتها مصر في عصره . انظر (الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني . مع دراسة عن حياته وآثاره) ص ٦٦ : وما بعدها . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

ولا أظن أن أحداً يرتاب بعد عرض تاريخ « محمد علي » على بصيرته ان هذا الرجل كان تاجراً زارعاً ، وجندياً بأسلاً ، ومستبداً ماهراً ، لكنه كان لمصر قاهراً ، ولحياتها الحقيقية معدماً ، وكل ما نراه الآن فيها مما يسمى حياة فهو من أثر غيره متعنا الله بخيره وحمانا من شره والسلام .

* * *

المماليك (١)

إن نظام المماليك الشراكسة قد تطور أخيراً على أساس خليع بعيد عن الأدب ، وذلك على خلاف ما كان عليه أسلافهم الذين جلبهم صلاح الدين الأيوبي إلى مصر .. إن الجرائم التي اقترفها هؤلاء المماليك أخيراً لا تعدلها حتى جرائم الأتراك والفرنسين ، فلقد كان من الأمور العادية أن يقف الواحد منهم في محل بيع الأسلحة ويحرب مضاء سيفه في المارة بقطع أعناقهم أو ضربهم في وسطهم وشطرحهم نصفين ؟!

امراء مصر والعروبة

ذكر لي الأمير محمد ابراهيم^(١) ، أن الأمير محمد علي شقيق الخديو دخل عليه مرة في مكتبه فألفاه مكباً على المطالعة والكتابة ، فسأله عما يشتغل به ؛ قال : فأجبتة : أشتغل بالأدبيات العربية ، وأحب أن أتأدب بها وأتقنها . قال : وهل أنت عربي ؟ ! فقلت له : أخبرني أيها البرنس ، هل الترك يعدوننا منهم ؟ قال : لا . قلت : هل الإفرنج يعدوننا منهم ؟ قال : لا . قلت : فهل الشرف لنا أن نكون أمراء لا شعب لنا ولا أمة ؟! قال : لا . قلت : إذن يجب أن نكون من جنس شعبنا ، نحن أمراء في مصر ، والمصريون عرباً ، فيجب أن نكون عرباً مصريين .

* * *

الخديوي عباس حلمي

* إن الخديوي جشع ، يعمل كل شيء في سبيل جمع المال ، وهو يريد أن يستبدل ببعض ما يملك أطيافاً وعقاراً كلها وقف ... وهو يرم في ظاهره عن صداقته ، ولكنه يعمل في الباطن لإقصائي عن وظيفة الإفتاء^(٢) .

(١) وكان صديقاً للاستاذ الامام .

(٢) مذكرات «بلنت» نوفمبر سنة ١٩٠٣ م. انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣١٠ في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ م. ترجمة محمد أمين حسونة .

(١) مذكرات «بلنت» في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣ م (كوكب الشرق) في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م.

* إن (رجلنا الصغير) « الخديوي » منهمك الآن في الأعمال المالية والتجارية ، الى حد أن كرورم خيره بين أن يظل خديوياً محترماً وبين أن يكون تاجراً محترفاً ، وهذا حق . وخصوصاً أن بعض أفراد اسرة محمد علي يحبون المال حباً جماً^(١) .

* إن الخديوي عباس حلمي على علاقة سيئة مع السلطان ، ولقد قوبل في الآستانة هذا الصيف بمقابلة فاترة ، ولقد امتنع السلطان عبد الحميد أولاً عن مقابلته الى أن أخذوا عليه تعهد بالآلا يفاتحه في مشكلة جزيرة « طشوز » .

والمسألة هي أن الجزيرة ملك للخديوي بالميراث ، ولكنها من أملاك الدولة العلية ، والخديوي عندما فرض على سكانها الضرائب بعثوا بشكايتهم الى الحضرة السلطانية ، فأرسلت الحضرة الجنود ليقيموا فيها استناداً الى تلك الشكايات ، أما الخديوي فهو يريد أن تخلى الجزيرة من الحامية العسكرية ، ولكن رجال المابين لم يصغوا إلى نظريته^(٢) .

* إن الخديوي الآن تحت تأثير سيدة مجرية هي حظيته ، ولقد كانت معه في حادث العربلة التي وقعت لها أخيراً وهما عائدتان من « الدار البيضاء » في طريق السويس ، إذ نشبت عجلات العربلة في الرمال .. وكان جزاء الخفراء الذين توانوا عن تقديم المساعدة المحاكمة والحبس مع الشغل مدة أسبوع ، وقد رفع ذلك الحادث الى دار الوكالة البريطانية ، وقامت بسببه مشاحنات حادة بين « العميد » وبين الخديوي^(٣) .

الضباط والعمل السلمي^(١)

كنا نسمع عنكم في وقت الحرب ما جعلنا نسميكم شياطين الحرب ، وقد شاهدت الآن من أعمالكم الجليلة وآثار العمران التي تمت بأيديكم في السودان ما يسوغ لي أن أسميكم ملائكة السلام . لا يشك مطلع على هذا الرقي الذي أراه في السودان في أن العامل منكم يقوم من العمل في السودان بما لا يقوم به أربعة في مصر ، ولو قيل لي هذا الكلام وأنا في مصر ما صدقت .

لقد قمت أيتها الضباط بالأعمال التي عهدت اليكم في السودان أحسن قيام ، وإن ما شاهدته من آثار المدنية التي تمت بأيديكم ليجعلني ، مع شدة ميلي الى النظام والدستور ، أتمنى أن تكون الحكومة المصرية حكومة عسكرية ، لينالها من التقدم على أيديكم ما ناله السودان .

(١) في زيارة الاستاذ الإمام للسودان سنة ١٩٠٥ م. زار نادي الضباط المصريين هناك على الضفة اليسرى للنيل الأزرق ، والتقى بالضباط وخطب فيهم في يوم الخميس ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥ م. وهذه كلمات من خطابه عندما استضافوه هناك .

(١) المصدر السابق - ٢٢ يناير سنة ١٩٠٤ م.

(٢) المصدر السابق - مارس سنة ١٨٩١ م.

(٣) المصدر السابق - مارس سنة ١٨٩١ م. - والعميد هو عميد الاحتلال البريطاني ، لورد كرورمر.

- (موعد سفر الباخرة الخديوية إلى سورية) - إلا وتكون الحرب قد انتهت... (١).

إن كثيراً من وجهاء المصريين يكرهون الدولة العثمانية ويذمونها (وإن كان أكثرهم يحبها) ، وأنا أيضاً أكره أعمال السلطان ، فإن جبنه الخالع وهؤلاء المشايخ الذين قريبهم وسلطهم ، ولا سيما الشيخ أبي الهدى فإن شأنه وشأنهم كذا وكذا (٢).

لكن.. لا يوجد مسلم يريد بالدولة سوءاً ، فإنها سياج في الجملة ، وإذا سقطت نبقي نحن المسلمين كاليهود ، بل أقل من اليهود ، فإن اليهود عندهم شيء يخافون عليه ويحفظون به مصالحهم وجامعتهم ، وهو المال ، ونحن لم يبق عندنا شيء ، فقدنا كل شيء .

إن الدولة لديها رجال نبهاء درسوا وعرفوا كل شيء ، ولكنهم أصيبوا بداء اليأس ، فهم يائسون من كل خير وإصلاح ، وهذا الداء قتال ، وصاحبه يهدم ولا يبني ، لا ينظر إلا إلى مصلحة شخصه وكيف نياس ؟ وإن حالة أوربة كانت شرأ من حالتنا في الجهل ومقاومة العلم ؟ !

وأما أنا فإنني في يأس تام من طبقة الأمراء والحكام ، لا يرجي منهم خير أما طمع الشيخ « أبي الهدى » في الخلافة ... فإنه لا يرجي نجاحه ، لأن مقصده شخصي ، ووسائله شرور ، ولا تنجح الأعمال إلا إذا كانت مبنية على مقاصد الخير والمصلحة العامة ، وإن نجح ما ليس كذلك فلا يكون نجاحه إلا موقفاً قصير الأجل (٣)

(١) هي حرب سنة ١٨٩٧ م. ويذكر الشيخ رشيد ان الاستاذ الامام قد تبسم عند هذا الموضوع من حديثه .

(٢) لم يسجل الشيخ رشيد كلمات الاستاذ الامام في هذا المقام واكتفى بقوله : انه « ذكر ما نعلم من إفسادهم ، واستعانتهم عليه يجن السلطان ووسواسه » .

(٣) يذكر الشيخ رشيد عن رأي الاستاذ الامام في محاولة السلطان عبد الحميد احياء رسوم « الخلافة » كي يخيف بها اوروبا فيقول إن الأستاذ الامام كان يرى في هذا الجهد عملاً « لا يرجي منه ادنى فائدة للمسلمين لجهل السلطان وجهل رجاله بمعنى الخلافة وبالوسائل التي يمكن بها احياء منصبها والانتفاع به . ولكنه [الاستاذ الامام] كان يرى السكوت عنه وعنهم ، وان مشايختهم غش للمسلمين وجناية على الاسلام ، ومقاومتهم فتنة وتفريق بين المسلمين » .

حديث عن الدولة العثمانية (١)

الشيخ رشيد : ... من الناس من يعتقد أن الدولة [العثمانية] على شفا جرف هار ، لا مال ولا رجال ولا سلاح ، وانتهت بهم أفكارهم هذه الى أنها لا تقدر على محاربة اليونان ... ثم إن من الناس من اعتقد بعد هذه الحرب أن الدولة العثمانية من أقوى الدول أو أقواهن ، وأنها تقدر على تدويخ أي دولة أوربية ... فما رأي مولانا في الدولة ؟

الاستاذ الامام : هذان جهلان يتناطحان ... وإني رأيت كثيراً من المصريين يعتقدون وصول الدولة الى هذه الدركة من الضعف ، وانها لم تكن تقدر على مقاومة اليونان ، وعند إعلان الحرب صرح أمامي بعضهم بأن لليونان تنتصر على الدولة ، فخطأته . وقال : إن الدولة لا مال عندها ولا ضباط ، فقلت له : وما أدراك أن اليونان عندها المال والضباط ؟ أنا أعرف اليونان ، إنهم أجبن الشعوب وأفقرهم ، ولو أن الدولة قالت لأتراك « الروملي » أو « الأناضول » أو « للأرنؤوط » : قد أذنت لكم أن تأكلوا اليونان ، لما كان اليونان إلا أكلة واحدة لهم ، ولقتلهم بالعصي ، ولم تحتج الدولة إلى عسكر ولا سلاح .

إن الحرب أعلنت يوم الأربعاء ، فيما أظن ، وكان في عزمي السفر الى الشام لتغيير الهواء ، لأنني كنت موعوكاً ، فجئت الاسكندرية اعتقاداً مني أنه لا يأتي يوم الثلاثاء

(١) ذكر الاستاذ الامام رأيه هذا في الدولة العثمانية جواباً عن سؤال الشيخ رشيد رضا له حول هذا الأمر ، وذلك بمنزل الاستاذ الامام يوم الجمعة ٢٩ رجب سنة ١٣١٥ هـ . سنة ١٨٩٧ م .

الامام هو القرآن^(١)

إن المسلمين ليس لهم اليوم إمام إلا القرآن ، وإن الكلام في الإمامة مثار فتنة يخشى ضرره ولا يرجى نفعه الآن .

العرب والترك

و«جيد رجل» مستشرق بريطاني^(١) أحب العرب وساح في بلادهم وأختبر حالهم ، فظهر له أن أخلاقهم في بلاد «نجد» شريفة لم تفسد ، واستعدادهم عظيم ، فتوجهت رغبته إلى السعي لمساعدتهم على تأليف دولة عزيزة تجدد الحضارة العربية ، وأراد جمع المال الذي يمهّد السبيل ويهيئ الوسائل لذلك .

واستشارني في هذا الأمر ، فقلت له : إن العرب أهل لذلك ، ولكن الترك لا يكتونهم منه ، وعندهم من القوة العسكرية المنظمة ما ليس عندهم ، فإذا شعروا بذلك أو رأوا بوادره قاتلوهم ، حتى إذا وهنت قوة الفريقين وثبت دول أوربة الواقعة لهما بالمرصاد ، فاستولوا على الفريقين أو على أضعفهما ، وهذان الشعبان هما أقوى شعوب الإسلام ، فتكون العاقبة إضعاف الإسلام وقطع الطريق على حياته . ففنع الرجل وترك ما كان عزم عليه من السعي .

* * *

^(٢) إن السر في غضب السلطان عبد الحميد من نشاط القس الانجليزي اسحاق تيلور في الدعوة لتوحيد الأديان ، وموافقي وميرزا باقر وعلماء دمشق له ، ومراسلتنا إياه ، أنه خشي أن يعتنق الانجليز الإسلام ، ثم يطلبوا أن يكونوا أصحاب الدولة في الإسلام وتكون المملكة فيكتوريا ملكة المسلمين ... ويذهب السلطان من السلطان ... وسبحان مدبر العقول !!!

(١) هو المفكر والسياسي البريطاني مستر «بلنت» .

(٢) مذكرات «بلنت» - ١٣ إبريل سنة ١٩٠٥ م . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣١٠ في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ م . ترجمة محمد أمين حسونة .

(١) عندما عرض للشيخ رشيد رضا على الاستاذ الامام افتتاحية العدد الأول من مجلة «المنار» (شوال سنة ١٣١٥ هـ) وكان الشيخ رشيد قد جعل من بين مقاصد المنار «تعريف الامة بحقوق الامام ، والامام بحقوق الامة» اعترض الاستاذ الامام ، وذكر هذه العبارة ، واقترح حذف هذا المقصد من مقاصد «المنار» فحذفه الشيخ رشيد .

استبداد السلطان عبد الحميد^(١)

إن أخوف ما أخافه من استبداد عبد الحميد وظلمه هو : إفساده لأخلاق العثمانيين لا لإرادتهم ، فإن اصلاح الإدارة من بعده يسهل إذا كانت الأخلاق سالحة ، ولا يحتاج إلى زمن طويل إذا كانت الأخلاق سليمة ، ومتى فسدت الأخلاق فإن إصلاحها لا يسهل إلا بعشرات من السنين ، كما جربنا في أنفسنا .. فإن اسماعيل باشا أفسد الإدارة وأفسد الأخلاق ، فلما وجدنا ربيع الحرية ، وأردنا أن ننهض بالإصلاح كان فساد الأخلاق هو الذي عاقنا لا فساد الإدارة ، ولولا ذلك لكنت هذه المدة التي أبيع لنا فيها ما نشاء من التربية والتعليم والكتابة والخطابة والاجتماع كافية لأن نرتقي فيها ونكون أمة^(٢) إن السلطان عبد الحميد هو أكبر مجرم سفاك في هذا العصر..!

(١) يقول الشيخ رشيد رضا : إن الأستاذ الامام قد حدثه بهذه الكلمات ، انظر (النار) مجلد ١٣ ج ٨ ص ٩٥ (آخر شعبان سنة ١٣٢٨ هـ ٣٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ م) .

(٢) هذا الوصف من مذكرات « بلنت » - مارس سنة ١٨٩١ . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ م ترجمة محمد أمين حسونة .

الى السلطان عبد الحميد^(١)

أرفع الى مولاي أن عبده المخلص أحمد شفيق بك ، سكرتير الجنب الخديوي أبلغني أن الإرادة السنية أصدرت الى محافظ العاصمة بأن يكف عما كان تشبث به من طلبي إلى دائرته بصفة رسمية ، لغير سبب أعرفه ، كما أنه أبلغني أيضاً أن السبب فيما قد كان ، هو ورود تقارير في شأني . ومما فيها : أن شخصاً مسيحياً قصيراً ذا لحية يضع نظارات على عينيه يلزميني من يوم يجيئي إلى الأستانة مع أن له علاقة ببطريك الكاثوليك في سوريا ، ولهذا البطريك علاقة بأصحاب جريدة المقطم ، أما الإرادة السنية فقد جبرت قلباً كبيراً ، وكشفت هما كثيراً ، وأزالت منكراً كبيراً ، فهي نعمة أشكرها ولا أكفرها ، وليس في وسع قلبي أن يقدرها قدرها .

وأما بيان السبب فمرحة أخرى أضيفت الى اختها ، ومثل الخليفة جدير بأن يضمن

(١) في ٣٠ يوليو سنة ١٩٠١ م وصل الأستاذ الامام الى الأستانة ، وكانت قد سبقته اليها وشايات خصومه به الى السلطان ، واجتهدت السلطات العثمانية في القبض عليه وإهانته ، وكان الامام يحمل توصية من اللورد كرومر الى سفير إنجلترا لدى الدولة العثمانية بالتدخل لانقاذه اذا ما تعرض لسوء .. وكانت الحجة الظاهرة للسلطات العثمانية أن الامام يرافق في تنقلاته هناك « زكي مغامر » مراسل المؤيد ، وصاحب العلاقات القوية بأصحاب « المقطم » بمصر ، وهو الرجل الذي ادعى دخوله الاسلام ، ثم عاد لمسيحيته ... ولقد نصح احمد شفيق باشا - وكان بالأستانة يومئذ - الامام بعدم استخدام توصية كرومر الا بعد استنفاد كل الوسائل الممكنة الأخرى .. ونجح احمد شفيق في توصيل رأيه الى السلطان حيث ضمن تقريره اليه ان اعانة الأستاذ الامام ستغضب مصر كلها بما فيها الخديو عباس .. وانتهت الازمة بطلب السلطان الى الامام بواسطة احمد شفيق ، أن لا يطيل مدة اقامته بالأستانة؟! .. وقبل أن يغادر الامام عاصمة الدولة العثمانية استجاب لطلب احمد شفيق باشا في كتابة هذه العريضة ورفعها الى السلطان عبد الحميد .. ويقول احمد شفيق باشا : ان الامام بعد ان سافر الى جنيف جاءت التقارير بعودته لمهاجمة السلطان والاتصال بالطلبة المصريين هناك وبلبيب بك البتانوني وايضاً توزيع نشرات ضد السلطان في مصر . انظر : احمد شفيق باشا (مذكراتي في نصف قرن) ج ٢ ص ٣٧٧ - ٣٨٢ طبعة القاهرة . الاولى ، سنة ١٩٣٦ م .

النعمة الواحدة الف نعمة ، لكن عذري في استصحاب الرجل الذي وصف لي هو أنني أعرفه مكاتب « المؤيد » ، ولم أر في رسائله ما يخالف الولاء الصادق للذات الشاهانية ، وبينه وبين أرباب « المقطم » عداوة ، حتى أنني كنت أعتقد أنه مسلم ولم أعرف أنه مسيحي وله بطريرك إلا أمس ، ولهذا كنت أستصحبه في زيارتي لبيدلي على الأماكن التي لا أعرفها .

ولا ريب أنه قد بلغ علم مولاي المعظم أنني لم أزر إلا سماحة شيخ الإسلام ، تأدية لحق لا يخفى على ذكاء أمير المؤمنين ، التي تهم زيارتها للتبرك أو الانتفاع بالعلم ، وأرجو أن يكون عذري في استصحاب الرجل مقبولاً ، ومع ذلك فهو لا يصحبني أبداً منذ اليوم .

ثم أنتهز هذه الفرصة لأثبت لمولاي ما يختلج بخاطري الكليل : أنني جئت إلى الآستانة العلمية لأشهد عظمة الإسلام ، وأقوى ما ضعف مني برؤية مظاهر قوته في مركز خلافته ، قائمة بروح الصدق من عناية خليفته ، وكثيراً ما نصحني الناصحون ، في ألا أعرض نفسي للدخول فيها مخافة أن يمسي سوء ، وقد هولوا في ذلك واكبروا ، لما يسمعون من إشاعات أهل الفساد ، ولكن ثقني من نفسي بالولاء وصفاء الإخلاص بشخص أمير المؤمنين ، بددت عن نظري كل ريبة ، وجئت تحت حماية الصدق والإخلاص .

وما كان يخطر ببالي أن الريبة تمر باسمي ، فضلاً عن أن تلتصق به ، بل الذي كان يلعب أحياناً في خاطري هو أن نور بصيرة مولانا الخليفة يمتد إلى باطن ما أنا عليه ، فيحيط بأن شخصاً مجرباً لا تمر عليه الحوادث وهو نائم عنها مثل هذا العبد الخالص ، يمكنه أن يقوم بخدمة جليلة صادقة لشخص الخليفة وذاته الرفيعة .

إن صدق نظري في حالة الفارين من الأشقياء إلى مصر ، قد يمكنني من أن أقول في شأنهم ما لا يقوله غيري ، وخبرتي بحالة الجرائد المصرية ، وانطلاق السننها بمسا لا يليق بالمقام العالي ، والغايات التي ترمي إليها تلك الحالة الرديئة ، التي لم يستطع أحد علاجها ، قد تسهل لي من أحكام الرأي فيها ما لا يسهل لغيري .

ما يتكلم به بعض المغرورين في أمر الخلافة ، ونصائها ، والأفكار التي تجري على الألسنة فيها ، قد يكون لي من الرأي فيه ما يسر مولانا أمير المؤمنين . غير أنني لست ممن يتدفع لرغبة أو رهبة ، ولا من يسعى لإظهار ما في نفسه إلا على حسب ما تقتضيه

المناسبات ، فكان يمر بخاطري أن أرباب المفسد أنفسهم يحولون بيني وبين خدم ، يمكنني ، بتوفيق الله ومدد رسوله ﷺ ، أن أقوم بها للذات الشاهانية خاصة دون سواها ، لكن ذلك ما قد كان .

والآن طابت نفسي ، وقنعت بالرضا العالي ، وأصبت من الحظ ما جئت له ، وشهدت من المشاهد الجليلة ما أتيت لأجله والحمد لله ، ولم يبق علي إلا أن أتقدم إلى الكرم الملوكاني ، واستمنحه الإذن لي بالسفر ، فأني في أشد الحاجة إليه ، ولا ريب عندي في أن مولانا يمن علي بإذنه الكريم في مبارحة الآستانة في وقت قريب ، وإني لا أزال شاكر النعمة مستعداً لخدمته . أيد الله دولته وقوى شوكته ، والأمر لمن له ولاية الأمر^(١) .

التوقيع : مفتي الديار المصرية : « محمد عبده ٣١ يوليو سنة ١٩٠١ - ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣١٩ .

(١) جاء اذن السلطان للاستاذ الامام بالسفر في ١٤ اغسطس ، وغادر الآستانة في يوم ٥ اغسطس . اي انه قد مكث هناك نحواً من خمسة عشر يوماً فيما يشبه الاعتقال !!

ما ذكرت عن « المحوي »^(١) ليس ببعيد عن اخلاق مثله ممن ينسون أنفسهم متى حملوا وزر لقب من الألقاب ، اللقب يشغل عليهم فيزهق أرواحهم من أبدانهم ، ولا يبقى متعلقاً بأجسامهم إلا خيال لا يعرف شيئاً من أنفسهم .

كتبت للشيخ « علي »^(٢) الآن ما قيل عنه وعن غيره . لم أر الى الآن شيئاً مما كتب في « المقطم » ، ولكن رأيت جملة في محليات « المؤيد » ردأ عليه لا بأس بها وعرفت انها من قلمك ، فان كانت التي تذكر فهذا رأي فيها ، وان كانت غيرها فاحفظها حتى أعود ، كما احب أن تحفظ ما قال « المقطم » ، وان امكن أن ترسله الي فاعطه « لمودة »^(٣) ،

وليتني أعرف ماذا كتب « مصطفى كامل » ، فقد بلغني انه كتب انني حبست في الآستانة الخ .. كما بلغني ان ذلك أشيع عندكم . ولا آسف على شيء أشد مما آسف على جهل قومي بأن السلطان لا يستطيع حبسي لو أراد ، وهو يعلم عجزه عن ذلك حتى العلم ، ولذلك أسباب لا أحب ذكرها الآن .

قال « المويلحي » لأحد أصحابي هنا انك وصاحب « الرائد » تصبان على العلماء أدلاء التقرير والتعنيف ، وأن ذلك قد يثير فتنة ، (في رأسه بالطبع) ، وانه يرى الصواب أن اكتب اليك لتكف عن ذلك ، وأنت تعلم انني لم أر شيئاً مما كتبت ولا مما كتب غيرك ، فان كانت شديدة فخفف ، وان كان قد كذب القائل فدعه يهرق .

اكتب مقدمة (أسرار البلاغة) ، وانك الذي سميت بطبعه ، وانك كتبت عليه ما كتبت في الهامش ، واذكر انني قرأته وأصلحت ما في المطبوع من خطأ بقدر الامكان ، وانه لا يوجد من خطأ غير مصلح إلا موضع أو موضعان ليسا من الاعتبار في شيء . وان

رسالة الي الشيخ رشيد رضا^(١)

ولدنا العزيز ..

لم يصل الي كتابك إلا هذا اليوم ، ٢٨ أغسطس^(٢) ، وذلك ببركة الآستانة العلية - الشيخ اسماعيل -^(٣) قابلني في آخر يوم كان لي بالآستانة ، وصحبني من البيت الي الكبري ، ثم أمرته بمفارقتي ، وسافرت بعد ساعتين ، أعطيته ورقة زيارة لنجل احمد عزت بك ولا أدري هل يساعده أو يواعده .

لا يمكن لشخص مستقيم السيرة أن يجد عملاً أو يصيب خيراً في الآستانة . وعلى كل ذي دين أن يفر منها بدينه وبقية نفسه .

تعلمت في الآستانة ما لم يكن ليُعلم إلا بالمشاهدة ، وستسمع منه ما يمكن التعبير عنه عند اللقاء ان شاء الله تعالى .

بودي لو يشترك الشيخ « اسماعيل » في عمل « المنار » ، أحداً يكتب والآخر يسافر ويدعو الي الاشتراك ويجمع القيمة وهكذا ، ولا أدري هل يوافقك ذلك ؟

(١) بعث به الاستاذ الامام وهو في رحلته بأوروبا بعد مغادرته « الآستانة » .

(٢) منذ سنة ١٩٠١ م .

(٣) هو الشيخ اسماعيل الحافظ الطرابلسي ، صديق الشيخ رشيد رضا ، ومن تلامذة الاستاذ الامام . وكان ينبغي العمل في سلك القضاء الشرعي بالآستانة .

(١) هو سليم باشا المحوي ، صاحب جريدة (الفلاح) واحد عملاء السلطان عبد الحميد .

(٢) علي يوسف ، صاحب (المؤيد) .

(٣) كان المقطم قد نشر هجوماً على حديث الاستاذ الامام مع شيخ الاسلام في الآستانة ، بدهوى انه قد هاجم رجال الدين في مصر . وحمودة المشار اليه هنا هو شقيق الاستاذ الامام .

شئت تركت هذا التنبيه الأخير.. من رأي أن لا ينشر الكتاب ولا ينتهي طبع الخطأ والصواب إلا بعد الفراغ من دراسته ، أو على الأقل بعد الانتهاء من دراسة هذا العام في شعبان . أكتب المقدمة وأبقها الى أن أحضر في آخر الشهر الآتي ان شاء الله .

أنا أشتغل الآن ببعض ما كتب الاقربج على الإسلام ، وبما وقف عليه الاقربج من خط المسند وما ظهر لهم في لغة سبأ وحير . البرد شديد ، والمطر لا ينقطع ، وأحب أن ينتهي الرقيم ، والسلام .

محمد عبده

حوار بين

الاستاذ الامام وشيخ الاسلام بالآستانة^(١)

قال (المفتي) : بمناسبة كلام مع الشيخ (وهو الكلام في المحاكم غير الشرعية) - ان كان للمسلمين شكوي مما يرونه ماساً بشريعتهم فاجدر بهم ان يشتكوا من أنفسهم لا من يعتدي عليهم .

(الشيخ) : لا ريب في ذلك ، فان حياة كل أمة تقوم باستعدادها لكل زمان بما يناسبه ، ومن غالب الزمان غلبه الزمان . ولكننا نؤمل ان تتغير الحال ويتنبه المسلمون لما فاتهم فيحصلوه ، وذلك لا يكون إلا بهمة علمائهم ، وحملة شريعتهم .

(المفتي) : نعم ذلك لا يكون إلا بهمة علمائهم ، ولكن العلماء في انصراف تام عن شؤون العامة ، وقد تركوا أهم تلك الشؤون الى الحكام ، واكلوا بعضها الى العامة أنفسهم ، وجعلوا نصح العامة والخاصة أو الاشتغال بما يهينهم لذلك من العمل بما لا يعني ، ولم تبق لأحد منهم علاقات مع العامة ، اللهم إلا أولئك القصاص الذين يسمونهم وعاظاً أو مدرسي مساجد ، وما هم من علم الدين وشؤون العامة على شيء ، وهم يفسدون أكثر مما يصلحون .

(الشيخ) : لا شك أن أغلب المشتغلين بعلوم الدين تنقصهم الخبرة بأحوال الناس

(١) جرى هذا الحوار في زيارة الامام لمشيخة الاسلام بالآستانة ، وحضره الشيخ علي يوسف ونشره « بالؤيد » ، والحديث هنا عن المحاكم الاهلية بمصر ، ودور علماء الدين . وكلمة (المفتي) تعني الاستاذ الامام ، وكلمة (الشيخ) تعني شيخ اسلام الآستانة « جمال الدين أفندي » ، ولقد نشر الشيخ علي يوسف هذا الحوار ضمن وصفة لهذا اللقاء « بالؤيد » في ٣٠ يوليو سنة ١٩١٠م (١٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٩هـ) . ودارت معركة صحفية في مصر حول رأي الاستاذ الامام هذا في علماء الدين .



ويفوتهم العلم بما عليه أهل العصر ، ولو خبروا الزمان وأهله لامكنهم أن يحموا شرعهم ، ويعلموا شأن أهل ملتهم ، مع أن العالم لا يكون عالماً حتى يكون مع علمه عارفاً ، والعارف هو الذي يمكنه أن يوفق بين الشرع وبين ما ينفع الناس في كل زمان بحسبه ، ومن كان بارعاً في العلوم الدينية ولكن لا يعرف حال أهل عصره ، ولا يراقب أحكام زمانه ، فلا يسمى عالماً ولكنه يسمى «متفناً» ، أعني أنه يعرف فن النحو أو فن الفقه ، أو ما أشبه ذلك ، ولا يسمى عالماً على الحقيقة حتى يظهر أثر علمه في قومه ، ولا يظهر ذلك الأثر إلا بعد علمه بأحوالهم وأدراكه لحاجاتهم .

(المفتي) : ما تقوله سماحتكم هو المعروف عند الأولين من علمائنا . وقد جاء في كثير من كتب السادة المالكية تعريف العالم بأنه « العاكف على شأنه » البصير بأهل زمانه « وهو تعريف للعالم بالغاية من علمه ، والعاكف على الشأن أن لا يضيع العالم زمانه إلا فيما يفيد ويفيد العامة ، لأن هذا هو شأن العالم الذي ينبغي أن يعكف عليه . ولذلك اتبعه بالوصف الآخر وهو البصير بأهل الزمان ، لأن البصير بأهل الزمان إنما يدخل في الغاية من العلم ، لأنه وسيلة للتمكن من العمل به في أهل ذلك الزمان . وكان صاحب هذا التعريف يقول : من فرط في شيء من زمانه ولم يستعمله فيما من شأنه أن يستعمله فيه ، أو أساء أستعماله بسبب جهله بأحوال هذا الزمان ، فهو ينثر المقال نثراً لا يبالي كيف يقع ، ولا يعرف هل يُصنّف عليه أو يُخسّف له ويُخشع ، ومن كان كذلك فهو خارج عن مفهوم العالم لا ينطبق عليه تعريفه ، وغاية ما يمكن أن يصل إليه أن عرف شيئاً من العلم أن يسمى « حافظاً » له .

(الشيخ) : نعم ان مما يؤسف عليه الأسف العظيم ان من كان من علماء المسلمين على شيء من العلم فانما يعد في الحقيقة «متفناً» ، ولا يصح ان يطلق عليه اسم العالم . وبذلك بقيت الشريعة مدفونة في الكتب ، وحرمت أرواح أهلها من التمتع بأدائها - ثم تبسم قائلاً : ولعل الذي مال بحملة الشريعة الى البعد عن شؤون العامة هو انهم أرادوا ان يخدموا أنفسهم خاصة دون الناس عامة .

(المفتي) : وهل تعد سماحتكم ذلك خدمة لأنفسهم ، مع ما تراه فيه من الضعة والخلول ، وحرمان اعاليتهم من الحقوق التي يتمتع بها اسافل غيرهم ، وفرار الدنيا من وجوههم وهم أتعب الناس في طلبها ، وبغضها لهم وهم أحرص الناس على حبها ؟ ! .

وإذا قنع احدهم بشيء منها فهي وقفة العاجز لا قناعة العزيز !! . انما كانوا اعز وأكرم ، ومقامهم اسمى وأعلى ، لو كانوا علماء على النحو الذي عرفه اسلافنا ؟ ! .

(الشيخ) : صدقت فان من أراد أن يخدم نفسه وجب عليه أن يخدم العامة ، لاندرج المصلحة الخاصة في المصلحة العامة ، فاذا ضاعت المصلحة العامة ضاعت الخاصة أيضاً ، وإذا حفظت الثانية .

(المفتي) : نعم يا مولاي هذه هي القاعدة الحقيقية ، ولكن مدرسي كتب الفقه لا يعنون بتقريرها لطلبته . فهؤلاء الذين سميتهم سماحتكم «متفنين» لم يرووا هذه القضية فيما درسوا ، فلمل ذلك عذرهم فيما نسوا .

* * *

كشاف

١ - مصادر الدراسة والتحقيق

٢ - فهرس تحليل للموضوعات

مصادر التحقيق والدراسة^(١)

أ - الدوريات :

- (الأهرام) منذ صدوره سنة ١٨٧٦ م حتى سنة ١٩٤١ م .
- (الوقائع المصرية) سنوات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ م .
- (ثمرات الفنون) البيروتية سنوات ١٨٨٥ - ١٨٨٩ م .
- (المنار) سنوات ١٨٩٨ - ١٩٣٤ م .
- (المقتطف) سنوات ١٨٧٦ - ١٩٢٥ م .
- (الطائف) سنة ١٨٨٢ م .
- (الجامعة العثمانية) سنة ١٨٩٩ م .
- (الجامعة) سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٦ م .
- (الهلال) سنوات ١٨٩٢ - ١٩٧٠ م .
- (المحاماة) السنة الخامسة .
- (المؤيد سنوات ١٨٩٥ - ١٩٠٥ م .
- (اللواء) سنوات ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م .
- (العروة الوثقى) سنة ١٨٨٤ م .
- (كوكب الشرق) سنة ١٩٣٢ م .
- (الرسالة) سنة ١٩٣٩ م .
- (الثقافة) سنة ١٩٤٠ م .

(١) تشمل هذه المصادر تلك التي استخدمناها في تحقيق الجزء الاول والثاني والثالث من هذه الاعمال ، وكذلك الدراسة التي قدمنا بها لهذه الاجزاء .

- (الحديث) - حلب سنة ١٩٣٩ م .
 (السياسة اليومية) سنة ١٩٣٢ م .
 (السياسة الاسبوعية) سنة ١٩٢٥ م .
 (البلاغ) سنة ١٩٢٥ م .
 (المقطم) سنوات ١٨٩٨ - ١٩٠٥ م .
 (الجريدة) سنة ١٩٠٨ م .
 (الطليعة) المصرية سنة ١٩٦٩ م .
 (روضة المدارس) سنة ١٨٧٠ م .
 (وادي النيل) سنة ١٨٨٦ م .

ب - الكتب :

- محمد عبده : رسالة التوحيد .
 الإسلام والرد على منتقديه [بالاشتراك مع آخرين] ط سنة ١٩٢٨ م .
 مقامات بديع الزمان الهمذاني [شرح وتحقيق] ط بيروت سنة ١٩٢٤ م .
 تفسير القرآن الحكيم [بالاشتراك مع رشيد رضا] ج ١ - ١٢ . الطبعة الاولى .
 تفسير جزء « عم » .
 نهج البلاغة [للامام علي] « شرح » ط القاهرة الثانية « دار الشعب » .
 حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية [وهي منسوبة له خطأ]
 طبعي سنة ١٩٠٥ م ، سنة ١٩٥٨ م .
 التعصب [وهو منسوب له خطأ] ط سنة ١٩٣٨ م .

- ابن جلجل : طبقات الاطباء والحكماء . تحقيق فؤاد سيد .
 ابن حجر العسقلاني : تهذيب التهذيب . ط حيدر آباد سنة ١٣٢٥ هـ .
 ابن رشد : تهافت التهافت . ط سنة ١٩٠٣ م .

- ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير . ط القاهرة .
 ابن عبد البر : الدرر في اختصار المغازي والسير . تحقيق د. شوقي ضيف . ط سنة ١٩٦٦ م .
 ابن قتيبة : المعارف . تحقيق د. ثروة عكاشة . ط ١٩٦٠ م .
 ابن المرتضى : المنية والأمل . تحقيق : أرنولد . ط الهند سنة ١٣١٦ هـ .
 ابن منظور : لسان العرب . ط القاهرة .
 ابن النديم : الفهرست . ط ليبزج سنة ١٨٧١ م .
 احمد امين : زعماء الاصلاح في العصر الحديث . ط ١٩٤٩ م .
 احمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن . ط سنة ١٩٣٦ م .
 أعماله بعد مذكراتي . ط ١٩٤١ م .
 الاشعري : مقالات الاسلاميين . تحقيق : هـ . رينر . ط استانبول سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ م .
 الافغاني : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، مع دراسة عن حياته وآثاره
 دراسة وتحقيق محمد عمارة . ط ١٩٦٧ م .
 رسالة الرد على الدهريين . ط سنة ١٣٢٣ هـ .
 القضاء والقدر ط سنة ١٣٣٣ هـ .
 مجموعة (العروة الوثقى) ط ١٩٢٧ م .
 خاطرات جمال الدين الأفغاني . ط بيروت سنة ١٩٣١ م .
 الدوميلي : العلم عند العرب ترجمة د. عبد الوهاب النجار ، د. محمد يوسف موسى .
 ط سنة ١٩٦٢ م .
 امين الخولي : صلة الاسلام بإصلاح المسيحية . ط سنة ١٩٣٥ م .
 المحددون في الاسلام . ج ١ . ط سنة ١٩٦٥ م .
 أوليري : مسائل الثقافة الاغريقية الى العرب . ترجمة د. تمام حسان . ط القاهرة
 الاولى .
 بلنت : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر ، الطبعة الانجليزية ، وطبعة القاهرة
 العربية الثانية .

مذكرات بلنت . [كوكب الشرق سنة ١٩٣٢ م .]

بينس (س) : مذهب الذرة عند المسلمين . ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ط
سنة ١٩٤٦ م .

الجرجاني : دلائل الإعجاز . الطبعة الاولى .

أسرار البلاغة . الطبعة الاولى .

الحسن البصري : رسائل العدل والتوحيد [ومعها رسائل للقاسم الرسي ، والقاضي
عبد الجبار ، والشريف المرتضى] . تحقيق محمد عمارة . ط سنة ١٩٧١ م .

الزازي (محمد بن زكريا) : رسائل فلسفية . تحقيق ب. كراوس . ط سنة ١٩٣٩ م .

د. راشد البرادي : مجموعة الوثائق السياسية . سنة ١٩٥٢ م .

الزركلي : الأعلام . الطبعة الثانية .

السبكي : طبقات الشافعية الكبرى . ط القاهرة الاولى .

سليم نقاش : مصر للمصريين . ط الاسكندرية الاولى ج ١ - ٩ .

الطوسي (نصير الدين) : البصائر النصيرية . ط سنة ١٨٩٨ م .

الطهطاوي (رفاعة) : تخلص الابريز في تلخيص باريز . ط المجلس الاعلى للفنون والآداب .

المرشد الامين في تربية البنات والبنين . سنة ١٨٧٥ م .

مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية . ط سنة ١٢٨٦ هـ .

نهاية الايجاز في سيرة ساكن الحجاز . ط سنة ١٢٩١ م .

عباس محمود العقاد : محمد عبده . طبعة سلسلة أعلام العرب .

القاضي عبد الجبار بن احمد : المغنى في أبواب التوحيد والعدل . ط القاهرة .

نرخ الاصول الخمسة . تحقيق عبد الكريم عثمان . ط سنة ١٩٦٥ م .

عبد القادر المغربي : جمال الدين الافغاني ذكريات ، وأحاديث . ط القاهرة [سلسلة
أقرأ] الثانية .

علي عبد الرزاق : الاسلام وأصول الحكم . ط سنة ١٩٢٥ م

الفزالي (ابو حامد) : تهافت الفلاسفة . ط سنة ١٩٠٣ م .

فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة . ط سنة ١٩٠٧ م .

فرح انطون : ابن رشد وفلسفته . ط الاسكندرية سنة ١٩٠٣ م .

فيليب حتي (وآخرين) : تاريخ العرب « مطول » ج ١ - ٣ ط بيروت سنة ١٩٥٣ م .

قاسم امين : تحرير المرأة . ط سنة ١٩٢٨ م .

المرأة الجديدة . ط سنة ١٩١١ م .

كلمات . ط سنة ١٩٠٨ م .

حكم ومواعظ [مقالات بالمؤيد ، ثم جمعت في كتاب] .

قدري حافظ طوقان : تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك . ط سنة ١٩٦٣ م .

الكواكبي (عبد الرحمن) : الاعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي ، مع دراسة عن حياته
وآثاره . دراسة وتحقيق محمد عمارة . ط ١٩٧٠ م .

د. مراد وهبه (وآخرين) : المعجم الفلسفي . ط سنة ١٩٦٦ م .

د. محمد احمد خلف الله : هكذا يبنى الاسلام . ط سنة ١٩٧٠ م .

د. محمد البهي اخواني : الفكر الاسلامي الحديث ، وصلته بالاستعمار الغربي . ط سنة ١٩٦٠ م .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ط سنة ١٩٣١ م ، ج ٢ ط أولى سنة ١٣٢٤ هـ .
وطبعة ثانية سنة ١٣٤٤ هـ . وج ٣ سنة ١٣٢٤ هـ .

محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . ط الشعب .

د. محمد علي ابو ريان : أصول الفلسفة الاشراقية عن شهاب الدين السهروردي . ط
سنة ١٩٥٩ م .

محمد عمارة . المادية والمثالية في الفلسفة ابن رشد . ط سنة ١٩٧١ م .

العروبة في العصر الحديث . سنة ١٩٦٧ م .

محمد الفاضل بن عاشور : التفسير ورجاله . ط سنة ١٩٧٠ م .

د. محمود قاسم : نظرية المعرفة عند ابن رشد ، تأويلها لدى توما الاكويني . ط
الانجلو بالقاهرة .

مصطفى عبد الرزاق : ترجمة محمد عبده [في مقدمة طبعة العروة الوثقى سنة ١٩٢٧م]

محمد عبده [محاضرة بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٢ م] .

منصور فهمي : محمد عبده [محاضرة في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٢ م] .

موسوعات : صحيح مسلم ، بشرح النووي . ط القاهرة الاولى .

مختصر صحيح مسلم . ط الكويت .

دائرة المعارف الاسلامية . ط القاهرة الثانية .

الموسوعة الفلسفية المختصرة . ط سنة ١٩٦٣ م .

فهرس تحليلي للموضوعات الجزء الاول

صفحة

٧

دراسة في الفكر السياسي والاجتماعي الاستاذ الامام

٩

تمهيد ..

١٥

بطاقة حياة ..

الاصلاح فالثورة فالاصلاح (وهي دراسة لموقفه من الثورة العربية ، والحكم
الدستوري والنيابي ، وموقفه من السلطة الحاكمة وطبيعتها ،
٣٣ وموقفه من الاحتلال الانجليزي ، وموقفه من أسرة محمد علي)

١٠١

الجامعة الاملامية .. (وهي دراسة لموقفه من السلطة المدنية والدينية ، وموقفه
من الخلافة العثمانية)

١١٩

المسألة الاجتماعية .. (وهي دراسة لفكره الاقتصادي والاجتماعي)

١٥١

التربية والتعليم .. (وهي دراسة لنظريته في التربية ومذهبه في التعليم
وديمقراطيته وطبيعته)

١٦٧

الأسرة والمرأة .. (وهي دراسة لمكانة الاسرة عنده من بناء المجتمع ، وموقفه
من المرأة : تعليمها ومشاكلها المتعلقة بالطلاق وتعدد الزوجات)

١٧٩

الاصلاح الديني .. (وهي دراسة لرأيه في تحرير العقل من قيد التقليد)

الإصلاح الأدبي واللغوي .. (وهي دراسة لجهوده في الإصلاح اللغوي والأدبي ،
وانجازاته الرائدة في أحياء التراث العربي الإسلامي)

١٨٧

تحقيق هذه الأعمال .. (وهي دراسة عن تحقيق النصوص التي كانت شائعة
ومختلطة النسبة بين الأستاذ الإمام وكل من جمال الدين الأفغاني
ورشيد رضا وسعد زغلول وعبدالله نديم .. وهي :

١٩٩

١ - رسالة الواردات في سر التجليات

٢٠٦

٢ - رسالة المدبر الإنساني والمدبر العقلي الروحاني

٢٠٨

٣ - التعليقات على شرح الدواني للعقائد العنصرية

٢٠٩

٤ - بحث : العلم وتأثيره في الإرادة والاختيار

٢١٩

٥ - مقال : الشورى

٢٢٠

٦ - مقال : في الشورى والاستبداد

٢٢١

٧ - كتاب : مصر وإسماعيل باشا

٢٢٢

٨ - ما حذف من مقالاته في (الوقائع المصرية) وعددها واحد وثلاثون مقالاً
حققنا نسبتها إليه

٢٢٣

٩ - العروة الوثقى - حققنا نسبة نصوصها لجمال الدين الأفغاني .. وعدد
نصوصها أكثر من مائة نص

٢٢٩

١٠ - مقال : المسألة الهندية

٢٤٠

١١ - تفسير القرآن

٢٤١

١٢ - فصول الزواج والطلاق والحجاب وتعدد الزوجات من كتاب (تحرير
المرأة لقاسم أمين

٢٤٥

١٣ - كتاب (الإسلام والرد على منتقديه)

٢٠٨

١٤ - كتاب التعصب

٢٥٠

١٥ - كتاب (الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين)

٢٦٠

صورة زنكوغرافية لصفحة من مفكرة الإمام عن الثورة العربية

٢٦٨

٢٦٩

صورة زنكوغرافية لرسالة الإمام إلى تولستوي

الكتابات السياسية

ما قبل الثورة العربية

٢٧٣

عيد مصر ومطلع سعادتها [الوقائع المصرية في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠م]

٢٧٥

احترام قوانين الحكومة وأوامرها من سعادة الأمة [الوقائع المصرية في ٣١

٢٧٧

أكتوبر سنة ١٨٨٠م]

القوة والقانون [الوقائع المصرية في ٧ فبراير سنة ١٨٨١م]

٢٨١

الوطنية [الوقائع المصرية في ٦ ، ٢١ مارس سنة ١٨٨١م]

٢٨٨

خطأ العقلاء [الوقائع المصرية في ٤ ، ٧ ، ١٩ إبريل سنة ١٨٨١م]

٢٩٦

اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم [الوقائع المصرية في ١٩ يونيو سنة

٣٠٩

١٨٨١م]

السلطة للصفوة المستنيرة [من حوار بينه وبين أحمد عرابي في أواخر أغسطس

٣١٦

سنة ١٨٨١م]

مصر والحبشة [الوقائع المصرية في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨١م]

٣١٨

في الثورة العربية :

٣٢١

نيل المعالي بالفضيلة [الوقائع المصرية في ١ أكتوبر سنة ١٨٨١م]

٣٢٣

قانون الوظائف المدنية [الوقائع المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨١م]

٣٢٧

أوهام الجرائد [الوقائع المصرية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١م]

٣٣١

الحياة السياسية [الوقائع المصرية في ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١م]

٣٣٦

رفع وهم وتفصيل مجمل في لائحة المجالس المحلية [الوقائع المصرية في ديسمبر

٣٤٦

سنة ١٨٨١م]

في الشورى والاستبداد [الوقائع المصرية في ١٢ ، ١٣ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١م]

٣٥٠

برنامج الحزب الوطني المصري [كتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال	
انجلترا مصر) ...]	٣٦٧
الناس من خوف الذل في ذل ، والناس من خوف الفقر في فقر [الوقائع	
المصرية في ٢٤ يناير سنة ١٨٨٢م]	٣٧١
لاتم نكايه الأعداء إلا بخيانة الأصدقاء [الوقائع المصرية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢م]	٣٧٦
احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب [الوقائع المصرية في ١٥	
فبراير سنة ١٨٨٢م]	٣٨٠
مقابلة الشكر بالشكر [الوقائع المصرية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢م]	٣٨٤
الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل [الوقائع المصرية في ٢٣ إبريل سنة	
١٨٨٢م]	٣٨٧
دفاع عن حكومة الثورة [التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر]	٣٩٢
سلطان باشا بين الخديو والثورة [التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر]	٣٩٦
الاتحاد العربي [الوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢م]	٣٩٧
مصر وإسماعيل باشا [الطائف في ٦ مايو سنة ١٨٨٢م]	٣٩٩
مفكرة الأحداث العرابية [وفيها جمعنا كل ما دون من ملاحظات وتقارير	
عن الأحداث والشخصيات التي شاركت في الثورة منذ قيامها حتى فشلها]	٤١٣
والتي كتبت أثناء الثورة	
في السجن [وفيها جمعنا كتاباته في السجن عندما اعتقل مع قيادة الثورة	
العرابية بعد فشلها]	٤٥١
رسالة من السجن إلى أحد الأصدقاء	٤٥٣
الثورة والثوار الذين خانوا [من مذكراته الدفاعية]	٤٦٠
محضر استجواب [أمام قوميون التحقيق مع زعماء الثورة]	٤٦٣
مواجهة بين الإمام والبارودي في التحقيق	٤٦٦
قصيدة في الأحداث العرابية	٤٦٨

الدولة (تعليق من تعليقاته على كتاب نهج البلاغة)	٤٧٤
كتاب تاريخ الأحداث العرابية [وهي الفصول التي كتبها عن الثورة استجابة	
لطلب الخديو عباس حلمي الثاني]	٤٧٥
تقييم أخير للأحداث العرابية [وهي كتاباته لصديقه « بلنت » عن الثورة بعد	
أكثر من عشرين عاماً على قيامها]	٥٦١
موقف من الثورة	٥٦٣
ملاحظات على بعض أحداث الثورة	٥٦٦
ملاحظات على رأي عرابي في الثورة	٥٦٨

في المنفى

رسالة إلى جمال الدين الافغاني	٥٧٥
قسم تنظيم العروة الوثقى	٥٧٩
لائحة العقد الرابع من عقود العروة الوثقى	٥٨١
رسائل سياسية [مرسله لأعضاء العروة الوثقى]	٥٨٦
١ - الرسالة الاولى لأحد الأمراء	٥٨٧
٢ - رسالة إلى العضو (ش.ي)	٥٨٨
٣ - » » » »	٥٨٩
٤ - » » » »	٥٩١
٥ - » » » »	٥٩٢
٦ - » » » »	٥٩٤
٧ - » » » »	٦٠١
٨ - » » » »	٦٠٣
٩ - » » » » (س.س)	٦٠٦
١٠ - » » » »	٦٠٩

استعانة المسلمين بالكفار وأهل البدع والأهواء لنصرة الله وحفظ حوزة الأمة
٧٠٨ إنما ينهض بالشرق مستبد عادل [مع خطاب قدم به المقال لمجلة « الجامعة
العثمانية »]

٧١٦

الرجل الكبير في الشرق [المؤيد في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١م]

٧١٨

آثار محمد علي في مصر [المنار في ٧ يونيو سنة ١٩٠٢م]

٧٢١

الماليك

٧٢٨

امراء مصر والعروبة

٧٢٩

الحديث عباس حامي [من مذكرات « بلنت »]

٧٢٩

الضباط والعمل السامي

٧٣١

حديث عن الدولة العثمانية [حوار مع رشيد رضا]

٧٣٢

الإمام هو القرآن

٧٣٤

العرب والترك

٧٣٥

استبداد السلطان عبد الحميد

٧٣٦

إلى السلطان عبد الحميد

٧٣٧

رسالة الى الشيخ رشيد رضا [حول إساءة معاملة الإمام في الآستانة]

٧٤٠

حوار بين الإمام وشيخ الاسلام بالآستانة

من منشورات

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت

تاريخ فلسطين الحديث الدكتور عبد الوهاب الكيالي

موسوعة العناية بالطفل الدكتور بنجامين سبوك

اليهودي واللايهودي اسحق دويتشر

المخفي من حياة لورنس العرب فيليب نايتلي وكولن سمبسون

الموجز في تاريخ فلسطين الحديث الدكتور عبد الوهاب الكيالي

أزمة الدولار الدكتور هاشم حيدر

رحلات الشيخ رشيد رضا تحقيق وجمع الدكتور يوسف ايديش

معركة الخنافس من حيرانت صابر ابو نضال

اليمن واليسار في الاسلام احمد عباس صالح

وحدة تاريخ مصر محمد العزب موسى

الاسلام واصول الحكم: لعلي عبد الرازق وثائق ودراسة لمحمد عماره

محمد : نظرة عصرية جديدة الدكتور محمد الفحام وآخرون

مؤلفات الدكتور محمد عمارة

- * الاسلام وأصول الحكم .
- المتزلة وأصول الحكم .
- الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية .
- المتزلة والثورة .
- * المتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية .
- * نظرة جديدة إلى التراث .
- تحقيق الأعمال الكاملة
- للإمام محمد عبده
- الطهطاوي ، الكواكبي
- قاسم أمين . علي مبارك ،
- جمال الدين الأفغاني .
- * مسلمون ثوار
- * الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند
- مصطفى كامل .
- * معارك العرب ضد الفزاة .
- * عندما أصبحت مصر عربية .